مواصفات المرجع الديني

من الفِقْهِ إلى الفِكْر

عباس بن نخي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللهُمَّ صَلِّ علىٰ مُحمَّدٍ وآلِ مُحمَّد
وعَجِّل فَرَجَهُم والعَنْ أعْدَاءَهُم

الطبعة الأُولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

حقوق الطبع والنشر والتوزيع كافَّة محفوظة على المؤلِّف

■ (مواصفات المرجعية الدينية من الفقه إلى الفكر)
■ **تأليف:** عباس بن نخي
■ **مراجعة وتصحيح:** السيد محمد علي الحكيم
■ **التنضيد والإخراج الفني:** مؤسسة الإمام للنشر والتوزيع
■ **الغلاف من تصميم:** بني هاشم
■ **الحجم:** 20X25
■ **عدد الصفحات:** 640
■ **إصدار:** الإمام للنشر والتوزيع

يمكنكم التوَاصُل مع المؤلف ومرَاسلته على البريد الأكتروني:
a.bennakhi@live.co.uk

مواصفات المرجعية الدينية
من الفقه إلى الفكر

الإهـــداء

هناك أعمال تدعوك إلى إهدائها وتحدِّد لك المهدى إليه من تلقائها، من موضوعها ومحتواها، أو من لغتها وخطابها، أو من درجة اعتزازك وزهوك بها، **وكأن هذا النتاج يليق بهذه الشخصية دون سواها!** هذا ما كنت ألمسه، وما زلت، كلما فرغت من عمل أو شرعت فيه، ولربما أعتراني شعور ودعاني هاتف أثناء العمل، وغلبني القرار خلاله، فأنصرفت عن نيَّتي الأُولى وعزمي السابق إلى جديد غيره ينبغي أن يُقدَّم إليه.

هناك شخصيات تفرض نفسها عليك وتدعوك، بل تنتزع الإهداء منك انتزاعاً، وكأنها تطالبك بسدَاد دين وردِّ جميل والوفاء بعهد، من جزيل عطائها، وعميم فضلها، وعظيم حقها، ومكانتها لديك... وفي الحقيقة الخفيَّة، أنا أسعى لتتويج عملي وتزيينه بتلك التقدمات والإهداءات، فالفخر والجَنْي يعود إليَّ، عندما تدرج تلك الأسماء في ديباجة كتابي وتصدر عملي، فيبقى الفضل لها دائماً، ويبقى تقصيري في حقِّها أبداً.

لذا كنت أحرص على أن يجمع الإهداء تلك الأُمور والمواصفات...

اللهم إلَّا في شخصية تغلبني العاطفة في علاقتي وصِلتي بها...

من هنا أُهدي هذا العمل وأُقدِّمه إلى زوجتي العزيزة «أُم عبدالزهراء» كريمة المرحوم المغفور له «الحاج أحمد جاسم ماجكي»...

هذه المرأة الصالحة التي غمرتني بأيادٍ ما كانت لتسديها سِواها، وفضل ما كنت لأجده عند غيرها. وإن أردت التعيين والتحديد، والخروج عن التعميم الذي قد يدخل في الإطراء المنطلق من المجاملة، والمديح الأجوَف والثناء المرتكز على الإغراق والمبالغة... فهو فضلٌ قوامه الصبر الجميل والتحمُّل، سواء من سلوكي الشخصي وتعنُّتي وسوء خُلقي، الذي لَاقته بأناة ووَداعة، ولبَبٍ رخيٍّ وذَرْع فسيح، أو الجلَد على صروف الدهر وخطوبه المتمادية، وما سُقته إليها بالتبع، مما كانت في غنىً عنه! فأظهرت ثبات جأش على مضَّ النوازل، لم تنل منه الملمَّات ولا روَّعته النوائب والخطوب.

لقد آزرتني جزاها الله خيراً في مسيرتي المضنية، دون أن تجشِّمني ـ حتى ـ عناء التوضيح ومؤونة التوجيه وكُلفة بيان العلل وشرح الأسباب، ووَضعها ـ كما يُقال ـ في الصورة وإفهامها الموضوع والقضية، **بل آمتثلت وآتبعت بطاعة مطلقة وخضوع كامل، وتسليم قلَّ نظيره، بلا سؤال، ناهيك بجدال...**

ولعلَّها ذاقت مُرَّ هذه المسيرة دون حُلْوها، وعانت من شجونها ولم تهنأ بنعيمها!

أمَّنت لي "الجبهة الداخلية" في زمن كنت بأمسّ الحاجة إلى ذلك "السَّكَن" والأمان، وأزاحت عن كاهلي عناءً وكبَداً، كنت ألمسه في مسيرة أقراني من رفاقي وصحبي وعموم مَن عرفت في ذلك العهد الكؤود، حين كانت المشاكل الزوجية تعيقهم، وتفتعل لهم الصعاب وتختلق العقبات، فيتلكَّؤون ويتعثرون، ومنهم من عجز عن الثبات فآنسحب وأخلى الميدان، وآنصرف إلى آخَر، بسبب مشاكسات زوجته ومراء آمرأته!

وأنا في غفلة عن النعمة التي رُزقت والخير الذي أُعطيت، مفترضاً أو متوهماً الحال في كلِّ آمرأة، **أن تطيع زوجها طاعة عمياء**، وتخضع له بشكل مطلق، لا تسأل ولا تناقش، بل تمتثل الأوامر وتلتزم التعليمات، قاهرة شخصيتها، مذلَّة نفسها، لتكون مِصداقاً لحديث «**رسول الله**» ﷺ: "إن خير نسائكم الولود، الودود، العفيفة، العزيزة في أهلها، **الذليلة مع بعلها..... التي تسمع قوله، وتطيع أمره**".

عندما أستعيد شريط الأحداث في حياتي، وما تسعفني الذاكرة على أستحضاره من مِحَن وصعاب ومَكَاره، يعجز عن تحملها الرجال، وَقفت فيها هذه المرأة متماسكة متمالكة، مترفِّعة عن الهلع والجزع، مجانبة الضيق والرهَق... لا أملك إلَّا أن أعدَّ الأمر في التوفيق الإلهي، والنعمة المجهولة، فأُلحقها بالصحة والأمان، وأشكر ربي على خير الدنيا والآخرة الذي حكاه «رسول الله» ﷺ في قوله: "قال الله عزَّ وجل: إذا أردتُ أن أجمع للمسلم خير الدنيا والآخرة جعلت له قلباً خاشعاً ولساناً ذاكراً وجسداً على البلاء صابراً، وزوجة مؤمنة تسرُّه إذا نظر إليها وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله".

لم أفِ هذه المؤمنة حقَّها، فأرجو أن يكون في هذا الإهداء بعض السلوة والجزاء.

♦ ♦ ♦

مواصفات المرجع الديني
من الفقه إلى الفكر

المقدمة

كانت المفاهيم والأفكار والمعتقدات الدينية وما زالت وستبقى، عُرضَة للبحث والتداول والجدال والحوار، العلمي وغير العلمي، في أية أُمة، بتناسُب طرديّ مع تعلُّقها بدِينها ودرجة أو مدىٰ محوريَّته في حياتها وحركتها، وموقعه من التزامها وعملها به... وهو في مجتمعاتنا، في القمَّة والذروة [١]، **ما ينتهي ويفضي ـ في العادة ـ إلىٰ تأثُّرها**، بعد دورها في التأثير علىٰ الواقع السياسي والاجتماعي وشتىٰ مناحي الحياة العامة.

فهنا تداخل وخلط ومزج، يؤدّي إلىٰ حِراك واحتكاك، وتفاعل وانفعال، وبالتالي تأثير وتأثُّر، وإن لم يكن بدرجته في الطبيعيات والماديات، فالمطر والسيل أو الريح بقدر ما تفعل في الشجر والحجَر من تعرية وتجوية [٢]، ينالها انخفاض في سرعتها وهبوط في قوَّتها، و"تلوُّث" في محيطها... فلا يخلو الحراك المدني والعطاء والرفد الحضاري من تأثير علىٰ المفاهيم ومَسّ بالأفكار والمعتقدات الدينية، بنحو وبدَرجة.

---

(١) فنحن أُمة لا تنتسب إلىٰ حضارة (كما الفرس والروم)، وكل ما لدينا هو من الدين والإسلام.

(٢) التجوية مصطلح جغرافي يفيد مدىٰ عمل الطقس و"الجو" وحالته من حرارة ورطوبة في البيئة.

واليوم ليس كالأمس، **لا في كمّ الحراك ولا كيفه**...

فهذا التطوُّر الكبير، والنمو الخرافي في **وَسائل الإعلَام وتقنيات الأتصال**، ثم التعمُّق والتفوُّق والأطِّراد في شتىٰ ميادين العلوم التجريبية الذي فاق التحمُّل وتجاوز الأحتمال، وسجَّل نقلة نوعية بلَغت آفاقاً غير مسبوقة ومواقع غير مطروقة، كانت حتىٰ الأمس القريب من الخيال وفي عداد الأساطير، مقترنة بطغيان يناهز ويطاول صرح «فرعون» الذي بناه له «هامان» ليبلغ به الأسباب، أسباب السماوات، فيطَّلع إلىٰ إله «موسىٰ»!... فصارت البشرية **تطوي في سنة أو أثنتين ما كان يتطلَّب قرناً أو قرنين من حركة النمو والتقدُّم في العلوم التجريبيَّة منذ عصر النهضة**... ما فرَض ـ بألتَّبع ـ **وَاقعاً جديداً في عالم المفاهيم والأفكار والمعتقدات الإسلامية**، وحتىٰ غير الإسلامية، من عموم الأديان وأرباب المدارس الروحية والغيبيَّة، وكل مَن يعتقد بوجود عالم ما وَراء الطبيعة، تحكمه قوىً وقوانين غير النافذة والعاملة في دنيانا هذه... سواءً كان ذلك **من عطاء نفس التطوُّر والتقدُّم** والمادة البحثية المستجدَّة التي وَفَّرها، والآفاق التي فتحها علىٰ العقليات الدينية من خلال الإضاءات التي سلَّطها علىٰ مواقع مهملَة، أو مجهولة ومسكوت عنها، أم كان **من أنطلاق الفضائيات التلفزيونية الدينية، وفتح المنتديات الحوارية عبر مواقع التواصل الأجتماعي**، وتحرُّر مساحات وميادين البحث والمناظرة علىٰ مستوىً كبير وعريض، يكاد يكون شعبياً، أختلط فيه العلمي، بالدِّعائي الترويجي، بالفوضوي الجدلي العابث.

تصادَمت أفكار، وتلاقت أُخرىٰ وتلاقحت، وأفرزت وَاقعاً جديداً...

والدين (النقي، الخالص) لا يمكنه أن يبقىٰ في **معزل عن هذا الحراك الخطير الذي يعصِف بالإنسان والأُمة** علىٰ **مدىٰ الأيام**، بل مدار الساعة، ولا يسعه أن يكون في منأىً عن تفاعل وتلاحم وأصطِكاك لم يوفِّر مكاناً وزماناً إلَّا قحمه، حتىٰ خلَجات النفس وحنايا القلب، لم تسلم من مادة وبضاعة تملؤها وتشغلها، ولا سبيل لكفِّه بعيداً عن متناول هذه السوق وسلعتها الرائجة، أو تناوش هذه السباع الضارية، سَمَّ الأزمة بما شئت وأرجعها إلىٰ أية علَّة أردْت ورجَّحت، فالنتيجة وَاحدة، هي: النَّيل من أفكار الدين والمسُّ بأصالته وتشويه حقيقته، والتشكيك فيه.

ولو جاز لقارئ للتاريخ، ومنظِّر لفلسفة حركته، وراصِد ومحلل لسُنن صيرورته، لقال هنا بضرورة ظهور عالم ربَّاني ومُصلح إلهي على رأس هذه المئة، بل لذهب بعيداً وأدَّعى الحاجة إلى بعثة نبي جديد يتولى إصلاح الحال والرجوع بالدين إلى نقائه وطُهره بعد كلِّ هذا اللوث الذي ناله، والزيف الذي حكم العقول والرَّيب الذي تشرَّب النفوس، ومباشرة إنقاذ البشرية من عثرات نالتها، تلاحقت وتراكمت حتى ألقتها في هوَّة سحيقة، وجدَت نفسها ـ بعد حين ـ وقد أستوطنتها وألفتها، حتى أنستها " الفطرة " التي جُبلت عليها، **وصارت تحتال على العقل والمنطق، وتأنس بالمغالطة والمصادرة وعموم صور الزيف والخداع وتركن إليها!** فلزم قيام مَن يستنهض ما أنطمس، ويبعث ما أنطمر وأنغمر، ويزيح عن البشر إصر ما أشقوا به أنفسهم، والأغلال التي أرتهنتهم، ويحرِّر العقول ويُطلق النفوس، ويهدي الإنسان لنجاته، ويقوده نحو صلاحه الأخلاقي وفلاحه في رسالته تجاه ربه وخالقه... ولكن ما العمل وكيف السبيل وهي خاتمة النبوات والرسالات الإلهية، وآخر النِّحَل والأديان السماوية؟... ونحن في عهد كنود وحقبة عجفاء وزمن رديء وعصر مبتلىً بغيبة «إمامه»، وفقْد «ولي الأمر» على خلقه ودينه وشريعته؟ **وقد توجَّهت الهجمة إلى معقل الدفاع الأول، ومقام نيابة «الإمام»، أي الحوزة العلمية والمرجعية الدينية؟**

وليت الأمر كان على خبرنا وعهدنا به في العصور الماضية، يأتينا **من جَور السلاطين وبطش الحكام وأضطهادهم، ومن حقد العتاة من أرباب المذاهب الذين يناصبوننا العداء،** ولو كان كذلك لهان الأمر ويَسُر، فإنه ديْدن ومسلك عهدناه فيهم، ودأبٌ طالما عانيْناه منهم، نعرف كيف نواجهه، ونحسن مكافحته ومقاومته... ولكن هلمَّ إلى الفاجعة الكبرى والطَّامة العظمى، **حين يأتيك السهم من كنانتك، ويرميك القوس من خلفك، ويطعنك الرمح في ظهرك، وتلبس الفتنة ثوبك وعمامتك!**

♦ ♦ ♦

لقد غُزيت الحوزة العلمية على طريقة " حصان طروادة "، وأختُرقت المرجعية الشيعية لأول مرَّة في التاريخ، وقحمها الغزاة ودخلوا فيها وأنتسبوا إليها، ثم راحوا ينخرون أُسسها، ويقوِّضون الحصن من داخله...

فقد أبتلي التشيُّع فيما مضىٰ بتيارات منحرفة، وأرباب بدع وضلالات، وأنشقاقات، أنزلت به النكبات والويلات، وخلقت مذاهب ومدارس مالت بأتباعها عن الحق وشطحت بهم بعيداً... ولكن لم يسبق أن بلغ الأمر هذه الدرجة، ولا أن وَصل وجاز هذه الحدود. **فلم ينتحل المرجعية ويدَّعيها مفترٍ مندس قبل هذا العصر**، ولا سبق أن عيَّ "الحماة" في الذود عن "الحصن" والدفع عن "القلعة"، كما هُم اليوم!

وكنت إبّان هذه الحقبة المؤلمة في الحوزة العلمية (في «قم» المقدسة)، أعيش في قلب الحدث وأرصد الظاهرة الخطيرة عن كثَب، أُلاحظها وأُسجِّل تفاقمها بدهشة وأستغراب، وكأنها حكاية تُروىٰ وقصَّة تؤثر، بل خطَّة تنفَّذ، من فرط ترابط الحبكة وإحكام النسج، حتىٰ صرت أترقب وأتوقَّع أين "ستنفجر القنبلة" التالية وعلىٰ يدي مَن؟ ومن أين ستأتي الطامَّة الجديدة وبأيّ ثوب ستظهر.

وها أنا اليوم أُواكب المسيرة من مواقع النكبات والكوارث، ومحالّ الرزايا والمصائب، وأتجرَّع النتائج في الساحة العمَلية والميدان التبليغي والموقع الدعَوي، في تيارات تجرف وجماعات تستقطب وأحزاب تتكسَّب فتنظِّم وتقود... أدَّعت لزعمائها الفقاهة زوراً وأنتحلت لهم المرجعية غصباً، وهي كلُّها زائفة وباطلة.

إن ما حلَّ بالساحة الإيمانية من ضعف عقائدي وضياع روحي، وتخلّف علميّ وعمَلي، وتناهب وأستلاب أجتماعي وسياسي، يحكي جانباً من المعطيات الخطيرة والنتائج المدمّرة لما أصبح ظاهرة، هي "**فوضىٰ التقليد والمرجعية**"، وضياع المعايير الصحيحة الحقَّة في الرجوع إلىٰ العلماء وأخذ معالم الدين وأحكام الشريعة منهم...

♦ ♦ ♦

في خضم سُلطَات وحكومات جائرة، تتحرك بين الإهمال والمؤامرة، وأموال قذرة ترفد الضلال من سُحت وخيانة، وسطوة إعلامية فاجرة، طالت الدين وشوَّهَت العقيدة وذهبت بالمذهَب، وخلَقت فَوْضىٰ ضاعت فيها الموازين وتقوَّضَت الأُسس، وتداخَلَت المصاديق وتشابهَت الصوَر... كان لا بدَّ من إعادة التموضع، ورسم الصورة الحقَّة والشكل الصحيح لهذا الركن الركين من الدين، والأصل المنيع الذي عاثوا فيه وهاثوا.

هذه محاولة متواضعة أرجو ـ بتوفيق المولىٰ ومَنّه سبحانه ـ أن توقد شُعلة أو تضيء شمعة بعد أن كثر لعْن الظلام، ودامت الشكوىٰ وطالت من سوء الحال وتعس الأوضاع، منّي ومن غيري، الذين تحسَّسوا المشكلة في كساد العلم وتخلُّف الوَعي وبوار سوق الحقِّ والحقيقة، وعاشوا المأساة وعانوا من تداعياتها الخطيرة. **فكان لا بد من ممارسة الحلِّ**، بعد أن أُشبعت الساحة ـ في ما أظن ـ من النقض تشخيصاً وعرضاً ونشراً، حتىٰ أخال أنها أستوفت حاجتها، وأستنفدت وُسعها في ذلك الميدان، فجاء دَور هذا وكانت هذه الخطوة.

وبعيداً عن الضالّين المضلّين، وأرباب المصالح السياسية والأغراض الدنيوية، وفي الحقيقة، بعيداً عن الجناة الذين يقترفون هذه الجريمة النكراء، **هناك شريحة عريضة من المؤمنين تطلب الحق، وتتحرىٰ الحقيقة، وتسعى ـ صِدقاً وبجدٍّ ـ لإفراغ ذمتها الشرعية وبذل الوسع في أداء تكليفها، (لا تخلو حتىٰ من بعض أتباع المرجعيات المزيَّفة السذَّج)**... وقد لمست ذلك وعرفته بالحسّ، وأنا أتلقىٰ الرغبة إثر الأُخرىٰ، وأرىٰ الإلحاح في الطلب، والصدق في معرفة الحقيقة، من هذه الشريحة، وأرىٰ الوجوم يحكم والدهشة ترتسم علىٰ وُجوه "الأتباع" المستغفَلين، حين يطرق الحديث مسامعهم لأول مرَّة، وتتملَّكهم من حوار حول الفقاهة والعدالة وطرُق التثبت منها، والأعلمية وكيفية ثبوتها، وصوَر الدجل والخداع التي يلجأ إليها المنتحلون المندسون من المرجعيات المزيفة.

إلىٰ هؤلاء الإخوة الكرام أُوجه كتابي وإياهم أُريد من رسالتي وخطابي.

♦ ♦ ♦

وقد جهدت أن يجمع عرض الفكرة المتانة والعمق إلىٰ السهولة والبساطة، ليكون في متناول المبتلين، سواء من الشباب الذين بلغوا التكليف لتوّهم، أو من الكبار المستغفَلين الذين خُدعوا عن دينهم، فلولا الفقر وخلوُّ ذات اليد، لما وَقعوا فريسة الأدعياء المزيفين، فتناوَلت الموضوع، وعرضت **المرجعية الجامعة للشرائط من الخلفية الفكرية التي تكتنز، والأُسس العقائدية التي منها تنطلق، والرسالة الأخلاقية التي تحمل**... في قراءة تسلِّط الضوء علىٰ الجانب الفكري للحكم، وتستنطق **الجوهر والعلة والفلسفة**، دون أية مزاعم بالجزم والحصر، ودعَاوىٰ "أستنباط" أو مسؤوليَّة تشريع، بطبيعة الحال.

إن معرفة عِلل الشرايع بعقولنا القاصرة ليست أمراً صعباً وعسيراً فحَسب، بل هو مستحيل، فدين الله عندنا (في مدرسة «أهل البيت» عليهم السلام) لا يُصاب بالعقول، والقياس باطل بلا شك، وتحري مقاصد للشريعة تبنى وَفقها الأحكام، ثم تتغيَّر وتنقلِب بتبدُّلها، ليس من مذهبنا في شيء... وما يرتكز عليه البحث في هذا الكتاب إنما هو قراءة في النصوص الشرعية والأدلَّة العقلية التي تبسط أرضية الأحكام وتحاول أن تستجلي الحِكَم المكتنزة فيها، والأنطلاق من ذلك إلى عرض فكري يخدمها، ليس إلَّا.

إن التعادل الروحي والاستواء والتوازن النفسي، ثم تجلّي الصفات الحسنة وتوفُّر الملَكات المحبَّبة، واختفاء الرذائل والقبائح في نفس الرجل وسلوكه وفي تكوينه وشخصيته، هو ما تطلبه الأُمم في قادتها وتشترطه في زعمائها.

وهو ضالَّة منشودة في كل ملَّة ونحلَة، وجميع المدارس الفكرية والميادين العلمية والحقول التخصُّصية التي تفضي بنحو إلى الزعامة والقيادة والريادة وموقع أتخاذ القرار، فالأُمور لا توكل إلَّا إلى **الكُمَّل، والأقرب فالأقرب**. وهو ما يتحراه كلُّ عاقل في مَن يريد أن يأتمر بأمره وينقاد إلى رأيه، **وكلَّما كان مَورد الانقياد وباب الأتباع عظيماً خطيراً، كان التشدُّد في مستوى الشرائط والحيطة في درجتها**، وكان الطلب والحرص والتحرّي والبحث عن ثبوتها وتحققها أشد وألزم... هكذا الأمر والحال في المرجعية الدينية والزعامة الروحية، ومستقى الأحكام الشرعية، فالميدان الديني والحقل الروحي هو الأكثر أهمية والأشد خطراً في حياتنا، فهو صانع الحياة القادمة، ومرشدنا إلى النجاة والسعادة فيها، بل في الدارين: الدنيا والآخرة. وما الشرائط الفقهية التي رسمَت إطار ذلك وحدَّدت ضوابطه، إلَّا مدخلاً لبلوغ وتحقيق هذا الهدف الأكبر والغاية الأعظم.

من هنا وهناك، من **خطر الموضوع ومن شرائطه الفقهية**، أنطلق في هذا الكتاب:

فكأن الشارع المقدس أراد (حين قضى بأحتجاب «الإمام» عليه السلام عن رعيته) أن لا ينوب عنه عليه السلام في بيان الأحكام الشرعية وتحديد الحلال والحرام، وفي فصل المخاصمات والقضاء بين المتنازعين، وهكذا في الشؤون الحسبية كالولاية على الأيتام والقُصَّر وإدارة الأموال والحقوق الشرعية، (وفي الولاية العامة وشؤون الحكم، لمن قال به)...

لا ينوب فيها عن «الإمام» ﷺ إلَّا مَن تتعادل فيه الصفات والملكات، وتتوازن روحيَّته وتستقر شخصيته، وإلَّا لهلكَ وأهلَك، وضاع وأضاع. فلا بُدَّ من تناسب بين الرسول والرسالة، فيحكي مَن يستنبط أحكام الدين توازن الرسالة الإسلامية وتعادلها، ومَن يخلف أو ينوب عن القمَّة التي ليس بعدها شيء، عليه أن يكون في السفح، على ربوة في الطريق، متعلِّماً على سبيل نجاة، لا قابعاً في القعر ومتردياً في الهاوية مع الهمج الرعاع.

وإلى جانب العلم، بل الأعلمية، **والتخصص في معرفة الشريعة والقدرة على أستنباط أحكامها، كان لا بدَّ من تحرِّي شرائط أُخرى تكفل التوازن الروحي والأستواء النفسي**، ما يحقِّق الأمان من الجنوح والسلامة من الشطط، ويكفل الهامش الأكبر من أحتمال الصلاح والفلاح، والحكمة والرشد والصواب، وإصابة الواقع وإدراك الحقيقة.

لذا جاء أشتراط أُمور تتعلَّق بالأصل والمحتد (طهارة المولد)، والعمر والخبرة (البلوغ)، والمعتقد القلبي (الإيمان)، والتكوين الجسمي والنفسي (الذكورة والحرية)... ناهيك بالعلم والتخصُّص، والعدالة والتقوى والزهد والترفع عن الدنيا، وغيرها من شروط. حتى **لا يقود الأُمة، ولا يُستقى الدين من مُعقَّدين، ولا تؤخذ الأحكام من مرضى نفسيين، يتملَّكهم حبُّ القيادة والإمرة، ويأسرهم هاجس الصيت والشهرة، ويستحوذ عليهم خبث ورذالة متأصِّلة في نفوسهم، وتحكمهم وَضاعة ودناءة من خسَّة في طبعهم وقسوة في نشأتهم ونقص في تربيتهم، وشرٌّ غالب من جهلهم وفاسد عقيدتهم**...

♦ ♦ ♦

أرجو إخواني الكرام أن لا ينسوني من صالح أدعيتهم، ويسألوا الله أن يرزقني العافية والسداد، وأن يجري على يدي الخير، في نصرة الدين وإعزاز المذهب الحق، ويأخذ بيدي وأنا الغارق في القصور والتقصير، ويبارك في هذا القلَم المتطفِّل على موائد الكتَّاب، ويجبر أُسلوباً تتعاوره الركاكة والإبهام، ويشوِّهه اللحن واللغو، ويتجاذبه التعقيد والتَّعسُّف، ويفتقد السليقة والإحكام... فأنجح في أنتشال مؤمن من التيه والغرق والهلاك في هذه التيارات الأنحرافية الجارفة، وأُوفق في رسم خطٍّ يوَاجه الضلال ويصحِّح المسار.

♦ ♦ ♦

أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟

الأصل أن يتعرَّف الإنسان أو المكلَّف المخاطَب في الشرائع والأديان، ويستقي التعاليم الدينية الإلهية، ويأخذ الأحكام الفقهية، **من أنبياء الله ورسله**، ومن كتبهم السماوية وأحاديثهم الشريفة، ثم من بعدهم، **يأخذ الدين من أوصيائهم المعصومين**... كل ذلك مباشرة، سواء سماعاً لمشافهة، أو قراءة لكتابة.

وفي الرسالة الإسلامية الخاتمة يؤخذ الدين وتعاليمه من «**رسول الله**» ﷺ **وخلفائه** «**الأئمة الراشدين**» عليهم السلام...

ولكن هذا الأصل لا يشكِّل إلَّا المرتكز والمنطَلق والأساس الذي يأخذ به المؤمنون في دينهم، وإلَّا فقد قلَّ مَن عمل به، بالنسبة إلى الحالة التالية، كمّاً وزمناً حتى لا يُقاس... فمَن عمل بهذا الأصل من المؤمنين المكلَّفين، ممن حضر «النبي» أو «الأئمة» ورآهم وأخذ عنهم مباشرة، **لا يبلغون جزءاً من عُشر معشار جميع المؤمنين والمكلَّفين كافة على مدى الأجيال والأعصار!** ومن هنا نشأت المدارس وتفرَّعت المذاهب، وكانت الإشكاليات، التي كفلت الرسالة السماوية ـ بدورها ـ بيان حلِّها ومعالجتها.

فالأنقطاع عن حُجج الله وخلفائه في أرضه وأُمنائه على خلقه، لأختلاف الأزمنة والأعصار والأحقاب، أو لتفاوت الأمكنة والبلدان، أو لأسباب أُخرىٰ أمنيَّة، إن صحَّ التعبير، وكيفيَّة عمَليَّة، تنتهي إلىٰ الأنقطاع والأنفصال عن مصدر الوحي، والسبب المتَّصل بين السماء والأرض، والخالق وخلقه!... **يكاد يكون سُنَّة تاريخية طبيعية**.

إن غيبة وليّ الله وحُجَّته على خلقه وأمتناع ممارسته حُجّيته المباشرة في إبلاغ الأحكام، **ليست أمراً طارئاً مستجداً على المؤمنين خاصَّة والأُمة عامة**، بل هو مما عاشته وعانته على مدىٰ العصور. فـ «النبي» ﷺ كان حيّاً حاضراً، ولكن الحكم الشرعي و "الحجيَّة"، **قبل مرحلة الجهر بالدعوة والإعلان، كانت تعيش غيبة وخفاء**، وهكذا الحجج من بعده، ترىٰ «**الإمام**» ﷺ **يعيش في «الكوفة»** أو في «المدينة المنوَّرة» أو في «بغداد» أو «خراسان» أو «سامراء» **وشيعته في بقية الأمصار منقطعون عنه**، وهو في غيبة عنهم، بل لعلَّه في بعض الفترات، كان في غيبة وأنقطاع عن سكان بلده ومدينته! فيعانون عسر الأتصال به وصعوبة الأخذ عنه، **لمحاذير أمنية وظروف التقيَّة، بل للحبس والإقامة الجبرية**.

لم يكن الأتصال بـ «حجَّة الله»، نبياً كان أو وصيّاً، أمراً ميسوراً ولا كان التلقّي المباشر والأخذ عنه مبذولاً، اللهم إلَّا في النزر اليسير، **في أداء تربوي جاد**، يحفظ مقام الدين وموقعه، **ويبلغ رسالة عميقة مؤدَّاها خطر الدين وأهميته في الحياة**.

وفي القضية التي طرحها القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ (المجادلة) محاولة واضحة في هذا الشأن، **فالدين، هو أعزُّ الأشياء في الحياة وأغلاها، لا ينبغي أن يكون أهونها خطراً وأيسرها خطباً في تعاطي الناس وتعاملهم**، وأقلَّها قدراً وشأناً في أعينهم، وعليهم أن يتجشَّموا العناء في تلقّيه ويكابدوا في البحث عن أحكامه، ويتحرَّوا حقائقه ويلتمسوا معارفه، ويغالبوا الدسَّ والتحريف فيها ويواجهوا التزييف، **كما يفعلون لدنياهم ويلاحقون مكاسبهم وأموالهم وشؤون معيشتهم**.

لعلَّ ارتكاز التكليف الإلهي على الانقياد والتسليم، أوْرثه بعض الإبهام، أو قُل إن عدم الوقوف الجلي على علّته خلَق غموضاً في حقيقته ولَبساً في معرفة شكله وصورته، ما انجرَّ في كثير من الحالات إلى الشبهة الشَّك الذي طال أصل التكليف (حين يعجز المكلَّف عن التماس علّة ورؤية فلسفة، ويفشل في الوقوف على وَجْهٍ لهذا الحكم وفَهْم سرّ لذاك التشريع)... **هو رأس الابتلاء وأوَّل الامتحانات الإلهية!**

هكذا كان الأمر في أوَّله ومن بداياته، **في أمر الشجرة ومنع تناول «آدم» و«حوَّاء» منها، حين قال تبارك وتعالى لـ «آدم»** ﷺ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ۝ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۝﴾ (البقرة)، بل لعلَّ البداية كانت في أمر السجود لـ «آدم»، وإن ظهر كتكليف للملائكة لا البشر، إلَّا أنَّ الملاك واحد، مشترك في منطَلَق الفكرة، ناهيك بجوهر هذا الخطاب وعمق التكليف وحقيقته التي لا تخفى على أهلها!...

مروراً بأمر ابني «آدم» تقديم القربان ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۝﴾ (المائدة)، ومن بعدُ التكاليف **بتقديم قرابين تأكلها النار** ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ۝﴾ (آل عمران)، حتى **ذبح البقرة** ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۝ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ۝ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ۝ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ۝ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ۝﴾ (البقرة)، **ونَحْر الناقة** ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً

فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ ... قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ۝ ... فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ۝﴾ (الأعراف)، **والامتناع عن الشرب** ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى ومن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝﴾ (البقرة)، **وعن الصيد** ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ۝﴾ (الأعراف)، **وغير ذلك من موارد الأحكام والتكاليف الإلهية التي تبدو 'غريبة'!**

هكذا كان الأمر على مدى مسيرة البشرية وتاريخ الإنسان وارتباطه بخالقه عبر حُججه... **عويصاً شائكاً، صعباً مستصعَباً، سواء في معرفة الحكم، أو في تفهمه وقبوله، مما كان ينجرُّ في كثير من الأحيان وأغلب الحالات إلى التشكيك فيه والريب في حقيقته**، فيقال ليس هذا مما يحكم به الله ولا يمكن أن يكون مما يأمر به، فيميلون عنه إلى غيره، وينثنون وينصرفون إلى ما تنسجه أوهَامهم يحسبونه من العقل!

لم يكن الأمر في يوم هيّناً يحكي الهوان، ولا في فترة مبذولاً يحكي الابتذال! بل كان دائماً وأبداً عزيزاً ثميناً، هو ضالَّة الأخيار وطريدة النبلاء وغاية المؤمنين وطَلِبة أهل الحقّ ومُنية أربابه... يكافحون لبلوغه ويجاهدون لنيله، ويصرفون النفيس للوقوف عليه نقياً من الزيف، خالصاً من الريب، مهذَّباً من العيب، منزَّهاً من الدسّ، آمناً من التحريف.

إنَّ من أبرز الآيات القرآنية التي تدعو لطلب العلم وتحث على السعي لمعرفة الأحكام الشرعية و "التفقُّه" في الدين هي آية النفر: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝﴾ (التوبة).

والنَّفْر ضدُّ القرّ والسكون، ويختزن الحركة والقيام، والجهاد ناهيك بالجهد، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ (التوبة)، ولعلَّ يوم النفر سُمِّي به، لشبهه بزحف الجيش.[1]

ما يعني أن هذا الكنز العزيز الخفي، كنز المعارف الربانية القدسية والأحكام الإلهية المقدسة، لا يُهتدى إليه إلَّا على بريق السيوف ولمعها وبذل المهج وسفحها، ولا يُستدلُّ عليه إلَّا بإشعاع جذوة تحرق النفس من علائقها، وتذيبها بخوض اللجج في السعي والبحث، وما تكابد وتعاني في هذا طريق فتطهرها...

من الغريب الشاذ، الذي زال قُبحه وألِفه العوام وأنِسوا به وما عادوا يستوحشون منه ويستغربون، توهُّم أن **كسب العلم والتفقُّه ومعرفة الأحكام الشرعية، بضاعةٌ وسلعة تطلب في السعة والدَّعة، والحال أنها ضالَّة مَطوية في الفقر ومقصيَّة في الغربة**، إنهم يتحرَّون هذه المعارف في الرفاه وينشدونها في الراحة، وهي أُكُرومة آلت على نفسها أن تكون محفوفة بالمكاره ومقترنة بالصعاب والمشاق! إنهم ينظرون إلى الأمر كنافلة يتفكهون بها في حياتهم، يضفون عليها بذلك شيئاً من التنوُّع الذي يقطع الرتابة ويخلع بعض الروحانية، بينما هو أصل الحياة وأساسها، وباب علَّة الخلق وفلسفة وُجودنا في هذه الدنيا ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝﴾ (الذاريات).

---

(١) ذكر «ابن منظور» في لسان العرب»: وفي التنزيل العزيز: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝﴾ (المدثر)، بمعنى نافِرة. ونفَر الحاجُّ من «منىً»، ويقال: يوم النَّفْر وليلةُ النَّفْر، لليوم الذي يَنْفِرُ الناسُ فيه من «منىً»، وهو بعدَ يوم القَرّ. واسْتَنْفَرَهُم فنفروا معه، وأنفَروه إنفاراً، أي نصروه ومَدُّوه وأعانوه، وفي الحديث: "وإذا اسْتُنفِرتُم فانفِروا"، أي اسْتُنجِدتُم واسْتُنصِرتُم، أي إذا طُلِبَ منكم النجدةُ والنُّصرة فأجيبوا وانفِروا خارجين إلى الإعانة. وفي الأساس: واستنفر الإمامُ الرَّعية كلَّفهم أن ينفِروا خِفافاً وثقالاً.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝﴾ (الإسراء) قيل معناه: وجعلناكم أكثر منهم أنصاراً. والنَّفرةُ: القومُ يَنفِرون معك إذا حَزَبَكَ أمرٌ ويتنافرون في القتال. ونفيرُ «قُريش»، الذين كانوا نفروا إلى «بدْر» ليمنعوا عِيرَ «أبي سفيان». ومنه المثل: "فلانٌ لا في العِيرِ ولا في النَّفير". ومن المجاز: نفَرَتِ العينُ وغيرُها من الأعضاءِ تنفِر، بالكسر، وتَنفُر، بالضمّ، نُفوراً، كقُعود: هاجَتْ ورَمِصَتْ. ونَفَرَ الجُرحُ نُفوراً: وَرِمَ.

والتراخي والتهاون في تلقي الدين، والميوعة والطيش والرعونة في التعاطي مع أحكامه وتعاليمه، ظاهرة خطيرة غزَت مجتمعاتنا، وتسرَّبت إلى ثقافتنا، بشكل فاضِح ودرجة لعلَّها غير مسبوقة في سيرة الماضين، فترى الإنسان يكابد ويكافح في سبيل دنياه ويجتهد ليؤمّن حاجاته وكفايته من معاشه، بل يتطلَّع ليبلغ الغنى والثراء، ويسعى لأكمَل درجاته وأقصى حدوده، حتى في الأُمور المعنوية، تراه يكافح لما يصون كرامته ويحقق عزَّته ويأخذ بما يجب لذلك من أسباب مادية وعوامل طبيعية... **فإذا وَصل الأمر إلى الدين وبلَغ تحصيل معارفه**، أكتفى **بالأدنى سبباً والأيسر سبيلاً والأقلِّ مؤونة، ما يكفُّ نفسه اللوَّامة ويسكِّن تأنيب ضميره، ويحقق له المظهر الاجتماعي المقبول الذي يُخرجه من صِدق عنوان الفسق، ويدخله في الملتزمين الأخيار**، وباب التعلُّل مُشرع له من مقولات "يُسر الدين لا عُسره"، ودعَاوى "عدَم التعقيد" والبعد عن "التشدُّد والتطرف"!

إن طلب العلم، والوقوف على حقيقة الحكم ومعرفة التكليف الشرعي يشكِّل اليوم، كما كان من قبل، في عهود «الأئمة» عليهم السلام، معضلة كبيرة وقضية شائكة وممارسة محفوفة بالمصاعب، مقترنة بالمخاطر والمكاره، وليس الأمر كما يتوهَّم بعضهم وَليد غيبة، أو غيبتَي، «إمام زماننا» عليه السلام الصغرى والكبرى.

مصاعب ومخاطر اضطرَّت بعض الأصحاب رضوان الله عليهم **امتهان أعمال خاصة تؤمّن طريق التواصل بينهم وبين مصدر الأحكام، كما فعل «عثمان بن سعيد العَمْرِي»**[1]، **الذي كان يتَّجر بالسَّمْن تغطِية على أمره وحيلة لأداء دَوْره الأساس**. وكان الشيعة إذا حملوا إلى «أبي محمد» عليه السلام ما يجب عليهم من الأموال، أنفذوا إلى «أبي عمرو» ليجعله في جراب السمْن وزِقاقه، ويحمله إلى «أبي محمد» عليه السلام تقيَّة وخوفاً.[2] فـ «العَمْرِي» رحمه الله كان يقوم بدور الواسطة بين «الأئمة» عليهم السلام وبين قواعدهم الشعبية الموالية، ينقل أسئلتهم وأموالهم الشرعية، ويأتيهم بأجوبة الرسائل وتوجيهات «الأئمة» عليهم السلام.

---

(١) ويكنى «أبا عمرو السمَّان»، ويقال له «الزيات الأسدي»، وهو وكيل ثلاثة من «الأئمة»: «الهادي» و«العسكري» و«المهدي» عليهم السلام، وهو أوَّل السفراء الأربعة، وأبنه «محمد» هو السفير الثاني.

(٢) «الغيبة» لـ «الشيخ الطوسي» ص٣٥٤.

وأوْدَت بحياة آخرين من رواة المعارف الدينية ونقَلَة الأحاديث الشريفة، فصُلِب «المعلىٰ بن خُنيس» رضوان الله عليه، وهو من سفراء وقوّام «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام، قتلَه «السيرافي» صاحب شرطة «داود بن علي» وَالي «المدينة»...

فعن «أبي بصير» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول ـ وقد جرىٰ ذِكر «المعلىٰ بن خنيس» ـ فقال: يا «أبا محمد» أكتم عليَّ ما أقول لك في «المعلىٰ». قلت: أفعل. فقال: أما إنه ما كان ينال درجتنا إلَّا بما ينال منه «داود بن علي». قلت: وما الذي يصيبه من «داود»؟ قال: يدعو به فيأمر به فيضرب عنقه ويصلبه. قلت: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون. قال: وذاك قابل (أي السنة القادمة). قال: فلما كان قابل، وَليَ «المدينة» («داود بن علي») فقصَدَ «المعلىٰ» فدعَاه وسأله عن شيعة «أبي عبدالله»، وأن يكتبهم له. فقال: ما أعرف من أصحاب «أبي عبدالله» عليه السلام أحَداً، وإنَّما أنا رجل أختلف في حوائجه، وما أعرف له صاحباً. فقال: أتكتمني؟ أما إنك إن كتمتني قتلتُك! فقال له «المعلىٰ»: بالقتل تهددني؟ **والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، ولئن قتلتني لتسعدني وأشقيك.**

فكان كما قال «أبوعبدالله» عليه السلام، لم يغادر منه قليلاً ولا كثيراً.

فلما أراد قتله قال «المعلىٰ»: أخرِجني إلىٰ الناس فإنَّ لي أشياء كثيرة حتىٰ أشهد بذلك. فأخرجه إلىٰ السوق، فلما اجتمع الناس قال: أيها الناس اشهدوا أن ما تركت من مال عين، أو دين، أو أمة أو عبد، أو دار، أو قليل أو كثير، فهو لـ «جعفر بن محمد». فقُتِل وصُلِب!

ثم إن «الإمام» عليه السلام حين بلَغَه مقتله قام مغضباً يجرُّ ثوبه، فقال له «إسماعيل ابنه»: يا أبة أين تذهب؟ قال: **لو كان نازلة لأقدمتُ عليها!** فجاء حتىٰ دخل علىٰ «داود بن علي»، فقال له: يا «داود» لقد أذنبت ذنباً لا يغفره الله لك! قال: وما ذاك الذنب؟ قال: قتلتَ رجلاً من أهل الجنة. ثم مكث ساعة (إلىٰ أن قال) ما أنا قتلته. قال: فمَن قتله؟ قال: قتله «السيرافي». قال: فأقِدْنا منه [1]. قال: فلما كان من الغد، غدا «السيرافي» فأخذه فقتله، **فجعل يصيح: يا عباد الله! يأمروني أن أقتل لهم الناس، ثم يقتلوني!** [2]

---

(١) القَوَد: القتل بالقتيل، تقول: أقَدْته منه. واستقَدْتُ الحاكم وأقدْتُه: انتقمت منه بمثل ما أتىٰ.

(٢) أنظر: «قاموس الرجال» لـ «الشيخ محمد تقي التستري» ج١٠ ص١٦٠. و«مقاتل الطالبيين» ج٣ ص٣٥٢.

إن الظروف الأمنية التي كانت تحفُّ الألتقاء بـ «الأئمة» عليهم السلام وتكتنف أجواء الأتصال بهم، وتحول دون الأخذ والتلقّي المباشر، جعلت «حُجج الله» وكأنهم في "غيبة" دائمة مستمرة، حجبت التبليغ السَّلِس للأحكام والنشر الميسَّر والموسَّع للمعارف، وأدناه ما كان يقع فيه الأصحاب من مفارقات ويعيشونه من حيرة تنتابهم بسبب ممارسات «الأئمة» عليهم السلام حين تتنوع إجاباتهم عن أسئلة الأصحاب، بسبب التقية ودرجة أحتمال العلم بينهم، ما كان يظهر لهم تعارضاً مُسقِطاً وأضطراباً مُخِلّاً، ويتوهمونه أختلافاً! نعم، هناك مراحل أستثنائية تراجعت فيها هذه الحالة وأنحسرت بعض الشيء، كعهد «الصادقَيْن» عليهما السلام، عند سقوط دولة وقيام أُخرىٰ، وأنشغال الظالمين بالظالمين، ما أفسح أن يبثَّ العلم وينشر.

ومن نافلة القول إن هذه الأُمور والأسباب وتلك العوائق والصعاب، لم تحُل يوماً دون أن يمارس «الحجَّة» حُجّيته علىٰ الخلق [1]، ويتمّ رسالته، ولعلَّ الإرشاد إلىٰ الأجتهاد والحثَّ علىٰ الأستنباط والتأسيس للتفقُّه، والدعوة لمرجعية العلماء، كان من أدوات وآليات «الأئمة» عليهم السلام في إتمام الحجة وإبلاغ الأحكام ونشر المعارف.

---

(١) من **الحقوق المضيعة والمفاهيم المشوَّهة والأفكار المغلوطة**، أن دور «الإمام» عليه السلام ينحصر في **التبليغ وبيان الأحكام** ونشر الدين وهداية الناس وإقامة الحق والعدل، فإذا تعطَّل ذلك لأي سبب لم يكن لـ «الإمام» عمل غيره، وكأن «الحجَّة» عليه السلام الآن في مغيَّبه، لا شأن له ولا دوْر سوىٰ الأنتظار، والتدخل الأستثنائي في تقويم المسار!... والحال أن هناك **دوراً تكوينياً خطيراً** هو من صميم شأنه وخلّافة الله في أرضه وخلقه، ويتَّصل بجوهر ولايته ومقامه وسلطانه النافذ، يطال أستقرار الأرض وبقاءها، ويبلغ حفظ السماوات وقيامها، والأفلاك في مداراتها، والنجوم في أبراجها. إن أنفاس الكائنات ومقاديرها، وسكونها وحركتها، وسقمها وعافيتها، هي من هذا الوجود الأقدس، وَاسطة الفيض الإلهي، والسبب المتصل بين أرض الفقر وسماء الغنىٰ.

وفي "الجامعة الكبيرة" الكفاية من الدليل علىٰ ذلك. وهذه شواهد أُخرىٰ: عن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: "نحن أئمة المسلمين وحُجَّة الله علىٰ العالمين، **ونحن أمان لأهل السماوات والأرضين، ولولانا لساخت الأرض بأهلها**". رواه «الكليني» في «الكافي» ج١ ص١٧٩ ح١٢، ونقله «الحافظ رجب البرسي» في «مشارق أنوار اليقين» ص٨٣. وفي زيارة «سيد الشهداء» عليه السلام عن «الصادق» عليه السلام تقول: "... أنا عبدُ الله ومولاك وفي طاعتك، والوافد إليك، ألتمس كمال المنزلة عند الله، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلج دونك من الدخول في كفالتك التي أُمرت بها... (إلىٰ أن تقول:) وبكم تُنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قَطرها ورزقها، بكم يكشف الله الكرب وبكم ينزل الله الغيث وبكم تسيخ الأرض التي تحمل أبدانكم وتستقر جبالها عن مراسيها، **إرادة الرب في مقادير أُموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم** والصادر عما فُصّل من أحكام العباد". «الكافي» لـ «الكليني» ج ٤ ص٥٧٦.

من هنا كانت ضرورة الأجتهاد والأستنباط، وجاء التقليد، وظهرت المرجعية...

و "الأجتهاد" عند الشيعة الإمامية يختلف عمَّا لدىٰ غيرهم، فهو ليس مرادفاً **للرأي والأستحسان والقياس** الذي يعمل به القوم كلَّما أنقطعوا عن النصّ، بل لربما تجاوزوا النصّ وقفزوا عليه وقاسوا برأيهم مع وُجوده، سواء في الفقه والعقيدة! بل هو بذْل الجهد في أستخراج الأحكام الشرعية من أدلَّتها، وكما عبَّر «الآخوند الخراساني» وأراد «الشيخ البهائي»: "أستفراغ الوسع في تحصيل الحجَّة علىٰ الحكم الشرعي"، وهو: "ما يُقتدر به علىٰ أستنباط الأحكام الفعلية من أمارة معتَبرة أو أصل مُعتبَر عقلاً أو نقلاً في الموارد التي يظفر فيها بها". (١)

إن الأجتهاد بمعنىٰ **القياس والأستحسان والعمل بالرأي مَنهيٌّ عنه ومرفوض، بل مُحَاربٌ في مدرسة «أهل البيت»** عليهم السلام، وفي ذلك نصوص كثيرة منها ما رواه «أبوبصير» قال: قلت لـ «أبي عبدالله» عليه السلام: تَرِدُ علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سُنَّة فننظر فيها؟ فقال: لا، **أما إنك إن أصبت لم تؤجَر، وإن أخطأت كذبت علىٰ الله عزَّ وجل.** (٢)

وعن «أبي شيبة الخراساني» قال: سمعت «أبا عبدالله الصادق» عليه السلام يقول: إن أصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزدهم المقاييس من الحقّ إلَّا بُعداً، **وإن دين الله لا يُصاب بالمقاييس.** (٣)

عن «محمد بن حكيم» قال: قلت لـ «أبي الحسن موسىٰ بن جعفر» عليه السلام: جُعلت فداك، فُقِّهنا في الدين وأغنانا الله بكم عن الناس، حتىٰ إن الجماعة منَّا لتكون في المجلس، ما يسأل رجل صاحبه تحضره المسألة ويحضره جوابها في ما منَّ الله علينا بكم، فربما وَرَدَ علينا الشيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن آبائك شيء، فنظرنا إلىٰ أحسن ما يحضرنا **وأوفَق الأشياء لما جاءنا عنكم**، فنأخذ به؟ فقال عليه السلام: **هيهات هيهات، في ذلك والله هلك من هلَك** يا «أبن حكيم». قال: ثم قال: لـ... الله «أبا حنيفة» كان يقول: **قال «عليٌّ»، وقُلت.** قال «محمد بن حكيم» لـ «هشام بن الحكم»: والله ما أردتُ إلَّا أن يرخِّص لي في القياس. (٤)

---

(١) «الكفاية» لـ «المحقق محمد كاظم الخراساني» ص٤٦٣ و٤٦٤.

(٢) و(٣) و(٤) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص٥٦.

وفي رواية «سماعة»، عن «أبي الحسن موسى» عليه السلام، قال: قلتُ: أصلحَك الله، إنا نجتمع فنتذاكر ما عندنا، فلا يَرِد علينا شيءٌ إلَّا وعندنا فيه شيءٌ مُسْطَر، وذلك مما أنعَم الله به علينا بكم، **ثم يرد علينا الشيءُ الصغير ليس عندنا فيه شيءٌ، فينظر بعضنا إلى بعض، وعندنا ما يشبهه، فنقيس على أحسنه؟** فقال: وما لكم وللقياس؟ إنما هلَكَ من هلك من قبلكم بالقياس. ثم قال: إذا جاءَكم ما تعلمون فقولوا به، وإن جاءَكم ما لا تعلمون فها ـ وأهوَى بيده إلى فِيه (أي السكوت)ـ ثم قال: لـ ... الله «أبا حنيفة» كان يقول: **قال «عليٌّ» وقُلت أنا، وقالت «الصحابة» وقلت.** ثم قال عليه السلام: أكنتَ تجلس إليه؟ فقلتُ: لا، ولكن هذا كلامه، فقلتُ: أصلحك الله، أتى «رسول الله» صلى الله عليه وآله الناس بما يكتفون به في عهده؟ قال: نعم. وما يحتاجون إليه إلى يوم القيامة. فقلتُ: فضَاعَ من ذلك شيءٌ؟ فقال: لا، هو عند أهله.[١]

وعن «يونس بن عبدالرحمن»، قال: قلت لـ «أبي الحسن الأول» (أي «الكاظم») عليه السلام: بم أُوَحِّد الله؟ فقال: يا «يونس» لا تكوننَّ مبتدعاً، **من نظرَ برأيه هلَك، ومن ترك «أهل بيت» «نبيِّه» صلى الله عليه وآله ضلَّ، ومن ترك كتاب الله وقول «نبيِّه» كفَر.**[٢]

وعن «أبي شيبة» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول ضلَّ عِلْمُ «ابن شَبْرمَة»[٣] عند "الجامعة"، إملاء «رسول الله» صلى الله عليه وآله وخطُّ «علي» عليه السلام بيَدِه. **إن "الجامعة" لم تدع لأحدٍ كلاماً، فيها علم الحلال والحرام،** إن أصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدادوا من الحق إلَّا بُعداً، **إن دين الله لا يصاب بالقياس.**[٤]

---

(١) و(٢) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص٥٧.

(٣) ذكر «المولى المازندراني» في «شرحه» ج٢ ص١٣١: «ابن شَبرمة»: اسمه «عبدالله»، ذكره «ابن داود» في قسم الممدوحين من كتابه، وقال: كان قاضياً لـ «المنصور»، وكان فقيهاً شاعراً، أوْرَده «العلَّامة» في «الخلاصة» في قسم المجروحين. وقال بعض العلماء: إنه مستقيم مشكور، وطريق الحديث من جهته ليس إلَّا حسناً ممدوحاً، ولست أرى لذِكر «العلَّامة» له في قسم المجروحين وَجهاً، إلَّا أنه قد تقلَّد القضاء من قبل «الدوانيقي» وهو شيء لا يصلح للجرح كما لا يخفى. وعلَّق «الميرزا الشعراني» فكتب: لا أدري مَن هذا الذي أجترأ على «العلَّامة»؟! والظاهر ممن تولى القضاء من قبل «المنصور» الضعف، إلَّا أن يُعلم استقامته يقيناً، فيُحمل عمَله على الصحَّة، وقد ذكره المخالِفون وأثنوا عليه ولم يتَّهِموه بالرفض والتشيُّع كما هو دأبهم. وذكره «الشيخ القمي» في «الكنى والألقاب» ج١ ص٣٢٤. فقال: يظهر من الروايات ذمُّه، وأنه كان يعمل بالرأي والقياس.

(٤) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص٥٧.

وعن «أبان بن تغلب» عن «أبي عبدالله» ﷺ قال: إن السُنَّة لا تُقاس، ألا ترىٰ أن امرأة تقضي صَوْمها ولا تقضي صلاتها يا «أبان»! **إن السنَّة إذا قيست مُحِقَ الدين.** (١)

عن «مسعدة بن صدقة» قال: «جعفر» عن «أبيه» ﷺ أن «علياً» صلوات الله عليه قال: من نصَب نفسه للقياس **لم يزل دهره في التباس، ومن دانَ الله بالرأي لم يزل دهره في ارتماس،** قال: وقال «أبو جعفر» ﷺ: مَن أفتىٰ الناس برأيه فقد دانَ الله بما لا يعلم، ومن دانَ الله بما لا يعلم فقد ضادَّ الله، حيث أحلَّ وحرَّم في ما لا يعلم. (٢)

وعن «عيسىٰ بن عبدالله القرشي» قال: دخل «أبوحنيفة» علىٰ «أبي عبدالله» ﷺ فقال له: يا «أبا حنيفة» بلغني أنك تقيس؟ قال: نعم. قال: لا تقِس، فإن أوَّل من قاسَ «إبليس» حين قال: خلقتني من نار وخلقته من طين ، **فقاس ما بين النار والطين، ولو قاسَ نوريَّة «آدم» بنوريَّة النار عرف فضل ما بين النورين، وصفاء أحدهما** علىٰ **الآخر.** (٣)

عن «يونس»، عن «قتيبة» قال: سأل رجل «أبا عبدالله» ﷺ عن مسألة فأجابه فيها. فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ **فقال له: مه! ما أجبتُك فيه من شيء فهو عن «رسول الله» ﷺ، لسنا من: "أرأيت" في شيء.** (٤)

إن هذا "الاجتهاد" الذي يعني العمَل بـ"الرأي"، والمبني علىٰ "القياس" و"الاستحسان" و"المصالح المرسلة"، هو المرفوض في مدرسة «أهل البيت» ﷺ، ولكن "الاجتهاد" بمعناه الآخر، أي استنباط (٥) الحكم الشرعي ببذل الجهد واستفراغ الوسع في سبيل معرفته، **لم يكن مقبولاً مرضياً لدىٰ «الأئمة» ﷺ فحسب، بل كانوا يعلّمونه أصحابهم ويدرّبونهم** علىٰ **كيفيّته.**

---

(١) و(٢) و(٣) و(٤) «الكافي» ج١ ص٥٨ ـ ٥٩.

(٥) النَّبط في اللغة هو: الماء الذي يَنْبُطُ من قعر البئر إذا حُفرت، وقد نبَطَ ماؤها ينْبِطُ ويَنْبُطُ نَبْطاً ونُبوطاً. وأنبطنا الماء أي استنبطناه وانتهينا إليه. ونبطَ الماءُ ينْبُطُ وينْبِط نُبوطاً: نبع، وكل ما أظهر، فقد أنبِط. وأوَّل ما يُستنبط من ماء البئر يسمىٰ "**القريحة**"، **ومنه قولهم: لفلان قريحة جيدة، يراد استنباطه العلم.**

واسْتَنْبَطه واستنبط منه علماً وخبراً ومالاً: استخرجه. والاسْتنْباطُ: الاستخراج.

واستنبَطَ الفَقيهُ إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده **وفهمه.** قال الله عزَّ وجل: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ (النساء).

ومما يُستدلُّ به على ذلك حديث «الصادق» ﷺ في ردّه على سائل سأله عن المسح على مرارة [١] وَضعَها على ظفره المقطوع: "**يُعرف هذا وأشبَاهه من كتاب الله عزَّ وجلَّ**، قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، إمسَح عليه". [٢]

وقد أمر «الباقر» ﷺ «أبانَ بن تَغلِب» أن يجلِسَ في مسجد «رسول الله» ﷺ ويفتي الناس، فقد قال له: "**أجلس في مسجد «المدينة» وأفتِ الناس**، فإني أُحبُّ أن يُرى في شيعتي مثلُك". وكان إذا دخل على «أبي عبدالله» ﷺ ثنى له وِسَادة وصافحه. وكان إذا قدم «المدينة» تقوَّضت إليه الحلق وأُخلِيَت له سارية «النبيّ» ﷺ. [٣] وروى «البزنطي» في «جامِعه» على ما نقله عنه «محمد بن إدريس»، عن «هشام بن سالم»، عن «أبي عبدالله الصادق» ﷺ قال: "إنما علينا أن نُلقي عليكم الأُصول وعليكم أن تفرّعوا" [٤]. وعن «أبي الحسن الرضا» ﷺ بلا وَاسطة، قال: "**علينا إلقاء الأُصول وعليكم التفريع**". [٥]

وتلك "الأُصول" كثيرة: منها ـ على سبيل المثال ـ أصل "الاستصحاب"، ففي «التهذيب» عن «زرارة» قال: قُلت له («الباقر» ﷺ): الرجل ينام وهو على وُضوء أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا «زرارة» قد تنام العين ولا ينام القلب والأُذن، فإذا نامت العين والأُذن والقلب وَجَب الوضوء. قلت: فإن حرك إلى جنبه شيءٌ ولم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك أمرٌ بيّن، وإلَّا فإنه على يقين من وُضوئه و**لا ينقض اليقين أبداً بالشك، ولكن ينقضه بيقين آخر**". [٦]

ولو أعرضنا عن القياس والاستحسان وأمثالهما من مرتكزات الإفتاء لدَى القوم، مما كان «الأئمة» ﷺ يرفضونه رفضاً باتّاً، فإنَّ استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنَّة كان رائجاً بين الشيعة، ولا سيَّما في الذين نهلوا من «الصادقين» ﷺ، أمثال «زرارة بن أعين» و«محمد بن مُسلِم» و«أبان بن تغلب» وغيرهم من طُلَّاب هذه المدرسة العظيمة.

---

(١) المُرُّ والمرارة دواء يجبر طلاؤه الكسور ويبرئ الجروح.

(٢) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١ ص٣٢٧.

(٣) «رجال ابن داود» لـ «ابن داود الحلي» ص٢٩. وسارية «النبي» ﷺ هي الأُسطوانة التي كان يتكئ عليها.

(٤) و(٥) و(٦) انظر: «الأُصول الأصلية» لـ «الفيض الكاشاني» ص٦٦ـ ٧٠.

وفي عهد مولانا «الحجَّة بن الحسن» ﷺ ومع الأنتقال إلى عصر "الغيبة الكبرى" ودخول الشيعة في الأنقطاع التام عن «الإمام»، وبدء العمل بالتوقيع المعروف: "أما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى رُواة حديثنا فإنهم حُجَّتي عليكم وأنا حُجة الله"[١] أخذ الأجتهاد يتطوَّر شيئاً فشيئاً حتى وَصَل إلى ذروته في يومنا هذا.

وممن كان لهم الأثر الكبير في هذا التطور: «الحسن بن أبي عقيل» المعروف بـ «العماني» والمعاصر لـ «الكُليني»، المتوفى (٣٢٨ هـ). و«محمد بن أحمد بن الجنيد، أبوعلي الإسكافي». ومنهم «محمد بن محمد بن النعمان المفيد» المتوفى (٤١٣ هـ)، وتلميذه «السيد المرتضى علَم الهدى» المتوفى (٤٣٦ هـ).

وكان أكثرهم جهداً ودوراً هو شيخ الطائفة «محمد بن الحسن الطوسي» (٤٦٠ هـ)، فقد ألَّف عدَّة كتب منها «الخلاف» و«النهاية» و«المبسوط» في الفقه، و«التهذيب» و«الأستبصار» في الحديث، و«العُدَّة» في الأُصول.

ويشير رضوان الله عليه إلى هذا التطوُّر العظيم في مقدمة كتابه «المبسوط»، فيقول: "فإني لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقِّهة والمنتسبين إلى علم الفروع، يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية، ويستنزرونه، وينسبونهم إلى قِلَّة الفروع وقلَّة المسائل، ويقولون: إنهم أهل حَشْوٍ ومناقضة، وإن مَن ينفي القياس والأجتهاد (الرأي) لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأُصول، لأن جُلَّ ذلك وجمهوره مأخوذ من هذين الطريقين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلَّة تأمُّل لأُصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعَلِمُوا أن جُلَّ ما ذكروه من المسائل **موجودٌ في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن «أئمتنا» الذين قولهم في الحجَّة يجري مجرى قول «النبي» ﷺ، إما خصوصاً أو عموماً أو تصريحاً أو تلويحاً**. وأما ما كثَّروا به كتُبهم من مسائل الفروع، فلَا فرع من ذلك إلَّا ولَه مَدخَلٌ في أُصولنا ومخرج على مذاهبنا، **لا على وَجْه القياس، بل على طريقة توجِب علماً**، يجب العَمَلُ عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل، وبراءة الذمة وغير ذلك..."[٢]

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٨ ص١٠١.

(٢) «المبسوط» لـ «شيخ الطائفة الطوسي» ج١ ص٢.

ومن هنا نشأ التقليد وتكوَّنت المرجعية الدينية...

فالمؤمنون بعد الأنقطاع عن «الإمام» أنقسموا في تلقِّي الدين وأخذِه بين: **ساعٍ بنفسه في هذا السبيل**، مُلَاحق للمعارف الدينية والأحكام الشرعية والتكاليف الإلهية، متَحَرٍّ لمصدرها وحقيقة أنتسابها إلى «الإمام» واتِّصالها بالمنبع الصحيح، وبين **مقلِّد يعتمد على الأول الذي بلَغ الأجتهاد** ووَصل إلى الحقيقة وعرفها من منبعها، وأدرك الحكم وأستنبطه من معدنه، يجعله حجَّة بينه وبين ربِّه، ووَاسطة تعرِّفه ما يُريد «إمامُه». والحق أن الناس كانوا على هذا منذ البداية، في عصر "التشريع" وحضور «الأئمة»، منهم مَن ترقى همَّته في طلب العِلم وكسب الفضيلة وتأخذه إلى المعالي والكمالات، ومنهم مَن تقعد به فلا "ينفر"، متثاقلاً إلى الأرض، فإن نهض به ضميرُه ووُجدانه، وأسعفته طهارته وإيمانه، صار يُلاحق أُولئك الأفذاذ والروَّاد، من العلماء المجتهدين الرُّواة، ويقلِّدهم دينه.[1]

والتقليد في أحكام الدين هو "العمل المستند إلى فتوى مجتهد"[2] بمعنى أن يقلِّد المكلَّفُ مَن فرَغ عن أستنباط ما يحتاجه الناس، وكان متمكِّناً قادراً على ما يحتاجونه فيما يتجدَّد من أُمور مجهولة الحكم، ويعتمد المكلَّفُ عليه ويتبعه بما يحقق له فراغ الذمَّة من التكليف الشرعي. **وهذا ما عليه عامَّة المؤمنين لأنهم غير قادرين** على الأجتهاد، وما يتطلبه من تجشُّم صعاب التفرُّغ والأنقطاع لعشرات السنين، ومكابدة شظف العيش (حين ينصرف عن الكسب)، والهجرة والتغرُّب عن الأوطان... ولو كلِّف الناس جميعاً بالأجتهاد لتعطَّلت عجلة الحياة وتوقفت أسباب المعيشة الطبيعية.

---

(١) التقليد لغة: من القَلْد، وهو جمع الشيء على الشيء. والقِلادة: المفتولة التي تُجعل في العنق من فضَّة وغيرها، وبها شُبِّه كلُّ ما يتطوَّق. وتقليدُ الهدْي: أن يُعلَّق في عنق النَّعَم شيءٌ يُعلَم به أنه هَدْي. وتقلَّد السيف: جعل نِجاده (حمائله) على منكبه. **ومنه التقليد في الدين**. وهو معنىً مجازي، إذ لا قلادة ولا عنق في البين، إنما المراد أن يجعل المقلِّد مسؤولية ما يؤديه من أعمال شرعيَّة طبقاً لفتوى مقلَّده في رقبة وعنق ومسؤولية المقلَّد.

(٢) أنظر: «العروة الوثقى» ج١ ص١٦. في خلاف حول حقيقة التقليد، لا أُريد الدخول فيه حذر تشتيت البحث وما يكاد يُخرجنا من صميمه. ولعلَّ المعنى اللغوي، كما ذهب «الشيخ محمد علي الأنصاري» في «الموسوعة الفقهية الميسَّرة»، يعضد قول مَن ذهب إلى أن التقليد **هو العمل برأي الفقيه لا مجرَّد الألتزام والأخذ بقوله**. وقد أمضى قول «السيد اليزدي» في «العروة»، السادة الأعاظم: «حسين البروجردي» و«عبدالهادي الشيرازي» و«محسن الحكيم» و«أبوالقاسم الخوئي» و«روح الله الخميني» و«أحمد الخونساري» الذي قال: إنه الألتزام مع العمل. وفي تعليقة «الشيخ عبدالكريم الحائري»، أنه: "الأعتماد على رأي المجتهد في العمل".

أما مشروعيَّة التقليد وحكمه: فالمعروف أن «**الإمامية**» **تقول بجواز التقليد وتعمل به**، وهو عندهم وَاجب تخييري بينه وبين الاجتهاد والاحتياط (على تفصيل)، مع توفُّر شروطهما، وإلَّا انحصر الخيار في الوجوب وتعيَّن فيه. هذا هو المعروف بين «الإمامية»، لكن **ذهب «الأخباريون» منهم إلى حُرمة التقليد**، تبعاً إلى حُرمة الاجتهاد والعمل بالرأي والنظر، كما هو مبناهم.[١] ولكن ردَّ قولهم أعاظم العلماء [٢]، وحُسم الأمر في الحوزات العلمية لصالح الاجتهاد وتلاشى النهج الأخباري في الحواضر العلميَّة. [٣]

---

(١) قال «الحرُّ العاملي» في ج١ ص١٦ من «وسائل الشيعة» بعد ذكر الرواية التي جاء فيها "وأما مَن كان من الفقهاء صائناً لنفسه... فللعوام أن يقلِّدوه، أقول: التقليد المرخَّص فيه هو قبول الرواية، لا قبول الرأي والاجتهاد والظَّن". ورفضَ «الأسترابادي»، وهو من المتشددين في المنهج الأخباري، تقسيم المكلَّف إلى مجتهد ومقلِّد. انظر: «الفوائد المدنيَّة» ص٢٦٣.

(٢) منهم، بل على رأسهم، «الوحيد البهبهاني»، ومن جملة ما قال في «الفوائد الحائرية» ص ١٣١: "قد عرفت أن مَناط الفرق بين الأخباري والمجتهد هو نفس الاجتهاد ـ أي العمل بالظن ـ فمن اعترف بالعمل به فهو مجتهد، ومن ادَّعى عدمه، بل كون عمله على العلم واليقين، فهو أخباري، ولذا لا يجوِّز الأخباري تقليد غير «المعصوم» ﷺ. وفي الحقيقة هو مانع عن التقليد، **لأن تقليد «المعصوم» ﷺ ليس تقليداً، وبناء أمره على أن أصول الدين ـ من حيث إنه علمي ـ لا يجوز فيه الاجتهاد الأصطلاحي ولا التقليد... ويؤيده أن طائفة كانوا "زرارية"، وطائفة كانوا "يعفورية"**، وهكذا. وكثيراً ما أمروا بأخذ معالم الدين عن فلان وفلان".

(٣) لا وُجود اليوم يُذكر لعلماء الأخبارية، فلا مقتضي لتفصيل البحث، ونعمَ ما قال «المحقق البحراني» في عرض "المعركة": "الأولى والأليق بذوي الإيمان، والأحرى والأنسب في هذا الشأن هو أن يقال: إنَّ عمل علماء الفرقة المحقَّة والشريعة الحقَّة أيدهم الله تعالى بالنصر والتمكين ورفَع درجاتهم في أعلى عليين سلَفاً وخلَفاً إنما هو على مذهب أئمتهم ﷺ وطريقهم الذي أوْضحوه لديهم، فإن جَلَالة شأنهم وسطوع برهانهم ووَرعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر على مَرِّ الأيام والدهور يمنعهم من الخروج عن تلك الجادة القويمة والطريقة المستقيمة، ولكن ربَّما حادَ بعضهم أخبارياً كان أو مجتهداً عن الطريق غفلة أو توهماً، أو لقصور أطلاع أو قصور فهْم أو نحو ذلك في بعض المسائل، فهو لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً، وجميع تلك المسائل التي جعلوها مناط الفرق من هذا القبيل كما لا يخفى على من خاض بحار التحصيل، فإنا نرى كُلّاً من المجتهدين والأخباريين يختلفون في آحاد المسائل بل ربما خالَف أحدُهم نفسه، مع أنه لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً. وقد ذهب رئيس الأخباريين «**الصدوق**» ﷺ **إلى مذاهب غريبة لم يوافقه عليها مجتهدٌ ولا أخباري (كقوله بسَهْو «النبي» ﷺ وتشنيعه على مَن زاد الشهادة الثالثة في الإقامة والأذان، بل نسَب إنكار السَّهو والقول بالزيادة إلى المفوِّضة!)، مع أنه لم يقدح ذلك في علمه وفَضله**. ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وُقوع هذا الأعتساف إلَّا من زمن صاحب «**الفوائد المدنية**» («**الأسترابادي**») سامحه الله تعالى برحمته المرضية، فإنه قد جرَّد لسان التشنيع على الأصحاب وأسهب في ذلك أي إسهاب، وأكثر من التَّعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب". انظر: «الحدائق الناضرة» ج١ ص١٦٩، و«الدُّرر النجفية» ج٣ ص٢٨٨.

وأراني مضطراً إلى شيء من التفصيل في بيان مَوقع التقليد في الشريعة، ومشروعيته والأدلَّة عليه، ردّاً على ٱبتذال الفكر وٱزدراء العقل الذي **عمَّ بعض الأوساط المتأثِّرة بأدعياء الثقافة والتنوير**، من إسقاط اللفظ على معانٍ عُرفية متداوَلة، وحمله على ما يقبّحه ويستهجنه، وهي تصفه ٱستلاباً للفكر وتجعله مقابلاً للتَّحرر والوَعي! ناهيك **بتهريج الغوغاء وسَفَه الرعاع** الذين يحاربون الفكرة تحت شعارات أنهم **ليسوا قروداً "تقلِّد" ما يفعل الغير، ولا بَبَغاوات تحكي وتسترجع** ما يقوله الآخر!

وعلى الرغم من أن التقليد، كمُرتكز وأصل، مرجعه العقل الذي يحكم برجوع الجاهل إلى العالم، إلَّا أنه لم يخلُ من أدلَّة نقلية تعضده، وتنهض به من القرآن والسنَّة.

فهو أمر قرآني جاء في آيتي "النَّفر" و"الذِّكر"...

يقول «السيد الخوئي» ﷺ في ذلك: "إن آية: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝﴾ (التوبة)، تدلنا على وُجوب النفر حسبما تقتضيه "لولا" التحضيضية، كما تدلنا على وُجوب التفقُّه والإنذار، لأنهما الغاية الداعية إلى الأمر بالنَّفر، وتدلنا أيضاً على أن مطلوبيَّة التفقُّه والإنذار ليست لأجل نفسيهما، بل من جهة ٱحتمال التحذُّر بواسطتهما، فالغاية من ذينك الواجبين هو التحذُّر عند الإنذار. وحيث إن الآية مطلَقة فيستفاد منها أن التحذُّرَ عقيب الإنذار واجبٌ مُطلقاً، سواء حصَل العِلم من إنذار المنذرين أم لم يحصل.[1]

---

(١) وتوضيحه: إن الحذَر ـ على ما يستفاد من مشتقاته وموارد ٱستعمالاته ـ عنوان للعمل وليس عبارة عن الخوف النفساني فحَسْب، ومعناه التحفُّظ عن الوقوع في ما لا يُراد من المخاوف والمهالك. مثلاً، إذا حمل المسافر سلاحه في الطريق المحتمل فيه اللص أو السبُع للدِّفاع عن نفسه أو ماله يقال: إنه يحذَر، فهو فعل ٱختياري وليس بمعنى الخوف كما مرَّ، وقد دلَّت الآية المباركة على وُجوبه. وبما أن التحذُّر غير مقيَّد فيها بصورة حصول العِلم من إنذار المنذرين لكي يجب التحذر بالعِلم المستند إلى الإنذار، فلا مناص من الٱلتزام بوجوب التحذُّر عقيب الإنذار مطلقاً، حصل للمتحذِّر علمٌ من إنذار المنذرين أم لم يحصل.

وللآية المباركة دلالات: منها: دلالتها على وُجوب التقليد في الأحكام، لدلالتها على وُجوب التحذُّر بإنذار الفقيه، وهو إنما يتحقق بالعمل على إنذاره وفتواه. ومنها: دلالتها على وُجوب الإفتاء، وذلك لدلالتها على وُجوب الإنذار، فإن الإنذار قد يكون بالدلالة المطابقية، وقد يكون ضمنياً أو بالٱلتزام، وإفتاء المجتهد بالحرمة أو الوجوب يتضمن الإنذار بٱستحقاق العقاب عند تركه الواجب أو إتيانه الحرام. ومنها: دلالتها على حُجية إنذار الفقيه وإفتائه، وذلك لأنه لو لم يكن إنذاره حجَّة شرعاً لم يكن أي مقتضٍ لوجوب التحذُّر بالإنذار، لقاعدة "قبح العقاب بلا بيان"، فوجوب التحذُّر عند إنذار الفقيه يستلزم حجيَّة الإنذار لا محالة.

←

←

هذا وقد يقال: إن الفقاهة والاجتهاد في الصدر الأول غير الفقاهة والاجتهاد في العصور المتأخرة، لأن التفقُّه في الأعصار السابقة إنما كان بسؤال الأحكام وسماعها عن «المعصومين» عليهم السلام، ولم يكن وقتئذ من الاجتهاد بالمعنى المصطلَح عليه عينٌ ولا أثر. إذاً لا دلالة للآية المباركة على حجية إنذار الفقيه بالمعنى المصطلَح لتدلَّ على حُجيَّة فتواه، وإنما تدل على حجيَّة النقل والرواية، لأن إنذار الفقيه بالمعنى المتقدِّم إنما هو بنَقْلِه الحكم الذي سمعه من مصادره، أو بإخباره عن أن الفعل يترتَّب على ارتكابه أو على عدم ارتكابه العقاب، وأين هذا من التَّفقه بالمعنى المصطَلح عليه لأنه أمر آخر يتوقف على إعمال الدقة والنظر؟

وهذه المناقشة وإن أوردها بعض مشايخنا المحققين رحمهم الله، إلَّا أنها مما لا يمكن المساعدة عليه وذلك:

أما أولاً: فلأن الآية المباركة لمكان أخذها عنوان الفقاهة في موضوع وُجوب التحذُّر ليست لها أية دلالة على حُجية الخبر والرواية من جهتين: **إحداهما**: أن حُجية الرواية لا يُعتبر فيها أن يكون الناقل ملتفتاً إلى معناها فضلاً عن أن يكون فقيهاً، لكفاية الوثاقة في حُجية نقل الألفاظ المسموعة عن «المعصوم» عليه السلام من غير أن يتوقف على فهم المعنى بوجه. **وثانيتهما**: أن الراوي لا يُعتبر في حُجية رواياته أن يصدُق عليه عنوان الفقيه، لأنه إذا روى رواية أو روايتين أو أكثر لم يصدُق عليه الفقيه وإن كان ملتفتاً إلى معناها، لضرورة أن العِلم بحُكم أو بحكمين لا يكفي في صِدق الفقيه مع حُجية رواياته شرعاً. اللهم إلَّا أن يقال إن الآية المباركة إذا دلَّت على حُجية الخبر عند صِدق الفقيه على ناقله دلَّت على حُجيته عند عدَم كون الراوي فقيهاً لعدم القول بالفصل، إلَّا أن ذلك استدلال آخر غير مستند إلى الآية، كيف وقد عرفت أن الآية قد أُخِذ في موضوعها التفقه في الدين؟ فظهر بما سردناه أن دلالة الآية المباركة على حجية فتوى المجتهد وجواز التقليد أقرب وأظهر من دلالتها على حجية الخبر.

وأما ثانياً: فلعدَم كون التفقه والاجتهاد في الأعصار السابقة مُغايراً لهما في العصور المتأخرة. بل الاجتهاد أمر واحد في الأعصار السابقة والحاضرة والآتية. حيث إن معناه معرفة الأحكام بالدليل، ولا اختلاف في ذلك بين العصور. نعم يتفاوت الاجتهاد في تلك العصور مع الاجتهاد في مثل زماننا هذا في السهولة والصعوبة، حيث إن التفقه في الصدر الأول إنما كان بسماع الحديث ولم تكن معرفتهم للأحكام متوقفة على تعلم اللغة، لكونهم من أهل اللسان، أو لو كانوا من غيرهم ولم يكونوا عارفين باللغة كانوا يسألونها عن «الإمام» عليه السلام، فلم يكن اجتهادهم متوقفاً على مقدمات، أما اللغة فلِما عرفت، وأما حُجية الظهور واعتبار الخبر الواحد ـ وهما الركنان الركينان في الاجتهاد ـ فلأجل أنهما كانتا عندهم من المسلَّمات. وهذا بخلاف الأعصار المتأخرة لتوقُّف الاجتهاد فيها على مقدمات كثيرة، إلَّا أن مجرد ذلك لا يوجب التغيير في معنى الاجتهاد، فإن المهم مما يتوقف عليه التفقه في العصور المتأخرة إنما هو مسألة تعارض الروايات، إلَّا أن التعارض بين الأخبار كان يتحقَّق في تلك العصور أيضاً، ومن هنا كانوا يسألونهم عليهم السلام عما إذا وَرَد عنهم خبران متعارضان، إذاً التفقه والاجتهاد بمعنى إعمال النظر متساويان في الأعصار السابقة واللاحقة، وقد كانا متحققين في الصدر الأول. أيضاً ومن هنا وَرَد في "مقبولة «عمر بن حنظلة»": "ينظران مَن كان منكم ممن قد رَوَى حديثنا، ونظَر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا"، وفي بعض الأخبار وَرَد الأمر بالإفتاء صريحاً، فدعوى أن الفقاهة والاجتهاد ـ بالمعنى المصطلح عليه ـ لا عين ولا أثر له في الأعصار السالفة، مما لا وَجه له، ومعه، لا موجب لاختصاص الآية المباركة بالحكاية والأخبار لشمولها الإفتاء أيضاً كما عرفت، فدلالة الآية على حجية الفتوى وجَواز التقليد مما لا مناقشة فيه. «التنقيح» تقريرات «الميرزا الغروي» لأبحاث «السيد الخوئي» ص٨٠. ■

وفي آية ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾ (النحل) و(الأنبياء ۝٧)، يقول ﷺ: دلَّت على وُجوب السؤال عند الجهل، ومن الظاهر أن السؤال مقدمة للعمل، فمعنى الآية المباركة : فاسألوا أهل الذكر لأجل أن تعملوا على طبق الجواب، لا أن المقصود الأصلي هو السؤال في نفسه، لوضوح أنه لغْوٌ لا أثر له، فلا مُصحِّح للأمر به لو لم يكن مقدمة للعمل. فتدلنا الآية المباركة على جواز رجوع الجاهل إلى العالم وهو المعبَّر عنه بالتقليد، وعلى حُجيَّة فتوى العالم على الجاهل، لأنه لو لم يكن قول العالم حجَّة على السائل لأصبح الأمر بالسؤال عنه لغواً ظاهراً.[1]

---

(١) في «التنقيح» تقريرات «الميرزا علي الغروي» لأبحاث «السيد الخوئي» ص٩٠: " دعوى أن المراد بها وُجوب السؤال عنهم حتى يحصل العلم للسائل من أجوبتهم ويعمل على طبق عِلمه (لا التقليد)، وأن معنى الآية : فاسألوا لكي تعلَمُوا فتعمَلوا بعلمكم، من البعد بمكان، وذلك: لأن مثل هذا الخطاب إنما هو لبيان الوَظيفة عند عدَم العلم والمعرفة، فهو في قبال العلم بالحال، لا أنه مقدمة لتحصيل العلم ـ مثلاً ـ يقال: إذا لست بطبيب فراجع الطبيب في العلاج، فإن المتفاهم العرفي من مثله أن الغاية من الأمر بالمراجعة إنما هو العمل على طبق قول الطبيب لا أن الغاية صيرورة المريض طبيباً وعالماً بالعلاج حتى يعمل على طِبق عِلمه ونظَره، فقوله: راجع الطبيب، معناه راجعه لتعمَل على نظره، لا لتكون طبيباً وتعمل بعِلمك. إذاً معنى الآية المباركة: أنه إذا لستم بعالمين فاسألوا أهل الذكر للعمل على طبق قولهم وجوابهم، فلا مناقشة في دلالة الآية المباركة من هذه الجهة.

وقد يُتوهَّم: أن تفسير أهل الذكر في الأخبار بأهل الكتاب أو «الأئمة» ﷺ ينافي الاستدلال بها على جواز التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم والفقيه في الأحكام. ويندفع: **بأن وُرود آية في مورد لا يقتضي اختصاصها بذلك المورد (المورد غير مخصص)**. والآية المباركة قد تضمنت كبرى كلية قد تنطبق على أهل الكتاب وقد تنطبق على «الأئمة» ﷺ وقد تنطبق على العالم والفقيه، وذلك حسبما تقتضيه المناسبات على اختلافها باختلاف المقامات، فإن المورد إذا كان من الاعتقاديات كالنبوة وما يرجع إلى صفات «النبي» ﷺ، فالمناسب السؤال عن علماء أهل الكتاب لعلمهم بآثارها وعلاماتها، كما أن المورد لو كان من الأحكام الفرعية فالمناسب الرجوع فيه إلى «النبي» ﷺ أو «الأئمة» ﷺ، وعلى تقدير عدم التمكُّن من الوصول إليهم فالمناسب الرجوع إلى الفقهاء. وعلى الجملة تضمنت الآية المباركة كبرى رجوع الجاهل إلى العالم المنطبقة على كل من أهل الكتاب وغيرهم، فالاستدلال بها من تلك الناحية أيضاً مما لا خدشة فيه.

ولكن **الصحيح أن الآية المباركة لا يمكن الاستدلال بها على جواز التقليد، وذلك لأن موردها ينافي القبول التعبدي، حيث إن موردها من الأُصول الاعتقادية بقرينة الآية السابقة عليها** وهي: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾ (النحل). وهو ردٌّ لاستغرابهم تخصيصه سبحانه رجالاً بالنبوة من بينهم، فمَوردها النبوة ويعتبر فيها العلم والمعرفة ولا يكفي فيها مجرد السؤال من دون أن يحصل به الإذعان، فلا مجال للاستدلال بها على قبول فتوى الفقيه تعبداً من دون أن يحصل منها العلم بالمسألة " !

وقد عمدت لهذه الحاشية وأُختها السابقة لأعرض شيئاً من الخلفية العلمية التي تنطلق منها هذه المقولات، والتعمُّق والدقَّة التي تكتنف هذه الأبحاث، وكيف أنها لا تغادر شاردة ولا واردة إلَّا تناولتها.

كما وَرَدَ أمر التقليد في السُّنة الشريفة (وهي قول وفعل وتقرير المعصوم):

فهناك روايات اُستُدلَّ بها على جواز التقليد، وهي على طوائف: منها الأخبار المشتملة على **إرجاع بعض شيعتهم إلى أشخاص معيَّنين**، مثل إرجاعهم إلى «يونس بن عبدالرحمن مولى آل يقطين»، و«زكريا بن آدم»، و«عثمان بن سعيد العَمْري»، و«اُبنه محمد» النائبين الخاصَّين، ونحوهم. ومنها الأخبار الدالَّة على **الإذن الخاص لبعض الأصحاب بالإفتاء**، مثل «أبان بن تغلب» و«معاذ بن مسلم النحوي».

بالإضافة إلى أحاديث مرشدة إلى التقليد مباشرة كـ "مقبولة «عمر بن حنظلة»"، وإن جاءت في معرض بيان صفات القاضي ومَن يجب التخاصم لديه، إلَّا أن ذلك فرع الاَلتزام والعمل بنظره وفتواه، والرجوع إليه والأخذ بقوله، كمرحلة سابقة على الحُكم والقضاء والتطبيق الخارجي، واُستدلَّ بها الفقهاء في باب الترجيح عند التعارض (شأنها شأن مرفوعة «زرارة»).[1]

قال «عمر بن حنظلة»: سألت «أبا عبدالله» ﷺ عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دَيْن أو ميراث، فيتحاكمان إلى السلطان وإلى القُضاة، أيحل ذلك؟

فقال ﷺ: مَن تحاكم إليهم في حقٍّ أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سُحتاً، وإن كان حقه ثابتاً، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله تعالى أن يكفر به، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾. قلتُ: فكيف يصنعان؟

---

(١) "المرفوعة" هي الرواية التي تُضاف إلى «المعصوم» سواء كان إسنادها متَّصلاً أو منقطعاً، على تفصيل نجده في كتب "الدراية". ومن ذلك ما روى «العلَّامة الحلِّي» قدَّست نفسه مرفوعاً إلى «زرارة بن أعين» قال: سألت «الباقر» ﷺ فقلت: جُعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال: يا «زرارة» خُذ بما اُشتهر بين أصحابك، ودَع الشَّاذ النادر. فقلت: يا سيدي إنهما معاً مشهوران مَروِيَّان مأثوران عنكم؟ فقال ﷺ: خُذ بقول أعدَلهما عندك وأوثقهما في نفسك. فقلت: إنهما معاً عَدْلان مرضيَّان موثَّقان؟ فقال: اُنظر إلى ما وَافقَ منهما مذهب العامة فاُتركه، وخُذ بما خالفهم، فإن الحقَّ في ما خالفهم. فقلت: ربَّما كانا معاً موافقين لهم أو مخالفين، فكيف أصنع؟ فقال: إذن فخُذ بما فيه الحائطة لدينك واُترك ما خالَف الاَحتياط. فقلت: إنهما معاً موافقين للاَحتياط أو مخالفين له فكيف أصنع؟ فقال ﷺ: إذن فتخيَّر أحدهما فتأخذ به وتدَع الآخر. اُنظر: «عوالي اللآلئ» لـ «اُبن أبي جمهور الأحسائي» ج٤ ص١٣٣.

قال: **ينظران إلىٰ مَن كان منكم ممن قد روىٰ حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً**، فإذا حكم بحُكمنا فلم يقبله منه فإنما بحكم الله أستخف وعلينا رَد، والرَّاد علينا (كـ) الراد علىٰ الله، فهو علىٰ حدِّ الشرك بالله.

قلت: فإن كان كُل وَاحد منهما أختار رجلاً وكلاهما أختلفا في حديثنا؟

قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورَعهما، ولا يلتفت إلىٰ ما يحكُم به الآخر.

قال: فقلت: فإنهما عدْلَان مرْضيان عند أصحابنا ليس يتفاضل وَاحدٌ (كلُّ وَاحدٍ، في نسخة) منهما علىٰ صاحبه؟

قال: فقال: ينظر ما كان من روايتهما في ذلك الذي حَكما به المجمَع عليه بين أصحابك (نسخة: المجمِع عليه أصحابُك)، فيؤخذ به من حُكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمَع عليه لا ريب فيه، وإنما الأُمور ثلاثة: أمرٌ بيِّن رُشده فيُتَّبع، وأمر بيِّن غيُّه فيُجتنَب، وأمر مُشكل يُردُّ حكمه إلىٰ الله عزَّ وجل وإلىٰ «الرسول» ﷺ، قال «رسول الله» ﷺ: حلالٌ بيِّن، وحرام بيِّن، وشبهات بين ذلك، فمَن ترك الشبهات نجَا من المحرَّمات، ومن أخذ بالشبهات أرتكب المحرَّمات وهلكَ من حيث لا يعلمه.

قلت: فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رَواهما الثقات عنكم؟

قال: ينظر، فما وَافق حُكمه حُكم الكتاب والسنة وخالَف العامة فيُؤخذ به، ويترك ما خالف حُكمه حُكم الكتاب والسنة ووَافق العامة.

قلت: جُعلت فداك! أرأيت إن المفتِيَين غُبِّي عنهما معرفة حكمه من كتاب وسُنة ووَجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم، بأيِّ الخبرين نأخذ؟

قال: بما خالَف العامة فإن فيه الرشاد. قلت: جعلت فداك! فإن وَافقهما الخبران جميعاً؟ قال: ينظر إلىٰ ما هُم إليه أميَل، حُكَّامهم وقُضاتهم، فيُترك ويُؤخذ الآخر. قلت: فإن وَافق حُكَّامهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرْجِه حتىٰ تلقىٰ إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خيرٌ من الاقتحام في الهلكات. (١)

(١) «تهذيب الأحكام» لـ «الشيخ الطوسي» ج ٦ ص٣٠١.

وكالحديث المروي في «تفسير «الإمام العسكري» عليه السلام[1] **في ذيل قوله تعالى:** ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ ۝﴾ ...

قال «الإمام» عليه السلام: ثم قال الله عزَّ وجل: يا «محمد» ومن هؤلاء اليهود {أُمِّيُّون} لا يقرؤون {الكتاب} ولا يكتبون كالأُمي، منسوبٌ إلى أُمّه، أي هو كما خرج من بطن أُمه، لا يقرأ ولا يكتب، {لا يعلمون الكتاب} المنزّل من السماء ولا المكذَّب به، ولا يميّزون بينهما، {إلَّا أماني} أي إلَّا أن يُقرأ عليهم ويُقال لهم: إنَّ هذا كتاب الله وكلامه، لا يعرفون إن قُرِئ من الكتاب خِلَاف ما فيه. {وإن هم إلَّا يظنون}، أي ما يقول لهم رؤساؤهم من تكذيب «محمد» صلى الله عليه وآله في نبوته، وإمامة «عليٍّ» عليه السلام سيّد عترته، وهم يقلّدونهم، مع أنه محرَّم عليهم تقليدهم.

قال: فقال رجل لـ «الصادق» عليه السلام: فإذا كان هؤلاء العوَام من اليهود لا يعرفون الكتاب إلَّا بما يسمعونه من عُلمائهم، لا سبيل لهم إلى غيره، فكيف ذمَّهم بتقليدهم والقبول من علمائهم؟ **وهل عوَام اليهود إلَّا كعوامنا، يقلّدون علماءهم؟** فإن لم يجز لأُولئك القبول من علمائهم، لم يجز لهؤلاء القبول من علمائهم.

فقال عليه السلام: **بين عوَامنا وعلمائنا وبين عوَام اليهود وعلمائهم فرْق من جهة وتسوية من جهة،** أما من حيث أنهم استووا، فإنَّ الله قد ذمَّ عوامنا بتقليدهم علماءَهم كما ذمَّ عوامهم. وأما من حيث إنهم افترقوا فلَا. قال: بيّن لي ذلك يا ابن «رسول الله» صلى الله عليه وآله!

قال عليه السلام: إن عوَام اليهود كانوا قد عرفوا علماءَهم بالكذب الصراح، وبأكل الحرام وبالرشاء، وبتغيير الأحكام عن وَاجبها بالشفاعات والعنايات والمصانعات، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم، وأنهم إذا تعصبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه، وأعطوا ما لا يستحقه مَن تعصبوا له من أموال غيرهم وظلموهم من أجلهم،

---

(١) لا يُراد من كتاب «التفسير المنسوب لـ «الإمام العسكري» عليه السلام» أنه باشَر فيه تفسير القرآن بنفسه الشريفة، بل هو ما نقله راوياه: «أبويعقوب يوسف بن محمد بن زياد»، و«أبوالحسن علي بن محمد بن سيار»، مما أملاه عليهما من أحاديث آبائه المعصومين عليهم السلام، في بعض علوم القرآن وتفسير بعض آياته.

وعرفوهم بأنهم يقارفون المحرَّمات، واضطروا بمعارف قلوبهم إلى أن مَن فعل ما يفعلونه فهو فاسق، لا يجوز أن يصدق على الله، ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله، فلذلك ذمَّهم الله لما قلدوا من قد عرفوا، ومن قد علموا أنه لا يجوز قبول خبره، ولا تصديقه في حكايته، ولا العمل بما يؤديه إليهم عمَّن لم يشاهدوه، ووَجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر «رسول الله» ﷺ إذ كانت دلائله أوضح من أن تخفى، وأشهر من أن لا تظهر لهم. وكذلك عوام أُمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفِسق الظاهر، والعصبية الشديدة، والتكالب على حُطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصَّبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحِقاً، وبالترفُّق بالبر والإحسان على مَن تعصَّبوا له، وإن كان للإذلال والإهانة مُستحقاً...

فمَن قلَّد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء، فهم مثل اليهود الذين ذمَّهم الله تعالى بالتقليد لفَسَقة فقهائهم.

فأما مَن كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مَولاه، فللعوام أن يقلِّدوه. وذلك لا يكون إلَّا في بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنَّ من ركب من القبائح والفواحش مراكب فسَقة فقهاء العامة فلَا تقبلوا منهم عنَّا شيئاً، ولا كرامة لهم، وإنما كثر التخليط في ما يُتحمَّل عنَّا «أهل البيت» لذلك، لأن الفسَقة يتحمَّلون عنَّا، فهم يحرِّفونه بأسرِه لجهلهم، ويضعون الأشياء على غير مواضعها ووُجوهها لقِلَّة معرفتهم، وآخرين يتعمَّدون الكذب علينا ليجرُّوا من عرَض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم.

ومنهم قوم نُصَّاب لا يقدرون على القدح فينا، يتعلَّمون بعض علومنا الصحيحة **فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نُصَّابنا، ثم يضيفون إليه أضعافه وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا على أنه من علومنا، فضلُّوا وأضلوهم**، وهم أضرُّ على ضعفاء شيعتنا من جيش «يزيد» على «الحسين بن علي» ﷺ وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وللمسلوبين عند الله أفضل الأحوال لما لحقهم من أعدائهم. وهؤلاء علماء السوء الناصِبون المشبِّهون بأنهم لنا مُوالون، ولأعدائنا معادون، يُدخِلون الشكَّ والشبهة على ضعفاء شيعتنا، فيضلُّونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب.

لا جرَمَ أنَّ مَن عَلِم الله من قلبه ـ من هؤلاء العوام ـ أنه لا يريد إلَّا صيانة دينه وتعظيم وليِّه، لم يتركه في يد هذا الملبِس الكافر، ولكنه يقيِّض له مؤمناً يقف به على الصواب، ثم يوفِّقه الله تعالى للقبول منه، فيجمع له بذلك خير الدنيا والآخرة، ويجمع على من أضلَّه لعن الدنيا وعذاب الآخرة. ثم قال: قال «رسول الله» ﷺ: **شِرار علماء أمتنا المضلُّون عنَّا، القاطِعون للطُّرق إلينا**، المسمُّون أضدادنا بأسمائنا، الملقبون أضدادنا بألقابنا، يُصلُّون عليهم وهم للعْن مستحقون، ويلعنوننا ونحن بكرامات الله مغمورون، وبصلوات الله وصلوات ملائكته المقربين علينا ـ عن صلواتهم علينا ـ مستغنون.[١]

وكما أسلفت، فإن العمدَة والمعوَّل عليه في مشروعية التقليد هو الدليل العقلي لا النقلي، وٱرتكاز العقلاء والذي عليه سيرتهم العمَليَّة، من أنَّ الجاهل في كلِّ حِرفة وصَنعة وميدان، وفي كلِّ أمر من أُمور المعاش وشأن من شؤون المعاد (لمن يؤمن به)، يرجع إلى العالم في ذلك الفنِّ والعِلم، لِيُسعِفه بالحكم الصحيح ويبيِّن له النهج القويم الذي ينجيه من الضياع في ذاك الميدان الخطير. وهذا الدليل هو أقوى الأدلَّة على جواز التقليد، وقد ٱعتمد عليه وتبنَّاه حتى الذين ناقَشوا في الأدلَّة المتقدِّمة من آيتي "النفر" و"الذِّكر"، وأدلَّة السنَّة، والأحاديث الشريفة...

قال «المحقق آقا ضياء العراقي» ﷺ: "لا يخفى أن عُمدة المستند على لزوم التقليد بالنسبة إلى المقلِّد العامي، وهو الأمر الجبِلِّي الفِطري الٱرتكازي في نفوس عامة الناس على لزوم رجوع الجاهل بالوظيفة إلى العالم بها".[٢] وقال «**السيد محسن الحكيم**» ﷺ في تعليقته على «الكفاية»: "إن جوَاز التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم في الجملة يكون بديهياً جبِلِّياً فِطريّاً لا يحتاج إلى دليل، وإلَّا لزم سدَّ باب العلم به على العامِّي مطلقاً غالباً لعجزه عن معرفة ما دلَّ عليه كتاباً وسُنة، ولا يجوز التقليد فيه أيضاً وإلَّا لدَارَ أو تسَلْسُل. بل هذه هي العُمدة في أدلَّته، وأغلب ما عدَاه قابل للمناقشة".[٣]

---

(١) «التفسير المنسوب لـ «الإمام العسكري» ﷺ» ص٢٩٨.

(٢) «نهاية الأفكار» ج٤ قسم٢ ص٢٤١.

(٣) «حقائق الأُصول» ج٢ ص٦٠٩.

وبعد، فمما لا ينبغي إغفاله في الباب أننا في الاجتهاد والتلقِّي من العلماء نمضي على نهج "المخطِّئة" لا "المصوِّبة"، وهذا يؤكِّد خطورة التقليد، ويحتِّم الالتزام به على نحو تحري الدقَّة وبذل الجهد والتشدُّد في اختيار المرجع المقلَّد، وعدم الركون إلى منطق أو مقولة: "كلُّ الطرق تؤدي إلى الحق"، وأيها اتَّخذتَ ونهَجتَ وَصَلْت!

ولا يخفى أن المسائل الدينية على قسمين: قسم منها مسائل أصلية ضرورية مُجمَع عليها لدلالة نصّ الكتاب العزيز أو السنة المتواترة القطعية أو العقل السليم، والقسم الآخر فروع اجتهادية استنباطية تحتاج إلى إعمال الاجتهاد والنظر، واستنباطها من الأُصول المبيَّنة في الكتاب والسنة، أو من حكم العقل القطعي.

أما القسم الأول، فلا خلاف فيها ولا إشكال، ولا مجال فيها للاجتهاد ولا معنى للتقليد.

وأما القسم الثاني المتوقف على إعمال الاجتهاد والنظر، فلا محالة أن يقع فيها الخلاف، للاختلاف في معاني بعض الألفاظ تارة، أو للتفاوت في ما ينتهي إلى الحكم بصحَّة الحديث وضعفه تارة أُخرى، أو لاختلاف الروايات المنقولة ثالثاً، أو في أسباب الترجيح عند التعارض رابعة، أو في حُجيَّة بعض الأُمور وعدم حُجيتها كالمفاهيم، وخبر الواحد، والإجماع، ولا سيما المنقول منه، والشُّهرة بقسميها خامسة، إلى غير ذلك من أُمور لها دخل أكيد في عملية الاستنباط، لا يسع المجال للإشارة إليها، ويرجع الجميع إلى الاختلاف، كما يعبِّر الفقهاء، في الدَّرك أو المدرَك.

وفي هذا القسم قد وَقع البحث: **هل أن الآراء المستنبَطة المختلفة كلَّها حقٌّ وصواب، أو أن الحقَّ واحدٌ منها، والباقون مخطِئون وإن كانوا معذورين؟**

فاتفق «الإمامية» على **أن لله تعالى في كلِّ واقعة خاصَّة حكماً واحداً يشترك فيه الجميع، وجميع المسلمين مأمورون أولاً وبالذات بالعمل به**. فالدين في جميع المراحل واحد والشرع واحد والحق واحد، وإنما كان الاختلاف في إحراز الواقع وإدراكه عبر استنباطه من منابعه، فقد يصيبه بعضٌ كما قد يخطأه بعضٌ آخر. **فليست الاجتهادات المختلفة في مسألة واحدة يمثِّل كلُّها حكم الله المنزل** على «رسوله»، وإن جاز العمل بها لأهلها في الظاهر، وإنما تكون آراء المجتهدين طُرقاً محضة قد تصيب الواقع وقد تخطئه.

فكأن حكم الله الواقعي، جوهرة ثمينة كامنة في أُصول المناجم، ودرَّة عزيزة دفينة في أعماق البحار، يبحث عنها الفقيه من خلال مبانٍ مبرهن على صحَّتها ومصادر معتمَدة، ويجتهد ليستخرج الحكم بأستنباطه... وقد يعثر عليه ويهتدي إليه، وقد يخطئ.

إن المقدمات الفاسدة لا تؤدي إلى نتائج صحيحة، وتسلل مقدمة وَاحدة فاسدة ودخولها ضمن مجموعة مقدمات صحيحة لا محالة سيُفسِد نتيجة البحث، وقد قيل قديماً: إن نتيجة البحث تتبع أخسَّ المقدمتين أو المقدمات، ومهما يكن **فالحكم الواقعي الذي أراده الشارع المقدَّس لا يتبع ولا يخضع لمفاد الطريق وما ينتهي إليه الجهد والبحث، ولا هو مجعول على وفقه كيفما كان وحيثما أنتهى! كما لا يوجب قيام الطريق على خلاف الواقع، وسلوك المجتهد غير درب الحق، تبدُّل الواقع وأنقلابه إلى مفاد الطريق ومآل النهج!** هذا ما عليه الشيعة الإمامية، فهم بأجمعهم ينكرون التصويب، ويسمُّون بذلك مخطِّئة.[1]

---

(١) **وأما علماء السنة فبينهم خلاف:** بعضهم مخطِّئة، وبعض منهم مصوِّبة. قال «فخر الدين الرازي» في بحث الأجتهاد: "فإن لم يكن لله تعالى فيها حكم فهذا قول مَن قال: "كل مجتهد مصيب"، وهم جمهور المتكلمين منا كـ «الأشعري» و«القاضي أبي بكر»، ومن المعتزلة كـ «أبي الهذيل» و«أبي علي» و«أبي هاشم» وأتباعهم". «المحصول» القسم الثالث ج٢ ص٤٧. وقال «الغزَّالي»: "**الذي ذهب إليه محققو المصوِّبة أنه ليس في الواقعة التي لا نصَّ فيها حكمٌ معيَّن يطلب بالظن، بل الحكم يتبع الظن. وحكم الله على كل مجتهد ما غلب على ظنه، وهو المختار، وإليه ذهب القاضي**". «المستصفى» ج٢ ص٣٦٣.

ومقولة "المصوِّبة" هذه ترجع إلى فكرة تصويب آراء الصحابة وأفعالهم، إذ **يظنون أن كلَّ مَن صاحب «النبي» ﷺ فهو ممن لم يخطئ أبداً، فضلاً عن أن يصدر عنه فسق أو جور!** ولكن الحق في المسألة هو ما عرفته من فقهاء الإمامية رضي الله عن الماضين وحفظ الباقين منهم من القول بالتخطئة.

ووَافقهم «أبن حزم الأندلسي»، الذي يقول: "والحق من الأقوال في وَاحد منها، وسائرها خطأ... فصحَّ أن الحق في الأقوال ما حكم الله تعالى به فيه، وهو وَاحد لا يختلف، وإن الخطأ ما لم يكن من عند الله عزَّ وجل. ومن أدعى أن الأقوال كلها حقٌّ وأن كل مجتهد مُصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا معقول، وما كان هكذا فهو باطل". «المحلى» ج١ ص٧٠. وقال «الدكتور وَهبة الزحيلي» بعد ذكر المخطئة، قال: "وهُم جمهور المسلمين، منهم الشافعية والحنفية على التحقيق، الذين يقولون بأن المصيب في أجتهاده وَاحد من المجتهدين، وغيره مخطئ، لأن الحقَّ لا يتعدد". أنظر: «الفقه الإسلامي وأدلَّته» ج١ ص٧٢. ولكن «الغزَّالي» بعد ذكر الأجتهاد والتصويب والتخطئة، قال: "وقد أختلف الناس فيها، وأختلفت الرواية عن «الشافعي» و«أبي حنيفة"». «المستصفى» ج٢ ص٣٦٣.

وفي روايات القوم كثير مما يدل على أحقية "التخطئة"، منها ما روى «السيوطي» بإسناده عن «الشعبي»، قال: سُئل «أبوبكر» عن الكلالة فقال: إني سأقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله وَحدَه لا شريك له، وإن كان خطأ فمنِّي ومن الشيطان، والله منه بريء، أراه ما خلَا الوالد والولد". «الدر المنثور» ج٢ ص٢٥٠. **فالأجتهاد إذاً إذا أفضى إلى غير الحق فهو باطل من الشيطان، ولا يصوِّب النتيجة.**

والخلاصة في هذا الباب:

إن الأنقطاع عن مصدر الوَحي المباشر وغيبة حُجَّة الله على خلقه «الإمام المعصوم»، والعجز عن الأتصال به وتلقِّي الأحكام الشرعية منه وأخذ المعارف الدينية عنه مباشرة، فرَض وُجوب السَّعي لطلب العِلم وتحصيله، عبر النظر في الأدلَّة الشرعية من القرآن والسنة المعصومة والعقل والإجماع، للظَّفَر بالأحكام والوقوف على المعارف، وفرَض في ذلك بلوغ رتبة الفقاهة والأجتهاد التي تورث أهلها القدرة على الفهم والأستنباط الصحيح، وسمّها إن شئت درجة "**التخصُّص العلمي**" **أو مرتبة "الإتقان" و "التمكُّن" من الفنّ، ومستوى "الجوْدة" في الصناعة و "الخبرة" فيها**، وإلَّا فالقليل في هذا قد يُفسِد أكثر مما يُصلح، ويسيء أكثر مما يُحسِن، والميل عن الصراط المستقيم، والأنفراج بزاوية ولو كانت أقل من درجة وَاحدة فقط، سينتهي بعد حين، ويبلغ في نهاية المطاف، **ويصل في مآل الأُمور إلى الأنحراف والخروج الكامل عن جادَّة الحق.**

ولما كان هذا الخطير، أي طلب العِلم والسعي في كسبه وتحصيله، ثم النجاح في بلوغ المرتبة العلمية المؤهِّلَة والدرجة الروحيَّة المطلوبة، غير مبذول لكلِّ مَن هبَّ ودبَّ ولا ميسَّر لكلِّ غادٍ ورائح وسانح وبارح، وكان شأن الأوَحَدي من الناس، والصفوَة من البشر، وهُم نوَادر كلِّ عصر، وفلتات كلِّ جيل، وكان العجز حليف عامة الناس، لأسباب كثيرة وعلل مختلفة غير خافية في طلب العلم من العُسر والمشقَّة والغربة وبُعد الشُقَّة...

أوْجَب ذلك أمر التقليد والأتباع والأخذ من أهل العِلم والأختصاص من الفقهاء العدُول جامعي شرائط الفتوى والتقليد، وخلَق المرجعية وأوْجَد الزعامات الدينيَّة، وذلك من منطلَق رجوع الجاهل إلى العالم والعاميّ إلى الخبير المتخصِّص، وهو أصلٌ عقلي مشهود ومُتسَالَم عليه في الحياة، وفي سلوك الناس وتعاطيهم في شتَّى الحقول ومختلف الميادين. **فأهل الأختصاص في كلِّ علم هُم مَن يُرجع إليهم في شأن ذلك العلم، والضليع في كلِّ فنٍّ هو المرجع فيه، فالعمارة للمهندسين والبنَّائين، واللغة للأُدباء، والنَّحو للنُّحاة، والطبُّ للأطباء، والأبراج والأهلَّة للفلكيين، فكيف لا يكون الفقه للفقهاء والدين للعلماء؟ ويكون شرعة لكلِّ وَارد وحقلاً لكلِّ باذِر؟**

إن ما يتداوله بعض العوام، ويزعمه أدعياء الثقافة من إمكانية الأنفتاح على مصادر الدين والأخذ منها دون الحاجة إلى تقليد عالم وأتخاذ مرجع، والدعوة إلى القراءة المباشرة في التراث، وأخذ ما يطيب ويحلو، وترك ما تشمئز منه النفس وترفضه، و " لا يُعقل " ، عبر الأستمزاج والترجيح بأوهام تُحسب عقلاً وتُخال فكراً!... هو خطأ فاحش ومغالطة صارخة.

وهكذا الدعوة إلى ممارسة الأجتهاد خارج مناهجه وضوابطه العلمية المقرَّرة.

إن المصادر التي يُرجع إليها اليوم في معرفة الأحكام الشرعية والعقائد والأفكار والمفاهيم الإسلامية، وهكذا العلوم الدينية التي تُستقى وتُكتَشَف وتُستنبط من خلالها وبواسطتها تلك الأحكام والمفاهيم... مصادر وعلوم متشعبة على نطاق واسع ومعمَّقة بشكل كبير، تتنوَّع وتتوزَّع بدءاً **من القرآن الكريم وعلومه وتفاسيره، إلى الحديث الشريف وأسانيده ورجاله ورُواته (الدراية) ثم مدَاليله، إلى علم الأُصول والقواعد الفقهية، فالكلام والحكمة والعرفان**. هذا، ناهيك بالمقدمات الأساسية كعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وبيان، وعلم المنطق.

هنا بحور متلاطمة وأمواج عالية ومحيطاتٌ مهولة على صعيدَي البُعد والسّعة، وهناك كنوز وجواهر ودُرر، ثم أغوار وأعماق، وأقفال ومغاليق، كيف لغير أهلها أن يفتح أبوابها الموصدة ويخترق حُجُبها المسدلَة ويطوي منازلها القصِيَّة؟ لينتزعها من أصدافها ويجنيها من أشجارها ويأخذها من بيوتها، فيحظى بها ويمتلكها ويظفر بها ويسعد؟... هيهات، يأبى العقل ذلك قبل أي شيء آخر!

ودَعنا نضرب مثلاً لعلَّ المستخفِّين بالمعارف الدينية يتَّعظون...

كيف يمكن لطبيب أو مهندس أو كيميائي أو فلَكي أو عالم أجتماع أن يحدِّد فريضة الوِرْثة في الشريعة الإسلامية وأنصبتهم، وطبقاتهم وكيف يحجب الأقرب الأبعد؟ مستنبطاً ذلك كلّه من القرآن الكريم؟ فإذا أراد أن يستعين بالسنَّة، هل يمكنه أن يميِّز **المعتَبر من غيره، الصحيح من الحسن والموثَّق والضعيف، والمرسل من المقطوع؟ هل يعرف المجاميع والمصنفات الحديثية، ويعرف رُواة الحديث ورجاله، ودرجة وَثاقتهم؟ وكيف يفعل في الترجيح بين المتعارضات، وهل له أن يعمل بخبر الواحد أو يطرحه؟**

ماذا لو توجَّه الباحث إلىٰ القرآن الكريم مباشرة ليستقي أحكامه ومعارفه منه، دون أن يكون عالماً **بالناسخ والمنسوخ والمُحكَم من المتشابه، ولا المورد المخصَّص للعموم، أو المقيَّد للإطلاق**، فيقرأ قوله تعالىٰ ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ﴾ (المائدة)، فماذا عساه أن يفعل في الآية الأُخرىٰ التي تقول: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ (النحل)، ولحم الخنزير من طعام أهل الكتاب، وهم لا يذكُّون ذبائحهم ولا يذكرون ٱسم الله عليها، فهل للمسلم أن يأكلها وَفق الآية الأُولىٰ، أم ليس له ذلك تبعاً للثانية؟ بأيِّ الآيتين يعمل؟ هل يمكن لغير العالم الفقيه المتخصِّص أن يجِد وَجهاً يجمع الآيتين القرآنيتين ولا يطرح أياً منهما؟

ترىٰ ما هو موقف الدين الإسلامي الحنيف من الشهوة الجنسية وموقعها أو دورها في السير والسلوك وطريق التكامل الروحي، هل يوافق الإسلام ويُمضي التبتُّل علىٰ طريقة رهبان النصارىٰ والبوذية ومدارس روحية أُخرى، أم يرفض ذلك؟ فالقرآن الذي يدعو للنكاح والزواج في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ۝﴾ (النساء)، ويذم الرهبانية، ومنها ٱعتزال النساء، فيقول: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ۚ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ۝﴾ (الحديد)، نراه في مؤرد آخر يثني عليها فيقول في معرض مدح نبي الله «يحيىٰ» عليه السلام: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝﴾ (آل عمران)؟! **ترىٰ كيف للباحث العابر والقارئ بسطحيَّة بعيدة عن التخصُّص في علوم القرآن والأُصول واللغة، من المتطفِّلين علىٰ العلوم الدينية، أن يفسِّر معنىٰ "حَصور" في مَن لا يشتهي النساء، أو مَن يمكنه أن يأتيهن ولا يفعل؟ كيف له أن يستنبط ويقرر أن ما جاء في «يحيىٰ» عليه السلام يصلح أن يكون مخصِّصاً لعمومات الزواج وما ندب إليه الشارع المقدَّس أم لا يصلح؟**

إن مسلك أدعياء الثقافة في تعاطيهم مع الدين ومزاعمهم في "التحرُّر" من قيود الحوزة وضوابط البحث ومناهج الدراسة وأُصول الاستنباط فيها، هو عين ما يفعله أخرق يريد أن يبني داراً مستنداً إلى خبرة اكتسبها من مشاهدته مهندساً يفعل ذلك مرَّة، فراح يكرِّر ما شاهَد وأخذ يخبط في أحجام الأعمدة ومواد البناء والحديد الذي يتطلَّبه ما يرفع سقفاً ويشيد بناءً بحجم معيَّن، حتى إذا أتمه وقطن فيه، انهار به وأهلَكه! أو كمريض رأى جاراً له أو صديقاً يتداوى بعقار أدرك فيه نجعاً وشفاءً، وقد التقت أعراض مرضيهما وتوافَق الألم منه والوجع مع ما كان في صاحبه، فاستعمل دواء جاره فهَلَك! هناك مضاعفات وآثار جانبية لكلِّ دواء، إذا لم يلتف إليها المريض ولم يأخذها في الحسبان، فيتلقى **علاجه عن طبيب حاذق محيط بها، وَاقف على منافعها وأضرارها**، فستكون عليه نقمة ووَبالاً. وهناك **أغوار وأعماق لا تُدرك من العلم إلَّا بالتخصُّص**، الذي لا يكون إلَّا بالبحث والتحقيق، والدراسة والتدقيق، واستيعاب جميع الأدلَّة ومعالجتها، وإلَّا فهو يهتك أول ما يهتك عقله وفكره.

بل يمكن القول إن هذا **النهج هو ضياعٌ وضلال**، وناهيك بأنه لن يدرك الحقَّ ولن يصيب الدين، ولن يبلغ منه حُكماً ولا عقيدة، **فهو ازدراءٌ له واستخفاف به**، واستهانة بخَطبه وعدم اكتراث بشأنه، حين لا ينزل منزلة الطبّ والهندسة والفلك وسائر العلوم **التي تُوقَّر بعدم خوض غير المتخصصين فيها**.

ومن هنا ندخل في أصل البحث، أي مواصفات وشرائط مرجع التقليد.

♦ ♦ ♦

ثانيًا: طهارة المولد

أُولى الشرائط التي يجب توفرها في مرجع التقليد، في ما سيتناوله البحث في هذا الكتاب، **هو النجابة وطهارة المولد**. والأوليَّة أو الترتيب هنا يختلف عنه في كتب الفقه ويتفاوت، راعيت فيه التدرج في نشأة الإنسان، والتتابع في تكامل الصفات والملَكات، لا الأهمية والخطر والأوليَّة الشرعيَّة، فبدأت بالصفات القهرية، أو قُل غير الكسبية، كطهارة المولد والرجولة والبلوغ والحرية والحياة، للفراغ منها، والتفرُّغ لشقيقاتها الأُخريات التي عليها المعوَّل والأرتكاز: العقل والإيمان والعلم والعدالة...

ومن نافلة القول إن البحث في هذا الكتاب ليس للاَستدلال على هذه الشرائط وإثبات ضرورة أو وُجوب تحققها في مرجع التقليد، فهذا **شأن الفقهاء، وقد فرغوا منه وأتمُّوه في محلِّه**، لذا فهو ينطلق هنا على نحو الفراغ من ذلك والتسالم عليه. وإنما أنا أستجلي وأُسلِّط الضوء على الخلفية الفكرية والعمق الثقافي الذي يختزنه كلُّ شرط، **من منفعة وحكمة وعطاء، وسرٍّ وفلسفة**، وإن عرضتُ مرَّة للاَستدلال ذاك ولجأت لبيان الخلفية الدليلية التي يتكئ عليها الشرط، فبما يخدم هذا الجانب من الموضوع.

يتَّفق علماء النفس والتربية والأخلاق والاَجتماع، على أن هناك **عوامل متعدِّدة تحكم تكوُّن شخصية الإنسان وروحيَّته**، كالبيئة التي ينشأ فيها، والمستوىٰ العلمي والروحي والأخلاقي، بل المالي والمعيشي، الذي يتوفر في بيئته أو يغلب عليها من الأُسرة إلىٰ المجتمع، وبالتالي ما يؤثر أو يسنَح ويُفسِح للعملية التربوية ويرفدها بالعناصر الفاعلة، سلباً أو إيجاباً... فهنا معركة تحتدم بين هذه العناصر، وبين الإرادة التي يتجاذبها الهوىٰ والعقل، فينزع بها هذا إلىٰ صقل المواهب وإنماء مواقع الفلَاح وتألُّق الإيجابيات، وطمس السلبيات وإطفائها، بل قَلْبها عوامل دفْع ترفد عملية التربية، وتعين في السير والسلوك نحو الرقي الإنساني المنشود، بينما تخلد بها الأهواء وتأخذها إلىٰ عكس ذلك.

ومن هذه **العوامل**: الملَكات النفسية والقدرات الذهنية والاَستعداد أو القابليات الطبيعية التي تنوجد مع المولود، أو تبرز فيه كحوافز وتظهر كمميزات.

فهناك صفات وِراثية تنتقل عبر " جينات " (أعراق) يأخذها المرء وتسري إليه من آبائه وأجداده، وهناك آثار معنوية وتأثيرات روحية تنال من إمكانياته وطاقاته واَستعداداته، وبها تتكوَّن الأرضية وتتهيأ أسباب التلقِّي، وترتسم الجادَّة التي سينحوها المرء، والنجد الذي سيسلكه في حياته... هذا في الأعمّ الأغلب، وكقاعدة، ولا يخلو الأمر من شذوذ واَستثناءات، لا يعوَّل عليها. لكن **أصل قانون الوراثة ومدخلية التناسل في تكوُّن شخصية المولود، فثابت علمياً، وفيه روايات متعدِّدة**، جاءت من منطلق الحثّ والتوجيه في اَختيار الزوجة، بما يراعي الجانبين الوراثي والاَجتماعي، ويصوِّر حرص الإسلام علىٰ النجابة، والدعوة إلىٰ تحرّي شرف الأصل وكرم المحتد...

قال «رسول الله» ﷺ: **اَختاروا لنطفكم**، فإن الخال أحد الضجيعين.[١] وقال ﷺ: تخيَّروا لنطفكم، فإن **العرق دسَّاس**.[٢] وقال «أميرالمؤمنين» عليه السلام: **إياكم وتزويج الحمقاء**، فإن صحبتها بلاء، ووَلدها ضياع.[٣] وعنه عليه السلام: **حُسن الأخلاق برهان كرم الأعراق**.[٤]

---

(١) «وَسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٤ ص١٣.

(٢) «المحجَّة البيضاء» لـ «الفيض الكاشاني» ج٣ ص٩٣.

(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج٥ ص٣٥٣.

(٤) «عيون الحكم والمواعظ» لـ «علي بن محمد الليثي الواسطي» ص٢٨٨.

وكان «محمد بن الحنفية» بطلاً شجاعاً، وأسداً ضارياً، وقد دفع «أميرالمؤمنين» عليه السلام الراية إليه بعد أن استوت الصفوف، وقال له: **أقدِم بها حتى تركزها في عين «الجمل»**، ولا تقفنَّ دونه، وهذه الأنصار معك، وضَمَّ إليه «خزيمة بن ثابت» ذا الشهادتين في جمع من الأنصار. فتقدَّم «محمد» فرَشَقَته السهام. فألتفت لأصحابه وقال: رويداً لتنفذ سهامهم، فوقف. فقال «أميرالمؤمنين» عليه السلام: إحمل عليهم. قال «محمد» يا «أميرالمؤمنين» أما ترىٰ السهام كأنها شآبيب المطر؟ فدفع صدره وقال: أدركَك عِرقٌ من أُمك!

ثم أخذ «أميرالمؤمنين» عليه السلام الراية فهزَّها وقال:

أطعن بها طعنَ أبيك تُحمد * لا خير في الحرب إذا لم توقَد

فتناول الراية منه بيده اليسرىٰ و«ذوالفقار» مشهور في يده اليمنىٰ، ثم حمل بنفسه علىٰ عسكر «الجمل»، فضعضع أركان العسكر، فدخل وَسطهم وضربهم بالسيف، والرجال تفرُّ من بين يديه، وتنحاز عنه يَمنة ويسرة، حتىٰ خضب الأرض بدماء القتلىٰ، وانحنىٰ سيفُه فرجع إلىٰ معسكره، وقال لـ «محمد»: هكذا **تصنع يا «ابن الحنفية»**. فقال الناس: مَن الذي يستطيع ما تستطيعه يا «أميرالمؤمنين»؟ فأخذ الراية «محمد بن الحنفية»، وحمل علىٰ القوم حملات كثيرة أزال بها القوم عن مواقفهم، فأبلىٰ بلاءً حسناً ورجع إلىٰ أبيه ليأمره بأمره، فأمره بمَيْمَنة القوم فحمَل أيضاً كذلك، ولم يزل يحمل ويقتل القوم ويفرقهم تفريقاً.

فقال «خزيمة بن ثابت» لـ «أميرالمؤمنين» عليه السلام: أما إنه لو كان غير «محمد» لأفتضح.

وقالت «الأنصار»: يا «أميرالمؤمنين» لولا «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام لما قدَّمنا علىٰ «محمد» أحَداً. فقال «أميرالمؤمنين» عليه السلام: **أين النجم من الشمس والقمر؟ وأين يقع ابني من ابنَي «رسول الله»** صلى الله عليه وآله ؟ وكان «أميرالمؤمنين» عليه السلام يقذف «محمداً» في مهالك الحرب ويكف «حَسناً» و«حُسيناً» حتىٰ إن الناس قالوا لـ «محمد»: إن «أباك» يلقيك في مهالك الحرب ويكفّ «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام ؟ فقال «محمد»: **إنهما عيناه وأنا يمينه، فهو يدفع عينيه بيمينه**. وكان «أميرالمؤمنين» عليه السلام يقول في يوم «صفين»: املكوا عني هذين الفتيين أخاف أن ينقطع بهما نسل «رسول الله» صلى الله عليه وآله .[1]

(١) «شجرة طوبىٰ» لـ «الشيخ محمد مهدي الحائري» ج٢ ص٣٢٠.

لا يبدو أن هناك خلافاً في قانون الوراثة أو معارضة له...

وأن الصفات، الحسنة والقبيحة، تنحدر عبر الأعراق وتنتقل بعوامل الوراثة المودعة في النطَف من أصلاب الرجال وأرحام النساء، لتسري في الأبناء وتنتقل إليهم. وهذا مما أثبته العلم الحديث أيضاً، فقرر أن هناك "جينات" تحمل "كروموسومات" هي ـ في الحقيقة ـ وِعاء الصفات الوراثية التي تنتقل إلى الأبناء. ولكن **هل تسري الآثار النفسيَّة والروحية والمعنوية للتزاوج والنكاح**، كالوطء حال الغضب والرضا، أو الخوف والأمان، أو الحزن والسرور، **ثم بدرجة أكبر وأعمق، حالات الحرام واللوث الروحي، كالزنا والممارسة الجنسية المحرَّمة**، مقابل الألتزام بالآداب الشرعية والمستحبات... **هل تسري في الحمل وتنتقل إلى الذريَّة وتؤثِّر فيها، كما تفعل الأعراق و "الجينات"** ؟

من المؤكد أن للذنوب والمعاصي **آثاراً وَضعية تكوينية، تظهر وتكون بادية جليَّة أحياناً وخفيَّة أو مضمرة أُخرى، وتكون مباشرة سريعة تارة، وتتباطأ وتعشِّم وتلحق في سلسلة علل تارة أُخرى**، وهذه الآثار قد تكون **شخصيَّة فرديَّة** تنال مرتكبها وتنزل بمقترفها، وقد **تعمُّ المجتمع** وتشمل جميع العباد وكلَّ البلاد! فشرب الخمر يسبِّب السُّكر، يظهر ذلك مباشرة في مَن يفعله، وبوضوح لا يُرتاب فيه، ولكن منع الزكاة الذي ينزل الوباء بالماشية ويهلكها، وتفشِّي الزنا الذي يورث الزلازل، والظلم وجور القضاة الذي يحبس المطر... يضيع سببه ويخفى أثره حتى يُجحد وينكر، وإن ظهر، فيعزى إلى غيره!

لقد فسَّرت الأحاديث الشريفة بعض الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وأرجعتها في جزء العلَّة أو أصلها الذي تلحقه وتتبعه سلسلة العلل الطبيعية، **إلى غضب الله عزَّ وجل، الناشئ عن هتك حُرماته والجرأة على محرَّماته.** (١)

---

(١) في «من لا يحضره الفقيه» لـ «الشيخ الصدوق» ج١ ص٥٢٤: روى «عبدالرحمن بن كثير» عن «الصادق» عليه السلام أنه قال: إذا فشَت أربعة ظهرت أربعة: إذا فشا الزنا ظهرت الزلازل، وإذا أُمسِكت الزكاة هلكت الماشية، وإذا جارَ الحُكَّام في القضاء أمسك القطر من السماء، وإذا خفرت الذمة (فشا الغدر ونقض العهود) نُصر المشركون على المسلمين. وروي عن «النبي» صلى الله عليه وآله أنه قال: إذا غضب الله تعالى على أُمة، ثم لم ينزل بها العذاب، غلَت أسعارها، وقصرت أعمارها، ولم يربح تجَّارها، ولم تزك ثمارها، ولم تغزر أنهارها، وحبس عنها أمطارها، وسلَّط عليها أشرارها.

وفي روايات «أهل البيت» عليهم السلام "وصفات" تعالج بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف واحتباس المطر، أو الكوارث كالزلازل، بمعالجات معنوية ووسائل غيبيَّة، ما يثبت نفوذ عالم المعنى وسُلطة الروحانيات في عالم الطبيعة والتكوين حدوثاً وبقاءً، ويؤكد تأثيره في الحسّيات، سلباً باجتراح المعاصي والذنوب، وإيجاباً بالتزام الطاعات والعبادات...

فعن «علي بن مهزيار» قال: كتبتُ إلى «أبي جعفر» عليه السلام وشكوت إليه كثرة الزلازل في «الأهواز»، وقلت: ترى لي التحويل عنها؟ فكتب عليه السلام: لا تتحوَّلوا عنها، وصوموا الأربعاء والخميس والجمعة، واغتسلوا وطهّروا ثيابكم، وابرزوا يوم الجمعة، وادعوا الله عزَّ وجل فإنه يدفع عنكم. قال: **ففعلنا ذلك فسكنت الزلازل**.[1]

وأخرج «ابن عساكر» في «تاريخه» قصَّة استسقاء «أبي طالب» عليه السلام بـ «النبي» صلى الله عليه وآله، فروى عن «جلهمة بن عرفطة» قال: قدمت «مكة» وهُم في قحْط، فقالت «قريش»: يا «أبا طالب»! أقحَط الوادي، وأجدَب العيال، فهلمَّ واستسقِ. فخرج «أبوطالب» (عليه السلام) ومعه غلام كأنه شمس دُجُن[2] تجلَّت عنه سحابة قتماء، وحوله أُغيلمة، فأخذه «أبوطالب» فألصق ظهره بالكعبة، ولاذَ الغلامُ («النبي» صلى الله عليه وآله) بإصبعه، وما في السماء قزعة (قطعة من السحاب) **فأقبل السحاب من ها هُنا وها هُنا، وأغدق واغدَودق، وانفجر له الوادي وأخصب البادي والنادي**.

فأنشد «أبوطالب»:

وأبيض يستسقى الغمام بوَجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الهلَّاك من «آل هاشم» ... فهم عنده في نعمة وفَواضل
وميزان عدل لا يخيس شعيرة ... ووزان صدق وزنه غير هائل[3]

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٧ ص٥٠٤.

(٢) الدَجنُ: ظل الغيم، وإلباس الغيم السماء. وقد دجنَ يومنا يَدْجُنُ بالضم دَجْناً ودُجوناً. والدُجُنَّةُ من الغيم المُطْبِقُ تطبيقاً، الريَّانُ المظلم، الذي ليس فيه مطر. يقال يومٌ دَجْنٍ ويوم دُجُنَّةٍ بالتشديد. والداجِنَةُ: الماطرة المطبقة، نحو الديمة. والدَجْنُ المطر الكثير. وسحابةٌ داجنَةٌ. وأدْجَنَتِ السماءُ: دامَ مطرُها. والدُجْنَةُ بالضم: الظُلمة، والجمع دُجَنٌ ودُجُناتٌ... عن «الصحاح» لـ «الجوهري» وغيره.

(٣) أنظر: «الغدير» لـ «العلَّامة الأميني» ج٧ ص٣٤٥.

وفي رواية أُخرىٰ، جاء أعرابي إلىٰ «رسول الله» ﷺ، وشكا الجدْب والقحط، وأنشد أبياتاً. فقام «رسول الله» ﷺ يجرُّ رداءه حتىٰ صعد المنبر، **فرفع يديه إلىٰ السماء ودعَا، فما ردَّ يدَيه حتىٰ التقت السماء بأبراقها**. ثم بعد ذلك جاؤوا يضجُّون من المطر خوف الغرَق! فضحك «رسول الله» ﷺ حتىٰ بدَت نواجده. ثم قال: لله دَرُّ «أبي طالب» لو كان حيّاً لقرَّت عيناه، مَن يُنشِدنا قوله؟ فقال «علي» عليه السلام كأنك تريد:

وأبيض يستسقىٰ الغمام بوجهه * ثمال اليتامىٰ عصمة للأرامل؟ [1]

أما السؤال عن كيفيَّة تأثير الدعاء أو صلاة الاستسقاء في تكوَّن الغيوم وهطول الأمطار؟ أو تأثير الصيام والطهارة، وعموم سلوك الإنسان في حركة طبقات الأرض ومنعها وُقوع الإزاحة التي تعرض للقشرة والصدوع التي تصيب الطبقة «التكنونية» أو «البلوتونية»، علىٰ الرغم من ارتباط ذلك بخطوط الانكسارات القديمة الموجودة أصلاً في بعض الأماكن؟... فهذا مما لا يطيقه البحث هنا.[2] نعم، **قد يتفهَّم الحسّيُّون الأمر ويتقبَّلونه بـ"استدلال" علميّ "جيولوجي"**، يعقد ويربط ـ مثلاً ـ بين بعض الممارسات البيئية التي قد تحدُّ من وُقوع الزلازل، كوقف نزح آبار المياه أو استخراج النفط، ما يحدُّ من تكوين الفراغات والتجاويف في باطن الأرض التي قد تسبب الحركة في طبقاتها... لكن **أن يُعزىٰ منع الزلازل إلىٰ سلوكيات عبادية وقوىً غيبية، فهذا مما يرفضونه ويأبونه**.

---

(١) عن «أبوطالب حامي الرسول وناصره» لـ «نجم الدين العسكري» ص١٦٧.

(٢) يحضرني أن أحَد أدعياء الثقافة والتنوير الذين يستهزئون بآيات الله وأحاديث الوَحي بأسم التحليل العلمي، عقَد فصلاً أشبه بالمسرحي الهزلي تناول بالسخرية ـ والعياذ بالله ـ عودة «الإمام الصادق» عليه السلام في دفع وَجع الأسنان، إذ قال عليه السلام: يقرأ عليه بعد وَضع اليد الحمد والتوحيد والقدر، وقوله تعالىٰ ﴿وتَرَى ٱلجِبَال تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَاب صُنعَ ٱللهِ ٱلذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلون﴾، التي نقلها المرحوم الشيخ «عباس القمي» في «الباقيات الصالحات» في هامش «مفاتيح الجنان»، والحديث روَاه «الكفعمي» في «المصباح» ص١٥٤... قال النِّعس "المتغرِّب بعد الهجرة" (!): كيف للميكروبات التي نفذت في الأسنان أن تخرج منها لهذه التلاوة؟ وعطف ساخراً: ماذا لو لم يكن السوس يُحسن العربية، فلم يفهم ما يتلوه المتوجِّع أو الشخص الذي يرقيه، كيف سيمتثل ويخرج من الضرس ليزول الألم ويسكن؟

والأمر هنا يبلغ الخلاف في النهج والمبنىٰ، ولعلَّه في المدرسة، حين ينتحل حسّيون مادِّيون الدين، ويدَّعون الإسلام والإيمان، ثم يعمدون إلىٰ النصوص الدينية، فيتخيَّلون لها تأويلاً يجعلها متلائمة مع "دينهم"، ويعملون علىٰ فهمها وتفسيرها بالوَهم الذي يتصوَّرونه عقلاً والهراء الذي يحسبونه علماً، وإلَّا نسفوها نسفاً وألغوها، بمنتهىٰ الطيش والرعونة، فينكرون صدورها ويدعون كذبها ويزعمون وَضعها!

من ذلك، **أثر الزنا والسفاح والعلاقات الجنسية المحرَّمة في تكوُّن الجنين ونمو الطفل، والصفات التي ستنطبع في هذا المولود جرَّاء ذلك، بل أثر المال الحرام الذي يجعله الرجل مهراً لعقد النكاح أو ثمناً لشراء الجواري والتسري بهن.**

فهناك طائفة من الأحاديث، أستتبعتها جملة من الأحكام الشرعية، تؤكد هذه الحقيقة، وأن شيئاً ما، من الخبث والسوء والشر، وعموم الصفات السلبية والخصال القبيحة، تنتقل وتسري من فعل الزنا والحرام إلى المولود منه، حتى بلغ الأمر أن قال بعضهم بنجاسة أبن الزنا وحكم آخرون بأنه من أهل النار، وقد أتفق الفقهاء على حرمانه من الميراث وردّ شهادته وبطلان إمامته للجماعة وتوليه القضاء، وهكذا المرجعية والرئاسة الدينية.

والأحاديث تحوم حول العِلل والآثار، وتُبيِّن أرتباط الحسي العضوي، بالمعنوي الغيبي، وما يفرزه هذا العنصر من نتائج وتبعات تشكِّل خطراً على محيطه ومجتمعه.

فـ «الإمام» ﷺ الذي يرى لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية أحبَّ إليه من لبن ولد الزنا... لا يرى بأساً بلبن ولد الزنا **إذا جعل مولى الجارية، الذي فجَر بالجارية (أي جعل الزاني بها) في حِل.** [١] وعن «إسحاق بن عمار» قال سألت «أبا الحسن» ﷺ عن غلام لي وَثَب على جارية لي فأحبَلَها، فولدَت وأحتجنا إلى لبَنها، فإن أحللتُ لهما ما صنعا أيطيبُ لبَنُها؟ قال : نعم. وعن «علي بن إبراهيم»، عن «أبي عبدالله» ﷺ في المرأة يكون لها الخادم قد فجرت فنحتاج إلى لبَنها، قال: مُرها فلتحلِّلها يطيب اللبن. [٢]

ما يعني أن الإقالة أو التحليل (المترتب على عفو مالك الجارية) **يؤثِّر** في جوهر اللبن وتركيبه، وفي حال بدَن المرضعة وأعضائها والأوردة والأنسجة التي تزوِّد غُدد الثدي بالمواد اللازمة التي تقلب الدم في صدرها لبناً، فتزول عنه موروثات الصفات القبيحة! أو أن فعل الإرضاع والأثر المترتِّب على الحرام **يتجاوز العنصر والمادة، ويتخطَّى** هذا **المنظور الحسّي ويحلِّق في أُفق من القوَّة المعنوية والسلطة الروحيَّة،** حاكم عليها، قادر على قَلب آثارها وتغيير تأثيرها، أو في الأقل الأدنى، سلْب السوء وإبطال الشرّ المترتِّب على الحرام.

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٦ ص٤٣.

(٢) المصدر السابق.

هكذا **النكاح من المال الحرام يؤثّر في المولود كما يفعل الزنا**، فعن «أبي عبدالله» عليه السلام: لا يطيب ولد الزنا ولا يطيب ثمنه أبداً. والممراز لا يطيب إلى سبعة آباء، وقيل له: وأي شيء الممراز؟ فقال: الرجل يكتسب مالاً من غير حِلّه، فيتزوج به أو يتسرّى به فيولد له فذاك الولد هو الممراز. (١)

أما أثر الحرام والزنا في الولد، والصفات الرديئة والأخلاق السيئة والقبائح التي يخلّفها فيه ويورثها له على نحو الاستعداد والاقتضاء والقوّة، ثم التداعيات المترتبة على ذلك عند ظهورها إلى الفعل وتحققها في الأعمّ الأغلب الذي قلَّ أن يتخلَّف، **فهو مما تضافرت عليه الأحاديث الشريفة وتسالَمت أقوال العلماء وآراؤهم**، حتى كانت "**طهارة المولد**" **علامة المؤمن وصفته التي لا تتخلَّف أبداً**...

قال «الصادق جعفر بن محمد» عليه السلام: علامات وَلد الزنا ثلاث: **سوء المحضر، والحنين إلى الزنا، وبغضنا «أهل البيت»**. (٢)

وعن «سيف بن عميرة» قال: قال «الصادق جعفر بن محمد» عليه السلام: **إن لوَلد الزنا علامات أحدها بغضنا «أهل البيت»**، وثانيها أنه يحنُّ إلى الحرام الذي خُلق منه، وثالثها الاستخفاف بالدين، ورابعها سوء المحضر للناس، ولا يسيء محضر إخوانه إلَّا مَن وُلد على غير فراش أبيه، أو مَن حملت به أُمه في حيضها. (٣)

وعن المفضل قال: سمعت «الصادق» عليه السلام يقول لأصحابه: **مَن وَجَد برْد حبنا على قلبه فليكثر الدعاء لأُمه فإنها لم تَخُن أباه**. (٤)

وفي «تفسير القمي»: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ أي طابت مواليدكم، لأنه لا يدخل الجنة إلَّا طيّب المولد ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾، قال «أميرالمؤمنين» صلوات الله عليه: إن فلاناً وفلاناً غصبونا حقَّنا واشتروا به الإماء وتزوَّجوا به النساء، ألا وإنا قد جعلنا شيعتنا من ذلك في حِلٍّ لتطيب مواليدهم. (٥)

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٥ ص٢٢٥.
(٢) «الأمالي» لـ «الشيخ الصدوق» ص٤١٨.
(٣) «الخصال» لـ «الشيخ الصدوق» ص٢١٦.
(٤) «الأمالي» لـ «الشيخ الصدوق» ص٧٠٨.
(٥) «تفسير القمي» لـ «علي بن إبراهيم» ج٢ ص٢٤٥.

وعن «علي» عليه السلام قال: قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله: من لم يحب عترتي فهو لإحدىٰ ثلاث: **إما منافق، وإما لزنية، وإما امرؤٌ حملَت به أُمه في غير طُهر.** (١)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: ما ابتلىٰ الله شيعتنا (أي مهما ابتلاهم) فلن يبتليهم بأربع: بأن يكونوا **لغير رِشْدَة** (٢)، **أو أن يسألوا بأكفِّهم، أو أن يؤتوا في أدبارهم، أو أن يكون فيهم أخضر أزرق**(٣). (٤)

وعن «جعفر» عن «أبيه» عليه السلام قال: جاء رجلٌ إلىٰ «علي» عليه السلام فقال: جعلني الله فداك إني لأُحبكم «أهل البيت»، قال: وكان فيه لِين، قال: فأثنىٰ عليه عنده (عدَّة). فقال له: كذبت **ما يحبُّنا مخنَّث ولا ديوث** (٥) **ولا ولد زنا ولا مَن حملت به أُمه في حيضها**. قال: فذهب الرجل، فلما كان يوم «صفين» قُتِل مع «معاوية». (٦)

وعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام: مَن أصبح يجد بَرد حُبِّنا علىٰ قلبه، فليحمد الله علىٰ **بادئ النعَم**. قيل: وما بادئ النِّعَم؟ قال: **طيب المولد**. (٧)

وعن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: كنت جالساً عند الكعبة، فإذا شيخٌ محدَوْدَب قد سقط حاجباه علىٰ عينيه من شدَّة الكِبَر، وفي يده عُكَّازة، وعلىٰ رأسه بُرْنُس أحمر، وعليه مِدرَعة من الشعر، فدنا إلىٰ «النبي» صلى الله عليه وآله و«النبي» مُسند ظهره إلىٰ الكعبة فقال: يا «رسول الله» ادعُ لي بالمغفرة. فقال «النبي» صلى الله عليه وآله: خاب سعيك يا شيخ وضلَّ عملك!

---

(١) «الخصال» لـ «الشيخ الصدوق» ص١١٠.

(٢) رِشْدَة، إذا صحَّ نَسَبه، ضد الزنية. وفي الحديث: مَن ادَّعىٰ وَلَداً لغير رِشْدَةٍ فلا يرِث ولا يُورَث. يقال: هذا وَلَدُ رِشْدَةٍ إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضدِّه: وَلَدُ زِنية.

(٣) الأخضر والأزرق، يراد به خالِص العداوة، من زُرقة الماء وهي خلوصه، وزُرقة العيون وخضرتها غالبة في الروم، وبينهم وبين العرب عداوة شديدة، ثم لما كثر ذكرهم إياهم بهذه الصفة سُمِّي كل عدوٍّ بذلك وإن لم يكن أزرق العين، وعلىٰ هذا يكون اللفظ كناية عن العداوة والأعداء.

(٤) «الفصول المهمة» لـ «الحر العاملي» ج٣ ص٢٦٠.

(٥) الدَّيُّوثُ هو القَوَّادُ علىٰ أَهْلِه، والذي لا يغارُ علىٰ أهله. وفي «المحكم والمحيط الأعظم»: الدَّيُّوثُ والدَّيْيُوث الذي يدخل الرجال علىٰ حرمته بحيث يراهُم، كأنه وَطَّن نفسه علىٰ ذلك. وفي «أساس البلاغة»: فُلان ديُّوث، أي طَزَعٌ لا غَيرة له.

(٦) «قرب الإسناد» لـ «الحميري القمي» ص٢٥.

(٧) «الأمالي» لـ «الشيخ الصدوق» ص٥٦٢.

فلما تولىٰ الشيخ قال لي: يا «أبا الحسن» أتعرفه؟ قلت: لا. قال: ذلك اللعين «إبليس»!

قال «علي» ﷺ فعدَوت خلْفه حتىٰ لحقته وصرعته إلىٰ الأرض وجلست علىٰ صدره ووَضعت يدي في حلْقِه لأخنقه، فقال لي: لا تفعل يا «أبا الحسن» فإني **من المنظرين إلىٰ يوم الوقت المعلوم، والله يا «علي» إني لأُحبُّك جداً، وما أبغضَك أحد إلَّا شركتُ أباه في أُمه فصار وَلد زنا**، فضحِكت وخلَّيت سبيله.[1]

وعن «أبي عبدالله» ﷺ: والله لا يحبنا من العرب والعجم إلَّا **أهل البيوتات**[2] **والشرف** والمعدن، (وفي حديث «الباقر» ﷺ: وكلُّ مولود صحيح)، ولا يبغضنا من هؤلاء وهؤلاء **إلَّا كلُّ دَنِس مُلصَق**[3].[4]

♦ ♦ ♦

وما أُريده هنا، هو أن الشارع المقدَّس أظهر في هذا الشرط حِرصاً عالياً، بل تحسُّساً، يكشف خطر هذا المقام وعظمة هذا الدور، فكأنه آحتاط له وآحترس وإن كان المحتَمَل بعيداً والأثر غير مؤكد، ذلك لخطر الموضوع وشدَّة أهميته.

وفي قراءة موجَزة للأحكام المتعلِّقة بآبن الزنا (وهو حسب الآصطلاح الفقهي: المتولِّد من وَطء غير شرعي ولا شُبهة)، ثم نظرة لما وَقع في طريق آستدلال الأعاظم علىٰ شرط "طهارة المولد" في المرجع المقلَّد، يظهر أنهم بين تجاهل العلَّة والسرِّ الخلقي التكويني، وبين الآرتكاز علىٰ المنطَلق الآجتماعي والعرفي في تعليل ذلك.

---

(١) «عيون أخبار الرضا» لـ «الصدوق» ج١ ص٧٧. وتنقل المصادر السنية حديثاً في نفس المعنىٰ:

عن «آبن عباس» قال: قال «علي بن أبي طالب» (ﷺ) رضي الله عنه: رأيت «النبي» ﷺ عند «الصفا» وهو مُقبل علىٰ شخص في صورة الفيل وهو يلعنه! فقلت: ومَن هذا الذي يلعنه «رسول الله»؟! قال: هذا الشيطان الرجيم. فقلت: والله يا عدوَّ الله لأقتلنك ولأُريحن الأمة منك. قال: والله ما هذا جزائي منك! قلتُ: وما جزاؤك مني يا عدوَّ الله؟! قال: والله ما أبغضك أحد قط إلَّا شركت أباه في رحم أُمه. أخرجه «الخطيب البغدادي» في «تاريخه» ج٢ ص٢٩٠، و«الكنجي» في «الكفاية» ص٢١، عن أربع من مشايخه. نقلته من «الغدير» لـ «العلَّامة الأميني» ج٤ ص٣٢٤. ورواه القرطبي في «تفسيره» ج١ ص٩١.

(٢) أهل البيوتات أي ذوي الأنساب والأحساب الشريفة، والدَّنِس: الوسخ، وينسب إلىٰ الثوب والخُلُق والعِرض والنسَب.

(٣) الملصَق: الدَّعيُّ، المتهم في نسَبه، والرجل المقيم في الحيِّ وليس منهم.

(٤) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٨ ص٣١٦.

فقد وَرَدَت أحكام متعدِّدة تتعلق بهذا العنوان، أهمها:

إسلامه وطهارته: المشهور بين الفقهاء القول بطهارة وَلد الزنا والحكم بإسلامه، **قال صاحب «الحدائق»** ﷺ: "المشهور بين الأصحاب سيما المتأخرين القول بطهارة وَلد الزنا والحكم بإسلامه ودخوله الجنة (بمعنى عدم حتمية دخوله النار)، وعن «ابن إدريس» القول بكُفره ونجاسته، ونقل «العلَّامة» في «المختلف» القول بالكفر عن «المرتضى» و«ابن إدريس»، ونقل جملة منهم عن «الصَّدوق» أيضاً القول بالنجاسة والكفر، قال في «المختلف» في باب السؤر: قال «ابن بابويه»: لا يجوز الوضوء بسُؤر اليهودي والنصراني ووَلد الزنا والمشرك، وجعل وَلد الزنا كالكافر وهو المنقول عن «المرتضى» و«ابن إدريس»، وباقي علمائنا حكموا بإسلامه، وهو الحق وسيأتي بيان ذلك. وقال «المحقق» في «المعتبر»: وربَّما تعلل المانع ـ يعني من سُؤر وَلد الزنا ـ بأنه كافر، ونحن نمنع ذلك، ونطالبه بدليل دعوَاه، ولو ادعى الإجماع كما ادَّعاه بعض الأصحاب كانت المطالبة باقية، فإنا لا نعلم ما أفاده. قال في «المعالم» ـ بعد نقل الأقوال المذكورة ـ: إذا عرفت ذلك فاعلم أن المعتمَد عندي هو القول بالطهارة لكونها مقتضى الأصل، والمُخرج عنه غير معلوم. وقال في «الذخيرة»: ويدلُّ على الطهارة: الأصل، وكونه محكوماً بالإسلام ظاهراً، وأن سؤره طاهر لما أشرنا إليه من العمومات، فيلزم العموم، لعدَم القائل بالفصل...". (١)

وقال «السيد محسن الحكيم» ﷺ معلِّقاً على قول صاحب «العروة» ﷺ: {الأقوى طهارة وَلد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحَد الأبوين مسلماً}:

"كما هو المشهور شهرة عظيمة، بل لم يُعرف الخلاف فيها إلَّا من «الصدوق» و«السيد» و«الحلي» ـ بناءً منهم على كُفره ـ بل عن الأخير، نفْي الخلاف فيه، وكأنه للنصوص المتضمِّنة للنهي عن الاغتسال من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام، بأنه يسيل منها ما يغتسل به الجنُب ووَلد الزنا والناصب لنا «أهل البيت» وهو شرُّهم (ثم ذكر الروايات) ثم قال: لكن الجميع قاصر عن إثبات النجاسة فضلاً عن الكفر...". (٢)

---

(١) «الحدائق» لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج٥ ص١٩٠.

(٢) «المستمسك» «السيد محسن الحكيم» ج١ ص٣٨٥.

تقليده: على **الرغم من أنه لم تظهر فكرة أشتراط طهارة المولد في كلمات المتقدِّمين من فقهائنا**، فقد قال «السيد المجاهد الطباطبائي» ﷺ: " هل يشترط في المفتي طهارة المولد والذكورة كما يشترط في القاضي، فلو كان وَلد الزنا أو أُنثى أو خنثى فلا (فهل) يصح تقليده أو لا؟ فيه إشكال من عدَم إشارة أحَد من علماء الأُصول إلى كون ذلك شرطاً فيه، والعمومات الدالَّة على صحَّة التقليد من قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ (الزمر)، ومن الأصل والعمومات المانعة عن العمل بغير العلم الراجحة على العمومات السابقة المعارضة لها تعارض العمومين من وَجه، وفحوَى ما دلَّ على أشتراط القضاء بذلك " [1]...

إلَّا أنه مع تبلور مباحث الأجتهاد والتقليد عند المتأخرين، صار المعروف بينهم هو أشتراط طهارة المولد في المفتي ومرجع التقليد.

قال «السيد الحكيم» ﷺ: " وأما طهارة المولد فهي داخلة في (شرط) الإيمان بناء على كفر المتولِّد من الزنا، أما بناءً على خلافه، فلا دليل على أعتبارها غير الأصل المحكوم ببناء العقلاء، نعم عن (الروضة) دعوى الإجماع عليه، وعليه فهو المعتمد ".[2] ويظهر من قوله هذا أن الدليل عنده منحصر بالإجماع المنقول.

ولكن يبدو أن **«السيد الخوئي»** ﷺ أتجه في الأستدلال على المسألة، بعد أن فنَّد الأدلَّة المدَّعاة عليها وأبطل الأقوال والأحتمالات فيها، خلُص إلى أن الدليل إنما **هو تنفُّر الطباع من تلقي الدين وأخذ الخطير من الساقط عن الأعين، المطعون في نسبه، وأن مثله لا يليق لتحمُّل مسؤولية الإفتاء.** قال ﷺ في (التنقيح) عند عَدِّه شرائط المقلَّد:

" ... وألَّا يكون متولداً من الزنا، وهذا لا للإجماع المدَّعى في المقام، لأنه على تقدير ثبوته ليس من الإجماع التعبُّدي، ولا لدوَران الأمر بين التعيين والتخيير في الحُجيَّة، لأن المتولِّد من الزنا كغيره، مشمول للأدلَّة اللفظية، ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بينهما كما لا يخفى، وكذلك الحال بالنسبة إلى السيرة العقلائية.

---

(١) (مفاتيح الأُصول) لـ «المجاهد الطباطبائي» ص٦١٢.

(٢) (المستمسك) «السيد محسن الحكيم» ج١ ص٤٥.

بل لأن كوْن المجتهد متولِّداً من الزنا مَنقَصة. وقد تقدَّم أن الشارع لا يرضىٰ بزعامة من له مَنقَصة بوَجْه، كيف ولم يرضَ بإمامة مثله للجماعة، فما ظنك بتصدِّيه للزعامة الكبرىٰ للمسلمين؟ لأن منصب الفتوىٰ من أعظم المناصب الإلهية بعد الولاية، وإن لم يكن المتولِّد من الزنا مقصِّراً في ذاته، كما إذا كان عادلاً، بل في غاية التقىٰ والورَع، إلَّا أن نقْصه من تلك الناحية موجب لحرمانه عن التصدي للزعامة العظمىٰ كما عرفت.

وبذلك يتَّضِح الفرق بين أمثال هذه الشروط، مما يعد مَنقَصة وشَيَناً، وبين الموت (في مسألة شرط الحياة) الذي قُلنا بعدم كونه موجباً لسقوط فتوىٰ الميت عن الحجيَّة في بعض الصوَر، وذلك لأن الموت لا يُعدُّ نقصاً بوَجْه، لأنه كمال وترقي للنفس وٱنتقال من النشأة الزائلة إلىٰ النشأة الآخرة، ولذا ٱتصف به الأنبياء والأوصياء. ومن هنا قلنا بجوَاز تقليد الميت إذا أخذ منه الفتوىٰ حال حياته ثم طرأه الموت". [1]

إلَّا أن هذا وذاك لا يلغي حقيقة الخطر التكويني والأثر الوضعي والتأثير الخلُقي ثم بالتَّبع الخلُقي، لنتاج العلاقة الجنسية المحرَّمة ووَلد الزنا... فالشارع المقدَّس، ومن بعدُ الفقهاء ومُستنبطو الأحكام الشرعية، لا يفلسفون الأحكام ولا يعلِّلون الوَجه فيها [2]، بل يتعبَّدون ويمتثلون وينقادون ويخضعون ويسلِّمون، وهكذا يسعون لزرع وبثِّ هذا في نفوس أتباعهم كمبدأ وثقافة تمثل قمَّة الفكر وتحقق جوْهر الدين، ولكن ما العمل وقد غلَب تفشِّي الجهل وسطوة أدعياء التنوير وبأس المتغرِّبين، ما ٱضطرَّنا إلىٰ عرض يُسقِط دعاوَاهم ويُبطِل سحرهم الذي يُلبسون به علىٰ العوام ويغوونهم؟

بقي بحث العدل الإلهي وموقعه وجوابه علىٰ ذنب وَلد الزنا؟

لماذا تترتب آثار غاية في الخطورة، وتبعات في منتهىٰ الشدَّة والقسوة علىٰ أمر لا إرادي، وفعل لا شأن للمبتلىٰ به فيه؟ لا ٱقترفته يداه ولا ٱجترحته جوَارحه، فلماذا يتحمَّل نتائجه ويدفع ثمنه ويعاني من ذلك حتىٰ لا خلاص منه ولا فكاك؟!

---

(١) «الٱجتهاد والتقليد» لـ «السيد الخوئي» ص٢٣٥. ولا تفوتني الإشارة إلىٰ أنني ٱستعنت في تتبع آراء العلماء في هذا الباب بـ «الموسوعة الفقهية الميسَّرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج١ ص١٩٥.

(٢) اللهم إلَّا علىٰ نحو جزء العلَّة وعرض جانب من الفلسفة والحكمة، وقد جمع «الشيخ الصدوق» وصنَّف جُلَّ ما جاء في هذا من «أهل البيت» عليهم السلام في سفره النفيس «علل الشرايع».

فعن «محمد بن سليمان الديلمي» عن «أبيه» رفع الحديث إلى «الصادق» ﷺ قال: يقول وَلَدُ الزنا **يا ربِّ ما ذنبي؟** فما كان لي في أمري صنع؟ قال: فيناديه منادٍ فيقول: أنت شرُّ الثلاثة، أذنَب وَالداك فثُبت عليهما، وأنت رجس، ولن يدخل الجنة إلَّا طاهر.(١)

وعن «أبي عبدالله» ﷺ قال: لو كان أحَد من ولد الزنا نجَا، لنَجَا سائح «بني إسرائيل» فقيل له: وما سائح «بني إسرائيل»؟ قال: كان عابداً، فقيل له: إنَّ وَلد الزنا لا يطيب أبداً ولا يقبل الله منه عملاً، قال: فجعل يسيح بين الجبال **ويقول: ما ذنبي؟** (٢)

تُرى ما ذنب وَلَد الزنا وهو لم يقع في الخطيئة؟ بل نتج عن خطيئة غيره، وإن كان نتاجاً باطلاً وثمرة فاسدة، فلا هو مَن زرعها ولا كان منه لقاحها؟ والقرآن الكريم يصرِّح أن ﴿مَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ (الإسراء)؟

إنَّ الردود العلمية، الكلامية والفلسفية، على هذا الإشكال كثيرة، وهي تامَّة ـ نقضاً وحلَّاً ـ تدفع شُبهة جوَاز وُقوع الظلم من الله جلَّ وعلا، بما لا يمسُّ، ناهيك بأن ينال، من العَدْل الإلهي. وكنت قد تناولت أحَد الردود في بعض أعمالي السابقة، ولا أُريد التكرار والأعادة، فمَن شاء فليرجع.(٣)

وقد أحببت أن أعرض هنا كلاماً عميقاً نفيساً، وبياناً شريفاً عزيزاً، للفيلسوف الإلهي «الملا هادي السبزواري» ﷺ، يجيب فيه عن هذه الشبهة، فيقول:

" وإذ بلغ الكلام إلى هذا المقام فلَا بأس بذكر شُبهة وَلد الحرام ورفعها بتوفيق الملك العلَّام، فنقول: قال القدماء من الفقهاء بنجاسة وَلَد الزنا وكفره، وكونه جهنمياً وأنه لا يؤمن، ولو آمن ظاهراً لم يؤمن باطناً، فأشكل هذا على كثير من الأنام بل على كثير من الأعلام، أنه بظاهره لا يوافق قواعد العدلية، **لأنه أيُّ جرم لهذا المسكين، وبأي ذنب يبتلى بهذه البلايا الدنيوية والأُخروية، وما معنى مؤاخذته بسوء عمل الآخر؟**

---

(١) «علل الشرائع» لـ «الشيخ الصدوق» ج٢ ص٥٦٤.

(٢) «الفصول المهمة» لـ «الحر العاملي» ج٣ ص٢٦٥.

(٣) تجده في رواية «القربان» أواخر الفصل الخامس: ص٢٣٣ ـ ٢٣٥.

فنقول بعدما تقرَّر أن الأرواح في عالم الذرَّات والماهيَّات اللَّازمة للأسماء والصفات صنفان: طيِّبات وخبيثات، وهذا أمر قد فرغنا من بيانه، أن الأرواح الطيبة تستدعي ـ بلسان الاستعدادات ـ متعلَّقات طيِّبة وأبداناً طاهرة، والأرواح الخبيثة تستدعي (أيضاً) ـ بلسان الاستعداد ـ متعلَّقات خبيثة وأبداناً نجسة، الطيِّبات للطيبين والخبيثات للخبيثين. **الأُولى** كأرواح الأنبياء والأولياء وأتباعهم وأشياعهم، **والثانية** كأرواح أعدائهم المنافقين والمشركين ومظاهر الجبت والطاغوت وأصحابهم وأعوانهم.

فالطائفة الأُولى من الأرواح مظاهرها الأبدان النقيَّة الطاهرة المولد، المنتقلة من الأصلاب الشامخة إلى الأرحام المطهرة، في الأوقات الشريفة، والنظرات السعيدة الجامعة لساير أسباب السعادة. **والطائفة الثانية** من الأرواح المستدعِية للأبدان المنتظرة لها مصادفة لنُطَفٍ خبيثة حاصلة بغير طهارة المولد، ومنه وَلَد الحيض، وأقلُّها أوقات خسيسة ونظرات نحسة، وغير ذلك من أسباب الشقاوة.

ولها ـ كمقابلها ـ مراتب، فالعدل لا يقتضي أن يكون لروح قاتل «الحسين» عليه السلام بدَنٌ طاهر المولد، بل يقتضي خلَافه، مع جميع الأسباب الأُخر للشقاوة.

وبالجملة الروح الخبيث لخباثته الأزلية ظهر من طريق الحرام، فالخبيث الأزلي صارَ ولَد حرام، والجهنمي السابقي والعين السجِّيني الفطري صار وَلَد زنا، لا أن ولَد الحرام صارَ جهنمياً ووَلَد الزنا صار كافراً خبيثاً محكوماً بكفره بسبب عمل الوالدين.

فإن وَبالها على رقبتها لا على رقبته، والحكم بكُفره بسبب قبوله الكفر وعدم قبوله الإيمان والولاية في الذَّر الأول وما بعده، ولأجل خباثته الكامنة في عينه الظاهرة في هذا المظهر الخبيث. وأما إشكال السعادة الأزلية والشقاوة الفطرية وحديث اختلاف الطينة وكون بعضها من علِّيين وبعضها من سجِّين، وكوْن الأعيان لوَازم الأسماء، وبطلان الجعل التركيبي، فهو إشكال غير هذا الإشكال رفعناه أيضاً في هذا الشرح وغيره... ".[1]

والحق أن النَّص يفتقر إلى شرح، ولكن الخشية من إرهاق الخاطر وإعنات الفكر، والحذر من إطناب ممل بعد العجز بهذا الإيجاز المخِل، منعني، فاكتفيت.

---

(١) «شرح الأسماء الحسنى» لـ «الملا هادي السبزواري» ج١ ص٩٨.

والخلاصة في هذا الباب:

إن أشتراط طهارة المولد والنجابة في المرجع المقلَّد، **يعني إخضاعه لأدقِّ المحاسبات وأقسىٰ معايير التقييم ومواصفات التصنيف، وتتبُّع يريد تحرّي حالَه وملاحقته في رتبته الروحية ودرجته الأخلاقية** (ناهيك بالعِلمية، التي سيأتي الكلام عليها لَاحقاً)، **لا من خلال سلوكه وأفعاله الإرادية ومدىٰ تطبيقه وألتزامه التكاليف والقيود الشرعية فحسْب** (فذلك مما يُبحث في باب التقوىٰ والعدالة)، بل عبر الوقوف علىٰ أخصّ خصوصياته، **وقراءة الماورائيات والغيبيات المؤثرة في تلك المرتبة والدرجة!**

"ماورائيات" تُنبئ عن خياره الأول في عالم الذر، الذي خطَّ القدَر ورسَم الصوَر ونهج للمَصير، لتعود في المعاد بعد طيّ هذه الدنيا وأنقضائها، إلىٰ أصل الطينة ومعدن الخلق... وتكشف عن موقفه في العوالم التي سبقت هذه النشأة، في "عالم الذَّر"، وكيف أنجذب هناك وتطلَّع إلىٰ الكمال، **وأراد لنفسه طهارة المولد وطيب المحتِد، أو أن هذه المكارم والفضائل أنجذبت إليه ولحقته تبعاً لخيار الإيمان وعزم الإقرار بالولاية لـ «أميرالمؤمنين» عليه السلام هناك**، فكانت النتيجة هنا، في هذه النشأة تبعاً لذلك الموقف:

نجابة وطهارة، وحسَباً سَنيّاً، ومنبتاً رفيعاً، جعلته في السراة الأماجد، وذوي البيوتات، وهامات الشرف، **ونزَّهته عن لوث الزنا ووَطء الشبهة، وعن اللين والتخنُّث والأُبنة**، وعن موصوم الحسَب، والدخول في الرعاع والحثالات، والسواقط والطغام، وما يتبع رفض الإقرار الأول بالإيمان، ويترتَّب علىٰ العصيان والتكبُّر في مقام "ألست"، عند رفض الخضوع والإذعان لله سبحانه وتعالىٰ بالربوبية، ولـ «محمد» صلى الله عليه وآله بالنبوة، ولـ «علي» عليه السلام بالإمامة والولاية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ۝﴾ (البقرة)، ما أورثهم رذائل الصفات وأخسَّ القبائح، **وأصلها ومنبعها السفاح، من شرك «إبليس» في نكاح أُمهاتهم**، والمال الحرام الذي لم يخرج منه حق «آل محمد» عليهم السلام، لمهور نسائهم وأثمان جواريهم!

يجب أن يكون المرجع الذي يستنبط أحكام الله فتُستقى منه، منزَّهاً من هذا اللوث.

من هنا كان، وما زال، الروَّاد من أهل الخبرة الذين يستطلعون للمؤمنين مرجع تقليدهم، **يتحرَّون جامعية الشرائط في خيارهم، ويلتمسون المرجعية في بيوتات العلم وأرومات الشرف والسبق والكرامة**... فإذا نبغ عالم من خارج هذه الأوساط، تتبَّعوا أصلَه ومنبته، وتحرَّوا نشأته وبيئته، وكيف سبكت روحه وأخلاقه وطباعه، وصنعت سجاياه وخصاله، **ولربما أسقطوه لأقل مَغمز في أصله ومَطعَن في فَضله**.

إن القدرات الخارقة والتفوُّق المشهود، في الدهاء والنكراء والتدبير والشيطنة والإدارة والحيلة والنشاط الدؤوب (مما يميِّز أولاد الحرام وأبناء الزنا حتى كأنه صار سِمَة لهم وعنواناً!)، يشكِّل خطراً داهماً في حقل القيادة الشرعية وميدان الزعامة الدينية، يتهدَّد أن يغشى الساحة بين فينة وأُخرى، ما يستدعي التنبُّه ويتطلَّب الحيطة والحذر... لذا احترز الشارع المقدس واحتاط لنجاة عوام المؤمنين، أن تصطلمهم البلايا وتستزلَّهم الشياطين برايات الضلال فتحشدهم وتعبِّئهم باسم الدين! فلَا مدخَل أكثر خطراً ولَبساً في أمر الانقياد والاتباع من التدليس بالعِلم والإغواء بالنبوغ، ولا وَسيلة أكثر نجاحاً في اصطياد الناس وحشدهم تحت رايات الباطل وإغوائهم وخداعهم من الذكاء والدهاء والقدرات الفنيَّة والطاقات الخلَّاقة التي يبدع المزيَّفون في الظهور بها!...

إنَّ طهارة المولد عنوان للمرجع وضمان للأُمة...

عنوان للإيمان والشرف والنجابة ومحمود الخصال، ثم ضمان لأيتام آل «محمد» ﷺ من الضلال والانخداع والاستضعاف.

♦ ♦ ♦

ثالثاً: الذكورة

من أكثر **وأخطر مَواطن الفوضى والعبث في الدين، وأشد حالَات التشويه والخلط والتحريف والتزييف الذي نال الفكر الإسلامي، هو موقع المرأة ودوْرها، ومكانتها وحقوقها في الإسلام**... ما جعل فكرة مسلَّمة وأحكاماً يقينية ثابتة، محلاً للجدل، والبحث والتجاذب، والنقض والإبرام، ونقَل مفاهيم قامت عليها الأدلَّة والحجج وتمَّت البراهين حتى جرت جري البديهيات وأُرسلت إرسال المسلَّمات، نقَلها من العِلم والقطع إلى الشك والاحتمال، بل الجحد والإنكار!

ولا يخفى أن المرأة كانت ـ وما زالت ـ غاية كبرى وغرضاً ومرمىً تستهدفه السهام الشيطانية، **فهي منطقة رخوة في التكوين، وموقع مضطرب في الخارج!** لذا فهي تجاوِر ما يشكِّل مَواقع الفتنة الكبرى، كالمال والسلطة والرئاسة والشهرة، في الإغواء والفعل الشيطاني على أربابها ومن يقع في دائرة التأثر بها، ومن جهة أُخرى تقع في مصاف الأبتلاءات العامة التي لا ينجو منها كائن مَن كان، كالطعام والشراب، لأندكاكها (بمناسبة الشهوة الجنسية) في صميم الحاجات الأساسية للإنسان!

لذا كانت المرأة من أخطر مواقع الصراع في حرب الزيف والالتقاط ضد الأصالة والنقاء، التي خاض فيها الحداثيون والتغريبيون من أدعياء التنوير والثقافة [١] أشرس وأخبث معارك شُنَّت على هذه الجبهة ونالت من هذا الثغر، وبلغت الذروة حين نجحوا في التوغل إلى صميم البيت الشيعي ومعقل الفكر الإسلامي، في الحوزات العلمية، فصار بعض "أهل العلم" يجتر مقولاتهم ويجاريهم في هُرائهم! [٢]

حتى غدا العالِم الرباني الحق، والكاتب والخطيب الإسلامي الأصيل، يحسب ألف حساب، ويراعي مختلف الجوانب، ويسد كلَّ الثغرات، **قبل أن يتناول حُكماً شرعياً يتعلَّق بالمرأة، أو مفهوماً يكشف فكرة الدين ورؤيته الحقيقية لموقعها ودورها في المجتمع**، والموضع الذي يجب أن تتخذه في سيرها وسلوكها العلمي والعبادي لبلوغها كمالها المنشود.

وعلينا أن نعي أنَّ هذا الخبط أضرَّ ـ قبل أيّ شيء آخر ـ بالمرأة نفسها، وحرمها أبسط حقوقها، وهو أن تقف على الحقيقة دون زيف، وتعرف ما لها وما عليها دون حيف. لا أن يقدَّم لها الحكم الشرعي مزيفاً والفكر الديني محرَّفاً في سبيل دعَاوى مماشاة التطوُّر المدني والعصرنة، والخشية من التخلُّف عن ركب الحداثة... وبهذا تخسر **فرصتها وتُبخس حقها في الوقوف على الحقيقة، أي تفقد الشيء الوحيد الذي يصلح لها وينفعها**.

والأدهى والأمرُّ في هذا الأمر، أنه غدا مؤجَة تركبها الأحزاب الدينية، وصهوة يعتليها المزايدون في سوق الجهالة، وسلعة يتاجر بها كلُّ متردية ونطيحة، يريد أن يستميل النساء ويجتذبهن، إما لمصالح سياسية وانتخابية، أو لأغراض دنيئة تلامس شهواتهم الحيوانية، فقد **أصبح التغني بحقوق المرأة والمطالبة بمساواتها بالرجل، من أنجح الشِّراك وأفضل أدوات ووَسائل "الاصطياد"**، على طريقة شعراء الغزل والتشبيب كـ «عمر بن أبي ربيعة» من الصدر الأول، و«نزار قباني» في المعاصرين، فهناك علماء وكتاب وخطباء يعمدون لهذا الخطاب ليستميلوا المرأة ويُغووها لأغراضهم الخاصة!

---

(١) من قبيل ما كتبه المدعو «أحمد القبانجي» في «المرأة، المفاهيم والحقوق».

(٢) حتى حمل أحَدُ الأعلام كلمات «أميرالمؤمنين» ﷺ في المرأة محملاً غريباً يجعله على نحو "حكم في واقعة"، على خلفية «حرب الجمل» ونزاع «عائشة»، لا عموم لها! وهكذا فتاوى بعضهم في سِنّ تكليف الفتاة وحدود حجاب المرأة وتوليها القضاء.

هناك حقيقة علمية لا مراء فيها تؤكّد أن **الأُنوثة نقص والمرأة مخلوق ناقص**، لا بمعنى النقص البشري الطبيعي مقابل الكمال الإلهي، ونقص المخلوق مقابل الخالق، فلا نقاش في هذا، بل بما يظهر عند مقارنتها بالذكَر ويرتسم عند مقايستها بالرجل... وهذه **حقيقة مبثوثة ومتسالَم عليها في تراثنا الروائي والفقهي بشكل لا يمكن إنكاره وتجاوزه إلّا بتعسُّف شديد يتجاهل الوجدان ويقفز على الأُسس العلمية ويتنكَّر لها!**

والعظَمة كل العظَمة لنساء من أمثال «خديجة الكبرى» و«زينب الحوراء» و«أُم البنين» و«فاطمة بنت أسد» و«آسية بنت مزاحم» و«صفوراء بنت شعيب» و«كلثم أُخت موسى» و«سارة زوجة إبراهيم» و«مريم بنت عمران»... **اللاتي أستطعن الوصول إلى الذروة من الكمال وبلوغ القمة من القرب، منطلِقات من موقع الضعف هذا والنقص ذاك!**

أما سيدة الأولين والآخرين «الزهراء» المرضيَّة ﷺ فجوهر نوري صاغته العصمة وصبَّه الكمال، لا يتعلَّق به ضعف ولا نقص، وحقيقتها تحلِّق فوق الأُنوثة والذكورة، وهي في أصل خلقتها لم تكن أمرأة، وإنما ظهرت في هذه النشأة بهذه الصورة لضرورة التناسل البشري وأنحدار بقية «الأئمة المعصومين» منها صلوات الله عليهم أجمعين. (١)

---

(١) من أقوال المرجع العارف «السيد روح الله الموسوي الخميني» ﷺ:

" لم تكن «الزهراء» ﷺ أمرأة عادية، كانت أمرأة روحانية... أمرأة ملكوتية... نسخة إنسانية متكاملة... حقيقة الإنسان الكامل، بل هي **كائن ملكوتي تجلى في الوجود بصورة إنسان... بل كائن إلهي جبروتي ظهر على هيئة** أمرأة. **إنها المرأة التي تتحلى بجميع خصال الأنبياء... إنها المرأة التي لو كانت رجلاً لكان نبياً... ولو كانت رجلاً لكانت بمقام «رسول الله» ﷺ** ". " غداً ذكرى مولد («الزهراء» ﷺ) الكائن الذي أجتمعت فيه القيم المعنوية **والمظاهر الملكوتية والإلهية والجبروتية والملكية والإنسية**... إن المرأة تتسم بأبعاد مختلفة كما هو الرجل، وهذا المظهر الصوري الطبيعي يمثل أدنى مراتب الإنسان. بيد أن الإنسان يسمو في مدارج الكمال أنطلاقاً من هذه المرتبة المتدنية، فهو في حركة دؤوبة **من مرتبة الطبيعة إلى مرتبة الغيب، إلى الفناء في الألوهية**. وهذا المعنى متحقق في «الصدِّيقة الزهراء» ﷺ التي أنطلقت في حركتها من مرتبة الطبيعة، وطوت مسيرتها التكاملية بالقدرة الإلهية والمدد الغيبي وبتربية «رسول الله» ﷺ، لتصل إلى مرتبة دونها الجميع ". " أمرأة هي مفخرة بيت النبوة... أمرأة تماثل فضائلها فضائل الرسول الأكرم والعترة الطاهرة غير المتناهية... أمرأة لا يفي حقَّها من الثناء كلُّ من يعرفها مهما كانت نظرته ومهما ذكر، **لأن الأحاديث التي وصلتنا عن بيت النبوة هي على قدر أفهام المخاطَبين وأستيعابهم**، فمن غير الممكن صبُّ البحر في جرَّة. ومهما تحدث عنها الآخرون فهو على قدر فهمهم ولا يضاهي منزلتها. إذن فمن الأولى أن نمرَّ سريعاً من هذا الوادي العجيب ". «مكانة المرأة في فكر الإمام الخميني» ص٢٣ وص ٨٤، عن خطاب له في تاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٧٩م.

←

إن الأحاديث الشريفة الواردة عن «المعصومين» ﷺ سواء ما جاء في النصائح والإرشادات، أو ضمن بيان الحال وتقرير الأمر على نحو القضية الحقيقية أو الخارجية، **تؤكّد على أن ثمة خطباً في هذا الكائن لا يمكن تجاهله!** يجعل المنصف لا يتردد في أن المرأة تشكو نقصاً وتعاني خللاً ما في وُجودها وتكوينها، وأن هذا النقص غالباً ما يتحول إلى شرّ وخطَر، **ما يقتضي من المؤمنة الكريمة التنبُّه والسعي الحثيث لمغالبة ذلك وقهره، والمضي قدماً في طريق التكامل الذي شرعه الله لها**... فهذا التشدُّد والتحسُّس الذي تظهره النصوص على ضرورة حبس المرأة في بيتها،وإبطال شهادتها، ومنع تعليمها، وٱنتصاف حظها في الإرث (وإن تساوى في موارد، وزاد في أُخرى!) والنهج التربوي الصارم المرتكز على مخالفتها والحذر من ٱستدراجاتها، حتى ٱنقلبت الكمالات والفضائل (كالشجاعة والكرم) في حالها رذائل وقبائح!... يُشعِر بهذا التوجس ويؤكد الخطر ويثبت النقص.

إن تجاهل الحقيقة لا يغيرها، وإنكار الواقع لا يقلِبه، وإغماض النقص لا يجبره، وعلينا أن نتلقاه بما يقتضي العلم والحكمة، ولا سيَّما فيما جاءنا كإخبارات سماوية وتعاليم دينية، ناهيك بما تقرره العلوم التجريبية... فإذا أخبر الطبيب ـ مثلاً ـ شخصاً بأن في بُنيته البدنية نقصاً خلَق فيه أرضية وٱستعداداً للإصابة بمرض ما، وأن عليه الٱحتراز من بعض ضروب الطعام والشراب، وتجنُّب بعض الحركات، أو الأماكن والأجواء، ألا يحكم العقل بالتزام ذلك والعمل به، لتجاوز النقص ومغالبته؟ أو إذا أشار مهندس على صاحب دار، بأن بنيانه هذا أُقيم على أرض رخوة تجعله عُرضة للٱنهيار، ما لم يسند قواعده وأعمدته بدعامات إضافية تحميه مما قد يودي به ويدمّره، أليس الحقُّ في العمل بها؟

← " وفي الأساس فإن «الرسول الأكرم» ﷺ و«الأئمة» ﷺ ـ وبحسب رواياتنا ـ **كانوا أنواراً في ظلّ العرش قبل هذا العالَم، وهم يتميزون عن سائر الناس في ٱنعقاد النطفة والطينة، وهم من المقامات إلى ما شاء الله**، وذلك كقول «جبرائيل» ﷺ في روايات المعراج: " لو دنَوت أنملة لٱحترقت "، أو كقولهم ﷺ: " إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملَك مقرب ولا نبيٌّ مرسل "، فوُجود مقامات كهذه لـ «الأئمة» هو من **أُصول مذهبنا**، وذلك بغضّ النظر عن موضوع الحكومة. كما **أن هذه المقامات المعنوية ثابتة لـ «الزهراء»** ﷺ مع أنها ليست بحاكم ولا خليفة ولا قاض، فهذه المقامات شيءٌ آخر غير وَظيفة الحكومة، ولذا عندما نقول إن «الزهراء» ﷺ ليست بقاضٍ ولا خليفة فهذا لا يعني أنها مثلي ومثلكم أو أنها لا تمتاز عنّا معنوياً ". «الحكومة الإسلامية» ص ٨٤. ■

هكذا الحال في توجيه الإسلام الأنظار إلى **نقص المرأة الخلقي وضعفها وعجزها التكويني، سواء البدني الجسمي أو الروحي المعنوي**، ثم عرضه مجموعة من التعاليم والأحكام التي تعالج ذلك بما يصلحها ويصلح المجتمع... ألا يستوجب الإقرار والإذعان بتلك الحقيقة، ثم التزام الإرشادات والعمل بالتوجيهات؟ بدل الدخول في صراع وخَوْض معركة تنشأ من فرض وَهمي وحالة خيالية خلقت "منظومة" نجِد أنها تتعارض مع تلك التعاليم والأحكام! فنتعصَّب لهذه "المنظومة" المختلَقة التي حمَّلناها الدين وألبَسناه ثوبها وأدخلنا الإسلام وصَببناه في قالبها، لنكابر ونعاند، ونلجأ إلى التأويل والألتفاف، ونتعسَّف في التوجيه والفذلكة، حتى يستقيم هذا وتصحَّ تلك؟

هناك طائفة من الروايات والإخبارات التي تصبُّ في إثبات هذه الحقيقة التي **تؤكد تخلُّف الصفات الأُنثوية وعجز وقصور من تلبَّست فيه عن النهوض بدَوْر ومسؤولية الإفتاء والتصدِّي للمرجعية...**

كقول «أميرالمؤمنين» عليه السلام: **المرأة شرٌّ كلُّها**، وشرُّ ما فيها أنه لا بدَّ منها. (١)

وعن «رسول الله» صلى الله عليه وآله: لا تنزلوا النساء بالغُرف، **ولا تعلموهن الكتابة**، وعلموهن المغزل وسورة النور. (٢)

وعن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: لا تعلموا نساءكم سورة يوسف، ولا تُقرئوهن إياها فإن فيها الفتن، وعلموهن سورة النور فإن فيها المواعظ. (٣)

وعنه صلى الله عليه وآله: لا تُسكنوا نساءكم الغُرف، ولا تعلموهنَّ الكتابة، واستعينوا عليهن بالعُرى، **وأكثروا عليهن من قول "لا"، فإن "نعم" يغريهن على المسألة!** (٤)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام: قال ألهِموهُن حبَّ «علي» عليه السلام **وذروهن بُلْهاً**. (٥)

---

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» ج٤ ص٥٣.

(٢) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٥ ص٥١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) «جامع أحاديث الشيعة» لـ «السيد البروجردي» ج٢٠ ص٢٦٦.

(٥) «وسائل الشيعة» لـ «الحر العاملي» ج١٤ ص١٢٧. وبُلْه جمع بلهاء، والأبله المغفَّل الساذج، الذي غلب عليه سلامة الصدر وحُسن الظنّ بالناس.

وعن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: معاشر الناس، النساء نواقص الإيمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، فأما نقصان إيمانهن فقعودهن عن الصلاة والصيام في أيام حيضهن، وأما نقصان عقولهن فشهادة الأمرأتين كشهادة الرجل الواحد، وأما نقصان حظوظهن فمواريثهن على الأنصاف من مواريث الرجال. **فاتقوا شرار النساء، وكونوا من خِيارهن على حذَر، ولا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر.** (١)

وعنه عليه السلام: إياك ومشاورة النساء إلَّا من جُرِّبت بكمال عقل، **فإن رأيهن يجرُّ إلى الأفن** (الحمق وذهاب العقل)، **وعزمهن إلى وَهَن** (ضعف)، وقصر (أقصر) عليهن حجبهن فهو خير لهن، وليس خروجهن بأشدَّ عليك من دخول مَن لا يوثق به عليهن، **وإن أستطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل.** ولا تملك المرأة من أمرها ما يجاوِز نفسها، فإن ذلك أنعَم لبالها وبالك، وإنما المرأة ريحانة وليست بقهرمانة، ولا تُطمِعها أن تشفع لغيرها، ولا تطيلنَّ الخلوة مع النساء فيملنك، وأستبق من نفسك بقية، وإياك والتغاير في غير موضع غَيْرة، فإن ذلك يدعو الصحيحة إلى السقم، وإن رأيت منهن ريبة فعجل النكير، وأقِل الغضب عليهن إلَّا في عيب أو ذنب. (٢)

وقال عليه السلام: **لا تُطلِعُوا النساء على حال ولا تأمنوهن على مال، ولا تثقوا بهن في الفِعال،** فإنهن لا عهدَ لهنَّ عند عاهِدهن، ولا وَرع لهن عند حاجتهن، ولا دين لهن عند شهوتهن، يحفظن الشرَّ وينسين الخير، فألطفوا لهن على حال، لعلَّهن يُحسِنَّ الفِعال. (٣)

وقال عليه السلام: ولا تهيجوا أمرأة بأذىً **وإن شتمن أعراضكم وسببن أُمراءكم وصلحاءكم.** فإنهن ضعاف القوىٰ والأنفس والعقول. و قد كُنَّا نؤمر بالكفّ عنهن وهُنَّ مشركات. وإن كان الرجل ليتناول المرأة فيُعيَّر بها وعَقِبه من بعده. (٤)

وقال«رسول الله» صلى الله عليه وآله: **لولا النساء لعُبِد الله حقاً حقاً!** (٥)

---

(١) «رسائل المرتضى» لـ «الشريف المرتضى» ج٣ ص١٢٤.
(٢) «كنز الفوائد» لـ «أبي الفتح الكراجكي» ص١٧٧.
(٣) «كنز الفوائد» لـ «أبي الفتح الكراجكي» ص١٧٧.
(٤) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٥ ص٣٩.
(٥) «من لا يحضره الفقيه» لـ «الشيخ الصدوق» ج٣ ص٣٩١.

ومرَّ «رسول الله» ﷺ على نسوة فوقف عليهن، ثم قال: **يا معاشر النساء ما رأيت نواقص عقول ودين أذهَب بعقول ذوي الألباب منكن، إني قد رأيت أنكُن أكثر أهل النار يوم القيامة، فتقرَّبن إلى الله عزَّ وجل ما** أستطعتن.(١)

وقال «أميرالمؤمنين» ﷺ: **خيار خصال النساء شرار خصال الرجال: الزَّهو والجبن والبخل**، فإذا كانت المرأة مزهوَّة لم تمكِّن من نفسها (في الحرام، واستنكفت أن تكلِّم الأجنبي بكلام ليِّن مريب)، وإذا كانت بخيلة حفظت مالها ومال بعلها، وإذا كانت جبانة فرقت (خافت) من كلِّ شيء يعرض لها. (فاتَّقت مواضع غضب زوجها خوفاً منه، وإذا غلبها الشيطان على حرام لا سمَح الله، زنىً كان أو خروجاً من بيتها بغير رضا بعلها أو إذنه، امتنعت فرَقاً لا وَرعاً، فكان الجبن لها لا عليها).(٢)

وفي المختار من حِكَم «أميرالمؤمنين» ﷺ: المرأة عقرب حُلوَة اللسبة.

وفصَّل «ابن أبي الحديد» في «شرح النهج» في ذيل هذه الحكمة في حال المرأة فكتب:

[اللَّسْبة: اللسعة، لسَبَته العقرب بالفتح: لسعته، ولسِبْتُ العسل بالكسر، أي لعقته. وقيل لـ «سقراط»: أي السباع أجسر؟ قال: المرأة. ونظَر حكيم إلى امرأة مصلوبة على شجرة فقال: ليت كل شجرة تحمل مثل هذه الثمرة! ومرَّت بـ «سُقراط» امرأة وهي تتشوَّف (تتزيَّن أو تشرئب وتتطلَّع للرجال)، فقالت: يا شيخ، ما أقبحك؟ فقال: لولا أنك من المرايا الصدئة لغمَّني ما بَانَ من قُبح صورتي فيك. ورأى بعضهم مؤدباً يعلِّم جارية الكتابة، فقال: لا تزد الشرَّ شراً، إنما تسقي سهماً سمّاً لتُرمى به يوماً ما! ورأى بعضهم جارية تحمل ناراً فقال: نار على نار، والحامل شرٌّ من المحمول! وتزوج بعضهم امرأة نحيفة، فقيل له في ذلك، فقال: اخترتُ من الشرِّ أقلَّه! وكتب فيلسوف على بابه: ما دخل هذا المنزل شرٌّ قَط، فقال له بعضهم: اكتب: 'إلَّا المرأة'! ورأى بعضهم امرأة غريقة في الماء، فقال: زادت الكدَر كدَراً، والشرَّ بالشرِّ يهلك. وفي الحديث المرفوع: استعيذوا بالله من شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حذر.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» ج٤ ص٥٢.

وفى كلام الحكماء: أعصِ هوَاك والنساء، وأفعل ما شئت. ودَعَا بعضهم لصاحبه، فقال: أمات الله عدوك؟ فقال: لو قلت: زوَّج الله عدوَّك، لكَان أبلغ في الأنتقام! ومن الكنايات المشهورة عنهن: "سلاح إبليس". وفي الحديث المرفوع: "إنهن ناقصات عقل ودين. وقد تقدم من كلام «أميرالمؤمنين» (عليه السلام) في هذا الكتاب ما هو شرح وإيضاح لهذا المعنى. وجاء في الحديث أيضاً: شاوروهن وخالفوهن، وفي الحديث أيضاً: النساء حَبائل الشيطان، وفى الحديث أيضاً: ما تركت بعدي فتنة أضرَّ من النساء على الرجال. وفي الحديث أيضاً: المرأة ضلع عوجاء إن داريتها أستمتعت بها، وإن رُمت تقويمها كسرتها.

وقال الشاعر في هذا المعنى:

هي الضلع العوجاء لستَ تقيمها
ألا إن تقويم الضلوع أنكسارها
أيجمعن ضَعفاً وأقتداراً على الفتى
أليس عجيباً ضعفها وأقتدارها؟

ومن كلام بعض الحكماء: أوَليس ينبغي للعاقل أن لا يمدح أمرأة إلَّا بعد موتها؟ وفي الأمثال: لا تحمدن أمَة عام شرائها، ولا حُرَّة عام بنائها (زواجها وعرسها). وقال بعض السلف: إن كيْد النساء أعظم من كيْد «الشيطان»، لأن الله تعالى ذكَر «الشيطان» فقال: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ۝٧٦﴾ (النساء)، وذكَرَ النساء فقال: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ۝٢٨﴾ (يوسف). وكان يقال: من الفواقِر أمرأة سوء إن حضرتها لسِبتك، وإن غبت عنها لم تأمنها. وقال حكيم: أضرُّ الأشياء بالمال والنفس والدين والعقل والعِرض شدَّة الإغرام بالنساء، ومن أعظم ما يبتلى به المغرَم بهن أنه لا يقتصر على ما عنده منهن ولو كُنَّ ألفاً، ويطمح إلى ما ليس له منهن. وقال بعض الحكماء: من يحصي مساوِئ النساء؟! أجتمع فيهن نجاسة الحيض والأستحاضة، ودم النفاس، ونقص العقل والدين، وترك الصوم والصلاة في كثير من أيام العمر، ليست عليهن جماعة ولا جمعة، ولا يُسلَّم عليهن، ولا يكون منهن إمام ولا قاض ولا أمير ولا يسافرن إلَّا بوَلي. وكان يقال: ما نهيت أمرأة عن أمر إلَّا أتته. وفي هذا المعنى يقول «طفيل الغنوي»:

إن النساء متى يُنهَين عن خلق
فإنه وَاجب لا بُدَّ مفعول[1]

وبعيداً عن التراث وطرائف الأدب والأمثال والقصص، وحتى أقوال الفلاسفة والحكماء التي لا تخلو من تحامل على النساء، مما يمكن نسبته إلى المبالغة والإغراق في النيل من المرأة والحطِّ من قدرها والأستخفاف بها...

فإن ما جاء في مصادر الدين من قرآن كريم وسُنَّة معصومة، **بلَغ من الثبوت والمتانة والقوة والإحكام ما سمَح بالأرتكاز عليه في الأستنباط الفقهي وأوجب جملة من الأحكام الشرعية التي تختلف فيها المرأة عن الرجل**، تتعلق بـ: الشهادة، والإرث، والدية، والولاية، والقوامة، وحرية التنقُّل والخروج من البيت، والإنفاق، والعمل، والقضاء، والجهاد، والأذان، والجمعة، والجماعة... وأُخرى **خاصة بها كأحكام**: الحجاب والطهارة (حيض وأستحاضة ونفاس) والعِدَّة.

قال «العلَّامة»: **شهادة المرأة** في الحدود لا تقبل مُطلقاً، إلَّا في الزنا، ولو شهد ثلاثة رجال وأمرأتان ثبت الرجم على المحصَن، ولو شهد رجلان وأربع نسوة ثبت الجلد عليه خاصَّة، ولا تقبل لو شهد رجل وست نساء أو أكثر. ولا تقبل أيضاً في الطلاق والخلع والوكالة والوصية إليه والنسَب، والأهلَّة، والأقرب قبول شاهد وأمرأتين في النكاح والعتق والقصاص. وأما (في) الديون والأموال ـ كالقرض، والقِراض (المضاربة)، والغصب، وعقود المعاوضات، والوصية له، والجناية الموجبة للدِّية، والوقف على إشكال ـ فتثبت بشاهد وأمرأتين، وبشاهد ويمين. وأما الولادة والأستهلال وعيوب النساء الباطنة، والرضاع على إشكال، فتقبل فيه شهادتهن وإن أنفردن. وتقبل في الديون والأموال شهادة أمرأتين ويمين، ولا تقبل شهادتهن منفردات وإن كثرن، وتقبل شهادة الواحدة في ربع ميراث المستهل وربع الوصية من غير يمين، وشهادة أمرأتين في النصف وهكذا، ولا تقبل شهادة ما دون الأربع في ما تقبل فيه شهادتهن منفردات.[2]

(١) «شرح نهج البلاغة» لـ «ابن أبي الحديد المعتزلي» ج١٨ ص٢٠٠.
(٢) «إرشاد الأذهان» لـ «العلَّامة الحلي» ج٢ ص١٥٩.

أما الإرث، فقد أجمع الفقهاء وتسالمت الأُمة على أن للأُنثى نصف سهم الذكر، وأمرُ الفرائض والمواريث في الشريعة الإسلامية غاية في الضبط والدقَّة، فهي قسمة من الله تعالى أنزلها بقدر مقدور وحساب محسوب، إذ بيَّن في كتابه ما بيَّن من القِسمة، كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۝﴾ (النساء)، ثم قال عزَّ وجل: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ۝﴾ (الأنفال)، فجعل الإرث على ضربين: قِسمَة مشروحة وقسمَة مجملة، وجعل للزوج إذا لم يكن له وَلد النصف ومع الوَلَد الرُّبع لا يزيد ولا ينقص مع باقي الورثة، وجعل للزوجة الرُّبع إذا لم يكن لها وَلد والثُّمن مع الوَلد على هذا السبيل، وجعل للأبوين مع الوَلد والشركاء السدسين لا ينقصان من ذلك شيئاً، ولهما في مَوَاضع زيادة على السدسين، ثم سمى للأولاد والإخوة والأخوات والقرابات سهاماً في القرآن وسهاماً بأنها ذوي الأرحام، وجعل الأموال بعد الزوج والزوجة والأبوين للأقرب فالأقرب، للذَّكر مثل حظ الأُنثيين، وإذا تساوت القرابة من جهة الأب والأم تقسمه بفصل الكتاب، فإذا تقاربت فبآية ذوي الأرحام.[١]

هكذا **الأمر في الدية، فدية المرأة الحرة المسلِمة على النصف من دِية الرجل من جميع الأجناس** (العمد وشبه العمد والخطأ المحض)، ويتساوى جراح المرأة والرجل وأطرافهما إلى أن يبلغ ثُلث الدية، فإذا بلغت الثلث نقصت المرأة إلى النصف، والأقرب تساوي ديات الجراح من نساء أهل الكتاب ديات رجالهن إلى أن تبلغ الثلث، ثم تنقص المرأة إلى النصف. ولا دِية لغير الأصناف الثلاثة (اليهود والنصارى والمجوس) من الكفار، كعُبَّاد الأوثان وغيرهم، سواء كانوا ذوي عهد (ذميين) أو لا، وسواء بلَغَتهم الدعوة أو لا.[٢]

(١) أنظر: «الينابيع الفقهية» لـ «علي أصغر مروارید» ج٢٢ ص٣.
(٢) «تحرير الأحكام» لـ «العلَّامة الحلي» ج٥ ص٥٦٨.

وأمر حرية الحركة والتنقل للمرأة بين الحظر والتقييد، فأفتى الفقهاء بأن: "يحرم خروج المرأة من بيتها دون إذن زوجها، وفي بعض الأحيان العِلم برضاه. وليس للمرأة أن تسافر إلَّا مع ذي محرم لها (على خلاف عند تحقُّق الأمن في الطريق)، ولا تسافر إذا كانت ذات بعل إلَّا بإذن بعلِها. فإن وجَب عليها الحج ، ولم يكن لها ذو محرم تسافر معه، خرجت بغير ذي محرم، ولا تترك المفترض عليها من الحجّ مع الإمكان إن شاء الله". [١]

وقالوا: "إن جوَاز خروجها من البيت يتوقف على إذن الزوج ويحرم عليها الخروج بدون إذنه لإطلاق جملة من النصوص الدالَّة على اعتبار إذن الزوج، وإن لم يكن منافياً لحق الاستمتاع بها، كصحيحة «محمد بن مسلم» {ولا تخرج من بيتها إلَّا بإذنه}، وفي صحيحة «علي بن جعفر» {سألته عن المرأة ألَها أن تخرج بغير إذن زوجها؟ قال: لا}. وهذه النصوص تشمل ما لو كان الخروج من البيت غير متعيَّن عليها في وَقت خاص، وكان الواجب موسَّعاً، والروايات التي دلَّت على سقوط إذن الزوج إنما هي بالنسبة إلى أصل الوَاجب، لا بالنسبة إلى الأفراد والخصوصيات التي يجوز تركها، فلا مانع من شمول ما دلَّ على اعتبار إذن الزوج من البيت للمقام، وعليه يجوز له منعها من الخروج مع أول الرفقة (بالنسبة للحج الواجب، عند وُجود رفقة أُخرى قبل تضييق الوقت)". [٢]

أما الجهاد فساقط عن المرأة بلا خلاف، وهو فرض على كل مكلَّف حُرٍّ ذكَر. فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا على الشيخ الهم (العاجز) ولا على المملوك. وفرضه على الكفاية بشرط وُجود «الإمام» أو من نصَبه للجهاد. ولا يتعيَّن إلَّا أن يعيِّنه «الإمام» لاقتضاء المصلحة أو لقصور القائمين عن الدفع إلَّا بالاجتماع، أو يعيِّنه على نفسه بنَذر وشِبهه. وقد تجب المحاربة على وَجه الدفع، كأن يكون بين أهل الحرب ويغشاهم عدوٌّ يخشى منه على نفسه فيساعدهم دفعاً عن نفسه، ولا يكون جهاداً، وكذا كل مَن خشي على نفسه مطلقاً، أو ماله إذا غلبت السلامة. [٣]

(١) «أحكام النساء» لـ «الشيخ المفيد» ج٣ ص٢٩.
(٢) «كتاب الحج» لـ «السيد الخوئي» ج٣ ص٩٥.
(٣) «الينابيع الفقهية» «علي أصغر مرواريد» ج٩ ص٢٠١.

ويقول صاحب «الجواهر»: "بل الإجماع بقسمَيْه عليه، مضافاً إلى ضعفها عن ذلك، وقول «أميرالمؤمنين» ﷺ في خبر «الأصبغ»: {كتب الله الجهاد على الرجال والنساء، فجهاد الرجل أن يبذل ماله ونفسه حتى يقتل في سبيل الله، **وجهاد المرأة أن تصبر على ما ترى من أذى زوجها**} ولو بأعتبار أن التفصيل في معنى الجهاد بينهما قاطع للشركة، بل في «المنتهى» الخنثى المشكِل لا يجب عليها الجهاد، وهو كذلك إن تمَّ الإجماع على أشتراط الذكورة، أو غيره من الأدلة ولو الخبر المزبور، ضرورة أقتضاء الشك في الشرط الشك في المشروط، وإلَّا كان محلاً للنظر، لأن الإجماع على عدم وُجوبه على المرأة لا يقتضي نفيه عنها بعد فرض عدم العلم بكونها أمرأة، مع عموم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ۝﴾، اللهم إلَّا أن يقال بعدم أندراجها في ضمير خطاب المذكَّرين، فتبقى حينئذ على أصالة عدم الوجوب كما هو الظاهر لعدم عموم يشملها، ولعل ذلك هو العمدة، وإلَّا فلا إجماع صريح في «المنتهى» على أعتبار الذكورة، وإن حُكي، قال: {الذكورة شرط في وُجوب الجهاد فلا يجب على المرأة إجماعاً} ومن المحتمل بل الظاهر إرادته على عدم وُجوبه على المرأة، ثم قال: {الخنثى المشكل لا يجب عليه الجهاد ، لأن الذكورة شرط الوجوب ، ومع الشك في الشرط يحصل الشك في المشروط، مع أن الأصل العدم}، نعم عن «الغُنية» نفي الخلاف فيه وفي غيره من الشرائط مؤيداً بظاهر الأشتراط في عبارات الأصحاب على وَجه لا يقدح فيه تفريع الخاص الذي هو غير مقتضٍ لإرادة خصوص الخاص منه. (١)

ومما يختلف فيه الحكم الشرعي بين الرجل والمرأة: الإنفاق، فليس على المرأة أن تبذل من مالها (مهراً ملكته بعقد زواجها أو إرثاً بلغها من أمواتها) وتنفق في شيء من شؤون معيشتها، سكناً وداراً وما يلحقها من متاع وفراش ووَسائد، أو مطعماً ومأكلاً وما يتطلَّبه من أوَانٍ ومستلزمات، أو كسوة وثياباً... وهي مكفولة دائماً وأبداً، أبنة كانت أو أُمّاً أو زوجة، حتى زينتها كالمشط ودهن شعرها، على زوجها على قدر وُسْعه وذات يَدِه وشأنه، بل حتى وهي ميتة، فتجهيزها وكفَنها على زوجها أو وَليها! (٢)

(١) «جواهر الكلام» لـ «الشيخ الجواهري» ج٢١ ص٧.
(٢) «الينابيع الفقهية» لـ «علي أصغر مروارید» ج١٨ ص٢٠٨.

وبالتالي ليس على **المرأة الكسب والعمل**، حتى رضاع وَلدها، إلَّا أن تتبرع به، وللأب أن يستأجر لوَلده من يرضعه، فإن رضيت الأم بقدر الأجرة التي رضيت بها الأجنبية، كانت أحقَّ برضاعه بها. وليس على المرأة خدمة زوجها في ثيابه، والخَبز، والطبخ، وأمثال ذلك، فإن تبرعت به فقد أحسنت، فإن لم تفعله لم يكن للزوج إلزامها عليه.[1]

إن **التفاوت في الأحكام بين الرجل والمرأة** التي عرضتها هنا، **بعد طائفة من الأحاديث**، وسقوط التكليف عنها في بعض العبادات، **يكشف بوضوح وُجود نقص ما في المرأة**... والألتفاف على هذه الحقيقة بتوجيهات " **حَلِّيَّة** " كالقول بأنَّ الحظَّ في الإرث فرع خِلُو المسؤولية في الإنفاق، أو أنَّ لحظر الخروج فلسفته في طلب الأمان للضعيف وفي تنظيم الحياة الاجتماعية، وأنَّ انتصاف الدِّية جاء بعد تضاؤل العطاء وقلَّة الإنتاج لعدم إلزامها بالعمل، وأنَّ ردَّ شهادتها يعود لفَقْد أسباب موضوعية خارجية، لا ذاتية، بسبب خِدْرها وعدم اختلاطها. ثم بأُخرى " **نقضيَّة** " كالقول إن مثل هذا التفريق والذَّم والوَسم بالنقص والشرّ، نالَ وشمل شرائح أُخرى، ملَاكها قوميٌّ عرقي أو مهني أو اجتماعي بمناسبة البلاد التي يسكنون، وبالتالي فما جاء في المرأة ليس معلولاً لنقص وخلل، ولا أمارة على انحدار وشر، ولا هو إثبات لقصور وعدَم لياقة وفقدان أهلية... إنَّ هذه التوجيهات (**وإن صحَّت في نفسها كجزء العلَّة، ودعمتها أحاديث شريفة**)، هي تحايلٌ على الحقيقة وصرف لمجموع النصوص عن وَجهتها والأحكام عن حكمتها وفكرتها، وما هي إلَّا استمزاج لا يرقى ليشكل دليلاً، والحقيقة من القوَّة والمتانة ما لا يمكن النيل منها بفذلكات وتحليلات.

لقد سنَّ الشارع المقدَّس آلية تأديب المرأة، كما فعل مع الطفل الصغير!

وإذا كان هناك قانون للجزاء، أي الحدود والتعزيرات في الإسلام، يطال المجرمين، ونظام تأديب يباشره الولي يطال العُصاة، وهي شريحة محدَّدة ومحدودة ممن اقترف الجرم ووَقع في المعصية... فإنَّ الحال يختلف مع المرأة، التي أُدخلت في النظام التربوي مدى حياتها، وأبقاها الشارع المقدَّس مرتهَنة له أبداً، لا كشريحة منهن، بل كنوع لا ينفك يمضي على شفا جرف هار! وكأن القصور مُلازم لها والنقص مندكٌّ في وُجُودها.

(١) «أحكام النساء» لـ «الشيخ المفيد» ص٤٢.

يقول «المحقق الحلي»: فمتىٰ ظهر من الزوجة أمارته (النشوز) مثل أن **تقطِّب في وَجهه أو تتبرَّم بحوائجه أو تغيِّر عادتها في أدبها، جازَ له هجْرها في المضجع بعد عِظتها**. وصورة الهجر أن يحول إليها ظهره في الفراش. وقيل: أن يعتزل فراشها. والأول مَروي. ولا يجوز له ضربها والحال هٰذه. أما لو وَقع النشوز ـ وهو الأمتناع عن طاعته في ما يجب له ـ جازَ ضربها ولو بأول مرَّة. ويقتصر علىٰ ما يؤمل معه رجوعها، ما لم يكن مُدمِياً ولا مبرِّحاً.

يقول «الشهيد الثاني» في «تنقيحه»: والوَحْشة الحاصلة بين الزوجين قد تُعرف ويظهر سببها من الزوجة، وقد يظهر من الزوج، وقد يظهر منهما، أو يشتبه الحال. وقد ذكر «المصنف» حكم الثلاثة وأبتدأ بالأول لدلالة الآية عليه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ (النساء). والمراد من الوعظ أن يخوفها بالله تعالىٰ ويقول: **أتقي الله في حقي الوَاجب وأحذري عذاب الله تعالىٰ ونكاله**، ويذكر لها ما وَرَدَ من حقوق الزوج علىٰ الزوجة من الأخبار النبوية وكلام «الأئمة»، ويبيِّن لها أن النشوز يُسقط النفقة وحقَّ القَسْم (بين الزوجات في المبيت)، فقد تتأدَّب بذلك.

وأما الهجران، فالمعتبر منه هنا الهجران في المضجع، وله أثر ظاهر في تأديب النساء. وقد أختلف في معناه، فقيل: أن يحوّل إليها ظهْره في الفراش... وقال «الشيخ» و«أبن إدريس»: أن يعتزل فراشها ويبيت علىٰ فراش آخر. وقيل: يبدأ بالأول، فإن لم ينجع فالثاني. وقيل: أن يترك وَطأها. والأولىٰ الرجوع فيه إلىٰ العُرف وما تستفيد المرأة منه الهجران. وأما هجرها في الكلام بأن يمتنع من كلامها في تلك الحالة فلا بأس به إذا رَجَا به النفع، ما لم يزِد عن ثلاثة أيام، لنهي «النبي» ﷺ عنه فوق الثلاثة.

وأما الضرب فهو ضرب تأديب وتعزير كما يضرب الصبيان علىٰ الذنب. ويجب أن لا يكون مُدمياً ولا مبرِّحاً أي: شديداً. وفي بعض الأخبار أنه يضربها بالسواك! ولعلَّ حكمته توَهُّمها إرادة الملاعبة والإفراح، وإلَّا فهٰذا الفعل بعيد عن التأديب والإصلاح. ونقل «الشيخ الطوسي» في «المبسوط» عن قوم أنَّ الضرب يكون بمنديل ملفوف، أو دِرَّة، ولا يكون بسِياط ولا خشب.

... في المسألة أُمور ينبغي التنبيه عليها:

الأول: المراد بظهور أمارات النشوز تغيير عادتها معه في القول والفعل، بأن **تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلِين، أو غير مُقبلة بوَجهها بعد أن كانت تُقبل، أو تُظهِر عبوساً وإعراضاً وتثاقلاً ودمدمة، بعد أن كانت تلطف له وتبادر إليه وتُقبل عليه، ونحو ذلك.** وأحترزنا بتغيير العادة عما لو كان ذلك من طبعها ابتداءً، فإنه لا يُعدُّ أمارة للنشوز. نعم، مثل التبرم بالحوائج لا يُعتبر فيه العادة، لأن ذلك حقُّه فعليها المبادرة إليها ابتداء، ولا عِبرة فيها بالعادة، بخلاف الأدب. وهذه الأُمور ونحوها لا تعدُّ نشوزاً فلا تستحق ضرباً عليه على الأقوى، بل يقتصر على الوعظ فلعلَّها تبدي عُذراً أو ترجع عما وَقع من غير عذر.

الثاني: ليس من النشوز ولا من مقدماته بذاءة اللسان والشتم، ولكنها تأثم به وتستحق التأديب عليه. وهل يجوز للزوج تأديبها على ذلك ونحوه مما لا يتعلَّق بحقِّ الاستمتاع، أم يرفع أمره إلى الحاكم؟ قولان، **والأقوى أن الزوج في ما وَراء حقِّ المساكنة والاستمتاع كالأجنبي، وإن نغَّص ذلك عيشه وكدَّر الاستمتاع.**

الثالث: المراد بحوائجه التي يكون التبرُّم بها أمارة النشوز، ما يجب عليها فِعله من الاستمتاع ومقدماته، **كالتنظيف المعتاد وإزالة المنفِّر والاستحداد** (حَلْق العانة)، بأن تمتنع أو تتثاقل إذا طلبها على وَجه يحوج زواله إلى تكلُّف وتعَب. ولا أثر لامتناع الدلال، ولا للامتناع من حوائجه التي لا تتعلق بالاستمتاع، إذ لا يجب عليها ذلك. وفي بعض الفتاوى المنسوبة إلى «فخرالدين» أن المراد بها نحو **سقي الماء وتمهيد الفراش**، وهو بعيد جداً، لأن ذلك غير وَاجب عليها فكيف يُعد تركه نشوزاً؟

الرابع: المراد بالتبرُّم بحوائجه القيام إليها بتثاقل وتضجُّر وإن فعلتها... والمراد (من) **قوة الضرب، عرفاً، لأن المعتبر من ضرب التأديب ما يَسهُل وَقعه**، ومن ثم عبَّروا عن آلته بمثل السواك والمنديل.

الخامس: يجب اتقاء المواضع المخوفة كالوَجه والخاصرة ومراق النظر ونحوها. وأن لا يوالي الضرب على موضع وَاحِد، بل يفرّق على المواضع الصلبة، مُراعياً فيه الإصلاح لا التشفِّي والانتقام، فيحرُم بقصده مُطلقاً، بل بدون قصد المأذون فيه لأجله.

السادس: لو حصل بالضرب تلَف وَجَب الغُرم، لأنه تبين بذلك أنه إتلاف لا إصلاح، بخلاف الوَلي إذا أدَّب الطفل. والفرق أن تأديب المرأة لَحُظ نفسه (أي مصلحته هو)، والولد لحظه لا لَحُظ الوَلي. وقيل: إنهما مشروطان بعدَم التلف.[1]

وللمزيد من تسليط الضوء على حال المرأة ووَاقعها في التشريع الإسلامي، ما يكشف حقيقتها، دعنا ننظر إلى موقع المرأة في **القضاء والقوامة والولاية**... وأرى أن أنقل ما جاء في «كتاب القضاء» لـ «آية الله العظمى السيد الگلپايگاني ﷺ، فإن فيه أستدلالاً شافياً، وعرْضاً جامعاً مستوعباً لما نحن بصَدده في هذا الباب... فقد ذكَر صفات القاضي، حتى بلغ الذكورة فقال ﷺ:[2]

الذكورة: قال «المحقِّق» ﷺ: "ولا ينعقد القضاء للمرأة وإن أستكملت الشرائط".

أقول: أدَّعي عدَم الخلاف بل الإجماع على عدم أنعقاد القضاء للمرأة، وأستُدلّ بوجوه:

الأول: قوله تعالى ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ۝﴾ (النساء) فإنه ظاهر في قيمومية الرجال على النساء، ولَازمها سلطَنة الرجال وحكومتهم عليهن دون العكس. فإن قيل: الآية واردة في مورد الزوجين؟ قلنا: وهل يجوز أن لا تكون المرأة ذات سلطنة في شؤونها مع زوجها وتكون لها السلطنة في خارج دارها، وعلى غير زوجها من الرجال؟ فإن قيل: الآية المباركة تنفي وِلَاية النساء على الرجال، وأي مانع من وِلاية المرأة على النساء؟ فإنه يقال: بأن ذلك مقتضى الإجماع المركب، ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۝﴾ قال «الفاضل الجواد» ﷺ (الكاظمي المتوفى: ١٠٦٥، من خواص تلاميذ «الشيخ البهائي»): "أي الرجال على النساء، وذلك بالعِلم والعقل وحُسن الرأي والتدبير والعزم ومزيد القوة في الأعمال والطاعات والفروسية والرمي، وإن منهم الأنبياء والأئمة والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى وهي الخلافة، والصغرى وهي الأقتداء بهم في الصلاة (حتى في إمامة

---

(١) «مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام» لـ «الشهيد الثاني» ج٨ ص٣٤٥-٣٦٣.

(٢) أُنوِّه أن المرحوم «السيد الگلپايگاني» ﷺ كان قد أنصرف عن بحثه الأصلي الذي كان منشغلاً به وأنعطف إلى بحث القضاء هذا فور أنتصار الثورة وتأسيس الجمهورية في «إيران» من منطلق محاكاة الحاجة وضرورة إعداد القضاة الشرعيين الذين سينهضون بالمسؤولية، ولكن هذه الضرورة الملحَّة لم تنل من أصالَة بحثه والتزامه، ولا دفعته للعبث بالأدلَّة الشرعية، فتأمل في حال غيره وما فعل!

المرأة للنساء إشكال على قول ذهب إليه «السيد الخميني»، و«السيد الگلپايگاني» ﷺ في غير صلاة الميت)، وأنهم أهل الجهاد والأذان والخطبة، إلى غير ذلك مما أوجب الفضل عليهن". قال («الزمخشري») في «الكشاف»: "وفيه دليل على أن الولاية إنما تُستَحق بالفضل لا بالتغليب والاستطالة والقهر". قلت: هذا مما أجراه الله على لسانه، فإنَّا لم نجد في مَن تقدم على «علي» ﷺ بعد «النبي» ﷺ فضيلة يستحق بها الولاية كما عُرِف في محلّه.

ولا ريب في أن جهات الفضيلة موجودة في نوع الرجال ـ سواء في ذلك الصفات الخلْقية والخلُقية ـ وليست في نوع النساء... ويشهد بذلك ما ذكره الفاضل المذكور من أن فيهم النبوة والإمامة والولاية، ولم نجد إلى الآن لِانعقاد القضاء لامرأة، ولو كان ذلك جائزاً لَتصدَّت له بعض النساء الفاضلات كـ «الصديقة الطاهرة» و«عقيلة بني هاشم» ﷺ ولو بالنسبة إلى النساء خاصة، بل إن حضور النساء عند القاضي الرجل ـ في حال جَوَاز انعقاده لامرأة ـ مرجوح مرغوب عنه شرعاً.

على أنا قد استشكلنا في إمامة المرأة للنساء واقتدائهن بها في الصلاة لعدم وُجود دليل معتَبر يدلُّ عليه. هذا والآية نازلة بعنوان حكم إلهي في قضية رواها «الطبرسي» (في «تفسير مجمع البيان») [1] وهي تدلُّ على أن للرجال الولاية على النساء، وليس لهن عليهم وِلاية. فهي مخصِّصة لعمومات الحكومة بالعدل.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝﴾ (البقرة)، فإن هذه الآية ظاهرة في أن للنساء على الرجال حقوقاً، ولكن للرجال عليهن درجة.

---

(١) عن «مقاتل» قال: نزلت الآية في «سعد بن الربيع بن عمرو»، وكان من النقباء، وفي امرأته «حبيبة بنت زيد ابن أبي زهير»، وهما من الأنصار، وذلك أنها نشزت عليه، فلطمها، فانطلق أبوها معها إلى «النبي» ﷺ، فقال: أفرشْته كريمتي فلطمها! فقال «النبي»: لتقتص من زوجها. فانصرفت مع أبيها لتقتص منه، فقال «النبي»: ارجعوا فهذا «جبرائيل» أتاني وأنزل الله هذه الآية، فقال «النبي» ﷺ: "أردنا أمراً وأراد الله أمراً، والذي أراد الله خير"، ورفع القصاص. وقال «الكلبي»: نزلت في «سعد بن الربيع» وامرأته «خولة بنت محمد ابن مسلمة»، وذكر القصة نحوها. وقال «أبو روق»: نزلت في «جميلة بنت عبدالله بن أبي»، وفي زوجها «ثابت ابن قيس بن شماس»، وذكر قريباً منه. في («تفسير مجمع البيان» لـ «الشيخ الطبرسي» ج٣ ص٧٩.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب) استلزام تصدّي المرأة للقضاء الخروج عن البيت وإسماع صوتها الرجال، وغير ذلك من الأُمور المنهي عنها في الشرع في غاية الوضوح، وتعبير الأصحاب والصحابيات «عائشة بنت أبي بكر» على خروجها من بيتها إلى «البصرة» ـ من هذه الجهة ـ ونهيهم إياها عن الخروج وتذكيرهم لها بأمر الله وحُكمه بأن تقرَّ في بيتها مشهور.

الرابع: قوله («الإمام الصادق») عليه السلام في معتَبرة «أبي خديجة»[1]: "أنظروا إلى رجل". لا يُقال: إنه ليس لـ "الرجل" موضوعية، لأنه لا يمكن إلغاء الخصوصية في مثل هذا المقام، وأن مناسبة الحكم والموضوع تقتضي الموضوعية، فالرواية هذه مقيّدة للروايات المطلقة إن لم تكن منصرفة عن النساء.

الخامس: ما وَرَد في وَصية «النبي» صلى الله عليه وآله لـ «أميرالمؤمنين» عليه السلام المروية في «الفقيه» بإسناده عن «حماد بن عمرو» و«أنس بن محمد» عن «أبيه» عن «جعفر بن محمد» عن «آبائه» عليهم السلام: "يا «علي» ليس على المرأة جمعة ـ إلى أن قال ـ ولا تَوَلّي القضاء". وهذا النفي وَضعي كما لا يخفى، والرواية وإن كانت غير تامة سنداً إلَّا أن رواية الأصحاب لها وأستدلالهم بها يجبر ضعفها، كما تقرَّر هذا المعنى بالنسبة إلى حديث "على اليد"[2] ونظائره. وربما يقال: إن قوله صلى الله عليه وآله "ليس على النساء... ولا تَوَلي القضاء" لا يدل على المنع، بل ظاهره عدَم الوُجوب. وفيه: ليس الأمر كذلك في كلّ مَورد، فإن هناك مَوارد جاء فيها "ليس على..." بمعنى: "لا يجوز...".

السادس: (الحديث) النبوي "لا يفلح قوم وَليتهم أمرأة".

---

(١) عن «الحسين بن محمد»، عن «معلى بن محمد»، عن «الحسن بن علي»، عن «أبي خديجة»، قال: قال لي «أبو عبدالله» عليه السلام: [إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن أنظروا إلى "رجل" منكم يعلم شيئاً من قضائنا فأجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه]. تجده في «وَسائل الشيعة» لـ «الشيخ الحرّ العاملي» ج١٨ ص٤.

(٢) "على اليد ما أخذت حتى تؤدّي" حديث نبَوي رَواه العامة في «مسند أحمد» ج٥ ص١٢، و«سُنن أبي داود» ج٣ ص٢٩٦، ونقله «عوالي اللآلي» ج١ ص٢٢٤، و«مستدرك الوسائل» ج١٤ ص٧، وهو ضعيف في سنده، لكن الضعف منجبر بعمل الأصحاب، على قياس الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة المروية بطريق «العامة»، أو «الزيدية»، أو «الفطحية»، أو غير ذلك.

السابع: ما (روي) عن ‹مكارم الأخلاق›: "إن الإقامة للصلاة... ولا تتولى المرأة القضاء" وهي مطلقة تعمُّ الحكم الوَضعي والتكليفي معاً.[١]

ويضيف مقرِّرُ البحث العلَّامة «السيد علي الحسيني الميلاني» في الحاشية:

ويستدل له أيضاً بما يلي: ما رواه «جابر بن يزيد الجعفي» قال سمعت «أبا جعفر محمد ابن علي الباقر» ﷺ يقول: "ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة ولا جماعة... ولا تولى المرأة القضاء ولا تلي الإمارة ولا تُستشار".[٢]

وما روي في ‹وَسائل الشيعة› عن «الكليني» بسند عن «أبي جعفر الباقر» وبآخر عن «أبي عبدالله الصادق» ﷺ قال: في رسالة «أميرالمؤمنين» ﷺ إلى «الحسن» ﷺ: "لا تملك المرأة من الأمر ما يجاوز نفسها....."، قال في ‹الوسائل›: ورواه «الشريف الرضي» في ‹نهج البلاغة› مُرسلاً نحوه.[٣]

وما رواه «الشيخ الكليني» في ‹الكافي› مسنداً عن «أميرالمؤمنين» ﷺ قال: "كلُّ أمر تدبِّره امرأة فهو ملعون".[٤]

وما دلَّ على **ترك طاعة النساء والنهي عن مشاورتهن. وما دلَّ** على **نقصان عقلها ودينها. وما دلَّ** على **عدم صلاحيتها للإمامة في الصلاة للرجال أو مطلقاً**. ودعوى انصراف الأدلة المطلِقة عن المرأة. والأصل، فقد تقرر أنه عدم الإذن. والحق أن هذه الأدلَّة من الكتاب والسُنَّة والإجماع وغير ذلك بمجموعها تشرف الفقيه على القطع بالحكم في هذه المسألة (عدَم جواز توليها القضاء).

ورأي هذا الفقيه المعاصر المعاصر مسبوق بآراء تقدَّمت عليه زمناً ورتبة:

يقول صاحب ‹الرياض› في شرح ‹المختصر النافع› لـ «المحقِّق الحلي» ﷺ، في صفات القاضي: واعلم أن **الصفات** المشترطة فيه **ستة: التكليف** بالبلوغ وكمال العقل **والإيمان** بالمعنى الأخص، أي الاعتقاد بالأُصول الخمسة **والعدالة، وطهارة المولد** عن الزنا **والعلم**

(١) ‹كتاب القضاء› لـ «آية الله العظمى السيد محمد رضا الگلپايگاني» ج١ ص٤٤.
(٢) ‹وسائل الشيعة› لـ «الحر العاملي» ج٧ ص١٦١.
(٣) المصدر السابق ج٢٠ ص١٦٨.
(٤) ‹وسائل الشيعة› لـ «الحر العاملي» ج٧ ص١٣١.

ولو بالمعنى الأعم الشامل للظن الاجتهادي بالحكم الشرعي القائم مقامه بالدليل القطعي فهو في الحقيقة عِلمٌ ولو بوسيلة الظن، فإنه في طريق الحكم لا نفسه، **والذكورة**. بلا خلاف في شيء من ذلك أجِده بيننا، بل عليه الإجماع... وهو الحجَّة، مضافاً إلى الأصل، بناء على اختصاص منصب القضاء بـ «الإمام» عليه السلام اتفاقاً فتوىً ونصّاً. ومنه المروي بعدَّة طرُق وفيها الصحيح في «الفقيه»: "اتقوا الحكومة فإنما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين كنَبيٍّ أو وَصي نبي". خرج منه القاضي المستجمع لهذه الشرائط بالإذن من قِبَله، كما يأتي بالنصّ والإجماع... من نحو مقبولة «عمر بن حنظلة» مما أمر فيه بالأخذ بما حكم الأعدل والأعلم، **مع أن الصبي والمجنون ليسا من أهل الولاية** على **أنفسهما فكيف على غيرهما؟ والكافر والفاسق وولَد الزنا ليسوا من أهل التقليد مع تنفُّر الطباع عن الأخير والمنع عن إمامته وشهادته كالفاسق فالقضاء أولى به**، والنصوص المستفيضة بل المتواترة في المنع عن الترافع إلى حكّام الجور والظلَمة وقضاة العامة في اعتبار الإيمان والعدالة صريحة، **ومثلها النصوص الأُخر في اعتبار الذكورة. ففي الخبر: لا يصلح قوم وَليتهم امرأة**. وفي آخر: في وصية «النبي» صلى الله عليه وآله لـ «علي» عليه السلام: "يا «علي» **ليس على المرأة جمعة ـ إلى أن قال: ـ ولا تولي القضاء**". فتدبَّر. والنصوص الأُخر على اعتبار العِلم، مضافاً إلى ما مرَّ إليه الإشارة مستفيضة، بل متواترة.[1]

وبعد، **فلك أن تتأمل في حكم الولاية على اليتيم الصغير، وكيف صرَفه الشارع المقدس عن الأُم**، في خطوة يستغربها غير المتشرِّع، ولعلَّه يستهجنها! فهي الحاضنة والمربية والقائمة بشؤون ابنها، وهي الأقرب إليه، والأكثر عطفاً عليه وحناناً وشفقة، وحرصاً على مصلحته، ما يجعلها الأولى بالولاية على ابنها القاصر، إلَّا أن الشارع المقدس، مع كلِّ هذا وذاك، لم يمنحها أي دَور في الولاية على يتيمها، لحِكمة سماوية وضعت الأُمور في نصابها العقلي الصحيح، وصرفت الولاية منها إلى الجدِّ، الذي تراه في الغالب لا يُساكن اليتيم، ولا يتمكَّن من مباشرة حاله ورعاية شؤونه، فإن لم يوجَد، فحاكم الشرع ومَن يعيِّنه، وهو الأبعد على أية حال من الأُم عن وَلدها!

(١) «رياض المسائل» لـ «السيد علي الطباطبائي» ج١٥ ص٨.

يذكر صاحب «الحدائق»: المفهوم من كلام الأصحاب: **أن الولاية على الصغير للأب ثم الجدِّ له وإن علا على الترتيب، الأقرب فالأقرب للميت**، فإن عُدم الجميع فالوصي من جهة الأب، ثم الوصي من جهة الجدِّ على الترتيب المتقدم، ثم مع عدَم جميع هؤلاء فالحاكم الشرعي. وممن صرح بذلك شيخنا في «المسالك»، حيث قال ـ بعد نقل قول المصنِّف: " ولو مات إنسان ولا وَصي له كان للحاكم النظر في تركته "ـ ما صورته:

الأُمور المفتقرة في الولاية، إما أن تكون أطفالاً أو وَصايا أو حقوقاً أو ديوناً، فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه ثم جدِّه ثم لمن يليه من الأجداد، على ترتيب الولاية، للأقرب منهم إلى الميت فالأقرب، فإن عُدم الجميع فوَصي الأب ثم وَصي الجدِّ وهكذا، فإن عُدم الجميع فالحاكم. ونقل في «الدروس» عن «ابن الجنيد»: **أن للأم الرشيدة الولاية بعد الأب، ثم ردَّه بأنه شاذ**. أقول: وكان الواجب أن يعُدَّ في ذلك، الولاية بعد الحاكم لعدول المؤمنين، كما صرح به جملة من الأصحاب من أنه مع تعذُّر الحاكم فلعدول المؤمنين، تولي بعض الحسبيات، المنوطة بنظر الحاكم الشرعي.[١]

وفي «هداية العباد»: ليس بين الأقارب من له الولاية على الصغير غير الأب والجد للأب، **بل كلهم كالأجانب حتى الأم والأخ والجد للأم**.[٢]

وهكذا في «تحرير الوسيلة»: للأب والجد للأب وإن علا أن يتصرفا في مال الصغير بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، وكل منهما مستقل في الولاية، والأقوى عدم اعتبار العدالة فيهما، ولا يشترط في نفوذ تصرفهما المصلحة، بل يكفي عدم المفسدة، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بمراعاتها، وكما لهما الولاية في ماله بأنواع التصرفات لهما الولاية في نفسه بالإجارة والتزويج وغيرهما إلَّا الطلاق، فلا يملكانه بل ينتظر بلوغه، وهل يلحق به فسخ عقد النكاح عند موجبه وهبة المدَّة في المتعة؟ وَجهان بل قولان أقواهما العدَم. **وليس لغيرهما من الأرقاب الولاية عليه حتى الأم والأخ والجد للأم فإنهم كالأجانب**.[٣]

(١) «الحدائق الناضرة» لـ «المحقق البحراني» ج١٨ ص٣٢٢.

(٢) «هداية العباد» لـ «السيد الكلبايكاني» ج١ ص٣٥٩.

(٣) «تحرير الوسيلة» لـ «السيد الخميني» ج١ ص٥١٤.

والحق أن هذا مما ينبغي التدبر فيه والتفكُّر بإمعان، فهذا الحكم الشرعي يكشف بجلاء ويحكي عن عجز ونقص بيِّنين، حين يبلغ الأمر هذه الحدود، فلا يسمَح للمرأة بممارسة الولاية على طفلها اليتيم، ما يعني أفتقادها الأهلية والكفاية حتى في أدنى الحدود وأقلِّ الدرجات، والمقولة الشعبية التي تسم الفتاة أو الشاب الذي نشأ في أحضان أُمه وخضع لتربيتها، بأنه "تربية أمرأة"، على نحو المطعَن والمغمَز، لا تخلو من حقيقة وواقعية. **وأكرر هنا بأن الكلام عن النوع لا الحالات الخاصَّة والأستثنائية، فلربما صنعَت صروف الدهر وعاديات الزمان والمصائب والمحَن التي عانت منها أمرأة، ما تتفوَّق به على جميع رجال عصرها، ومكَّنتها من تربية أبنائها بشكل يعجز عنه أكثر الرجال رجولة!**

♦ ♦ ♦

والخلاصة في هذا الباب:

إن شرط **الذكورة** المطلوب في المرجعية الدينية يعني الرجولة، **والرجولة** في كنهها مفهوم يتجاوز الجنس، **يُراد به مجموعة أخلاق ومعايير وقيم ومواصفات تنبثق عن صفات وتفرزها ملَكات**، يبدو أن هذا النوع الإنساني (الذكر) جُبِل عليها، أو أنها عمَّته وغلبت فيه، دون الآخر (الأُنثى)، ومن نافلة القول إنَّ **التشريع والوَضع القانوني وروحه لا تلحظ الأستثناءات والحالات الشاذة أو الخاصَّة**، فقد ترى أمرأة تتمتع بتلك الخصال والكمالات، وقد تجد رجالاً يفتقرونها، ولكن الأعمَّ الأغلب، **والقاعدة الفطرية الخلقية تدعونا لتحرِّيها والتماسها في هذا النوع دون ذاك.**

إن معاني وقيم: **الأستقلالية والحرية والمسؤولية والشجاعة والقوة والموضوعية والعقلانية**... مطلوبة في غاية درجاتها ونهاية مَراتبها وأقصى حدودها لعملية أستنباط الحكم الشرعي وإصابة الحق فيه، فلا يركن في تلقيه وأخذه والعمل به، إلَّا لمن أتصف بها وترسَّخت فيه حتى صاغت شخصيته وصنعت روحيته، فلا ينطلق من عجز "**الضعيفَين**"، ولا يرتهن لأسر وقيد "**المخدَّرات**"، ولا يتأثر بميول وأهواء "**ناقصات الدين**"، أو حقد وغيرة وعُقَد "**الكافرات**"، ولا يستسلم لعاطفة ولين "**القوارير والرياحين**"، ولا يحكمه جهل ولا قصور عقول "**ربَّات الحجال**"، (وهكذا **الأرقاء والعبيد**).

إن الأنقياد والتبعية يُفقد **المستنبط عنصراً أساساً في التعامل مع المادة العلمية**، ونشأة المرأة المحكومة بالبقاء في الظل والهامش، وشخصيتها (هي والعبد) المنطوية في الأسر والخضوع للآخر، تُفقِدها الأستقلالية المطلوبة في الأجتهاد، وهي عملية عِلمية ومكابدة ذهنية قوامها التحرُّر والأنطلاق، مما لا يتيسَّر للمرأة، **وهكذا للعبد المملوك (فلن نفرد لشرط الحرية فصلاً لأتحاد الملاك فيه مع المرأة)**، مقابل الرجل الحرّ الذي ينشأ ـ في العادة ـ على الأستقلالية، وينطلق في تكوينه وجبِلَّته في التعاطي مع الدليل ومعالجة المادة العلمية بتحرُّر يكفل جوهر الأستنباط ويحقق كُنه الأجتهاد، وينفي التقليد والأتباع.

وكأن الشارع المقدَّس في أشتراطه الذكورة والحرية، يدعو للحذر من الفقيه الذي يبقى أسير الآخر، يجول في نطاقه ويحاكيه في أستنباطه ويجتر دليله، ويتمثَّل به في سلوكه، مما تفعله المرأة حتى في شكلها (كما يتجلى بوضوح في خضوعها لتقليد الأُخريات في أزيائهن وأنماط زينتهن وسُبل مباهاتهن)، فلا ينقاد لعقل جمعيّ يقوده أو يُلقّن ما يسوقه! **من هنا علينا في أنتخاب مرجع التقليد** أن نتحرى الرجل الحرَّ حقاً، **الفحل** في تفقُّهه وأستنباطه، الذي ينبري للمواجهة ويقحم القضية العلمية بشجاعة وأستقلالية تنأى به عن **ضراعة النساء وخنوع الإناث وذلّة المماليك**، ويعيش الصولَة العلمية التي تمثلها وتختزنها لفظة "نفر" التي وَردت في الآية الكريمة ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ (التوبة) وما تحكيه من بأس المجاهد وشجاعة المقاتل وعزم البطل، ويترفع عن الأنقياد لرأي الآخر والتصاغر والعيش في الظلّ والهامش، متطفلاً وتابعاً، **وفي الحقيقة مقلِّداً لأقرانه أو لمن سبقه، مأخوذاً منبهراً بهم، أسيراً ومحكوماً لهم.**

ولا يُطلب هذا في أستدلاله الفقهي وأستنباطه وممارسته العِلمية فحَسب، بل يشمل ذلك قيامه بشؤون المرجعية الأُخرى، في إدارته للحوزة والأُمة وتشخيصه للموضوعات، حيث يتطلب الأمر، كما في القضاء والأُمور الحسبية وصرف الحقوق وتعيين الوكلاء، وموارد الولاية الأكثر خطراً (لمن قال بها)، **فلا تُملي عليه "حاشيته"، ولا تتغلَّب بطانته، ولا يتحكَّم فيه حزبٌ يلتفُّ به، أو حتى قرابته من أبنائه وأصهاره!**

علينا أن نحذر من نوعيات أدَّعت الفقاهة وتصدَّت للمرجعية وطرحت رسالتها العمَلية، وقد كانت نسخة من "رسالة" غيره كما هي بالنصّ! اللهم إلَّا بعض التغيير في مواضع هنا وهناك، وتقديم وتأخير يوحي بصِدق الاستنباط والاختلاف الناتج عن إعمال النظر، وذلك وَفق آلية "قص ولصق" الحاسوبية (Copy-Pase) التي صار بحيلتها كلُّ من هبَّ ودبَّ كاتباً مكثراً ومؤلِّفاً عبقرياً، ثم فقيهاً ومرجعاً!

وغنيٌّ عن البيان، أن هذا التحرُّر والاستقلال الذي يُطلب في الفقيه المجتهد، لا يعني بأي حال إمضاء وموافقة ومجاراة **ظاهرة التحلل والتسيُّب التي نزلت بجمع من أدعياء "الفقه الحركي" في الحوزة! فراحت في هتك الأُسس العلمية والأُصول الفنية** للاستنباط، تارة بعنوان التطوير والتقدمية وعدَم الانقياد للماضي والارتهان في أسر الموروث، وأُخرى بعنوان صَدْم الواقع وصعقه بالجديد وغير المألوف لاستفزازه وشحذ قدراته، أو لتنبيهه عن سبات الغفلة التي يتوهمون!... فهذا الأداء الأرعن والسلوك الطائش، بعيد عن الرجولة والفروسية، ويمثل في الحقيقة منتهى الميوعة والرَّقاعة!

قد يرِد على كل هذا العرض بأن جُلَّ الرجال في الحقيقة هم أتباع ومنقادون، وتحكمهم الأُنوثة، وصفات العبيد والرقيق... وهذا صحيح من وَاقع مجتمعاتنا، ولكنه لا يلغي هذا الأصل في أخطر موقع وأدق دَوْر إنساني في الحياة، **فإذا عُدمنا الرجال في السياسة والمجتمع وشتى مناحي الحياة، فلا نفقدنهم في هذا الركن الخطير؟**

إن "شرط الذكورة في المرجع"، يستبطن خطاباً ويحمل نداءً يريد أن يوجِّهنا إلى أن وُجود خِصال وصِفات النساء (المعنوية الروحية ـ بطبيعة الحال ـ لا الجسمية) في بعض الذكور، ويريد أن يقول لنا إن هذا يُسقِط أهليَّتهم للمرجعية، فلا تقلِّدوهم وإن غلظت شواربهم وفتلت، وكثَّت لِحاهم وأُرسلت!... إن استشعار المسؤولية وحسّ القيادة الذي نشأ عليه الرجل، بعد الاستقلال في النهوض وعدَم التبعية، هو ما يجب تحرّيه في الفقيه. **فالمجتهد لا يقلَّد، لا يتَّبع ولا ينقاد حتى لمن سبقه من أساطين الفقه وفحول الاستنباط، حتى يقف بنفسه على الدليل، ويتحرَّى الحق، فيفتي ويحكم كما الرجال والأحرار**، وهو مُدرك للأخطار، محيط بالظروف، متحمِّل للتبعات، يعيش المسؤولية كاملة.

لا تدفعه الميول الوضِيعَة ولا تأخذه الأهواء المريضة، ولا **تحكم شخصيَّته العُقد ومركَّبات النقص** فينطلق في تصرفاته من دوافع التشفي والأنتقام والحقد والحسد، وفي الأقل الأدنى الذي يتنزَّه عن هذه الرذائل، **الخروج عن الموضوعية والإخلال بالتجرُّد العلمي**، والخضوع للتأثيرات النفسية ومفاعيل الأجواء المزيِّفة والمضلِّلة والمغوِية... **بل هو وَقار واَتزان الرجال، ونُبل الفرسان، وشيم الأحرار، وتعقُّل الكمَّل الأسوياء.**

إن الخلط بين أمرَي: **الإحاطة بالأعراف السائدة**، وفهم طبيعة الحياة الأجتماعية والحركة السياسية، والوقوف على ما يحكم العلاقات بين الناس، **وبين التأثر بها ومجاراتها والخضوع لها... هو ما يودي بالوَعي والبصيرة وينال من "الرجولة" الحقَّة، ويُلحق الذكور بالنساء والعبيد!** فلَا خلَاف في صحَّة اَلتزام المباح من هذه الأعراف وسلَامة مصاحبة المشروع من هذه الأجواء، ولا ضير من التقيُّد بها ومجاراتها، بل الدخول والعمَل فيها والسعي لإثرائها ودفعها تجاه العطاء الإيجابي دينياً وأخلاقياً، ولكن **البلاء في الأنقياد والأتباع الأعمى، والمصيبة في أن يُؤخذ الرجل بالأجواء وتحكمه الدعايات فيغدو أسيراً للعقل الجمعي، أو قُل: "إمَّعة"**، كما في الحديث عن «أبي الحسن الأول موسى» ﷺ أنه قال: أبلغ خيراً وقُل خيراً، ولا تكونن إمَّعة. قلت: وما الإمَّعة؟ قال: **لا تقل أنا مع الناس وأنا كواحد من الناس**، إن «رسول الله» ﷺ قال: أيها الناس هما نجدان: نَجْد خير ونجد شر، فما بال نجد الشرّ أحبَّ إليكم من نَجْد الخير؟! [1]

فلا شيء يزري بالرجل الحرّ ويهوي بعقله، أكثر من الأنسياق في مسيرة العوام ومجاراة الغوغاء والدخول في جمعهم، ولا أجمل للرجل من الأنفراد عنهم والنأي عن طريقتهم، فعن «أبي الحسن الهادي» ﷺ: لو سلك الناس وادياً وسيعاً لسلكتُ وادي رجل عبَدَ الله وَحْده مخلصاً. [2] وكان «أميرالمؤمنين» ﷺ يقول في سجوده: "اللهم اَرحم ذُلي بين يديك، وتضرعي إليك **ووَحشتي من الناس**، وأُنسي بك يا كريم". [3]

(١) «الأمالي» لـ «الشيخ المفيد» ص٢١٠.
(٢) «عدَّة الداعي» لـ «اَبن فهد الحلي» ص٢١٩.
(٣) «فقه الرضا» لـ «علي بن بابويه» ص١٤١.

وقال «أميرالمؤمنين» عليه السلام: أيها الناس **لا تستوحشوا في طريق الهدىٰ لِقلَّة أهله**، فإن الناس قد أجتمعوا علىٰ مائدة شبعها قصير، وجوعها طويل، أيها الناس إنما يجمع الناس الرضاء والسخط. وإنما عقر ناقة ثمود رجل وَاحد فعمَّهم الله بالعذاب لـمَّا عـمُّوه بالرِّضا فقال سبحانه: ﴿فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَٰدِمِينَ﴾ فما كان إلَّا أن خارت أرضهم بالخسفة خوار السكَّة المحماة في الأرض الخوارة، أيها الناس من سلك الطريق الواضح وَرَد الماء، ومن خالف وَقع في التيه.[1]

وما زال "الرجل الحر" يرقىٰ في هذا الطريق العصيب ويتقدَّم في هذا السبيل الخطير حتىٰ يبلغ الذروة الإبراهيمية ويغدو "أُمة" في نفسه، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝﴾ (النحل)، **فينهض بالإنذار والبلاغ، غير مبالٍ بالناس وما يتقاذفهم من تيارات ويلقيهم في الجموع الضائعة والأفواج التائهة**، ولا مستوحِش من أنصراف الناس عن الحق وأستنكارهم نهجه، ويقوم وَحيداً ليحطِّم الأصنام، وما أرتهن قومه من إصرهم والأغلال، وينقذهم من ظلمات الكفر والضلال، ويستخلصهم من الجهل والأنحراف، ويقودهم إلىٰ الفلاح والنجاح.

ولكن في المقابل هناك من أدعياء الفقاهة ومنتحلي المرجعية **مَن يتأثر بالحالة السياسية أو الأجتماعية الحاكمة في محيطه القريب أو البعيد**، ويخضع لما يروّج في بطانته وحاشيته أو يشيع في بلده ووَطنه، وينساق وَراء الأفكار المثارة **وينخرط في العقل الجمعي الذي يصنعه الإعلام ويغذِّيه لمشاريع أصحابه، فيجاريه أو يُسايره، ويسمح له ـ سواء في الشعور أو اللاشعور ـ أن يرفده ويغذيه، ويصبح مرتكزه في فهمه للأُمور الذي يبني عليه فتاواه ويتَّخذ مَواقفه**، فيدخل في أحداث الساحة دخول الهمج الرعاع وهو يدَّعي العلم والفقاهة، **فإذا غُرِّر الناس بشخص فأعجبهم وأصبح نجمهم، أو بحدَث فبهرَهم، تراه ينخرط في سوادهم ويحكي أداءهم ويجاري مسلكهم!** وكأنه ليس برائد ينبغي أن يقود قومه ويأخذهم لفرز الغث من السمين؟ ولا هو يمتلك ـ في المفترض ـ مائدة من آثار وعلوم «آل محمد»، تغنيه عن هذا اللغو والخوض، بل تُؤهّله لإنقاذ مَن وَقع وتورَّط فيه!

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» ج٢ ص١٨١.

إن مَن يعجز عن الإحساس بأنحراف المجتمع ورصْد مَواطن وُقوعه في ما لا ينبغي، فيقرُّه على تلوُّثه بفاسد الآراء ومضلِّ الاعتقادات، ويجاريه في التسيُّب الأخلاقي والأنحدار المعنوي، وهكذا يدخل ـ على سبيل المثال ـ **في نصرة حزب أو حركة أو ثورة، ولا يلتفت إلى المآسي والويلات، وما لا يحصى من مَواقع الأنحراف والجور التي تصاحبها، فلا ينصح ولا ينتقد ولا يردع، بل يحاكي ويُمضي، مأخوذاً بما يبهرجه الإعلام، مأسوراً بما يتداوله العوام، معجباً بـ" النجوم " إعجاب النساء والعبيد والصبيان...**

إن مثل هذا " الرجل " يفتقد ـ في الحقيقة ـ الرجولة، ولا يتمتَّع بملكة الاستقلالية في الفكر وصفة التحرُّر في السلوك، وهو لا يؤتمن على الأحكام والمعتقدات، ولا يُعلَم هل أحسَن فهمها واستنباطها أم لا؟

وبعد، فلعلَّ المراد الجدِّي والغرض الحقيقي **والفلسفة العميقة لاشتراط الذكورة والحرية** في المرجعية، وغيرها من الشروط الخَلْقية التكوينية كالعمر وطهارة المولد، هو تأمين روافد تصبُّ في " العدالة " ، وعناصر **تهيئ لتوازن روحي واعتدال نفسي يخلق فرصة أكبر ومساحة أعظم وأرضية أكثر خصوبة واستعداداً للتكامل المعنوي والسمو الروحي والأخلاقي، ما يبلغ ذروة " العلم " و " العدالة " المطلوبة في مرجع التقليد.**

♦ ♦ ♦

رابعاً: البلوغ

يبدو أن البلوغ، كما طهارة المولد والذكورة والحرية، هو من الشروط والمقدمات الموطِّئة والرافدة التي تصبُّ في تحقق وتألُّق شرطَيْ المرجعية الأساسيين: العلم والعدالة. ما يكفل تلقّ سليم لعلوم الدين ومعارفه، وأخذ مشروع للأحكام التي تُستنبط، ينأى بالتقليد عن الخطأ والأنحراف، وبالمقلدين عن التيه والضياع.

وهو يأخذنا إلى آفاق "العمر" ودوْره في **أكتمال العقل، ونضج الملكة، وصقل الموهبة، وفي تنامي العلم والمعرفة، وترسُّخ الخبرة، وتبلوُر الفكرة، وتحديد الموقف**... فهذه الأُمور الخطيرة والأساسية تستهلك وقتاً طويلاً، وتتطلَّب زمناً وعمراً.

ولكن قبل الأسترسال والتفصيل في هذا، والجولة التي تستعرض هذه الآفاق، علينا أن نقف على أقوال العلماء وآراء الفقهاء، وما ذكروه في الباب. **فلا شيء في منظومة الفكر أو الفقه الشيعي إلَّا وعليه الدليل التام المحكَم، والحجة الوَاضحة البيِّنة،** لذا ترى علماءنا تعرضوا لهذا الأمر من مختلف جوانبه ووُجوهه، ولم يوفروا أحتمالاً وفرضاً إلَّا تحققوا منه نفياً وإثباتاً، حتى وَقفوا على حقيقة الحكم وما يريده الشارع من المكلَّفين.

وهم عندما أفتوا بأشتراط البلوغ في المرجع، كانوا من قبل قد تناولوا الأدلَّة عليه، نفياً وإثباتاً، وعالجوها كما ينبغي حتى خلصوا إلى هذا الموقف وقالوا بهذا الرأي والحكم الشرعي، وفي هذا السياق لربما أبطلوا الأدلَّة فيحسب المرء أن الرأي عندهم هو عدم أشتراط البلوغ، حتى يعودوا إلى الأرتكاز على التسالم والإجماع.

فـ «السيد الخوئي» ﷺ يفتي في رسالته العمَلية: يشترط في مرجع التقليد البلوغ.... [١]

وإن كان في بحثه الأستدلالي يذهب إلى أنه:

لم يقُم أي دليل على أن المفتي يُعتبر فيه البلوغ، بل مقتضى السيرة العقلائية الجارية على رجوع الجاهل إلى العالم عدَمه (أي عدم هذا الشرط)، لعدم أختصاصها بما إذا كان العالم بالغاً بوَجه. فإذا كان غير البالغ صبيّاً ماهراً في الطبابة لراجعه العقلاء في معالجاتهم من غير شك، كما أن الإطلاقات تقتضي الجواز لصِدق العالم والفقيه وأهل الذكر ونحوها على غير البالغ كصِدقها على البالغين! وأستبعاد أن يكون المقلَّد للمسلمين صبيّاً مراهقاً إذا كان وَاجداً لسائر الشرائط مما لا وَقْعَ له، كيف ومن الأنبياء والأوصياء عليهم أفضل السلام من بَلغ مرتبة النبوة أو الإمامة وهو صبي، فإذا لم تكن الصباوة (هكذا في النصّ) منافية للنبوة والإمامة، فلا تكون منافية للمرجعية أبداً. ولم نستفد من مذاق الشارع أنَّ تصدِّي غير البالغ للإفتاء والمرجعية أمر مرغوب عنه (مرفوضٌ) في الشريعة المقدسة.

وأما ما وَرد من أن "عَمْد الصبي وخطأه وَاحد" [٢]، وأنه "رُفع القلم عن الصبي حتى يحتلم" [٣]، فهما ليسا من موارد الأستدلال وأجنبيان عن محلِّ الكلام، إذ المراد من أن عَمْد الصبي خطأ على ما وَرَد في ذيل الرواية الأُخرى [٤] بهذا المضمون: أن ديته في القتل خطأ على عاقلته، وليس معناه أن كلَّ ما صدَر عن الصبي فهو بحكم الخطأ في الشريعة

---

(١) «منهاج الصالحين» ج١ ص٥.

(٢) «محمد بن مسلم» عن «أبي عبدالله» ﷺ قال: عَمْد الصبي وخطأه وَاحد، المروية في الباب ١١ من أبواب "العاقلة" من «وسائل الشيعة».

(٣) المروية في «الوسائل» باب ٤ بتغيير يسير، وبمضمونها روايات كثيرة في أبواب مختلفة.

(٤) «إسحاق بن عمار» عن «جعفر» عن «أبيه» ﷺ أن «علياً» ﷺ كان يقول: عمدُ الصبيان خطأٌ يُحمل على العاقلة. (والعاقلة هي العصبة والأقارب من قبل الأب، الذين يعطون دِيَة قتيل الخطأ).

المقدسة، بحيث لو تكلَّم الصبيُّ في أثناء صلاته متعمِّداً لم تبطُل صلاته ـ بناء على شرعية عباداته ـ لأنه بحكم الخطأ، إذ الرواية أجنبية عن جواز التقليد من الصبي. كما أن الرواية الثانية كذلك، لأن كوْن الصبيّ مرفوعاً عنه القلم، أي عدم كونه مُؤاخَذاً بأفعاله وتروكه لا يقتضي عدم جواز تقليده والحكمَ ببطلان أقواله وعدَم اعتبار فتاوَاه، على ما تعرضنا للروايتين في التكلُّم على شرائط المتعاقدين، وذكَرنا أن كون عَمْد الصبي خطأ، وكونه مرفوعاً عنه القلم لا يقتضيان بطلان أقواله وأفعاله حتى يُحكم ببطلان ما أوْجَده من العقود والإيقاعات، **إذ لم يثبت عندنا ما يمنع عن السيرة العقلائية بوَجه.** (١)

ويقول «سماحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم»:

تقدَّم عند الكلام في أدلَّة التقليد أن اللازم في المقام الرجوع إلى سيرة العقلاء ما لم يثبت الردع عنها، ومن الظاهر عدم أخذ "البلوغ" في موضوع الحجية عندهم، فلا بدَّ في اعتباره من دليل صالح للردع، **وليس هو إلَّا الإجماع المدَّعى.**

قال «شيخنا الأعظم» («الأنصاري») ﷺ في (رسالته في التقليد): "يُعتبر في المجتهد أُمور: البلوغ، والعقل، والإيمان، ولا إشكال في اعتبار هذه الثلاثة..."، ثم شرع في ذِكر الخلاف في اعتبار الحياة، وظاهره الإجماع على اعتبار البلوغ.

لكن في الركون إليه إشكال، **لعدَم تحرير المسألة، وعدم الابتلاء بها في العصور المقاربة لعصور «الأئمة» ﷺ بحيث يُعلم أخذ المُجمِعين لحكمها خلَفاً عن سلَف، متَّصلاً بعصر «المعصومين» ﷺ ليكشف عن رأيهم (ﷺ).** ولا مجال لاستكشافه بسيرة المتشرِّعة، بعد ما ذكرنا من عدَم الابتلاء به، إذ لعلَّ ذلك منشأ سيرتهم، لا لكونه من المستنكَرات عندهم بما أنهم أهل دين، ليكشف ارتكاز الاستنكار عن كون ذلك من الواضحات الدينية المتسالم عليها، المأخوذة عن أعلام الدين (صلوات الله عليهم).

بل لو فرض بلوغ الصبي مرتبة عالية من العلم، والالتزام بالأعمال الدينية، والتورُّع والاحتياط، فالرجوع له مما تقبله مرتكزات المتشرعة جداً، **ومع ذلك لا مجال للبناء على الشرط المذكور، والخروج به عن مقتضى سيرة العقلاء القريبة من المرتكزات المتشرعية.**

---

(١) «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد الخوئي» هامش ص٢١٥.

ولا يضر معه أشتمال بعض الأخبار على عنوان "الرجل" كمقبولة «أبن حنظلة»، فإنه ـ مع وُرُوده في القضاء لا في الفتوىٰ ـ لا يكفي في الردع عن مقتضىٰ السيرة لعَدَم ظهوره في الحصر، كما سيأتي نظيره عند الكلام في أعتبار العقل.

هذا، وأما الأستدلال عليه في كلامهم بما أشار إليه سيدنا المصنِّف («السيد محسن الحكيم» ﷺ) من كونه محجُوراً عن التصرف، ومرفوعاً عنه القلم، ومولّىً عليه، وعَمْدُه خطأ، فهو ظاهر الوَهْن. ومثله ما في «الفصول» من الأستدلال له: بأن عدَم قبول روايته يقتضي عدَم قبول فتواه بطريق أولىٰ. إذ المنع من قبول روايته أول الكلام، علىٰ أن الأولوية غير ثابتة عندهم، فقد منع «السيد المرتضىٰ» ﷺ من قبول خبر الواحد، وأجاز قبول فتواه، وإن كانت الأولوية في نفسها قريبة جداً، لأن الرواية لما كانت من مقدمات الفتوىٰ، فعدم قبولها لا يناسب قبول الفتوىٰ جداً. ومن ثم لم يبعد الأستدلال بأدلَّة التقليد علىٰ حُجيَّة خبر الوَاحد بمقتضىٰ الأولوية المذكورة، فتأمل.[1] ولذا قد يُستدَل علىٰ أعتبار البلوغ في المقام بما دلَّ علىٰ عدم قبول شهادة الصبي ويشكل (يَرِد علىٰ هذا الأستدلال):

أولاً: بالمنع من عدم قبول شهادته مطلقاً (ليست شهادة الصبي مرفوضة دائماً)، فقد قيل بقبولها مع بلوغه عشراً، وفي الجراح والقصاص، بل صريح بعض الروايات قبولها في القتل وفي الأمر الدون، وتمام الكلام في كتاب الشهادات.

وثانياً: بأن الأولوية بين عدم قبول الرواية وعدم حجية الفتوىٰ إنما هي لأن الرواية من مقدمات الفتوىٰ، وذلك لا يجري في الشهادات الواردة في الموضوعات، إذ لا دخْل لها بالفتوىٰ، ومن ثم أعتبر فيها ما لا يعتَبر في الفتوىٰ والرواية، كالعدَد، فالأستدلال المذكور قياس صرف. نعم، لو كانت العدالة متوقفة علىٰ البلوغ، كان دليل أعتبارها ـ لو تمَّ ـ كافياً في أعتباره (البلوغ)، لكن الظاهر عدم نهوض الأدلَّة بإثبات أعتبار العدالة بالوَجْه المتوقف عليه، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالىٰ.[2]

---

(١) الأولوية المذكورة إنما تتم لو كانت الفتوىٰ حجَّة في حقِّ المجتهد. أما حيث كانت حجَّة في حقِّ العامي الذي ينحصر طريق معرفته بالوظيفة الفعلية بالفتوىٰ فهي لا تلازم لحجيَّة الرواية في حقِّ المجتهد لا عقلاً ولا عرفاً. فلاحظ. (منه عفي عنه). «مصباح المنهاج» هامش ص٢٦.

(٢) «مصباح المنهاج» لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ص٢٤.

والحق أن الأمر في البلوغ والعمر ودور الزمن في التكامل العلمي وتأهيل المرجع الذي تُستقى منه الأحكام، لا يُنظَر إليه كمفردة جزئية، ولا يُعالَج كحالة خاصَّة أستثنائية، تمكَّنت من خرق النواميس بمعجزة، وأستطاعت تسجيل طفرة غلبت الأصل وأرغمت الطبيعة على حين "غفلة مختلَسة" من الفرص السانحة في موارد العناية الإلهية الخاصة أو غير ذلك من أسباب خارقة للعادة ومخالفة للأصل والطبيعة.

وقد يكون **الإجماع الذي يرتكز عليه فقهاؤنا في فتواهم أشتراط البلوغ**، على الرغم من عدم الدليل المباشر عليه، **يحصِّل** هذا **المؤدَّى ويحقق** هذا **المنظور**...

فالأصل أن "الحكم" يأتي بعد سِنّ الأربعين، فقد جاء في نبي الله «يوسف» ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٢٢﴾ (يوسف)، وفي شأن «موسى» ﷺ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٤﴾ (القصص)، كما أشار القرآن الكريم وبيَّن "أشُدَّه" في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ١٥﴾ (الأحقاف)، قال «الطبرسي»: {حتى إذا بلغ أشُدَّه} وهو ثلاث وثلاثون سنة، عن «أبن عباس» و«قتادة». وقيل: بلوغ الحلم، عن «الشعبي». وقيل: وَقت قيام (إتمام) الحجَّة عليه... وقيل: هو أربعون سنة، **وذلك وَقت إنزال الوحي على الأنبياء، ولذلك فسَّر به فقال:** {وبلغ أربعين سنة} **فيكون** هذا **بياناً لزمان "الأشُد". وأراد بذلك أنه يكمُل له رأيه، ويجتمع عليه عقله عند الأربعين سنة.** (١)

ولعلَّ الأستدلال والأحتجاج بسيرة «الأنبياء» و«الأئمة» ﷺ يصلح في الفِكر دليلاً على الإثبات لا النَّفي (أما في الفقه، فشأن أهله)... **فأرتكاز السيرة العقلائية لم يكن منفصلاً عن دور الإعجاز**، وهي إنما جرَت في «المعصوم» لأقترانه بالغيب والمعجزة، وأستلهامه من وَحي السماء، لا الطريق الطبيعية في تلقي المعارف والعلوم. (٢)

---

(١) «مجمع البيان» لـ «الشيخ الطبرسي» ج٩ ص١٣٠.

(٢) يشير «الشيخ الجواهري» إلى هذه الحقيقة بقوله: **ومنصب الإمامة لـ «يحيى» ﷺ ولـ «الصاحب» روحي له الفداء إنما كان لنوع من القضاء الإلهي، نحو «عيسى بن مريم» ﷺ.** أنظر: «جواهر الكلام» ج٤٠ ص١٢.

وهناك أحاديث في أحوال مولانا «الجواد» عليه السلام، تسلّط الضوء على هذه الحقيقة:

فقد روى «الحسين بن محمد»، عن «الخيراني»، عن «أبيه» قال: كنت واقفاً بين يدي «أبي الحسن» عليه السلام بـ «خراسان»، فقال له قائل: يا سيدي إن كان كوْنٌ فإلى مَن؟ قال: إلى «أبي جعفر» ابني. **فكأن القائل استصغر سِنَّ «أبي جعفر»، فقال «أبوالحسن» عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى بعث «عيسى بن مريم» عليه السلام** رسولاً، نبياً، صاحب شريعة مبتدَأة في أصغر من السنِّ الذي فيه «أبوجعفر». (١)

وروى «علي بن أسباط» قال: رأيت «أبا جعفر» عليه السلام وقد خرَج عليَّ فأخذتُ النظر إليه، وجعلتُ أنظر إلى رأسه ورجليه، لأصفَ قامته لأصحابنا بـ «مصر»، فبينا أنا كذلك حتى قعَد، فقال: يا «علي» **إن الله احتجَّ في الإمامة بمثل ما احتج به في النبوة** فقال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾، و﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾، ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، **فقد يجوز أن يؤتى الحكمة وهو صبيٌّ ويجوز أن يؤتاها وهو ابن أربعين سنة.** (٢) وفي حديث آخر في «الخرائج» عن «ابن أسباط»، و«عباد أبو إسماعيل» قال: إنَّا عند «علي بن موسى الرضا» عليه السلام بـ «منى» إذ جيء بـ «أبي جعفر» عليه السلام. قُلنا: هذا المولود المبارك؟ قال: نعم، هذا المولود المبارك الذي لم يولد في الإسلام أعظم بركة منه. (٣)

وعن «علي بن إبراهيم»، عن «أبيه» قال: قال «علي بن حسان» لـ «أبي جعفر» عليه السلام: يا **سيدي إن الناس ينكرون عليك حداثة سنِّك.** فقال: وما ينكرون من ذلك قول الله عزَّ وجَل؟ لقد قال الله عزَّ وجلَّ لـ «نبيه» صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾، فوالله ما تبعه إلَّا «علي» عليه السلام **وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين.** (٤)

إن الأمر في حُجية الأنبياء والأئمة عليهم السلام **لا يرتكز** على **عِلم مُكتَسب**، وخبرة في الحياة، وهكذا عدالة واستقامة وتكامل أخلاقي يُشهد في السلوك ويظهر في المعاشرة، حتى يخضع ذلك كلُّه للعمر، ويتوقَّف على تقادمه...

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج١ ص٣٨٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) «الخرائج والجرائح» لـ «القطب الراوندي» ج١ ص٣٨٥.
(٤) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج١ ص٣٨٤.

بل على أُمور غيبية معجزة، يذعن بها المكلَّف إن ثبتت في شخص «النبي» و«الإمام»، بخلافه في سائر الناس، **أما المرتكز في تزكية غير المعصوم فهو الموازين الطبيعية المشهودة والسير الذي قطَعه والمراحل التي طوَاها**... والنظر إلى الطفولة بما هي هي، فإن قُبلت هناك في النبوة ولم يستهجنها العقلاء، فليس لها أن تُرفض هنا؟ فيه إغفال لهذه الحقيقة.

إن اشتراط البلوغ، يحمل إلينا ويبلغنا رسالة مفادها أن الفقاهة والاجتهاد، والتأهُّل للإفتاء، ثم استحقاق المرجعية، وأن يصبح الفقيه مُستقىً للأحكام ومرجعاً للدين... يفتقر إلى جهود مضنية في كسب العلوم، ومكابدات خارقة في التربية والرياضة، ثم اعتدال وتوازن في الصفات يورث الرشد والحكمة في أعلى مراتبها ودرجاتها، وهذا **مما يستغرق زمناً طويلاً ويتطلَّب عمراً مديداً**، فلا تفرضه في كلِّ غِرٍّ ولا تقبله من كلِّ يافع.

وكما تكلَّم «عيسى» ﷺ في المهد وبُعث نبياً، ونهض «الجواد» ﷺ بالإمامة وهو في التاسعة، وتولَّاها «الحجَّة بن الحسن» ﷺ وهو في الخامسة من عمره الشريف... فقد يقع خرق العادة ويتحقَّق على صعيد سائر الناس وعامة البشر أيضاً، **فيجود الزمان بنوابغ وعباقرة يبلغون الذروة من العلم ويدركون القدرة على الاستنباط وهم أحداث أغرار**، في عمر الفتيان أو حتى الأطفال! وإن كان ثبوت هذا الخرق للعادة مما يجيزه العقل والنقل من الحالات الاستثنائية والموارد النادرة التي سجَّلها التاريخ العلمي للحوزات الشيعية، إلَّا أن دون إثباته في أفراد وتحققه في أشخاص بعينهم خرط القتاد. وفتح الباب فيه على مصراعيه (مما يجري في عصرنا)، عبر الادعاء بلا حجة والزَّعم بلا دليل، مما يستسهله الأدعياء باستخفافهم ورعونتهم، أو بأتجارهم في الدين، ويسوّغه الإعلام بأدواته المريبة وآلته الشيطانية، ثم لا يأباه العوام بجهلهم وينطلي عليهم من فرط تهاونهم في دينهم وانشغالهم بالحطام عن الأخطار وميلهم إلى اليُسر الذي يكفيهم عناء البحث والتحقيق والتثبُّت... **إن هذا وذاك، لا يلغي القاعدة والأصل، كما لا يغيِّر في الحقيقة شيئاً.**

لقد سجَّل واقعنا المرير حالات من **ادعاء الفقاهة والتَّصدي للمرجعية من قِبل أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم!** دون طي مقدِّمات، ولا تحصيل ولا تدريس، فلا مشايخ أجازوهم ولا تلاميذ تربوا على أيديهم...

وكلُّ مرتكزهم: الاستشهاد بسوَابق من تاريخ شخصياتنا العلمية! وأنهم يُجارون أُولئك العظماء في العبقرية العلمية ويضاهئونهم في النبوغ المبكِّر، وأنها ليست حالات حِكر، ولا نماذج غير قابلة للتكرار.

كم هو مشين ومعيب (في حقِّ نفسه) وكم هو ظالم ومهين (في حقِّ المجتمع المؤمن، والحوزات العلمية خاصَّة) أن يأتي متطفِّل على العلم، ويقحم ويتوغَّل طارئ على التقوىٰ والعدالة، شاب أو رجل أو حتىٰ كهل، **لا تربَّى علىٰ يَدِ مؤدِّب ولا تخلَّق، ولا تلمَّذ علىٰ أُستاذ فاضل، ولا تلقىٰ من عالم فقيه، ولا أجازه شيخ ولا زكَّاه علَم، بل** (كما في بعض الحالات) لم ينشأ أو يعِش في حوزة وحاضرة علمية أصلاً، ومَن عاش ما لبث أن هجرها وتركها بعد أن وُلد فيها أو بلغ المراهقة هناك، فأعرض عنها ونأىٰ طرفاً قصِيّاً في بلاد ومدائن لا علاقة لها بالعلم ولا صِلَة بالفضل!... **يأتي ليدَّعي الاجتهاد، ثم لا يلبث أن يطبع "رسالة عملية" ويتصدَّىٰ للمرجعية!** ثم يحتج هو وأتباعه أو حزبه، بالنبوغ! ويستشهدون بفلَتات الدهر ونوادر الزمان أمثال «الشيخ الطوسي» و«العلَّامة الحلي» و«الشهيد الأول» و«الثاني» و«الشيخ البهائي»... الذين حقَّ أن يقال فيهم:

حلَفَ الـــزمـــانُ لـيـــأتـيـنَّ بـمِـثله
حـنَـثَـت يـمـيـنُك يـــا زمـــانُ فـكَـفِّـــر

وأرىٰ لزاماً أن أستعرض سيَر بعض هؤلاء العظماء، وكيف أن النبوغ فيهم لم يُلغِ الكسب الحثيث والتحصيل الجاد، ولا عطَّلت عبقريتهم العلميَّة البحث العميق والجهد الدؤوب... لتنعقد المقارنة مع أدعياء اليوم، ويظهر الفساد والهراء ويُفتضح الكاذب.

فالأدعياء يقتطعون جانباً من سيرة علَم ويستشهدون بجزء من خصوصياته ويتمسَّكون بعنوان تميَّز به أو فيه، كالنبوغ المبكر في «العلَّامة» مثلاً، ويدَّعونه لداعيهم الباطل وزعيمهم المزيَّف، فيحتجُّون لـ"مرجعهم" **إن واجههم مستنكرٌ بحَداثة سِنِّه وتلقَّاهم معترضٌ بانعدام السيرة العلمية فيه، يحتجُّون، بل يتبجَّحون أنه كـ «العلَّامة الحلي»، بلَغ الفقاهة طفلاً أو فتىً يافعاً!** مُغفِلين ومتجاهلين الجوانب الأُخرىٰ في سيرة «العلَّامة» وشخصيَّته، والحيثيات التي حكمت تحصيله العلمي وتربيته الروحية.

لذا سأتعرض إلى ترجمة «العلَّامة» وسيرته وأحواله، لأُسلِّط الضوء على الخطَر، وتنكشف المأساة وتتجلى حين يُقارن أوَّل الطائفة وغرَّتها الشامخة، وعرنينها الأشم، وهامتها الأرفع، وطوْدها الأعز... بنكِرة مجهول من العوام، وسقط لا يُذكر في الفضلاء، وغُفْل من الأغفال، آحتواه بُزْدُ الخمول، وآشتمله رداء الغمرة والغموض.(١)

هو «العلَّامة جمال الدين أبومنصور الحسن بن يوسف بن زين الدين علي بن محمد بن المطهر الحلي» ﷺ، فريد عصره ووَحيد دهره، فاتَ الأقرَان، وأربى على الأكفاء، وتميَّز عن الزملاء، وترفَّع عن الأشكال، فأصبح منقطع النظير، ولا يُدرَك له مثيل.

هو المقصود بـ" آية الله " و " العلَّامة " على الإطلاق الذي طار صيته في الآفاق.(٢)

وُلد ليلة الجمعة ٢٧ رمضان سنة ٦٤٨، وتوفي في ٢١ محرم سنة ٧٢٦ بـ «الحلَّة المزيدية»، ونقل إلى «الغري الشريف»، ودفن في الحجرة الوَاقعة على يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة العلوية من جهة الشمال، وقبره ظاهر يُزار، ويقابله قبر «المقدَّس الأردبيلي»، فأكرِم بهما من بوَّابين لتلك القبة السامية، وجدير أن يقال:

أسد الله عليٌّ المرتضى * آجتبى حَبْرين من نوَّابه

ليكونا بعدُ من بُوَّابه

---

(١) أستعنت بالترجمة التي سطرها «المرحوم آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي ﷺ» في «شرح إحقاق الحق»، وما جاء في تحقيق «مجمع البحوث الإسلامية» كتاب «منتهى المطلب»، وما ذكره «الشيخ فارس الحسون» في مقدمة تحقيقه كتاب «إرشاد الأذهان».

(٢) هناك إطلاقات في الكتب العلمية ولسان أهل الفن وأرباب الصناعة، تنصرف إلى علَم بعَينه، فإذا قيل في **الفقه أو الحديث**: " الشيخ "، بلا قيد وإضافة فهو شيخ الطائفة «محمد بن الحسن الطوسي»، وفي **الفلسفة** هو «آبن سينا»، وإذا قيل: " آية الله " و " العلَّامة " على الإطلاق، **سواء في المعقول أو المنقول**، فهو «الحسن بن يوسف بن المطهَّر الحلي»، فإن أُريد غيره ذكَروه بإضافة آسمه فيقولون «العلَّامة آبن إدريس» و«المجلسي» و«النوري»، وأما إن قيل " المحقِّق " على الإطلاق فهو خال " العلَّامة "، أي «نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي»، وإلَّا فهم يذكرون «المحقق الكركي» و«الكاظمي» و«البحراني» و«النراقي» بإضافة أسمائهم.

ووَا أسفاه فقد آبتذلت الألقاب العلمية في عصرنا وهتكت حتى أطلقوا ما شاؤوا منها على مَن أرادوا من غير أهلها، وبلغ العبث فيها حدَّ المهزلة والطامة التي تضحك الثكلى، فأصبحت كألقاب دولة «بني العباس»، و«بني أُمية» في «الأندلس» التي يقول فيها «آبن رُشيق»:

مما يُزهِّدُني في أرضِ «أندلس» سَماعُ " مُقتدر " فيها و " مُعتضِدِ "

ألقابُ مملكة في غير مَوْضعها كالهِرِّ يحكي آنتفاخاً صَوْلة الأسدِ

قدوة العلماء ورائدهم في جُلِّ العلوم، حتى أعترف بفضله المخالِف والمؤالف، وأورَده أرباب التراجم من الفريقين في معاجمهم مع الثناء الجميل عليه، وفي الإنجاز والعمل، يكفيه فخراً أن «إيران»، أكبر بلد شيعي في العالم اليوم، تدين له بالفضل في تشيُّعها.

وعندما يُقال إن هذا البحر الزاخر والبدر الزاهر في سماء العلم والفضيلة **بلغ الفقاهة ونال درجة الأجتهاد في زمن الصِبا قبل أن يصِل إلى سن التكليف.**[١] وإن لم يكن في الصبا، ففي مقتبَل الشباب... فليس هذا من الجزاف الذي يلقى على عواهنه، ولا يبالي مُرسِله كيف جاء، ولا هو إغراق ومبالغة تريد التعظيم، ولا ذهاب في الإطراء يهدف الدعاية، مما تعمد إليه الأحزاب والجماعات في زماننا مع أدعيائها الذين تخلع عليهم عنوان الفقاهة زوراً وتقحمهم في المرجعية غصباً، بل هو حقٌّ لا يخالجه رَيب ولا يعترضه شك، جاء مقتضى البحث والتحقيق العلمي المتين، ومحصّلة التدقيق ونتيجة التثبُّت البيّن.

فقد قال ﷺ في إجازته لـ «بني زهرة» عند ذكره لأُستاذه «نصيرالدين الطوسي»: {قرأتُ عليه "إلهيات" (الشفا) لـ «أبن سينا» وبعض (التذكرة) في "الهيئة" تصنيفه ﷺ، ثم أدركه الموت المحتوم}.[٢] فالجمع بين وِلادة «العلَّامة» سنة ٦٤٨ ووَفاة «النصير الطوسي» عام ٦٧٢ يفيد بأن «العلَّامة» أكمل هذه المرحلة من الدراسة وهو في سن ٢٤ سنة.

ومن هنا يُعلم أن «النصير الطوسي» الذي سُئل بعد زيارته «الحلَّة» عما شاهده فيها؟ قال في وَصف «العلَّامة»: "رأيت خرّيتاً[٣] ماهراً وعالماً إذا جاهدَ فاق" ... كان ذلك قبل وُصول «العلَّامة» إلى سن الرابعة والعشرين. وأيضاً قبل الوصول إلى هذا السن كان «العلَّامة» قد ذهب في ركابه من «الحلَّة» إلى «بغداد»، فسأله عن أثنتي عشرة مسألة من مشكلات العلوم، أحدها: أنتقاض حدود الدلالات بعضها ببعض.[٤]

---

(١) «الفوائد الرضوية» لـ «الشيخ عباس القمي» ص١٢٦.

(٢) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٠٤ ص٦٣.

(٣) خرَتَ الشيء: ثَقَبَ. يقال: جَلَّ مخروت الأنف. المخروت أصله: المثقوب، ثم أستُعمل في المشقوق الأنف أو الشفة خصوصاً. وهي كسِكّيت: الدليل الحاذق، والماهر الذي يهتدي لأخْراب المفاوِز، وهي طرُقها الخفية ومضايقها. وقيل: أراد أنه يهتدي في مثل ثقب الإبرة من الطريق، وقالوا: دليلٌ خِرّيتٌ بِرّيتٌ إذا كان ماهراً بالدَّلالة. (عن «تاج العروس»).

(٤) «أعيان الشيعة» لـ «السيد محسن الأمين» ج٥ ص٣٩٦.

جاء في ترجمته: أنه برع في المعقول والمنقول، وتقدَّم ـ وهو في عصر الصِّبا ـ على العلماء الفحول، وقال ﷺ في خطبة «المنتهى» أنه فرغ من تصنيفاته الحكَمية والكلامية وأخذَ في تحرير الفقه من قبل أن يكمُل له ست وعشرون سنة. **وهي الفضيلة التي يتشدَّق بها اليوم أدعياء الفقاهة زوراً، متناسين ومتجاهلين بقية عناصر تألُّقه ومرتكزات عظمته.**

سبَق وتقدم في فقه الشريعة وألَّف فيه المؤلفات المتنوعة من مطوَّلات ومتوسطات ومختصرات، فكانت محَطَّ أنظار العلماء **من عصره إلى اليوم، تدريساً وشرحاً وتعليقاً.**

فألَّف من المطوَّلات ثلاثة كتب لا يشبه وَاحد منها الآخر: «**المختلف**» ذكَر فيه أقوال علماء الشيعة وخلافاتهم وحُججهم، و«**التذكِرة**» ذكَر فيها خِلاف علماء غير الشيعة وأقوالهم واَحتجاجهم، و«منتهى **المطلب**» ذكَر فيه جميع مذاهب المسلمين. ومن المتوسطات كتابين لا يشبه أحدهما الآخر: «**القواعد**» فكانت **شغل العلماء في تدريسها وشرحها من عصره إلى اليوم، وشُرِحَت عدَّة شروح**، و«**التحرير**» جمع أربعين ألف مسألة. ومن المختصرات ثلاثة كتب لا يشبه أحدها الآخر: «**إرشاد الأذهان**» **تداولته الشروح والحواشي**، و«**إيضاح الأحكام**» أخصر منه، و«**التبصرة**» لتعلم المبتدئين أخصر منهما.

وفَاقَ في علم أُصول الفقه وألَّف فيه أيضاً المؤلفات المتنوعة من مطوَّلَات ومتوسطات ومختصرات كانت كلها ككُتبه الفقهية **محطَّ أنظار العلماء في التدريس** وغيره. فألَّف من المطوَّلَات «**النهاية**» في مجلدين كبيرين، ومن المتوسطات «**التهذيب**» كان عليه مَدار التدريس قبل «**المعالم**» و«**شرح مختصر اَبن الحاجب**» أُعجب به الخاصة والعامة، حتى قال «اَبن حجر» إنه في غاية الحسن، ومن المختصرات «**مبادئ الوصول إلى علم الأُصول**».

وبرع في الحكمة العقلية حتى إنه باحَث في مؤلفاته الحكماء السابقين وأورَد عليهم، وحاكَم بين شُرَّاح «الإشارات» لـ «اَبن سينا»، وناقش «نصيرالدين الطوسي»، وباحث (الشيخ) «الرئيس اَبن سينا» وخطَّأه، وألَّف في علم أُصول الدين، وفنّ المناظرة والجدل، وعلم الكلام من الطبيعيات والإلهيات والحكمة العقلية خاصة، ومباحثة «اَبن سينا» والمنطق، وغير ذلك من المؤلفات **النافعة المشتهرة في الأقطار من عصره إلى اليوم من مطوَّلات ومتوسطات ومختصرات.**

وألَّف في الردِّ على الخصوم والاحتجاج المؤلفات الكثيرة، **وتشيَّع بما أقامه من الحُجج السلطان «محمد خدابنده» المغولي**[١]، عندما طلب السلطان عالماً من «العراق» من علماء الإمامية ليسأله عن مُشكل، وَقع الاختيار عليه[٢]، مما دلَّ على تفرُّده في عصره في علم الكلام والمناظرة، فذهب وكانت له الغلَبة على علماء مجلس السلطان. ومهَر في **علم المنطق** وألَّف فيه المؤلفات الكثيرة، وتقدَّم في معرفة الرجال وألَّف فيه المطولات والمختصرات، إلَّا أن بعض مؤلفاته فيه فُقِد ولم يُعرف له غير «الخلاصة»، وتميَّز في **علم الحديث وتفنن في التأليف فيه، وفي شرح الأحاديث**، ولكن فُقِدت مؤلفاته في الحديث، ومهَر في **علم التفسير** وألَّف فيه، وفي **الأدعية المأثورة**، وفي **علم الأخلاق**.

وتربى على يده كثير من العلماء، وهاجر إليه «الشهيد الأول» من «جبل عامل» ليقرأ عليه فوَجَده قد تُوفي فقرأ على وَلَده («فخر المحققين») تيمُّناً وتبركاً لا حاجة وتعلُّماً، ولذلك قال وَلَده: استفدتُ منه أكثر مما استفاد منِّي![٣]

---

(١) كتبها «السيد محسن الأمين»: «الجايتو محمد المغولي» الملقب بـ «شاه خربندا»، ومعناه بلسان المغول السلطان الكبير، وكثير من الكتاب يصحفها ويقول «خدابنده» وهو غلط! أنظر: «أعيان الشيعة» ج٥ ص٣٩٩.

(٢) القصة مشهورة، وخلاصتها: أن السلطان أولجايتو المغولي غضب على إحدى زوجاته فطلَّقها ثلاثاً، ثمَّ ندِم، فسأل العلماء، فقالوا: لا بُدَّ من المُحلِّل. فقال: لكم في كل مسألة أقوال، فهل يوجد هنا اختلاف؟ قالوا: لا. فقال أحد وزرائه: في «الحِلَّة» مَن يُفتي ببطلان هذا الطلاق، فأعترض علماء العامَّة، إلَّا أن الملك قال: أمهِلوا حتى يَحضُر ونرى كلامه، فحضر «العلَّامة»، وانتزع اعتراف علماء العامة أن أئمة المذاهب لم يكونوا في عهد «رسول الله» ﷺ، بل وُلدوا بعد المئة من وَفاته فما فوق. فقال «العلَّامة» للملك: قد سمعتَ اعترافهم هذا، فمن أين حصروا الاجتهاد فيهم، ولم يجوِّزوا الأخذ من غيرهم، ولو فُرض أنَّه أعلم؟ فقال «العلَّامة»: ونحن نأخذ مذهبنا عن «علي بن أبي طالب» ﷺ، وهو نفس «رسول الله» ﷺ، وأخوه، وابن عمِّه، ووَصيُّه، ونأخذ عن أولاده ﷺ من بعده. فسأله الملك عن الطلاق بالثلاث، فأجابه «العلَّامة»: باطل، لعدَم وُجود الشهود العدول. وجرى بعد ذلك البحث بينه وبين العلماء في بقية أُصول المذهب حتى ألزمهم الحجَّة جميعاً، فتشيَّع الملك أولجايتو، وخطب بأسماء «الأئمة الأثني عشر» في جميع بلاده، وأمر فضُربت السكَّة بأسمائهم ﷺ عام ٧٠٨ هـ، وأمر بكتابتها على جدران المساجد والمشاهد.

هكذا استبصر «السلطان خدابنده» على يد «العلَّامة الحلِّي»، وأُعطيت بعض الحريَّات الدينية التي كان «العبَّاسيون» يمنعونها، وفي عصره أيضاً عادت «الحلَّة» إلى مكانتها العلمية القديمة، فازدهرت فيها المدارس بعدما عانت من الاضطهاد مُدداً طويلة.

(٣) هذه هي الأخلاق المعهودة في علمائنا الحقيقيين ومراجعنا الصادقين، تواضُعٌ ونزاهة وصدق وأمانة، لا مباهاة وادعاءات جوفاء مما نراه في المزيفين، ولا مزايدات ومبالغات خرقاء تصدر من المنتحلين.

إن النبوغ المبكر والعقلية الفذَّة والعبقرية العلمية الخارقة التي تميز بها «العلَّامة» ﷺ لم تسمح له بتخطِّي الأُسس والأُصول الحوزوية المعمول بها، ولا أباحَت له هتك القواعد والركائز الحاكمة في التربية والتعليم، فلم تكن تعني "الإلهام الغيبي" الذي يُغنيه عن الكسب والتحصيل، ولا الذهاب في عوالم "حلول النور" الذي يدَّعيه بعضهم ويراهن عليه طريقاً للعِلم والمعرفة بعد الرياضة والتزكية، مرتكزاً على إخبارات مقدَّسة أشار إليها حديث «الإمام الصادق» ﷺ لـ «عنوان البصري» المعروف!... لذا سجَّل التاريخ أسماء أساتذته ومشايخه، وتعاطى مع هذه الحقيقة، في تقييم هذا العلَم وتبوُّئه مقامه الشامخ، كما تلقَّى كتبه وتراثه العلمي النفيس.

فذكر مشايخه في القراءة والرواية، وأن «العلَّامة» ﷺ درَس على جمهور كثير **من الفقهاء والأعلام المبرزين في عصره** ـ عامة وخاصة ـ وإليك أسماءهم شيعة فسنة:

١ـ خاله الأكرم وأُستاذه الأعظم، رئيس العلماء و«المحقق» على الإطلاق، فقيه مدرسة «آل محمد» ﷺ **«الشيخ نجم الدين أبوالقاسم جعفر بن سعيد الهذلي الحلي»** ﷺ صاحب «الشرائع» و«المختصر النافع» و«نكت النهاية»، الرائد الأول لمدرسة «الحلَّة» الفقهية، ومن أعاظم فقهاء الإمامية، توفي سنة ٦٧٦. درس عليه العلوم الفقهية والأُصولية والعربية خاصة. وَصفَه تلميذه «ابن داوود» قائلاً: الإمام العلَّامة وَاحِد عصره، كان ألسَن أهل زمانه، وأقومهم بالحجَّة، وأسرعهم استحضاراً.

٢ـ وَالده الأجل والشيخ الأكمل، الفقيه، المتكلم، الأُصولي **«سديد الدين يوسف بن زين الدين علي بن المطهر الحلي»**.

٣ـ أُستاذه، سلطان المحققين **«الخواجة نصيرالدين محمد بن الحسن الطوسي»**، درس عليه الفلسفة والكلام والهيئة والرياضيات، كما أشار «العلَّامة» نفسه إلى أنه قرأ عليه «إلهيات الشفاء»، لـ «ابن سينا»، وكتاب «التذكرة» في الهيئة لـ «النصير الطوسي» وغيرهما.

٤ـ الشيخ الجليل **«مفيد الدين محمد بن علي بن محمد بن جهم الحلي الأسدي»**.

٥ـ الحكيم المتألِّه **«كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني»** صاحب الشروح الثلاثة على «نهج البلاغة».

٦ـ «**الشيخ نجيب الدين أبوزكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلي**» صاحب «نزهة الناظر» و«جامع الشرائع»، أبن عمّ «المحقّق».

٧ـ العالم النحرير «**الحسن بن الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني**».

٨ـ السيد الجليل «**رضي الدين علي بن موسى بن طاووس**».

٩ـ جمال الدين أبو الفضائل والمناقب «**السيد أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس**».

١٠ـ نجم الملّة والدين «**جعفر بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما الحلي الربعي**» المتوفى سنة ٦٤٥ صاحب «أخذ الثار»، و«مثير الأحزان».

١١ـ الشيخ الأعظم «**بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي**» صاحب «كشف الغمة».

١٢ـ «**السيد عبدالكريم بن طاووس**» صاحب «فرحة الغري».

كما درس القرآن الكريم وتعلّم علومه وأتقَن فنونه على أُستاذه الخاص وأسمه «**محرم**» الذي كان «وَالده» قد عيَّنه له.

كان هؤلاء شيوخه من الإمامية، **أما شيوخه من العامة الذين درس عليهم:**

١ـ «**نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني الشافعي**» المعروف بـ «دبيران المنطقي»، تلميذ «المحقق الطوسي»، صاحب كتاب «متن الشمسية» في المنطق، والتصانيف الكثيرة، كان من أفضل علماء الشافعية وأعلم أهل زمنه بالمنطق والهندسة وآلات الرصد، وكان عارفاً بالحكمة، كما عن إجازة «العلّامة» لـ «بني زهرة».

٢ـ «**الشيخ برهان الدين النسفي**».

٣ـ «**الشيخ جمال الدين حسين بن آبان النحوي**».

٤ـ «**الشيخ عزالدين الفاروقي الواسطي**» وهو من كبار فقهاء العامة.

٥ـ «**الشيخ تقي الدين عبدالله بن جعفر بن علي الصباغ الحنفي الكوفي**».

٦ـ «**شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكشي**» المتكلّم الفقيه، أبن أُخت «قطب الدين العلّامة الشيرازي».

٧ـ «**رضي الدين الحسن بن علي الصنعاني الحنفي**» فإن «العلّامة» قد روى عنه.

٨ـ «**عبدالحميد بن أبي الحديد المعتزلي**» المتوفى سنة ٦٥٥، صاحب شرح «نهج البلاغة».

وهكذا **الأمر في التلاميذ**... فالمسلك العلمي والسيرة المعمول بها في الحوزات والمتوارثة في العلماء، قرن عن قرن، خلَفٌ فالح عن سلَف صالح، وكابرٌ ماجد عن أثير قائد، تفرض وتقضي، في مَن نبغ منهم وتألَّق وصار من الأساطين الأعلام، وبلَغ المرتبة التي تؤهِّله للإفتاء وزعامة الطائفة والمرجعية، فألتفَّ حوله الناس ولجأ إليه المؤمنون المستضعفون، أن **يكون له تلاميذ أخذوا منه وتلقوا العلم عنه**، كما أخذه هو وتلقَّاه عن أساتذته. وقد فاز «العلَّامة» ﷺ بالمقام الرفيع والمثوبة العظيمة على هذا الصعيد أيضاً، ذلك **بتربية نخبة من أعاظم فقهاء الطائفة** على مرّ **التاريخ وأبرز علمائها، وتخرُّجهم** على يديه، فكانوا من بعده مشاعل نيِّرة وأعلاماً خيِّرة في سبيل إحياء تراث «الأئمة» الخالد، ودلائل وَاضحة على عظمة معارف وفقه «آل محمد» ﷺ الذي صنع هؤلاء الأفذاذ.

ويعدُّ هذا الأمر من الشاهدات الناطقة والعلامات الجليَّة على مقامه العلمي الشامخ، ففي الحوزة يُقيَّم العالم ويُنظر إلى **أساتذته ومَشايخه**: خطَرهم وجلالَة قدرهم، وإلى **تلاميذه وطلَّابه**: مراتبهم وعطائهم، و**مؤلفاته** (إن وُجدت): عُمقها ومتانتها. ثم من النظرة إلى هذه العناصر الثلاثة مجتمعة، تنكشف المرتبة العلمية ويُخلق المقام وتكون العظمة للعالم **حسب ما تلقَّى، ووَفق ما ألَّف، وعلى ضوء ما علَّم ومَن ربَّى**.

من هؤلاء التلاميذ العظام:

١ـ وَلده الصالح، أجلُّ الفقهاء وأعظم الأساتذة، المحقق البحَّاثة «**فخر المحققين أبوطالب محمد**» المولود سنة ٦٢٨ والمتوفى سنة ٧٧١، الذي خصَّه «العلَّامة» بتأليف كثير من كتبه لأجله، كما خصَّه بالوَصية الغراء التي أوْرَدها في آخر كتابه «القواعد»، أمرَه فيها بإتمام ما بقي ناقصاً من كُتبه بعد وَفاته، وإصلاح ما وَجَد فيها من الخلل، وهي تتضمَّن أنبل المواعظ الأخلاقية، وأسمى النصائح الربانية.

٢ـ أبنا أُخته السيدان الجليلان والحسينيان الأعرجيان «**عميد الدين عبدالمطلب**» و«**ضياء الدين عبدالله**»، أبنا «السيد مجد الدين أبي الفوارس محمد الحسيني». ولهما أعقاب علماء أجلاء، وكذا فإن لـ «فخر المحققين» (وَلد «العلَّامة») وَلدين عالمين هما: «ظهير الدين محمد»، و«أبوالمظفر يحيى».

٣ـ «**الشيخ تقي الدين إبراهيم بن محمد البصري**»، كتب «العلَّامة» كتابه: «مبادئ الوصول إلى علم الأُصول» بطَلب منه.

٤ـ «**الشيخ محمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي**» شرح كتاب أُستاذه «مبادئ الوصول» وأسماه «غاية البادئ في شرح المبادئ».

٥ـ «**الشيخ تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن علي الآملي**».

٦ـ «**رضي الدين أبوالحسن علي بن جمال الدين أحمد بن يحيى المزيدي**» المتوفى ٧٥٧.

٧ـ «**الشيخ علي بن الحسن الإمامي**»، وقد شرح من تأليفات أُستاذه «العلَّامة» كتاب «مبادئ الوصول» وأسماه: «خُلاصة الأُصول».

٨ـ «**الفقيه زين الملة والدين أبوالحسن علي بن أحمد بن طراد المطارآبادي**» المتوفى ٧٦٢.

٩ـ «**السيد بدر الدين محمد، أخو علاء الدين**» التالي ذكره.

١٠ـ «**السيد علاء الدين أبوالحسن علي بن محمد بن الحسن بن زهرة الحسني الحلبي**»، وهو الذي كتب «العلَّامة» له ولوَلده ولأخيه الإجازة الكبيرة لـ «أبناء زهرة».

١١ـ «**السيد شرف الدين الحسين بن علاء الدين**» المتقدم ذكره، وهم من «أبناء زهرة».

١٢ـ «**السيد الجليل مهنأ بن سنان المدني الحسيني**»، صاحب الجوابات الأُولى والثانية (أجوبة المسائل المهنائية).

١٣ـ العالم النحرير «**السيد أحمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحسني الحلبي**».

١٤ـ السيد النقيب «**تاج الدين محمد بن القاسم بن الحسين بن معية الحلي الحسني**».

١٥ـ الشيخ العالم «**الحسن بن الحسين بن الحسن السرابشنوي**»، نزيل «كاشان».

١٦ـ الشيخ الحكيم المتأله «**قطب الدين أبوجعفر محمد بن محمد الرازي البويهي**»، صاحب «شرح الشمسية» و«المطالع».

١٧ـ «**الشيخ الحسن بن الحسين بن الحسن بن معانق**».

١٨ـ «**السيد أحمد العريضي**»، ذكره صاحب «الرياض».

وقال «السيد حسن الصدر»: "وخرج من عالي مجلس تدريسه خمسمئة مجتهد.[1]

(١) «تأسيس الشيعة» لـ «السيد حسن الصدر» ص٢٧٠.

وبعد، فمما لا بدَّ منه في معرفة العلماء وتشخيصهم، وفي تقييمهم وتمييزهم، شهادات الأقران (من أهل العلم والخبرة) وأقوالهم فيهم، ما يُظهر الحقَّ ويكشف الصِدق، ويعرّي الأدعياء المزيَّفين حين يفتقدون ذرّة مما قيل ويقال في المحِقّين، ويفتقرون إلى كلمة وَاحدة، بل حرف مما كُتب وأُقِرَّ للأصيلين.

وهذه لائحة بالتقاريظ والمدائح التي سطرها جملة من الأعلام في حقّ «العلّامة»:

أُستاذه «نصيرالدين الطوسي» قال: عالم إذا جاهد فاق.[١]

معاصره «ابن داوود» قال: شيخ الطائفة وعلّامة وَقته وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول.[٢]

معاصره «الصفدي» قال: الإمام العلّامة ذو الفنون... عالم الشيعة وفقيههم، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... وكان يصنف وهو راكب... وكان «ابن المطهر» رَيِّض الأخلاق، مشتهر الذكر، تخرَّج به أقوام كثيرة... وكان إماماً في الكلام والمعقولات.[٣]

معاصره «الحافظ الأبرو الشافعي» قال: وكان عالماً متبحّراً... وكان مشهوراً في العلوم النقلية والعقلية، وكان الأوحد في العالم، وله تصانيف كثيرة.[٤]

تلميذه «محمد بن علي الجرجاني» قال: شيخنا المعظم وإمامنا الأعظم سيّد فضلاء العصر ورئيس علماء الدهر، المبرَّز في فني المعقول والمنقول، والمطرز للواء عِلْمي الفروع والأُصول، جمال الملة والدين سديد الإسلام والمسلمين.[٥]

«الشهيد الأول» قال: شيخنا الإمام الأعلم حُجَّة الله على الخلق «جمال الدين». وقال في إجازته لـ «ابن الخازن»: الإمام الأعظم الحجة أفضل المجتهدين «جمال الدين».[٦]

«التغري بردي» قال: كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخلق حليماً.[٧]

---

(١) «أعيان الشيعة» لـ «السيد محسن الأمين» ج٥ ص٣٩٦.

(٢) «رجال ابن داوود» ص٤٦٩.

(٣) «الوافي بالوفيات» لـ «خليل بن أيبك الصفدي» ج١٣ ص٨٥.

(٤) «مجالس المؤمنين» لـ «القاضي نورالله التستري» ج٢ ص٣٥٩، عن «تاريخ الحافظ الأبرو» هامش ص٥٤.

(٥) «أعيان الشيعة» لـ «السيد محسن الأمين» ج٥ ص٣٩٧. نقلاً عن «شرح مبادئ الوصول» لـ «الجرجاني».

(٦) «بحار الأنوار» لـ «العلّامة المجلسي» ج١٠٧ ص١٨٨.

(٧) «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لـ «يوسف بن تغري بردي الأتابكي» ج٩ ص٢٦٧.

«أبن حجر العسقلاني» **قال**: عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء.[١]

وفي «الرياض» عن بعض تلاميذ «الشهيد» في فائدته التي أورد فيها كيفية أخذ العلماء الإمامية العِلم من زمن «الشهيد» (الأول) إلى أن ينتهي إلى الله تعالى فقال: إن «الشهيد» أخذ العلم عن «الشيخ فخر الدين» وهو أخذ عن وَالده «جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر»، وهو فريد العصر ونادرة الدهر، له من الكتب المصنفة في العلوم المختلفة ما لم يشتهر عن غيره، سيما في الأُصول الإلهية، فإنه قد فاق فيها الغاية وتجاوز النهاية، وله في الفقه والتدريس كل كتاب نفيس.[٢]

«الشهيد الثاني» في إجازته للسيد «علي الصائغ» قال: شيخ الإسلام ومفتي فرق الأنام الفارق بالحق للحق، جمال الإسلام والمسلمين، ولسان الحكماء والفقهاء والمتكلمين «جمال الدين».[٣]

«المحقق الكركي» في إجازته لـ «علي بن عبدالعالي الميسي» قال: شيخنا الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، مفتي الفرق، بحر العلوم. أوْحَد الدهر، شيخ الشيعة بلا مدافع، جمال الملة والحق والدين.[٤] وقال في إجازته لـ «المولى حسين الأُسترآبادي»: الإمام السعيد، أُستاذ الكلِّ في الكُل، شيخ العلماء الراسخين، سلطان الفضلاء المحققين، جمال الملَّة والحقِّ والدين.[٥] وقال في إجازته لـ «الشيخ حسين بن شمس الدين العاملي»: الشيخ الإمام، والبحر القمقام، أُستاذ الخلائق، ومستخرج الدقائق، جمال الملة والحق والدين.[٦]

«الشيخ عبداللطيف العاملي» قال: «أبومنصور الفاضل العلَّامة الحلي» مولداً ومسكناً، محامده أكثر من أن تحصى ومناقبه أشهر من أن تخفى، عاش حميداً ومات سعيداً، وكتبه أشتهرت في الآفاق.[٧]

---

(١) «لسان الميزان» لـ «أبن حجر العسقلاني» ج٢ ص٣١٧.
(٢) «رياض العلماء» ج١ ص٣٦١.
(٣) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٠٨ ص١٤١.
(٤) «المصدر السابق ج١٠٨ ص٤٣.
(٥) «المصدر السابق ج١٠٨ ص٥٠.
(٦) «المصدر السابق ج١٠٨ ص٥٥.
(٧) «اللآلئ المنتظمة» نقلاً عن «رجال العلَّامة عبداللطيف العاملي» ص٤٣.

بعض تلاميذ «الشيخ علي الكركي» قال: البحر القمقام والأسد الضرغام «جمال الدين» صاحب التصانيف الكثيرة والمؤلفات الحسنة.[١]

«قطب الدين محمد الأشكوري» قال: الشيخ العلَّامة آية الله في العالمين، ناشر ناموس الهداية وكاسر ناقوس الغواية، متمّم القوانين العقلية وحاوي الفنون النقلية، مجدِّد مآثر الشريعة المصطفوية، محدِّد جهات الطريقة المرتضوية.[٢]

«المحدِّث السماهيجي» في إجازته قال: إن هذا الشيخ ﷺ بلغ في الاشتهار بين الطائفة بل العامة شُهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيهاً متكلِّماً حكيماً منطقياً هندسياً رياضياً جامعاً لجميع الفنون، متبحِّراً في كلِّ العلوم، من المعقول والمنقول، ثقة، إماماً في الفقه والأُصول، وقد ملأ الآفاق بتصنيفه، وعطر الأكوان بتأليفه ومصنفاته، وكان أُصولياً بحتاً، مجتهداً صِرفاً، حتى قال «الأُسترآبادي» إنه أول من سلك طريقة الاجتهاد من أصحابنا.[٣]

«الشيخ محمد بن أبي جمهور الأحسائي» في إجازته لـ «الشيخ محمد صالح الغروي» قال: شيخنا وإمامنا رئيس جميع علمائنا، العلَّامة الفهَّامة. شيخ مشايخ الإسلام، والفارق بفتاويه الحلال والحرام، المسلَّم له الرئاسة من جميع فرق الإسلام، جمال المحققين.[٤]

---

(١) «رياض العلماء» ج١ ص٣٦٣ نقلاً عن بعض تلاميذ «الشيخ الكركي» في رسالته الخاصة بذكر المشايخ.

(٢) نقله «المحدث البحراني» في «اللؤلؤة» ص٢٢٣، و«الشيخ أبوعلي الحائري» في «رجاله» المسمَّى بـ «منتهى المقال في أحوال الرجال» ص١٠٧ عن كتاب «حياة القلوب»، أو هو «محبوب القلوب» كما استظهر «الخوانساري» في «روضاته» وكما نقله «السيد محسن الأمين» في «الأعيان» ج٥ ص٣٩٦، وكذا احتمل «العلَّامة الطهراني» وُقوع التصحيف وأن اسم الكتاب هو «محبوب القلوب»، «الذريعة» ج٧ ص١٢٢ هامش ص٦٥.

(٣) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٠٨ ص١٩. نقله عن «المامقاني» في «تنقيح المقال» ج١ ص٣١٤.
وأستدرك هنا، فلعلَّ هذا القول يُعدُّ من صاحبه غمزاً وطعناً لا مدحاً وإطراءً لـ «العلَّامة»... فقد ذكر «السيد محسن الأمين» في «الأعيان» ج٥ ص٤٠١: أعلم أن تقسيم الحديث إلى أقسامه المشهورة كان أصله من غيرنا ولم يكن معروفاً بين قدماء علمائنا، وإنما كانوا يردُّون الحديث بضعف السند ويقبلون ما صحَّ سنَده، وقد يردُّونه لأُمور أُخر، وقد يقبلون ما لم يصح سنده لاعتضاده بقرائن الصحَّة أو غير ذلك، ولم يكن معروفاً بينهم الاصطلاح المعروف في أقسام الحديث اليوم. **وأول مَن استعمل ذلك الاصطلاح (هو) «العلَّامة الحلي» فقسَّم الحديث إلى الصحيح والحسَن والموثَّق والضعيف والمرسل وغير ذلك**، وتبعه مَن بعده إلى اليوم، وعاب عليه ـ وعلى سائر المجتهدين ـ ذلك الأخباريون لزعمهم أن جميع ما في كُتُب الأخبار صحيح... وبالَغ بعض متعصِّبة الأخبارية (وأبرزهم «محمد أمين الأُسترابادي» هذا) فقال: هُدِم الدين مرتين، ثانيتهما يوم أُحدث الاصطلاح الجديد في الأخبار، وربما نقل عن بعضهم جعل الثانية يوم وُلد «العلَّامة الحلي»!

(٤) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٠٨ ص١٩.

«الشيخ علي بن هلال الجزائري» في إجازته لـ «علي بن عبدالعالي الكركي» قال: الشيخ المولى الإمام الأعظم الأفضل الأكمل الأعلم، الشيخ جمال الملّة والحق، والدينار[١] والدين، الشيخ الإمام.[٢]

«الأمير شرف الدين الشولستاني» في إجازته لـ «المولى محمد تقي المجلسي» قال: الشيخ الأكمل العلّامة، آية الله في العالمين، جمال الملة والحق والدين.[٣]

«الميرزا محمد الأُسترآبادي» قال: محامِده أكثر من أن تحصى، وأشهر من أن تخفى.[٤]

«أبوعلي» قال ـ بعد نقل كلام «الميرزا» في «منهج المقال» ـ قال: كان اللائق بـ «الميرزا» ﷺ أن يذكر في مثل هذا الكتاب البسيط والجامع المحيط أكثر من هذا المدح والوصف لهذا البحر القمقام والحَبر العلّام، بل الأسد الضرغام، إلّا أن اللسان في تِعداد مدائحه كالٌّ قصير، وكلُّ إطناب في ذِكر فضائله حقير.[٥]

صاحب التعليقة على «منهج المقال» («الوحيد البهبهاني» ﷺ) قال: ... في «البُلغة»: رأيت سحر ليلة الجمعة مناماً عجيباً يتضمن جلالة قدْر "آية الله" «العلّامة»، وفضله على جميع علماء الإمامية.[٦]

«القاضي الشهيد نور الله التستري»: مظهر فيض ذي الجلال، مظهر فضل "إنَّ الله جميل يحبُّ الجمال"، مَوضع انعكاس صوَر الجمال، محلُّ آمال وأماني أنظار العالم، مصوِّر الحقائق الربانية، حامي بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، ناشر ناموس الهداية، كاسر ناقوس الغِواية، متمِّم القوانين العقلية، حاوي الأساليب والفنون النقلية، محيط دائرة الدرس والفتوى، مركز دائرة الشرع والتقوى، مجدِّد مآثر الشريعة المصطفوية، محدِّد جهات الطريقة المرتضوية.

---

(١) لعلّها إشارة إلى الثراء والزعامة الدنيوية إلى جانب الدينية التي كان يتمتع بها «العلّامة»، فقد كان ﷺ صاحب أموال وغلمان وحفَدة، وكان رأس الشيعة في «الحلّة»، ذكر ذلك «السيد بحر العلوم» في «الفوائد الرجالية» ج٢ هامش ص٢٥٧، نقله عن «الدرر الكامنة» لـ «ابن حجر العسقلاني» ج٢ ص٧١.

(٢) «بحار الأنوار» لـ «العلّامة المجلسي» ج١٠٨ ص٣٢.

(٣) المصدر السابق ج١١٠ ص٣٦.

(٤) «منهج المقال» لـ «ميرزا محمد بن علي الأسترابادي» ص١٥٥.

(٥) «رجال أبي علي» المسمّى بـ «منتهى المقال في أحوال الرجال» لـ «الشيخ أبي علي الحائري» ج٢ ص٤٧٥.

(٦) «منهج المقال» لـ «ميرزا محمد بن علي الأسترابادي» ص١٠٩.

وما ذكرناه قطرة من بحار فضله، وذرة من أضواء شمسه، وما قلناه لا يساوي أقل القليل من حقيقته، ولم يستطع البنان رفع النقاب وكشف الخفاء عن صفاته الجميلة وسماته الجليلة، وإذا أرادت القوة الخيالية أن تذكر شيئاً من محامده، والبنان أن يدبج سطراً من مدائحه، فذلك لكي لا يخلو كتابنا من ذكر أصحاب الكمال وأرباب الفضل من أهل «الحلَّة»، وإلَّا فهو غنيٌّ عن التعريف ـ كالشمس البازغة في رائعة النهار ـ لا تستطيع الأقلام أن تسطر منزلته العالية وقيمته السامية، لأن الضياء الساطع لا يحتاج إلى نور القمر.[١]

وقال ﷺ أيضاً في «الإحقاق»: الشيخ الأجل... «العلَّامة» تاج أرباب العِمامة، وحجَّة الخاصَّة على العامَّة، لسان المتكلمين، سلطان الحكماء المتأخرين، جامع المعقول والمنقول، والمجتهد في الفروع والأُصول، الذي نطق الحقُّ على لسانه، ولاحَ الصدق من بنانه (أو بيانه)، آية الله في العالمين جمال الحق والحقيقة.[٢]

«**السيد التفريشي**» **قال**: ويخطر ببالي أن لا أصفه، إذ لا يسع كتابي هذا ذكر علومه وتصانيفه وفضائله ومحامده، وأن كل ما يوصف به الناس من جميل وفضل فهو فوقه.[٣]

«**المولى نظام الدين القرشي**» **قال**: شيخ الطائفة وعلَّامة وَقته، صاحب التحقيق والتدقيق، وكل من تأخر عنه أستفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف.[٤]

«**الميرزا عبدالله الأفندي**» **صاحب «رياض العلماء» قال**: الإمام الهمام، العالم العامل، الفاضل الكامل، الشاعر الماهر، علَّامة العلماء وفهامة الفضلاء، أُستاذ الدنيا، المعروف في ما بين الأصحاب بـ «العلَّامة» عند الإطلاق، والموصوف بغاية العلم ونهاية الفهم والكمال في الآفاق... وكان ﷺ آية الله لأهل الأرض، وله حقوق عظيمة على زمرة الإمامية والطائفة الحقَّة الشيعة الأثني عشرية، لِساناً وبياناً، وتدريساً وتأليفاً. وقد كان رضي الله عنه جامعاً لأنواع العلوم، مصنِّفاً في أقسامها، حكيماً متكلِّماً فقيهاً محدِّثاً، أُصولياً أديباً، شاعراً ماهراً...

---

(١) «مجالس المؤمنين» لـ «الشهيد الثالث القاضي نورالله التستري» ج١ ص٥٧٠.

(٢) «إحقاق الحق» لـ «الشهيد الثالث القاضي نورالله التستري» ج١ ص١٣.

(٣) «نقد الرجال» لـ «السيد مصطفى التفريشي» ص١٠٠.

(٤) «رياض العلماء» ج١ ص٣٦٦، نقلاً عن «نظام الأقوال في معرفة الرجال» لـ «القرشي».

وكان وَافر التصنيف متكاثر التأليف، أخذ وأستفاد عن جَمٍّ غفير من علماء عصره من العامة والخاصة، وأفاد وأجاد على جمع كثير من فضلاء دَهْره من الخاصة، بل من العامة أيضاً، كما يظهر من إجازات علماء الفريقين.[١]

«**المحدِّث البحراني**» **قال**: وكان هذا الشيخ وَحيد عصره، وفريد دهره، الذي لم تكتحل حدقة الزمان له بمثل ولا نظير، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بما بلغ إليه من عِظَم الشأن في هذه الطائفة ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ۝﴾ (فاطر)... وبالجملة فإنه بحر العلوم الذي لا يوجد له ساحل، وكعبة الفضائل التي تطوى إليها المراحل.[٢]

«**الميرزا محمد باقر الخونساري**» **قال**: لم تكتحل حدَقة الزمان له بمثل ولا نظير، ولمَّا تصِل أجنحة الإمكان إلى ساحة بيان فضله الغزير، كيف ولم يدانه في الفضائل سابق عليه ولا لَاحق، ولم يشن إلى زماننا هذا ثناءه الفاخر الفائق، وإن كان قد ثنى ما أثنى على غيره من كلِّ لقَب جميل رائق وعلَم جليل لَائق، وإذاً فالأولى لنا التجاوز عن مراحل نعت كماله، والأعتراف بالعجز عن التعرُّض لتوصيف أمثاله، ولنِعم ما أسفر عن حقيقة هذا المقال صاحب كتاب «نقد الرجال»، حيث ما لهج بالصدق وقال: ويخطر ببالي أن لا أصفه، إذ لا يسع كتابي هذا علومه وفضائله وتصانيفه ومحامده.[٣]

وأطراه «**المجلسي**» **قائلاً**: الشيخ الأجل الأعظم، فريد عصره ووَحيد دهره، بحر العلوم والفضائل، ومنبع الأسرار والدقائق، مجدِّد المذهب ومحييه، ومَاحي أعلام الغواية ومفنيه، الإمام العلَّامة الأوحد، آية الله المطلق جمال الدين. كان من فطاحل علماء الشريعة، وأعاظم فقهاء الجعفرية، جامعاً لشتى العلوم، حاوياً مختلِفات الفنون، مكثراً للتصانيف ومجوداً فيها، أستفادت الأُمة جمعاء من تصانيفه القيمة منذ تأليفها، وتمتعوا من أنظاره الثاقبة طيلة حياته وبعد مماته، له ترجمة ضافية في كتب التراجم وغيرها، تعرب عن تقدمه في العلوم وتضلعه فيها، وتنم عن مراتبه السامية في العلم والعمل، وقوة عارضته في الظهور على الخصم، وذبه عن حوزة الشريعة، ونصرته للمذهب.[٤]

---

(١) «رياض العلماء» ج١ ص٣٥٨.

(٢) «اللؤلؤة البحرين» لـ «الشيخ يوسف البحراني» ص٢١٠ و٢١١ و٢٢٦.

(٣) «روضات الجنات» لـ «الخونساري» ج٢ ص٢٧٠.

(٤) «إجازات البحار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٠٨ ص٣٩.

وقال «الحرُّ العاملي» في حقِّه: فاضل عالم، علَّامة العلماء، محقِّق مدقِّق، ثقة ثقة، فقيه محدِّث، متكلِّم ماهر، جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزلة، لا نظير له في الفنون والعلوم العقليات والنقليات، وفضائله ومحاسنه أكثر من أن تحصى.[١]

وقال «المحدِّث النوري»: الشيخ الأجل الأعظم، بحر العلوم والفضائل والحكم، حافظ ناموس الهداية، كاسر ناقوس الغواية، حامي بيضة الدين، ماحي آثار المفسدين، الذي هو بين علمائنا الأصفياء كالبدر بين النجوم، وعلى المعاندين الأشقياء أشدُّ من عذاب السموم، وأحَدُّ من الصارم المسموم، صاحب المقالات الفاخرة، والكرامات الباهرة، والعبارات الزاهرة، والسعادات الظاهرة، لسان الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمفسرين، ترجمان الحكماء والعارفين والسالكين والمتبحرين الناطقين، مشكاة الحق المبين، الكاشف عن أسرار الدين المتين، آية الله التامة العامة، وحجة الخاصة على العامة، علَّامة المشارق والمغارب، وشمس سماء المفاخر والمناقب والمكارم والمآرب...

إلى أن قال، بعد أن بالغ في مدحه وثنائه: ولآية الله «العلَّامة» بعد ذلك من المناقب والفضائل ما لا يحصى، أما درجاته في العلوم ومؤلفاته فيها فقد ملأت الصحف، وضاق عنها الدفتر، وكلَّما أتعب نفسي فحالي "كناقل التمر إلى «هجَر»"، فالأولى ـ تبعاً لجمْع من الأعلام ـ الإعراض عن هذا المقام.[٢]

وقال «السيد مهدي بحر العلوم» في «فوائده الرجالية»: علَّامة العالم، وفخر نوع بني آدم، أعظم العلماء شأناً، وأعلاهم برهاناً، سحاب الفضل الهاطل، وبحر العلوم الذي ليس له ساحل، جمع من العلوم ما تفرَّق في جميع الناس، وأحاط من الفنون بما لا يحيط به القياس، مروِّج المذهب والشريعة في المئة السابعة، ورئيس علماء الشيعة من غير مدافَعة، صنَّف في كلِّ علم كتباً، وآتاه الله من كلِّ شيء سبباً...

إلى أن قال: إنه مع ذلك كان شديد التورُّع، كثير التواضع، خصوصاً مع الذرية الطاهرة النبوية، والعصابة العلَوية، كما يظهر من «المسائل المدنية» وغيرها.

---

(١) «أمل الأمل» لـ «الحرّ العاملي» ج٢ ص٨١.

(٢) «خاتمة المستدرك» ص٤٥٩ ولـ «الشيخ أسدالله الدزفولي» في «مقابيس الأنوار» ص١٣، عبارات مشابهة.

وقد سمعت من مشايخنا ـ رضوان الله عليهم ـ أنه: كان يقضي صلاته إذا تبدَّل رأيه في بعض ما يتعلق بها من المسائل، حذراً من ٱحتمال التقصير في الٱجتهاد، وهذا غاية الٱحتياط، ومنتهى الورَع والسداد، وليت شعري كيف كان يجمع بين هذه الأشياء التي لا يتيسَّر القيام ببعضها لأقوى العلماء والعبَّاد، ولكن ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ (الجمعة)، وفي مثله يصحُّ قول القائل :

ليس على الله بمستَبعد * أن يجمع العالَم في وَاحد [1]

سأكتفي بهذا في ترجمة «العلَّامة» ﷺ ، وما أوفيت...

وقد أطنبتُ وفصَّلت، ولعلِّي أكثرت من جهة، لأسباب متعدِّدة وعلل متكثِّرة، منها أن أقف والقارئ الكريم على خطر الأمر وأُبيِّن أهميته، ثم لنستشرف معاً هذا العالِم الذي أغفلته أقلام المفكِّرين الإسلاميين، وتجاهله الكتاب المعاصرون الذين يخوضون في الشأن الديني وينظِّرون للثقافة الدينية، ويقدِّمون المفاهيم والأفكار، من بنات أفكارهم، متجاهلين الأُسس العلمية وأُصول الٱنتزاع والٱستنباط ومغفلين مصادر التشريع، ومن باب أولى كان إعراضهم عن العلماء وإهمالهم هذا التراث.

لقد أردتُ أن أُذيع أو أنشر هذه المطوِية المغمورة، وأبسط هذه البُردة الثمينة، وأُعلِّق هذه اللوحة الجميلة، وأُسلِّط الأضواء وأُرخي الأستار عن هذه التحفة النادرة، فأُحرج الأدعياء وأشدَّ الطريق على غير الأسوياء، الذين قحموا الأمر غصباً ووَلجوه رغماً وزعموه إفكاً وزوراً، بلا بيِّنة ولا شهادة، ولا تاريخ ولا سيرة... **مما شاع في عصرنا وفشا، حتى زال قبحه وظهر حسَناً، وٱنقلب منكَره وصار معروفاً**، وأصبح من فرط تكراره وكثرة ٱنتشاره، طبيعياً لا يشكِّل أي شذوذ، وسائغاً لا يخلق أيَّ ٱمتعاض ونفور!

فإذا تصدَّيت لهم ووَاجهتهم، نقضاً وتنزُّلاً، وذهبت لأقرب الأدلَّة المبطِلَة والحجج الداحضة، وما يرِد عليهم ويفحمهم في الأقل الأدنى (ٱختصاراً وترفُّعاً عن الخوض في الأدلَّة التفصيلية والبحوث الكلِّية التي تفضحهم)، فوقفت عند حَدَاثتهم وصِغر أعمارهم، وتساءلت مستغرباً: **كيف أمكنهم قطع أشواط العلوم ومراحل التحصيل المطلوبة والمشروطة في هذه المرتبة الخطيرة؟**

---

(١) «الفوائد الرجالية» لـ «السيد بحرالعلوم» ج٢ ص٢٩٠.

وبعضهم أنتسب إلى الحوزة بعد المدارس، ولربما تخرَّج من الجامعات العصرية، فما هي خمس أو عشر سنوات حتى أدَّعى الفقاهة وزعم الاجتهاد!؟ **وآخرون لم يحضروا درساً ولا ألقوا بحثاً، لا تلقَّوا من شيخ ولا علَّموا تلميذاً، لا أدْلوا برأي ولا ذيَّلوا بحاشية ولا علَّقوا في هامش، ولا ألَّفوا كتاباً ولا أعدُّوا رسالة**... بل فيهم من لم يتم "مقدِّماته"، فتراه يلحن، لا يعرِف نحواً ولا يحسِن صرفاً، قفز على "سطوحه" وطفَر، وتسلَّق الأسوار وهو يحتطب لنفسه النار، وسقط في "الخارج" ليغرق في بحر مارج!

فإذا سألته عن هذه الحالة الشاذة الغريبة: كيف تسنَّى لك بلوغ الاجتهاد؟ يأتيك الجواب المدوِّي والردُّ الصاعق: **إنه النبوغ الذي يتجاوز الأُصول والقواعد، والعبقرية التي تُخضِع النواميس وتُرغم الطبيعة وتخرق العادة... ثم يستدل** ـ بمنتهى الجرأة، **بل الوقاحة والصلافة** ـ **بـ «العلَّامة»** ﷺ! وكيف أنه أدرك الاجتهاد وهو صبيٌّ لم يبلغ سنَّ التكليف. ثم يستشهد بكل ما يعرفه عن «العلَّامة»، وهي قصة جرَت في طفولته مع خاله «المحقِّق»، الذي كان يقوم بتعليمه، ولما كان يهرب من الدرس أحياناً، كان «المحقِّق» يلحقه ويطارده، فإذا قرب منه وأوشَك أن يظفر به، قرأ «الطفل» آية من العزائم، فيسجد «الخال»، ليغتنم «الطفل» ـ غير المكلَّف بالسجود ـ الفرصة ويهرب![1]

فيا لله ولدعوىً بل فرية، تكاد أن تفطر السماوات من فوق قائلها، وتشقُّ الأرض فتخرُّ الجبال هدّاً! وإرهاصة ظهرت في «مُسيلَمة»، وشيخة بجَّلَت "صُعلوكاً"، ووليمة دعا إليها "طُفيلي"، وجُودٌ سخَت به نفس "أشعَب"!

أين هذا الهراء والإسفاف من سيرة تتضوَّع عبيراً وتشعُّ أنواراً وتسطر تاريخاً مجيداً وتخطُّ مجداً أثيلاً، الذي ظفَر ونال، بل انتزع الشهادات وحظي بالإجازات وتقلَّد الأوسمة وكُلِّل بالتيجان عن جدارة واستحقاق، فكانت "عمامة" تتشرف بوَاضِعها، وتتواضع لرأس صاحبها، وتزهو به حتى تعرج في السماء! ذلك بعد أن أخذ وتلقَّى من الأساطين والعظماء ما شاء، ثم أفاض فخرَّج الفحول والأعلام ما استطاع، وسطَر قلمه وخطَّ يراعه ما ملأ الخافقين، فلم يزل الخلَف عيالاً على كتُبه ومؤلَّفاته حتى اليوم؟

(١) ذكرها «التنكابني» في «قصص العلماء» ص٣٥٧.

إنها طامَّة أن يقرن «العلَّامة» بهذه النظائر، وتقاس أعماله الخالدة الجليلة، ومولَّفاته القيِّمة المتينة التي ما زالت من المتون التي تدرَّس في الحوزات، بحشْو وغثٍّ ملأ القراطيس وسوَّد الأوراق، حتى تمنَّت ـ لولا الآيات القرآنية والأسماء المباركة التي أُقحمت فيها ـ أن تلُفَّ الأطعمة وتكون أوْعية للأمتعة والسلَع الاستهلاكية! عن هذا الذي لوَّث صفحاتها، مما سطَره "سلطان الكاتبين" وجَنَاه "بطَل المؤلِّفين" وخطَّه "فارس الأقلام" واقتبسه "سيِّد المداد"، بل سرقه "أمير اليراع" ... وخُذ ما شئت من هذا الهراء الذي خلعوه على "مراجعهم"، بل أصنامهم وآلهتهم التي ما برحوا وظلُّوا عليها عاكفين، من ألقاب وأوْصاف تحكي المهزلة التي يمارسون والجناية التي يقترفون، والبلاء الذي ينزلون بالدين والمذهب والطائفة!

إنها مأساة أن تُجاب باسم «العلَّامة الحلِّي» إذا عجبت من عُمر مرجع مزعوم، تصدَّى للأمر غرّاً ونهض بالقضية يافعاً وقام بشأنها مراهقاً! وتساءلت عن تاريخه وسيرته واحترت من اضطرابها، وكيف له أن يقطع الأشواط العلمية ويجتاز المراحل التحصيلية، وقد ترك الحوزة وأعرَض عنها وهو في العقد الرابع أو الثالث من عمره؟ فشدَّ الرحال، بل تعرَّب بعد الهجرة، إلى «**بيروت**» و«**الدَّمام**» و«**الكويت**» و«**الشام**» و«**طهران**» و«**لاهور**» و«**أفغانستان**»، وحتى «**لندن**» و«**عمَّان**»! وغيرها من المدن والبلدان التي لا تُقصَد إلَّا للسياسة أو المال والأعمال أو السياحة، أو التسيُّب والفلَتان، أو الإباحية والتحلُّل الأخلاقي، أو الشهرة والإعلام!

لقد صرف كلُّ واحد من هؤلاء الأدعياء والمجرمين الجناة أقصى طاقته، وبذل وَقته وماله، ووَظَّف قوَّته وحزبه وأعوَانه وأنصاره من عتاة الجنِّ وشياطين الأنس، وكافح وجاهد عمره كلَّه وقدَّم حياته، ومنهم مَن أرخَص في هذا السبيل كلَّ غالٍ لديه وثمين... ليحظى **بشهادة واحِدة من الحوزة العلمية، يفكُّ بها عُقدته، ويمرِّر بها مشروعه المريب**، فيتقلَّد الإفتاء ويحظى بالمرجعية ويتصدَّى لها، فيتسلَّط على الأُمة بحجَّة شرعية تغرِّر العوام، ويغتصب مقام نيابة «ولي الله الأعظم» ﷺ... فما استطاع (اللهم إلَّا شهادات باطلة وإجازات ساقطة عن الاعتبار، سيأتي البحث فيها لاحقاً)!

ثم ترىٰ وَاقعنا المرير بعد كلِّ هٰذا وذاك، وبعد اللُّتيا والتي، يُقارن الأسقاط ويقيس الأخلاط بمثل «العلَّامة»! وهو مَن عرفت علماً ووَرعاً ومجداً وعطاءً، جعل العلماء يتنافسون وتبارون في تقريظة، وما زالوا يتفاخرون في تسطير الشهادات في حقِّه... فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم من زُخرف يوحيه الشياطين لأوليائهم! ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ۝﴾ (الأنعام).

♦ ♦ ♦

الخلاصة في هٰذا الباب:

إن العمْر ضرورة جوهرية في خلق العالِم وتحقُّق مِصداقه، ثم الرجوع إليه، واتخاذه مرجع التقليد في الأحكام الدينية. وهو يعني ـ فيما يعني ـ اختمار العِلم ونضج المعلومة، كما يعني نمو الشخصية وصقل الموهبة وتكامل الملَكة، سواء علىٰ الصعيد العلمي أو التربوي والأخلاقي والروحي، وهٰذا أصل مطَّرد في جميع الحقول وشتَّى العلوم...

فالأكاديميات والجامعات لا تفسح ولا تسمح لأحد أن يتبوَّأ قمَّة الهرم في صروحها العلمية، فيحظىٰ برتبة ومقام "أُستاذ كرسي" علىٰ سبيل المثال، إلَّا بشروط لا تتحقَّق إلَّا في من بلَغ من العمر عتياً وقضىٰ في الحقل الذي تخصَّص فيه أطواراً وقطع أشواطاً.

فتسمية "الدكتور" تُطلَق ـ أكاديمياً ـ للحاصل علىٰ شهادة دكتوراه (PhD) في أي من العلوم، ولٰكن لقب الأُستاذية (بمعنىٰ البروفيسور) لا يُمنح أكاديمياً إلَّا لعالم يعمل في جامعة أو مركز أبحاث، تخطَّى المدارج والمراحل العلمية اللازمة لبلوغ هٰذه الرتبة، واستوفىٰ شروطها، ومنها جَودة البحوث التي أنجزها، وهي بحوث (مؤلفات ودراسات وبراءات اختراع، إن وُجدت) يقيِّمها نخبة (في لجان) من العلماء المتخصصين للتحقُّق من أصالتها (عدم سرقتها) وإضافتها (جديد) إلىٰ العلم والمعرفة.

ولذلك فإن عدد الحاملين للقب "بروفيسور" في العالم هُم أقل بكثير من أُولئك الذين يحملون شهادة الدكتوراه (PhD) أو من الذين يحملون رتباً أدنىٰ، كالأُستاذ المساعد (معيد) أو الأُستاذ المشارك من حمَلة "الماجستير".

أما لقب "أُستاذ كُرسي" (أُستاذ متمرّس، أو أميري، كما أقتُرحت ترجمته مؤخراً)، Emeritus Professor، فهي مرحلَة ومرتبة لا يبلغها "البروفيسور" إلَّا بعد مساعٍ مضنية، وتاريخ مديد من الجهد العلمي المتواصل والعطاء المشهود، ويحظى بها عادة من يصل سنَّ التقاعد، تكريماً له، فيخصَّص له مقعد في الجامعة التي خدمها، وقد تجد اسمه على باب مكتبة، أو على رواق القسم الذي كان يعمل فيه... فهو العالم الذي ما زال باحثاً أو حتى زائراً، والآن مستشاراً، يُستعان بخدماته في البحث والتدريس والإشراف، كجهد إضافي، يتوّج مسيرته العلمية. وممن يشار إليهم على هذا الصعيد في العالم العربي «طه حسين» في الأدب، و«عبدالرحمن بدوي» في الفلسفة... ويظل هذا الاسم على مقعد أو "كرسي" الأُستاذية مدى الحياة، ويتناوب عليه الأساتذة التالون.

ولست أُبالغ إن زعمت أن العلوم الدينية والدراسات الحوزوية أصعب في مادَّتها وأعمق في موضوعها بعشرات المرات من نظيراتها الجامعية، ويتطلَّب فهمها وإدراكها واستيعابها، ثم في مرحلة تالية، ممارسة الاستنباط بوَاسطتها وانتزاع الأحكام من الأدلَّة التفصيلية، والإبداع فيها وإضافة الجديد إليها (وهو ما يعبَّر عنه بالاجتهاد، مقابل الدكتوراه أو البروفيسورية في الجامعات العصرية)، عبر الاستقلال في الاستدلال، والنهوض بأدلَّة الأحكام استنباطاً واجتهاداً حقيقياً، لا مماشاةً للسلف ومجاراة للوضع القائم، ناهيك بأن يكون تقليداً واتباعاً... **يتطلَّب أضعافاً مضاعفة لما يجري في المعاهد والأكاديميات من ممارسات وقيود وضوابط علمية وعمَلية!**

فحقَّ أن يكون الحرص والتشدُّد في المراتب والألقاب الحوزوية، والتثبُّت من حقيقة مدَّعيها في الوصول إلى درجاتها العليا وبلوغ مقاماتها القصوى، بل ذروتها ودرَجتها النهائية ومقامها الأعلى، أي الأعلمية ومرجعية التقليد التي تُستقى منها الأحكام ويؤخذ الدين وتحدَّد معالمه، وترسم حدود الشريعة الغرَّاء، وصدق أهليته للتقليد وواقعية جامعيته للشرائط، وحقُّه في التصدِّي لشؤون الأُمة من الإفتاء والقضاء وتولي الأُمور الحسبية، كالتصرُّف في الأخماس والولاية على الأيتام والقُصَّر والأوقاف، وأحياناً القيادة السياسية، أي "ولاية الفقيه" لمن يقول بها من الفقهاء...

حقَّ أن تكون في أقصىٰ درجات الحيطة ونهاية التشدد والحِدَّة، وبأضعاف ما يمارَس في الأكاديميات والجامعات العصرية.

وغياب الجهات التنظيمية التي تضبط الأمر في الحوزات، وانعدام الرقابة الإدارية علىٰ هذا الأمر الخطير، التي تحول دون بروز الأدعياء وظهور المزوِّرين، لا يغيِّر من الحقيقة شيئاً، ولعلَّه يمعن في تأكيدها والحرص عليها. فلا أحد في الحوزة له أن يطرد متطفِّلاً، وليس هناك مَن يمنع مدَّعٍ ويحجُر علىٰ منتحِل، اللهم إلَّا الوَاعز أو الزاجر الديني والضمير العِلمي والمسؤولية الشرعية، فإذا انتفت في شخص وانعدمت، فادَّعىٰ الاجتهاد وتصدَّىٰ للمرجعية، أُخضع للمعايير العلمية ولُوحق بالوعي والبصيرة التي تعرِّيه، فليس هناك سُلطة ومحكمة، ولا أجهزة أمنية ودوائر مخابرات!...

عندها سيظهر دور العمر كعنصر في التقييم ضرورياً وبديهياً، لا تعسُّف فيه ولا مبالغة، بل وَاجباً وأساسـاً... وهكذا تتهاوىٰ دعَاوىٰ الكذَّابين والمزوِّرين الأغرار عمراً وسيرة علمية وعمَلية، المتطفلين علىٰ الحوزات، والغاصبين لمقامات لم يبلغوا أدناها، فليس لهم أن ينالوا ويحظوا بأقلِّها، فكيف بأقصاها وأعلاها؟!

♦ ♦ ♦

خامساً: العقل

المراد من العقل، الذي يقول الفقه بأشتراطه في مرجع التقليد، هو الذي يقابل الجنون والخبَل ودرجاته من العَتَه والخرَف. **أي أنه لا يجوز أخذ الأحكام الشرعية من المجنون، وهذا ظاهر عند المتشرّعة، فضلاً عن سائر عقلاء العالم عند رجوعهم إلى العالِم المتخصِّص،** في شتَّى العلوم والمعارف والفنون، فلا يأخذون ـ مثلاً ـ العلاج من طبيب عرض عليه الجنون، وإن كان عالماً حاذقاً بفنّ الطب!

ثم يبحث الفقهاء بعد ذلك في تفريعات هذا الحكم وؤجوهه، من قبيل: هل العقل شرط لحدوث التقليد فقط أم للبقاء عليه أيضاً؟ بمعنى: هل يُشترط العقل في المفتي والمقلَّد عند الرجوع إليه أبتداءً وأستدامة، أم يشترط فيه أبتداءً فقط لا أستدامة؟ وكذا يبحث في الجنون إن كان أدوارياً، يعرض فترة ثم يزول، لا مُطبِقاً مستمرّاً، وحكم تقليد مثل هذا المرجع حال إفاقته، وحكم البقاء على تقليده حال نوبة جنونه...

تنقسم الأُمور في الفقه، سواء في العبادات أو المعاملات، إلى ما يشترط الشارع المقدَّس فيه العقل وما لا يشترط فيه ذلك:

ما يشترط فيه العقل من الشرع:

١ـ **توجه التكليف**: من الشروط العامة لتوجُّه التكليف إلى الإنسان، أن يكون عاقلاً، فالمجنون غير مخاطَب بشيء من التكاليف الشرعية. فقد روي عن «أبي ظبيان بن جندب» قال: أُتيَ «عمر» بامرأة مجنونة قد فجرَت، فأمر برجمها. فمرُّوا بها على «أميرالمؤمنين» ﷺ فقال: ما هذه؟ قالوا: مجنونة فجَرت، فأمر بها «عمر» أن تُرجم. فقال: لا تعجلوا. فأتى «عمر» فقال له: "أما علمت أن القلَم يُرفع عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ"؟ (١)

والمراد من "القلَم" هو قلَم التكليف. وبناء على ذلك لا يتوجَّه التكليف إلى المجنون، ولا الصبي، ولا النائم. والمغمى عليه بحكم النائم أو المجنون. (٢)

٢ـ **أداء التكليف وسقوطه**: يشترط العقل في أداء التكليف الشرعي وفي سقوطه، كما يشترط في ثبوته، فلا صلاة ولا صيام ولا حجَّ ولا جهاد ولا شيء من التكاليف الشرعية إلَّا بشرط العقل. ولذلك لو توجَّه التكليف إلى شخص ثم جُنَّ، فحجَّ مَن أُصيب بالجنون، لم يتحقَّق بذلك امتثال الفعل المأمور به، ولم يسقط عنه التكليف لو ثابَ إلى رشده يوماً وعاد إليه عقلُه، ووَجب عليه القضاء.

٣ـ **الإثم واستحقاق العقوبة**: يتوقف اتصاف الإنسان بكونه آثماً ومستحقاً للعقاب ـ سواء العقوبة الدنيوية كالحدود والتعزيرات، أو الأُخروية ـ على كونه عاقلاً، فلذلك لا لوْم على المجنون في أفعاله ولا إثم ولا عقوبة عليه، ومثله النائم والمغمى عليه.

٤ـ **العقود والإيقاعات**: تتوقف صحَّة العقود كالبيع والمضاربة والمزارعة والنكاح، والإيقاعات كالهبة والنذر واليمين والطلاق على كون الإنسان عاقلاً، لذلك لا تصحُّ عقود المجنون وإيقاعاته، وكذا المغمى عليه والنائم. فلو طلَّق، أو باع، أو نكح أو وَهب حال الجنون أو الإغماء أو النوم، فلا أثر لما أوقَعه ويكون باطلاً.

---

(١) «الخصال» لـ «الشيخ الصدوق» ص٩٤.

(٢) وفقاً للقول بانجلال الخطاب، وهناك نظرية أُصولية أُخرى تُعرف بـ "الخطابات القانونية"، تذهب إلى توجُّه الخطاب والتكليف إلى الصبي والنائم والمجنون، غاية ما هناك أنه معذور في أدائه، "مرفوع عنه القلم" في مؤاخذته وتسجيل تبعات عدم العمل به. ولهذا الفرق ثمرات ليس هذا محلَّ بيانها.

ما لا يشترط فيه العقل:

١ـ **ضمان المتلَفات:** ما يتلفه الإنسان يضمنه، سواء كان عاقلاً أو مجنوناً أو مغمىً عليه أو نائماً أو غير بالغ، والعوض والغرامة أو الدِّية التي تلزم المجنون لتلَفٍ أو جناية تسبَّب بها تنتقل إلى "عاقلته" من قرابته.

٢ـ **أنشغال الذمَّة وفراغها:** للمغمى عليه ذمة كغيره من أفراد الإنسان فربما تنشغل، كما لو أتلف مالاً حال إغمائه وقبل بضمانه، وربما تبرأ، كما لو كان مديوناً فأبرأه المدين.

٣ـ **الأستحقاق والتملُّك القهريان:** يمكن أن يتملَّك الصبي والمغمى عليه والمجنون ملكاً أو يستحق حقاً بصورة قهرية، كما لو مات مَن يرث منه، وترك مالاً، أو حقّاً قابلاً للإرث، كحَقِّ الفسخ. (١)

إن الشارع المقدَّس الذي يشترط العقل في الذباحة والشهادة والتوكيل، وما إلى ذلك مما يحفظ الذمم والحقوق، يولي التصدِّي للشؤون العامة عبادية كانت أو إدارية، كالإفتاء والولاية والقضاء وإمامة الجماعة، عناية خاصَّة.

فيشترط في إمام الجماعة أن يكون عاقلاً... وأعتبار العقل فيه مَوضع وِفاق، مضافاً إلى التصريح في بعض الروايات كرواية «أبي بصير» وهو «ليث المرادي» عن «أبي عبدالله» ﷺ قال: خمسة لا يؤمُّون الناس، وعَدَّ منهم المجنون، ورواية «حريز» عن «أبي جعفر» ﷺ قال: قال «أميرالمؤمنين» ﷺ: "لا يصليَنَّ أحدكم خلف المجنون". ولو كان أدواراً صحَّ الأقتداء حال الإفاقة، ولو أحتمل طرُوه في الأثناء يبني على العدم، لأستصحاب عدَم عروض تلك الحالة، ويمكن الخدشة في ذلك فيما إذا علِم بأنه ينكشف حال الإمام في أثناء الصلاة، لأنه يلزم على ذلك العِلم بأرتفاع موضوع الحكم الظاهري قبل إتمام العمل، فلا يمكن تعلُّق الحكم بشيء مع أرتفاع ذلك الحكم قبل الإتيان به، بل ومع الشكِّ في ذلك لأحتمال عدم قابلية المحلِّ للحكم الظاهري الأستصحابي، نعم يمكن القول بجواز الأقتداء رجاءً، فلو أنكشف جنون الإمام في الأثناء يكشف عن بطلان الأقتداء أولاً. (٢)

---

(١) أنظر: «الموسوعة الفقهية الميسَّرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» في مواضع مختلفة.

(٢) «كتاب الصلاة» لـ «آية الله العظمى الشيخ عبدالكريم الحائري» ص٥١٥.

أما القضاء، فقد ذكر صاحب «الجواهر»: ويشترط فيه، أي القاضي الذي يُراد نصبه منهم ﷺ: البلوغ، **وكمال العقل**، والايمان، والعدالة، وطهارة المولد، والعلم، والذكورة، بلا خلاف أجده في شيء منها، بل في «المسالك» هذه الشرائط عندنا مؤضع وفاق، بل حكاه في «الرياض» عن غيرها أيضاً، وعن «الأردبيلي» دعواه فيما عدا الثالث والسادس، و«الغُنية» في العِلم والعدالة، و«نهج الحق» في العلم والذكورة. وحينئذ فلا ينعقد منصب القضاء لصبيّ ولو مراهق، **ولا مجنون ولو أدواراً حال جنونه، لسلب أفعالهما وأقوالهما وكونهما مولّى عليهما، فلا يصلحان لهذا المنصب العظيم.**[١]

أما في مرجع التقليد، فيشترط: البلوغ، **والعقل**، والإيمان، والذكورة، والاجتهاد، والعدالة، والحياة، فلا يجوز تقليد الميت ابتداء.

ثم يبحث العلماء في حكم تقليد العاقل الذي جُنَّ أو عرَض عليه ما يخل بشرط العقل! هل يجوز البقاء على تقليده؟ وقد تبدو المسألة غريبة بعض الشيء في ذهن العوام حين يرون ملاحقة احتمالات بعيدة، لكنه البحث وَفق الأُصول العلمية، والحوزة وطريقتها في العمل، لا تترك فرضاً إلَّا تناولته، ولا احتمالاً إلَّا عالجته.

قال «السيد الحكيم»: لا مانع عند العقلاء من الرجوع إليه، وحُكي القول عن بعض متأخري المتأخرين، كصاحبي «المفاتيح» («المحدّث الكاشاني») و«الإشارات» («المولى الكلباسي»)، ولا بأس به إن لم ينعقد الإجماع على خِلافه، لعموم الأدلَّة.[٢]

وقال «السيد الخوئي»: لا مجال لاستفادة اعتبار العقل بقاءً من الأدلَّة اللفظية والسيرة العقلائية.[٣] ثم أحال البحث إلى مسألة شرطيَّة الأهلية حُدوثاً وبقاءً، وقد اختار هناك اشتراط العقل لأن مقتضى ما ارتكز في أذهان المتشرّعة هو إباء الشارع أن يكون المتصدّي للزعامة الكبرى للمسلمين فيه منقصَة دينية أو دُنيوية يُعاب بها عليه وتُسقطه من أنظار العقلاء، فضلاً عن أن يكون مجنوناً أو كافراً، أو غير ذلك من الأوصاف المهينة.[٤]

---

(١) «جواهر الكلام» لـ «الشيخ الجواهري» ج٤٠ ص١٢.

(٢) «مستمسك العروة» لـ «السيد محسن الحكيم» ج١ ص٤٢.

(٣) «التنقيح/ الاجتهاد والتقليد» تقريرات «الميرزا الغروي» لبحث «السيد الخوئي» ص٢١٧.

(٤) انظر: المصدر السابق ص٢٣٩.

ويقول «السيد محمد سعيد الحكيم»: لا إشكال في اعتباره (أي العقل) لو توقَّف الرأي عليه، الذي هو موضوع الحجيَّة، كما لا إشكال في عدم الاعتداد برأي المجنون، لو فرض حصوله له، لخروجه عن الأدلَّة المتقدمة التي عُمدتها سيرة العقلاء.

نعم، لو فرض طروء الجنون بعد انعقاد الرأي وبيان الفتوى حين العقل، فليس بناء العقلاء على مانِعيَّته من التقليد، لما هو المرتكز عندهم من أن الرجوع للمفتي بمِلاك كاشفيته نوعاً، ولا دَخل لطروء الجنون في ذلك، كما في الرواية، ولذا لا أثر لذلك عندهم في سائر موارد الرجوع لأهل الخبرة من أُمور المعاش والمعاد.

إلَّا أنه قد يرفع اليد عن مقتضى السيرة (العقلائية) بالإجماع المدَّعى على اعتبار العقل، فقد قيل: إنه مما أجمع عليه الخلَف والسلَف. وظاهر «شيخنا الأعظم» («الأنصاري») ﷺ في ما تقدَّم عن (رسالته في التقليد)، أنه مما لا إشكال فيه بينهم. إذ حمله على خصوص ما يتوقَّف عليه انعقاد الرأي، أو على بيان عدَم حجية الرأي المنعقد حال الجنون بعيد جداً، لعدم الموضوع في الأول، ووُضوح حكم الثاني، فتأمل. لكن في الاعتماد على الإجماع المدَّعى في المقام إشكال، لعدم القطع معه بتحقُّق الردع الشرعي عن مقتضى السيرة، لقُرب استنادهم إلى بعض الوُجوه الاعتبارية التي لا تنهض بالحجية، وعدم وُضوح كونه إجماعاً تعبُّدِياً متَّصِلاً بعصر «المعصومين» ﷺ، مستنداً لهم، ليكشف عن رأيهم.

وأما ما ذكره بعض مشايخنا (مما مرَّ في رأي «السيد الخوئي» ﷺ) من أن المجنون لا يليق بزعامة المسلمين لسقوطه عن الأنظار بطروء حالة الجنون والهرم ونحوهما عليه. فيندفع: بعدم توقُّف حُجية الفتوى على الزعامة التي لا تليق بالمجنون... نعم، الظاهر أن الجنون المطبِق عندهم ليس أخفُّ من الموت، فلو فرض تمامية الإجماع منهم على اعتبار الحياة في التقليد الابتدائي، فالمراد منها الحياة الملازِمة لفِعليَّة الرأي غير الحاصلة مع الجنون، فيكون الإجماع المذكور دليلاً في المقام. كما أنه لو فُرض تمامية الأدلَّة على اعتبار العدالة في المجتهد حين الرجوع إليه، لا حين فتواه بالحكم فقط، كانت دليلاً أيضاً، لعدم كون المجنون موضوعاً للعدالة.[1]

---

(١) (مصباح المنهاج/ الاجتهاد والتقليد) لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» شرح ص ٢٦.

هذا في الفقه وأحكامه والشرع وحدوده...

أما في الفكر فإن "العقل" وحُكمه ولوَازمه وآثاره وتبعاته، فمما يجول في نطاقات ويستشرفُ آفاقاً أُخرىٰ، تتجاوَز محض عدَم العُشه والجنون، فهذا الحدُّ بديهي، مُقَرٌّ به ومتَسالَم عليه، لأنعدام قابلية فاقِد العقل لأدنىٰ الأُمور وأقلّها خطراً، فكيف بأعظمها؟ ففاقد العقل ـ في الحقيقة ـ كالبهيمة.

نطاقات تنتقل إلىٰ **نفي السذاجة والبساطة**، ثم إلىٰ **الحكمة والكياسة، والذكاء الأجتماعي** (بعد العِلمي الذي يتناوله شرط "العِلم") **الذي يُورِث وَضع الأُمور في مَواضعها ويحقِّق سداد الفعل وحُسن التصرُّف وجَوْدَة التدبير والإصابة والتمييز**، فيكون العاقل حقّاً هو الكيِّس الفطِن الذي لا تنطلي عليه الحِيَل ولا تلتبس الأُمور ولا تشتبه الموارد، وهكذا ـ في المقابل، وبعد ذلك ـ يكون **العاقل هو الذي تنتفي فيه الشيطنة والكيد والدهاء**، مما يرجع إلىٰ القدرة العقلية والذهنية الخارقة...

ولعلَّه من هنا كان تعبير بعض الفقهاء عند ذكر أشتراط العقل بـ"كمال العقل"، وتعليل بعضهم ذلك صراحة كما ذهب «أبن البراج» عند **ذكر شروط كاتب القاضي، فقال**: "وصِفة ذلك الكاتب أن يكون عدلاً، فقيهاً، عاقلاً، نزهاً عن الطمع. وإنما أعتُبرت العدالة لأنها موضع أمانة. **وأعتُبر العقل لئلَّا يُخدع**، وكونه فقيهاً، ليعرف الألفاظ التي تتعلَّق الأحكام بها ـ ولا بغيرها ـ لأن غير الفقيه لا يفرِّق بين وَاجب وجائز، وليكون أخفَّ علىٰ القاضي، لأنه يفوِّض إليه ذلك، ولا يحتاج إلىٰ مراعاته في ما يكتبه، ويكون نزهاً برياً من الطمع، لئلَّا يرتشي فيُغيِّر. ويجوز أن يتَّخِذ لذلك عبداً لأنه قد يجوز أن يكون عدلاً، ولا يتَّخذ كافراً، بغير خلاف". [1]

إن العقل في لغة أحاديث «المعصومين» عليهم السلام ومن بعدهم في مذهب الفلاسفة والمتكلِّمين، يجول في رحاب فسيحة ويحلِّق في آفاق عظيمة، ليس ما يقابل الجنون ـ الذي جاء في الحدّ الفقهي ـ إلَّا أقلُّها وأدناها، وإلَّا فهو ملَكة الحكماء وذوي الألباب، وصِفة الأكياس والحصَفاء، وشيمة أُولي البصائر والنبلاء.

(١) «المهذب» لـ «القاضي أبن البراج» ج٢ ص٦٠٠.

يذكُر آية الله العظمى «الشيخ الوحيد الخراساني» في مقدمته العقائدية لرسالته العمَلية: «الإمام» هو الإنسان المختار من الله تعالى، والمصطفى بأصطفائه، والمجتبى بأجتبائه للإمامة والقيادة، ولذا عندما يُتوفى «إمام» ينصب الله مكانه إماماً آخر ليكون علَماً للخلق، ومصباحاً لهدايتهم، وهادياً نيِّراً، وقائداً قيِّماً، وحجَّة عالماً، لكي يتحقَّق الغرض من خِلقة الانسان وبعثة الأنبياء ﷺ، ذلك الغرض الذي يتلخص في كلمتين هما: الهداية بالحق، والعدالة بالحق، وهما عصارة الحكمة النظرية والعمَلية، ومنتهى كمال العقل والإرادة الإنسانية. **وتحقق هذين الأمرين إنما يكون بواسطة العقل الذي يعرف الأشياء كما هي، والإرادة التي تقوم بكلِّ عمل كما ينبغي. وهذا هو مقام العصمة العِلمية والعمَلية، ولهذا قال** ﷺ: "أئمة من الله، يهدون بالحق، وبه يعدلون. [1]

إن تعريفات العقل لدى الفلاسفة والمتكلمين، وإن تجاوزت حدود البحث وتخطَّت ما نريد في هذه الدراسة، إلَّا أن مروراً موجَزاً عليها، لا يخلو من إضاءة مفيدة للإحاطة بالأبعاد العميقة والقراءات المتوسِّعة لهذا المفهوم الخطير [2]...

---

(١) «منهاج الصالحين» لـ «الشيخ الوحيد الخراساني» ج١ ص٢١٠.

(٢) يتدرَّج العقل في مصطلح الفلاسفة والمتكلِّمين من "**العقل الإنساني**" وهو: النفس الناطقة التي هي فصل الإنسان عن الحيوان (أنظر: «رسائل إخوان الصفا» ج٣ ص٣٨٦ و٤٥٧)، إلى "**عقل الكل**" الذي هو: جوهر مجرَّد عن المادة من كلِّ الجهات. وهو المحرك بحركة الكلِّ على سبيل التشويق لنفسه، ووُجوده أول وُجود مُستفاد عن الموجود الأول. (أنظر: «رسالة الحدود» لـ «الشيخ الرئيس أبن سينا» ص١٥. وهكذا في «تهافت الفلاسفة» لـ «أبي حامد الغزَّالي» ص٢٩٢).

إن "**العقل الكلي**" هو المعنى المعقول المقول على كثيرين مختلفين بالعدد من العقول التي لأشخاص الناس، فلا وُجود له في القوام، بل في التصوُّر. أما "**عقل الكُلّ**" فيقال لمعنيَيْن، لأجل أن "الكلَّ" يُقال لمعنيَيْن: أحدهما جملة العالم، والثاني الجرم الأقصى الذي يقال لجرمه جِرم الكلِّ ولحركته حركة الكلِّ...

أما الكلُّ فيه بأعتبار المعنى **الأول فشرح أسمه:** أنه جملة الذوات المجرَّدة عن المادة من جميع الجهات التي لا تتحرك بالذات ولا بالعرَض ولا تتحرَّك إلَّا بالشوق. وآخر عدد هذه الجملة هو "العقل الفعَّال" في الأنفس الإنسانية، وهذه الجملة هي مبادئ الكلِّ بعد المبدأ الأول، والمبدأ الأوَّل هو مُبدِع الكلِّ.

وأما الكلُّ منه بأعتبار **المعنى الثاني:** فهو العقل الذي هو جوهر مجرَّد عن المادَّة من كلِّ الجهات، وهو المتحرِّك بحركة الكلِّ على سبيل التشويق لنفسه، ووُجوده أول وُجود مُستَفاد عن الموجود الأول. (أنظر: «الحدود» ص١٤، و«رسائل أبن سينا» ص٩٠). وأول الصوادر منه، موجود أحَديُّ الذات الهوية، ولا يكون ذلك عرَضاً ولا صورة... فأول الصوادر عن الباري ـ جلَّ ذِكره ـ جوهر مفارق عن المادة ذاتاً وفعلاً، سمَّاه بعض الأوائل "**عقل الكل**" و "العنصر الأول". (أنظر: «المبدأ والمعاد» لـ «صدر المتألهين» ص١٨٨).

وفي حين تجد أن هناك مَن يجعل العقل قِسماً مع الفِكر وبإزائه، فيراهما مرحلتين أو أُسلوبين في التفكير والذهنية، كما تفعل «المادية الجدلية» ويذهب «الديالكتيك» [١]... ترىٰ آخرين يقفون عند حدود "المنطقي" أو "الرياضي"، فيقولون إنه ملَكة إدراك ما هو كُلِّي وضروري، سواء كان ماهيةً أو قيمة.

وبتعبير آخر هو ملَكة الربط بين الأفكار وَفقاً لمبادئ كلية. لكن مجرَّد "الربط" بين الأفكار لا يكفي لتحديد العقل، إذ الحيوان يربط بين الصوَر الحسيَّة فيتوقع تعاقب صورة بعد صورة، بحسب ما اُعتاد عليه من رؤيتها متعاقبة، فإذا رفعت حجَراً على كلب هرب، أو هجم عليك، لأنه يدرك الدلالَة أو التراتبية التلازمية لهذا الفعل! أما الإنسان فيدرك أن هذا التعاقب يتمُّ وَفقاً لمبدأ ضروري كُلِّي. من هنا حدَّدوا العقل بأنه: "قوانين الفكر الضرورية الكلية".

---

(١) جاء في «الموسوعة الفلسفية السوفياتية» إشراف «م. روزنتال» و«ب. يودين»، وترجمة «سمير بركات» ص٢٩٦: يذهب الاتجاه الجدَلي المادي إلى أن المقصود **بالعقل** عادة: ملَكة الاستدلال الصحيح والاستنتاج، وعرض المرء أفكاره بطريقة منطقية، ويُقصد **بالفكر**: القدرة على كشف أسباب وجوَاهر الظواهر، وبحثها بطريقة شاملة، وكشف وِحْدة الأضداد (!). ونجد من آيات هذا التقسيم في نظريات «أفلاطون» و«أرسطو» و«نيكولاس أوف كوزا»، وهما يمثلان مكانة خاصة في فلسفة «كانط» و«هيغل»، ففي رأي «كانط» أن الأحاسيس تنبع من فعل "شيء في ذاته" لا يمكن للحواس أن تعرفه، وتنظِّمها أشكالٌ قبلية (أوَّلية) من الحساسية (المكان والزمان) والعقل (مقولات الوِحدة والتعدُّد والسببية والإمكان والضرورة وغيرها). والعقل يضفي شكلاً على المضامين الحسيَّة، ومن ثمَّ يميِّز الأشياء ـ لا على ما هي عليه ـ وإنما على ما تظهر عليه، (بينما) يمكن بمساعدة الفكر تحقيق مزيد من حركة الإدراك.

والذهن الإنساني في محاولته لإدراك موضوعات هذه الأفكار، يصل إلى تناقضات لا حلَّ لها، فالطريق إلى "الأشياء في ذاتها" مغلق أيضاً أمام "العقل النظري"، ويبقى اللجوء إلى "العقل العمَلي" وتوسيع النظرة إلى العالم على حساب الإيمان. وفي رأي «هيغل» أن العقل لا يذهب إلى ما وَراء النهاية الساكنة (الستاتيكية) والهوية المجرَّدة، والكلية المجرَّدة، والأضداد المحدَّدة المنفصلة عن بعضها (الجوهر والمظهر، الضرورة والصدفة، الحياة والموت، الخ). ومع ذلك فإن التفكير المتنقل (غير الحدسي) لا يكفي، إنه مجرَّد المرحلة الضرورية التي تتيح للمرء أن يرتفع نحو الأشكال المفهومة من الإدراك.

والجانب المفهوم ـ السلبي الجدَلي من التفكير، هو حلُّ التعريفات الأُحادية الجانب والمحدودة لذاتها وتحولها إلى أضدادها. أما الجانب التأملي الإيجابي من التفكير فيحتوي في ذاته على تلك الأضداد المحوَّلة التي لا يستطيع العقل المتنقِّل أن يتجاوزها إلى ما وَرائها، عندها بالتحديد (فقط) ينكشف كعقل عيني ومتكامل. وعلى الرغم من أن «الماركسية» ترفض مثالية «هيغل»، إلَّا أنها تقدِّر نقد "الميتافيزيقيا" و"الجدل" الذي اشتملت عليه نظرياته عن العقل والفكر.

ثم أختلفوا في **منشأ العقل**، فذهب **التجريبيون** أمثال «لوك» و«هيوم» إلى أن هذه القوانين مستمدَّة من **التجربة والاستقراء**، بينما ذهب «أفلاطون» و«ديكارت» و«كانط» و«هيغل» أنها سابقة عليها، **مغروسة في طبيعة الإنسان** كـ "عقل".

وهكذا أختلفوا في وُجود **عقل كُلِّي**، أم هي **عقول فردية متعددة** لكلِّ فرد من أفراد الإنسانية، وإن أتَّحدت في كيفية إدراكها؟ فقال «هيغل» بوجود عقل كليّ واحد، وأن التاريخ ليس إلَّا معرض تجلِّي هذا العقل الواحد. (١)

ويقسَّم العقل عند «المشائيين» عامة إلى "عقل نظري" و "عقل عمَلي"، وقد عرَّفهما «المعلِّم الثاني» (٢) فقال:

العقل النظري: هو قوة يحصل لنا بها بالطبع ـ لا ببحث ولا بقياس ـ العلم اليقين بالمقدمات الكلية الضرورية التي هي مبادئ العلوم، وذلك مثل علمنا أن الكلَّ أعظم من جزئه، وأن المقادير المساوية لمقدار وَاحد متساوية، وأشباه هذه المقدمات. وهذه هي التي منها نبتدئ فنصير إلى عالم سائر الموجودات النظرية التي شأنها أن تكون موجودة، لا بصنع إنسان. وهذا العقل قد يكون بالقوة، عندما لا تكون هذه الأوائل حاصلة له، فإذا حصلت له صار عقلاً بالفعل، وقَوِي أستعداده لأستنباط ما بقي، وهذه القوة لا يمكن أن يقع لها خطأ في ما يحصل لها، بل جميع ما يقع لها من علوم صادق يقيني لا يمكن غيره.

أما العقل العملي: قوة بها يحصل للإنسان، عن كثرة تجارب الأُمور وعن طول مشاهدة الأشياء المحسوسة، مقدمات يمكن بها الوقوف على ما ينبغي أن يؤثَر أو يُجتَنَب في فعل أو أجتناب (ترك) شيء من الأُمور التي فِعلها إلينا. وهذا العقل إنما يكون عقلاً بالقوة ما دامت التجربة لم تحصل، فإذا حصلت التجارب وحفظت، صار عقلاً بالفعل. (٣)

ومما ينبغي أن يُستغل هنا، في سياق هذه الإطلالة، وقد بلغت هذه الحدود، وَقفة تسلِّط الضوء على رؤية طرحها **المحقِّق «الشيخ محمد السند»** حفظه الله، **فقال**:

---

(١) عن «موسوعة الفلسفة» لـ «عبدالرحمن بدوي» ج٢ ص٧٣.

(٢) يُطلق في الفلسفة «المعلِّم الأول» على «أرسطو»، و«المعلِّم الثاني» على «أبي نصر الفارابي»، وهناك من يُطلق «المعلِّم الثالث» على «السيد محمد باقر الداماد» المعروف بال «ميرداماد».

(٣) «نصوص منتزعة» لـ «أبي نصر الفارابي» ص ٥٠ ـ ٥٥.

العقل النظري هو القوة الموجودة في الإنسان، المجرَّدة عن المادة، والتي بوَاسطتها يحصل الإدراك، وهي تنطلق من رأس مال البديهيات والفطرة، وهو (العقل) معصومٌ فيها، ومنها ينطلق إلى النظريات، والتي لا يكون معصوماً فيها. وتجدر الإشارة أنه في بديهياته لا يكون خالقاً لها وإنَّما تصل إليه عن طريق أتصاله بالعوالم العالية عن طريق الإلهام الفطري أو الإيحاء. **والحقائق التي يقوم على إثباتها العقل النظري غير متناهية بل متطوّرة**، فقد عجَز الفلاسفةُ المتقدِّمون عن إثبات بعض الحقائق بالبرهان، بينما أثبتها المتأخرون، نحو **المعاد الجسماني**، الذي عجز «أبن سينا» عن إثباته، بينما أثبته «صدر المتألهين الشيرازي» مسترشداً بالدليل النقلي، وكذلك مسألة "**الرجعة**" فقد أثبتها بالبرهان من المتأخرين «أبوالحسن الرفيعي». (١)

(١) «مجموعة رسائل ومقالات فلسفي» للحكيم الإلهي «آية الله العظمى السيد أبي الحسن الرفيعي القزويني». المتوفى ١٣٩٥عن خمسة وثمانين عاماً، من مجهولي القدر ومبخوسي الحق، الذين قصرت شهرتهم ولم يُعرف فضلهم إلَّا في نطاقات محدودة من أوساط الحوزة العلمية! على الرغم من عظيم شأنه ورفيع مقامه وعالي درجته، فهو من مفاخر الإمامية وأعاظم الشيعة في عصرنا، ويُعدُّ من أبرز أساتذة الحوزات في الفلسفة والحكمة المتعالية، وكان ذا ذكاء حادٍّ، وبلاغة وبيان حسَن وتقرير لطيف، وقد برع وتميَّز بقدرته على بيان ما أشكَل وأستعصى من آراء «ملا صدرا»، وأُشير إليه وعُرف بباعه الطويل ومهارته في حلّ معضلات «الأسفار». وله آراؤه الخاصة في "الحدوث الدهري" التي يقابل بها «ملا هادي السبزواري» و«الميرداماد»، وفي "حقيقة العقل" و "أتحاد العاقل والمعقول". **وظَّف الفلسفة في خدمة خاصَّة عقائد الإمامية، ومن إبداعاته وأبتكاراته التي لم يُسبَق إليها أنه أقام البرهان العقلي على "الرجعة" و "المعراج الجسماني"**.

كان ﷺ من مراجع التقليد العظام الذين جمعوا المعقول والمنقول، وأبدَع في الفقه والأُصول، كما تألق في الفلسفة والحكمة والعرفان. أعان المرحوم «الشيخ عبدالكريم الحائري» مؤسس الحوزة العلمية في «قم» بتثبيت أركانها، فحضر بحثه، وأشتغل بتدريس السطوح العالية و«الأسفار»، تلمَّذ عليه جمع من الأعلام كـ «حسن زادة آملي»، و«السيد مصطفى الخونساري»، و«السيد رضي الشيرازي»، و«جلال الدين الأشتياني»، وأستفاد منه المرحوم «السيد الخميني» في علم الهيئة والرياضيات وحضر جانباً من «الأسفار». وهناك قصَّة لطيفة، لا بأس بنقلها... يذكر «آية الله الزنجاني» أن «السيد الخميني» كان في سنة يقضي الصيف في «طهران»، وكان يحضر درس «السيد أبي الحسن رفيعي» ويشارك في جماعة العشاءين التي يقيمها، لكنها لم تكن منتظمة، وفي مرَّة تأخر حضور الأُستاذ إمام الجماعة، فقام «السيد الخميني» وخاطب الحضور: تعالوا لنُصارح «السيد» ونطالبه بالحضور المنتظم الذي يحفظ وَقتنا. فلما حضر «السيد» عمَد شخص من المصلِّين وأبلغه أن سيِّداً شاباً قام وتحدَّث معترضاً على عدم أنتظامكم! فقال «السيد الرفيعي»: مَن هو هذا «السيد»؟ وكان «السيد الخميني» قد أنزوى جانباً يصلِّي، فأشار الناقل إليه. عندها قال «السيد الرفيعي»: هذا «آقا روح الله»، إنه رجل فاضل ومبجَّل، وهو شديد التهذيب والتقوى والنظم، الحقُّ معه، إذا تأخَّرتُ بعد الآن، فقدِّموه ليؤمَّ الجماعة.

فعدَم إقامة السابقين الدليل العقلي على مسألة لا يعني عدَم إمكان المتأخرين على ذلك، فليس مَن سبَق كُمَّلي العقول حتى يمتنع على المتأخرين إقامة البرهان، بل العقول في سَيْر تكاملي، إذ الفحص والاَسترشاد بالوَحي، يفتح أبواباً وَاسعة من العلوم والمعارف العقلية، فما **ثبت بالقطع من الوَحْي المحمَّدي يعتبره فلاسفة العهد الإسلامي "وَسطاً برهانياً"**[1]، وذلك لأن الشريعة الحقة ثبتَت بالبرهان، وكذلك ثبتَت القدرة الغيبية بالبرهان، ومع ذلك **لا يختلط عِلم الكلام بالفلسفة**، لأن الأول يعتمد التعبُّد الظني أيضاً. إن كثيراً من روايات المعارف ذُكر فيها الاَستدلال العقلي، فالعمل بها لا يكون من باب التعبُّد بالنقل، بل يكون عقلياً وبرهانياً أيضاً.

أما العقل العمَلي: فقد عرَّفوه بأنه القوة المدرِكة للقضايا التي ينبغي أن يقع العمَل عليها. ومنذ القِدم بزَغ الخلاف في أنَّ العقل العمَلي والنظري قوَّتان مختلفتان أم أنهما قوة وَاحدة والاَختلاف بينهما من حيث المدركات؟ والصحيح أنهما قوتان مختلفتان، وقد ذكر لذلك أدلَّة متعددة نذكر منها دليلين:

١ـ **يتكون من مقدمتين: الأُولى**: ما قرَّره الفلاسفة في علم النفس، أن تعرُّف قوى النفس إنما يتمُّ بالاَختلاف آثارها فكلُّ أثر يكون ويتم عن درجة معينة من درجات النفس. **والثانية**: أن الفلاسفة قرروا في الحكمة العمَلِية أن كمال الإنسان يكون عندما تنصاع قُواه السفلية إلى القوَّة العقلية، أي أن القوَّة العقلية تدير القوة الوهمية والحسية والشهوية والغضبية. بمعنى أن القوة العقلية تقوم بالتأثير في هذه القُوى والهيمنة عليها. وهذا يعني **أن القوة العاقلة لها عملَان: إدراك وتأثير**، والتأثير عمَلٌ وهو غير سِنْخ الإدراك. فهذا يدل ـ بضميمة المقدمة الأُولى ـ على أنه توجد قوَّتان عقليتان: **نظرية وَظيفتها الإدراك، وعمَلية وَظيفتها العمَل والتأثير**.

٢ـ إن آخر التحقيقات لدى «صدر المتألهين» أدَّت إلى القول بأن **التصوُّر والتصديق هما قسما العِلم** وكلَاهما يُعرفان بحصول الصورة لدى العقل، والفرق بينهما أن التصوُّر لا يوجب الإذعان والحكم، بينما التصديق يوجب حصول الإذعان والحكم.

---

(١) الوسط المتكرِّر في صغرى قياس الأستدلال وكُبراه، هو الرابط بين الحكم في النتيجة والموضوع، الموضوع يقع في القضية الأُولى والحكم في الثانية، نظير: كل إنسان جسم، وكل جسم متحيِّز، فالإنسان متحيِّز. فهنا يُسمَّى "الجسم" الوسط لربط ثبوت التحيُّز للإنسان، فإذا كان يقينياً **كان الوسط برهانياً**.

ولذا فالحكم خارجٌ عن التصديق وليس هو جزء القضية، وإنما هو فعل تقوم به النفس، بعد تصوُّر الموضوع والمحمول والنسبة، تصل (النفس) إلى الحكم، وهو الدمج بين الموضوع والمحمول، وهذا وَظيفة العقل العمَلي، الذي يقوم بالحكم والإذعان بما أدركه وتصوَّره العقلُ النظري، وهذا فعلٌ غير الإدراك، تقوم به قوة غير القوة التي وَظيفتها الإدراك. ومن هنا نقول إن العقل له أمر ونهي تكويني، أي بعثٌ وزجْر للقوىٰ الأُخرىٰ الكلية.

بناء علىٰ هذا التفكيك بين القوتين تتَّضح لنا **حقيقة العقل النظري، فهو يدرك نمَطين من القضايا، إحداهما لا يرتبط بالعمل، كالقول بأن الوجود المادي متناهٍ، والأُخرىٰ ترتبط بالعمل**، وهذا القسم من الإدراكات يتناوله العقل العمَلي بعدئذ ويؤثر علىٰ القوىٰ الماذُون لتنصاع إليها، **فهو الرابط بين العقل النظري والقوى السفلية، وكمال العقل العملي هو الأنصياع إلىٰ إدراكات العقل النظري الصادقة.**

بالبيان السابق يتَّضح أن معنىٰ الإيمان والتسليم هو الإذعان، وهو وَظيفة العقل العمَلي، وأنه ليس إدراكاً صرفاً. فهناك ثلاث مراحل: فحْص، وإدراك، وإذعان وإيمان.

قال العرفاء: إن الإنسان في حالة صعود وهبوط دائمين، ومقصودهم من ذلك أن الإنسان في حركاته اليومية وطريقة تفكيره ينتقل في درجات وُجودية مختلفة، أدناها هي المتَّصِلة بعالم المادة، وأعلاها هي المجردة تجرُّداً تاماً.

فيبدأ من **الدرجات الحسية** وهي **المجرَّدة عن المادة** دون أحكام المادة، إلىٰ **الخيال**، وهي مجرَّدة عن المادة لا عن المقدار، ولا ترتبط بالجزئي الحقيقي كالحِسّي، إلىٰ **الوهم**، وهو إدراك المعاني الخالية عن المقدار، **كالحبّ والبغض**، وهي مع تجرُّدها عن المادة وأحكامها، إلَّا أنها متعلقة ومضافة إلىٰ جزئيٍّ معيَّن، إلىٰ **العقل ذي التجرُّد التام عن المادة وأحكامها**، وهذه كلُّها درجات وُجودية في الإنسان.

والإنسان المهذب والكامل في صلاته يتوجَّه بقلبه إلىٰ ما فوق عالم العقل، حيث الصقع الربوبي والرؤية القلبية، وهذا نمَط من الإدراك لكنه ليس بالقوة العاقلة، ويُطلق عليه الإدراك القلبي، وهو ليس من سِنخ الإدراكات الحصولية بل إدراكات حضورية.

من النقاط السابقة يتّضح لنا تعريف آخر للعقل العمَلي، وذلك لأننا قُلنا إن مهمته الأساسية هي الإذعان والحكم، وهذا قد يكون في قضايا ترتبط بالعمل، وحينئذ يترتب على الحكم والإذعان بها تأثر القوى السفلية، وقد يكون بالحكم والإذعان في قضايا لا ترتبط بالعمل كحدوث العالم وعدم تناهيه.[١]

وبعد أن عرفنا شيئاً عن المراد من العقل في اصطلاح الفلاسفة، وجانب من مؤدّاه الأخلاقي ودوره المعرفي، مقابل الحدّ الفقهي الذي توقُّف عند ما يقابل العُتْه والجنون، **نعرض لرأي المتكلّمين في "العقل" وموقفهم**، ثم نسرد طائفة مما عرضته الأحاديث الشريفة وبيَّنته عن "العقل" وحوْله، فيتشكّل من المجموع رؤية للموقع المنظور لهذا الركن الركين في شروط المرجعية والتقليد...

قال «الفتّال النيسابوري» ﷺ: "العقل" في عُرْف المتكلّمين عبارة عن مجموع علوم، وهي ثلاثة أقسام: **أوّلها** العِلم بأُصول الأدلّة، **وثانيها** ما لا يتمُّ العِلم بهذه الأُصول إلّا معه، **وثالثها** ما لا يتمُّ الغرَض المطلوب إلّا معه.

فالأول: العِلم بأحوال الأجسام التي تتغير من حركة وسكون، والعِلم باستحالة خلُو الذات من النفي والإثبات المتقابلين، والعِلم بأحوال الفاعلين، وغير ذلك، وليس يصحُّ العِلم بذلك إلّا ممن يجب أن يكون عالماً بالمدركات إذا أدركها وارتفع اللبس عنها، وممن إذا مارَس الصنايع يعلَم. والعِلم بالعادات من أُصول الأدلّة الشرعية لا بدَّ منه، وهو من **القسم الثاني**. **والقسم الثالث**: العِلم بجهات المدح والذم والخوف، وطُرق المضارّ، حتى يصحَّ خوفه من إهمال النظر، فيجب عليه النظر والتوصُّل به إلى العِلم، والذى يدل على أن ذلك هو "العقل" لا غير، أنه متى تكاملَت هذه العُلوم كان عاقلاً، ولا يكون عاقلاً إلّا وهذه العُلوم حاصِلة له، ولو كان للعقل معنىً آخر لجاز حصول هذه العلوم، ولا (دون أن) يحصل ذلك المعنى، فلا يكون عاقلاً، أو يحصل ذلك المعنى، ويكون عاقلاً، وإن لم تكن له هذه العُلوم، والمعلوم خِلاف ذلك.[٢]

---

(١) «الإمامة الإلهية» لـ «آية الله الشيخ محمد سند البحراني» ص٥٥ ـ ٥٨. وهذا التفريق الذي ذهب إليه «الشيخ» هو خلاف المشهور بين الفلاسفة من أن الاختلاف بين العقلين هو في المدرَك، وأن وَظيفة العقل هي الإدراك فحسب، وقد ذهب «الشيخ السند» في بعض كتبه إلى أنه مشهور قدماء الفلاسفة.

(٢) «روضة الواعظين» لـ «الفتال النيسابوري» ص٢.

لقد خصَّصت كتب الحديث وأفرَدت بعض مجاميعه ومصنَّفاته والموسوعات الروائية، أبواباً مستقلَّة لما جاء في "العقل"، تارة تحت عنوان: "باب فضل العقل" كما في «الكافي» الشريف، وأُخرىٰ بعنوان "باب العقل" في "كتاب مصابيح الظلم" من «المحاسن»، وهكذا "باب فضل العقل وذم الجهل" كما في «بحار الأنوار»... **وسأنقل عن هذه الكنوز طائفة من أحاديث "العقل"، لأغتنم "بيانات" «البحار»، وأقتبس من "شروح" «الكافي»** ما تيسَّر في دراية الحديث وفهمه والوقوف علىٰ رؤية حول "العقل" وموقعه...

* عن «الصادق» عليه السلام قال: كان «أميرالمؤمنين» عليه السلام يقول: **أصل الإنسان لُبُّه، وعقلُه دينه، ومروَّته حيث يجعل نفسَه**، والأيام دُوَل، والناس إلىٰ «آدم» شرع سوَاء. [1]

يفيد الحديث الشريف أن التفاضل بين أفراد الإنسان ليس في شرف أصلهم ولا بأنسابهم وأحسابهم وما إلىٰ ذلك من بطولات ومفاخر جاهلية، **إنما بعقولهم**.

ثم بيَّن عليه السلام أن **العقل** الذي هو منشأ الشرف والرفعة إنما يظهر ويتحقَّق في الإنسان بأختياره الحقَّ من الأديان، وبتكميل دينه بمُكمِّلَات الإيمان. وأن المروءة تُعرَف بنأي المرء بنفسه عن الأبتذال وترفُّعه عن الصغائر والتوافه والحطام، فيَعفُّ عن خسيس المكاسب والمنافع ويأنف عن وَضيع المغانم والأرباح، فلا يقترن (صُحبة أو تزويجاً) إلَّا بالأكفاء، كما أوصىٰ «الصادق» عليه السلام «داود الكرخي» حين أراد التزويج: "أنظر أين تضع نفسك". **والأيام دُوَل**، إشارة إلىٰ أنقلاب الزمان وتغيُّر الأحوال، وأنتقال العِزَّة والمال وتداول الجاه والسلطة، وغلَبة فرد أو جماعة علىٰ أُخرىٰ، وأنها سُنَّة تاريخية وسيرة طبيعية، فالدنيا ومُلكها وعزُّها تكون يوماً لقوم ويوماً لآخَرين. **والناس إلىٰ «آدم» شرعٌ سواء**، أي ينتهون إليه في النسب، كلُّهم وُلد «آدم»...

ومؤدَّىٰ الحديث الشريف أن هذه "المتغيِّرات" **من الأُمور المنتقلة المتبدِّلة الفانية كالمُلك، والأُخرىٰ اللازمة بحكم الطبيعة كالأصل والنسب**، لا تصير ولا تكون مناطاً للشرف والرفعة والمجد الحقيقي، بل الشرف بـ"الثوابت" **من الأُمور المكتَسَبة، والواقعية الدائمة، الباقية في النشأتين، ومرتكزها العقل**.

---

(١) عن «الخصال» لـ «الشيخ الصدوق» ص٢٨٥.

* عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: لم يُقسم بين العباد أقلُّ من خمس: اليقين، والقنوع، والصبر، والشكر، **والذي يكمُل به هذا كلُّه: العقل**.[١] قال «العلَّامة المجلسي» في بيانه: أي هذه الخصال في الناس أقلُّ وُجوداً من سائر الخصال، ومَن كان له عقل يكون فيه جميعها على الكمال، **فيدل على نُدرة العقل** أيضاً.[٢]

* عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: ما كلَّم «رسول الله» صلى الله عليه وآله العبادَ بكُنه عقلِه قَطُّ. وقال: قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله: إنَّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلِّم الناس على قدر عقولهم.[٣]

كُنه الشيء حقيقته، أو أقصاه ونهايته، وفي الحديث إشارة إلى كمال عقل «النبي» صلى الله عليه وآله، فإنه نور ربَّاني لا يُدانيه شيء من العقول، إذ كما أن النور مفهوم مشكِّك، والأنوار متفاوتة في الضعف والشدَّة، فليس نور الشمس كنور القمر، ولا الكوكب كالمصباح، لا في الضياء ولا في السطوع كذلك العقول متفاوتة في الدرجات والمراتب، وعقله صلى الله عليه وآله أعلى الدرجات الممكنة وأقصى المراتب المتصوَّرة، وهو مظهر للحقائق والمعارف الإلهية، ومعدِن للأسرار والعلوم الربانية، ومدرك لما تعجز عن إدراكه عقول البشر، ويقف دون الوصول إليه الفكر والنظر... لذلك **ما كلَّم العباد أبداً بحقيقة ما عرفه ونهاية ما بلَغه وكيفية ما عقله، لئلَّا يقعوا في الحيرة**، وقد بُعث لإزاحتها وأُرسل لإزالتها، **ولأن الغرَض من الكلام إنما هو الإفهام، والمخاطَب إذا لم يفهم كان ذلك عبَثاً، والحكيم لا يعبث**. ولذلك كان الحكماء يوصَفون بضِنَّة الحكمة عن غير أهلها.[٤]

---

(١) عن «الخصال» لـ «الصدوق» ص٢٨٥.

(٢) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١ ص٨٨. **والمراد بالعقل** هنا لطيفة ربانية يدرك بها الإنسان حقيقة الأشياء، ويميِّز بها بين الخير والشر، والحق والباطل، وبها يعرف ما يتعلق بالمبدأ والمعاد. وله مراتب بحَسب الشدَّة والضعف.

(٣) عن «أمالي» «الصدوق» ص٣٤١.

(٤) عن «الخصال» لـ «الصدوق» ص٢٨٥. وقال «ابن سينا» في أول كتاب «الإشارات»: وأنا أُعيد وَصيَّتي وأُكرِّر التماسي أن يُضَنَّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كلَّ الضنِّ على من لا يوجد فيه ما أشترطه في آخِر هذه الإشارات. **ومنَع في الآخِر من تعليم الحكمة لطائفتين**: الأُولى الجاهلين المبتذلين، ومَن لم يُرزَق الفطنة الوقَّادة، إلى آخر ما قال، والثانية ملحِدة هذه المتفلسفة وهمجهم، إلى أن قال: **فإن أذعت هذا العِلم أو أضَعته، فالله بيني وبينك، وكفى بالله وَكيلاً**. أنظر: هامش «أبي الحسن الشعراني» على «شرح الكافي» لـ «الملا محمد صالح المازندراني» ج١ ص٢٧٨.

ومن نافلَة القول إن المراد بـ "العِباد" في الحديث أكثرهم، فإنَّا نعلم قطعاً أن «علياً» عليه السلام هو نفسُ «رسول الله» صلى الله عليه وآله المقدَّسة، كما دلَّت عليه آية المباهلة وغيرها من الروايات، وأنه كلَّمه وعلَّمه بكُنه ما عقله، مما هو كائن ويكون في الدنيا والآخرة.

ونقص العقول في العوام لا يقف عند جهلهم بالمصطلحات العِلمية وعجزهم عن فهمها وإدراك حقيقتها، بل في تمكُّن العادات الفكرية منها وغلَبة الأوهام عليها، وعدم تدرُّبهم على تفكيك العقل عن الوَهْم، فصار للأشياء في أذهانهم لَوازم غير مترتبة عليها وَاقعاً، فيقعون في المغالطة والمصادرة وهم لا يشعرون! هكذا أستدراج الجهل والوَهْم والغباء ضحاياه إلى الجدَل والتعصُّب والاَصطفافات الاَجتماعية والسياسية الباطلة.

وناهيك عن عُسر فهم بعض القضايا العقلية حتى على **المثقفين**، بل المشتغلين في التحصيل والمتدربين في العقليات، كمسألة الفاعل بالاَختيار والعلَّة التامة، فإنهم يرون كلَّ عِلَّة تامة فاعِلاً غير مختار، كالنار للحرق، والشمس للنور، ويرون كلَّ فاعِل مختار عِلَّة ناقصة كالإنسان، فإذا قيل لهم إن الله فاعل مختار ذهب ذهنهم إلى أنه تعالى علَّة ناقصة! وإذا قيل إنه تعالى علَّة تامة ذهب ذهنهم إلى أنه فاعل لا بالاَختيار! ويشمئزون من كِلا الحُكْمَين ولا يسهل عليهم الجمع بينهما! ولا يمكن أيضاً أن يفهم العامة معنى قول «العلَّامة الحلي» رحمه الله في «شرح التجريد»: إن إعادة المعدوم ممتنعة، ويذهب ذهنهم إلى إنكار المعاد، وكذلك قوله إن أحتياج الممكن إلى الواجب لإمكانه لا لحدوثه، وقولهم المحال غير مقدور، ولا يعرف الناس معنى المحال، ولا يفرقون بين المحال العادي والعقلي، بل ولا بين نادر الوقوع والمحال العادي أيضاً، ويظنون مثل شقّ القمر والمعراج الجسمي وإرجاع الشمس محالاً... فيخوضون في بحوث يحسبونها عقلية، ويجادلون مرتكزين على أستدلالات يظنونها منطقية، وهي ليست من العقل في شيء!

ناهيك عن ذلك... فإن العقول الناقصة ـ وهي نادراً ما تدرك نقصها وضعفها، وقلَّ أن تقف على عجزها ـ تراها تعيش وتتقلَّب في الجهل المركَّب، وتركب العشوات مُكابِرة معاندة، وَاحدة تلو أُخرى! فتنحدر إلى مهاوٍ سحيقة وتبتلى بالأمراض الفكرية وتسقط في الآفات الروحية والسلوكية.

من هنا تباح، بل تجب ممارسة "الولاية" و"الوصاية" و"الحظر" الفكري، **كنطاق احترازي يحفظ أرباب العقول السخيفة والأفكار الواهية** (من القُصَّر والسفهاء ومَن في حُكمهم) **من السقوط في الآفات والأمراض التي تُفسِد دينهم بعد أن فسدت عقولهم.** فأمرَ الشارع المقدَّس بـ"إكراه" الصغير على بعض العبادات، إذ هو لا يدرِك منافعها ليُقبِل عليها، وأوجَب إتلاف **كُتب الضلال** وحرَّم بيعها وشراءها، وهكذا قراءتها ونسخها والاحتفاظ بها، لغير مَن يريد نقضها، القادر على ردّها. كما وَرَد أن لا **تحدِّث المرأة بأنها تحتلِم**، لأن ذلك نادراً ما يحدث لها، ولو كان احتلامها عادة كالرجل لَلَزِم تعليمها الأحكام التي تترتَّب عليه كوُجوب الغسل، ولكن الشارع منع تعليمها ذلك لأنه أمر نادر، فإذا حُدِّثنَ به ذهبت أوْهامُهن إلى أنه عادة مستمرة لهن، فيغتسلن لكلِّ رطوبة لزجة! ناهيك بمفاسد أُخر.[١]

* عن «الباقر» عليه السلام: لما خلَق الله العقل استنطقه فقال له: "أدبِر" فأدبَر، ثم قال له: "أقبِل" فأقبَل، ثم قال: "وعزَّتي وجلالي ما خلقتُ خلقاً أحبَّ إليَّ منك". قال: فأعطى الله «محمداً» صلى الله عليه وآله تسعة وتسعين جزءاً، ثم قسَّم بين العباد جزءاً واحِداً.[٢] وبعد قوله: "أحبَّ إليَّ منك"، قال: "ولا أُكمِّلُك إلَّا في مَن أُحِب، أما إني إياك آمر وإياك أنهى، وإياك أُعاقب وإياك أُثيب".[٣]

وما ثبت لـ «رسول الله» صلى الله عليه وآله من الفضائل والكمالات، ثابت لبقية «المعصومين» من عترته عليهم السلام، إلَّا ما خرج بالدليل، كاختصاصه صلى الله عليه وآله بالنبوَّة، وامتيازه بالأفضلية، وتفرُّده بما اقترن بشخصه العظيم، وإلَّا فإن النور والخَلْق والعصمة والعلم والولاية... ثابتة لجميع «المعصومين» عليهم السلام، ومنها "العقل" الذي بلغ فيهم القمة، والنسبة والقِسمة التي ينوِّه بها الحديث الشريف، هي بين ما عندهم عليهم السلام إلى سائر الناس.

---

(١) في الحديث عن «عبدالله بن سنان» قال: سألت «أبا عبدالله» عليه السلام عن المرأة ترى أن الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل؟ قال: تغتسل. وفي رواية أُخرى قال: عليها غُسل ولكن لا تحدِّثوهن بهذا فيتخذنه عِلَّة! أنظر: «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٣ ص٤٨. وقد أورد «المولى محمد صالح المازندراني» التعليل المذكور أعلاه في «شرحه» ج١ ص٢٨٨.

(٢) و(٣) «المحاسن» لـ «البرقي» ص١٩٢.

وفي تفسير هذا الحديث الشريف ونظائره مما جاء في "العقل" علوم راقية ومعارف نفيسة غالية، أعرض شيئاً منها متطلّعاً إلى إضاءة وإضافة شريفة تأخذ بأيدينا وترقى بعقولنا، فتزلفنا عند أكمل العقول وتقرّبنا إلى أتمّ الأنوار وأشرف الكائنات، أولياء السداد، وسادة الحكمة والصواب: «محمد وآله» صلى الله عليه وآله... وكان حريّاً أن أعرض ما يجمع بين شروح أقطاب ثلاثة ويُسلِّط الضوء على الفروق والتفاوت ومواضع الخلاف بين ما ذهب إليه كلٌّ من: «المجلسي الثاني المولى محمد باقر» في (**مرآة العقول**)، وبين أُستاذه «المولى محمد صالح المازندراني» صهر الأول «المولى محمد تقي» في (**شرح أُصول الكافي**)، ثم «المحدّث العارف الفيض الكاشاني» صهر «الحكيم المتأله الملا صدرا» في (**الوافي**)... لكن ضيق المجال، والحذر من الإطالة والشتات، أو من غوص يفتقر إلى المهارة، بل إلى مقدمات، تجاوزها غير مأمون، وقد يورث الغرق في أعماق المطلب البعيدة والتيه في أغواره السحيقة... لذا سأكتفي بنقل شذرات منها، وأُحيل مَن أراد المزيد إلى تلك الشروح (بحواشيها)، فإنها غنيمة لا ينبغي أن تفوت... قال «**الفيض الكاشاني**» رحمه الله:

العقل: جوهر ملَكوتي نوراني خلَقه الله سبحانه من نور عظمته، وبه أقام السماوات والأرضين وما فيهن وما بينهن من الخيرات، ولأجله ألبَس الجميع حُلَّة نور الوجود، وبوساطته فتح أبواب الكرم والجود، ولولاه لكُنَّا جميعاً في ظُلمة العدم، ولأُغلقت دوننا أبواب النِّعَم، وهو أوَّل خلْق من الرَّوحانيين، عن يمين العرش، وهو بعينه نور «نبينا» صلى الله عليه وآله وروحه الذي تشعَّبت منه أنوار أوْصيائه المعصومين وأرواح الأنبياء والمرسلين عليهم السلام أجمعين، ثم خُلِقت من شعاعها أرواح شيعتهم من الأوَّلين والآخرين.

قال «نبينا» صلى الله عليه وآله: أول ما خلق الله تعالى نوري[١]، وفي رواية روحي[٢]، وفي الحديث القدسي: لولاك لما خلقت الأفلاك[٣]، وفي هذا المعنى وَردت روايات كثيرة.[٤]

---

(١) عن «بحار الأنوار» لـ «العلّامة المجلسي» ج١٥ ص٤٤.

(٢) المصدر السابق ج٥٧ ص٣٠٩.

(٣) عن «الأنوار» لـ «أبي الحسن البكري» (أُستاذ «الشهيد الثاني») ج١ ص١٥.

(٤) في «مشارق أنوار اليقين» لـ «الحافظ رجب البرسي» ص٤١، كلام يناسب المقام، أحببت أن يحويه كتابي فيشرف ويزدان، ويرجى له القبول ويؤمل فيه النفع ويلتمَس عليه الأجر والغفران!

←

وفي حديث «المفضَّل» عن «الصادق» عليه السلام: إنا خُلقنا أنواراً وخُلقت شيعتنا من شعاع ذلك النور، فلذلك سمِّيت شيعة، فإذا كان يوم القيامة التحقت السفلى بالعليا.[1]

أستنطقه: جعله ذا نُطق وكلام يليق بذلك المقام، ليصير أهلاً للخطاب، أو طلَب منه النطق بأن قال له: تكلَّم، كما وَرد في ذلك رواية أُخرى.

أقبِل: الإقبال والإدبار في الحديث يحتملان معنَيين مُبتنَيين على معنيي العقل المتغايرَين بالاعتبار، فإذا حملنا **العقل** على **روح «نبيِّنا»** صلى الله عليه وآله بعد ظهوره في هذا العالم وتكوُّنه فيه، فمعنى إقباله عبارة عن اكتساب الكمالات، وترقِّياته في الدرجات إلى أن يصِل إلى الله سبحانه، وهو المعبَّر عنه بـ"العقل المكتسَب"، وإدباره عبارة عن رجوعه إلى الخلق، لتكميل مَن يقبل التكميل (منهم). وإن حملناه على **المخلوق الأول** قبل نزوله إلى

(١) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج٢٦ ص٣٥.

←

قال في فصل "حقيقة النقطة وأنها الفيض الأول":

وكذلك الأسماء الإلهية فإن مرجعها إلى الأسم المقدَّس، فهو جامع لشملها، وشامل لجمعها، متجلٍّ في أحَدها، ونهاية الحروف النقطة فتناهت الأشياء بأسرها إلى النقطة ودلَّت عليها، ودلَّت النقطة على الذات، وهذه النقطة هي الفيض الأول الصادر عن ذي الجلال المسمى في أُفق العظمة والجمال بـ"العقل الفعَّال"، وذاك هو "الحضرة المحمدية"، فالنقطة هي نور الأنوار، وسرُّ الأسرار، كما قال أهل الفلسفة: النقطة هي الأصل والجسم حجابه، والصورة حجاب الجسم، والحجاب غير الجسد الناسوتي. دليله من صريح الآيات قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ (النور)، معناه منوِّر السماوات، فالله أسم للذات والنور من صفات الذات، والحضرة المحمدية صفة الله وصفوته، صفته في عالم النور، وصفوته في عالم الظهور، فهي النور الأول، الأسم البديع الفتَّاح، قوله الحق: "أوَّل ما خلق الله نوري"، وقوله: "أنا من الله والكل منِّي". وقوله مما رواه «أحمد بن حنبل»: "كنتُ وعليٌّ نوراً بين يدي الرحمن قبل أن يخلق عرشه بأربع عشرة سنة".

فـ«محمد» و«علي» حجاب الحضرة الإلهية ونوَّابها، وخُزان أسرار الربوبية وبابها.

أما الحجاب، فلأنهم أسم الله الأعظم والكلمة التي تجلَّى فيها الربُّ لسائر العالم، لأن بالكلمة تجلَّى الصانع للعقول، وبها أحتجب عن العيون، سبحان من تجلَّى لخلقه بخلقه حتى عرفوه، ودلَّ بأفعاله على صفاته حتى وَحَّدُوه، ودلَّ بصفاته على ذاته حتى عبَدوه. **وأما الولاية**، فلأنهم لسان الله في خلقه، نطقت فيهم كلمتُه، وظهرت عنهم مشيئته، فهم خاصَّة الله وخالصته. **وأما الباب**، فلأنهم أبواب المدينة الإلهية التي أوْدَعها مبدعُها نقوش الخلائق، وأسرار الحقائق، فهم كعبة الجلال التي تطوف بها المخلوقات، ونقطة الكمال التي ينتهي إليها الموجودات، والبيت المحرَّم الذي تتوجَّه إليه سائر البريات، لأنهم أول بيت وُضع للناس، فهُم الباب، والحجاب، والنوَّاب، وأُم الكتاب، وفصل الخطاب، وإليهم يوم المآب، ويوم الحساب، فهُم لَاهوت الحجاب، ونوَّاب الجبروت، وأبواب الملكوت، ووَجْه الحيِّ الذي لا يموت. ■

هذه النشأة الدنيويَّة، فمعنى إقباله إقبال الدنيا، يعني أقبِل إلى الدنيا وأهبِط إلى الأرض رحمة للعالمين. والتعبير عن هذا المعنى بالإقبال بأعتبار أن الله سبحانه بكلِّ شيء محيط، فالإقبال إليه عين الإدبار عنه وبالعكس...

فأقبَل، أي فنزل إلى هذا العالم، فأفاض النفوس الفلكية بإذن ربه، ثم الطبائع، ثم الصُّوَر، ثم المواد، فظهر في حقيقة كلٍّ منها، وفعل فعلها، فصار كثرة وأعداداً، وتكثَّر أشخاصاً وأفراداً.

ثم قال له أدبِر، أرجع إلى ربك.

فأدبَر، فأجاب داعي ربّه وتوجَّه إلى جناب قُدسه، بأن صار جسماً مصوَّراً من ماء عذب وأرض طيِّبة، ثم صار حيواناً ذا عقل هيولاني، ثم صار عقلاً بالفعل، ثم فارق الدنيا ولحق بالرفيق الأعلى. وكذلك فعل كلُّ مَن تبعه وشيَّعه من الأرواح المنشعبة منه، المقتبسة من نوره أو المنبجسة من شعاعه، ويلحق به الجميع ويُحشر معه في عروجه إلى العالم الأعلى ورجوعه إلى الله تعالى.

فإقباله عبارة عن توجُّهه إلى هذا العالم الجسماني، وإلقائه عليه من شعاع نوره، وإظهاره الأعيان فيه وإفاضاته الشعور والإدراك والعلم والنطق على كلٍّ منها بقدَر أستعداده له وقبوله منه، من غير أن يفارق معدنه ويُخلي مرتبته ومقامه في القرب، بل يرشح، بفضل وُجوده الفائض من الله عزَّ وجَل، على وُجود ما دونه. **وإدباره عبارة عن رجوعه إلى جناب الحقِّ** وعروجه إلى عالم القدس بأستكماله لِذَاته بالعبودية الذاتية شيئاً فشيئاً، من أرض المادة إلى سماء العقل، حتى يصل إلى الله تعالى ويستقرَّ إلى مقام الأمن والراحة، ويُبعث إلى المقام المحمود الذي يغبطه به الأوَّلون والآخرون.

فإقباله في جميع المراتب إيجابيٌّ تكويني لا يحتمل العصيان، وأمرِيٌّ دفْعيٌّ لا يدخل تحت الزمان، ولا يتطرَّق إلى السابق عند وُجود اللاحق بُطلانٌ ولا نُقصان. **وإدباره في الأواخر تكليفيٌّ تشريعي**، وكلُّه خَلْقيٌّ تدريجي مقيَّد بالزمان، يبطل السابق عند حدوث اللاحِق، شخصاً وجسماً لا حقيقة وروحاً، وكلُّ مرتبة منها عين نظيرته من الآخر حقيقة وغيره شخصاً.

ومَثَل نور العقل في عالم الغيب مثل نور الشمس في عالم الشهادة، فكما أن عين البصر تُدرِك بنور الشمس المحسوسات في هذا العالم، ولولاه لما أبصرت شيئاً، فكذلك عين البصيرة، تدرك بنور العقل المعقولات في ذلك العالم، ولولاه لما أبصرَت شيئاً... [١]

وجاء في تفسير «الملا صالح المازندراني» رحمه الله للحديث:

"لما خلَق الله العقل" ... أي النفس الناطقة، وهي الجوهر المجرَّد عن المادة في ذاته، دون فِعله في الأبدان بالتصرف والتدبير.

وهذا الجوهر يُسمَّى "نفساً" بأعتبار تعلُّقه بالبدن، و "عقلاً" بأعتبار تجرُّده ونسبته إلى عالم القدس، إذ هو بهذا الأعتبار يعقل نفسه، أي يحبسها ويمنعها عما يقتضيه الأعتبار الأول من الشرور والمفاسد المانعة من الرجوع إلى هذا العالم.

وله **مراتب** متفاوتة وحالات مختلفة في القوة والضعف، وهي **ستٌّ**...

أولها: حالة الأستعداد الصِّرف للكمالات (وتسمى عند الفلاسفة بالعقل الهيولاني).

وثانيها: حالة بها يشاهد الأوليات. [٢]

وثالثها: حالة بها يشاهد النظريات من مرآة الأوليات. [٣]

ورابعها: حالة بها يشاهد تلك النظريات بعد زوالها من هذه المرآة وأختزانها من غير كسب جديد، وهذه الحالة حالة **عِلم اليقين**، وهي حالة بها يشاهد الصوَر العلميَّة والمطالب اليقينية في ذاته.

---

(١) «الوافي» لـ «الفيض الكاشاني» ج١ ص٥٢.

(٢) **الأوليات**: البديهيات، لأنه جعلها مقابلة النظريات، والبديهيات أعمُّ من الأوليات والمشاهَدات والمتواترات والحدسيات والتجريبيات وقضايا قياساتها معها، وهذه المرتبة تسمى عند الحكماء بـ "**العقل بالملكة**".

(٣) **قوله: من مرآة الأوليات**، القوة التي بها تدرك الأوليات مرآة لإدراك النظريات أيضاً، إذ ينتقل الذهن منها إليها. وإدراك النظريات على وَجهين: الأول ما يدركها بالبرهان والأستدلال لأول مرَّة، وهي "**العقل بالفعل**" في أصطلاحهم. والثاني أن يكون بحيث يراجعها بعد الغفلة عنها لكونها حاضرة في الحافظة، فيرجع إليه عندما يريد، وهذا هو "**العقل المستفاد**" في أصطلاحهم وهي "**الحالة الرابعة**" (الآتية).

(٤) **قوله: في ذات المفيض**، وهذا المفيض هو "**العقل الفعَّال**" في أصطلاح الحكماء، إذ لا بُدَّ لزيادة الصوَر في أذهان المتفكرين من علَّة فاعلة، ولا بدَّ أن تكون العلة الفاعلة للمعقولات عاقلة تدرك الكليات، إذ لا يكون الموجِد للشيء فاقداً له، ولا بدَّ أن يكون جوهراً مجرداً.

←

وخامسها: حالة **عين اليقين**، ويشاهد بها تلك الصوَر والمطالب في ذات المفيض.[٤]

وسادسها: حالة **حق اليقين** وهي حالة بها يتَّصل بالمفيض أتصالاً معنوياً، ويلاقيه تلاقياً روحانياً، وهذه الحالة هي أعظم الحالات للقوة البشرية...

ومن هنا ظهر وَجه تفاوت العقول في البشر ووَجه قبولها للكمال والنقصان.

وقد يطلق العقل على **الجوهر المفارق عن المادة في ذاته وفعله**[١] ويقال إنه أول خلْق من الروحانيين، وإنه كثير العدد كثرة لا مِثل كثرة الأشخاص المندرجة تحت نوع واحد، ولا مثل كثرة الأنواع المندرجة تحت جنس وَاحد، لأن تلك الكثرة من توابع المادة[٢] والعالم القدسي مُنزَّه عنها. بل هي مراتب وُجودية نورانية بسيطة، مختلفة في النورية شدَّةً وضَعفاً، متفاوتة في الكمال والقرب إلى نور الأنوار، وأنه روح النفس الناطقة، وحالة لها ومتعلَّق بها كتعلُّق النفس بالبدن، وبإضاءاته وإشراقاته تضيء النفس وتُشرق وتُبصر ما في عالم الملك والملكوت، وتعرف منافعها ومضارَّها، فتطلب الأول وتجتنب عن الثاني، ولا بُعد في ذلك التعلَّق، لأنه إذا جاز تعلُّق النفس بالبدن مع المباينة بينهما في التجرُّد والمادية، جاز تعلُّق ذلك الجوهر بالنفس مع المناسبة بينهما في التجرُّد بطريق أولى.

---

(١) **قوله: في ذاته وفعله**، هذا تعريف للعقل المجرَّد في أصطلاح الحكماء. قال **المشاؤون**: إن العقول عشرة، أي تعلم هذا العدد ولا تنكر الزيادة. وقال **الإشراقيون**: إن عدَّتهم لا تحصى كثرة، وفي الحديث إن العقل أول خلْق من الروحانيين،كما وَرد أيضاً وقال به الحكماء: إنه أول صادر عن المبدأ وذلك لأن الأشرف مقدَّم في الوُجود، ولا ريب أن الموجود العاقل بذاته أشرف من الجماد والحيوان الذي لا عقل له. وأعلم أن «المجلسي» رحمه الله في كتاب «الأربعين» وغيره من كتبه، جعل القول بوجود العقل المجرَّد مستلزِماً لإنكار كثير من ضروريات الدين، وأنكر وُجود "مجرَّد" سوى الله تعالى.

(٢) **قوله: لأن الكثرة من توابع المادة**، الكثرة للعدد، ويتكثَّر الشيء إما بالماهية كالحديد فإنه غير الذهب (وسائر المعادن) ماهيةً، وإما بالتشخص مثل: هذا الحديد في المسحاة، وذاك في القدُّوم، وكلاهما حديد متَّحدا الماهية. وليس تكثُّر العقول مثل هذا ولا مثل ذاك، بل جميعها متَّحدة الحقيقة كالنور، وذو مراتب مثله.

←

ثم إن ملاحظة الصوَر في "العقل الفعَّال" أعلى وأكمَل من ملاحظتها في النفس، فإن ما في "العقل الفعَّال" بريئة عن شوائب الوهم، ومحفوظة عن الخطأ، مصونة عن الغلط، بخلاف ما تأخذه النفس عن العقل فيدركه في لوح نفسه، فإنه يحتمل أختلاطه بمدركات الوَهم والحواس فيدخل فيه الخطأ، وإذا وَصلت النفس إلى مقام يدرك عين الصوَر الحاصلة في "**العقل الفعال**" وتحقَّق لديه أنه أدركها فيه لا في نفسه، فهذه "**الحالة الخامسة**" (الآتية) التي تكون مدركات الإنسان "**عين الحق**" ولا تحصل إلَّا للكُمَّل من الأولياء. الهوامش الماضية والآتية في الباب هي لـ «العلَّامة أبي الحسن الشعراني» من حاشيته على «شرح المازندراني». ■

والحق أن وُجود ذلك الجوهر أمر ممكن دلَّ عليه ظاهر كثير من الروايات، لنكن لا على الوَجه الذي ذهب إليه طائفة من الفلاسفة من أنه مُوجِد للأفلاك [١] وما فيها وما تحتها من الأجسام والعناصر وغيرها، فإن وُجوده على هذا الوَجه غير ثابت لا عقلاً ولا نقلاً، بل باطل بالنظر إلى الآيات والروايات الدَّالة على أن مُوجِد ما ذُكر ليس إلَّا الله جلَّ شأنه. وأن تكثُّره وتعلُّقه بالنفس على الوَجه المذكور أيضاً أمرٌ ممكن، وأن انتساب الحالات والمراتب المذكورة للنفس إليه باعتبار تفاوت إشراقاته عليها أيضاً جائز، وأن انتساب الثواب والعقاب إليه غير بعيد، إذ كما أن ثواب البدَن وعقابه باعتبار متعلَّقه وروحه الذي هو النفس، كذلك يجوز أن يكون ثواب النفس وعقابها باعتبار متعلَّقها وروحها الذي هو ذلك الجوهر، إذا عرفت هذا فلا يبعد أن يُراد بالعقل في الروايات الدالة على أنه أول خلق من الروحانيين وأنه حالة من أحوال النفس كما في حديث الجنود وغيره، ذلك الجوهر. [٢]

بعد هذا الحديث الشريف، الذي تناولت شروحه جوانب خطيرة، بلوَرَت الصورة بعض الشيء، نمضي في سرد ما جاء عن "العقل" في أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام.

* عن «أصبغ بن نباتة» أن «أميرالمؤمنين» عليه السلام قال: هبط «جبرئيل» على «آدم» فقال: يا «آدم» إني أُمرت أن أخيِّرك بين ثلاثة، فاختر واحدة ودَع اثنتين، فقال له «آدم»: يا «جبرئيل» وما الثلاثة؟ فقال: العقل والحياء والدين. فقال «آدم»: فإني قد اخترت العقل. فقال «جبرئيل» للحيَاء والدين: انصرِفا ودَعاه، فقالا: يا «جبرئيل» **إنَّا أُمرنا أن نكون مع العقل حيث كان**. قال: فشأنكما، وعرَج. [٣]

---

(١) **قوله: موجد للأفلاك**، وحاصل كلام الشارح إثبات وُجود العقل المجرَّد الذي يقول به الحكماء، واختار في ذلك مذهب «صدر المتألهين» صاحب «الأسفار الأربعة» **واعترف بإمكان اتحاد العقول الجزئية بالعقل الفعَّال، وبأن الوجود حقيقة واحدة ذات مراتب، وغير ذلك من دقائق هذا العلم**. وأما ما نسَبه إلى طائفة من الفلاسفة، فكأنه أراد المتفلسفين الجاهلين الذين غاية همهم حفظ الأصطلاحات، وسماهم «الفارابي» الفيلسوف البَهرَج، وإلَّا فإن تأثير العقل هو من قبيل تأثير الدواء في دفع المرض، وتأثير الرياح في إثارة السحاب في قوله تعالى ﴿يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾، فكما أن الأعتقاد بتأثير هذا بإذن الله ليس كفراً، كذلك الأعتقاد بتأثير العقول بإذن الله ليس كفراً، وتأثيرهم نظير تأثير الملائكة الموكلين.

(٢) «شرح أُصول الكافي» لـ «المولى محمد صالح المازندراني» ج١ ص٦٧.

(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص١٠.

* وعن «موسى بن جعفر الكاظم» عليه السلام: ما بعث الله نبيّاً قَطُّ إلَّا عاقِلاً، **وبعض النبيين أرجح من بعض**، وما ٱستخلَف «داود» «سليمان» حتى ٱختبر عقلَه، وٱستخلَف «داود» «سليمان» وهو ٱبن ثلاثة عشر سنة، وملك «ذوالقرنين» وهو ٱبن ٱثني عشر، ومكّث في مُلكه ثلاثين سنة. (١)

* وعن «الباقر» عليه السلام: كان يرى «موسى بن عمران» عليه السلام رجلاً من «بني إسرائيل» يطول سجوده ويطول سكوته، فلا يكاد يذهب إلى موضع إلَّا وهو معه. فبينا هو يوماً من الأيام في بعض حوائجه إذ مرَّ على أرض مُعشبة تزهو وتهتز، فتأوَّه الرجل فقال له «موسى»: على ماذا تأوَّهت؟ قال: تمنَّيتُ أن يكون لربي حمار أرعَاه ههنا! قال: فأكبَّ «موسى» عليه السلام طويلاً ببصره على الأرض ٱغتماماً بما سمع منه. فأنحطَّ عليه الوَحي، فقال له: ما الذي أكبَرت من مقالة عبدي؟ **أنا أؤاخذ عبادي على قَدر ما أعطيتهم من العقل**. (٢)

* وعن «الصادق» عليه السلام: عن «آبائه» عليهم السلام قال: قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله: إذا بلغكم عن رجل حُسن حاله (من عمل المثوبات)، فٱنظروا في **حُسن عقله**، فإنما يجازى بعقله. (٣)

* وعن «رسول الله» صلى الله عليه وآله: ما قسَم الله للعباد شيئاً أفضل من العقل، **فنَوْم العاقل أفضل من سهَر الجاهل، وإفطار العاقل أفضل من صوْم الجاهل، وإقامة العاقل أفضل من شخوص الجاهل** (في الطاعات كالحج والجهاد)، ولا بعث الله رسولاً ولا نبياً حتى يستكمل العقل، ويكون عقله أفضل من عقول جميع أُمته، وما يضمر النبيُّ في نفسه (من العقائد الكاملة اليقينية والمعارف الإلهية التامة) أفضل من ٱجتهاد جميع المجتهدين، وما أدَّى العاقل فرائض الله حتى عقل منه (أي وقَف على ما أراده الله منه وعلم آداب إيقاع الفريضة، أو قد يكون المراد أنه يعقل ويعرف ما يلزمه معرفته)، ولا بلَغ جميع العابدين في فضل عبادتهم ما بلغ العاقل، إن العقلاء هم أُولو الألباب الذين قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلأَلْبَٰبِ ۝﴾ (الرعد). (٤)

---

(١) «المحاسن» لـ «البرقي» ج١ ص١٩٣.

(٢) المصدر السابق ص٩١.

(٣) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١ ص١٠٦.

(٤) المصدر السابق ص٩١. وما بين القوسين مقتبس من إيضاح «العلَّامة المجلسي» رحمه الله بعد نقله الحديث.

* وعن «الباقر» عليه السلام: إنما يداقّ الله العباد في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا. [١] والمداقَّة مفاعلة من الدقَّة، يعني مناقشتهم في الحساب وأخذهم على جليلِه ودَقيقه، فبحسب مراتب عقولهم ودرجاتها المتفاوتة في القوَّة والضعف والكمال والنقص، تكون الدقَّة في الحساب والشدَّة في المؤاخذة، ثم في العقوبة والجزاء، وهكذا في الأجر والثواب.

* وسأل الراوي «أبا عبدالله الصادق» عليه السلام: ما العقل؟ قال عليه السلام: ما عُبِد به الرحمن واُكتُسب به الجِنان. قال: قلت: فالذي كان في «معاوية»؟ قال: تلك النكراء وتلك الشيطنة، وهي شبيهة بالعقل وليست بعقل. [٢]

* وسُئل «زين العابدين» عليه السلام عن العقل فقال: التجرُّع للغصَّة ومداهنة الأعداء. [٣]

* وعن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: صدر العاقل صندوق سرّه. لا غنىً كالعقل، ولا فقر كالجهل، ولا ميراث كالأدب. اُعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية، فإن رواة العِلم كثير ورُعاته قليل. لا مال أعود من العقل، ولا عقل كالتدبير. وليس للعاقل أن يكون شاخصاً إلَّا في ثلاث: مرمَّة لمعاش، أو خطوة إلى معاد، أو لذَّة في غير محرم. ما اُستودع الله اُمرأً عقلاً إلَّا اُستنقذه به يوماً ما. [٤]

* وروِي أن «النبيَّ» صلى الله عليه وآله قيل له: ما العقل؟ قال: العمل بطاعة الله، وإن العمَّال بطاعة الله، هم العقلاء. [٥]

* وفي حديث «هشام بن الحكم» الجامع قال: قال لي «موسى بن جعفر» عليه السلام:

يا «هشام» إن الله تبارك وتعالى بشَّر أهل العقل والفهم في كتابه فقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ (الزمر).

---

(١) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص١١.
(٢) «معاني الأخبار» لـ «الصدوق» ص٢٤.
(٣) «المحاسن» لـ «البرقي» ج١ ص١٩٥.
(٤) «روضة الواعظين» لـ «الفتَّال النيسابوري» ص٤.
(٥) المصدر السابق.

يا «هشام» إن الله تبارك وتعالى أكمَل للناس الحُجَج بالعقول، ونصرَ النبيين (وأفضى إليهم) بالبيان، ودَلَّهم على ربوبيته بالأدِلة (بالأدلَّاء)، فقال: ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (البقرة).

يا «هشام» قد جعل الله ذلك دليلاً على معرفته بأن لهم مدبّراً، **فقال:** ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۭ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (النحل)، **وقال:** ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ (غافر)، **وقال:** ﴿وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الجاثية)، **وقال:** ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ (الحديد)، **وقال:** ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَـٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الرعد)، **وقال:** ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الروم)، **وقال:** ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ (الأنعام)، **وقال:** ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الروم).

يا «هشام»، ثم وَعَظَ أهل العقل ورغَّبهم في الآخرة فقال: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝﴾ (الأنعام).

يا «هشام»، ثم خوَّف الذين لا يعقلون عقابه فقال تعالى: ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْأَخَرِينَ ۝ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝﴾ (الصافات)، **وقال**: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ۝ وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم بيَّن أن العقل مع العلم فقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ۝﴾ (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم ذمَّ الذين لا يعقلون فقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ۝﴾ (البقرة)، **وقال**: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝﴾ (البقرة)، **وقال**: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ۝﴾ (يونس)، **وقال**: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ۝﴾ (الفرقان)، **وقال**: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ۝﴾ (الحشر)، **وقال**: ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝﴾ (البقرة).

يا «هشام»، ثم ذمَّ الله الكثرة فقال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۝﴾ (الأنعام)، **وقال**: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝﴾ (لقمان)، **وقال**: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝﴾ (العنكبوت).

يا «هشام»، ثم مدح القِلَّة فقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ۝﴾ (سبأ)، **وقال**: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۝﴾ (ص)، **وقال**: ﴿وَمَنْ ءَامَنَ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ۝﴾ (هود).

يا «هشام»، ثم ذكرَ أُولي الألباب بأحسن الذكر، وحلَّاهم بأحسن الحلية، فقال: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ (البقرة).

يا «هشام»، إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝﴾ (ق)، يعني: عقل، وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ۝﴾ (لقمان)، قال: الفهم والعقل.

يا «هشام»، إن «لقمان» قال لأبنه: تواضَع للحقِّ تكن أعقل الناس[1]، يا بُني إن الدنيا بحرٌ عميق، قد غرق فيه عالم كثير فلتكن سفينتك فيها تقوىٰ الله، وحشُوها الإيمان وشراعها التوكُّل، وقيِّمُها العقل، ودليلها العِلم، وسكَّانها[2] الصبر.

---

(١) وزاد في «الكافي»: «**وإن الكيس لدىٰ الحق يسير**» ...

ذكر «المولىٰ محمد صالح المازندراني» في «شرحه» ج١ ص١٤٥: الكَيِّس مَن دانَ نفسه وعمل لما بعد الموت، أي العاقل الذكي المتأني في الأُمور وحسن عاقبتها، وقد كاسَ يكيس كيْساً وكياسة، يعني أن العاقل الذي يعمل بمقتضىٰ عقله ويطلب ثواب الله ورضاه بتسديد قوَّتي العِلم والعمل عند الحق، قليل، لظهور أن أكثر الناس تابع للنفس وهواها، مشتغل بلذَّات الدنيا ومقتضاها، كما نطق به الكتاب العزيز في مواضع عديدة والسُّنَّة النبوية في مواطن كثيرة. وهذا الحكم وإن كان ظاهراً، لكن لما كان خِلافه أولىٰ صار بهذا الأعتبار محلاً للإنكار، فلذا أكَّده. ثم لا يبعُد أن يكون الغرَض من هذه الأخبار هو التنبيه علىٰ أن الأعتزال عن أكثر الناس أولىٰ وأهم، والفرار عنهم أحرىٰ وأسلَم. ويحتمل أن يكون **الكَيِّس**، وهو العقل والذكاء وحُسن التأني في الأُمور، **واليسير** أيضاً بمعنىٰ القليل، يعني أن عقل الرجل وذكاءه وحُسن تأنيه وتدبُّره عند ظهور الحق وموافاته، قليل، كما هو المشاهَد في أكثر الناس والمعلوم بالنظر إلىٰ أحوالهم. قيل: **اليسير** ضد العسير، ومعناه أن كياسة الإنسان وهي عقله وفطانته، سهل هيِّن عند الحق، لا قَدْر له، وإنما الذي له قَدْر عند الله تعالىٰ هو التواضع والمسكَنة والخضوع والعجز والأفتقار، فكلُّ عِلم وكمال لا يؤدِّي بصاحبه إلىٰ مَزيد فقْرٍ وحاجة إليه سبحانه، يصير وَبالاً عليه، وكان الجهل والنقيصة أولىٰ به، ولذلك قيل غاية مجهود العابدين تصحيح جهة الإمكان والفقر إليه تعالىٰ، فكلُّ عالِم كيِّس زعَم **أن له وُجوداً وكمالاً غير ما هو رَشْحٌ من رشَحات بحر وُجوده وتفضُّله، فهو في غطاء شديد وحجاب عظيم عن درك الحقيقة.**

ولـ «الشعراني» هنا تعليقة وإضافة علىٰ عبارة «الشارح» الأخيرة، من منطلق مبناه الفلسفي ومعتقده في أصالة الوجود، جاء فيها: حقَّقه «صدر المتألهين» في أكثر كُتبه وعليه مبنىٰ حكمته، فوُجود الممكن ليس وُجوداً في نفسه وبنفسه ولنفسه، بل هو نظير المعنىٰ الحرفيِّ الذي لا أستقلال له، ولا يمكن أن يُتَصوَّر وَحْدُه من غير أن يُتَصوَّر معه أسم أو فعل، وأصل الوُجود وحقيقته هو الله تعالىٰ، وما سِواه ليس بشيء، ومَن لم يعرف ذلك فلم يعرف شيئاً علىٰ ما ذكَره «الشارح».

(٢) شُكَّان السفينة: ذنَبها، والدفَّة التي تديرها، وبه تقوم وتسكُن.

يا «هشام»، إن لكُلِّ شيء دليلاً ودليل العقل التفكُّر، ودليل التفكُّر الصمت، ولكُلِّ شيء مَطِيَّة ومَطِيَّة العقل التواضع، وكفى بك جهلاً أن تركب ما نهيت عنه. **يا «هشام»**، ما بعَث الله أنبياءه ورُسله إلى عباده إلَّا ليعقلوا عن الله، فأحسنهم استجابة أحسنهم معرفة، وأعلمهم بأمر الله أحسنهم عقلاً، وأكملهم عقلاً أرفعهم درجة في الدنيا والآخرة. **يا «هشام»**، إن لله على الناس حُجتَين: حُجَّة ظاهرة وحُجَّة باطنة، فأمَّا الظاهرة فالرُّسُل والأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول. **يا «هشام»**، إن العاقل الذي لا يشغل الحلالُ شكرَه، ولا يغلب الحرامُ صبره. **يا «هشام»**، مَن سلَّط ثلاثاً على ثلاث فكأنما أعان على هدم عقله: مَن أظلم نور تفكُّره بطول أمله، ومحَا طرائف حِكمته بفضول كلامه، وأطفأ نور عِبرته بشهوات نفسه، فكأنما أعان هوَاه على هدم عَقله، ومن هدَم عقلَه، أفسَد عليه دينه ودنياه. **يا «هشام»**، كيف يزكو عند الله عملُك، وأنت قد شغلت قلبك عن أمر ربِّك وأطعت هواك على غلَبة عقلك؟ **يا «هشام»**، الصبر على الوَحْدة علَامة قوَّة العقل، فمَن عقل عن الله اعتزل أهل الدنيا والراغبين فيها، ورغب في ما عند الله، وكان الله أُنسه في الوَحشة، وصاحبه في الوَحدة، وغناه في العَيْلة، ومعزُّه من غير عشيرة. **يا «هشام»**، نُصِب الحقُّ لطاعة الله، ولا نجاة إلَّا بالطاعة، والطاعة بالعِلم، والعِلم بالتَّعلم، والتعلُّم بالعقل يُعتَقد (أي يشتدُّ ويستحكم، وفي نسخة "يعتقل")، ولا عِلم إلَّا من عالم ربَّاني، ومعرفة العِلم بالعقل. **يا «هشام»**، قليل العمَل من العالم مقبول مضاعَف، وكثير العمل من أهل الهوى والجهل مردود. **يا «هشام»**، إن العاقل رضي بالدون من الدنيا مع الحكمة، ولم يرضَ بالدون من الحكمة مع الدنيا، فلذلك ربحت تجارتهم. **يا «هشام»**، إن العقلاء تركوا فضول الدنيا فكيف الذنوب؟ وترك الدنيا من الفضل، وترك الذنوب من الفرض. **يا «هشام»**، إن العاقل نظر إلى الدنيا وإلى أهلها فعلِم أنها لا تُنال إلَّا بالمشقَّة ونظر إلى الآخرة فعلم أنها لا تنال إلَّا بالمشقَّة، فطلب بالمشقَّة أبقاهما. **يا «هشام»**، إن العقلاء زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة، لأنهم علموا أن الدنيا طالبة مطلوبة، والآخرة طالبة ومطلوبة، فمَن طلب الآخرة طلبته الدنيا حتى يستوفي منها رزقه، ومن طلب الدنيا طلبته الآخرة فيأتيه الموت، فيفسد عليه دنياه وآخرته.

يا «هشام»، من أراد الغنى بلا مال، وراحة القلب من الحسد، والسلامة في الدين، فليتضرّع إلى الله عزَّ وجل في مسألته بأن يكمِل عقله، فمَن عقل قنَع بما يكفيه، ومَن قنع بما يكفيه اَستغنى، ومَن لم يقنع بما يكفيه لم يدرك الغنى أبداً.

يا «هشام»، إن الله حكى عن قوم صالحين أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ۝﴾ (آل عمران) حين علِموا أن القلوب تزيغ وتعود إلى عماها ورَدَاها. إنه لم يَخَفِ الله مَن لم يعقل عن الله، ومَن لم يعقل عن الله لم يعقد قلبه على معرفة ثابتة يبصرها ويجد حقيقتها في قلبه، ولا يكون أحَد كذلك إلَّا مَن كان قوله لفعله مصدّقاً، وسرُّه لعلانيته موَافقاً، لأن الله تبارك اَسمه لم يدلَّ على الباطن الخفي من العقل إلَّا بظاهر منه، وناطق عنه.

يا «هشام»، كان «أميرالمؤمنين» عليه السلام يقول: ما عُبِد الله بشيء أفضل من العقل، وما تمَّ عقل اَمرئٍ حتى يكون فيه خصال شتى: الكفر والشرُّ منه مأمونان، والرشد والخير منه مأمولان، وفضل ماله مبذول، وفضل قوله مكفوف، ونصيبه من الدنيا القوت، لا يشبع من العلم دهره، الذلُّ أحبُّ إليه مع الله من العزِّ مع غيره، والتواضع أحبُّ إليه من الشرف، يستكثر قليل المعروف من غيره، ويستقلُّ كثير المعروف من نفسه، ويرى الناس كلَّهم خيراً منه، وأنه شرُّهم في نفسه، وهو تمام الأمر. **يا «هشام»**، إن العاقل لا يكذب وإن كان فيه هواه. **يا «هشام»**، إن العاقل لا يحدِّث مَن يخاف تكذيبه، ولا يسأل مَن يخاف منعه، ولا يَعِد ما لا يقدر عليه، ولا يرجو ما يعنِّف برجائه (أي يُقسّر ويُرغم، وقد تكون يعنَّف، بمعنى يُزجز ويُهان)، ولا يقدم على ما يخاف فوته بالعجز عنه". [1]

يقول «الشيخ الوحيد الخراساني» دام ظلُّه:

بالتأمل في هذا الحديث يُعلم أن أساس الدين هو العقل والعلم، فالعِلم بنواميس الكون والقوانين الحاكمة على الموجودات، والسنن الجارية على أعظم الكائنات إلى أصغر الذرَّات، والتعقُّل فيها، يُرشد إلى أنه لا يمكن أن تكون المادة والقوة الفاقدتان للعلم والإدراك مبدأ العالم بنظامه الحاكم على كل جزء من أجزائه، وعلى كلِّ هذه

(١) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج٥٧ ص٣٠٤.

الأجزاء، وعلىٰ التفاعل والتأثير والتأثر المتقابل بينهما بميزان وحساب، ولا يمكن أن تكون الحياة منتهية إلىٰ الميت بالذات، **بل كلُّ موجود محتاج بٱفتقار وُجوده إلىٰ الغنيِّ بالذَّات، وبتبدُّله وتغيُّره بلا ٱختيار من حال إلىٰ حال، مقهور لمن هو محوِّل الأحوال.**

فلا ينفكُّ العقل والعلم عن الإيمان، وبكمال العقل يصِل الإنسان إلىٰ مقام يكون جوهر نفسه منزَّهاً عن كدورة **الكفر والشر**، ومنوَّراً بنور **الرشد والخير**، و﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ﴾ (الأعراف).

العاقل ينفق فضل ماله، فبفضل ماله يسدُّ لأرباب الحاجة ضرورات حياتهم، فيكون إنفاقه سبباً لطهارة نفسه من البخل، وصيانة للمجتمع من الطغيان.

ويمسك فضل كلامه، وبهذا الإمساك يحفظ قوَّة جسمه وروحه، ويتنزَّه عن اللغو والباطل، وبما أن الحكمة التي هي كمال العقل تقتضي إعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، فحاجة الجسم ـ المخلوق للفناء ـ محدودة بالقوت، والزائد عليه ليس له، وإنما هو لغيره، فنصيبه من الدنيا القوت، وحاجة الروح ـ المخلوق للبقاء ـ إلىٰ العلم الذي لا حدَّ له، فلا يملُّ من طلب العلم طول دهره.

وعندما يرىٰ العاقل أن غير الله ذليل لله ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝﴾ (مريم)، و﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۝﴾ (يونس)، **يكون الذلُّ مع الله أحبَّ إليه من العزِّ مع غيره**. وعندما يرىٰ أن ما به من نعمة فمن الله، وأن الذي منه ليس إلَّا القصور أو التقصير، فيكون **التواضع أحبَّ إليه من الشرف**. وعندما يصِل إليه المعروف من غيره يرىٰ عدم ٱستحقاقه لذلك، **فهوان نفسه عليه، فيكون القليل عنده كثيراً**. وحينما يصِل منه معروف إلىٰ غيره، يرىٰ كرامة الغير، **فيرىٰ الكثير قليلاً في مقابل كرامة الإنسان**. وعندما ينظر إلىٰ نفسه يعلم مَساويها فيكون علىٰ يقين منها، ولا يعلم لنفسه محاسن، لأن غضب الله مخفيٌّ في معاصيه، فلعلَّ سيئة من سيئاته تمحو جميع حسناته. أما إذا نظر إلىٰ غيره فلا يكون علىٰ يقين من مَساويه لخفاء رضا الله سبحانه في طاعته، فلعلَّ بينه وبين الله حسنة تمحو سيئاته، **فتمام الأمر أن يرىٰ الناس كلَّهم خيراً منه، وأنه شرُّهم في نفسه.**

ولا مجال لأستخراج جواهر المعرفة من كلمات معدن العلم والحكمة، وما قيل أو يقال فإنما هو غَرفة من البحر أو رشحة من الديم (المطر)، ففي كل خطاب منه "**يا «هشام»**" باب ينفتح منه أبواب.

♦ ♦ ♦

إن ما يُستفاد من مجموع روايات «المعصومين» عليهم السلام ومداليل أحاديثهم الشريفة، وأحكام الفقهاء وحدودها المنيفة، وإرشادات العرفاء وآراء المتكلّمين ومقولات الفلاسفة وآفاقها الرحبة الفسيحة، يأخذنا إلىٰ رؤية أُخرىٰ لشرط "العقل" ...

إن المرجعية الدينية في شرائطها التامّة المشدَّدة التي تسمح بتبوُّء هذا الموقع الخطير، وتؤهّل لهذه المسؤولية العظمىٰ، ولا سيما النهوض بالأُمور الحسبية والتصدِّي للزعامة الدينية، بعد معالجة الأدلَّة الشرعية وأستنباط الأحكام وأستقاء الدين... لا تقف عند محض البراء من الجنون ومجرَّد السلَامة من العته، مما نصَّ عليه الحكم الشرعي وقالت به الفتوىٰ علىٰ الصعيد الفقهي، بل تذهب إلىٰ ما يعنيه "**العقل**" وما يُراد به عند تحقُّقه بدرجاته العُليا في شخص، وتعلُّقه في مَراتبه القصوىٰ بمصداق.

فالمرجع الديني الحق هو مَن يتمتَّع **بالفطنة** ويتميَّز **بالكِياسة** ويتحلَّى **بالحصافة**، ويكون **راجح العقل وَافره، سديد الرأي ثاقبه، من ذوي الألباب والنهىٰ، وأُولي الأبصار والحجىٰ، صافي الذهن، نافذ البصيرة، صحيح التمييز، بعيد النظر، أريباً ذكيّاً، فهِماً بصيراً، نبيهاً حاذقاً، وما يجمعه تعبير "الحكيم"** ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ (البقرة)، وهو الذي يُجيد تقليب الأُمور ودراستها، ويُحسن تدبيرها ومعالجتها، ثم يضَع الأشياء في مَوَاضعها.

يجمع القدرة علىٰ **الفهم السويّ والتقييم الواقعيّ والرؤية الصحيحة للأُمور**، التي تتطلَّب **ذكاءً حاداً ونباهَة**، يجمعه مع **الأتزان والوَقار في الأداء والسلوك**، الذي يأتي من **وَعي وبصيرة بالواقع وقراءة ثاقبة** للأحداث **وفَهم عميق** للموضوعات.

لا تلتبس عليه وتعميه **اللوابس**، ولا تشتت أفكاره وتغلبه **الهواجس**، ولا تضلّله وتضيّعه **الأوهام**، كما لا ترتهنه **الأماني والأحلام!**

ليس **بالساذج** الذي تنطلي عليه الحيَل وتخدعه المظاهر، ولا **البسيط** الذي تغرّر به الدعايات وتغريه عن المخابر، ولا **الجاهل** الذي تسدل الغفلَة عليه غشاوة وتحول بينه وبين الحقائق والوَقائع. ناهيك بأن يكون **الأحمق** الذي يستخفُّ بالخطير، **والغبيَّ** الذي يستولي عليه الرأي الفطير، فيطيش جهلاً، ويقحم رعونة، ويبادر ويعجل حيث يقتضي التأني، ثم يغفل ويتقاعس حيث ينبغي الإقدام... فيهلَك ويُهلِك. بل تقوده بصيرته بالأُمور ووعيه بالحراك الاجتماعي والسياسي ووَضع الساحة الدينية وأحوال المجتمع المؤمن، إلىٰ تقييم صحيح لمجرياتها، وقراءة سليمة للأحداث، ورؤية ثاقبة للوقائع، تأخذه إلىٰ البعد عن الأندفاع والتهوُّر، بُعده عن السلبية والتلكُّؤ...

إن **رَجاحة العقل** تخلق في الفقيه اَعتدالاً، وتورث العالِم **حكمة**، وترزقه **الإصابة** في رُؤاه وقراراته، **والسداد** في حركاته ومَواقفه، فيقود أتباعه إلىٰ الخلاص والنجاة ويأخذ بأيديهم إلىٰ الفوز والنجاح... فيعرف متىٰ **يصمُت ويبتعد ويناىٰ بنفسه**، ومتىٰ يقحم **وينبري ويصرّح، وأين يتَّخذ الموقف وكيف يُفصِح عن رأيه!** كلُّ ذلك بما يحقِّق أكبر قدر من المصالح والمنافع، ويدفع أو يدرأ أكثر هامش من المساوِئ والمضارّ والمفاسد، سواء عن نفسه ـ شخصاً ومَوقعاً ـ أو عمَّن يسترشد برأيه ويقلِّده عملَه.

إن الفرق بين هٰذا والدهاء أمضىٰ من حدِّ السيف، والتمييز بينه وبين النكراء أخفىٰ من دبيب النمل علىٰ الحصىٰ! ولا منجىٰ من الخلط بينهما والوقوع في الثانية بما تعنيه من الخبث والشرّ وعموم الآفات والأمراض، بدَل التمتُّع بالأُولىٰ التي تمثِّل كلَّ الخير والصلاح والفلاح، إلَّا بدفعات متتالية مستمرَّة، وشحنات غزيرة متدفقة، من التقوىٰ والورَع والإخلاص، تغمر الروح وتستولي علىٰ النفس وتطبعها، فينجو **العقل من النكراء، ويتنزَّه الذكاء عن الدهاء، ويدخُل المرء في الحكمة ويخرج من الشيطنة**.

وكما يجب علينا تحرّي طاهري المولد، المنزهين من خبث أولاد الزنا ولؤم أبناء الحرام، علينا أن نميِّز بين **ملَكتي العقل والنكراء**، أي بين القدرة الذهنية المتفوّقة في فهم الأُمور وتدبير الشؤون والحكمة التي تضع الأشياء في نصابها، وبين **الشيطنة** التي تحتال في تسخير هٰذه الطاقة في الشرّ وتوظّفها لمصالح دنيويَّة وأهداف شخصيَّة.

ولا سبيل إلى ذلك إلَّا بالوقوف على إثباتات دامغة، تترتب على مواقف متلاحقة وسيرة حاكمة دائمة، **ترصد الحالة الأخلاقية والروحانية** التي تحكم مَواقف "العالِم" وسلوكه، ومتابعة حثيثة لموقع ومحلِّ روافد الدنيا، من **مال وجَاه وشهرة** وما إلى ذلك، في نفسه ودورها في حياته، ليتبيَّن أن ما عنده هو عقل وحكمة لا نكراء وشيطنة.

وبعد، قد يكون الرجل عالماً بالفقه والأُصول، قادراً على فهم المباحث العقلية والمطالب الفلسفية المعقَّدة، لكنه على الصعيد الاجتماعي **ساذج إلى حدِّ الغباء، تنطلي عليه أبسط الحيل**، ما يجعله أُضحوكة في محيطه ومجتمعه! وهذا مطَّردٌ في جميع الحقول العلمية، سائر في كثير من مناحي الحياة، فكم رأينا نوابغ في الرياضيات والكيمياء على سبيل المثال، يغرق أحدُهم في مخبره منشغلاً في تجاربه، منصرِفاً إلى تحقيقاته واكتشافاته، وقد ينجح في تحقيق نتائج باهرة... لكنه لا يفقه في غير حقله شيئاً، ولا يملك تدبير أوَّليات شؤونه، ولا يحسن التعامل في الأُمور العامة ولا تقييم الأشخاص والأحداث المحيطة به، فيُخدع عن ماله ومصالحه وحتى عن حاجاته الأساسية، ولا يفلح إلَّا إذا تولى غيره (حريصٌ من ذويه أو أصحابه) تدبيره وإدارة أعماله!

إن الآلة الإعلامية الجبارة بأدواتها المتنوِّعة المتعدِّدة المتكثِّرة، التي تغطي جميع الميول وتخاطب سائر التوجُّهات وتدغدغ الأهواء كافَّة، ولا يكاد يخلو منها مكان وزمان! هي محوَر ومرتكَز الإدارة الشيطانية لعالَم اليوم، بما تصنعه من **صوَر وَهمية**، وتركِّبه من **معادَلات خيالية**، وتخلقه في المجتمع من **عقول جمعيَّة**... وهي العدو الأول الذي يجب على الإنسان، ولا سيَّما القائد والرائد، أن يتنبَّه له ويحسن التعامل معه ويجيد منازلته، فلا تأسره خِدَعه ولا تصطاده أحابيله ولا تستدرجه إغواءاته، بل يكون هو المهيمن عليها والمواجِه المصارع لها، الذي يكشف خطرها، ويفضح قُبحها، ويعرِّي للأُمة زيفها.

إن مَن يستغفله الإعلام ويخدعه بصوَر وَهمية، يزيِّنها له ويزخرفها في مَرآه، **ولا يسعفه عقله في تمييز وفرز غثِّها من سمينها، وتنطلي عليه ألاعيبه وينخدع بها، لا يصلح أن يكون رائداً للأُمة ولا قائداً، لا علمياً ولا عمَلياً، مهما برع في العلوم العقلية وزعم الإبداع فيها وادَّعى الأهلية والكفاية للمرجعية!**...

وفي أيامنا عرَض شاهِدٌ جليٌّ...

* إذ توهَّم أحدُهم ـ إثر عارض من **النجومية التلفزيونية!** ـ أنه كوَّن أرضية كافية لاحتضان مشروعه، وأصبح يتمتَّع بشعبية جارفة تسمح بتصدِّيه وتحقيق أُمنيته، وناهيك عن الفساد الروحي والسقوط الأخلاقي الذي يكتنف هذا الأداء، مما سنتناوله لاحقاً في فصل العدالة، فإن هذا **الاغترار يكشف عجزاً في الاستيعاب والفهم، وسوءاً وتخلُّفاً في تقييم الأُمور وانتزاع الصوَر، يبلغ حدَّ السُّخف والغباء**، بل الحمق والسَّفه! ولم يكتَفِ التَّعِس أن صدَّق نفسه وانخدع بأحلامه في تصوير حالِه، بل امتدَّ خطَله إلى تصوُّر القمم الشامخة سهولاً تحت قدمَيه يطؤها ويمضي في طريقه بلا وَجَل ودون حذَر! حتى استهان بها وأزرى، في مقارنة عقدها بين شعبيته الجارفة وصِيته الذائع وكيف عسى المؤمنين أن يستقبلوه (إذا وَفد عليهم)، مقابل ضئيل ما يمكن أن يحظى به غيره!

إنه شاهد ناطق يؤكِّد **أن الدين لا ينبغي أن يُستقى إلَّا من حيث يجتمع المضاء والنفاذ مع التوازن والوقار، ليحققا الحكمة**، وإنه مقامٌ يجب تنزيهه عن البلادة والغباء، وإبعاده عن كلِّ أهوج أرعَن عَجِل، لا مُسْكة من عقل يتماسك بها، ويكاد يتفكَّك من فرط الأفَن حتى يسيل لُعاب الفضيحة من فمِه ويظهر في صفحات وَجهه وفلَتات لسانه!

* وآخَر من المتصدِّين المدَّعين، ظهر في تسجيل مصوَّر **يعمد فيه إلى إطلاق شعارات سياسية وهتافات من التي تردَّد في تجمُّعات** يُراد لها تعبئة الجماهير، ولكن بسماجة وبرود! ثم أخذ يطلب إلى الحضور ترديد الهتاف الذي يُطلِق وتكرار الهراء الذي ينشد! ومهما كتبتُ، فلن أبلغ وصف سُخف الحالة وخُرُق الموقف الذي وضَع الرجل نفسه فيه، مما لا يقف المرء عليه إلَّا أن يشاهده بنفسه! **وناهيك عن صحة أو سقم موقفه السياسي، ومَن كان يدعم وينصر في هذا الإسفاف أو يخذل ويهاجم بهذا الخلط والخبل**... تُرى هل هذا سلوك "فقيه" جالَ في المصادر ونظر في القواعد وعالج الأدلَّة وقلَّبها حتى وَقَف على **الصورة الأتم للحكمة، أي أحكام الشريعة الغرَّاء التي ترسم خارطة الحركة والسير نحو الله تعالى**؟ وهل هو من وَقار واتزان العالم الربَّاني الذي يُؤمَّل ويُرجى أن يستنقذ أيتام «آل محمد» في شيء؟ هل في هذه "العقليات" أهلية تسمح برجوع الأُمة إليهم؟

ليس من **العقل والحكمة** العناية بصغائر الأُمور والاَستخفاف بكبيرها، والخلط بين **جليل الخطوب ويسيرها**، وعدم التمييز بين عظيم الفوادح وحقيرها، ولا الاَنسياق في ذلك إلىٰ أعراف الناس وأهوائهم، ومجاراتهم في ما صنَعه الإعلام المغوي وزيَّنه لهم، واتِّباعهم في الاَنحدار إلىٰ حضيضهم اللَّهَوي، إن لم يكُن الشيطاني، دون ما عظَّمه الشارع المقدَّس وبجَّله، مما يبني آخرتهم، فالناس من غلَبة الأهواء والشهوات ليسوا بحاجة إلىٰ من يحثُّهم علىٰ أخذ نصيبهم من الدنيا ويدعوهم إلىٰ ملاحقة حظِّهم فيها!...

لذا، فمَن يأخذه حدَثٌ رياضي، علىٰ سبيل المثال، ويتأثَّر بهيجان الناس واَنفعالهم لفوزٍ حقَّقوه في منافسة كُرويَّة! ويحاكي اَغترار الشباب ويجاريهم في عقولهم، بل في سفاهتهم، وينزل إلىٰ درجات العوام في جهالتهم، وهم يضجُّون في صخب وتنتابهم هستيريا تناهز الجنون، لكُرة سكنت الشباك ودخلت المرمىٰ... أنَّىٰ له أن يتبوَّأ مقام النيابة العظمىٰ في هداية الناس إلىٰ حكم الله! وهل يُعقَل أن يكون هو المرجع الذي يدلُّ الناس والمرشد الذي يقودهم إلىٰ مرضاة الله؟ ليس هٰذا هو العالم الربانيُّ الذي يستنقذ العباد من الجهالة وحيرة الضلالَة، ولا يُرجىٰ أن يكون عنصر الوَعي وسبب البصيرة ورائد الهداية في الأُمة.

وقد يدخل هٰذا **السلوك في الضلال الفكري**، حين لا يعبأ بجرائم عقائدية وأخلاقية يهتزُّ لها العرش، كجحْد مقامات «أهل البيت» وإنكار ظلامة «الزهراء» عليها السلام وتشكيك الناس بالعقائد الحقَّة التي بذلت الحوزات عبر تاريخها المضني أغلىٰ الأثمان لتثبيتها والحفاظ عليها. أو في **السقوط الروحي** الذي يوظِّف الحدث للمصالح السياسية دون الإلهية، فلا يعبأ، ولا يرىٰ سفك دماء آلاف المؤمنين في «العراق» هدراً، في سبيل تأسيس "مقاومة" وَهمية تشكِّل له مَوقعاً متقدِّماً ووَرقة تفاوُضية تعينه في مناوراته!... فمن الطبيعي الأولىٰ أن لا يبالي أن يُغوىٰ الناس بالرياضة وينشغلوا بهٰذه الجبهة الوهمية.

وهٰذا مما ينبغي أن يبحث في "العِلم" و "العدالة".

ولٰكنه من جانب آخر، حين يبلغ هٰذه الحدود المبتذلَة، فهو **يكشف عن سخف العقل واَنحداره**، وسقوط الهمَّة وتردِّيها، وجهالَة واَفتقادٍ للحكمة في أدنىٰ مراتبها، ما يشكِّل **ويسوق شاهداً آخر** علىٰ **عدم كفاية** هٰؤلاء، **وبطلان أمثال** هٰذه **المرجعيات**.

وفي أُفق أكثر دقَّة وخطَراً...

الوَعي والبصيرة والحكمة هي التي تمنع وتسدُّ الطريق أمام الأستفتاءات المبتنية على أدّعاءات مزيَّفة تقلب الحقائق، وفروض **موهومة وحالات لا وُجود لها إلَّا في رغبات وأماني وأهواء أصحابها**، ما هي في الحقيقة إلَّا أستدراج، يأخذ "المرجع" إلى حيث يريد الدهاة المتشيطنون ويخطِّط الخبثاء المغرِضون... ومن ذلك تصوير بعض أنماط الشعائر الحسينية عائقاً أمام الدعوة والتبليغ، بل شيئاً وعاراً يزري بالدين ويوهن المذهب، وسبباً لأمتناع الناس عن قبول التشيُّع، ما دفع لتحريمها وحظْرها، ومحاربتها، وهم يحسبون أنهم يدافعون عن الدين ويذودون عن صورة المذهب وسمعته!

وناهيك عن السقوط في فخّ **الدعاوى المزيَّفة**، والهوِيّ في **أسر البهرجة الإعلامية والدعاية**، وفي الأقل الأدنى: الوقوع **ضحية المبالغة والتهويل** في عرْض الأمر وتصويره، ما خلَق قضيَّة وهمية، لا حقيقة لها (بلحاظ الحجم المدَّعى)، وصنَع شيئاً لا وُجود له!... أنطلى على الرجل فصدَّقه وقبِلَه وأنصاع له، حتى رتَّب الآثار عليه، فأفتى وحكَم وأدخَل الساحة في معضلة وألقاها في فتنة لم تنتَهِ بعد! وهذا لا يكون إلَّا **لقصور عقلي، ونتاج تواضع في الوَعي، وتبعَة أنعدام في بصيرة**.

فإن سلِم بناء الحكم من الغباء والوقوع في الأستدراج والإملاء والدعاية والإغواء، وكان التطبير شيئاً ووهناً فعلاً (حقيقة لا دعوىً فارغة أو مبالَغ فيها)...

فإن في التَّصدّي المباشر له، ودخول ميدان المواجهة أرتكازاً على **وَهم المقدرة وتخيُّل الأستطاعة، مجانبةٌ بيّنة للحِكمة**. فقد خاض أحدُهم هذا المعترك مستدرِكاً ـ كما صرَّح ـ ومتلاحِقاً عجز السلف من المراجع العظام، ومبشِّراً بمُعطيات الدولة وإمكانيات السلطة وعصر النفوذ وبسط اليد! فقحم الميدان من منطلق **قناعة راسخة بإمكانية النجاح**، وقراءة الظرف بأنه يوفِّر مقدرة تامَّة على التغيير (ما ثبتَ بطلانه بالحسّ والشهود، فالشعيرة ما زالت في تنامٍ وأنتشار مطَّرِد، وكأن الفتوى صدرت لتحقِّق عكس ما نادت به تماماً!)... ما **يُسجِّل أفتقاداً للحِكمة وضياعاً لها، ويُعدُّ سقوطاً بيّناً للوَعي**، ويُحسب تخلُّفاً في فهم الساحة وإدراك الواقع، وتمييز الحقائق عن الأماني والآمال، لا يمكن إنكاره.

وهكذا الأمر في مَن صوَّروا العمل بالأحكام وممارسة الألتزام عُسراً وحرَجاً...

فأنبرىٰ مَن **تصوَّرها كذلك! وراح "يحرِّر" النساء من الحجاب** حتىٰ نظهر في الإعلام تقدُّميين وأنصاراً للحرية، ولا نُتَّهم بألتخلُّف والرجعية، ولا نُنبز بأضطهاد المرأة! **ويعفي الرجال من إطلاق اللحية ويسمح لهم بمصافحة النساء** حتىٰ لا نتَّهم بالتطرُّف والتشدُّد ونُنجي الشباب من الحرَج! **ويبيح العمل في بيع الخمور ولحم الخنزير** ليعالج الفقر والعوَز الذي يعاني منه المغترب!... والحال إن هذه الممارسات والشعائر لا تسبِّب من ضيق وحرَج، ولا تجشِّم ممارسيها من جهد وعناء، **إلَّا كجوع الصائم وعطشه، وأستيقاظ المصلِّي للفجر في ليلة شاتية!** ما ينفي العُذر ويلغي الأستثناء، الذي غدَا أصلاً وأصبح شعاراً يلوَّح به، وأمسىٰ لَافتة يلتقي عليها كلُّ متهاون بالدين ومستخفٌّ بالشرع.[1]

---

(١) تصدَّى سماحة آية الله العظمىٰ «السيد علي السيستاني» دام ظلُّه لهذه الظاهرة الخطيرة في تمييع الأحكام وتشويه معنىٰ وحقيقة الألتزام، فأجاب عن جملة من الأستفتاءات التي تتعلَّق بمثل هذه المواضيع في كتاب «الفقه الميسَّر» وهكذا في «فقه المغتربين» الذي أنقل منه:

ص ١٩٢: هل يجوز العمل في مطعم يقدِّم الخمر فيه، إذا كان العامل لا يقدِّم الخمر بنفسه، ولكنه ربما يشارك في تنظيف الأواني؟ **الجواب: إن تنظيف أواني الخمر إذا كان مقدِّمة لشرب الخمر فيها أو تقديمها إلىٰ شاربها، محرَّم شرعاً.**

ص ١٩٣: شخص يعمل في مطعم ويقدِّم مرَّة اللحم غير الحلال لغير المسلمين، ومرَّة لحم الخنزير لغير المسلمين أيضاً، فأما القسم الأول فقد تشرفنا بجوابكم سابقاً، ولكن السؤال يقع في القسم الثاني وهو تقديم لحم الخنزير أحياناً إلىٰ جانب اللحم الحرام، فهل يجوز ذلك؟ وفي فرض عدم قبوله بذلك فإنه سوف يخرج من عمله أو يطرد منه. **الجواب: تقديم لحم الخنزير ولو إلىٰ مستحلِّيه محل إشكال والأحوط تركه.**

ص ١٩٤: صاحب مطبعة في الغرب يطبع قائمة مأكولات صاحب مطعم بما فيها لحم الخنزير، فهل يجوز له ذلك؟ وهل يجوز له أن يطبع دعايات لمحلات بيع الخمور أو محلات محرمات أُخرىٰ، علماً بأنه يدَّعي بأن عمله سيتأثر لو لم يطبع أمثال هذه الأوراق؟ **الجواب: لا يجوز له ذلك، وإن أثَّر علىٰ محلِّه.**

ص ١٨٥: هل يجوز استثمار الأموال في شركات من منتجاتها الخمور، مع عدم إمكانية فرز مالِه عن مال غيره فيها؟ **الجواب: لا يجوز المشاركة في إنتاج الخمور والتعامل بها.** سؤال: بنَّاء أو مقاول مسلم يُعرض عليه بناء معبد غير إسلامي في بلاد غير إسلامية، أيجوز له ذلك؟ **الجواب: لا يجوز، لما فيه من ترويج الديانات الباطلة.** سؤال: خطَّاط مسلم يُعرض عليه بأن يخطَّ قطعة (لَوحة) لشرب الخمر، أو لإحياء حفلة رقص، أو لمطعم فيه لحم خنزير، فهل يجوز له ذلك؟ **الجواب: لا يجوز له ذلك لما فيه من إشاعة الفاحشة وترويج الفساد.**

ص ٢٨٨: ربما تميز الشركات الكبيرة ـ في أوروبا ـ بين المتقدمين للتوظيف بها بين حليق اللحية وبين عدم الحليق، فهل يجوز حلق اللحية من أجل التوظيف لو صدق هذا القول؟ **الجواب: حلق اللحية بناء علىٰ حرمته ـ كما هو الأحوط ـ لا يسوِّغه مجرد الرغبة في التوظف لدىٰ هذه الشركات.**

ومع أن المفتي المبيح (المعنيّ في عصرنا) **أنطلق هنا من خُبثه** لا من سذاجته، والتقىٰ مع السائل المستفتي في غرَضه ومارَس شيطنته عن عمْد (إذ هو إباحيٌّ متهتك حتىٰ النخاع!)، فتكون الحالة مما ينبغي أن يُبحَث في "العدالة" ... إلَّا أن المرتكز الذي تُوحيه "فتواه"، وما يُظهِره كعِلَّة وسبب في تجاوزه "الحكم الأوَّلي"، يبتني علىٰ قَلْب الواقع، ويفرض حالة لا وُجود لها (وفي الأدنىٰ، مبالَغة تعظِّم الحقير)، ما يشكِّل **نزعة فجَّة من الغباء بأسم الدين، ويرسم صورة مُشينة لأزدراء العقل والأستخفاف به، وأنعدام الوعي، والعجز عن قراءة الواقع لدىٰ المتدينين، علىٰ صعيدَي الأستفتاء والإفتاء.**

وهذا ما أخذ آخر (ولكن لمسكنَة لا من خُبث) في خضمّ "المدّ الإنساني" (علىٰ غِرار المدّ الأحمر أوَاسط القرن الماضي!)، **وشعارات "الحب والسلام"، ونبذ العنف والصِّدام** التي يتغنَّى بها الغرب، ويحارب من خلالها التكفيريين وإرهابهم الدموي، فبنىٰ المسكين نظرية موهومة عاشها من معطيات هذا الواقع المزيَّف والأُكذوبة السمجة، وما أُخذ به من أجواء مصطَنعة وفضاء مفتعَل وإعلام مُغرِّر، **يتنكَّر ـ في هذا السياق ـ لثوابت أرتكزت عليها الطائفة مُذْ كانت، فنفىٰ النقمة في خروج «الحجة» ﷺ** (يريد أن يُنجي مذهبنا وينزِّهه عن التهمة التي لحقت بغيرنا!)، وعرَض الظهور الشريف سيراً يشكو البتر والعرَج، وهو يستجدي الإصلاح من باب "الرحمة وعبيرها"!

وعلىٰ أحسن المحامل وفي أفضل الفروض، والنزول عند مزاعم جماعته في دفاعهم وتعصُّبهم الذي دخَل في ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ (البقرة)، من أن منطلَقه لم **يكن مراعاة الغرب** ولا دغدغة خطابه ومسايرة مشروعه، ولا هي رسالة لمحاباته، أو لأستمالته وتحييده، وأنه لم يلحَظ إلَّا المؤمنين ولم يُرِد غير محاكاة أنزعاجهم من **الصورة الدموية التي أنطبعت في نفوسهم عن «الحجة» ﷺ!** فأراد معالجتها فكرياً وفقهياً، فخرج بنظريته المبتدَعة!... فهذا لا يغيِّر من **حقيقه أستدراجه وأستغفاله، بأُكذوبة وخديعة أنطلت عليه، وخلْق صورة وَهمية صدَّقها**، لا وُجود لها في الخارج، اللهم إلَّا في أذهان سياسيين يحاورون الغرب ويفاوضونه، أرادوا وَرقة يتبجَّحون بها أمامهم ويباهون ويفاخرون بألتقاء النظريات وتوافق الآراء بينهم، فسوَّلوا لمرجعهم وأغروه...

وإلَّا فإنَّ الشيعة شيباً وشبَّاناً، نساءً ورجالاً نشأوا على هذا المعتقد وتلقَّوه خلَف عن سلَف، وانطبع في هويَّتهم وترسَّخ في كيانهم، **وهم يفتخرن بصورة الثائر المنتقم، ويتطلَّعون ليوم القيامة الصغرى، ويتوثَّبون لشفاء غليلهم من أعداء الله.**

وقد سقط صِنوه وصهره، وهو ممن ينبري للجهاد والسياسية فضلاً عن المرجعية والإفتاء، في مطبٍّ يُعوِّي تخلُّف فكره وتواضع فهمه لواقع الساحة! **فقد صدَّق التعِس أنَّ له حجماً ودوراً، وخطراً وشأناً،** حتى صار «العراق» ومستقبله يدور ويتوقَّف على حِراكه! فراح يُسوِّغ زيارته «الضال المضل» إمام الضلال ورأس الانحراف في عصرنا، بمساع يتجشَّم النهوض بها **حقناً لدماء الشيعة، وجهود يبذلها منعاً لتفرُّق جمعهم أمام الهجمة التكفيرية...** والحال أن لا "درس" الزائر كان في العير ولا "فضل" المزور في النفير، والقضية بقضِّها وقضيضها تدور في فلك آخر، وتُدار بدفَّة بعيدة عن جناحي الذبابة هذين، وكأنها نادت نخلة من بين كرانيفها (أُصول الكَرَب التي تبقى في الجذع): أن تماسكي فإني مُقلِعة!

إن التصريحات التي يطلقها أضراب هؤلاء، والمواقف التي يتَّخِذونها، والإرشادات التي يوجِّهونها في بيانات وخطابات إلى الأُمة، **تكشف عن درجة مهولة من الوَهم الذي يعيشونه والاغترار الذي نزل بهم، وما يرتِّبونه لأنفسهم من دَوْر ومقام ويفترضونه من حجم ومكانة... يبلغ بهم ما يناهز العته والخبل والسَّفَه.**

وسواء صدَق في تسويغه لهذه الزيارة أم كَذَب، والثاني أرجَح، فإن ذلك لا يغيِّر من حقيقة غبائه، لأن الحيلة أيضاً تحكي درَجة الفِطنة والذكاء، وهذا الخطاب والخيار المسوَّغ يكشف جانباً أكثر فضحاً للوَهم الذي يعيشه بقدرته على اللعب والمناوَرة، واستصغاره أفهام الناس وإمكانية خداعهم، وكأنهم في قرية نائية تبهر بالمصابيح الكهربائية وأنوارها!

وهناك شواهد ونماذج أُخرى، يطول بها المقام ويضيق عنها الكتاب! ولا سيَّما الاستدراج **والإغواء** في ميدان السلطة والحكومة، وفي **القضايا والمواقف السياسية،** التي تستغِلُّ الغباء والسذاجة، وتوظِّف الحمق والبَلادة، وتنطلق من افتقاد مؤلم للوَعي والبصيرة و "العقل" والحكمة... **ولك أن تحدِّث في هذا ولا حرَج!** وقد حمَّلت الدين ما هو منه براء، وجرَّت على المذهب والطائفة الوَيلات، ودفعَت الساحة بسببه أغلى الأثمان!

والخلاصة في هذا الباب:

إذا كان **المؤمن** من سائر الناس وعامتهم كيِّسٌ فطِن، عاقل متَّزن، حصيف لبيب، لا يُستغفَل في أُمور دنياه ولا يُخدع عن دينه، ولا يُستدرج إلىٰ مهلِكِه، ولا تنطلي عليه الحيَل ولا يعثر بالحبائل ولا يكبو في التغريرات... فإن **الفقيه المرجع** الذي يُستقى منه الدين، وتُناط به رعاية الشريعة، وتوكَل إليه قيادة الأُمة في مسيرتها الدينية والروحية (والسياسية أحياناً)، يجب أن تكون هذه الكمالات منه في القمَّة والذروة، والغاية القصوىٰ.

إن العلم والتخصُّص، لا يعني بالضرورة الوَعي والبصيرة، ولا يغني عن الحكمة، ولا يمنع ـ حتماً ـ السخف والأفن وغثاثة العقل، فقد يُستغفل عالِمٌ ويُستدرج، فتصنع له الأوهام صورة مغلوطة، ويزيَّف الإعلام ويغيَّر له حقيقة بيِّنة وَاضحة، حتىٰ ينقلب الموضوع في رؤيته، فيتبعه الحكم! وهكذا **التقوىٰ والعدالة** فإنها لا تُغني عن العقل والفطنة والكياسة، فقد يتحسَّر أحدُهم علىٰ حشيش لا يرسل الله حماره ليرعىٰ فيه (كما في الحديث)! ويخشع آخَر ويبكي وهو يقرأ آيات الحيض في القرآن الكريم!

♦ ♦ ♦

سادساً: الحياة

أختلف الفقهاء في بعض شرائط المرجعية والتقليد، وفي تفاصيل كثير منها... ولكن مسألة أشتراط الحياة في المرجع المقلَّد، كثُر الكلام فيها والنزاع حولها حتى بين العوام من أتباع الأتجاهين الأُصولي والأخباري، وكذا أشتد النقاش وأحتدم البحث وأسهب الأستدلال وفُصّل في الحوزات، حتى تحوَّلت إلى وَاحدة من أبرز مَواطن الأختلاف وأشهر معالم الأفتراق بين المدرستين، وهكذا كان الخلاف بين الأُصوليّين أنفسهم، وذلك في مراتبها وحيثياتها... وقد أنتهت الأقوال فيها إلى ثلاثة:

أولاً: جواز تقليد الميت مطلقاً أبتداءً وأستِدَامة.

المعروف عن الأخباريين والمحدِّثين جواز تقليد الميّت مطلَقاً، أبتداءً وأستِدَامة، وأشدُّهم في ذلك كما قيل: «**محمد أمين الأسترابادي**»، **قال**: أشتُهر بين المتأخرين من أصحابنا من أن قول الميت، كالميت، لا يجوز العمل به بعد موته، المراد به ظنُّه المبني على أستنباط ظنّي. وأما فتاوى الأخباريين من أصحابنا فهي مبنيَّة على ما هو صريح الأحاديث أو لَازمه البيّن، فلا تموت بموت المفتي.

نعم، بعضها الذي كان مبنيّاً على حديث وَرَد في الواقع من باب التقية، ينقطع العمل به إذا ظهر «المهدي» صلوات الله وسلامه عليه، وكذلك فتاوَى المتأخرين المبنيَّة على صريح الحديث أو على لَازِمه البيِّن، لا تموت بموت صاحبها. لكن التمييز بين القسمين صعب على مقلديهم. [١] وإلى هذا ذهب «**الفيض الكاشاني**». [٢]

وينطلق قولهم هذا من مبناهم المرتكز على أن «الأئمة» ﷺ منعوا الاستنباطات الظنيَّة المستندة إلى الاجتهاد والرأي، وأمروا أتباعهم بالعمل بالروايات الوَارِدة عنهم بمنطوقها ولوَازمها البيِّنة، وهذا مما لا يزول بموت الشخص المستَنِد، بل هو باقٍ بقاء الشريعة، فإذا استفاد «الشيخ الصدوق» ﷺ مثلاً من منطوق رواية ما حُكماً، فهذا الحكم باقٍ وصادقٌ حتى بعد وَفاته. بخِلاف إذا ما استند المفتي إلى لوَازم خفِيَّة وغير بيِّنة للخبر، فهذا يزول بموت المفتي، فإذا مات، مات الرأي المستند إليه.

ووَافقهم في النتيجة دون الدليل من الأُصوليين «**المحقِّق الميرزا القمي**» ﷺ إذا كان الظنُّ الحاصل من قول الميِّت أقوى من الظنِّ الحاصل من قول الحيِّ. قد استند في ذلك إلى انسداد باب العلم والعلمي، الذي لَازمه حُجيَّة الظنِّ المطلَق [٣]، فكلُّ ظنٍّ يحصل بالنسبة إلى الحكم الشرعي فهو حُجَّة، والظنُّ الأقوى أقرب إلى الحُجيَّة، فيتعيَّن اختياره عند تعدُّد الظنون، سواء حصَل من فتوى الميت أو الحي. [٤]

---

(١) «الفوائد المدنية» لـ «محمد أمين الأسترابادي» ص٢٩٩.

(٢) «مفاتيح الشريعة» لـ «الفيض الكاشاني» ج٢ ص٥٢ المفتاح ٤٩١.

(٣) لا ريب في انفتاح باب العلم وإمكان الوصول إلى الأحكام الاعتقادية ـ عقلية كانت أو نقلية ـ كوجوب معرفة الباري تعالى ومعرفة أوصافه، ومعرفة الأنبياء و«الأئمة» ﷺ، وأصل المعاد وبعض خصوصياته، فهناك أدلَّة كثيرة توجب هذا العلم. أما **الأحكام الشرعية**، فقد نعجز عن إدراك بعضها والتوصُّل إليه، فلا طريق لنا إلى الواقع، لا علماً ولا علمياً، وهو ما يُعبَّر عنه بـ" **انسداد باب العلم والعلمي** "، أي انسداد باب نفس العلم بالأحكام، وباب الطرق العِلميَّة المؤدية إليها. والبحث إنما هو في الظنون الخاصة، أما **الظنون المطلَقة** فلا يُتعرَّض لها، لثبوت حُجيَّة جملة من الأمارات المغنية عن فرض انسداد باب العلم والعلمي، فلا تصل النوبة إلى هذا الفرض حتى يُبحَث عن دليل الانسداد **لإثبات حُجية مطلَق الظن**. وما يُعرَف بـ" دليل الانسداد " يتألف من مقدِّمات يُبحث عنها في علم الأُصول، إذا تمت يترتب عليها **حكم العقل بلزوم العمل بما قام عليه الظن في الأحكام**، أيُّ ظنٍّ كان، عدا الظن الثابت عدم جواز العمل به، كالقياس مثلاً.

(٤) انظر: «القوانين» لـ «الميرزا القمي» ج٢ ص٢٦٧ و٢٦٨، و«مطارح الأنظار» ج٢ ص٥٦٣.

وقال «**الفاضل التوني**»: "إذا كان مَن يُراد تقليده مثل «الصدوقَيْن» [١] وغيرهما من القدماء الذين نعلم بعدَم إفتائهم في المسائل إلَّا بمنطوقات الأدلَّة ومَدلولاتها الصريحة، فهؤلاء يجوز تقليدهم أحياءً وأمواتاً، وأما مَن كان يعمَل باللوَازم غير بيِّنة الأندراج، فيشكُل تقليده حيّاً كان أو ميِّتاً". [٢] وأستدلاله شبيه بأستدلال الأخباريين إن لم يكن منهم كما قال بعضهم! [٣] وقد أختار «**المحقِّق الأردبيلي**» جواز تقليد الميت عند عدم وُجود الحيّ بلزوم العُسر والحرج [٤]، وحُكيَ ذلك أيضاً عن «**العلَّامة الحلِّي**» ﷺ. [٥]

ثانياً: عدم جواز تقليد الميت مطلقاً.

وهذا هو المشهور والمعروف بين الإمامية متقدِّميهم ومتأخِّريهم، بل كاد يكون إجماعاً منهم، ولذلك أدَّعاه بعضهم.

ففي ‹شرح الألفية› لـ «**المحقق الثاني الشيخ الكركي**» ﷺ: "... إنَّ ذلك مذهب أصحابنا الإمامية قاطبة، وقد نادوا به في مصنَّفاتهم الأُصولية والفقهية، فأسمعوا مَن كان حيّاً، والأدلَّة على ذلك كثيرة". [٦]

---

(١) المراد بـ «**الصدوقَيْن**»: «علي بن بابويه القمي» وأبنه «الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه». كما يُطلَق في كتب الفقه ودراساته: «**القديمان**» على: «أبن أبي عقيل العماني» و«أحمد بن الجنيد الإسكافي». و«**الشيخَان**» على: «محمد بن محمد بن النعمان» الملقب بـ «المفيد» وتلميذه «شيخ الطائفة الإمامية أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي». و«**السيِّدان**» على: «السيد المرتضى علم الهدى» و«السيد أبي المكارم أبن زُهرة».

(٢) أنظر: ‹الوافية› لـ «الفاضل التوني» ص٢٠٧.

(٣) «الفاضل التوني» هو «المولى عبدالله بن محمد البشروي الخراساني» م: ١٠٧١، ألَّف كتابه ‹الوافية› في أُصول الفقه، فصار محطّاً للأنظار ردحاً من الزمن، وكُتبت عليه حواشٍ وشروح عديدة. قال فيه صاحب ‹الروضات›: "... ونُسَخُه متداولة بين الطلَّاب، ويظهر منه أنه كان على مشرب الأخبارية... ـ إلى أن قال: ـ وله أيضاً في الأستصحاب ومباحث التعادل والتراجيح تفريعاتٌ وفوائد نادرة، وتصرفات كثيرة، لم يسبقه إليها أحَد من الأُصوليين" («الخونساري» ج٤ ص١٤٤). وشكَّك بعضهم في نسبة «الفاضل التوني» إلى الأخبارية، بعد صدور مثل هذا الكتاب (الأُصولي) منه، ونقْدِه «الأسترآبادي» لمبالغته في إنكار الأجتهاد (كما في ‹الوافية› ص٢٩٠). أنظر: ‹الموسوعة الفقهية الميسَّرة› «محمد علي الأنصاري» ج١ ص٦١.

(٤) ‹مجمع الفوائد› لـ «المقدَّس الأردبيلي» الفائدة ٧ ص ٥٤٧.

(٥) حكاه «المحقق الثاني» («المحقق الكركي» صاحب ‹جامع المقاصد›) في ‹حاشية الشرائع› كما في ‹مطارح الأنظار› ج٢ ص٥٦٤. وحكاه عنه «السيد المجاهد الطباطبائي» في ‹مفاتيح الأُصول› ص٦٢٥.

(٦) ‹رسائل المحقِّق الثاني› ج٣ ص١٧٦.

وقال «**الشهيد الثاني**» في «المسالك»: "وقد صرَّح الأصحاب... بأشتراط حياة المجتهد في جوَاز العمل بقوْله، وأنَّ الميِّت لا يجوز العمل بقوله، ولم يتحقَّق إلى الآن في ذلك خلاف ممَّن يُعتدُّ بقوله من أصحابنا...". [١] وقال ﷺ في بعض «رسائله» أيضاً: "...فإنهم ذكروه في كتبهم الأُصولية والفقهية قاطعين فيها بما ذكرناه، من أنه لا يجوز النقل عن الميِّت، وأنَّ قوله يبطُل بموته من غير نقلٍ لخلاف أحَد فيها، ونحن بعد التتبع الصادق لما وصَل إلينا من كلامهم ما علِمنا بأحدٍ من أصحابنا ـ ممَّن يُعتبر قوله ويعوَّل على فتواه ـ خالَف في ذلك، فعلى مُدَّعي الجواز بيان القائل به...". [٢]

ونُقِل عن «**العلَّامة**» قوله: "لا يحلُّ الحكم والفتوى لغير جامع الشرائط، ولا يكفيه فتوى العلماء ولا تقليد المتقدِّمين، لأن الميِّت لا يحلُّ تقليده". [٣]

وأستظهر صاحب «المعالم» «الشيخ حسن» (نجل «الشهيد الثاني») الأتفاق على منع الرجوع إلى فتاوى الموتى مع وُجود الأحياء. [٤]

وقد نقل «**الشيخ الأنصاري**» تصريحات كثيرة [٥] تدلُّ على أنَّ هذا القول متَّفق عليه، أو هو قول الأكثرية. ثم قال: وبالجملة لا يخفى على المتتبع أنَّ كلمات الأوائل والأواسط متَّفِقة على منع العمل بقول الموتى، وأنَّ القول به من مختصَّات العامة، فمَن أدَّعى إجماعهم على ذلك ـ كما أدَّعاه «المحقِّق النراقي» في «مناهج الأحكام»، و«المولى البهبهاني» على ما حُكي عنه ـ لم يكن مُغرِّباً [٦]. [٧]

---

(١) «مسالك الإفهام» لـ «الشهيد الثاني» ج٣ ص١٠٩.

(٢) «رسائل الشهيد الثاني» لـ «الشهيد الثاني» ج١ ص٤٤.

(٣) نقله عنه في «رسالة الأقتصاد» المطبوعة مع «حقائق الإيمان» ص٢٠٢.

(٤) «معالم الدين» لـ «الحسن بن زين الدين العاملي» ص٢٤٨.

(٥) أنظر: «مطارح الأنظار» تقريرات «الشيخ أبي القاسم كلانتر» لبحث «الشيخ الأعظم» ج٢ ص٥٦٠. وممن نقل عنهم: «الشهيد الأول» في «الذكرى» ج١ ص٤٤، و«المحقق الأردبيلي» في «مجمع الفوائد» ج٧ ص٥٤٩، وغيرهم.

(٦) في «أساس البلاغة» لـ «الزمخشري»: وكانت لـ «زرقاء» عين غربة، أي بعيدة المطرح. وهذا شأوٌ مغرِب بالكسر والفتح. يقال: غرَّبه: أبعده، وغرَّب: بعُد. ويقال للرجل: يا هذا غرَّب، شرَّق أو غرِّب. "وهل من مغرِّبة خبر"؟ وهو الذي جاء من بُعدٍ. والمراد هنا عدَم الأستبعاد.

(٧) «مطارح الأنظار» ج٢ ص١٠٩.

قال «الشيخ الأعظم» ﷺ في مستند ذلك كلّه: "والحقُّ الذي لا ينبغي الارتياب فيه، هو المنع مطلقاً، لنا على ذلك وُجوه". [١] وأهم الوُجوه التي ذكرها هي:

الأوَّل: الإجماع:

تقدَّم أن دعوىٰ الإجماع والاتفاق بين الإمامية على ذلك كثيرة.

ولا ينافي ذلك دعوىٰ "**الأخباريين**" جواز تقليد الميّت، لأنهم يحرّمون التقليد ظنّاً منهم أنَّ الاجتهاد الذي يراه فقهاء الإمامية مثل الاجتهاد الذي يرتئيه العامة! مبنيٌّ على الظنون الباطلة شرعاً، كالقياس والاستحسان. في حين أنَّ اجتهادهم (أي الإمامية) مبنيٌّ على الظنون المعتبَرة شرعاً، وبناءً على ذلك لا أثر لخلاف "الأخباريين" في ثبوت الإجماع، فكأنه خارج تخصُّصاً. وكذا خلاف «**المحقِّق القمّي**» الذي بنىٰ فتواه في جواز تقليد الميّت على دليل الانسداد الذي يُفضي إلىٰ حُجّيَّة مُطلَق الظن (ومعه لا يعود هناك فرق بين الظن الحاصل من الحيّ أو من الميّت)، فإذا حذفنا هذا الدليل، لم تعد مخالفته مضرَّة بالإجماع لبُطلَان مُستَنده. وهكذا الحال مع غيره ممن قال بجواز تقليد الميّت لِنُكتة، مثل «**المقدَّس الأردبيلي**» الذي جوَّزه عند عدَم وُجود الحي، فهو خارج محل الفرض. [٢]

الثاني: الأصل:

الأصل عدَم حُجّيَّة فتوىٰ أحَد ورأيه بالنسبة إلىٰ شخص آخَر (فالتكليف الأصلي هو الاجتهاد وأن يقف كلُّ مكلَّف على دليل عمَله ومستند عبادته بنفسه)، إلَّا ما أخرجه الدليل، وقد قام الدليل على حُجّيَّة فتوىٰ الفقيه الجامع للشرائط بالنسبة إلىٰ العامي، والقدر المتيقَّن من ذلك هو حُجّيَّة فتوىٰ الفقيه الحي، أما فتوىٰ الميّت فمشكوكٌ فيها... (وقد ذكر ﷺ نحواً آخر قرَّر فيه هذا الأصل، ثم قال:) وعندئذٍ يدور الأمر بين تعيين تقليد الحيّ (القدر المتيقَّن) والتخيير بينه وبين تقليد الميّت، والعقل يحكم بلزوم الأخذ بالمعيَّن الذي هو القدر المتيقَّن، من باب الاحتياط. [٣]

---

(١) «مطارح الأنظار» تقريرات «كلانتر» لبحث «الشيخ الأنصاري» ج٢ ص٥٦٤.

(٢) أنظر: المصدر السابق، و«نهاية الأفكار» تقريرات «الشيخ محمد تقي البروجردي النجفي» لبحث «المحقق آقا ضياء الدين العراقي» (القسم الثاني) ص٢٥٨، وراجع: «موسوعة الإمام الخوئي» ج٤٨ ص٥٥٢.

(٣) «مطارح الأنظار» ج٢ ص٥٦٨.

الثالث: الآيات والروايات:

ظاهر الآيات والروايات الدالّة على جواز التقليد هو أن الذي يجوز تقليده هو الفقيه الحي، فإن ظاهر قوله تعالى ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ (الأنبياء، والآية ٤٣ من النحل)، هو أن المسؤول ينبغي أن يكون من أهل الذكر **عند سؤاله**، ومن المعلوم أن الميت ليس من أهل الذكر **فعلاً**. وكذا قوله ﷺ: "مَن **كان منكم**..." [١]، وقوله ﷺ: "**أنظروا** إلى رجل منكم..." [٢]، فالظاهر منهما ومن غيرهما اعتبار الحياة في المفتي، بخلاف الراوي الذي يكتفي بنقل الرواية. [٣]

وهناك وُجوه أُخر ذُكرت لمنع تقليد الميت، وَصفها «الشيخ الأنصاري» ﷺ بالضعف. منها أنَّ المناط في العمل إنما هو ظنُّ المجتهد، وهو ينعدم بموته، وغيرها. [٤]

ثالثاً: التفصيل بين التقليد الأبتدائي والأستمراري.

سبق القول أن المشهور عند المتقدِّمين والمتوسّطين، كما قال «الشيخ الأنصاري» ﷺ، هو **عدَم جواز تقليد الميّت** من دون تفصيل بين الأبتدائي منه والأستمراري. [٥] ولكن ظهر في أوَّل القرن الثالث عشر ـ أو قبله بقليل ـ قولٌ بالتفصيل بين **الأبتدائي فلا يجوز، والأستمراري فيجوز.**

وقد اختار هذا القول «السيد الطباطبائي اليزدي» ﷺ في «العروة» [٦] وأكثر المعلّقين عليها، مثل «المحقّق العراقي»، والسادة: «البروجردي»، و«الشيرازي» (السيد عبدالهادي)، و«الحكيم»، و«الخونساري»، و«الخوئي»، و«الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء».

---

(١) تم ذكر الحديث وتخريجه في الفصل الأول من الكتاب: "لماذا المرجعية والتقليد" ص٤٠.

(٢) "إياكم أن يحاكم بعضُكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه"، تجده في «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٨ ص٤.

(٣) «موسوعة الإمام الخوئي» ج٤٨ ص٥٥٣.

(٤) «رسالة التقليد» لـ «الشيخ الأنصاري» ص٣٥.

(٥) قال بظهور هذا القول عند المتأخرين «الشيخ الأنصاري» كما في «المطارح» ج٢ ص٢٦٠، ونسَبه إلى صاحب «الفصول» وبعض من قارب عصره، ولعلّه «السيد المجاهد» صاحب «مفاتيح الأُصول» ص٦٢٤. نقلاً عن «الموسوعة الفقهية الميسّرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج١٠ ص٦٠٩. وقد ذكرت في غير موضع ما جاء في هذه الموسوعة، واسترشدت بها في التماس وتحرّي مظان البحث ومراجعه وملاحقتها في شتى المصادر.

(٦) «العروة الوثقى» لـ «السيد الطباطبائي اليزدي» ج١ ص١٧.

ولم يعلِّق على العبارة: «الشيخ عبدالكريم الحائري»، والسادة: «محمد الفيروزآبادي» و«الأصفهاني» (السيد أبوالحسن) و«الخميني» و«الگلپايگاني». وخالفها صريحاً «المحقِّق النائيني»، و«الشيخ علي» حفيد صاحب (الجواهر)، فوافقا المشهور.[١]

أما القول في التقليد الاستمراري:

ففيه عند متأخّري المتأخرين والمعاصرين أقوال عديدة، أهمُّها:

١/ **عدم الجواز مُطلقاً**: وهذا القول ـ في واقعه ـ فرع أو إدامة للقول بعَدم جوَاز تقليد الميّت مُطلقاً الذي قال عنه «الشيخ الأنصاري»: المشهور بين المتقدِّمين والمتوسّطين[٢]، واختاره هو وآخرون من المتأخّرين، مثل: «الجواهري» حفيد (صاحب الجواهر)[٣]، و«الآخوند الخراساني» صاحب (الكفاية)[٤]، و«الميرزا النائيني».[٥]

٢/ **جواز البقاء مُطلقاً**: ومفاده جوَاز البقاء على تقليد الميّت ـ لا وُجوبه ـ في جميع المسائل، سواء كان قد تعلَّمها أم لا، وسواء كان الميّت أعلَم من الحيّ أم لا. وهذا القول هو المستفاد من كلام «السيد الخميني»: " لا يجوز تقليد الميّت ابتداءً، نعم، يجوز البقاء على تقليده بعد تحقُّقه بالعمَل ببعض المسائل، مطلَقاً، ولو في المسائل التي لم يعمل بها على الظاهر، ويجوز الرجوع إلى الحيّ الأعلَم، والرجوع أحوَط ".[٦] ولا يخفى أن قوله ﷺ: " ويجوز الرجوع... " هو العِدل الثاني لقوله: " يجوز البقاء على تقليده... ".

٣/ **التفصيل بين ما عمل من مسائل وما لم يعمل**: قال «السيد الأصفهاني» في (الوَسيلة): "نعم يجوز البقاء على تقليده في المسائل التي عمِل بها في زمان حياته، أو الرجوع إلى الحيّ الأعلم، والرجوع أحوَط ".[٧] وهي نفس عبارة «السيد الخميني»، إلَّا أنه لم يخصَّ فيها جواز البقاء بالمسائل التي عمِل بها المكلَّف حال حياة المرجع.

---

(١) (العروة الوثقى) لـ «السيد الطباطبائي اليزدي» ج١ ص١٧.

(٢) أنظر: (مطارح الأنظار) ج٢ ص٢٦٠، و(رسالة التقليد) لـ «الشيخ الأنصاري» ص٣٩.

(٣) كما تقدَّم في تعليقته على (العروة).

(٤) أنظر: (كفاية الأصول) ص٤٧٨.

(٥) كما تقدَّم في تعليقته على (العروة).

(٦) (تحرير الوسيلة) لـ «السيد الخميني» ج١ ص٥. المقدّمة: المسألة ١٣.

(٧) (وَسيلة النجاة) لـ «السيد أبي الحسن الأصفهاني» ج١ ص٣. المقدّمة: المسألة ١٣.

٤/ **التفصيل بين أعلميَّة الميِّت وعدمها**: قال «السيد الحكيم» في «المنهاج»: "وإذا قلَّد مجتهداً فمات، فإن كان أعلم من الحيِّ وَجبَ البقاء على تقليده، في ما عمِل من المسائل وفيما لم يعمَل. وإن كان الحيُّ أعلَم، وَجب العدول إليه. وإن تساوَيا في العلم تخيَّر بين العدول والبقاء، والعدول أولى، والأخذ بأحوَط القولين أحوَط أستحباباً". [١] وهذا هو الظاهر من «السيد محمد باقر الصدر»، إذ لم يعلِّق على العبارة المتقدِّمة. [٢] كما هو الظاهر من الشيخ «الوحيد الخراساني» و«السيد السيستاني»، مع فارق وَاحد، هو أنَّهما أطلَقا وُجوب البقاء ولم يقيِّداه بصورة العمَل بفتوى الميت، كما فعل «السيد الحكيم»...

قال «الشيخ الوحيد» ـ معلقاً على عبارة «السيد الخوئي» ـ: "بل يجب مطلَقاً، عمِل أم لم يعمَل، تعلَّم أم لم يتعلَّم، التزَم أم لم يلتزم، وليس المدار على التقليد، بل على **إدراكه حيّاً وحُجِّية رأيه عليه**". [٣] وقال «السيد السيستاني»: "... فإن كان الميِّت أعلَم، وَجبَ البقاء على تقليده... ويكفي في البقاء على تقليد الميِّت ـ وُجوباً أو جوَازاً ـ **الألتزام** حال حياته بالعمل بفتواه، ولا يعتبر فيه التعلُّم أو العمل على الأظهر". [٤] والفارق هو أن المدار في التقليد عند «الشيخ الوحيد» هو إدراك المجتهد حيّاً وحجيَّة رأيه عليه.

٥/ **التفصيل بين تذكُّر فتاوى الميِّت وعدمه**: قال «السيد الخوئي»: "إذا قلَّد مجتهداً فمات، فإن كان أعلَم من الحيِّ وَجبَ البقاء على تقليده، فيما إذا كان ذاكراً لما تعلَّمه من المسائل، وإن كان الحيُّ أعلَم وجبَ العدول إليه، مع العلم بالمخالَفة بينهما ولو إجمالاً. وإن تساوَيا في العلم أو لم يحرز الأعلم منهما، جاز له البقاء في المسائل التي تعلَّمها ولم ينسها، ما لم يعلم بمخالفة فتوى الحيِّ لفتوى الميت، وإلَّا وَجب الأخذ بأحوَط القولين، وأما المسائل التي لم يتعلَّمها، أو تعلَّمها ثم نسيها، فإنه يجب أن يرجع فيها إلى الحيِّ". [٥] فهو قائل **بوجوب** البقاء مع **أعلمية** الميِّت، **وجوَازه** مع **التساوي**، وفي الحالتين يشترط تعلُّم فتوى الميِّت في حياته وعدم نسيانه.

---

(١) «منهاج الصالحين» لـ «السيد محسن الطباطبائي الحكيم» ج١ ص٦. التقليد: مسألة ٦.
(٢) أنظر: المصدر السابق.
(٣) «منهاج الصالحين» لـ «الشيخ الوحيد الخراساني» ج١ ص٨. التقليد: مسألة ٧.
(٤) «منهاج الصالحين» لـ «السيد السيستاني» ج١ ص١٠. التقليد: مسألة ٧.
(٥) «منهاج الصالحين» لـ «السيد الخوئي» ج١ ص٦. التقليد: مسألة ٧.

وهناك تفصيل آخر للمسألة ذهب إليه «الشيخ التبريزي» ﷺ، الذي جعل تعلُّم المسائل شرط وُجوب البقاء في صورة الأعلمية، وجوازه في صورة التساوي، فما تعلَّمه جاز البقاء على تقليد الميّت فيه، سواء كان ذاكِراً أم لا، وما لم يتعلَّمه لم يجُز.[1]

♦ ♦ ♦

الحق أن تألُّق الفقاهة وتفوُّق الاجتهاد وتطوُّره عند الإمامية مَدين لجهود حوزاتهم العلميَّة وعلمائهم الأبرار، الذين أبقوا عليه حيّاً نابضاً متحركاً متدفِّقاً خلّاقاً، وقد عانوا في سبيل ذلك الأمرَّين وقاسوا الأقوَرَين، من شظف العيش وضيق ذات اليد، وشُحّ الإمكانيات والموارد وانعدام الوسائل والتقنيات، إلى جانب جَوْر الحكّام ومناصَبة الأعداء وملاحقتهم العلماء ومطاردتهم الناهضين باحتجاجات «أهل البيت» ﷺ، فعاشوا في نصَب مستمرّ وظُلامة دائمة وإرصاد لا ينقطع، لكنه لم ينل من مثابرتهم وكفاحهم، ولم يقوّض همَّتهم في استنباط أحكام الشريعة، وقبل ذلك، في التأسيس لصِحَّة أدلَّتهم وسداد مبانيهم عقليّاً وشرعيّاً... ولكن مع كل هذا وذاك، ومهما بلغَت منزلة أُولئك الأفذاذ، وسمَت مراتبهم وعلَت مقاماتهم، وبلغوا من الشَّأوِ والرفعة ما يجعلهم في القمة، فهم ليسوا فوق أن يُخطِئوا، ولا في مأمن وحِرز أن يكْبوا، مهما أخلَصوا وتنزَّهوا.

ثم هُم دون أن يقفوا على العِلم كلِّه والفضل بتمامه، فيحيطوا به إحاطة لا توفِّر شاردة ولا تفوتها وَاردة، لأنهم ـ ببساطة ـ ليسوا معصومين كُمَّلاً، ولا مُعَيَّنين محدَّدين بأشخاصهم، فلا يتخطَّاهم العطاء إلى غيرهم، ولا يقف الإبداع ويحطُّ بفنائهم ويسكن على أعتابهم! فكل ما بلغوه وقدَّموه كان مستعيناً بأدوات ومرتكزاً على أدلَّة، هي مبذولة، يمكن أن يقف عليها، بل ربما على الأجود منها، غيرُهم، فيقدِّموا الأفضل، والأقرب إلى الواقع.

الشيعة لا يثبتون العصمة لغير «أهل البيت» ﷺ، بل يدينون ويعتقدون بأن العصمة هي لهم حصراً ووَقفاً، فهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، لا غيرهم، وهم المنصوص عليهم من الله عزَّ وجلَّ بالكمال المطلَق عن الجهل والخطأ والسهو والنسيان وكلِّ عيب ونقص، لا سواهم، لا على نحو المشاركة، ولا الدنوّ والمحاكاة والمقاربة.

(١) «منهاج الصالحين» لـ «الشيخ الميرزا جواد التبريزي» ج١ ص٦. التقليد: مسألة ٧.

ومن هنا فقد تخطَّى الشيعة أُطر التعظيم، وتجاوزوا عُقد التقديس... تقديس الرجال غير المعصومين، والجمود على رأي عالم معيَّن، مهما عظُم شأنه وسمَا قدره، وكسروا "الصنميَّة"، إن جاز التعبير، مما نراه في مذاهب وجماعات وتيارات، يعكف أتباعها على التزام شخص بعَينه **والجمود على آرائه وكأنها وَحيٌ منزَل!** بل ذهبوا ـ قولاً وعملاً ـ إلى تخطِّي الحواجز من حول العلماء مهما بلغَت منزلتهم ووَصلَت مرتبتهم، فهم ليسوا فوق أن يخطئوا، ولا في منأىً أن يعثروا إذا خانهم الدليل وخذلهم البرهان!

فبقي المجتمع الشيعي ينبض بالحياة ويتدفَّق بالتجديد ومواكبة الزمان والمكان، ومعايشة الحدَث، وتجدُّد الأحكام مع اَستحداث الموضوعات، ما دام فقهاؤه يحظرون تقليد المجتهد الميت، حتى لو كان أعلم من الأحياء، إلَّا في نطاق محدود ضيِّق.

إن الدين هو رسالة السماء، والإسلام هو شريعة الله عزَّ وجل...

وهو عطاء غير محظور ولا مجذوذ، وفيض لا أمدَ له ولا غاية ولا اَنقطاع فيه ولا نهاية، لذا فنحن نعيشه شأناً يومياً دائماً ومستمرّاً، وقضية لا بتر فيها ولا اَنفصال، سواء في **سلوكنا وأعمالنا، أو الأهم، في روحيَّاتنا ومشاعرنا، واَنفعالات النفس وإذعاناتها التي تخلق وتشكِّل "الإيمان"**. وذلك عبر الاَرتباط الحثيث والاَتصال الدائم بأهمّ معالمه ورأس ماله وأساسه، أي ولاية «آل محمد» ﷺ من خلال بقيَّتهم ووَارثهم وخلَفهم الأعظم إمام العصر وصاحب الزمان «الحجَّة بن الحسن المهدي» ﷺ، فقد جاء عن «أبي جعفر» ﷺ قال: بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية. وفي مفاد ذلك روايات كثيرة [١]، وفي عدَّة منها: وما نوديَ بشيءٍ كما نوديَ بالولاية، وقد يُرخَّص في أربع ولا رُخصة في الولاية لأحَد. وعن «الباقر» ﷺ في حديث عن «النبي» ﷺ لما قال: لا يدخل الجنة إلَّا من كان مسلماً، قام إليه «أبوذر» فقال: يا «رسول الله»، وما الإسلام؟ فقال: الإسلام عريان، ولباسه التقوى، وزينته الحياء، وملاكه الورَع، وكماله الدين، وثمرته العمل، ولكلِّ شيءٍ أساس، وأساس الإسلام حُبُّنا «أهل البيت». [٢]

(١) أنظر: «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي»، كتاب الإيمان ج٦٨ ص٢٤٧.

(٢) عن «سفينة البحار» لـ «الشيخ علي النمازي الشاهرودي» ج٥ ص١١٢.

هكذا نعيش الإسلام بأتصال ودوام، برعاية إمام حيّ يفيض علينا من عطائه فاعلية وحيويَّة تنعكس على سلوكنا العمَليّ ومشاعرنا العاطفيَّة وما تنطوي عليه قلوبنا من عقائد نؤمن بها، فيتدفَّق كلُّ شيء فينا حياةً وينبض حضوراً ويزدهي وُجوداً ويتألَّق جِراكاً... **لأننا نرتبط بإمام ووَليّ حيّ، لا كغيرنا الذين أنفصلوا عن الدين في أخطر أركانه، وأنقطعوا عن أصله وأساسه، أو أنهم يتأملونه آخر الزمان وما زالوا يرجون وِلادته!** إنه ﷺ عندنا حيٌّ موجود بين ظهرانينا، لا ننقطع عنه، ونُبقي على الأرتباط به، بالزيارة والدعاء والتوسُّل، ونعيش حضوره ونظارته، ونلمس بركته وحمايته ورعايته.

وهذا هو الحال في الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، وهي رأس العين التي تتدفَّق لتسقي عُطاشى المعارف وتروي ظماء أداء تكاليفهم الإلهية، وموئل أخذ أحكام الإسلام وموقع أستقاء الدين والشريعة، التي **تعيش حيَّة متألِّقة، نابضة متجدِّدة، مستعدَّة مستنفرة، وكأنها في حالة طوارئ دائمة، وعمليات إنقاذ مستمرَّة! تنهض بالأُمور الحسبية،** فتفصل في النزاعات وتقضي بين المتخاصمين (من المؤمنين الذين ينزلون على رأي الدين ويُنفذون حُكم الحاكم الشرعي)، وتقبض الحقوق الشرعية من أخماس وزكوات، وردّ مظالم، ومجهول المالك، وترعى القُصَّر من الأيتام، وتتولَّى النظارة على الأوقاف، وما إلى ذلك مما يُخرج شؤون المجتمع الأساسية من التعطيل وينقذها من الهدر والتلَف.

كما تقوم بإغاثة وإجابة أي نداء علمي، وتقدِّم العوْن إلى كلِّ طالب حقٍّ وباحث عن حقيقة، وتؤمِّن ردود التساؤلات وأجوبة الأستفتاءات... وهي حاجات مستمرَّة، ومطالب طارئة، مستحدَثة ومستجدَّة، يوماً بيوم، وعاماً بعد عام، وعصراً تلو عصر.

فما كان بالأمس من الترف الفكري، أو لم يكن محلَّ أبتلاء المكلَّفين، أصبح اليوم حاجة مُلِحَّة وضرورة فِعليَّة لا بدَّ من بيان الحكم الشرعيّ فيها. فكثير من أنماط المعاملات لم يكن لها وُجود في الماضي القريب، وكثير من "الحوادث" تغيَّرت وتطوَّرت وأخذت أشكالاً جديدة مستحدَثة، سواء في المفاهيم والأفكار المرتكزة على معطيات التطوُّر في العلوم التجريبية، أو في وَسائل الإعلام وأدوات الأتصال، أو في الآلات والتقنيات، وحتى في العلاقات الأجتماعية، بل المآكل والمشارب!

أصبح هناك **عقوداً وإيقاعات، بيوعاً وصفقات، تجري عبر التواصل البرقي أو الهاتفي أو بواسطة الهاتف المرئي (الفاكس)، ثم عبر شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني**، وهناك تداول للمال، قبضٌ وإيداع وصرف وإقراض وحوَالات وتأمين، كلُّها تتمُّ وتجري في عالم أشبه **بالأفتراضي** لا مُقابلة فيه ولا مُشافهة، اللهم إلَّا مدوَّنات تضبط بتقنيات إلكترونية! وهناك مفاهيم مستحدثة ومستجدَّة تأخذ طورها لتتبلوَر حول فكرة الدولة **وأشكال الحكم ونفاذ القوانين الوضعية ومفهوم الوطن والمواطنة**، في ظلِّ عولمة ومعادلات سياسية غير مسبوقة، آخذة في الظهور والهيمنة على العالم! وهناك نتاجات "فنيَّة" وإخراجات صوتية ومرئية، **تطال الرسم والتمثيل والسينما والتصوير، والموسيقى والإنشاد!** هناك اليوم خلوَة عبر برامج الهواتف الذكية تتمُّ بين الفتاة والأجنبي وهي مجتمعة مع أُسرتها في قاعة وَاحدة ودون أن تنبس ببنت شفة! وهناك **مؤامرات تحاك ضد الدين و"ثغور" للمسلمين تَدهم عقائدهم وتهتك مقدساتهم في كلِّ لحظة**، وهم نيام لا يدرون، بل يساهمون فيها ويمدُّونها بالعوْن وهم لا يشعرون!

لقد كان حمل السلاح في عصر «النبي الأكرم» ﷺ و«الأئمة الأطهار» ﷺ شائعاً متداولاً، وجائزاً، ولكن في عالم اليوم، تغيَّرت ماهية الموضوع إلى الحدِّ الذي لا يجرؤ فيه أي من الفقهاء على الإفتاء بجَواز حمل السلاح في دولة ذات سيادة وأمن وأستقرار، ثم يعدُّ فتوَاه هذه مطابقة للموازين الفقهية. وينسحب الأمر كذلك وينجرُّ على مسألة بيع وترويج أو تعاطي وأستهلاك المخدرات، فهو اليوم ومع هذا الدور الخطير لعصابات التهريب والآثار المدمِّرة لهذه الآفة الفتَّاكة، وما يكمن وَراء ذلك من أهداف شيطانية تطال الأفراد والمجتمعات الإسلامية والإنسانية جمعاء، لا يوجد فقيه وَاحد يمكنه إباحة ذلك وتجويزه.

إن هذه الحوادث والموضوعات (وقد ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر) تحتاج إلى مُواكبة حيَّة تراعي عامِلَي الزمان والمكان، مما له تأثير لا يُنكَر على الأستنباط وبيان الحكم الشرعي... **ولا يمكن ـ بطبيعة الحال ـ أن يفي بذلك وينهض به فقيه توفَّاه الله، ولو كان أعلم من المعاصرين وتجتمع فيه الشرائط أكثر منهم.**

وهناك نقطة في عطاء شرط الحياة هذا قد تكون خافية بعض الشيء، وفيه سرٌّ يحمل خيراً كثيراً، وهو أنه يقطع الطريق على أدعياء الثقافة الألتقاطيين، ويُبطِل دعواهم بجمود الفقه، ومسعاهم للاكتفاء بما في الكتب عن مراجعة حمَلة العلوم والفقهاء الحصون، وهكذا فتح الباب أمام عبَث وفوضىً بأسم التعليل "العقلي" للأُمور، ومجاراة حوادث الزمان وتغيُّر الظروف وما تقتضيه من أحكام، تنسب زوراً إلى الله وشرعه!

فإن أبرز خصائص الاجتهاد لدى الشيعة هو النأي بعملية الاستنباط والإفتاء عن **الرأي، وتنزيه التشريع عن القياس**، ثم حركيَّة الفقه ودخول عاملي الزمان والمكان في تبدُّل الموضوع، كعُنصر في الاستنباط، ولكن هذا لا يعني بحال "عقلَنة" الفقه، والقفز على الأدلَّة والمباني التي تمَّ الفراغ من إثباتها وتشييدها وإبطال مخالفها، إلى هراء بأسم مواكبة العصر ومحاكاة معطياته، وكأن حلال «محمد» ليس حلالاً إلى يوم القيامة!

ولا يقطع الطريق على هذا الداء، وما يُعرَف بـ"عقلنة" أو "حركيَّة" الفقه (كما يقال بالفارسيَّة: "فقه پويا") الذي ينادي به "المثقفون"، وأقلُّ ما يمكن أن يقال فيهم ونعتهم به هو أنهم غير متخصِّصين ولا أهلٌ لما يدَّعون، ما يجعل دخولهم مَفسَدة تنذر بنقض الدين والشريعة، وهدْم تعاليم «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، ويؤدي إلى انحراف الفقه، بل الدين، وسقوطه في التسيُّب والضلال... **إلَّا فقيه حيٌّ ناهض، يواكب ويعالج المستجدَّات من الحوادث ويستنبط لها الحكم الفقهي بما ينسجم مع القواعد والأُصول والموازين العلمية، التي تنأى به عن أوهام القياس والاستحسان والرأي المخترع**، فهذا ـ لا غير ـ هو ما يردُّ دعوى إلحاح الحاجة وحكم الضرورة، ويسدُّ باب العبَث فالضلال، ويردع الانحراف! فهناك فرق شاسع بين البحث عن حكم حدَث واستجد، أو موضوع فقد حكمه السابق بسبب معطيات الزمان والمكان وتغيُّر الظرف، وبين استغلال هذا الفقدان أو "الفراغ" لإصدار الأحكام انطلاقاً من **اعتبارات القياس والاستحسان والمصالح المرسلة ثم نسبتها إلى الشارع المقدَّس ومدرسة «أهل البيت» عليهم السلام وفقههم المنزَّه.**

إن هؤلاء (المثقفين) ـ في حقيقتهم ـ ينكرون شمولية الدين، وكون الإسلام شريعة كاملة شاملة لجميع مناحي الحياة، سواء الشخصية أو العامة للإنسان!

ولا بأس هنا بٱستطراد يسلِّط الضوء على حقيقة هذا الٱنحراف، والفئة الضالَّة التي ترقّج له وتفشيه، ليحذرهم غريب عن ميادين الأصالة والتخصُّص والعلم الحقيقي، منخدعٌ بظاهر الحداثة المنطقي، ومأخوذٌ بخطاب التغريب المعسول، ومغرَّر بدعوى الحرص على الدين والسَّعي لمعالجة "ثغراته" ومواقع "فراغه"!

إنهم يقفزون ـ في جوهر دعوَاهم ومَسعاهم ـ على بديهيات لا ريب فيها، فالإسلام دين الجميع، لا يختصُّ بفئة دون أُخرى أو قوم وبلاد دون غيرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۝﴾ (سبأ)، وقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ۝﴾ (الأعراف)، وهو عام لكلِّ الأزمنة والأعصار، لا تختصُّ تشريعاته بفترة وعهد دون سِواه، ففي حديث «الصادق» ﷺ: "**حلَال «محمد» حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره، ولا يجيء غيره**"[1]. وكذا فهو دين عام شامل، يتصدَّى لكلِّ قضايا الإنسان وعلاقاته بالآخر، إنساناً كان أو حيواناً أو نباتاً أو جماداً، صغيرها وكبيرها، جليلها وحقيرها، فلا يهمل شيئاً من شؤون الحياة العامة والخاصة، ويرسم الموقع الإلهي والحكم السماوي في كلِّ حقل وشأن من مأكل وملبس ومنكَح إلى مال وٱجتماع وٱقتصاد وسياسة، وما بين هذا وذاك مما يفوته العدُّ والإحصاء، في العبادة والمعاش، من المبدأ إلى المعاد، قال «الباقر» ﷺ: "إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأُمة إلَّا أنزله في كتابه، وبيَّنه لـ «رسوله» ﷺ، وجعل **لكلِّ شيءٍ** حدّاً وجعل عليه دليلاً يدلُّ عليه، وجعل على مَن تعدَّى ذلك الحدَّ حدّاً".[2]

والإشكالية التي ينطلق منها الٱلتقاطيون في فكرتهم، تقوم على ٱدِّعاء **قصور الدين أو عجز التشريع الأصلي والأوَّلي فيه، أي الكتاب والسُنَّة، وعدَم ٱستيعابه لجميع مناحي الحياة، ما "ألجأهم" إلى الوَضع والتشريع (في المواقع التي سكَت فيها وصمَت!)**. فالمدَّعى هو أن ما وَرثه المسلمون من النصوص التشريعية يسيرٌ جداً بالنسبة إلى العدد الكبير، وربما غير المتناهي، من مستجدات الوقائع والحوادث.

---

(١) «أُصول الكافي» لـ «الشيخ الكُليني» ج١ ص٥٨.

(٢) المصدر السابق ص٥٩.

وهنا مغالطة بثت الشبهة وخلقت الإشكالية، حين جُعِل أساس "سُنيٌّ "مَبنىً لنتيجة وحُكم يطال فقهنا وينزل بمذهبنا! فحقٌّ أن أكثر الكتاب الكريم عقيدة ومواعظ وقصص، **ولا تتجاوز آيات الأحكام فيه خمسمئة آية**، بينها العام والخاص، والمطلق والمقيَّد، والناسخ والمنسوخ، والمجمَل والمبيَّن إلى غير ذلك. وحقٌّ أنَّ اختلاط المسلمين بغيرهم، واتِّساع رقعة البلاد، ودخول كثير من الأُمم في الإسلام، والتطوُّر السريع، وتعقُّد العلاقات الاجتماعية، كلُّ هذا وغيره **صنَع مستجدَّات وخلَق حاجات، كثَّرت الفروع الفقهية واستحدثت غير المعروفة المتداوَلة، فواجه فقهاء مذاهب العامة صعوبة في الإجابة عنها**، بل عجزاً عن حلِّها، إذ لم يكن في ظاهر الكتاب ما ينجدهم، ولا في السُنَّة الموجودة لديهم ما يُسعفهم!

فقد كانت السُنَّة التي في أيديهم ناقصة، لا تفي النصوص المتوفرة منها بالحاجة ولا تُؤمِّن الكفاية، ذلك لمنع السلطة الحاكمة تدوين الحديث [1] والنَّهي عنه بحُجَّة كفاية كتاب الله وعدَم الانشغال عنه بغيره!

عندها مال العلماء إلى الرأي والاستحسان، مستَندين إلى أن **الشريعة معقولة المعنى، ولها جذور وفلسفة فُهِمت من الكتاب والسُنَّة**، فكانوا يبحثون عن **عِلَل الأحكام وربط المسائل بعضها ببعض**، ولم يحجموا عن الفتوى برأيهم في ما لا يجدون فيه نصّاً، وقد اشتهر هؤلاء بأصحاب "الرأي والقياس"، مقابل الواقفين على النصوص فحَسب الذين عُرِفوا بـ"أهل الظاهر". وكان أكثر أهل «العراق» أهل قياس، وأكثر أهل «الحجاز» أهل حديث، وعلى هذا كان «سعيد بن المسيب» يقول لـ «ربيعة بن عبدالرحمن» (المتوفى ١٣٦) لما سأله عن علَّة الحكم: أعراقيٌّ أنت؟! [2] **ولعلَّ أول من غرَس بذرة العمل بالقياس كان «عمر»**، فإنه يقول في كتابه إلى «أبي موسى الأشعري»: "اعرف الأشباه والأمثال، وقِس الأُمور عند ذلك بنظائرها، واعمَد إلى أقربها عند الله تعالى وأشبهها بالحق". [3]

---

(١) «حاشية الزرقاني على موطأ مالك» ج١ ص١٠.

(٢) «تاريخ التشريع الإسلامي» لـ «محمد الخضري» ص١٣٤. و«فجر الإسلام» لـ «أحمد أمين» ج١ ص٢٩٠.

(٣) «صبح الأعشى» لـ «أبي العباس القلقشندي» ج١٠ ص١٩٤. وذهب بعضهم إلى أن هذه النسبة غير ثابتة والرواية ساقطة سنداً، إضافة إلى استبعاد مثل هذه القدرة التنظيرية من الرجل. نعم، العمل بالرأي مقابل الكتاب والسنة بدأ من الأوائل، لكن القياس بحدوده وضوابطه لم يعمل من صحابي، بل نشأ في القرن الثاني للهجرة. راجع «أصول المظفر» ج٣ و«الأصول العامة للفقه المقارن» لـ «السيد الحكيم» مبحث القياس.

وممن أخذ بالقياس وعمل بالاستحسان «أبوحنيفة النعمان بن ثابت» (المتوفى ١٥٠)، تلقَّاه من أُستاذه «حماد بن سليمان» (المتوفى ١٢٠)، تلميذ «إبراهيم بن يزيد النخعي» (المتوفى ٩٦) [١] وأعانه على تأسيسه تلميذاه «أبويوسف القاضي» (المتوفى ١٨٢) و«محمد بن الحسن الشيباني» (المتوفى ١٨٩). [٢]

ولم يزل «الإمام الصادق» ﷺ يعرِّف «أبا حنيفة» وخامة القياس وسوء عاقبته، ويحذِّره السقوط فيه، ويرشده وينذره، فلم ينتهِ ولا ارتدَع!...

قال له يوماً: أيهما أعظم عند الله تعالى قتل النفس التي حرَّم الله قتلها أم الزنا؟ قال «أبوحنيفة»: القتل. فقال «الصادق» ﷺ: فلماذا قبل الله تعالى في القتل شاهدين وفي الزنا أربعة شهود؟! فوَجَم «أبوحنيفة» ولم يدرِ ما يقول! ثم قال «الصادق» ﷺ: أيهما أعظم عند الله تعالى الصوم أم الصلاة؟ قال «أبوحنيفة»: الصلاة. فقال «الصادق» ﷺ: لماذا تقضي المرأة الصوم أيام الحيض ولا تقضي الصلاة؟! ثم قال: يا عبدَ الله! اتقِ الله ولا تقِس، فإنَّا نقِفُ غداً بين يدَي الله تعالى نحنُ وأنت، فنقول قال الله عزَّ وجلَّ وقال «رسول الله» ﷺ، وتقول أنت وأصحابك قِسنا ورأينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء. إن أوَّل مَن قاسَ «إبليس»، إذ أمره الله بالسجود لـ «آدم» فقال: أنا خيرٌ منه، خلقتني من نار وخلقته من طين. [٣] وقال «أميرالمؤمنين» ﷺ: لو كان الدين بالرأي لَكان أسفَل القدَم أولى بالمسح من أعلاه. [٤] وعن «النبي» ﷺ: تفترق أُمَّتي على بضع وسبعين فرقة، أعظم فتنة على أُمَّتي قَوم يقيسون الأُمور بآرائهم فيحلُّون الحرام ويحرِّمون الحلال. [٥] وقد أنكرت الشريعة المقدسة "القياس" وتشدَّدت في حظْره، وفيه يقول «الصادق» ﷺ لـ «أبان بن تغلب» (المتوفى ١٤١): "السُنَّة إذا قيست مُحِقَ الدين". [٦]

(١) «حجة الله البالغة في علل الأحكام» لـ «عبدالعزيز الدهلوي» ج١ ص١١٨.
(٢) «تاريخ الفلسفة الإسلامية» لـ «مصطفى عبدالرزاق» ص٢٠٥.
(٣) «التهذيب» لـ «الشيخ الطوسي» ج٢ ص٤٤١.
(٤) «نيل الأوطار» ج٧ ص٥٦. و«سُنن أبي داوود» ج١ ص٤٢.
(٥) «المحلى» لـ «ابن حزم الأندلسي» ج١ ص٦٢.
(٦) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٧ ص٢٩٩.

وهذه المقدمة والزعم (نقص السُنَّة) الذي يشرع الدخول في فلسفة الأحكام والخوض في علل الشرائع، ويُؤسس للعمل بالرأي والقياس، منتفية في مذهب «أهل البيت» عليهم السلام، كما لا يخفى على حصيف، فهي مدرسة مباركة لم تشكُ يوماً النقص ولا عانت الأنقطاع مرَّة، بل عاشت دوماً مرتبطة بمنبع العلم الإلهي، متَّصِلة بالوحي السماوي، عبر الأخذ بالثقل الثاني والقرآن الناطق، والتمسُّك بحبل الله الممدود، يرفد الأُمة ويبعث فيها من روحه الملكوتية، ويمدُّها بحاجاتها بلا بَرُ ولا حَظر، ولا أنقطاع ولا نفاد.

فليس هنا إذاً شُبهة في فراغ يستدعي أجتهاداً (بمعنى الرأي)، ولا ما يقتضي عبثاً في الفقه وفوضى من التي يرتكبها الحداثيون الألتقاطيون.

إن الأمتداد الطبيعي لـ «رسول الله» صلى الله عليه وآله، أعني سيّد الأوصياء و«أميرالمؤمنين» عليه السلام، ومن بعده أبناءه «الأئمة» الأطهرين عليهم السلام، قد أودَعهم الباري الذي عيَّنهم ونصَّ عليهم، من العِلم بحقائق الأشياء وأسرار الطبائع وحوادث الكون من خير وشرّ ومقادير وآجال، وخصَّهم من الغيب بتقلُّبات الدهور ومستجدات الأيام ومستحدثاتها العصور، وزائل الأُمور ومندرساتها، حتى ملكوا عِلم ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة.

وكان الأصحاب يحفظون ويدوّنون ما يتلقُّونه ويتحمَّلونه عن «أئمتهم» عليهم السلام من الأحاديث في الفقه وفي سائر العلوم، حتى إنَّ «أبان بن تغلب» وهو رَاوٍ وَاحِد، حدَّث عن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام ثلاثين ألف حديث [١]، وتضافر النقل أن أربعة آلاف رجل من المشتهرين بالعلم من أهل «العراق» و«الحجاز» و«الشام» و«خراسان» [٢] جمعوا من أجوبة مسائله عليه السلام أربعمئة كتاب عُرِفت بـ "الأُصول الأربعمئة". [٣]

وهذا غير ما روِيَ ودوّن عن «السجاد» و«الأئمة» بعد «الصادقَين» عليهما السلام، فقد جمع أصحابهم في ما تحمَّلوه من أحاديثهم، ما يزيد على "الأُصول الأربعمئة" بكثير [٤]، وما زالت تلك الأحاديث محتفَظاً بها في موسوعات هامة، كالكُتب الأربعة:

---

(١) عن «الوجيزة في الدراية» لـ «الشيخ البهائي» ص٥٤.

(٢) من مقدمة «الذكرى» لـ «الشهيد الأول» ج١ ص٩٨.

(٣) «المعتبر في شرح المختصر» لـ «جعفر بن الحسن المحقق الحلّي» ص٥.

(٤) «نهاية الدراية» لـ «السيد حسن الصدر الكاظمي» ص٢١٣.

أوَّلها: «الكافي» لـ «محمد بن يعقوب الكليني» (المتوفى بـ «بغداد» ٣٢٩)، ألَّفه في عصر الغيبة الصغرى، في حياة السفراء الأربعة، وقد حكى «ملا خليل القزويني» في «شرحه» (المسمَّى «الوافي في شرح الكافي»)، أنه عُرِض على «وَلي العصر» ﷺ فاستحسنه. وبلغت أحاديثه ستة عشر ألفاً ومئة وتسعة وتسعين حديثاً، مع أن أحاديث «البخاري» بحذف المكرَّر أربعة آلاف، ومثله «صحيح مسلم» بحذف المكرَّر، وأحاديث «الموطَّأ» و«النسائي» و«سُنن الترمذي» لا تبلغ عدد «صحيح مسلم». على أن «الشيخ الكليني»، كما يقول عنه «الوحيد البهبهاني» (المتوفى ١٢٠٨)، عانى في جمعه المشاق بأسفاره إلى البلدان والأقطار، واجتماعه بشيوخ الإجازات، وقرب عصره من أرباب "الأُصول الأربعمئة"، والكتب المعوَّل عليها، ومضى له على تأليفه عشرون سنة.[1]

الثاني: «من لا يحضره الفقيه» لـ «أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه» (المتوفى في «الري» عام ٣٨١).

الثالث والرابع: «التهذيب» و«الاستبصار»، لـ «أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي» (المتوفى والمدفون بداره في «النجف الأشرف» عام ٤٦٠).

ويلي هذه الأُصول الأربعة، كتبٌ ومجاميع ضمَّت إضافات وبيانات وشروح، منها:

«**الوافي**» لـ «ملا محسن الكاشي» ﷺ المعروف بـ «الفيض الكاشاني» (المتوفى في «كاشان» سنة ١٠٩١). و«**وسائل الشيعة**» لـ «محمد بن الحسن الحرّ العاملي» ﷺ (المتوفى سنة ١١٠٤ والمدفون في «مشهد الرضا» ﷺ)، وقد استدرك عليه ما فاته «الميرزا حسين النوري» ﷺ (المتوفى في «النجف الأشرف» سنة ١٣٢٠) في كتاب أسماه «مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل» واشتُهر بـ «**المستدرك**». و«**بحار الأنوار**» لـ «العلَّامة المجلسي» ﷺ (الثاني، محمد باقر، المتوفى في «أصفهان» سنة ١١١٠)، ويقع في ست وعشرين مجلداً (من الطبعة الأُولى الحجرية، ثم خرج في مئة وعشرة مجلدات في الطبعة الحديثة)، فقد توفرت لديه، بمساعدة ملوك الصفوية، المصادر وجوامع الأخبار، مع ما كتبه علماء السُنَّة في الحديث والفقه والرجال والسيرة والفلسفة، فأودَعها في هذه الموسوعة الزاخرة.

---

(١) «نهاية الدراية» لـ «السيد حسن الصدر الكاظمي» ص٢٢٠.

وبقي الأمر في هذه المدرسة العظيمة، الغارقة في الرحمة، والمتقلِّبة في البركة، والمُعَانة بالغوث الرباني واليد الإلهية، والمسدَّدة والمرعيَّة بالعصمة الإماميَّة، بعد توفُّر المادة الأصلية (أي كنوز المعارف المودَعة في أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام) بكفاية من كيفية، وغزارة من كميَّة... **تعلَّقَ الأمر على تخصُّص علميٍّ ومقدرة فنيَّة** تمكِّن أربابها من انتزاع الحكم الشرعي واستنباطه من أُصوله ومصادره المبذولة في هذا الكنز العظيم ليس إلَّا.

إنَّ فقهاء الإمامية الذين شجبوا الرأي والقياس وواجهوه بحِدَّة وشدَّة وقسوة، تبعاً لموقف «أئمَّتهم» عليهم السلام، وعَدُّوه ابتداعاً وإدخالاً لما ليس من الدين فيه، ورأوا أن اللجأ إليه، ناهيك بافتقاده الدليل العلمي المسوِّغ والحجَّة الشرعية المُجيزة، هو اعتراف بنقص الشريعة وعدم وفائها بما يحتاجه الناس، فدعوى مشروعية الاجتهاد لا تلتقي مع الشمول والكمال المفترض في رسالة السماء...

انصرفوا تلقاء ما ورثوه عن «أئمَّتهم» عليهم السلام من ثروة وتوجَّهوا إلى النظر والبحث في هذا التراث العظيم، الذي وجدوا فيه الكفاية والغنى عن اللجأ إلى الرأي والقياس والاستحسان، والأمان من الضلال والابتداع، بل عن مجرَّد الالتفات إلى غيره بأي نحو، فما من شيء يحتاج إلى تشريع، ولا من فكرة وعقيدة تحتاج إلى تنظير وتوضيح، إلَّا وفي أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام ما يضطلع وينبري لبيان حكمها بوَجه من الوُجوه.

غاية ما هناك هو تذليل الصعاب وتجاوز العقبات التي تحول دون اكتشاف مباشر وبلوغ سريع للحكم، ووُقوف جليٍّ قاطع على المراد الجدِّي للشارع المقدَّس.

فهناك صعوبات تكتنف عملية الاستنباط والسَّعي لمعرفة الحكم الشرعي الموجود والمبذول في تراث «أهل البيت» عليهم السلام على **وَفرته وغزارته**، لا يمكن معالجتها وتجاوزها والخروج منها بحلول سليمَة وأجوبة صحيحة تحكي التوفيق والسداد والرشد والفلاح، إلَّا لفقيه ضليع، وعالم متمرِّس، جامع للشرائط حقّاً... فعن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام: لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف **معاريض كلامنا**، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وَجهاً لنا من جميعها المخرج.[1]

(١) «البحار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج٢ ص١٨٤. عن «معاني الأخبار» لـ «الصَّدوق».

ويمكن عرض بعض العقبات والصعوبات التي تواجه المجتهد، وما يكتنف عملية أستنباط الحكم الشرعي والفكر الديني، في الموارد التالية:

١ـ إنَّ في أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام **عموم وخصوص، وإطلاقٌ وتقييد، وإجمالٌ وتبيين**، وأنتزاع الحكم الشرعي منها يتوقف على إحاطة، كميَّة وكيفية، بأحاديثهم الشريفة، أي تتبعها وأستقصائها وعدم مغادرة شيء منها، ثم على معرفة القواعد والأساليب التي لا بدَّ من أتباعها في حمل المطلَق على المقيد، والعام على الخاص، والمجمَل على المبين. فعن «الرضا» عليه السلام قال: مَن ردَّ متشَابه القرآن إلى محكَمه هُديَ إلى صراط مستقيم. ثم قال عليه السلام: إنَّ في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن، ومُحكماً كمُحكَم القرآن، فرُدُّوا متشابهها إلى مُحكمها، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا.[1]

٢ـ **إنَّ درجة العِلم والمَلَكة، والقدرة الذهنية والذكاء، تؤثر في فهم النصوص والعبارات**، ولعلَّ الرواسب النفسية والعوامل الذاتية لا تخلو من تأثير، على الرغم من النزاهة والموضوعية المشترطة، لذا نرى **الأفهام تختلف وتتفاوَت في ما تتلقَّاه من عبارة واحدة**. وعليه لا بدَّ من أكتشاف القواعد والأساليب الأولية التي تجري عليها الأذهان السليمة في التفاهم بالعبارات والمحاوَرات، ولا بدَّ من الأستعانة بها في فهْم الأحاديث.

٣ـ ما يجده الناظر في الأحاديث المروية عن «أهل البيت» عليهم السلام من **التعارض** في بعض الأحيان، والذي يعرض لأسباب مختلفة وينشأ عن عوامل متعدِّدة، منها: **ضياع القرائن** المكتنف بها النص، أو السياق الذي وَرَد فيه، **نتيجة للتقطيع أو الغفلة في مقام نقل** الحديث وروايته. وأحتمال **عدَم دِقَّة الرواة وتهاونهم في التزام ألفاظ النصّ** عند نقله وتدوينه، غير مكترثين بألفاظه وغير محافظين على حرْفيته. **وأُسلوب التدرُّج** الذي كان يتَّبعه ويسلكه «الأئمة» عليهم السلام في عملية بيان الأحكام الشرعية وتبليغها للناس، مراعاة لحال السائل أو للظروف المكتنفة به وبالسؤال. ثم **لظروف التقية الشديدة** التي عاشها «الأئمة» عليهم السلام، مما جعلهم يضطرون في بعض الأحايين إلى أتخاذ وإظهار مواقف ـ في أقوالهم أو أفعالِهم ـ تخالِف آراءهم، أنسجاماً مع الوَضع السائد **وحفاظاً** على **وُجود الشيعة والشريعة**.

(١) «عيون أخبار الرضا» لـ «الشيخ الصدوق» ج١ ص٢٩٠.

كما في الحديث الشريف، بسنده عن «أديم بن الحسن» قال: سأل «موسى بن أشيم» «أبا عبدالله الصادق» ﷺ ـ وأنا حاضر ـ عن آية من كتاب الله عزَّ وجَل فأخبره بها. فلم يبرح حتى دخَل رجلٌ فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره (الرجل) بخلاف ما أخبره! قال «ابن أشيم»: فدَخلَني من ذلك ما شاء الله، حتى كأنَّ قلبي يُشرَّح بالسكاكين، وقلتُ تركتُ «أبا قتادة» بـ «الشام» لا يُخطئ في الحرف الواحد، الواو وشبهها، وجئت إلى مَن يخطئ هذا الخطأ كلَّه؟ فبينا أنا كذلك إذ دخَل عليه رجلٌ آخر (ثالث)، فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره بخِلاف ما أخبرني، و(أخبَر) الذي سأله بعدي، فتُجلِّي عني، وعلمتُ أنَّ ذلك تعمُّدٌ منه. فحدَّثت نفسي بشيء، فالتفت إليَّ «أبوعبدالله» ﷺ فقال: يا «ابن أشيم»! لا تفعل كذا وكذا، فحدَّثني عن الأمر الذي حدَّثتُ به نفسي. ثم قال: يا «ابن أشيم»! إنَّ الله عزَّ وجل فوَّض إلى «سليمان بن داود» ﷺ فقال: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ۝٣٩﴾ (ص)، وفوَّض إلى «نبيِّه» ﷺ فقال: ﴿مَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ۝٧﴾ (الحشر)، فما فوَّض إلى «نبيِّه» فقد فوَّض (أو فُوِّض) إلينا. يا «ابن أشيم»! مَن ﴿يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ۝١٢٥﴾ (الأنعام)، أتدري ما الحرَج؟ قلتُ: لا. فقال بيَدِه وضمَّ أصابعه كالشيء المصمَت، الذي لا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء (كأنه جمع راحته وضمَّ أصابعه وجعلها على هيئة القبضة). (١)

ولعلَّ هذا الحديث وغيره يُشعِر أن الترجيح بين الأخبار بالتقية ـ بعد العرض على الكتاب العزيز ـ هو أقوى المرجحات، فإن جُلَّ الاختلاف الواقع في أخبارنا عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من التقية. (٢)

---

(١) «بصائر الدرجات» لـ «الصفار» ص٤٠٦.

(٢) بل إن «المحقِّق البحراني» ﷺ كان يرى عند التأمل والتدقيق (كما عبَّر) أن **كلَّ** الاختلاف والتعارض الملحوظ بين الروايات، لا **جُلَّها** فحَسب، ناشئٌ من التقيَّة! قال ﷺ: وقد وفَّق الله تعالى إلى الوقوف على كلام للمحدِّث «الأمين الأسترآبادي» ﷺ يطابق ما سنَح لنا في هذه المقالة، حيث قال في تعليقاته على كتاب «المدارك» في بحث البئر في بيان السبب في اختلاف أخبار النزح، ما لفظه: وأما الروايات المختلفة المتضمِّنة للنزح ففي سبب اختلافها احتمالات، وذلك لتضمُّن كثير من الروايات أن من أنواع التقيَّة صدور أجوبة ←

٤ـ ثم إننا لا نُنكِر ولا نُغفِل فرضية الدسّ والتحريف، ولربما الوَضع التي قام بها بعض المغرضين والمعادين لمذهب «أهل البيت» ﷺ على ما أثبته لنا التاريخ، ووَرَد به التصريح ومنه التحذير في روايات «الأئمة» ﷺ أنفسهم. وفي العموم، فإن الأحاديث وَصلَتنا عن طريق الرواة، وهم **متفاوتون من حيث الوثاقة، والحفظ والضبط**، ومن هنا فإنَّ معرفة الناقلين والرواة بأشخاصهم وأوصافهم وسيَرهم أمر لا بدَّ منه في العمل بالحديث... ولكن هذا الأمر الخطير لا يجوز أن يمارسه وينهض به **إلَّا العلماء المؤتمنون، وأهل الاختصاص المستَحفَظون، وما يجري فيه الابتذال على أيدي الأغراب (وإن ظهروا بزيّ العلماء) هو جريمة نكراء لا ينبغي السكوت عنها، ولا التهاون في ردِّها ومواجهتها**...

فقد بلَغ الأمر في عصرنا حدَّ التهتك والابتذال، سواء على يد **المثقفين الجهلة، أو المنتسبين إلى أهل العلم من أنصاف العلماء وأرباعهم!** الذين علموا شيئاً وغابت عنهم أشياء، فوقعوا في الجرأة، بل الوقاحة، أو هو ـ ببساطة ـ الجهل والعجز عن التماس الأوجه المصحّحة والمفسّرة لمعاريض كلامهم ﷺ، فيبادرون إلى تضعيف، بل إسقاط الحديث وردِّه! بلا وَرع، ذلك لأقلّ عارض وَهْم يعتريهم وأدنى مَدخَل شكٍّ ينتابهم!

نهج حذَّر منه «الأئمة الأطهار»، كما في حديث «أبي عبدالله» ﷺ قال: إن الله تعالى خصَّ عباده بآيتين من كتابه، أن لا يقولوا حتى يعلَموا، ولا يردُّوا ما لم يعلموا. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۝﴾ (الأعراف)، وقال: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ ۝﴾ (يونس). وعنه ﷺ: إذا سُئل الرجل منكم عمَّا لا يعلَم فليقُل: لا أدري، ولا يقُل: الله أعلم، فيوقع في قلب صاحبه شكّاً! وإذا قال المسؤول: لا أدري، فلا يتَّهمه السائل.[1] **فتأمَّل في الشكِّ والمشكِّكين!**

(١) أنظر: «المحاسن» لـ «البرقي» ج١ ص٣٢٧.

←

مختلفة عنهم ﷺ في مسألة واحدة، لئلَّا يثبت عليهم قول واحد، ولنصّ كثير منها أن خصوصيات كثير من الأحكام مفوَّضة إليهم ﷺ كما كانت مفوَّضة إليه ﷺ، ليُعلَم المسلَّم لأمرهم من غيره. إلى آخر كلامه خصَّه الله بمزيد إكرامه. وإني سابقاً كان يكثُر تعجُّبي من عدَم اهتداء أحد، سيَّما من المحدِّثين، إلى ما ذكرنا، حتى وَفَّق الله سبحانه للوقوف على هذا الكلام، وما ذكره ﷺ من خروج بعض الاختلافات عنهم ﷺ من باب التفويض يدلُّ عليه من الأخبار المذكورة هنا خبر «موسى بن أشيم». «الحدائق» ج١ ص٨. ■

وعن «أبي جعفر» أو «أبي عبدالله» ﷺ قال: لا تكذِّبوا بحديث أتاكم به مُرجيء ولا قدَري ولا حَروري ينسبه إلينا، فإنكم **لا تدرون لعلَّه من الحقِّ فتكذِّبوا الله فوق عرشه.** (١)

وعن «حمزة بن بزيع»، عن «علي السائي» (٢) عن «أبي الحسن» ﷺ أنه كتب إليه في رسالة: ولا تقُل لما بلغك عنَّا أو نُسِب إلينا: هذا باطل، **وإن كنت تعرف خِلَافه! فإنك لا تدري لم قُلنا، وعلىٰ أي وَجْهٍ وصِفَة؟** (٣)

وعن «أبي عبيدة الحذاء» عن «أبي جعفر» ﷺ قال: سمعته يقول: أما والله إنَّ أحبَّ أصحابي إليَّ أمهرُهم وأفقَهُهم في الحديث (وأكتمَهم لحديثنا)، وإن أسوأهم عندي حالاً (أكثرهم عنتاً ومقتاً) وأمقتهم إليَّ الذي إذا سمعَ الحديث يُنسَبُ إلينا ويُروىٰ عنَّا فلم يعقِله، ولم يقبله قلبُه، **اشمأزَّ منه** (من سماعه وكفَر به) **وجحَدَه، وكفَّر مَن** (روَاه و) دانَ به، وهو لا يدري لعلَّ الحديث من عندنا خرج وإلينا أُسند (فصار بذلك كافراً بنا) **فيكون بذلك خارجاً من وِلايتنا.** (٤)

ولـ «المحقِّق البحراني» ﷺ في المقام قولٌ مستجمع رزين، ورأي راجح سَدِيد، قد تعارضه آراء مستحدَثة ونظريات متأخِّرة، ولكن مما لا شك فيه ولا شُبهة، أن الرجل يمثِّل الأصالَة والفقاهة الحقَّة، وهو ينطلِق من الأُسس والقواعد العلميَّة التي تسمح له بالاستنباط والتنظير، بلا ريب، فهو ابن بجدتها، بل أحَد أساطينها وأعلامها، وسأعود بعد عرْض قوله لفذلكَة تخلُص إلىٰ ما أُريد من الاستشهاد به ـ دون سواه ـ ممن ذهب إلىٰ الرأي نفسه في اعتبار "الكتب الأربعة"، وهم جميع فقهاء الإمامية من "المدرسة الأُصولية"! كما صرَّح به «الشهيد الثاني» و«الشيخ البهائي» في «درايتهما». (٥)

---

(١) «المحاسن» لـ «البرقي» ج١ ص٢٣٠ ح١٧٥.

(٢) «سائي» كما في «التنقيح»: نسبة إلىٰ «سايه» من قرىٰ «المدينة» المشرَّفة، وقيل: إنها قرية بـ «مكة» زادها الله شرفاً، وقيل: وَادٍ بين الحرمين، وقال «ابن سيده» هو وَادٍ عظيم به أكثر من سبعين نهراً تجري، تنزِّله «بنو سليم» و«قُرَينة». انتهى. واختار «النجاشي» الأول، والظاهر بقرينة رواية «حمزة بن بزيع» عنه، أنه «علي بن سويد السائي» من أصحاب «موسى بن جعفر» و«الرضا» ﷺ. عن هامش «البحار» ج٢ ص١٨٦.

(٣) «بصائر الدرجات» لـ «الصفار» ص٥٥٨.

(٤) «البحار» لـ «المجلسي» ج٢٥ ص٣٦٥. ما بين القوسين () جاء في نسخ أُخرىٰ.

(٥) «الوجيزة في الدراية» لـ «البهائي» ص١٦، و«الدراية» لـ «الشهيد الثاني» ص١٧.

ذكر ﷺ في بيان وَجه تعارض بعض الأخبار الواردة عنهم ﷺ، فقال:

... ومن هنا دخلَت الشُّبهة على جمهور متأخري أصحابنا رضوان الله عليهم، فظنوا أن هذا الاختلاف (تعارض الروايات) إنما **نشأ من دَسّ أخبار الكذب في أخبارنا**، فوضعوا هذا الاصطلاح ليميزوا به صحيحها عن سقيمها، وغثّها من سمينها، وقوّى الشُّبهة في ما ذهبوا إليه شيئان:

أحدهما رواية مخالف المذهب وظاهر الفسق والمشهور بالكذب من «فطَحيّ» و«وَاقفي» و«زيْدي» و«عامّي» وكذّاب و«غالٍ» ونَحْوِهم.

وثانيهما ما وَرَد عنهم من أن لكلّ رجل منّا رجلاً يكذب عليه وأمثاله، مما يدلُّ على دسّ بعض الأخبار الكاذبة في أحاديثهم ﷺ، ولم يتفطَّنوا نوَّر الله ضرائحهم إلى أن هذه الأحاديث التي بأيدينا إنما **وصلَت بعد أن سهرَت العيون في تصحيحها، وذابت الأبدان في تنقيحها، وقطعوا في تحصيلها من معادنها البلدان، وهجروا في تنقيتها الأولاد والنسوان**، كما لا يخفى على من تتبع السيَر والأخبار، وطالع الكتب المدونة في تلك الآثار.

فإن المستفاد منها ـ على وَجهٍ لا يُزاحمه الريب، ولا يُداخِله القدح والعيب ـ أنه كان دأبُ قُدَماء أصحابنا المعاصرين لهم (لـ «الأئمة» ﷺ)، إلى وقت «المحمَّدِين الثلاثة»[1]، في مدَّة تزيد على ثلاثمئة سنة، **ضبْط الأحاديث وتدوينها في مجالس «الأئمة»**، والمسارعة إلى إثبات (تدوين) ما يسمعونه خوفاً من تطرُّق السهو والنسيان، **وعرْض ذلك عليهم**.

وقد صنَّفوا تلك الأُصول الأربعمئة المنقولة كلَّها من أجوبتهم ﷺ، **وأنهم ما كانوا يستحلُّون روايةَ مَا لم يجزموا بصحَّته**. وقد رُوِي أنه عُرض على «الصادق» ﷺ كتاب «عبيدالله بن علي الحلبي» **فاستحسَنه وصحَّحه**، وعلى «العسكري» ﷺ كتاب «يونس بن عبدالرحمن» وكتاب «الفضل بن شاذان» **فأثنى عليهما**. وكانوا ﷺ يوقفون شيعتهم على أحوال أُولئك الكذّابين، ويأمرونهم بمجانبتهم، وعرض ما يرِد من جهتهم على الكتاب العزيز والسنة النبوية وترك ما خالفهما.

---

(١) المقصود بـ "المحمَّدين الثلاثة" ﷺ هم: «محمد بن يعقوب الكليني»، «محمد بن بابويه القمي الصدوق»، «محمد بن الحسن الطوسي» ﷺ.

فروى الثقة الجليل «أبوعمرو الكشّي» في كتاب «الرجال» بإسناده عن «محمد بن عيسى ابن عبيد» عن «يونس بن عبدالرحمن» أن بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر فقال: يا «أبا محمد» (كُنية «يونس») ما أشدَّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردِّ الأحاديث؟ فقال: حدَّثني «هشام بن الحكم» أنه سمع «أبا عبدالله» عليه السلام يقول: " لا تقبلوا علينا حديثاً إلَّا ما وافق القرآن والسُنَّة، أو **تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدِّمة**، فإن «المغيرة بن سعيد» لعنه الله دَسَّ في كتب (أصحاب) «أبي» أحاديث لم يحدِّث بها «أبي»، فاتقوا الله ولا تقبَلوا علينا ما خالَف قول ربِّنا وسُنة «نبيِّنا» صلى الله عليه وآله.

قال «يونس»: وافيتُ «العراق» فوجدتُ بها قطعة (جماعة) من أصحاب «أبي جعفر» ووَجدت أصحاب «أبي عبدالله» عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذتُ كتبهم وعرضتها من بعدُ على «أبي الحسَن الرضا» عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث «أبي عبدالله» عليه السلام، وقال: إن «أبا الخطاب» كذب على «أبي عبدالله» عليه السلام، لعن الله «أبا الخطاب»، وكذلك أصحاب «أبي الخطاب» يدسُّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب «أبي عبدالله» عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنا إن تحدَّثنا (حدَّثنا) بموافقة القرآن وموافقة السُنَّة، **إنَّا عن الله وعن رسوله نُحَدِّث ولا نقول قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أوَّلنا، وكلام أوَّلنا مِصداقٌ لكلام آخرنا، فإذا أتاكم مَن يحدِّثكم بخلاف ذلك فردُّوه عليه، وقولوا أنت أعلم وما جئت به، فإن لكلامنا حقيقة وعليه نوراً، فما لا حقيقة له ولا عليه نور فذلك قول الشيطان.** (١)

أقول: فانظر ـ أيدَك الله تعالى ـ إلى ما دلَّ عليه هذا الحديث من توقُّف «يونس» في الأحاديث واحتياطه فيها. وهذا شأن غيره أيضاً كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى، وأمرُهم عليهم السلام بعَرْضِ ما يأتي من الأخبار، من غير المؤتمن، على الكتاب والسنَّة تحرُّزاً من تلك الأحاديث المكذوبة. **فهل يجوز في العقول السليمة والطباع المستقيمة أن مثل هؤلاء الثقات العدول، إذا سمعوا من «أئمتهم» مثل هذا الكلام، أن يستحلُّوا بعد ذلك نقلَ ما لا يثقون بصحَّته ولا يعتمدون على حقيقته (صِدْقه)؟**

---

(١) «رجال الكشّي» ص١٩٥.

بل من المقطوع والمعلوم عادَة من أمثالهم أنهم لا يذكرون ولا يروون في مصنَّفاتهم إلَّا ما اتضح لهم فيه الحال، وأنه في الصِّدق والاشتهار كالشمس في رابعة النهار، كما سمعت من حال «يونس» (ﷺ).

وهذا كان دأبهم ﷺ في الهداية لشيعتهم، يوقفونهم على جميع **ما وَقع وما عسى أن يقع في الشريعة من تغيير وتبديل**، لأنهم صلوات الله عليهم حُفَّاظ الشريعة وحملَتها وضُبَّاطُها وحرَستها، ولهم نوَّابٌ فيها من ثقات أصحابهم وخواصّ رُوَاتهم، يوحُون إليهم أسرار الأحكام، ويوقفونهم على غوامض كلِّ حلال وحرام، كما قد رُوِي ذلك بأسانيد عديدة، على أن المفهوم من جملة من هذه الأخبار أن تلك الأحاديث المكذوبة كلَّها كانت من أحاديث الكفر والزندقة والإخبار بالغرائب.

فمن ذلك ما رواه في الكتاب المتقدِّم (ارجال الكشِّي») عن «يونس بن عبدالرحمن» عن «هشام بن الحكم»: أنه سمع «أبا عبدالله» ﷺ يقول: كان «المغيرة بن سعيد» يتعمَّد الكذب على «أبي» ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستَتِرون بأصحاب «أبي»، يأخذون الكتب من أصحاب «أبي» فيدفعونها إلى «المغيرة»، **فكان يدسُّ فيها كتب الكفر والزندقة ويسندها إلى «أبي» ﷺ، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثوها في الشيعة**. فكل ما كان في كتب أصحاب «أبي» ﷺ من الغلوّ فذاك مما دسَّه «المغيرة بن سعيد» في كتبهم.[1]

وبإسناده عن «حماد» عن «حريز» قال ـ يعني «أبا عبدالله» ﷺ ـ : إن أهل «الكوفة» لم يزل فيهم كذَّاب، أما «المغيرة بن سعيد» فإنه يكذب على «أبي» ـ يعني «أبا جعفر» ﷺ ـ قال: حدَّثه أن نساء «آل محمد» ﷺ إذا حِضْنَ قضَين الصلاة. **وكذب والله ما كان من ذلك شيء، ولا حدَّثه**. وأما «أبوالخطاب» فكذب عليَّ وقال: إني أمرتُه هو وأصحابه أن لا يصلي المغرب حتى يروا الكواكب... الحديث.[2]

---

(١) «رجال الكشِّي» ح٤٠١. وفي رواية قال «الباقر» ﷺ: مثَله («المغيرة») مثَل «بلعم بن باعورا» الذي قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾.

(٢) المصدر السابق ص٢٢٨. و«أبوالخطاب» هو «محمد بن مقلاص أبي زينب الأسدي الكوفي الأجدع البزّاد» يكنَّى «أبا ظبيان» رأس الفرقة «الخطابية»، غالٍ ملعون، كان أول أمرِه من أصحاب «أبي عبدالله الصادق» ﷺ، ثم أصابه ما أصاب «المغيرة» فانسلخ من الدين وكفَر.

←

على أن مقتضى الحِكمة الربانية وشفَقة «الأئمة» ﷺ على مَن في أصلاب الرجال من شيعتهم (أي الأجيال القادمة من الشيعة)، تمنع من أن يتركوهم هملاً يمشون على غير طريق وَاضح ولا مَنار لائح، فلا يميّزون لهم الغثَّ من السمين، ولا يهدونهم إلى جادة الحقِّ المبين، ولا **يوقفونهم على ما يقع في الشريعة من تغيير وتبديل، وما يُحدِثه الكذَّابون المفترون من البدَع والتضليل**، كلَّا ثم كلَّا، بل أوضحوا الدين المبين نهاية الإيضاح، وصفُّوه من شَوْب كلِّ كدَر، حتى أسفر كضوء الصباح.

ألا ترى إلى ما وَرَد عنهم من حثِّهم شيعتهم على الكتابة لما يسمعونه منهم، وأمرهم بحفظ الكتب لمن يأتي بعدَهم، كما وَرَد في جملة من الأخبار التي رواها «ثقة الإسلام» في جامِعِه «الكافي»، وغيرُه في غيرِه، وإلى تحذيرهم الشيعة عن **مدَاخلة كلِّ مَن أظهر البدَع وأمرهم بمجانبتهم، وتعريفهم لهم بأعيانهم**، كما عرفت في ما تلونا من الأخبار؟

ومن ذلك أيضاً ما خرج عن «الأئمة» المتأخرين صلوات الله عليهم أجمعين، **في لَعْن جماعة ممن كانوا كذلك، كـ** «فارس بن حاتم القزويني»، و«الحسن بن محمد بن بابا»، و«محمد بن نصير النميري»، و«أبي طاهر محمد بن علي بن بلال»، و«أحمد بن هلال»، و«الحسين بن منصور الحلاج»، و«ابن أبي العزاقر»، و«أبي دلف»، وجمع كثير ممن يتسمى بالشيعة، ويظهر المقالات الشنيعة **من الغلوّ والإباحات والتناسخ ونحوها، وقد خرجت في لَعْنهم التوقيعات عنهم** ﷺ **في جميع الأماكن والبراءة منهم**. وقد ذكَر «الشيخ» ﷺ في كتاب «الغيبة» جمعاً من هؤلاء، وأورَد «الكشِّي» أخباراً في ما أحدَثوا، وما خرَج فيهم من التوقيعات لذلك، مَن أحبَّ الوقوف عليها فليرجع إليه.

← وَرَدَت روايات كثيرة في ذمّه ولَعنِه وحكى عن «القاضي النعمان المصري» أنه ممن أستحلَّ المحارم كلَّها، ورخَّص لأصحابه فيها، وكانوا كلَّما ثقُل عليهم أداء فرض أتوه فقالوا: يا «أبا الخطاب» خفِّف عنَّا، فيأمرهم بتركه (تأمَّل في حال "المثقفين" وسرّ تقليدهم «الضال المضل»)! حتى تركوا الفرائض وأستحلوا المحارم، وأباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور وقال: مَن عرف «الإمام» حلَّ له كلُّ شيء كان حُرِّم عليه، فبلغ أمره «جعفر بن محمد» ﷺ فلم يقدر عليه بأكثر من أن يلعنه ويتبرأ منه، وجمع أصحابه فعرَّفهم ذلك، وكتَب إلى البلدان بالبراءة منه وباللعنة عليه، وعظُم أمره على «أبي عبدالله» ﷺ وأستفظعه وأستهاله فلَعَنه ودَعَا عليه بإذاقة حرّ الحديد، فأستجاب الله دعاءَه فقتله «عيسى بن موسى العباسي» وَالي «الكوفة». ■

وقد شدَّد أصحابُ «الأئمة» الأمر في ذلك، حتى ربَّما تجاوزوا المقام (أي بالغوا في الحِرص والحذر)، حتى إنهم كانوا **يجانبون** (يبعِدون) **الرجل بمجرَّد التهمة بذلك!** كما وَقَع لـ «أحمد بن محمد بن عيسى» مع «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» من إخراجه من «برقة» (من أعمال وقرى) «قُم» لما طَعن عليه القُمِّيُّون، ثم أعادَه إليها لما ظهَر له براءته، ومشى في جنازته حافياً إظهاراً لنزاهته مما رُمي به. وكما أخرج «سهل الآدمي»، **وأظهر البراءة منه ومنع الناس من السماع عنه**. وكما أستثنى «محمد بن الحسن بن الوليد» **جملة من الرواة**...

وقد عَدُّوا جماعة من الرواة **في الضعفاء، ونسبوهم إلى الكذب والافتراء**، ومنهم من خرَجَت التوقيعات فيه عنهم ﷺ، ومنهم من أطلعوا على حاله الموجب لضعفه، ومنهم «محمد بن علي الصيرفي أبوسمينة»، و«محمد بن سنان»[1]، و«يونس بن ظبيان»، و«يزيد الصائغ» وغيرهم، وذلك ظاهرٌ لمن تصفَّح كتب الرجال واطَّلَع على ما فيها من الأحوال. ومن الظاهر، البيِّن الظهور، أنه مع شهرة الأمر في هؤلاء المعدودين وأمثالهم، فإنه لا يعتمد أحدٌ ممن اطَّلَع على أحوالهم على رواياتهم، ولا يدوِّنونها في أُصولهم إلَّا مع اقترانها بما يوجب صحَّتها ويُعلِن بثبوتها كما صرح به شيخنا «البهائي» في كتاب «مشرق الشمسين»، وقد نقل «الصدوق» ﷺ في «عيون أخبار الرضا» حديثاً في سنده «محمد بن عبدالله المسمعي»، ثم قال بعد تمام الحديث ما هذا لفظه:

قال مصنف هذا الكتاب: كان شيخنا «محمد بن الحسن بن الوليد» سيِّئ الرأي في «المسمعي» راوي هذا الحديث، وإنما أخرجتُ هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب «الرحمة»، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورَوَاه لي. انتهى. أقول: وكتاب «الرحمة» لـ «سعد ابن عبدالله». فانظر إلى شدَّة احتياطهم وتورُّعهم في عدم نقل ما لا يثقون به **إلَّا مع انضمام القرائن الموجبة لصحته وثبوته**. وبالجملة: فالخوض في كتب الرجال ـ والنظر في مصنفات المتقدمين والاطلاع على سيرتهم وطريقتهم ـ **يفيد الجزم بما قلنا**. وأما مَن أخذ بظاهر المشهور من غير تدبُّر لما هو ثمة مذكور فهو فيما ذهب إليه معذور. وكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ له، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. انتهى **كلام «المحقق البحراني»**.

---

(١) لـ «الشيخ محمد السند» بحث تحقيقي لطيف حول «محمد بن سنان» في كتابه في علم الرجال، يخلُص فيه إلى براءته من تهمة الوضع، ويرجع السبب في اتهامه إلى روايته لأحاديث فيها علوٌّ وارتفاع في العقيدة.

(٢) «الحدائق الناضرة» لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج١ ص٨.

وبالجملة، فإن أحاديث «آل محمد» ﷺ هي من أقدس مقدَّساتنا وأعزّ مُدَّخراتنا وأغلى ممتلكاتنا، وهو ميدان عزيز مصون، وقلعة منيعة وحصن حصين، وحياض حكرٌ في مسّ أسرارها وخدش دفائنها، وفي نقدها وجرح رواتها، على ذوي الاختصاص والأمانة، وليست شِرعة لكلِّ وَارد، يخوض فيها بجهله، فيخبط العين الصافية، ويكدِّر المشرب الروِي، بتضعيفاته وتشكيكاته وتوهُّماته وجهالاته، فيعمد من عجزه وعدم تخصُّصه، ليُسقِط دُرراً ويهدِر جواهر ويضيّع كنزاً يفوق المال والبنين قيمة وثمناً، قاسى السَّلَف الأمرَّين في حفظه وإبلاغه لنا كأمانة مصونة بالغالي والنفيس، وينتظر الخَلَف من الأجيال القادمة وُصولها وتسلُّمها منَّا، ويترقَّب التاريخ دَوْرنا في حفظها وإيصالها كاملة غير منقوصة، وسليمة غير مكلومة، فإن عجَزت أفهَامُ بعضهم وضاقت صدور آخرين عن إدراك أسرارها، وحُرِمت أن تنهل من معينها، وتتلقى من فيضها، فشرَّقت بعقولها الوَاهية وغرَّبت بحلومها السفيهة، لتلتقط ضِغثاً من هنا، وضغثاً من هناك، تلفِّق وتزيِّف، وتفتري وتكذب، فتصنع لنفسها ديناً وتبتدع من أهوائها مذهباً... **فليس لها إلَّا أن تترك هذا الكنز المعرفي كما هو، وتذره في سنبله، دون تحريف وتزييف، وحذف و "تعديل" و "تشذيب" مما صار ينادي به الحمقى المغفَّلون، ويطالب المرضى المغرضون، فهي مطالب ودعاوى تعارض ـ في الأقل الأدنى ـ أوَّليات الأمانة العلميَّة، وتجانب الموضوعية والشرف والنزاهة،** فهذا التراث ملك للبشرية جمعاء، وإن سُلِّطت دولة ومُكِّنت حكومة على البلاد والعباد، وبُسِطت يدٌ لتُفسِد في الأرض بدل أن تقيم الصلاة، فلا سُلطان على العِلم والفقه والفكر، وهذا التراث. عسى أن يبعث الله من بعدُ مَن يعرف قدره!

إن هذا التراث هو وَحدَه الكفيل بقطع دابر التقوُّل والافتراء، ومنع إدخال ما ليس من الدين فيه، وفيه الكفاية على صعيد الاستنباط والتماس أدلَّة الأحكام، وما يغني عن شيطنات الابتداع والرأي والقياس.

٥ـ وبعد، فإن أحاديث «أهل البيت» ﷺ ليست هي وَحدها مصدراً للأحكام الشرعية، بل هناك **الكتاب العزيز إلى جوارها في المصدرية،** فعلى مَن يريد التصدِّي لمعرفة الأحكام الشرعية أن يحيط بالمصدَرين فهماً وتفسيراً واستيعاباً.

ثم إذا ضُمَّ إلى هذين المصدرين (الكتاب والسنة) **مصدرا "العقل" و "الإجماع"**، فلا بدَّ في "العقل" من التوثُّق من مصدريته للأحكام الشرعية، ومَوارد حُكمه، والشرائط التي لا بُدَّ من توفرها في ذلك، وهكذا بالنسبة إلى الثاني، أي "الإجماع"، لا بُدَّ من التوثق من مصدريته لحكم الشرع، وكيفية ذلك، والشرائط التي يجب توفرها في ذلك، بالإضافة إلى الإحاطة بأقوال الفقهاء، من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

وقد أشار «الشهيد الثاني» ﷺ إلى الشرائط المعتبرة في المفتي القادر على تذليل الصعاب ومعالجة الأدلَّة، وما قد يُطلَق عليه "مناطق الفراغ"، فيجوز أخذ الأحكام الشرعية عنه، فقال: "اعلَم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلَّفا عدلاً فقيهاً. وإنما يحصل له الفقه إذا كان قيِّماً بمعرفة الأحكام الشرعية، مستنبطاً لها من أدلتها التفصيلية ـ من الكتاب والسنة والإجماع وأدلَّة العقل ـ وغيرها مما هو محقَّق في محلِّه، ولا يتمُّ معرفة ذلك إلَّا بمعرفة ما يتوقَّف عليه إثبات الصانع وصفاته التي يتمُّ بها الإيمان والنبوة والإمامة والمعاد من **عِلم الكلام**. ومعرفة ما يكتسب بها الأدلَّة من **النحو والصرف واللغة العربية** وشرائط الحدِّ والبرهان من **عِلم المنطق**. ومعرفة **أُصول الفقه** وما يتعلق بالأحكام الشرعية من **آيات القرآن**. ومعرفة **الحديث المتعلِّق بها، وعلومه متناً وإسناداً**، ولو بوُجود أصل صحيح يرجع إليه عند الحاجة إلى شيء منه. ومعرفة **مَواضع الخِلاف والوِفاق**، بمعنى أن يعرف في المسألة التي يفتي بها أن قوله لا يخالِف الإجماع، بل يعلم أنه وَافق بعض المتقدِّمين أو يغلب على ظنه أن المسألة لم يتكلَّم فيها الأولون بل تولَّدت في عصره أو ما قاربه. وأن يكون له ملكة نفسانية وقوَّة قدسية يقتدر بها على اقتناص الفروع من أُصولها ورَدِّ كلِّ قضية إلى ما يناسبها من الأدلَّة. وهذه شرائط المفتي المطلق المستقل، أوردناها على طريق الإجمال..."[1].

هذه هي أهم الصعوبات والعقبات التي لا بدَّ من تذليلها في طريق معرفة الأحكام من مصادرها، والسَّعي لاجتيازها عند ممارسة استنباط الحكم الشرعي من مصادره على الوَجه المطلوب، هو الذي يطلق عليه في عرف علماء الشيعة الاجتهاد.

♦ ♦ ♦

(١) «مُنية المريد في آداب المفيد والمستفيد» لـ «الشهيد الثاني» ص١٧١.

إن شرط "الحياة" في المرجعية، ناهيك بأنه يكمّل عمليّة الأستنباط ويفعّل التقليد والإفتاء ويجعله ممارسة ملموسة مَشهودة تتجاوز الحالة النظريّة ومجرَّد الإخبار عن رأي وفكرة، **فإنه يُؤمّن للأُمة حاجة ضرورية أُخرىٰ، تكفيها محاذير غياب الراعي وفراغ الموقع القيادي** علىٰ **الصعيد الروحي والعقَدي**، مما نراه ـ علىٰ سبيل المثال ـ في البقية الباقية من أتباع النهج الأخباري الذي لا يشترط الحياة في المرجع المقلَّد. فعلىٰ الرغم من أن هذه المدرسة تقوم علىٰ التمسُّك بأحاديث «أهل البيت» عليهم السلام، (مما ذكرنا الشاهد عليه في رأي «المحقّق البحراني»، والأشد منه في هذا النهج هو أبن أخيه «الشيخ حسين الدرازي» رحمهما الله المتوفىٰ عام ١٢١٦، صاحب «سداد العباد»، الذي ما زال المؤمنون باقين علىٰ تقليده منذ قرن ونيف!)، وكانت المناطق والبلاد التي تمضي علىٰ هذا النهج تتميَّز ـ نتيجة لهذا المعتقد ـ بالولاء وتشكّل مناراً للشعائر الحسينية والعزاء، والثبات العقائدي والمضاء الذي لا تهزُّ أغصانه العواصف ولا تنال من رسوخه النوائب... وإذا بها تصبح **مرتعاً للضلال والأنحراف** وملعباً للأحزاب والقيادات المتاجرة بالدين، والمفرّطة بالقيم العقائدية والأخلاقية في سبيل أهدافها السياسية الهابطة!

إن فقْد المرجعية المعاصرة والمواكبة لكلّ جيل، والأنقطاع عن الحواضر والحوزات العلمية الحيَّة بفقهها، النابضة بحيويتها، المنفعلة المتحركة، أخلىٰ الساحة وأفسح للتيارات المنحرفة والشخصيات الضالَّة بالنفوذ والتوغُّل في هذا المجتمع حتىٰ **النخاع وإلىٰ حدود مكَّنتها من الأنقلاب علىٰ فِكرها وأستلاب معتقدها وأنتهاب أعزّ ممتلكاتها!**

لقد أستغلَّت الأحزاب السياسية وأستثمرت حكم تقليد الميت والرجوع إلىٰ فقيه توفَّاه الله منذ أمد، وهكذا فعل الباحثون عن الإثراء من أموال الحقوق الشرعية، وأستغلّوا غياب مرجعية حاضرة... فأصبح الأخباريون اليوم نهباً لمطامع الأحزاب الدينية، وتحوَّلت «البحرين»، دار الإيمان التي أقترن ذِكرها بولاء «آل محمد» وأنعقد بعشقهم عليهم السلام وترويج فضائلهم ونشر مناقبهم، والحاضنة الأُولىٰ للشعائر الحسينية، **أصبحت مركزاً للطعن والتشكيك، ومعقلاً للضلال والإضلال!** ولا تجد هتكاً للحديث وأستخفافاً بالتراث ومصادرة لوَاقع عقَدي وقفزاً علىٰ حقيقة فقهيَّة، كما تراها هناك!

ولا يقف الداء عند أتباع الأخبارية التي تجيز تقليد الميّت... **ففي أتباع الأُصولية التي توجب تقليد المرجع الحيّ، ترىٰ تيارات وخطوطاً، تقفز علىٰ عطاء شرط "الحياة" هٰذا، وتعيش مرجعيتها الميتة أشد مما تفعل الأخبارية!** وتتعاطىٰ مع أسمه وعنوانه، **وكأنه خالدٌ لم ولن يموت!** اللهم إلّا أن ينبري من داخل "البيت" من ينهض بالدور و"يرث" التركة الثمينة من جاهٍ ومال وأتباع، ويمنع أن تذهب إلىٰ "الأغيار"!

إن "ورَثة" المرجع الفقيد، من أبنائه وأصهاره وحاشيته، أو حزبه وجماعته (إن كان من ذوي التوجهات السياسية)، يتاجرون بأسمه، ويستثمرون عنوانه، وكأنهم يستنزفون ويعتصِرون الفترة التي تصدَّى فيها لزعامة الطائفة، طويلة كانت أم وَجيزة...

وليتها كانت مرجعية تشكّل قمّة أو قيمة علمية، وفلتة دَهر قلَّ أن يجود الزمان بمثالها، أسَّست لمبان فقهية مبتكَرة وأرسَت قواعد متينة، ما زالت قائمة، فكان البقاء علىٰ تقليدها والأرتهان لفِقهِها وعلومِها، يعود لعجز الحوزة عن تجاوزها، ويرجع لخلوّها وأفتقادها مبدعين يتفوَّقون بجديد، كما كان الحال مع آراء «شيخ الطائفة الطوسي» ﷺ ـ علىٰ سبيل المثال ـ الذي عجز أخلَافُه من تلاميذه وغيرهم، عن التفوُّق عليه، لأجيال متلاحِقة وعقود متمادية! حتىٰ لَاحت في الأُفق تباشير نهضة علمية كانت بدايتها في كسر حاجز قدَاسة آراء «الشيخ الطوسي» والبدء بنقدها ومعارضتها، ثم مخالفتها، وكان المبادر وحامل لواء هٰذه النهضة هو «الشيخ محمد بن إدريس الحلّي» ﷺ صاحب «السرائر» (المتوفىٰ ٥٩٨) (وهو من أسباط «الشيخ»)، وكان أشدَّهم جُرأة، وأكثرهم نقداً لطريقة وأفكار «جدِّه» ﷺ، وقد عُرِّض بسبب ذلك لملامة شديدة، لٰكن لولا إقدامه هٰذا، لما تجرَّأ أحَدٌ علىٰ معارضة أفكار «شيخ الطائفة» ﷺ!

من هنا كان «أبن إدريس» الفاتح المجدّد، بل المحطِّم لفكرة "التقليد الحوزوي" إن صحَّ التعبير، التي كانت ـ في واقعها ـ تستلِب الأجتهاد جوهره، وتُفقِد التفقُّه حقيقته، فالحوزة وهي مهد هٰذا وموئل ذاك، كيف لها أن تخضع وتقدِّس فكر مجتهد مهما عظُم؟ وقد أسدىٰ ﷺ بذلك خدمة كبيرة للطائفة في أنفتاح باب الأجتهاد، وطيّ صفحة تقليد "الأموات"، مهما بلَغ خطَرهم وعظُم شأنهم.

ليت التعظيم والإبقاء على تقليد الأموات في عصرنا كان من هذا القبيل ولتلك العِلل والأسباب! لهان الخطب وخفَّت المصيبة، وأمكَن الحوار، والأمل في «ابن إدريس» آخَر يجدِّد الروح في حوزتنا ويُحيي دُنيا الفقاهة والاجتهاد.

ولكن تعال إلى **الإسفاف والانحدار، بل التسافل والانحطاط**، في سلوك "وَرَثة" حزب وحاشية وأبناء وأصهار، وما يفعلون للإبقاء على "مرجعهم" الراحل، ومقلِّدين وأتباع وأموال! والحال أن "الرجل" مَن لم يستَوفِ الشرائط في حياته، **لا بلَغ اجتهاداً ولا عرف عدالة، بل من المؤكد أنه كان مدَّعِياً منتحِلاً**، لكنهم يعمدون إلى الإبقاء عليه مرجعاً وهو ميّتٌ في قبره!... فانظر أين وَصَل الحال، وإلى أين بلغ بنا المآل؟!

لقد صاروا يدعون الناس إلى تقليد "مكتب"!

مكتب يفتي بالأحكام، ويقبض الأخماس والحقوق الشرعية، ويفصل في الخصومات، ويطلِّق "المعلَّقات" من النساء، ويحكم بثبوت شهر رمضان وهلال العيد مزايدةً، فيُبادر قبل الجميع (وكأنها مباراة)، ليحظى **بقصَب السبق!**... كلُّ ذلك يأتيهم من قبر، من رهين جنادل وتراب، بل أغلال ومقامع من حديد إنكاره ظُلامة «الزهراء» عليها السلام! ذلك ريثما يُهيّئوا أحَد الأبناء وتذلَّل الصعاب وتُرفع الموانع **من طريق تكريسه**، والإعلام كفيل بهذا عبر دعاية تستهوي الفُسّاق وأنصاف الملتزمين الباحثين عن غطاء لإباحيتهم وتسيُّبهم، وزَخْم وتكرار، **يصنع من السراب ماءً، ومن المدَر جبالاً، ومن شرر متطاير صوَراً تبرق وتلمع، هناك في الأُفق البعيد، فتكون نجماً يستهوي العوام، الذين لن يطالوا سماءً يتألَّق فيها، وأنَّى لهم التناوُش! ثم من خلال مؤسسات ومبرَّات ترتهن الفقراء بخدماتها، يسدِّدون الدَّين هتافاً للمرجع الوَريث وتهليلاً بحَمْده وتسبيحاً بمَجْده... وديناً يضيع!**

ليس لمتطفِّل على الفقه كـ «**الضال المضل**»، غارق في الحسّ والمادة، مدفون في ركام الأهواء في حياته، منغمس في الحطام، وهو **يلهث وراء المزيد من المال (ولو في بورصات «سنغافورة»، ومشاريع المطاعم والسياحة) والشهرة (ولو على طريقة: خالِف تُعرف!)**، يكتب في «فقه الحياة» معرِّضاً بمواعظ الدين ورسالته في بناء الآخرة والسعي لها! ويسخر من تراثنا المقدَّس لأنه بقايا أموات وصنيعة ماضٍ يريده مندثراً!

ثم "يصدم" الواقع، ويحطِّم بزعمه "الأصنام"، ويأبى الخضوع لصنائع بشَر مثله وأجتهادات فقهاء ليس لديهم أكثر مما يملك! ويثور ويتمرَّد، ويفتعل الفتنة تلو الفتنة، ويهيج ويشغل الحوزة العلمية والساحة الإيمانية، **بضجيج شيطاني، يريد الصدَّ عن الحقِّ، ولسان حاله:** ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ۝﴾ (فصّلت)...

ليس لهذا الهراء أن يعطي ديناً ويكوّن مرجعية وهو حيٌّ، فكيف به ميتاً؟...

وقد رأى العام والخاص حين حانت منيَّته، كيف **أنبعث النَّتَنُ من وَصيَّته قبل جثته!** وبانَ أنه "فرعوني" بأمتياز، نقل إلى قبره أدوات مُلكِه، وأسَّس لخلوده، ورتَّب لبقاء وحياة أسمه وصورته، **وأستمرار أبنائه ومؤسساته ومرجعيته، وأعدَّ العدَّة وأحكم العقد بما ينسف كلَّ مدَّعياته التنويرية، وتتهاوى أمامه سابق أقواله التقدُّميَّة، التي ظهر أنها كانت بضاعة السوق ومتاع المرحلة ليس إلَّا، وتجلَّت الصنمية وتجسَّدت في شخصيَّته كما لم يسبقه طاغوت قبله!**... ولكن أين ذوي الألباب، وأين مَن يشري آخرته بدنياه؟

هكذا تعيش ساحتنا سحق "شرط الحياة" في المرجعية... **والضال المضل الذي ذكرتُ، مجرَّد شاهد،** وإلَّا فالحالَة تتكرَّر في غيره، وقد شهدتُ (عبر بثّ فضائي مباشر، لقناة تلتقي معهم في الطريق) **وأنا أكتب هذه السطور، سنويَّة أحدهم** (الرابعة عشرة!) **ممن توفَّاه الله شهيداً**... وها هي الجموع تمشي إلى قبره (كما «الحسين» ﷺ!) والنعوش الرمزية تخرج على أكتاف العسكر، والمعمَّمون المزيَّفون يحتلون الصفوف الأُولى في المحفل، يلوِّحون بالأعلام كأطفال المدارس، على خلفية نشيد يجلجِل بأمجاد "المرجع الخالد"!

وفي تلك الفضائيات المغويَة، التي غدَت الرافد الأول للعقل الجمعيّ السوقيّ الهابط، والمنطلَق الأخطر للترويج والدعاية على الطريقة "الهوليوودية" (موقع نجوم السينما في «أمريكا») وصنع "الأوثان"... في تلك الفضائيات، إحياء لرموز "بيت" يخال المتابع لها أن القيامة ستقوم لفقْدِه، وأن "الثُلمة" هنا صَدعٌ في العرش! وأن الرجل وَحيد دَهره وفريد عصره، والحال أن المسكين وَاحد من طبقة، وأمثاله في الحوزات بالآلاف! وما زالوا يكرِّرون ويعيدون، **ما بعث في أهل الوعي والبصيرة، والعلم والثقافة، التقزُّز والغثيان، وأورَث العوام ـ والحمد لله ـ الضجَر والسَّأم، وقلَب الأمر فيهم إلى ضدِّه!**

والخلاصة في هذا الباب:

إن شرط "الحياة" في مرجع التقليد، يؤمّن تجدُّد الفقه وحيَويَّته، من خلال مواكبته لتطوُّرات الزمان وتغيُّرات المكان، ويحقِّق مِنعته وحصانته، ويحافظ على أصالته، عبر التزامه الأدلَّة المستقاة من المصادر المشروعة، وعمَله بالأُصول والقواعد المفروغ من سلَامتها والمبرهن على صحَّتها، **ما يكفل طريقاً إلى الوحي والتنزيل، يسمح بانتساب الأحكام إلى شريعة «رسول الله» ﷺ، بعيداً عن بدع المبتدعين وآراء أرباب القياس والاستحسان، وتخرُّصات الالتقاطيين.** بل إن شرط الحياة هذا، هو من السُّبل العمَلية التي تبني الموانع وتقطع عليهم الطريق، وتسدُّ دونهم الأبواب التي يريدون أن يفتحوها على الضلال والإضلال، وتنتهي ـ بلا ريب ـ إلى الانحراف.

وبعد، فإن شرط الحياة يسمح ويُفسِح للأُمة **أن تراقب وتحاسب مرجعها، من خلال أهل الخبرة في القضايا العِلمية، ومباشرة في إحراز العدالة والتقوى واستمرارها**... فلا باطنية في التشيُّع ولا أسرار في الدين، وليس هناك حادثة وموقع إلَّا ومرجع التقليد مُلزَم ببيان دليله عليه وحجَّته التي بنى عليها حُكمه ورأيه، وأسَس لموقفه، وهكذا عليه أن يفسِّر ويعلِّل كلَّ تصرُّف يظهر منه سقوط العدالة ومجانبة التقوى من ظُلم أو إسراف أو غنىً وثراء. وهذا ما لا محلَّ له في الفقهاء الماضين.

إن شرط الحياة هو المنجى من التحجُّر والجمود، ومن "الصنمية" وتعظيم الأشخاص، وما شاء الشيطان من عبادة الرموز!

فليس في التشيُّع **مرجعيات دينيَّة خالدَة، لا زعامات شعبية دائمة، ولا قيادات ثابتة، وليس في فقه هذا المذهب وعقيدته ما يسمح بظهور أعلَام يتحوَّلون إلى رموز دينية، تصادر مَواقع العِصمة والإمامة من أهلها** الذين جعلهم الله ـ دون سواهم ـ الأئمَّة الدُّعاة والقادة الهداة والسادة الولاة والذادة الحماة وأُولي الأمر وبقية الله وخيرته وحزبه وعيبة عِلمه وحُجَّته وصراطه ونوره وبرهانه، وهم ـ على الحصر ـ أئمة الهدى ومصابيح الدجى وأعلام التقى وذوِي النهى وأُولي الحجى وكهف الورى ووَرثة الأنبياء والمثل الأعلى والدعوة الحسنى وحُجج الله على أهل الدنيا والآخرة والأُولى...

وسِواهم وغيرهم من علماء أعلام، وأساتذة الفلسفة والكلام، وأعاظم مفسّري القرآن الكريم، ومشايخ رواة الأحاديث الشريفة، وأُمراء الفقه الأصغر والأكبر، ونوابغ فحول من سادة الفقه وأساتذة الأُصول، ومرتاضين كُمَّل، بلغوا في السير والسلوك حدَّ الفناء والشهود، وهكذا أقرانهم من علماء مجاهدين، ومراجع مُصلِحين، جمعوا إلى العلم فضل القيام، وبلَغ بعضهم الغاية ونال الشهادة وحُسن الختام... **لا يبلغون في القدر قُلامة إظفر «الإمام»، بل تراب نعله، ويرىٰ أعلمُهم وأعظمهم قدراً أن غاية مُناه أن يكون وأهله وماله وما يملك فداءً لأدنىٰ شؤون «الإمام»** ﷺ.

وما يجري ـ مع الأسف ـ في بعض الأوساط، هو من العارض الطَّارئ، الذي لن يبقىٰ وسيزول ويتلاشىٰ ويندثر إن شاء الله، إن عاجلاً أو آجلاً، كما جرىٰ ويجري بكلِّ تيار وحركة تفتقد الأُسس والركائز العلميَّة التي تسوِّغ لأدائها وتسمح بممارساتها وتبيح أفعالها، وهي لا تملك (**ما دامت تنتسب إلىٰ المذهب الحق ولم تنفصل بما ينبذها ويصنِّفها خارجه كـ «الفطحية» و«الواقفية» و«الناووسية» و«البترية»، أو «البابية» و«البهائية»**) إلَّا أن تنزل علىٰ ثوابت المذهب وأُصول العقيدة التي تمنع هذه الصنميَّة وترفضها...

والجماعات التي تعظِّم قادتها الماضين، أو تبالغ في تعظيم الحاليين **وترفعهم إلىٰ الإمامة والقداسة وتُنزِلهم منزلة العصمة** (وإن تجاوزت ذلك أو تجاهلته في خطابها وتنكَّرت له، لكنها تتبع مرجعها وتنقاد له علىٰ عمىٰ ينفي احتمال الخطأ فيه، ويأبىٰ منطق نقْده وإمكانية محاسبته!)، هي علىٰ قسمين:

الأول: **مُعَظِّمون يُحيون مراجع مزيَّفين**. وهنا الطَّامة والمصيبة! فهذه ـ في الأصل ـ فئات وجماعات سياسية، أو دنيويَّة، امتهنت الدين ووَظَّفته لأغراضها ومصالحها ودُنياها. وهي تتْبَع خِططاً وبرامج ومشاريع تدعمها دوَل ودوائر مخابرات وأحزاب وجمعيات سريَّة، وإن اتَّخذت عناوين ومُسمَّيات علَنية.

الثاني: **مُعَظِّمون يُحيون مراجع حقيقيين**. وهم أقلُّ خطراً، إذ هناك ما يمكن الاحتكام إليه معهم، ويسمح بالمحاججة والحوار، ويفسح لنهيهم وتحذيرهم من خطَر الانتقال إلىٰ الانحراف والابتداع. ثم هي دعوة تتكفَّل الأيام بأن تُطفِئ بريقها وتفقدها زخمها.

ليس في التشيُّع مدرسة «خوئية» و«خمينية»، ولا «مفيدية» و«صدوقية»... هناك "مرجع" أصيل ثابت وَحيد، هو المولىٰ «الحجَّة بن الحسن العسكري» ﷺ، **وجميع الفقهاء والمراجع الذين ترىٰ، يرجعون إليه ويستقون من مدرسته، التي مثَلها كما قال الله تعالىٰ:** ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۝﴾ (إبراهيم)، وتعطي الأُمة وتقدِّم للفرقة الناجية **فقيهاً بعد فقيه، وعالماً بعد عالم، ومرجعاً بعد مرجع**...

مضىٰ «المحقِّق» علىٰ جَلَالة قدره، و«العلَّامة» علىٰ عظمته، و«الشيخ الطوسي» علىٰ فضله وكماله، ورحَل «الشهيد الأول» وقضىٰ «الثاني»، ولم يبقَ من «الأنصاري الأعظم» و«الميرزا النائيني» و«آغا ضياء العراقي» و«الأصفهاني الكمباني» و«الآخوند الخراساني»، إلَّا آثارٌ تخلِّد مَواقعهم العلميَّة ووُجودهم في الحوزات، ولا أدوار لهم عمَليَّة، ولا حضور لهم في الأُمة!... فهٰذا شأن الأحياء من المراجع الفقهاء.

♦ ♦ ♦

سابعاً: الإيمان

المراد من "الإيمان" في شرائط المرجعيّة، أن يكون المفتي إمامياً.

قال «**الشهيد الأول**» في «**الذكرى**»: يُعتَبر في الفقيه أُمور ثلاثة عشر، قد نُبّه عليها في مقبولة «عمر بن حنظلة» عن «الصادق» عليه السلام: أنظروا إلى **مَن كان منكم** قد روىٰ حديثنا، ونظَر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فأرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحُكمنا ولم يقبله منه، فإنما بحكم الله أستخف، وعلينا ردَّ، وهو رادٌّ على الله (والرادُّ علينا الرادُّ على الله)، وهو على حدِّ الشرك بالله، فإذا أختلفا، فالحكم ما حكَم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأوْرَعهما. **الأمر الأول: الإيمان**، لقوله: "**منكم**"، لأن غير المؤمن يجب التثبت عند خبره، وهو ينافي التقليد.[1]

وقال «الشيخ الأعظم مرتضىٰ الأنصاري» في أعتبار البلوغ والعقل **والإيمان**: "ولا إشكال في أعتبار هذه الثلاثة".[2]

---

(١) «ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة» لـ «الشهيد الأول» ج١ ص٤٢.

(٢) «رسالة التقليد» لـ «الشيخ الأنصاري» ص٣١.

ومما يُستدل به على هذا الشرط، روايَة «علي بن سُوَيد»: قال: كتبَ إليَّ «أبوالحسن» ﷺ وهو في السجن: وأما ما ذكرتَ يا «علي» ممَّن تأخُذ معَالِم دينك، لا تأخُذنَّ معالم دينك **عن غير شيعتنا**... [١] وقد نوقشت بضعف السند. [٢]

ومعتَبَرة «أبي خديجة» التي جاء فيها: "ولكن أنظروا إلى رجل منكم يعلَم شيئاً من قضايانا..." [٣]. وعبارتا: "**مَن كان منكُم**"، و "**رجل منكم**"، تدلَّان على أنَّ القاضي والمفتي يجب أن يكون شيعياً. [٤]

ويرِد على هذه الرواية والأُولى (مقبولة «ابن حنظلة») ـ بعد فرض قبولها سنداً ـ أنهما وَاردتان في القضاء، وهو باب مختلف عن باب الفتوى. [٥]

وقال «الشهيد الثاني» ﷺ: أما **الإيمان**، فإن أُريد به الإسلام أو ما في معناه فاشتراطه وَاضح، لأن الكافر ليس من أهل التقليد على المسلم ولا على مثله. وإن أُريد به الخاص المتعارف عندنا ـ كما هو الظاهر ـ فلِمُشاركة غيره للكافر في عدَم أهلية التقليد، و**اختلاف الأُصول المعتبَرة فيه عند الفريقين**. وجوَّز بعض العامة [٦] تقليد الكافر القضاء على أهل دينه. وهو شاذٌّ. وكذا القول في الفاسق، ولأنه لا يصلح للشهادة فللقضاء أولى. [٧]

ولا يخفى أن النزاع الفقهي، الذي سترى تفصيله في آتي البحث، يقوم على خلفيَّة **الأصل العقلي والدافع الذي يحكم عملية "التقليد"، وهو الرجوع إلى المتخصِّص، بعيداً عن إيمانه وما تنطوي عليه نفسه من معتقدات**. فالمريض حين يرجع إلى الطبيب، لا يسأل عن دينه ومعتقَده، بل عن تخصُّصه: كم هو حاذق في عمَله، وناجح في معالجاته، وقادر على تشخيص الداء ووَصف الدواء، ولا يعبأ إن كان يهودياً أو نصرانياً أو دهريّاً ملحِداً، فيُقدَّم على مَن لا يُحسِن الفنَّ ولا يُجيد الصَّنعة وإن كان مؤمناً كامل الإيمان!

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص١٥٠ ح٤٢.
(٢) أنظر: «التنقيح» الأجتهاد والتقليد: ص٢١٨.
(٣) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٧ ص١٣ ح٥.
(٤) «الموسوعة الفقهية الميسَّرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج١٠ ص٦٠٢.
(٥) أنظر: «التنقيح» الأجتهاد والتقليد: ص٢١٩.
(٦) «الحاوي الكبير» لـ «القاضي الماوردي» ج١٦ ص١٥٧.
(٧) «مسالك الإفهام» لـ «الشهيد الثاني» ج١٣ ص٣٢٧.

من هنا تراهم يبحثون: هل تنهض الأدلَّة الشرعية (من مداليل الأحاديث الشريفة وأسانيدها، وغير ذلك من المصادر) بوُجوب واعتبار هذا الشرط أم لا؟ وهل تبلغ في حُجِّيتها واستحكامها ما يسمح للإفتاء وَفقها والارتكاز عليها أم لا؟ فالأُمور في فقهنا لا تؤخذ تعصُّباً وغلاباً! ولا تبنى على ميول وأهواء، ولا تتبع توجُّهات ورغبات، بل هي قواعد علميَّة ملزمة، وأُصول وأُسس لا يمكن مجانبتها أو الميل عنها... **فلا تعجب من تفاصيل البحث، وما يظهر ـ لغير أهله ـ من أنه تعسُّفٌ وتشدُّد أو ترَفٌ وفضول،** فلن تجد في حقل من العلوم، ما تجده هنا من موضوعية وحياد وأمانة علمية!

قال «السيد رضا الصدر» في «الاجتهاد والتقليد»: المقصود من الإيمان **الاعتقاد بإمامة «الأئمة الاثني عشر»** عليهم السلام، وقد حُكيَ عليه إجماع الخلَف والسَّلَف.

وادَّعى صاحب «الغُنية» [1] الإجماع على عدَم جوَاز الاستفتاء من غير الإمامي.

واحتجُّوا على اعتبار الإيمان في المفتي بقول «أبي الحسن» عليه السلام في ما كتبه لـ «علي سُوَيد»: **لا تأخذنَّ معالم دينك من غير شيعتنا،** فإنك إن تعدَّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله و«رسوله» وخانوا أماناتهم، أنهم ائتُمِنوا على كتاب الله فحرَّفوه وبدَّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة «رسوله» ولعنة ملائكته ولعنة «آبائي» الكرام، ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة. (من كتاب طويل). [2] ووَرَد بهذا المضمون غير وَاحد من النصوص.

ويمكن الاحتجاج بقوله («أبي عبدالله الصادق») عليه السلام: أما لكُم من مَفزع؟! أما لكُم مُستراحٌ تستريحون إليه؟! ما يمنعكُم من «الحرث بن مغيرة النصري»؟ [3] وتقريب الاحتجاج: أنَّ مَن عرَّفه «الإمام» عليه السلام **مِصداقاً للمفزَع والمستَراح، (هو) مَن يكون مثل «الحرث بن المغيرة»، وهو الفقيه الإمامي، دون غيره.**

كما يمكن الاحتجاج بالنصوص الدَّالة على عدَم الرجوع إلى غيره في القضاء.

أما الإجماع، فبعد تسليم تعبُّديَّته، يكون المتيقَّن منه غير الإمامي **الذي يستنبِط الحكم** على **خِلاف مذهَب «أهل البيت»** وطريقة «العترة الطاهرة» عليهم السلام.

---

(١) هو «السيد ابن زهرة الحلبي».

(٢) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص١٥٠ ح٤٢.

(٣) «رجال الكشّي» ص٣٣٧ / ٦٢٠.

وأما مُكاتبة «ابن سوَيد»، فالمستفاد من التعليل الوارِد فيها أنَّ عدَم جوَاز أخذ الفتوىٰ عن غير الشيعة (هو) من جهة الخيانة لله ولـ «رسوله»، وتحريف كتاب الله وتبديله، **فلو لم يكن كذلك، بأن كان اجتهاده على مذهب «أهل البيت»، فأين التحريف لكتاب الله والتبديل؟** فإن الظاهر منها أن للتحريف والتبديل دخلاً في اجتهادهم. ولذلك نقول: لا يجوز تقليد المفتي الإمامي الذي لم يستنبط على طِبق مذهَب «أهل البيت».

ومثل هذه المكاتبة، قوله («الإمام الهادي» عليه السلام) في مكاتبة «ابني حاتم» («أحمد بن حاتم بن ماهويه» و«أخيه»): فاصمُدا في دينكما على كلِّ مُسِنٍّ في حُبِّنا، وكلِّ كثير القِدَم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله تعالىٰ.[1] فإنَّ الاعتبار بطول المقام في حُبِّهم، وبكثرة القِدَم في أمرهم، **إنما كان من جهة المعرِفة بمذهبهم والاطِّلاع على أُصوله وفروعه**. ومن هذا القبيل خبر «الحرث»، فإنهم لا يُرخِّصون الرجوع إلىٰ غير مذهبهم.

ومن هذا الباب، النصوص الحاكمة في باب القضاء، فإنه لا بأس بدعوىٰ دلالتها على عدَم جوَاز الرجوع إلىٰ غير القاضي الإمامي، من جهة أنه لا يقضي على طِبق مَوازين القضاء في مذهب «أهل البيت» عليهم السلام. وأما إذا كان قضاؤه مطابِقاً لموازين القضاء في مذهب «أهل البيت»، **فالنصوص ساكتة عن هذه الصورة**.

مضافاً إلىٰ ما مرَّ، من أن إجراء جميع ما يُعتبَر في القاضي، على المفتي محتاج إلىٰ دليل.

ومما ذكرنا ظهر عدَم صحَّة الاستدلال على إيمان المفتي بقوله: فإنَّ الرُّشدَ في خِلافهم، وأمثاله من النصوص، بل قد يكون مثل هذا النصَّ شاهد لما ذكرناه.

واحتجَّ بعض الأساطين[2] لاشتراط وصف الإيمان في المفتي **بفقدان المخالف** (غير الشيعي) لوَصف العدَالة. أقول: الإيمان من الأُمور القلبية، والعدالة حسبما عرَّفها في تعليقته على «العروَة» من صِفات الأفعال الخارجية، قال دام ظلُّه: إنها الاستقامة على جادَّة الشرع، وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً. **فالحكم بنفي صفة قلبية، بدعوىٰ فقدان وَصف للفعل الخارجي ليس بصحيح**.

---

(١) «رجال الكشِّي» ١ / ١٥.

(٢) في «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد محمد مهدي الخلخالي» لبحث «السيد الخوئي» ج١ ص١٢٢.

(٣) «رجال الكشِّي» ٣٣٧ / ٦٢٠.

إلى أن يقول: ومما يدلُّ على جوَاز الرجوع إلى فقيه غير إمامي، إجماع الطائفة على **العمل بالأحاديث الموثَّقة**. والمقصود من الخبر الموثَّق في اصطلاحهم أن يكون الراوي **عادلاً غير إمامي**، فإذا كان قوله حُجَّة في حكاية ألفاظهم ﷺ، فهو حُجَّة في حكاية معاني ألفاظهم، فإنَّ العقل لا يرى ميزة في حكاية اللفظ دون المعنى، والعقلاء لا يرون فرقاً في حكاية اللفظ الشامل للحكم، وبين حكاية نفس الحكم. مضافاً إلى أن النقل بالمعنى في الأخبار الموثَّقة ليس بقليل، والشاهد "موثَّقات «عمار الساباطي»"، فلا بأس بدخول النقل بالمعنى في معقِد الإجماع. (انتهى كلام «السيد رضا الصدر»)[١]

هكذا تبقى **دعوى الإجماع هي العمدة في الدليل** على **اعتبار الإيمان شرطاً في المرجع المقلَّد**، قال «السيد الحكيم» ﷺ: أما اعتبار الإيمان، فغير ظاهر عند العقلاء، نعم حُكِي عليه إجماع السلَف الصالح والخلَف، وهو العمدَة فيه.[٢]

وقد أضاء «السيد محمد سعيد الحكيم» دام ظلُّه في (مصباحه) على (منهاج) أُستاذه «السيد الحكيم» الكبير ﷺ وناقش الأدلَّة المذكورة في المقام، فأوفى المطلَب حقَّه، قال:

قال سيِّدنا المصنف: "حُكِي عليه إجماع... " وتقدَّم من «شيخنا الأعظم» ﷺ ما ظاهره التَّسالم عليه (اعتبار الإيمان) بين الأصحاب.

وحيث كان تقليد غير المؤمن مَورِداً للابتلاء من الصدر الأول، **فالتسالُم المذكور كافٍ في الدليل على اعتبار الإيمان**، إذ لو لم يُعتبر، لما خُفِي عليهم ولم يحصل التسالم المذكور، وبه يخرج عن مقتضى السيرة (العقلائية) من عدم اعتبار ما زاد على الوثوق بالشخص (أي في النقل، لا غيره كالاستنباط).

اللهم إلَّا أن يقال: الذي هو مَورد الابتلاء في الصدر الأول (إنما) هو غير المؤمن الجاري في استنباط الأحكام على أُصول العامة وطريقتهم في الاستدلال، ولا إشكال في عدَم جوَاز تقليده، لعدَم كونه من أهل الخبرة في الأحكام المتنجزة على العامي، والذي هو محلُّ الكلام هو الجاري في الاستنباط على طريقة الإمامية، الموثوق به في بيان الأحكام

(١) «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص١٠٩.

(٢) «المستمسك» لـ «السيِّد محسن الحكيم» ج١ ص٤٢.

على الوَجه المذكور، وليس هو مورداً للاَبتلاء من الصدر الأول، فالكلام فيه مجرَّد فرض لا صغرىٰ له، ومن القريب (لا يُستبعَد) خروجه عن معقِد الإجماع المتقدِّم واَختصاص الإجماع بالأول. على أنه لو فُرض شموله له أشكَل الاَعتماد عليه لعدم وُضوح اَتصاله (هذا الإجماع) بعصر «المعصومين» ﷺ واَستناده إليهم، كما تقدَّم نظيره.[1]

---

(١) يختلف الإجماع عندنا عنه لدىٰ المذاهب الإسلامية الأُخرىٰ باَرتكازه على دخول «المعصوم» ﷺ فيه أو رضاه به، ويمكن تعريفه وبيان أقسامه ـ باَختصار ـ بأنه: **يُطلَق** الإجماع تارة ويُراد به اَتفاق جميع علماء الإسلام أو التشيُّع بما فيهم شخص «الإمام» ﷺ ولو في عصر وَاحد على أمر من أُمور الدين. **ويُطلق** تارة أُخرىٰ ويُراد به اَتفاق عدَّة من العلماء، فيهم «الإمام» ﷺ، ولو كانوا فئة قليلة. **ويُطلق ثالثة** ويُراد به اَتفاق الجميع، غير «الإمام» ﷺ، ولو في عصر وَاحد. **ويُطلق رابعة** على قَول «الإمام» ﷺ وَحدِه.

أما القسمان **الأول والثاني**: فيسمىٰ كلٌّ منهما **إجماعاً دخولياً لدخول «الإمام» في المُجمعين**، فمتىٰ حصل لأحَد ذلك النحْو من الاَتفاق وعلِم به، كان حُجَّة على إثبات ذلك الأمر المُجمَع عليه لاَشتماله على أعلىٰ الحجج، أي قوْل «المعصوم» ﷺ. ولكن الكلام في ثبوته وتحقُّقه في الخارج، أي حصول العِلم والاَطلاع على ذلك. نعم قد يُتَصوَّر القسم الثاني بأنه لو وَرَدَ أحدٌ من المؤمنين في مجلس أو مسجد فرأىٰ عدَّة من العلماء جلوس فسألهم عن حكم السورة في الصلاة مثلاً؟ فأفتوا جميعاً بالوجوب، ثم علِم بعد ذلك أن «الإمام» ﷺ كان داخلاً فيهم وإن لم تحصل له المعرفة بشخصِه، فهذا الاَتفاق **إجماع دخولي** يمكن حصوله.

وأما **القسم الثالث**: ففي حُجيَّته بالنسبة إلىٰ من حصَّله أو مَن نُقِل إليه اَختلاف بين الأعلام. فقال **عدَّة منهم** بالحجيَّة لأجل الملازمة بين اَتفاقهم على حُكم وقول «الإمام» ﷺ بقاعدة اللطف، بتقريب أن المجمِعين لو أخطأوا في الحكم جميعاً لوَجَب على «الإمام» ﷺ عقلاً، من جهة وُجوب اللطف عليه، أن يردعهم عن خطئهم بنَحو من الأنحاء، فحيث لم يردَعهم فهم مع الحق والحق معهم، ويسمَّى هذا **إجماعاً لُطفِيّاً**، والقائل به «الشيخ» وعدَّة آخرون. وقال **عدَّة أُخرىٰ** بالحُجيَّة للمُلازَمة بينها بقاعدة التقرير، بمعنىٰ أنهم لو أخطأوا جميعاً لوَجب على «الإمام» ﷺ شرعاً من باب إرشاد الجاهل، تنبيههم على خطئهم، فحيث لم ينبههم عليه، فهُم على الحق، ويسمَّى هذا **إجماعاً تقريرياً**. وذهب **عدَّة ثالثة** إلىٰ إنكار الملازمة بين قوله ﷺ وقولهم، وقالوا إنما يكون حُجَّة من جهة أنه يحصل غالباً لمحصِّل هذا الاَتفاق قطْعٌ أو اَطمئنان بتوافق رأيهم مع رأي «الإمام» ﷺ، فإنه يبعُد كلُّ البُعد أن يتلبس ـ مثلاً ـ جميعُ جنود سلطان بلباس مخصوص، مع عدم اَطلاع سلطانهم عليه وأمرهم به، ويسمَّى هذا **إجماعاً حَدسِيّاً**. وذهب **عدَّة رابعة** إلىٰ عدَم الملازَمة وعدَم حصول القطْع بقول «الإمام» ﷺ، إلَّا أنهم قالوا بأن اَتفاقهم كاشف عن وُجود دليل مُعتبَر في البَيْن فهو حُجَّة من هذه الجهة، ويسمَّى هذا **إجماعاً كشفياً**.

وأما القسم الرابع: فقد يتَّفق فيما إذا وَصل أوْحَدِيٌّ من الناس في زمان الغيبة إلىٰ حضرة «الإمام» ﷺ، وتشرَّف بخدمته وتلقَّى منه حُكماً من الأحكام، ولا يريد إظهار الأمر على الناس، فيقول هذا الحكم مما قام عليه الإجماع، قاصداً به نفس «الإمام» ﷺ، فإنه وَاحدٌ كالكُلِّ، ولأجلِه خُلِقَ البعضُ والكُلُّ، فبهم فتَح الله وبهم يختم، وهذا يُسمَّى **إجماعاً تشرفياً**.

←

ومنه يظهر حال الأستدلال بما عن «العسكري» ﷺ عن «الصادق» من قوله ﷺ: "من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظا لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مَوْلاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلَّا بعض فقهاء الشيعة لا كُلِّهم..."، فإنه وأن كان ظاهراً في المفروغية عن أختصاص التقليد بالشيعة، إلَّا أنه قد يكون مُسبَّباً عن عدَم تصدِّي غيرهم للاستنباط من طريق «أهل البيت» ﷺ، **ولا ينهض بالمنع من تقليد غيرهم لو فُرِض سلوكه في الأستنباط الطريق المذكور** (أي وفق مذهبنا).

هذا، وقد يُستدل عليه بآية النبأ (﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝﴾ (الحجرات))، إما لأن المراد بالفاسق ما يقابل المؤمن ـ كما قد يشهد به كثير من الأستعمالات في الكتاب والسنة ـ أو لأن المراد به ما يقابل العادِل ـ كما لعلَّه الأنسب بالمعنى اللغوي، وهو المصطلَح لهم ـ وهو أخصُّ من المؤمن. ولا يضرُّ أنصراف النبأ فيه للخبر عن حسٍّ، دون مِثل الفتوى مما كان مبنياً على الحدس، لما عرفت في مسألة أعتبار البلوغ من الأولوية العرفية. ويشكُل بأنصرافها عما نحن فيه **ممن يوثق بخبره من الفسَّاق**، بقرينة التعليل بخوف الندم الظاهر في المفروغية عن عدَم صحَّة الأعتماد على الخبر، فلا يشمل مَن يصحُّ الأعتماد على خبَره عند العقلاء، بل يحمل على الغالب، ولا أقل من كونه مقتضى الجمع بينه وبين ما تضمَّن حُجية خبر الثقة.

وقد يُستدل أيضاً بما عن «أبي الحسن» ﷺ في ما كتبه لـ «علي بن سويد»: "لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعدَّيتهم أخذت دينك من الخائنين الذين خانوا الله و«رسوله» ﷺ وخانوا أماناتهم، إنهم أئتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبد لوه..." وفيه: أن

←

إن الإجماع على أقسامه الستة: الدخولي واللُطفي والتقريري والحدسي والكشفي والتشرفي، متى حصَّل أحدُها لأحَدٍ ونقَلَه لغيره فهو بالنسبة إلى من حصَّله وتحقَّق في حقِّه يُسمَّى **إجماعاً محصَّلاً**، وبالنسبة إلى من نُقِلَ إليه **إجماعاً منقولاً**. **ووجه حُجيَّة الإجماع لمحصِّله وللمنقول إليه هو قول «الإمام» ﷺ، فالدخولي والتشرفي** لا إشكال في حجيتهما للسامع، إذ الناقل ينقل قول «الإمام» ﷺ بلا وَاسِطَة، وإن ضمَّ إليه أقوال آخرين، فهو خبر عالي السند. وأما الأربعة الأُخر فحُجيتها في حقِّ المنقول إليه منوطة بأعتقاده اللطف والتقرير والكشف أو بحدسه قول «الإمام» ﷺ مثل الناقل بواسطة نقله، وإلَّا فلا حجية فيها. نقلته ـ بتصرُّف يسير في الصياغة ـ عن «أصطلاحات الأُصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» ص٢٥. ■

التعليل فيه ظاهر إما في بيان أن من ثبتت منه الخيانة لا ينبغي أن يرجع إليه، لعدَم المؤمَّن خيانته في ما رَجع فيه إليه، فلا يشمل محلَّ الكلام ممن فرض الوثوق به. أو في بيان أن ٱبتناء دينهم على الخيانة مانع من الرجوع إليهم فيه، لأن بُطلان أصل الدين مُسقِط للفروع المبتنية عليه، فيختصُّ بما كان موردِاً للٱبتلاء مما كان فيه غير المؤمن جارياً في ٱستنباطه على طُرُقهم المتفرعة على التحريف للكتاب والخيانة لله تعالى و«الرسول» ﷺ، **ولا يشمل ما هو محلُّ الكلام مما فرض جريانه على الطُّرق الحقة، ولا ظهور له في مانعيَّة بُطلان العقيدة والخيانة تعبداً لعدَم مناسبته، لكَون التعليل ٱرتكازِياً.**

وقد يُستَدل أيضاً بما وَرَد في كتب «بني فضال» من قوله ﷺ: "خُذُوا ما رَوَوا وذَروا ما رأوا" [1]، لكن لا يبعد ٱنصرافه إلى خصوص ما ٱبتنى من الٱجتهادات والآراء على أُصولهم الباطلة. بل من القريب جداً ٱختصاصه بما رأوه في أمر الإمامة، لأنه الذي يمتازون به من دون نظر فيه إلى الأحكام الفرعية، لعدم تَعارُف تحرير الفتاوى فيها في الكتب في تلك العصور، **فالمراد به أنَّ بُطلَان عقيدتهم وتركها لا يمنع من أخذ رواياتهم مع كونها حقاً. ولا أقل من كونه وَارِداً في قضيَّة مُجمَلة المورِد، لا إطلاق لها.**

وقد يُستدل بما عن «أبي الحسن» ﷺ في ما كتبه لـ «أحمد بن ماهويه» و«أخيه»: "فٱصمدا في دينكما على كُلِّ مُسِنٍّ في حُبِّنا، وكلِّ كثير القِدَم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله تعالى" [2]. وبمقبولة «ٱبن حنظلة»: "ينظُران مَن كان منكم ممن قد روى حديثنا..." [3].

---

(١) ذكره «الشيخ الصدوق» في «من لا يحضره الفقيه» ج٤ ص٥٤٢، عند التعرُّض لـ «الفطحيَّة» فقال: فرقة من الشيعة قالوا بإمامة «علي أميرالمؤمنين» و«الأئمة» من بعده إلى «جعفر بن محمد» ﷺ، ثم ٱعتقدوا إمامة «عبدالله بن جعفر» وتعلَّلوا في ذلك بأنه كان أكبر وُلد «أبيه» ﷺ وأن «أباه» قال: "الإمامة لا يكون إلَّا في الأكبر من وُلد «الإمام»". وسُمُّوا بـ «الفطَحِية» لأن «عبدالله بن جعفر» كان أفطح الرجلين ـ أي عريضهما ـ أو كان أفطح الرأس، وقيل لأن رئيسهم (قيل إنه يُدعى: «عبدالله بن فطيح») كان أفطح، مع أن «عبدالله بن جعفر» مات بعد «أبيه» ﷺ بسبعين أو تسعين يوماً. وروي عن «الصادق» ﷺ أنه قال لـ «ٱبنه موسى» ﷺ: يا بُني إنَّ أخاك سيجلس مجلسي ويدَّعي الإمامة بعدي، فلا تنازعه بكلمة، فإنه أول أهلي لحوقاً بي".

وفي رُواتنا جماعة من هؤلاء، لكن رجع أكثرهم إلى إمامة «أبي الحسن موسى» ﷺ وكثير منهم ثقات في النقل كـ «بني فضَّال»، وقد قيل لـ «الامام أبي محمد العسكري» ﷺ لما ظهرت «الفطحيَّة» من «بني فضَّال»: ما نصنع بكتبهم وبيوتنا ملأى منها؟ فقال: "خُذُوا ما رَوَوا ودَعوا ما رَأوا".

(٢) و(٣) تمَّ تخريجهما وذكر مصدريهما سابقاً.

لكن الأول ـ مع ضعف سنَدِه كأكثر أخبار المسألة ـ قد تضمَّن ما هو زائد على الإيمان، مما لا إشكال في عدم أعتباره، فلا بُدَّ من حملِه إما على **الأستحباب** ـ كما ذكره سيّدنا المصنّف ﷺ ـ أو على خصوصية مَوْرِده. والثاني وَارد في القضاء الذي هو من المناصب المجعولة التي **لم يُلحَظ فيها محض الطريقية**، ولذا لا يجوز الترافع لقضاة الجور حتى مع حكمهم بالحق، ولم يثبت ذلك في الفتوى.

هذا، وقد أستدَلَّ في «الفصول» على أعتبار الإيمان بأن الناس مأمورون بالتمسُّك بالعترة ﷺ، والتمسُّك بمَن يتمَسَّكُ بهم تمسُّكٌ بهم، بخلاف من يتمَسَّكُ بهم وبغيرهم، أو يقتصر في التمسُّك على بعضهم، فإنه ليس تمسُّكاً بهم.

وفيه: أن التمسُّك بهم ﷺ إن كان بمعنى الموالاة والمودة لهم، فهو وإن أقتضى ـ في الجملة ـ عدم موالاة من لم يتمسَّك ببعضهم، أو تمسَّك بأعدائهم، إلَّا أنه **خارج عما نحن فيه**، لأن التمسُّك بالمعنى المذكور من الواجبات النفسية، لا الطريقية لتحصيل الأحكام الشرعية، فلا يناسب التقليد ولا يُلازِمه، وإن كان بمعنى الرجوع لهم ﷺ في معرفة أحكام الله تعالى، فهو يقتضي قبول ما بينوه من الأحكام، والعمل عليه. أما معرفة الأحكام التي بينوها، فلا بد من سلوك الطرق المقررة لها شرعاً، **وهو لا ينافي حجيَّة فتوى مَن لا يُواليهم إذا جرى في الأستنباط على الأخذ منهم**، كما لا ينافي عدم حجية فتوى مَن يواليهم إذا جرى فيه على غير طريقهم، بل مطلقاً لبعض الموانع كفِسقِه، وإن كان يجب موالاته في الدين.

والحاصل: أنه يصعب إقامة الدليل على عدَم جوَاز تقليد غير المؤمن إذا فُرِضَ أستنباطه للأحكام على الطرق المقرَّرة عندنا.

نعم، الطرق المذكورة لما لم تكن منضبطة، أشكَلَ الوثوق بغير المؤمن في الأستنباط منها، لأن كثيراً من القرائن والأدلَّة مما لا يمكن حصولها لغير المؤمن، كإجماعات الخاصة، وشُهرة الحكم بينهم، وهجرهم للأخبار، وعملهم بها، وتوثيقهم للرواة وجرحهم، وسيرة المتشرعة ومرتكزاتهم وغير ذلك مما يكون دخيلاً في أستنباط المجتهد المؤمن للحُكم، بسبب حُسن ظنّه بالمؤمنين وأعتقاده بعلمائهم وعوامهم أنهم في مقام تلقي الأحكام وأخذها من «أئمتهم» ﷺ والأحتياط لها، وعدم التساهل فيها، **وكلُّ ذلك مما لا يتهيّأ للمخالف تحصيله، لعدم حُسن ظنه بهم بالوَجه المذكور.**

كما أن حُسن الظن بهم من المؤمن بالنَّحو الدخيل في أستنباط الحكم لا ينضبط بضابط حتىٰ يمكن رجوع غيره إليه، وإن لم يحصل له حُسن الظن، وذلك مانع من الوثوق بأستنباطه والأخذ بقوله، لعدَم إحاطته بمقدمات الأستنباط المتيسرة للمؤمن، وهذا **بخلاف الرواية** المستندة للطرق الحسية المنضبطة.

وهذا كاف في المسألة، ولا سيما مع كون الحكم **من مرتكزات المتشرعة** التي لا مجال للإغضاء عنها. لكن ذلك مختصٌّ بما إذا صدَرت الفتوىٰ منه في حال ضلاله، أما لو صدرت منه حين إيمانه، ثم عرضت له فتنة أخرجته عن الإيمان، فيقصر ما سبق عن المنع من تقليده أبتداء وأستدامة، وليس حينئذ إلَّا الإجماع الذي عرفت حاله.

نعم، لو تمَّ الدليل علىٰ أعتبار العدالة بالمعنىٰ الذي هو أخصُّ من الإيمان كان دليلاً في المقام، والله سبحانه العالم بحقائق الأحكام، وبه الأعتصام.

أنتهىٰ ما ذكَره «سماحة السيد الحكيم» في المسألة وشرحها.[1]

وكما أسلفت، فإن فقهائنا العظام أشبعوا المسألة بحثاً ومناقشة وأستدلالاً، ثم أفتوا بأشتراط الإيمان، ما أفضىٰ إلىٰ الإجماع عليه شرطاً في المرجع المقلَّد...

♦ ♦ ♦

وبعد الفراغ من إثبات شرط الإيمان في مرجع التقليد، يأتي البحث في تعريف الفقهاء للإيمان وبيانهم ماهيَّته، ثم إطلاقاته والمراد منها...

أختلَف العلماء في تعريف الإيمان، هل هو التصديق قلباً بكلِّ ما يجب علىٰ المسلم تصديقه، كالتصديق بالله تعالىٰ وبـ «رسوله» وبما جاء به فحَسب؟ أم يلزم ذلك **عمل والتزام**؟ ذهب إلىٰ القول بأنه **محض التصديق القلبي** جمعٌ من متقدِّمي الإمامية ومتأخِّريهم، بل أستقرَّ المذهب الآن علىٰ ذلك، كما قال صاحب «الجواهر».[2]

---

(١) «مصباح المنهاج ـ التقليد» لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ص٣٠.

(٢) جاء في شرح عبارة «الشرائع»: [**ولو وَقف علىٰ المؤمنين، أنصرف إلىٰ الإثني عشرية، وقيل:**] والقائل «الشيخ» وجماعة [**إلىٰ مجتنبي الكبائر**] منهم التي منها الإصرار علىٰ الصغائر [والأول أشبه] لعدم الدليل علىٰ أعتبار ذلك في الإيمان، بل ظاهر الأدلَّة خِلَافه، بل **أستقر المذهب الآن علىٰ ذلك**، بل هو المحكي عن «التبيان» لـ «الشيخ» قائلاً إنه كذلك عندنا، مُشعِراً بالأتفاق عليه. أنظر «الجواهر» لـ «الشيخ محمد حسن النجفي» ج٢٨ ص٣٨.

قال «السيد المرتضى»: أعلَم أنَّ الإيمان هو **التصديق بالقلب**، ولا أعتبار بما يجري على اللسان، فمَن كان عارفاً بالله تعالى وبكلِّ ما أوجب معرفته، مقرّاً بذلك مصدِّقاً، فهو مؤمن. والكفر نقيض ذلك، وهو الجحود بالقلب دون اللسان، لما أوجب الله تعالى المعرفة به، ولا بدَّ بدليل شرعي من أن يستحق العقاب الدائم الكثير.[١]

ومثله لـ «الشيخ الطوسي». [٢] وقال «أبن إدريس»: المؤمن في عُرف الشرع: **المصدِّق** بالله وبرسُله وبكلِّ ما جاءت به.[٣] وقال «أبن زُهرة»: **والإيمان عندنا عبارة عن التصديق بالقلب**، ولا أعتبار بما يجري على اللسان، فمَن كان عارفاً بما وجبَت معرفته عليه مصدِّقاً به، فهو مؤمن. والكفر عبارة عن الجحود بالقلب. [٤] وقال «المحقِّق الحلِّي»: **الإيمان هو تصديق** «النبي» ﷺ في كلِّ ما جاء به والكفر جحود ذلك. [٥] وقال «العلَّامة الحلِّي» في الوقف على عنوان "المؤمنين": والتحقيق أن الإيمان إن جعلناه مركَّباً من **الأعتقاد القلبي والعمل بالجوارح لم يكن الفاسق مؤمناً، وإن جعلناه عبارة عن الأول كان مؤمناً، وهو الحق عندي**. [٦] وقال «الشهيد الأول»: والمؤمنون والإمامية وَاحد، وهم القائلون بإمامة «الأثني عشر» وعصمتهم ﷺ والمعتقدون لها. وقيل: يُشتَرط أجتناب الكبائر، وهو مبني على أن العمل ثُلث الإيمان، كما هو مأثور عن السلف، ومروي في الأخبار [٧]. والظاهر من كلامه **أنَّ الإيمان عنده هو الأعتقاد**، وأما سِعَة دائرة المعتقَد وضيقها فهو أمر آخر.[٨] وفسَّر «الفاضل المقداد» الإيمان في (تنقيحه) بمعنى الأعتقاد من **دون أعتبار العمل**، وأحال التحقيق فيه إلى كتابه (اللوامع). [٩]

---

(١) (الذخيرة) ص٥٣٦.
(٢) (الأقتصاد) ص٢٢٧.
(٣) (السرائر) ج١ ص٨٤.
(٤) (الغُنية) ج٢ ص٢٥٢.
(٥) (المعتبر) ص٢٨١.
(٦) (المختلَف) ج٦ ص٣١١.
(٧) (الدروس) ج٢ ص٢٧٢.
(٨) (الموسوعة الفقهية الميسَّرة) لـ «الشيخ الأنصاري» ج١٠ ص٢٠٠.
(٩) أنظر: (التنقيح الرائع) ج٢ ص٣١٦، و(اللوامع الإلهية) ص٤٦٨.

وقال «الشهيد الثاني»: لا ريب أن المعنى اللُّغوي (للإيمان) الذي هو مُطلَق التصديق، لم يبقَ على إطلاقه، بل أُخرج عنه، إما بالتخصيص عند بعض أو النقل عند آخرين... وقد عرفت أن الإيمان في اللغة التصديق مطلَقاً، وهذا أخصُّ منه، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۝﴾ (النساء)، أخبر عنهم تعالى بالإيمان، ثم أمرهم بإنشائه، فلا بُدَّ أن يكون الثاني غير الأول، وإلَّا لكان أمراً بتحصيل الحاصل. وإذا حصلت المغايرة كان الثاني المأمور به هو الشرعي، حيث لم يكن حاصلاً لهم، إذ لا محتمَل غيره إلَّا التأكيد، والتأسيس خير منه (من التأكيد)... وخلُص ـ بعد بحث طويل ـ إلى القول: الذي ظهر مما حرَّرناه، أن **الإيمان هو التصديق بالله وَحْدَه وصفاته وعدله وحكمته وبالنبوة**، وبكل ما علم بالضرورة مجيء «النبي» ﷺ به، مع الإقرار بذلك، وعلى هذا أكثر المسلمين، بل أدَّعى بعضُهم إجماعهم على ذلك، والتصديق بإمامة «الأثني عشر» ﷺ وبـ «إمام الزمان» ﷺ، وهذا عند الإمامية.[١]

وقوله "مع الإقرار بذلك" **لا يعني أعتبار الإقرار** (كضرب من العمل بالجوارح) **دخيلاً في مفهوم الإيمان** عنده، **بل هو كاشف عنه**، كما صرَّح بذلك في «المسالك» حيث قال: الإيمان يُطلَق على معنَيين: عام وخاص. فالعام هو التصديق القلبي بما جاء به «النبي» ﷺ، والإقرار باللسان **كاشف عنه**...[٢]

وهكذا قال غيرهم من أعلام فقهاء الإمامية، حتى صار هو ما تسالَم عليه المذهب واستقرَّ، كما سبقت الإشارة إلى كلمة صاحب «الجواهر» في ذلك[٣]... وقد استدلُّوا على ذلك بآيات قرآنية تقرر أن الإيمان **محلُّه القلب، أو هو من أعمال القلوب لا الجوارح**: كقوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ۝﴾ (المجادلة)، و﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۝﴾ (الحجرات)، و﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ ۝﴾ (النحل)...

---

(١) «حقائق الإيمان» لـ «الشهيد الثاني» ص٥٣ و٩٥.

(٢) «المسالك» لـ «الشهيد الثاني» ج٥ ص٣٣٧. وأنظر ج٧ ص٢٠٤.

(٣) أنظر الهامش ٢ ص٢١٦ من هذا الفصل.

وآيات قرآنية أُخرىٰ تدلُّ علىٰ **تغاير الإيمان والعمل**، وتثبت أنهما مقولتان منفصلتان، يمكن أن تنفك كلٌّ منها عن الأُخرىٰ، كما في قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۝﴾ (البقرة)، وأن الكتاب العزيز أطلق صفة المؤمنين علىٰ العُصاة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ۝﴾ (الحجرات)، فلم يمنع اقترافهم القتل ووُقوعهم في البغي من كون إحدىٰ الطائفتين ـ في الأقل ـ مؤمنة، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۝﴾ (البقرة)، فلم يخرج القاتل عن جماعة وصفة الإيمان، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ۝﴾ (الأنعام)، وغيرها مما يدلُّ في منطوقه أو مفهومه علىٰ إمكان **اقتران الإيمان بالمعاصي، وأن العمل غير داخل في حقيقة الإيمان**.

هذا وإن ذهب "**المحدِّثون**" إلىٰ خلاف ذلك، والقول بأن الإيمان هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان. نسب «الشهيد الثاني» [١] ذلك إليهم، ونسبه صاحب «المواقف» إلىٰ **السلَف من العامة**. [٢]

وممن التزم بهذا القول من محدِّثينا: «الشيخ الصدوق» فقد قال: والإيمان هو الإقرار باللسان، والعقد بالقلب، **والعمل بالجوارح**، وأنه يزيد بالأعمال وينقص بتركها. [٣]

و«المحدِّث البحراني» إذ قال ـ عند بيان أقسام الكفر، بعد أن قسَّمها إلىٰ: كفر الجحود، وكفر النعمة، وكفر البراءة ـ الرابع:

الكفر بترك ما أمر الله تعالىٰ من كبار الفرائض وٱرتكاب ما نهىٰ عنه من كبار المعاصي، كترك الزكاة والحج والزنا، وقد ٱستفاضت الروايات بهذا الفرد. والكفر بهذا المعنىٰ يقابله الإيمان الذي هو الإقرار باللسان والٱعتقاد بالجنان والعمل بالأركان، والكافر بهذا المعنىٰ وإن أُطلق عليه الكفر إلَّا أنه مسلم تجري عليه أحكام الإسلام في الدنيا، وأما في الآخرة فهو من المرجئين لأمر الله، إما يعذِّبهم وإما يتوب عليهم.

---

(١) «حقائق الإيمان» لـ «الشهيد الثاني» ص٥٤.

(٢) أنظر: «المواقف» لـ «القاضي عضدالدين الإيجي» و«شرحه» لـ «السيد الجرجاني» ج٣ ص٥٢٨.

(٣) «الهداية» لـ «الشيخ الصدوق» ص١٠.

هذا على ما اخترناه وفاقاً لجملة من متقدّمي أصحابنا كـ «الصدوق» و«الشيخ المفيد»، وأما على المشهور بين أصحابنا رضوان الله عليهم من عدم أخذ الأعمال في الإيمان فإنه عندهم مؤمن، وإن كان يعذَّب في الآخرة ثم يدخل الجنة وتنالُه الشفاعة.

ومن الأخبار الصريحة في ما ذهبنا إليه ما رواه في «الكافي» عن «عبدالرحيم القصير» قال: "كتبت مع «عبدالملك بن أعين» إلى «أبي عبدالله» ﷺ أسأله عن الإيمان ما هو؟ فكتب إليَّ مع «عبدالملك»، سألت رحمك الله عن الإيمان، والإيمان هو الإقرار باللسان، وعَقْدٌ في القلب، **وعمَلٌ بالأركان**، والإيمان بعضه من بعض، وهو دار، وكذلك الإسلام دار، والكفر دار، فقد يكون العبد مسلماً قبل أن يكون مؤمناً، ولا يكون مؤمناً حتى يكون مسلماً، فالإسلام قبل الإيمان، وهو يُشارِك الإيمان فإذا أتى العبدُ **كبيرة من كبائر المعاصي أو صغيرة من صغائر المعاصي التي نهى الله عنها، كان خارجاً من الإيمان، ساقطاً عنه اسم الإيمان**، وثابتاً عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى دار الإيمان، ولا يخرجه إلى الكفر إلَّا الجحود والاستحلال، أن يقول للحلال هذا حرام، وللحرام هذا حلال، ودَان بذلك، فعندها يكون خارجاً من الإيمان والإسلام، داخِلاً في الكفر، وكان بمنزلة مَن دخَل الحرَم، ثم دخَل الكعبة، وأحدث في الكعبة حدثاً، فأُخرج من الكعبة والحرَم وضُرِبت عنقه وصار إلى النار". [1] وأصرح من ذلك دلالةً على أن مُرتكب الكبائر إنما يخرج من الإيمان إلى الإسلام دون أن يكون كافراً بالمعنى المتبادر، صحيحة «ابن سنان» قال: "سألت «أبا عبدالله الصادق» ﷺ عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت، هل يُخرِجه ذلك من الإسلام؟ وإن عُذِّب، كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مُدَّة وانقطاع؟ فقال ﷺ: مَن ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام، وعُذِّب أشدَّ العذاب، وإن كان معترفاً أنه ذنب، ومات عليه، أخرجه من الإيمان، ولم يُخرِجه من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول". [2] [3]

(١) «أصول الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٢٧.
(٢) «المصدر السابق ص٢٨٥.
(٣) «الحدائق» لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج٦ ص١٦.

ولا يخفى أن المشهور والمعروف لدى علماء الإمامية أن الإيمان هو **فعل القلب، والإقرار كاشف عنه، وليس العمل جزءاً منه**، وهم يحملون الروايات السابقة وغيرها مما توحي بضميمة العمل، يحملونها على بيان الصورة الأتم التي طالبها «الأئمة» عليهم السلام، وأن الإيمان الكامل يتحقق مع العمل بالطاعات، وهو إيمان المتَّقين المتورِّعين المخلِصين، كما قال «المقدَّس الأردبيلي» رحمه الله.[١]

ومن هنا صرَّح جملَة من الأعلام بإمكان الجمع بين الفسق والإيمان، وأنهما مقولتان مستقلَّتان لا تتوقف إحداهما على الأُخرى. وإن ارتبطت الطاعة ودخلَت في التكميل والتتميم، لكن لا على نحو يسلب تخلُّفها أو يسقط الإيمان.

قال «السيد المرتضى» رحمه الله: **والفاسق عندنا في حال فسقه مؤمن**، يجتمع له الإيمان والفسق ويُسمَّى بأسمِهما، وكلُّ خطاب دخَل فيه "المؤمنون" دخَل فيه مَن جمع بين الفسق والإيمان.[٢] وقال «ابن إدريس» رحمه الله: كلُّ خطاب خُوطب به المؤمنون، يدخل **الفسَّاق من المؤمنين في ذلك الخطاب**، في جميع القرآن والسنة والأحكام، بغير خلاف، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ (الحجرات)، ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۝٩٢﴾ (النساء)، وغير ذلك من الآيات، ولم يَرِد (المؤمن، أو هي يُرِد المؤمن) العدل.[٣] وقال «المحقِّق نصيرالدين الطوسي» رحمه الله في «التجريد»: **والفاسق مؤمن**، لوجود حدِّه (حدِّ الإيمان) فيه. وعلَّق عليه «العلَّامة الحلِّي» رحمه الله بقوله: اختلف الناس هيهنا فقالت المعتزلة إن الفاسق لا مؤمن ولا كافر وأثبتوا منزلة بين المنزلتين، وقال «الحسن البصري» إنه منافق وقالت الزيدية إنه كافر نِعمَة، وقالت الخوارج إنه كافر، والحقُّ ما ذهب إليه المصنِّف رحمه الله، وهو **مذهب الإمامية** والمرجئة وأصحاب الحديث وجماعة الأشعرية من أنه مؤمن، والدليل عليه أن حدَّ المؤمن، وهو المصدِّق بقلبه ولسانه في جميع ما جاء «النبيُّ» به مَوجودٌ فيه، فيكون مؤمناً.[٤]

---

(١) «زبدة البيان في أحكام القرآن» لـ «المقدَّس الأردبيلي» ص٩.

(٢) «جواب المسائل الناصريات» لـ «علم الهدى الشريف المرتضى» ص٣٧٦.

(٣) «السرائر» لـ «ابن إدريس الحلِّي» ج٣ ص١٦١.

(٤) انظر: «كشف المراد في تجريد الاعتقاد» لـ «العلَّامة» (أخذته عن شرح «الزنجاني») ص٤٥٤.

كما قال «العلَّامة» ﷺ في «المختلَف»: والتحقيق أنَّ الإيمان إن جعلناه **مركَّباً من الاعتقاد القلبي والعمَل بالجوارح**، لم يكن الفاسق مؤمناً، وإن جعلناه عبارة عن الأول كان مؤمناً، وهو الحقُّ عندي.[١] وقال «الشهيد الثاني» ﷺ ـ بعد بحث طويل ـ: وبالجملة فظواهر الآيات تعطي قوَّة القول بأن الإيمان والإسلام الحقيقيان يُعتَبر فيهما الطاعات، وتحقُّق حصول الإيمان في صورة حصول التصديق قبل وُجوب الطاعات، يفيد قوَّة القول بأن **الإيمان هو التصديق فقط**، والطَّاعات مكملات.[٢]

وذهب قلَّة إلى أن العمل الصالح له دَخلٌ في الإيمان، منهم «الشيخ المفيد» ﷺ الذي قال في بحث الوَقف: فإن وقَفه على المؤمنين، كان على مُجتنِبي الكبائر من الشيعة الإمامية خاصَّة، **دون فُسَّاقهم**.[٣] و«الشيخ الطوسي» ﷺ إذ قال في «النهاية»: فإن وقَف على المؤمنين، كان ذلك خاصاً لمجتنِبي الكبائر من أهل المعرفة بالإمامة دون غيرهم، **ولا يكون للفسَّاق منهم معهم شيء** على حال.[٤] وعلَّق عليه «العلَّامة» ﷺ بقوله: وقد **رجع** شيخنا («الطوسي») في «**تبيانه**» **عما قاله** في «**نهايته**» في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ (البقرة) فقال: هذا الخطاب يتوجَّه إلى جميع المؤمنين، ويدخُل فيه الفسَّاق بأفعال الجوارح وغيرها، **لأن الإيمان لا ينفي الفسق عندنا**، وعند المعتزلة أنه خطاب لمجتنِبي الكبائر.[٥]

---

(١) «المختلَف» لـ «العلَّامة» ج٦ ص٣١١.

(٢) «حقائق الإيمان» لـ «الشهيد الثاني» ص١٢٧.

(٣) «المقنعة» لـ «الشيخ المفيد» ص٦٥٤.

(٤) «النهاية» لـ «الطوسي» ص٥٩٧.

(٥) «المختلَف» لـ «العلَّامة» ج٦ ص٣١١. وانظر: «التبيان» لـ «الشيخ» ج٢ ص٨١.

وهنا وقفة أخلاقية لا ينبغي أن تفوت المؤمن، وهي أن هذا الأمر (أي انفصال العقيدة عن العمل، والمقدمة الثانية الثابتة في محلِّها، أن المنجي هو المعتقد والمعرفة) لا يلغي حقيقة أُخرى، هي الخطر الذي يتهدَّد الإيمان من الوُقوع في المعاصي وتلاحُقها، كما في الحديث عن «رسول الله» ﷺ: يا عباد الله احذروا الأنهماك في المعاصي والتهاون بها فإن المعاصي تستولي الخذلان على صاحبها، حتى توقعه في ردِّ وِلاية وَصيِّ «رسول الله» ﷺ ودفع نبوَّة نبيِّ الله، ولا تزال أيضاً بذلك حتى توقعه في دَفْع توحيد الله والإلحاد في دين الله! «البحار» ج٧٠ ص٣٦٠. عن «تفسير الإمام العسكري ﷺ». **وكم رأينا مؤمنين انتكسوا وأصبحوا يشككون في العقائد الحقَّة حتى فقدوا إيمانهم ودخلوا في مذاهب أُخرى، بل كابروا في ذلك وسوَّغوا انحرافهم بقلب الحقِّ وتغيير معالم الدين!**

لذا فالحق أن الإيمان **حالة قلبية عقلية، تقوم على ما تذعن به النفس، وتنشأ مما تركن إليه من تصديق بحقائق الدين أو نفي لأباطيل الكفر والجحود والخلاف**، وما عُبِّر عنه بـ: ما جاء به «النبي» ﷺ، أي أُصول الدين من توحيد ونبوَّة وعدل وإمامة ومعاد، وفروعه من ضرورات الشريعة التي تستتبع أصل "ماجاء به" ... فكانت الشريعة في رؤيتها موافقة للحقيقة، فما الإيمان إلَّا ممارسة عقلية (سمِّها إن شئت "**عمَل**" **قلبي**) تُخضع قضايا ذهنية أو خارجية، للفكر وإعماله وَفق آلية التدبُّر والتعقُّل، في الأنتقال من المقدِّمات والتصوُّرات والفرضيات إلى التصديقات والإذعانات، عبر الأدلَّة والبراهين (أو الشهود والوجدان).

وبعد تناول ورسم ماهيَّة الإيمان وحدوده الفقهية وأُطره الشرعية، ننطلق إلى آفاقه الفكرية الرحبة، وننتقل إلى السبح في الفضاء والعطاء الفكري لهذا الشرط الذي أنعقد عليه إجماع فقهاء الطائفة المحِقَّة [1] ... ليأتي البحث ـ عندها ـ في تحقُّقه في الفقيه المقلَّد، وكيفية تحرِّيه في المفتي الذي سيتولى إرشاد الأُمة وقيادتها الروحية، عبر أستنباط الأحكام، وعرض الدين من مصادره، وبيان الشريعة من أدلَّتها.

---

(١) بديهي أن لا يخرق هذا الإجماع رأي شاذ لمدَّعي فقاهة نصَب نفسه مرجعاً للتقليد، سبق أن أزرى بروافد العقيدة ومظاهرها وشعائر الدين ومعالمه، فنال منها على عدَّة أصعدة وفي غير مناسبة، فطالما ناصَب عزاء «سيِّد الشهداء» ﷺ وسخِر من الجزَع واللطم والصرخة والبكاء، وأدان بعض مظاهر زيارة العتبات المقدَّسة، ونصر الضال المضل الذي شَّكك بمصاب «الزهراء» ﷺ وأبنه... **فلا غرابة أن يقول بجوَاز تقليد المخالف!**

وإلَّا فالفقيه الحقيقي «السيد الخوئي» ﷺ يقول: "إلَّا أن مقتضى دقيق النظر أعتبار العقل **والإيمان** والعدالة في المقلَّد بحسب الحدوث والبقاء. والوَجه في ذلك أن المرتكز في أذهان المتشرِّعة الواصل ذلك إليهم يداً بيَد، عدَم رِضا الشارع بزعامة مَن لا عقل له، أو لا **إيمان** أو لا عدالة له. بل لا يرضى بزعامة كُلِّ مَن له منقَصة مُسقِطَة له عن المكانة والوقار، لأن المرجعية في التقليد من أعظم المناصب الإلهية بعد الولاية، وكيف يرضى الشارع الحكيم أن يتصدَّى لمثلها من لا قيمة له لدى العقلاء والشيعة المراجعين إليه. وهل يحتمل أن يُرجعهم إلى رجل يرقص في المقاهي والأسواق أو يضرب بالطنبور في المجامع والمعاهد ويرتكب ما يرتكبه من الأفعال المنكرة والقبائح؟! أو مَن لا **يتديَّن بدين «الأئمة الكرام» ويذهب إلى مذاهب باطلة عند الشيعة المراجعين** إليه؟! فإن المستَفاد من مذاق الشرع الأنور عدم رِضا الشارع بإمامة مَن هو كذلك في الجماعة، حيث أشترط في إمام الجماعة العدالة، فما **ظنُّك بالزعامة العظمى التي هي من أعظم المناصب بعد الولاية؟!** ولعلَّ ما ذكرناه من الأرتكاز المتشرعي هو المراد مما وَقَع في كلام «شيخنا الأنصاري» ﷺ من الإجماع على أعتبار الإيمان والعقل والعدالة في المقلَّد، إذ لا نحتمل قيام إجماع تعبُّدي بينهم على أشتراط تلك الأُمور".

أنظر: «كتاب الأجتهاد والتقليد» لـ «آية الله العظمى السيد الخوئي» ﷺ شرح ص٢٢٣.

إذ الإيمان في النفوس يأتي على مراتب ويتحقَّق في درجات... لم يأتِ في مَوارده وحمَلته بالسويَّة ليكون متواطئاً، بل جاء متفاوِتاً مختلفاً، ضعفاً وشدَّة، ضيقاً وسِعَة، نطاقاً وكيفيَّة، ليكوّن مفهوماً مُشككاً. وبتعبير آخر: إن الإذعان النفسي وانعقاد القلب على المعتقدات الدينية وتبنّي فهماً فيها ورؤية حولها، **يزداد في نفس المرء وينقص، يشتدُّ ويضعُف، يذكو ويخبو، وتختلف كيفيَّته وتتفاوت آليته، ويضيق نطاقه وينحسِر، أو يتوسَّع ويكبُر** حتى يبلغ شيئاً من الغيب ويشمل أخصَّ المعارف ويطال أرفَع المقامات ويدرك أعلى المنازل، أو تراه يقتصر على كليَّات الأُصول، بل يتوقف في بعضها! ثم هو قد **يرتفع في درجته إلى الجزم والاطمئنان واليقين، وقد ينخفض إلى الشكِّ والاحتمال**، أو يهوي إلى محض العِلم، بمعنى مجرَّد حضور الصورة وقيام الدليل وتحقُّق الإثبات[1]... إنَّ هذا وذاك هو ما يصنِّف "إيمان" المؤمن ويُدْرِجه في المرتبة التي يستحق.

وفي الحديث عن «الصادق» ﷺ: إنَّ الايمان **عشر درجات** بمنزلة السُّلَّم، يصعد منه مِرقاة بعد مرقاة، فلا يقولن صاحبُ الاثنين لصاحب الواحد لستَ على شيء، حتى ينتهي إلى العاشر، فلا تُسقِط مَن هو دونك فيُسقِطُك مَن هو فوقك، وإذا رأيت من هو أسفل منك بدرجة فارفعه إليك برِفق، ولا تحملن عليه ما لا يُطيق فتكسره...[2]

وعن«أبي عبدالله» ﷺ قال: **الإيمان حالات ودرجات وطبقات ومنازل، فمِنه التام المنتهي تمامه، ومنه النقص البيِّن نُقصانه، ومنه الراجح الزائد رُجحانه.**[3]

---

(١) كان إبليس "عالماً" بجميع الحقائق، واقفاً عليها بالدليل الحسي والعقلي، ولكن الكِبر أسدل دون "إيمانه" بها حُجُبه، وأرخى على عقله من الهوى ما غلَبه... فاستكبر وعصى وضلَّ وكان من الغاوين.

وبلغني أن أحَد العلماء أسوَ يوماً إلى بعض طُلَّابه فقال: إذا استطاع «العلَّامة الحلِّي» تأليف «الألفين»، وتمكَّن «الشهيد الثالث» من كتابة «إحقاق الحق»، ونجح «الأميني» في تصنيف «الغدير»، فأنا قادر على أن أُثبت ولاية «أميرالمؤمنين» ﷺ بأضعاف ذلك من الأدلَّة! وأن أُفحِم أيَّ مخالِف وأُعجِزَ كلَّ منكر... ثم قال: **ولكني، في قَرارة نفسي، في شكٍّ من حقيقة الأمر!** ومثله العالِم المخالف في «بغداد» الذي زاره المؤمن نهار شهر رمضان، فرآه مفطراً يأكل ويشرب، فاستفهم عن حاله راجياً أن لا يكون مرضه شديداً؟ أجابه وهو يُشير إلى كتبه المرصوصة على أرفف الخزانة قائلاً: كلُّ هذه الكتب التي ترى، إنما تنادي بحقيقة واحدة، وتثبت أن العبادة والعمل بلا إيمان بـ «أميرالمؤمنين» لا ينفع المرء، وأنا لا أحبُّ «علياً»، فلماذا أُكابد الجوع والعطش ومآلي النار!

(٢) «الخصال» لـ «الصدوق» ص٤٧٧.

(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص٤٥.

علينا أن نتحرّىٰ الإيمان (وِلاية وبَراءة) في مرجع التقليد ونطلبه في أعلىٰ حدوده وأقصىٰ درجاته، من الثبات والرسوخ في طبيعته، والأطمئنان واليقين في مرتبته، كما نطلب العلم والعدالة وما إليها من شروط كسبية ونريدها في الذروة، ولا يعني ذلك أن يبلُغ المرجع الديني درجة "**لو كُشف لي الغطاء ما ازددت يقيناً**"، وهي مقولة سيد الأولياء وتاج الأوصياء «أميرالمؤمنين» عليه السلام، فهذا مقام ورتبة لم يبلغها غير «أهل البيت» عليهم السلام، وقد قصُر عنها حتىٰ أُولي العزم من الرُّسل والأنبياء والأوصياء! إذ ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ﴾ (البقرة)، ولا يخفىٰ أن «خليل الله» عليه السلام لم يكن شاكّاً، إنَّما أراد كمال اليقين الذي ينقل عِلمه ويصيِّر أعتقاده وإيمانه البرهاني بإحياء الموتىٰ عيانياً، ونوره القلبي شهودياً، ليزداد بصيرةً وسكون قلبٍ بمُشاهدة المعلوم عياناً، فتلحق البصيرة القلبية بصيرة عينية.

لقد فرض الله عزَّ وجلَّ علىٰ البشر الإيمان به، وبنبوَّة حبيبه «محمد» صلى الله عليه وآله، وبالذي جاء به «النبيُّ» من "الثقلين": كتاب الله المجيد، وولاية «عترته» «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، كما فرَض علىٰ البشر الكفر بالطاغوت والتبرّي من أوليائه، وهذا هو طريق النجاة ونهج الفلاح وسبيل الأستمساك بالعروة الوثقىٰ ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝﴾ (البقرة)... وكان **مدخل ذلك وبابه**، وعنوان الهداية إلىٰ الحق ودليل التقوىٰ: **الإيمان بالغيب**، الذي صدَّر الله تعالىٰ به كتابه الكريم بعد فاتحته، فقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝﴾ (البقرة).

وما تراه يتراوح ـ بعد ذلك ـ ويتردَّد ويجول في ميدان الإيمان، سلباً أو إيجاباً، معرفة وعملاً بعد الإذعان والإقرار، أو كُفراً وفسقاً بعد الجحُد والإنكار، من الأخذ بتفاصيل الإيمان وجزئياته والعمل (القلبي) بفروعه وتشعيباته، هو من نتاج إعمال الفكر وتحكيم العقل، وبلوغ مرحلة تتجاوز الحسَّ والمادة وتنتقل إلىٰ المعنىٰ، وسكون النفس وأطمئنانها بوجود غيب يلفُّ هذا العالم الذي نعيش، وقوىً غير ظاهرة للعيان، وطاقات غير محسوسة، وعوالم غير مرئية:

جبَّارٌ يُدبِّر، يخلُق ويرزق ويحيي ويميت وهو حيٌّ لا يموت، يفرض ويُشرِّع، فيأمر وينهى لنمتثل. **ويبتعث أنبياء وأوْصياء ليهدي الناس** ويخرجهم من الظلمات إلى النور، ويأخذ بأيديهم نحو خلاصهم فيعلِّمهم ويزكيهم، **ويُتمُّ الحجَّة** على الجاحد والمعاند. ويتعالى سبحانه فيخلق **ملائكة** تملأ العالم تسبيحاً بجلاله وتقديساً لعظمته، **وأولياء يكلِّفهم ويوكل إليهم، فينفِّذون أوامره ويحقِّقون إرادته**، واَسطُر هنا، أو جُلْ بفِكرك أينما شئت: تتحرَّك الرياح ويتكوَّن الغمام وتهطل الأمطار، وينبت العشب والكلأ فترعى الأنعام، وتُزرع الحقول والبساتين، فتجنى الثمار وتحصد الغِلال، وما إلى ذلك من شؤون هذا الخلق الصغير، بإنسانه، جسمه ونفسه، والكبير، بعالمه ودنياه، في البحور والجبال والصحاري، ثم الأكبر في السماء وما فيها من أجرام، أقمار وكواكب، ونجوم ومجرَّات، وما بينها من فضاء يرتد عنه العقل، ناهيك بالبصر، وينقلب خاسئاً وهو حسير!...

إن المرتكَز والأساس هو مدى تصديق المرء، وإذعان نفسه واَستقرارها واَطمئنانها أن الأمر ليس كما يظهر ويبدو للحسّ، ولا يقف عند المدركات الساذجة للحواس الخمس، **وأن وَراء هذا الظاهر غيباً**، ثم يبدأ بعدها التسليم بإخبارات الغيب التي جاءت عبر رُسل الله وأنبيائه وكتبه، والخضوع لمقامات أولياء الله ولما نزل فيهم، ما قرَن وُجوب طاعتهم ولزوم مودَّتهم والتسليم المطلق لهم، بالله جلَّ جلاله...

وليس هذا بالسهل اليسير ولا بالهيِّن المبذول، ولا هو كما يبدو للوهلة الأُولى التي تؤخَذ بتلقائية المسلَّمات وتجري مجرى العادات، ذلك إذا تجاوز الأمر وتخطَّى ما يُعرَف بـ "**إيمان العجائز**" وإذعان العوام وتسليمهم... **فالعلماء لا يؤمنون** ـ في العادة ـ **بسهولة ولا يصدِّقون أيَّ شيء، ولا يتَّبعون أياً كان، ولا يخضعون إلَّا لسلطان يقهر علمهم ويتصاغر أمامه ما لديهم!** إن العقل أو العاقل الذي يدرك عظَمة الخلق ويشهد النظام الأتم للوجود، وهو من أعظم آيات الله، ليس في حصن من أن يزلَّ، ولا في مأمن أن يتلكَّأ، بل هو كثيراً ما يهوِي ويتردَّى فيرتهن للمادة وتأسره الطبيعة، فيوعز كلَّ شيء إليها، ويقف عندها فلا ينتقل إلى صانعها ومُبدعها، فإن فعل و"آمن" في هذه الحدود، تراه يتوقف في التفاصيل ويعجز عن التسليم لأسرار الله وخفايا موَاضع سرِّه!

وليس في الدين ما يفوق "الإيمان" عظَمة وشأناً وخطراً، ولا نودي بشيء من معالم الدين وأركان الإسلام كما نودي بالولاية، وهي محطُّ الدين ومَوطنه، ومرتكز التمييز والفصل والتفاضل بين الإلهيين، بل عموم الناس وسائر الخلق، وتصنيفهم، وبه يُنزَّلون في منازلهم ويُدرجون في مدارجهم[1]...

ولك أن تعرف خطر "الإيمان" وعظَمته وموقعه في الوجود، إذا علمت أنه نفس منزلة «رسول الله» ﷺ و«أهل بيته» عليهم السلام ومقامهم، فكما هو للإسلام، ومن الدين، يكون الإيمان ويُنزَّل، إنهم كلٌّ وحقيقة وَاحدة، فقد جاء في الحديث عن «السيد عبدالعظيم الحسني» عن «أبي جعفر الثاني» (الإمام الجواد) عليه السلام، عن «أبيه» عليه السلام، عن «جدّه» صلوات الله عليهم قال: قال «أمير المؤمنين» عليه السلام: قال «رسول الله» ﷺ:

إن الله خلق الإسلام فجعل له عرْصة وجعل له نوراً وجعل له حِصناً وجعل له ناصراً. فأما **عرْصته فالقرآن، وأما نوره فالحكمة، وأما حِصنه فالمعروف، وأما أنصاره فأنا و«أهل بيتي» وشيعتنا**، فأحِبّوا «أهل بيتي» وأنصارهم، فإنه لما أُسريَ بي إلى السماء الدنيا فنسَبَني «جبرئيل» عليه السلام لأهل السماء، أستودع الله حُبّي وحُبَّ «أهل بيتي» وشيعتهم في قلوب الملائكة، فهو عندهم وَديعة إلى يوم القيامة. ثم هبط بي إلى أهل الأرض فنسَبَني لأهل الأرض، فأستودَعَ الله عزَّ وجلَّ حُبّي وحُبَّ «أهل بيتي» وشيعتهم في قلوب **مؤمني أُمّتي، فمؤمنو أُمّتي يحفظون وَديعَتي في «أهل بيتي» إلى يوم القيامة**. ألا فلو أنَّ الرجل من أُمّتي عبَدَ الله عزَّ وجلَّ عمره أيام الدنيا، ثم لقي الله عزَّ وجلَّ مبغضاً لـ «أهل بيتي» وشيعتي، ما فرَج الله صدره إلَّا عن النفاق.[2]

هذا هو جوهر الدين ولبُّه، وأساس الإسلام ومحوره، وكُنه الإيمان وحقيقته:

وَلاء «آل محمد» عليهم السلام وعشقهم، والتسليم المطلق لهم، بعد التبري التام من أعدائهم... دون أن يختلج هذا أو يخالط ذاك شيء، وَلاء لا وَليجة فيه ولا دونه، خضوع بلا ترديد، وتسليم بلا استثناء، وإقرار بلا تحفُّظ...

---

(١) سبق أن ذكرنا أحاديث حول خطر الولاية في الفصل السابق ص١٧٨، فلا نعيدها.

(٢) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص٤٦.

موالاتهم في كلّ ما جاؤوا به وذهبوا إليه، تحت الشعار الذي خطَّه الحديث الشريف، عن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: مَن سرَّه أن يستكمِل الإيمان كُلَّه فليقُل: **القولُ منّي في جميع الأشياء قول «آل محمد»، فيما أسرُّوا وما أعلنوا، وفيما بلَغني عنهم وفي ما لم يبلغني.**(١)

وكذا في دعاء تجديد العهد والميثاق يوم "الغدير": اللهم إنَّا نُشهدك أنَّا ندين بما دَان به محمد وآل محمد، صلى الله عليه وعليهم، **قولنا ما قالوا، ودِيننا ما دانوا به، ما قالوا به قُلنا، وما دَانو به دِنَّا، وما أنكَروا أنكرنا، ومَن وَالَوْا وَالينا، ومَن عادوا عادَينا، ومن لَعنوا لعَنَّا، ومَن تبرَّؤوا منه تبرَّأنا منه، ومَن ترحَّموا عليه ترحَّمنا عليه،** آمنَّا وسلَّمنَا ورضينا واتَّبعنا مَوَالينا صلوات الله عليهم. اللهم فتمِّم لنا ذلك ولا تسلُبناه، واجعله مستقرّاً ثابتاً عندنا، ولا تجعله مُستعاراً، وأحيِنا ما أحييتنا عليه وأمتنا إذا أمتَّنا عليه. «آل محمد» أئمتنا، فبِهم نأتمُّ وإيَّاهم نُوَالي، وعدوَّهم عدوَّ الله نُعادي.(٢)

ومعاداة أعدائهم في كلّ زمان ومكان وموقع وحادثة تتَّصل بالدين والحياة... براءة تُنزِّه الروح من شوائب **اللوث القلبي** الذي يصيب مَن يخدعه الشيطان ويستحوِذ عليه فيزيِّن له المعاصي والموبقات والمآثم، ويغفل أو يعمى عن قُبحِها وشناعتها (وأعداء «آل محمد» هم جوْهَرُها وحقيقتها)، **ويظنُّ ويحسب لغاصبي حقهم شأناً أو حظاً في الخير والإسلام والصلاح ولو بمقدار حبَّة خردل!** وتورِث صحَّة البدن والسلوك من الانحراف العمَلي الذي يأخذ أصحابه وينتهي بهم إلى الفسق والضلال والكفر والزندقة.

لا يكتمل إيمان مسلِم موَحِّد، بل **لا يكون، إلَّا بالبراءة** من أعداء الله وأعداء «رسوله» و«أهل بيته»... لا يمكن لسالك في درب الحقِّ أن يسير أو يتقدَّم، ولا أن يبلُغ جادٌّ مَرامَه، ويصل ساعٍ إلى مقصَده بقَدَم عرجاء، ولا لمقاتل تحوطه الشهوات وتطوِّقه الأهواء، أن يصول ويدفع عن نفسه الأعداء بيد جذَّاء، ولن يحلِّق طائر لينجو من سهام القنص بجناح وَاحد، ولن يرى باحث عن حقيقة وطالبُ بصيرة بعين عوراء غلبها الغَمَش، وأقفَّت من عطَش المعرفة ورقأت من ظمَأ حرمان النهل من معين «آل محمد»...

---

(١) «الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص٣٩١.

(٢) «إقبال الأعمال» لـ «السيد ابن طاووس» ج٢ ص٢٨٧.

هذا ما خطَّه ورسمه قوْل «أبي جعفر الباقر» ﷺ ورسَمه في زيارة «سيِّد الشهداء» ﷺ: يا «أبا عبدالله»، إني أتقرب إلىٰ الله وإلىٰ «رسوله» وإلىٰ «أميرالمؤمنين» وإلىٰ «فاطمة» وإلىٰ «الحسن» وإليك صلىٰ الله عليك وعليهم، بموالاتك **وبالبراءة** ممن أسَّس أساس ذلك وبنىٰ عليه بنيانه، وجرىٰ في ظلمه وجوره عليكم وعلىٰ أشياعكم. **برئت** إلىٰ الله واليكم منهم، وأتقرب إلىٰ الله ثم إليكم بموالاتكم وموالاة وَليكم، **والبراءة** من أعدائكم ومن الناصبين لكم الحرب، **والبراءة من أشياعهم وأتباعهم**، إني سلم لمن سالمكم، **وحرب** لمن حاربكم، ووَليٌّ لمن والاكم، **وعدوٌّ لمن عاداكم**. أسال الله الذي أكرمني بمعرفتكم ومعرفة أوليائكم، ورزقني **البراءة** من أعدائكم، أن يجعلني معكم في الدنيا والآخرة، وأن يثبت لي عندكم قدَم صدق في الدنيا والآخرة. (١)

وأكَّدته الأحاديث الشريفة من قبلُ ومن بعدُ، شعاراً للإيمان وعنواناً للتشيُّع، كما عن «الصادق» ﷺ: مَن أقرَّ بسبعة أشياء فهو مؤمن: **البراءة من الجبت والطاغوت، والإقرار بالولاية**، والإيمان بالرجعة، والأستحلال للمتعة، وتحريم الجرِّي، والمسح علىٰ الخفين. (٢)

وعن «فضيل بن يسار» قال: سألت «أبا عبدالله» ﷺ: عن الحبِّ والبغض، أمِن الإيمان هو؟ فقال: وهل **الإيمان إلَّا الحبُّ والبغض**؟ ثم تَلَا هذه الآية ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝﴾ (الحجرات). (٣)

وعن «أبي عبدالله» ﷺ قال: قال «رسول الله» ﷺ لأصحابه: أيُّ عُرَىٰ الإيمان أوثَق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الصيام، وقال بعضهم: الحج والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد. فقال «رسول الله» ﷺ: لكلٍّ ما قُلتم فضلٌ، وليس به (ليست هي)، ولكن أوثَق عُرىٰ **الإيمان الحبُّ في الله والبغض في الله، وتوالي أولياء الله والتبرِّي من أعداء الله**. (٤)

---

(١) «مصباح المتهجد» لـ «الشيخ الطوسي» ص٧٧٣.

(٢) «وسائل الشيعة» لـ «الحر العاملي» ج١٦ ص٣٣٣. و"**الجرِّي**" هو سمك القرموط أو السلُّور، وبالإنجليزية: catfish، يحرم أكله، فلا فَلْس يغطي جلده، ويقال إنه مِسْخ.

(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص١٢٥.

(٤) المصدر السابق.

وعن «محمد بن منصور» قال سألت عبداً صالحاً (يعني «الكاظم» عليه السلام) عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۝﴾ (الأعراف)، فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حُرِّم في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك **أئمة الجور**، وجميع ما أُحِلَّ من الكتاب وهو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق.[١]

وعن «أبي جعفر» عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ فلان وفلان، ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝﴾ (النساء)، يقولون **لأئمة الضلال والدعاة إلى النار** هؤلاء أهدى من «آل محمد» وأوليائهم سبيلاً، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ۝﴾ (النساء)، ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ يعني الإمامة والخلافة، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ۝﴾ (النساء)، نحن الناس الذين عنى الله.[٢]

وسئل عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ (الأعراف). فقال: أرأيتَ أحداً يزعم أن الله أمرَ بالزنا وشرب الخمر أو بشيء من هذه المحارم؟ فقلت: لا. فقال: ما هذه الفاحشة التي يدَّعون أن الله أمرَ بها؟ فقلت: الله أعلم وولِيُّه. قال: **فإن هذه في أئمة الجور، ادَّعوا أن الله أمرهم بالائتمام بقوم لم يأمر الله بالائتمام بهم، فردَّ الله ذلك عليهم وأخبرنا أنهم قد قالوا عليه الكذب فسمَّى الله ذلك منهم فاحشة.**[٣]

الخلاصة هنا أن خلَجات النفس وإذعاناتها، وما تنطوي عليه دخيلة المرء وسريرته، من الفكرة والعقيدة في **موالاة «آل محمد»** والقول فيهم بما قاله الله على ألسنتهم، ومدى إذعانه **للمعارف الإلهية الولائية** أو تحفُّظه عليها، وكذا العقائد الحقَّة في **توحيد الله وصفاته، والمعاد** وكيفيَّته، وما إلى ذلك من آراء تُدرِج أهلها في بعض الملل والنِّحَل أو تخرجهم منها، ثم **التبري من أعداء «آل محمد»** عليهم السلام، ورؤيتهم على حقيقة الفاحشة وشنيع قبحها، وتقزُّزه من دنسِهم وتنفُّره من بشاعتهم، ثم هروبه وبُعده عنهم...

---

(١) «بصائر الدرجات» لـ «محمد بن الحسن الصفار» ص٥٣.

(٢) المصدر السابق ص٥٤.

(٣) المصدر السابق ص٥٤.

هو **الأساس الذي يبني "الإيمان" ويرتكز عليه الإسلام**، ومَن تضعضع فيه ذلك الأساس واهتز، فليس من أهل الإيمان، أو كامل الإيمان، وفي الأقل، لا يكون ممَّن يصحُّ أن يؤخَذَ الدين الحنيف منه **فيُقلَّد ويُرجع إليه في استقاء الشريعة الغرَّاء**.

والأمر من الدقَّة والخطر بما يجعل بعض التفاصيل العقائدية هي الفصل والعامل في تصنيف الناس وإدراجهم في مراتبهم الإيمانية التي يستحقُّون، وكُتب الكلام والعقائد تفيض بهذا المعنى، وكذا مصنَّفات التراجم والرجال، مليئة بالتدقيق في هذه الأُمور، وهي المرتكز في الحكم على العلماء وعموم المؤمنين والمسلمين. **لذا، فلا إسراف في ملاحقتها، ولا ترف في متابعتها**، وما الردُّ الأهوج والاحتجاج الأرعَن الذي يقابلك به العوام عند الاستقصاء والفحص في عقيدة رجل ينبري للمرجعية ويريد زعامة الطائفة، إلَّا من جهلهم بوَاقع مذهبنا وبُعدِهم عن معارفنا...

ثم إن "الولاية" التي هي محَطُّ الإيمان ومرتكزه وأصله ومحوره، هي ـ بدورها ـ بحرٌ متلاطم، بل محيط موَّاج، وسماء ذات أبراج ومسالك وفجاج، وعوالم غير متناهية لا يُسبر غورها ولا يُبلَغ أمدها ولا يدرك كنهها... وما المبذول بين أيدينا إلَّا رشَحات، وغيض من فيض، وفي هذا النزر القليل **توقَّف بعضهم**، وفي أدنى المراتب والمنازل **تكعكع وتلجلج** فأزرى بنفسه وبخس إيمانه وأضاع دينه ويقينه، فكيف بأرقَاها وأعلاها؟

لا يأخُذ المؤمنون دينهم من ضعيف إيمان أضرَّه **جهله وتواضُع تحصيله العلمي** فعجز عن فهْم حقائق الوِلاية والبراءة، ولا يقلِّدون ولا يرجعون في تلقي الشريعة الغرَّاء إلى **مهزوز يقينٍ** قصُر عن الوقوف على أسرار الإمامة ولم يرَ قبح أعداء «آل محمد»، ولا يمكن الركون إلى مَن **غرَّبت به الثقافات الأجنبية** فأخذته إلى عالَمها، وشرَّقت به الأهواء والشهوات والرئاسات فأرتهنه الشياطين في حبائلها، فصار يشكُّ أو يتردَّد، ناهيك بالذي ينكِر ويجحَد، فضائل وكرامات ومقامات خصَّ الله بها «أهل بيت العصمة» عليهم السلام، ومراتب ومنازل أنزلهم الله فيها... مما أشارت إليه بيانات خطيرة وأحاديث شريفة، من قبيل "**الزيارة الجامعة الكبيرة**" **والأُخرى "الصغيرة"، و "الجامعة لأئمة المؤمنين"، وكذا زيارة «سيِّد الشهداء» عليه السلام المطلقة**، إذ قال «الصادق» عليه السلام لـ «يونس بن ظبيان»:

... ثم أخطُ عشر خُطاً، فكبِّر، ثم قِف فكبِّر ثلاثين تكبيرة ، ثم أمشِ حتى تأتيه من قِبَل وَجهِه، وأستقبل وَجهَك بوجهه، وأجعل القِبلة بين كتفيك، ثم تقول:

السلام عليك يا حُجَّة الله وأبن حُجَّته، السلام عليك يا قتيل الله وأبن قتيله، السلام عليك يا ثار الله وأبن ثاره، السلام عليك يا وتر الله الموتور في السماوات والأرض. **أشهد أن دمَك سكن في الخلد، وأقشعرت له أظلَّة العرش، وبكى له جميع الخلائق، وبكت له السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن ومن يتقلَّب في الجنة والنار من خَلْق ربِّنا، وما يُرى وما لا يُرى...**

إلى أن يقول ﷺ: أنا عبدُ الله ومولاكَ، وفي طاعتك، والوافدُ إليك، ألتمس كمالَ المنزِلَة عند الله، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلج دونك، من الدخول في كِفالتك التي أمرت (أُمرت) بها. **مَن أرادَ الله بدأ بكُم، بكُم يبيِّن اللهُ الكذِب، وبكُم يُباعِدُ الله الزمان الكَلِب، وبكُم فتَح الله ، وبكُم يختِم الله ، وبكُم يمحُو الله ما يشاء** (وبكم) **يُثبِت، وبكُم يفُكُّ الذُّلَ من رقابنا. وبكُم يدرك الله تِرَة كلِّ مؤمن يُطلَب بها، وبكم تُنبِتُ الأرض أشجارها، وبكُم تُخرِج الأشجار أثمارها، وبكُم تُنزل السماء قطرها ورزقها. وبكُم يكشفُ الله الكَرْب، وبكم يُنزل الله الغيث، وبكُم تسبِّح الله الأرضُ التي تحمِل أبدانكم، وتستقلُّ** (وتستقرُّ) **جبالها** على **مراسيها. إرادة الرب في مقادير أُموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم، والصادِرُ عمَّا فُصِّل من أحكام العباد، لُعِنت أُمة قتلتكم، وأُمة خالفتكم، وأُمة جَحَدت وِلايتكم، وأُمة ظاهرت عليكم، وأُمة شَهِدَت ولم تُستَشهَد**، الحمد لله الذي جعلَ النار مأواهم. (١)

وكذا دعاء رجب الذي خرج به التوقيع الشريف من الناحية المقدَّسة على يد الشيخ الكبير «أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد» رضي الله عنه : أدعُ في كلِّ يوم من أيام رجب:

---

(١) «كامل الزيارات» لـ «أبن قولويه» ص٣٦٤.

وبالمناسبة، فقد سمعت من بعض العلماء الصلحاء، من أرباب المعرفة وذوي الذوق والحِسّ الولائي، سمعتهم يوصُون بقراءة الزيارة **السادسة** من ترتيب «مفاتيح الجنان» في الزيارات المطلَقة لـ «أميرالمؤمنين» ﷺ والمواظبة عليها... وكذا فإنَّ هناك من يوصي أيضاً بالمطلَقة **الأولى** في زيارات «سيِّد الشهداء» ﷺ، وهي هذه التي أستشهدت بمقاطع منها هنا.

اللهم إني أسألك بمعاني جميع ما يدعوك به وُلاة أمرك، المأمونون على سرّك، المستبشرون بأمرك، الواصفون لقدرتك، المعلِنُون لعَظمتك، أسألك بما نطَق فيهم من مشيئتك، فجعلتهم **معادِن لكلماتك، وأركاناً لتوحيدك، وآياتك ومقاماتك، التي لا تعطيل لها في كلِّ مكان، يعرِفُك بها من عرَفَك، لا فرقَ بينك وبينها إلَّا أنهم عبادُك وخلقُك، فتْقُها ورتْقُها بيدك، بَدْؤُها منك وعودُها إليك، أعضادٌ وأشهاد، ومُناة وأذواد، وحفَظَة ورؤّاد، فبِهِم ملأتَ سماءك وأرضك حتى ظهر أن لا إله إلا أنت**، فبذلك أسألك. وبمَواقع العزِّ من رحمتك، وبمقاماتك وعلاماتك، أن تصلي على محمد وآله وأن تزيدني إيماناً وتثبيتاً، يا باطناً في ظهوره وظاهراً في بطونه ومكنونه، يا مفرّقاً بين النور والديجور، يا موصوفاً بغير كُنْهٍ ومعروفاً بغير شِبْه، حادَّ كلِّ محدود، وشاهد كلِّ مشهود، وموجِدَ كلِّ موجود، ومحصيَ كلِّ معدود، وفاقدَ كلِّ مفقود، ليس دونَك من معبود، أهل الكبرياء والجود، يا مَن لا يكيَّف بكيف، ولا يؤيَّن بأين، يا محتجباً عن كلِّ عين، يا ديموم يا قيوم وعالم كلِّ معلوم، صلِّ على **عبادك المنتجبين، وبشَرِك المحتَجَبين، وملائكتك المقرَّبين والبُهْم الصَّافِّين الحافِّين**، وبارك لنا في شهرِنا هذا المرجَّب المكرَّم، وما بعدَه من الأشهر الحرُم... [1]

وكذا في الزيارة الرجبية التي فيها: الحمد لله الذي أشهَدَنا مشهد أوليائه في رجب، وأوجَبَ علينا من حقِّهم ما قد وجَب، وصلى الله على «محمد» المنتجب وعلى «أوصيائه» الحُجُب، اللهم فكما أشهدتَنا مشهَدَهُم فأنجِز لنا مَوْعدَهم وأوْرِدْنا مورِدَهم، غير مُحلَّئين عن وِرْدٍ في دار المقامة والخلد. والسلام عليكم، إني قصدتكم وأعتمدتكم بمسألتي وحاجتي، وهي فكاكُ رقبتي من النار، والمقرُّ معكم في دار القرار مع شيعتكم الأبرار، والسلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار. أنا سائلُكم وآملُكم **فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض، فبِكُم يجبر المهيض ويشفى المريض، وما تزداد الأرحام وما تغيض، إني لسِرِكُم مؤمن ولقولكم مُسَلِّم وعلى الله بكُم مُقسِم، في رجعي بحَوائجي وقضائها وإمضائها، وإنجاحها وإبراحها، وبشؤوني لديكم وصلاحها.** [2]

(١) «مصباح المتهجد» لـ «الشيخ الطوسي» ص٨٠٣.

(٢) «إقبال الأعمال» لـ «السيد ابن طاووس» ج٣ ص١٨٣.

وعن «عبدالعزيز بن مسلم»، قال: كُنَّا في أيام «علي بن موسى الرضا» عليه السلام بـ «مَرْو»، فاجتمعنا في مسجد جامعها في يوم جمعة في بدء مَقدَمنا، فأدار الناس أمر الإمامة، وذكروا كثرة اختلاف الناس فيها، فدخلتُ على سيدي ومولاي «الرضا» عليه السلام، فأعلَمته بما خاض الناس فيه، فتبسَّم عليه السلام، ثم قال:

يا «عبدالعزيز»، جهل القوم وخُدِعوا عن آرائهم، إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يقبض «نبيَّه» صلى الله عليه وآله حتى أكمَل له الدين، وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كلِّ شيء، بين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج الناس إليه كملاً، فقال عزَّ وجل: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ۝﴾ (الأنعام)، وأنزل في حجَّة الوداع، وهي آخر عمره صلى الله عليه وآله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ (المائدة)، وأمرُ الإمامة من تمام الدين، ولم يمضِ صلى الله عليه وآله حتى بيَّن لأُمَّته معالم دينهم، وأوْضَحَ لهم سُبُله، وتركهم على قصْد الحق، وأقام لهم «علياً» عليه السلام علَماً وإماماً، وما ترك شيئاً تحتاج إليه الأُمة إلَّا بيَّنه، فمَن زَعم أنَّ الله عزَّ وجَلَّ لم يكمُل دينه، فقَد ردَّ كتاب الله عزَّ وجَل، ومن ردَّ كتاب الله عزَّ وجَلَّ فهو كافر.

هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأُمة، فيجوز فيها اختيارهم؟

إنَّ الإمامة أجلُّ قدراً وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنَع جانباً، وأبعد غَوْراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم، إنَّ الإمامة خصَّ الله عزَّ وجلَّ بها «إبراهيم الخليل» عليه السلام بعد النبوة والخِلَّة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرَّفه الله بها، فأشاد بها ذِكْره، فقال عزَّ وجَل: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فقال «الخليل» عليه السلام سروراً بها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾؟ قال: الله تبارك وتعالى: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝﴾ (البقرة)، فأبطلت هذه الآية إمامة كلِّ ظالم إلى يوم القيامة، وصارت (الإمامة) في الصفوة. ثم أكرمه الله بأن جعلها في ذريته أهل الصفوة والطهارة، فقال عزَّ وجَلَّ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَـٰلِحِينَ ۝ وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَـٰبِدِينَ ۝﴾ (الأنبياء).

فلم تزل في ذرّيته يرثها بعضٌ عن بعضٍ قرناً فقَرناً حتىٰ وَرِثها «النبيُّ» صلى الله عليه وآله، فقال جلَّ جلالُه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ (آل عمران)، فكانت له خاصَّة، فقلدها «النبيُّ» صلى الله عليه وآله «عليّاً» عليه السلام بأمر الله عزَّ وجلَّ علىٰ رَسْم ما فرضَ الله، فصارت في ذريَّته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله عز وجل ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ ۝﴾ (الروم)، فهي في وُلدِ «عليٍّ» عليه السلام خاصَّة إلىٰ يوم القيامة، إذ لا نبيَّ بعد «محمَّد» صلى الله عليه وآله. فمن أين يختار هٰؤلاء الجهَّال؟

إنَّ **الإمامة** هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء.

إنَّ **الإمامة** خِلَافة الله عزَّ وجلَّ وخلافة «الرسول» صلى الله عليه وآله ومقام «أميرالمؤمنين» عليه السلام وميراث «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام.

إنَّ **الإمامة** زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلَاح الدنيا، وعزُّ المؤمنين.

إنَّ **الإمامة** أُسُّ الإسلام النَّامي وفرعه السَّامي.

بالإمام تمام الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف.

الإمام يحلُّ حلَال الله ويحرّم حرام الله، ويُقيم حدود الله، ويذبُّ عن دين الله، ويدعو إلىٰ سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجَّة البالغة.

الإمام كالشمس الطالعة للعالم، وهي في الأُفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار.

الإمام البدر المنير، والسراج الزاهر، والنور الساطع، والنجم الهادي في غياهب الدجىٰ والبيد القفار ولُجَج البحار.

الإمام الماء العذب علىٰ الظمأ، والدال علىٰ الهدىٰ، والمنجي من الردىٰ.

الإمام النار علىٰ اليفاع الحار لمن أصطلىٰ به، والدليل علىٰ المسالك (المهالك)، مَن فارقه فهالك.

الإمام السحاب الماطر، والغيث الهاطل، والشمس المضيئة، والأرض والبسيطة، والعين الغزيرة، والغدير والروضة.

الإمام الأمين الرفيق، والوالد الرقيق، والأخ الشفيق، ومفزع العباد في الداهية.

الإمام أمين الله في أرضه، وحجَّته على عباده، وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله، والذاب عن حرم الله.

الإمام المطهَّر من الذنوب، المبرَّأ من العيوب، المخصوص بالعلم، موسوم بالحلم، نظام الدين، وعزُّ المسلمين، وغيظ المنافقين، وبوَار الكافرين.

الإمام وَاحد دَهره، لا يدانيه أحَد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد عنه بدَل، ولا له مِثْل، ولا نظير، مخصوص بالفضل كلِّه، من غير طلَب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهَّاب. فمَن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام أو يمكنه اختياره؟

هيهات هيهات، ضلَّت العقول، وتاهَت الحلُوم، وحارت الألباب، وحَسَرت العيون، وتصاغرَت العُظماء، وتحيَّرت الحكماء، وتقاصرت الحلَماء، وحَصِرت الخطباء، وجهلت الألبَّاء، وكلَّت الشعراء، وعَجَزت الأدباء، وعييت البُلَغاء عن وَصْف شأن من شأنه، أو فضيلة من فضائله، فأقرَّت بالعجز والتقصير.

وكيف يوصَفُ أو يُنعَتُ بكُنهِه، أو يُفهَم شيءٌ من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه، ويغني غناءه؟ لا، كيف وأنىٰ؟ وهو بحيث النجمُ من أيدي المتناولين ووَصْف الواصفين، فأين الاختيار من هذا، وأين العقول عن هذا، وأين يوجد مثل هذا؟ أظنوا أن ذلك يوجد في غير «آل الرسول» صلى الله عليه وآله؟

كذَّبتهم والله أنفسهم، ومنَّتهُم الأباطيل، وارتقوا مُرتَقىً صعباً دَحِضاً، تزِلُّ عنه إلى الحضيض أقدامُهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مضِلَّة، فلم يزدادوا منه إلَّا بُعداً، قاتلهم الله أنىٰ يؤفكُون، لقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وضلُّوا ضلالاً بعيداً، ووقعوا في الحيرة، إذ تركوا الإمام عن بصيرة، وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم فصدَّهم عن السبيل وكانوا مستبصرين، رغبوا عن اختيار الله واختيار «رسوله» إلىٰ اختيارهم، والقرآن يناديهم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ (القصص)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۝﴾ (الأحزاب)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿مَا لَكُمْ

كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ۝ أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ فَلْيَأْتُوا۟ بِشُرَكَآئِهِمْ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ۝﴾ (القلم)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝﴾ (محمد)، أم طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون؟ أم ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ۝ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۝﴾ (الأنفال)، و﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ۝﴾ (البقرة)، بل هو ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ (الحديد).

فكيف لهم بأختيار الإمام، و«الإمام» عالم لا يجهل، راعٍ لا ينْكُل، مَعدِن القُدس والطهارة، والنسك والزهادة، والعلم والعبادة، مخصوص بدَعوَة «الرسول»، وهو نسل المطهرة «البتول»، لا مَغمَز فيه في نَسَب، ولا يدانيه ذو حَسَب، في البيت من «قريش»، والذروة من «هاشم»، والعترة من «الرسول»، والرضا من الله، شرف الأشراف، والفرع من «عبد مناف»، نامي العِلْم، كامل الحلْم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض الطاعة، قائم بأمر الله، ناصحٌ لعباد الله، حافظ لدين الله.

إن الأنبياء والأئمة يوفقهم الله عزَّ وجلَّ ويؤتيهم من مخزون عِلمه وحِلمه ما لا يؤتيه غيرهم، فيكون علمهم فوق كلِّ علم أهل زمانهم، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝﴾ (يونس)، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۝﴾ (البقرة) ، وقوله عزَّ وجلَّ في «طالوت»: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝﴾ (البقرة)، وقال عزَّ وجلَّ لـ «نبيِّه» ﷺ: ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ۝﴾ (النساء)، وقال عزَّ وجلَّ في «الأئمة» من أهل بيته وعترته وذريته صلوات الله عليهم: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ۝ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ۝﴾ (النساء).

وإن العبدَ إذا ٱختاره الله عزَّ وجلَّ لأُمور عباده، شرَح صدره لذلك، وأودَع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العِلم إلهاماً، فلم يَعْيَ بعدَه بجواب، ولا يحير فيه عن الصوَاب، وهو معصومٌ مؤيَّد، موَفَّق مُسدَّد، قد أمن الخطايا والزلل والعِثار، وخصَّه الله بذلك ليكون حُجَّته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه مَن يشاء والله ذو الفضل العظيم. فهل يقدرون على مثل هذا فيختارونه؟ أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدِّمونه؟ تعدُّوا ـ وبيت الله ـ الحقَّ ونبذوا كتاب الله وَراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، وفي كتاب الله الهدى والشفاء، فنبذوه وٱتبعوا أهواءَهم، فذمَّهم الله ومقَتَهم وأتعَسَهُم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ (القصص)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝﴾ (محمد)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝﴾ (غافر). ٱنتهى الحديث الشريف.[1]

ولو تأمَّل المرء ودقَّق في الفصول التي عقدها أرباب الموسوعات الروائية ومصنِّفو كُتب الحديث ﷺ، كباب "دعائم الإسلام" من كتاب "الإيمان والكفر"، وكتاب "الحجَّة"، مما جاء في «الكافي الشريف» مثلاً و«بحار الأنوار»، وكذا ما في المؤلَّفات المعنية بالأمر على الخصوص كـ «بصائر الدرجات» و«بشارة المصطفى»، وسرَّح النظر في عناوين من قبيل:

أنَّ «الأئمَّة» ﷺ هم الهداة/ وهُم وُلاة أمر الله وخزَنة علمه/ وهُم خلفاء الله في أرضه/ وهُم أبوابه التي منها يؤتى/ وهُم نور الله عزَّ وجلَّ/ وهُم أركان الأرض/ وهُم وُلاة الأمر/ وهُم المحسودون/ وهُم العلَامات/ وهُم الآيات التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه/ وهُم أهل الذكر/ وهُم الراسخون في العلم/ وأنَّ النعمة التي ذكَرها الله في كتابه هم «الأئمَّة» ﷺ/ وأنَّ مَن ٱصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم «الأئمَّة» ﷺ/ وأنَّ القرآن يهدي إلى «الإمام» ﷺ/ وأنَّ المتوسِّمين هم «الأئمَّة» ﷺ/ وأنَّ «الأئمَّة» ﷺ

(١) «الأمالي» لـ «الشيخ الصدوق» ص٧٧٣، ورواه في «كمال الدين» ص٦٧٥، وفي «معاني الأخبار» ج٢ ص٩٦، وفي «عيون أخبار الرضا» ج١ ص١١٦، وروي في و«الكافي» لـ «الكليني» ج١ ص١٥٤، و«غيبة النعماني» ص٢١٦، و«تحف العقول» لـ «ابن شعبة الحراني» ص٤٣٦، و«الاحتجاج» لـ «الطبرسي» ج٢ ص٤٣٩، وكذا روي في مصادر أُخرى منها «بحار الأنوار» لـ المجلسي» ج٣٥ ص١٢٠.

معدِن العلم وشجرة النبوَّة مهبط الوَحي ومختلف الملائكة/ وأنَّ أعمال العباد تُعرَض على «الأئمَّة» عليهم السلام/ وأنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام ورثوا عِلم جميع «الأنبياء» و«الأوصياء» عليهم السلام/ وأنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله وأنهم عليهم السلام يعرفونها على اَختلاف ألسِنَتها/ وأنه لم يجمع القرآن كُلَّه إلَّا «الأئمَّة» عليهم السلام وأنهم يعلمون علمه كلَّه/ وما أُعطي «الأئمَّة» عليهم السلام من اَسم الله الأعظم/ وما عندهم عليهم السلام من آيات «الأنبياء»/ وما عندهم عليهم السلام من سلاح «رسول الله» صلى الله عليه وآله ومَتَاعه/ وأنَّ مَثَل سلاح «رسول الله» صلى الله عليه وآله مَثَل التابوت في «بني إسرائيل»/ وأنه عندهم «الصحيفة» و«الجفر» و«الجامعة» و«مصحف فاطمة» عليها السلام/ وأنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام إذا شاؤوا علموا/ وأنَّ «الأئمَّة» عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنهم يموتون بأَختيارهم/ وأنَّ الله فوَّض إلى «الأئمَّة» عليهم السلام...

وما إلى ذلك من مقامات وفضائل ومراتب يطول مجرَّد سردها، ناهيك بشرحها، مما لا تستوعبه مئات الصفحات، بل المجلَّدات.

ويمكن للمتأمل في تلك النصُّوص المقدَّسة، والقارئ للواقع الخارجي، أن يقف على رسالة هذه الأحاديث الشريفة وعمق ما ومَن يشمله الخطاب فيها، ويرى أن البيان والعرض، وما يستتبعه من النكير والتقريع (المصرَّح به تارة، والمنتزع كمفهوم من منطوق الحديث ودلالته، تارة أُخرى)، ليس لجاحدي الولاية من المخالفين الذين يتَّبعون المذاهب الأُخرى فحَسْب، **بل يشمل "مؤمنين" يقيسون الإمامة بعقولهم الواهية، ويرسمون لها بأفكارهم السخيفة! فينكِرون الفضائل والمقامات ويجحدون المعاجز والكرامات،** ويحسدون ـ في وَاقع حالهم المريض ـ «آل محمد» عليهم السلام.

إنَّ كنوز المعارف الدينية الدفينة في هذه الأحاديث الشريفة، والجواهر الإلهية المدَّخَرة في ذلك الدعاء وتلك الزيارة العالية وأُختها "الجامعة الكبيرة"، كما في هذه الأبواب التي تنطوي أحياناً على طوائف من الأحاديث... هي وَدائع «الأئمة الأطهار»، وإرثهم الذي خصُّوا به شيعتهم، وهي مَواطن **تأمُّل وتدبُّر في مواقف العلماء، وما يمكنهم أن ينتزعوه ويستخرجوه من هذه الكنوز، ويقدِّموه للأُمة المؤمنة، فيتألَّق أحدُهم وينكَشِف إيمانه ووَلاؤه، كما تظهر مهارته وتتجلَّى براعته، ويهوي آخر فيُعرِض، ويتسافل فينكِر!**

إنها مَوَاطن معرفة الرجال وأُسس تصنيف العلماء ومَلاكات تقييمهم وضوابط التفاضل بينهم، **فمن خلال الوقوف على درجات الإيمان ومدى التسليم والإذعان، الذي يكون في الأفراد (فقهاء أو عوام)، يُدرَجون في مراتبهم وينزلون في منازلهم**... بل هي مَواقع الإنصاف وإرجاع الحقِّ إلى أهله، وعدَم غلَبة الهوى والحسَد، والأسر في حبائل الكِبر والارتهان للجهل، البسيط منه والأنكى المركَّب، في بخس «أهل البيت» عليهم السلام حقَّهم وجحْد مقاماتهم والتقصير في التسليم لهم.

إن المرء ليعجَب كيف يغفل مَن يدَّعي الاجتهاد وينبري للمرجعية عن بديهة علمية ومعلومة أوَّليَّة في النحو واللغة، ناهيك بالتفسير والتأويل! أو يعجز عن التتبُّع والاستقصاء إلى حدِّ الفشل في ملاحقة الجملة والعبارة التالية! فينكِر علم «الأئمة» عليهم السلام بالمنايا والبلايا، وكثير من الغيب، وينفض جيْبه متبرئاً مُنتَضِحاً وكأنه كفرٌ بَوَاح! ويردُّ طائفة من الأحاديث المعصومة التي تؤكد هذه الحقيقة وتلزم بهذه العقيدة؟... كل ذلك بحُجَّة أنها تعارض حقيقة قرآنية جاءت في الآية الكريمة: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝﴾ (الجن)، والحديث إذا عارض كتاب الله ضربنا به عَرْض الجدار! وقد انحطَّ التعِس الضال بهذا حتى بلغ شأن الملعونة «أم الفضل بنت المأمون» التي أخبرها «الإمام الجواد» عليه السلام حينما أُدخلت عليه بما فاجأها مما يعتري النساء عند العادة، فقالت له (مستنكِرة): لا يعلم الغيب إلَّا الله تعالى!؟ فقال عليه السلام: وأنا أعلمه من علم الله تعالى.

ولو تدبَّر شيئاً وتفقَّه، بل لو قرأ الآية التالية ورآها تُصرِّح بالاستثناء: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ۝﴾ (الجن)! [1] لكَفَّ نعيقه ولفَّ ما نشر من فضيحته!

---

(١) انظر حاشية «الشيخ عباس القوجاني» على «الجواهر» هامش ج١ ص١٨٢. ذكر عليه السلام قصَّة استنكار «أم الفضل» هذه في ذيل بحثه في أمر "علم الإمام"، وقد جاء فيه:

لقد دلَّت الآثار المتواترة معنىً على أن الله تعالى منحَ «الإمام» الحجَّة الذي أقامه منارا يُهتدى به إلى السبيل بعد انقضاء أمَد الرسالة، قوَّة قدسيَّة عبَّر عنها في الحديث بـ"عمود نور" يستعلم به «الإمام» ما يَقَع في الكون من حوادث وملاحم وما تُكِنُّه جوانح البشر من خير وشرٍّ حتى كأن الأشياء كلَّها حاضرة لديه على حَدِّ تعبير «أبي عبدالله» عليه السلام كما في «مختصر البصائر» ص١٠١، إقداراً من لَدُن حكيم عليم تعالى شأنه. ولا غلوَّ فيه كما يتوهمه مَن لا فقه له بأسرار الأحاديث الواردة عنهم عليهم السلام ولم يبصر ما تحلَّت به هذه الشخصيات المتَّحِدَة مع "الحقيقة الأحمدية" المتكوِّنة من الشعاع الأقدس تعالت نورانيته.

←

ولو كان الأمر لِغفلَة وزلَّة، أو لِشُبهةِ زعم ٱستقلال «الأئمة» ﷺ بعِلم الغيب دون الله تعالىٰ، أو لحذَر خطَر تلقي العُرف العام هٰذا الإطلاق علىٰ ذاك المعنىٰ وتوهُّم الٱستقلال، لهان الخطب وأمكن حمله علىٰ وَجه يسوّغ للفقيه والعالم القائل به، لٰكن البتَّ بٱمتناعه وٱستحالته ٱرتكازاً علىٰ هٰذا الدليل الوَاهي، وفي الحقيقة، للسقوط في الفَهْم والٱستيعاب، والعجز عن الإيمان بمقامات «أهل البيت»، فهٰذا مما لا يكون في "فقيه" أنبرىٰ للمرجعية وتصدَّىٰ للٱستنباط، ويريد رفد الأُمة ورعاية أيتام «آل محمد»!

إن مَن يضيق فكره عن إدراك حقائق قرآنية، ويحرج صدره عن الإذعان لبراهين ربانية، ويعجز عن الإيمان بمقامات «الأئمة» ﷺ، بسبب نشأة تغريبية أسرَته رَدْحاً، وبيئة فاسدة غلبته ترعرع فيها عمراً، وثقافة التقاطية تشرَّب بها دهراً، ليستكثر "فكره" أن يهَبَ الله هٰذه المقامات العالية والدرجات الرفيعة والطاقات والولايات التكوينية، لبعض خَلْقِه، ذلك حتىٰ يجعلهم أولياءه وخُلفاءه، بل هُم مَن كانت الدنيا لأجلهم وخُلِقَ الخلق لهم وفي سبيل معرفتهم، كما في "حديث الكساء" (الذي يُنكِر!)، أو تدركه الغيرة ويغلبه الحسد، كما غلَب وَليَّه من قبل فعصىٰ وأبىٰ السجود وتكبَّر!... **لا يمكنه أن يكون مرجع الطائفة ورائدها في ٱستقاء الأحكام والمعارف الإلهية.**

←

فإن المغالاة في شخص عبارة عن إثبات صفة له إما أن يحيلها العقل (بحكم العقل بٱستحالتها) أو لعَدَم القابلية لها، والعقل لا يمنع الكرم الإلهي، وهٰذه الذوات المطهرة بنصّ الذكر المجيد ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب)، قابلة لتحمُّل الفيض الأقدس بتمام معانيه، والشُّحُّ منزَّه عنه (المبدأ الأعلىٰ) جلَّت عظمته، فٱلتقىٰ مبدأ فيَّاضٌ وذوات قابلة للإفاضة، إذن لا بِدْع في كلِّ ما وَرَدَ في حقِّهم ﷺ من العلم بالمغيَّبات والوقوف علىٰ أعمال العِباد وما يحدث في البلدان من خير وشر، مِنحة من مفيض النِّعَم عزَّ شأنه علىٰ مَن "فتح بهم الوُجود وبهم يختم". اللهمَّ إلَّا أشياء ٱستأثر بها وَحْدُه سبحانه (يشير الشيخ ﷺ إلىٰ مؤدَّىٰ طائفة من الأحاديث الشريفة، منها ما روىٰ «الصفار» في «بصائر الدرجات» ص٢٢٩، عن «جابر» عن «أبي جعفر» ﷺ قال: قلت له: جُعلت فداك قول العالم ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾؟ قال: فقال ﷺ: يا «جابر» إنَّ الله جعل ٱسمه الأعظم علىٰ ثلاثة وسبعين حرفاً، فكان عند العالم منها حرفٌ وَاحد فٱنخسفت الأرض ما بينه وبين السرير حتىٰ التقت القطعتان، وحوَّل من هٰذه علىٰ هٰذه، وعندنا من ٱسم الله الأعظم ٱثنان وسبعون حرفاً، **وحرفٌ في علم الغيب المكنون عنده)، فالغيب المدَّعىٰ فيهم غيرُ المختصّ بالباري تعالىٰ، فإنه فيه ذاتيٌّ، وفي «النبي» و«الأئمة» من أبنائه مجعول من الله تعالىٰ، فبواسطة فيضه ولُطفه كانوا يتمكنون من ٱستعلام خوَاصّ الطبائع والحوادث، وما كان ويكون وهو كائن.** ■

إنَّ من يجهل مقامات «أهل البيت» ﷺ فيحسبها مَشاعاً مبذولاً، يستطيع مَن أراد أن يبلُغها، ويمكن لمن شاء أن يصل إليها ويُدركها، فيقول في معرِض توهُّمه الدفاع عن الفكر الإسلامي وردّ النظرة الغربية لـ «مكانة المرأة في الإسلام»: "المرأة **تستطيع أن تصِل إلى مستوى «الزهراء»** ﷺ، والرجل أيضاً يستطيع أن يرتقي درَجات الكمال حتى يصِل إلى مستوى «الإمام علي» ﷺ"!... إنَّ هذا جهل بأدنى مراتب الإيمان، وتخلُّف عن أوَّليات التشيُّع (إن أبقت قائلها فيه، ولم تُخرجه إلى مذهب الصوفيَّة لا مجرَّد طريقتهم ومسلكهم)، وهو سقوط في فَهْم الولاية إلى حدود ودرجات يتفوَّق عليه العوام فيها، فتتنزَّه عقيدتهم عن هذا اللغو والحشْو والهراء! وقد يعود ذلك إلى عِلَّة أُخرى اجتمعت مع جهله وانضمت إلى تواضع تحصيله وقصوره في بلوغ الأدلَّة التي تدحض هذه المقولة والإحاطة بما يبطلها، وعجزه عن فهم واستيعاب البراهين التي تأبى هذه الدعوى وتُفنِّدها... هي ما يسكن الرجل من "عُقدة" الرؤية الغربية لِدِيننا ومجتمعاتنا التي تملَّكته، والهاجس الذي استوطنه في الظهور بما يرضيهم عنَّا، ويدفع استخفافهم بعقائدنا وأحكامنا، وكأنه ما قرأ في حياته ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ﴾ (البقرة) ولا وَعيها!

لا شك أن هذا الرجل وأمثاله من أنصاف المتفقِّهين ـ ولا شأن لنا بشخصه، بل هو النوع ـ لم يكتمل فيه "الإيمان" الذي يؤهِّله للمرجعية ويسمح له بزعامة الطائفة المحِقَّة بحال، مهما بلغت الدعاية والإعلام، ووَصلت في التزييف والاحتيال.

قد يُستوعَب **تلكُّؤ عامَّي وتردُّده في عقيدة "الرجعة"**، وعجز "مثقَّف" عن هضم فكرة بعْث بعض الأموات، وعودتهم ـ بأشخصاهم وشخصيَّاتهم، لا بأرواحهم كما في مقولة الاستنساخ ـ إلى الحياة ثانية... لكن ليس لـ"العالِم" الذي وَقفَ على الأدلَّة الشرعية، كحديث «أبي عبدالله» ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا ۖ﴾ (النمل)، قال ﷺ: ليس أحَدٌ من المؤمنين قُتل إلَّا سيرجع حتى يموت.[1] وغيره كثير... **ليس له الرفض والإنكار، ولا يعني ذلك إلَّا التخلُّف الذي يُسقِط أهليته للمرجعية.**

(١) «مختصر البصائر» لـ «الحسن بن سليمان الحلِّي» ص١٢٦. وهذا شاهد عابر من أدلَّة "الرجعة" التي أُلِّفت فيها كُتب، وقال فيها بعض الأعلام إنها من ضروريات الدين.

هناك أدلَّة باتَّة وحُجَج دامغة تامَّة تُلزم بهذه العقيدة، ولا تسمح بالاجتهاد فيها، وتُدخلها في صميم الهوية الشيعية، ولا تُعذِر مَن عرفها ووقف عليها شكُّه وتردُّده فيها، **ناهيك بجحْده وإنكاره ورفضه، ولا يمكن إنزال موقف الشَّاك إلَّا على ضعف الإيمان، والنزعة الحسِّيَّة المادِّية التي تحكم ذهنه ووُجدانه**، وتأبى عليه النزول على الدليل والخضوع للحجَّة والاحتكام للموازين الشرعية.

إنَّها نفسيات مريضة وروحيَّات ملوَّثة، استحوذ الشيطان واستولى عليها، أسدَل دون عقولها وأفهامها حُجُب الجهل والغفلَة، فغلبها الكِبر وأوهى بها الخلط وأزرى الغرور، وقلوبٌ رِين عليها وطُبِعَ، فلا تطيق أنوار الحقِّ والإيمان، ولا تحتمل الدليل والبرهان، فتدخل في المكابرة وتذهب في العِناد، وتحتال على الحقِّ وتلجُّ في عُتوٍّ ونفور، مكِبَّة على وَجهِها، لا تهتدي لسَوِيِّ الصراط المستقيم، فترى **تعساً شقياً يُشكِّك في "الرجعة" ويدفع الأحاديث الشريفة** (بعد ثبوت صدورها!) **التي تفسِّر بعض آيات القرآن بالرجعة، بأنها مجرَّد "استشهاد" بالقرآن قام به "بعض الناس"** [1]، وليست نصوصاً معصومة تدلُّ على الواقع وتصوِّر الحقيقة... وهذا مما يدور بين "**جهل**" مُطبق يخلط بين الحقائق إلى هذه الحدود الخطيرة! أو هي نزعَة "**أبي جهل**"، أي المكابرة والعناد الذي يأبى الإذعان للحق، أو هي مصيبة أدهى من هاتين وأمَرُّ تتمثَّل في إنزال قول «الإمام المعصوم» وتفسيره للقرآن، منزلة **اجتهاد سائر الناس وتفسيرهم!**

لعمري، كيف يمكن أخذ الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية والأفكار الدينية، من أضراب هؤلاء المشكِّكين؟ وكيف للمؤمن أن يتَّخِذ أحدَهم مرجعاً يقلِّده دينه، وهو على هذا الحدِّ الخطير من ميوعة العقيدة، والمستوى الركيك والدرجة الهابطة من الولاية؟ **كيف يركن ويطمئن ويثق بدينه، والشواهد تنادي بأن العقيدة الصحيحة الكاملة، و"الإيمان" التام، لمَّا يدخل عقله ويستقر في قلبه ويصبغ روحه ويصنع نفسه؟**

---

(١) قال «الضال المضل» في «الندوة» ج١ ص٢٧٠: "**وردَت في مسألة الرجعة أحاديث، وربَّما حاول بعض الناس أن يستشهد بالقرآن**"! ولا تفوتني الإشارة والإشادة بفضيلة «السيد علي أبوالحسن الموسوي» نزيل «الغازية» الذي لاحَقَ بعض شطحات وانحرافات «الندوة»، وردَّها بأدلَّة علمية متينة، ضمَّنها كتابه: «الندوة في الميزان»، حريٌّ بالشباب المؤمن ولا سيما الباحث المثقف مطالعته والاستفادة منه.

كذلك الحال في الجناح الثاني لـ "الإيمان"، أي البراءة من أعداء الله وأعداء «رسوله»، بعد التولي لـ «آل بيته» ﷺ.

فهناك، من أدعِياء العِلم ومُنتحِلي المرجعية المدلِّسين المزيفين، مَن يفتقد الإيمان، ويعجز عن بلوغ الأطمئنان... يصرعه الكِبر والهوىٰ، ويخذله تواضع تحصيله، ويغلِبه تركُّب جهله، فلا يستطيع الركون إلىٰ معارف الإسلام والإذعان لحقائق الدين وتقبُّل إخبارات «النبيّ» وإنباءاته، ولا يُسلِّم للغيب الذي جاء به، ويعيش في قرارة نفسه وَهْماً وانحِرافاً، **لعلَّه يخرِجه من الدين ويُدخِله في الكُفر والنَّصب**، درىٰ أم لم يدرِ، ذلك لما احتفظ للجبت والطاغوت والتجلِّي الأكبر للشيطان، أو قُل التسافل الأبشع لـ «إبليس»، بهامش من الحُسن والخير والفضل في نفسه! (ولربما أظهَر الله ما يكنُّ هذا الضال وما يُضمِر هذا "المتفقِّه" من فاسد معتقده في مواقفه وفلَتات لسانه، بعد صفَحَات وَجْهه التي فضحته للملأ، ناهيك بالخاصَّة من البُصَراء الوَاعين، وأهل الفِراسة ومَن ينظُر بعين الله)، فيعتَقد التَّعس أنهم ليسوا بالسوء والقُبح الذي يصوِّره "التراث" الشيعي ومن بَعدُ العقيدة الإيمانية الصحيحة، مُرجعاً ذلك إلىٰ دسّ وتعصُّب وتحامل أدخلَنا في القذف والبهتان والتشويه! ولربما علَّله بتموضع سياسي علىٰ خلفيَّة نزاع علىٰ السلطة والملك بين «آل محمد» وبين مَن غصَب حقَّهم، خلَق فِرَقاً ومذاهب وجبهات! فتراه ينادي، مباشرة، أو غير مباشرة من طرَف خفيّ وبصورة مُلتوِية، بما ينتهي ويؤدِّي إلىٰ **تَرْك التبري من هؤلاء، ويصبُّ في التخلِّي عن عدائهم**، ويدعو إلىٰ أن يعيد المؤمنون النظر في حُكمهم علىٰ أعداء «آل محمد» وما يتَّخذونه من مواقف تجاههم، ويطالِب بقراءة "جديدة" للتاريخ، بعيدة عن "البغض" و "الكراهية" التي نشأ عليها الشيعة، لا تغفل للقوم "فضلهم" في النسب والصهر والصحبة وتثبيت الدولة والفتوحات وما إلىٰ ذلك مما غرَّر بالعامة وانطلىٰ علىٰ العوام! **وهو بعد هذا وذاك يستأكل بـ «آل محمد» ويتَّجر بدينهم ويدعو الناس إلىٰ نفسه بأسمهم!**

إنَّ مَن يريد إنهاء البراءة وإلغاء التبرِّي من أُصول الدين الإسلامي وأُسس مذهب «أهل البيت» ﷺ، يريد ـ في وَاقع الأمر وحقيقته ـ **إنهاء العداء بين الحقِّ والباطِل، وطيَّ صفحة الصراع بين الخير والشر، بمراتبه ودرجاته المختلفة.**

إنه يتجاهل العقل والمنطق وينكر بديهيَّات، فتراه ـ وهو العالم كما في المفترض ـ يبلغ من التهافت دعوىٰ إمكانية الجمع بين النقيضين أو الضدَّين! إنه يمارس مكابرة فجَّة ومغالطة صارخة، ينسف فيها أُصولاً عقلية ويتنكَّر لمسلَّمات أجتمع علىٰ أصلها وتوافق المسلمون، بل العقلاء كافة! ويقفز علىٰ حقائق ما زال ينادي بها القرآن ويرسِّخها في الأذهان في تكرار وإعادة تهدف التربية، تجعل الإيمان بالله وأوليائه مقابل الكفر بالطاغوت وأوليائه. ويكفيك التدبُّر في شعار الإسلام الأول والشهادة التي يدخل بها المرء في دين الله، كيف بدأت بالتبرّي والنفي، فـ" **لا إله** " ثم جاء التولي والإقرار بـ" **إلَّا الله** ".

إن مَن يجهل أنَّ الجبت والطاغوت وفرعون هذه الأُمة هو أساس كلِّ بلِيَّة نزلت بالأُمة ومصيبة حلَّت بالإسلام ومَفسدة طالت الدين والشريعة، لا شكَّ أنه ناقص عقيدة ومختلُّ إيمان، والنصوص، ناهيك بالأحكام الشرعية، صريحة بدَحْض موقفه وردِّ مقولته ورأيه، وبالربط والعقد بين ركني " الإيمان " ، **أي: التولِّي لأولياء الله والتبري من أعداء الله.**

فعن «أبي عبدالله» عليه السلام قال : قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله لأصحابه : أي عُرىٰ الإيمان أوثق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم. وقال بعضهم : الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الصيام، وقال بعضهم: الحج والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد. فقال «رسول الله» صلى الله عليه وآله : لكلِّ ما قُلتم فضْلٌ وليس به (أي ليس بالأوثق) ولكن **أوثَق عُرىٰ الإيمان، الحبُّ في الله والبُغض في الله، وتولِّي أولياء الله والتبري من أعداء الله.** (١)

وفي (معاني الأخبار) بإسناده إلىٰ «أبي محمد العسكري» عليه السلام عن «آبائه» عليهم السلام قال: قال «رسول الله» صلى الله عليه وآله لبعض أصحابه ذات يوم: يا عبدَ الله، **أحِب في الله وأبغض في الله، ووالِ في الله وعادِ في الله، فإنه لا تنال وِلَاية الله إلَّا بذلك،** ولا يجد رجلٌ طَعم الإيمان وإن كثُرَت صلاته وصيامه، حتىٰ يكون كذلك. وقد صارت مُؤاخاة الناس يومكم هذا أكثرها في الدنيا، عليها يتوادُّون وعليها يتباغضون، وذلك لا يغني عنهم من الله شيئاً. فقال له: وكيف لي أن أعلم أني قد واليت وعاديت في الله عزَّ وجل؟ ومَن وليُّ الله عزَّ وجَلَّ حتىٰ أواليه؟ ومَن عدوُّه حتىٰ أُعاديه؟

(١) (الكافي) لـ «الكليني» ج٢ ص١٢٥.

فأشار له «رسول الله» ﷺ إلى «عليّ» عليه السلام فقال: أترىٰ هٰذا؟ فقال: بلىٰ. قال: وَليُّ هٰذا وَليُّ الله فوَالِه، وعدوُّ هٰذا عدوُّ الله فعادِه. **قال** ﷺ: **وَالِ وَليَّ هٰذا ولو أنه قاتل أبيك وولدك، وعادِ عدوَّ هٰذا ولو أنه أبوك أو وَلدك.** (١)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام: مَن أحبَّنا لله وأحبَّ مُحبَّنا لا لغرَضٍ دُنياً يصيبها منه، **وعادىٰ عدوَّنا لا لإحْنَة كانت بينه وبينه**، ثم جاء يوم القيامة وعليه من الذنوب مثل رمل «عالج» وزبَد البحر غفر الله تعالىٰ له. (٢)

وعن «أبي جعفر الباقر» عليه السلام في قوله عزَّ وجل: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝﴾ (البلد)، قال: العينان «رسول الله» ﷺ واللسان «أمير المؤمنين» عليه السلام والشفتان «الحسن» و«الحسين» عليهما السلام، ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝﴾ إلىٰ وِلايتهم جميعاً، وإلىٰ **البراءة من أعدائهم جميعاً.** (٣)

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام قال: ثلاث من علامات المؤمن: عِلْمه بالله، **ومَن يحبُّ، ومَن يُبغض.** (٣) وعنه عليه السلام قال: مَن **جالَسَ** لنا **عائباً**، أو **مدَح** لنا **قالِياً**، أو **وَاصَلَ** لنا **قاطعاً**، أو **قطعَ** لنا وَاصِلاً، أو **وَالىٰ لنا عدوّاً**، أو **عادىٰ** لنا **وَليّاً**، فقد **كفَر** بالذي أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم. (٤)

وعن «أبي حمزة الثمالي» عن «علي بن الحسين» عليه السلام قال: إذا جمع الله عزَّ وجلَّ الأوَّلين والآخرين، قام مُنَادٍ فنادىٰ يُسمع الناس فيقول: أين المتحابون في الله؟ قال: فيقوم عُنُق من الناس فيقال لهم: أذهبوا إلىٰ الجنة بغير حساب. قال: فتلقاهم الملائكة فيقولون: إلىٰ أين؟ فيقولون: إلىٰ الجنة بغير حساب، قال: فيقولون: فأيُّ ضرب (حزب) أنتم من الناس؟ فيقولون: نحن المتحابون في الله. قال: فيقولون: وأيُّ شيء كانت أعمالكم؟ قالوا: **كُنَّا نحِبُّ في الله ونبغض في الله.** قال: فيقولون: نِعْمَ أجر العاملين. (٥)

---

(١) «معاني الأخبار» لـ «الصدوق» ب٢٢ ح٩ ص٣٧.
(٢) «ثواب الاعمال» لـ «الصدوق» ح١ ص٢٠٥. الإحنة: الحقد. و«عالج» أسم صحراء، كـ «الدَّهناء» و«الصمّان».
(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص١٢٦.
(٤) «الأمالي» لـ «الصدوق» ح٧ ص٥٥.
(٥) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص١٢٦.

وعن «أبي جعفر» عليه السلام قال: مَن **لم يعرف سوء ما أُتي إلينا من ظلمنا وذهاب حقِّنا، وما نُكِبنا به، فهو شريك مَن أتىٰ به إلينا** في ما ولينا به.[١]

قال «المجلسي» رحمه الله في بيانه: "في ما وَلِينا به"، أي اُستولىٰ علينا وقرب منا بسببه، أو علىٰ بناء المجهول من التفعيل (وُلينا)، أي في ما جعلنا الله به وَالياً (أولياء).[٢]

بل في النصوص ما يشير إلىٰ أن أمر الحبّ والبغض، وما يترتَّب عليه من التولِّي والاتِّباع أو التَّبري والعداء، هو من الفطرة السويَّة التي جُبِل الإنسان عليها، فكان متقدِّماً علىٰ العلم والمعرفة، متعلِّقاً بالجبلَّة والضمير الإنساني (إن صحَّ التعبير) كحقيقة وُجدانية، غير مرتبطة حتىٰ بالدليل والبرهان!

فعن «الصادق» عليه السلام قال: إن الرجل ليُحبُّكُم وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنة بحبكم! وإن الرجل **ليُبغِضكم وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله ببغضكم النار!**[٣]

وعنه عليه السلام قال: إن الرجل ليحبكم وما يدري ما تقولون، فيدخله الله الجنة، وإن الرجل **ليبغضكم وما يدري ما تقولون، فيدخله الله النار!** وإن الرجل ليملأ صحيفته من غير عمل، قلت: فكيف؟ قال: يمرُّ بالقوم ينالون منَّا، وإذا رأوه قال بعضهم لبعض: إن هذا الرجل من شيعتهم، ويمرُّ بهم الرجل من شيعتنا، فيرمونه ويقولون فيه، فيكتب الله له بذلك حسنات حتىٰ يملأ صحيفته من غير عمل![٤]

بل إن النصوص تذهب في رسم معالم الطريق، ومواطن التبري ومواقع الرفض، وتقوم بالتشخيص والتحديد، وتضع ـ ما أمكن ـ النقاط علىٰ الحروف، والخطوط تحت الأسماء والكلمات، ما اقتضىٰ المقام ووسع الحال، فتقطع الطريق علىٰ مَن في قلبه زيغ ومرض، ويريد التملُّص والتحايل، واتباع ما تَشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وهذه أحاديث «آل محمد» عليهم السلام، وهم "الراسخون في العلم" الذين حصر الله النجاة باتباعهم، تحسم الأمر وتُتمُّ الحُجَّة:

---

(١) «ثواب الأعمال» لـ «الصدوق» ح١ ص٢٠٥.
(٢) أنظر: «البحار» لـ «المجلسي» ج٢٧ ص٥٥.
(٣) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص١٢٦.
(٤) «البحار» لـ «المجلسي» ج٢٧ ص١٣٧.

ففي خبر «الأعمش» عن «الصادق» ﷺ قال: حبُّ أولياء الله واجب، والولاية لهم وَاجبة، **والبراءة من أعدائهم وَاجبة، ومن الذين ظلموا «آل محمد» صلى الله عليهم، وهتكوا حِجَابه، وأخذوا من «فاطمة» ﷺ «فدكاً»، ومنعوها ميراثها، وغصبوها وزوجها حقوقهما، وهمّوا بإحراق بيتها، وأسّسُوا الظلم، وغيَّروا سُنَّة «رسول الله»** ﷺ، والبراءة من «الناكثين» و«القاسطين» و«المارقين» وَاجبة، والبراءة من الأنصاب والأزلام أئمة الضلال وقادة الجور كلِّهم أوَّلهم وآخرهم وَاجبة، والبراءة من أشقى الأولين والآخرين، شقيق عاقر ناقة «ثمود» قاتل «أميرالمؤمنين» ﷺ وَاجبة، والبراءة من جميع قتلة «أهل البيت» ﷺ وَاجبة. والولاية للمؤمنين الذين لم يغيّروا ولم يبدّلوا بعد «نبيّهم» ﷺ واجبة، مثل «سلمان الفارسي» و«أبي ذر الغفاري» و«المقداد بن الأسود الكندي» و«عمار بن ياسر» و«جابر بن عبدالله الأنصاري» و«حذيفة بن اليمان» و«أبي الهيثم بن التيهان» و«سهل بن حُنيف» و«أبي أيوب الأنصاري» و«عبدالله بن الصامت» و«عبادة بن الصامت» و«خزيمة بن ثابت» ذي الشهادتين و«أبي سعيد الخدري» ومن نحَا نحوهم وفعل مثل فعلهم، والولاية لأتباعهم والمقتدين بهم وبهُداهُم وَاجبة.[1]

وعن «ذريح المحاربي» قال: قلت لـ «أبي عبدالله» ﷺ ما ألقى من قومي ومن بنيَّ إذا أنا أخبرتهم بما في إتيان قبر «الحسين» ﷺ من الخير، إنهم يكذبوني ويقولون: إنك تكذب على «جعفر بن محمد». قال: يا «ذريح» دَع الناس يذهبون حيث شاؤوا، والله إنَّ الله ليُباهي بزائر «الحسين»، والوافدُ يفِده الملائكة المقربون وحملَة عرشه، حتى إنه ليقول لهم: أما ترون زوَّار قبر «الحسين» أتوه شوقاً إليه وإلى «فاطمة بنت رسول الله»؟ أما وعزَّتي وجلالي وعظمتي لأوجبنَّ لهم كرامتي ولأدخلنهم جنتي التي أعددتها لأوليائي ولأنبيائي ورسلي. يا ملائكتي هؤلاء زوار «الحسين» حبيب «محمد» رسولي، و«محمد» حبيبي. ومَن أحبَّني أحبَّ حبيبي، ومن أحبَّ حبيبي أحبَّ مَن يحبُّه، **ومن أبغَض حبيبي أبغَضني، ومن أبغَضني كان حقاً عليَّ أن أعذبه بأشد عذابي، وأحرقه بحَرِّ ناري، وأجعل جهنم مسكنه ومأواه، وأعذبه عذاباً لا أعذِّبه أحداً من العالمين.**[2]

---

(١) «الخصال» لـ «الصدوق» ب٢٦ ح٩ ص٦٠٧.

(٢) «كامل الزيارات» لـ «لابن قولويه» ص٢٧٢.

وفي «السرائر» من كتاب «أُنس العالم» لـ «الصفواني» قال: إنَّ رجلاً قدِم على «أميرالمؤمنين» ﷺ فقال: يا «أميرالمؤمنين» إني أُحبُّك وأُحبُّ فلاناً، وسمَّى بعض أعدائه، فقال ﷺ: أما الآن فأنت أعوَر، فإما أن تعمى وإما أن تُبصر! [١]

وعن «عبدالملك» عن «بشير النبال» قال: كنتُ على «الصفا» و«أبوعبدالله» قائم عليها، إذا أنحدر وأنحدَرْتُ في أثرِه، قال وأقبل «أبو الدوانيق» [٢] على جمَّازته [٣]، ومعه جنده على خيل وعلى إبل، فزحموا «أبا عبدالله» ﷺ حتى خِفتُ عليه من خيلهم، فأقبلتُ أقِيه بنفسي، وأكون بينهم وبينه بيدي، قال: فقلت في نفسي: يا ربِّ! عبدك وخير خلقك في أرضك، وهؤلاء **شرٌّ من الكلاب، قد كادوا يعتبونه** (أي يطأوه)؟! قال: فألتفت إليَّ وقال: يا «بشير». قلت: لبيك. قال: أرفع طرفك لتنظر. قال: فإذا والله وَاقِية (وَافية) من الله، أعظم مما عسيت أن أصفه. قال: فقال: يا «بشير»! إنَّا أُعطينا ما ترى، ولكنَّا أُمرنا أن نصبر فصبرنا. [٤]

---

(١) أنظر: «البحار» لـ «المجلسي» ج٢٧ ص٥٩.

(٢) «الدوانيقي»: لقب لـ «أبي جعفر المنصور»، وهو الثاني من خلفاء «بني العباس»، ويقال له «أبوالدوانيق»، لأنه لما أراد حفر الخندق بـ «الكوفة» فرَض على كلِّ كوفيٍّ دانق فضَّة، والدانق: سُدس الدرهم، وأخذه وصرفه في الحفر. وأسمه «عبدالله بن محمد» وعاش ثلاثاً وستون سنة، ومدَّة خلافته أثنتان وعشرون سنة.

قال «الشيخ محمد مهدي الحائري» في سفره النفيس «شجرة طوبى» ج١ ص١٥٩:

وكان اللعين فاتكاً سفَّاكاً فاسقاً زنديقاً، عظيم العداوة وشديد القساوة بالنسبة إلى الذرية الطاهرة العلوية، وبعث اللعين «رياح بن عثمان المري» أميراً على «المدينة المنوَّرة» وأمره بأخذ «العلويين» من أولاد «الحسن»، فأخذهم وقيَّدهم وغللهم وحبسهم، وهم ثلاثة عشر هاشمياً من شيخ وشاب، أكبرهم وأسنُّهم وأعظمهم «عبدالله المحض» أبن «الحسن المثنى» وله أبنان: «محمد» و«إبراهيم»، وهما كانا بين الناس معظَّمان، وتمد إليهما الأعناق، ويُشار إليهما بالبَنَان، وكان «عبدالله المحض» يدعو الناس إلى مبايعة أبنه «محمد» ويقول: قد علمت أن «أبني» هذا هو «المهدي» فهلمُّوا فلنبايعه! فأجتمعوا للبيعة وفيهم جماعة من «بني هاشم» و«بني العباس» وفيهم «أبوالعباس السفاح» وأخوه «أبوجعفر المنصور»، وأحضروا «جعفر الصادق» ﷺ وأظهروا له أمر البيعة فقال ﷺ: لا تفعلوا، فإن هذا الأمر لم يأتِ بعد. ثم قال ﷺ لـ «عبدالله المحض»: والله لا ندعك وأنت شيخنا ونبايع أبنك! فغضب «عبدالله» وقال: لقد علمت خلاف ما تقول، ولكن يحملك على هذا الحسد لـ «أبني». فقال ﷺ: والله ما يحملني ذلك، إنها ـ يعني الخلافة ـ والله ما هي لك ولا لأبنك، ولكن (ولكنها لـ) هذا أو إخوته وأبناؤهم دونكم، وضرَب بيده على ظهر «أبي العباس السفاح». وكان كما قال ﷺ، لأن الأمر أنتهى إلى «بني العباس» أولهم «السفاح» ثم «المنصور»، وصنعوا ما صنعوا.

(٣) جمز البعير وغيره، ضربٌ من العدو. وبعيرٌ جَمَّازٌ، وناقةٌ جَمَّازةٌ، تَعْدُو الجَمَزى.

(٤) «الأُصول الستة عشر» ص١٠٠.

وعن «عبدالملك» عن «الكميت بن زيد» قال: لما أنشدتُ «أبا جعفر» عليه السلام مدائحهم، قال لي: يا «كميت» طلبت بمدحك إيّانا لثواب الدنيا أو لِثواب الآخرة؟ قال: قلت: لا والله، ما طلبت إلّا ثواب الآخرة. فقال: أما لو قلت: ثواب الدنيا، قاسَمْتُك مالي حتى النعل والبغل. قال: قلت: جعَلَني الله فداك، أخبرني عنهما؟ قال: **ما أُهريقت محجمة من دم ظلماً، ولا رُفع حجر لغير حقّه، ولا حكم باطل إلّا وهو في أعناقهما إلى يوم القيمة.** قال: قلتُ: أبعَدَهُما الله.[1]

وعن «أبي عبدالله» عليه السلام في قوله: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ (البقرة)، قال: حقيق على الله أن لا يُدخِل الجنة **مَن كان في قلبه مثقال حبَّة من خردل من حبّهما.**[2] وقد ذكر «العلّامة المجلسي» في «البحار» مرجع الضمير.

وعن «أبي حمزة الثمالي» قال: قال «أبوجعفر» عليه السلام: يا «أبا حمزة» إنما يعبُدُ الله مَن عرف الله، وأما مَن لا يعرف الله كأنما يعبد غيره، هكذا ضالاً. قُلت: أصلحك الله، وما معرفة الله؟ قال: يصدِّق الله ويصدِّق «محمَّداً» صلى الله عليه وآله في موالاة «علي» والأئتمام به وبـ «أئمة الهدى» من بعده، **والبراءة إلى الله من عدوِّهم**، وكذلك عرفان الله. قال: قُلت: أصلَحَك الله، أي شيء إذا عملته أنا أستكملتُ حقيقة الإيمان؟ قال: تُوالي أولياء الله، وتعادي أعداء الله، وتكون مع الصادقين كما أمرك الله. قال: قُلت: ومَن أولياءُ الله؟ فقال عليه السلام: أولياء الله «محمد رسول الله» و«علي» و«الحسن» و«الحسين» و«علي بن الحسين» ثم أنتهى الأمر إلينا، ثم أبني «جعفر»، وأومأ إلى «جعفر» وهو جالس، فمَن وَالى هؤلاء فقد وَالى أولياء الله وكان مع الصادقين كما أمره الله. قُلت: **ومَن أعداء الله أصلحك الله؟ قال: الأوثان الأربعة**، قال: قُلت: مَن هم؟ قال: «**أبوالفصيل**» و«**رمع**» و«...» و«...» **ومَن دان دينهم، فمَن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله.**[3]

---

(١) سبق أن ذكرنا أحاديث خطر ولاية «أهل البيت» عليهم السلام في الفصل السابق ص١٧٨، فلا نعيدها، ونتصرف هنا لأحاديث البراءة من أعدائهم.

(٢) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص٤٦.

(٣) «تفسير العياشي» لـ «محمد بن مسعود العياشي» ج٢ ص١١٦.

إنَّ الأمر وَاضح وُضوح الشمس في رابعة النهار، في شطري الإيمان: التولي والتبري، ولا يجحده ويُشكِّك فيه إلَّا مَن اُستحكم جهله، وغلبه تضليل الإعلام، وأزرت به تربية ونشأة منحرفة بعيدة عن معارف «آل محمد» فصدَّق الأباطيل وجرفته الأكاذيب، أو منافق في قلبه مرض... وقد شهدنا في عصرنا تيارات وأحزاباً، أغشتها فكرة **الوحدة الإسلامية فأساءت فهمها**، واُنطلت عليها مقولات وتوالي فاسدة خلطَت السياسة بالعقيدة، والدين بالمصالح، أو أنها تعمَّدت أن تُسيء اُستغلال هذه الفكرة، فراحت تخبط وتهرف، وتنسج من سقيم فكرها ما **يبرِّئ** أعداء «آل محمد» ويبعدنا عن **البراءة!** ومن وَراء هذه الأحزاب شخصياتٌ اُنتحلَت العلم واُدَّعت الفقاهة وتصدَّت للمرجعية، شكَّك أحدُهم في **ظُلامة «الزهراء»** عليها السلام، ثم كافح باُستماتة، وتعسَّف وتهالك، لِيثبت أنها عليها السلام أنهَت خصومتها مع القوم، وعفَت عن غاصبي حقِّها، وراح في التماس الأعذار والتعليل والتأويل، ما يطمس الجريمة ويضيع معالمها ويُسقِط وَقْعها المفجع وما توارثه الشيعة حولها، واُستقرَّ في وُجدانهم كضرورة وحقيقة مسلَّمة، يريد أن يطوي القضية ويُنهي المعضلة التي تُؤسِّس للإيمان في بُعد البراءة كما يفعل «الغدير» في بُعد الولاية!... **لا ريب أن هذا وأضرابه لا يستوفون "الإيمان" المطلوب في الفقيه المقلَّد، ولا يستجمعون شرائط المرجعية.**

وكذا حال مَن يتوقَّف في أحاديث معتبرة تحكي المعاجز والكرامات وخرق العادة، لعُسر هضمها واُستيعابها وصعوبة تقبُّلها في سقيم فكره، فيستبعد **عودة الأموات إلى الحياة في الرجعة، وينفي ـ مثلاً ـ رجوع الشمس، وينكر بعث صورة أسد ليفترس عدوَّ الله!** [1]

(١) ذكر «آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني» في «مقدمة في أصول الدين» ص٤٠٧ المعجزة فقال:
في **الصحيح**، قال «علي بن يقطين»: اُستدعى «الرشيد» رجلاً يُبطِل به أمر «أبي الحسن موسى بن جعفر» عليه السلام ويقطعه ويخجله في المجلس، فاُنتدب له رجل معزم (ساحر أو مسخِّر جن)، فلما أُحضرت المائدة عمل ناموساً (أي: عمل وطِلَّسم سحري) على الخبز، فكان كلما رام خادم «أبي الحسن» عليه السلام تناول رغيف من الخبز طار من بين يديه، واُستفز «هارون» الفرح والضحك لذلك. فلم يلبث «أبوالحسن» عليه السلام أن رفع رأسه إلى أسدٍ مُصوَّر على بعض الستور، فقال له: يا أسد الله خُذ عدوَّ الله. قال: فوثبت تلك الصورة كأعظم ما يكون من السباع، فاُفترست ذلك المعزم، فخرَّ «هارون» وندماؤه على وُجوههم مغشياً عليهم، وطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه، فلما أفاقوا من ذلك بعد حين، قال «هارون» لـ «أبي الحسن» عليه السلام: أسألك بحقِّي عليك لما سألت الصورة أن تردَّ الرجل. فقال: إن كانت عصا «موسى» ردَّت ما اُبتلعته من حبال القوم وعصيِّهم، فإن هذه الصورة ترد ما اُبتلعته من هذا الرجل. عن «قرب الإسناد» ص٣١٠، وبتفاوت في «دلائل الإمامة» ص٣٢٨.

إن أضراب هؤلاء يعانون ويعيشون **أزمة في إيمانهم**، وما يُسجَّل من أستخفاف أحَدهم ببعض شعائر الدين وأنتهاكه حُرمات خطيرة بطَيْش ورعونة، يعود لضعف أو لعدَم إيمانه بها، لا لأختلال في تقواه وعدالته فحَسب! فالرجل لا يعتقد ببعض المقامات والنصوص والتعاليم التي صاغت معالم التشيُّع ورسمتها على صعيد الشعائر، **كرفع الصوت بالصلاة** على «**محمد**» و«**آل محمد**»، **أو بالجزَع والصيحة في عزاء «سيِّد الشهداء»** ﷺ، لذا تراه يستخِف ويستهزئ بمُعطياتها، ويدعو برعونة إلى تركها! فيقول: "إنَّ إصرار المنشدين (الراثين) على إبكاء مستمعيهم بصوتٍ عالٍ وأنتزاع الصرخة منهم، لا لزوم (ضرورة) له، دَعْهم يبكون بهدوء (ضحك الحضور!)، وكذا إصرارهم على اللطم الشديد، أو رفع الصوت بالصلوات، فيحثُّون ويشجِّعون الحضور على رفع أصواتهم بالصلاة على «محمد» و«آل محمد»، يطلبون منهم المزيد قائلين: ليس هذا صوت هذه الجموع الغفيرة! أدعوهم للصلوات، ولتكن في قلوبهم! إنَّ الإبكاء ليس هدفاً في نفسه..."!

إن هذا القول مؤشر على **ضعف الإيمان في قائله**، ويعود إلى خلل فيه، سمَح له ـ بهذه السهولة ـ أن يتجاوَز وَصايا «الأئمة» ﷺ ويحكِّم رأيه! فأزرى بحُرمة تعاليمهم وتجرَّأ على الأستخفاف بها **لضعف أعتقاده بقدسيَّتها** (وهو فرع التوقُّف في عظمتهم وخطرهم ﷺ) **وعدم إيمانه بوُجود سرٍّ مكنون فيها وأنها تنطوي على قيمة خطيرة تؤهِّلها للأطراد والسريان عبر الزمان والمكان**، وإلَّا لما سمَح لنفسه أن يحكِّم مَذاقه ويسلِّط مَشربه وفهمه المعوج فيستهين بتعاليم «الأئمة» ﷺ، ولا سيما أنه مُطاع، ولإرشاداته وأوامره صدىً ورجْعٌ يملأ الآفاق، وآذان صاغية، وأتباع يمتثلون، وهي لا تلبث أن تتحوَّل إلى عُرف وثقافة![1]

---

(١) تصدَّى «آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني» لدحض هذا الهراء فقال معرِّضاً:

ليخسأ هؤلاء الجهلة (الأُميُّون) الذين يدعون للبكاء الهادئ (بصوت منخفض)! إن الحديث هو للإمام السادس، رئيس المذهب، ومَن هو الفقيه (الذي يستنبط منه)؟ (لهفي) أن أنتكس الفقهاء (سقطوا)، إن الفقيه (الحق) هو «النائيني» و«البروجردي» و«الحائري»، هؤلاء هم الفقهاء، الذين يقولون **ألطموا، وأضربوا بالسلاسل، وإن سالت الدماء وجَرَت**، هذا **هو الفقيه** وهذه **هي الفقاهة**. "أبكِ بهدوء"!؟ ما هذا الهراء؟ (أتعلم) ماذا تعني الصيحة؟ تعني النحيب والعويل والضجة في البكاء. وأما الصرخة فهي الإعوال والنحيب الشديد. الإمام السادس يقول: اللهم أرحم تلك الصرخة التي كانت لنا... (شريط مسجَّل).

أما الصلوات، ففي الحديث عن «رسول الله» ﷺ: **أرفعوا أصواتكم** بالصلاة عليَّ فإنها تُذهِب النفاق.

هناكَ مَن يهوِي إيمانه بالأنبياء والرُّسل وينحدر حتىٰ يناهز عقيدة اليهود، ويفهم العِلم والعصمة الواجبة فيهم وفي أوصيائهم ويراها بصورة تسقطها ـ في الواقع ـ وتنفيها عنهم، فيتَّهم بِكر حُجج الله وعنوان إني ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ (البقرة)، نبي الله «آدم» ﷺ بالسذاجة وعدَم الوعي، وأن معصيته كمعصية «إبليس» لعنه الله، وما الفرق بينهما إلَّا في الإصرار هناك والتوبة هنا! ويصوِّر شيخ الأنبياء وخليل الرحمن «إبراهيم» ﷺ يعيش وَهماً وضياعاً كبيراً عبَد فيه القمر وتصوَّف له، وأن «يوسف» ﷺ الصدِّيق عزم علىٰ الفاحشة وأن جسده تأثَّر بالجوّ الجنسي! وأن كليم الله «موسىٰ» ﷺ كان يجهل أن رؤية الله الحسيَّة محالة، وأنه لم يكن منضبطاً وكان ينكُث العهد، وقد أستجاب للوَسوَسة الخفية بالقتل ووقَع في الخطيئة! وأن «يونس» ﷺ كان يفتقد الصبر الكافي، وأنه تهرَّب من مسؤولياته وبلغ في ذلك كإباق العبْد من سيِّده! وأنَّ إرادة الله كانت تدفع «داود» ﷺ للخطأ في إجراء الحكم! وأن «سليمان» ﷺ أنشغل بأستعراض الخيل حتىٰ فاتته الصلاة، وأنه أبتعد عن الخطِّ الرسالي قليلاً!...

هناك مَن يرىٰ أن «المعصوم» ينسىٰ ويسهو في الأُمور الحياتية، وأن النبوَّة لا تفرض الكمال، وأن «النبي» لا يلزم أن يكون الأعلَم في كلِّ الأُمور، وأن «النبي الأعظم» ﷺ عانىٰ من ضعف بشري في أكثر من موقع، وأنه ﷺ وقَع فعلاً في الخطأ، وأنه كان يعيش فراغاً ونقصاً عاطفياً (في الحنان) عوَّضته «الزهراء»، التي ـ بدورها ـ لا تتميَّز في شخصيَّتها بأية خصوصية تخرجها عن المرأة العادية، فهي مجرَّد "كاتبة" ... هكذا!

ويذهب إلىٰ أن عقائد الشيعة فيها أخطاء وبدَع، وأن الخلاف بعد «النبي» لم يضرَّ بالإسلام، وأنَّ بديهيات الإسلام فقط هي فكر إلهي، أما "الإمامة" بل كلُّ التراث الفقهي والكلامي هو فِكر بشَري، وأن الحقيقة نسبية، ويفرِّع علىٰ هذا ويؤسس فقهاً يرىٰ أن لا فائدة من التمسُّح بحديد ضريح «النبي»!... وخُذ ما شاء الشيطان من هذا الهراء. (١)

(١) قام العلَّامة «السيد جعفر مرتضىٰ العاملي» بإحصاء ألف وثلاثمئة ونيف مورداً من موارد الأنحراف العقائدي التي قال بها وبثَّها «الضال المضل» بين الناس، وقد ردَّ عليها في موسوعته القيِّمة «خلفيات مأساة الزهراء» التي تقع في ستة أجزاء.

إنها عقول مُستَلَبة، ونفوس خاوية، وإرادات مقهورة، وروحيات مخَرَّقة! أستولى عليها الشيطان واتَّخذها مأوىً له ثم مربعاً ومغنى، فمركزاً ومنطلقاً... ولو دقَّقت وأمعنت لوَجدت أن الأمر، في الحقيقة المضمرة في أعماقهم وما انعقدت عليه قلوبهم، هو الارتهان للحسّ والمادة، والأسر في عالم الشهود ونفي الغيب، علماً وقدرة، حتى عن الله عزَّ وجلَّ!

هل يمكن لمثل هذا الشخص المعكوس ذي الفكر المنكوس وفي الفتنة مركوس **أن ينبري للمرجعية ويقود مسيرة التشيُّع**؟ وإن لم تُسقطه هذه المعتقدات عن تصنيفه وعنوانه، وأبقته في دائرة "الإيمان"، وقال الحدُّ الفقهي بأستيفائه لشرطه؟ (وهي بالمناسبة قد فعلت، فحكَم جلُّ العلماء بضلاله وخروجه عن المذهب).

وإن كان هذا ومقولاته لا يُعدُّ على العلماء ولا يُحسب على ملاكهم، وما هو إلَّا فرقعة إعلامية، وبريق لسراب يُوهم بماء، ورجْع وصدىً لطبل أجوَف، وجعجعة بلا طحن تستهوي العوام، وهو في حكم الخارج تخصُّصاً، أو قُل السالبة بأنتفاء الموضوع، هو وأضرابه ومَن على شاكلته من الجهلة وأنصاف الطلبة...

فإن هناك مَن يُشار إليه بالبَنَان، ويصعُب أن يطاله نفيُ العنوان، وهو يحمل أفكاراً خطيرة، تتهدد أصل المعتقد الشيعي وتُباين الإيمان الإمامي.

فهناك مَن لم تستقر نفسه على الإيمان بالمعاد كما يجب، وما زال **الدليل الفلسفي** يقلقل أحشاءه ويشوِّش فكره ولا يتركه ليؤمن ويطمئن، فيلتف على **المعاد الجسماني**! وهناك مَن يعتقد أن **معراج «النبي» ﷺ كان روحانياً لا جسمانياً**، وهناك مَن يرى الشفاعة ضرباً من "المحسوبية" الفاسدة الحاكمة في دُنيانا، ويزعم أنها تخِلُّ بالعدل الإلهي، وفي المقابل يهرف عارف أو فيلسوف في مقولة تشكيكية الماهية (كما الوجود)، وترتيب الأثر على ذلك، في إمكانية تغيُّر العين الثابتة للموجود، ثم يذهب حتى يبلغ القول: "أخشى ـ مع ثبوت هذه الحقيقة ـ أن نرى في المآل «يزيداً» ورهطه يسبقوننا إلى الجنة... نحن وجميع الناس نريد ـ بلعن «يزيد» ـ طرده، و«سيد الشهداء» ﷺ يأبى ذلك"!... إن هذه المعتقدات هي مروق وكفر، وقد لا ينال **بعضها الآخر** من الإيمان في الحدِّ الشرعي، ولكن هذا المستوى، **لا شكَّ أنه لا يليق بزعامة الطائفة وقيادة الأُمة والنيابة عن «إمام الزمان» ﷺ.**

كما لا يستوفي شرط الإيمان اللازم للمرجعية والتقليد مَن يعجز فكره عن تصديق كرامات «أهل البيت» عليهم السلام، وتضيق نفسه، ويحرج صدره عن الإذعان والتسليم لمقاماتهم ومراتبهم التي أنزلهم الله وأدرجهم فيها، فيرى مضامين الزيارة الجامعة الكبيرة ـ على سبيل المثال ـ **غلُوّاً أو نطاقات قريبة من الغلو، فيتجنَّبها احتياطاً و"وَرعاً"!**

إنَّ العقيدة الكاملة و"الإيمان" التام الذي يتحرَّاه رائد التقليد والفاحص عن المرجع، ويريده الشارع المقدَّس في زعيم الأُمة ورأس الطائفة ونائب «الإمام المعصوم»، وينبغي أن يتوفَّر في "قنطرة" إبلاغ الدين و"جسر" ترويج المذهب و"وَسيلة" الاتصال بحكم الله... أمرٌ صعبٌ مستصعب، يتطلَّب ممارسة مُضنية، وينطوي على عمَل كبير وعميق، يلتقي فيه **ويجمع الجهد العلمي، والإمعان العقلي، والتنزيه الروحي**، وهي عمليَّة عسيرة معقَّدة، يسقط فيها كثير من "العلماء":

غروراً بما يعلم، يأخذه إلى الغفلة عمَّا لا يعلم، وهو في الحقيقة جهل، لكنه تركَّب، فأشكَل وأعضَل واستعصى!

وكِبْراً على الخضوع للدليل والاحتكام إلى الحجَّة الشرعية التي بلغته أو بلغها، فيجحَد ما ثبت عنده ويكابر ما قام عليه الدليل لديه!

ثم **حسداً** أن زُوِي عن مقامات ومراتب جعلها الله سبحانه وتعالى لغيره، وكان التَعِس، بل الشقي ـ من تسويل شيطانه ـ يريدها لنفسه!

ناهيك بمشاريع الإغواء التي **يقف خلفها النَّصب وأعداء الدين، فيوظِّفون "عالماً" خائناً** لينهض بها، إنكاراً للعقائد، وتشكيكاً في المسلَّمات، وذهاباً في الشيعة إلى ما يخرجهم من مذهبهم ويبعدهم عن أوليائهم، ويقرِّبهم إلى أعدائهم، وهم لا يشعرون!

لا يستوفي هؤلاء شرط الإيمان، ولا بد من تحرِّي المرجعية في غيرهم.

♦ ♦ ♦

الخلاصة في شرط الإيمان: أن هناك حالة من سكون النفس واستقرارها، إذعانها لفكرة وتسليمها بعقيدة، يعيشها الفرد بعد طيّ مقدمات علميَّة ومراحل روحية، تفضي به وتنتهي إلى **"اليقين"**، حين يصبح جازماً بالفكرة، قاطعاً بثبوت العقيدة... **يكون موقناً.**

لا يكفي أن يكون مجرَّد عالم بالعقيدة الحقَّة ومؤمن بها، ناهيك بأن يكون شاكاً فيها أو مُرتاباً أو ظاناً... ﴿وإذَا قِيلَ إنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وٱلسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إن نَّظُنُّ إلَّا ظَنًّا ومَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ۝﴾ (الجاثية)، فتفاصيل العقيدة الإيمانية الموغلة في الغيب، والأمثال التي يضربها الله للناس، مما يستلزم خضوعاً مطلَقاً، ويتطلَّب تسليماً تاماً، تشكِّل موارد ٱبتلاء وٱمتحان وفتنة! فكيف عسانا أن نأخذ الدين من ساقط فيها، راسب لم يتجاوزها بنور اليقين؟ ما زال يعيش الشكَّ والريبة؟ ﴿ومَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إلَّا مَلَـٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا وَلا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَـٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إلَّا هُوَ وَمَا هِىَ إلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝﴾ (المدثر)...

بل يجب أن يكون "موقناً"! يحمل اليقين بالإمامة والولاية، بتفاصيلها ودرجاتها ومقاماتها التي أنزل الله سبحانه وتعالى فيها «الأئمة» عليهم السلام وأدرج وِلايتهم، لا يبخسهم شيئاً من مراتبهم، ولا يضيع لهم حقّاً ولا يفرّط بواجب.

إن زعامة الطائفة المحقَّة، والمرجعية الدينية العليا، مقام روحيٌّ وٱجتماعي خطير، يجب أن يفرغ مَن ينبري ويتصدَّىٰ له من الشكِّ والظن والترديد، وينتهي من السبح الأنفسي والآفاقي، ومن طرد الأغيار والتبري من الأضداد، ليرسخ الحقُّ في قلبه ويتمكَّن من نفسه، مما نبَّه وأشار إليه، وأرشد ودلَّ عليه نبيُّ الله وخليله «إبراهيم» عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ۝ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى هَـٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَـٰقَوْمِ إنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝ إنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝﴾ (الأنعام)، فإن ﴿فِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝﴾ (الذاريات)... ليخلص إلىٰ **عقيدة نقية ثابتة راسخة، ويبلغ درجة ومقام اليقين:** ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝﴾ (الأنعام).

لا يمكن لضعيف الإيمان أن يبني في الأُمة عقيدة وشريعة وديناً، وإن فعل فتراه كمَن يقف على شفا جرف هار، كحال النصارىٰ واليهود في شكِّهم بعقائدهم ومُدَّعياتهم، وهم الذين قالوا ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ۞﴾ (النساء)، فمَن يعيش الشكَّ في نفسه، والظنَّ في علمه، والوهم في مخيلته، ولم يبلغ اليقين، ﴿ولا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ۞﴾ (الروم)، ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۞﴾ (الطور)، سواء لعجزه وضعفه، أو لخواء الفكرة وقصورها عن بلوغ اليقين في نفسه، ممن ينتظرهم قوله تعالىٰ ووَعده: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ۞﴾ (النمل)... **لا يمكنه أن ينقل للأُمة عقيدة وينشر فيها ديناً.**

إننا نبحث عن كاملي الإيمان الذين لا يعتريهم شكٌّ في الولاء، ونتحرَّىٰ راسخي العقيدة الذين لا يطالهم ترديد في مقامات ودرجات «آل محمد» ﷺ ودرَكات أعدائهم... **ونلتمس الموقنين**، الذين أمتدحهم الله تعالىٰ في قرآنه الكريم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ۞﴾ (السجدة)، ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۞﴾ (الجاثية)، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۞﴾ (البقرة)، ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۞﴾ (النمل)...

♦ ♦ ♦

ثامناً: العلم

الأجتهاد والفقاهة مرتبة علميَّة تنشأ عن **تحصيل جاد ودراسة معمَّقة تفضي إلى** أكتساب جملة من العلوم التخصُّصية (دينية كالقرآن والسنة، وغير دينية كالمنطق والعلوم العقلية واللغة العربية)، تمكِّن صاحبها وتؤهِّله وتخلق فيه القدرة على أكتشاف الأدلَّة وأستنباط الأحكام والتعاليم الشرعية، وتسمح له بأنتزاع الأفكار والمفاهيم الدينية من مصادرها، حين يُحسِن معرفة المراد الجدِّي لخطابات الشارع المقدَّس ويُتقن الفهم العرفي الذي يحكم النصَّ، وينتقل منه إلى الأستنباط، فلا يقف ـ مثلاً ـ عند إطراء صفة ومدح خِصلة عند حُسنها لدى الشارع، بل ينتقل إلى تفقُّه الحكم فيها بالوجوب أو الأستحباب.

والفقاهة في كُنهها وجوْهَرها ملَكة ذهنية، كالبلاغة والشعر وسرعة البديهة والفِراسة، كما تكون الموهبة والمهارة في الجوارح وتظهر في أداء المرء، كالرماية، وإتقان الحِرَف كالرسم والخطِّ، والصناعة والبناء. ولعلَّ **الفقاهة كسبيَّة في جُلِّها وفي مرتكزها**، مقابل كون بقية المواهب والمهارات الحرَفية أو الملَكات الذهنية طبعيَّة وفطرية، يصقلها العِلم، وتشحذها الممارسة، وينميها العمَل، وتتألَّق بها الخبرة، وتزكيها وترفدها الرعاية...

وتأتي الفقاهة أو تظهر في المرء بعد أن يقطع شوطاً طويلاً في تحصيل العلوم وتدريسها، **فيضبط ويُتقِن ويجيد ويحسِن**، حتى **يتسلَّط** على **ما يجب، ويتمكَّن مما ينبغي**، ثم يلج التطبيقات والممارسات، ويتجاوز المبذول من الأدلَّة والسائد من الآراء، **وينتقل من التلقي والتقليد إلى الاستقلال والإبداع**، ذلك مع بدء ملكة الاجتهاد في التشكُّل والظهور، وإزهار هذه المقدرة وتألُّقها فيه، لتنعكس في نمط فِكره وكيفيَّة تفكيره، وفي عملياته الذهنية عند التعاطي مع آيات القرآن والأحاديث الشريفة، وقدرته على الجمع والترجيح بين الأدلَّة إذا استحكم التعارض بينها، أو عند التدبُّر وإعمال العقل في الأفكار والمفاهيم، **فينتزع من النصّ ما** يخفى على **غيره ممن لا يتمتَّع بهذه الملَكة، وتراه يضع الأمور في نصابها من حيث الحجَّة والبرهان**، دون خلط يجمع الغثَّ بالسمين، ولا تجزيئيَّة مخِلَّة تصرف جانباً وتقتطِع شيئاً من الدليل... ما يعجز عنه غيره، ثم يمضي ليُشار إليه من بين أقرانه بالنبوغ والوصول، ويعفيه أُستاذه عن مواصلَة الحضور.

إنَّ الحصول على هذه المقدرة، والتمتُّع بهذه الملَكة، وبلوغ هذه المرتبة وإدراك هذه المنزلة، **رهين تحصيل وإتقان جملة من العلوم، وإجادة كثير من الفنون هي:**

أوَّلاً: علوم العربية

من **نحو وصرف ولُغة وفصاحة وبلاغة** بها يتوقَّف عليه فهم الكتاب والسنة، وهو مقدار ليس بالقليل ولا بالهيِّن اليسير، فكثيراً ما يعجز قارئ النصّ عن فهْم المعنى المقصود من اللفظ ويقصُر عن الوقوف على المراد من التعبير، ولربما أساء الفهم والتفسير فوقع في خلاف المدلول المنظور. إن القصور في فهم اللغة وخصوصيات كلام العرب ومدالیل العبارات في محاورات أهل اللسان وبياناتهم، يمنع الاستدلال الصحيح ويعيق الاستنباط السليم، بل الفهم القويم، **فلا بدَّ من تحصيل علم اللغة وسائر علوم العربية وفنونها، ليتحصَّن القارئ والناظر في النصّ من خلط الأمور وينجو من الزلل والخطأ.** (١)

---

(١) لا يخفى أن العربية لغة عظيمة، تتمتع بقدرات كبيرة في سِعة مفرداتها، وشمول إطلاقاتها، ودقَّة مداليلها، وإحاطتها بمختلف المعاني، حتى قيل إنها ليست من تَوافق البشر واصطلاحهم، بل هي من وَضع الله جلَّ وعلَا، وإنها كانت لسان «آدم» ﷺ في الجنَّة، ولغة الملكوت الأعلى، والخطاب الذي تحاوَر به سكَّانه في طبح الأزل، وسيبقى إلى الأبد. وهذا يجعلها خير اللغات وأشرفها. ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها ودقائقها، إلَّا قوَّة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وأحاديث «المعصومين» ﷺ، ولا سيما معاريض كلامهم، لكفى.

إنَّ دور المباحث النحوية واللغوية والأدبية في المعارف الدينية، من الفقه أو الأُصول (في مباحث الألفاظ) أو غيرها، أعظم من أن يُنكر، وموارد حضوره وتأثيره أكثر من أن تحصىٰ، **وهي في صميم التفقُّه والاجتهاد، مادَّة وأداة**، ومَن لم يُحط باللغة سيعجز ـ علىٰ سبيل المثال ـ عن فهم معنىٰ قول «النبي» ﷺ في كتاب له: "مَن أجبا فقد أربىٰ"، والإجباء في اللغة هو بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه، يقال: أجبا الرجل يجبي إجباءً، فعل ذلك... فإذا جمع اللغة إلىٰ الفهم والتفقُّه، أدرك أن معنىٰ الحديث هو: أنَّ مَن باع الزرع قبل أن يبدو صلاحه ـ وقد نُهِيَ عن ذلك وحظر عليه ـ يجري مجرىٰ من أربىٰ (عمل بالرِّبا)، لأنه فاعل المعصية، محظور عليه، وإن لم يكن بيعُ ما لم يبدُ صلاحه رِباً في الحقيقة، ولا معناه معناه، غير إنه جارٍ مجراه في الحظر والمعصية، وجارٍ مجرىٰ قول القائل: "مَن زنىٰ فقد سرق"، أي هو عاصٍ مخالف لله تعالىٰ، كما أن ذاك هذه حالُه.[١]

إنَّ مَن يفتقر في مخزون مفرداته، ويعجز عن الإحاطة بمعاني الكلمات (سواء بالقوَّة عبر الكتب والمعاجم والمصادر، أو بالفعل لكثرة ممارسته وتضلُّعه) سيعجز ـ علىٰ سبيل ـ عن فهم "الأبّ" في قوله تعالىٰ ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝﴾ (عبس)، ما كان من «الخليفة الثاني» حين سأله رجل: ما الأبُّ؟ فقال «عمر»: نُهينا عن التعمُّق والتكلُّف. وفي رواية قال: وما عليك أن لا تدري ما الأبُّ! وأقبل عليه بالدِّرَّة![٢] إن مَن يقصُر عن فهم وإدراك معاني مفردات القرآن الكريم، من الأولىٰ أن يعجز عن تفسيره وتأويله واستنطاق آياته، واستنباط معارفه وأحكامه. كما رُوِي عن «أبي العديس» أنه قال: كُنَّا عند «عمر بن الخطَّاب» فأتاه رجل فقال: ما الجوار الكُنَّس؟ (يريد الآية في سورة "التكوير") فطعن «عمر» بمِخْصرة معه في عمامة الرجل فألقاها عن رأسه، وقال له: أحَرُوري (يريد رميه بالزندقة التي كانت عليها «الحرورية» ـ وكانت في بداياتها ـ لمحْض طرحه السؤال وإثارته ما كان يجهل!)؟ والذي نفس «عمر بن الخطاب» بيده، لو وجدتُك محلوقاً لأنحيْت القمل عن رأسك![٣]

---

(١) أنظر: «رسائل المرتضىٰ» لـ «الشريف المرتضىٰ» ج٤ ص٣٥٣.

(٢) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج٣٠ ص٦٩٣، وقد ذكر مصادر الحديث في كتب القوم.

(٣) أنظر: «الغدير» لـ «العلَّامة الأميني» ج٦ ص٢٩٢، وقد ذكر مصادر الحديث في كتب القوم. و"أنحيت القمل عن رأسك" كناية عن القتل، وحلق الرأس كانت علامة الخوارج.

إنَّ فهم وإصابة الإعراب في الآية الكريمة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۝﴾ (المائدة)، **له مدخلية أساسية في أستنباط حكم مَسْح القدَم من غسْلِها في الوضوء**... قال «السيد المرتضى علم الهدى» ﷺ: [1]

بيَّنا في مسائل الخلاف أن القراءة بالجرّ أولى من القراءة بالنصب، لأنا إذا نصبنا "الأرجل" فلا بدَّ من عامل في هذا النصب، فإما أن تكون معطوفة على "الأيدي"، أو يقدَّر لها عاملٌ محذوفاً، أو تكون معطوفة على موضع الجار والمجرور في قوله "برؤوسكم" ولا يجوز أن تكون معطوفة على "الأيدي"، لبُعدها من عامل النصب في "الأيدي"، ولأن إعمال العامل الأقرب أولى من إعمال الأبعد. وذكرنا قوله تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ۝﴾ (الكهف)، وقوله ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ۝﴾ (الحاقة)، وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ۝﴾ (الجن). وذكرنا ما هو أوضح من هذا كلِّه، وهو أن القائل إذا قال: "ضربتُ عبدَالله، وأكرمت خالداً وبِشْراً"، إنَّ ردَّ "بِشْراً" إلى حكم الجملة الماضية التي قد انقطع حُكمها ووَقع الخروج عنها (فتراه ضُرب ولم يكرم)، لحنٌ وخروج عن مقتضى اللغة، وقوله تعالى ﴿ٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ جملة مستقلَّة بنفسها، وقد انقطَعَ حكمُها بالتجاوز لها إلى جملة أُخرى، وهو قوله ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾.

ولا يجوز أن تنصب "الأرجل" بمحذوف مقدَّر، لأنه لا فرق بين أن تقدَّر محذوفاً هو الغسل، وبين أن تقدَّر محذوفاً هو المسح، ولأن الحذف لا يُصار إليه إلَّا عند الضرورة.

---

(١) قال ﷺ: وقفتُ على كلام لـ «أبي الحسن علي بن عيسى الربعي» ينصرُ به أنَّ القرآن دالٌّ على وُجوب غسل الرجلين في الطهارة، فلما تأملته وَجدته كلامُ مخرِم غير محقِّق لما يقوله، وكأنه غريب من هذا الشأن بعيد منه أجنبي، ومَن لا يطيق على أمر فأستَرُ عليه ترك الخوض فيه. ولما لم يتمكَّن من حمله القراءة بنصب الأرجل على الأيدي المغسولة، عدَل إلى شيء وَجدتُ شيخه «أبا علي الفارسي» عوَّل عليه، لما أعياه نصرة إيجاب الغسل من الآية على صناعة الإعراب. وهو وَجْه رُوِي عن «أبي يزيد الأنصاري» أشذُّ تهافتاً وتقارباً من كلِّ شيء أعتمد عليه في هذه الآية. ونحن نبيِّن ما في هذا الكلام الذي وقفنا عليه من الخلل والزلل بأوجز كلام، وإن كان مَن أطلع على كلامنا في ما كنَّا أمليناه من مسائل الخلاف هو ما في هذه المسألة، وما أوردناه أيضاً قريباً من الكلام في ذلك. وأي بحر هذا الكلام الذي وَجدناه لهذا الرجل ولغيره في هذه المسألة كالقطرة بالإضافة إليه، وأمكن من ضبط ذلك أن ينقض منه كلَّ كلام سُطِر في هذه الآية أوله سطر، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. أنظر: «رسائل المرتضى» لـ «الشريف المرتضى» ج٣ ص١٦١.

وإذا ٱستقلَّ الكلام بنفسه من غير تقدير محذوف، لم يجز حمله على محذوف. فأما حمل النصب على موضع الجار والمجرور، فهو جائز وشائع، إلَّا أنه موجب للمسح دون الغسل، لأن "الرؤوس" ممسوحة، فما عُطِف على موضعها يجب أن يكون ممسوحاً مثلها، إلَّا أنه لما كان إعمال أقرب العاملَيْن أولى وأكثر في القرآن ولغة العرب، وَجَب أن يكون جرُّ الآية حتى تكون معطوفة على لفظة "الرؤوس" أولى من نصبها وعطفها على موضع الجار والمجرور، لأنه أبعَد قليلاً، فلهذا ترجَّحَت القراءة بجرّ "الأرجل" على القراءة بنصبها.

ومما يبيّن أنَّ حمل حُكم "الأرجل" على حُكم الرؤوس في المسح أوْلى، أن القراءة بالجرّ يقتضي المسح ولا يحتمل سواه، فالواجب حمل القراءة بالنصب على ما يطابق معنى القراءة بالجر، لأن القراءتين المختلفتين تجريان مجرى آيتين في وُجوب المطابقة بينهما، وهذا الوَجه يرجِّح القراءة بالجرّ لـ"الأرجل" على القراءة بالنصب لها.[1]

ويمضي البحث بعد ذلك في ردِّ «السيّد المرتضى» ﷺ على «الربعي» ومَن لفَّ لفُّه، والٱستدلال في ترجيح عامل المجاورة على العطف وغير ذلك من مباحث دقيقة وعميقة في هذا الفن، لا يحيط بها إلَّا ضليع متخصّص في هذه الصناعة، ولا يبلغها إلَّا مَن قطع الأشواط اللازمة في تحصيل علوم العربية وطوَاها، فدَرَسها بإتقان ومارسها ردحاً...

ٱبتداءً من (**شرح النظام** على **شافية ٱبن الحاجب**) **في الصرف**، و(**الآجرومية**) فـ(**قطر الندى**) إلى (**ألفية ٱبن مالك**) و(**مغني اللبيب**) **في النحو**، إلى (**مختصر المعاني**) فـ(**المطوَّل**) **في البلاغة**.

ينبغي أن يكون مرجع الأُمة، وقناة الٱتصال بالدين، ومستنبط الأحكام من القرآن الكريم والسنَّة المدوَّنة باللغة العربية، **ضليعاً بها، مسلَّطاً عليها، متمكِّناً منها**... ولا يعني هذا أن يكون متخصِّصاً بلغ الذروة والقمَّة في هذا الفن، بل المراد بلوغه ما يسمح ويتيح له فهماً سليماً وقراءة صحيحة للنصوص ومداليل المحاورات العرفية في لسان العرب، ولا يسمح لضعيف في هذه اللغة، **عاجز عن الإحاطة بقواعدها وفنونها والوقوف على معاني مفرداتها، أن يتولى دور المرجعية الخطير، بل يحظُر عليه ممارسة الفقاهة وٱدعاء الٱجتهاد**، وهو يقصُر ويعجز عن فهم معاني آيات القرآن وكلام «المعصومين» ﷺ!

(١) ٱنظر: (رسائل المرتضى) لـ«الشريف المرتضى» ج٣ ص١٢٦.

ثانياً: المنطق

الذي يمكّن من الاستدلال والنقض والإبرام، والقدرة على تشخيص الأقيسة وترتيب الحدود، وتنظيم الأشكال من الاقترانيات وغيرها، وتمييز عقيمها من سليمها، والمباحث الرائجة منه في المحاورات نوعاً، لئلّا يقع في الخطأ لإهمال بعض قواعده. ولا تكفي دعوى فطريّة المنطق وعقليّته، وقُدرة الذهن السليم على ممارسته عند التنبُّه واليقظة، فمصطلحات هذا العلم وإشاراته ضرورية في علوم الكلام والأُصول والحكمة، وسائر ما سيلاقيه الطالب في مسيرته العلمية. ولكن، كما في اللغة وحدود اللازم الواجب منها لعملية الاستنباط، كذلك في المنطق، لا ضرورة للإحاطة بتفاصيل قواعده ودقائقه غير الرائجة في لسان أهل المحاورة، مما لا يُحتاج إليها في الاستنباط. **ويبدأ بدراسة «حاشية الملا عبدالله» الذي استُعيض عنه في العصر الحاضر بـ «منطق المظفر»، ثم «شرح الشمسيّة» لـ «الكاتبي».**

ثالثاً: عِلْما الدراية والرجال

لا بدَّ في معرفة الحديث من عِلمَي "الرجال" و"الدراية"، بما يمكن معه تصنيفه وتشخيص سنده، والحكم باعتباره من عدمه.

وهذا الشرط من الأُمور التي **حذَفها "الأخباريون" من مقدّمات الاجتهاد**، لأنهم يعتمدون على المنقولات في الكتب الحديثية من دون تقسيمها إلى صحيح وموثَّق وحسن وضعيف و... [1] لقطعِيَّة صدور ما في الكتب الأربعة، أو شهادة مصنِّفيها بصحَّة ما فيها، كشهادة «الكليني» في أول «الكافي»، و«الصدوق» في «مَن لا يحضره الفقيه». ويعدون هذه المصطلحات من مبتدَعات المجتهدين. قال «المحقِّق الكَرَكي»: «اعلَم أنَّ هذا العِلم(أي علم الدراية) عندنا قليل الجدوى بعدما ظهر لك ما بيَّناه من صحَّة أحاديثنا وبُطلان العمل بالاصطلاح الجديد فيها، وأما غير ذلك من مقاصده فإنما هو كلام مزخرف نسبته إلى المحدِّث الماهر كنِسبَة العَروض إلى الشاعر المستقيم الطبع في عدم احتياجه إليه». [2]

---

(١) ذكر «السيد الجلالي» في أقسام الحديث: متواتر، آحاد، صحيح، حسَن، موثَّق، ضعيف، مسنَد، متَّصِل، مرفوع، معنعن، معلَّق، مفرد، مدرَّج، مشهور، غريب، مصحَّف، عالي سنداً، شاذ، مسلسل، مزيد، مختلف، ناسخ ومنسوخ، مقبول، موقوف، مقطوع، معلَّل، مدلَّس، مضطرب، مقلوب، مضمر. «دراية الحديث» ص٥٥.

(٢) «هداية الأبرار» لـ «الشيخ حسين الكركي» ص١٠١.

قال «العلَّامة الشيخ آغا بزرك الطهراني»:

' دراية الحديث "، هو العلم الباحث فيه عن الأحوال والعوارض اللَّاحقة لسند الحديث، أي الطريق إلى متْنِه، المتألِّف ذلك الطريق عن عدَّة أشخاص مرتَّبين في التناقل، يتلقى الأول منهم متْن الحديث عمَّن يرويه له، ثم ينقله عنه لمن بعده، حتى يصل المتن إلينا بذلك الطريق. فإن نفس السند المتألِّف عن هؤلاء المتناقلين، تعرضه حالات مختلفة مؤثرة في اعتبار السند وعدَمه، مثل كونه متَّصِلاً ومنقطعاً، مُسنداً ومُرسلاً، معنعَناً، مُسلسَلاً، عالياً، قريباً، صحيحاً، حَسَناً، موثَّقاً، ضعيفاً، إلى غير ذلك من العوارض التي لها مدخليَّة في اعتبار السند وعدَمه، **فعِلم دراية الحديث كافلٌ للبحث عن تلك العوارض.**

وأما البحث عن الأحوال الشخصية التي تعرض لأجزاء السند وأعضائه، أي الأشخاص المرتَّبين في التناقل، **المعبَّر عنهم بالرواة، والمزايا التي توجد في كلِّ واحد منهم من المدح والذمِّ وغير ذلك مما لها الدخل في جواز القبول عنه وعدَمه، فهو موكول إلى علم ' رجال الحديث '**، وهو فنٌّ آخر وإن اشترك الفنان في البحث عن موضوع واحد وهو سنَد الحديث، لكن جهة البحث تختلف كما عرفت، ففي ' علم الدراية "يُبحث عن أحوال نفس السند، وفي ' علم الرجال " يبحث عن أحوال أجزائه وأعضائه التي يتألَّف عنها السند، ويقابل هذين الفنين فنٌّ ثالث وهو فنُّ ' **فِقه الحديث** '، المخالف معهما في الموضوع، فإن موضوعه متن الحديث خاصَّة، فيُبحث فيه في شرح لُغاته وبيان حالاته من كونه **نصّاً أو ظاهراً، عاماً أو خاصّاً، مطلَقاً أو مقيَّداً، مجمَلاً أو مبيَّناً، معارَضاً أو غير معارض،** وللأصحاب في كلِّ واحد من هذه الفنون الثلاثة كتب لا تحصى.[١]

أما كُتب الدراية التي ألَّفها علماؤنا ويستقي منها الطالب والباحث فكثيرة:

ذهب «السيد حسن الصدر» إلى أن أوَّل مَن ألَّف كتاباً دوَّن علم دراية الحديث من علماء الشيعة هو «الحاكم النيشابوري» (٤٠٥هـ)، وعدَّه من الشيعة الإمامية.[٢]

---

(١) أنظر: «الذريعة» لـ «آغا بزرك الطهراني» ج٨ ص٥٤.

(٢) «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص٢٩٤. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مسألة انتماء «الحاكم النيشابوري» وهو من أعاظم علماء الحديث ومصنفيه، إلى المذهب الشيعي، أو قُل استبصاره في آخر عمره، غير متَّفق عليها، وثمَّة شكوك حولها.

بينما عدَّ «العلَّامة المحقِّق السيد عبدالعزيز الطباطبائي» أنَّ أوَّل مؤلِّف شيعي في هذا العلم هو «القُطب الراوندي» (٥٧٣هـ) لتأليفه كتاب ‹**رسالة في أحوال الأخبار**› في صحَّة الأحاديث، فقال: "ولهذا يُعدُّ «القطب الراوندي» أوَّل من ألَّف من أصحابنا في علم الدراية..." .[١] ويذهب جمع من الباحثين إلى أننا لو لم نعُدَّ «الحاكم النيشابوري» من علماء الشيعة، فإنَّ أوَّل شيعي ألَّف في هذا العِلم هو «جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس الحلِّي» (٦٧٣هـ).[٢] وذهب كثيرون غيرهم إلى أن «الشهيد الثاني» أوَّل هذا الحقل[٣] لتأليفه ‹**البداية في عِلم الدراية**› و‹**شرحها**›، فهو أوَّل من جمع ما كان متناثراً في الكتب والرسائل من آراء سلَفه من علماء الشيعة. وكان «الشيخ الطوسي» قد تناول موضوعات "علم الدراية" في بعض كتبه ككتاب ‹عدَّة الأُصول›، لكنه لم يؤلِّف رسالة مستقلَّة فيه. وفي القرن الثامن ألَّف «علي بن عبدالحميد الحسيني النيلي النجفي» كتاب ‹**شرح أُصول دراية الحديث**›.

وبعد ذلك أزدهر "علم الدراية" عند الشيعة، فقد ألَّفوا في العصور اللاحقة عدَّة كتب في هذا العلم، منها:

---

(١) أنظر: ‹تراثنا› نشرة فصلية تصدر عن «مؤسسة آل البيت لإحياء التراث» العدد ٣٨ ص٢٧٣.

(٢) أنظر: ‹الدر المنثور› لـ «السيوطي» ج٢ ص١٨٨ و‹رياض العلماء› لـ «الأفندي التبريزي» ج٢ ص٣٦٨ و‹أمل الآمل› لـ «الحرّ العاملي» ج١ ص٨٥ و‹معجم رجال الحديث› لـ «السيد أبوالقاسم الخوئي» ج٧ ص٣٧٢. و«أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس» هذا هو من مشايخ «العلَّامة الحلي» و«تقي الدين الحسن بن علي أبن داود» صاحب ‹الرجال›. وهو يروي عن جماعة، منهم «نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله أبن نما» و«فخار بن معد بن فخار بن أحمد». ترجمه تلميذه «أبن داود» في ‹رجاله›، ووَصفه «السيد حسين بن محمد رضا الحسيني البروجردي» صاحب ‹نخبة المقال› (منظومة في علم الرجال)، في منظومته فقال:

فقيه «أهل البيت» ذو الشمائل * هو «أبن طاووس» أبو الفضائل
هو «أبن موسى» شيخ «أبن داود» * في "باخع" (٦٧٣) مضى إلى الخلود

وهو أوَّل مَن قسَّم أحاديث الشيعة إلى الصحيح والحسن والموثق والضعيف. وكلَّما أُطلق «أبن طاووس» في **كتب الفقه والرجال** ينصرف إلى هذا، كما أنه كُلما أُطلق في كتب **الأدعية والزيارات** ينصرف إلى أخيه «رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس» المتوفى عام ٦٦٤. أنظر: مقدمة ‹الجامع للشرايع› لـ «يحيى بن سعيد الحلِّي» بقلم «الشيخ جعفر السبحاني» ص٧.

(٣) أنظر: ‹أُصول الحديث وأحكامه› لـ «الشيخ جعفر السبحاني» ص٧ و‹تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام› لـ «السيد حسن الصدر» ص٢٩٥.

(وُصول الأخيار إلى أُصول الأخبار) لـ «الشيخ حسين بن عبدالصمد» (٩٤٨هـ).

و(بداية الدراية) وشرحها المعروف بـ (الدراية) أو (الرعاية)، وكذا (غُنية القاصدين في معرفة اصطلاح المحدِّثين) لـ «الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي» (٩٦٦هـ).

و(منهاج الهداية إلى علم الدراية) لـ «حسين الحسيني الجعفري» (٩٨٧هـ).

و(الوجيزة) لـ «الشيخ البهائي» (١٠٣٠هـ).

و(الرواشح السماوية) لـ «المير داماد» (١٠٤١هـ).

و(المقنعة الأنيسة) لـ «مهذَّب الدين أحمد بن عبدالرضا البصري» (١٠٧٩هـ).

و(شجرة دراية الحديث) و(مصادر الأنوار) لـ «الميرزا محمد الأخباري» (١٢٣٢هـ).

و(سُنن الهداية) لـ «محمد علي التبنيني» (من تلاميذ «البهائي»).

و(دراية الحديث) لـ «علي بن محمود المشغري».

و(الكفاية في علم الدراية) لـ «عبدالله السماهيجي» (١١٣٥هـ).

و(رسالة في الدراية) لـ «الملَّا صفر علي اللَّاهيجي» (المتوفى قبل ١٢٦٤هـ).

و(الفوائد الغروية في الدراية) لـ «أبي طالب الحسيني القائني» (١٢٩٣هـ).

وأفرد «الفاضل الدربندي» (١٢٩٦هـ) الفنَّ الثاني من كتابه: (القواميس) لموضوع الدراية، كما طرح بحوثاً مهمَّة فيه في كتاب (خزائن الأُصول).

و(سبل الهداية في علم الدراية) لـ «الملا علي الرازي الطهراني» (١٢٩٦هـ).

و(منبع الأحكام) وهي منظومة في الدراية لـ «محمد التنكابني» (١٣٠٢هـ)، وله (شرح وَجيزة البهائي) كما لـ «الشيخ عبدالنبي بن الشيخ مفيد الشيرازي».

و(توضيح المقال في علم الرجال) لـ «المولى علي الكني» (١٣٠٦هـ).

و(مبدأ الآمال في قواعد علوم الحديث) لـ «علي بن محمد الشريعتمدار» (١٣١٥هـ).

و(دُرر المقال) لـ «محمد الكلباسي».

و(مقباس الهداية) لـ «العلَّامة الشيخ عبدالله المامقاني» (١٣١٥هـ).

و(تميمة الحديث) لـ «الميرزا أبي الفضل كلانتر النوري» (١٣١٦هـ).

و(الكفاية في الدراية) و(الهداية) لـ «الميرزا أبي طالب الموسوي الزنجاني» (١٣٢٩هـ).

وفي عصرنا الحاضر ظهرت دراسات ومؤلَّفات قيِّمة في هذا العلم، يمكن الإشارة إلى بعضها، فقد كتب «السيد حسن الصدر» (١٣٥٤هـ) شرحاً على «وَجيزة» «الشيخ البهائي» سماه «**نهاية الدراية**» حاز مكانة متقدِّمة. وقد دوَّن كلٌّ من «العلَّامة عبدالحسين الأميني»، و«السيد محسن الحكيم» (١٣٩٠هـ)، و«الميرزا أبوالحسن الشعراني» (١٣٩٣هـ) رسائل موجزة في علم الدراية. هذا وكتب «علي أكبر مروَّج الإسلام الكرماني» (١٤٠٠هـ) ثلاث رسائل في علم الدراية هي: «**هديَّة المحصِّلين**» و«**هديَّة المحدِّثين**» و«**يتيمة المحدِّث**». وكتب «السيد مُحيي الدين الغريفي الموسوي» «**قواعد الحديث**». و«العلَّامة ضياء الدين الفاني» «**ضياء الدراية**». و«الشيخ جعفر السبحاني» «**أُصول الحديث وأحكامه**». كما ألَّف «السيد موسى الشُّبيري الزنجاني» «**الدراية ومعرفة الحديث**».

وقد تعمَّدت الإسهاب في عرض مؤلفات الشيعة في هذا العلم والإطناب بعض الشيء في تعديدها، ردّاً على الطاعنين علينا بفقرنا على هذا الصعيد، والآخرين الذين يستخفُّون بالتعاطي مع الحديث ويتجرَّؤون على الخوض فيه **دون إلمام بأُصول وقواعد وفنون "الدراية"**، وكأنه حمى مهتوك يستبيحه كلُّ أرعن أهوج!... وهو العلم الذي بذل فيه هذا الجمُّ الغفير من العلماء، كلَّ هذه الجهود المضنية، حتى ظهرت عطاءاتهم ونتاجاتهم على شكل تلك الكتب والمؤلَّفات. فيهرف أحدُ الأدعياء المتوغلين ويُنظِّر في الحكم على أحاديث شريفة وهو يجهل الفرق بين "الحسَن" و"الموثَّق"، ويخلط "المتَّصل" بـ"المسند"، ولا يميِّز "المستفيض" عن "المتواتر"، ويحسب التواتر اللفظي على المعنوي! أو يأخذه كثرة الرواة في الطبقة الأُولى أو الأخيرة، فيحكم بتحقُّق التواتر في حديث، دون أن يلحظ الطبقات الوسطى! يخبط "المرسل" بـ"المرفوع"، ويُدخِل "المقبول" في "الموقوف"، ويجهل الفرق بين "المقطوع" و"المعلَّل"، وماذا يعني "المدلَّس" و"المضطرب"، وأين يكون "المقلوب" عن "المضمَر"؟...

ثم تراه بعد هذا كلِّه **يقحم الميدان غير متوان**، ويقف على الفكرة الدينية، أو حتى الحكم الفقهي، ويردُّ مرتكزه ودليله، قائلاً: هذا **الحديث مرفوض، لا يمكن قبوله!** دون أدنى تخصُّص بعلم الحديث، بل إلمام بأُصول الفنِّ والصناعة!

ويُفرغ مُعقَّد آخَر عُقَده، التي أسكنته ظُلمة تقشعر منها جلود مَن يشعرون بأدنى الحدود، ولم تُعمِهم العشوة المطبِقة في أوْدية الهلاك تلك عن بصيص النور المفتَقَد فيها!... فيندفع لينحو ـ وهو مدَّعي الفضل ـ منحى صاحبه الجاهل، وينسج على منواله، ويذهب في الرعونة حتى يختلق معركة ويتوهَّم هجمة، يبني عليها أصلاً خارج "علم الدراية"، وفوق "الأُصول"، وبعد "القواعد الفقهية"! فيقول، بعد أن يسوق شاهداً مبتوراً في موضوع الأهِلَّة وحُكم ثبوت أوائل الشهور، يقول: "لنتدارس معكم هجوم الغُلاة في وَجهٍ واحدٍ ومسألة واحدة من مسائل الفقه ـ وقد خفي على أصحابنا وأشياخنا وقع أقدامهم (!) ـ فعلينا أن نتعرَّف الجوَّ الذي مكَّن الغُلاة بهذه الوسعة من التزوير والدَّس بحيث تمكَّن واحد منهم بأشياعه أن يزوِّر أربعة آلاف حديث في أبواب الحلال والحرام، ويدسَّها في المجاميع الحديثية، ولا يتفطَّن مشايخنا لمكيدته طيلة قرنين، بل وأكثر! فبذلك الدرس والتنقيب نتحقَّق أنه **لا يجوز التعويل** على **صحَّة الأسانيد فقط، ولا الأعتماد** على **تواتر الحديث بألفاظ متقاربة، بل اللازم علينا أن نتثقَّف الحقيقة بكلِّ وَجه ممكن، ولا نغترَّ بشُهرة الحديث ولا** بكثرة **مَن أفتى به، ولا** بكثرة **مَن رَوَاه في موسوعته**".[1]

إنَّ ما يتناوله "علم الدراية" بدءاً من تعريفه وبيان موضوعه وذكر الغرض منه، والبحث عن أوْجه الأشتراك والتمايز بينه وبين علوم أُخرى كـ "علم الرجال" و "علم أُصول الفقه"، حتى الأنتقال إلى تعريف متن الحديث وسنده بأعتبارهما محورين رئيسين في البحث، ثم التعرُّض **لقسمي الخبر الرئيسين**، أي خبر الوَاحد والخبر المتواتر، وكذلك **أقسامه من حيث السند** من مرفوع وموقوف ومتَّصل ومُسند ومعلَّق ومُرسل ومنقطع ومعضل، وغيرها من مُعنعَن ومُضمر وعالٍ ومسلسل وشاذٍّ ونادر، وأيضاً أقسامه من حيث **أختلاف أحوال سلسلة السند** من صحيح وحسَن وقويّ وموثَّق وضعيف. ثم البحث في الأحكام المختلفة التي وَضعها القدماء والمتأخِّرون لمختلف أنواع الخبر، ومن جملة ما يتطرَّق إليه في هذا الباب بحث حُجيَّة خبر الواحد، وبحث التسامح في أدلَّة السنن، وكلٌّ منهما له صِلة بأُصول الفقه أيضاً... **هي أُمور خطيرة ولها أهمية لا تنكر**.

---

(١) العبارة المنكرة لـ «محمد باقر البهبودي» ذكرها في «معرفة الحديث» ص٢٠.

إنَّ معرفة هذه الأُمور، والأُخرىٰ التي تطرحها كتب الدراية كتعريف **مصطلحات الحديث وأوصافه** مثل: المُعَلَّل، والمُدْرَج، والمدلَّس، والمقلوب، والمصحَّف، والمزيد، والناسخ والمنسوخ، والموضوع، والمتَّفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، وما إلىٰ ذلك... يحظىٰ بأهمية فائقة، الأمر الذي جعل بعض المختصّين بهذا العلم يذهب إلىٰ القول بأن الغرَض المتوخىٰ من "علم الدراية" هو تعلُّم هذه المصطلحات وتطبيقها، كما ذهب «العلَّامة المامقاني» فذكر أن: "غاية هذا العلم هو معرفة الاصطلاحات المتوقَّف عليها معرفة كلمات الأصحاب، واستنباط الأحكام، وتمييز المقبول من الأخبار ليعمل به، والمردود ليجتنب منه". (١)

ومن البحوث الأساسية التي يعالجها "علم الدراية": مسائل **الجرح والتعديل، والقدح والمدح**، إذ يتناول تعريف ألفاظ التعديل وألفاظ القدح، ويطرح بحوثاً فنيَّة أساسيَّة في بيان تعارض الجارح والمعدِّل ليأتي علم الرجال بعد ذلك يصنِّف الرواة في طبقاتهم ودرجاتهم من الوثاقة والعدالة والإيمان والمعتقد. كما يعنىٰ هذا العلم بالبحث حول أنحاء **تحمُّل الحديث وبيان طرُقه السبعة** التي هي: السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوجادة.

وهذا ما يجعل لهذا العلم أهمية خاصَّة، فهو من العلوم التي يتوقَّف عليها الفقه والاجتهاد فيه، عند أُولي الفهم والاعتبار، كما عبَّر «العلَّامة المامقاني». (٢)

ومع هذا العلم وإلىٰ جِواره، هناك "**علم الرجال**" **الذي يُبحث فيه عن أوصاف رُواة السند وأحوالهم فرداً فرداً، وغايته معرفة الراوي الضعيف من الثقة وما شابه ذلك**. بعد أن عُني "علم الدراية" بالمتن (من حيث حاله، لا دلالته التي يُلاحقها "علم الأُصول والفقه") أو بمجموع السند. وبعبارة أُخرىٰ: إنَّ موضوع "علم الرجال" هو المحدِّث، وغايته معرفة أوْصَافه، بينما الموضوع الذي يبحثه "علم الدراية" هو الحديث، وغايته معرفة أقسامه، وتدخل الأبحاث المتعلِّقة بمتن الحديث في إطار "علم الدراية" أيضاً.

---

(١) «مقباس الهداية» ج١ ص٤٥. وانظر: «رسائل في دراية الحديث» لـ «أبي الفضل حافظيان» ج١ ص١٩.
(٢) «مقباس الهداية» ج١ ص٣٦.

إنَّ معرفة الرجال الرواة، **هو من أهم عناصر الفقاهة والاجتهاد، والقدرة على معالجة الأحاديث على صعيد الأسانيد**. وما تراه من استخفاف وجرأة، بل فوضى ووقاحة، في التطاول على الأحاديث الشريفة وردِّها، وتهاون في خطرها، ومبادرة لإسقاطها، هو في الحقيقة من "**التقليد**" لا "**الاجتهاد**"، **والجهل لا العِلم**، حين يعمد أحدُهم من خلال مراجعة عابرة لبعض كُتب الرجال فيرى ما يُضعّف راوياً وقع في سند، فيبادر برعونة إلى القول بعدم اعتبار الحديث، وربما تكذيبه!

إن الفقيه الحقَّ لا يُسقِط شيئاً من تراث «أهل البيت» عليهم السلام لضعف في السند، ولا يُصدر حكمه على راوٍ بالجرح والإدانة، **إلَّا بعد تحقيق عميق وتمحيص دقيق**، ينقِّب في أحواله ويخضع الأقوال فيه إلى دراسة علمية مستفيضة تستقصي جميع الجوانب التاريخية والظروف المحيطة بالأحكام التي صدرت في حقِّه من قبل الرجاليين المتقدِّمين أو المعاصرين، **وكأنها محكمة يتولَّى فيها القضاء، بل هي من أخطر المحاكمات، والفصل فيها بالجرح كالحكم بالإعدام** (لا على شخص الراوي فحسب، بل على ما نقل، ولعلَّ فيه غنائم وكنوزاً يبدِّدها الحكم الجائر ويهدرها!).

وما تراه من سلوك بعضهم في الرجوع إلى معجم أو قاموس رجالي معاصر، ومطالعة رأي علَم في أحَد الرواة، ثم الأخذ به، فإذا وَجدَ فيه تضعيفاً، بادَر إلى الحكم وعجَّل بالقضاء عليه، وأتبع ذلك بإسقاط الحديث!... هو من العبث والفوضى التي تسبب فيها اقتحام **الأدعياء حقل العِلم والفقاهة، وخوض كلٌّ "معمَّم" "متأنِّق، وأيّ "طُوَيْلب" "متفقِّه في الجَرح والتعديل، والتصدِّي للحكم بأعتبار الحديث وإسقاطه!** حتى أصبح هذا الميدان ملعباً لمَن هبَّ ودبَّ، ومسرحاً لكلِّ طائش مغامر وغرٍّ مراهق، يطمح في الظهور، ويتهالك على أن يُشار إليه بالمقدرة العلمية التي تُتيح له تصنيف الأحاديث وتقييم رُوَاتها! فيصول في الساحة بلا سلعة ولا بضاعة، ويجول بلا وسيلة ولا أداة، بل بلا متاع ولا ثياب! يلج عارياً حتى مما يستر عورته ويواري سوأته، ولا يبالي بالدعوى والاستعراض، ولا يأبه من الخوْض في ما يفقد أدنى مؤونته ويعجز عن أقلِّ أسبابه، فيتبجَّح ويتنطَّع بذكر أسماء بعض رجال السند ممن لم تألفهم آذان الناس، فيظهر للعوام عالماً، وهو في السماء ملعون!

لا بدَّ لأيّ فقيه مستنبِط أو باحث محقِّق يريد التثبُّت من حديث مَرويّ عن «المعصومين» عليهم السلام، من مراجعة الكتب الرجالية الشيعية ودراستها بعمق وتمعُّن... وتعدُّ الكتب التالية من أُمَّهات مصادر البحث في هذا الحقل ومرتكزاته، وليس للفقيه ـ الحقّ أن يتَّخِذ موقفاً من رواية دون الرجوع إليها والنظر فيها، وهي:

١ـ «**رجال الكشّي**» لـ «أبي عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشّي». ويُعدُّ أحد الأُصول الرجاليَّة الأربعة. ومؤلفه «الكشّي» تلميذ «العيّاشي»، وأُستاذ «جعفر بن قولويه»، وشيخ إجازة «هارون بن موسى التلعكبري»، فهو من طبقة «ثقة الإسلام الشيخ الكليني» (المتوفى سنة ٣٢٩هـ). (١)

٢ـ «**رجال النجاشي**» أو «**فهرست أسماء مصنِّفي الشيعة**» لـ «أبي العبَّاس أحمد بن علي بن أحمد بن العبَّاس النجاشي الأسدي الكوفي» (٣٧٢ـ ٤٥٠هـ). يُعدُّ بحقٍّ عُمدة الأُصول الأربعة، ومؤلفه رحمه الله يعدُّ أفضل مَن خطَّ في عِلم الرِّجال أو نطق بفَم، حتى قيل إنَّه لا يُقاس بسِواه، ولا يُعدِل به مَن عَدَاه، بل قولُه المقدَّم ـ في غالب الأحيان ـ عند المعارضة، على غيره من أئمَّة الرِّجال. وقال عنه «السيِّد بحر العلوم»: وبتقديمه صرَّح جماعة من الأصحاب، نظراً إلى كتابه الذي لا نظير له في هذا الباب، والظاهر أنه الصواب. (٢)

٣ـ «**الفهرست**» لـ «شيخ الطائفة الطوسي» (٣٨٥ـ ٤٦٠هـ). وهو أحد الأُصول الأربعة الرجاليَّة. قال في ديباجته: إذا ذكرتُ كلَّ واحد من المصنِّفين وأصحاب الأُصول، فلا بدَّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوَّل على روايته أو لا، وأُبيِّن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له، لأنَّ كثيراً من مصنِّفي أصحابنا وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة. إلى أن قال:

---

(١) والنسخة المتداوَلة من الكتاب الآن هي ما اختاره وهذَّبه ورتَّبه «الشيخ الطوسي» سنة ٤٥٦هـ، بأسم: «اختيار معرفة الرجال». وقد أملاه «شيخ الطائفة» على تلامذته في المشهد الغروي. وكان بدء إملائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦هـ، على ما حكاه «السيد رضيّ الدين علي بن طاووس» في «فرج المهموم» ص١٣٠. وأما أصل «رجال الكشّي» فلا نعلم بوجوده. ولو أنَّ هناك بعض الاحتمالات بوجوده في زمن «العلَّامة الحلِّي» و«ابن داود»، لاختلاف بعض المنقولات فيهما عمَّا هو موجود في «الاختيار»، والله العالم. أنظر: مقدمة تحقيق «منتهى المقال» ج١ ص٢٠، لـ «لجنة تحقيق مؤسسة آل البيت» بـ «قم المقدسة».

(٢) «رجال السيد بحر العلوم» ج٢ ص٤٦.

ولم أضمن أني أستوفي ذلك إلى آخره ، فإنَّ تصانيف أصحابنا وأُصولهم لا تكاد تُضبَط، لأنتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض، غير إنَّ عليَّ الجهد في ذلك والأستقصاء في ما أقدر عليه ويبلغه وُسعي ووُجدي.

٤ـ ‹**رجال الشيخ الطوسي**› له ﷺ أيضاً، وهو رابع الأُصول الأربعة الرجاليَّة. وقد يسمَّى: ‹**كتاب الأبواب**›، لأنه مرتَّب على أبواب، يذكر فيها رجال أصحاب «النبيّ» ﷺ، وأصحاب كلّ واحد من «الأئمَّة» ﷺ. وفي آخره باب مَن لم يروِ عنهم.

٥ـ ‹**رجال البرقي**› أو ‹**طبقات الرجال**› لـ «أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد بن عبدالرحمن الكوفي البرقي»، المتوفى سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠هـ،صاحب ‹المحاسن›.

٦ـ ‹**معالم العلماء**› لـ «رشيد الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني السروي»، المتوفى سنة ٥٨٨هـ.

٧ـ ‹**فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنَّفيهم**› لـ «منتجب الدين بن بابويه الرازي»، المتوفى سنة ٥٨٥هـ. وهو تتميم لـ ‹فهرست› «الشيخ الطوسي»، أوْرَد فيه سبعمئة علَم من المتأخّرين عن «الشيخ» أو معاصريه غير المذكورين في فهرسته، في فترة قلَّت فيها مصادر التراجم، ولذا أصبح الكتاب ـ مع أختصاره ـ موضعاً لعناية المؤلّفين في هذا الموضوع.

٨ـ ‹**خلاصة الأقوال في معرفة الرِّجال**› لـ «الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهَّر»، المعروف: بـ «العلَّامة الحلِّي» (٦٤٨ـ ٧٢٦هـ). ألَّفه سنة ٦٩٣هـ، ورتَّبه على قسمين، خصَّص الأوَّل لمن يعتمد على روايته أو يترجَّح عنده قبول قوله، وجعل الثاني لمن يُتوقَّف فيه وتُترك روايته، إمَّا لضعفه، أو لأختلاف الجماعة في توثيقه وضَعفه، أو لكونه مجهولاً عنده. والظاهر أنه أوَّل من سلك هذا النهج في الترتيب.

٩ـ ‹**إيضاح الأشتباه**› له أيضاً ﷺ، في ضبط تراجم الرجال على ترتيب حروف أوائل الأسماء، مبيّناً فيه الحروف المركَّبة منها أسماؤهم وأسماء آبائهم وبلادهم، وذكر حركات تلك الحروف. فرغ من تأليفه في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٠٧هـ.

١٠ـ ‹**رجال أبن داود**› لـ «الشيخ تقيّ الدين أبي محمد الحسن بن علي بن داود الحلِّي»، (٦٤٧ـ ما بعد سنة ٧٠٧هـ)، شيخ القميين في زمانه، وله كتاب ‹**الممدوحين والمذمومين**›.

١١ـ «**رجال العقيقي**» لـ «علي بن أحمد العلوي الأعرج ابن الحسين الأصغر ابن الإمام السجّاد عليه السلام» المشتهر بالعقيقي، من أجلّة علماء الإمامية وأعاظم الفقهاء الأثني عشرية.

١٢ـ «**التحرير الطاووسي**» لـ «الشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي» (٩٥٩ـ ١٠١١هـ). المستخرج من كتاب: «**حلّ الإشكال في معرفة الرّجال**»، لـ «السيد أحمد بن موسى بن طاووس»، (المتوفى سنة ٦٧٣هـ).

وقد عمَد «الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني» ـ الذي وصَل إليه الكتاب كاملاً بالإرث من «أبيه»، إذ كان موجوداً عنده ـ إلى هذا الكتاب، واستخرج منه ما كان حرَّره «السيّد» فيه من كتاب «**اختيار الرّجال**» لـ «الكشّي»، وسماه: «**التحرير الطاووسي**».

كما قام «الشيخ عبدالله التستري» (المتوفى سنة ١٠٢١هـ)، باستخراج ما أدرَج «السيّد» فيه من كتاب «**الرجال الضعفاء**» المنسوب إلى «ابن الغضائري» («أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري»)، وهو الموجود الآن من «**كتاب ابن الغضائري**».

١٣ـ «**الرجال الكبير**» المعروف بـ «**منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال**» لـ «الميرزا محمد ابن علي بن إبراهيم الفارسي الأسترآبادي»، (المتوفى سنة ١٠٢٨هـ). وهو صاحب الكتب الثلاثة في الرجال، الكبير: «**منهج المقال**»، و«الوسيط: «**تلخيص الأقوال**»، والصغير الموسوم بـ «**الوجيز**».

١٤ـ «**تعليقة منهج المقال**» ويعبَّر عنها بـ «**التعليقة البهبهانيّة**» لـ «الآقا محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني» (١١١٨ـ ١٢٠٥هـ). وهي شرح لطيف مفيد لكتاب «**منهج المقال**» آنف الذكر، ابتدأها بخمس فوائد رجالية قيّمة.

قال «الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري» صاحب «منتهى المقال» في ديباجته ـ إذ نقل معظم نكات «التعليقة» في كتابه ـ: "وكذا الحاشية التي علّقها عليها أُستاذنا العالم العلّامة، وشيخنا الفاضل الفهّامة، جامع المعقول والمنقول، حاوِي الفروع والأُصول، مؤسّس ملّة سيّد البشر في رأس المئة الثانية عشر، الأجلُّ الأفضل الأكمل، مولانا وملاذنا «الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل»، لا زال ملجأ للخواصّ والعوام، إلى قيام مَن عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام.

فإنَّها حوَت خرائد لم يفضَّ ختامها الفحول من الرِّجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعاظم أُولئك الأبدال. فللَّه درُّه دام ظلُّه، لقد رفع نقابها، وكشف حجابها، بحيث لم يترك مقالاً لقائل، ولا نصالاً لصائل، كيف لا، وهو مصداق المثل السائر: وكم ترك الأوَّل للآخر». [1]

١٥ـ «**بُلغة المحدثين**» لـ «الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي»، المعروف بـ «المحقِّق البحراني» (١٠٧٠ـ ١١٢١هـ).

١٦ـ «**معراج أهل الكمال**» له أيضاً.

١٧ـ «**مجمع الرجال**» لـ «زكيّ الدين المولى عناية الله القهبائي»، (بين القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين). جمع فيه بين الأُصول الرجاليَّة الخمسة: «رجال الكشِّي»، و«رجال الشيخ»، و«فهرست الشيخ»، و«رجال النجاشي»، و«رجال ٱبن الغضائري الضعفاء»، الذي ٱستخرجه أُستاذه «المولى عبدالله التستري» من كتاب «رجال السيِّد ٱبن طاووس» («حلُّ الإشكال في معرفة الأخبار»).

١٨ـ «**حاوي الأقوال في معرفة الرجال**» لـ «الشيخ عبدالنبي بن الشيخ سعد الجزائري» (المتوفى سنة ١٠٢١هـ).

١٩ـ «**نقد الرجال**» لـ «السيد مصطفى التفرشي»، وقد ألَّف «العلَّامة الشيخ عبدالنبي الكاظمي» (المتوفى سنة ١٢٥٦هـ) كتابه كتعليقة وحاشية على كتاب «**نقد الرجال**»، ولذا سماه بـ «**تكملة الرجال**». ذكر في «الروضات» أن تقدُّم «التفرشي» في هذه الصناعة شائع وذائع لا ينكره أحد من الجماعة، وكذا كمال وثاقته وعدالته، ونهاية ضبطه وجلالته.

٢٠ـ «**منتهى المقال في علم الرجال**» لـ «أبي علي محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري» (١١٥٩ـ ١٢١٦هـ)، ولٱشتماله على تعليقة أُستاذه الأكبر «الوحيد البهبهاني» صار معروفاً ومرجعاً للعلماء. ذكره «المحدِّث النيسابوري» في «رجاله»، فقال كان متتبعاً في علم الرجال، متعصباً في طريقة الٱجتهاد، صنَّف كتاباً سماه «الرسالة البهية في الردِّ على الطائفة الغوية أو العمية»، يريد بهم جماعة الأخبارية. قيل إن وَفاته ﷺ كانت قتلاً على يد «الوهابية» في غزوهم «كربلاء» ومشهد «سيِّد الشهداء» ﷺ.

---

(١) «منتهى المقال في أحوال الرجال» لـ «الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني» ج١ ص٥.

٢١ـ «**هداية المحدِّثين إلى طريقة المحمَّدين**» المعروف بـ «**مشتركات الكاظمي**» لـ «الشيخ محمد أمين بن محمد علي بن فرج الله الكاظمي». ألَّفه في سنة ١٠٨٥هـ.

٢٣ـ «**رياض العلماء**» لـ «الميرزا عبدالله الأفندي» من تلاميذ «العلَّامة المجلسي».

٢٤ـ «**توضيح المقال في علم الرجال**» لـ «المولى علي الكني» (١٢٢٠ـ ١٣٠٦هـ). المدفون في جوار «السيد عبدالعظيم الحسني» في «الريّ» بـ «طهران».

وهناك العديد من المؤلَّفات التي أوْفت بالحاجة في هذا الحقل (من الموسوعات الكبرى: «تنقيح المقال» لـ «المامقاني»، و«معجم رجال الحديث» لـ «السيد الخوئي»، و«قاموس الرجال» لـ «التستري»)، حتى أشبعته وأثرَته، وهي من الكثرة والوَفرة، ما يضيق بإحصائه كتاب مستقلٌّ، فكيف بعُجالة في فصل، وعرضٍ عابر يريد الشاهد؟ لذا سأكتفي بما ذكرت، وأعود إلى التأكيد على خطر هذا العلم وموقعه في الأستنباط والأجتهاد...

فمما لا شكَّ فيه أن رواة الأحاديث الشريفة **متفاوتون** في العلم والمعرفة، وفي العدالة والوَثاقة، وفي الإيمان والعقيدة، وتمييز ذلك ومعرفته شأن الأوحديّ من الناس، وهو فنٌّ له طلَّابه وروَّاده، وميدان له رجاله وأبطاله، **فلا بدَّ من عالم خبير ومتخصِّص ضليع**، محيط بهذه الكتب، قادر على معالجة الأسانيد على ضوء ما فيها، ووَفق تصنيفها للرواة وطبقاتهم، بعد إحاطته بعِلم الدراية وقواعده وأُصوله، لا يكتفي ـ على سبيل المثال ـ بلفظ التوثيق أو الجرح فحَسْب، كما يفعل متطفِّل راشِن، أو سئِم ضجِر، يمَلُّ العِلم ويبرمه البحث، فيستسلم للمبذول ويحمله على الحقيقة بلا أدنى أمانة، بل يعمد إلى البحث والتحقيق، بجِدٍّ وأجتهاد، وعزم ومثابرة، فلَرُبَّ راوٍ مجهول في السند لا يُسقط الحديث عن الأعتبار، حين يرشد الأستقصاء إلى تواتره، فإذا جاءنا شخص يخبرنا عن حادثة جرَت أو تجري في الحيّ المجاور (تصادم سيارات أو حريق في حانوت أو خروج جمع في مظاهرة، على سبيل المثال)، ثم تبعه آخر جاء من طريق أُخرى بنفس الخبر، فثالث... عندها لا يطلب العقلاء التثبُّت من نقَلَة الخبر ورُواته، ولا يقولون بضرورة وَثاقتهم، ويعملون بالخبر وإن وَقَع في أسانيده مجاهيل، ذلك لأستحالة تواطئهم على الكذب، فلا يضرُّ بصحَّة الرواية، إذا تعدَّدت الأسانيد والرواة، كوْن بعضهم مجاهيل.

لا بدَّ للفقيه أن يتقن "الدراية والرجال" فيحسن البحث في متن الأحاديث وطرُقها، ويعرف صحيحها من سقيمها ومقبولها من مردودها، وعلل كلٍّ من هذه وتلك، فحتى يُحسن - على سبيل المثال - العمل في إحدى ضوابط معالجة "التعارض"، عليه أن يميّز بين الثقة والأوثق، والصادق والأصدق، والفقية والأفقه من الرواة، وكذا هو الحال بالنسبة إلى الظروف المحيطة بصدور الحديث عنهم ﷺ، فهناك كثير من الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً، لكن لا يُعمَل بها، لأنها ربَّما تكون قد صدرت عن تقيَّة، وقيلت حفظاً على الشيعة وإنقاذاً لهم من الأعداء، كما في كثير من الأحاديث التي ذكرت فيها طعون على بعض أصحابهم وخواصّهم.... **لذلك فقد أصبحت دراسة الحديث سنداً ومتناً، ورواية ودراية، ونقلاً وضبطاً، ومن ثم دلالة، من أهمّ الواجبات الملقاة على الفقهاء المستنبطين للأحكام، والعلماء المستحفظين والمؤتمنين على الدين.**

ومن هنا تظهر بوضوح خطورة هذا العلم وصعوبته، وضرورة أن يكون الباحث فيه محيطاً بجميع جوانبه، حتى لا يقع في هفوة أو زلَّة تشطح به بعيداً عما يريده الشارع المقدَّس. ولذا نجد أن «الأئمة» ﷺ أولوا هذا العلم جانباً مهماً من أحاديثهم وتوجيهاتهم، ونصُّوا على وُجوب دراية الحديث، والتعمُّق به، ومعرفة معانيه ومبانيه.

فعن «أبي جعفر الباقر» ﷺ أنه قال لوَلده «أبي عبدالله الصادق» ﷺ: يا بنيَّ، اُعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم، **فإن المعرفة هي الدِّراية للرواية، وبالدِّرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان.** إني نظرت في كتاب لـ «عليٍّ» ﷺ فوجدت في الكتاب: إنَّ قيمة كلِّ امرئ وقدره معرفته، إنَّ الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول في دار الدنيا.[1]

وجاء عن «أبي عبدالله الصادق» ﷺ: **خبرٌ تدريه خير من عشر ترويه. إنَّ لكلِّ حقٍّ حقيقة، ولكلِّ صواب نوراً. ثم قال: إنَّا والله لا نعدُّ الرجل من شيعتنا فقيهاً حتى يُلحَن له فيعرف اللحن.**[2]

---

(١) «معاني الأخبار» لـ «الشيخ الصدوق» ج١ ص٢.

(٢) «غيبة النعماني» ص٧٠.

وفي حديث آخر عنه ﷺ قال: أعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنَّا. فإنَّا لا نعدُّ الفقيه منهم فقيهاً حتىٰ **يكون محدَّثاً**. فقيل له: أوَيكون المؤمن محدَّثاً؟! قال ﷺ: يكون مفهَّماً والمفهَّم محدَّث.[١]

إن ما أعترىٰ الساحة الإيمانية، وشابَ الحِراك الثقافي في عصرنا من المبادرة إلىٰ إسقاط الأحاديث لمجرَّد **عدم تفهُّم مدلولها والعجز عن أستيعاب رسالتها، وتوهُّم معارضتها لـ "العقل"**، هو في الحقيقة من الفوضىٰ والخبط والتطفُّل علىٰ نطاقات تخصُّصيَّة والخوض فيها بلا علم ولا مؤونة، حتىٰ بلَغ الأمر حدود تحكيم المصالح السياسية وتغليب المعطيات الأجتماعية علىٰ تراث «آل محمد» ﷺ ! فيعمد بعضهم ـ علىٰ سبيل المثال ـ إلىٰ إنكار طائفة من الأحاديث الشريفة التي جاءت في **البراءة، قرباناً لفكرة الوحدة الإسلامية،** ومشروع جمع الحركات السياسية الدينية تحت غطاء يتجاهل المذهبية ويحلِّق فوق الطائفية! وهناك من يحكِّم مذاقه السقيم ومزاجه العليل وروحيته المريضة في فهم الأحاديث، فيرفض بعضها **لتوهُّم معارضتها للقرآن،** ويتنكَّر لأُخرىٰ **لظنِّ تضادِّها مع الأخلاق،** وما يتحلىٰ به «الأئمة الأطهار» ﷺ من كريم الصفات وعظيم السجايا وحميد الخصال، التي تأبىٰ عليهم النقمة وتمنع عنهم البغض والكراهية! وكأن الله سبحانه وتعالىٰ ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ دون أن يكون ﴿شَدِيدُ ٱلعِقَابِ﴾ وأن عذابه ﴿هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾؟! أو أنه سبحانه وتعالىٰ ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ فحَسْب، لا يبطِش ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾، ولا هو ﴿الجبَّار المُتَكبِّر﴾ أيضاً! بل يذهب حتىٰ بلَغَ ما ينسف أُسس المذهب وأُصوله، وهو ينظِّر لما يُدخل الشيعة الإمامية الأثني عشرية، في مقولات ومرتكزات **«السليمانية» أو «البترية» من مذهب «الزيدية»**، حين ينادي بأعتماد التولي لـ «أهل البيت» دون التبري من أعدائهم، وعدم أتخاذ موقف منهم، وإرجاء أمرهم إلىٰ الله تعالىٰ.[٢]

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٨ ص١٠٨.

(٢) أنظر «الموضوعات في الآثار والأخبار» لـ «هاشم معروف الحسني» ص١٨٣، أفرد فصلاً في الكتاب (الفصل الرابع: من الموضوعات في المثالب) لتفنيد وإسقاط جملة من أحاديث البراءة التي تنال من أعداء «آل محمد» ﷺ، أباها بحُجج واهية لا تتجاوز الأستحسان وتحكيم الذوق والمزاج علىٰ الظهور والتبادر والقاعدة العلمية الحاكمة في دلالتها، أو التحقُّق من صدورها وكيفية ثبوتها!

إنَّ التعاطي مع الرجال الرواة في جرحهم أو توثيقهم، لا يكون على طريقة كُتَّاب السِّيَر والتراجم الذين لحظوا في كتبهم ومصنَّفاتهم مجرَّد التعريف وعرض سيرة المترجَم له، كما فعل «السيد الأمين» في ‹الأعيان›، و«الزركلي» في ‹الأعلام›، و«ابن خلّكان» في ‹وفيات الأعيان›، ولا حتى ما فعل «الذهبي» في ‹سِيَر أعلام النبلاء›.

إنَّ الدراسات والتحقيقات الحقَّة التي تنظر في أحوال الرجال وتتيح النقض والإبرام، وتسمح بالجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف، **هي من قبيل ما صنع «المجلسي الأوَّل» و«المحقِّق البحراني» و«المولى عبدالله التستري»، وغيرهم من الرجاليين الأفذاذ**، أما ما تراه في عصرنا من المفرَّطين فتطفُّلٌ وٱلتقاط، وٱرتجال لا 'رجال'! وفي الحقيقة هو تقليد وٱقتطاع يخدش الفقاهة ويزري بالفنّ والصناعة، ويبخس حقَّ الحديث ورُواته الأجلَّاء الذين قاسوا الأمرَّين وعانوا الأقوَرين، من بطش ڤلاة الجور وأعوان الظلَمة وعلماء البلاط في عصورهم، ثم **من جفوة الأصحاب وتجنّي الأحباب، وظلم ذوي القربى**، الذي ما زال يتتبَّعهُم بعد قرون متمادية من عطائهم، وكأنه يعاقبهم على صنيعهم في حفظ المذهب وفضلهم في نقل آثار «الأئمة» عليهم السلام!

ولعمري لو نظر المرء في ما فعله «**الوحيد البهبهاني**» مجدِّد معالم المذهب في ‹**تعليقته**› على «الأسترابادي»، و«**السيد مهدي بحر العلوم**» صاحب المقامات والكرامات في ‹**الفوائد الرجالية**› (المعروف بـ ‹رجال بحر العلوم›)... وتأمَّل في إبداعات هؤلاء الأفذاذ وأمثالهم من فحول العرصة ورجال الميدان وأبطال الساحة، لٱستحيى أن ينسب ما يقوم به آخرون (من أضراب الذين أشرنا إليهم آنفاً، ناهيك بمَن تمحَّض في الجهل وأفلَس في علوم الحوزة من صنائع الصحافة والإعلام والسياسة، ومن راكبي مَوجات الحداثة ومتسلِّقي أسوار الثقافة!) إلى التحقيق والرأي الرجالي، ولخَجِل من إدراج نتاجهم وآرائهم في عداد التحقيق والٱجتهاد، بل سيزدري ما يقول ويقوم به هؤلاء الأدعياء وما يفعلون، ويتثبَّت أنَّ النسبة بين هذا وذاك كالنسبة بين الحقيقة والمجاز أو الشيء ورسمه!

لذا لزم الحذَر ووَجبت الحيطة وٱقتضي التثبُّت من توفُّر هذا الشرط وتمكُّن المرجع المقلَّد من هذا العِلم، وقدرته على معالجة ما يكتنفه.

رابعاً: علم أُصول الفقه

وسأعمد إلى شيء من التفصيل في هذا العنوان، لشُحّ المبذول بشأنه في الأوساط الثقافية وقلّة ما يدور حوله فيها، ما خلَق إبهاماً لفّه، أو قُل عدَمَ إلمام صار يكتنفه، في نطاق الشريحة التي أُخاطب في هذا الكتاب، من غير طلّاب الحوزة العلمية... ثم كثرة اللبس فيه، حتى سمعت محاضراً مرموقاً خلَط بينه وبين "أُصول" العقائد! ورتَّب الأثر وخرج بالنتيجة التي يريد، ولم يُشكِل عليه أحدٌ من الحضور ولا اعترض مستمعٌ من "المثقفين"! وآخَر حملها ـ في حوار مطوَّل وسجال ـ على الإطلاق العامّي لها في اللهجة الدارجة، أي الأخلاق والتقاليد الاجتماعية والموازين العرفية السليمة، فيقال عندما يُراد إمضاء أمر وتصحيحه: هذا الأمر على أُصوله، فرمى "المثقَّف" الحوزة بالرجعية والتخلُّف من باب تمسُّكها بـ"الأُصول" بهذا المعنى! أي التزامها "الأُصول" الأخلاقية، وتقيُّدها بالتراث وركونها لما دأب عليه السابقون، ورفضها التقدُّم والتطوُّر!

وسأسعى ما استطعت إلى عرض مبسَّط يكوِّن فكرة موجزة وكافية عن طبيعة هذا العلم، وموقعه ودَوْره وخطَره في الاجتهاد والاستنباط.

"**الأصل**" **لُغة** هو أسفل كلّ شيء، وأساسه، وقاعدته، ومنبته وما يستند وُجوده إليه. فأصل الحائط أسفله وأساسه وقاعدته، وأصل الشجر جذوره، وأصل الشعر منبته، وأصل الولد الوالد. والجمع: أُصول. **واصطلاحاً**: استعمل الفقهاء والأُصوليون الكلمة في عدَّة معان، ربما بلغت خمسة:

الأول ـ الدليل، كما يقال: الأصل في هذا الحكم الكتاب والسنة.

الثاني ـ الراجح، والمراد منه ما يترجَّح لو خُلِّي الشيءُ ونفسه، ومنه قولهم: الأصل في الإطلاق الحقيقة، أي لو تردد الأمر عند إطلاق الكلام بين حمله على الحقيقة أو المجاز، فالراجح حمله على الحقيقة.

الثالث ـ القاعدة، كقولهم: "الأصل في البيع اللزوم"، و"الأصل في تصرُّف المسلِم الصحَّة"، أي القاعدة التي وُضع عليها البيع اللزوم لا الجواز، والقاعدة في أفعال المسلم صدورها منه على الوَجه الصحيح.

الرابع ـ ما يقابل الفرع، كقولهم في باب القياس: "الخمر أصل النبيذ"، أي أن حكم النبيذ مستفاد من حكم الخمر.

الخامس ـ ما يجعل لتشخيص بعض الأحكام الظاهرية أو الوظيفة العملية، كأصل البراءة أو الاحتياط، وأصل الاستصحاب، والتخيير، والإباحة ونحوها.[١]

والأُصول بصورة عامة، تارة تكون **أُصولاً عمَلية** تطرح ـ من حيث البحث لا التطبيق ـ في أُصول الفقه، مثل أصل البراءة، وأصل الاحتياط، وأصل التخيير ونحوها. وتارة تطرح في الفقه أو الأُصول أو القواعد الفقهية، وهي التي تكون على نحو **قواعد فقهية**، مثل أصل الطهارة، وأصل الصحَّة، وأصل الاشتراك في التكليف، ونحوها. وهناك أُصول أُخرى لا تكون فقهية ولا أُصولية، بل هي **أُصول لفظية** تتضمَّن قواعد ترتبط بـ"اللغة وآدابها"، مثل: أصل الحقيقة، وأصل عدَم النقل، وأصل عدَم الاشتراك ونحوها، وهذه يُبحث عنها في المقدمات التي تذكر في بداية "علم الأُصول".

و"علم الأُصول" هو علم يضع القواعد التي تحكم عملية الاستنباط وتضبطها. وتعريفه العلمي الدقيق على ما ذكر «**الآخوند الخراساني**»: "صناعة تُعرف بها القواعد التي يمكن أن تقع في طريق استنباط الأحكام، أو التي ينتهى إليها في مقام العمل".[٢] وعرَّفه «**المحقق الميرزا النائيني**» أنه: "العِلم بالكُبريات التي لو انضمت إليها صُغرياتها يستنتج منها حكم فرعيٌّ كُلِّي".[٣] وعرَّفه «**السيد أبوالقاسم الخوئي**» أنه: "العِلم بالقواعد التي تقع بنفسها في طريق استنباط الأحكام الشرعية الكليَّة الإلهية من دون حاجة إلى ضميمة كبرى وصغرى أُصولية أُخرى إليها".[٤] بينما ذهب «**السيد محمد باقر الصدر**» إلى أنه: "العِلم بالعناصر المشتركة في الاستدلال الفقهي خاصة التي يستعملها الفقيه كدليل على الجعل الشرعي الكُلِّي".[٥]

---

(١) «الأُصول العامة للفقه المقارن» لـ «السيِّد محمد تقي الحكيم» ص٣٩.
(٢) «كفاية الأُصول» ص٩.
(٣) «فوائد الأُصول» ص١٩.
(٤) «محاضرات في أُصول الفقه» ص١٩.
(٥) «بحوث في علم الأُصول» الحلقة الأُولى ص٣١.

فـ"الأُصول" إذاً، هي أداة قانونية وآلة صناعية تمكّن الفقيه من الاستنباط، عبر إعمال وتوظيف عناصر مشتركة تقع في طريق الاستدلال من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، على جميع أبواب الفقه أو أغلبها، مثل دلالة الأمر على الوجوب، وحُجيَّة الظهورات، والاستصحاب ونحوها، وليس منها ما يكون دليلاً في مورد خاص مثل البحث عن مدلول كلمة "الصعيد" لغة، لأنه يخصُّ بحث التيمم مثلاً. فالمنظور هنا هو الجعل الشرعي الكلِّي لا الجزئي، وليس مطلق الاستدلال (مما هو من وَظائف علم المنطق).

إنَّ لعِلم الأُصول فائدة كبيرة في صميم الاستدلال الفقهي، وذلك أن الفقيه في كلِّ مسألة يعتمد على نمَطَيْن من المقدمات في استدلاله:

أحدهما: عناصر خاصة بتلك المسألة من قبيل الرواية التي وَرَدَت في حكمها، وظهورها في إثبات الحكم المقصود، وعدَم وُجود معارض لها، ونحو ذلك.

والآخر: عناصر مشتركة تدخل في الاستدلال على حكم تلك المسألة، وفي الاستدلال على حكم مسائل أُخرى كثيرة في مختلف أبواب الفقه، هي بمنزلة ركائز وقوانين في معالجة الأدلَّة، من قبيل أنَّ ظهور الكلام حُجَّة، وأنَّ خبر الواحد الثقة حُجَّة، وهكذا .

والنمط الأول من المقدمات يستوعبه الفقيه بحثاً في نفس تلك المسألة، لأن ذلك النمط من المقدمات مرتبط بها خاصة. وأما **النمط الثاني**، فهو بحكم عدم اختصاصه بمسألة دون أُخرى، أُنيط ببحث آخر خارج نطاق البحث الفقهي في هذه المسألة أو تلك، وهذا البحث الآخر هو الذي يُعبَّر عنه بـ"**علم الأُصول**"، وبقدر ما اتسع الالتفات تدريجاً من خلال البحث الفقهي إلى العناصر المشتركة، اتسع "علمُ الأُصول" وازداد أهميةً. وبذلك صحَّ القول: بأنَّ دَوْر عِلم الأُصول بالنسبة إلى الاستدلال الفقهي يُشابه دور عِلم المنطق بالنسبة إلى الاستدلال بوَجه عام، إذ إن علم المنطق يزوِّد الاستدلال بوجه عام بالعناصر المشتركة التي لا تختص بباب من أبواب التفكير دون باب، أو مورد معيَّن دون آخَر، **وعلم الأُصول يزوِّد الاستدلال الفقهي خاصَّة بالعناصر المشتركة التي لا تختصُّ بباب من أبواب الفقه دون غيره.** (١)

(١) «دروس في علم الأُصول» لـ «السيد محمد باقر الصدر» الحلقة الثانية ص٢٠. منقول بتصرُّف.

هناك عدَّة وُجهات نظر في تقسيم الأبحاث الأُصولية، نشير إلى أحدها، وحاصله أن مباحث علم الأُصول تنقسم إلى أربعة أقسام:

١ـ **مباحث الألفاظ**: وهي تبحث عن مداليل الألفاظ وظواهرها من جهة عامة، نظير البحث عن ظهور صيغة "إفعل" في الوجوب، وظهور "النهي" في الحرمة، ونحو ذلك. وفيه مباحث أوَّلية مثل: الحقيقة الشرعية، والصحيح والأعم، والمشتق. وأبواب: الأوامر، والنواهي، والمفاهيم، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيَّد.

٢ـ **المباحث العقلية**: كالبحث عن الملازَمة بين حُكم العقل وحُكم الشرع، وكالبحث عن اَستلزام وُجوب الشيء لوُجوب مقدمته، المعروف باَسم بحث "مقدمة الواجب"، وكالبحث عن اَستلزام وُجوب الشيء لحرمة ضده، المعروف باَسم "مسألة الضد"، وكالبحث عن اَجتماع الأمر والنهي المعروف بمسألة "اَجتماع الأمر والنهي".

٣ـ **مباحث الحجَّة**: وهي ما يُبحث فيها عن الحجية والدليلية، كالبحث عن حُجيَّة خبر الوَاحد، وحُجيَّة الظواهر، وحُجيَّة ظواهر الكتاب، وحُجيَّة السنَّة والإجماع والعقل.

٤ـ **مباحث الأُصول العمَليَّة**: وهي تبحث عما يرجع إليه المجتهد عند فقدان الدليل الاَجتهادي، كالبحث عن أصالة البراءة، والاَحتياط، والاَستصحاب، ونحوها.

٥ـ **مباحث التعادل والتراجيح**: ويبحث فيها عن تعارض الأدلَّة وكيفية علاجه.

ويدرج مبحَث "المشتق" في مباحث الألفاظ، في حين أنه كان يُعَدُّ من المقدمات، وتكون مباحث "مقدمة الواجب"، و"الإجزاء" و"الضدُّ" ونحوها من المباحث العقلية، في حين أنها كانت تعدُّ من مباحث الألفاظ.[1]

---

(١) اَنظر: «أُصول الاَستنباط» لـ «السيد علي نقي الحيدري»، و«أُصول الفقه» لـ «الشيخ المظفر» ج١ ص٨، ذكر في الهامش: إن هذا التقسيم حديث، تنبَّه له شيخنا العظيم «الشيخ محمد حسين الأصفهاني» ﷺ، أفاده في دورة بحثه الأخيرة. وهو التقسيم الصحيح الذي يجمع مسائل علم الأُصول ويُدخل كلَّ مسألة في بابها. فمثلاً: مبحث "المشتق" كان يُعدُّ من المقدمات، وينبغي أن يُعدَّ من "مباحث الألفاظ"، و"مقدمة الواجب" و"مسألة الإجزاء" ونحوهما كانت تُعدُّ من "مباحث الألفاظ"، وهي من بحث "الملازمات العقلية"... وهكذا. وقد عاد «الشيخ محمد رضا المظفر» بعدئذ وأعاد تقسيم علم الأُصول، ووَضع كتابه في أربعة أجزاء، فقد ألحَق مباحث "التعادل والتراجيح" في الجزء الثالث ضمن "مباحث الحجَّة"، وقد أوضَح أسباب ذلك في مقدمة الجزء الثالث من كتابه.

وهناك تقسيم ثانٍ ذكَره «السيد أبوالقاسم الخوئي» في «المحاضرات» [١]، وثالث ذكَره «الشهيد السيد محمد باقر الصدر» في «الدروس» (حلقاته) [٢]... ولا يعنينا الأختلاف بين الثلاثة ومرتكَزه ومرجعه، ولا ثمرته، فهو شأن تخصُّصيٌّ بحْت، وإن حمل إشارة إلى **العمق والدقَّة التي تُؤسَّس عليها علومنا ومعارفنا، ومدى ضبط وإتقان آلية الأستنباط عندنا**، بينما يخبط العوام، وإخوانهم من أدعياء العلم فيها ويهرفون، ويخوضون بلا رُشد ولا هدْي! لذا أرشدتُ إلى مرجعه في الهامش، لمن شاء الزيادة.

وعلى الرغم من أن "الأخباريين" رفضوا هذا الشرط في الفقاهة والمرجعية إلى حدٍّ ما، وتنكَّروا لـ "علم الأُصول"، كما رفضوا من قبلُ "علم الرجال" والبحث في الأسانيد... قال «الكَركي» (م ١٠٧٦هـ): "فاعلم أنَّ عِلم الأُصول ملفَّق من علوم عدَّة، ومسائل متفرقة، بعضها حقٌّ وبعضها باطل، وضعَه العامة (السنة) لقِلَّة السُّنن الدالَّة على الأحكام عندهم، وبنوا عليه أستنباط المسائل الشرعية النظرية، ولم يقع في عِلم من العلوم ما وَقع فيه من الخبط والخلاف الذي أكثره أشبه شيء بالهذيان..."! [٣] إلَّا أنهم يشتركون مع غيرهم في قبول قسم من علم الأُصول، ويفترقون عنهم في رفض قسم آخر. ولـ «المحدِّث البحراني» مباحث مفيدة في هذا المجال ذكرها في مقدمة موسوعته الفقهية «الحدائق».

والحقُّ أنَّ علم "أُصول الفقه" ضالع ومؤثِّر في فهْم الأحكام الشرعية، وهو أساس في عملية الأستنباط، وإن رأى بعضهم (وهم من الأُصوليين) أنه ينطوي على مسائل لا ثمرة لها، أو لا يُحتاج في تثمير الثمرة منها إلى تلك التدقيقات والتفاصيل المتداولة، وذهب إلى أنَّ الأولى ترك التعرُّض لها، أو قصر واختصار مباحثها والأشتغال بما هو أهمُّ وأنجع.

فمَن أنكر ضلوع "علم الأُصول" في أستنباط الأحكام، وحارَب ذلك، **فقد فرَّط**... فضرورة تقوُّم أستنباط كثير من الأحكام بإتقان مسائله، وتعذُّر الأستنباط في هذا الزمان بمعزل عنه، لم يعد محلَّ نزاع وخلاف، **وقياس زمان أصحاب «الأئمة» عليهم السلام بزماننا، قياس مع الفارق من جهات.**

---

(١) «محاضرات في أُصول الفقه» لـ «السيد أبي القاسم الخوئي» ج١ ص٦.

(٢) «بحوث في علم الأُصول» لـ «السيد محمد باقر الصدر» ج١ ص٣٢.

(٣) «هداية الأبرار» لـ «الشيخ حسين الكركي» ص١٠١.

والظنُّ أن تشديد نكير بعض الأخباريين على الأُصوليين في تدوين الأُصول، وتفرُّع الأحكام عليها [١]، إنما نشأ من ملاحظة بعض مباحث كُتب الأُصول، مما هي **شبيهة في كيفية الأستدلال والنقض والإبرام بكتب العامة**، فظنوا أنَّ مباني أستنباطهم الأحكام الشرعية أيضاً شبيهة بهم، من **أستعمال القياس والأستحسان والظنون**، مع أن المطَّلع على طريقتهم في أستنباطها، يرىٰ أنهم لم يتعدُّوا الكتاب والسنة والإجماع الراجع إلىٰ كشف الدليل المعتبر، لا المصطَلَح بين العامة. [٢]

نعم، ربَّما يوجد في بعض كُتب الأعاظم لبعض الفروع المستنبطة من الأخبار، أستدلالات شبيهة بأستدلالات القوم، **لمصالح منظورة في تلك الأزمنة**، ولكن هذا لا يوجب الطعن علىٰ أساطين الدين وقوَّام المذهب.

والإنصاف: أنَّ **إنكارهم في جانب التفريط**، كما أن كثرة أشتغال بعض طلبة الأُصول والنظر إليه أستقلالاً، وتوهُّم أنه عِلمٌ برأسه، وفي تحصيله كمالُ النفس [٣]، وصرفُ العُمُر في المباحث غير المحتاج إليها في الفقه لهذا التوهُّم، **يقع في طرف الإفراط**، والعذر بأن الأشتغال بتلك المباحث يوجب شحذ الذهن والأُنس بدقائق الفنّ، غير وجيه.

---

(١) أنظر: «الفوائد المدنية» لـ «الشيخ محمد أمين الأسترابادي» ج٢ ص٢٧٧. و«هداية الأبرار إلىٰ طريق الأئمة الأطهار» لـ «الشيخ الكركي» ص٢٣٢.

(٢) مما جاء وذُكر مسهباً في كتبهم الأُصولية كـ «روضة الناظر وجنة المناظر» لـ «ابن قُدامة المقدسي» ص٧٣، و«المحصول في علم أُصول الفقه» لـ «الفخر الرازي» ج٢ ص٣.

(٣) إشارة إلىٰ ما ذكَره «**الميرزا حبيب الله الرشتي**»... قال: فائدة العلم (علم الأُصول): وأما فائدته فأظهَر من أن تبيَّن، كيف وثمرة إتقان هذا العلم وإحسانه وتحصيل ملكَته مما يستقلُّ بها العقل والنَّقل من وُجوه؟ منها أنَّ العلم بالأشياء في **نفسه صفةُ كمالٍ** بالأدلَّة الأربعة، ومنها أن الأستغناء وعدَم الأحتياج مما يستقلُّ بمحبوبية العقل القاطع، وهذا العلم سبب للعروج عن حضيض التقليد والسؤال إلىٰ أوج الأجتهاد والغناء، ومنها أن معرفته مع مراعاة الشرائط المقرَّرة سبب للتحلِّي بجلية الرئاسة الحقَّة الإلهيَّة التي خصَّ الله تعالىٰ بها أحبَّاءه وأصفياءه، والرئاسة مما يبذل في تحصيلها النفس والمال العزيزين، ومنها أن في تحصيلها تأهُّلاً وأستعداداً لمعرفة طُرُق النفع والضَّرر الأُخرويَّين، ودفع المضارّ سيَّما مثل مضارّ الآخرة، وجلْب المنافع خصوصاً المنافع الجاويديَّة (الأبدية الخالدة) ليس في نظر العقل شيءٌ أهمَّ منه وأحبّ، بل هما مركوزان في جبلَّة الحيوانات أيضاً، ومنها أن في معرفتها أستعداد الإفاضة والإفادة وعدَم تنهير السائل، المأمور به في التنزيل مع القدرة، وهو بمكان من المطلوبية في الطِّباع العليَّة، ومنها مثوبات الله الموعود بها لتحصيل العلوم الدينية في الأثر... ذكره في «بدائع الأفكار» ص٣٣. وعدَّه «السيد الخميني» في الإفراط (أنظر الهامش التالي).

فالعاقل الضنين بنقد عمره، لا بدَّ له من ترك صرفه في ما لا يعنيه ولا يغنيه، وبذل جهده في ما هو محتاج إليه في معاشه ومعاده، وهو نفس مسائل عِلم الفقه الذي هو قانون المعاش والمعاد، وطريق الوصول إلى قُرب الربّ بعد العِلم بالمعارف. فطالب العِلم والسعادة لا بدَّ وأن يشتغل بعلم الأُصول بمقدار ما يُحتاج إليه، وهو ما يتوقف عليه الأستنباط، ويترك فضول مباحثه أو يقلله، وعليه صرف الهمّ والوقت في مباحث الفقه، خصوصاً في ما يحتاج إليه في عمله ليلاً ونهاراً.(١)

لا يمكن أن يُفهَم الدين وتُفقه الشريعة الغرّاء إلَّا بمعرفة "وَضع" الألفاظ و"أستعمالها" و"دلالتها" في الخطاب الديني الذي جاءنا من الله في كتابه العزيز، ومن «نبيّه» ﷺ و«أوصيائه» عليهم السلام في أحاديثهم الشريفة وما بلغنا من فعلهم وتقريرهم، وبتمييز الحقيقة فيه عن المجاز، وثبوت الحقيقة الشرعية في المصطلحات وما إلى ذلك...(٢)

---

(١) الرأي المذكور هنا في الموازنة بين الإفراط والتفريط في خطر علم الأُصول، هو لـ «السيد الخميني» رحمه الله، ذكره في «الأجتهاد والتقليد» ص١٠. والعبارات له، نقلتها بتصرُّف فأعدتُ صياغتها شيئاً ما.

(٢) لا بأس بوقفة تنقل القارئ الكريم إلى طبيعة هذا العلم وأجوائه وكيفيَّة عمل الأُصولي، والمواقع التي يلامسها والجذور التي يتحسَّسها، ففي مسألة "**الحقيقة الشرعية**" مثلاً، يذكر الآتي:

لا شك أن المسلم يفهم من بعض الألفاظ المخصوصة ـ كالصلاة والصوم ونحوهما ـ معانيَ خاصة شرعية، وهي معانٍ حادثة لم يكن يعرفها أهل اللغة العربية قبل الإسلام، وإنما نقلت تلك الألفاظ من معانيها اللغوية إلى هذه المعاني الشرعية. هذا لا شك فيه، ولكن الشكَّ وَقع عند الباحثين في أن هذا النقل وَقع في عصر الشارع المقدس على نحو الوضع التعييني أو التعيُّني، فتثبت الحقيقة الشرعية، أو أنه وَقع في عصر بعده على لسان أتباعه المتشرعة فلا تثبت **الحقيقة الشرعية**، بل **الحقيقة المتشرعية**؟ والفائدة من هذا النزاع تظهر في الألفاظ الواردة في كلام الشارع مجرَّدة عن القرينة، سواء كانت في القرآن الكريم أم السنة. فعلى القول **الأول** يجب حملها على المعاني **الشرعية**، وعلى **الثاني** تحمل على المعاني **اللغوية**، أو يُتوقف فيها فلا تحمل على المعاني الشرعية ولا على اللغوية، بناء على رأي من يذهب إلى التوقف فيما إذا دار الأمر بين المعنى الحقيقي وبين المجاز المشهور (كصاحب «المعالم») إذ من المعلوم أنه إذا لم تثبت الحقيقة الشرعية فهذه المعاني المستحدثة تكون ـ في الأقل ـ مَجازاً مشهوراً في زمانه ﷺ. والتحقيق في المسألة أن يُقال: إن نقل تلك الألفاظ إلى المعاني المستحدثة إما **بالوضع التعييني**: فهو مقطوع العدَم، لأنه لو كان لنُقل إلينا بالتواتر أو بالآحاد على الأقل، لعدَم الداعي إلى الإخفاء، بل الدواعي متضافرة على نقله، مع أنه لم ينقل ذلك أبداً. وأما **التعيُّني**: فهو مما لا ريب فيه بالنسبة إلى زمان «أميرالمؤمنين» عليه السلام لأن اللفظ إذا أستُعمل في معنىً خاص في لسان جماعة كثيرة زماناً معتدّاً به ـ لا سيما إذا كان المعنى جديداً ـ يصبح **حقيقة** فيه بكثرة الأستعمال، فكيف إذا كان ذلك عند المسلمين قاطبة في سنين متمادية. فلا بُدَّ ـ إذاً ـ من حمل تلك الألفاظ على المعاني المستحدَثة فيما إذا تجرَّدت عن القرائن في روايات «الأئمة» عليهم السلام.

←

ولا يكون ذلك إلَّا بمعرفة هذا العلم والوصول إلى ما أفضى إليه وتقرَّر فيه من قواعد وضوابط صارت أُصولاً للاستنباط ومرتكزات لفهم الدين من مصادره عبر معالجة الأدلَّة العقلية والشرعية... وأستميح القارئ لوقفة أُخرى تستشرف آفاقاً تتجاوز البُعد الفقهي، وتكشف ضلوع هذا العلم في شتى المعارف والحقول الدينية بعد الفقه والأحكام، إلى العقائد والتفسير والكلام، بل حتى الحكمة والفلسفة الإلهية التي لا مناص فيها من مراعاة "الأُصول" وإعمالها، والتزام جانب من قوانين هذا العِلم وتحكيم ضوابطه، وكما قال أحد الأعلام: "**المجتهد في الأُصول قادر على حلِّ جميع الإشكالات في العلوم الأُخرى**"...

←

وقد وَقع النزاع في أن ألفاظ العبادات أو المعاملات أهي أسماء موضوعة للمعاني الصحيحة أو للأعمِّ منها ومن الفاسدة؟ وثمرة النزاع هي: صحَّة رجوع القائل بالوضع للأعم (المسمَّى بـ"الأعمِّي") إلى أصالة الإطلاق، دون القائل بالوضع للصحيح (المسمَّى بـ"الصحيحي") فإنه لا يصحُّ له الرجوع إلى أصالة إطلاق اللفظ.

توضيح ذلك: أن المولى إذا أمرنا بإيجاد شيء، وشككنا في حصول امتثاله بالإتيان بمِصداق خارجيٍّ، فلذلك صورتان يختلف الحكم فيهما:

١ـ أن يعلم صِدق عنوان المأمور به على ذلك المصداق ولكن يحتمل دَخْلَ قيدٍ زائد في غرض المولى غير متوفِّر في ذلك المصداق. كما إذا أمر المولى بعِتق رقبة، فإنه يعلم بصدق عنوان المأمور به على الرقبة الكافرة، ولكن يشكُّ في دخل وَصْف "الإيمان" في مراد المولى فيحتمل أن يكون قيداً للمأمور به. فالقاعدة في مثل هذا: الرجوع إلى **أصالة الإطلاق في نفي اعتبار القيد المحتمل اعتباره، فلا يجب تحصيله، بل يجوز الاكتفاء في الامتثال بالمصداق المشكوك، فيكون قد امتثل الأمر ـ في المثال ـ لو أعتق رقبة كافرة.**

٢ـ أن يشكَّ في صِدق نفس عنوان المأمور به على ذلك المصداق الخارجي، كما إذا أمر المولى بالتيمم بالصعيد، ولا ندري أن ما عدا التراب هل يُسمَّى صعيداً أو لا؟ فيكون شكُّنا في صدق "الصعيد" على غير التراب. وفي مثله **لا يصحُّ الرجوع إلى أصالة الإطلاق** لإدخال المصداق المشكوك في عنوان المأمور به ليُكتفى به في مقام الامتثال، بل **لا بدَّ من الرجوع إلى الأُصول العمَليَّة، مثل قاعدة الاحتياط أو البراءة.**

ومن هذا البيان تظهر ثمرة النزاع في المقام، فإنه في فرض الأمر بالصلاة والشك في أن السورة ـ مثلاً ـ جزء للصلاة أم لا؟ **إن قُلنا:** إنَّ الصلاة أسم **للأعمِّ**، كانت المسألة من باب الصورة الأُولى، لأنه بناء على هذا القول يُعلم بصِدق عنوان الصلاة على المصداق الفاقد للسورة، وإنما الشك في اعتبار قيد زائد على المسمَّى، فيتمسك حينئذ بإطلاق كلام المولى في نفي اعتبار القيد الزائد، وهو كون السورة جزءاً من الصلاة ويجوز الاكتفاء في الامتثال بفاقدِها. **وإن قلنا:** إن الصلاة أسم **للصحيح** كانت المسألة من باب الصورة الثانية، لأنه عند الشك في اعتبار السورة يُشكُّ في صِدق عنوان المأمور به ـ أعني الصلاة ـ على المصداق الفاقد للسورة، إذ عنوان المأمور به هو الصحيح والصحيح هو عنوان المأمور به، فما ليس بصحيح ليس بصلاة، فالفاقد للجزء المشكوك كما يشكُّ في صحَّته يشك في صِدق عنوان المأمور به عليه. فلا يصحُّ الرجوع إلى **أصالة الإطلاق** لنفي اعتبار جُزئية السورة حتى يُكتفى بفاقدها في مقام الامتثال، بل لا بد من الرجوع إلى أصالة الاحتياط أو أصالة البراءة على خلاف بين العلماء في مثله. أنظر: «أصول المظفر» ص٣٦. ■

آفاق ووَقفات تُسلِّط الضوء على مواقع أرجو أن تأخذ بيد المكلَّف الذي يبحث عن مرجع يقلِّده، أو الملتزم الذي خُدِع أوَّل عهده بالتديُّن ووقع ضحية للتغرير والاستغفال، واستيقظَت الآن بصيرته وتنبَّه وعيه، فانطلق ليُعيد النظر في تقليده ويجدِّد خياره، ويبحث عن المرجع الحقِّ، بعد أن وَقف على دقَّة الأمر وخطَره، ووُجوب التحرِّي وضرورة التنقيب، والتماس غايته في مظانَّ بعيدة عن أجواء تلقين العوام وسطوة الإعلام، حيث ظهر له وبان الأدعياء، وانكشَف المزيِّفون ورآهم في الكذب يغرقون!...

فعلى سبيل المثال، **لا بدَّ للعالم الذي يريد أن يستنبط فتوىً أو ينسب إلى الدين فكرة أو يقرِّر عقيدة، لا بدَّ له من رأي وموقف في حكم "المشتق"**، هل هو **حقيقة** في خصوص ما تلبَّس بالمبدأ في الحال، و**مجاز** في ما انقضى عنه التلبُّس، أو أنه حقيقة في كليهما؟ بمعنى أنه موضوع للأعمّ منهما (الماضي عنه التلبُّس، المتلبس بالمبدأ بالفعل)، بعد اتفاقهم على أنه مجاز في ما يتلبَّس بالمبدأ في المستقبل؟ **هل هو مع «المعتزلة» وجماعة من المتأخرين من أصحابنا** الذين يذهبون إلى **الأول**؟ [١] أو هو مع رأي «الأشاعرة» وجماعة من المتقدمين من أصحابنا الذين يذهبون إلى الثاني؟ [٢]

فقد وَرَدَ في الحديث الشريف ما يفيد كراهة الوضوء والغسل بالماء المسخَّن بحرارة الشمس [٣]، فمَن قال بالأول لا بدَّ ألَّا يقول بكراهتهما بالماء الذي بَرُدَ بعد ذلك وانقضى عنه التلبُّس، لأنه ـ عنده ـ لا يصدُق عليه حينئذ أنه "مسخَّن بالشمس" بل "كان مسخَّناً". ومَن قال بالثاني لا بدَّ أن يقول بكراهة الوضوء والغسل بذاك الماء حال انقضاء التلبُّس أيضاً، لأنه ـ عنده ـ يصدُق عليه أنه مُسخَّن حقيقة بلا مجاز.

وكذا في كراهة الجلوس للتغوُّط تحت الشجرة المثمرة مثلاً، فإذا زالت الثمرة عن الشجرة، هل يبقى اسم المثمرة صادِقاً حقيقة عليها فيُكره حينئذ الجلوس أم لا؟ ماذا لو اجتُثَّت الشجرة فصارت خشَبة، هل يُتعقَّل بقاء وَصْفُ "الشجرة المثمرة" لها مع زوال وَصْف الذات ـ وهي الشجرة ـ بزوال الوَصف الداخل في حقيقتها؟ أم أن الخشب ذات أُخرى لم يكن فيما مضى قد صَدُق عليه ـ بما أنه خشب ـ وَصْفُ "الشجرة المثمرة" حقيقة، إذ لم يكن متلبِّساً ـ بما هو خشب ـ بالشجرية ثم زال عنه التلبُّس؟

---

(١) و(٢) راجع «القوانين» لـ «المحقق القمي» ج١ ص٧٦، و«بدائع الأفكار» لـ «المحقق الرشتي» ص١٨٠.

(٣) راجع «الوسائل» لـ «الحرّ العاملي» ج١ ص١٥٠، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف.

ثم هل يجري النزاع في بعض المشتقات الجارية على الذات، مثل: النجار والطبيب، ونحو ذلك مما كان للحِرَف والمهَن، أم أنها موضوع للأعم؟ مع أنَّا نجِد صِدْق هذه المشتقات حقيقة على مَن انقضى عنه التلبُّس بالمبدأ ـ من غير شك ـ وذلك نحو صِدْقها على مَن كان نائماً ـ مثلاً ـ مع أن النائم غير متلبّس بالنجارة فعلاً أو الطبابة، ولكنه كان متلبساً بها في يقظته، وهو زمان مضى؟ وكذلك الحال في أسماء الآلة كالمنشار، فإنها تصدق على ذواتها حقيقة مع عدم التلبُّس فعلاً بمبادئها (عند ركنها جانباً وعدم اَستعمالها)؟

ومما يتفرَّع على ذلك ويتعلَّق به بنحوٍ: هل يصحُّ الحكم **بوجوب العصمة في «النبي» و«الإمام» قبل زمن حمله الرسالة** ونهوضه بأعباء الإمامة وممارسته الحُجيَّة على الخلق؟ اَنطلاقاً من هذه القاعدة أو اَستعانة بها في ترجيح الأدلَّة ودعمها، لما يترتَّب على قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ (البقرة)، فمَن وَقع منه ظلم، بأية معصية كانت، يتلبَّس به وَصف الظالم وإن تاب، فلن يناله "عهد الله" ولن يتشرَّف بحمْله ألبتة؟

وكذا الأمر في مختلف مسائل علم الأُصول ومباحثه الكثيرة، كحكم العقل الذي يفضي إلى حكم الشرع، والعقل هنا يأتي بمعنى العقل العمَلي، وهو الذي يدرك ما ينبغي أن يُفعل أو لا يُفعل، مثل حُسن العدل وقبح الظلم (مقابل النظري الذي يدرك ما ينبغي أن يُعلَم، مثل قولهم: "الكلُّ أعظم من الجزء" الذي لا علاقة له بالعمَل)، وحكم العقل ـ على هذا ـ ليس إلَّا إدراك ما ينبغي أن يُفعل أو يترك، وليس للعقل إنشاء بعث وزجر، ولا أمر ونهي، فهو لا "يُشرِّع"، اللهم إلَّا بمعنى أن هذا الإدراك (حكم العقل) يدعو إلى العمل، أي يكون سبباً لحدوث الإرادة في نفسه للعمل وفعل ما ينبغي.

إذن، المراد من الأحكام العقلية هي مدركات العقل العملي وآراؤه.

ومن هنا يُعرف أنَّ المراد من العقل المدرِك للحُسن والقبح ـ بمعنى الكمال والنقص ـ هو العقل النظري [1]، لأن الكمال والنقص مما ينبغي أن يُعلَم، لا مما ينبغي أن يُعمَل.

---

(١) الحسن والقبح هنا بمعنى الكمال والنقص، ويقعان وَصفاً بهذا المعنى للأفعال الأختيارية ولمتعلَّقات الأفعال. فيقال مثلاً: العلم حسَن، والتعلُّم حسَن، وبضدِّ ذلك يُقال: الجهل قبيح وترك التعلُّم قبيح. ويراد بذلك أن العلم والتعلُّم كمال للنفس وتطوُّر في وُجودها، وأنَّ الجهل وإهمال التعلُّم نقصان فيها وتردٍّ في وُجودها. وكثير من الأخلاق الإنسانية حُسنها وقبحها بأعتبار هذا المعنى، فالشجاعة والكرم والحلم والعدالة والإنصاف ونحو ذلك إنما حُسنها بأعتبار أنها كمال للنفس وقوة في وُجودها، وكذلك أضدادها قبيحة لأنها نقصان في وُجود النفس وقوتها. راجع «أُصول الفقه» لـ «الشيخ محمد رضا المظفَّر» ج٢ ص٢١٧.

نعم، إذا أدرك العقل كمال الفعل أو نقصه، فإنه يُدرك معه أنه ينبغي فِعله أو تركه، فيستعين العقل العملي بالعقل النظري. أو فقل: يحصل العقل العملي فعلاً بعد حصول العقل النظري.

وكذا المراد من العقل المدرِك للحسن والقبح بمعنى الملاءمة والمنافرة للنفس [1]، هو العقل النظري أيضاً، لأن الملاءمة وعدمها أو المصلحة والمفسدة مما ينبغي أن يُعلَم، ويستتبع ذلك إدراك أنه ينبغي الفعل أو الترك على طِبْق ما علِم.

(١) للحُسن والقُبح العقليين معنىً آخر، فقد يُطلقان ويُراد بهما الملاءمة للنفس والمنافرة لها، ويقعان وَصفاً بهذا المعنى أيضاً للأفعال ومتعلَّقاتها من أعيان وغيرها. فيقال في المتعلَّقات: هذا المنظر حَسَن جميل، هذا الصوت حَسَن مطرب، هذا المَذُوق حُلوٌ حَسَن... وهكذا. ويقال في الأفعال: نوم القيلولة حسَن، الأكل عند الجوع حَسَن، والشرب بعد العطش حسَن... وهكذا. وكل هذه الأحكام لأن النفس تلتذُّ بهذه الأشياء وتتذوقها لملاءَمتها لها. وبضدِّ ذلك يُقال في المتعلَّقات والأفعال: هذا المنظر قبيح، وَلْوَلة النائحة قبيحة، النوم على الشبع قبيح... وهكذا. وكلُّ ذلك لأن النفس تتألم أو تشمئز من ذلك. فيرجع معنى الحسن والقبح ـ في الحقيقة ـ إلى معنى اللذة والألم، أو فقل: إلى معنى الملاءمة للنفس وعدمها، ما شئت فعبِّر، فإن المقصود وَاحد. ثم إن هذا المعنى من الحسن والقبح يتَّسِع إلى أكثر من ذلك، فإن الشيء قد لا يكون في نفسه ما يوجب لذَّة أو ألماً، ولكنه بالنظر إلى ما يعقبه من أثر تلتذ به النفس أو تتألم منه يسمى أيضا حسناً أو قبيحاً، بل قد يكون الشيء في نفسه قبيحاً تشمئز منه النفس كشرب الدواء المرّ ولكنه بأعتبار ما يعقبه من الصحة والراحة التي هي أعظم بنظر العقل من ذلك الألم الوقتي يدخل في ما يُستَحسَن. كما قد يكون الشيء بعكس ذلك حسناً تلتذ به النفس ـ كالأكل اللذيذ المضرّ بالصحة ـ ولكن ما يعقبه من مرض أعظم من اللذة الوقتية، يُدخله في ما يُستقبح. والإنسان بتجاربه الطويلة وبقوة تمييزه العقلي يستطيع أن يصنِّف الأشياء والأفعال إلى ثلاثة أصناف: ما يُستحسن، وما يُستقبح، وما ليس له هاتان المزيتان. ويُعدُّ هذا التقسيم بحسب ما له من الملاءمة والمنافرة، ولو بالنظر إلى الغاية القريبة أو البعيدة التي هي قد تسمو عند العقل على ما له من لذَّة وَقتية أو ألم وَقتي، كمَن يتحمَّل المشاقَّ الكثيرة ويقاسي الحرمان في سبيل طلب العلم أو الجاه أو الصحة أو المال، وكمَن يستنكر بعض اللذات الجسدية أستكراهاً لشؤم عواقبها. وكلُّ ذلك يدخل في الحسن والقبح بمعنى الملائم وغير الملائم. راجع «أُصول الفقه» لـ «الشيخ محمد رضا المظفَّر» ج٢ ص٢١٨.

ولـ «الشيخ المظفَّر» وَقفة في ذيل البحث عن المراد بحكم العقل وموقعه في التشريع، لا بأس بنقلها، يقول: [ومن العجيب! ما جاء في «جامع السعادات» (ج١ ص٥٩ المطبوع بـ «النجف الأشرف» سنة ١٣٦٨) إذ يقول رداً على «الشيخ الرئيس» خوّيت هذه الصناعة: "إنَّ مطلَق الإدراك والإرشاد إنما هو من العقل النظري فهو بمنزلة المشير الناصح، والعقل العملي بمنزلة المنفذ لإشاراته". وهذا منه خروج عن الأصطلاح. وما ندري ما يقصد من "العقل العملي" إذا كان الإرشاد والنصح للعقل النظري؟ وليس هناك عقلان في الحقيقة، بل هو عقل وَاحد، ولكن الأختلاف في مدركاته ومتعلَّقاته، وللتمييز بين الموارد يسمى تارة عمَلياً وأُخرى نظرياً. وكأنه يريد من العقل العملي نفس التصميم والإرادة للعمل. وتسمية الإرادة عقلاً وَضعٌ جديد في اللغة].

←

ومن هنا لا يقف البحث الأُصولي عند الفقه، بل يأخذ "المتكلِّم" إلى الحكم بأن "العدل" وامتناع الظلم واستحالته على ذات الباري جلَّ وعلا أصل في صفات الله، ويفرز خلط العامة وتخبُّطهم في جواب: هل يمكن لله تعالى أن يعاقب المحسِن ويثيب المسيء؟ فيُدخِل «عبيدالله بن زياد» و«شمر بن ذي الجوشن» و«يزيد بن معاوية» الجنة ويورثهم النعيم، بعد قبيح ما اقترفوا وعظيم ما اجترحوا، أم أن هذا محال عقلي، بمعنى أنه مما يحكم العقل بقبحه، والله سبحانه وتعالى منزَّه لا يفعل القبيح؟

وإتماماً للغرض الأول الذي دعانا للإسهاب في هذا الباب، من غربة هذا العلم بين الناس، وخلطهم فيه، والجهل بموقعه في الاجتهاد والعلوم الدينية، نشير بإيجاز إلى بعض الأُصول التي ترِد على ألسِنة الفقهاء والأُصوليين، وهي تبلغ العشرات، ولكن كثيراً منها أُصول فرعية، أما الأصلية فهي أقل، وهذه أهمها:

←

وكلام «المظفَّر» هنا ليس مسلَّماً كما يوحي تعبيره، بل هو محلُّ بحث، ولـ «الشيخ السند» تحقيق لطيف في هذه المسألة يناصر فيه «الشيخ التراقي»، وإن ذهب جماعة من الفلاسفة والمتكلمين إلى أن العقل العملي هو عين النظري وأن هذه القوَّة الواحدة إنما تنشعب بلحاظ المُدرَك إلى "النظري" و "العملي"، وأن ليس شأن العقل إلَّا الإدراك... لكن جماعة أُخرى ذهبت إلى أن "العقل العملي" هو قوَّة أُخرى غير قوَّة "العقل النظري"، وهو قوَّة باعثة عمَّالة (تمنع أو تدفع إلى العمل)، لا أنه فقط قوَّة مدركة، ويقول «السند»: "والصحيح هو القول الثاني، وعليه «الفارابي»، و«أفلاطون»، و«سقراط»، بل «ابن سينا» في بعض كلماته، وإن كان في بعض عبائره في «الإشارات» يذهب إلى الأول".

وللمسألة آثارها في مواقع كثيرة من قبيل معرفة النفس وقواها، والعلم التصديقي والتصوُّري، والأمر بين إدراك النفس وإذعانها، بل حتى في بحث التوحيد، حيث يذهب «الشيخ السند» دام ظله إلى أن:

"الإيمان ليس إدراكاً صرفاً وإنما هو إذعان، أي هو فعل العقل العملي وليس هو فعل العقل النظري. ولذلك ميَّزنا بين الفحص والإدراك والإيمان، حيث قلنا بأن الفحص هو استعداد العقل النظري وحركة الفكر لأجل الاستلهام من العوالم العلويَّة، والإدراك هو حضور صوَر المدركات في العقل النظري، والإيمان هو فعل العقل العملي ولذلك قلنا بأن الوجوب الشرعي والإلزام التشريعي بالإيمان وحتى بالتوحيد ليس بدَوْري ولا ينحصر وُجوبه بالعقل، لأن الدوْر إنما يلزم لو كان وُجوب الإدراك شرعياً، وأما إذا كان وُجوب الإيمان في المعارف شرعياً فلا يلزم الدور، لأن الإدراك يتمُّ بإلزام العقل بالفحص وأما وُجوب الإيمان في التوحيد وغيره من الأُصول الاعتقادية فتشريعيٌّ، ووَجْهه أن أفعال النفس العملية ولو المتعلِّقة بالعقليَّات هي موضوع الترغيب والترهيب والبشارة والإنذار والوعْد والوَعيد، كي تقدم النفس على فعل الكمال وترك النقص".

أنظر: «أُصول استنباط العقائد ونظرية الاعتبار» لـ «لآية الله الشيخ محمد السند البحراني» ص١٥. وقد تناول الأمر في مواضع أُخرى من أبحاثه منها «العقل العملي» ص٢٤٥ـ٢٤٧، وغيره. ■

"أصالة الإباحة"، "أصالة الأحتياط"، "أصالة الأشتراك"، "أصالة الأشتغال"، "أصالة الإطلاق"، "أصالة البراءة"، "أصالة البقاء أو الأستصحاب"، "أصالة البيع في المعاوضات ونقل الأعيان"، "أصالة تأخُّر الحادث"، "أصالة التخيير"، "أصالة تسلُّط المالك على مُلكه"، "أصالة التعبدية في الواجبات"، "أصالة التعيين في الواجب"، "أصالة الجدّ أو أصالة الجهة"، "أصالة حُجيَّة قول «المعصوم» ﷺ"، "أصالة حُرمة التصرُّف في مال الغير"، "أصالة حُرمة العمل بالظن"، "أصالة الحرية"، "أصالة الحظر"، "أصالة الحقيقة"، "أصالة الصحة"، "أصالة الطهارة"، "أصالة الظهور"، "أصالة العدَم وأقسامها": أ ـ أصالة العدَم الأزلي. ب ـ أصالة عدم الأشتراك. ج ـ أصالة عدم التخصيص. د ـ أصالة عدم تداخل الأسباب والمسببات. هـ ـ أصالة عدم التذكية. و ـ أصالة عدَم التقدم. ز ـ أصالة عدم التقدير. ح ـ أصالة عدَم التقييد أو أصالة الإطلاق. ط ـ أصالة عدَم الحاجب وعدَم حاجبية الموجود. ي ـ أصالة عدَم الردع. ك ـ أصالة عدم الغفلة. ل ـ أصالة عدَم القرينة. م ـ أصالة عدَم قرينية الموجود. ن ـ أصالة عدَم المانع، وعدَم مانعية الموجود. س ـ أصالة عدَم الموت. ع ـ أصالة عدم النسخ. ف ـ أصالة عدَم النقل أو أستصحاب بقاء كلٍّ من المالَين في ملك صاحبه، "أصالة العدالة"، "أصالة عِصمة دم المسلم وماله"، "أصالة العموم"، "أصالة العينيَّة في الوُجوب"، "أصالة الفساد"، "أصالة قبول كلِّ حيوان للتذكية"، "أصالة اللزوم"، "أصالة النفسية في الوجوب".

وهناك ما يُدرَج في القواعد الفقهية كـ"اليد"، و"لا ضرر"، و"أصالة الصحَّة"، و"الدرء" (درء الحدود بالشبهات)، و"مَن أتلَف"، و"ما يضمن بصحيحه"، و"السلطنة"، و"إقرار العقلاء"، و"البيِّنة على المدَّعي"، و"سوق المسلمين"، و"الإلزام"، وما إلى ذلك، لأختصاصه بالفرع وأنصرافه لمعالجته.

إن القواعد والأُصول هي أساس المعالجة العلمية والتعاطي مع الأدلَّة الشرعية، وهي المرتَكز الأول لعمليَّة الأستنباط التي يمارسها الفقيه الحق، ولا يمكن تصوُّر أجتهاد تام وفَقاهة حقيقية دون تضلُّع وتمكُّن وأمتلاء من هذا العلم.

ومما يجدر ذكره، أنَّ هذه الأُصول والقواعد لم تُعتمَد جُزافاً، ولم يُعمل بها إلَّا بعد الفراغ من إثباتها بأدلَّة متينة راسخة، وبراهين تامَّة مُحكمة.(١)

(١) كشاهد على كيفية بناء القاعة الأُصولية، نذكر على سبيل المثال قاعدة "**نفي السبيل**"، التي تسمى أيضاً قاعدة: "**الإسلام يعلو ولا** يعلى **عليه**"، التي تعني: أن الإسلام لم يُشرِّع حكماً يستلزم منه عُلوَّ الكافر على المسلم. وكتطبيق للقاعدة: فإن الشريعة الغرَّاء جعلت الولاية على الصغار لعدَّة أشخاص، كالأب والجدِّ والوصيِّ أو القيِّم من قِبَلِهما، و«الإمام» والنائب عنه، وإذا كان الصغار مسلمين فيجب أن يكون الوليُّ عليهم مسلماً أيضاً، ولا يجوز أن يكون كافراً، فإذا أسلمت الأُم فقط فالصغار يتبعونها في الإسلام، وتنتفي وِلاية أبيهم الكافر عليهم، لأنه لا سبيل للكافر على المسلم...

لم يُعتمَد الأمر ويصبح مرتكَزاً و "أصلاً" و "قاعدة"، إلَّا بعد الفراغ التام من تشييد أدلَّة راسخة، وأُسس مُحكمة متينة، جعلته أصلاً حاكماً حتى على أدلَّة الأحكام، وهذا عرض موجز لكيفية بناء القاعدة، وكيف أُتُّخذت أصلاً... أستدل جملة من الفقهاء على قاعدة "**نفي السبيل**" بالأدلة الأربعة:

أولاً ـ الكتاب العزيز: وهو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۝﴾ (النساء). فالآية نفت أن يكون للكافرين على المؤمنين أي نوع من السبيل، ومن أنواع السبيل:

١ـ تفوُّق الكفار على المؤمنين من حيث الحُجَّة، فالآية نفت ذلك ـ وإن كانوا متفوِّقين ظاهراً أحياناً ـ بل حجَّتهم داحضة (أنظر: «مجمع البيان» ج٣ ص١٢٨، ذيل الآية الشريفة)، وبهذا المضمون وَرَدت بعض الروايات (أنظر: «تفسير الصافي» ج١ ص٤٧٤، ذيل الآية الشريفة، ونقل ذلك عن «تفسير الطبري»، وأنظر: «القواعد الفقهية» لـ «البجنوردي» ج١ ص١٥٨).

٢ـ تفوُّقهم من حيث التشريع، أي لم يشرع الله سبحانه وتعالى حُكماً يستلزم تفوُّق الكافر على المسلم. كمثال الأب الكافر الذي تقدَّم. والآية وإن كانت ظاهرة في الأول، وخاصة بمعنى التفوُّق في يوم القيامة، لكن أستفادوا من إطلاق الآية شمولها للمعنى الثاني أيضاً (أنظر: «القواعد الفقهية» لـ «البجنوردي» ج١ ص١٥٧، و«منية الطالب» ج١ ص٣٣١، و«مصباح الفقاهة» ج٥ ص٨٦، حيث أستفاد «السيد الخوئي» الإطلاق من الآية وإن لم يرتضِ القاعدة، وأنظر: «البيع» لـ «السيد الخميني» ج٢ ص٥٤٢)، وإن لم يرتضِ ذلك بعضهم (كـ «الشيخ الأنصاري» في «المكاسب» ج٣ ص٥٨٤).

ثانياً ـ السُنَّة الشريفة: وهي ما أرسلوه عن «النبي» ﷺ، من أنه قال: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه"، والكلام في الرواية من جهتين: من حيث السند والدلالة:

١ـ **سند الحديث**: نقل «الصدوق» الحديث عن «النبي» ﷺ («من لا يحضره الفقيه» ج٤ ص٣٣٤ ح٥٧١٩، باب "ميراث أهل الملل"، ونقل عنه في «الوسائل» ج١٤ ص٢٦ الباب الأول من أبواب موانع الإرث ح١١)، وأرسله غيرُه إرسال المسلَّمات، وقال صاحب «العناوين» ـ عند ذكر الأدلَّة على القاعدة ـ: "وخامسها: الخبر المشهور في ألسِنَة الفقهاء، المتلقى بالقبول بحيث يغني عن ملاحظة سنده" («العناوين» لـ «الحسيني المراغي» ج٢ ص٣٥٢ ثم ذكر الحديث). وقال «الشيخ الأنصاري» عند الأستدلال على حُرمة بيع العبد المسلم للكافر: "...وبالنبويِّ المُرسَل في كُتب أصحابنا، المنجَبر بعملهم وأستدلالهم به في موارد متعدِّدة..." (أنظر: «المكاسب» ج٣ ص٥٨٤). وقال «السيد البجنوردي» بعد ذكر الخبر عند الأستدلال على القاعدة: "والخبر مشهور معروف، ذكره في «الفقيه» ـ إلى أن قال: ـ فعُمدة الكلام دلالته، وإلَّا فمن حيث السند موثوق الصدور عن «النبي» ﷺ، لأشتهاره بين الفقهاء وعمَلهم به..." («القواعد الفقهية» ج١ ص١٥٩).

←

←

وقال «السيد الخميني»: "وأما النبويُّ المشهور {الإسلام يعلو ولا يعلى عليه} فلا إشكال في كونه معتَمَداً عليه، لكونه مشهوراً بين الفريقين على ما شهد به الأعلام، و«الشيخ الصدوق» ﷺ نسَبَه إلى «النبي» ﷺ جزماً، فهو من المراسيل المعتَبَرة" («البيع» لـ «السيد الخميني» ج٢ ص٥٤٤).

٢ـ **دلالة الحديث**: المستفاد أن الرواية بصدد بيان أن الأحكام المشرَّعة في الإسلام رُوعي فيها تفوُّق المسلم على الكافر في التشريع، ولم تُشرِّع الشريعة قانوناً يلزَم منه تفوُّق الكافر على المسلم (أنظر: «العناوين الفقهية» ج٢ ص٣٥٣ و«القواعد الفقهية» ج١ ص١٥٩)، كما في المثال الذي تقدَّم، وكما في الميراث، إذ يرِث المسلِم من الكافر ولا يرِث الكافر من المسلِم. لكن قال بعضهم: إن الرواية مُجمَلة، إذ يمكن أن يُراد بها: أن الإسلام يغلب على سائر الأديان في العالم، ويمكن أن يُراد بها: أن الإسلام أشرف من سائر المذاهب، ويمكن أن يراد بها عُلوُّ حُجَّته وسموُّ برهانه (أنظر: «حاشية السيد اليزدي على المكاسب» ص٣١، وزاد معنى نَسْخه للأديان وعدَم نسخِه بدين آخر، و«مصباح الفقاهة» لـ «السيد الخوئي» ج١ ص٤٩٠ و«البيع» لـ «السيد الخميني» ج٢ ص٥٤٤). ويدفع هذا الاحتمال مجيء روايات أُخر بهذا المضمون، وَرَدَت في مقام التشريع، مثل: "... إن الله عزَّ وجلَّ لم يزدنا بالإسلام إلَّا عزّاً فنحن نرثهم (أي الكفَّار)، وهُم لا يرثونا"، و"الإسلام يُزيد ولا يُنقِص" ونحوهما (أورد صاحب «الوسائل» هذه الروايات في الباب الأول من أبواب موانع الإرث ج٢٦ ص١٨). ويمكن أن يُراد معنىً جامع بين كلِّ هذه المعاني، كما تقدَّم في الآية. هذا وهناك نصوص وَرَدَت في مَوارد خاصَّة دلَّت على مَفاد القاعدة، مثل ما دلَّ على عدَم جواز تزويج المسلِمة بالكافر (كموثَّقة «السكوني» التي جاء فيها أن "مجوسية أسلَمَت قبل أن يدخل بها زوجها (المجوسي)، فقال «أميرالمؤمنين» ﷺ لزوجها: أسلِم، فأبى زوجها أن يُسلِم، فقضى لها عليه نصف الصِداق، وقال: لم يزدها الإسلام إلَّا عزّاً"، «الوسائل» ج٢٠ ص٥٤٨ الباب٩ من أبواب ما يحرم بالكفر).

ثالثاً ـ الإجماع: قال صاحب «العناوين» عند ذكر الأدلَّة على القاعدة: "وثانيها الإجماعات المنقولة حدَّ الأستفاضة، بل التواتر من الأصحاب ـ كما لا يخفى على المتتبع ـ المؤيَّدة بالشهرة العظيمة البالغة حدَّ الضرورة" («العناوين» ج٢ ص٣٥٢). وقال «السيد البجنوردي»: "الثالث هو الإجماع المحصَّل القطعي على أنه ليس هناك حُكم مجعول في الإسلام يكون موجباً لتسلُّط الكافر على المسلم، بل جميع الأحكام المجعولة فيه روعي فيها علوُّ المسلمين على غيرهم، كمسألة عدَم جواز تزويج المؤمنة للكافر، وعدم جواز بيع العبد المسلم على الكافر، وعدَم صحَّة جعل الكافر والياً أو وليّاً على المسلم وأمثال ذلك" («القواعد» ج١ ص١٦٠). ولكن رُدَّ هذا الإجماع، لأنه ليس إجماعاً تعبديّاً يكشف عن رأي «المعصوم» ﷺ بحيث يكون حُجَّة من هذه الجهة، بل هو إجماع مَدْركي، أي أن مستند المجمعين ومدركهم معلوم، وهو سائر الأدلَّة المذكورة للقاعدة، كالآية الشريفة والرواية، ولكن إن وَصل حدَّ الضرورة فلا يضرُّ به كونه مدركياً.

رابعاً ـ العقل: قال صاحب «العناوين» عند ذكر الأدلَّة على القاعدة: "وثالثها: الأعتبار العقلي، فإن شرف الإسلام قاضٍ بأن لا يكون صاحبه مقهوراً تحت يد الكافر ما لم ينشأ السبب من نفسه، فإنه حينئذ أسقط أحترام نفسه. وهذا وإن لم يكن في حدِّ ذاته دليلاً، لكنه مؤيِّد قويٌّ مستند إلى فحوى ما وَرَد في الشرع" («العناوين» ج٢ ص٣٥٢). وقال «السيد البجنوردي» عند ذكر الأدلَّة أيضاً: "الرابع: مناسبة الحكم والموضوع، بمعنى أن شرف الإسلام وعزَّته مقتضٍ، بل علَّة تامة لأن لا يجعل في أحكامه وشرائعه ما يوجب ذُلَّ المسلم وهوانه، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ (المنافقون)، فكيف يمكن أن يجعل الله حكماً ويشرعه يكون سبباً لعلوِّ الكفار على المسلمين؟..." («القواعد الفقهية» ج١ ص١٦٠).

←

وعلى الرغم من أن "**الأخباريين**" رفضوا هذا العِلم إلى حدٍّ ما (كما تقدَّمت الإشارة إلى ذلك في ص٢٨٢)، إلَّا أنهم **يشتركون مع غيرهم في قبول قسم من علم الأُصول**، ويُستفاد من دراسة «المحدِّث البحراني» ومباحثه التأسيسيَّة في هذا المجال، التي ذكرها في مقدمة «الحدائق»، ما يخلص إلى أن "علم الأُصول" بدأ - في الواقع - وأُسِّس على يد «الأئمة المعصومين» عليهم السلام، ولا سيَّما الإمامين «الباقر» و«الصادق» عليهما السلام، فهما مَن بثَّ الأُسس والقواعد التي تمكِّن الفقيه من معالجة الأدلَّة وكشف الحكم وبلوغه، وتضبط استنباطه، وقد جاءت عنهما في ذلك روايات عديدة، وهذه الروايات صارت منشأً لكثير من المباحث الأُصولية، التي نضجت فيما بعد وتبلورت وصاغت "القواعد" و "الأُصول"،

←

وبعد ثبوت القاعدة، تجد أن الفقهاء استدلوا بها - إما مستقلًّا أو مع أدلَّة أُخرى - على مسائل عديدة منها:

١- عدم ثبوت الولاية للكافر على المسلم، سواء كانت الولاية وِلاية الحكم والقضاء («الجواهر» ج١٢ ص٤٠)، أو وِلاية الأب والجدِّ («المسالك» ج٧ ص١٦٦، و«الحدائق» ج٢٣ ص٢٦٧، و«الجواهر» ج٢٩ ص٢٠٦)، أو وِلاية القيمومة والوصاية (أنظر: «الجواهر» ج٢٨ ص٤٠٥)، أو وِلاية الوَقْف (في الوقف العام الذي للمسلمين أو لطائفة خاصة منهم، فإنها حينئذ تكون للحاكم الشرعي، ولاعتبار الإسلام فيه واضح) ونحوها.

٢- عدم جواز نكاح الكافر للمسلمة، ابتداءً واستدامة («المسالك» ج٧ ص٣٦٥، و«الجواهر» ج٣٠ ص٥١).

٣- عدم جواز إرث الكافر من المسلم وجواز عكسه («المسالك» ج١٣ ص٢٠، و«الجواهر» ج٣٩ ص١٥).

٤- عدم ثبوت حقِّ الحضانة للأم إذا كانت كافرة وولدها مسلم تبعاً لأبيه أو جدِّه («الجواهر» ج٣١ ص٢٨٧).

وموارد أُخرى.

والأمر في الثبوت في حدِّ حكومة القاعدة على أدلة الأحكام (الحكومة تعني: أن يكون الدليل الحاكم ناظراً إلى الدليل المحكوم ومفسِّراً له، مثل: "لا شكَّ لكثير الشكِّ" حاكمٌ على "إذا شَكَكْتَ فابنِ على الأكثر"، بمعنى أنه مفسِّر للشك، فيحمله على الشكِّ الحاصل من غير كثير الشك، فيرفع الحكم - أي البناء على الأكثر - عن بعض أفراد الشك، وهو الشكُّ الحاصل من كثير الشك. أنظر «فرائد الأُصول» ج٤ ص١٣، أول بحث التعادل والتراجيح): إذا تمت القاعدة سنداً ودلالة فتكون حاكمة على أدلَّة سائر الأحكام... قال «البجنوردي»: "... فعلى فرض ثبوت هذه القاعدة بتلك الأدلَّة المذكورة تكون حاكمة على العمومات الأولية وإطلاقاتها. فقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ۝﴾ (النساء) - أو سائر آيات الإرث مثلاً - عامٌّ يشمل الوارث الكافر والمسلم، وهذه القاعدة حاكمة على تلك العمومات، لما ذكرنا... فتكون **نتيجة هذه الحكومة تخصيص الإرث بالوارث المسلِم وحرمان الكافر**، وعلى هذا فقِس في موارد سائر العمومات والإطلاقات" («القواعد الفقهية» ج١ ص١٦٢). نقلته بتصرُّف عن «الموسوعة الفقهية الميسرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج٣ ص٢٨٣.

وهكذا الأمر والحال في سائر القواعد والأُصول، فقد بُنيَت على أدلَّة محكمة تامَّة، لتشكِّل أداة الفقيه في الاستنباط ووسيلته في الجولة بين الأدلَّة لانتزاع الأحكام. ■

حتىٰ وَضَع بعض العلماء الأجلَّاء في ذلك وألَّفوا كُتباً أُصولية علىٰ غرار كتب الأُصول المتداوَلة اليوم، ولٰكنها مستندة ومرتكزة علىٰ النصوص والأخبار الواردة عن «أئمة الهدىٰ» عليهم السلام خاصَّة، مثل كتب: «**الأُصول الأصيلة**» لـ «ملا محسن الفيض الكاشاني» (المتوفىٰ ١٠٩١)، و«**الفصول المهمَّة في أُصول الأئمة**» لـ «الحر العاملي» (المتوفىٰ ١١٠٤)، و«**الأُصول الأصلية**» لـ «السيد عبدالله شبَّر الكاظمي» (المتوفىٰ ١٢٤٢)، و«**أُصول آل الرسول**» لـ «السيد ميرزا محمد هاشم الخوانساري» (المتوفىٰ ١٣١٨).

وبملاحظة هٰذه الكتب يجد القارئ أن كثيراً من القواعد والأُصول كـ "الأستصحاب"، و "البراءة الشرعية"، وقاعدة "الطهارة"، وقاعدة "الحِلّ"، وقاعدة "اليد"، وقاعدة "سوق المسلمين"، و "علاج الخبرين المتعارضين" وغير ذلك، قد وَرَدَت فيها روايات من «الأئمة» عليهم السلام، وقد كان «الأئمة» عليهم السلام، يدرّبون أصحابهم ويمرّنونهم علىٰ الأستنباط بتوظيف وأعتماد هٰذه القواعد والأُصول.

وأما إذا أردنا أن نلاحظ "الأُصول" بما هو عِلم متكامل مدَوَّن (المعمول به اليوم)، ونرصد تاريخ أنطلاقه ووَضعه، فذلك يعود إلىٰ بعض أصحاب «الأئمة» عليهم السلام الذين كانت لهم تأليفات مختصرة حول بعض المسائل الأُصولية مثل «**هشام بن الحكم**» وهو من أصحاب «الإمام الصادق» عليه السلام، الذي ألَّف كتاب «الألفاظ ومباحثها»[1]، وهو من أهم مباحث هٰذا العلم، ومثل «**إسماعيل بن أبي سهل النوبختي**»، وهو من أصحاب «الإمام أبي محمد الحسن العسكري» عليه السلام، وله كتاب «الخصوص والعموم» وكتاب في نقض الأجتهاد بالرأي[2]، ومثل «**الحسن بن موسىٰ النوبختي**»، الذي له كتاب في خبر الواحد والعمل به، وكتاب «الخصوص والعموم».[3] وكان لبعضهم كـ «**الفضل بن شاذان**» أستدلالات فقهية مبتنية علىٰ مسائل أُصولية.[4]

---

(١) «رجال النجاشي» ص٤٣٢ رقم ١١٦٤، وراجع «الشيعة وفنون الإسلام» لـ «السيد حسن الصدر» ص٩٥.

(٢) المصدر السابق ص٣١ رقم ١٤٨، والصفحة نفسها في «الشيعة وفنون الإسلام».

(٣) المصدر السابق ص٦٣ رقم ١٤٨، والصفحة نفسها في «الشيعة وفنون الإسلام».

(٤) أنظر «الكافي» ج٦ ص٩٣، حيث تجد أستدلاله في فرع من فروع العدَّة في الطلاق بمسألة أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده.

ولكن المعروف أن أول من دوَّن هذا العلم هو «**الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد**»، فقد كتب رسالة جامعة مختصرة في الأُصول، سماها «التذكرة بأُصول الفقه» نقل مختصرها تلميذه «**الشيخ الكراجكي الطرابلسي**» في «كنز الفوائد»، وطبع بصورة مستقلَّة أيضاً. وقد كان للعالمين الجليلَين «**ابن أبي عقيل العماني**»، و«**ابن الجنيد الإسكافي**» المتقدمين على «الشيخ المفيد» دوراً هاماً جداً في تحرير الفقه الاستدلالي، عبر استخدام الأُصول في جميع مجالاته. ومهما يكن فطريقة «الشيخ المفيد» العقليَّة ربَّت وقدَّمت شخصيات خامرها العقل والأُصول أكثر ممن تقدَّمهم كـ:

«**علَم الهدى الشريف المرتضى**» (المتوفى ٤٣٦)، الذي ألف «الذريعة إلى أُصول الشريعة»، و«مسائل الخلاف في الأُصول» ـ ويظهر منه أنه كان في الأُصول المقارن ـ ورسائل أُخرى، قال «العلَّامة السيد مهدي بحر العلوم»: " ... ومن مصنفاته في أُصول الفقه: كتاب «الذريعة إلى أُصول الشريعة»، وهو أول كتاب صُنِّف في هذا الباب، ولم يكن للأصحاب قبله إلَّا رسائل مختصرة. و«مسائل الخلاف في الأُصول» أثبته «الشيخ» و«النجاشي»... و«رسالة في طريقة الاستدلال»... وكتاب المنع عن العمل بأخبار الآحاد، يُعرف بـ «المسائل التبانية»...[١] ورسالة أُخرى في المنع من العمل بخبر الواحد... ".[٢] و«**شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي**» (المتوفى ٤٦٠)، الذي ألَّف كتاب «عدَّة الأُصول» الذي قال «العلَّامة بحر العلوم» في شأنه: "وهو أحسن كتاب صُنِّف في الأُصول". [٣] والفقيه «**سلَّار بن عبدالعزيز الديلمي**» (المتوفى ٤٦٣)، الذي ألَّف كتاب «التقريب في أُصول الفقه». [٤]

---

(١) مسائل «محمد بن عبدالملك التباني» المتكلِّم الإمامي، وهو ـ فيما يبدو من أسئلته ـ متكلِّم حاذق، وربَّما كان أفضل من توجَّه إلى «السيد» بأسئلة، وكانت أدقَّ ما أُشكِل به من مسائل على «الشريف». تناول فيها ما يؤخذ على الإمامية من رفضهم دليل الإجماع والقياس، ودعوى عصمة الأنبياء والأئمة، وتساءل عن السبب الذي حمل «الشريف» على رفض خبر الآحاد في حين يذهب بذهابه أكثر الشريعة.

(٢) «رجال السيد بحر العلوم» ج٣ ص١٤٤.

(٣) المصدر السابق ج٣ ص٢٣١.

(٤) «الخلاصة» لـ «العلَّامة الحلي» ج٣ ص٢٣١.

ولكن سُرعان ما أعترى هذه النهضة جمود وتوقُّف... إلى أن جاء دور الفقيه النقَّاد «**محمد بن أحمد بن إدريس**» الذي بثَّ روحاً جديدة في الحركة الأجتهادية سرَت في الحوزة العلمية وظهرت في دنيا الأجتهاد والفقاهة، وسار في دربه ونسَج على منواله آخرون، منحوا الحركة الأُصولية زخماً، وبلغوا بها التفوَّق والإبداع والألق، وأهم هؤلاء:

١ـ «**المحقق الحلِّي**» (المتوفى ٦٧٦)، فقد ألَّف كتابيه «نهج الوصول إلى معرفة الأُصول» و«معارج الأُصول».

٢ـ «**العلَّامة الحلي**» (المتوفى ٧٢٦)، وقد ألَّف كُتباً عديدة في هذا العلم، ذكَرها هو ﷺ في ترجمة نفسه في كتابه «الخلاصة» وهي: «تهذيب الوُصول إلى علم الأُصول»، و«مبادئ الوصول إلى علم الأُصول»، و«النكَت البديعة في تحرير الذريعة»، و«غاية الوصول» أو «إيضاح السبل في شرح مختصر منتهى السؤل والأمل» (لـ «ابن الحاجب»)، و«منتهى الوصول إلى علمي الكلام والأُصول»، و«نهاية الوصول في علم الأُصول» (موسوعة أُصولية في خمس مجلدات)، و«نهج الوصول إلى علم الأُصول»... وقد أقبل العلماء وطلبة العلم على هذه الكتب القيِّمة فصارت مداراً للتدريس والتعليق، ولا سيما كتابه «نهج الوصول»، فقد تصدَّى جماعة من العلماء لشرحه والتعليق عليه.

٣ـ «**محمد بن جمال الدين بن مكي العاملي**» (الشهيد الأول) (المتوفى ٧٨٦)، فقد كتب مقدمة أُصولية في كتابه «الذكرى»، وألَّف «القواعد والفوائد» المشتمل على بعض القواعد الأُصولية والفقهية.

٤ـ «**زين الدين بن علي الجبعي العاملي**» (الشهيد الثاني) (المتوفى ٩٩٦)، فقد وَضَع كتاباً في قواعد الأستنباط سماه بـ «تمهيد القواعد» وهو في قسمين: الأول في تحقيق القواعد الأُصولية وتفريع ما يلزمها من الأحكام الفرعية، والثاني في تقرير المطالب العربية وترتيب ما يناسبها من الفروع.

٥ـ «**الحسن بن زين الدين العاملي**» (نجل الشهيد الثاني) (المتوفى ١٠١١)، فقد ألَّف كتابه «معالم الدين» الذي ما زال يُدرَّس اليوم في الحوزات العلمية، وإن كمتن أبتدائي، بعد أن كان يُدرَّس في المستويات العالية في السابق.

وبعد هذه الأنطلاقة القوية، حلَّ عهد الفترة والركود في علم الأُصول، وتوقَّف تقدُّمه وتطوُّره بعض الشيء، وذلك بسبب جِراك "التيار الأخباري" الذي خلَقه «الميرزا محمد أمين الأسترآبادي» (المتوفى ١٠٣٣)، ومناكفته الحركة الأُصولية ومساعيه لتقويضها، وإن كان لهذا النهج جذوره قبل «الأسترآبادي»، إلَّا أنه أشتدَّ وبرز على يديه، فألَّف كتابه «الفوائد المدَنيَّة» الذي شنَّع فيه على الأُصوليين. وممن نهج منهج الأخبارية:

١ـ **«المولى محمد محسن الفيض الكاشاني»** (المتوفى ١٠٩١).

٢ـ **«الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي»** (المتوفى ١١٠٤).

٣ـ **«المولى محمد باقر المجلسي»** (المتوفى ١١١١).

٤ـ **«السيد نعمة الله الجزائري»** (المتوفى ١١١٢).

٥ـ **«الشيخ يوسف البحراني»** (المتوفى ١١٨٦).

وفي هذه الفترة أُلِّفت الكتب الأُصولية المستندة إلى الآيات والروايات، وراجَ التأليف في الحديث... ومن نافلة القول إن أختيار هؤلاء الأساطين الطريقة الأخبارية لا ينال من مكانتهم بين علماء الإمامية وأعلامها. **ولم يمنع ذلك كلُّه ـ في المقابل ـ من ظهور علماء وكتب في أُصول الفقه، فقد ظهر علماء أفذاذ ذوو أفكار أُصولية عميقة وفائقة، أمثال:**

١ـ **«الفاضل التوني المولى عبدالله البشروي الخراساني»** (المتوفى ١٠٧١)، الذي ألَّف كتابه «الوافية» في أُصول الفقه الذي صار محطّاً للأنظار إلى فترة من الزمن، وكُتبت عليه حواشٍ وشروحٌ عديدة، قال صاحب «الروضات» حول الكتاب:

" ... ونُسَخُه متداوَلة بين الطلَّاب، ويظهر منه أنه كان على مشرب الأخبارية... ـ إلى أن قال: ـ وله أيضاً في الأستصحاب ومباحث التعادل والتراجيح تفريعات وفوائد نادرة، وتصرفات كثيرة، لم يسبقه إليها أحَد من الأُصوليين ". [١] ولكن لا يمكن الأطمئنان إلى نسبة الأخبارية إليه بعد صدور مثل هذا الكتاب منه، والذي يقول فيه ـ في بحث الأجتهاد ـ: " قد بالَغ «مولانا المدقق محمد أمين الأسترآبادي» في إنكار الأجتهاد... ". [٢]

(١) «روضات الجنات» ج٤ ص١٤٤.

(٢) «الوافية» لـ «الفاضل التوني» ص٢٩٠.

٢ـ «**المحقق الخوانساري الآقا حسين بن جمال الدين**» (المتوفى ١٠٩٩)، الذي أضفى على الأُصول مسحة فلسفية، فهو وإن لم يكن له كتاب أُصولي إلَّا أن أبحاثه الأُصولية في كتابه الفقهي ‹مشارق الشموس في شرح الدروس› تحكي عن عمق دقته الأُصولية. (١)

٣ـ وَلده «**الآقا جمال الدين الخوانساري**» (المتوفى ١١٢٥)، الذي له حاشية على ‹شرح المختصر› لـ «العضدي» تبلغ عدَّة مجلدات مشحونة بالتحقيقات الأُصولية. (٢)

٤ـ «**السيد صدر الدين القمي**» الذي كتب شرحاً على ‹الوافية›، وكان تلميذاً لـ «آقا جمال الدين الخوانساري». (٣)

٥ـ «**المحقق الكاظمي السيد محسن الأعرجي**» (المتوفى ١٢٢٧)، الذي كانت له حاشية وشرحان على ‹الوافية›، هما: ‹الوافي› و‹المحصول›. (٤)

وعلى أية حال، كاد هذا التيار أن يعصف بالأُصول والاجتهاد لولا موقف ودَور «الوحيد البهبهاني» (المتوفى ١٢٠٨) وتصدِّيه له، حتى استطاع إنهاءه، أو أنه نجح في إنهاء سطوته على الحوزات والحواضر العلمية الشيعية، لينحسر شيئاً فشيئاً، وتشتد ـ في المقابل ـ الحركة الأُصولية وتتألَّق أكثر مما كانت عليه قبل حركة «الأسترآبادي»، فأُلِّفت الكتب الأُصولية الموسَّعة والمعمَّقة مثل:

‹**قوانين الأُصول**› لـ «المحقق الميرزا أبي القاسم القمي» (المتوفى ١٢٣١)، و‹**هداية المسترشدين**› لـ «المحقق الشيخ محمد تقي الأصفهاني» (المتوفى ١٢٤٨) وهو حاشية على ‹المعالم›، و‹**الفصول**› لـ «الشيخ محمد حسين» (المتوفى ١٢٦١) وهو شقيق صاحب ‹الهداية› وتلميذه، و‹**مفاتيح الأُصول**› لـ «السيد محمد الطباطبائي» (المتوفى ١٢٤٢) (نجل صاحب ‹الرياض›) المعروف بـ «المجاهد»، وهناك عشرات الكتب الأُصولية الأُخرى التي كتبت بصورة مستقلَّة، أو كشرح لكتاب أُصولي، أو كتعليق عليه، أو **كمقدمة** لكتاب فقهي كما في ‹**كشف الغطاء**› للفقيه الكبير «الشيخ جعفر كاشف الغطاء» (المتوفى ١٢٢٨).

---

(١) ‹روضات الجنات› ج٢ ص٣٥١.

(٢) المصدر السابق ص٢١٥.

(٣) أنظر: ‹الذريعة› لـ «آغا بزرك الطهراني» ج٦ ص٢٣٠ و ج١٤ ص١٦٦ و ج٢٠ ص١٥١ و ج٢٥ ص١٤.

(٤) أنظر: المصدر السابق.

إن هذا المسرد الموجز عن علم الأُصول [١] يضع القارئ الكريم أمام صورة، وإن كانت مصغَّرة ومختصرة، لكنها تسلِّط الضوء على حجم الخطر ومدى عسر وصعوبة عملية الاستنباط، وتكشف بعض عمق وتعقيد الأدوات التي يستخدمها الفقيه ويوظِّفها المجتهد ليبلغ ويحقق النتيجة الصحيحة. إنه علم في غاية الدقَّة ونهاية العمق، ويتطلَّب في فهمه والإحاطة به، والتسلُّط عليه والتمكُّن منه، ناهيك بالاجتهاد والإبداع فيه، ذهناً وَقَّاداً وفكراً نيِّراً، لا يكون إلَّا في الأوْحَديّ، ولا يتحصَّل إلَّا بعد جهد وممارسة وخبرة ممتدَّة، هي التي تبني الذهنية العلمية للمستنبط، وتجعله فقيهاً، وتمكِّنه من الفنّ والصناعة.

ولا يملك المرء إلَّا الأسى وهو يرى من بعض أدعياء الفقاهة والاجتهاد آراءً ومواقف تنم عن جهل بهذا العلم، فيفتي أحَدُهم بحُرمة فعل، بل يحكم ببدعيَّته، بحجة عدَم وُجود نقل يروي فعله عن «المعصوم»، ما يكشف جهله بأصالة الإباحة! ويفتي في مورد آخر بالحرمة لجهله في حكم الشُّبهة التحريمية الحكمية والموضوعية وخلطه ذلك بأصالة البراءة. ويتبنى ثالث فكرة أو ينفي عقيدة مسلَّمة لضيق أُفقه في البناء على دليل بلَغه، فإن وُوجه بخبر مُعارض عجز عن الترجيح ومعالجة التعارض.

عندما نجد مَن **يرفع مقام زعيمه، ويرى أن نقده أو الطعن فيه مصيبة تضاهي في هولها تفجير وهدم حرم «العسكريين» عليهما السلام!** فهو لا يعاني من سقوط روحي وأخلاقي فقط، ولا من تخلُّف وانحراف عقائديّ فحسب، بل يعيش جهلاً خلط فيه الأقيسة، وخبط في فهم الأُصول والقواعد التي يجري الاستنباط عبرها وبواسطتها، وكيفية حكومة دليل على آخر، وخلق العناوين الثانوية، فحكَّم، كما القوم، المصالح المرسلة، وحكَّم بما شاء هواه ونسَبه إلى الدين والشرع. حُكْم افتقد الركائز، واهتزَّت فيه الأُصول، ووهنت القواعد، من فرط ما غابت عنه الممارسة العلمية وغاب عنها، فهوت به الرؤية وانحدَرَ المشهد إلى حدود جعلته يظن في نفسه بيضة الإسلام!

---

(١) استعنت في هذا العرض بتتبعات وتحقيقات «الموسوعة الفقهية الميسرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري»، وهو فرد يناهز بجهوده المباركة فعل لجان وفرق عمل تخصصت في النشاط الموسوعي، وعجزت أن تضاهيه! على الرغم من إمكانياتها الخرافية، وما زالت تنتظر وترقب إصدارات أجزاء الموسوعة المتلاحقة لتقتبس منها، وأحياناً لتنقل بالنص وتصادر جهده! فتأمَّل في ثمرة جهاد المخلصين واتجار الدول بالدين!

أو تراه **يمنع النساء المؤمنات من المشي إلى زيارة «سيد الشهداء»** ﷺ! وإن كُنَّ بكامل الحجاب، بل متَّشِحات بسواد العزاء، مجلَّلات بهيئة الفجيعة والمصاب، وفي طرق آمنة وسُبل لا تنقطع عنها المارة من المؤمنين الزائرين، زرافات ووُحْدَاناً، يسعون تجاه «كربلاء» كسيل متَّصِل، في شعيرة أذهلت العالم وأبكَمَت إعلامه وفضحت مهزلة حريته وٱستقلاليته وكشفت زيف مهنيَّته المزعزمة (عندما يتجاهل، في تواطؤٍ مُريب وتوافق عجيب، مثل هذا الحدث الذي يستقطب ما يناهز العشرين مليون نسمة، ثم يسلِّط الأضواء ويبتعث المصورين والمراسلين لتغطية تجمعات في أقاصي العالم لا يتجاوز تعدادها المئات!)، كما أخرست العدو وأفحمته، وأسقطت حُججه ودحضت أدلَّة مذهبه وفقهه، فما عاد يملك إلَّا الإرهاب والتفجير... والزوَّار يمضون في أجواء مفعمة بالتَّواد والتراحم، مليئة بالتكافل، تفيض غَيرة وحميَّة، وحسّاً إيمانياً متألِّقاً يستشعر فيه الجميع أن كلَّ مؤمنة هنا هي عِرْضه وشرفه الذي يجب أن يصونه ويبذل الغالي والنفيس في حفظه.

ماذا يعني هذا الٱصطفاف **مع تلك الحملة النكراء**؟ وماذا تعني هذه الفتوى المتهافتة غير غياب تام للأُصول والقواعد، ونسج منقوض على منوال لا يغزل إلَّا أنكاثاً؟ **إنه فقه لقيط**، ولن أُخفف الوطء وأُلطِّف قبح وجه الوليد فأسمه بالٱلتقاطي والهجين، بل هو نتاج سفاح الجهل ولقاح الأهواء ليس إلَّا! جهل بحْت وهوىً صِرف، وتمحُّضٌ في العماية والغواية. ولعمري لو خلي هذا الرجل وجهالاته لأفتى **بإسقاط الحج عن النساء، ففيه من الٱختلاط والتزاحم ما لا تراه في مراسم الزيارات** كالأربعين والنصف من شعبان!

إن الجهل بآلية الٱستنباط، هو الذي يورث التخلُّف والعجز عن بلوغ حكم الشرع، ويسبب الخلط في مفاهيم وأفكار الدين، والتخبُّط في إدراك كُنه رسالة الأخلاق والقيَم، وما تدعو إليه من الأخذ بالفضائل والمكارم والمحاسن، ونبذ القبائح والمثالب والشرور، **فلا يفقه أحدهم مفهوم "الغَيْرة" الممدوح شرعاً**، وتذهب به الأهواء ويقوده الٱستمزاج، في ظل غياب الأُصول، وفقد القدرة على الٱستنباط، إلى الحكم على المرأة بهذا "غيرة"!... ولا تعجب إن جاءك بعد هذا مَن يرى في تزويج الرجل ٱبنته وإباحتها لغريب بعقد نكاح، منقصة وشيناً، كونه يخالف الغَيرة! وإن عشت أراك الدهر عجباً.

بعد هذا وذاك تجده حين مات «الضالُّ المضل»، **بل علَم الضلال والإضلال في هذا العصر، المبتدع الذي يمثِّل أحد أتم المصاديق** لحديث «رسول الله» ﷺ: "إذا رأيتم أهل البدع والريب من بعدي فأظهروا البراءة منهم، **وأكثروا من سبهم، والقول فيهم والوقيعة، وباهتوهم**، حتى لا يطمعوا في الفساد في الإسلام، ويحذرهم الناس، ولا يتعلَّمون من بِدَعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات" [(١)]... تجده يذهب في رثاء هذا الهالك وتأبينه ونُصرة غيِّه وتمجيد ضلاله، إلى حدود التمثُّل ببيت الشعر الحسيني الخالد، الذي أنشده «الشيخ عبدالحسين الأعسم» ﷺ:

أنسَت رزيَّتُكم رزايانا التي * سلَفت وهوَّنت الرزايا الآتيه

فجاء الأرعن وأنزل ذاك الضال منزلة مَن رُزئت به السماوات والأرضون وما فيهن وما بينهن من ملائكة وإنس وجنٌّ وجماد وشجَر وحجَر ومدَر، وما يُرىٰ وما لا يُرىٰ من خَلْق ربنا، وفي الطليعة: الأئمة المهديُّون، وذوو العزم من أنبياء الله ورُسله، والأوصياء المعظمون، ونجباء البشر من الشيعة الأبرار، والملائكة المقربون... كلُّهم ينوحون ويبكون مذ كانت الدنيا، وهم على هذا وفيه حتى انقضائها!... ثم يأتي **تعِس يدَّعي المرجعية**، بأحَدِ أخبث الخلق وأرذلهم وأخسّهم [(٢)]، ويقرنه بوَليِّ الله الأعظم، ويجعل رزيته في هذا مثلها في ذاك! والعياذ بالله من غضبه وسخطه.

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٣٧٥ ح٤.

(٢) **فحديث** "أما مَن كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه" ... **له تتمَّة**، هي: "وذلك لا يكون إلَّا في بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنَّ من ركب من القبائح والفواحش مراكب فسَقَة فقهاء العامة، فلا تقبلوا منهم عنَّا شيئاً، ولا كرامة لهم، وإنما كثر التخليط في ما يتحمل (أي يُنقل) عنَّا «أهل البيت» لذلك، لأن الفسقة يتحملون عنا، فهم يحرفونه بأسره لجهلهم، ويضعون الأشياء على غير مواضعها ووُجوهها لقلَّة معرفتهم. وآخرين يتعمَّدون الكذب علينا ليجروا (ن: ليحرزوا) من عرَض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم. ومنهم قوم نصَّاب لا يقدرون على القدح فينا، يتعلَّمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون (من الوَجاهة) به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نصابنا (ن: أنصارنا) ثم يضيفون إليه أضعافه وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المسلمون المستسلمون من شيعتنا على أنه من علومنا فضلُّوا وأضلوا. وهم أضرُّ على ضعفاء شيعتنا من «جيش يزيد» على «الحسين بن علي» ﷺ وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وللمسلوبين عند الله أفضل الأحوال لما لحقهم من أعدائهم، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المشبِّهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، يُدخِلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا، فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب". أنظر: «تفسير الإمام العسكري» ص٣٠٠.

لو كان هذا الشقي الذي أقحم نفسه في أخطر شأن، وادَّعى أكبر مقام، وارتقى أعلى سنام، لو كان ذا علم وفقاهة (ولو في أدنى الدرجات والحدود)، وكان يعرف كيف يستقصي الأدلَّة ويوظِّف القواعد والأُصول، فيستنبط الأحكام وينتزع التكاليف، لوَقَف عند حدِّه وأمسك عن الخوض في هذا الشأن والتطفُّل على ذاك، ولم يهوِ في هذا القعر السحيق والدرك الأسفل، ويُعِدَّ لمَعَاده مُهْلاً يشوي وجهه!... لكنه لا عرَف كيف يستنبط، ولا قَبِل وهُدِيَ للأخذ ممن يجيد الاستنباط، من المراجع العظام والفقهاء الأمناء الذين أفتوا وحكموا بضلال مَن رثاه والخروج من المذهب على مَن بكاه!

إن الفقيه الحق، يفهم معاريض كلامهم، ويتلقى الرسالة في هذا الأمر الخطير منهم، فينتزع من قول «رسول الله» ﷺ: "أبى الله لصاحب البدعة بالتوبة، قيل: يا «رسول الله» وكيف ذلك؟ قال: إنه قد أُشرب قلبه حبَّها"[1]... ما يأخذ بيده (وأيدي أتباعه) إلى النجاة والموقف الصحيح من المبتدع، ويكفيه من الهول والخطب، أن يعرف من هذا الحديث أنَّ صاحب البدعة لا يوفَّق للتوبة، لأن حبَّها حين تمكَّن من نفسه وهيمن على قلبه، أعمى بصيرته، فحُجِب عن إدراك القبيح والفاسد، وعجز عن رؤية بطلان ما هو فيه، من فرط ما ران على قلبه، فلا يندم على فعله ولا يهتدي إلى معرفة الطريق المستقيم.

يقول «المولى رفيع الدين النائيني» أُستاذ «العلَّامة المجلسي»: "وإنما أُشرب قلبه حبُّها لاعتقاده الراسخ بها، الحاصل له من تزيين الشيطان إياها لديه آناً فآناً، وتسويل نفسه الأمارة لها عنده يوماً فيوماً. وبهذا تتميَّز البدعة عن المعاصي الأُخر، فإن ما لم يعتقد شرعيته منها فليس ببدعة." ويقول «الفيض الكاشاني» في بيان هذا الحديث الشريف: "أُشرب قلبه بصيغة المجهول، أي خالطه، ومنه قوله تعالى ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ۚ﴾ (البقرة)".[2]

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج١ ص٥٤ ح٤.

(٢) أنظر: «الوافي» لـ «الفيض الكاشاني» ج١ ص٢٤٥. وهي طبعة قيِّمة من إصدار مكتبة «أميرالمؤمنين علي» ﷺ بـ «أصفهان»، ذات حواشٍ: لـ «المولى رفيع الدين النائيني» و«العلَّامة المجلسي» و«المولى صالح المازندراني» و«المولى خليل القزويني» و«الشعراني» ﷺ، ومختارات من كتاب «الهدايا» لـ «الميرزا محمد مجذوب التبريزي» ﷺ. وقد عني بتحقيقها وتصحيحها والتعليق عليها والمقابلة مع الأصل «ضياء الدين الحسيني العلَّامة».

خامساً: الإحاطة بالقرآن والسنة

يجب على الفقيه المستنبط والعالم المجتهد، والمرجع الذي تستقى منه الأحكام الشرعية، أن يكون محيطاً بالقرآن والسنة، وإن قيل إن الواجب في ذلك هو آيات الأحكام وروايتها، وأرادوا من الأحكام: الدورة الفقهية الكاملة من الطهارة إلى الديات، وإن ذلك على نحو الرجوع إليها حال الأستنباط، وعدم ضرورة حفظها وأستحضارها في نفسه على الدوام... فإنَّ هذا يبدو لبلوغ المرتبة وتحقُّق الملَكة، ما يشكِّل قاعدة الأنطلاق للوقوف على أدلَّة جميع المعارف الدينية، **والقدرة على أنتزاعها من آيات القرآن وأحاديث «المعصومين» عليهم السلام، ما يستلزم الإحاطة بالقرآن الكريم كلِّه والأحاديث الشريفة كلِّها.**

فعلى سبيل المثال، لا يمكن لفقيه أن يتجاوز أو يهمل الإحاطة بفَهْم وتفسير سورة التوحيد، أو الآيات التي تناولت صفات الله، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾ (طه)، و﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝﴾ (الفجر)، و﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ۝﴾ (القيامة)، و﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ۝﴾ (الأنعام)... من باب أنها لا تتناول شيئاً من أحكام الشرع والفقه بمعناه المباشر الذي يتعلَّق بسلوك الفرد وعمله، أو قُل الموسوعي الذي تتناوله الدورات التدريسية وترتكز عليه في تحصيل الفقاهة وبلوغ الأجتهاد.

فحتى يعرف الفقيه المرجع (معرفة تستتبع الحكم والفتيا) **ما هو التجسيم الذي يورث الكفر ويحكم على قائله بالنجاسة العينية، وكيف يكون التوحيد الذي يحقِّق التنزيه وينفي التعطيل**... عليه أن يفهم "التوحيد" من القرآن ومن أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام التي تفسِّره (من جملة الأدلَّة وفي عرضها، بل أساسها ومرتكزها). ولا يمكن له أن يهمل نصاً من النصوص التي تناولت هذه المعارف ومتعلَّقاتها، من قبيل فلسفة الوجود (بمعنى علَّته وحكمته)، و"العرش" وكيف كان على "الماء"، و"الكرسي" وسِعته السماوات والأرض، والبَداء، والمشيئة والإرادة، والأبتلاء والأمتحان، والسعادة والشقاء، ونفي الجبر والتفويض، والقضاء والقدر، وقُدرة الله وعلمه، وغير ذلك مما صنَّف «الشيخ الصدوق» أحاديثه وجمعها في كتاب «التوحيد»، وغيرُه في غيرِه.

ومنها قول «أمير المؤمنين» عليه السلام في خطبة له: الحمدُ لله الذي لا يبلُغُ مِدْحتَه القائلُونَ، ولا يُحصي نعماءَه العادُّونَ، ولا يُؤدِّي حقَّه المجتهدُونَ، الذي لا يُدركه بُعْدُ الهِمَم، ولا يَنالُه غوْصُ الفِطَن، الذي ليسَ لصفتِه حدٌّ محدُودٌ، ولا نعْتٌ موْجُودٌ، ولا وَقتٌ معدُودٌ، ولا أجَلٌ ممدُودٌ، فطَرَ الخلَائقَ بقُدْرته، ونشَر الرِّياحَ برَحْمَته، ووتَّدَ بالصُّخُور ميَدَانَ أرْضِه.

أوَّلُ الدِّين معرفتُه، وكمالُ معرفَتِه التَّصديقُ به، وكمالُ التَّصديقِ به توحيدُه، وكمالُ توحيدِه الإخلاصُ له، وكمالُ الإخلاصِ له نفْيُ الصِّفاتِ عنه، لشهادةِ كُلِّ صِفة أنها غيرُ الموْصُوفِ، وشهادةِ كُلِّ موْصُوفٍ أنَّه غيرُ الصِّفة، فمَن وَصَفَ الله سُبحانه فقد قرَنَه، ومَن قرَنَه فقد ثنَّاه، ومَن ثنَّاه فقد جزَّأه، ومَن جزَّأه فقد جهِله، ومَن جهِله فقد أشارَ إليه، ومَن أشارَ إليه فقد حدَّه، ومَن حَدَّه فقد عَدَّه، ومَن قال فيمَ فقد ضَمَّنَه، ومَن قالَ علَامَ فقد أخْلَى منه. كائنٌ لا عن حدَثٍ، موجُودٌ لا عن عدَم، مع كلِّ شيءٍ لا بمُقَارنَةٍ، وغيرُ كلِّ شيءٍ لا بمُزَايَلَة، فاعلٌ لا بمعنى الحركاتِ والآلة، بصيرٌ إذ لا منظورَ إليه مِن خلْقِه، مُتوَحِّدٌ إذ لا سَكَنَ يستأنسُ به ولا يستوحشُ لفقْدِه.

أنْشَأ الخَلْقَ إنشاءً، وابتدأه ابتِداءً، بلا رَوِيَّةٍ أجالَهَا ولا تجرِبةٍ اسْتفادَها، ولا حركة أحدَثَها، ولا هَمامَة نَفْسٍ اضطرَبَ فيها، أحالَ الأشياءَ لأوْقاتها، ولأمَ بيْنَ مُختلِفاتها، وغرَّز غرائزَها وألْزمَها أشْباحَها، عالماً بها قبلَ ابتدائها، مُحيطاً بحدُودها وانتهائها، عارِفاً بقرائنها وأحْنائها، ثُمَّ أنْشَأ سبحانَه فَتْقَ الأجْوَاء، وشقَّ الأرْجاءِ وسَكائكَ الهواء، فأجرَى فيها ماءً متلاطِماً تيَّارُه، مُتراكماً زَخَّارُه، حَمَلَه على متْنِ الرِّيح العاصفَة، والزَّعْزَع القاصِفة، فأمَرَها بردِّه، وسلَّطَهَا على شَدِّه، وقرَنَهَا إلى حدِّه، الهواءُ من تحتِها فَتيقٌ، والماءُ من فوْقها دَفيقٌ، ثمَّ أنشَأ سُبحانه ريحاً اعْتَقَمَ مَهَبَّها، وأدام مُرَبَّها، وأعْصَفَ مجْراها، وأبعَدَ مَنشَأها، فأمَرَها بتصفيق الماء الزَّخَّار، وإثارة موْج البحار، فمَخَضَتْه مَخْضَ السِّقاء، وعصَفَتْ به عصْفَها بالفضاء، تَرُدُّ أوَّلَه إلى آخره، وساجيَه إلى مائره، حتى عَبَّ عُبابُه، ورَمى بالزَّبد ركامُه، فرَفعَه في هواءٍ مُنْفَتِق وجَوٍّ مُنْفَهِق، فسَوَّى منه سبْعَ سمَواتٍ، جعَل سُفْلاهُنَّ موْجاً مكْفُوفاً، وعُلْيَاهُنَّ سقفاً محْفوظاً وسمْكاً مرْفوعاً، بغير عَمَدٍ يدْعَمُهَا ولا دِسَارٍ ينْظِمُهَا، ثمَّ زيَّنَها بزينَةِ الكوَاكب وضِيَاء الثَّوَاقِب، وأجْرى فيها سِرَاجاً مُسْتَطِيراً وقمَراً مُنيراً، في فَلَكٍ دائرٍ وسقْفٍ سائرٍ ورقيمٍ مائر.

ثمَّ فتَقَ ما بين السَّماوات العُلا، فمَلأهُنَّ أطوَاراً من ملائكته، منهم سجُودٌ لا يركعون، وركوعٌ لا ينتصِبون، وصافُّونَ لا يتَزايلون، ومسبِّحون لا يسْأمُون، لا يغشاهُم نوْمُ العُيون ولا سَهْوُ العقول، ولا فتْرةُ الأبدانِ ولا غفْلة النِّسيان، ومنهم أُمَناءُ على وحْيِه وألسِنَةٌ إلى رُسُلِه، ومُختَلِفُونَ بقَضَائه وأمْرِه، ومنهم الحَفَظَةُ لعباده والسَّدَنة لأبواب جِنانه، ومنهم الثَّابتة في الأرَضِينَ السُّفْلى أقدامُهُم، والمارقةُ من السَّماءِ العُلْيا أعْناقُهم، والخارجةُ من الأقْطارِ أركانُهم، والمناسِبةُ لِقوَائم العرْش أكْتافُهم، ناكسَةٌ دُونَه أبْصَارُهم، مُتَلَفِّعُون تحتَه بأجنحَتِهِم، مضروبةٌ بينهم وبين مَن دُونَهم حُجُبُ العِزَّة، وأستارُ القُدْرة، لا يتوَهَّمون ربَّهم بالتَّصْوير، ولا يُجْرُونَ عليه صِفاتِ المصنُوعين، ولا يحُدُّونَه بالأماكن، ولا يُشيرُون إليه بالنَّظائر.[1]

ولستُ منظِّراً في دعوى تشعُّب وتوسُّع "الفقه" هذه، وسريان أحكامه في موضوعات العقيدة، ولا ممن يسبح في عالم الأماني والآمال، فأرسم الصورة النموذجية وأعرض الحالة المثالية التي ينبغي ويرجى أن تكون عليها المرجعية، مقابل مَن يُسجِّل مفارقة افتقادها القُدرة على العطاء، ويزعم تخلُّفها عن دورها على هذا الصعيد، كما سعى **أحد المرضى المسكونين بعُقَد نفسية حكَمته من مركَّبات نقص متراكمة، ونسب إلى المراجع العظام جهلهم بالعقائد ونال منهم معرِّضاً بأنهم مراجع "الحلال والحرام"** (الذي يبدو أنه يحصره في ما يتناوله «منهاج الصالحين»!)، وأنه هو ـ فحَسْب! ـ مَن يمثِّل الصورة الصحيحة للمرجعية ويحقِّق ما يكفي الأُمة تطلعاتها ويفي حاجاتها ويعالج آلامها، ويرقب الأهم فالمهم من شؤون الدين ومعارفه. (وهذا مما سيتناوله البحث لاحقاً إن شاء الله)...

فهذه الأُمور والقضايا وما يترتَّب عليها من أحكام، تناوله الفقه بالفعل، وأفتى به الفقهاء في رسائلهم العملية، ناهيك بأجوبة المسائل والاستفتاءات التي تعالج وتتصدَّى لجزئيات ما يبتلى به الناس، وذلك ضمن عناوين فقهية ومناسبات مختلفة، منها عند التعرُّض في باب الطهارة إلى الأعيان النجسة: البول والغائط والمني والميتة والدم والكلب والخنزير والخمر والفقاع وعرق الجنب من حرام وعرق الإبل الجلَّالة... هناك عند عدِّ الكافر فيها، يُلحقون به جملة من الطوائف...

---

(١) الخطبة الأولى من «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي».

فقد ذكر «السيد اليزدي» ﷺ [١] في الثامن من فصل النجاسات: مسألة ٢: لا إشكال في نجاسة الغُلاة [٢] والخوارج [٣] والنواصب، وأما المجسّمة [٤] والمجبِّرة والقائلين بوحدة الوجود [٥] من الصوفية إذا التزموا [٦] بأحكام الإسلام فالأقوىٰ عدم نجاستهم، إلَّا مع العلم بالتزامهم [٧] بلَوازم مذاهبهم [٨] من المفاسد. [٩]

---

(١) أنظر: ج١ ص١٤٥من «العروة الوثقىٰ» لـ «السيد محمد كاظم اليزدي» المشتملة على تعليقات عدَّة من المراجع العظام هم: «الشيخ علي الجواهري» (١٣٤٠)، و«السيد محمد الفيروزآبادي» (١٣٤٥)، و«الميرزا النائيني» (١٣٥٥)، و«الشيخ عبدالكريم الحائري» (١٣٥٥)، و«الشيخ آقا ضياء العراقي» (١٣٦١)، و«السيد أبوالحسن الأصفهاني» (١٣٦٥)، و«الشيخ محمد رضا آل ياسين» (١٣٧٠)، و«الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء» (١٣٧٣)، و«السيد البروجردي» (١٣٨٠)، و«السيد عبدالهادي الشيرازي» (١٣٨٢)، و«السيد محسن الحكيم» (١٣٩٠)، و«السيد أحمد الخونساري» (١٤٠٥)، و«السيد روح الله الخميني» (١٤٠٩)، و«السيد الخوئي» (١٤١٣)، و«السيد الكلبيكاني» (١٤١٤). وقد سجِّلت على هذه الفتوىٰ حواشٍ جاءت على النحو التالي...

(٢) إن كان غلوُّهم مستلزماً لإنكار أحَد الثلاثة أو الترديد فيه، وكذا في الفرع الآتي/ (الخميني). بل خصوص من يعتقد الربوبية لـ «أميرالمؤمنين» ﷺ أو لأحد من بقية «الأئمة الأطهار» ﷺ/ (الخوئي).

(٣) على الأحوط لزوماً إذا لم يكونوا من النُّصَّاب/ (الخوئي).

(٤) الظاهر نجاسة المجسِّمة/ (الفيروزآبادي).

(٥) إن لم يكونوا قائلين بالوحْدة الشخصية، وإلَّا فالأقوىٰ نجاستهم/ (عبدالهادي الشيرازي). بالمعنى الذي ليس هو بكفر/ (الفيروزآبادي).

(٦) مع عدَم العلم بإنكارهم ضرورياً من الدين، وإلَّا فهو طريق إلى تكذيبهم «النبي» ﷺ الذي هو المناط في الحكم بكفر كلِّ مُنكِر، لا أن له موضوعية كي يشمل حتىٰ مع العلم بعدم تكذيبهم «النبي» ﷺ بأعتقادهم على ما قيل بتوهُّم إطلاق معاقد إجماعاتهم، إذ من الممكن حملها على الطريقية في ظرف الجهل بالأعتقاد كما هو الغالب لا مطلقاً/ (آقا ضياء).

(٧) في إطلاقه الشامل لصورة عدَم كون لوازمه موجباً لخلاف ضروري من ضروريات الإسلام نظرٌ ظاهر، لعدم الدليل على النجاسة بمجرَّد ذلك/ (آقا ضياء).

(٨) إن كانت مستلزمة لإنكار أحد الثلاثة/ (الإمام الخميني).

(٩) الموجبة للكفر لا مطلقاً/ (عبدالهادي الشيرازي).

ولـ «آية الله السيد علي شُبَّر الحسيني النجفي الكويتي» (المتوفىٰ: ١٣٩٣، من تلاميذ «النائيني» و«السيد أبي الحسن الأصفهاني»، والد «السيد صباح»، أحَد أبرز علماء الكويت)، في كتابه «الأبقىٰ في شرح العروة الوثقىٰ» ج١ ص٣٣٤ تعليقة لطيفة رأيت أن أنقلها: " وأما القائلون بوحْدَة الوجود، فإن أرادوا به الحلول كما هو أحد معانيه عندهم، كما قال «الحلاج»: {ليس في جُبَّتي إلَّا الله، وأراد به نفسه}، فهذا بهذا المعنىٰ كفرٌ ويلزمه النجاسة، وإن أُريد به غير هذا كما لو أُريد به **أنه تعالىٰ لا يخلو منه مكان كما لا يحويه مكان، وأن الخلق أشعة ذلك النور، وأن لا وُجودَ حقيقياً غيره، وأن غيره كالظلِّ إلىٰ ذي الظل، فقد يقال: إن هذا محض الإيمان. وعلىٰ كلٍّ فمَع إقرارهم بالشهادتين ظاهراً لا يجوز رفع اليد عن إطلاق الأخبار الواردة في تحديد الإسلام بمجرَّد قولهم بوحدة الوجود والحكم بكفرهم، وهي على ما عرفت من اختلاف معانيها والله العالم بحقيقة أحكامه** ".

إن الفقيه الحقيقي ومرجع التقليد الأعلَم عليه أن يحمل ويجب أن يملك الإجابة عن سؤال وَاحد كبير بحجم الدنيا والحياة ليقدِّمها لمقلِّديه، وهو: **ماذا يجب عليَّ أن أفعل وماذا يجب أن أترك؟** بمعنىٰ **ماذا يريد الله منيّ كمُسلم، بماذا أمرني، وعمَّ نهاني؟** ما الذي يحقِّق إرادة الله في شخصي، مما وَضعه لي سبحانه وتعالىٰ كمنهاج تكامل يسمو بي، ويستتبع رضاه عني، ويورث لي سعادة الآخرة، بل سعادة الدارَين؟...

وما دون ذلك وما بينه وحولَه مما قد يلامس قضايا روحية ويطال أُموراً دينية، هي مساحات ونطاقات يُفسَح فيها للجولة الفكرية والحراك الثقافي إذا صحَّ التعبير، فالدين في مجموعه ليس عِلماً أو حقلاً يتناول القضايا كلَّها علىٰ نحو البتّ والقطع والحساب والحدِّ الرياضي، **ولا هو يوجب علىٰ كلِّ مَن يريد الدنوَّ منه والتفكُّر في تعاليمه ومفاهيمه، التخصُّص في علومه علىٰ درجة الفقاهة والاَجتهاد والقدرة علىٰ الاَستنباط، أو قُل هو دين لا "يحتكر" التعاطي مع مصادر المعرفة فيه علىٰ نحْو يحرم غير العلماء المتخصِّصين،** ويذر "العوام" أتباعاً منقادين بكيفية تجعلهم أشبه بالآلات المسيَّرة! بل نحن ـ جميعاً ـ مأمورون بالتدبر في مصادر المعرفة الدينية، من القرآن الكريم ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾ (محمد)، وتراث «أهل البيت» عليهم السلام المطالبون بالنظر والقراءة فيه، والنهل من معارفهم ما اَستطعنا، بالمقدار الذي يسمح لنا به العلم والعقل، فهما مَن يأمرانا بالتوقُّف هنا، والمضي والاَستمرار والتلقي المباشر هناك (في ما لا تقليد فيه).

لذا تجد في تلك النطاقات مساحة للحِراك والتفاعل تسمح باَنتزاعات متفاوتة وقراءات متعدِّدة، ولربما كانت متباينة أحياناً، فلا غروَ أن ترىٰ أكثر من جواب "صحيح" لسؤال وَاحد، ومرجع ذلك القدرة الذهنية لأرباب الفكر ودرجة علمهم ومدىٰ تذوُّق الفن واَستشعار الجمال، وفي العمق: **ما تكتنُّه الحقائق وتنطوي عليه المعارف الدينية من كنوز دفينة، تحاكي جميع الأفراد والطبقات وسائر الأفهام والعقليات.** ومن هنا تشهد كيف تدفع هذه الحالة المؤمن نحو التألُّق، وتُفسِح له للإبداع والتقدُّم، وتشرع الأبواب في طريق السير والسلوك ما شاء الله، فتثرىٰ الساحة بعطاء مستمر في شتىٰ الحقول، ويظهر التعدُّد والتنوُّع، وأحياناً التزاحم! وهناك مَن يرىٰ أن هذا هو الذي يأخذها نحو التكامل المنشود!

وبعد، فالدين والفقه **حقل جاد، لا ينظر الاستعراض والتباهي، ولا يرقب جذب الأضواء وإرضاء الناس بسخط الله، فيجاريهم في مقولاتهم التي يتلقونها من الإعلام ومَن خَلْفه**، وتمليه عليهم وتلقِّنها لهم أجواؤه المريبة، ويمضي في إشباع الغرائز الشخصية لأدعيائه، فيدغدغ أهواءهم الشيطانية ويحاكي أغراضهم الفاسدة، ويتسابق ليسجِّل النقاط على الخصوم والمنافسين، أو الأقران المفترَضين لمنتحِليه!... **تأخُذه موجة القومية، فيوهم بمؤامرة تريد صرف المرجعية عن قومه وبلَدِه!** أو يشكو **تارة أُخرى "الرجعية"** والارتهان للموروث والتراث، ويعيش الالتقاط، ويكرِّر مقولات **الحداثيين الجوفاء، ويأنس آخَر بالفلسفة، فينادي بجعلها محور المرجعية ومرتكز الأعلمية!**

لذا فالفقيه لا يهدر وَقته ولا يصرِف جهده إلَّا في البحث عن الإجابات التي تأخذ بيد المكلَّف الساعي لكماله، بما يدفعه للمضي في هذا الطريق، أو يمنعه ويردعه عن الوقوع والاندفاع في ما يشنيه، ويأخذه صوب السقوط والانحراف.

إن حقول الفلسفة والرياضيات والحساب والهندسة والنجوم والهيئة والطب والفلك والأسطرلاب، وما إلى ذلك من العلوم التي تدرَّس أو كانت متداولة في الحوزات في عهود ماضية... تحمل وتنطوي على جانبين ويتم التعاطي معها وفق أساسين: **ما يعين في كشف حكم شرعي واجب أو محرَّم**، كأحكام الأهلَّة والآفاق والقِبلة، وارتباطها بحركة القمر وأبراجه وأوائل الشهور وما يترتَّب عليها في علم الفلك والجغرافيا، وأُخرى **تتعلَّق بنفس العلم، دون أن يكون لها امتداد في عمَل المكلَّف**، وهي وإن كانت شريفة في ذاتها ـ في بعض الأحيان ـ إلَّا أنها تبقى فضلة ونافلة أمام علم "الحلال والحرام".

إنها **مغالطة فجَّة، بل وَقاحة أقصت صاحبها عن أدنى الأدب واللباقة**، أن يتشدَّق مريض معقَّد، فينال من المراجع العظام، وهم أعلام المذهب الذين تشدُّ إليهم الرحال، وجهابذة أهل التحقيق والنظر، كونهم "مجرَّد" **مراجع "حلال وحرام"**! موحياً بأن هذا العنوان منحَصِر في نطاق محدود، ومعرِّضاً بأنهم يجهلون الفلسفة والحكمة التي يجيد ويتقن (وهذا أوَّل الكلام!) حتى درَّسها دورات متتالية!... جاهلاً أو متجاهلاً أن الحلال والحرام يشمل ـ كما أسلفنا ـ جميع الحقول والميادين، ويحكم جميع الأصعدة.

نعم، قد لا تعنى الحوزة بآراء «ديكارت» و«هيغل» و«كانط»، بل حتى «سقراط» و«أفلاطون» و«أرسطو»... **أما معرفة سائر العلوم التي ترتبط بشكل جادٍّ بالآخِرة وبالتكاليف الشرعية**، كجوهر الأنقلاب والاستحالة في الكيمياء، ومنازل الشمس وأبراج القمر في الفلك، وسَمْت القبلة وزوايا أقاليم الأرض في الهندسة والجغرافيا، وشُبهة الآكل والمأكول وإعادة المعدوم في مبحث المعاد الجسماني، وأصالة الوُجود واعتبار الماهية، والوَاحد لا يصدر عنه إلَّا وَاحد، سواء في الكلام أو الفلسفة، وما إلى ذلك من أفكار ومقولات ترتبط ببُنية المؤمن العقدية، ما يجوز منها ويصح، وما لا يجوز ويحرُم... **فهو مما يعنى به الفقيه ويحيط بأدلَّته مرجع التقليد، وهو من صميم دَوره وشأنه وتخصُّصه**.

إن الإحاطة بأدلَّة "الأحكام" في دائرتها الأوسع: علم النفس والتربية والأخلاق والاجتماع والاقتصاد والسياسة والبيئة وسائر ما يحتاجه الإنسان ويفتقر إليه تكامله في فكره وسلوكه... تقتضي وتستلزم حدوداً غير متناهية في معرفة القرآن والسُّنة، حتى عُدَّ هذا الشرط الأهمُّ والألزَم في المرجعية. وناهيك بالإحاطة، بمعنى سعة الاطِّلاع والعلم بصدور ووُجود آيات وروايات تتعلَّق بهذا الفرع وذاك، فإنه لا بدَّ من القدرة على الفحص والبحث واكتشاف معانيها ومَدَاليلها اللغوية والعرفية، وعن معارِضاتها والقرائن الصارفة، وكذا الوقوف على شأن نزول الآيات وما إلى ذلك مما يحفُّ النصَّ ويكتنفه.

إن عمدة المطلوب من المستنبط هو الإحاطة بالأخبار الصادرة عن «أهل البيت» عليهم السلام، فإنها رحى العلم وعليها مَدَار الفقاهة والاجتهاد، والأُنس بلسانهم وبيانهم وكيفية محاوراتهم ومَعاريض خطابهم، هو أهم ما يجب توفُّره في المحصِّل والباحث والمستنبط... فعن «داود بن فرقد» قال: سمعت «أبا عبدالله» عليه السلام يقول: "أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إنَّ الكلمة لتنصرف على وُجوه، فلو شاء إنسان لصَرَف كلامه كيف شاء ولا يكذب"[1]. وعن «الرضا» عليه السلام قال: "مَن رَدَّ متشَابه القرآن إلى مُحكَمِه فقد هُدِي إلى صراط مستقيم. ثم قال: إنَّ في أخبارنا مُحكَماً كمُحكَم القرآن، ومتشابهاً كمتشابه القرآن، فردُّوا متشابهها إلى مُحكَمها، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلُّوا"[2].

(١) «معاني الأخبار» لـ «الشيخ الصدوق» ص١.
(٢) «عيون أخبار الرضا» لـ «الشيخ الصدوق» ج١ ص٢٩٠.

سادساً: معرفة تاريخ الفقه وآراء الفقهاء

من الأُمور التي لها تأثير كبير في عملية البحث عن المعارف الدينية والسعي للوصول إلى الأحكام الشرعية، تنقل الباحث والمجتهد إلى الفضاء الصحيّ لعملية التفقُّه والاستنباط، وتمكّنه، أو قُل تضعه على الجادَّة الصحيحة، وتجعله في المحيط الذي يوفِّر أو يركّز الجهد ويمنع تشتته وضياعه: تتبُّع كلمات الأعلام، ومُلاحقة آراء الماضين، والنَّظر في أقوال السَّلَف، ممن لهم قصَب الفضل والسبْق في هذا المضمار، ولا سيما المتقدِّمين الذين كان دأبهم الفتوى بمتون الأخبار، كـ «الشيخ» [(١)] في «النهاية»، و«الصَّدُوقَيْن» [(٢)]، ومَن يحذو حذوهم، ويقرب عصره من أعصارهم. [(٣)]

---

(١) لعلَّ أبرز ما أنجزه «الشيخ الطوسي» هو أنه أدخل عنصر الاجتهاد على الفقه الإمامي، ونحا به منحىً أصولياً بعد أن كان أخبارياً في نزعته، لا يتجاوز نقل الروايات بألفاظها أو بعبارات أُخرى على أحسن تقدير، كما صرح به «الشيخ» نفسه في مقدمة كتابه «المبسوط». توفي ﷺ سنة ٤٦٠ هـ، ودُفن بداره في «الغري»، التي صارت بعد ذلك مسجداً يعرف بأسمه «مسجد الطوسي». أنظر: «خاتمة المستدرك» ج٣ ص٥٠٥، ومقدمة «العلَّامة آغا بزرك الطهراني» على «تفسير التبيان».

(٢) أما «الصدوق» الأب، فهو الشيخ الأقدم، والطود الأشم، العالم الفقيه المحدِّث، صاحب المقامات الباهرة، والدرجات الرفيعة، «أبوالحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي». خاطبه «الإمام العسكري» ﷺ على ما في «الاحتجاج» بقوله: "أوصيك يا شيخي ومعتمدي وفقيهي، «أبا الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي»، وَفَّقك الله لمرضاته، وجعل من وُلدك أولاداً صالحين". وكان ﷺ أول من ابتكر طرح الأسانيد، والجمع بين النظائر والإتيان بالخبر مع قرينه، وذلك في «رسالة الشرائع» التي ألَّفها لوَلده. ونظرا للثقة المطلقة التي منحها الأصحاب إياه، ولاعتمادهم المطلق عليه، كانوا يأخذون الفتاوى من رسالته إذا أعوزَهم النص، وهذا من متفرداته ﷺ. مات ﷺ سنة ٣٢٩ هـ. أنظر «رجال النجاشي» ٢٦١: ٦٨٤، و«خاتمة المستدرك» ج٣ ص٥٢٧.

وأما الأبن، فهو شيخ من مشايخ الشيعة، وركن من أركان الشريعة، رئيس المحدثين، والصدوق في ما يرويه عن «الأئمة» ﷺ، «أبوجعفر محمد بن علي القمي». وُلد بحدود سنة ٣٠٥ هـ بدعاء «صاحب الأمر» ﷺ، ونال بذلك عظيم الفضل والفخر. وَصَفه «الإمام» ﷺ في التوقيع الخارج من ناحيته بأنه "فقيه خير مبارك ينفع الله به"، فكان منذ حداثته أُعجوبة عصره في كثرة حفظه، وكلما روى شيئاً تعجَّب الناس منه قائلين: هذا الشأن خصوصية لك ولأخيك، لأنكما وُلدتما بدعاء «الصاحب» ﷺ. ولا غروَ في ذلك فقد وَرَد «الصدوق» «بغداد» وهو حدَث، فسمع منه شيوخ الطائفة، كـ «محمد بن هارون التلعكبري»، و«المفيد»، و«الحسين الغضائري»، و«وَالد الشيخ النجاشي»، و«جعفر بن حسكة القمي»، و«محمد بن سليم الحمراني»، وغيرهم من أعاظم الطائفة. له نحو من ثلاثمئة مصنف، أهم ما وَصَل منها كتاب «مَن لا يحضره الفقيه»، و«التوحيد»، و«الخصال»، و«علل الشرائع»، وغيرها ومنها «الهداية» و«المقنع» فكثير من عبائرهما مطابق لمتون الأخبار. توفي ﷺ بـ «الري» سنة ٣٨١ هـ. أنظر «تنقيح المقال» ج٣ ص١٥٤، و«خاتمة المستدرك» ج٣ ص٥٢٤، وهامش ص١٥.

(٣) كـ «الشيخ المفيد» في «المقنعة».

ذلك لئلّا يقع الفقيه المستنبط في خلاف الشهرة القديمة التي فيها ـ في بعض الموارد ـ مناط الإجماع.[١] ولا بدَّ للطالب من الاعتناء بكلمات أمثالهم، وبطريقتهم في الفقه، وطرز استنباطهم، فإنهم أساطين الفن، **مع قربهم من عهد «الأئمة»** عليهم السلام، وكون كثير من **"الأُصول" الروائية كانت لديهم، مما هي مفقودة في الأعصار المتأخرة**، حتى زمن «المحقِّق»، و«العلَّامة».[٢]

والاجتهاد المصطَلَح والتفقُّه المراد، وإن أندكَّ معناه في الاستقلالية وقام عليها، فلا يُتصوَّر في مقلِّد يتلقى عن غيره، وتابع يحذو نهج مَن سبقه، ومُنقاد يأخذ ممن تفوَّق عليه وغلَبه، إذ لا بدَّ لتحقُّق الفقاهة المؤهِّلة للمرجعية في شخصٍ من القيام والنهوض بالاستنباط من تلقائه، وبلوغ الأحكام والوقوف على مداركها بنفسه، ومن لدُن استدلاله الشخصي، وإلَّا لانتفى الاجتهاد وكان ـ في الحقيقة ـ مقلِّداً... **إلَّا أن هذا لا يُلغي أصلاً مطَّرداً في جميع العلوم، وحقيقة سارية في الحقول كافَّة وبادية فيها بجَلاء، هي الأخذ من السلف والارتكاز على ما بلَغه الماضون من أهل الفن وأرباب التخصُّص.**

---

(١) ذكر «السيد الخميني» في «أنوار الهداية»: الشهرة في الفتوى قد تكون من قدماء الأصحاب إلى زمن «الشيخ أبي جعفر الطوسي» رحمه الله وقد تكون من المتأخرين عن زمانه: أما الشهرة المتأخرة فإنما هي في التفريعات الفقهية، وليست بحُجَّة، ولا دليل على حُجيتها. وما استُدِلَّ لها ـ من فحوى أدلَّة حُجية خبر الواحد، أو تنقيح المناط، أو تعليل آية النبأ، أو دلالة "المقبولة" أو تعليلها عليها ـ مخدوش كلُّه. وأما الشهرة المتقدِّمة ـ وهي التي بين أصحابنا الذين كان دَيْدَنهم ضبط الأُصول المتلقَّاة من «الأئمة» في كتبهم بلا تبديل وتغيير، وكان بناؤهم على ضبط الفتاوى المأثورة خلَفاً عن سلَف إلى زمن «الأئمة الهادين»، وكانت طريقتهم في الفقه غير طريقة المتأخرين، كما يظهر من أول كتاب «المبسوط» (وقد راجعنا الكتب التي كانت مؤلَّفة قبل وِلادة «الشيخ» أو قبل زمان تأليف «المبسوط»، كـ«المراسم» وكتب «المفيد» و«السيد علم الهدى»، فلم نجد ما أفاد «الشيخ الطوسي»، لوضوح عدَم كونها متون الأخبار، واختلاف ألفاظها معها، وبعضها مع بعض. نعم بعض كتب «الصدوق» كذلك. والظاهر صِحة كلامه بالنسبة إلى الطبقة السابقة عن طبقة أصحاب الكتب الفتوائية، فلا يبعد أن يكون بناء تلك الطبقة على نقل الروايات المطابقة لفتواهم، أو نقل ألفاظها بعد الجمع والترجيح والتقييد والتخصيص، كما لا يبعد أن يكون «فقه الرضا عليه السلام» كذلك، وقريب منه كتاب «مَن لا يحضره الفقيه») ـ فهي حجَّة، فإذا اشتهر حُكم بين هؤلاء الأقدمين وتُلُقِّيَ بالقبول يكشف ذلك عن دليل معتبر. وبالجملة: في مثل تلك الشهرة مناط الإجماع، بل الإجماع ليس إلَّا ذاك. فالشهرة المتأخرة كإجماعهم ليست بحُجَّة، والشهرة المتقدمة فيها مناط الإجماع. أنظر: ج١ ص٢٦١. **والمسألة محلُّ بحث وخلاف وأخذ وردٍّ بين الأُصوليين.**

(٢) أنظر: «الاجتهاد والتقليد» لـ«السيد الخميني» ص١٤.

ومن غريب ما نادىٰ به الحداثيون و "التنويريون" الذين يناصبون الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية العداء، ويجاهدون في تقويض هذا الصرح الإلهي وإطفاء هذا النور الرباني، وعجيب ما طالبوا به: الأنقطاع عن التراث، وفصل الأستنباط والإفتاء وأنتزاع الأفكار الدينية عن نتاجات الماضين! والأنطلاق في المعرفة الدينية من مُعطيات حاضرة ومباشرة، مبتورة ومنفصلة ومقطوعة عن الماضي بكل ما ينطوي عليه ويعنيه! وإن دلَّ هذا علىٰ شيء، فهو يدلُّ علىٰ أمرٍ من أثنين: **إما هو سوء نيَّة وغرَض يريد الكيد ومرَض يريد الفتك بالدين، أو هو تيهٌ وضياع، أفرزه الجهل والتخلُّف** عن الإحاطة بهذه الفكرة المسلَّمة التي تناهز البديهة في جريها بين العقلاء وسيرها وأطِّرادها في الحقول والميادين كافَّة.

فإن العلوم ـ علىٰ أختلافها ـ تخضع لحقيقة البناء الحضاري المتعاقب والتكامل المتلاحق، فتكمِل كلُّ أُمة وتجبر الناقص من عطاء سابقتها، وتصحِّح عيوبها، وتطوِّر نتاجها، وهكذا في أجيال الأُمة والحضارة الواحدة، يتناوَل الخلَف ما بلَغَه وحصل عليه من تركة السلف، ويطوِّرونها ويحسِّنونها... نعم، المرفوض والمدان ـ في التلقِّي ـ هو الجمود والتحجُّر، وأن تقع أُمة أو طائفة في داء الفخر بتراث الأسلاف والزَّهوِ بإرث الآباء والأعتداد بمَجْد الأجداد، وهي عاجزة عن مضاهاة شيء من ذلك المجْد أو الإضافة إليه، ومحاكاة سلَفها ولو في نَزْر من عطائه، كما في البيت المنسوب إلىٰ «أميرالمؤمنين» ﷺ:

إنَّ الفتىٰ مَن يقول ها أنا ذا * ليس الفتىٰ مَن يقول كان أبي

إن المطالبة التي تدعو الحوزات العلمية وعموم الشيعة إلىٰ نبذ تراثهم وراء ظهورهم، وحثِّهم علىٰ تجاهله والتنكُّر له، وأن يبدأوا في المعارف الدينية وينطلقوا من الصفر!... دعوة مريبة، وفكرة عليلة لا تستقيم وأوَّليات العلم والفكر.

وما يوغل في التعجُّب والغرابة، أنه علىٰ فرض أو أحتمال وُقوع الخلط في التراث، وشَوْب الغثِّ فيه بالسمين، أو عدَم صلاحيته للحاضر لأي سبب موهوم كان... فلا بدَّ من أُسس علمية وقواعد يمكن جعلها مناطاً للتقييم ومرجعاً للحكم، لا أن يخضع الأمر لأعتبارات مزاجية وأغراض أهوائية، فيُنبَذ كتابٌ من رأسه، أو تلقىٰ خزانة مشحونة بنفائس الكتب في المهملات أو المحرقة، لأنها من الماضي، ونحن أبناء الحاضر!

وخُذ بأسم التحرُّر والتنوير والإصلاح والتطوير، ما شاء الشيطان من هذا الهراء!

إن تحصيل العلوم التي عدَّدناها آنفاً والتمكُّن من آلية الأستنباط وَفق المنهج الحوزوي السائد، (وهناك علوم أُخرىٰ، أو قُل: هناك شُبهات تخلط وتُوهم في أمر "علوم" أُخرىٰ تدَّعي لزومها للمرجعية، سيتم تناولها ومعالجتها لَاحقاً في الفصل العاشر إن شاء الله)، وبلوغ الكفاية فيها، **هو الطريق الحصري الوحيد لتحقُّق شرط العِلم، ومرتكز أساس في** جامعية شرائط الفتوىٰ والتقليد... **ولا يمكن قبول والركون لأي مصدر أو طريقة أُخرىٰ تدَّعي القُدرة علىٰ فهم الدين ومعالجة أدلَّة الأحكام**، ويزعم أربابُها أهليتهم للمرجعية والإفتاء، ممن لا باع لهم، أو لم يُتموا دراسة وتحصيل هذه العلوم الشريفة، وعجزوا عن بلوغ الأجتهاد وَفق الآلية والطريق التي عليها الحوزات العلمية الشيعية.[1]

(١) عاشت الحوزة العلمية الشيعية من منتصف الثمانينيات حتىٰ أواخر القرن الماضي، معركة قاسية علىٰ صعيد مناهج الدراسة وأساليب التحقيق وأدوات الأستنباط وكيفية فهْم وبناء المعارف الدينية، بين طرفين كبيرين هما: دعاة التجديد والتطوير، مقابل أرباب النهج التقليدي. ولم تكن المعركة جديدة، بل كانت فصلاً من حرب ضروس بدأت في العشرينيات، مع جلاء الأستعمار (العلني) من البلاد الإسلامية وأستبداله بأنظمة علمانية تتبنىٰ الفكر التجديدي للإسلام، وإن حاربت ولاحَقَت رموزه أحياناً (ذلك لأنهم البديل والمنافس المرشَّح للمستعمر، **الذي جاء بالطرفين وزرعهما**، وها قد بدأت عملية الأستبدال حين دعت الحاجة وجاء الدور في عصر "الربيع العربي" فتألَّق دور «الإخوان» و«الدعوة»!)... ولكن الجديد هذه المرَّة كان تزامن المعركة ووُقوعها في ظلِّ أضمحلال حوزة «النجف الأشرف» بسبب القمع الصدامي، وشبه تعطيلها في ذلك الحين من جهة، ومن جهة أُخرىٰ، تحوُّل أحد طرفي الصراع في حوزة «قم» إلىٰ السلطة وتولِّيه مَواقع عليا في الحكم، ما جعل المعركة مصيرية علىٰ صعيد الطائفة ومستقبلها، وتنذر نتائجها بمنعطف تاريخي ينتظر الشيعة.

كان الحركيون الإسلاميون والثوريون، هم أبرز دعاة تغيير طرق الأستنباط وآليات الفقاهة والأجتهاد، وقد سعوا جاهدين إلىٰ تبديل أُسس المرجعية وشرائطها، وجعل الفقه المتحرك (أو "فقه بويا" كما أصطلح دعاته وأربابه)، هو المرتكز في الأجتهاد... وقد أحتدم النزاع في تلك فترة بينهم وبين الحوزة العلمية، وأخذت المعركة صوَراً شتىٰ، ولم تنته وتحسم إلَّا حين تدخَّل «السيد الخميني» ﷺ مباشرة وأنتصر للحوزة والطريقة التقليدية، وذلك في بيان تاريخي أصدره، عُرف بـ"بيان رجب"، وَجَّهه إلىٰ الحوزة والعلماء... وقد جاء فيه:

"ليس ثمة ترديد في أن الحوزات العلمية والعلماء الملتزمين كانوا علىٰ مدىٰ تاريخ الإسلام والتشيُّع أهم الحصون الراسخة للإسلام في قبال الهجمات والأنحرافات والتحريفات. ولولا الفقهاء الأعزاء لما عُلِم أيُّ العلوم كانوا سيحمِّلونها الناس اليوم بأسم علوم القرآن والإسلام و«أهل البيت» ﷺ. إن جمع وحفظ علوم القرآن الكريم، وآثار وأحاديث «النبي الأعظم» ﷺ، وسنة وسيرة «المعصومين» ﷺ، وتدوينها وتصنيفها وتنقيحها، في ظروف شحَّة الإمكانيات، وسطوة سلاطين الجور والحكام الظلمة، وما يبذلون من طاقات في سبيل محو آثار الرسالة... لم يكن بالعمل الهيِّن.

←

وليس هذا من باب التعصُّب والتقديس، ناهيك بالأُنس والتعوُّد، بل هو من معطيات العلم والعقل، وفي صميم ما يَحكم به، مما لا مناص من التزامه، لذا لا مكابرة هنا ولا عِنادَ، **ولا غضاضة في قبول أي بديل يستطيع أن ينافس ويناهض المنهج الحالي، ولكن عليه أن يُقيم أُسسه ويشيِّد قواعده بشكل علمي تام**، لا إعلامي صحفي، يخاطب العوام، ويرفع شعارات خاوية وعناوين جوفاء.

♦ ♦ ♦

إن هذه الستة التي أستعرضناها، هي المقدمات والعلوم والمعارف التي يجب أن يحسنها المرء ويجيدها ويتقنها، بل يبرع فيها ويبلغ درجة التمكُّن المطلق والإبداع، ليصبح فقيهاً ويكون مؤهلاً للمرجعية عند تحصيل بقية الشرائط وأكتمالها.

بالعلم ينجو المرء من النظرة التجزيئية التي تبني الرؤية والفكرة والعقيدة الدينية، وأحياناً الرأي والحكم الفقهي، فيرتكز على رواية أو آية، مهملاً عشرات الآيات والروايات التي تخالف مدلولها، وتسوقها إلى معنىً ومراد غير ما فهمه التقاطاً وتجزيئية!

إن المعارف الدينية بحر زاخر غِطَمٌّ، لا يُنكَف ولا يُنزَح، **لعلَّ سابحاً على ساحله يغترُّ بِبَلل جسمه وقدرته على العوم في ضحْله، فيتوهَّم كشفه ويحسب أنه بلغ منه وفيه ما يكفيه!** كلا، حتى يغوص في أعماقه ويسبر أغواره، ويبلغ مكامن دُرَره ولآلئه، مما لا يمكن ولا يكون إلَّا بالأجتهاد المطلق والفقاهة الكاملة التامة، وما تراه من فوضى الإفتاء، وضلال الأفكار والمفاهيم، يعود إلى توَهُّم العِلم، وزيف الدعوى فيه.

←

ونحن اليوم ـ بحمد الله ـ نرى نتيجة تلك الجهود في الآثار والكتب المباركة، مثل "الكتب الأربعة" وكتب أُخرى للمتقدِّمين والمتأخرين، في الفقه والفلسفة والرياضيات والنجوم والأُصول والكلام والحديث والرجال والتفسير والأدب والعرفان واللغة وشتى حقول العلوم المتنوِّعة... لعمري، إذا لم نُطلق على هذه الجهود والمعاناة "جهاداً في سبيل الله"، فماذا عسانا نسميها؟! إن الحديث ليطول في البعد العلمي لخدمات الحوزة العلمية، مما لا يسعه هذا المختصر، وبحمد الله فإن الحوزات غنيَّة ومتجدِّدة بلحاظ منابع وطُرق البحث العلمي والأجتهاد، **ولا أتصوَّر وُجود طريقة أنسب للتحقيق المعمَّق في جوانب العلوم الإسلامية غير تلك التي كان عليها السَّلَف من العلماء**. ويشهد تاريخ ألف سنة من تحقيق وتتبُّع العلماء الواقعيين للإسلام على أدعائنا في نماء بذرة الإسلام المقدَّسة، وغدوِّها شجرة وثمرة... (إلى أن يقول:) **أما بخصوص أسلوب الدراسة والتحقيق في الحوزات، فإنني أتبنى الفقه التقليدي وأجتهاد "الجواهري"، وأرى حُرمة التخلُّف عن ذلك.**

وقد قرن ﷺ هذا الموقف التاريخي الخطير في مقاطع أُخرى من بيانه بالدعوة إلى التوسع العرضي في فروع الأجتهاد وموارده ما يلامس معطيات الزمان وتطوراته. أنظر: (صحيفة النور) ج٢١ ص٨٨ ـ ١٠١. ■

ثبوت الفقاهة والمرجعية

ولم يترك الشارع المقدَّس الأمر في كيفية ثبوت هذا الشرط في الأشخاص، وبيان سبيل التحقُّق من توفُّره في العلماء، على عواهنه، ولا تراخى في ذلك ولا تهاوَن، بل وَضَع آلية ترسم وتحدِّد وتضبط الأمر بإحكام وإتقان، ما يقطع الطريق على **الأدعياء** ويُسقط في أيديهم، فتراهم يلجؤون إلى المكر والخديعة، والغش والتدليس، والإعلام والدعاية التي تسوِّق مرجعياتهم المزيَّفة، **فلا تنتشر إلَّا في أوساط عوام مطبِقين في الجهل، ومحازبين يُسيِّسون الدين، ومتمصلحين** " يحوطونه ما درَّت معايشهم " !

إن عملية الاجتهاد والفقاهة، ثم الأعلمية والمرجعية، وإن اعتقدنا بأنها بعين الله، تشملها رعاية «المولى الحجَّة بن الحسن» ﷺ وتكلؤها عنايته... إلَّا أن الأمر على صعيد التكليف الشرعي، والعمل به، ليست قضية غيبية، ولا تُدخل المكلَّف في طلاسم وأحاجي تنقل الخطاب إلى العجز والاستسلام فالانقياد الأعمى. **لقد أحكمت الضوابطُ الشرعية الأمرَ وقنَّنت له لتقطع الطريق وتغلق باب الادعاء، وتمنع من هذا الميدان المقدَّس وتنفي من هذا الحمى الأقدس كلَّ متوغِّل يمارس العبث والاتجار بالدين، وكلَّ مزيَّف يريد الدعوة إلى نفسه** وجرَّ النار إلى قُرصه، والصعود على أكتاف الناس، بانتحال مقام نيابة وَلي الله وحُجَّته! وما تراه من مظاهر وحالات مستجدَّة غزَت ساحتنا الإيمانية، تتناول طُرقاً خاصَّة في تلقِّي العلم، **وتتحدَّث عن أسباب غير طبيعية وسُبل خارقة في الوصول إليه وتحقُّقِه، وعوالم غيبية يلفُّها الإبهام، بلَغها هذا وأدركها ذاك، ما يسمح له، بل يستدعي، اتباعه وتقليده!... هو شيطنات تدلِّس وتخدع،** وتُلبس الحقَّ وتخلطه بالباطل، وترفع المصاحف على رِماح دَجَلها، وتلوِّح به على أسنَّة زيفها، وهي تنادي بـ" كلمات حق " :

كالمروي في «الكافي»: مَن أخلص لله سبحانه أربعين صباحاً، تفجَّرت من قلبه على لسانه ينابيع الحكمة. وحديث «النبيّ» ﷺ : ليس العلم بكثرة التعلُّم، وإنَّما العلم نورٌ يقذفه الله في قلب مَن يحب، فينفتح له، ويشاهد الغيب، وينشرح صدره فيحتمل البلاء، قيل: يا «رسول الله» وهل لذلك من عَلَامة؟ قال ﷺ : التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والاستعداد للموت قبل نزوله.

وخبر «عنوان البصري» عن «أبي عبدالله» ﷺ الذي فيه: ليس العلم بالتعلُّم، إنَّما هو نور يقع في قلب من يريد الله تبارك وتعالىٰ أن يهديه، فإن أردت العلم فاطلب أوَّلاً في نفسك حقيقة العبوديَّة، واطلب العلم باستعماله واستفهم الله يُفهِمك.

وفي «مُنية المريد» عن «النبيّ» ﷺ في وَصيَّة «الخضر» لـ «موسىٰ»: يا «موسىٰ» وَطِّن نفسك علىٰ الصبر تلْقَ الحِلْم، وأشعِر قلبَك التقوىٰ تنَلِ العِلم، ورَوِّض نفسك علىٰ الصبر تخلص من الإثم. وفي الخبر أنَّ «عيسىٰ روح الله» علىٰ نبينا وآله وعليه السَّلام كان يقول للحواريّين: ليس العلم في السماء فينزل إليكم، ولا في تخوم الأرض فيصعد عليكم، ولكن العلم مجبول في قلوبكم، مركُوز في طبائعكم، تخلَّقوا بأخلاق الروحانيين يظهر لكم. ورُوِي أنه قال لـ «بني إسرائيل»: يا «بني إسرائيل» لا تقولوا العِلم في السماء، مَن يصعد يأتي به، ولا في تخوم الأرض مَن ينزل يأتي به، ولا من وَراء البحار مَن يعبر يأتي به، العلم مجبول في قلوبكم، تأدَّبوا بين يدي الله بآداب الروحانيين وتخلَّقوا بأخلاق الصديقين، يظهر العِلم من قلوبكم حتىٰ يغطيكم ويغمركم.

إنَّ هذه الأحاديث وأمثالها، **لا تلغي الكسب والتحصيل بحال، ولا هي بصدد تعطيل سُبل التعليم وطُرقه الطبيعية السائدة، والانتقال إلىٰ رياضات تنزل الوَحي من السماء، أو تربط صاحبها بطاقات الجن وقدرات العوالم الأُخرىٰ، ولا تريد الاستعاضة عن علوم الحوزة باللجوء إلىٰ العلوم الغريبة كعِلم الحروف والأعداد والجفر والرمل**[1]...

(١) من المآسي التي تعيشها ساحتنا الإيمانية أن تناهبتها خطوط وتيارات تجهيلية ألقتها بين **إفراط وتفريط**، فتشطَّر ضرعيها: **دجَّالون يتَّجرون بالغيب**، يزعمون المعجزة في العلم والكرامة وخرق العادة في بلوغه، يقابلهم "**تنويريون**" **حِسيُّون**، يرفضون ما لا يألفون، وينكرون ما يقصرون عنه من علوم، ويجحدون ما لا يحيطون به من عوالم! منهم مَن يحارب العلوم الحوزوية التقليدية، ومنهم مَن يتنكَّر لغير الطرق الظاهرية وينفي وُجودها... وقد تناول «السيد مصطفىٰ الخميني» ﷺ في "تفسير القرآن الكريم" أمر "العلوم الغريبة" وبحث فيها وفصَّل بعض الشيء. وقد أحببت أن أنقل جانباً من دراسته، ليقف عليها مُدَّعو التزام "خط الإمام" من الإسلاميين السياسيين، أو حتىٰ من بعض الفضلاء الحوزويين، وقد سُئل عن قول «أميرالمؤمنين» ﷺ: "أنا نقطة تحت الباء" وقوله: "لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من باء ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾"؟ فأجاب غير مبال وردَّ غير عابئ ولا متوانٍ: "ليست الباء عندي إلَّا حرف جرّ، وما سوىٰ ذلك تزَّهات"! إنهم يوصِدون كلَّ باب يفتح أُفق الفكر ويضيء علىٰ ما وَراء الحسّ والطبيعة، مما يجهلون، ولنقُل: مما لم يسعفهم وَقتهم في تحصيله أو مجرَّد الاطلاع عليه والإلمام به (إذا أردنا التماس العذر لهم)، ويعدُّون هذه القضايا والأفكار في ←

←

التزهات ويحسبونها من الخرافات، ويزدرونها ويعدُّونها مقولات تُسفِّه العقل ولا حظَّ لها في دُنيا العلم! والحال أن من نافلة القول، إن هجْر بعض العلوم وغياب تداولها (بين الناس وحتى في الحوزات)، واستغراب بعض العوالم واستهجان ما يصاحبها، لا يُبطلها ولا يلغيلها ولا ينفيها، ومن المسلَّم أنه لا يسمح بجحدها وإنكار وُجودها، وإذا كان لهذا السلوك وَجهاً وعُثر له على موقع ومَحمل فتفهمناه إن صدر عن عوام الناس، فهو ـ بلا شك ـ مرفوض ومُدان ومستهجن إذا صدر من العلماء. وقد أبتلينا بين هؤلاء العلماء الحسيين المغرورين، وأُولئك الأدعياء الذين لم يدرسوا يوماً في حوزة، أو درسوا ولكن لم يقطعوا شوطاً ومرحلة يعتدُّ بها، وقدراً يبلغ بهم الكفاية، يبيح لهم الأدعاء ويسمح بالتصدّي للمرجعية والإفتاء، **ثم يزعمون أنهم تلقَّوه نوراً قُذِف في قلوبهم، وأنه أُلهم إليهم إلهاماً!**...

يذكر «السيد مصطفى الخميني» ﷺ، وهو فقيه فيلسوف، في الجزء الأول من تفسيره أبتداءً من ص١٤٥:

أعلم أن علم الحروف والأعداد من العلوم الشريفة، وهو يتكفل العلوم الغريبة، ولها مبادئ علمية وحسابات دقيقة، وله أرباب وأصحاب يشتغلون به في الأزمنة الطويلة، وفيه كتب كثيرة مطبوعة وغير مطبوعة، ومنه يشتق علم الجفر والرمل، ولا شُبهة في أن الجفر من العلوم الشريفة، وقد وَرَدت فيه آثار وأخبار (كما في «الكافي» ج١ ص١٨٥، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة، و«بصائر الدرجات» ص١٧٠ ـ ١٨١). وقال «العلَّامة المجلسي» ﷺ: إنه كان يصرُّ شديداً أن يتعلَّم الجفر الجامع، عن شيخه وملاذه «البهائي» ﷺ، وهو يأبى أن يعلمه، وآخِر الأمر مات ولم يتمكن من إرضائه، ولكنه نقل عنه ﷺ أنه قال: إن لي الجفر الجامع على وَجه التمكُّن من إخراج "قواعد الأحكام" لـ «العلَّامة» ﷺ. ومعنى هذه العبارة واضح عند أهله، وإجماله: أن له إمكان القبض والبسط، والتكسير والرد، حسب القواعد المحرَّرة، بحيث إذا سُئل عنه، ما «قواعد العلَّامة»؟ يجيب بجميع القواعد من أولها إلى آخرها.

ولستُ أنا أهلاً لذلك، ولكن كان العلَّامة «الشيخ زين العابدين»، المعروف بـ «الإمام الأبهري»، من أكابر هذا الفن، وقد وَجدت عنده بعض مخطوطاته، التي لو كان صرف عمره الشريف في تأليف العلوم الظاهرة، ربما بلغت مصنفاته ـ حسب ما قال ـ بمقدار مصنفات «المجلسي» ﷺ. فبالجملة: رأيت في محلِّه، تقاسيم الحروف إلى أقسام عديدة: نارية ونورية ومائية وترابية وهوائية، وفي هذه التقاسيم لطائف وذوقيات وخواص وآثار، وعليها مباني الطلسمات والمخططات، وإليك نبذة منها إجمالاً:

تنقسم بأعتبارٍ إلى الحروف الأبجدي والأبتثي والأهطمي والأيقفي وغير ذلك.

أما **الأبجدي** فأعلم أن في رواية عن «أبن عباس»: أن أول كتاب أنزله الله تعالى من السماء، أبو جاد (المحاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر، لـ «القاضي علي دده» م: ٩٩٨ هـ، ص٢٦). قال «أبن عباس» في معناه: أبى جَد، أي أبى «آدم» ﷺ من النهي بسبب نسيانه، وَجدَّ في أكل الشجرة. هوَّز، أي نزل من السماء إلى الأرض. حطِّي، أي حطت عنه ذنوبه بالتوبة. كلمن، أي أكل من الشجرة ومنَّ عليه ربه بالتوبة. سعفص، أي أخرجه ربه من نعيم الجنة إلى كدَر الدنيا. قرشت، أي أقر بالذنب وسلم من العقوبة (المصدر السابق). أنتهى... وقيل: كلمات أبجد ـ أي المركبات الأبجدية ـ أسماء ملوك أصحاب الأيكة من العمالقة، وقيل: من غيرها، وتكون تلك الحروف رموزاً إلى المعاني العجيبة والدقيقة، وقد وَرَد في الخبر: "خذوا معنى أبجد، ففيه عجائب كثيرة: الف، آلاء الله، باء بهجة الله، جيم مجد الله، دال دين الله، هاء هاوية، واو وَيل، زاء زاوية في النار"، وهذه ليست من العجائب، بل العجائب هي العلوم المبتنية عليها، وأعظمها علم الجفر، وأهمها الجفر الجامع الوارد في الخبر القطعي: "عندنا الجفر الجامع ومصحف فاطمة" («الكافي» ج١ ص١٨٦).

←

←

وأما **الأبتثي** فهو تركيب آخر متَّخَذ عما نسب إلى «النبي» ﷺ عن حروف المعجم قال: "هي أ ب ت ث وهي عربية، وفيها أسرار جميع الكتب والصحف المنزلة" (اشمس المعارف الكبرى ص٣٠٤)، لأنه بها يمكن كشف جميع الكتب السماوية قبل نزولها. ولذلك وَرَدَ: أنه كان يقرأ الآيات قبل نزولها. والله العالم. وفي تركيب الأبتثي الألف التي هي حرف الذات الأقدس تعالى، هي الأول وهي الآخر من الياء، وهما تسمى الهمزة لقبولها الحركة، وهي من حروف اللين، المتقوَّم بها جميع بُنية التراكيب باختلاف الأشكال والقوالب، فهو مثاله تعالى في تقويم الحروف. وأما **الأهطمي** فهو تركيب «الفهلويين» وكثير من أرباب الحِكَم، الذي يكون من الحلق إلى الشفة، إشارة إلى نزول الوجود من الأعلى إلى الأدنى، ومن المبدأ في قوس النزول إلى حاشية الوجود، وهي الهيولى والشفة، ثم منه يصعد، وهكذا.

وهذا هو تركيب الحروف بحيل أربع على ترتيب العناصر الأربعة: فالحروف **النارية** تركيبها هكذا: "أهطمفشذ"، **والهوائية** هكذا: "بوينصقض"، **والمائية** هكذا: "جزكس قثظ"، **والترابية** هكذا: "و ح ل ع ر خ غ"، وإعراب الأولى الفتح، والثانية الضم، والثالثة الكسر، والرابعة الجزم. وأما **الأيقفي** وهو تركيب الحروف بحيث يكون ما يكتب برقم وَاحد من الأرقام الهندية، متَّصِلاً وَاحداً والجملة وَاحِدة.

ثم إنها تنقسم بأعتبار آخر: إلى **المنقوطة وغير المنقوطة** المعبَّر عنها **بالناطق والصامت**، وكل قسم منها أربعة عشر حرفاً على عدد «المعصومين» ﷺ.

وبأعتبار ثالث: إلى **المفردة والمثاني والمثالث**، بأعتبار وُجود الشريك وعدمه، وبأعتبار وُحدَة النقطة وكثرتها. وبعبارة أُخرى: ما لا شريك له في الحروف المقطعة يسمى مفردة، وهي الألف والكاف واللام والميم والنون، وهكذا، وما لها شريك وَاحد يسمى بالمثاني، كالدال والذال إلى الفاء والقاف، وما له الشريك ـ أي في الكتب والرسم ـ أثنان يقال له: المثالث، كالباء إلى الخاء المعجمة في الترتيب الأبتثي، وهو المتعارف عليه اليوم بين الناس. وغير خفي: أن هنا أعتباراً آخر في التسمية وهو أن ما له النقطة الواحدة يقال له: المفردة، والمنقوطة بالنقطتين يسمى بالمثاني، وبالثلاثة بالمثالث. وقيل في الأعتبار الأول: ينقسم إلى المحكمات والمتشابهات، فالمحكمات ما لا تشابه له في الخط، والمتشابهات ما له مشابه وَاحد أو أكثر مأخوذين من قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ﴾ (آل عمران).

وينقسم بالأعتبار الثالث من الأنقسامات الرئيسة: إلى الملفوظي والمسروري والملبوبي.

والملفوظي هو الحرف الذي يتلفظ في أسمه بثلاثة أحرف، ولا يكون أوله عين آخره، كالألف والجيم والسين والشين وغيرها. **والمسروري** مثله، إلَّا أن أوَّله عينٌ آخره، كالنون والميم والواو، "نمو"، "منو"، وتسمى بالحروف المستديرة أيضاً. وأما **الملبوبي** فهي الحروف التي يتلفظ في أسمها بحرفين، كالباء والتاء ونحوهما، وتسمى أيضاً بالحروف **القلبية**، وتركيبها هكذا: "حظير"، "ثبت"، "خفظ".

وينقسم رابعة: إلى **المفاصلة والمواصلة**. والأولى: هي الحروف التي لا تتصل بما بعدها وإن تتَّصل بما قبلها، كالألف ونحوه، وهي ستة تركيبها: "أو ذر زد"، والستة، الأيام التي خلق الله السماوات والأرض فيها، والخمسة، الطيبة مع الرب الغفور، كما يكتب عندنا بصورة ستة، وخامسه إلى النورانية والظلمانية، وسادسه إلى المدغَم فيها لَامُ التعريف، كالدال وهو الدائم، وإلى المظهرة، وهي كالألف وهو الأحد، وهؤلاء أربعة عشر بعدد «المعصومين» ﷺ أيضاً، وبعدد أربعة عشر من منازل القمر التي هي ظاهرة، وفوق الأرض أبداً، والأربعة العشر التي هي مخفية، وتحت الأرض دائماً.

وهذه مختصرة قدَّمناها لمقصود منَّا يأتي في سائر المقامات، وتفصيلها يُطلَب من محالها.

←

والحق إن هذه الأحاديث مما يُستدل ويُستأنس به كشاهد على **التوفيق الإلهي والتسديد الرباني والمدد الغيبي، المتفرّع عن الجدِّ والاجتهاد في التحصيل، والناتج عن التفاني في ذلك وبذل أقصى الوسع دون تقصير، ما يستنزل الرحمة ويجلب الفيض الإلهي، ويفتح أبواب العطاء الرباني، المتمثِّل بـ" النور " الذي يقذفه الله في قلب مَن يشاء** (والمشيئة هنا من قبيلها في الآية الكريمة ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ (النحل)، ونظيراتها، أي بلطفه وأمره، لأن المهتدي اختار وسعى وأخذ بأسباب السبيل و " النجد " الذي مضى فيه)... ما يخلق ويوجد قدرة تأخُذ بيد صاحبها، أو قُل ملَكة ترفد ما بلغه من التحصيل، وتدعم ما صار إليه من عِلم، فيحظى بحسٍّ سليم، ويتمتَّع بذوق رفيع، يمنعه من سُقم الآراء، ويحصِّنه عن خطل التكلُّف والتعسُّف، ويجنِّبه

←

ومن العجيب ما صدر عن «تفسير المنار»، حيث قال: " والفاتحة مشتملة على مجمل ما في القرآن، وكل ما فيه تفصيل للأُصول التي وُضعت فيه، ولست أعني بهذا ما يعبرون عنه بالإشارة ودلالة الحروف، كقولهم: إن أسرار القرآن في الفاتحة، وأسرار الفاتحة في البسملة، وأسرار البسملة في الباء، وأسرار الباء في نقطتها، فإن هذا لم يثبت عن «النبي» ﷺ وأصحابه، ولا هو معقول في نفسه، وإنما هو من مخترعات الغُلاة الذين ذهب بهم الغلو إلى سلب القرآن خاصته وهي البيان " («تفسير المنار» لـ" تنويري " «محمد عبده» بقلم خلَفه «محمد رشيد رضا» ج١ ص٣٥) انتهى. والعذر عنه جهله بالمعارف الإلهية والرموز الخفيَّة على الخواص، فضلاً عنه، وهو من العوام لدى أُولي البصائر والأبصار، كيف وقد ثقل على الناس ما أتى به «المولوي» في القرن الثامن:

ما رميت إذ رميت فتنه أي ❖ صد هزاران خوشه اندر حفنه أي

آفتابی در یکی ذره نهان ❖ ناگهان آن ذره بگشاید دهان

ذره ذره گـــردد أفـــلاك وزمـــين ❖ پيش آن خورشيد چون جست از كمين

ولو كان يسمع ذلك ويخطر بباله مثله، لكذَّبه وأهانه، لعدم معقولية مثله، واليوم تبيَّن أمر القنبلة الذرية ومسألة تفكيك البروتون والنترون وقصة القنبلة الهيدروجينية، وغير ذلك من الأسرار الكامنة تحت الطبائع الظاهرة. فيكون هذا النظام الشمسي في كلِّ ذرة موجوداً بوَجْه يناسبه، وسنورد في الباب الأخبار الواردة عن «أئمة الكتاب» و«أرواح الأصحاب» و«أهل البيت» الذين **أُمرنا أن نأخذ العلوم عنهم ونأتي أبوابهم، وهؤلاء المحجوبون عن العترة الطاهرة والأئمة الباهرة عليهم صلوات الله تعالى قد أصبحوا على شفا حفرة من النار وأبطلوا عمرهم في ما لا يعني**، والله يعصمنا من الزلل والخطأ، ولمثل هذا الحجاب الكبير وَقعوا في حيص بيص، ولم يتمكنوا من درك الحقائق والمعاجز والعلوم السرية والغريبة التي تكون عند «أهل البيت» ﷺ، كيف وقد سمعت عن شيخنا «البهائي» ما قال... **ثم يذهب «السيد مصطفى» ويأخذ في بعض التفاصيل.**

رحمك الله أيها السيد الجليل، لو كنت بيننا ونظرت إلى توغل فكر «محمد عبده» وجماعة «المنار» و«الإخوان» والحداثة والتنوير والعصرنة، وتسرُّبه إلى أجواء وأوساط شيعة (يؤمنون ـ في المفترض ـ بـ «أئمة الكتاب» و«أرواح الأصحاب» و«أهل البيت») بأسم الدعوة والثورة، وعلى أيدٍ منها مَن ينتسب إلى أُستاذك ووالدك! ■

ركاكة البرهان ووَهن الدليل ولَبْسَ الفكر، فيأمَن من التيه عند تدافع الأقوال وتعارض الحجج وتناقض البينات وتداخلَ الأدلَّة وتصادمها، وينجو من معترك قدح بعضها في بعض، ويخلص من مخاض يعلو فيه بعضها على الآخر... فيصيب بـ" النور " مَوَاطن الحق، ويهتدي لإدراك المراد الجدِّي والغرض الحقيقي للشارع المقدَّس، وينجو من الهلاك والضياع في الجهل المركَّب، فلا علم مطلق هنا، وكلُّ ما لدينا ناقص يفتقر إلى الهداية والتوجيه، وقليل يطلب الجبر والإكمال والإرشاد والتسديد. والويل لمن ركن إلى قصوره وتقصيره، وبتَّ وجزَم، معتمداً على علمه، وقد علم شيئاً وغابت عنه أشياء.

فأمر العلوم والمعارف الدينية وإدراك الحقائق الإلهية لا يتعلَّق بمجرَّد التحصيل ولا يتوقف على الكسب فحَسْب، فلربَّ عالم وَقف على الأدلَّة، لكنه عجز عن إدراكها، بمعنى هضمها وٱستساغة السليم الصحيح من الفاسد السقيم، وما يستدعي طاقة وعاملاً وعنصراً مصاحباً، هو التقوى، في النهاية والخاتمة... إنه تركيبٌ وتوليف لا يتقوَّم إلَّا بعنصر لَاحق وسبب مُلازم تابع، يخلق " البصيرة " ويقطع التداخل والتشابه في الأدلَّة والحُجج، وما يُوجد الشبهات، فيفرز ـ على سبيل المثال ـ البيع عن الربا، والتوكُّل عن التواكل، والجبر عن علم الله... لذا تراه يتهاوى بٱفتقاد التقوى، ويستحوذ فيه الشيطان على أوليائه بمجانبة العدالة، وهي الملكَة والشرط التالي والمصاحب والمقترن بالعلم.

ولكن هذا **كلُّه فرع أصل أصيل، هو كسب العلم والتحصيل**...

فلا يُقبَل القول بالٱجتهاد ولا تُسمَع دعوى الفقاهة والتخصُّص ثم المرجعية إلَّا ممن ٱنقطَع للعلم، وأنفق أوقاته ووَقف جهده عليه، وٱستنزَف أيامه وعمره كلَّه في معاناته، حتى أعطاه بعضه، فنبَغَ وحذَق، ومهَرَ وأتقن، وثقف وأحكَم، فتخرَّج وأُجيز، وأخذ بين أهل العلم مكانه وتوسَّط باحته، وصار ممن يُشار إليه بالبَنَان ويُرمى بالأبصار.

لا سبيل للفقاهة والٱجتهاد والمرجعية، ولا أهلية للتقليد والٱتباع إلَّا لمن ٱستجلى غوامض العلم، وٱستقرى وغاص في دقائقه، ونقَّب في غرائبه ونوادره، وأحصى أشتاته، وٱستقصى أطرافه، حتى طال باعه، وترسخت قدمُه، وأصبحَ بين أقرانه منقطع النظير، وغدَا إمام عصره غيرَ مُدَافَع، ورئيس فنِّه غيرَ معَارَض.

وما سوىٰ هٰذا وخلاف ذاك، فتهريج وتسييس، وفوضىٰ وتدليس...

فلا أَحَدَ يوحىٰ إليه اليوم، ولا رهان علىٰ "نور" حلَّ في روح وتألَّق في شخص وهو جليس داره ورهين بلَده، منصرف إلىٰ تجارته، أو منشغل بالسياسة وبمتابعة التلفاز وملاحقة برامج الفضائيات، لم يشدَّ الرحال إلىٰ حوزة علمية، ولا اشتغل ولا حصَّل، ناهيك بأن تعمَّق وتبحَّر حتىٰ فرغ وتخرَّج... وكلُّ ما يملك: دعوىٰ حلول النور، وانطباق أحاديث الفيض الإلهي علىٰ شخصه.

العلم ليس بهٰذا الهوان الذي يتصوَّره بعضهم أو يُصوِّره لأتباعه، ويحسبه الأتباع في زعيمهم، **وهو أعزُّ** ـ علىٰ سبيل المثال ـ **من المال**، وأنت لا تجد أحداً يدَّعي الغنىٰ والمكنة وبلوغ الثراء استعانة بطرق الغيب واللجوء إلىٰ القدرات الخارقة في كسبه وتحصيله، فيزعم "الاسم الأعظم" أو معرفة "الإكسير" الذي يحيل الرصاص ذهباً! والرياضات الروحية التي تستنزل (في المفترض) علم الدين (وهو غذاء وعلاج الروح) نوراً يُقذف في القلوب، **دونها مشقَّة أو أقل منها جهداً وكُلفة علم الطب وما يعالج الأبدان ويكفي صاحبه الأمراض**، ولم يدَّع أحد بلوغه "مسحة الشفاء" والاستغناء بها عن الطب والأطباء، (وإن فعل تجده مُلاحقاً بالشعوذة بعد أن تفضحه معالجاته حين تهلك الناس)!

ومع أن الأمر **غير ممتنع عقلاً، ولا هو محال، بل ممكن وجائز الوقوع**، لٰكن دون ثبوته في شخص وتحقُّق مصداقه في فرد، خرط القتاد! فلا تقبل هٰذه الدعوىٰ من كائن مَن كان، وهي إن اتَّفقَت لعارف سالك كامل، ومرتاض مخلِص صادق، فرآها في نفسه، وبلغ فيها القطع واليقين، فهي حُجَّة عليه هو لا علىٰ غيره، **فأدلَّة الإفتاء والتقليد لا تشمل** هٰذا **المورد بحال**، تماماً كما تُرفض الرؤىٰ والمنامات، ومنها صادقة، وفيها نبوءات، ولٰكن لا يعوَّل علىٰ شيء من هٰذا ولا ذاك في الإفتاء، فلا حُجيَّة لها.

ولا سيما أن في وقوعها لَبس علىٰ عدَّة أصعدة، **كموضوع ومورد العلم المنكشِف**، وهل هو في المغيبات من حوادث ووقائع، أو في المفاهيم والأفكار، أو في الأحكام الشرعية، وهل هو حُجَّة ـ علىٰ المنكشَف له ـ فيها كلِّها؟ فإذا "انكشف" لأحدٍ ما يخالف الضروري من الدين كحُرمة شرب الخمر ووجوب الحجاب، هل له أن يعمل به ويعتمد عليه؟

هل لمرتاضٍ أن يعمل بكشف "النور" الذي حلَّ فيه ويمتثل لمنام رآه، يؤمر فيه، على سبيل المثال، بذبح ابنه كما كان من أمر «إبراهيم» في ابنه «إسماعيل» ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٠٢﴾ (الصافَّات)؟... لم يقُل بهذا أحَد، ولم يفعله مدَّع!

وكذا في ماهية هذا الفيض و"النور" المدَّعى، وطبيعة الصوَر التي تتراءى للشخص، هل تحكي حقائق فعلاً أم هي نسج خيال؟ هل هي نتاج رُقيٍّ وفيض وعطاء رحماني، أم سقوط واستحواذ وتلبُّس شيطاني؟ مَن له أن يميِّز بين هذا وذاك، ولربما تداخلَت الدائرتان وتقاطعتا في عدَّة نطاقات من القدرة على الفعل والتأثير والنفوذ!

يقول «العلَّامة السيد حسين البروجردي» ﷺ: إنَّ هذه الأخبار وغيرها مما يستفاد منها أنَّ من العلوم الحقَّة ما يحصل للإنسان بالإقبال على مراسم **العبوديَّة، ومُلازمة التقوى، والاعتدال في الأقوال والأفعال والأحوال، وهذا هو الذي ربما يسمُّونه بالكشف** الذي هو لغة رفْع الحجاب، يقال كشفت المرأة وَجهها أي رفعت نقابها، وعندهم هو الاطلاع على ما وَراء الحجاب من الأُمور الحقيقية، سواء كانت من الصوَر المثالية، أو من المعاني الغيبية، ويسمى الأوَّل بالصوري والثاني بالمعنوي، فالصوري ما يحصل في عالم المثال من طريق الحواس الخمس التي لها الإحاطة العنصرية، والمدَّة الزمانية، سواء كانت تلك الإحاطة من طريق المشاهدة، كرؤية المكاشَف صوَر الأرواح أن تتجسَّد وتتراءى في صوَر الأجساد الماديَّة إمَّا بإرادتها أو بإرادة الرائي أو غيره، وإن كان الكلُّ بمشيئته سبحانه، ومن هذا الباب رؤية «جبرئيل» ﷺ في صورة «دِحْية الكلبي»[1]، أو في غيرها من الصوَر، بل وكذا

(١) «دِحْيَة بن خليفة الكلبي» من أصحاب «رسول الله» ﷺ، عُدَّ من المقلِّين في الفتيا، هو الذي دخل «المدينة» يوم الجمعة قادماً من «الشام» بتجارة، والطبول تُضرب بين يديه لإعلام الناس، و«النبي» يخطب في المصلِّين، إذ تركوه ـ إلَّا عدَّة يسيرة ـ ونفروا إلى القافلة، فأنزل الله فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝١١﴾ (الجمعة). وكان يُضرب به المثل في حُسن الصورة، بعثه «النبي» ﷺ برسالته إلى «قيصر» يدعوه إلى الإسلام. شهد «اليرموك»، ونزل «دمشق»، وعاش إلى عهد «معاوية»، ومات نحو سنة ٤٥ من الهجرة.

وقد ذهب العلَّامة المحقِّق «السيد جعفر مرتضى العاملي» أو مال إلى نفي تمثُّل «جبريل» ﷺ بصورة «دِحْيَة» هذا، كما في «الصحيح من سيرة النبي» ج٤ ص٣٩٤، وج٢٧ ص٢٤٣. ومواضع أُخرى.

في الصورة التي رآها «رسول الله» ﷺ أوَّل البعثة، فقد ملأ («جبرئيل») الخافقين، بل وكذا رؤية غيره من الملائكة حتى الذين كانوا يزاحمون «الأئمة» عليهم السلام في منازلهم، ويتَّكِئون في فرُشهم، وكانوا يلتقطون من زُغْبِهم.(١)

ومشاهدة أرواح الذين انتقلوا من هذا العالم إلى عالم البقاء، كما قد يتَّفق لبعض الصُّلحاء، **بل وكذا الأشقياء**، ومشاهدة النعمة والنقمة الحاصلين لهم كما لبعض الناس، بل قد يشاهدون اللهيب والنيران المتوقدة المشتعلة من قبور بعض الفجار.

ومن هذا الباب مشاهدة الجنّ والشياطين الذين هم من الأرواح السفلية الظلمانية، غير إنَّ هذه الرؤية قد تكون **بعروض التجسُّم للأرواح**، فيشترك حينئذ في رؤيتها جميع الخلق، أو **بتغيُّر في أحوال الرائي، بحيث ينكشف له شيءٌ من الملكوت**، فيختصُّ الرائي بالرؤية دون غيره، ومن هذا الباب ـ ولو من بعض الجهات ـ إراءة «الإمام الصادق» عليه السلام ملكوت السماوات والأرض لـ «أبي بصير» و«جابر» وغيرهما(٢).(٣)

إنَّ أولياء الله الصادقين من أهل الكشف والبصيرة، الذين يصلون في الرياضة هذه الحدود الخارقة، ويبلغون وينالون تلك النتائج الباهرة، تراهم يخفون أمرهم ويكتمون سرَّهم ولا يذيعون من حالاتهم شيئاً، وتجدهم منصرفين إلى شأنهم، **لا يخوضون في الفقه، ولا يفتون، ولا يتصدُّون للمرجعية**، وإن فعل أحدُهم، فهو لن يُقحِم علوم العرفان والحكمة، ناهيك بما تلقَّاه ووَصله من مكاشفات وفيوضات، **لا يقحمها في الاستنباط والاستدلال بأي نحو**، ولا يُلزِم مقلِّديه ولا يكلِّفهم إلَّا بما بلَغه من أدلَّة الأحكام وَفق النهج الطبيعي والطريق التي عليها فقهاؤنا ومراجعنا كافَّة.

---

(١) عن «أبي حمزة الثمالي» قال دخلتُ على «علي بن الحسين» عليه السلام وهو يلتقط شيئاً وأدخل يده وَراء الستر فناوله مَن كان في البيت، فقلت: جُعلت فداك هذا الذي أراك تلتقط، أي شيء؟ فقال: فضلَة من زغب الملائكة نجمعه إذا جاؤنا نجعله سِخاباً لأولَادِنا (خيطٌ ينظَم فيه خرز أو قرنفل تلبسه الصبيان والجواري كقلادة). قال: قلت له: جُعلت فداك، وإنهم ليأتونكم؟ قال: يا «أبا حمزة» إنهم ليزاحمونا على تكأتنا. «بصائر الدرجات» ص١١١.

(٢) ذكر «المجلسي» في "إيضاح" له: إراءته ملكوت السماوات والأرض يحتمل أن يكون ببصر العين بأن يكون الله قوَّى بصره حتى رأى ما فيهما، وأن يكون المراد رؤية القلب بأن أنار قلبه حتى أحاط بها علماً، والأول أظهر نقلاً والثاني عقلاً، وأما حمله على أنه رأى الكواكب وما خلقه الله في الأرض على وَجْه الاعتبار والاستبصار وأستدل بها على إثبات الصانع فلا يخفى بُعده عما يظهر من الأخبار. انظر: «البحار» ج١ ص٤٢٦.

(٣) «تفسير الصراط المستقيم» لـ «السيد حسين البروجردي» تحقيق «الشيخ غلام رضا مولانا» ج١٢ ص٦١.

فالفتيا ليست أُلعوبة ولا مَزْحة، ولا هي فوضىٰ أو مسابقة يتنافس فيها الصبيان وأنصاف العلماء وكلُّ تلعابة! إنها لا تكون إلَّا في أهلها ولا تصحُّ إلَّا منهم، كما نقِل عن «الإمام الصادق» عليه السلام: ' لا يحلُّ الفتيا لمن لا يصطفىٰ من الله تعالىٰ بصفاء سرّه وإخلاص عِلمه وعلانيته، وبرهانٍ من ربه في كلِّ حال، لأن مَن أفتىٰ فقد حكَم والحكم لا يصح إلَّا بإذن من الله عزَّ وجلَّ وبرهانه، ومن حكم بالخير بلا مُعاينة فهو جاهل مأخوذ بجهله ومأثوم بحُكمه... وقال «النبي» صلى الله عليه وآله: أجرأكم علىٰ الفتيا أجرأكم علىٰ الله عزَّ وجل، أوَلَا يعلم المفتي أنه هو الذي يدخُل بين الله تعالىٰ وبين عباده وهو الحائر بين الجنة والنار... وقال «أميرالمؤمنين» عليه السلام لقاضٍ: هل تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: فهل أشرفت علىٰ مُراد الله عزَّ وجلَّ في أمثال القرآن؟ قال: لا. قال عليه السلام: إذاً هلكتَ وأهلَكت... والمفتي يحتاج إلىٰ معرفة معاني القرآن، وحقائق السُّنن، وبوَاطن الإشارات، والآداب، والإجماع والاختلاف، والاطلاع علىٰ أُصول ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه، ثم إلىٰ حُسن الاختيار، ثم إلىٰ العمل الصالح، ثم الحِكمة، ثم التقوىٰ، ثم حينئذ إن قدر ". [1]

نحن مُلزمون بضوابط وحدود شرعية، ولا شأن لنا بـ ' حقائق " قد تنكشف لأهلها، ولا حتىٰ بما يُدَّعىٰ أنه وَاقع الأمر في علم الله! فلؤبَ كاسب أو موظف حليق يخالط النساء في معاشه، خير وأتقىٰ من مُلتحٍ لا يترك صلاة الجماعة، ولربَّما كان الله سبحانه راضٍ عمَّن نراه نحن في العُصاة، وساخطاً علىٰ مَن نعدُّه في العبَّاد الزهَّاد!... لا شأن لنا بهذا وذاك، نحن مُلزمون ومكلَّفون بالأحكام الشرعية الظاهرية التي تحكم بعدَم الاقتداء وأداء الصلاة خلف ذاك الفاسق، وعدَم الأخذ بشهادته، وإن كان في وَاقعه من الأوتاد.

إن الشارع المقدَّس الذي لم يسمح بفتح هذا الباب، أراد أن يغلق سوق الدعاوىٰ، ويوصِد حوانيت المزاعم، ويَسدَّ طرُق العبث والاتجار بالدين، ويقطع سُبل خداع المؤمنين المستضعفين من أيتام «آل محمد» عليهم السلام. والوحيد ـ حصراً ـ الذي يقرُّ الشيعة أنه مطَّلع علىٰ المسطور في اللوح المحفوظ، وأنه عالم جازم بالحكم الواقعي الذي يريده الله، **هو إمامنا المعصوم: «الحجة بن الحسن العسكري» عجل الله فرجه، لا غيره ولا سواه.**

(١) «مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة» المنسوب إلىٰ «الإمام الصادق» عليه السلام ص١٦.

يبقى **سؤال: كيف تثبت الفقاهة ومن بعدُ المرجعية؟**

هناك وَضع يتسالم عليه العقلاء، وعُرف حاكم في كلِّ حقل تخصُّصي يضبط أمر ثبوت التخصُّص والاَحتراف في الأشخاص وكيفيَّة تحقُّقه فيهم، وكيف يصبح أحدُهم أهلاً لممارسة العمل في ذلك الحقل، ويغدو كُفئاً للرجوع إليه فيه، وكذا ما يُثبت بلوغه مرحلة الإبداع ووُصوله مستوى التخصُّص العالي، سواء في التجديد أو في الاَبتكار والاَختراع... فالتخصُّصات في العلوم التجريبية أصبحت لها معاهد وجامعات وأكاديميات منظَّمة، تبنَّت آلية منح وإصدار صكوك و**شهادات ممضاة من قِبَلِها، معتَمَدة ومسجَّلة رسمياً فيها،** فحتى يحقَّ لأحَدٍ ممارسة الطبّ ـ مثلاً ـ عليه أن يبرز الشهادة التي مُنِحَت له في هذا الحقل، ومن أي الجامعات حصل عليها؟ ويتفاوَت اَعتبار الشهادة حينها ويختلف حسب مكانة الجامعة، واَنضباط الدولة في نظامها التعليمي ومدى تطوُّرها ورُقيِّها، فلكلِّ بلد ومعهد مكانته عند أهل الفن والاَختصاص، فهم يعرفون المعاهد والجامعات، ويعرفون مناهجها وأساتذتها، ولكلِّ شهادة قيمتها الخاصَّة التي تلحظ ما يُعرَف عن الجامعة من التهاون أو التشدُّد في منحها، وسمعتها العلميَّة التي تبنيها معايير التقييم المعمول بها من: جودة التعليم، وكفاءة هيئة التدريس، ومخرجات البحث، وحجم المؤسسة، فـ «هارفرد» و«ييل» في «الولايات المتحدة»، و«مكجييل» في «كندا»، و«لندن» و«مانشستر» و«غلاسكو» و«أوكسفورد» و«كامبردج» في «بريطانيا»، تختلف عن غيرها في العالم... هكذا الحال في سائر حقول العلم الحديث والتخصُّصات المتنوِّعة فيها.[1]

أما بالنسبة للعلوم الدينية والمعارف الإلهية، فهي ما زالت بعيدة عن التنظيم الإداري ولا تتبع مركزية معيَّنة في رسم وتكريس المتخصِّصين والاَعتراف بالمؤهَّلين و "الخرّيجين"، ناهيك بتعيينهم في مناصب وتكليفهم بمهام... اللهم إلَّا نظام "المشيخة" و "الإجازة".

(١) في تصنيف عام ٢٠٠٧ الأكاديمي لجامعات العالم، أختيرت من بين قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في «اليونسكو»، ٥٠٠ كأفضل جامعات في العالم، كان ١٦٦منها في «أمريكا»، ٤٢ في «بريطانيا»، ٣٣ في «اليابان»، ١٠ في «البرازيل» و«نيوزيلندا»، ٧ في «إسرائيل»، ٤ في «جنوب أفريقيا»، ٢ في «سنغافورة»، ١ في كل من «تركيا» و«مصر» (مع أن درجتها في المعايير كانت صفراً، لكن لأن أحد خريجيها حظي بجائزة نوبل). أما في قائمة أفضل ٢٠ جامعة في العالم، فقد حصلت «أمريكا» على ١٧، و«بريطانيا» على ٢، و«اليابان» على ١.

وهو نظام (يعبّر عنه الحوزويون أحياناً قائلين: نظامنا في اللانظام!) قد يبدو سطحياً وبسيطاً عند النظرة والقراءة الأُولى، بل هو كذلك في واقعه، لكن عند التمعُّن والتدبُّر، تراه يتمتَّع بخصائص ومميزات تفوق النظام الجامعي الحديث في معايير الجودة وأُسس التقييم التي تفضي إلى الاعتراف بالمتخصِّصين، وما زال ينجح في تحديدهم وتشخيصهم، وتسليط الضوء عليهم، مع إغفال المدَّعين وتجاهلهم، وما يقصيهم عن الساحة والميدان الحقُّ الذي يعرفه أهله، ويلتمسه أرباب الدين وطلَّاب الحقيقة! وإن اقترنت هذه البساطة بسلبيات، وحكَم عدم التعقيد هذا وأفضى إلى فوضى في المخرجات، فنالها التزييف لغياب النظام الإداري الملزم، وافتقاد الوسائل المانعة والأدوات الزاجرة، ما يفتح باب التقوُّل والافتراء، والانتحال والادعاء، فلا سُلطة هنا تعين ولا قوَّة وقانون يمنع ولا عقوبة وجزاء يردع... لكنه، على صعيد العمل والتنفيذ والنتيجة، ما زال يسجِّل نجاحاً وتفوقاً، وقد تمكَّن من حفظ التخصُّص في العلوم الدينية وإبقائه في نطاق أهله، على الرغم من الهجمات العاتية والحرب الضارية التي تُشنُّ على الحوزة!

نعم، ما زالت حوزاتنا العلمية، والمنظور المقصود هو الأصيلة، غير المسيَّسة ولا الحزبية، تعيش ـ بحمد الله ـ الحريَّة في الانتساب إليها والالتحاق بها، وكذا في التحصيل وممارسة الكسب العلمي، والمضي فيه إلى حدود الاكتفاء والتخصُّص، أي الفقاهة والاجتهاد، لا يحكمها ضابط إداري محدَّد، ولا يقيّدها تنظيم معيَّن كما في الجامعات... فهي تخضع لطريقة **التحصيل الحر**، وتتبع نظام المشيخة والإجازة.

ولهذا الأمر أسبابه وعلله ودواعيه، وأهمها المرتكز الذي ينطلِق منه التعلُّم الديني، **وتداخله مع العبادة المقرّبة إلى الله جلَّ وعلا**، التي ليس لأحد سُلطان عليها، وليس لشيء أن يحكمها ويُخضعها ويضبطها، اللهم إلَّا أحكام العبادة، وأوَّلها نيَّة الطالب نفسه، وما يتبع ذلك من جدِّيته وعزمه، وما يتوقَّف عليه من قدرته ونجاحه.[1]

(١) ولهذا النظام سلبياته غير الخافية، ولكن إيجابيَّاته العظمى تطغى وتفوق وتقهر كلَّ تلك السلبيات، وهي الإبقاء على جذوة الحرية في نفس طالب العلم، سواء في نطاق حركته العلمية والذهنية، ما يحكي ويُشكِّل ماهيَّة الاجتهاد، ويبلْور ويُطلِق جوهر الإبداع، أو في أصل النيَّة المقرّبة، والقصد الإلهي الذي يلاحقه... وهذا حال مقولات السماء والمعاد، عندما يكون نطاقها الأرض والحياة!

قد يقفز طالب من المقدَّمات إلى السطوح دون أن ينهيها، بل قد يحضر بحث الخارج دون أن يُحسن النحْو ويُحكم المنطق ويضبط أُصول الفقه، ناهيك بأن يتقن شيئاً منها ويجيده... يتَّخذ طرفاً من المسجد، حيث يلقى الدرس، يربض فيه ويصفن، شارد الذهن، مستغرقاً في شأن من شؤون معيشته، عاجزاً عن فَهْم واستيعاب ما يُطرح، فاغراً فاه، جُنَّ الذباب به وهو يحوم حول رأسه ويدوّي في أُذنيه، فلا يرنع[1] ولا يمنع! فإذا ارتفعت الصلوات من الطلبة معلِنة انتهاء الدرس وختام البحث، انتبه كمَن يستيقظ من نومته! وقد لا يكون آخَر بهذا السوء والحدِّ من الانحدار، فهناك مَن يتمتع بشيء من الذكاء والدهاء فيحسن الاحتيال ويعرف "من أين تؤكل الكتف"! فيعمد ـ في الأقل الأدنى ـ إلى ما يحقِّق صِدق العنوان، ولكنه يغالب عجزه في الفهم، ويلتفُّ على حَرَج صدره وضيق وُسعِه ونضوب طاقته عن كسب المطالب العلمية وتحصيلها، بتجاوز المراحل وتخطِّي الأطوار، فلا يكاد يشرع في مرحلة ويبدأ بكتاب من المنهج الدراسي الذي عليه أن يكمله وينهيه، حتى تجده وَصَل ـ فجأة ـ إلى تاليه! فلعلَّه قرأ من «الشرائع» باباً ثم طفَر منه إلى «اللمعة»، فلم يتمَّ منها كتاباً حتى قفز إلى «المكاسب»، وهكذا في الأُصول وسائر العلوم، فضلاً عن أن يكون قد باحَثَ في شيء منها أو درَّسها وألقاها على غيره من الطلبة المستجدِّين (وإن فعل، فهُم ـ ولا شك ـ من قبيل الأول ذي الذباب!)...

ثم تراه يعلن لصحبه وبطانته البطَّالة، ولأهل بلده ـ إذا ارتحل إليهم يوماً ـ (ولعامَّة الناس في طور متقدِّم) أنه من تلاميذ هذا العَلَم، ومن طلَّاب ذاك الأعلم! فإذا حظِي بدَعْم حزبي، أو انتمى إلى بيت عِلمي، أو تبنَّاه تاجر ثريٌّ واحتضنه وَجيه ذو نفوذ، أو تمكَّن من وَسيلة إعلامية أو قناة فضائية... بدأت أفكاره تكبر، ودارت رأسه ومالت نفسه إلى أُفق جديد. وهو التعِس المغلوب الذي طالما دغدغ «الشيطان» آماله في مستقبل يناهز ما يرى من "مجد" العلماء الحقيقيين وعزَّتهم، وحاكت أهواؤه المضلَّة تطلُّعات النفوذ والسلطة، أو في الأقلِّ العنوان والشُّهرة... فيصِل ما بدأ بزعم العِلم وادِّعاء الفضل، إلى بلوغ الاجتهاد، وينتهي بانتحال المرجعية والتَّصدِّي للإفتاء والزعامة الدينية!

(١) زَنَعَتِ الذَّابَّة، إذا طردت الذُّباب برأسها. (عن «تاج العروس»).

ومن هؤلاء الأدعياء مَن لا يعيش النَّصب ولا يقصد الخداع والاحتيال، لكنه ينطلق من جهل مركَّب، يظن في النزر اليسير الذي حصَّله الكفاية، والقليل الضئيل الذي بلغه النهاية، فيقحم الميدان وينبري ويتصدَّى، يحسب أنه استوفى الشرائط واكتملت فيه الخصائص، من فرط "نرجسية" يحياها، وغرور مستحكم يستوطنه، ليشكِّل مِصداق قول «أميرالمؤمنين» ﷺ: "رجلٌ قَمَشَ جَهْلًا مُوضِعٌ في جُهَّالِ الأُمة، عَادٍ في أغْبَاشِ الفتنة، عَمٍ بما في عَقْدِ الهُدْنة، قد سَمَّاه أشباه الناسِ عالماً وليس به، بكَّرَ فاستكْثَرَ من جَمْعِ ما قلَّ منه خيرٌ مما كثُرَ، حتى إذا ارتوَى من ماءٍ آجِنٍ واكْتَثَرَ من غير طائلٍ، جلَسَ بين الناس قاضياً ضامِناً لِتخليصِ ما التَبَسَ على غيره، فإن نزَلَت به إحْدَى المُبْهَماتِ، هيَّأ لها حَشْواً رَثًّا من رأيه ثم قَطَعَ به، فهو من لَبْسِ الشُّبُهاتِ في مثل نَسْج العنكبوت، لا يدري أصابَ أم أخطأ، فإن أصابَ خافَ أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رَجَا أن يكون قد أصاب. جاهِلٌ خَبَّاطُ جَهَالَاتٍ، عَاشٍ ركَّابُ عَشَوَاتٍ، لم يَعَضَّ على العِلم بضِرْسٍ قاطع، يذرُو الرِّوَاياتِ ذَرْوَ الرِّيح الهشيم، لا مَليٌّ ـ والله ـ بإصدار ما وَرَدَ عليه، ولا أهلٌ لما قُرِّظَ به، لا يَحْسَبُ العِلمَ في شيءٍ مما أنكَرَه، ولا يرى أنَّ من وَراءِ ما بَلَغَ مَذْهَباً لغيره، وإن أظلَمَ عليه أمرٌ اكْتَتَمَ به،لما يعلَم من جهْلِ نَفْسِه. تَضرُخُ من جَوْرِ قضائه الدِّمَاءُ، وتَعَجُّ منه المواريث. إلى الله أشكُو من مَعْشَرٍ يعيشون جُهَّالًا ويَمُوتُونَ ضُلَّالًا، ليس فيهم سِلْعَةٌ أبوَرُ من الكتاب إذا تُلِيَ حَقَّ تلاوته، ولا سِلْعَةٌ أنفَقُ بَيعاً، ولا أغلى ثمناً من الكتاب إذا حُرِّفَ عن مَوَاضِعه، ولا عندهم أنْكَرُ من المعروف ولا أعْرَفُ من المنكر". (١)

وكما أسلفت، فإن "الفقه" لم يترك الأمر في ثبوت الاجتهاد واستيفاء شرائط المرجع على عوَاهنه ولا تسامح في ذلك ولا تهاون، وليس ما تراه من هتك واستباحة للأمر، لقصور في التشريع، ولا يعود إلى لَبْس في البيان والتحديد، فتجرَّأ حثالات على ادِّعاء المرجعية وقحم نكرات حمى الفقاهة والاجتهاد... كلَّا، فهذا شأن الباطل، فما زال الشيطان يغوي أولياءه بإفساد الطاعات واقتراف الموبقات، فتراهم يقحمون الحرُمات ويهتكون الأعراض ويسفكون الدماء، على الرغم من تمام البيان فيها توَعُّداً ووَعيداً.

(١) الخطبة السابعة عشر (نهج البلاغة) لـ «الشريف الرضي». في طبعة «صبحي الصالح» ص٥٩.

وقد ذكر الفقهاء الطرق التي يُعرف بها اجتهاد المجتهد وبيَّنوها، وهي:

العلم الوجداني: كما إذا علم شخص من أهل الخبرة باجتهاد شخص آخر، سواء بالمعاشرة أو بالاختبار. **والبيِّنة**: وهي شهادة عدلين من أهل الخبرة، إذا لم تكن ـ هذه الشهادة ـ معارَضة بشهادة آخرَين ينفيان عنه الاجتهاد. **والشياع المفيد للعلم**: فيثبت اجتهاد شخص بشيوع خبر بلوغه هذه المرتبة بين العلماء بما يورث العلم بذلك.

وأهل الخبرة في كلّ علم وفن وصنعة وحِرفة، هم ذووها وأبناء بَجْدَتها، الأدرىٰ بطُرقها ودروبها ومسالكها، والأكثر اطلاعاً علىٰ بواطنها ومعرفة بأسرارها ووُقوفاً علىٰ خفاياها... وهي حالة تتكوَّن وتكون في الأكثر ممارسة وتجربة، والأطول مصاحبة وعشرة، وتعاطياً بالعلم والفن، وعملاً بالصنعة والحرفة، فيصبح متمكِّناً منها، ضليعاً فيها.

وهنا ـ في الفقه والعلوم الشرعية ـ يصطلَح "أهل الخبرة" علىٰ علماء قطعوا شوطاً طويلاً في الحوزة العلمية، وأصبح لهم باع مديد في علومها، حتىٰ ناهزوا الاجتهاد أو بلغوه، **ما يؤهِّلهم لتمييز البحوث ويمكِّنهم من تقييم مُلقيها من الأساتذة والفقهاء، وتصنيفهم، فإدراجهم في ما يستحقون من مَراتب ومقامات.**

إن في الفقه مَواطن ومواقع تشكِّل معضلات ومطبَّات لا يجتازها إلَّا فقيه متمكِّن، وفي الأصول والعلوم العقلية عُقَد لا يحلُّها إلَّا أُصوليٌّ ضليع متتبِّع، هي مزالُّ الأقدام للأعلام، لا يعرف المخرج منها ولا يجتازها ويتخطَّاها سالماً، مرفوع الرأس، إلَّا خبير متمرِّس مجيد متقن... يرصدها "أهل الخبرة"، ويلاحقونها في الموارد والمصادر، وهم يجولون علىٰ بحوث العلماء، ويتتبعون ما يلقون في دروسهم، **فيميزون الغثَّ من السمين، ويشخِّصون الصادق من المدَّعي، ويكتشفون مَن يكرِّر مقولات غيره ويجترُّ ما قرأه البارحة في الكتب وأعدَّه وحضَّره ليُلقيه في درسه، ممن يضيف ويجدِّد، ويجتهد ويستنبط.**

ولعلَّ الأمر في "أهل الخبرة" يتجاوز محض الفضيلة والتمكُّن العلمي، إلىٰ القدرة علىٰ الفرز والتمييز والإحاطة بطرق الخداع وأساليب التدليس! فلرُبَّ مدَّع يحسِن إلقاء الدرس، وتجده في بحثه مقتدراً متمكِّناً، وفي استدلاله محيطاً ومتسلِّطاً، ما يوحي بالفقاهة، ويغري بثبوت العلم... لكن "أهل الخبرة" هم مَن يكتشف زيفه ويفضح خواءه!

إذ من الممكن، بل من السهل اليسير، أن يحضِّر أحدهم ويُعدَّ بحثاً في مسألة شرعية محدَّدة وفرع فقهي معيَّن، مستوعباً ما قيل فيه، ومستعرضاً ما حفظه من مدوَّنات وتأليفات غيره! فيظهر للمستمع الساذج والطالب البسيط ضليعاً متمكِّناً، فيُعجب ويُبهر... لكن سؤالاً وَاحِداً يحيد قليلاً عن صُلب الموضوع الذي أعدَّه المدَّعي وألقاه، على يمين البحث أو شماله، وإشكالاً مبتكراً في متنه أو هامشه، لم يُعالَج في «الجواهر» و«الحدائق»، ولم يتعرَّض له «المستمسك» و«التنقيح»، كفيل بفضح المدَّعي وتعرية الزعيم!

أهل الخبرة هم طبقة من العلماء الفضلاء، يعرفون هذه المواطن، لا تنطلي عليهم خدع السرقات العلمية وألاعيب الاستعراضات البهلوانية! ولا يفوتهم تدليس الأدعياء وحيلهم التي تغرّر بالعوام، وتبهر الطلبة المبتدئين وأنصاف العلماء، وتعجب السذَّج البسطاء. ويذهبون في البحث والتنقيب، والفحص والتحقيق حتى يميزوا الحاذق في هذا الميدان من المتحاذق، ويكشفوا الباكي من المتباكي! كما يقال في المثل: "ليست الثكلى كالمستأجرة"، وإذا انسكبت دموعٌ في خدودٍ، تبيَّن مَن بكى ممَّن تباكى.

ولم يكتفِ الشارع المقدَّس بهذا، بل ذهب إلى إسقاط البيِّنة إذا وُوجهت بمعارِض!

فكأن الحق في هذا المضمار لا يدرك ولا يُصاب إلَّا باتفاق الحوزة وأهل العلم والخبرة وتسالمهم على فقاهة الفقيه وجامعيته للشرائط! ولا يخفى أنَّ تعدُّد الشهادات يختلف عن تعارضها، فلربما شهد بعض أهل الخبرة لأحدهم، وشهد آخرون لغيره، لا ضير في هذا ولا غضاضة، إنما ما يسقط الشهادة هو أن تُنكر وتُرَد، فيدَّعي أحدهم ويُقيم بيِّنة على فقاهته، فيتصدى مَن ينفيها ويجحدها! هذا هو ما يُسقط وينفي اعتبار الشهادة.[1]

(١) وقع مثل هذا الأمر في زماننا وتحقَّق في بلادنا حين ادَّعى أحدهم الفقاهة وتصدى للمرجعية وهو للتوِّ تجاوز الثلاثين! فلما سُئل أعلام الحوزة عن حاله، لم يعترف أحدٌ بفضله ولا قال خبير باجتهاده! فسقط. وما زال أتباعه ومجازبوه يشنِّعون على العلماء ويقذفون المراجع العظام بالحسد ويرمونهم بالتحامل على الرجل! واحتجُّوا بأن إثبات الاجتهاد ممكن ولكن كيف لهم نفيه؟ فانتهى الأمر بسؤال أُستاذه، الذي نفى ـ بدوره ـ بلوغ المدَّعي الاجتهاد، فلما قيل: ما يُدريك، لعلَّه بلغه بعد تركه دروسكم؟ أجاب: إن الأُستاذ يميِّز قدرات طلَّابه ويقف على استعدادهم وذكائهم، ويعرف مَن يؤهله ذلك للرقي في مدارج العلم وبلوغ الفقاهة يوماً من غيره! عموماً خلق هذا الأمر صراعاً مريراً في الساحة الإيمانية، وقد صرف هذا المدَّعي عمره يكافح، وصبَّ جهده كلَّه لإثبات اجتهاده، حتى توفي ولم يبلغ مراده! والأخطر من ذلك أنه شكَّل سابقة وفتح باباً لم يوصَد من بعده!

وهنا ينبغي التنبيه على أُمور وقضايا تكاد تكون مصاحبة لعملية التثبُّت والتحقُّق من فقاهة الفقيه واجتهاده وجامعيته للشرائط، وملازمة للبحث والتنقيب عن المرجع المقلَّد، ومنها ما استجدَّ على هذا الصعيد وظهر في العقود الأخيرة، ابتليت بها الساحة الإيمانية، مما صبَّ في هتك **الأُسس العلمية والموازين الفنية لتقييم العلماء وإدراجهم في المنازل والمراتب التي يستحقُّون**، ومن بعدُ تقليد الأعلم من بينهم، وذلك في ظل تنامي وسائل الإعلام وتقنيات الدعاية والإعلان، وسطوة الأحزاب والجماعات، وقدرتها الغريبة في خلق الأجواء ونجاحها في التأثير على مَن تشاء... ما جعل الغلبة للزيف والباطل:

أولاً: حشد الشهادات من أسماء المجاهيل والنكرات! وفي الأقل الأدنى من غير ذوي الفضل والخبرة، وغير المحصّلين والمتخصصين الذين يفتقدون أهلية فهم المطالب العلمية، ناهيك بالقدرة على تمييز بحوث الفقهاء والحكم على الأعلم بينهم!... فهناك من ترتكز مرجعيته على شهادة "خطيب" ترك الحوزة أول صباه، وهو لما يكمل مقدِّماته بعد، وإن فعل، فهو بلا شك لم يحصِّل شيئاً من السطوح، ناهيك بالخارج ودرجات التخصص، وهذا بيّن من محاضراته ومحاوراته، ظاهر في منابره ومجالسه! فقد انخرط في سلك الخطابة، وما زال منشغلاً في هذا الحقل، يحفظ الأشعار ويلتقط الطرائف ويجمع القصص، وينمق الشواهد التي تخدم خطابته (وليس في هذا ما يعيب، ولا هو مطعَن أو منقصة)، دون أن يكون له في الحوزة وعلومها أدنى نصيب، والغريب أن أحدهم صرّح بهذا المعنى مرَّة، ذلك حين حاوَره شاب مثقف في قضية علمية، فلما ضاق عليه الخناق أعلن عجزه، وجاهر بأن هذا خارج وُسعه، وليس من شأنه ولا تخصصه، وأرشده لسؤال العلماء! ثم تراه بعد هذا كلّه ينبري ويشهد لأحدهم بالفقاهة والاجتهاد! **ليشكِّل مع قرين له لا يقلُّ تردِّياً وفقراً، ولربما كان أكثر جهلاً بهذا الشأن العويص، يشكِّلا "بيِّنة" لمرجعية أحدهم، أو رقماً رفد ادعاء "شياع" يثبت فقاهة وينصر مرجعية!**

إن جولة في "شهادات" الأدعياء تكشف عن مسرحية هزلية تستخِف القوم فصدَّقوها وأطاعوهم، وهي تذكر أسماء مَن يفترض أنهم "أهل الخبرة" بترادف نسبتهم من بلد إلى بلد "اللاهيجي النجفي"، "الحائري الكيلاني"... وهم نكرات، لا أحَد في الحوزة يعرفهم!

إن أساليب التدليس أخذت بُعداً غريباً في ظلِّ نفوذ الإعلام وتنامي أدوات الدعاية ورواج آليات النشر... **ذلك أن العوام يجهلون الأعلام، وأغلب المؤمنين لا يعرفون من أعيان الحوزة وعلمائها أحداً**، ولا يميِّزون أهل الخبرة من بائعي الخضرة، ولا الفقيه من العطَّار، والفيلسوف من البقال (كما يقال)! فإذا خُلقت الأجواء اللازمة، وبُثَّت الدعاية الكافية، وذكرت لهم الأسماء بألقاب رنانة، ونظِّمت منمقة وعُدِّدت بما يوحي بانتمائها للقطاع ودخولها في الشريحة، ترى العوام يأخذون بها ويحسبونها على العلماء والخبراء!

وفي مرحلة أُخرى من اللبس وتوظيف أدوات الغش والتزييف، هي أكثر تعقيداً وتركُّباً، وأصعب دفعاً ونقضاً، وعسراً في كشف الزيف وتعرية المكيدة، ومشقة في جلاء الحقيقة وبيانها، ترى المدَّعي يحظى بشهادة "خبير" ليس من المجاهيل النكرات، بل هو من الأعلام، وممن له حظ في الشهرة والقبول في المجتمع الإيماني، ولعلَّه يشار إليه بالبَنان، لكن في حقل آخر، غير الفقه وعلومه، وهنا وجه اللبس وباب الخداع، فهو شاعر مُجيد، أو خطيب مفوَّه، أو كاتب بارع، أو مدافع صلب عن المذهب، أو سياسي محنَّك، أو ثائر مجاهد ومضحٍّ مشهود له [1]، ينهض بالدعوة لمرجعية باطلة ويشهد لفقاهة مزيَّفة... فتنطلي الحيلة على العوام وتنجح المكيدة في أصطيادهم وإلحاقهم بركب الزيف والضلال!

لم تميِّز الساحة الإيمانية وتفرز بين هذا التداخل، ولم يُبذَل الجهد الدعوي والتبليغي اللازم لنشر ثقافة التخصُّص وبلوَرة فكرة "الخبير" الضليع، فضاعت الموازين، فمَن ينبري لردِّ النواصب في شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي أو القنوات الفضائية، فيحظى بالتعاطف ويكتسب الشعبية، هو مَن يحدِّد المرجع الأعلم ومنه يؤخذ التقليد!... ولعلَّ هذا مما سيفرد له عنوان مستقل في الفصل الأخير من الكتاب.

---

(١) يخرج من هذا بطبيعة الحال ويستثنى، الخطباء والكتَّاب والمبلِّغون الملتزمون بالحضور في الحوزة العلمية، الملازمون للدروس، غير المنقطعين عن الأبحاث العلمية، ففي هؤلاء فضلاء حقيقيون، قادرون على التمييز، يحسنون معرفة الضوابط ويجيدون تحكيم الموازين التي يجب العمل بها في تقييم العلماء والشهادة بفقاهتهم وأجتهادهم. وهكذا لو نقل خطيب أو كاتب حوزوي ليس من العلماء الفضلاء، لكنه قضى ردحاً في التحصيل، فعايش الحوزة وعرف أجواءها، وقد دخل فيها وصار منها، لكن مسؤوليته الشرعية وظروف مهمته الدينية صرفته عن البقاء ومنعته المضي في التحصيل... نقل شهادات أهل الخبرة، وأبلَغ الناس ـ على نحو الناقل المخبر، لا الخبير ـ أن زيداً وعمراً هما من أهل الخبرة، وهما يشهدان بأعلمية بكر وثبوت مرجعية خالد.

إن أهل الخبرة هم طبقة من المؤهَّلين الأكفاء الأتقياء، المشهود لهم بالفضل، والمشار إليهم ببنان التخصص والعدالة، من أعلام الحوزة وأساتذتها، ورؤّاد الأُمة وقادتها، ومرشديها إلى الحقائق التي تعييها الحيلة فيها وتعجز عن الوصول إليها. وهم طبقة متميّزة من الأساتذة والعلماء الذين يرجى أن ينهضوا في المستقبل بالمسؤولية كاملة، فيضطلعوا بدور الإفتاء ويتقلَّدوا المرجعية... من هؤلاء، لا غيرهم، تؤخذ الشهادات.

ثانياً: التثبت من محتوى الشهادات، فالمفروض أنها تعلن الفقاهة وتكشف عن بلوغ الأعلمية، عن حسّ وعلم، لا عن حدس ونقل، وإلَّا لزم العود إلى المصدر الأصلي (الذي عرف بنفسه المشهود له وقال بالاجتهاده) والأخذ عنه، أو الخروج من كونها شهادة وجزء من بيّنة، إلى ما يدخلها في مرتكز الشهرة وفي عداد أرقامها. فأهل الخبرة حين يشهد لشخص ما، فهو يعلن بشهادته أنه وَقف ـ بنفسه ـ على فقاهته وثبت لديه اجتهاده، سواء بالامتحان والاختبار، أو بالمعاشرة والوجدان، ما كوَّن لديه القناعة أنه أهلٌ للمرجعية والتقليد.

وفي هذا السياق تجد أن بعض الشهادات تحمل التهافت في نفسها، وتعلن عن بُطلانها من تلقائها! فهي صادرة عن غيبة وتشهد من غير حضور ورؤية (كما في الطرفة المصرية الشهيرة التي تلقى بالعامية بمعنى: "شاهد لم يرَ شيئاً"!)، ذلك حين ينتفي الالتقاء والتقاطع المكاني والزماني بين الشاهد والمشهود له! فهذا "الخبير" **يشهد لشخص لم يواكبه ولم يصاحبه أصلاً، لا حضر له بحثاً ولا سمع له درساً**[1]، فهو في بلد والآخر في بلدة أُخرى، أو أنه كان في الحوزة والمشهود له في المشفى، أو في الحبس والمنفى، فهذا في «كربلاء» وذاك في «الكويت»، والآخر في «قم» والمشهود له بين «خراسان» و«طهران» و«زاهدان»، وثالث في «بيروت» والشاهد في «النجف الأشرف» و«أصفهان»، وإن سنحت فرصة بتلاقيهما يوماً، ففي فترة لم يدَّعِ فيها هذا الاجتهاد، ولا عرفه به ذاك! فكيف علِم بفقاهته وثبت لديه اجتهاده؟ وأحياناً تراه ليس من طبقته ولا من جيله، ولا في عداد رجال عصره، فقد قضى وتوفي أو بلغ أرذل العمر، وهذا حدَثٌ أو أنه لم يولد بعد!

(١) سيأتي الكلام في ثبوت الاجتهاد بالتأليف والكتابة، والنظر في التقريرات والبحوث المدوَّنة، مما قد يرِد على هذا النفي والاستبعاد.

وهذا مما يأخذنا إلى سؤال: متى **تصدق "المشيخة" ويتحقق "الحضور" والتلمُّذ؟** فهناك على سبيل المثال مَن ينسب نفسه إلى تلاميذ «السيد الخوئي» أو «الشهيد الصدر»، فإذا قرنت عمره بفترة وُجوده في «العراق»، وانتقاله من مدينته إلى «النجف الأشرف»، بتاريخ هجرته إلى «إيران» أو بفترة حياة هؤلاء الأعلام وإلقائهم الدروس والأبحاث... لظَهَر التهافت وافتُضح الكاذب. ذلك أنها تنتهي بك إلى سنين عجاف، شكَّلت أوج القمع البعثي والتردّي الأمني، وحينها خبت سُرُج العلم وأفل نجمه هناك، ثم هي لا تتقاطع معه إلَّا شاباً يافعاً في أوائل العشرين، يرتدي الملابس الغربية (أفندي)، لم ينتسب بعدُ إلى الحوزة ولا دخل في عِداد طلابها، بل كان منصرفاً إلى الدراسة الأكاديمية في "كلية أُصول الفقه"، منشغلاً (معها، في عرضها) بنشاط حركي في منظمة سياسية، دفعته ـ سريعاً ـ إلى الهجرة وترك «العراق» إلى «الكويت»، ومنها إلى «طهران» (لا «قم»!) ليستقرَّ في كنف مدرسة حزبه (إلى أن عجزت "المنظمة" عن تلبية تطلعاته وإشباع طموحه، فرَحل إلى «قم»، أو هو ابتعاث وتكليف حزبي يرمي إلى تشويه الحوزة، فهذا من صميم أدوار أنشطة هذه "المنظمة" المريبة... لست أدري؟!)، فلا اسم للرجل في محافل العلم ولا رسم، ولا حضور له يُذكر في «النجف» ولا وُجود، اللهم إلَّا ما عُرف به في أوساط المؤمنين من حُسن تجويده القرآن، فكان يُستعان به للتلاوة في مفتتح الاحتفالات الدينية...

ثم تراه حين ادَّعى المرجعية، سطر لنفسه تاريخاً وكتب سيرة وترجمة على ما يحبُّ ويهوى، وكيفما يريد ويشتهي ويرغب! فأدخل نفسه في عداد هذه الطبقة الراقية والفئة الأعلى! فزعم أنه من تلاميذ «السيد الخوئي» ليضفي على نفسه السِّمة العلمية، وقرَن ذلك بدعوى الحضور على «الشهيد الصدر» ليحظى بالصفة الحركيَّة و"التنويرية"، ثم لاستمالة قطاع آخر وجذب شريحة أُخرى، وَغَل في العرفان، وادَّعى التلمُّذ على «الشيخ عباس القوجاني» (من تلاميذ «السيد القاضي») فألصق نفسه بنحْو في هذا التيار! وكلُّهم تعقب أسماؤهم "قدس سره" أو "رحمه الله"، فلا سبيل إلى التثبُّت، فالإبطال وردّ الدعوى! والحقيقة في هذا وذلك، يجسدها قول الشاعر:

كلٌّ يدَّعي وَصلاً بليلى * وليلى لا تُقرُّ لهم بذاكا

بالله، هل إذا عثر أحَدٌ يوماً بأحذية الحضور عند باب مسجد أو عند حجرة يلقىٰ فيها درس، فالتفت ليرىٰ أنه ذاك "العلَم"، أو فرغ من أشغاله وانصرف ليعاد له مبكراً، فلم يجد مكاناً إلَّا هٰذه القاعة، فمكث فيها برهة، أو لبث ساعة، فصادف أن ألقىٰ فيها أحَد الأعاظم محاضرته... هل يصبح من تلاميذه ويدخل في عدادهم؟!

إن التلمُّذ لا يتحقق إلَّا بحضور دائم مستمر، وتحصيل جاد مثمر، وتتفاوت قيمته كثرة وقلَّة وتتأرجح زيادة ونقصاناً، بامتداده الزماني ودرجة الاستفادة وعمق الفهم ومدىٰ التلقِّي والأخذ... وهٰذا في أدناه يتطلَّب سنين متمادية، اللهم إلَّا لمن كان من أهل الخبرة وحضر للتحرِّي والمقارنة والتقاط الشواهد وتقييم ما يُلقى، **وعندها لا يصدق أنه من تلاميذه ولا يذهب أحد ـ في الإطلاق المتعارف ـ علىٰ ذلك.**

وقد يكون الأمر معكوساً... ويحضرني أن صديقاً دعاني مرَّة إلىٰ حضور بحث أحدهم (من الأدعياء الذين يروِّج له إعلام منظَّم وتضج فضائيات حزبية باسمه ومحاضراته)، فبيَّنتُ له أنني بصدد إتمام سطوحي أو إتقانها، فكيف أحضر بحث الخارج؟ فتبيَّن أن الحضور كلَّهم أو جُلَّهم لم يتمَّ مقدماته! وإنما يحضرون لتكثير السواد (وطمعاً في المقسوم!)، وأن السرَّ في توجيه الدعوات هو الإعداد لسرد لائحة متنوعة من "التلاميذ"!

إن هٰذه الفوضىٰ لا تُنتج علماً وفقهاً، ولا ينتج عنها دين وصلاح، ولا يُركن إليها في تحديد المرجعية، ولا يُعوَّل عليها في أدنىٰ شؤون الدنيا، فكيف بالدين وقيادة الأُمة علىٰ الصعيد الروحي والأخلاقي، والأخذ بيدها إلىٰ الحياة الآخرة؟! إنه تشويه يجب أن يُعرَّىٰ ويُفتضَح، وعبَث واتجار يجب أن يتصدىٰ له مَن يستطيع، ولا يعوِّلن أحَدٌ علىٰ غيره ويوكل الأمر إلىٰ سواه، **فالصفقات والمقايضات بين التيارات والجماعات متفشِّية، وتبادل المصالح قائم علىٰ قدَم وساق: تغضي عن المزيَّف، فأسكُت عن الجاهل!** تنشغل بشأنك وتنصرف إلىٰ نشاطك فلا تتعرَّض لي بنقد ولا تمسني بجرح ولا تنالني بفضح، أفعل ذلك معك وأردُّ "الجميل" إليك... فتمضي الساحة، وهم مُلَّاك الإعلام فيها، وبيدهم زمام الإغضاء أو التأزيم، تمضي كما يشاؤون، ترسِّخ الباطل، وتكرِّس الزيف، حتىٰ انقلب المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، فإن أظهر أحَدٌ علمه، سلقوه بألسنة حِداد، ونسَبوه إلىٰ شقِّ الصفّ وتمزيق الوحدة!

ثالثاً: التثبت من محتوىٰ الشهادات علىٰ صعيد موضوعها وما تشهد له وبه... فالمفروض أنها تعلن الفقاهة وتكشف عن بلوغ الأعلمية، إضافة إلىٰ التقوىٰ والعدالة وما يحقق جامعية الشرائط الواجبة في التقليد، لا أن تنصرف إلىٰ مدح لا طائل منه، وثناء لا قيمة له في المقام، ما لم يتفرَّع عن الفقاهة ويلحق بالاجتهاد.

هناك شهادات تخلط في مرتكزات التقليد وملاكات الفقاهة والأعلمية، وهناك مَن يتعمَّد الخلط، فيسوق شهادات أجنبية عن المقام (هي في حقيقتها وكالات أو إجازات بالرواية)، كشاهد ودليل وبيِّنة!... فشهادة تذكر **زُهد أحدهم وورَعه** واستغراقه في المجاهدات الروحية، علىٰ سبيل المثال، تؤخذ دليلاً علىٰ علمه ويُرتكز عليها في إرجاع الناس إليه بالتقليد! وأُخرىٰ تمجِّد بآخَر **لنسبه الشريف، وتثني** علىٰ **أبيه**، فيستدل وأتباعُه بهذه الشهادة علىٰ فقاهته واجتهاده! وثالثة تذكر أحَدَهم **بالجهاد والتضحية والفداء، وتُعدِّد معاناته**، فتؤخذ سبباً لتقليده! وأُخرىٰ تطري **تحقيقه الإنجازات وتمجِّد ظفره بمكاسب ونتائج عجز عنها غيره من أقرانه**، خدمت الدين والمذهب، فيعتمد عليها في ترويج مرجعيته! وقول يشهد **بنشاط أحدهم وحركيته، أو إجادته وإتقانه العمل التبليغي والإعلامي**، وأُخرىٰ تعدِّد موارد توفيقه **لتشييد الحسينيات ودور تحفيظ القرآن وطباعة الكتب**، وهكذا الأدوار الخدماتية من **تزويج العزاب وتكفُّل الأيتام** وما إلىٰ ذلك من وُجوه البر والخير، تُقدَّم كحجَّة لإثبات اجتهاده ونشر مرجعيته!

هذه كلها فضائل ومكارم لا تنكر، لكن ما يُلحظ ـ أولاً وقبل أيّ شيء آخر ـ في قول أهل الخبرة وشهادتهم لعالم الدين، هو بلوغه درجة الاكتفاء العِلمي وحرمة التقليد عليه، بتحصيل ملكة الاجتهاد وإدراك رتبة الفقاهة والحقّ في الاستنباط والإفتاء، ثم أعلميته وجامعيته للشرائط، وأن العمل بفتاواه مُسقِط للتكليف ومجزئ ومبرئ للذمة.

وما تجده في ميدان الدعاية والإعلام، مما يتداوله العوام ويروج في أوساط المؤمنين المستغفلين، المغرَّر بهم، هو ـ في حقيقته ـ ضرب من التسويق التجاري، والترويج والدعاية التي قحمت من خلالها وعبرها المصالح الشخصية والسياسية لبعض الرموز والأحزاب، في العلم والدين، وتوغلت في أخطر قِلاعه وأسقطت أعزَّ حصونه.

إن المرتكز في الفقاهة هو دراسة العلوم التي أشرنا إليها وعدَّدناها إلى حدِّ التمكُّن منها والإتقان، ما يفضي إلى تحصيل الملكة وبلوغ الاجتهاد، وهو، كما كان يقول صاحب «الضوابط» [١] على أنحاء ثلاثة: "**أحدها** أن يحصِّل الأقوال في المسألة والشهرة والإجماع، ثم يبيِّن أدلَّة الأقوال ويختار أحدها. **ثانيها**: أن يستقصي الأدلَّة والجرح والتعديل في الدليل، ويذكر مقداراً من الفروع أيضاً. **ثالثها**: أن يحرِّر ويقرِّر القاعدة الكليَّة التي يبتني عليها المسألة بتحرير أتم، وأن يتعرَّض للأدلَّة حتى يُصيِّر الفتوى علماً أو قريبة من العلم، وأن يذكر ما أستطاع من الفروع، وأن يضعِّف القول المقابل بحيث يصير بديهي البطلان. و«السيد علي الطباطبائي» كتب «الشرح الكبير» [٢] على النهج الأول". [٣]

---

(١) هو «السيد إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني الحائري» (١٢١٤ ـ ١٢٦٤، أو ١٢٦٢هـ)، صاحب «ضوابط الأصول». كان فقيها مجتهداً أصولياً، من أكابر المحقِّقين ومشاهير المدرِّسين. أنتقل ـ مع أبيه ـ من «قزوين» إلى «كرمانشاه»، وقرأ بها مبادئ العلوم. ثم أرتحل إلى «العراق»، فأخذ في «كربلاء» عن «السيد محمد المجاهد أبن علي الطباطبائي الحائري» وغيره، ولازم درس «محمد شريف بن حسن علي المازندراني الحائري» الشهير بـ «شريف العلماء»، وتخرَّج به في أُصول الفقه. وتوجَّه إلى «النجف الأشرف»، فحضر في الفقه على «موسى بن جعفر كاشف الغطاء»، وأنتفع به كثيراً. وعاد إلى «كربلاء» بعد أن نال قسطاً وافراً من العلوم، وشرع في التدريس في حياة أُستاذه «شريف العلماء» (المتوفى ١٢٤٥). وأشتهر في الأوساط العلمية، وعُرف بالتحقيق ودقَّة النظر. ثم تفرَّد آخر أيامه بالتدريس في «كربلاء»، وكان يدرِّس درسين أحدهما في الأُصول والآخر في الفقه، فيحضر حلقة درسه المئات وفيهم عدد من فحول العلماء، أشهرهم: «زين العابدين البارفروشي المازندراني»، و«السيد أسدالله بن حجَّة الإسلام محمد باقر الأصفهاني»، و«عبدالحسين بن علي الطهراني الحائري»، و«ملا علي الكني »، و«السيد محمد باقر الخوانساري» صاحب «روضات الجنات»، و«محمد صالح بن محمد مهدي بن محمد جعفر النوري الحائري» (المتوفى ١٢٨٨هـ) ، و«مهدي الكجوري»، و«حسين الأردكاني»، و«محمد التنكابني» صاحب «قصص العلماء»، و«السيد أبوالحسن بن علي بن عبدالباقي التنكابني القزويني»، وغيرهم.

وقد صنَّف كتباً ورسائل عدَّة منها: «ضوابط الأُصول» (مطبوع) في أُصول الفقه في مجلدين، «نتائج الأفكار» في أختصار «ضوابط الأُصول»، «رسالة في حُجِّية الظن»، «دلائل الأحكام في شرح شرائع الإسلام» لـ «المحقِّق الحلِّي» في عدَّة مجلدات ولم يتمَّه، «مناسك الحج»، «رسالة في الغيبة»، «رسالة في صلاة الجمعة»، «رسالة في الطهارة والصلاة»، «رسالة في الطهارة والصلاة والصوم بالفارسية»، و«رسالة في القواعد الفقهية» جمع فيها خمسمئة قاعدة. توفِّي بـ «كربلاء» سنة أربع وستين ومئتين وألف، وقيل: أثنتين وستين. عن: «موسوعة طبقات الفقهاء» اللجنة العلمية في «مؤسسة الإمام الصادق» عليه السلام ج١٣ ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) أي «رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل» المعروف بـ «الرياض» لـ «مير سيد علي بن السيد محمد علي الطباطبائي» (المتوفى: ١٢٣١هـ)، وهو شرح «المختصر النافع» لـ «المحقق الحلي».

(٣) «قصص العلماء» لـ «الميرزا محمد التنكابني» ص١٦.

ومراد «السيد الموسوي» ﷾ أن «الرياض» كُتب بأسلوب أول درجات الاجتهاد، لا أن صاحبه ﷾ هو في تلك المرتبة، فالسيد «السيد الطباطبائي» أُستاذ الفقهاء والمجتهدين، عالم لا يشقُّ له غبار، من أساطين الحوزة وقمم الهرم العلمي للطائفة.

إنهم ـ كما رأيت ـ **لا يكتفون من العالم** بتحصيل الآراء والوقوف على أدلَّة قائليها واختيار أحدها، حتى يتمَّ الاستقصاء، ويُحسِن التشقيق والتفريع، ويجيد معالجة الآراء نقضاً وإبراماً، وتناول الاحتمالات ردّاً ودفعاً، بما يفضي إلى دعم القول الذي تبنى وإثبات الرأي الذي اختار. بل التأسيس بتحرير الأصل وتقرير القاعدة، وتشييد مبنىً، ثم البناء عليه بإحكام ينتقل بالمسألة من الشك والفرض إلى العلم، ويأخذ الرأي من الاحتمال إلى اليقين، ويجعل مقولة الآخر في البطلان بديهة لا ترديد فيها!...

بعد كل هذا التشدد وتلك المبالغة والتزمُّت، مما يُلاحَق في الحوزات ويُتتبَّع في محافل العلم ويُرصد في أكناف هذا الفضاء الملكوتي، والأجواء الصعبة العصيبة، فتضيق الدائرة وتحصر الخيارات، حتى لا تتجاوز في كلِّ عصر عدد أصابع اليد الواحدة...

يأتي متحاذق متأنِّق، سكنه الشيطان فمسح قسمات وجهه بلؤمه وحسده حتى انكشفت لكلِّ متفرِّس، وبانت لكلِّ مَن ينظر بنور الله، وقد قبَع إبليس في شدقيه واستوطن غاره، ونفذ بين أسنانه ففلجت، فصار ينفث سموم تكفير علماء ربانيين، كلُّ جنايتهم أن تبنَّوا مشروعاً يتَّجر هذا الفاسق بمحاربته، ويسوِّق نفسه بانتساب يداري خواءه وإفلاسه وجدَبه... يبثُّ فحيحه صُمَّ الآذان وميت القلوب، فيجتذبها كما تفعل القمامة بالذباب، فتباهي أسرابه بأنها "تقلِّد" كلَّ من يخرج من هذا البيت ولو كان سَخْلاً!

يميل بعنقه وينوء برقبته، ليتها دقَّت قبل أن يجني على الدين ويشوِّه المذهب ويرخص من عقول المؤمنين ويستخف قوماً أطاعوه... يباعد بين كلماته ويتباطأ، كدُمية ناهز حجَر الطاقة (البطارية) فيها على النفاد، ويكمل الدور المسرحي والمشهد السمج، حين يُسلِّم ويُحيِّي، أهل العمائم والقلانس، إيماءً بكلتا يديه، كأنه يشير إلى جموع محتشدة ترتقب إطلالته... يُمسي ساهراً على التلفاز يحضر الأفلام ويراقب المسلسلات، **ثم يصبح "آية الله"! لم لا؟** أليس هو ابن "العظمى"؟ لعمري، هكذا يكون الميراث، وإلَّا فلا!

وأحمـــــدُ نـــــالَ علـــماً مـــن أبـــيه
ومـــن صـــنـــــو ومِـــن عـــمٍّ عـــمـيـــــد

أو قُل فيه من قصيدة "تنسَّك شيطاني" لشاعر الأيوبيين «آبن رشيق القيرواني»، فهو مُلك عضوض، لا مرجعية دينية، لا علم يبلغ بصاحبه الفقاهة والآجتهاد ولا عمل، فالدعاية تغني والإعلام يكفي لتكون وِراثة وسلطاناً!:

ومَـن في صِبـــاهُ أُوتيَ العِلْـمَ والحِجَـــا
ومَـن في صِبـــاهُ أُوليَ الحُكْـمَ والنَّـــدَىٰ
وحـــــازَ كـمال الفـــضْـل قـبل كـمالـه
وجـازَ المـدىٰ من قبل أن يبلُغَ المـدىٰ
أراد أبـــــوه حـين سـمَّـــــاه أحمـــــداً
ليُـــذكَّـــرَ حمـــدُ الله فيه فيُحمـــدا
وأظهـــر فـينـــا الفـضلَ قبل ظهـــوره
وقـد يقطعُ الصمصـام بـالحـدِّ مغمَـدا

إن الدين عند هؤلاء رئاسة وزعامة ومُلك وسلطنة، يتوّجون كبيرهم مِلِكاً ـ مرجعاً، فيأتي من تحته الأبناء والأقرباء، وُزراء ـ وكلاء... لذا تلقَّفوا المرجعية تلقُّف الكُرة، وعبثوا في الفقاهة والمقامات الدينية الروحية عبث الأغراب، فجعلوها أُلعوبة صبيانهم، ومزحة خلَّانهم، وهبة أودَّائهم ونُدَمائهم. وهذه قناتهم الفضائية المغوِية تنقل بلا خجل ولا حياء، ولا مراعاة أو مداراة، صلاة جماعة في الصحن الحسيني الشريف، يؤمها فتىً في العشرينيات من عمره، كلُّ مواهبه وفضائله وكفاءته أنه "آبن السيد"! وقد أرخىٰ المبتلىٰ الحنك من عمامته، وراح يترنم في صلاته ويتنطَّع، دون أي آعتبار لقدس الموقع وخطر المقام، الذي حقَّ أن لا يتقدَّم فيه إلَّا **شيوخ البلاد وأوْتادها، من الذين خبَت فيهم المطامع وسكنت الأهواء وآنطفأت الشهوات**، وآرتاضت الأنفس وطوعت الملكات، من أطواد العلم والعدالة وأساطين الفضل والتقوىٰ... وفضائياتهم تنقل وتبث للعالم بلا وجل، ما كأنها وَقاحة وجسارة، وهتك للأُصول والأعراف، بل للحرمات والمقدسات!

ثم لم يكتفوا حتى سدُّوا الأبواب وملأُوا الثغرات، فهيأوا لكلِّ حلَبة راقصاً ولكلِّ ميدان لَاعباً من جماعتهم وحشواً على شاكلتهم... **سياسي متكسِّب، كلُّ فنِّه تأسيس الأحزاب والمنظمات، وٱختلاق العناوين واللافتات، ثم التغرير بالعوام وإدخالهم فيها**، هي في مجموعها، إن لُفَّت وطُويت بعد نشر، وجُمعت بعد شتات البهرجة، وصفِّيت من كدَر الدعاية، وخلصت من الجعجعة والتهويل، تجدها عصبة عائلية تقف على هرم من خواء، وقُل إن شئت **بيدر أو كومة كبيرة من قش! ولا تَعجَب إن وَجدت في سفوحها جمعيات ومنظمات، وحتى خلايا مسلَّحة وجماعات! ودور نشر وإصدارات ودوريات**، وصوَر ملوَّنة ولَافتات تفسِد البيئة وتملأ المدن! وقنوات فضائية تتوالد بالٱنقسام، وتتكاثر كالفئران، تنخر في العقول كما يفعل العثُّ في الثياب والأرَضَة في المتاع!

ولست مبالغاً ولا متحاملاً، بل لعلِّي لم أفِ الحقيقة حقَّها ولم أعكس تمامها...

يأتي مَن ينتسب إلى المدرسة والتدريس، ليدَّعي الٱجتهاد، وينبري للمرجعية، متبجحاً بكتيبات، وكُتُب شحنها بالمزخرفات، لوَّث فيها مفاهيم الدين وأزرى بالعلم، ولم يوفر حتى "المنطق" فنسبه إلى الإسلام، ما ينبيك عن تهافته، ويكفيك في تفاهته! قضى حياته **متهالكاً على الزعامة**، فغرق في الدجل وٱختلاق الفتن، **وثوريَّة كاذبة مفتعلَة** لم ترع حُرمة لدَم أو عِرض، ولا كرامة لمؤمن أو مؤمنة، تقلَّب في سبيلها وتلوَّن حتى أخجل الحرباء...

يأتي هو وأضرابه ليطِلُّوا على هذه **الآفاق المحفوفة بالخفر والعظمة، المجلَّلة بالصوْن والمنعة، التي تمثل نهاية العمق والدقة، وأقصى الإتقان والإحكام**... يُطلُّون عليها وهُم في حدود الإلمام وسذاجة الرؤية الثقافية وضحالة القراءة الصحفية! يواجهون أعلى "كرسي" في صروحنا العلمية، **من مقاعد المدارس الٱبتدائية، أو قُل من موقع رياض الأطفال!** مغترّين بما ٱنطلى على العوام ونجح في الإعلام، عسى أن يستقيم هنا في هذا الميدان، ويتمكَّن من **ٱنتزاع شهادة، وٱكتساب أهلية ومشروعية!**... هيهات، حتى يقضي في هذي الربوع عشرات السنين، ويطوي المراحل ويجتاز المنازل ما يورث في حقِّه اليقين، ويطمئن الخبراء في إيداعه الإمانة، ويركنوا إلى تسليمه زمام الأُمة وقياد الطائفة، والأخطر من هذا، الٱعتراف به **مفتياً ومستنبطاً ينتزع أحكام الشرع المبين، وله أن يعرِّف الناسَ الدين.**

وهذا مما ينقلنا إلى البحث في المؤلفات والمدونات، وكم عسى الكتب والتقريرات التي تُسطر وتؤلَّف أن تعكس فقاهة، ومتى وكيف لها أن تثبت ٱجتهاداً...

إن الأعمال العلمية المدونة للعلماء في كُتب ورسائل وبحوث ودراسات وما إلى ذلك، تخضع في تقييمها لعدَّة عوامل، وتحكمها عدَّة عناصر:

الأول: مدى العمق فيها والجودة والإتقان...

فالمؤلَّفات كثيرة، والمكتبة تزخر بالنتاجات العلمية، ولكنها على مراتب ودرجات، من حيث محتواها وما تقدِّمه والمادة التي تتناولها، هل تضيف شيئاً، أم هي تكرار لمكرَّرات؟ هل في الكتاب ٱستدلال وٱستنباط ورأي يكشف عن فَهْم وعمق، أم هو مجرَّد حشو؟ هل هناك علم وفكر وإبداع أنساب من هذا القلم، فأشرقت به الصفحات وٱزدانت وزهت، أم هو سواد كوجه كاتبه، يتلف بمطالعته وقت القارئ ويضيع جهده؟

إن الأمر في الفقه والعلوم الدينية، ليس تسويد صفحات وإنفاق أوراق وإهدار محابر (مما ينادون به)! [1] ويقال إنه ينفع في مواقع التبليغ ومخاطبة العوام، وَفقاً لبعض النظريات، فإن الناس على مراتب وفي درجات، وقد يحتاج الأمر إلى الهبوط بالخطاب الديني، وعرضه بتدنٍّ وسطحية، وهذا من الخطأ بمكان، فإن دور الكتاب هو الأخذ بيد قارئه للرقي به، لا مجاراته في وَاقعه المتدني والهبوط إلى مستواه المتخلِّف، وما يقال حول التفاوت في أفهام الناس، يعالجه الأسلوب وطرُق العرض، لا أصل الخطاب، الذي يجب أن ينطلق من " التعليم "، ويرتكز على نفي الجهل ومحاربة الخواء والغباء... هذا في الكتابة لعامة الناس، فكيف بمخاطبة الطبقة العلمية، بل العليا في الحوزات؟!

---

(١) يكرر أرباب تيار (الزيف والسطحية)، نداءاتهم أصحابهم ومناشداتهم أتباعهم الكتابة والنشر بأي نحو! وفي سياق ٱستنهاض الهمم، تراهم يعقدون المقارنة عبر إحصائيات (كاذبة!) تذكر عدد ما صدر من كتب في «أهل البيت» عليهم السلام مقابل ما صدر في غيرهم، وكأن هذه هي الأزمة والمعضلة!... وإثر ذلك تهدر المطابع وتتدفق الكتب بغثاء يجتره صبيانهم! قصص وحكايات، يدسُّ فيها ٱسم مرجعهم المزيف ويقحم (فيتحقق الغرض ويتم المطلوب!)، ونقل لروايات، يجسِّد موقع الأحاديث الشريفة: " خبر تدريه خير من ألف ترويه "، و " عليكم بالدرايات لا بالروايات "، و " رُواة الكتاب كثير، ورُعاته قليل، فكم من مستنسخ للحديث مستغش للكتاب، والعلماء تجزيهم الدراية، والجهال تجزيهم الرواية " . (أنظر: «البحار» ج٢ ص٢٠٦)... وهم يفاخرون بنتاجهم ويباهون، ولا يلبث أحدهم أن يغترّ بهرائه، ويبدأ في التطاول على أساطين العلم والطعن في أوتاد التقى! فهو يراهم على خطأ وفي ضلال! ولا أحد يسأله: من تكون أنت؟ كما لم يسأل هو نفسه يوماً: من أنا؟!

لكن على أية حال، صحَّ هذا الرأي أم رجح ذاك، أفادت تلك الكتابات السطحية الساذجة الساحة الإيمانية أم أضرَّت بها، أفشت الجهل ورسَّخت الخواء ونشرت الغباء (ما يسمح ويفسح للمزيفين بالنمو والحركة!)، أم كشفت الحاجة إلى عمق يأتي بالوَعي، وسلَّطت الضوء على أن النقص والحاجة هي لعِلم تستتبعه بصيرة (ما يخلق التحرَّر ويورث نبذ الزيف والنفور من الأدعياء!) ... **فإن المؤكد والمتفق عليه أن تلك السطحية والضحالة ليست من مقام الحوزة العلمية، ولا من شأن الفقاهة**، ولا محلَّ لها في حقول التخصُّص، ولا يلحقها تقييم الكاتب والحكم باجتهاده بتاتاً.

لربَّ صفحة واحدة يسطرها فقيه حقيقي، ويؤلِّفها عالم متمكِّن، ويكتبها مجتهد مبدِع، تفوق في قيمتها مئة كتاب يستخفُّ بها مُكثرٌ قومه، يغرِّر ويخدع بها العوام، ويمارس التسويق والدعاية والإعلان! مؤلَّفات حشوها السُّخف، تعجُّ بالركاكة وتضجُّ بالاضطراب، تنطق وتثبت أن صاحبها نشأ على الوَهن فأبى إصلاح نفسه والأخذ بما يقوِّيها (حين تعجَّل ترك التحصيل بادعاء الاجتهاد وزعم الاكتفاء، فحرم نفسه التلقي والاستفادة، وظلمها بالانقطاع)، وغلَبه الجهل، فأصرَّ على أن يُبقي عليه ولا يدفعه، حتى استولى عليه واستوطنه! إن كتب الرجل التي يباهون بها (كونها بلغت المئات أو الآلاف! لم أعد، ولا عاد أحدٌ يدري، من فرط المبالغة والكذب، الذي أدرج كراساً من ثلاثين صفحة بحجم راحة اليد في عداد "المؤلفات" التي أورثت صاحبها لقب سلطان المؤلفين!) تفضحه وهي تكشف ما استنسخ فيها من كلام العلماء، بل مسَخ من نتاج المتقدمين، حين بدَّل جيِّده برديئه، وشوَّهه بمحاولات تحوير لتبدو أنها من صنعه وتأليفه!

إن للكمِّ قمية لا تُنكر، فكلَّما زاد النتاج وتعدَّدت المؤلَّفات كشفت عن علم وتبحُّر ومقدرة، لكن بشرط الكيف وبقيد غزارة المحتوى، فلا قيمة في الأوساط العلمية للإكثار بالتسطير والتعديد والتكرار والاستنساخ، فلربَّ "عالم" أكدى فهمه فعجز عن سبر الغور والتعمُّق، وامتنع عقله، وأُرتجَّ عليه، وصلَد خاطره، فلا قدح زناد فكره بوَمضة، ولا أوقد علمُه بشُعلة... تراه دارى هذا السقوط والخواء وغطىَّ الإفلاس بالإكثار، وهذا لا ينطلي على أهل الخبرة ولا يشكِّل لهم حُجَّة، اللهم إلَّا بعكس ما يرمي صاحبه!

هناك كتب ومؤلفات أنتزعت التقاريظ من العلماء وألزمتهم الشهادة لأصحابها والإذعان بفضلهم والتسليم بعلمهم، بل صارت هي التي تخلع الفخر على المقرّظين وتمنح مجدها للشاهدين!... وهناك في المقابل دعاية وإتجار، وإسفاف تصحبه شهادات وتواكبه مدائح وأشعار على طريقة مدح الملوك والإنشاد للسلاطين الذي يرتقب " صرَّة " أو شُهرة! وإن أفتقد مدَّعٍ آخر الشهادات الحقيقية بفقاهته وعُدِم تزكيات وَاقعية من أهل الخبرة، لكن الحق أنه تنزَّه عن هذا الخوض في التأليف والإتجار به والإساءة إلى الكتاب، لكن المصيبة أن في القليل الذي جُمع من خطبه في كتب، أنحرافات وضلالات! [1]

(١) كزعمه: "المرأة تستطيع أن تصل إلى مستوى «السيدة الزهراء» ﷺ، والرجل أيضاً يستطيع أن يرقى درجات الكمال حتى يصل إلى مستوى «الإمام علي» ﷺ"!

ويشهد الله أنني ما كنت راغباً في التعريض بأحَد مباشرة، فالقصد من الكتاب معالجة حالة ونقد وَضع وترك التشخيص والتطبيق للقارئ الكريم، والأكتفاء بالإشارة عسى أن تُلتقط، ولكن ترادف المصائب وتتابع الويلات، وتعاقب الجهالات، وتكاثر المغالاة من أتباع المراجع المزيفين، يشعر بالمسؤولية ويدعو إلى التصدي المباشر، ومن هذا البلاء والشر الذي غلب، أبيات كُتبت في أحدهم، هو هذا المنحرف:

أهـــــواك نـــــوراً مـــن الله آتي
أهـــواك شمـــســـاً تـنير حيـــاتي
أهـــواك طهـــراً لـــروحـي وذاتي
أهـــواك أهـــواك حـتـــى ممـــاتي!

فإذا أنكرت عليه هذه المبالغة والمغالاة، وشكوت وقارنت محلَّه من حبّ «الزهراء» ﷺ وتجاهله نصرتها أمام مَن أساء إليها وشكَّك في مصائبها؟ أبى وأستكبر! أو إذا أنشدت بعض هذا في «المعصوم»... تراه ينهاك عن الغلو، ويحذِّرك من الإساءة إلى الطائفة ووَهن المذهب والسقوط في الكفر عبر هذه المقولات المغالية!

وذهب آخر بها عريضة فكتب في مرجعه المزيَّف أبياتاً يجاري فيها عينية «الجواهري» في «سيد الشهداء» ﷺ!:

فـــــداء لمـــــرآك مـــن مـــــرجع
فـــــداء لأصـــلـــك والأفـــــرع
فـــأنـت الـكـــريـم الـصفـــات الـنقي
تـقـــيٌّ لـــــدنـــيـــــاه لم يخـــضع
وأنـــت الـفـقـيـه فـــمَـــن ذا ســـــواك
بـــــوح الفقـــاهـــة مـن أبـــرع
أيـــا صـــادقـــاً جـــاء مـن صـــادق
لأنـــت الـــصـــــــدوق ولا أدَّعـــي
أيـــا نـــاطقـــاً بأسـم الـنـبـي
ولـــــولاك بـــالحق لم يـــصـــــدع
علـــــوت فـكـــــانـت سـماء الإله
تـــــصـــلي عـلى نهـجـــك الأروع

الثاني مما يضبط تقييم الكتابة والتأليف: صحَّة النسبة والتنزُّه عن السرقة العلمية...

كانت التعديات العلمية في العهود الماضية تقتصر على سرقة معاني بعض الأبيات الشعرية، أو اقتباسها ونقلها بعينها، ولم تكن سرقات الكتب أو انتحالها شائعة. على عكس ما يحدث في عصرنا، فقد راجت سرقات الأبحاث والكتب، واختفى ما كان يسمى في الماضي بتوارد الخواطر[١]، أو ما يُحمل عليه، بما يُكنَّى عنه في الأدب بـ" وقوع الحافر على الحافر " وما يسمَّى بالتضمين، كأن يضمّن الشاعر قصيدته أبياتاً نالت إعجابه دون تنصيص (" ... ") يميّزها. وكان الأمر يتعدى أحياناً توارد الخواطر فيصبح سرقة بيّنة، وقد أنشد رجل قصيدة لـ «ابن الفارض»، فلما قال له: إن القصيدة مسروقة، ردَّ الرجل: هذا من وَقْع الحافر على الحافر! فقال له «الشيخ»: وَقع الحافر على الحافر من الأول إلى الآخر! وقيل في هجْو شاعر سارق: هذا حمار فارِه في فنِّه * ولكَم له في النظم وَقعة حَافر![٢]

وقد شكَّلت السرقات الأدبية في الماضي باباً من أهم أبواب النقد في اللغة العربية، ولم يسلم من مآخذها كبار الشعراء وفي مقدمتهم «المتنبي»، الذي تفرَّغ كثيرٌ من نُقَّاد عصره لتتبُّع " سرقاته " والتدليل عليها، مع أنها في أغلبها كانت مما يسمى في الدراسات الأدبية الحديثة بـ " التناص "[٣]، وهو أمر شائع في الآداب على اختلاف أجناسها.

---

(١) توارد الخواطر: أن تتفق الفكرة بين شخصين دون ربط أو تواصل بينهما، حتى كأنهما تحاورا فيها، فيُقال وَقع بينهما توارد أو تبادل خواطر. والتخاطر الذهني هو: القدرة على الاتصال بين شخصين أو أكثر، عبر المكان وأحياناً عبر الزمان، دون الاعتماد على وسائل الاتصال المعروفة.... والعلم حتى عهد قريب كان ينكر هذه الظاهرة، أما الآن وبفضل دراسات تجرى في بعض الجامعات والمعاهد العلمية، دخل التخاطر أو علم " الباراسيكلوجي " (علم الخوارق، أو ما وراء علم النفس) نطاق الظواهر الثابتة علمياً.

(٢) عن مقالة لـ «د.عبدالعزيز المقالح» نشرت في مجلة «الكويت» العدد: ٣٥٣ .

(٣) التناص (Intertextuality) في الأدب هو مصطلح نقدي يقصد به وُجود تشابه بين نصّ وآخر أو بين عدَّة نصوص. وهو يشير إلى العلاقات المتبادلة بين نصّ معين ونصوص أُخرى، وهي لا تعني تأثير نصّ في آخر أو تتبع المصادر التي أستقى منها نصُّ تضميناته من نصوص سابقة، بل تعني تفاعل أنظمة أسلوبية. وتشمل العلاقات التناصية إعادة الترتيب، والإيماء أو التلميح المتعلق بالموضوع أو البنية والتحويل والمحاكاة.

وكما قيل فإنه من الوهم أن نعتقد بأن " العمل الأدبي " له وُجود مستقل، فإنه ـ غالباً أو دائماً ـ يظهر مندمجاً داخل مجال أدبي ممتلئ بالأعمال السابقة، وعليه يتحول كلُّ عمل فني يدخل في علاقة معقدة مع أعمال الماضي. وفي بعض المعاجم العربية المختصة وغير المختصة، ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار مصطلح السرقات (Plagiavius) الأقرب إلى لفظ التناص.

وليست السرقات الأدبية بمعناها القديم أو الجديد هو ما يشغل الساحة العلمية اليوم، ولم تعد هي المعضلة التي تقلقها، فقد تجاوزها الخطر وتخطَّاها إلى **سرقة كتب من رأسها، وانتحال أبحاث ومقالات، أو فصول كاملة من الكتب والدراسات العلمية!**

والأكثر خطراً أن ذلك لا يحدث في أسواق بيع الكتب وعلى أيدي أصحاب دُور النشر المعروفين بجشعهم وملاحقتهم أهدافهم في كسب المال والتجارة دون أي اعتبار، وإنما يجري في الجامعات ويقع من روَّاد ومنتسبي الأكاديميات وأرفع المعاهد العلمية، فهذه الشكاوى تتعالى والاتهامات تتردد، ويتم ـ بين فينة وأُخرى ـ إلقاء القبض على لصوص متلبسين بالجرم المشهود! حتى صار أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ، ناهيك بالناقد، وهو يفتح كتاباً ويطالع بحثاً علمياً أو أدبياً أن يتساءل: **تُرى كم من هذا المسطور هنا هو من تأليف صاحبه، وكم عساه سرق وانتحل؟!**

هكذا بدأت المعاهد العلمية والجامعات **تفقد سمعتها، والشهادات مكانتها، والكتب قيمتها**، من فرط ما انتشرت سرقة الأعمال والأُطروحات، وصارت مخرجات هذا الواقع المريض من هبوط علمي وسقوط أخلاقي، مشهودة محسوسة، ومتفشية كظاهرة، فكثيراً ما تلتقي "دكتوراً" تُلحقه شهادته بالقمة من حقل علميٍّ معيَّن، وترى "له" كُتباً ومؤلَّفات تُدرَّس في الجامعات، فإذا ناقشته في قضايا سهلة يسيرة، وسألته عن أوَّليات حقله هذا وفي صميم تخصُّصه، وَجدته غاية في الضحالة والسطحية، بل الجهل والضياع! فمن أين جاء بذاك النتاج وسطر تلك المؤلَّفات، وكيف حصل على تلك الشهادة؟

وما يقوم به بعض "اللصوص" من تغطية سرقاتهم والتستُّر عليها بإجراء تغييرات في أسلوب كتابة البحث وإعادة رسم شكل الدراسة، كتقديم وتأخير بعض الفقرات، وتغيير صياغة بعض الجمل وتحويرها، وزيادة مفردة هنا والاستغناء عن كلمة هناك، دون المادة الأصلية التي تحمل القيمة الحقيقية للبحث وتشكِّل جوهره المسروق... فتح أبواباً وَاسعة للتحايل، وشكَّل معضلة أُخرى في إرباك الساحات العلمية والإضرار بها، **فقد تعقَّد المشهد وتركَّب، فعسُر تحديد الحقيقة من الكذب، وتمييز الأصيل المؤلَّف من المسروق المزيَّف، ما جعل كثيرين يتوقفون في اعتماد التأليف دليلاً على العلم.**

والسرقة العلمية تتحقق في صوَر متعدِّدة، ما دامت تصبُّ وتنتهي إلى حقيقة ٱختلاس جهود الآخرين ونسبتها إلى النفس، مهما حظيت بغطاء وتمتعت بتعلُّل وٱحتجاج، ووُورِيَت بستر، وٱلتفَّ الجاني عليها وداراها بحيلة... **فالنَّقْل دون عَزْوٍ إلى القائل هو ٱنتحال وسرقة، وكذا الاقتباس، الجزئي أو الكامل، دون الإشارة إلى صاحبه**، ولا سيما في الأفكار الإبداعية، والفذلكات الخاصة، ومَواطن السبق العلمي، والموارد التي تمثِّل قوَّة وتشير إلى غزارة وتثبت عمقاً وتنبئ عن تضلُّع وتمكُّن وإبداع.

ناهيك بالسرقات الكاملة، فهناك مَن يختلس بحثاً أو كتاباً كاملاً، من مقدمته إلى فهارسه، يلفُّه ويلتهمه، ولا يبالي!... وفي ظِل تقنيات الاتصال والتصنيف الحديثة، والبرامج التي تدوّن وتجمع وتخزّن كلَّ شيء في الحواسيب، فإن السرقة لم تعد تتطلَّب عناءً ولا تكلُّف جهداً، فالبضاعة في متناول مَن شاء، مبذولة لمن أراد، وليس على "الكاتب" إلَّا توجيه سؤال عابر للبحث، لتتجمع لديه حزمة كبيرة من الإجابات، **ما عليه حينها إلَّا القيام بعملية "قص ولصق" (Copy-Paste) ليخرج بكتاب متكامل حول الموضوع الذي يريد، يطبعه وينشره**، ولربما نجح الكتاب في ٱكتساح الأسواق ودخول المكتبات، وقد يُستفاد منه ويُلجأ إليه ـ بعد حين ـ كمصدر! بل لعلَّ أحَد النقاد يتلقَّاه بالإعجاب، فيكبره ويطريه!

وهناك من السياسيين والزعماء، والأعيان والوُجهاء، والأثرياء من رجال المال والأعمال، مَن يوظِّف أهل الفن والاختصاص كأُجراء، يستنزف جهودهم بماله، ويسترق طاقاتهم الفكرية بسلطته، يبتاع أعمالهم، فينتحلها وينشرها بٱسمه، **لزوم ٱكتمال وَجاهته، وتوفير الغطاء "العلمي" لما يتقلَّد من مناصب ويتبوَّأ من وَظائف**، فيضفي على شخصه مسحة رُقيّ، ويسبغ على نفسه لباساً يواري سوْأة جهله ويستر عار خوائه، فلا تنتقل الأذهان عند لقائه أو تناول ذِكره إلى صروف الدهر وعوادي الزمن، والعبثية التي تحكم الحياة، وسمحت لأضرابه بتقلُّد أعلى المناصب وبلوغ أكبر المقامات (والحال أنَّ هذا ـ لو تدبَّرت وأنصفت ـ هو شأن الدنيا)، أو تذهب الأفكار بعيداً، فتثار الشكوك حول مصادر أمواله أو طرق "وُصوله" وعلَّة وُقوع الخيار عليه دون غيره؟ فيرتاب أحَدٌ في صفقات ويشكُّ في عمالة وٱرتباط!... إنما هي الكفاءة والأهلية ليس إلَّا، وهذا الكتاب هو دليل الإثبات!

وكلُّ هذه الصوَر من السرقات، وأشكال الاختلاسات والتزييفات، وأنماط الفساد التي تراها في ميدان الكتابة والتأليف، موجودة في جميع الحقول العلمية، طولاً وعرضاً، من القاع إلى القمّة ومن الباب إلى المحراب! فهي متكرّرة في سائر الأوساط والطبقات الاجتماعية، متفشّية في شتى النطاقات الفاعلة والمؤثرة في الحياة... **ومنها الحقل الديني وشريحة العاملين فيه والناهضين بالدعوة إليه بالقلم والكتابة والنشر!**

لقد تسرَّبت السرقات العلمية إلى "الحوزات"، وطال الزيف والانحراف والاتجار والوصولية هذا الحقل المقدس، **وصار لأدعياء الفقاهة مؤلفات وأسفاراً، يحملها "حمار" مؤسساته ويتكلَّف حزبه ويتطوَّع أتباعه بمهمة ترويجها**، يتلقُّون النتاجات ويجولون بها في البلاد وينشرونها بين العباد!... والناس في غفلة وضياع، يستقون من سارق، ويقتاتون على مائدة مزيّف كاذب، وقد بهرهم زبرج الوهم فلحقوه، وأسرهم بريق السراب فعَدَوا خلفه وقدَّسوه. إن الكسل وسقوط الهمة في ملاحقة المطالب العلمية المضنية، الذي استولى على بعضهم، أو عجزُ الفكر والبلادة التي ألصقَت آخرين بالأرض، فنكسوا عن الفطنة وتخلَّفوا عن الذكاء وما يولِّد الإبداع... ساقهم إلى الخداع ونحا بهم إلى الشيطنة، والبحث عن البديل في النصب والاحتيال!

والغريب أن بعضهم قد يبدع في **حقل الشعر والأدب، أو ينجح في السياسة والإدارة**، فلا يكتفي، ويأبى إلَّا ادعاء الفقاهة **ونيل الزعامة والشهرة من باب المرجعية!** وأعرف أحدهم شكَّل لجنة من فضلاء لجواب الاستفتاءات التي ترده، وقد حاورتُ أحد عماله حول هذه اللجنة مستنكراً؟ فردَّ بأنها آلية طبيعية تجدها في كلِّ بيوت المراجع، فلماذا النكير على صاحبه؟! والحال أنَّ أعضاء لجان الاستفتاء في المرجعيات الحقيقية، هم نجوم تلاميذ الفقيه المرجع، الذين هضموا بحثه لسنين متمادية، ووَقفوا على مبانيه، وعرفوا رأيه وفتواه، وصاحبهم المدَّعي **لا درَّس أحداً ولا ألقى بحثاً، فلا تبلوَرَت له مبان، ولا تشكَّلت قواعد، ولا عُرِفَ عنه نهج ومسلك، ولا صيغ له رأي ونظر**، فكيف سيُجيب أعضاء اللجنة على الاستفتاءات "وَفق رأيه دام ظلُّه"؟ لست أدري!... وما زالت الإصدارات تترى والأجزاء تتسلسل وتتتابع تنشر أجوبة استفتاءات سماحته أو فخامته!

الثالث مما يضبط تقييم الكتاب وأعتبار المؤلَّف: تناوله في الحوزات وتلقيه في الأوساط العلمية بالقبول...

وهذا في الحقيقة والواقع ضرب من شهادة أهل الخبرة، وصيغة أُخرىٰ من الإجازة.

فعندما يغدو الكتاب **متناً ومادة للتعليم**، كالمتون التدريسية في الحوزات العلمية (الحقيقية لا الحزبية التي تستعيض عن مناهج الحوزة بكتب من وَضع أتباعها ورموزها، إما لتعظّمهم أو لتُفسِد الطلاب وتشوّه الحوزات)، مثل «الشرايع» و«اللمعة» و«المكاسب»، و«المعالم» و«أُصول المظفَّر» و«الرسائل» و«الكفاية»، أو **محلاً للتعليق والتهميش** كـ «العروة الوثقىٰ» و«منهاج الصالحين» و«توضيح المسائل»، أو **للشرح** كما في سائر الكتب المذكورة وغيرها، أو يصبح **مستنداً في موضوعه ومرجعاً** في مادته يرتكز ويعتمد عليه، وفي الأقل أن **يتلقَّاه أهل العلم والأختصاص بالقبول**، ويمضوا ـ بنحو ـ محتواه، ويصحِّحوا نسبته...

فهذا مما يُدرج الكتاب في الأعمال العلمية، ويُلحق مؤلِّفه بالعلماء المعترف بهم، ما يشكِّل شهادة ويخلق دليلاً علىٰ رُتبة ما من الفضل ومستوىً من العلم، ينظر بعدها في المحتوىٰ، ليُعلم منه درجة علم العالم ومدىٰ إبداع المؤلِّف صاحب العمل.

ولا أُريد حصر الأعتراف بالكتب والمؤلَّفات في هذه المظاهر والمواقف والمواقع، وعن هذه الطرق، وكأن ما عداها باطل أو غير معترف به، أو لا يحمل في وَاقعه قيمة ما دام لم يدرج مع تلك، فلربَّ عمل علميٍّ رصين، ونتاج متين، وجهد قيِّم متكامل، وإبداع لا ينكَر، بل يُثبت فضلاً ومقدرة، وينمُّ عن فقاهة وأجتهاد، وهو يعرض أستنباطاً بارعاً وأنتزاعات ذكية قلَّ أن يُلتفت إليها، لا ينقصه أستدلال ولا تعوزه رجاحة وأعتبار، حريٌّ أن يكون متناً للتحصيل والتدريس، أو مادة وموضوعاً للتعليق، أو مستنداً يرجع إليه أهل العلم وذوو الأختصاص... لكنه لم يحظَ بفرصته لأسباب مادية وأجتماعية وسياسية، لا تنكر في ساحتنا، بل قد يبقىٰ العمل رهين الخزائن والأدراج، مخطوطاً لا يجد إلىٰ الطباعة والنشر سبيلاً، لهذه العلل وتلك الأسباب أو لغيرها، وبعضها فنيَّة بحتة، كضعف الصياغة والبيان، وعجز الأُسلوب عن كشف الفكرة وعرضها، ما يضيع العمق ويهدر المحتوىٰ الثمين، بسبب عبائر لم تعد متداولة، ولغة غير مستساغة...

ولكني أُريد محاصرة الأعمال السخيفة وتطويق النتاجات والكتابات التافهة، التي تُقحم في مكتبتنا الدينية وتنسب إلى إصداراتنا العلمية، تسعى إلى التدليل على فقاهة كُتَّابها زوراً وانتزاع الاعتراف باجتهادهم غصباً، وهي، مع ما تلقى من دعم مادي وسياسي واجتماعي، وتحظى به من غطاء إعلامي ودعائي، وتسويق خرافي بآليات تجارية بحتة، وبما ينافس أدوات صناعة النجوم في عالم السينما وتقنيات الشيطان المتجلّية في «هوليود»، بل قُل بما يناهز عالم السياسة ودنيا الدجل والخداع الذي لا يعفُّ عن شيء...

ومع ذلك تجدها تعجز عن انتزاع أي اعتراف بها، ولا تتمكَّن من تسجيل أي نجاح، فلا تراها إلَّا على قارعة الطريق من مسيرة العلم وركب العلماء، يعلوها غبار نفرة خيلهم وانطلاق فرسانهم، الذين يتجاوزون المتخلِّفين علمياً وَراءهم، ويذرونهم مع الخوالف من النساء والأطفال والعجزة، رهن البيوت وفي دوائر القعود عن طلب حقيقي للعلم، والغرق في ادعاءات فارغة، والانشغال في تناوش ومطاولة زعامة موهومة! يتراكم على مؤلفاتهم وعموم أنشطتهم التهريجية رين الجهل، الذي يجتاز الطالب المفلح في كلِّ يوم وشهر وسنة مرحلة منه، ويقطع شوطاً، والقوم قابعون في مواضعهم، تائهون في دوامات وزوابع تثير الغبار، ولا تقدِّم للعِلم شيئاً، ولا لأصحابها إلَّا سوء الذكر، والطعن في دورهم والأسى على التشويه الذي يمارسون! فهم غارقون في تكثير العدد من المؤلَّفات، وتسويد المزيد من الصفحات، ومآلها الكُناسة ومجامع القمامة، حيث تلقى، سواء مباشرة، أو بعد حين عند استعمالها في تغليف الأطعمة في المطاعم الشعبية، ولفّ الأواني والأمتعة! فيلحق بإثمهم جُرم امتهان الآيات القرآنية والأسماء المتباركة المحترمة التي يقحمونها في كتبهم، وهي تلقى في المزابل وتذهب طعمة للمحارق أو معامل تكرير النفايات![1]

(١) ما كنت أخرج من المسجد يوم الجمعة حتى أجد عاملاً آسيوياً يتلقى المصلِّين عند الباب، يوزِّع عليهم (مجاناً، دون مقابل) كتاباً جديداً من تأليف نكرة، لا حظَّ له في العلم ولا علاقة بالقلَم، ولا نصيب في الروحانية، فإذا انصرف كلٌّ إلى مركبته، وَجَد نسخة أُخرى تنتظره على زجاج السيارة! وكنت أرى بعد ذلك أغلب النسخ ملقاة على الأرض، يتخلَّص منها كلٌّ على طريقته، فيطرحها أرضاً. وقد استمر هذا التلويث البيئي والإزعاج النفسي نحواً من عام جمع فيه ذلك الغثُّ ما يناهز خمسين مؤلفاً في شتى العلوم! ولم تتوقف اللوثة ولم ينقضِ العجب إلَّا مع ما انكشف من دَوْر يعدُّونه لهذا المؤلِّف المسكين (وهو شاب عشريني تستوطنه آفات روحية وتسكنه عُقَد نفسية)، في تكفير العلماء وشتم المراجع العظام، والانتقام من كلِّ أصيل يعرِّي زيفهم!

إن التجاهل المطلق الذي تقابل به الحوزات وأهل العلم والفضل والخبرة جميع المؤلَّفات التي يصدرها القوم، أو الحشو الذي يملؤون به الكتب والصحائف، والإعراض التام عن كلِّ ما يكتب أدعياء الفقاهة، والمرور عليه وكأن لا وُجود له، مرور كرام يأنفون الخوض في السَّفسَاف، ويتعالون عن النزول إلى هذا الحضيض... **هو في نفسه نفي لاجتهادهم، وحكم ببطلان مرجعيتهم، وإسقاط متقدَّم سابق لكلِّ ما يزعمون وينتحلون.**

وهذه حقيقة يدركها الأدعياء ويعانون بسببها ويقاسون، ويناضلون للخروج منها ولو في مفردة وَاحدة تكسر الحصار التلقائي الطبيعي الذي يطوِّقهم، حصار التجاهل وعدم الاعتراف! حتى عمد أحدهم إلى نشر حاشية له على كتاب «المكاسب» في طبعة مميَّزة، ذات وَرق جيد وتجليد فاخر، ثم وَزَّعها مجاناً في الحوزة، وراح يعيد الطبعات ويبذلها في أسواق الحوزة العلمية في «النجف الأشرف» بأسعار زهيدة، بل رمزية لا تغطي عُشر التكلفة، ما دفع الطلبة لاقتنائها، وذلك لحاجتهم إلى المتن (أصل «المكاسب») لا الحاشية التي لا يلتفتون إليها بتاتاً، وإن فعل أحدهم، فلتجاذب الطُّرَف والاستخفاف بالتعليقات السخيفة الضحلة، والنقاط التافهة التي يعود بعضها إلى سرقات ويصبُّ جلُّها في شرح الوَاضح ويدخل في تحصيل الحاصل، وتفسير الماء بعد الجهد بالماء!

♦ ♦ ♦

إنَّ شهادات أهل الخبرة وإجازات الاجتهاد قيدٌ وضابط **تتأكَّد أهميته في الموارد الخاصَّة والحالات الشاذة، التي ينفصل فيها العالم عن الحوزة**، وينقطع عن الحواضر العلمية، ويعيش في بلد ناءٍ عن العلم، قصيٍّ عن أهله، بعيد عن أجوائه، بل غارق في شؤون الدنيا وشرورها، مستغرق في لذَّاتها ومنكراتها... ثم يدَّعي ـ وهو نزيل تلك الديار ـ الفقاهة، ويتصدَّى للمرجعية ويطالب الأُمة بتقليده والرجوع إليه!

إنَّ ما يقدِّمه المدَّعي في هذا السبيل من كتب ومؤلَّفات، هو أول الكلام، وعليه أن يعود ليأتي بشهادات تزكِّي أعماله وتستحسن نتاجه، وتعترف بأنه يمثل قيمة علمية، ويحمل مادَّة تثبت اجتهاده، لا مجرَّد حشو وعدد، ولا هو نتاج استنساخ وسرقة، وهذا مما لا يكون إلَّا على أيدي علماء متخصِّصين، وأهل خبرة مميزين، يحكمون ويشهدون.

وإلَّا لو كان العالِم يمضي في مسيرته بشكل طبيعي، يعيش في الحوزة، ويتقدَّم في مراحلها بتراتُبية منطقية، ويجتاز أطوارها من غير طفر وشذوذ، ويتبوَّأ المقامات العلمية دون تعسُّف ومغالبة، ويرقى في المراتب بلا ٱلتفاف وٱحتيال... **لما سُئل عن شهادة ولا طولب بإجازة، ولكان وَاقع حاله من البحث والتدريس، ونوعية الحضور وحجمه، وعدد الطلَّاب الذين يلتفُّون به وينهلون من علمه، والتلاميذ الذين يتخرَّجون على يديه والثقل الذي يشكِّلونه ويلحقونه في الحوزة، والبحوث التي يلقيها فتقرِّرها النخب الحوزوية**... يغنيه عن اللجوء إلى الكتابة والتأليف لإظهار علمه وإثبات فقاهته وٱجتهاده، بل سيكون وَاقعه هذا كفيلاً بأن تتقدَّم الحوزة نحوه، ترجوه وتتوسَّل إليه أن يقبل التصدِّي للمرجعية، وينزل على رأيها في تبوُّؤ هذا المقام.

ولكن أن **ينفصل أحدهم عن الحوزة وينقطع عن التعليم والتحصيل، ويفقد أجواء المباحثة والمناقشة والرد والجواب، وما يبلور الفكرة وينقِّح الدليل ويصقل الموهبة**، ينزوي في ركن ناءٍ، لا دروس ولا محاضرات، لا إفادة ولا ٱستفادة، وإن كان شيء من هذا أو ذاك، فكأنه يتلقَّاه من رؤىً وأحلام، ويلقيه على جدران وحيطان، لا إجابة ولا ٱستجابة، ولو سَهَا فخرج عن الموضوع حتى قلَبه وعكَسه، بل لو غفا فأراح رأسه شيئاً إلى الجدار، لحَسِب "تلاميذه" أن هذا من صميم الدرس وفيه!

يقبع في قريته أو بلدته، غارقاً في دنيا العوام، حتى وإن ٱنشغل بأُمور الدعوة والتبليغ، وكان لطرح القضايا العلمية هامش في نشاطه، فإن ذلك لن يعدو أن يكون طرحاً سطحياً يتناول مسائل ٱبتدائية مما يبتلى بها المؤمنون عادة ويحتاجونها في دينهم، لا علاقة له بالعمق العلمي، ولا يقارب عالَم التخصُّص والٱجتهاد والٱستدلال. وكذا النهوض بحاجات الناس المعيشية، كأن يصلح بين الأزواج المتخاصمين، ويفصل في منازعات الكسَبة والفلَّاحين، ويتولى رعاية الأرامل وكفالة الأيتام، أو حتى إذا تصدَّى للشؤون السياسية، وخاض هذا المعترك العصيب، سواء من منطلقاته الحقيقية فأخذ يقاوم الظالم ويسعى لٱنتزاع حقوق الناس، ودفع الظُّلامات وردّ المظالم، أو المراوغة الملتوية، فدخل في الحزبية والمعارك الٱنتخابية والأنشطة النخبوية...

فإن هذا وذاك، لا يسمح له ولا يبيح أدعاء الفقاهة يوماً والأجتهاد!

الفقاهة ليست فِطْراً يفقأ تحت أرجل المرء، هكذا كما الكمأ، بلا غرس ولا زرع، ولا سقي ولا رعاية! والأجتهاد ليس عنواناً وصِفة تستتبع المكانة الأجتماعية والدور السياسي أو التقدُّم في العمر، إنه بحث العلم، وما سوىٰ ذلك فهراء!

نعم، يمكن الأستثناء في حالات نادرة، علىٰ نحو الحقيقة الخارجية، فالأمر ليس مما يمتنع عقلاً ويستحيل، إذ يمكن أن يذهب عالم أخذ كفايته من المقدمات والسطوح، وبلغ في الحوزة ـ قبل أن يتركها ويعرض عنها ـ حدَّ الفقاهة (وإن كان الأجتهاد المتجزِّئ)، يذهب إلىٰ **المطالعة المعمقة، وينصرف إلىٰ القراءات العلمية التخصصية في الكتب الأستدلالية، فينكبَّ علىٰ النظر في المصادر، ويستغرق في مطالعة وأستقصاء آراء المتقدمين، ويبذل غاية الجهد والوسع في التمعُّن في أقوالهم، ويقلِّب أدلَّتهم ويتفحَّص آراءهم**... فيعيش "الحوزة" في نفسه، ويستحضر أجواءها في داره ومكتبته.

ولكن تبقىٰ الأجواء العلمية والفضاء الحوزوي الخاص، المفعم بالحركية والحرية والتجديد، إلىٰ جانب العمق والدقة، تبقىٰ عنصراً مفتَقداً يسدُّ الطريق علىٰ الجهل المركَّب، هذا الداء العضال الذي يتهدَّد وقد يتسرَّب إلىٰ العالم وينزل به حين يُعدَم المناقشة والمباحثة والحوار، ويفقد النقد ويغيب عنه الأعتراض، و"يخسر" تلقي أدلَّته ومحاكمتها بالنقض والرَّد، ولعلَّ تشبيه أجواء الحوزة وفضائها بالمختبر وموقعه في العلوم التجريبية، لا يخلو من قرب وقوَّة، فقد تتوقف نظرية وتتعطَّل فكرة ويسقط رأي، لأنكشاف غفلة كانت في بناء دليل في المقدمة، ما يبطل النتائج كلَّها ويفسد النظرية من رأسها، هذا ما قد يأتيك من إشكال يثيره ويلفت إليه طالب نبيه لا وُجود له في الأقاصي والشتات.

هناك وَضع طبيعي للحوزة وحالة تلقائية في المرجعية، شوَّهها الأدعياء، وطمستها المنافسة الهابطة التي أذكوها فيما بينهم، لذا غُيِّبت الحالة الصحية، ولم يعد ـ هذا الجيل ـ يعرفها، فتوهَّم المعارك والصراعات والتكالب الذي نشهده في هذا الميدان أمراً مقبولاً وحالة غير شاذة! فلا يستنكرها، من فرط ما تكررت وزال قبحها، بل لعلَّه يرحب بها ويخوض فيها، من خلال دور الأداة الإعلامية المسخَّرة، من الخصوم والتيارات المتنافسة!

وبعد، فقد يقدِّم بعضهم شهادات أنتزعها بالإكراه، إما بترغيب أو بترهيب، فسطرها " خبراء " أو أدعياء خبرة، خوفاً من نار الملاحقة الأمنية والحصار والتضييق، أو حذراً من التسقيط ونأياً بأنفسهم عن التشويه الذي يتهددهم إن لم يفعلوا، أو فعلوها طمعاً في جنة المال والمنصب والشهرة والجاه، وما إلى ذلك من زبرج هذا العصر والإغراءات التي سقط فيها جملة من المعممين... وقد يستغرب بعض العوام هذا القول ويتساءل: أوَ يكون ذلك في الحوزات والمرجعيات؟! نعم، وإن عشت أراك الدهر عجباً.

هناك عشرات الشهادات التي لم يرَ أصحابُها فقهاً ممن شهدوا له، ولا عرفوا له اجتهاداً، ولا جامعية للشرائط، فلا بحثٌ علمي للرجل حتى يحضروه أو يطَّلعوا عليه، ولا كتاب استدلالي، لا في الحاضر ولا الماضي، لا تسجيلات له ولا تقريرات... فمن أين شهد هؤلاء وكيف؟ حتى يقال في مرحلة لاحقة إن الشاهد قد خُدِع واستُغفِل، ولم يحسن القراءة والتقدير، فهنا حالات ليس فيها ما يُقرأ أصلاً، ولا ما يمكن تقديره من الأساس، فهي حالة سالبة بانتفاء الموضوع! ومع ذلك تصدر الشهادات وتنتشر البينات!

لقد واكبت شخصياً وسألت مباشرة أحد الفقهاء عن اجتهاد علَم من أعلام السياسة استشعرت أنهم يعدُّون لطرح مرجعيته، فقال: وهل الاجتهاد والمرجعية أُلعوبة مَن هبَّ ودَبَّ؟ إنَّ هذا الشخص ليس في مظانِّ الأمر ولا وَارده، وتلا: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾، وقد عبَّر بالفارسية: " اين آقا در گود نيست "، أي أنه خارج " الحلَبة "، وقال: " اجتهاد ومرجعيت كشك نيست " ... **ثم لم تمضِ أيام** حتى **انتشر بيان شهد فيه هذا العالم للشخص المذكور بالفقاهة والاجتهاد!** فراجعته مستنكراً، وذكَّرته بمقولته قبل أيام؟ فبرَّر فعلته بالخوف والتقية، وأنهم كانوا سيغتالونه جسدياً أو معنوياً إن هو لم يفعل!

إن هذه الشهادات وأضرابها باطلة وساقطة عن الاعتبار، لا تثبت فقاهة حقيقية ولا تصلح مرتكزاً لثبوت اجتهاد، وإن بنَت مرجعية فهي باطلة.

♦ ♦ ♦

(١) " الكَشك " بالفارسية هو الإقط، والمعنى أن الفقاهة ليست كالإقط! ولعلَّ مضرب المثل فيه هو يُسر صناعته، فهو يُتَّخذ من اللبن المخيض، يُطبخ ويُترك حتى يَمْصُل.

إن العلم هو الشرط الأعظم والأخطر في شرائط المرجعية، وهو مرتكز القضية والأساس الذي تدور حوله بقية الشرائط وتحوم، وإلَّا لما نُظر في طهارة المولد والذكورة والبلوغ والعقل والحياة والإيمان ثم العدالة ولا التُفت إليها في المقام، ومن نُبذَةٍ في علاماته ومواصفاته، وآدابه وأسراره، ننطلق إلى صِنوه وعِدله، والركن الثاني في شرائط المرجعية، أي "العدالة" ... وهذه طائفة من الأحاديث الشريفة لـ «الأئمة الأطهار» ﷺ تلخِّص الأمر في هذا الاقتران بين العلم والعمل وتُجمله في بيانات نورانية، لو وَجد الباحث تفصيلها، ووقع على تفسيرها، لانكشف له الغطاء في هذا الباب، ورُفع الحجاب عن الحقيقة التامة الكاملة، وجمع وحصَّل الخير كلَّه، وعرف موقع هذا الشرط ودوْره...

ففي الحديث أن «أميرالمؤمنين» ﷺ كان يقول في العلم: رأسه التواضع، وعينه البراءة من الحسد، وأُذنه الفهم، ولسانه الصِّدق، وحفظه الفحص، وقلبه حُسن النيَّة، وعقله معرفة الأشياء والأُمور، ويدُه الرحمة، ورجْله زيارة العلماء، وهمَّته السلَامة، وحكمته الوَرع، ومستقرُّه النَّجاة، وقائده العافية، ومركبه الوفاء، وسلاحه لين الكلمة، وسيفه الرِّضا، وقوسه المداراة، وجيشه محاورة العلماء، وماله الأدب، وذخيرته اجتناب الذنوب، وزاده المعروف، ومأواه الموادَعة، ودليله الهدىٰ، ورفيقه محبَّة الأخيار.(١)

وعن «أبي عبدالله الصادق» ﷺ : اطلبوا العلم، وتزيَّنوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا لمن تعلِّمونه العلم، وتواضعوا لمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبَّارين فيذهب باطلُكم بحقِّكم ؟(٢)

وقال «أميرالمؤمنين» ﷺ: واعلم أنَّ الراسخين في العلم هم الَّذين أغناهم عن اقتحام السُّدَد المضروبة دون الغيوب، الإقرارُ بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله تعالىٰ اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمَّى تركهم التَّعمُّق في ما لم يكلِّفهم البحث عن كنهه رسوخاً.(٣)

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج١ ص٣٦ ح١.

(٢) «المصدر السابق» ح٤.

(٣) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» خطبة ٩١ (المعروفة بـ "خطبة الأشباح" وهي من جلائل خطبه ﷺ).

وقال «أميرالمؤمنين» ﷺ: وٱعلموا أنَّ عباد الله المستحفَظين علمه، يصونون مصونه، ويفجِّرون عيونه. يتواصلون بالولاية، ويتلاقون بالمحبة، ويتساقون بكأس رويَّة، ويصدرون برِيَّة (يرجعون بزوال العطش)، لا تشوبهم الريبة (في عقائدهم)، ولا تسرع فيهم الغيبة (بالإفساد، لٱمتناعهم عنها قولاً وإصغاءً)، على ذلك عُقِد خلْقهم وأخلاقهم، فعليه يتحابُّون وبه يتواصلون، فكانوا كتفاضل البذر ينتقى، فيُؤخذ منه ويلقى، قد ميَّزه التخليص، وهذَّبه التمحيص (أي كانوا إذا نسبتهم إلى سائر الناس رأيتهم يفضلونهم ويمتازون عليهم كتفاضل البذر، فإن البذر يُعتنى بتنقيته، ليخلص النبات من الآفات ويكون النوع صافياً لا يخالطه غيره، وبعد التنقية يؤخذ منه ويُلقى في الأرض، فالبذر يكون أفضل الحبوب وأخلصها)، فليقبل ٱمرؤ كرامة بقبولها (الكرامة هنا النصيحة، أي ٱقبلوا نصيحة، لا أبتغي عليها أجراً إلَّا قبولها)، وليحذر قارعة قبل حلولها (والقارعة: داعية الموت أو القيامة، تأتي بغتة)، ولينظر ٱمرؤ في قصير أيامه، وقليل مقامه في منزل حتى يستبدل به منزلاً، فليصنع لمُتحوَّله ومعارف منتَقَلِه (المواضع التي يعرف أنه سينتقل إليها)، فطوبى لذي قلب سليم أطاع من يهْدِيه، وتجنَّب من يُرْديه، وأصاب سبيل السلامة ببَصَر مَن بصَّره، وطاعة هادٍ أمَرَه (أي بٱستنارته بإرشاد مَن أرشده، وطاعة الهادي الذي أمره، قبل أن تُغلق أبواب الهدى بالموت)، وبادَر الهدى قبل أن تُغلَق أبوابه وتُقطع أسبابه، وٱستفتح التوبة وأماط الحوْبة (الحوبة الإثم، وإماطتها تنحيتها)، فقد أُقيم على الطريق، وهُديَ نهجَ السبيل.[1]

وقال ﷺ لسائل سأله عن معضلة: سَل تفقُّهاً، ولا تسأل تعنُّتاً، فإنَّ الجاهل المتعلِّم شبيه بالعالم، وإنَّ العالم المتعسِّف شبيه بالجاهل المتعنِّت.[2]

وعن «أبي جعفر الباقر» ﷺ قال: مَن طلب العلم ليباهي به العلماء، أو يماري به السفهاء، أو يصرف به وُجوه الناس إليه، فليتبوأ مقعده من النار. إن الرئاسة لا تصلح إلَّا لأهلها.[3]

---

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» خطبة ٢١٤ (المعروفة بـ" خطبة الأشباح " وهي من جلائل خطبه ﷺ).
(٢) «المصدر السابق» قسم الحكم والمواعظ، رقم: ٣٢٠.
(٣) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج١ ص٤٧.

وروي عن «كميل بن زياد النخعي» من خواص «أميرالمؤمنين» ﷺ وأصحاب أسراره قال: خرج إليَّ «علي بن أبي طالب» ﷺ فأخذ بيدي وأخرجني إلى الجبان، فلما أصحر تنفس الصعداء. ثمَّ قال:

يا «كميل»، إنَّ هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعاها، فاحفظ عنِّي ما أقول لك: الناس ثلاثة، عالم رباني، ومتعلِّم على سبيل النجاة، وهمج رُعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق.

يا «كميل» العِلم خير من المال، العِلم يحرسك وأنت تحرس المال، والمال تنقصه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وضيع المال يزول بزواله.

يا «كميل بن زياد» معرفة العلم دين يدان به، يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثة بعد وفاته والعلم حاكم والمال محكوم عليه.

يا «كميل بن زياد» هلك خُزَّان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة، ها، إن ها هنا لعلماً جمّاً ـ وأشار إلى صدره ـ لو أصبتُ له حَمَلة، بلى أصبتُ لقِناً غير مأمون عليه، مستعملاً آلة الدين للدنيا، ومستظهراً بنِعَم الله على عباده، وبحُجَجِه على أوليائه، أو منقاداً لحمَلَة الحق، لا بصيرة له في أنحائه، ينقدح الشكُّ في قلبه لأوّل عارِض من شُبهة، ألا لا ذا ولا ذاك، أو منهوماً باللذة، سَلِسَ القياد للشهوة، أو مغرماً بالجمع والأدخار، ليسَا من رُعاة الدين في شيء، أقرب شبَهاً بهما الأنعام السائمة، كذلك يموت العلم بموت حامليه، اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلَّا تبطل حجج الله وبيِّناته، وكم ذا، وأين أُولئك؟ أُولئك والله الأقلُّون عدداً، والأعظمون قدراً، بهم يحفظ الله حُجَجه وبيناته حتى يودعوها نظراءهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم، هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وباشروا روح اليقين، واستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلَّقة بالمحلِّ الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه، والدعاة إلى دينه، آه آه شوقاً إلى رؤيتهم، انصرف إذا شئت. (١)

(١) انهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» قسم الحكم والمواعظ، رقم: ١٤٧.

وقال «أميرالمؤمنين» ﷺ: أيها الناس، اُستصبِحوا من شُعلة مصباحٍ وَاعظٍ متَّعظ، واُمتاحوا من صَفْوِ عَين قد رُوِّقَت من الكدر. عباد الله، لا تركنوا إلىٰ جهالتكم، ولا تنقادوا لأهوائكم، فإنَّ النازل بهذا المنزل نازل بشفا جُرف هار، ينقل الرَّدىٰ علىٰ ظهره من مَوْضع إلىٰ موْضع، لرأي يُحدثه بعد رأي، يريد أن يُلصِق ما لا يلتَصِق، ويقرِّب ما لا يتقارب... فبادروا العلم من قبل تصويح نبته (أي جفافه)، ومن قبل أن تُشغَلوا بأنفسكم عن مُستثار العِلم من عند أهله.[١]

وقال ﷺ: طلبة هذا العلم علىٰ ثلاثة أصناف، ألا فاَعرفوهم بصفاتهم: صِنف منهم يتعلَّمون العلم للمِراء والجدل، وصنف للاَستطالة والحيَل، وصنف للفقه والعمل. فأما صاحب المراء والجدل، فإنك تراه مماريا للرجال في أندية المقال، قد تسربل بالتَّخشُّع، وتخلَّى عن الورَع، فدقَّ الله من هذا حيزومه وقطع منه خيشومه. وأما صاحب الاَستطالة والحيل فإنه يستطيل علىٰ أشباهه من أشكاله، ويتواضع للأغنياء من دونهم، فهو لحلوائهم هاضم ولدينه حاطم، فأعمىٰ الله من هذا بصره ومحا من العلماء أثره. وأما صاحب الفقه والعمل، فتراه ذا كآبة وحزن، قام الليل في حِنْدِسه، واَنحنىٰ في بُرنُسه، يعمل ويخشىٰ، فشدَّ الله من هذا أركانه، وأعطاه يوم القيامة أمانه.[٢]

♦ ♦ ♦

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» خطبة ١٠٣.
(٢) «مستدرك نهج البلاغة» لـ «الشيخ هادي كاشف الغطاء» ص ١٧٧.

تاسعًا: العدالة

هناك آختلاف في المعنىٰ الشرعي للعدالة، هل هي **حُسن الظاهر** في التزام العمل بالأوامر وترك النواهي الشرعية؟ أم هي **الملكة الراسخة** في النفس الباعثة علىٰ ملازمة التقوىٰ؟ وللوقوف علىٰ حقيقة شرط العدالة والأبعاد الفقهية والفكرية التي تكتنفه وتنطوي فيه، ومعرفة الوَجه في هٰذا الآختلاف، لا بدَّ من تعمُّق وآستقصاء في البحث... ما يقتضي في البدء إطلالة علىٰ المعنىٰ اللغوي للعدالة، فموضوعات الألفاظ يُرجع فيها إلىٰ العرف واللغة، من هنا سنستعرض ما جاء في اللغة حول العدالة، مما له مدخلية ودوْر أساس في رسم وتحديد موقعها في الفروع والمواضيع الشرعية، ومنها شرائط المرجعية.

جاء في (لسان العرب):

العدل، ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدُّ الجَوْر. عَدَل الحاكمُ في الحكم يَعْدِلُ عدْلاً وهو عادلٌ من قوم عُدُول وعَدْلٍ، الأخيرة آسم للجمع كتَجْر وشَرْبٍ، وعَدَل عليه في القضية، فهو عادِلٌ، وبَسَطَ الوالي عَدْلَه ومَعْدِلَته. وفي أسماء الله سبحانه: العَدْل، هو الذي لا يمِيلُ به الهوىٰ فيَجورَ في الحكم، وهو في الأصل مصدر سُمِّي به فوُضِع موْضِعَ العادِل، وهو أبلغ منه لأنه جُعِلَ المُسَمَّى نفسُه عَدْلاً، وفلان من أهل المَعْدِلة أي من أهل العدْل.

والعَدْلُ: الحُكْم بالحق، يقال: هو يقضي بالحق ويَعْدِل. وهو حَكَمٌ عادِلٌ: ذو مَعْدَلة في حكمه. والعَدْلُ من الناس: المَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه. وقال «الباهلي»: رجل عَدْلٌ وعادِلٌ جائز الشهادة. ورَجُلٌ عَدْلٌ: رِضاً ومَقْنَعٌ في الشهادة، قال «ابن بري» ومنه قول «كثير»:

وبايعْتُ ليلىٰ في الخلاء ولم يكُن * شُهودٌ علىٰ ليلىٰ عُدُولٌ مَقَانِعُ

ورجلٌ عَدْلٌ بيّن العَدْل والعَدَالة: وُصِف بالمصدر، معناه ذو عَدْلٍ. قال تعالىٰ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ۝﴾ (الطلاق)، ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ۝﴾ (المائدة). وقال «إبراهيم»: العَدْلُ الذي لم تَظْهَر منه ريبة. وكتب «عبدُالملك» إلىٰ «سعيد بن جُبَير» يسأله عن العَدْل فأجابه: إنَّ العَدْل علىٰ أربعة أنحاء: العَدْل في الحكم، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۝﴾ (المائدة)[1]، والعَدْلُ في القول، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ ۝﴾ (الأنعام)، والعَدْل الفِدْية، قال الله عزَّ وجَل: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ ۝﴾ (البقرة)، والعَدْل في الإشراك، قال الله عزَّ وجل: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝﴾ (الأنعام)، أي يُشْرِكون. وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۝﴾ (النساء)، قال «عبيدة السَّلماني» و«الضَّحَّاك»: في الحبّ والجماع. وفلان يَعْدِل فلاناً أي يُساويه. ويقال: ما يَعْدِلك عندنا شيءٌ أي ما يقع عندنا شيءٌ مَوْقعك. وعدَّل الموازين والمكاييل: سوَّاها. وعَدَلَ الشيء يَعْدِلُه عَدْلاً وعادَله: وازَنَه. وعادَلْتُ بين الشيئين، وعَدَلْت فلاناً بفلان إذا سوَّيت بينهما. وتَعْديل الشيء: تقويمُه، وقيل: العَدْلُ تقويمُك الشيءَ بالشيءِ من غير جنسه حتىٰ تجعله له مِثْلاً. والعَدْل والعِدْل والعَدِيل سواء أي النظير والمثيل، وقيل: هو المثل وليس بالنظير عيْنه، وفي التنزيل: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ۝﴾ (المائدة).

والعَدْلُ، بالفتح: أصله مصدر قولك عَدَلْت بهذا عَدْلاً حسَناً، تجعله اسماً للمِثْل لتفرّق بينه وبين عِدْل المتاع. والعَدِيلُ: الذي يُعادِلك في الوَزن والقَدر، وفرَّق «سيبويه» بين العَدِيل والعِدْل فقال: العَدِيلُ من عادَلَك من الناس، والعِدْلُ لا يكون إلَّا للمتاع خاصَّة. وعَدَل الرجل في المحمِل وعَادَلَهُ: ركب معه.

(١) في أصل «اللسان»: "قال الله تعالىٰ: وإن حَكَمْتَ فاحكُمْ بينهم بالعَدْل"، ولا آية في القرآن بهذا النص!

والاعتدال: توَسُّط حال بين حالين في كَمٍّ أو كيف، كقولهم جسم مُعْتدلٌ بين الطول والقِصَر، وماء مُعْتَدِلٌ بين البارد والحار، ويوم مُعْتَدِلٌ طيِّب الهواء ضدُّ مُعْتَذِل، بالذال المعجمة. وكلُّ ما تناسَبَ فقد اعْتَدَل، وكلُّ ما أقَمْته فقد عَدَلْته.[1]

وجاء في «الصحاح»:

يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادِل، وبسط الوالي عَدْلَه ومَعْدِلَتَه ومَعْدَلَتَه، وفلان من أهل المَعْدَلَة، أي من أهل العَدْل...

وقومٌ عَدْلٌ وعُدولٌ أيضاً، وهو جمع عَدْل، وقد عَدُلَ الرجلُ (بالضم) عَدالَة...

والعِدْلُ بالكسر: المِثْل، والعَدْلُ بالفتح، أصله مصدر قولك: عَدَلْتُ بهذا عَدْلاً حسَناً، تجعله اسماً للمِثْل، لتُفرِّق بينه وبين عِدْلِ المتاع. وقال «الفراء»: العَدْلُ بالفتح ما عادَلَ الشيء من غير جنسه. والعِدْلُ بالكسر: المِثْل. تقول: عندي عِدْلُ غلامك وعِدْلُ شاتِك، إذا كان غلاماً يَعْدِلُ غلاماً وشاةً تعدل شاة. فإذا أردت قيمتَه من غير جنسه نصبتَ العين، وربَّما كسرها بعض العرب وكأنَّه منهم غلط.

قال: وقد أجمعوا على وَاحد الأعْدُلِ أنه عِدْلٌ بالكسر. والعَديلُ: الذي يُعادِلُكَ في الوزن والقَدْر. يقال: فلانٌ يُعادِلُ أمره عِدالاً ويُقَسِّمُه، أي يُمَيِّلُ بين أمرين أيَّهما يأتي. والعِدال: أن يقول وَاحدٌ: فيها بقية، ويقول الآخر: ليس فيها بقيَّة. وعَدَلَ عن الطريق: جارَ. وانعَدَلَ عنه مثله. وعَدَلَ الفحلُ عن الإبل، إذا ترك الضِراب. وعادَلْتُ بين الشيئين، وعَدَلْتُ فلاناً بفلان، إذا سوَّيتَ بينهما. وتَعْديلُ الشيء: تقويمه.

يقال: عَدَّلْتُهُ فاعتَدَل، أي قوَّمته فاستقام. وكلُّ مثقَّفٍ مُعتَدِل. وتَعديلُ الشهود: أن تقول إنَّهم عُدول. ولا يُقْبَل منها صَرْفٌ ولا عَدْل، فالصَرفُ التوبة، والعدلُ: الفديَة. ومنه قوله تعالى: ﴿وإن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ (الأنعام)، أي تَفْدِ كلَّ فِداء. وقوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ (المائدة)، أي فداء ذلك. والعادِلُ: المشركُ الذي يَعْدِلُ بربِّه، ومنه قول تلك المرأة لـ «الحجَّاج»: إنك لَقاسِطٌ عادِلٌ.[2]

---

(١) «لسان العرب» لـ «ابن منظور» ج١١ ص٤٣٠.

(٢) «الصحاح» لـ «الجوهري» ج٥ ص١٧٦٠.(١) «الصحاح» لـ «الجوهري» ج٥ ص١٧٦٠.

وفي «تاج العروس»:

العَدْل: ضدُّ الجوْر، قيل: هو الأمر المتوسّط بين الإفراط والتفريط.

وقال «الرَّاغب»: العَدْلُ ضربان، مُطلَقٌ يقتضي العقلُ حُسنه، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً، ولا يوصَف بالاعتداء بوَجه، نَحْوُ الإحْسان إلى مَن أحسَن إليك، وكفّ الأذية عمَّن كفَّ أذاه عنك، وعَدْلٌ يُعرف كونه عَدْلاً بالشَّرع، ويمكن نَسْخُه في بعضِ الأزمنة، كالقِصاص وأُرُوش الجنايات وأخْذ مال المرتد، ولذلك قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۝﴾ (البقرة)، وقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۝﴾ (الشورى)، فسمَّى ذلك اعتداءً وسيِّئة، وهذا النَّحْو هو المعنيُّ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ۝﴾ (النحل)، فإن العدل: هو المساواة في المكافأة، إن خيراً فخيْر، وإن شرّاً فشرٌّ، والإحسان: أن يقابل الخير بأكثر منه، والشَّرَّ بأقلَّ منه، كالعَدَالة، والعُدُولة، بالضَّمّ، والمعْدِلة بكسْر الدَّال، والمعْدَلة، بفتحها.

عدَلَ الحاكمُ في الحكم يَعْدِلُ عَدْلاً، فهو عادِلٌ، يقال: هو يقضي بالحقِّ ويعدِل، وهو حَكَمٌ عادِلٌ، ذو مَعْدَلَةٍ في حُكْمِه، من قوم عُدُول... والعَدْلُ من الناس: المرْضيُّ قولُه وحُكمه، وقال «الباهلي»: رجل عَدْل وعادِل: جائزُ الشهادة، ويُقال: رَجُلٌ عَدْل ورَجُلان عَدْل ورجال عَدْل وامرأة عَدْل ونسْوَة عَدْل، كلُّ ذلك على معنى: رجالٌ ذَوُو عَدْل ونسْوَة ذوات عَدْل، فهو لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، فإن رأيته مجموعاً أو مثنىً أو مؤنَّثاً، فعلى أنه قد أُجريَ مجرى الوَصف الذي ليس بمَصدر.[1] وتدور بقية المصادر اللغوية في المدار نفسه، ولا تكاد تضيف شيئاً لما تناوَلَتْه هذه الأُمهات الثلاثة، لذا سنكتفي بها[2]...

ولفقهائها العظام ﷺ رؤية لُغَويَّة في المقام، بل هي آراء واجتهادات، تعرَّض لها «السيد رضا الصدر» ﷺ في كتابه «الاجتهاد والتقليد» فقال:

---

(١) «تاج العروس» لـ «الزبيدي».

(٢) وإن أضفتُ هنا شيئاً، فهو ما جاء في «معجم الألفاظ الشخصية» لـ «أحمد عبدالحق» ص٤٠٠، حتى لا أكون قد أغفلت الاستئناس والاستشهاد بمعجم معاصر (وهو من إصدار جامعة الكويت عام ٢٠٠٠م): عَدُل فلان: كان عادِلاً، اعتدل: توسَّط بين حالتين، وجسم معتدل: بين الطول والقِصَر، أو بين البدانة والنحافة، ويقال هي حسَنة الاعتدال: أي القوام. والعَدْل: المِثل والنظير.

ذهب «الشيخ الطوسي» إلى أن العدالة في اللُّغة هي أن يكون الإنسان متعادل الأحوال متساوياً[١]، وصرَّح بمثل ذلك «آبن إدريس»[٢] (ولا يَرِد "الدوْر" وبطلانه على ذِكره لفظة "متعادل" في تعريف العدالة، بل هو من باب تفسير المجمل بالمبيَّن).

أعلم أن المتبادر من التفسير اللغوي، الذي حكاه «الشيخ الطوسي» و«آبن إدريس»، أنَّ **العدالة عند أهل اللغة صفة للفعل، لا صفة للنفس**. ولكن التفسير الذي ذكره صاحب «تاج العروس» لا ظهور له في ذلك، بل فيه إشعار بكونها من صفات النفس.

قال بعض الأساطين (يريد «السيد الخوئي» ﷺ): "**فالعدالة شرعاً من صفات الفعل لا النفس**، ويشير إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ (النساء)، ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (النساء)".[٣]

ونحن نناقش في ذلك بما يلي:

أولاً: إن إثبات الحقيقة الشرعية بما وَرَد في الكتاب ولا سيَّما في غير المجعولات الشرعية محلُّ منع.[٤]

---

(١) «المبسوط» لـ «الشيخ الطوسي» ج١ ص١٧.

(٢) «السرائر» لـ «آبن إدريس الحلي» ج٢ ص١١٧. **قال: والعدالة** في اللغة أن يكون الإنسان متعادل الأحوال، متساوياً. وأما في الشريعة، فهو كل من كان عدلاً في دينه، عدلاً في مروَّته، عدلاً في أحكامه، فالعدل في الدين أن لا يخل بواجب ولا يرتكب قبيحاً، وقيل لا يعرف بشيء من أسباب الفسق، وهذا قريب أيضاً، وفي المروَّة أن يكون مجتنباً للأمور التي تسقط المروة، مثل الأكل في الطرقات، ولبس ثياب المصبغات للنساء، وما أشبه ذلك. والعدل في الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً. وقال «شيخنا» في «مبسوطه»: فأما إن كان مجتنباً للكبائر، مواقعاً للصغائر، فإنه يُعتبر الأغلب من حاله، فإن كان الأغلب من حاله مجانبة المعاصي، وكان يواقع ذلك نادراً، قُبِلت شهادته، وإن كان الأغلب مواقعته للمعاصي، وآجتنابه لذلك نادراً، لم تقبل شهادته. وقال ﷺ: لأنا لو قلنا إنه لا تقبل شهادة من وَاقع اليسير من الصغائر أدى ذلك إلى أن لا تقبل شهادة أحد.

(٣) «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» ج١ ص١٣٥.

(٤) **الحقيقة الشرعية**: إذا ثبت أن الشارع المقدَّس وَضع لفظاً لمعنى خاص كلفظ الصلاة للهيئة المعهودة والصوم للإمساك المعلوم والزكاة للصدقة المعروفة، إما بتنصيص صريح بيِّن منه، أو بآستعمال لها في تلك المعاني مجازاً ثم صيرورتها **حقيقة** بكثرة الآستعمال. وتظهر ثمرة النزاع فيما إذا وَقعت الألفاظ المذكورة في كلام الشارع موضوعاً لحكم، فقال مثلاً: يجب الصلاة عند رؤية الهلال من كلِّ شهر، فعلى القول بثبوت **الحقيقة الشرعية** فيها كان الواجب هو الصلاة بمعنى الأركان والأفعال المخصوصة، وإلَّا كان الواجب هو معناها اللغوي وهو مطلق الدعاء. ويقابل ذلك **الحقيقة اللغوية**، وهي ما كان وَضعه من وَاضع اللغة كالحجر والشجر. **والحقيقة العرفية** وهي ما كان وَضعه بيد أهل العرف كالسيارة والطيارة. وأما **المجاز**: فهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له.

وثانياً: إنَّ لفظ "عدَلَ" الذي جاء في الآيتين الشريفتين هو فعل مُتعَدٍّ [١]، وأنه من باب "ضرب". والعدالة حسب تصريح أكابر علم اللغة مصدر عَدَل، وهو فعل قاصر، فكيف يصحُّ الاستدلال بأحدهما على الآخر؟ ثم إنَّ المقصود من المتعادل هو القائم الذي لا يكون له ميل إلى أحد الجانبين، يقال: تعادل الميزان إذا تساوت كفَّتاه، ولم تترجَّح إحداهما على الأُخرى. قال صاحب «المدارك»: "العدالة لغة: الاستواء والاستقامة". [٢]

أقول: الاستقامة عطف تفسيري، إذ المراد من المعطوف والمعطوف عليه أمر واحد.

فتحصَّل مما ذكرنا: أنَّ العدالة بحسب معناها اللغوي أن يكون الإنسان مستقيماً في مشيه، ومتساوياً في أحواله وأفعاله وأقواله عند ثورة الغضب، وصَوْلَة الطرب، ونحوهما، فلا يكون فيه شذوذ وإفراط أو تفريط. [٣]

ومن هنا ينتقل البحث اللغوي ليبني مرتكزه الفقهي...

يذكر «السيد رضا الصدر» ﷺ في كتابه **الذي اتَّخذتُه هنا مرتكزاً للاستدلال الفقهي في أغلب هذا الباب**، (على الرغم من وَقفاته المبعِّدة عن صُلب الموضوع والمعيقة عن استرساله أحياناً، ولا سيما عند مناقشته أقوال العلماء بأُسلوب لا يخلو من تعقيد)... ذلك لما يتمتع به من الجمع بين "الحداثة" في العرض مع الدقَّة والعمق والاستقصاء الذي التزم **الأصالة** في ما تناوَل وعالَج، فهو كتاب استدلالي يلخِّص ويجمَع ما قيل في العدالة، بطريقة تنظيرية، وترتيب فنيّ فوقي ينمُّ عن فكر شمولي يتجنَّب النظرة التجزئية للقضايا والاستغراق في المفردات، مما يُفتقد في أقلام أقرانه (في تتبُّعي القاصر).

---

(١) الفعل المتعدّي هو ما يتعدّى أثره فاعله ويتجاوزه إلى مفعول به، مثل: هزم المسلمون أعداءهم، فهو يحتاج إلى "فاعل" يفعله و"مفعول به" يقع عليه. وقد يأخذ المتعدّي مفعولين وثلاثة مفاعيل. أما "الفعل اللازم" ويعبَّر عنه بعض النحاة بـ"القاصر"، فهو الفعل الذي لا ينصب "مفعولاً به"، فهو لا يتجاوز الفاعل، وعلامته أن لا يصحَّ اتصال ضمير غير المصدر به، نحو: خرج، فإنه لا يقال: زيد خرجه عمرو، بخلاف الفعل المتعدي، نحو: ضرب، فإنه يصحُّ فيه ذلك، فيقال: زيد ضربه عمرو، وقد أحترز بـ: "هاء" غير المصدر عن "هاء" المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم.

نقلته من بحث قيِّم في المصطلحات النحوية، تجده متسلسلاً في «مجلة تراثنا» من إصدار «مؤسسة آل البيت»، والمنقول هنا جاء في العدد ٥٦ ص٣٣٣.

(٢) «مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام» لـ«السيد محمد بن علي الموسوي العاملي» ج٤ ص٦٧.

(٣) «الاجتهاد والتقليد» لـ«السيد رضا الصدر» ص٣٣٦.

يذكر أن للفقهاء في تعريف العدالة مسالك:

المسلك الأول:

قال «الشيخ المفيد» ﷺ كما في «المختلف»: "العَدْلُ مَن كان معروفاً بالدِّين والورَع عن محارم الله" [١]. أقول: إنَّ المتبادر والظاهر من مثل مادَّة "المعرفة" إذا أُطلقت أن يُراد منها الواقع، بأن تكون المعرفة طريقاً إليه. ولكن توصيفه ﷺ "العدل" بمَن كان معروفاً، يشهد بأنَّ المعروفيَّة في التفسير قد أُطلقت على العدل بعنوان الموضوعية، فيصير المراد من التعريف: أنَّ العدالة نفس المعروفية بالدين، وهي الأشتهار بالوَرَع عن محارم الله، وهذا المعنى قد اصطُلِح عليه في لسان القوم **بحُسن الظاهر**.

وقد ذهب إلى أنَّ العدالة نفس حُسن الظاهر جمعٌ من المتأخرين قدَّس الله أسرارهم.

لكن إذا فرضنا إفادة التعريف معنىً آخَر، وهو أنَّ العَدْل، هو الموصوف بالدين والورَع، كانت العدالة عنده ﷺ **صفة نفسانيَّة**، لأنَّ الوَرَع من صفات النفس، وعلى هذا التفسير تكون العدالة أمراً حقيقياً، سواء أكان معروفاً أم لا. وقال «الشيخ الأنصاري» في «رسالته في العدالة»: إنَّ ظاهر كلام «المفيد»، أنَّ العدالة عبارة عن الاستقامة الفعلية، لكن عن ملَكة. فلا يصدق العدل على مَن لم يتَّفق له فِعْل كبيرة مع عدم الملَكة. ولنا في هذا نظر، لأنَّ صفة المعروفية، في التفسير، قد أُخذت على سبيل الموضوعية. فمن لم يتَّفق له فِعْل كبيرة، لا محالة يصير معروفاً بالدين والورع، ولو لم تكن له ملَكة. [٢]

المسلك الثاني:

عرَّفها «الشيخ» في «المبسوط» قائلاً: "العدالة في الشريعة، هو مَن كان عدلاً في دينه، عدلاً في مروءته، عدلاً في أحكامه". [٣]

---

(١) «مختلَف الشيعة» لـ «العلَّامة الحلِّي» ج٨ ص٤٨١.

(٢) تركت عبارات «السيد الصدر» هنا كما جاءت في كتابه، على حالها، ولم **أقم بشرحها، ولا أعدت صياغتها، كما فعلت في مواطن أُخرى** (حتى **تكون المادة في متناول القرَّاء كافة بيُسر وسلاسة**)... ذلك لعرض نموذج وشاهد على ما ذكرته عن الكتاب وأخذته عليه آنفاً، من عدم انسجام الأُسلوب ومواكبته اللغة الدارجة التي يمكن للقارئ غير الحوزوي الاستفادة التامة منه، على الرغم من هيكلته وطرحه العصري.

(٣) «المبسوط» لـ «الشيخ الطوسي» ج٨ ص٢١٧.

ثم قال ﷺ مبسِطاً فذكَر أن: "العدل في الدين أن يكون مسلِماً ولا يُعرف منه شيء من أسباب الفسق. وفي المروءة أن يكون مجتنباً للأُمور التي تسقط المروءة، مثل: الأكل في الطرقات، ومدُّ الرِّجل بين الناس، ولبس الثياب المصبغة وثياب النساء [١] وما أشبه ذلك. والعدل في الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً عندنا (نحن الشيعة)، وعندهم أن يكون حُرّاً، فأما الصبي والمجنون فأحكامهم ناقصة فليسوا بعدول بلا خلاف، والعبد كذلك عندهم، وعندنا رِقُّه لا يؤثر في عدالته". [٢]

وقريب من ذلك تفسير «الحلّي» في «السرائر»، وإن اختلف عنه في تعريف العدل في الدين، بأن "لا يخلّ بواجب ولا يرتكب قبيحاً". [٣]

ويظهر من هذا التعريف أنَّ العدالة صفة **للأفعال الخارجية**، فتكون هي الاستقامة في الأعمال، وإن شئتَ قلت: إنها عدَم الإخلال بالواجبات، وعدَم ارتكاب القبائح، والمقصود من القبيح الحرام، بقَرينة أنه جاء مقابل "الواجب". أمَّا "المروءة" فسيأتي بيان الأمر فيها لاحقاً.

ويرجع إلى تعريف «الشيخ الطوسي» هذا، تعريفُ «ابن حمزة» في «الوسيلة» بأن: "العدالة في الدين الاجتناب من الكبائر، ومن الإصرار على الصغائر". [٤] وكذا ما اختاره «الشيخ الأنصاري» حيث قال: "التحقيق أنَّ العدالة في كلام الشارع الاستقامة، والاستقامة المطلقة في نظر الشارع هو الاستقامة على جادَّة الشرع وعدم الميل عنها". [٥] وهذا مرادف لاجتناب الآثام. ولعلَّ «السيد الخوئي» ﷺ أخذ منه حين فسَّر العدالة واقتبس بأنَّها: "الاستقامة في جادَّة الشرع، وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً". [٦]

---

(١) لم يذكر «المحقق البحراني» قيد "ثياب النساء" في «الحدائق» ج١٠ ص٢٣، وكذا لم يذكره «العلّامة الحلّي» في «مختلَف الشيعة» ج٨ ص٤٨١، ولا «المحقق السبزواري» في «ذخيرة المعاد» ج١ ص٣٠٣، وكل من اقتبس التعريف من «الشيخ» ﷺ وجرى على نهجه. وسيأتي الكلام في المروءة ومكانها من العدالة لاحقاً.

(٢) «المبسوط» لـ «الشيخ الطوسي» ج٨ ص٢١٧.

(٣) «السرائر» لـ «ابن إدريس الحلّي» ج٢ ص١١٧.

(٤) «الوسيلة إلى نيل الفضيلة» لـ «ابن حمزة الطوسي المشهدي» ص٢٣٠.

(٥) «رسائل فقهية» لـ «الشيخ الأنصاري» ج٢٣ ص٢٠. (رسالة العدالة).

(٦) «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» ج١ ص١٣٣.

المسلك الثالث:

قال «العلَّامة» ﷺ في «التحرير»: "العدالة **كيفيَّة راسخة في النفس** تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، وتحصل بالأمتناع من الكبائر، ومن الإصرار على الصغائر ".[١] وعرَّف العدالة في «المختلف» فقال ﷺ: "والتحقيق أن العدالة **كيفيَّة نفسانيَّة راسخة تبعث المتَّصف بها** على مُلَازَمة التقوى والمروءة، وتتحقَّق بأجتناب الكبائر، وعدَم الإصرار على الصغائر ".[٢] وعرَّفها في «القواعد» بمثل ذلك.[٣] وهذا التعريف هو المشهور بين «العلَّامة» ومَن تأخَّر عنه، كما ذكر ذلك «الشيخ الأنصاري».[٤]

والحق أن المسلك الثاني في تعريف العدالة يرجع إلى الثالث...

فالدافع لعدَم الإخلال بوَاجب، والباعث على عدم أرتكاب قبيح (محرَّم) مما جاء في تعريفات المسلك الثاني (التي ترجع إلى «الشيخ الطوسي»)، هو أمرٌ نفسي، أي أنها ـ في المبدأ والأصل ـ حالة روحية يعيشها المرء تصرف نيته إلى الطاعة وعزمه على الأمتثال، فيعيش الخضوع تجاه أوامر الله ونواهيه، وهي " الكيفيَّة الراسخة النفسانيَّة " ...

يبقى أمر " الرسوخ " وأعتباره، فلو دققنا النظر وأمعنَّا الفكر رأينا أنه أعتُبر لتقوُّم صِدق أجتناب الذنوب والتزام الواجبات بمُضيّ قدر من الزمن على هذه الحالة، إذ لا يصدق " المجتنب عن الذنوب " على من أجتنب عن الذنب مرَّة أو ساعة، فلا بدَّ من مضيّ مقدار من الزمان، تتبلوَر فيه الحالة وترسخ وتستقر وتلازم صاحبها.

فهي إذاً صفة نفسية، وكيفيَّة راسخة... وهو ما يُعرَف بالملَكة.

وهنا يثار سؤال: **هل العدالة هي نفس حُسن الظاهر الذي أشار إليه المسلك الأول والثاني في التعريف، أم أن حُسن الظاهر طريق إليها؟** بمعنى أنها في الحقيقة حالة يعيشها المرء دلَّ عليها وأشار إليها حُسن الظاهر؟... وللإجابة على هذا السؤال ينبغي التقديم بأن: صفات الإنسان الطبيعية على نوعين:

---

(١) «تحرير الأحكام الشرعية» لـ «العلَّامة الحلِّي» ج٢ ص٢٠٨.
(٢) «مختلَف الشيعة» لـ «العلَّامة الحلِّي» ج٨ ص٥٠١.
(٣) «قواعد الأحكام» لـ «العلَّامة الحلِّي» ج٢ ص٢٣٦.
(٤) «رسائل فقهية» لـ «الشيخ الأنصاري» ج٢٣ ص٥. (رسالة العدالة).

ما يكون الأتصاف به **غير متوقِّف** على **وُجود الغير**، وعلى **معرفته**، فيكون الإنسان متَّصفاً به حقيقة، عرف غيره ذلك منه أم لم يعرف، وتكون الصفة أمراً ثبوتيّاً واقعيّاً، مثل: **الشجاعة والسخاء والحلم والعفة** ونظائرها، فإنَّ الشجاع شجاع ولو لم يعرفه أحَد، والكريم كريم ولو لم يرَ كرمه أحَد. ومن المعلوم: أنَّ **العدالة** من قبيل هذه الأوصاف.

وهناك ما يكون الأتصاف به **موقوفاً** على **وُجود الغير**، فالصفة حقيقية إضافية، مثل أن يكون المرء: **شهيراً، ظاهراً، معروفاً، غالباً ومنتصراً**. فالرجل لا يوصف بالشهرة إلَّا بعد وفي وُجود غيره، والشيء لا يوصف بالظهور إلَّا بلحاظ غيره، وكذا الغلَبة والنصر والظفر لا تكون إلَّا عند وُجود آخر يهزمه ويتفوَّق عليه... و**حُسن الظاهر** من هذا القبيل، فهو يحتاج إلى 'وَسط'، لا ليظهر ويتجلى فيه (مما قد يكون في الصفات الثبوتية الواقعية، فالشجاع يحتاج إلى الحرب ومعركة لتثبت صفته، والكريم إلى مقتض وداع لتتجلى الصفة وتظهر منه)، بل ليتقوَّم ويتحقَّق ويكون.

فتبيَّن أنَّ **العدالة** صفة للشخص بأعتبار **نفسه**، و**حُسن الظاهر** صفة له بأعتبار **غيره**، والأُولى معنى أسمي، والثانية معنى حرفي، فلا يجوز أتِّحادهما، فإنَّ كُلّاً منهما من مقولة. ولو كانت العدالة نفس حُسن الظاهر، لزم أن يكون مَن يجتنب عن الذنوب **ليس بعادل** (في حقيقته) **إذا كان لا يعرفه أحَدٌ** بهذه **الصفة!** وهذا خلاف المتبادر من التوصيف بالعدالة، فظاهر أشتراط وَصف الشاهد بالعدل في خطاب الشارع المقدَّس هو كون العدالة صفة وَاقعيَّة، كسائر الأوصاف المعتَبرة في الموضوعات التي لها أحكام في الشرع، ولو كانت العدالة هي صِرف عدم ظهور الفسق، أو مجرَّد ظهور الصلاح، لكانت أمراً شكليّاً، وصِفة للشخص في مقام المعرفة، وليست بصِفة وَاقعيَّة له.

من هنا ذهب «الشيخ الأعظم» إلى أنه لا يُعقل كون (أن يكون) عدَم ظهور الفسق أو حُسن الظاهر (هو) نفس العدالة، لأنَّ ذلك يقتضي أن تكون العدالة من الأُمور التي يكون وُجودها الواقعي عين وُجودها الذهني، وهذا لا يجامع (يلتقي مع) كون ضده (ضد العدالة) ـ أعني الفسق ـ أمراً وَاقعيّاً لا دخْل له للذهن فيه.[1]

(١) «رسائل فقهية» لـ «الشيخ الأنصاري» ج٢٣ ص٩. (رسالة العدالة).

وحينئذ فمَن كان في علم الله مرتكباً للكبائر مع عدم ظهور ذلك لأحَد، يلزم أن يكون عادلًا في الواقع وفاسقاً في الواقع! لأن المفروض أن وُجودها الواقعي عين وُجودها الذهني. وكذا لو اَطَّلعنا واَنكشف لنا أنَّ شخصاً مع اَتصافه بحُسن الظاهر للجميع (في زمن ما)، كان ـ في واقعه ـ مصرّاً على الكبائر، أي كان فاسقاً وليس بعادل، فإنه يُقال: كان فاسقاً ولم نطَّلع أو نكتشف ذلك، ولا يُقال: كان عادلًا فصار فاسقاً عند اَطِّلاعنا! فالفسق أمر وَاقعي، ودخول المرء فيه غير متوقِّف على معرفة أحَد.

ويمكن الاَحتجاج لتغاير العدالة مع حُسن الظاهر بنفس تقابلهما مع الفسق، فإن المتقابلين يجب أن يكونا من حقيقة واحدة إذا كانا موجودين، وإلَّا لم يكونا متقابلين.[1]

وهنا تحقيق لطيف لا بأس بالاَطلاع عليه.[2]

---

(١) **الضدان المتقابلان**: كالحرارة والبرودة، والفضيلة والرذيلة، والتهوُّر والجبن، والخفَّة والثقل. **والضدان**: هما الوُجوديان المتعاقبان على موضوع وَاحد، لا يتصوَّر اَجتماعهما فيه، ولا يتوقف تعقُّل أحدهما على تعقُّل الآخر. والضدان لا بد أن يكونا صفتين، فالذاتان مثل إنسان وفرس لا يسمَّيان بالضدين، وكذا الحيوان والحجر ونحوهما، بل مثل هذه تدخل في المعاني **المتخالفة**. اَنظر: «المنطق» لـ «الشيخ محمد رضا المظفَّر» ص٤٦.

(٢) قال «السيد رضا الصدر» ﷺ في ص٢٩٢ من كتابه «الاَجتهاد والتقليد»:

لا ريب في "تقابل" العادل والفاسق بمعنى اَستحالة اَجتماعهما في محلٍّ وَاحد، وبمعنى عدَم جواز صدق هذين الوَصفين على شخص وَاحد في زمان وَاحد، ثم إنَّ تقابلهما ليس من قبيل تقابل العدَم والملكة، لأنَّ كُلًّا منهما أمرٌ وُجودي، وقد أُخذ في كلٍّ من مفهوميهما معنىً إيجابي. أما اَعتبار هذا المعنى في مفهوم الفاسق فظاهر. وأما اَعتباره في مفهوم العادل، فلأنَّ العدالة إما ملكة، أو اَستقامة في الأفعال، أو حُسن ظاهر، وكلُّ وَاحد من هذه المعاني أمر إيجابي حتى الأخير منها. كيف وهو ظهور الصلاح وحُسن الفعال؟

والتحقيق: أن تقابلهما من قبيل التضادّ المشهوري لا التضادّ الحقيقي، فهما من قبيل الضدَّين اللذين قد يوجد لهما ثالث، فيصحُّ اَرتفاعهما عن موضوع وَاحد بأن لا يكون الرجل عادلًا، ولا فاسقاً، وذلك مثل المكلَّف في اَبتداء زمان تكليفه إذا لم تتهيّأ له ظروف اَرتكاب الكبيرة، ومثل المكلَّف الذي يأتي بواجباته بداع إلهي، ولكن يترك المحرَّمات بداع غير إلهي، ومثل الفاسق التائب من فسقه في أوَّل زمان توبته، إذ لا يصدق عليه "الفاسق"، لأنه متلبِّس بترك الفسق، والتائب من الذنب لا ذنب له، كما لا يصدق عليه "العادل"، لاَعتبار مضيّ مقدار من الزمان على ترك الفسق حتى يوصف بالعادل بأيّ معنىً أُريد من العدالة. ثمَّ إنَّ الموصوف بالعدالة والفسق هو مَن وُضع عليه قلَم التكليف، فمَن كان القلَم عنه مرفوعاً كالصغير والمجنون خارج عن المقسم بينهما، وكذا النائم، فإنَّ اَرتكابه الكبيرة حال ما يراه من الرؤيا غير موجب لصِدق عنوان الفاسق عليه شرعاً، لاَنصراف اَرتكاب الكبائر إلى حال اليقظة، ولأنَّ الإنسان في حال النوم غير الإنسان في حال اليقظة، وبعض القوى الحاكمة على الإنسان في حال النوم مغاير للقوى الحاكمة عليه في حال اليقظة، فالعاقل قد يرضى في حال الرؤيا بأُمور لا يرضاها قطعاً في حال اليقظة. والفرق بين العادل عند الناس وبين العادل عند الشرع أنَّ اَرتكاب الذنب مرَّة وَاحدة غير مضرٍّ بصدق العادل عند الناس مع كونه مضرّاً بالعدالة عند الشرع.

من هنا فإنَّ **العدالة** (في حقيقتها) هي الاجتناب عن جميع المعاصي، بينما **حُسن الظاهر** عبارة عن الاجتناب عن قسم منها. والمراد من طريقيَّة حُسن الظاهر إلى العدالة، أنه قد جعل الاجتناب عن **بعض** المحرَّمات طريقاً إلى معرفة الاجتناب عن **جميعها**، واتُّخِذ أمارة على ذلك.

وقد استدلَّ القائل بأنَّ **العدالة هي حسن الظاهر** بنصوص، منها:

قول «الإمام الصادق» عليه السلام في صحيحة «حريز»: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس **يُعرفون** بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم". [١] وقول «الإمام الرضا» عليه السلام في صحيحة «عبدالله بن المغيرة»: "كلُّ مَن وُلِدَ على الفطرة **وعُرِف** بالصلاح جازَت شهادته". [٢] وقول «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام في مرسَلة «يونس»: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته، ولا **يُسأل عن باطنه**". [٣] وقوله عليه السلام في خبر «صالح بن علقمة»: "فمَن لم **تره** بعينك يرتكب ذنباً ولم **يشهد عليه** شاهدان فهو من أهل الستر والعدالة، وشهادته مقبولة **وإن كان في نفسه مذنباً**". [٤] وقوله عليه السلام في خبر «علاء بن سيابة»: "لا بأس، إذا كان لا يعرف بفسق". [٥]

وهذه النصوص غير ظاهرة في المدَّعى، فإنَّ الدليل أعمُّ من المدَّعى، لأن جميعها قد وَرَدَت لبيان ما يترتَّب على العدالة عند العمل، فتصلح أن تكون الأوصاف الواردة فيها طريقاً إلى معرفة العدالة، بيان حقيقتها ومعناها.

فلا سبيل إلى دعوى دلالة هذه النصوص لبيان حقيقة معنى العدالة.

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٩٧ ب٤١ من أبواب الشهادات ح١٨، و«تهذيب الأحكام» لـ «الشيخ الطوسي» ج٦ ص٢٧٧ ح٧٥٩، و«الاستبصار» لـ «الشيخ» ج٣ ص١٤ ح٣٦.

(٢) «من لا يحضره الفقيه» لـ «الشيخ الصدوق» ج٣ ص٢٩ ح٨٧.

(٣) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٩٢ ب٤١ من أبواب الشهادات ح٣، و«من لا يحضره الفقيه» لـ «الشيخ الصدوق الصدوق» ج٣ ص٩ ح٢٩.

(٤) أنظر: المصدر السابق ج٢٧ ص٣٩٥ ب٤١ من أبواب الشهادات ح١٣، و«الأمالي» لـ «الشيخ الصدوق» ج٣ ص٩١ ح٣.

(٥) المصدر السابق ج٢٧ ص٤١٣ ب٥٤ من أبواب الشهادات ح٣، و«من لا يحضره الفقيه» لـ «الشيخ الصدوق» ج٣ ص٣٠ ح٨٨.

ثمّ إنَّ ما تترتَّب عليه آثار العدالة في مقام العمل قد يكون عند الجهل بمفهومها، وقد يكون عند الجهل بمصداقها مع العلم بمفهومها، وليس ذلك إلَّا **حُسن الظاهر**، فهو الذي يتنزَّل منزلة العدالة، أو يكون طريقاً إلى معرفة ثبوتها، ويشهد لذلك أن هذه النصوص إنَّما تكون في مقام بيان ما يترتَّب عليه آثار العدالة، فقوله ﷺ: "فهو من أهل الستر والعدالة" ظاهر في تنزيل الموصوف بهذه الصفات منزلة العادل، وإلَّا كان ﷺ يقول: "فهو عدل". مضافاً إلى أنَّ جميع هذه النصوص متَّفقة بحسب المعنى مع ما وقع في ذيل صحيحة «عبدالله بن أبي يعفور» بعد قوله ﷺ: "والدلالة على ذلك كلّه".[1] والدالُّ يجب أن يكون مغايراً للمدلول.

القول بأن العدالة ملَكة:

الحريُّ بالباحث أن ينظر إلى ما يفيده النصُّ في حقيقة معنى العدالة.

فالعفاف صفة وحالة نفسيَّة، وهي التي تمنع العفيف عن ارتكاب فعل ليس بحلال وتجعله يتنزَّه عن اقترافه. والكفُّ أيضاً فعل نفسي، وهو الذي يكون مصدراً وسبباً للكفِّ الخارجي. فالإباء والامتناع والحياء والكفُّ والعفاف وما شابه ذلك من الأفعال والصفات كلّها تعبيرات عن أفعال نفسيَّة وحالات روحية داخلية، ويدلُّ على ذلك أن العفيف عفيف، وأن الحييَّ حييٌّ ولو لم يتَّفق لهما في الخارج ما يعفُّ عنه أو يستحيي منه.

ثم إن الاتصاف بالستر والعفاف لا يصدق على مَن يأبى ويتنزَّه عن ارتكاب الإثم لمرَّة أو مرَّتين مما قد يتَّفق بشكل استثنائي عابر، بل الصدق موقوف على استمرار الإباء وتواصل الامتناع لفترة تطول من الزمان، كما إنَّ لقوله ﷺ: "كفُّ البطن والفرج واليد واللسان" ظهور في الفعل المستمر، فلا يصدق على من امتنع عن ارتكاب ذنب في حين مع دخوله في الإثم في حين آخر، أنه كافٌّ لبطنه وفرجه ويده ولسانه.

فالفقرتان ظاهرتان في اشتراط استمرار الفعل النفسي، ولا تشملان الصفة النفسيَّة التي منعت صاحبها وردَعته عن ارتكاب الجريمة لمرَّة واحدة فحسب، لأنَّ الامتناع عن الدخول في الجريمة لمرَّة واحدة أو مرَّتين موجودٌ ومتحقِّقٌ في كثير من الآثمين، لو لم نقل بوُجوده في جميعهم.

فالنصُّ هنا ظاهر في كون العدالة هي الإباء المتواصل، والأمتناع المستمرُّ عن الإثم، في زمان ممتدٌّ غير قصير، **وهذا هو** معنى **الملَكة**، فإنَّها صفة راسخة في النفس، وقل إن شئت طبعٌ (مكتَسَب) غالب، لا تزول سريعاً لأدنى علَّة ولا تتخلَّف لأقلّ سبب، بل تكون باعثاً ودافعاً، وتصير سبباً لصدور أفعال أو تروك في الخارج بشكل مستمرّ، **وترسم سلوك صاحبها بشكل متداوم في زمان غير قصير**.

كما هي ملَكة الشجاعة، أو ملَكة الكرم، فإنَّ مَن أظهر البسالة في موقف ما، مع ظهور جبن منه وتخاذل في موقف آخر، لا يقال له: شجاع، أو مَن أعطى في ساعة وبذل مرَّة، ثم بخل في ساعة أُخرى وشحَّ في مرَّة ثالثة، لا يقال له: كريم... **فدوام البسالة وأستمرار العطاء مقوِّمٌ لصِدق الشجاع والكريم**، وكذلك الحال في سائر الصفات النفسيَّة.

فالعدالة ملَكة نفسانيَّة مثل ملَكة الشجاعة والكرم، ومما يدلُّ على ذلك قول «النبي» ﷺ: "مَن عامَل الناس فلم يظلمهم، وحدَّثهم فلم يكذبهم، ووَعدهم فلم يخلفهم، فهو ممَّن كمُلت مروءته وظهرت عدالته".[1] فالمتبادر من جملة: "ظهرت عدالته"، **أن العدالة شيء، وظهورها شيء آخر، فالعدالة صفة كامنة في النفس تظهر في السلوك والآثار الخارجيَّة**، ومنها الأُمور الثلاثة التي صرَّح ﷺ بها، فالمروءة صفة للمرء بأعتبار أفعالها الخارجيَّة، وإليها يشير قوله: "كملت مروءته".

ومما يدلُّ على أنَّ المبدأ في أمثال هذه الصفات مأخوذ بنحو الملَكة، صِدق **العفيف** على الموصوف بالعفَّة في جميع حالاته حتى حين لا يكون فاعلًا لوَاجب أو تاركاً لحرام، كما يصدق الشجاع على الموصوف بالشجاعة حتى حال عدم صدور فعل منه، ويصدق الكريم على الموصوف بالكرم حال كونه نائماً. وكذلك الحال في صدق بقيَّة العناوين الواردة في النصوص وقد كانت ألفاظها مختلفة ومعانيها متقاربة، مثل: الخيِّر والصائن والعدل.

فإن قال قائل: هذه العناوين وإن كانت دالَّة على الملَكة لكنها لا تدلُّ على الملَكة الخاصَّة المعتَبرة في العدالة، لإمكان حصول الملَكة للمتلبِّس بها من جهة أُخرى، **كطلب المنزلة عند الناس، والرياء؟**

---

(١) «الكافي» لـ «الكليني» ج٢ ص٢٣٩ كتاب الإيمان والكفر باب المؤمن وعلاماته ح٢٨.

يقال له: إنَّ من يأبى اقتراف الجريمة في الملأ، ولا يأبى الوقوع فيها في خلوته، **ليس بعفيف وإن توهَّم الناس فيه العفَّة**، وهو فاقد لملَكة العفَّة، لأنَّ واجدها يأبى الدنيَّة ولا يقترف ما ينافي ملكته وسجيَّته (وطبْعه المكتَسَب) في جميع أحواله. كيف ونسبة الملَكة إلى الأفعال الصادرة منها نسبة العلَّة إلى المعلول؟ والتفكيك بينهما غير جائز، ففاعلية الملكة بالنسبة إلى الأفعال الخارجيَّة طبيعيَّة. نعم، قد تُغلَب الملكة في بعض الأحوال وتُقهَر من جهة معارَضتها بأقوى منها، لكن المغلوبيَّة لا تنافي وُجود الملكة، وهذه حالة تختلف وهي غير الامتناع في الملأ والاقتراف في الخلوة، ذلك أنَّ الملكة حين تُغلَب وتُقهَر لا تختلف في الخلوة عنها في الجلوة.

هكذا تظهر قوَّة "المسلك الثالث" من مسالك القوم في العدالة، وهو الذي سلكه «العلَّامة» ﷺ وتبعه كثير ممن تأخَّر عنه.

قال صاحب «الذخيرة» («محمد باقر نجل محمد مؤمن الخراساني» المشهور بـ «المحقِّق السبزواري» ١٠١٧ ـ ١٠٩٠) على ما حكي عنه بعد ذكر تعريف العدالة بالملَكة: إني لم أجد ذلك في كلام مَن تقدَّم على المصنِّف، وليس في الأخبار منه شاهد ولا أثر، وكأنهم اقتفوا في ذلك أثر العامَّة، حيث يعتبرون ذلك في مفهوم العدالة، ويوردونه في كتبهم.[1] أمَّا عدم وُجود هذا التعريف في كلام من تقدَّم على «العلَّامة» فغير مضرٍّ به، فكم ترك الأوَّل للآخر؟ وأما دعوى عدم وُجود شاهد عليه في الأخبار فغير صحيحة، فقد مرَّ بيان دلالة النصِّ الصريح عليه، بل ونصوص أُخرى.

ثمَّ إنَّ هناك وُجوهاً أُوردت على القول بالملكة:

أحدها: ما عن «المحقِّق البهبهاني» في «شرح المفاتيح»:

من أنَّ حصول الملكة بالنسبة إلى جميع المعاصي بمعنى صعوبة الصدور، ربَّما يكون نادراً بالنسبة إلى نادر من الناس إذا فرض تحقُّقه، ويعلم أنَّ العدالة مما تعمُّ به البلوى، وتكثر إليها الحاجات في العبادات والمعاملات والإيقاعات.

(١) «ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعلَّامة الحلِّي)» لـ «المحقق السبزواري» ص ٣٠٥.

فلو كان الأمر كما يقولون **لَلَزِم الحرَج**، واختلَّ النِّظام، مع أنَّ القطع حاصل بأن في زمان «الرسولُ» و«الأئمة» ﷺ ما كان الأمر على هذا النهج، بل من تتبَّع الأخبار الكثيرة يحصل له القطع بأنَّ الأمر لم يكن كما ذكروه في "الشاهد"، ولا في "إمام الجماعة"، ويؤيِّده ما وَرَد في أنَّ إمام الصلاة إذ أحدَث، أو حدَث له مانع آخر، أخذَ بيد آخَر وأقامه مقامه.[1] انتهى كلامه ﷺ بتلخيص وتغيير.

والجواب: وإن سلَّمنا بالندرة، فإنَّ القول بالملكة إنَّما يستلزم الحرج واختلال النظام **إذا لم يُجعل حُسن الظاهر وُجوداً تنزيلياً للعدالة، وأما إذا جُعل، كما هو الحقُّ، فلا يستلزم ذلك**، مضافاً إلى أنَّ الندور (ندرة وُجود مَن يتمتَّع بالملكة على هذا النحو) محلُّ منع.

قال «الشيخ الأنصاري» ﷺ: "إنَّ المعتبر في العدالة هو الحالة التي يجد الإنسان بها مُدافَعة الهوى في أوَّل الأمر، وإن صارت مغلوبة بعد ذلك، ولذا تصدُر الكبيرة عن ذي الملكة كثيراً، وهذه **الحالة غير عزيزة على الناس وليس بنادر حتى يلزم من اعتبارها الحرج والاختلال**. بل الإنصاف أنَّ الاقتصار على ما دون هذه المرتبة يوجب تضييع حقوق الله وحقوق الناس".[2]

ثانيها: ما عن «السيد الصدر» شارح «الوافية»: "أني لم أطَّلع على دليل ظنِّي فضلًا عن القطعي على اعتبار الشارع العدالة بمعنى الملكة". وصحيح «ابن أبي يعفور» على خلاف ذلك أدلُّ. وأما جعل حُسن الظاهر طريقاً إلى معرفة الملكة فمستلزم لئلا تكون ثمرة للنزاع في أن العدالة ماذا... (في ماهية العدالة)؟[3]

---

(١) أنظر: «رسائل فقهية» لـ «الشيخ الأنصاري» ص ٣٠. وهو «الآقا محمد باقر بن محمد أكمل»، من أساطين العلماء، وهو المراد عند إطلاق «الوحيد البهبهاني» أو «المحقق البهبهاني» أو «الآقا البهبهاني»، أو الأستاد الأكبر، يروي عن وَالده، تلمَّذ ورَوَى عنه جماعة من أساطين الدين، منهم «السيد بحر العلوم» و«المحقق القمي» و«كاشف الغطاء»، و«السيد محمد جواد العاملي» صاحب «مفتاح الكرامة»، و«السيد علي الطباطبائي» صاحب «رياض المسائل»، و«محمد مهدي النراقي» صاحب «جامع السعادات». له مؤلفات خالدة، منها «تعليقة على رجال الأسترآبادي» و«حاشية على المدارك»، و«شرح على المفاتيح». وُلد في «أصفهان» سنة ١١١٧، وتوفي في «كربلاء» سنة ١٢٠٦، ودفن في الرواق الشرقي للحرم الحسيني المطهَّر، قريبا مما يلي أرجل «الشهداء» ﷺ.

(٢) «ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعلَّامة الحلِّي)» لـ «المحقق السبزواري» ص ٣٠٥.

(٣) «شرح الوافية (للفاضل التوني)» لـ «السيد الصدر» (مخطوط) وهو «صدرالدين بن ميرمحمد باقر الرضوي القمي الغروي» المتوفى ١١٦٠، من أعلام الطائفة وفحولها.

ولعلَّه أخذ ذلك من «المحقِّق السبزواري» في «الذخيرة». [١] وكيف تكون صحيحة «ابن أبي يعفور» على خلاف القول بالملكة أدلُّ؟ وقد فسَّرت فيها العدالة بالستر والعفاف تارة، وبكفّ البطن والفرج واليد واللسان أُخرى، مع أنَّ **العفاف والكفَّ من أفعال النفس؟** وأمَّا **ثمرة جعل حُسن الظاهر** طريقاً إلى ثبوت العدالة بمعنى الملَكة، فهي عدم اشتراط القطع بواقعيتها في النفس لترتيب آثار العدالة، والاكتفاء بمجرَّد الوثوق بوجود الملكة، **وعدم لزوم الفحص عن خفايا الناس وأسرارهم**، وكفاية ظاهرهم المأمون لترتيب آثار العدالة، ولو لم يكن حُسن الظاهر طريقاً للزم الفحص عنها، ولم يكن الظاهر المأمون كافياً.

ثالثها: أنَّ الحكم بزوال العدالة عند عروض ما ينافيها من معصية أو خلاف مروءة، ورجوعها بمجرَّد التوبة ينافي كون العدالة هي الملكة.

وقد أجاب عن هذا الإشكال «الشيخ الأنصاري» ﷺ بـ: "أنَّ المعتبر في مانعيَّة الملَكة عن صدور المعصية هو المنع الفعلي، إذ لا قائل بكون العدالة مجرَّد الملَكة من غير اعتبار للمنع الفعلي. وأمَّا التوبة فهي رافعة لحكم المعصية وتجعلها كغير الواقع، فزوال العدالة بالكبيرة حقيقي، وعودها بالتوبة تعبُّدي، بل الندم على المعصية يعيد الحالة السابقة، وهي الملكة المتَّصفة بالمنع، إذ لا فرق بين مَن يمنع ملَكته عن ارتكاب المعصية، وبين مَن توجب عليه تلك الملَكة الندم على ما مضى منه لامتناع صدور المعصية حال الندم". [٢]

ويرد عليه: أنَّ زوال العدالة بالكبيرة ليس بحقيقي، بل هو تعبُّدي، فإنَّ الملكة في جميع الصفات النفسيَّة التي تكون سبباً لأفعال خارجيَّة لم تؤخذ بنحو العلِّيَّة التامَّة، بل أُخذت بنحو المقتضي، ولذا قالوا: إنَّ الجواد قد يكبو، وإنَّ الصارم قد ينبو. فأخْذُ ملكة العدالة بنحو العلِّيَّة التامَّة أمر تعبُّدي جاء من ناحية الشارع، وأما عوْدها بالتوبة فليس بتعبُّدي! لأنَّ مغلوبيَّة الملَكة في مؤرد غير مُلازِم لزوالها، فهي عند صدور كبيرة ليست بزائلة حتى يكون عوْدها بالتوبة تعبُّديّاً، ومن المعلوم أنَّ الندم على المعصية يصحُّ أن يجعل أمارة على بقاء الملكة، فليس بمُعيدٍ لها.

---

(١) «ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد (للعلّامة الحلّي)» لـ «المحقق السبزواري» ص ٣٠٥.

(٢) «رسائل فقهية/ رسالة العدالة» لـ «الشيخ الأنصاري» ج ٢٣ ص ٣٠.

فالصواب في الجواب أن يقال: إنَّ زوال العدالة عند عروض ما ينافيها (عند الوقوع في المعصية وٱقتراف الذنب) غير منافٍ لكوْن العدالة هي "الملكة". لأنَّ ملَكة العدالة قد أُخذت بنحو الٱقتضاء كبقيَّة الملَكات، كما إنَّ رجوعها بمجرَّد التوبة غير منافٍ أيضاً مع كون العدالة ملَكة بهذا المعنى، نعم، ملكة العدالة عند الشرع قد أُخذت بنحو العِلِّيَّة (التي تترتَّب عليها الآثار)، وهي تزول عند ٱرتكاب كبيرة.

وبعبارة أُخرى: إن صدور المعصية من صاحب الملكة لَازمٌ أعمُّ لزوالها (قد يفيد زوالها، وقد لا يلزم ولا يفيد ذلك)، بمعنى أنه غير كاشف عن **زوال ملكة العدالة الطبيعية**، وإن كان كاشفاً عن **زوال العدالة الشرعية**. فإذا صدرت معصية من عادل فإمَّا أن يلحقها الندم ويحصل ذلك على فعلها أو لا، فإن حصل فهو كاشف عن بقاء الملَكة الطبيعيَّة، فبالندم والعزْم على عدَم العود يمكن القول بتحقُّق مصداق العدالة الشرعيَّة، فإنَّ ما يزول بسرعة يعود بسرعة، وأمَّا إذا لم يحصل الندم على فعلها، لم تَعُدِ العدالة (وكان ذلك أمارة على زوال الملكة الطبيعية أيضاً). (١)

رابعها: ما هو المشتهر بينهم من تقديم الجارح على المعدِّل. وذلك لا يتأتى إلَّا على القول بأنَّ العدالة هي نفس حُسن الظاهر، وأما على القول بأنها الملَكة فلا يتَّجه. لأنَّ المعدِّل إنَّما يحكم عن علم حصل له بعد طول معاشرة وٱختبار، أو بعد ٱجتهاد في تتبُّع الآثار، فيبعد صدور الخطأ منه. ويرشد إلى ذلك تعليلهم تقديم الجرح بأنَّ الأخذ بقول الجارح تصديق له وتصديق للمعدِّل، لأنه لا مانع من وُقوع الجرح والتعديل، بأن يكون كلٌّ منهما ٱطَّلع على ما يوجب أحدهما، وأنت خبير بأنَّ المعدِّل على القول بأن العدالة هي الملكة إنَّما يخبر عن علم بالملكة، وما هو عليه في نفس الأمر، ففي تقديم الجرح وتصديقهما معاً جمع بين النقيضين.

---

(١) تعمَّدت أن أسرد ردَّ «الشيخ الأعظم» وإشكال «السيد رضا الصدر» عليه، ثم جوابه وردَّه الأوفى على الإشكال، لأعرض صورة لأمرين: دقَّة البحوث الحوزوية وملاحقتها لجميع أحناء الموضوع وزوَاياه، ثم طبيعة التلقي والتلمُّذ، ونزعة الٱجتهاد الحاكمة في الحوزة، من النقد والإشكال، بل التمرُّد على الأُستاذ والشيخ، بل على الأساطين والعظماء، بلا خوف ولا وَجَل، ما دام الدليل يسعف المستشكل، والقدرة الذهنية تعين المعترض. وحَريٌّ هنا بأدعياء الثقافة وأعداء الحوزة أن يتأمَّلوا في هذه الأجواء التي خلقت حالة ونزعة ما زالت مطردة عبر الأزمان وحاكمة في جميع الطبقات الحوزوية.

والجواب عنه:

أولاً: إن ذلك يرِد على القائل بالملكة إن لم يكن قائلًا بجعل حُسن الظاهر طريقاً لها، وإلَّا، فإن كان قائلًا بذلك ـ كما هو الحقُّ ـ فإخبار المعدِّل كما يمكن أن يكون عن علم حصل له بالملكة، كذلك يمكن أن يكون حصوله من ناحية ظاهر الراوي المأمون، ولا بأس بدعوى كون كثرة التعديلات ناشئة من إحراز حُسن الظاهر.

وثانياً: إنه على القول بأنَّ العدالة هي الملكة لا يصير تقديم الجرح وتصديقها معاً جمعاً بين النقيضين، فإنَّ حصول الملكة لأحد غير ملازم لدوامها وبقائها في جميع حياته، فإخبار المعدِّل وإن كان عن وُجودها، وإخبار الجارح وإن كان عن عدَمها، لكنهما غير متعرِّضين لوِحدة الزمان في ما يخبران عنه، فلربما كان المعدِّل يحكي عن حال الراوي في زمن غير زمن جرحه من قِبل محقِّق آخر، فلا يكون تصديقهما معاً جمعاً بين النقيضين، لأنَّ وِحدة الزمان شرط في التناقض.

تكميل: إنَّ القول بأنَّ العدالة هي الاَستقامة في الأعمال وأنها صفة للأفعال الخارجيَّة فقط (صفة الفعل لا النفس) لا يخلو من ضعف، إذ يرد عليه:

أولاً: إنَّ هذا القول مستلزم لصدق العدل على من أتى بالواجبات بداع إلهي وترك المحرَّمات بداع غير هذا الداعي.

وثانياً: إنَّ الاَستقامة في العمل ليس هي الاَستقامة فيه من بدء زمان التكليف إلى آخر العمر قطعاً، كما إنه ليس المراد منها هي الاَستقامة خصوص زمان ترتيب أثر العدالة، بل المراد هو الاَستقامة في مقدار من الزمان يمضي في إتيان الواجبات وترك المحرَّمات، بحيث يصدق عليه أنه مستقيم العمل، أو عدْل، أو خيِّر، أو غيرها من الأوصاف الواردة في النصوص، وهذا يدلُّ على أنَّ العدالة هي ملَكة نفسانيَّة، إذ لا حصول للاَستقامة في المقدار المعتبر من الزمان إلَّا بالملكة، فالاَستقامة لا تحقُّق لها إلَّا بالمراقبة، وهي حاصلة بالملكة، بل المراقبة في زمان غير قصير محصِّلة للملكة.

وثالثاً: إنَّ الاَستقامة في العمل جُعلت في النصوص معرِّفاً للعدالة، ووُجوداً تنزيليّاً لها، وليست هي نفس العدالة، لأنَّ المعرَّف مغايرٌ للمعرِّف.

أشتراط التأثير الفعلي للملَكة:

أجمع فقهاؤنا على أنَّ أرتكاب الكبيرة ولو مرَّة واحدة مضرٌّ بالعدالة. فالعدل من لا يقترف كبيرة أصلاً. ويدلُّ على ذلك إطلاق قوله ﷺ في الصحيحة: "ويعرف بأجتناب الكبائر"، وإطلاق قوله ﷺ: "والدلالة على ذلك كلِّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه". ويشهد لذلك خبر «علقمة»: "فمَن لم ترَه بعينك يرتكب ذنباً ولم يشهد عليه شاهدان فهو من أهل الستر والعدالة"، وخبر «علاء بن سيابة»: "لا بأس إذا كان لا يعرف بفسق"[1]، فإنَّ تنكير الذنب والفسق في الخبرين يشمل الدخول في الجريمة ولو مرَّة وَاحدة، فمَن وَقع فيها مرَّة، فقد خرج عن نطاق العدالة. هذا كلُّه بمقتضى الشرع.

فإنَّ ظاهر النصّ والفتوى أشتراط التأثير الفعلي للملَكة، فهي مأخوذة بنحو العِلِّيَّة، لكن ملَكات الصفات عند غير الشارع مأخوذة بنحو المقتضي، لا بنحو العِلِّيَّة التامَّة، ولذا فإنَّ جُبن الشجاع في ملحمة غير دالٍّ على زوال ملَكة الشجاعة فيه، فقد يجتمع الجبن مع الشجاعة إمَّا لضُعف في الملَكة، أو لقوَّة المعارضة، بخلاف ملَكة العدالة عند الشارع، فإنها لا تجتمع مع أية كبيرة أصلاً.

وقد تحصَّل من هذا كلِّه أنَّ العدالة صفة نفسانيَّة حاصلة من خوف الله تعالى، تجعل المرء مراقباً لنفسه، ومواظباً على أفعاله وأقواله في جميع أحواله، وإن شئت قلت: إنَّها ملكة الأجتناب عن محارم الله، ولا يخفى أنَّ تعليق الحكم على الوَصف مُشعِر بالعِلِّيَّة، (فالأجتناب عن الحرام من جهة كونه من محارم الله).[2]

---

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث.

(٢) مما ينبغي التنبيه إليه ونحن في هذا العرض، (الذي وإن بدا مطوَّلاً وظهر مفصَّلاً، لكنه ـ في الواقع ـ موجز يلخِّص مطوَّلات في محلِّها)، أن مَن أراد أن يتوسَّع ويستزيد في الوقوف على عروض وطرق أستدلالية أُخرى نهض بها الفقهاء في بحوثهم الغنية، التي تناولوا فيها شرط العدالة بتفاصيلها ودقائق تفريعاتها، ضمن العناوين التي لها مواقعها في أحكام الفقه، سواء في بحث الشهادة (في القضاء) أو إمامة الجماعة أو شرائط المرجعية وضوابط التقليد، وغيرها من المبثوث في طيَّات الفقه والأُصول والحديث وحتى كتب الأخلاق... فله أن يراجع (على سبيل المثال): «مستند الشيعة» لـ «المحقق النراقي» ج١٨ ص٦٤، و«مهذب الأحكام في الحلال والحرام» لـ «السيد عبدالأعلى السبزواري» ج٢٧ ص٤٠، و«جواهر الكلام» لـ «الشيخ محمد حسن النجفي» ج١٤ ص٣١٨، وغيرها كثير من الموسوعات الفقهية التي تزخر بها المكتبة الشيعية.

هل الاجتناب عن صغار الذنوب داخل في العدالة أم لا؟

هناك وَجهان في ذلك، بل قولان: احتجُّوا للقول الأوَّل بإطلاق متعلَّق الستر والعفاف، فإنَّ حذف المتعلَّق مفيد للإطلاق [1]، ومثله قوله ﷺ: "وكفُّ البطن والفرج واليد واللسان" وهما مفيدان بأنَّ العدالة متقوِّمة بالاجتناب عن مُطلق الآثام، كبارها وصغارها، ومثلهما عموم قوله ﷺ: "والدلالة على ذلك كلِّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه"، إذ من المعلوم أن كلمة "جميع" من أدوات العموم.

---

(١) وهذه إطلالة، تلحق صاحباتها السابقات التي أتت على شاكلتها، للقارئ الكريم أن يدرجها في تنمية الثقافة الفقهية، وأستشراف حقل تخصصي قد لا يعنيه مباشرة، ولكنها ليست طلاسم ولا أسراراً، فليطَّلع المؤمن المقلِّد على جانب من "تقنيات" الأستنباط، وكيف يمارس مرجعه المقلَّد هذه المهمة، ومنها يقف على مصيبة الأدعاء ومأساة الأستخفاف بالفقاهة.

"الإطلاق" في أصطلاح الأُصوليين هو الإطلاق في القول. وهو: أن يصدر الكلام من المتكلِّم دون قيد أو شرط، مثل قولهم: "أعتق رقبة"، ولما كانت "الرقبة" مطلَقة غير مقيَّدة بشيء، ويقال لهذا الكلام: "كلام مطلَق". ويقابل الإطلاق التقييد، وهو صدور الكلام مقيَّداً ومشروطاً، مثل قولهم: "أعتق رقبة مؤمنة"، فالرقبة هنا مقيَّدة بالإيمان، ويقال لهذا الإنشاء: "كلام مقيَّد". وتنقسم الإطلاقات إلى:

١ ـ **شمولي وبدلي: فالشمولي** هو الذي يدل على أستيعاب وشمول جميع أفراد المطلق، مثل: ﴿أَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ۝﴾ (البقرة). فإن الإطلاق في "البيع" شمولي، لأنه يشمل جميع أفراد البيع ويستوعبها. وكذا في مثل "أكرِم العالِم"، فإن الإطلاق بلحاظ أفراد العالم إطلاق شمولي، فيجب إكرام كل مَن يصدق عليه عنوان "العالم"، ومثله: "لا تكذب". **والإطلاق البدلي** هو الذي يدل على فرد واحد من بين جميع الأفراد، لكن على نحو البدل، مثل: "أعتق رقبة"، فإن ذلك دال على لزوم عتق رقبة واحدة من بين الرقبات على نحو البدل، ومثله: "أكرم عالماً". هذا، ويمكن أن يكون للكلام الواحد إطلاقان، فيكون له إطلاق شمولي من جهة، وإطلاق بدلي من جهة أُخرى. ففي مثال: "أكرم العالم" المتقدم، يمكن أن نفرض للكلام إطلاقاً بدلياً أيضاً، لأن للإكرام حالات مختلفة، فيمكن أن يكون بالإطعام، أو بإرسال هدية، أو رسالة، أو غير ذلك، ولما لم يجب الإكرام بجميع أنواعه قطعاً، فيكتفى بنوع واحد. فالإطلاق بالنسبة إلى موضوع المثال المتقدِّم ـ أي العالم ـ إطلاق شمولي، وإلى متعلقه ـ أي الإكرام ـ إطلاق بدلي (أنظر: «بحوث في علم الأُصول» ج٣ ص٤٢٨، و«دروس في علم الأُصول» الحلقة الثالثة ص١٠٣، لـ «السيد محمد باقر الصدر»).

٢ ـ **لفظي ومقامي: فاللفظي** هو: الإطلاق المستفاد من أن كلَّ متكلِّم يكون في مقام بيان تمام مراده باللفظ، فإذا لم يذكر قيداً في كلامه علم منه أنه أراد الإطلاق، مثل: ﴿أَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ۝﴾ (البقرة)، و"أكرِم العالم"، و"أعتق رقبة"، ونحوها. وأما الإطلاق **المقامي**، فهو: المستفاد من كون المتكلِّم في مقام بيان جميع أجزاء الواجب المركَّب (كالصلاة والحج...) مثلاً، فإذا اقتصر على ذِكر بعض الأُمور ولم يذكر غيرها مما وقع الشكُّ في كونه جزءاً لذلك الواجب، اقتضى الإطلاق المقامي عدَم وُجوبه. ومعرفة أن المتكلم بصدد بيان تمام حقيقة المركَّب وبيان أجزائه، لا بُدَّ أن يُستفاد من دالٍّ آخَر غير ما تقدَّم في الإطلاق اللفظي الذي كان يُستفاد فيه ذلك ←

←

من ظهور حال المتكلِّم في كونه بصدد بيان تمام مُراده، لأن صرف تعداد بعض أجزاء المركَّب ليس له ظهور في أن المتكلِّم بصدد بيان جميع جزئياته، وإنما يحتاج في ذلك إلى دالٍّ آخر، **كقرينة حالية أو لفظية أو غيرهما** (أنظر: «دروس في علم الأصول» لـ «السيد محمد باقر الصدر» الحلقة الثانية ص١٠٨، و«أصطلاحات الأُصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» عنوان المطلَق والمقيَّد). ومثال الإطلاق **المقامي**: ما جاء في صحيحة «حماد بن عيسى»، حين أمره «الصادق» ﷺ بالصلاة فلم يُحسنها، فقام ﷺ فوقف فصلى، وبذلك أتى بكلِّ ما يجب في الصلاة («وسائل الشيعة» «الحر العاملي» ج٥ ص٤٥٩)، فإنه ـ وَفق ما يُستفاد من المحاورة التي جرت بينه ﷺ وبين «حماد» ـ كان بصدد بيان ماهيَّة الصلاة، لذلك لو شككنا في جزئية شيء في الصلاة ولم ترد في صحيحة «حماد» فنحن نتمسك بالإطلاق المقامي لدفع احتمال جزئيته (أنظر: «فوائد الأُصول» لـ «الميرزا النائيني» ص٧٨، و«مصباح الفقاهة» لـ «السيد الخوئي» ج٢ ص٨٢، ونماذج ذلك كثيرة منها: أستدلالهم بالإطلاق المقامي على نفي شرطيَّة بعض الأُمور في العقد، أنظر: «حاشية المكاسب» لـ «المحقق الأصفهاني» ج١ ص٩١).

٣ ـ **أفرادي وأحوالي**: إن الإطلاق قد يُلاحظ بالنسبة إلى الأفراد، وقد يلاحظ بالنسبة إلى حالات الأفراد، بل حالات فرد واحد. فالأول هو الإطلاق الأفرادي، والثاني هو الإطلاق الأحوالي. مثال **الأول**: كثير مما تقدم من الأمثلة، فإنها من الإطلاق الأفرادي مثل: "أعتق رقبة"، أو "أكرم العالم"، ونحو ذلك. ومثال **الثاني**: "أكرم زيداً"، فـ "زيد" لا إطلاق له من حيث الأفراد، لأنه علَم شخصي فهو واحد، لكن له إطلاق أحوالي، فالمطلوب إكرامه في جميع حالاته، سواء كان في السفر أو في الحضر، وسواء كان يضع عمامة أو لا يفعل، وهكذا... وقد يجتمع الإطلاقان في مؤرد واحد، مثل: "أعتق رقبة"، فإن له إطلاقا أفرادياً، كما تقدَّم، وله إطلاق أحوالي، أي مهما كان حال الرقبة، سواء كانت مؤمنة أو كافرة، صحيحة أو سقيمة، ونحو ذلك (أنظر: «أصطلاحات الأُصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» عنوان المطلَق والمقيَّد).

إطلاق الحكم والموضوع والمتعلق:

الإطلاق تارة يكون في الحكم، مثل قوله: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۝﴾ (الروم)، فإن الوجوب المستفاد من "أقيموا" مطلق غير مقيد ولا مشروط بشيء، مثل قوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ۝﴾ (الإسراء)، فإن الوجوب مقيَّد بدلوك الشمس، أي زوالها، وهو المعبر عنه بـ "الواجب المشروط" مقابل "المطلق". وتارة يكون الإطلاق في الموضوع، مثل: "يجب عليك عتق رقبة"، فالموضوع هو المكلف المشار إليه بالضمير ـ كاف الخطاب ـ وهو مطلق وإطلاقه أحوالي، أي سواء كان مسافراً أو حاضراً، صحيحاً كان أو سقيماً، وهكذا... وتارة يكون الإطلاق في المتعلَّق، مثل: "رقبة" في المثال المتقدِّم، فإنها مطلقة من حيث الأفراد والأحوال، كما تقدم توضيحه.

الفرق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء: الشيء المطلق هو الذي أُخذ فيه قيد الإطلاق، فهو من الماهية بشرط شيء، وهو "الإطلاق"، مثل "الماء المطلق"، فإنه عنوان للماء بشرط الإطلاق وعدم تقيده بشيء، بخلاف مثل "ماء الورد" الذي قُيِّد فيه الماء بكونه من الوَرد، وكذا "ماء الرمان" ونحوه. وأما مطلق الشيء، فهو الذي لم يؤخذ فيه شيء، لا قيد الإطلاق ولا قيد التقييد، وبعبارة أُخرى: هو الماء لا بشرط الإطلاق ولا بشرط التقييد، فهو من الماهية **لا بشرط**، ولذلك فهو يشمل الماء المطلق، وماء الورد، وماء الرمان، وغيرها من المياه. ومن أمثلة ذلك أيضا: الملك المطلق ومطلق الملك، والبيع المطلق ومطلق البيع، ونحو ذلك.

هذا وقد أضيفت كلمة "إطلاق" إلى بعض العناوين، نشير إلى أهمها:

١ ـ إطلاق النصّ: هو أن يكون النصُّ الدال على حكم ما مطلقاً غير مقيد بشيء.

٢ ـ إطلاق النصوص: وهو بالمعنى المتقدم، غاية الأمر أن النصَّ يكون متعدداً.

←

ويمكن أن يقال: إنه لما كانت الكبيرة لا يختصُّ صدورها بالبطن والفرج واليد واللسان، بل قد تكون صادرة من عضو آخر، مثل: الفرار من الزحف، ومثل: الرياء، فإنَّ صدورها غير مختصٍّ بكونه من عضو خاصٍّ، ومثلها: عقوق الوالدين... فيكون تخصيص الأعضاء الأربعة بالذكر من جهة كثرة صدور الكبائر منها. إذا تبيَّن ذلك فإن إطلاق الكفّ (اعتبار اللفظ مطلقاً يشمل الكفّ عن الكبائر والصغائر على السواء) يُخدَش ويطالُه إشكال، من جهة احتمال قرينيَّة الموجود لسَوْق الكلام إلى الكبائر فقط، كما يسري الإشكال في إطلاق الستر والعفاف، فإنَّ الفقرتين متداخلتان من حيث المدلول وواردتان لإفادة معنىً واحد.

ومما ذكرنا ظهر النظر في (سقوط) الاستدلال بعموم قوله ﷺ: "بجميع عيوبه".

فإنَّ سبْق الكلام بشيء قد يصير قرينة على أنَّ المقصود من العيب هو الكبيرة فقط. وهناك قرينة أُخرى شاهدة، وهي الفقرة التي جاءت في ذيل هذا الكلام، وهي قول «الإمام» ﷺ: "حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه"، فلو كان المقصود من قوله ﷺ: "جميع عيوبه" جميعَ الكبائر والصغائر، لما بقي ما وَراء ذلك عيب ولا بعده عثرة، مع أنَّ المتبادر من قوله وُجود عيوب وعثرات وَراء تلك العيوب.

←

٣ ـ إطلاق الدليل: وهو أن يكون الدليل الدال على حُكم ما مطلقاً، ولا بدَّ أن يكون الدليل قابلاً للإطلاق والتقييد، كالنصوص.

٤ ـ إطلاق معقِد الإجماع: بمعنى أن تكون العبارة التي قام الإجماع على مضمونها مطلقة غير مقيدة بشيء (أنظر «الجواهر» ج٤ ص٧٧ وج٨ ص١٧٧). ولكن ربما يقال: إن معقد الإجماع لو كان مطلقاً ولكن كان له قدرٌ متيقَّن، فتكون كاشفية الإجماع في القدْر المتيقن أقوى من كاشفيته بلحاظ الإطلاق، فلذلك يؤخذ بالقدر المتيقن («مباحث الأصول» الجزء الثاني من القسم الثاني ص٣٠٥، و«بحوث في علم الأصول» ج٤ ص٣١٦). وعليه لا محل للإطلاق، ولعلَّه لأجل هذا قيل: إن الأدلة اللبيَّة ـ كالإجماع والسيرة ونحوهما ـ يجب الاقتصار فيها على القدر المتيقَّن، لأنه لا إطلاق لها (أنظر على سبيل المثال: «المستمسك» لـ «السيد محسن الحكيم» ج٢ ص٦١، و«التنقيح» لـ «السيد الخوئي» ج٣ ص٢٠٣ وج٤ ص٢١٤).

٥ ـ إطلاق الفتوى: أي أن يكون للفتوى إطلاق ولم تقيد بشيء.

٦ ـ إطلاق الأصحاب: بمعنى إطلاق الفقهاء الحكم الشرعي عند بيانه وعدم تقييده بشيء. والمقصود من "الأصحاب" هم فقهاؤنا الإماميون رضوان الله تعالى عليهم.

٧ ـ إطلاق الأكثر: أي إطلاق أكثر أصحابنا من الفقهاء الإماميين كلامهم في موضوع ما، ومثله: "إطلاق الفقهاء"، أو "إطلاق أكثر الفقهاء"، ونحو هذه التعبيرات.

أنظر: «الموسوعة الفقهية الميسرة» لـ «الشيخ محمد علي الأنصاري» ج٤ من ص ٥٠٧. ■

ويمكن الأستدلال لعدم دخول الأجتناب عن الصغائر في العدالة بإطلاق قول «الصادق» ﷺ: "ويعرف بأجتناب الكبائر"، فإطلاقه حاكمٌ بعدالة من عُرِف بأجتناب الكبائر، سواء عُرف (معها) بأجتناب الصغائر أم لا. ومن القريب أن يكون لفظ "الكبائر" مُبيّناً لما حُذِف من متعلَّقَي الجملتين. فيكون إطلاق المتعلَّق فيهما منفياً.

ثمَّ إنَّ الأجتناب عن الكبائر إمَّا يكون **نفس العدالة** بناء على كونها الأستقامة في الأعمال، وإمَّا أن يكون كاشفاً عنها بناء على كونها **ملَكة**، وعلى كلا التقديرين يدلُّ الكلام على عدم أشتراط الأجتناب عن الصغائر في العدالة، أمَّا على الأوَّل فواضح، وأمَّا على الثاني فلاعتبار المساواة بين الكاشف والمنكشف.

ويمكن الأستدلال على عدم دخول الأجتناب عن الصغيرة فيها بإطلاق قوله ﷺ في صحيحة «حريز»: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم". فإنَّ شهادة الزور في النصّ من باب المثال، فهي كناية عن مطلق الكبائر. ومثله ما روي عن «أميرالمؤمنين» ﷺ: "إنَّ المسلمين عدول، بعضهم على بعض، إلَّا مجلوداً في حدٍّ لم يتُب منه، أو معروفاً بشهادة الزور، أو ظنيناً"[1]. وأمَّا خبر «علاء بن سيابة»، إذ قال: سألت «أبا عبدالله» ﷺ: عن شهادة من يلعب بالحمام؟ فقال ﷺ: "لا بأس، إذا كان لا يعرف بفسق". وخبر «أبن علقمة»: "فمَن لم ترَه بعينك يرتكب ذنباً أو لم يشهد عليه شاهدان فهو من أهل الستر والعدالة"[2]. فلا سبيل للمعارضة في حقِّهما، لضعف في سنديهما، وفي دلالتيهما من جهة الشكِّ في إطلاق الفسق والذنب بحيث يعمُّ الصغيرة. فإنَّهما وَاردان مورداً آخر، فلا نظر لهما من هذه الجهة. ولأحتمال أنصراف الفسق والذنب إلى الكبيرة، إذ لا يطلق الفسق أو الذنب على الصغيرة إلَّا بالتوصيف بالصغر، فيقال: ذنب صغير. نعم، الإصرار على الصغيرة داخل في الكبيرة بحكم النصّ كما سيأتي. إذن الأجتناب عن الإصرار عليها داخل في الأجتناب عن الكبائر.

---

(١) «الكافي» لـ «الكليني» ج٧ ص٢١٢، «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٢١١.

(٢) سبق تخريج هذين الحديثين في صفحة ٣٧٢، وكذا الأحاديث الأخرى التي ترى أني أمرُّ عليها دون ذكر مصادرها، هي مما سبق تخريجه، فلا أُكرر.

هل هناك ـ بعد التزام الواجبات وترك المحرمات ـ صفات أُخرىٰ تقوّم العدالة، وتدخل في اعتبارها وتحققها؟

من الأصحاب مَن قد اعتبر المروءة وأدخلها في العدل، ومنهم من لم يعتبر.

والذي ينبغي أن يقال: إنَّ للمروءة في لسان الأخبار وكلمات الفقهاء إطلاقات.

منها: قول «أبي عبدالله» عليه السلام: "المروءة مروءتان: مروءة الحضَر ومروءة السفر، فأمَّا مروءة الحضر فتلاوة القرآن، وحضور المساجد، وصُحبة أهل الخير، والنظر في الفقه، وأمَّا مروءة السفر فبذل الزاد، والمزاح في غير ما يُسخِط الله، وقلَّة الخلاف علىٰ من صَحِبَك، وترك الرواية عليهم إذا أنت فارقتهم". [1] ويقصد من المروءة في هذا الحديث **صنف من محاسن الآداب التي تتعلَّق بالمرء باعتبار نفسه، وباعتبار عِشرته مع غيره.**

ومنها: قول «أميرالمؤمنين» عليه السلام: "لا تتمُّ مروءة الرجل حتىٰ يتفقَّه في دينه، ويقتصد في عيشته، ويصبر علىٰ النائبة إذا نزلت به، ويستعذب مرارة إخوانه (بمعنىٰ يمتنع عما يوجب لإخوانه أو يورثهم المرارة)". [2]، ويقصد من المروءة في هذا الكلام الشريف **الفضيلة وحُسن الشيم.**

ومنها: قول «الإمام» عليه السلام حين سُئل عن المروءة فقال: "لا تفعل شيئاً في السرّ تستحي منه في العلانية". [3] وقول «أبي محمد الحسن السبط الأكبر» عليه السلام في جواب من سأله عن المروءة: "شحُّ الرجل علىٰ دينه، وإصلاحه ماله، وقيامه بالحقوق". [4] ويقصد من المروءة فيهما **ما يقرُب من معنىٰ العدالة.**

ومنها: قوله عليه السلام: "مَن عامل الناس فلم يظلمهم، وحدَّثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كمُلت مروءته وظهرت عدالته". [5]. ويقصد من المروءة في هذا الكلام ما يقرُب العدالة، لكنها تفترق عنها بأنَّ **المروءة صفة للجوارح، والعدالة صفة للجوانح.**

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١١ ص٤٣٦، «معاني الأخبار» لـ «الصدوق» ص٢٥٨.

(٢) «بحار الأنوار» لـ «العلّامة المجلسي» ج٧٨ ص٦٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١١ ص٤٣٥، «معاني الأخبار» لـ «الصدوق» ص ٢٥٨ ح٢.

(٥) مرَّ تخريجه.

لكن المروءة في لسان الفقهاء الذين قالوا بدخولها في العدالة زائداً على أصل معناها، غير المعنى الذي يُراد (يظهر) من النصوص، وأوَّل مَن اعتبرها منهم ـ حسب ما أعلم[١] ـ «العلَّامة»[٢]، فإنَّك قد عرفت أنَّ «المفيد»[٣] و«الشيخ»[٤] و«الحلِّي»[٥] ﷺ لم يجعلوها داخلة في مفهوم العدالة عند الشرع.

والحق أنَّ أكثرهم لم يفسّروا المروءة في كلماتهم حقَّ التفسير، واكتفوا لها بالمثال، وقد مرَّ عليك كلام «الشيخ» و«ابن إدريس» في أوائل البحث (ص٣٦٣).

قال «صاحب الحدائق»: فسَّروا المروءة باتِّباع **محاسن العادات، واجتناب مساوئها، وما تنفر عنه النفس من المباحات، ويؤذن بدناءة النفس وخِسَّتها** كالأكل في الأسواق، والبول في الشوارع، وكشف الرأس في المجامع (المحافل العامة)، وتقبيل الزوجة أو الأمة في المحضر، ولبس الفقيه لباس الجندي، والمضايقة في اليسير الذي لا يناسب الفقيه.[٦]

لكنَّ الذي يؤذن بدناءة النفس ولؤمها هو المثال الأخير فقط دون البقيَّة، وبعض هذه الأمثلة يكشف عن قلَّة عقل، فلا صلة له بالعدالة. ثمَّ إنَّ محاسن العادات ومساوئها مختلفة بحسب الأقوام والأعصار والبلاد، بل متفاوِتة حسَب الأفراد، بل ليست سواء بالنسبة إلى شخص وَاحد في حال دون حال.

ثم قال ﷺ: ويدفع اعتبار المروءة في العدالة ما وَرَد عنه ﷺ: أنه كان يركب الحمار العاري، ويردف خلفه، وأنه كان يأكل ماشياً إلى الصلاة بجمع من الناس في المسجد، وأنه كان يحلب الشاة، ونحو ذلك.[٧] ونظير هذا الكلام ما وَرَد من إظهار حبِّه لابنته «الصدِّيقة» و«الحسنين» ﷺ وحملها على نفسه الكريمة حال الصلاة، حال كونه إماماً للجماعة.

---

(١) أنظر: «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص٣٦٩.
(٢) «تحرير الأحكام» لـ «العلَّامة الحلِّي» ج٢ ص٢٠٨، وكذا في «قواعد الأحكام» ج٢ ص٢٣٦.
(٣) «المقنعة» لـ «الشيخ المفيد» ص٧٢٥.
(٤) «النهاية» لـ «الشيخ الطوسي» ص٣٢٥.
(٥) «شرايع الإسلام» لـ «المحقق الحلِّي» ج٤ ص١٢٧.
(٦) «الحدائق الناضرة» لـ «الشيخ يوسف البحراني» ج١٠ ص١٥.
(٧) المصدر السابق ص١٦.

والتحقيق: أنَّ هذه السيرة النبوية العطرة غير دالَّة على عدم اعتبار المروءة في العدالة، لما عرفت من اختلاف العادات بحسب الأشخاص والأزمان والبلاد، فقد تكون عادة تنافي المروءة بحسب رجل، ولا تنافي المروءة بحسب رجل آخر.

ومن المعلوم أنَّ المصلح العظيم الذي يقصد كسر أصنام الجاهليَّة والسُنن الوثنيَّة، مريداً إرشاد قومه وإسعادهم... تراه ينهض ببناء ثقافة جديدة وإرساء قواعد لآداب تنزِّههم عن لوثهم، ما يلزم أن تكون له مثل هذه السيرة. **ناهيك بخصائص النبوَّة وما تقتضيه من أداء "نبويّ"** (خفيّ في أسراره) في بعض الموارد، ثم الدور الرسالي الخاص في **تبليغ الولاية والإمامة وما يتطلَّبه من سلوكيات ومواقف** تجاه «أهل بيته» عليهم السلام، بما يكشف درجتهم للمسلمين، ويبيِّن رتبتهم عنده ﷻ، ومقامهم عند الله عزَّ وجل. مضافاً إلى ما وَرد عنه ﷺ من التزامه ترك منافيات المروءة، فهو لم يكن فظاً ولا غليظاً، وصخَّاباً (من له صيحة وجلَبة) في الأسواق ولا في غيرها، وما كان ﷺ يثبت بصره في وَجه أحد (أي لا يحملق ويركز النظر الذي يورث حياء الآخر أو اضطرابه)، ولم يتجشَّأ قط [1]، وما شابه ذلك من محاسن الأوصاف وفضليات الآداب والكمالات النفسية والسلوكية.

وقد فسَّر صاحب «الحدائق» منافيات المروءة بما يدلُّ على **عدم مبالاة مرتكبها بالدين**.

ويرِد عليه: أنَّ هذا المعنى كيف يكون زائداً على معنى العدالة؟ فالعادل الذي حصلت له ملَكة الكفّ عن الذنوب، هل يمكن أن يكون غير مبال بالدين؟ حتى يصير اعتبار المروءة أمراً زائداً على وَصف العدالة؟ بل ذلك المعنى **نفس العدالة دون غيرها**.

ومن المعلوم: أنَّ فرض وُجوب العدالة من دون المبالاة بالدين، فرضٌ لاجتماع النقيضين، فكيف للعدل أن يكون غير مبال بالدين؟

والحقُّ في تفسير "المروءة" هو ما ذهب إليه وذكره «فخر المحققين» في «الإيضاح» من أنها: **اجتناب ما يُسقِط المحلَّ والعزَّة من القلوب، ويدلُّ على عدم الحياء، وعدم المبالاة من الاستنقاص...** [2]

---

(١) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج١٦ ص٣٢٧.

(٢) «إيضاح الفوائد» لـ «فخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف الحلِّي» ج٤ ص٤٢٠.

إذن، **فالمروءة** ليست بصفة وَاقعيَّة، بل هي أمر اَعتباري **يختلف حُسناً وقبحاً** بِاَختلاف **الأزمان والبلاد والأشخاص والأشغال وسنيّ العمر، بل يختلف أيضاً بحسب اَختلاف النُظَّار، فلا سبيل إلى الحكم عليها بالحُسن المطلق، وعلى منافياتها بالقُبح المطلق**. نعم، هناك أوصاف منافية للمروءة، ربَّما تكون قبيحة عند جميع الناس في جميع الأحوال.

قال «الإمام الباقر» ﷺ: "المروءة أن لا تطمع فتذلُّ، ولا تسأل فتقلُّ، ولا تبخل فتُشتم، ولا تجهل فتخصم، فقيل: ومَن يقدر على ذلك؟ فقال ﷺ: مَن أحبَّ أن يكون كالناظر في الحدَقة، والمسك في الطيب، وكالخليفة في يومكم هذا في القدر". (١)

ولا يعدُّ خافياً على أحد أنه لا يجوز الحكم بالفسق على الصفة التي تسقط عزَّة الموصوف بها عن القلوب، ويقلُّ بسببها في أعين الناس شأنه، بل إذا نُفيَ عن الموصوف بها كمال العقل، فذلك أولى من أن تنفي عنه العدالة. وقريب لما ذكره «الفخر» ما عن «الشهيد» ﷺ: "إنَّ المروءة تنزيه النفس عن الدناءة التي لا تليق بأمثالها". (٢)

ولا يخفى أنَّ المنافي للمروءة لا يختصُّ بالأفعال كما تُوهم الأمثلة المذكورة في كلمات القوم، بل يعمُّ الأقوال التي تنال من مقام صاحبها وتزري به في الأعين، وتسقط عزَّة فاعلها عن القلوب.

وبعد الفراغ من بيان معنى المروءة، يأتي البحث في اَعتبارها **شرطاً أو جزءاً من العدالة**.

إن اَعتبار المروءة في العدل إلى جانب الكفّ عن الآثام، يلزم أن يكون الرجل عادلًا في بلد أو عند قوم، وليس بعادل ـ في حكم الشرع ـ في بلد آخر وعند قوم آخرين، مع اَتحاد في أفعاله الشرعيَّة. أو عليه أن يلتزم آداب وأعراف البشر كلِّهم في جميع الظروف!...

مضافا إلى ذلك أنَّ لَازم اَعتبار وَصف المروءة في العادل اَرتفاع وَصفي العادل والفاسق عمَّن يصلح للاَتصاف بكلٍّ منهما إذا كان كافّاً عن الآثام، دون منافيات المروءة، مع أنَّ العدالة صفة للشخص بِاَعتبار نفسه، واَتصافه بها غير تابع لمعرفة أحد بذلك، **فللعدالة وُجود وَاقعي ثبوتي غير تابع لوجودها العلمي الإثباتي**.

---

(١) «بحار الأنوار» لـ «العلَّامة المجلسي» ج٧٨ ص١٧٢.

(٢) «الدروس» لـ «الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي» ج٢ ص١٢٥.

ولذلك جُعِلت من الشارع أمارات لمعرفتها عند الجهل بها، **بخلاف صفة المروءة فإنَّ ثبوتها عين إثباتها، ووجودها العيني تابع لوجودها العلمي**، وٱفتراض وُجودها مخفيّاً عن الغير فرض لٱجتماع النقيضين. ولا سيَّما أن المروءة أمر يظهر بمجرَّد المعاشرة، فلا تحتاج إلىٰ أمارة منصوبة لمعرفتها، وهٰذا هو الحال في جميع الأوصاف التي تكون موجوديَّتها تابعة لمعلوميَّتها.

ومما يلزم من ٱعتبار الٱجتناب عن منافي المروءة في العدالة، أن يكون صدور فعل واحد في المحضر مضرّاً بالعدالة، لٰكنه إذا صدر في الخلوة يكون نفس الفعل غير مضرٍّ! فيصير حكم الخالق تعالىٰ تابعاً لحكم المخلوق!

ويدلُّ علىٰ عدم ٱعتبار المروءة في العادل إطلاق قوله ﷺ: "ويُعرف بٱجتناب الكبائر"، فإنَّ المتبادر منه أنَّ مَن عُرِف بٱجتنابها تُقبل شهادته بين المسلمين، لهم وعليهم، ولو كان مرتكباً لخلاف المروءة. ويدلُّ عليه أيضاً الإطلاق المقامي الوارد في صحيحة «ٱبن أبي يعفور»، فإنَّ «الإمام» عند الجواب عن سؤاله، يكون في مقام بيان جميع ما له دَخْلٌ في قبول الشهادة، وهٰذا الإطلاق حاكمٌ بعدم ٱعتبار المروءة في العادل. وكذا إطلاق قوله ﷺ: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم". وأمَّا خبر «علاء بن سيابة» فهو نصٌّ علىٰ عدم ٱعتبار المروءة لما قال: سألت «أبا عبدالله» ﷺ عن شهادة من يلعب بالحمام؟ قال ﷺ: "لا بأس إذا كان لا يعرف بفسق". ومثله إطلاق خبر «ٱبن علقمة»: "فمَن لم ترَه بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان، فهو من أهل الستر والعدالة، وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً".

ثم إنَّه لو كانت المروءة معتَبرة في العدل لدىٰ الشارع، لبَان من جهة كثرة الٱبتلاء به، وأنت لا تجد الدلالة عليها، ولا الإشارة إلىٰ ٱعتبارها في خبر، فعدَم الدليل علىٰ ٱعتباره دليل العدَم. ويشهد علىٰ عدَم ٱعتبارها ٱتفاق النصّ والفتوىٰ علىٰ عَوْد العدالة بالتوبة من الفسق، فالتائب من الذنب عادل ولو كان مرتكباً لخلاف المروءة.

وٱحتجَّ مَن قال بٱعتبار المروءة، بفقرات ثلاث من صحيحة «ٱبن أبي يعفور»:

الأُولىٰ: قوله ﷺ: "بأن تعرفوه بالستر والعفاف". وَجه الدلالة أنَّ حذف المتعلَّق دليل علىٰ العموم فيعمُّ جميع العيوب الشرعيَّة والعرفيَّة.

الثانية: قوله ﷺ: "كفُّ البطن والفرج واليد واللسان". وَجه الدلالة ما مرَّ، فيفيد عموم الكفّ عن القبائح الشرعيَّة والعرفيَّة.

الثالثة: قوله ﷺ: "وأن يكون ساتراً لجميع عيوبه". وَجْه الدلالة أنَّ لفظ "جميع" من أدوات العموم.

والتحقيق: عدَم صحَّة هذا الاحتجاج، إذ المتبادر من الستر والكفّ في كلام الشارع تعلُّقهما بما يكون عيباً عنده ويقبح لَدَيه، ومناسبة الكلام مع المتكلِّم شاهدة لذلك، فالحِمْيَة في لسان الطبيب منصرفة إلى عموم ما يجب الاحتماء عنه عند الطبيب، فلا يشمل الاحتماء المطلوب عند قائد الجيش في ساحة القتال، فإفادة حذف المتعلَّق توجب الانصراف إلى العيوب التي تكون عيباً لدى الشارع دون غيره، كما يشهد بذلك قوله ﷺ: "ويعرف باجتناب الكبائر". فدعوى أنَّ المتبادر من الكفّ في كلام «وَليّ الله» ﷺ هو الكفُّ **عن حُرمات الله، لا الكفّ عن حُرمات قرية "المشخاب" أو مدينة "عبادان"** (مثلاً)! مسلَّمة، مع أنَّ المتبادر من الستر والعفاف هو التستر والتعفُّف **عن العيب الحقيقي**، لا العيب الذي يكون عيباً عند قوم وليس بعيب عند قوم آخرين... هكذا يبطل الاحتجاج بعموم قوله ﷺ: "أن يكون ساتراً لجميع عيوبه".

ولا يخفى أنَّ اشتراط الإسلام العدالة في الشاهد يعود إلى الوثوق بصِدق كلامه، وأنه لا يكذب، وأين المروءة من ذلك؟ ومن العجب أنَّ الفقهاء الذين اعتبروا المروءة في العدل فرَّعوا بعد تفسيرهم للعدالة بما يخالف العدالة، **ولم يفرِّعوا بفرع من ناحية خلاف المروءة!**؟ قال «العلَّامة»: "العدالة كيفيَّة نفسانيَّة راسخة تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، فلا تقبل شهادة الفاسق، ويخرج المكلَّف عن العدالة بفعل كبيرة".[1] ثم قال: "ويخرج بفعل الصغائر مع الإصرار أو الأغلب، ولا يقدح النادر، للحرج".[2] ولا يخفى الإشكال في دليله، فإنَّ الحرج رافعٌ للحكم التكليفي لا الحكم الوضعي. ونظير هذا، كلام غيره ممَّن اعتبر المروءة في العدالة، ولم يفرِّع عليه عدم قبول شهادة فاقد المروءة إن كان تاركاً للكبائر.

(١) «قواعد الأحكام» لـ «العلَّامة الحلِّي الحسن بن يوسف» ج٢ ص٢٣٦.

(٢) المصدر السابق.

هل جُعِل حُسن الظاهر أمارة على العدالة؟

إنَّ الجواب عن هذا السؤال يتحقَّق ببيان أُمور:

الأمر الأوَّل: في النظر على ما يدلُّ على ذلك.

تضافرت النصوص وٱستفاضت في الدلالة على كون حُسن الظاهر كاشفاً عن العدالة. منها: قوله ﷺ في صحيحة «عبدالله بن أبي يعفور»: "ويُعرف بٱجتناب الكبائر التي أوْعَد الله عليها النار". ومنها: قوله ﷺ فيها: "والدلالة على ذلك كلّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه". ومنها: مرسلة «يونس بن عبدالرحمن» عن بعض رجاله، عن «أبي عبدالله» ﷺ قال: سألته عن البيِّنة إذا أُقيمت على الحقِّ أيحلُّ للقاضي أن يقضي بقول البيِّنة؟ فقال ﷺ: "خمسة أشياء يجب على الناس الأخذ فيها بظاهر الحكم: الولايات، والمناكح، والذبائح، والشهادات، والأنساب، فإذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً جازت شهادته، ولا يسأل عن باطنه".[1]

وهذه المرسلة مشهورة بين الأصحاب، والظاهر أنها معمول بها.[2]

ومنها: صحيحة «ٱبن المغيرة» عن «الرضا» ﷺ حين قال: "كلُّ مَن وُلد على الفطرة وعُرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته"[3]، فإنّ الصلاح هو حسن الظاهر. ومنها: صحيح «ٱبن مسلم» عن «أبي جعفر» ﷺ قال: "لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير"[4]، والخير هو حُسن الظاهر.

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٩٢.

(٢) ولا يضرُّها الإرسال، إذ المرسل هو «يونس» من كبار علماء الصحابة، وهو يَعرِف الثقات ويميِّزهم عن غيرهم، ولم يوصف (عند الرجاليين) بالرواية عن الضعفاء، بل حُكِي عن «العلَّامة شيخ الشريعة الأصفهاني»: أنَّ «يونس» يروي عن ستين رجلاً كُلُّهم ثقات "(أنظر: «دروس في فقه الشيعة» ج١ ص١٦٠)، وفي التعبير عن بعض رجاله إشعار بتعدُّد رواية «يونس» عنه، وهذا كاشف عن ثبوت وثاقته عند «يونس». ثم إن الراوي عن «يونس» هو «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني»، وهو ثقة على الأقوى، فقد مدحه مثل: «الفضل بن شاذان»، فلا عبرة بتضعيف «ٱبن الوليد» له وإن تبعه «الصدوق» و«الشيخ». فإنَّ تضعيفه مُعارَض بتوثيق من تقدَّم على «ٱبن الوليد» كـ «الفضل»، ومَن تأخَّر عنه كـ «الكشي» و«ٱبن نوح» و«النجاشي». مع أنَّ رواية «علي بن إبراهيم» عنه تدلُّ على ثبوت وثاقته عند «علي». أنظر: «الاجتهاد والتقليد» لـ «رضا الصدر» ص٣٧٨.

(٣) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٩٢.

(٤) المصدر السابق ج٢٧ ص٣٩٤.

ومن الروايات التي تدل على أمارة حُسن الظاهر على العدالة، خبر «أبي بصير» عن «الصادق» ﷺ حين قال: "لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائناً"[١]، فإن العفَّة والصون هو ستر العيوب والظهور بالحَسَن. ومنها: صحيحة «حريز بن عبدالله» عن «الصادق» ﷺ في حديث: "إذا كان أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم جميعاً".[٢] ومنها: خبر «عبدالكريم بن أبي يعفور» عن «أبي جعفر» ﷺ: "تقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كُنَّ مستورات، من أهل البيوتات، معروفات بالستر والعفاف، مطيعات للأزواج، تاركات للبذاء والتبرُّج إلى الرجال في أنديتهم".[٣] ومن المعلوم: أنَّ كلَّ واحد من هذه الأوصاف من مصاديق حُسن الظاهر. ومنها: رواية «البزنطي» في الصحيح على الأقوى عن «أبي الحسن» ﷺ في حديث قال: "من وُلد على الفطرة أُجيزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير"[٤]، ومن المعلوم: أنَّ المراد من الخير هو الخير الظاهر، لأنه الذي يُعرف، وليس ذلك إلَّا التأدُّب بالآداب الشرعيَّة.

هذه جملة من نصوص الباب، والمستفاد منها أنَّ الشارع المقدَّس **جعل حُسن الظاهر أمارة للعدالة**، ووُجوداً تنزيلياً لها، وكاشفاً عن ثبوتها عند الجهل بها مفهوماً أو مصداقاً، وإن كان الأكثر في باب جعل الأمارات هو الأماريَّة عند الجهل بالمصداق لا المفهوم.

الأمر الثاني مما ينبغي بيانه بشأن جعل حُسن الظاهر أمارة على العدالة:

أنَّ حُسن الظاهر، هل هو حجَّة **تعبُّديَّة**؟[٥] فيكون لحجِّيَّته إطلاق يتناول صورة عدم إفادته الوثوق؟ أم هو حجَّة **عقلائيَّة** أمضاها الشارع فتكون غير متناولة لتلك الصورة؟

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٢٧.

(٢) المصدر السابق ج٢٧ ص٣٩٧.

(٣) المصدر السابق ج٢٧ ص٣٩٨.

(٤) المصدر السابق ج٢٢ ص٢٦.

(٥) إذا كان الشارع هو المعتبر للدليل سُمِّي ذلك دليلاً شرعياً وأمارة شرعية، كخبر العدل والثقة والظن الأنسدادي على الكشف، وإن كان العقل، سُمِّي دليلاً عقلياً وأمارة عقلية، كالظن الأنسدادي على الحكومة. وإن كان جعل الحُجيَّة للدليل الشرعي من الشارع جعلاً بدئياً من غير سبق عمل العقلاء، قيل إنه دليل شرعي تأسيسي، وإن كان مع عمل العقلاء بذلك، وإمضاء الشارع عملهم ولو بالسكوت وعدم نهيهم عنه، قيل إنه دليل إمضائي. وجُلُّ الأدلَّة ـ إن لم يكن كُلُّها ـ إمضائية، رخَّص الشارع فيها العمل بما عليه العقلاء.

←

التحقيق: أنَّ حُسن الظاهر وإن كان مفيداً للوثوق الشخصي، لكن إطلاقات النصوص يدلُّ على اعتباره مُطلَقاً حتى في تلك الصورة. وأمَّا **شمول الإطلاقات لصورة الظنِّ بالخلاف** ففيه تأمُّل، من أنَّ جعل الأمارة إنما يكون عند الجهل بالواقع، وأما مع العلم به فجعل الكاشف يكون لغواً. والظنُّ مرتبة من مراتب العلم، فالظَّانُّ بالخلاف ليس بجاهل، بل هو داخل في العارف، والشاهد على ذلك صحيحة «أبي بصير» حين قال: سألته («الصادق» عليه السلام) عما يُردُّ من الشهود؟ فقال عليه السلام: "الظنين والمتَّهم والخصم"[1]. والمتَّهم هو الذي صار محلاً للظنِّ بالخلاف، وإن كان ظاهره حسَناً.

هكذا يظهر النظر في ما ذكره «السيد الخوئي»[2]: من أنَّ حُسن الظاهر أمارة تعبُّديَّة على العدالة الواقعيَّة، ومقتضى إطلاق ما دلَّ على أماريَّته عدم اعتبار الظنِّ بحُسن الباطن، بل مقتضاه عدَم قدْح الظنِّ بالخلاف في أماريَّته كما هو الحال في جميع الأمارات التعبُّديَّة. ويؤيِّد ذلك في خصوص المقام قوله عليه السلام: "ولا يسأل عن باطنه"، لدلالته على عدم الاعتبار بالباطن رأساً، بل صريح قوله عليه السلام في صحيحة «ابن أبي يعفور»: "حتى يحرم على المسلمين التفتيش عمَّا وراء ذلك من عثراته وعيوبه".

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٢٧ ص٣٧٣.

(٢) «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» لبحوث «السيد الخوئي» ج١ ص١٥٩.

←

أما وجْه تقييد الدليل بالاجتهادي أحياناً، فبملاحظة ما قيل في تعريف الاجتهاد، فإنهم عرَّفوا الاجتهاد بأنه استفراغ الوُسع وبذل الجهد في تحصيل الأحكام الواقعية، فالمجتهد هو الطالب للأحكام الواقعية، كما أن الدليل هو الحاكي عن تلك الأحكام، فناسَب أن يُنسب هذا النحو من الدليل إليه.

إن أفراد الأمارة المعتَبرة في الأحكام قليلة جداً ومحدودة، فالذي تسلَّمَه الجلُّ، لولا الكل، هو خبر العدل أو الثقة، وحكم العقل. وأما الإجماع المنقول وبعض مصاديق الإجماع المحصَّل والشهرة في الفتوى والظن الانسدادي ونحوها، فيمكن دعوى الشهرة من المتأخرين على عدَم حُجيَّتها.

وأما أدلَّة الموضوعات فهي كثيرة، وعمدتها البيِّنة، أي إخبار العدلين فما زاد. ومنها: إخبار ذي اليد بالطهارة والنجاسة والملكيَّة ونحوها. ومنها: إخبار المرأة في بعض الموارد، ومنها الأمور المختصة بهن كالطهر والحيض والعدة ونحوها. ومنها: إخبار العدل مع انضمام اليمين. ومنها: إخبار الصبيان في القتل. ومنها: إخبار الشخص في ما لا يُعرَف إلَّا من قِبَله كعِلمه وجهْله ونحوهما. ومنها: اليد المثبتة للملكية بناء على كونها أمارة. وهكذا يظهر أن قول العدل الواحد حُجَّة في الأحكام دون الموضوعات، إلَّا في الجملة، والوجه في ذلك الاستظهار من الروايات. وهنا بحث يلحق يتناول كون حُجية الأمارات بنحو السببية أو الطريقية. أنظر: «اصطلاحات الأصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» ص٦٩. ■

حرمة التجسُّس عن الباطن:

من المعلوم أنَّ الظنَّ بحُسن الباطن يتوقَّف على تتبُّع زلات المرء والفحص عن أسراره في الجملة... لذا انتهى بعض الفقهاء [١] إلى أنَّ قول «السيد الخوئي» ﷺ: "إنَّ حُسن الظاهر أمارة تعبُّديَّة على العدالة الواقعيَّة" ليس بصحيح، فإنَّه أمارة عقلائيَّة أيضاً من جهة إفادته الوثوق بالعدالة.

وأمّا قوله: "ومقتضى إطلاق ما دلَّ على أماريَّته عدم اعتبار الظنِّ بحُسن الباطن" فهو صحيح. دون قوله: "بل مُقتضاه عدَم قدح الظنِّ بالخلاف في أماريَّته" فليس بصحيح. لأنَّ الخطاب في دليل جعل الأمارة موجَّه إلى الجاهل، والظانُّ ليس بجاهل، فإنَّ الظنَّ مرتبة من مراتب العلم، ومن ذلك ظهر النظر في قوله: "كما هو الحال في جميع الأمارات التعبُّديَّة"، فإنَّ هذا المعنى وإن اشتُهِر بين المعاصرين ومَن قارَب عصرنا لكنك عرفت الإشكال فيه. اللهم إلَّا أن يدلَّ دليل على عدم اعتبار الظنِّ حتى يصير الظانُّ في حكم الشاكِّ تعبُّداً، لكن نفس دليل اعتبار الأمارة قاصر عن الدلالة على ذلك.

وأما قوله: "لدلالته على عدم الاعتبار بالباطن" فلا يخلو من إشكال. فإنَّ النهي في قوله ﷺ: "ولا يسأل عن باطنه" قد وَرَد في مقام دفع توهُّم وُجوب الفحص عن الباطن، فلا يدلُّ على عدم الاعتبار بالباطن. ولو كان الباطن غير معتَبر لكان جَعْل حُسن الظاهر دليلًا عليه لغواً، بل ولو كان الباطن غير معتبر لما كان معرفته مضرّاً.

وأما قوله: "إنَّ الظنَّ بحُسن الباطن يتوقَّف... إلخ" [٢] فلا يخلو من خفاء، لأنَّ الظنَّ بحُسن الباطن وإن كان غير معتَبر لكنه يحصل من نفس حُسن الظاهر من دون توقُّف على تتبُّع زلاته والفحص عن أسراره، وحُسن الظاهر مفيد للوثوق فضلًا عن إفادته الظنَّ. ولا يخفى أنَّ النصَّ ليس كما ذكره بل هو هكذا: "حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه، وتفتيش ما وراء ذلك". [٣]

---

(١) أنظر: «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص٣٨١.

(٢) أقوال «السيد الخوئي» مذكورة في «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» ج١ ص١٥٩.

(٣) الأحاديث التي أُعرض عن ذكر مصادرها (هنا وفي غير هذا الموضع) تجدها في ما سبق تخريجه.

وذهب «الشيخ الأنصاري» إلى لزوم تقييد هذه الإطلاقات بما دلَّ على اعتبار الوثوق بالعدالة كقوله ﷺ في مرسلة «يونس»: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته"، بدعوى أنَّ المراد يكون موجباً للوثوق بباطنه لعدم حصول الأمن إلَّا بذلك، وكقوله ﷺ في رواية «أبي علي بن راشد»: "لا تُصَلِّ إلَّا خلف من تثق بدينه"[1]، وفي رواية «الشيخ» بإسناد عن «سهل بن زياد» زيادة: "وأمانته"[2]، وأورَد عليه بعض الأساطين (المراد هو «السيد الخوئي» ﷺ) بقوله: ولا يخفى أنه لا يصلح شيء من الروايتين لتقييد الإطلاقات المتقدِّمة، أمَّا المرسلة فمضافاً إلى ضعفها بالإرسال لا دلالة لها على لزوم الأمن بالباطن، لأنَّ الموصوف بالأمن هو ظاهر الرجل دون باطنه، فهي على عكس المطلوب أدلُّ، فالمراد أن يوثق بظاهره، وأنه لا يتجاهر بالفسق، لا أن يوثق بموافقة ظاهره باطنه، وأنَّ حُسن الظاهر مسبَّب عن الملكة. وأما ما دلَّ على اعتبار الوثوق بالعدالة فهو محكوم بما دلَّ على أمارِيَّة حُسن الظاهر كسائر الطرق والأمارات، لأنَّ ظاهر ما دلَّ على اعتبار الوثوق بها هو اعتباره على نحو الطريقيَّة لا الموضوعيَّة، وإلا لزم تقييد حُجِّيَّة البيِّنة على العدالة واستصحابها بالدليل المذكور.[3]

هذا وقد مرَّ البحث في سند "المرسلة" والجواب عليه آنفاً، ونزيد على ما ذكره ﷺ في بيان دلالتها أنَّ قوله ﷺ: "إذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً" مرادفاً لقوله ﷺ: "ساتراً لجميع عيوبه"، فإنَّ المقصود هو العيب الظاهر بقرينة لفظ الستر، فاتصاف الظهور بالأمن باعتبار نفسه لا باعتبار إفادته الوثوق بكاشفيَّته عن الباطن، فذلك خلاف ما يتبادر منه.

وأما قوله ﷺ: "تثق بدينه"، فلا يدلُّ على اعتبار الوثوق بالعدالة، لأنه لو كان المراد من الدين كونه إماميّاً فلا صِلة له بالبحث، وإن كان المراد منه هو التديُّن والالتزام، وهو الذي يفسَّر بالتعبُّد بالشرع، فليس ذلك إلَّا حُسن الظاهر، كما يشهد بذلك عطف الأمانة عليه تفسيراً في رواية «الشيخ»، فيدلُّ النصُّ على اعتبار الوثوق بثبوت حُسن الظاهر.

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٨ ص٣١٥.

(٢) المصدر السابق ج٨ ص٣٠٩.

(٣) «دروس في فقه الشيعة» تقريرات «السيد مهدي الخلخالي» لأبحاث «السيد الخوئي» ج١ ص١٦٠.

فهذه الرواية مثل قوله ﷺ: "كلُّ مَن وُلد على الفطرة وعُرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته"، ومثل قوله ﷺ: "فإذا سُئل عنه في قبيلته ومحلَّته قالوا: ما رأينا منه إلَّا خيراً، مواظباً على الصلوات، متعاهداً لأوقاتها في مصلَّاه، فإنَّ ذلك يجيز شهادته".

الأمر الثالث: في بيان المراد من حسن الظاهر.

إن المقصود من حُسن الظاهر هو حكومة الدين في أفعال المرء وأقواله، وإنَّ ما وَرَد في النصوص تعبيراً عنه أو مصداقاً له صنفان:

أحدهما: مفاهيم عامَّة مبيِّنة لحسن الظاهر ومرادفة له، مثل قوله ﷺ: "ساتراً لجميع عيوبه"، وقوله ﷺ: "إذا كان مَرضيّاً"، وقوله ﷺ: "عُرف بالصلاح"، وقوله ﷺ: "ظاهره ظاهراً مأموناً"، وقوله ﷺ: "أن يعرف منه خير"، وقوله ﷺ: "فمَن لم ترَه بعينك يرتكب ذنباً"، وقوله ﷺ: "إذا كان لا يُعرف بفسق".

فإن المتبادر من السلب في الأخيرين هو السلب عند وُجود الموضوع. ومن المعلوم أنَّ هذه العناوين المنصوصة وإن كانت متخالفة بحسب التعبير أو بحسب السلب والإيجاب، لكنها متَّحدةٌ بحسب المضمون، فإنَّ الساتر للعيوب هو المرضيُّ، والمرضيُّ هو المعروف بالصلاح، وهو الذي فيه خير، ويكون ظاهره مأموناً، ولم يُرَ ارتكاب ذنب منه، ولم يعرف بفِسق، فكلُّ واحد من هذه التعبيرات تفسير لحُسن الظاهر.

الصنف الثاني: مصاديق خاصَّة ذكرت لحسن الظاهر ومحقِّقة له، مثل: اجتناب الكبائر، ومثل: التعاهد للصلوات الخمس. من هذا الباب قوله ﷺ: "مَن عامل الناس فلم يظلمهم، وحدَّثهم فلم يكذبهم، ووَعدهم فلم يخلفهم"، وقوله ﷺ: "مطيعات للأزواج، تاركات البذاء والتبرُّج مع الرجال في أنديتهم"، وقوله ﷺ: "ليس يعرفون بشهادة الزور".

فقد جعل في بعض هذه النصوص ترك محرَّم أو محرَّمات مصداقاً، وجعل في بعضها إتيان بعض الواجبات مِصداقاً، وجمع في بعضها بين فعل واجب وترك محرَّم، ولما كان ذكر كلِّ واحد منها من باب المصداق، فحصول حُسن الظاهر ليس بمنحصر بها، فقد يتحقَّق بغيرها أيضاً من فعل واجب أو ترك محرَّم. فإنَّ مجيء هذه الأُمور في النصوص ليس من باب الموضوعيَّة، بل من باب ذِكر المصداق وبيان المثال.

الأمر الرابع: في الإشارة إلى طرق معرفة حسن الظاهر.

فقد يُعرف بالمعاشرة والمخالطة لفترة من الزمان، فلا يُرَىٰ منه إثم وفسق، ولا يُشهد منه انحراف وضلال. وقد تحصل معرفته بالشياع عنه بذلك، وإن لم يكن مفيداً للعلم، لإطلاق قوله ﷺ في صحيحة «ابن أبي يعفور»: "فإذا سُئل عنه في قبيلته ومحلَّته قالوا: ما رأينا منه إلَّا خيراً". أمَّا الوصول إلى الشياع فقد يحصل بالوجدان كما إذا صار الشياع محسوساً للإنسان، وقد يحصل العلم بذلك كما هو الحال في كثير من أئمَّة الجماعات في المحلَّات الواقعة فيها المساجد التي يقيمون الجماعة فيها، وقد يُعرف بإخبار مَن يوثق بقوله، ويحصل الاطمئنان بإخباره.

الأمر الخامس: في تقوُّم حسن الظاهر بعدم العلم بالمعصية.

إنَّ المتبادَر من قوله ﷺ: "ويُعرف باجتناب الكبائر"، بحسب الظهور العُرفي عدم العلم بارتكابها، فلا يُتوهَّم دلالته على حصول العلم بالاجتناب، والشاهد على ذلك قوله ﷺ: "ليس يعرفون بشهادة الزور"، وقوله ﷺ: "فمَن لم تره بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان"، وقوله ﷺ: "إذا كان لا يُعرف بفسق". فعدم حصول العلم بارتكاب الكبيرة عند المعاشرة لفترة من الزمان، كافٍ في تحقُّق إحراز حُسن الظاهر، فلا يُعتبر حصول العلم بعَدَم الارتكاب.

طرق ثبوت العدالة بخبر الثقة...

لقد سبق إثبات حُجِّيَّة قول الثقة في جميع الموضوعات، إلَّا ما خرج بالدليل، فتثبت به العدالة، وأمَّا الدليل الدالُّ على ثبوت العدالة بخبر الثقة خصوصاً فلم أعثر عليه في كتب القوم، بل لم يقل به كثير منهم[1]. ويمكن الاحتجاج له بتوثيقات «الأئمَّة» ﷺ الواردة في الروايات حول عدَّة من الناس، إرشاداً لشيعتهم، كي يعرفوهم ويعملوا بأقوالهم ورواياتهم عنهم. ومن المعلوم: أنَّ حكاية هذه التوثيقات عنهم تكشف عن حُجِّيَّة قول الثقة عندهم، إذ لو لم يكن قول الثقة حُجَّة عندهم لم يكن في صدور هذه التوثيقات عنهم كثير فائدة.

(١) «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص٣٨٦.

وبعبارة أُخرىٰ: إنَّ إخبار «الإمام» ﷺ عن وَثاقة رجل، دليل علىٰ حُجّيَّة قول الراوي عنه ﷺ، فإذا لم يكن خبر الراوي عنه حُجَّة عنده لم يُفِد توثيقه ﷺ لخصوص ذلك الراوي. فحكاية الراوي عنه، وكذلك نقل الأصحاب خبر هٰذا الراوي، كاشف يقيني عن حُجّيَّة قوله عند «الإمام». ومثله الحال في صدور الجرح عنهم بالنسبة إلىٰ بعض الرجال، فإذا لم يكن خبر الراوي الثقة عندهم ﷺ حُجَّة حتىٰ يخبر بهٰذا الجرح الآخرين، لم يكن في صدور هٰذا الجرح منهم كثير فائدة.

ويمكن الأستدلال علىٰ حُجّيَّة خبر الثقة بالعدالة، بسيرة المتشرّعة من الصحابة والعلماء علىٰ العمل بأقوال الرجاليين الموثّقين للرواة، فلو لم ترجع هٰذه السيرة إلىٰ سيرة العقلاء لكانت دليلاً خاصّاً علىٰ ثبوت العدالة والوثاقة بإخبار الثقة.

ثبوته العدالة بالبيّنة...

لا ريب في حُجّيَّة البيّنة في الجملة كما في باب المرافعات، وفي ما وَرَد النصُّ علىٰ حُجّيَّتها فيه بالخصوص كثبوت الهلال والفسق والطلاق والزندقة وغيرها.

وبعد ما قيل في البحث عن حُجّيَّة قول الثقة في مُطلق الموضوعات، وفي خصوص العدالة، فإن ثبوت العدالة بالبيّنة يكون من نافلة القول، فالبحث هنا علىٰ فرض عدم حُجّيَّة قول الثقة في الموضوعات كما اُشتهر بين المعاصرين.

ولقد مرَّت حُجّيَّة البيّنة في مطلق الموضوعات أيضاً حتىٰ بناءً علىٰ عدم حُجّيَّة قول الثقة فيها، واُحتُجَّ علىٰ ثبوت العدالة بالبيّنة بما حُكِي عن فعل «النبيّ» ﷺ في الفحص عن أحوال الشهود، فكان يبعث رجُلين من خيار صحابته إلىٰ قبيلتهم أو محلَّتهم حتىٰ يفحصا عن حالهم فيعملُ في القضاء علىٰ إخبارهما جرحاً وتعديلاً.[1]

ولا بأس بهٰذا الدليل من حيث الدلالة، والشواهد الحاليَّة تشهد بصحَّة هٰذا الخبر، فلا وَقْع للإشكال عليه بأنَّ سند هٰذا الخبر غير خال عن الضعف، لكَوْنه منقولاً عن التفسير المنسوب إلىٰ «العسكري» ﷺ، ولم تثبت النسبة.

---

(١) تفسير «الإمام العسكري» ﷺ، ص٦٧٤.

وأوْرَد عليه بعض الأساطين («السيد الخوئي» ﷺ): "من أنه وارد في مقام الحكومة، فلا يدلُّ على الحجّيَّة في جميع الموضوعات".[١] والإيراد هنا ـ كما ترىٰ ـ غير وارد، لعدم وُروده في باب **الحكومة**[٢]، بل هو وارد في ثبوت موضوع قد تتوقَّف عليه أركان الحكومة، فإنَّ عدالة الشهود من قبيل وُجود المترافعين.

---

(١) «دروس في فقه الشيعة» ج١ ص١٦٢، مع بعض الأختلاف في الألفاظ.

(٢) **الحكومة في الأصطلاح الأُصولي** عبارة عن كون دليل ناظراً إلى حال دليل آخر، وشارحاً ومفسراً لمضمونه، سواء كان ناظراً إلى موضوعه أم إلى محموله، بنحو التوسعة كان أم التضييق، وبنحو المطابقة كان أم الألتزام، متقدماً كان أم متأخراً، فيسمَّى الدليل الناظر: حاكماً، والمنظور إليه: محكوماً. فإذا وَرَد قوله: "أكرم العلماء"، ووَرَد قوله: إن الفاسق ليس بعالم، كان الثاني ناظراً ومفسراً للأول، **وحاكماً** عليه، إذ من المعلوم أن نفي الشارع عالمية الفاسق ليس على نحو الحقيقة، بل يرجع ذلك إلى نفي وُجوب الإكرام، فهذا الدليل ناظر إلى ذلك ومفسّر له، **وهو معنى الحكومة**. ثم إن للحكومة بهذا المعنى مصاديق كثيرة وأمثلة مختلفة لا بأس بالإشارة إلى بعضها لإيضاح معنى الحكومة.

منها: أن يكون دليل نافياً لموضوع دليل آخر، تعبُّداً، لا حقيقة ووُجداناً كالمثال السابق، وكما إذا وَرَد: "لا شكَّ للمأموم مع حفظ الإمام"، فإذا شكَّ المأموم بين الثلاث والأربع، وكان الإمام حافظاً للثلاث متيقناً لها، فالدليل الثاني ينفي حكم الشك عن شك المأموم بلسان نفي الموضوع، ويبيِّن أنه ليس له البناء على الأكثر وإتيان صلاة الأحتياط، فيكون **حاكماً** في قوله "إذا شككْتَ فابْنِ على الأكثر"، وأنه لا يشمل شكَّ المأموم مع حفظ الإمام، وهذه **حكومة بنحو تضييق دائرة الموضوع من المحكوم**. ولعل إلى هذا القسم ينظر كلام «الشيخ» ﷺ في «رسائله»: "الحكومة هي الناظرية، بحيث لولا دليل المحكوم لكان دليل الحاكم لغواً".

ومنها: أن يكون دليلاً مُثبِتاً لموضوع دليل آخر تعبداً لا وُجداناً، فإذا وَرد: "أكرم العلماء"، ووَرد أن الملازِم لخدمة العالم عالم"، فالدليل الثاني يثبت موضوعاً للدليل الأول، وبما أن ذلك ليس بموضوع له وُجداناً، فيرجع تعميم الموضوع إلى تعميم الحكم وشموله لخادم العالم، **ومثله** قوله ﷺ: "الطواف بالبيت صلاة" بالنسبة إلى الأدلة التي تثبت للصلاة أحكاماً خاصة، وقوله: "كلُّ مشكوك طاهر" بالنسبة إلى قوله: "لا صلاة إلَّا بطهور"، وهذا من قبيل النظر إلى الموضوع بنحو التوسعة.

ومنها: **حكومة أدلَّة العناوين الثانوية على أدلَّة العناوين الأوَّلية**.

ومنها: **حكومة الأمارات على الأستصحاب** على مبنى «الشيخ» ﷺ. ومثاله: إذا شككنا في حرمة العصير العنبي بعد الغليان، فأحتمال الحليّة والحرمة في الواقع موضوع للحكم بالحليّة الظاهرية، وهو حكم الأصل، فإذا أخبر العادل بحرمته فأحتمال الحليّة الواقعية وإن كان باقياً أيضاً، إذ الفرض أن الخبر ظنّي لا يفيد العلم، ولكن مفاد دليل الأعتبار ينفي ذلك الأحتمال تعبُّداً ويحكم بعدم الأعتناء وعدم ترتيب أثره عليه وهو الحلية الظاهرية.

ومنها: **حكومة بعض الأُصول العمَلية على بعض**، كالأستصحاب على البراءة، وتقريبه: أن موضوع البراءة الشرعية هو الفعل الذي لم يرِد فيه نهي بالفعل، وحكمه هو الإطلاق والإباحة، لقوله ﷺ: "كلُّ شيء لك مطلق حتىٰ يردُ فيه نهيٌ"، فالمعنى كلُّ ما لم يرد فيه نهي بالفعل فهو حلال، فإذا فرضنا مشكوكاً ثبت له نهي في السابق ←

ويمكن الاحتجاج على ثبوت العدالة بالبيّنة بخبر «علقمة»: "فمن لم ترَه بعينك يرتكب ذنباً، ولم يشهد عليه شاهدان، فهو من أهل الستر والعدالة". وتقريب الاستدلال: أنه جعل ثبوت الفسق موقوفاً على أحد أمرين: الرؤية، وشهادته الشاهدين، كما جعل فيه ثبوت العدالة على فقدان كِلا الأمرين. فيقال: إنَّ للعدالة صِلة بهما، وتثبت بكلٍّ واحد منهما، أعني العلم الوجداني أو البيّنة. وببيان آخر: إنَّ العُرف لا يرى للفسق خصوصيَّة حتى يختصَّ ثبوته بشهادة الشاهدين دون ضدِّه وهو العدالة، فإذا كانت الخصوصية ملغاة عند العرف ومعتبَرة عند الشرع للزم الإرشاد إليها من جانب الشرع، فانتفاء الإرشاد دليل موافقة الشرع للعرف. ويمكن تعميم هذا البيان حتى يدلَّ على حُجّيَّة البيّنة في جميع الموضوعات، بأن يُقال: قد جُعِل في الحديث عدَم شهادة الشاهدين عطفاً على عدَم العلم الوجداني، وجُعلا في سياق واحد، فيفيد الخبر أنَّ شهادة الشاهدين عند الشارع مثل العلم الوجداني عنده في الحُجّيَّة. مضافاً إلى أنَّ إلغاء خصوصيَّة المورد عند العرف يفيد التعميم... ولكن الرواية ضعيفة السند، بل والدلالة، فإنَّها تدلُّ على إجراء أصالة العدالة في كلِّ مسلم، وما أسهل الأمر لو كان كذلك، بل ما أحرج الأمر لو كان كذلك! فإنَّ أقوال «أئمَّتنا المعصومين» عليهم السلام وأفعالهم على خلافها.

←

كالعصير الذاهب ثلثاه بالشمس، فهو وإن كان مشكوكاً لم يرِد فيه نهيٌ بالفعل وحكْمه الحلية، إلَّا أن دليل الاستصحاب وقوله: "مَن كان على يقين فشكَّ فيه فليبنِ على يقينه"، حاكمٌ بلزوم إبقاء النهي السابق، وفرض هذا الموضوع مما وَرد فيه النهي تعبداً، فهو ناظر إلى دليل البراءة. وبعبارة أخرى دليل البراءة مركَّب من جملتين: مغياة وغاية، والأولى: "كلُّ ما لم يرد فيه نهي فهو حلال"، والثانية: "كلُّ ما وَرد فيه نهي فهو ليس بحلال"، والعصير المذكور وإن كان داخلاً تحت الجملة الأولى دون الثانية وُجداناً، إلَّا أن دليل الاستصحاب يخرجه عن موضوع الأولى ويُدرِجه في الثانية تعبُّداً وتنزيلاً، فهو حاكم على الجملة الأولى بنفي حكمها بلسان نفي الموضوع، وعلى الجملة الثانية بإثبات حكمها بلسان إثبات الموضوع، كما أنه بالنسبة إلى دليل العنوان الأولي وهو قوله: "العصير إذا غلا يحرُم" المجمل من جهة دوام الحرمة وعدمه، متمم لدلالته بحسب الظاهر. أنظر: «أصطلاحات الأُصول» لـ «الشيخ علي المشكيني» ص١٢٦.

وهذا العرض (ومثله مما تقصَّدته في هذا الكتاب)، مختصر يلخِّص جانباً مما يمكن أن يقال في "الحكومة"، وها أنت ترى كم هو تخصُّصي، وكم هي عميقة آلية الاستنباط، ومعقَّدة أدواته... ثم ترى المتطفلين الأغراب عن أوليَّات هذه الصناعة، الأجانب عن ألف باء هذا الفن، يخوضون ويُفتون ويحكمون بمنتهى الجرأة والوقاحة! وقد سُئل أحدهم مرَّة عن دليل الحكومة هذا؟ فقال: سلاطين الجور يغيِّرون أحكام الله! ■

ثبوته العدالة بالشياع...

وتثبت العدالة بالشياع، فإنَّه مفيد للوثوق، وهو حُجَّة عند العقلاء. وأما إذا لم يفد الوثوق فلم أعثر على قائل بحُجِّيَّته حتى قيل: "رُبَّ مشهور لا أصل له".[1]

لكن في نصوص الباب إطلاقات قد يخطر بالبال جعل الشياع طريقاً تعبُّدياً للعدالة. منها: قوله ﷺ في الصحيح: "فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلَّته قالوا: ما رأينا منه إلَّا خيراً". مع أنَّه قد علَّق في ذيله نفوذ شهادته بين المسلمين على كونه مشهوراً بالخير. ومنها: قوله ﷺ: "كلُّ مَن وُلد على الفطرة وعُرف بالصلاح جازت شهادته"، وما "المعروفيَّة" إلَّا الشياع دون غيره. ومنها: قوله ﷺ: "إذا كان لا يُعرف بفسق"، فإنَّ عدم المعروفيَّة بالفِسق عند العُرف ملازم للمعروفيَّة بالصلاح، كما أنَّ عدَم الفِسق عند الشرع هو الصلاح، ويدلُّ على ذلك ما حُكي عن فعل «النبيّ» ﷺ من بَعثه رجلين من صحابته إلى الحيّ الذي يقطنه الشهود للفحص عن أحوالهم في قبيلتهم، فإنَّ الشياع هو السبيل ـ في الأكثر ـ لجمع المعلومات وحصول المعرفة للرجلين المبعوثين، ولا سيَّما إذا ضممنا إلى ذلك كونهما أجنبيَّين عن ذلك الحي، ولا يعرفان أحداً بالوثاقة هناك.

الشهادة بالعدالة...

إنَّ الشهادة والإخبار بالعدالة كما يكون قوليّاً كذلك يكون كتبيّاً أيضاً، ولا فرق بينهما في الحكم من جانب العقل والنقل، فإنَّ العقلاء لا يفرِّقون بينهما، ولصدق الإخبار والشهادة على الكتبي منهما كاللفظي، وكذلك الحال في الإقرار الكتبي فإنَّه مثل اللفظي. وأمَّا الإخبار الفعلي بالعدالة كأن يجعله شاهداً أو يقتدي به في الصلاة، فتحقيق الحال فيه أنَّ العقل يرى الشهادة الفعليَّة كالقوليَّة إذا كان الثقة في مقام الحكاية بخبره الفعلي، لصِدق عناوين الشهادة والإبلاغ والخبر ونحوها من الألفاظ الواردة في النصوص على الفعلي منها كما يصدق على القولي. ويشهد لذلك صلاح هذه العناوين للانقسام إلى القولي والفعلي من دون عناية، كما تتَّصف بهما، وصحَّة المخبر بالإخبار الفعلي بأن يوصف بالصدق والكذب اللَّذين من خواصّ الخبر.

---

(١) أنظر: «الاجتهاد والتقليد» لـ «السيد رضا الصدر» ص٣٩٠.

ومن المعلوم: أنَّ العقلاء لا يفرّقون بين الخبر القولي وبين الخبر الفعلي من حيث إفادته الوثوق، فكما يكون الخبر القولي حُجَّة عندهم كذلك يكون الخبر الفعلي. ومما مثَّل به أصحاب أُصول الفقه لتصوير المصلحة في نفس الأمر، بما إذا قصد الحاكم أو أراد الرئيس الإخبار بأمانة رجل من عماله وموظَّفيه، فتراه يعطيه مفتاح خزانته في محضر الناس ويأمره بأخذه تجاههم، أو يأمر الأُستاذ أحد تلامذته بالجواب عن مسألة غامضة (وهو يعلَم مسبقاً بأن التلميذ محيط بالجواب، عارف به)، إخباراً عن علم التلميذ.

ومما توافق عليه المسلمون أنَّ السنَّة لا تختصُّ بالقول فقط، بل هي تعمُّ الفعل والتقرير، فلو لم يكن الفعل أو التقرير مفيداً للخبر، لما عمَّتهما السنَّة.

فإن قلت: لماذا يشترط التلفُّظ في البيِّنة على الدعاوي ولا تكفي الكتابة، فضلًا عن الفعل؟ قلت: ذلك من أجل دليل خاصٍّ به في باب المرافعات، وليس من أجل عدم شمول الشهادة على الفعل، فذلك تخصيص تعبُّدي وليس بتخصُّص. ثم إن إجمال الفعل في قبال اللفظ غير مضرٍّ بصلاحيَّة الفعل للإخبار، فإنَّ إخبار الفعل أيضاً إجمالي، بل الذي يضرُّ الإجمال هو الإطلاق، ولذلك لا نقول بإطلاق الفعل، بل يجوز التمسُّك به حتى إذا كان الفاعل في مقام البيان عن تمام مقصده.

هكذا يظهر النظر في ما ذكره «الشيخ الأنصاري الأعظم» في (رسائله الفقهية) في البحث عن العدالة حين قال: "إنَّ الاعتماد على الإخبار الفعلي إذا لم يُفِد الوثوق بالعدالة، في غاية الإشكال، لفقد ما تطمئن به النفس من الدليل عليه تعبُّداً". [1]

وجْه النظر أنَّ إطلاقات الأدلَّة، والصدق العرفي للألفاظ، وسيرة العقلاء، خير دليل لاطمئنان النفس، فالمسألة كادت أن تكون بديهيَّة. فإن قلت: إنَّ الشهادة الفعليَّة لا تكشف إلَّا عن اعتقاد فاعلها بعدالة مَن يُخبِر عنه، فلا تدلُّ على أمرٍ ذي أثر، لأنَّ جواز الاقتداء مثلًا مرتَّب على العدالة الواقعيَّة، لا على اعتقاد المخبِر، وذلك بخلاف الشهادة القَوْليَّة فإنَّها تدلُّ على العدالة الواقعيَّة ولو بالالتزام. قلت: لا فرق بين الخبر القولي والخبر

(١) أنظر: (رسائل فقهية/ رسالة العدالة) لـ «الشيخ الأنصاري» ص٣٩٠.

الفعلي من حيث نفس الإخبار، فكما يكون الخبر القولي إخباراً عن الواقع بزعم المخبر كذلك يكون خبره الفعلي إخباراً عن الواقع بزعمه، ويشهد لذلك اتحاد الخبرين، وانطباق كلٍّ منهما على الآخر، إذا أخبر أحدهم بخبر فعلي (كأن قال: صلى "زيد" خلف "عمرو")، فله نفس قيمة إخباره بالخبر القولي (كأن يقول: شهد "زيد" بأن "عمراً" عادل)، ولا تفيد فائدة زائدة على إفادة خبره الفعلي.

والتحقيق: أنَّ الخبر الفِعلي حقيقة الخبر ومصداقه الواقعي، إذ اللفظ غير مقوِّم لخبريَّة الخبر، وإلى ما ذكرنا يُحمل ما جاء عن «الشهيد» ﷺ في «الدروس» من القول "بعدم الفرق بين القوليّ من الشهادة وبين الفعلي منها".

♦ ♦ ♦

والخاتمة في البحث الاستدلالي على "العدالة"، ما أفتى به الفقهاء وخلصوا إليه وتجده في رسائلهم العملية من أنه شرط أساس في المرجعية، كما ذكر «السيد الطباطبائي اليزدي» ومَن سطر حاشية على كتابه النفيس «العروة الوثقى» في المسألة ٢٣: "العدالة عبارة عن ملكة إتيان الواجبات وترك المحرمات، وتعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علماً أو ظناً، وتثبت بشهادة العدلين، وبالشياع المفيد للعلم" ...

فعلَّق المراجع العظام:

«السيد أبوالقاسم الخوئي»: بل عبارة عن الاستقامة في جادَّة الشرع وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً.

«السيد محمد هادي الميلاني»: بل هي عبارة عن الاعتدال والاستقامة في مقام الامتثال بإتيان الواجبات وترك المحرَّمات، وتُلازمها الملَكة النفسيَّة، لا أنها هي، نعم يكتفى بحُسن الظاهر كما ذكره.

«السيد شهاب الدين المرعشي النجفي»: كون العدالة ملَكة محلُّ نظر، والأقوى كونها حالاً، ثم الأقوى مضافاً إلى ما ذكره في المتن اعتبار التحرُّز عن منافيات المروءة.

«السيد حسن القمّي»: الظاهر أنها عبارة عن القيام بالوظائف الدينية من الإتيان بالواجبات وترك المحرَّمات وعدَم التعدِّي على حدود الله.

«السيد محمود الشاهرودي»: لا يكفي (في الثبوت) الظنُّ بل لا بدَّ من الأطمئنان.

«السيد روح الله الخميني»: بل الظاهر كون حُسن الظاهر كاشفاً تعبديّاً عن العدالة، ولا يُعتبَر فيه حصول الظنّ فضلاً عن العلم.

«أبوالحسن الرفيعي»: أعتبار الظنّ لا دليل عليه، نعم الظن الأطمئناني البالغ إلىٰ سكون النفس، لا إشكال فيه.

«السيد أحمد الخونساري»: بل الظاهر كفاية حُسن الظاهر ولو لم يُفِد العلم أو الظن.[١]

«السيد علي السيستاني»: بل هي الأستقامة العمليَّة في جادة الشريعة المقدسة، الناشئة غالباً عن خوف راسخ في النفس، وينافيها ترك وَاجب أو فعل حرام من دون مؤمّن.[٢]

وأنقل رأي «الشيخ الوحيد الخراساني» من تعليقته علىٰ ‹منهاج الصالحين›: تثبت عدالة المرجع في التقليد بأُمور: الأول: العلم الحاصل بالأختبار أو بغيره. الثاني: شهادة عادلين (المراد البيِّنة غير المعارَضة، كما يعتبر في الإثبات بكلِّ حُجَّة شرعية فقْد المعارض لها) بها، ولا يبعد ثبوتها بشهادة العدل الواحد، بل بشهادة مطلَق الثقة أيضاً (إذا لم يكُن ظنٌّ علىٰ خِلافه). الثالث: حُسن الظاهر، والمراد به حُسن المعاشرة والسلوك الديني بحيث لو سُئل غيره عن حاله لقال: لم نرَ منه إلَّا خيراً.[٣]

و«السيد محمد سعيد الحكيم»: مما يعتبر في المجتهد الذي يصحُّ تقليده: **العدالة بمرتبة عالية**، بأن يكون علىٰ مرتبة من التقوىٰ تمنعه عادة من مخالفة التكليف الشرعي ومن الوقوع في المعصية وإن كانت صغيرة، بحيث لو غلبته دواعي الشيطان ـ نادراً ـ فوقع في المعصية، لأسرع للتوبة وأناب لله تعالىٰ. وأما العدالة المعتبرة في غير المقلَّد كإمام الجماعة والشاهد فيكفي فيها التقوىٰ المانعة من أرتكاب المعصية الكبيرة، ولا يقدح فيها أرتكاب المعصية الصغيرة من دون إصرار وأستهوان.[٤]

---

(١) أنظر: ‹العروة الوثقىٰ› لـ «السيد الطباطبائي اليزدي» ج١ ص١٠.

(٢) أنظر: ‹العروة الوثقىٰ› بتعليقة «السيد السيستاني» ج١ ص١٥.

(٣) ‹منهاج الصالحين› لـ «الشيخ الوحيد» ج٢ ص١٣.

(٤) ‹منهاج الصالحين› لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ج١ ص٦.

هكذا يتمُّ البحث الفقهي في شرط العدالة، وقد أخذَنا إلى الرحاب التي رأيت، وأنتهى إلى النطاق والحدود والضوابط الشرعية المذكورة في الرسائل العملية، بعد أبحاث وكتب الفقه الأستدلالي...

ولكن الأمر في النظرة الأكثر شمولاً والأبعاد الأكثر عمقاً والمراتب الأبعد منزلة ومقاماً، التي تستوحي من "الكمال" و "القمَّة" التي يتطلَّع إليها ويرجوها، ثم يتحرَّاها المقلِّد في الفقيه المقلَّد، وتطلبها الأُمة في مرجعها، بل يريدها المرجع الحقيقي في نفسه... تأخذنا إلى آفاق مختلفة، وجولة في ميدان "الفكر" بعد "الفقه"، وقد تخلص إلى أن ما ذكره الفقهاء هي الحدود الدُنيا من الموضوع، والأمر منظور فيه القمة، والدرجات العليا، والمراتب القصوى، كما باقي الشرائط، ولا سيما العلم.

ولعلَّ فتوى «السيد محمد سعيد الحكيم» التي أتيت على ذكرها في الخاتمة، تشكل منطلقاً لهذه الجولة، وباباً يفتح على هذه الآفاق. ويسبقها ما ذكره «السيد اليزدي» في «العروة» قبل المسألة التي ذكرتها (مع آراء المحشِّين عليها) آنفاً، وهي:

مسألة ٢٢: يشترط في المجتهد أُمور: "البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، والرجوليَّة، والحرية على قول، وكونه مجتهداً مطلقاً، فلا يجوز تقليد المتجزي، والحياة، فلا يجوز تقليد الميت أبتداءً، نعم يجوز البقاء كما مرَّ، وأن يكون أعلم، فلا يجوز على الأحوط تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل، وأن لا يكون متولداً من الزنا" ...

إلى أن يقول: "**وأن لا يكون مقبلاً على الدنيا وطالباً لها، مُكِبّاً عليها، مُجِدّاً في تحصيلها** ففي الخبر: مَن كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه"[1]. ومع أن البحث الأستدلالي (وكذا آراء بقية الفقهاء المعلّقين على هذه المسألة في «العروة») أنتهى إلى أن الصفات المذكورة في رواية «الأحتجاج» ما هي إلَّا عبارة أُخرى للعدالة، وأن "الهوى" هو العصيان، لا مطلق الميل النفسي إلى المشتهيات المباحة، فهذا من الزهد، وهو ليس شرطاً على الحدِّ الفقهي...

(١) أنظر: «العروة الوثقى» لـ «السيد الطباطبائي اليزدي» ج١ ص١٠.

إلَّا أن هذا يلامس حقيقة وجوهراً لا يمكن إنكار موقعه ومحلِّه وخطَره في أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام وفي علم الأخلاق، وكذا في الفكر الشيعيّ الأصيل، الذي يجول بين هذا وذاك، ويستشرف (مع التزامه بالفقه، ونزوله على حكمه، وعدم الحيد عنه قيد أنملة)، آفاقاً يفتقدها غيره، وبالتالي شرائط ومواصفات لا تراها إلَّا في مراجع الشيعة (الحقيقيين)، دون غيرهم الذين سقطوا في أسر المال والجاه والإمرة والسلطان، فلا يركن إلى فتواهم، ولا يؤخَذ الدين عنهم.

وإن حسُنت الريبة في شيء، وطاب التشكيك في أمر، فهو هنا، وفي مَن يؤخذ عنهم الدين، ويرجع إليهم في أحكامه.

♦ ♦ ♦

إن الأصل في الحُجيَّة، أن يستقى الدين وتؤخذ أحكامه من «المعصوم» ﷺ، فتتمُّ وتتحقَّق بأمره ﷺ وإرشاده، وتكون نجاة البشرية باتِّباعه... فالذي تتمُّ به الحجَّة هو مَن لا يحيد عن الحقِّ قيد أنملة، لا يترك وَاجباً (بقصور، ناهيك بتقصير)، ولا يقترف ذنباً، بل لا يهمُّ بذنب، ولا يزلُّ ولا يضل، ولا يخطئ ولا يسهو، ولا ينسى ولا يغفو، **وهو «الإمام» من «آل محمد» الذي نصَّ الله عليه** علَماً للعباد ومناراً للبلاد وسفينة للنجاة.

وإن عُولج الأمر في المذهب الحقِّ وأُحكم، عند غياب الحجَّة «المعصوم»، **بنائب مبارك، يتمثَّل في الفقهاء العدول**، وهؤلاء، وإن لم يكونوا معصومين، إلَّا أن وَديعة ثمينة من التراث المعصوم الذي خلَّفه «الأئمة» ﷺ، مع تقنية ـ إن صحَّ التعبير ـ في الفنِّ والصناعة والأدوات، عالية الضبط، متناهية الإتقان والجودة، تحول دون الغلط والشطط، وتتكفَّل منع الزلل وتضمن عدم الخطأ، وتأمَّن ـ في المجموع ـ من الضلال والانحراف، وتأخذ الاجتهاد والاستنباط إلى درجة تمكنه من استنطاق التراث المعصوم (القرآن والسنة)... ما بلغ بالعملية **حدود إسقاط التكليف وخلق المعذورية الشرعية وإفراغ الذمة مما يشغلها**، ما يكفل للعبد حُجَّة تامة تجاه التكاليف التي وجَّهها الله سبحانه وتعالى إليه.

وهي ـ من جهة ثانية ـ عملية مجلَّلة برعاية إلهية ومكلَّلة بعناية «مهدوِيَّة»، لكن هذا **لا يعني التواكل والتراخي والتعويل** على هذا **المدد الغيبي**، فيقرُّ الفكر وتسكُن النفس إلى أن هذا "اللطف" كفيل بإنجاز المهمة، فـ"إن للبيت ربٌّ يحميه"، ولا خوف هنا على الدين ولا قلق على أحكامه وعقائده... بل **نحن مأمورون وملزمون بنهج عِلمي وعمَلي يحقِّق الوصيَّة الإلهية فينا**، وينهض بالدور الذي أُنيط بنا عند غياب إمامنا «المعصوم» ﷺ، فهذا هو السبيل والباب الذي يفتح ويجلب تلك العناية والرعاية.

لذا فإن كوْن الشارع المقدَّس سمح أن ينهض بدَوْر "الحجيَّة" و"النيابة"، **رجل من سائر الناس، غير معصوم ولا منصوص عليه، ولا معيَّن بشخصه**... فهذا لا يعني التدنِّي والتنزُّل إلى أية حدود كانت، والتهاون بهذا الشرط، وكأن لا كُنه له ولا قيمة ذاتية تكشف جوهراً ينبغي ملاحقته وتحرِّيه والتنقيب عنه، فإن عزَّ الأصل، فالعزاء بالأمثل فالأمثل. بل يفرض تشدُّداً، ولك أن تعبِّر بـ"تعسُّف"، يحصر الدائرة في أضيق حدود!

ولا سيما أن تلك "التقنية" أدخلت وحدَّدت مواصفات شخص الناهض بدَور النائب في هذه العملية، وضبطته بشرائط، منها العدالة والتقوى والورَع، **فهي مطلوبة فيه بأعلى مراتبها، ومنظورة بأشدِّ درجاتها، ومأمولة بأقصى حدودها، ومُرادَة بغاية أمدها**، وهي من أعزّ ما يكون في كلِّ عصر وكالكبريت الأحمر في كل مصر...

وليس هذا من محض عطاء الفكر وجؤلته التي قد يقوم بها غير متخصّص في الشريعة والدين، وتفضي إليه أستمزاجاته، وتقوده قراءاته المبتورة والمجتزأة، وتنتهي إليه التقاطيّته... بل تجده مبثوثاً في كلمات كُمَّل الفقهاء، حتى قال «السيد عبدالأعلى السبزواري» (على سبيل المثال) في معرض بيان شروط القاضي: "العدالة: لقصور غير العادل عن الولاية على الأموال والأنفس والأعراض، مضافاً إلى الإجماع والأصل، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ۝﴾ (هود)، والفاسق ظالم، ولما في صحيح «ابن خالد»: "فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين"[1]، ولما وَرد من الأخذ **بالأعدل عند التعارض**، بأن ظاهره المفروغية عن اعتبار العدالة[2]، مع أن مرتبة القضاء مرتبة تجلُّ عن أن يتقمصها الفاسق، ويشير إليه قول «علي» ﷺ لـ «شريح»، فالعدالة معتبَرة بنحو **الموضوعية الخاصة**، كما في إمام الجماعة ومرجع التقليد مثلاً، لأنها المنساق من الأدلة لا **الطريقية** إلى مطلق الوثاقة، كما في خبر العدل في أخبار الآحاد على ما أستقر عليه آراء المحققين بين المتأخرين، لعدم كون الطريقية متفاهماً منها في المقام عرفاً، مع أن المنصب منصب لا يناسب إلَّا العدالة بنحو **الموضوعية المحضة، لكونه من فروع النبوَّة والإمامة**، فلا بد وأن يكون القاضي من أغصان تلك الشجرة. وعن بعض مشايخنا في بحثه الشريف تقرير كفاية الوثوق، ولكن بعد مدَّة قد صرَّح فيه بعدم رضا نسبة هذا القول إليه رحمه الله تعالى، وقال: "**بأنه لولا المخالفة للمشهور لقلنا بأعتبار فوق العدالة فيه، كما يقال في «المقدس الأردبيلي» و«السيد هاشم البحراني»**"[3]

هذا للقضاء وأحكامه، فكيف بالمرجعية التي تستقى منها أحكام الدين كلُّه؟

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» أبواب صفات القاضي ب٣ ح١.

(٢) المصدر السابق ب٤ ح٨.

(٣) أنظر: «مهذب الأحكام» لـ «السيد السبزواري» ج٢٧ ص٤٠.

لذا ترىٰ **التشدُّد في أمر العدالة معلَماً حاكماً في سلوك الشيعة، وفي طريقة علمائهم التي رسمَت سيرتهم العطرة واَختطَّت تاريخهم المجيد**، ما وَضع هٰذا الأمر في الطليعة، فكان الصفة الملازِمة للمرجعية والسِمة التي لا تنفكُّ عنها. بل إن الصورة المنطبعة في أذهان الناس عن عدالة مرجعهم وتقواه وزهده وترفُّعه عن الدنيا ولذَّاتها، صورة تناهز العصمة وتقرب من الكمال. وما تجده من "تساهل" إن صحَّ التعبير لدىٰ الشيعة في تطبيق العدالة والتزام مراتبها القصوىٰ، أو قُل عدم التشدُّد في تكييفها وشرطيَّتها وطلبها في المصاديق، فهي في موَارد محدودة كبعض الشهادات، وفي إمامة الجماعات غير الراتبة، وما إليها... **أما المرجعية فأمرها مختلف**، وعلىٰ هٰذا إجماع عملي جرىٰ عليه الشيعة في سائر العصور.

فهناك حيثيَّة تحكم التعاطي مع المرجعية لا يمكن إغفالها، وحقيقة ليس لأحَد أن يتجاهلها، تنبع من خطرها، وهي تبلور دور ومقام "العدالة" علىٰ صعيدين:

نفس عملية الاَستنباط والأمر العلمي، ثم أمر الزعامة والرئاسة.

ولـ «آية الله العظمىٰ السيد محمد سعيد الحكيم» رؤية ثاقبة ونظرة مبتكَرة، في وَاحدة من التفاتاته المتميِّزة، يشير فيها إلىٰ الأمر، ويتحسس موطن الخطر، وتقريرها:

إن أهمية العدالة في مرجع التقليد **نابعة من خطَر الأمانة**، فكُلَّما عظُمَت الأمانة وجَلَّت، اَحتاجت إلىٰ التحصين بقوَّة ملَكة رادعة عن الخيانة بنحو أقوىٰ وآكد. ولا رادع عن التلاعب بالأحكام وتضييعها والتفريط في الوظائف الدينية المناطة بالمرجعية، إلَّا قوَّة العدالة وشدَّة الخوف من الله تعالىٰ. فالمرجع يتعرَّض لضغوط عدَّة لا سبيل لخروجه منها إلَّا بالتحصُّن بتلك الملَكَة والدرجة العالية من العدالة...

أولاً: الضغط النفسي عند اَختيار الحكم واَستنباطه من أدلَّته، فإنَّ أدلَّة الأحكام غير منضبطة في متناول المستنبط حتىٰ يطالها بآلية رياضية ميسورة، بل هي معقَّدة وملتبسة ومتداخلة، والنَّفس بطبعها تميل للفتوىٰ بما يطابق الظنون والعواطف والأهواء، لذا فقد يجنح الباحث عن الحكم الصحيح، وتلبِس عليه نفسُه بنوازعها وغشواتها، فيلجأ إلىٰ الأدلَّة ويسخِّرها ليصنع منها ما يريد ويخرج بالنتيجة التي يرغب! فيوظِّف حظَّه من العلم وما أُوتي من القدرة علىٰ الاَستدلال، في اللحن بالحجَّة، ليبرز ما ليس دليلاً بصورة دليل!

ولا رادع له عن التلاعب في الأدلَّة والتغافل عنها، أو حاجز عن التسامح في أعتماد الصحيح منها وإبرامه، أو مانع عن نقض الفاسد أو القاصر منها وإبطاله، **إلَّا الخوف من الله تعالى**، وشدَّة الحذر من نكاله، حين يلتفت إلى أن الخصم المحاسب (الذي تنسب الفتوى إليه، ويُفترى الحكم عليه، أي الطرف المقابل في الخصومة هنا والنزاع) هو الله جلَّت عظمته! الذي لا تخفى عليه خافية، ولا يُخدَع بالحُجج الواهية... فيتجلَّى له حينئذٍ وهو يتساءل عن ما يقيمه من أدلَّة: هل يصلُح لأن يكون حُجَّة له مع الله تعالى وعذراً بين يديه، أم لا؟ فيحمله ذلك على أستفراغ الوسع، وأستكمال الجهد لمعرفة الأدلَّة الحقيقية، والوقوف عندها وأستنباط الحكم على أساسها.[1]

ثانياً: الضغوط الخارجة عن مقام الأستدلال، إذ كثيراً ما تفضي الأدلَّة الشرعية إلى حُكم لا يتلاءم مع **رغبات السلطان** مثلاً، أو **العامة**، أو لا يناسب **الظروف القائمة في المجتمع**، أو ما يعصف **بالساحة السياسية** وتعيشه من حماسة و**عواطف متأججة**.

كما قد يتعرَّض الفقيه المستنبط **لضغط الأنانية**، فتغلبه شهوة حبُّ الظهور والشهرة، فيسعى **أن يُشار إليه بالأبتكار والتميُّز عن الآخرين، أو يسقط في مقولات التجديد والعصرنة، أو يذهب في التسهيل والترخيص**، في سبيل كسب الشعبية وجذب الجمهور وأستقطاب أكبر عدد ممكن من الناس، إلى غير ذلك مما يدعوه إلى التخلُّص من قيود الأدلَّة الشرعية الحقيقية، ويأخذه للأنتفاف عليها، ويسوِّغ له اللجوء إلى الشُبه والمبررات للخروج عنها والتنصُّل منها!

ونحن نرى أن كثيراً من المتخصصين في العلوم التجريبية، أو من ذوي المهن والحرَف، التي تكون نتائج الأخطاء فيها ظاهرة محسوسة مشهودة، كالطب والهندسة، نراهم يخونون أمانتهم تسامحاً وإهمالاً، فيصف طبيبٌ غلَبه الكسل والضجر لمريضه علاجاً خاطئاً أو يصرف له دواءً مضرّاً، وقد تكون الخيانة عن عمد لبعض الدواعي والأغراض المادية، فيرخِّص مهندسٌ لقيام مبنىً على الرغم من أن مخططه لا ينسجم مع الأُصول والضوابط الهندسية، لرشوة تلقاها من صاحب المبنى أو المنتفع بالمشروع...

---

(١) لـ «الشهيد الصدر» في «أقتصادنا» ص٢٧٨، بحث جدير بالمطالعة حول العنصر الذاتي في الأستنباط.

فكيف **بالعلوم الإنسانية** التي لا يظهر الخطأ فيها لعامَّة الناس، كما في تلك الحقول من قبيل تدهور صحة المريض وموته، أو تداعي المبنى وأنهياره، ولا يثبت لديهم بالحسّ والشهود إلَّا بمشقَّة ومؤونة لا تتيسر لأيّ كان؟... ومنها **علم الفقه** الذي لا يظهر التفريط والأنحراف عن الحقّ فيه ولا يتجلَّى للعيان، ولا ينكشف الزلل والخطأ ولا يُشهَد بالحسّ لأيّ كان؟ فكيف عسى أن تحرز فيه السلامة من ذلك؟ ويُؤمَن من المستنبط، لولا شدَّة التقوى والورع منه، وقوَّة ملَكَة العدالة فيه؟

ثالثاً: من منطلق أن المرجعية جبهة يتخندق بإزائها أعتى الشياطين وأخبث الأبالسة، فإن مرجع التقليد بحُكم مركزه، معرَّض لكثير من المخاطر والملوِّثات الروحية، بسبب أبتلائه بالأموال، وأمتلاكه الجاه، وتمتُّعه بالسلطة الروحية، ثم لأحتكاكه بالناس في إجابة أستفتاءاتهم ومباشرته حوائجهم في القضايا والأُمور الحسبية، ما يجعله **معرَّضاً لمهيِّجات القوَّة الغضبية وبواعث الشهَويَّة، والنزعات والإغواءات الشيطانية**... فإذا لم يتحصَّن بقوَّة **الوَرع والتقوَى**، كان معرَّضاً للسقوط والهلَكة، ولا يكون ذلك مفسدة لشخصه فحَسب، بل تشويهاً لصورة المرجعيَّة والدين.

كلُّ ذلك مما يؤكِّد حاجة مرجع التقليد إلى شدَّة التديُّن، وضرورة تمتُّعه **بمرتبة عالية جداً من العدالة** والوَرع وتقوى الله. وعلى ذلك جرى شيعة «أهل البيت» عليهم السلام بمرتكزاتهم وإجماعهم العمَلي على مرّ العصور، وهو من أقوى الأدلَّة في المقام، مدعوماً ببعض النصوص المذكورة في محلّها، وبذلك صار للمرجعيَّة وجهها المشرق ونورها المتألّق (الذي يسعى الأعداء إلى طمسه وإنهائه، سواء كانوا ممن شاء وعلِم أم جهل وغفل). ولذا نرى الشيعة يكنُّون لمراجعهم العظام قُدسيَّة خاصَّة، وهذا مما لا وجه له لولا أنهم يفترضون فيهم (حين رأوا منهم، ما يفتقدونه هُم ولا يجدونه في أنفسهم، من مراتب ودرجات) القرب من الله تعالى، التي حصَّلوها بجدِّهم وأجتهادهم العِلمي، وقبل ذلك بمجاهداتهم ورياضاتهم الروحية التي أفضت إلى وَرَعهم الشديد وتقواهم العالية، ما أهَّلَهم للنهوض بوَظيفتهم الشريفة، وهي إيصال أحكام الله تعالى لعباده وتقريبهم منه.[1]

(١) أنظر: «المرجعية الدينية وقضايا أُخرى» لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ص٢٧.

ثم إن المرجعية بعد هذا **زعامة ورئاسة**، وهنا معركة محتدمة وحرب ضارية في جهاد النفس وصدّها عن شهواتها في هذا الميدان العصيب.

فالشهوات متفاوتة في الناس، مختلفة حسب الأشخاص، ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ﴾ (آل عمران)، ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۚ﴾ (الحديد)... فالطفل لا يبيع لعبة **يلهو** بها بمُلك بلاد! والمراهق لا يبالي أن تزهق روحه في سبيل **عشق فتاة**. وهناك من يستهويه **الثروة والمال**، فلا يكترث بسبُل كسبه، وكيف يقع عليه ومن أين يجنيه. وآخر فتنته **النساء** وشغفته **شهوة الفرج**، فهو لاهث وَرَاءها حتىٰ لا يعفُّ عن أعراض الناس ويهتكها ولو بنظرة، وآخر لا يبالي بهذا ولا ذاك، وترىٰ تهالكه ومصرعه في حبّ **الشهرة والإمرة!** وهكذا... ومن هنا يختلف الامتحان والاختبار الإلهي، الذي لا يستثني من الابتلاء أحداً، كما قال تعالىٰ: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۚ﴾ (العنكبوت).

وكذا تتفاوت التكاليف الشرعية، وبالتبع **الرياضات والتأديبات** الإلهية التي تهذّب كلَّ فرد وتنجيه من مرضه وتخرجه من دائه، وتصلح نفسه وتحقق له الخلاص والنجاة. وقد قسّم «الشيخ كاشف الغطاء» ﷺ ووزّع وخصّص لكلِّ داءٍ من آفات النفس دواءً من لائحة التكاليف الإلهية، رآها تصبُّ في معالجته...

فمَن كثر حرصه علىٰ الحياة، تراه يُمتَحَن ويُداوىٰ بما ينافيها كالجهاد في سبيل الله وتعريض نفسه للموت والأخطار. ومَن يغلب عليه الكسل وحبُّ الراحة، يُمتَحَن ويُعالَج بالصلاة ومقدّماتها وسائر ما فيه إتعاب البدن. ومنهم مَن غلب عليه حبُّ الشهوات من النساء، ومن المأكل والمشرب، والملهىٰ والملعب، فيُمتَحَن ويروَّض بالصيام والنهي عن التعرُّض للملاهي ونحوها، والكفُّ عن الاغتياب والقذف والسبّ، وشبهها من الحرام. ومنهم من يغلب عليه حُبُّ المال، فكُلِّف بالزكاة والخمس والنفقات، وما يلحقها من الماليات في الواجبات والمحرَّمات. ومنهم من يغلب عليه حبُّ الوطن وملازمة الأهل والأُنس بالخلّان، فأُمر بالهجرة والحجّ.

ومنهم مَن يغلب عليه حُبُّ الرئاسة والجاه والاعتبار والكِبر، فكُلِّف بالركوع والسجود، والطواف والسعي، ونحوها مما فيه تمام الخضوع والتذلُّل (ولذلك بذَل بعض الكفار ـ على ما نُقل ـ مالاً لـ «النبي» ﷺ على ترك تكليفهم بالأُمور الباعثة على الذلِّ قائلين: نحن سادات العرب، فكيف نرفع أعجازنا ونضع جباهنا على الأرض ونحوها من العبادات؟! فأجابهم: بأنِّي مأمورٌ، ولست قادراً على أن أفعل شيئاً بغير أمر ربِّي). وقد أُشير إلى جميع أنواع الاختبار والامتحان بما تضمَّنه كلام العزيز الجبَّار في قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝﴾ (آل عمران).[1]

والطامة التي نشهدها في عصرنا أن **يجافي حبُّ الإمرة والشهرة والجاهِ الكِبرَ، ولا تصاحبه أنفَة، ولا يقترن به تعالٍ وغطرسة!** فتراه يمتزج بخِسَّة ودناءة، ويقترن بضِعة نفس ومهانة! حتى تجد أربابه لا يأبون السجود لله تعالى (كما كان أسلافهم من مردة العرب) فحَسب، بل يرحِّبون به ويتَّخذونه مطيَّة للخديعة، ووَسيلة للوصول، وحيلة لتسويق بضاعتهم المزجاة! وهم لا يستنكِفون أن يقفوا على أبواب السلاطين، ويقبِّلوا أعتاب الملوك، ويسجدوا أمام التيجان، ويخضعوا للعروش، ولعمري، فهم لا يأبون أن يتوظَّفوا في البلاط، بل أُجراء ومستخدَمين في دوائر المخابرات (ويسمُّون ذلك تنسيقاً وترتيباً!)، ولا يكترثون أن يكونوا بمنزلة العبيد عند الأجانب والأغراب... **كلُّ ذلك في سبيل تمهيد الطريق وتسهيل الوصول إلى الزعامة التي ينشدون و "المرجعيَّة" التي يهدفون!**

وقد حذَّرت الأحاديث المعصومة من هذا الداء أيما تحذير... ولا بدَّ من وَقفة تستطلع هذه الآفاق في خطاب «الأئمة» ﷺ، كمقدمة تمكننا من فرز واستثناء المرجعية وتميُّزها عن الرئاسات الدنيوية التي نهى عنها الشارع وزجر وتوعَّد، وإن أُدين **السعي إلى كليها**، وذُمَّ واستُقبح **الحرص عليها** دينية كانت أم دنيوية:

عن «عبدالله بن مسكان» قال: سمعت «أبا عبدالله» ﷺ يقول: إياكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون، فوالله ما خفقت النعال خلف رجل إلَّا هلك وأهلك.[2]

---

(١) أنظر: «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرَّاء» لـ «الشيخ جعفر كاشف الغطاء» ج٤ ص١١٦.
(٢) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٢٩٧.

وعن «معمر بن خلاد»، عن «أبي الحسن» عليه السلام أنه ذكر رجلاً فقال: إنه يحب الرئاسة، فقال: ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرَّق رعاؤها، بأضرَّ في دين المسلم من الرئاسة.[١]

وقال «أبوعبدالله الصادق» عليه السلام: ملعونٌ من ترأس، ملعونٌ من هَمَّ بها، **ملعونٌ من حدَّث بها نفسه**.[٢]

وعن «أبي حمزة الثمالي» قال: قال لي «أبوعبدالله الصادق» عليه السلام: إيَّاك **والرئاسة**، وإيَّاك أن **تطأ أعقاب الرجال** (أي لا تطلب أن تكون رئيساً ولا تكن مرؤوساً تابعاً). قال: قلتُ: جُعِلت فداك، أما الرئاسة فقد عرفتها، وأما أن أطأ أعقاب الرجال، فما ثُلثا ما في يدي إلَّا مما وَطئت أعقاب الرجال. فقال لي: ليس حيث تذهب، إيَّاك أن **تنصب رجلاً دون الحجَّة، فتصدِّقه في كلِّ ما قال**.[٣]

وعن «أبي الربيع الشامي»، عن «أبي جعفر» عليه السلام قال: قال لي: وَيحك يا «أبا الربيع» لا **تطلبن الرئاسة**، ولا تكن ذئباً، ولا تأكل بنا الناس فيفقرك الله، ولا تقُل فينا ما لا نقول في أنفسنا، فإنك موقوف ومسؤول لا محالة، فإن كنت صادقاً صدقناك، وإن كنت كاذباً كذبناك.[٤] [وقوله: " لا تطلبنَّ الرئاسة ولا تكن ذئباً "، في بعض النسخ: " ذنباً "، مفرد الأذناب بمعنى الأتباع، نهاه أن يكون رئيساً وتابعاً للرئيس، فإنَّ لكلِّ وَاحد مفاسد غير محصورة. وقوله: " ولا تأكل بنا الناس فيفقرك الله "، تأكيد لما في الأصل، يقال: فَقُر زيد، إذا قلَّ مالُه، ويتعدىٰ بالهمزة فيقال: أفقره الله فأفتقر. نهاه أن يجعل العلوم الشرعية التي أخذها منهم عليهم السلام آلة لأكل أموال الناس كما هو شأن قضاة الجور، وأوعده بأن الله تعالىٰ يفقره إما في الدنيا بتفويت المال ونقص العيش، أو في الآخرة بسلب الرحمة. ثم نهاه عن نسبة الباطل إليهم بقوله: " ولا تقُل فينا ما لا نقول في أنفسنا " لعلَّ المراد لا تقُل في ذاتنا ووَصفنا، أو لا تقُل في أقوالنا وأفعالنا، والأوَّل أظهر، والثاني أنسب، والتعميم أولىٰ، والله أعلم].[٥]

---

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٢٩٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) أنظر: «شرح أُصول الكافي» لـ «المولىٰ محمد صالح المازندراني» ج٩ ص٣٠٢.

وعن «محمد بن مسلم» قال: سمعت «أبا عبدالله الصادق» ﷺ يقول: أترىٰ لا أعرف خياركم من شراركم؟ بلىٰ والله، وإن شراركم مَن أحبَّ أن يوطأ عقبه، إنه لا بدَّ من كذَّاب أو عاجز الرأي.(١)

[الشرح: "مَن أحبَّ أن يوطأ عقبه"، كناية عن حُبّ الرئاسة، وهو أشدُّ الفسوق وأعظمها، إذ كلُّ فسق غيره يعود ضَرُّه إلىٰ الفاسق، وهٰذا الفسق يعود ضَرُّه إلىٰ تخريب الدين وإلىٰ الفاسق والخلق أجمعين. "إنه لا بدَّ من كذَّاب أو عاجز الرأي" الرأي: العقل والتدبير، ورجل ذو رأي، أي له بصيرة وحذق بالأُمور، ولعلَّ المراد بعاجز الرأي: الجاهل المدَّعي للعلم، المتكفِّل للحكومة (والرئاسة) بين الخلق، الذي ضعف عقله ونقص علمه واتبع هواه. فلا يهتدي إلىٰ نُصح الخلق ومصالحهم كما ينبغي، وبالكذاب: السلطان المدَّعي للخلافة وإمارة الخلق كذباً، وكلُّ سلطان إلىٰ زمان «القائم» ﷺ كذاب فاجر لا بدَّ للخلق منه في ضبط نظام أحوالهم في الجملة كما أشار إليه «أميرالمؤمنين» ﷺ بقوله: "وإنه لا بدَّ للناس من أمير برٍّ أو فاجر"، وحيث لم يكن أمير قاهر بعده إلىٰ عهد «القائم» ﷺ بَرّاً من جميع الوجوه، كان كل أمير بعده فاجراً كذاباً].(٢)

عن «يونس بن ظبيان» قال: سمعت «أبا عبدالله» ﷺ يقول: قال «رسول الله» ﷺ: إن الله عز وجل يقول: وَيلٌ للذين يختلون الدنيا بالدين، ووَيلٌ للذين يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، ووَيلٌ للذين يسير المؤمن فيهم بالتقية، أبي يغترُّون أم عليَّ يجترئون؟ فبي حلفت لأتيحن لهم فتنة تترك الحليم منهم حيران.(٣)

[الشرح: "يختلون الدنيا بالدين"، أي يطلبون الدنيا بعمل الآخرة، يقال: ختله يختله إذا خدعه، "أبي يغترُّون" أي يظنون الأمن ولا يتحفظون من الذنب، "فبي حلفتُ لأتيحن" أي لأُقدِّرَنَّ، من الإتاحة وهي التقدير، "لهم فتنة تترك الحليم منهم حيران"، والحليم من لا يستخفُّه شيء من مكاره النفوس ولا يستفزُّه الغضب. والفتنة: المحنة والابتلاء، وأصلها

(١) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٢٩٧.
(٢) أنظر: «شرح أُصول الكافي» لـ «المولىٰ محمد صالح المازندراني» ج٩ ص٣٠٢.
(٣) «الكافي» لـ «الشيخ الكليني» ج٢ ص٢٩٨

من قولهم: فتنت الذهب والفضة إذا أحرقته بالنار ليتبيَّن الجيّد من الرديء. والفتنة قد تكون في حال الحياة الدنيا، وفسَّرها «السهروردي» بأنها الأبتلاء مع ذهاب الصبر والرضا، والوقوع في الآفات والمهلكات والإصرار على الفساد، وترك أتباع طريق الهدىٰ، وقد تكون في الممات، وفسَّرها بعضهم بأنها ما يَرِد في حال الأحتضار من سوء الخاتمة الذي يضطرب منه قلوب العارفين، وبعضهم بأنها ما يرِد في البرزخ وما بعده من الشدائد والعذاب وسوء المعاملة والمضايقة في الحساب وغيرها.[١]

وعن «أبي عبدالله الصادق» عليه السلام قال: من طلب الرئاسة **هلك**.[٢]

هذا وسيطول المقام بتتبُّع الأحاديث الشريفة التي تحذِّر من هذا الأمر وتدقُّ ناقوس الخطر أمام طُلَّابه وأربابه... وإنما أنصرفت إلىٰ التركيز علىٰ آفة حبّ الإمرة والرئاسة، والتهالك علىٰ الجاه والشهرة، لأنها آفة "الكبار والعظماء"، فالمرجعية لا تكون إلَّا **في آخر عمر العالم، وعند كبر سِنِّه، مع أنطفاء الشهوات الجسديَّة وخمود نوازعها فيه**، سواء لتقادم العمر، أو لطيّ مراحل التهذيب فيها، ليُشرِفها علىٰ السالك وسهولتها علىٰ المرتاض، اللهم إلَّا "حبُّ الرئاسة"، التي يُعبَّر عنها بـ"آخِر ما يخرج من قلوب الصدِّيقين"!

ولعمري فإن الظاهرة التي أستجدَّت علىٰ الساحة، علىٰ أيدي أدعياء المرجعية، من وُلوج **شباب في مقتبل العمر**، أو كهول ما زالوا "أطفالاً"، بل "رضَّعاً" في دُنيا السير والسلوك لم يفطموا، وتصدِّيهم لـ"المرجعية"، وهم لا يعفُّون وينزِّهون أنفسهم عن إغواء الفتيات وجذب النساء، وتجد أحدهم يسيل لعابه ويفقد صوابه إن خضعت له أمرأة فاتنة بالقول! ويسقطون في شهوة البطن، فلا يصبرون عن طعام مشبوه في ذكاته وطهارته! ويغلبهم الكسل عن النوافل ويستثقلون أبسط الطاعات والعبادات. حتىٰ أن هناك مَن تفوته صلاة الصبح، لطبيعة نومه وثقله، فهو إذا نام، كأن جداراً يستلقي عليه ويدثِّره! ومع ذلك تجده لا يحرص علىٰ مُنبِّه أو وَسيلة تعينه علىٰ الأستيقاظ لأداء الفجر في وَقتها! ثم تراه ينبري لأعلىٰ موقع روحي في الطائفة!

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ«الحرّ العاملي» ج١٥ ص٣٥٠.

(٢) أنظر: «شرح أصول الكافي» لـ«المولىٰ محمد صالح المازندراني» ج٩ ص٣٠٤.

بالله هل لنا أن نهوي بالأمر إلى هذه الحدود، فنتحرّى الأوّليات التي يلتزمها عوام المؤمنين، ناهيك بصُلحائهم، فضلاً عن عُبّادهم؟ فنذهب إلى التثبُّت منها وتحرّي وُجودها وتحقُّقها في قمة الهرم العلمي ورأس المذهب وزعيم الطائفة؟!

إن **للعدالة** التي يشترطها الشارع المقدَّس في مَن يؤخذ منه الدين وتُستقى الأحكام، **جوهَر وكُنه وحقيقة**، فهي عبارة عن دُرَّة عزيزة تحملها الروح، وجوهرة ثمينة تنطوي عليها النفس، وقُل إن شئت كما عبَّر الفقهاء: "ملَكة"، كان حُسن الظاهر علامة لها ومؤشّراً عليها... تأخذ بيد الإنسان صوب كماله، وترسم للآخرين علامة تشير إلى أن هذا الإنسان يمضي في الطريق الصحيح التي تحقق تمام إنسانيّته.

إنها "جوهرة" تعادل القوى وتوازنها، التي تتكوَّن وتظهر في النفس عند تهذيبها وصقلها وتطويعها، كما يعرّفها علماء الأخلاق: **إنها ملكة يقتدر بها العقل العملي على تعديل القوى الثلاث من العاقلة والشهوية والغضبية وَفق ما يقتضيه العقل النظري.**

وكما يقول «المولى النراقي» ﷺ: "انقياد العقل العملي للقوة العاقلة وتبعيته لها في جميع تصرفاته، أو ضبطه الغضب والشهوة تحت إشارة العقل والشرع الذي يحكم العقل ـ أيضاً ـ بوجوب إطاعته، أو سياسة قوتي الغضب والشهوة، وحملها على مقتضى الحِكمة، وضبطهما في الاسترسال والانقباض على حسب مقتضاه. وإلى هذا يرجع تعريف «الغزّالي»: "إنها حالة للنفس وقوَّة بها يسوس الغضب والشهوة، ويحملهما على مقتضى الحكمة، ويضبطهما في الاسترسال والانقباض على حسب مقتضاها"، إذ المراد من الحالة والقوة هنا، قوة الاستعلاء التي للعقل العملي لا نفس القوَّة العملية."[1]

إنَّ الإنسان محكوم في تركيبه وخلقته إلى أربع شوائب، فلذلك اجتمعت عليه أربعة أنواع من الأوصاف والقوى، وهي: السبُعيَّة والبهيميَّة والشيطانيَّة والرَّبَّانيَّة.

فهو "**سبُعيٌّ**" من حيث سُلّط عليه الغضب، تراه يتعاطى أفعال السّباع من العداوة والبغضاء والتهجُّم على النَّاس بالضَّرب والشتم والبطش. و"**بهيميٌّ**" من حيث سُلّطت عليه الشَّهوة، فتجده يتعاطى أفعال البهائم من الشَّرَه والحرص والشبَق وغيره.

(١) «جامع السعادات» لـ «المولى محمد مهدي النراقي» ج١ ص٧٠.

و "**ربَّانيٌّ**" من حيث إنَّه في نفسه أمرٌ ربَّاني كما قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ۖ﴾ (الإسراء)، فإنَّه يدَّعي لنفسه الرُّبوبيَّة ويحبُّ الاستيلاء والاستعلاء والتخصيص، والاستبداد بالأُمور كُلِّها، والتفرُّد بالرِّئاسة، والانسلال عن ربقة العبوديَّة والتواضع، ويشتهي الاطلاع علىٰ العلوم كُلِّها، بل يدَّعي لنفسه العِلم والمعرفة والإحاطة بحقائق الأُمور، ويفرح إذا نُسب إلىٰ العلم، ويحزن إذا قُرِن بالجهل. إنه حريص علىٰ الاتصاف بأوصاف الرُّبوبيَّة، يريد الإحاطة بجميع الحقائق، وينزع إلىٰ الاستيلاء بالقهر علىٰ جميع الخلائق، ويتطلَّع إلىٰ ما اختصَّه الله لنفسه!

و "**شيطانيٌّ**"، فمن حيث إنه اختصَّ عن البهائم بالتمييز، مع مشاركته لها في الغضب والشهوة، حصلت فيه "شيطانيَّة" فصار شريراً يستعمل التمييز في استنباط وُجوه الحِيَل والشرور، ويتوصَّل إلىٰ الأغراض بالمكر والخداع، ويُظهر الشرَّ في معرض الخير، وهٰذه أخلاق الشياطين.

وكلُّ إنسان فيه شوب من هٰذه الأُصول الأربعة: السبُعيَّة والبهيميَّة والشيطانيَّة والرَّبَّانيَّة، وكلُّ ذلك مجموع في القلب، وكأنَّ المجموع في إهاب الإنسان:

خنزير، وكلب، وشيطان، وحكيم...

فالخنزير هو الشَّهوة فإنَّ الخنزير لم يكن مذموماً للونه وشكله وصورته، بل لجشعه وكلَبه وحرصه. **والكلب هو الغضب** فإنَّ السَّبُع الضَّاري أو الكلب العقور ليس كلباً ولا سبعاً باعتبار الصُّورة واللَّون والشَّكل، بل روح معنىٰ السبعيَّة من الضراوة والعدوان والعقر، وفي باطن الإنسان ضراوة السَّبُع وغضبه وحرص الخنزير وشبقه، فالخنزير يدعو بالشَّره إلىٰ الفحشاء والمنكر، والسَّبُع يدعو بالغضب إلىٰ الظلم والإيذاء. **والشيطان** لا يزال يهيِّج شهوة الخنزير وغيظ السبع، ويغري أحدهما بالآخر ويحسِّن لهما ما هما مجبولان عليه!

والحكيم الذي هو مثال العقل، مأمورٌ بأن يدفع كيد الشيطان ومكْره، بأن يكشف عن تلبيسه ببصيرته النافذة، ونوره المشرق الواضح، وأن يكسر شَرَه هٰذا الخنزير بتسليط الكلب عليه، إذ بالغضب يكسر سَوْرة الشهوة، ويدفع ضراوة الكلب بتسليط الخنزير عليه، ويجعل الكلَّ مقهوراً تحت سياسته.

فإن فعَل ذلك وقدَرَ عليه **أعتدل الأمر وظهر العدل في مملكة البدن**، وجرىٰ الكلُّ علىٰ الصِّراط المستقيم، وإن عجَز عن قهرها، قهروه واستخدموه، فلا يزال في استنباط الحيل وتدقيق الفكر ليُشبع الخنزير ويُرضي الكلب فيكون دائماً في عبادة كلب أو خنزير.

وهٰذا **حال أكثر الناس**، همُّهم البطن والفرج ومنافسة الأعداء. والعجَب ممن يُنكر علىٰ عبَدة الأصنام عبادتهم الحجارة، ولو كُشف الغطاء عنه وكُوشف بحقيقته، ومُثِّل له واقع حاله، كما يُمثَّل للمكاشَفين، إمَّا في النوم أو في اليقظة، لرأىٰ نفسه ماثلاً بين يدي خنزير، ساجداً له مرَّة وراكعاً أُخرىٰ، ومنتظراً إشارته وأمره! فكلَّما هاج الخنزير لطلب شيء من شهواته، انبعث علىٰ الفور ملبياً أمره خادماً شهوته، أو رأىٰ نفسه ماثلاً بين يدي كلب عقور، عابداً له، سامعاً مطيعاً لما يقتضيه ويلتمسه، مدقِّقاً الفكر في حيَل تحقيق طاعته، وهو بذلك ساعٍ في مسرَّة شيطانه، فإنَّه الذي يهيِّج الخنزير ويثير الكلب ويبعثهما علىٰ استخدامه، فهو من هٰذا الوجه يعبد الشيطان بعبادتهما.

فليراقب كلُّ عبد حركاته وسكناته، وسكوته ونطقه، وقيامه وقعوده، ولينظر بعين البصيرة، **فلن يرىٰ ـ إن أنصف نفسه ـ إلَّا ساعياً طول النَّهار في عبادة هٰؤلاء**، وهٰذا غاية الظُّلم، إذ جعل المالك مملوكاً، والرَّبَّ مربوباً، والسيِّد عبداً، والقاهر مقهوراً، إذ العقل هو المستحقُّ للسِّيادة والقهر والاستيلاء، وقد سخَّره لخدمة هٰؤلاء الثلاثة، فلا جرم أن ينتشر إلىٰ قلبه ـ من طاعته هٰؤلاء الثلاثة ـ صفات تتراكم عليه، حتىٰ يصير طبعاً فيه ورَيْناً مُهلكاً للقلب ومميتاً له.

أما طاعة خنزير الشهوة فتصدر منها صفة الوقاحة والخبث والتبذير والتقتير والرياء والهتكة والمجانة (من المجون) والعبث والحرص والجشع والملق والحقد والحسد والشماتة وغيرها. وأما **طاعة كلب الغضب** فتنتشر منها إلىٰ القلب صفة التهوُّر والاستذال والبذخ والصلف والاستشاطة والتكبُّر والعجب والاستهزاء والفخر والاستخفاف وتحقير الخلق وإرادة الشرّ وشهوة الظُّلم وغيرها. وأما **طاعة الشيطان بطاعة الشهوة والغضب**، فيحصل منها صفة المكر والخداع والحيلة والدَّهاء والجربزة (المراوغة) والتلبيس والتضريب والغشّ والخبّ (الخبيث الذي يخفي ما يريد) والخنىٰ وأمثالها.

ولو عكس الأمر وقهر أُولئك بسياسة **الصفة الربَّانيَّة**، لرأيت القلب وقد آستقرَّت فيه من الصِّفات الربَّانيَّة: العلم والحكمة واليقين والإحاطة بحقائق الأشياء، ومعرفة الأُمور على ما هي عليه، والآستيلاء على ذلك كلِّه والهيمنة عليه بقوَّة العلم والبصيرة، وآستحقاق التقدُّم على الخلق بكمال العلم وجلالته، ولآستغنى عن عبادة الشهوة والغضب. ولآنتشر إليه **من ضبط خنزير الشهوة**، وردّه إلى حدِّ الآعتدال صفات شريفة مثل: العفَّة والقناعة والهدوّ (من الهداية) والزهد والورع والتقوى والآنبساط وحُسن الهيئة، والحياء والظرف والمساعدة وأمثالها، ويحصل فيه من **ضبط قوَّة الغضب وقهرها وردِّها إلى حدِّ الواجب**، صفة: الشجاعة والكرم والنجدة وضبط النَّفس والصَّبر والحلم والتحمُّل والعفو والثَّبات والنُّبل والشهامة والوقار وغيرها.[1]

إنها قوَّة أو ملَكة أو جوهرة تجعل المرء يُنزل الأكل والطعام منزلته الحقيقية، فيأكل لما يدفع ألم الجوع، دون أن يصاب بثقل المعدة، فلا يسمح لبطنه أن تؤثِّر فيه، وينساها، فإن هدف الأكل ومقصود الطعام هو بقاء الحياة والقوَّة على العبادة.

ويُنزل اللذة الفرجية في حدودها التي تفرغ الشهوة وتكُفُّ النظر وتديم النسل، دون إفراط يصرف الهمَّة عن الكمالات المعنوية والوظيفة الأصلية، إلى حضيض البهيمية، ولا تفريط يأخذ في التبتُّل والتنسُّك، معرِضاً عن السُّنَّة، لا يرغب في النساء. فبالنكاح تُدرك اللذة التي يقيس بها المرء لَذَّات الآخرة، فإن لَذَّة الجماع لو دامت لكانت أقوى اللذات الجسمانية، كما إن ألَم النار أعظم الآلام الجسدية، فالترغيب والترهيب يسوقان الخلق إلى سعاداتهم، وليس ذلك إلَّا بِلَذَّة مُدركة وألم محسوس مشابهين للَذَّات والآلام الأُخروية.

وهكذا، يصمت عن فضول الكلام، ويكفُّ لسانه عن الغيبة والكذب والبهتان، والجدل والمراء، وإطراء النفس وإفشاء السر والسخرية والآستهزاء، ثم لا يخرس عن الحقِّ، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يكفُّ عن الذكر واللهج بآلاء الله ومحامده، ولا عن العلم، والدفاع عن المظلوم، ولا ظلامة كظُلامة «آل محمد» ﷺ، ولا حقَّ أُضيع فلم يجد محامياً كحقِّهم، ولا حقيقة زيِّفت وبُدِّلت وجُحدت وأُنكرت كفضائلهم ومراتبهم.

---

(١) نقلته بتصرُّف عن «المحجَّة البيضاء» لـ «الفيض الكاشاني» ج٥ ص١٩.

العادل يخمِد أو يُسيطر على شُعل نيران الغضب والحقد والحسد، وهي شُعل ٱقتُبست من نار الله الموقدة التي تطَّلع على الأفئدة، وهي مستكنَّة في طي الفؤاد ٱستكنان الجمر تحت الرماد، يستنهضها ويستخرجها الكِبْر الدَّفين من قلب كلِّ جبَّار عنيد، كما يستخرج الحجَرُ النارَ من الحديد. وقد ٱنكشف للناظرين بنور اليقين أنَّ الإنسان ينزع منه عِرْق إلى الشيطان الرجيم، فمَن ٱستفزَّته نار الغضب فقد قويت فيه قَرابة الشيطان، حيث قال: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّار وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ۝﴾ (الأعراف)، إذ من شأن الطين السكون والوقار، وشأن النار التلظِّي والٱستعار، والحركة والٱضطراب والٱصطهار. ومن نتائج هذا الغضب، الحقد والحسد، وبهما هلك مَن هلك وفسَد مَن فسَد، ومنشأهما تلك المضغة، إذا صلُحت صلُح لها سائر الجسد. فمَن يخرج بهذه القوة من الإفراط والتفريط إلى التوازن والٱعتدال، هو العادل... وهكذا هو الحال في سائر النوازع والميول النفسية وجميع الشهوات والأهواء الطبيعية، التي يعيش فيها المرء صراعاً ومعركة ضارية مع العقل والحكمة، ذلك لوقوعها، وفي الأقل، جملة منها، في دائرة الضرورة لبقاء الإنسان وٱستمرار الحياة، ما يدخلها في والوُجوب والٱستحباب، ثم تقاطعها مع الأهواء من محرَّمات ومكروهات، لترسم غلَبة أحَد الطرفين صفة المرء، وتحدِّد عنوانه: في العدالة، أو عدمها وما يسجِّل سقوطها، حتى الدخول في الفسق والفجور والٱنحلال...

وقد يُقال إن **العدالة** بهذا المعنى **المقرر عند علماء الأخلاق ليست موضوعة للأحكام الشرعية** العامة البلوى في مقامات مختلفة، بل أدُّعِيَ القطع بعدم ٱعتبارها في مقام ترتيب الآثار شرعاً، لأن لَازمها الٱستقامة في جميع شؤون الإنسانية بما لها من العرْض العريض، وربما تشمل ترك المكروهات، ومعلوم أنه لا توجد هذه المرتبة الجليلة إلَّا للأوحَدي من الناس، فيلزم تعطيل أحكام كثيرة.(١)

ولكن هذا ـ كما أسلفت ـ لا يعني التراخي والتهاون فالٱنحدار إلى أدنى الدرجات، كما لا يعني تجاهل جوهر العدالة وكنهها، وحقيقتها الوجدانية التي أرشدت إليها مئات النصوص والأحاديث الشريفة، وتسالمت عليها أحكام الأخلاق...

(١) أنظر: «الدرُّ النضيد في الٱجتهاد والٱحتياط والتقليد» لـ «محمد حسن المرتضوي اللنكرودي» ج٢ ص٧.

بالله أية درجة من السذاجة والغباء يمكن أن تعيشها جماعة حتىٰ تصدّق مثل هذه المقولات وتنطلي عليها أضراب هذه الدعاوىٰ؟! ولا سيما أن المصدّق المسكين لا يلبث أن يشهد في هؤلاء ـ بعد وُصول أحدهم إلىٰ المنصب ـ إثراءً فاحشاً، وانقلاباً عملياً ظاهراً علىٰ كلّ ما نادىٰ به من قبلُ وادّعاه في حملته، والطامة أنه يبقىٰ متشبثاً برأيه فيه، يلتمس له الأعذار ويقبَل منه التعلُّلات، ويلوي عنق الحقيقة ويديرها ويحتال عليها ألف حيلة وحيلة، حتىٰ يبقي صاحبه في النزاهة ولا يسقط عن العدالة!

إن الساحة الإيمانية **تعيش فصولاً مسرحية تعرض فيها مشاهد أدعياء المرجعية** وهُم يقومون بحركات تمثيلية يؤخَذ بها العوام ويُعجب سذَّج المؤمنين، بل يُبهرون ويُؤسَرون، بعيداً عن الحقيقة التي تختفي وراء هذه المشاهد التمثيلية!

فيظهر **أحدهم**: دمث الأخلاق حسَنَها، في الغاية من التواضع والصبر والرضا وسعة الصدر والوقار، وما إلىٰ ذلك من كمالات أخلاقية، يعفو عن الظلامة ويتجاوز عن الإساءة، بل يردُّها بالإحسان، يتفقَّد أحوال الأصحاب ويزورهم، ويصِل الفقراء ويعينهم، ويعود المرضىٰ ويدعو لهم. **وفي مسرحيَّة أُخرىٰ**، ترىٰ مدَّعٍ آخَر يبكي في خطبته ويندب وحدته ووَحشته، ويشكو غربته واستفراد أعدائه به، وجَوْر الزمان الذي سمح بتطاول معارضيه عليه، ثم يتوجَّه بالخطاب إلىٰ «إمام الزمان» ﷺ، يطلب النصرة والنجدة منه (لا من أزلامه وأحزابه وموظَّفيه!)، فيستدرّ الدموع وصيحات المصلِّين الذين تجيش العواطف فيهم ويقهرهم المشهد التمثيلي (أو الواقعي المأساوي، إن استحكم الجهل المركَّب أو استحوذ الشيطان فقلَب الحقائق في عينه، فصدَّق الآخر نفسه!)... **ويبرز ثالث**: علَماً في التصدّي للمخالفين ودحض مقولاتهم وإبطال مذهبهم، فصاروا يتناولونه ـ وقد أفلسوا ـ بالشتم وبذيء القول، وهو يصبر ويظهِر سعَة صدر تحرج الأعداء، والمؤمنون يتداولون المشهد ويستشهدون به وينشرونه كمِصداق لأخلاق أتباع الحق، ويباهون به ويفخرون، حتىٰ إذا تمكَّن من "الكريزما" التي يريد (كما عبَّر هو)، وحظي بالشعبية التي يحتاج، كشف عن وَجهه الحقيقي وأخذ يهاجم الحوزة العلمية والمراجع العظام، وما لبث أن انعطف علىٰ المذهب، ونسَبه (أو نسب أغلبه) إلىٰ موضوعات اليهود والنصارىٰ!

وتُنسى الجرائم، ويُغضى عن القبائح، ويُغفَل عن الويلات التي يسببها هذا لشعبه، ويجرُّها ذاك على دينه ومذهبه، ويرتكبها الثالث إفراغاً لعقدته!

هكذا يظهر مدَّعٍ يريد غصب مقام المرجعيَّة، يستوطن الشيطان روحه ويسكن قلبه ويجري في دمائه وعروقه السارية في كلِّ جوانحه، وأُكرر هنا وأُعيد، أن بعضهم يبلغ في الضلال والجهل المركَّب ما يغشي بصره هو أيضاً، فيصدِّق التعِس نفسه، ويرىٰ أن تصدِّيه للمرجعية وَاجب، ودخوله في ميدانها ضرورة وحتمية، دونها فساد الدين ودمار المذهب وتبديد المنجزات وانهيار الطائفة وضياعها! ويرىٰ في خبيثته ومكنون فكره، أن فقدانه شرط العلم وتواضع درجته فيه، أمر شكلي لا ينال من جوهر قدراته، وتعسُّف لا ينبغي أن يحول دون أن تفقد الطائفة شخصه، وتحرم من كفاءته وإمكانياته!

يظهر هذا الشخص الشيطاني في عيون أتباعه قدِّيساً ترتسم علىٰ عمامته هالة من نور، ومثالاً للنزاهة والأمانة والزهد والعدالة، ويذهب حزبه وإعلامه في اختراع سيرة عطرة له، مفعمة بالقصص الخيالية، وتُنسج له منامات وحكايات (من الهراء ما يدخلها في الأساطير التي فاتت الأوَّلين!)، وتنقل معاجز وتروىٰ كرامات، ويتحدَّث الأفَّاكون عن شيء خارق للعادة، وحالة نادرة غير قابلة للتكرار في العلم والتقوىٰ ومحطِّ العناية الإلهية!... يؤخَذ الناس بالحديث المنمَّق والصيت المصطَنَع، ويصدِّق العوام زخرف القول، ويُبهَر المستغفَلون بالدعاية، وينطلقون من ذلك في اتِّباع واختيار المرجع الذي سيقلِّدون، ثم يذهبون في تبجيله وتعظيمه ويرفعونه إلىٰ القداسة والعصمة!

لو كُشف الغطاء وظهرت الأُمور علىٰ حقائقها، لرأيت "السبعيَّة" تمثلت كلاباً عقورة تدَّعي الفقاهة والاجتهاد، وشاهدتَ "البهيمية" خنازير وَضيعة ممرغة في وَحْل الشهوات، يعلو من هذه قباعٌ ويرتفع من تلك عواء ونباح، تريد أن تتبوَّأ المرجعية وتتولىٰ الإفتاء، وتطمح أن تكون لها زعامة الأُمة وقيادتها... وقد ارتسم وَراء كُلِّ منهم «إبليس» الرجيم، وهاتان قرناه تظهران من خلال عمائمهم الخبيثة، وهو ينشط لدعمهم، ويحشد شياطينه، ويستفز خيله ويجلب رَجْلَه، ويمهِّد الطريق ويفرشها لمجدهم وشهرتهم، وتحقيق المزيد من النجاح والألق والانتصار.

إن هؤلاء الأدعياء، مهما تراءى للناس أنهم مجاهدون وعبّاد أتقياء، وأقطاب وأوتاد وأولياء، هم في حقائقهم **أشدُّ الفسقة فسقاً** وأخطرهم على الدين والأُمة! فتارك الصلاة والصيام والزاني والسارق وشارب الخمر وكلُّ عاصٍ، إنما يضرُّ ويظلم نفسه، فإن تعدَّاها فإلى محيطه المحدود من أُسرته وأصحابه، أو محلَّته أو قريته، **أما هؤلاء الطواغيت المعمَّمة، فيضرُّون المذهب ويسيئون إلى الدين ويظلمونه مع الأُمة بأسرها!**

ذلك أنهم يفترون ويكذبون على الله بادّعاء الفقاهة والاجتهاد، وعلى «وَليّه» بتبوُّء مقام نيابته... وهم يعلمون من أنفسهم عدم الأهلية، وهم، في كلِّ يوم وساعة تدعو الحاجة أحدهم إلى النظر في كتاب فقهي، يقفون على عجزهم وخوائهم، ويعيشون التيه والضياع، وكما أضاء «المولى» ﷺ على حالهم فقال:

" إن أبغض الخلائق إلى الله رجلان: رجل وكلَه الله إلى نفسه، فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضالٌّ عن هَدْي مَن كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وَفاته. حمّال خطايا غيره، رهن بخطيئته.

ورجل قمَش جهلاً، مُوضِعٌ في جُهّال الأُمة، عادٍ في أغباش الفتنة، عمٍ بما في عقد الهدنة، قد سماه أشباه الناس عالماً وليس به. بكّر فاستكثر من جمع ما قلَّ منه خير مما كثُر (يذهب في الشعر وفي قراءة مدوَّنات وأدبيات حركات التحرُّر، أو الآخر في القصص والحكايات)، حتى إذا ارتوى من آجن، واكْتثَر من غير طائلٍ، جلس بين الناس قاضياً، ضامناً لتخليص ما التبس على غيره، فإن نزلت به إحدى المبهمات هيَّأ لها حشواً رثّاً من رأيه، ثم قطع به. فهو من لَبْس الشبهات في مثل نسج العنكبوت، لا يدري أصاب أم أخطأ، فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رَجا أن يكون قد أصاب.

جاهلٌ خبّاط جهالات، عاشٍ ركّاب عشوات، لم يعضَّ على العلم بضرس قاطع، يذري الروايات إذراء الريح الهشيم، لا مَليٌّ والله بإصدار ما وَرَد عليه، ولا هو أهل لما فوّض إليه، لا يحسب العلم في شيء مما أنكره، ولا يرى أن من وَراء ما بلغ مذهباً لغيره، وإن أظلم عليه أمر اكتتم به، لما يعلم من جهل نفسه". [1]

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» ص٥٣.

يستحسن الأول في شعائر الدين فيفتي، ويستقبح هواه فيحرّم، ويحكّم مذاقه فيبتر الشيعة عن تراثهم ويحجبهم عن مستقبلهم ويعيش بهم حاضره هو، يحسب السراب الذي يتراءىٰ له الجنَّة الموعودة! ويجحد الآخر روايات ومسلَّمات المذهب، يحسب أنه يسجِّل الرحمة لقيام «المهدي» ﷺ وخروجه، ويدفع عنه "العنف" الذي يشوِّه صورته! وينسف الثالث كلَّ شيء، وينكر أصل الدين والمذهب ليثبت أن نهجه الفلسفي هو السبيل الوحيد لإثبات التشيُّع ووجود «إمام الزمان»! ولا يجد رابع ما يلفت إليه الأنظار وقد قتله الغمور، وهو بعيد عن «مكة» حتىٰ يبول في «زمزم»، فيفتي بمنع النساء من زيارة الأربعين!

إنهم ـ بشهادة «أميرالمؤمنين» ﷺ ـ متيقِّنون أنهم ليسوا أهلاً لما أنبروا له وتصدوا إليه، ويقطعون في قرارة أنفسهم ويجزمون أنهم لا يتمتعون بالشرائط ولا يستوفون أدناها، لكنهم ـ مع ذلك ـ يمضون في غيِّهم ويستمرون في الافتراء علىٰ الدين ويصرُّون علىٰ خداع الأُمة... **فهل من فسق بعد هذا، وهل من سقوط للعدالة يفوقه؟**

وكيف عسىٰ أحدهم أن لا يتيقَّن من كذبه ودجَله ويجزم ببطلان مدَّعاه وسقوط قوله، وهو لم يحصِّل ولم يجدَّ ويجتهد، لا قطع شوطاً في العلم ولا اجتاز مرحلة في التهذيب والتربية، أية فقاهة ومرجعية هذه، وهو صفر اليدين؟ لا أُستاذ وشيخ يشهد له، ولا تلميذ وطالب أنتج، اللهم إلَّا خطباء جهلة يحكون خواء "مرجعهم" ويجسِّدون سقوط وفراغ مدرستهم، أو هم في المكتب الآخر من مطمَر ومجمع النفايات هذا: محازبين وأُجراء وموظفين، يسيطرون علىٰ الساحة بالمال والإعلام والإرهاب.

غاية ما يمكن أن يقال: إن شيطانهم لم يأتهم في المال والنساء، بل في الرئاسة والشهرة، فيعرض الرجل عن اللذات الدنيويَّة، فيظهر للناس وتحسبه زاهداً، وإنما اقتضت الرئاسة منه هذا التظاهر، واستلزمت الشهرة منه هذا "الزهد"، وتطلَّبت شهوة الشهرة منه هذا التعاطي والسلوك "الأخلاقي"!

ولربما استحوذ الشيطان ـ كما أسلفت ـ علىٰ بعضهم فأدخله في الجهل المركَّب وأعشاه عن حقيقة نفسه، و "أقنعه" باستحقاقه ولياقته، ما يسمح له بالكذب والتزييف والخداع والدجل، ويسوِّغ لنقض العلم وهتكه باختراع دليل من لدنه، هو "الأصلح"!

ودعنا ننظر في وَاقعنا الأليم ونجول في ساحتنا الدينية المبتلاة بالمزيفين المخادعين، لنرصد المظاهر وننتزع الصور ونسجّل المفارقات، علَّها تكشف لبعض المنخدعين الزيف، وتنبّههم من غفلتهم وتوقظهم من سباتهم، وهي ترسم خطوطاً حمراء تحت حالات مقيتة، وتضع نقاطاً فوق سلوكيات غريبة، عسى أن تخرجها من الإبهام واللعب على التصحيف، وتسلّط الضوء على ممارسات غاية في الشيْن والقبح، لتبيّن كم هي شاذَّة، وإن سعى فرط تداولها والعمل بها على نطاق واسع، لطمس الشذوذ وإزالة القبح عنها، وإظهارها طبيعية عاديَّة، بل يعمد بعضهم إلى التعليل لها والتماس الأعذار وإيجاد المسوِّغات التي تنتقل بها إلى المقلب الآخر وتجعلها وَاجبة، وتجعل تركها تخلُّفاً ورجعيَّة!...

إنها أرقام تتناسب عكسياً مع الحقيقة...

أوَّلها الظهور الإعلامي وطبع الصور ونشرها...

كلَّما زاد الظهور الإعلامي لشخصيَّة تزعم المرجعية الدينية، فإن أكياس المؤمنين وحُصفائهم، والواعين من أرباب البصائر، تجدهم يرتابون منه ويدخلهم الشكُّ في صِدق عدالته وآستيفائه الشرائط! وهذه حالة لعلَّها تنزل بمنزلة القاعدة والأصل في مَن يتحرَّى لنفسه، أو يرتاد لغيره ويطلب للناس المرجع الأعلم.

فبين عالم ربَّاني ومرجع حقيقي كـ «آية الله العظمى السيد علي السيستاني» **يحظر نشر صُوَره**، وتكاد لا تجد للبقية من أقرانه وطبقته كـ «آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم» و«آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني»، **صورة أو حضوراً إعلامياً في مكان عام**... تجد الأدعياء المزيّفين، والأفاكين الدجَّالين يواجهونك حيث نظرت في مدن العتبات المقدَّسة والحوزات العلمية، وأين ما يمَّمت وأشحت بنظرك، **فثمة هيئة قبيحة لهم تستقبلك، أو لَافتة شوهاء لهم تلقاك**، لَافتات تُعلَّق على جدران بيوت الناس وحوانيتهم، أو الأملاك العامة، وبعضها أوقاف كالمدارس والمساجد والحسينيات، وأُخرى تملأ الشوارع، وتحجب الرؤية في الطرقات، وتعيق حركة المارَّة والمركبات... لا يوفِّرون مناسبة إلَّا وأطلُّوا عليك من خلالها بلافتة كبيرة ملوَّنة: آيات قرآنية، وأحاديث شريفة، وحكم ومقولات، والغرض الأصلي **هو في التوقيع وفي الصورة المصاحبة**.

وهكذا، بينما يخلو التلفاز والأقمار الصناعية من قناة فضائية تعود لآيات الله العظام: «السيستاني» أو «الحكيم» أو «الوحيد الخراساني»، ومَن في حكمهم من المراجع الحقيقيين... لا تجد مرجعاً مزيَّفاً إلَّا ومن وَرائه قناة تروِّج له وتمجِّده، وتسبِّح بذكره وتنشر "آلاءَه" و"فضائله"، ومحاضراته و"دروسه" على مدار الساعة، وبعضهم يملك أكثر من وَسيلة إعلامية وقناة (فـ «الضال المضل» له إذاعة مسموعة في «لبنان»)، وقد بلغت في أحد الأدعياء عشر قنوات همُّها الأول والأخير أُسرة "المرجع" وأنسباؤه!

ماذا يضطر ويُجبر زائر بريء خرج العام الماضي من «النجف الأشرف» قاصداً «كربلاء»، يقطع الطريق مشياً مع زوار "الأربعين"، أن يقابل صورة أحد المراجع المنتحلين المزيَّفين ويتلقاها تعلو كلَّ عمود من الأعمدة (من الألف ومئتي علامة) التي تشير إلى المسافات المقطوعة؟ تجثم على صدره وتورثه الخناق وضيق الأنفاس؟...

نحو من خمسمئة صورة ملوَّنة، فاخرة الطباعة، متوسطة الحجم، تشغل الساعي عن الذكر والتلاوة، وتصرفه إلى التفكُّر في المأساة التي تعيشها الأُمة، وتأخذه في الحسرة على حال بلغتها من الضياع والانحدار، سمحت بهذه الظاهرة، وبلغت بهؤلاء الجرأة أن يرتكبوا هذه الجريمة النكراء في وَضح النهار دون خوف ولا حياء!؟

ترى كم كلَّفت هذه الصوَر والألواح الخشبية التي تسندها من أموال؟ وكم تطلَّبت من جُهد في نصبها عالياً عن متناول التمزيق والإتلاف؟ **وماذا تراها تحمل من رسالة وهدف غير الدعاية الرخيصة، وماذا عساها أن تسجِّل إلَّا مظهراً مقيتاً من أتمِّ مصاديق الدعوة إلى النفس والانكباب على الدنيا؟** أما كان الأفضل ـ دينياً وأخلاقياً ـ استبدالها بنصوص روايات تتحدَّث عن «سيد الشهداء» عليه السلام (دون أن تُذيَّل بتوقيع شخص ولا جهة تريد الرواج والانتشار تحت مظلَّة الروايات، أي تستأكل بـ «آل محمد» صلى الله عليه وآله)؟ أم ترى **التعساء صدقوا كذبتهم التي أطلقوها، والتي حقَّ أن تُسجَّل في موسوعات الأرقام القياسية كأكبر كذبة وفرية في تاريخ الحركة الشيعية**، فحسبوا ـ حقاً ـ أن أربعين مليون شيعيٍّ يتدفقون كالسيل الجارف إلى «كربلاء»، هم صنيعة مرجعهم ونتاج فكره ونشاطه؟! وبالتالي جاز لهم نصب صوَره في طريق هؤلاء، ليتزوَّدوا من مرآه وتمتلئ أعينهم بجمال محيَّاه!

أي خُرق وسفاهة هذه؟ أية حدود بلغوا في الوضع والتدليس وصناعة الأخبار؟ ما أظنُّ كذباً صُراحاً وزخرفاً بحتاً وبهتاناً صَرْداً، لا تمتزجه قطرة من صِدق، ولا يشوبه بصيص من حقيقة، كهذا الذي ٱفتروا أبداً، ولا أخال تاريخ الدعاية والترويج والزيف شهِد مثل هذا التوظيف بتاتاً... فيا للأفيكة والبهيتة!

بالله أية غشاوة تعمي أبصار القوم حتى أضلَّتهم فحسبوا الناس، بعد أتباعهم، بُسَطاء وإمَّعات، بل قطعاناً من ماشية منقادة، حتى ينطلي عليهم مثل هذا الدجل والهراء؟ الذي ترفض المفاكهة والمطايبة والهزل أن تُحمل عليه، فإن فعل أحدهم، عدُّوه سمِجاً مُسرفاً قبيحاً... فكيف بالصدق والحقيقة! يا للهول!

ما عاد المراقب والمتابع يدري، أمِن أنفسهم يسخرون، وعلى أرواحهم يتهكَّمون؟ أم الناس يستحمقون، والساحة الإيمانية يستضعفون ويستجهلون؟

إنَّ هناك ضلالاً ونفاقاً ومرضاً روحياً خطيراً أشار إليه القرآن الكريم، وفي قوله تعالى علَامة من أعراضه تدلُّ عليه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ (آل عمران)، ولكن أحداً لم يتصوَّر أنَّ دعوى وفرية "**ما لم يفعلوا**" يمكن أن تبلغ يوماً هذه الحدود، فهي تفوق أن يدَّعيَ «إبراهيم» عليه السلام، أو «رسول الله» ﷺ أنه هو الذي عبَّأ الناس وحشَدهم إلى الحج وقَصْد المسجد الحرام في كلِّ عام، وأن ينسبَ الأمر إلى فِكره أو أتعابه، ويدخله في إنجازاته، ليرجع الفضل في ذلك إليه (وإن فعل لصدَق)، لكنه لم يقلها ولم يفعلها، فالله هو الذي جعل أفئدة من الناس تهوي إليه، ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ۝﴾ (إبراهيم)... ثم يأتي تيار وَضيع تافه، وينسب إلى مرجع مزيَّف تائه، **أنه وراء هذه الحشود المليونية**، وهذه الظاهرة المعجزة، التي تفوق الحجَّ عظمة، وأذهلت العالم بأسره، في تدفُّق الزوار من كلِّ حَدَب وصوب وفجٍّ عميق، إلى «كربلاء» «الحسين» في "أربعينيته"! **هل من سَفَه وغشاوة وطيش وغرور يفوق هذا؟ هل من علامة على السقوط الروحي والأخلاقي بعد هذه؟**

عندما تمرض النفس وتتلوَّث، وتفتقد تلك الجوهرة العظيمة التي بها تتعادل الروح وينضبط السلوك، تراها تسلك هذي الدروب وتتعثَّر في هذه المزالق، حتى تهوي في هذا الجرف الهاري... **إنها علامة فقد العدالة الحقيقية وٱستحواذ الشيطان ونسيان الله**، وإن رأيت صاحبها يصلي ويصوم ويقوم بالواجبات وينتهي عن المحرمات، فلا يغرنَّك بكثرة ذلك ودوامه، فلربما ٱعتاد عليه، أو كانت هي أداته ووسيلته إلى دنياه المتمثلة في الرئاسة والزعامة، لذا عليك أن تختبره في أمرين: **صدق الحديث وأداء الأمانة!**

لم تكن مدرسة «أهل البيت» عليهم السلام في أيٍّ من أحكامها وتعاليمها وإرشاداتها التي ٱختطَّت معالمها ورسَمت نهجها، وكرَّستها نموذج الحقِّ الأوْحَد، و "صبغة الله"، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ﴾ (البقرة)، لم تكن **تتجاهل الحنكة والكياسة والذكاء** في أية مفردة، ثم الحكمة **في بناء الشخصية الشيعية، وكذا المجتمع المؤمن، ولا دعت يوماً إلى السذاجة والسطحية والغباء**، مما تشهده الساحة اليوم في أوساط فئة شيعية عريضة يجمعها عنوانان: أتباع المرجعيَّات المزيفة، ومَن يتضامن معهم من "الحداثيين" وأحزابهم السياسية، وعموم ما يُسمَّى بالحركة الإسلامية، الذين سعوا بحرص وشكل دؤوب، وجاهدوا طويلاً عبر العقل الجمعي الذي صنعوه وخلقوه بدهائهم ورسَّخوه بآلاتهم الإعلامية الجبارة، وخطابهم السياسي والحركي الهجين، وثقافتهم الٱلتقاطية... سعوا إلى **إشاعة الجهل والضحالة، وترويج السطحية والسذاجة، وبثِّ الغباء والبَلادة، التي تسمح بٱنتشارهم**، وتبسط أيديهم، وتمكِّنهم من الساحة، وتجعل لهم السطوة والهيمنة، وقد كافحوا بدهاء **لقتل الوعي ووأد البصيرة وكل ما يكشف زيفهم ويعرِّيهم!**

إن في أحاديث «الأئمة الأطهار» عليهم السلام ما يؤسس للوَعي والبصيرة، وينتقل بالذهنية الشيعية في تعاطيها مع أمر العدالة إلى أُفق يتجاوز الظاهر وحُسنه، ويربِّي الساحة الإيمانية على التدقيق والفحص والتحرِّي، ويرسم الركائز التي ينطلقون منها، ويزوِّدهم ـ بعد الضوابط ـ بالأدوات والوَسائل التي تعينهم في هذا الطريق، ومنها آليَّة "الٱختبار"، فمَن تريد أن تتلقى منه دينك، عليك أن لا تكتفي منه بالشكل والسمت، بل **تخضعه للفحص، وأن تستجلي كم يعكس السلوك فيه حقيقة قلبه وما ينطوي عليه ضميره؟**

فعن «أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي» في كتاب «الاحتجاج» عن «الرضا» عليه السلام قال: قال «علي بن الحسين» عليه السلام:

إذا رأيتم الرجل قد حسُن سمته وهديه، وتمارت في منطقه وتخاضع في حركاته، فرويداً لا يغرنَّكُم، فما أكثر مَن يعجزه تناول الدنيا وركوب المحارم منها لضعف نيَّته ومهانته وجُبن قلبه، فنصب الدين فخّاً لها، فهو لا يزال يختل (أي يخدع) الناس بظاهره، فإن تمكَّن من حرام اقتحمه. وإذا وَجدتموه يعفُّ عن المال الحرام فرُويداً، لا يغرنَّكُم، فإن شهوات الخلق مختلفة، فما أكثر مَن ينبو (أي يتجافى ويتباعد) عن المال الحرام وإن كثر، ويحمل نفسه على شوهاء قبيحة فيأتي منها محرماً!

فإذا وَجدتموه يعفُّ عن ذلك فرويداً، لا يغرنَّكُم حتى تنظروا ما عقَدَه عقلُه، فما أكثر مَن ترك ذلك أجمع ثم لا يرجع إلى عقل متين، فيكون ما يُفسده بجهله أكثر مما يُصلحه بعَقله! وإذا وجدتم عقله متيناً، فرويداً، لا يغرنَّكُم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقلُه، أو يكون مع عقله على هواه؟

وكيف محبته للرئاسات الباطلة وزهده فيها؟ فإن في الناس من خسر الدنيا والآخرة بترك الدنيا للدنيا، ويرى أن لذَّة الرئاسة الباطلة أفضل من لِذَّة الأموال والنعم المباحة المحلَّلة، فيترك ذلك أجمع طلباً للرئاسة.

إلى أن قال: ولكن الرجل كلُّ الرجل نِعم الرجل، هو الذي جعل هواه تبعاً لأمر الله، وقواه مبذولة في رضاء الله، يرى الذلَّ مع الحق أقرب إلى عزِّ الأبد، من العزِّ في الباطل. فذلكم الرجل نعم الرجل، فيه فتمسَّكوا، وبسُنته فاقتدوا، وإلى ربكم به فتوسَّلوا، فإنه لا تُردُّ له دعوة، ولا تخيب له طلبة.

ولـ «الحرّ العاملي» رحمه الله في ذيل هذا الحديث المعصوم تعليقة لطيفة نمقها بيانه وسطرها يراعه المبارك، فقال:

هذا **بيان لأعلى مراتب العدالة لا لأدناها، على أنه مخصوص بمَن يؤخذ عنه العلم ويُقتدى به في الأحكام الدينية، كما هو الظاهر، لا بإمام الجماعة والشاهد.**

(١) «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج٨ ص٣١٧.

وعن «الصادق» عليه السلام قال: لا تغترُّوا بكثرة صلاتهم ولا بصيامهم، فإن الرجل ربما لهج بالصلاة والصوم حتى لو تركه أستوحش، ولكن أختبروهم عند **صدق الحديث وأداء الأمانة**.[١] وفي نصٍّ آخَر: لا تنظروا إلى طول ركوع الرجل وسجوده، فإن ذلك شيء أعتاده، فلو تركه أستوحش لذلك، ولكن أنظروا إلى صدق حديثه وأداء أمانته.[٢]

وعن «محمد بن علي الجواد»، عن «أبيه الرضا»، عن «آبائه»، عن «علي أميرالمؤمنين» عليهم السلام قال: لا تنظروا إلى كثرة صلاتهم وصومهم، وكثرة الحج والمعروف، **وطنطنتهم بالليل**، أنظروا إلى صدق **الحديث وأداء الأمانة**.[٣]

ولعمري، كم هي ثقيلة الأمانة؟ وكم هو شاقٌّ وعسير الصدق؟

حتى **يسقط في هذا وذاك كلُّ الأدعياء ويُفتضح جميع المزيَّفون؟!**...

فإن أحدهم قادر على أن ينوء برقبته ويلوي عنقه مظهراً المسكنة، ويقرّب خُطاه مظهراً الوقار والسكينة، ويطبع جبهته بوَسمة كثَفِنة بعير، ولا يكاد يترك نافلة بعد فريضة، ولا مندوباً بعد وَاجب، ولربما عاش في قناعة وزهد، يواسي المعدَمين ويتحمَّل الفقر وشظَف العيش... ولكنه **لن يصدُقك القول والجواب إن سألته عن عِلمه؟!** وسيكون في هذا خروج روحه ونهايته، لأنه يؤذن بأنهيار بنيانه!

سيكذب في الجواب على **سؤال رتبته العلمية ويفتري**، وسيلفِّق الأقوال، ويخترع لنفسه المقامات والدرجات، ويزوِّر الشهادات، ويحرص ويزخرف وينسج ما أقتضت اللعبة من الصوَر ويحيك المَشاهد ما يجعله النجم في عيون العوام، والأمل في نفوسهم! وسيكتُب وينشر هراءً، أو يخون الأمانة ويسرق نتاج غيره، ويدخل "إصدراته" في قوام مرجعيَّته وشواهد أعلميَّته! **وسيبكي الآخَر أنصراف الحوزة العلمية وتجاهل المراجع العظام العقائد**، وعزوفهم عن "الفقه الأكبر" وأنشغالهم بـ"الأصغر"، ثم تراه يحمل معولاً يهدم البناء العقائدي للمذهب لبِنَة بعد لبِنَة! ويقوِّض الكيان الذي بناه مزيج مِداد العلماء ودماء الشهداء، بمنتهى الصفاقة والبلادة...

---

(١) «وسائل الشيعة» لـ«الحرّ العاملي» ج١٩ ص٦٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فما تلك العبادات وهاتيك الممارسات، إلَّا ليظهر للناس أهلاً، لهم أن يتَّبعوه ويقلِّدوه، وأساس ذلك الفضل، والعرش منه قبل النقش هو العلم، فإذا انتفى، فقَد الأصل والأساس الذي يبني عليه مجده وينتظره ويرتقبه ليلاً بعد نهار، وساعة بعد ساعة.

مهما ظهر هؤلاء في زيّ التقوىٰ والصلاح، فلن يتمكَّنوا من أمرين:

صدق الحديث وأداء الأمانة.

لا يمكنهم الصدق، ولن يستطيعوا أداء الأمانة، فيسلِّم أحدهم ما يقبضه من حقوق شرعية إلىٰ المرجع الحقيقي، أو يستجيز منه، بل أن يرشد مَن يقدِّمها إليه بالانصراف عنه والذهاب بها إلىٰ وَجهها الحقيقي؟! **لقد كذب الأدعياء وخانوا الأمانة، وهم في جريمة مستمرة، مع كلِّ نفَس يتصاعد في صدورهم** وكلِّ رقدة تستقرُّ فيها علىٰ المضاجع جنوبهم، ثم كلِّ حركة يؤديها مقلِّدوهم في معاملاتهم وعباداتهم. وإن غلب علىٰ بعض الأدعياء الجهل المركب من تملُّق المتزلِّفين، وبطانة سوء لا تألوهم إلَّا خبالاً وعناءً، فهو لن يبلغ بهم الظنَّ بأعلميَّتهم علىٰ الأساطين والأعلام، وتفوُّقهم علىٰ الأوتاد والأقطاب! فلِم تحمُّل الأعباء وقد كَفاهم غيرهم المؤونة وأزاح عنهم التكليف؟

هناك آفات خفيَّة في النفس وأمراض متوارية في الروح لا يُشخِّصها إلَّا الأوحَدي، ولا يحيط بها إلَّا الخلَّص، فقد يرىٰ الناس أحدهم متواضعاً إذا هوىٰ ـ مثلاً ـ ليصفَّ النعال لمن يفوقه علماً وشأناً وديناً، ويرون ذلك منه ترويضاً للنفس، ثم يراه هو كذلك، وهنا سقطة الأكياس ومَزالُّ أقدام الأعلام، فالتواضع الحق أن ينكر المرء ذاته، فلا يرىٰ لنفسه شأناً، ويعيش ضِعته وهوانه أمام الله وأوليائه حقاً، مسترسلاً، لا عن مجاهدة وإرغام للنفس، ناهيك بأن يكون تكلُّفاً وتمثيلاً وادِّعاءً! إن مَن يعيش معاني "أنا صاحب الدواهي العظمىٰ، أنا الذي علىٰ سيِّده اجترىٰ، أنا الذي عصيتُ جبَّار السماء، أنا الذي حين بُشِّرت بها خرجت إليها أسعىٰ "[1] ... **سيستصغر نفسه ويراها الأقل والأحقر فعلاً بعد قول.**

فكيف بالكاذب الخؤون؟...

إنه خارج دائرة العدالة، وليس في نطاق البحث والمقارنة.

---

(١) «مصباح المتهجِّد» لـ «الشيخ الطوسي» ص٥٨٩.

وبعيداً عن مهزلة توهُّم رجل نفسه وَراء رواج زيارة "الأربعين" وتعبئة الحشود المليونية التي تنهض بها، أو إيهام الناس بهذه الفرية التي تعدُّ نشازاً في عالم الدعاوى، وانحداراً غير مسبوق وفي دنيا المزاعم، سقط فيه الرجل وتياره...

فإن باقي المرجعيات المزيَّفة، التي لا تتمادى إلى هذه الحدود، لا تخرج ـ هي الأُخرى ـ عن دائرة **التهالك** على **الجاه والشهرة، والترويج للنفس، والدعاية التجارية** التي تعظِّم الذات وتضخِّمها، وتراها تعمد في هذا السبيل إلى شتى الحيَل والأدوات المرفوضة، بل الممجوجة هي الأُخرى. لكن الأنكى من كلِّ هذا والأتعس من ذاك، ما يعمدون إليه من خلق مقدَّمات أكثر قبحاً، وصنع مسوِّغات أفظع خطراً، **تنقل الأمر في أنفسهم إلى أصل الدين وتنزله في حدِّ "بيضة الإسلام"، وتجعل من ذواتهم وأشخاصهم معالم للمذهب!** ومن مرجعيتهم خدمة عظمى للإيمان... هكذا يكون الترويج لها ترويجاً للدين والمذهب، ويصبح حسَناً محبباً، بل وَاجباً رساليّاً، يتخلَّف عن الركب والزجف مَن لا يلحق به، ويفوت مَن يقصِّر فيه خير كثير!

بهذه الفذلكة السمجة، والمقولة الآثمة، يتخلَّصون من عار الدعوة إلى أنفسهم، ويسوِّغون آفات العُجب والغرور التي تستوطنهم، والحالة المَرَضيَّة الشاذة التي نزلت بهم، ويدفعون عن أنفسهم إدانة تضافرت عليها عشرات الموارد المسقِطة للعدالة!

إن نشر الصوَر، والحرص على الظهور الإعلامي، والترويج الدعائي الذي يمارسه الأدعياء، رقم صارخ في سقوط عدالتهم... وهكذا يكون ـ ببساطة شديدة ـ مؤشِّراً صريحاً على هلاكهم، وإهلاكهم أتباعهم، ذلك أنه علامة وَاضحة تكشف أنهم مكبُّون على الدنيا، وإنما كانت دنياهم حبُّ الشهرة والرئاسة وخفق النعال![1]

---

(١) أعرف "شيخاً" ـ غرَّ العوام بروحانيَّة كاذبة ـ يقضي مع المخرج والمصوِّر الذي يسجِّل برنامجه "الوعظي الأخلاقي" ساعات متمادية قبل بدء تسجيل الحلقة، يستعرض معه ويخطط في كيفيَّة استقطاب صورته الأنظار، وإبراز وَجهه على الشاشة مُشعّاً مُتلألئاً، ويلزمه التقيُّد بهذه التعليمات المشدَّدة والأوامر الصارمة، وقد استعان مؤخراً بالمراهم والمساحيق التي تضفي على بشرته مسحة نورية وَضَّاءة!

وآخر يدَّعي المرجعية يعاني ويشكو من قبح صورته، أو عدم وَسامته (ويرى أنها مشكلته الوحيدة التي تحول دون رواج مرجعيَّته والكارزما التي ينشدها)، يحرص أن يجلس أمام مكتبة سطرت وصُفَّت على أرففها مؤلَّفاته كخلفية، وقد ذهب مرات عدَّة إلى ستديوهات متخصِّصة لإخراج صورة له تبهر الناظرين أو صفراء تسرُّهم!

وهذا من أقبح ما يكون، وأبعده عن سيرة العلماء الحقيقيين والصلحاء الذين حملوا، وما زالوا يحملون الأعباء الحقيقية لنشر المذهب وإبلاغ أحكامه، الذين لا يتصدُّون للمرجعية ولا ينهضون بهذه المهمة إلَّا إذا أسلمتهم هي قيادها، وأُلقيت عليهم مقاليدها، وأُجبروا وأُكرهوا عليها إكراهاً، دون سعي منهم، ناهيك بتهالك.

ولك أن تنظر في سيرتهم العطرة التي تجعل **الأصل هو العزوف والأبتعاد عن** هذا **الخطير، وتجنُّب الوقوع فيه**، اللهم إلَّا أن تحكم الضرورة وتتعيَّن المسؤولية، وتقهر العالم قهراً، إذ إن مقتضى التقوى، ولعلَّها من أماراتها وعلاماتها، تجنُّب مظانِّ الزلل، والأبتعاد عن المواطن التي تودي بمرتاديها وتنتهي بهم ـ في طبعها الأوَّلي ـ إلى المعصية، وعدم تعريض النفس للأبتلاء والفتنة، والسعي للسلامة.

وهل من مَؤرد يقتضي الحذر كالرئاسة وآفاتها؟

وهذه إطلالة مقتضبة وموجَزة على وَقائع وأحداث من تاريخ الحوزات والعلماء، تعكس شواهد من السيرة العطرة لعلمائنا الأعلام ومراجعنا العظام، التي يغفل عنها الإعلام، سواء الذي يفترض في نفسه المهنيَّة والموضوعية والحياد، أو الإعلام المعادي الذي يجاهر بالعداء، وهو يسلِّط الأضواء على نماذج الأدعياء، ويصرِف الأنظار ويركِّزها على تكالبهم الفجّ وأنكبابهم وصراعهم على حُطام الدنيا! فإن لم يفعل، فمن باب الترويج لهم والدعوة إليهم، نشراً للضلال، وسعياً في تمكين الضُلَّال.

فالفضائيات الحزبية موقوفة على هراء **الأدعياء المزيفين** وأبناء "الأُسرة" وأصهارها، تضخِّم الحبَّة فتصنع منها جبلاً، وتتجاهل الجبل في صمَم وبُكْم وعُمْي! ومواقع التواصل الأجتماعي اليوم تسلِّط الأضواء على مرجعيات مزيَّفة تتنافس وتتعارك وتخوض صراعاً ونزاعاً، بل قُل "قتال دِيَكة" في سبيل الشهرة والرئاسة! **ولا تتداول قصص وشواهد مظاهر الأنسجام والوئام بين المرجعيات** في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ـ على سبيل المثال ـ الذي كان على أشُدِّه في عصر مرجعيَّة «الشيخ كاشف الغطاء» ﷺ، والإعلام الموجَّه المسموم يتجاهل ما أشتهر عن «الشيخ محمد حسن» صاحب «الجواهر»، وكيف أرشد إلى تقليد «الشيخ الأنصاري» مع أنه لم يكن من "جماعته" ولا من أتباع مدرسته.

وأن «السيد الميرزا محمد حسن الشيرازي الكبير» ﷺ كان يبدي أهتمامه الشديد وعنايته الخاصَّة بـ «الشيخ محمد حسن آل ياسين» ﷺ، وهو مرجع معاصر له، (ويفترض في فهم الأدعياء ومقولتهم أنه خصم ومنافس!) حتى إنه كان ينكر على تجار «بغداد» نقل الحقوق الشرعية إليه في «سامراء»، ويرشدهم إلى دفعها إلى «الشيخ محمد حسن» حيث هُم، على الرغم من حاجته الشديدة إلى الأموال، للنهوض بمشروعه العظيم الذي كان ينظر ويستهدف ـ في رؤية أستراتيجيَّة عميقة ـ تغيير حال تلك المدينة المقدَّسة، ما يرقى بها إلى موقع ودوْر يليق بجوار حرم «العسكريين» ﷺ، وبيت «الحجة» وسرداب غيبته ﷺ، ويجعلها منسجمة مع ما في هذه المدينة من مقدسات، تسمح بأحتضان حاضرة علمية تناهز «النجف الأشرف».

وهذه شواهد أكثر تفصيلاً تضيء على عدالة المرجع وزهده في الزعامة والرئاسة:

«السيد حسين الترك» يتخلَّى عن المرجعية

جاء في ترجمة «الشيخ محمد حسن المامقاني»:

فقيه أُصوليٌّ زاهد ورع، حُلو النادرة ظريف العشرة، على خلاف ما يظهر من بعض حالاته من الحدَّة والغضب، حتى إنه كان ينسب إلى حدَّة الطبع، والحقيقة أنه كان على جانب عظيم من سجاحة الطبع وكرم الأخلاق، وإنما كان يستعمل ذلك في مقام الردع والزجر حيث تقتضيه المصلحة، وكان متواضعاً، دخل يوماً إلى دار «آل الشيخ جعفر» (الكبير) صاحب «كشف الغطاء» في عشر المحرم، وأنا حاضر، فوجد المجلس غاصّاً، فجلس في آخريات الناس، فتبادر أهل المجلس وأتوا به إلى الصدر.

وكان في أول أمره فقيراً، فلما رأس (ترأس وبَلَغته المرجعيَّة)، درَّت عليه الأموال الغزيرة، فكان يصرفها على الطلَّاب والمحتاجين ويرضى (لنفسه) بمعاش الزاهدين ويلبس ما تقل قيمته من الثياب، على **عادة الكثيرين من رؤساء العلماء** في «العراق». أجتمعت به في «النجف» عدَّة مجالس، فكان لطيف العشرة جداً، وكان ليِّن العريكة، سهل الجانب، زاهداً في حطام الدنيا وزخارفها، جامعاً بين رتبتي العلم والعمل، مُشفقاً على الفقراء والضعفاء، خشناً في ذات الله، حتى إنه كان يُنسَب إلى حدَّة الطبع وليس كذلك كما مرَّ...

وُلد في «مامقان»، وانتقل به «أبوه» إلى «كربلاء» فأقام بها إلى سنة ١٢٤٧، ثم توفي «أبوه» في تلك السنة، وعمره يومئذ ثمان سنين، فكفله صاحب ‹الفصول الغَرويَّة› ونصب له قيّماً وجعل يعيّن له المعلّمين في جميع أدوار تعلُّمه، إلى أن عيّن له «الشيخ عبدالرحيم» من وُجوه تلاميذه ليعلّمه ‹المطوَّل› في "علم البيان"، وبقي كذلك إلى أن توفي صاحب ‹الفصول› سنة ١٢٥٥ وعمره يومئذ ١٧ سنة، فخرج من «كربلاء» إلى «النجف» وسكن في الصحن الشريف في الحجرة التي فوق باب مدرسة الصحن، وبقي فيها إلى سنة ١٢٥٨، وكانت رئاسة العلماء في ذلك الوقت لصاحب ‹الجواهر›، وجاء زوَّار من أهل «مامقان» وأرادوا أخذه إلى بلادهم، فامتنع من ذلك، فأخبروا صاحب ‹الجواهر› بالأمر، فزاره في حجرته لما عرف أنه ابن «الشيخ عبدالله»، وكان أبوه من العلماء، وكان بينه وبين صاحب ‹الجواهر› سابق معرفة، وألزمه بالذهاب معهم لاضطراب «العراق» بعد وَقعة «نجيب باشا»، فذهب معهم في تلك السنة إلى «تبريز» ثم إلى مسقط رأسه «مامقان»، ثم عاد إلى «تبريز» وقطنها، وسكن مدرسة «صفر علي» المعروفة المعمورة إلى اليوم، مُكِبّاً على تحصيل العلوم والمعارف عند فضلائها كـ «الشيخ عبدالرحيم البروجردي» من تلاميذ صاحب ‹الجواهر› وغيره، وبقي في «تبريز» إلى سنة ١٢٦٦. ثم سافر منها إلى «قفقاسيا» لقلّة ذات يده في غرة ذي القعدة الحرام من تلك السنة، فنزل «قلعة ششه»، ثم خرج إلى «نخجوان» في ٢٣ من محرم سنة ١٢٦٧، ثم إلى «كنجة» في رجب من تلك السنة، ثم رجع إلى «تبريز» وأقام بها أزيد من سنة، ثم عاد إلى «العراق»، فوَرَد «النجف» في حدود سنة ١٢٧٠ ...

وهناك قرأ على «الشيخ مرتضى الأنصاري» في الفقه، أزيد من تسع سنين، وعلى تلميذه «السيد حسين الكوهكمري» المعروف بـ «السيد حسين الترك» في الأُصول، وبعد وَفاة «الشيخ مرتضى» سنة ١٢٨١ صار يقرأ على «السيد» في العِلمين، وهو أكبر أساتيذه، وكان مدَّة قراءته عليه يقوم بإعادة درسه على جماعة من الطلاب، فلُقِّب بينهم بـ "المقرّر"، وأخذ أيضاً على «الملا علي ابن الميرزا خليل الطبيب»، وأخذ عن أجلّاء علماء العرب، منهم «الشيخ راضي ابن الشيخ محمد» الفقيه النجفي الشهير، و«الشيخ مهدي ابن الشيخ جعفر الجناجي النجفي»، وأخيه «الشيخ علي».

ولما توفي «السيد حسين الترك» ﷺ سنة ١٢٩٩ وأنتقلت الرياسة العلمية في الترك إلى «الملا محمد الإيرواني»، كان المترجم من جملة المراجع والمعظَّمين عند أهل العلم، وكان قد أستقل بالتدريس والإمامة في أيام مشايخه المتقدِّم ذكرهم، ولما توفي «الإيرواني» وصارت المرجعية الكبرىٰ لـ «الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي»، راجت مرجعيَّة «الشيخ المامقاني» وأقبل الناس في كثير من بلاد الترك في «أذربيجان» و«قفقاسيا» علىٰ تقليده، والتفَّ جُلُّ فضلائهم حوله، يرجعون إليه ويحضرون درسه، وتجلب إليه الحقوق من تلك البلاد، وتوسَّعت مرجعيَّته وتنامت يوماً بعد يوم، ولما توفي «الميرزا الشيرازي» سنة ١٣١٢، قلَّده الفرس والأتراك في «القوقاس» وغيرها، وجُبِيَت إليه الأموال، وقسم منهم قلَّد معاصره «الملا محمد الشرابياني» من علماء الترك، وفي سنة ١٣٢٢. سافر لزيارة «الرضا» ﷺ فأستقبل في كل بلد دخله بالإكرام والإعظام، ولما وَرَد «طهران» أقام في بلدة «الشاه عبدالعظيم»، جاء «السلطان مظفرالدين شاه القاجاري» لزيارته. وعاد إلىٰ «النجف» فأستقبل أستقبالاً عظيماً. وفي غرة المحرم الحرام من سنة ١٣٢٣ مرض وتوفي في ١٨ منه.[١]

وقد أردت من هذه الترجمة، بعد ما فيها من إشارات وتنبيهات إلىٰ **كيفيَّة التتبُّع والتدقيق في أحوال العلماء، وملاحقة السيرة التفصيلية التي تكشف مستوياتهم العلمية، ودرجاتهم في العدالة** والتقوىٰ، وأستيفائهم باقي الشرائط التي تسمح بتلقِّي الدين عنهم، مقابل الغموض والإبهام الذي يلف سيرة الأدعياء، فلا تعرف شيئاً عن كيف ومتىٰ وماذا وأين حصَّل "علومه"؟ اللهم إلَّا الدجل والتزوير!... **أردت التمهيد لبيان التالي:**

وهو ما حكاه صاحب ‹النجفيات›: "أن «السيد حسين الترك» المتوفىٰ ١٢٩٩، كان لما أمتدَّ به العمر وطال مرضه، أحسَّ بأنه صار لا يستحضر أدلَّة الأحكام الشرعية، فطلب من وُجوه تلاميذه أن يختبروه، ففعلوا، فقال له تلميذه «الشيخ محمد حسن المامقاني» (الذي ذكرت شيئاً من ترجمته): صدق حَدسُك، فأنت الآن غير مجتهد! فقال: **أكتبوا إلىٰ الآفاق بذلك حتىٰ يعدِلوا عن تقليدي**"![٢]

---

(١) أنظر: ‹أعيان الشيعة› لـ «السيد محسن الأمين» ج ٥ ص١٥٠، نقلته بتصرُّف يسير.

(٢) ‹نجفيات› لـ «علي محمد علي دخيل» ص١٩٨.

مجرَّد أنه صار لا يستحضر الأدلَّة، لا أنه فقد الملكة ولم يعد مجتهداً أو أعلماً، بل بمعنى أنه إذا سُئل عن دليله في هذه الفتوى ومستنده في تلك، تطلَّب الجواب منه مراجعة، دون أن يجيب على الفور: آية أو رواية أو أصل أو إجماع وما إلى ذلك من مستنده في الفتوى!... **وَجد المسوِّغ الشرعي الذي يبيح له ترك الأمر** والتخلِّي عن، فدعته هذه الحالة إلى الشكِّ في كفايته وأهليَّته واستيفائه الشرائط، فتنحَّى جانباً، **وانصرف عن المرجعيَّة**، وهو في أوج مجده وذروة شهرته وقمَّة رئاسته!

«السيد يوسف الحكيم» يزهد في المال وهو محور المرجعية

وهذا «السيد يوسف الحكيم»، الذي يقول عنه «السيد الخميني»: "عندما كان المرء ينظر إلى وَجهه يتذكَّر (ينصرف إلى) يوم القيامة"[1]، ألقت إليه المرجعية قيادها، لا لمجرَّد أنه نجل «السيد محسن الطباطبائي الحكيم»، المرجع الأعلى وزعيم الحوزة والطائفة في عصره، بل لِفضلِه وعلمه المشهود، الذي جعله في نطاق قلائل معدودين تطالهم شُبهة الأعلمية، ولتقواه وعدالته، التي تفوَّق فيها على أقرانه، ممَّن كانت مظانُّ المرجعية تحوم في فلَكهم، فجاءته الرئاسة تطرق بابه، سواء من قبل الحوزة وأهل الخبرة فيها، أم من سائر المؤمنين، والحالة الشعبية الغالبة على «النجف الأشرف» وعموم عشائر «العراق» وأهالي «إيران» و«الهند» و«باكستان» في ذلك الوقت...

بل توفرت بيده الأسباب الطبيعية، وعمدتها المال، بعد بيت العلم والزعامة، مما يستميت الأدعياء ويتهالكون للحصول عليه والتمكُّن منه... أقبلت عليه وألقت قيادها إليه، ومكَّنته من نفسها طوعاً، فأبى ﷺ!

ولننهل من سماحة «آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم»، الخلف الصالح لهذا البيت العلمي العريق الذي له أفضالٌ كبيرة على المذهب والطائفة بما قدَّم من خدمات وجهود وتضحيات، ونتركه يروي لنا شيئاً من سيرة "خاله" العطرة، التي حقَّ أن يفخر بها ويزهو ويشمخ كلُّ مؤمن... يقول دام ظله:

---

(١) «صحيفة النور» مجموع خطب وبيانات «الإمام روح الله الخميني» ج ١٨ ص١١٣.

ما زلت أتذكَّر تلك الليلة الليلاء من مرض «السيِّد الجد» ﷺ، فقد بُلِّغنا عبر الهاتف في «النجف الأشرف» ـ في أوائل شهر صفر، قبل وفاته بشهرين تقريباً ـ أن سماحته قد تردَّت صحَّته في المستشفى، إثر نوبة قلبية حادَّة، وكان بسببها معرَّضاً لقرب الرحيل المحتوم، وهُرع إلى «بغداد» أكثر الأقرباء ولم يبق في «النجف الأشرف» إلَّا وَلده الأكبر، المرحوم الخال، «آية الله السيد يوسف» ﷺ، وبعض شيوخ العائلة، وبقيت أنا معهم. ورجعنا بعد صلاة المغرب إلى المجلس العام (البراني) في دار «السيِّد الجد» ﷺ، ونحن في وُجوم، ويتملكنا أشدُّ القلق، فقد كنَّا نتوقَّع الخبر الصاعق في كلِّ لحظة.

وبعد أن انتهى المجلس وانفضَّ الناس، خرجت مع «المرحوم الخال» مصاحباً له في طريقه إلى بيته، وفي الطريق جرى بيننا حديث كشف لي أنه يعيش قلقاً ويعاني من مشكلة، تفوق عنده ما يرتقبه من وفاة وفقْد «والده»!

فقد قال لي ـ ما مضمونه ـ: الموت أمرٌ لا بدَّ منه، إلَّا أن مشكلتي أنَّ «السيِّد» قد أوصى إليَّ بما يتركه من أموال عامة (الأخماس والحقوق الشرعية) لأُشرف على صرفها، وهذه أمانة يصعُب عليَّ تحمُّلها لبعض الوُجوه. وقد حاولت التخفيف عنه فلم أُفلح، حتى إذا وَصلنا إلى بيته طلب إليَّ أن أدخل لإكمال الحديث، فدخلت. وهناك طال الحديث بيننا حتى قلت له: هذه الأموال لا بُدَّ أن تُصرَف، وأنا أتعهَّد بأنك ستحصل على إجازة بتوَلي صرفها من كلِّ مَن يُحتمَل توقُّف صرفها شرعاً على إذنه، من المراجع والمجتهدين الذين كانوا كثيرين في «النجف». ولكنه أصرَّ على الامتناع، وطلب إليَّ بإلحاح أن أُسافر في اليوم التالي إلى «بغداد»، لأُبلِّغ «السيِّد» امتناعه قبول الوصيَّة بهذا الوَجْه!

وكان الطلب محرجاً، فليس هذا مما يواجَه به «السيِّد الجد» وهو في تلك الحالة الحرجة، إضافة إلى محاذير أُخرى كنت أخشاها. لكنني استسلمت على مضض، مراعاة لوَضعه واستجابة لإصراره، غير إن الله كفاني ذلك، حيث تيسَّر له إبلاغ غيري بطَلبه، ممن كان في «بغداد»، فلما بُلِّغ «السيِّد الجدُّ» بذلك، رفض وأصرَّ على إلزامه، لما يعرفه من أهليته، فاستسلم للأمر ونهض به بعد أن احتاط بما أمكنه من وُجوه الاحتياط.[1]

(١) «المرجعية الدينية» لـ «السيد محمد سعيد الحكيم» ص٧٣.

وقد كان لهذا الموقف أثره الغريب في أندفاع الناس نحو «السيد يوسف الحكيم» ﷺ، وإصرارهم على تقليد هذا الذي يُعرض عن الدنيا ويزهد فيها بهذا الشكل، بعد أن أقبلت هي إليه، ولم يسعَ هو ولا حرص عليها... هكذا نبُل في أعين الناس والحوزة، وعزَّ أن يفقدوه في هذا الموقع والمقام، فتوجَّهوا إليه وأصرُّوا عليه، ولا سيما أن «وَالده» ﷺ، ناهيك بكثير من أعلام الحوزة، كانوا قد أرشدوا إليه، ورجَّحوه على غيره، فلما وُوجِه «السيد يوسف» بذلك، ردَّ **بأن «السيد الوالد» هو الذي زهَّدني في المرجعية، فقد دخلتُ عليه يوماً فرأيته منفعلاً من بعض المشاكل وقال لي: إيَّاك أن تورِّط نفسك في هذا الأمر!**

أنصرف ﷺ إلى العلم والتدريس وأنشغل بمزيد تهذيب النفس وتزكيتها، وقد وَجد مَن ينهض بدور المرجعية ويتصدَّى لها، ويكفيه هذا الخطير، وأكتفى هو بإمامة الجماعة، بعد تمنُّع أيضاً!... وراح كُلٌّ إلى شأنه، بلا تكالب وأندفاع، ولا نزاع ولا صراع!

«الميرزا محمد أرباب القمي» و«مير أبوالقاسم كبير»

يروي «آية الله العظمى السيد موسى شبير الزنجاني» في الجزء الأول من سلسلة مقالات ودراسات في تعريف الكتب والشخصيات: (جرعه اي از دريا) (جرعة من بحر)، تحت عنوان: خضوع (تواضع) علماء «قم»:

كان «الشيخ مهدي الحكمي» من أصدقاء وأصحاب «سامراء»، وزملاء الدراسة في دورة «السيد محمد حسن الشيرازي» (المجدِّد) و«الشيخ ميرزا محمد تقي الشيرازي»، وكان «الشيخ عبدالكريم الحائري» من زملاء «سامراء» أيضاً، عندما قدم إلى «قم» (وكانت في حينها قرية صغيرة)، نزل في منزل «الشيخ مهدي الحكمي»... فحضر لزيارة «الشيخ عبدالكريم الحائري» شخصان هما الأبرز في زعامة «قم»، أحدهما «الشيخ ميرزا محمد أرباب القمي»، وكان هو الأكبر سناً، ويظهر سائر العلماء الخضوع له ويتصاغرون بين يديه، وقد تلمَّذ كثيرون عليه، وكان يكبر «الشيخ الحائري» بخمسة عشر عاماً، ويعدُّ من طبقة متقدمة على طبقة «الشيخ»، وكان جامعاً للمعقول والمنقول، وعالماً وزعيماً. والشخص الآخر هو «الشيخ مير أبوالقاسم الكبير»، الذي كانت له الصدارة العلمية والأخلاقية في «قم»، وكان الأكثر وَجاهة وتميُّزاً...

يقول «الحاج شهاب» حفيد «ميرزا محمد أرباب» أنه ما كان مثل هذا المحفل ليخلو من المداولة والمباحثة العلمية، لذا طُرحت مسألة وجرى البحث فيها... عندما فرغا من زيارة «الشيخ»، وخرجا إلى الزقاق، أستوقف أحدهما الآخر، وقال «الميرزا محمد أرباب» لصاحبه: **إن هذا الرجل يتمتع بأُفق ومستوىً يتفوَّق علينا، إذا رجوناه أن يبقى في «قم» ويستقر فيها، فسيحدث نقلة نوعية، ويتحوَّل بها إلى حوزة عظيمة. فأجابه «الكبير»: هذا ما أردت أن أقوله لك!**... عندها أقترح «الميرزا محمد أرباب» أن يعودا في الحال إلى «الشيخ»، فعادا إليه وعرضا رجاءهما عليه.

إن لهؤلاء العظماء حقاً عظيماً على الحوزة العلمية، فهذا و«السيد الصدر» وآخرون، قدموا تضحيات... «الشيخ ميرزا محمد أرباب» مع أنه أكبر من «الشيخ الحائري» بخمسة عشر عاماً كان يبالغ في كسر النفس والتواضع.[1]

هكذا كان هذان العلمان الجليلان يرجوان شخصاً وَجدا أنه أعلم منهما، ويتفوَّق عليهما في شرائط المرجعية، ويتوسلانه أن يسودهما وينتزع عنهما الزعامة والرئاسة الدينية التي كانت لهما، إحقاقاً للحق، وسعياً لرواج العلم وأزدهاره!

«السيد علي البهشتي» يرفض التصدِّي للمرجعية

وهذا «السيد علي الحسيني البهشتي» العالم العامل والفقيه المتبحِّر والمجتهد المطلق، والزاهد العابد، الذي كان يذهب بعض أهل الخبرة إلى أنه الأعلم في «النجف الأشرف»، وقد توجَّهت إليه الأنظار بعد وَفاة «السيد الخوئي» ﷺ، وكان المرتقب أن يكون هو التالي له في المرجعية، ولا سيما أنه كان موضع ثقته، وكان يحيل عليه الأستفتاءات التي ترده، وقد ذكر «السيد مهدي الخرسان»: أن «السيد البهشتي» لما صحب «السيد أبوالقاسم الخوئي» ﷺ في سفره إلى «لندن» للعلاج عام ١٩٩٠، أثنى عليه ثناءً جميلاً، وأطراه إطراءً جليلاً لم أكن أتصوَّر أن يقوله في حقِّ أحَدٍ قط!

لكن «السيد البهشتي» ﷺ أبى ذلك كلَّه ورفض المرجعيَّة، وقام بإرجاع أرحامه إلى زميله ورفيق دربه في الحوزة، الذي خبر علمه وتقواه عن قرب: «السيد علي السيستاني».

---

(١) «جرعه اى از دريا» مقالة لـ «السيد موسى شبير الزنجاني» ص٥٤١.

«الميرزا جواد التبريزي» يتحين فرصة للتخلص من المرجعية

وهذا «الميرزا جواد التبريزي» ﷺ واجه مرَّة ضغوطاً أمنية وسياسية شديدة، إثر امتناعه عن إجابة طلب السلطة زيارة الحاكم حين قدم إلى «قم» للمرة الأُولى بعد تولية الأمر، وعندما زادت الضغوط وبلغت التهديد والوعيد، قال: إنني لست في وَارد معارضة النظام ومحاربته، ولا بصدد موقف معيَّن في رفضه وعدائه، إنني أشعر أن تكليفاً شرعياً يتوجَّه إليَّ بحفظ مقام المرجعية وموقعها في الأُمة والحوزة، وقد شخَّصت أن قيامي بهذه الزيارة يهتك هذا الموقع ويضعفه، ويجعل المرجعية غير ذات شأن وبال، سواء في أعين الطلبة أو عامة الناس. والآن، **أنا لا أملك من مقومات الرئاسة والزعامة** (قنواتها وسُبلها وأدواتها) إلَّا درسي وهذا المكتب، **فإذا رأيتم أن أُعطِّل الدرس وأُغلق المكتب، وَجَدتُ عذراً شرعياً يعفيني من هذه المسؤولية التي تُسهِد ليلي وتقضُّ مضجعي!** وسأقوم بالهجرة والانعزال عن الحوزة والناس، والتفرُّغ لعباداتي! (وعرض انتقاله إلى بستان يقع في الجوار، في أطراف مدينة «قم»، في قرية تسمى «فوردو»).

هكذا يرى العالم الربَّاني المرجعية وينظر إلى الرئاسة، ويُنزِل الزعامة الدينيَّة: مسؤولية جاءته رغماً، وحِملٌ أُلقي عليه مكرَهاً، وعبءٌ يُثقِل كاهله وينوء به ظهره، وإن مثَّلت شيئاً من الجاه والمقام، فهو شرف العلم والفقه والفقاهة، ثم عظَمة خدمة الناس في أشرف مقاصدهم وحوائجهم أي تعريفهم وتبصيرهم والربط على قلوبهم بالعقائد الحقَّة، وبيان الحلال والحرام وإرشادهم إلى أحكام دينهم، أما اعتبارات الدنيا، فهي بلاء وامتحان يتحَّين العالم العادل الفرصة للتخلُّص والفكاك منها.

وعندما رأى القوم منه هذا الصدق والإخلاص بعد تلك الممانعة والصلابة، وفهموا سرَّ موقفه وحقيقة قصده ومراده، ثم طبيعة مواجهته وأين عساها أن تبلغ به وبهم، وقد كانوا يراهنون ـ من منطلقاتهم ـ أنه يمكن أن يخضع حرصاً على مقامه وزعامته وخوفاً أن يطالها ما يزري بها (وقد وَقع بعض بطانة «الشيخ» وحاشيته في هذا الخوف، فكانت ضغوطهم لا تقلُّ عن ضغوط الدولة، خوفاً من الآثار السلبية لهذا الموقف على مرجعية «الشيخ» ﷺ، وقد عاصرت الحادثة وواكبتها وشهدت ما فعلوا!)...

«الشيخ الوحيد الخراساني» يكرر رفض التصدّي للمرجعية

وهذا «الشيخ حسين الوحيد الخراساني» دام ظله، صاحب الكرسي الأرفع والدرس الأكبر في حوزة «قم»، كان ـ بلا أدنى شكّ وريب ـ منذ أمد بعيد، في مظانّ الأعلمية، وأهلية المرجعية، والدائرة الأُولى التي يشير إليها جملة من أهل الفضل والخبرة... وقد كان هؤلاء، وفيهم فحول الحوزة، يصرُّون عليه ويلحُّون أن ينبري لهذا الدور ويتصدّى للمرجعية، ولا سيما عند رحيل أحد المراجع العظام من الطبقة السابقة التي تلاحَقها الأجل المحتوم وَاحداً بعد آخر، من «السيد أحمد الخونساري» إلى «السيد الخوئي» وهكذا الذين تلوه... **وهو لا يستجيب لهم ولا ينزل على رأيهم**، وفيهم مَن أخذته الحيرة وألجأته الحاجة الفعلية إلى التقليد من وُجهاء "البازار" في «طهران»، وأعيان «قم» وصلحاء «مشهد» و«شيراز»، وغيرها من مُدن «إيران»، وكذا بعض البلاد الأُخرى كـ «الكويت»، مستعيناً بلطائف الأعذار، ليمضي في شأنه من التدريس وتهذيب النفس.

حتى أعلنت "جامعة مدرسي الحوزة العلمية في قم"، وهي لجنة تتبع الحكومة الإيرانية، أسم «الشيخ الوحيد» في عداد آخرين رشحتهم للمرجعية، في قضيَّة خطيرة أعقبت وفاة «السيد الخميني» لا يسعها هذا الكتاب... ينقل «الشيخ محمد إسماعيل» نجل سماحته، أن «وَالده» أمر عندها أن نتوجَّه إلى «شيراز»، ليقضي ليلة كاملة في العبادة والتهجُّد في حرم «السيد علاء الدين حسين»، وهو من أولاد «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، الذين يقصد الزوَّار مقامه من مسافات وبلاد بعيدة، بنيَّة المبيت في حرمه، وغالباً ما يعودون بقضاء حوائجهم وتحقيق مرادهم ونُجح سؤلهم... وفي صبيحة اليوم التالي، طلب «الشيخ» أن نتوجَّه إلى «مشهد»، وهناك أحيى ليلة أُخرى في الأعمال والعبادات في حرم «ثامن الحجج» عليه السلام، وعندما عاد إلى «قم»، أعلن أنه يرفض التصدي للمرجعية!

بعد فترة من هذا الموقف، عاد «الشيخ الوحيد» وأعلن مرجعيَّته ونشر رسالته وأفتتح مكتباً لإدارة شؤون المرجعية! وذلك بعد أن جاء شخص (لم يحدد الناقل «الشيخ محمد إسماعيل» مَن هو ولا كيف نقل أمر «المولى» عليه السلام، عن رؤياً أو مكاشفة أم مشاهدة مباشرة؟) وقال: «صاحب الأمر» عليه السلام أمَر وقال: "**قولوا للوحيد أن يتصدى للمرجعيَّة**"!

وإن فاتني كثير من شواهد العدالة والنزاهة والترفع في سيرة علمائنا الأعلام، فلن أسمح لنفسي أن أغفل عن ملحمة شهداء «آل الحكيم» رضوان الله عليهم، الذين تقدَّموا على مذبح العدالة والتقوى والنزاهة والاستقلالية، والإباء والحريَّة، يحملون أنفة أجدادهم الكرام وإباء بيتهم الطاهر، حتى قضوا شهداء... لا لشيء، إلَّا **رفضهم المشاركة في مؤتمر جمع فيه النظام الصدامي شرذمة من ؤعَّاظ السلاطين وعلماء البلاط من شتى المناطق والبلاد، أراد منه إسباغ المشروعية على حربه «إيران»!** فرفض العدول الأتقياء المشاركة.

يسرد «السيد حسين الحكيم» بعض تفاصيل المأساة قائلاً:

يقول المرحوم «آية الله السيد محمد حسين الحكيم» الذي كان معتقلاً في زنزانة في مديرية الأمن في «بغداد»: أقتادوني في اليوم السادس من شعبان عام ١٤٠٣هـ، معصوب العينين، ثم أنزلوني في قبو، أوقفوني مقيَّداً في زاوية، ثم أزالوا العصابة ومكَّنوني من الرؤية، ولاحظت عدداً من المسلَّحين أتخذوا مواقع ووَضعية الاستعداد لإطلاق النار. ثم في لحظة أنزلوا «السيد عبدالصاحب الحكيم نجل السيد محسن الحكيم»... وعندما بلغ وَسط القبو، أطلقوا الرصاص عليه فتكوَّم جسده على الأرض ودمه ينزف من كلِّ مكان من جسده. ثم أنزلوا أخاه «السيد علاء الدين»، وكان محني الظهر لكثرة ما تعرَّض له وعاناه من تعذيب، وعندما بلغ وَسط القبو، أطلقوا عليه الرصاص فسقط على جسد أخيه.

ولهول الفاجعة أُغمي على «السيد»... ولما ينقض المشهد بعد!

في تلك الليلة أيضاً وفي نفس الظروف أُعدم أخوهما «السيد محمد حسين»، وأُعدم أيضاً وَلدا «السيد يوسف الحكيم»: «السيد كمال الدين» و«السيد عبدالوهاب»، وأُعدم أيضاً «السيد أحمد نجل السيد محمد رضا نجل السيد محسن الحكيم».

كلُّ هذا وأمثاله من صوَر التعذيب والتنكيل في المعتقلات التي طالت رجال الحوزة من هذه الأُسرة العلمية، **كان لتمسكهم بالأصالة وتقيُّدهم بالأحكام والتزامهم التقوى، وعدم استعدادهم للعبث بالدين واللعب بأحكامه!** لم يحملوا سلاحاً ولا أسسوا منظمات وأحزاباً، ولا انخرطوا في معارضة ولا نهضوا بثورة، وما أرادوا إسقاط النظام أو إصلاحه... إنما أبوا أن يتخلُّوا عن عدالتهم، ورفضوا بيع دينهم بدنياهم.

وإنما جئت على سيرة المعاصرين من العلماء الأعلام والمراجع العظام، وذكرت طرفاً من الزهد الذي يكتنف مسيرتهم، والتعالي على الدنيا ـ بشتى صوَرها ـ الذي يحكم حركتهم، وأتيت على صوَر من النأي والعزوف الذي يعيشونه تجاه المرجعية، وكيف يتعاطون مع الزعامة والرئاسة، وإن كانت دينيَّة إلهية، لم يسع أحد منهم إليها، ولا خطَّط لبلوغها، ولا حاول ولا زاول ولا طاول... وذلك **حذراً أو اَستدراكاً لما قد يرِد إن أنا سردت مواقف المتقدِّمين من عظمائنا**، وهي حافلة بأضعاف مضاعفة، **من القول إنها قصص غابرة وحالات دخلت في التاريخ ولم تعُد موجودة في عصرنا!** ذلك من فرط ما لوَّث الأدعياء الأجواء، وأفسدوا الساحة بتهالكهم وتكالبهم، وسعيهم إلى المرجعية وطلبهم الرئاسة بأدوات مقززة ووَسائل قد يعفُّ عنها أراذل السياسيين، ويترفع عنها حتى التجار الأستغلاليين والكسبة المحتكرين، وأرباب أية مهنة تنطوي في طبعها الأوَّلي على الطمع والجشع، ويشار إليها بالحرص والفساد، وأنعدام الأخلاق وفقد الأحاسيس!

وإلَّا فإن سيرة المتقدِّمين من علمائنا الأبرار حافلة بأضعاف مضاعفة من هذه الأنوار... ولكنني ـ على أية حال ـ لن أسمح لدعاياتهم والأجواء التي خلقوها أن تدفعني لأُضيِّع هذا الحق، وأتجاوز هذا الموضع حتى أمرَّ على سيرة أحدهم، وهو «الشيخ الأعظم» ﷺ، أقتبسها من مجموع ما تناولته المصادر التي ترجمت له ﷺ:

كانت الزعامة العلمية الحوزويَّة والمرجعيَّة الدينية قد أجتمعت وتحقَّقت في فقيه العصر «الشيخ موسى كاشف الغطاء» وبقيت فيه حتى سنة وَفاته ١٢٥٦. ثم أستقل من بعده ونهض بها أخوه الفقيه الكبير «الشيخ حسن» صاحب «أنوار الفقاهة»، إلى أن أجاب دعوة ربه الكريم. ثم أنتقلت الزعامة إلى فقيه الطائفة وأعلم عصره «الشيخ محمد حسن» صاحب «الجواهر» أعلى الله مقامه من عام ١٢٦٢إلى عام ١٢٦٦، وهي سنة وَفاته، وكان لما نزل به مرضه الأخير، وبدأت تظهر عليه بوادر الوَفاة وعلامات الرحيل، وعلِم رجال الحوزة من أصحاب «الشيخ» وتلاميذه العاملين في حاشيته، أنه سينتقل إلى الرفيق الأعلى... غلبهم هاجس مستقبل الأُمة فتبقى بلا مرجع تقلِّده، والقلق على الحوزة العلمية بلا زعيم يدير شؤونها ويدبِّر أمرها.

فقلَّبوا الأمر بينهم وتفكَّروا فيه، حتىٰ ٱتفقت كلمتهم، وٱجتمعت آراؤهم علىٰ نجل «الشيخ»، أي «الفقيه الشيخ عبدالحسين الجواهري» ﷺ، إذ لم يجدوا أعلم ولا خيراً منه، فقد كان يجمع مؤهلات الزعامة علماً وورَعاً، وحنكة وإدارة. لٰكنهم لم يبتُّوا في الأمر ويحسموه بالإعلان، إذ كلُّ ما يملكونه هو ترشيحه إلىٰ «الشيخ» وهو علىٰ قيد الحياة بعد!... فلما سئل ﷺ عن الأمر، أمر بأن تشكَّل لجنة علمية، تجري بين أعضائها بحوث علمية معمَّقة في المسائل الفقهية والأُصولية التي كانت محور الٱجتهاد والٱستنباط، ومن أجواء الحوار والمساجلات العلميَّة، يتبيَّن الأعلم، وينكشف الأفقه ويظهر الأولىٰ بالزعامة والمرجعيَّة.

ٱنتخب القوم لفيفاً من العلماء الأعلام للمشاركة في تلك اللجنة، فٱجتمعوا فيها، عدا «الشيخ الأنصاري» لم يكن من الحاضرين، وأخذوا في البحث، وعرض كلٌّ ٱستدلاله ورأيه في فروع فقهية عويصة ومسائل علميَّة عميقة.

وإن كان ظاهر هٰذه اللجنة العلمية، هو البحث العلمي وكشف الأعلم، إلَّا أن جماعة كانت تبطن قراراً مسبقاً هو ترشيح نجل «الشيخ» للزعامة والرئاسة من بعد «أبيه»، ولعمري، هٰذا هو شأن وحال أغلب، إن لم يكن كلّ، اللجان والهيئات التنظيمية بمختلف أشكالها وسائر مسمَّياتها، هناك بوَاطن وخفايا، وخطط وتكتيكات، وصفقات ومبايعات، تأخذها بعيداً عن الأغراض المعلنة لتشكيلها.

وكان «الشيخ» ﷺ بألمعيته ووَعيه، وذهنه الوقاد وبصيرته، ثم بطهارة نفسه وسموِّ روحانيته، علم أو قرأ وٱستظهر ما أضمره القوم، وكأنه ٱطَّلع علىٰ حقيقة قصدهم. لٰكنه لم يتدخَّل في أمر اللجنة، ولم يتكلم بشيء يخالف آراءهم (ولعلَّ ذلك منه ﷺ كان حذر لجوئهم إلىٰ بدائل، وتدبيرهم ما يستدرك الحال، إن تبين لهم فشل هٰذا المسعىٰ، فتركهم في وهْم نجاحهم حتىٰ اللحظة الأخيرة، وقد فاتت الفرصة لأي تدبير جديد!). إلىٰ أن قرب أوَان رحيله ﷺ وصار في الٱحتضار، والقوم يحسبون أن «الشيخ» سوف لن يفضل ولن يقدِّم علىٰ نجله في الزعامة والمرجعية أحداً، ولن يرتضي عنه بدلاً.

وإذا بـ «الشيخ» يسأل أعضاء اللجنة عن «ملا مرتضىٰ»؟ ثم يأمرهم: عليَّ به.

طرق أسماع القوم آسم «ملا مرتضىٰ» فأُسقط في أيديهم، لأنهم علموا إرادة «الشيخ». حاول القوم بشتىٰ الطرق والوسائل إقناع «الشيخ» بترشيح وَلده من بعده، فلم تنتج مساعيهم ولم تفلح، وكان ﷺ كالجبل الراسخ لا تحركه العواصف، ولا تميل به العواطف، فلم ير القوم بدّاً إلّا أن يُبلغوا «ملا مرتضىٰ» برغبة «الشيخ» لقاءه.

عندها ذهبوا يسألون عن «ملا مرتضىٰ»، فأُخبروا أنه إما أن يكون في «الحرم العلوي»، أو في «مسجد السهلة»، **وقد ذهب هناك يدعو الله لشفاء «الشيخ» صاحب «الجواهر»**. فلما ظفروا به وأدخلوه علىٰ «الشيخ»، سلّم «ملا مرتضىٰ» علىٰ الحضّار، وخصَّ «الشيخ» بالتحية، فردَّ «الشيخ» عليه الجواب وهو فرح مبتهج لمرآه، منبسط منشرح من لُقياه، ثم قرَّبه إليه وأدناه حتىٰ أجلسه عنده وهو مسجىٰ علىٰ فراش الموت، فأخذ يده ووَضعها علىٰ صدره قائلاً بلهجة ملؤها اليقين: الآن طاب لي الموت، الآن ساغ لي الرحيل.

ثم خاطب الحضور حوله وقال: هٰذا **مرجعكم من بعدي**. ثم عقب كلامه مخاطباً «الشيخ الأنصاري»: قلِّل من آحتياطاتك يا «الشيخ»، فإن الشريعة سمحة سهلة. وقد كان «الشيخ الأنصاري» كثير الآحتياط في المسائل الشرعية.

آنتقل «الشيخ محمد حسن النجفي» المعروف بـ «الشيخ الجواهري» إلىٰ الرفيق الأعلىٰ، ووَرد ضيفاً علىٰ مولاه الكريم، وهو يحمل تلك الروحية الطاهرة، والنفسية السليمة، يرفل بالعدالة والنزاهة التي ترفعت به عن الميول والأهواء، فأدَّىٰ ما كان عليه من الأمانة الإلٰهية، إلىٰ صاحبها ومَن يليق بها حسب وَظيفته الشرعية وتشخيصه للأعلم الأعدل، دون محاباة لأهل ووَلد وقرابة، ولا إرضاء لحاشية وأعوان وبطانة.

لم يغلبه الطبع البشري، بل قُل الشيطاني، الميال إلىٰ الجاه والشهرة، وحبّ الرئاسة والزعامة والإمرة، التي يفدي بعضهم في سبيل بلوغها الأعزَّ، ويتلف في طريق الحصول عليها الأغلىٰ والأنفَس، وتراه يتنازع عليها ويحارب في سبيلها ويقاتل بشراسة وضراوة، ولعلَّه أراق الدماء وقتل الأنفس المحترمة لأجلها! ثم يعمل كلَّ جهده لعدَم خروجها من ذريَّته، وإبقائها في وَرثته، وأن يتداولها الأولاد ويتعاقب عليها الصبيان، وإن لعِبوا بها وتلقَّفوها تلقُّف الكرة!

ولا يظنن أحدٌ في هذه الممارسة ـ التي أقدم عليها «الشيخ» الأجلُّ ـ السهولة واليسر، وبحسب الأمر هيّناً عاديّاً يجاري السجيَّة ويوافق الطبع، فإن هناك (من "العلماء" الأدعياء، ناهيك بالحكام الظلمة وسلاطين الجوْر) **مَن يُهلِك الحرث والنسل وهو ينادي: "الإمارة ولو على حجارة"، فيقلب عاليها سافلها، تمسُّكاً بالرئاسة وتهالكاً عليها**، ويحتال بما شاء الشيطان من حيَل ومكائد ليبقيها في نسله وعقبه، أو في جماعته وحزبه! ولعلَّ الخطب يطال ـ أحياناً ـ بعض العلماء الحقيقيين (لا الأدعياء المزيَّفين)، فيسقط أحدهم في هذا الاختبار ولا ينجح... فإن الأمر عسير والخطب مشكل وعويص، و "آخِر ما يخرج من قلوب الصدِّيقين"، وهو مما لا يكون إلَّا في الأوحَدي من العلماء الأبرار في كلِّ عصر وزمان، من أمثال هذين العلَمَين الرفيعين: «الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري» و«الشيخ مرتضى الأنصاري الأعظم».

لم يكتفِ «الشيخ الأعظم» بهذا الترشيح ولم يقنع بتزكية أُستاذه وهو أعلم أهل زمانه، كما لم يؤخذ بفرحة عامة المؤمنين ونشوتهم من هذا الأداء الروحاني والخلُق الإلهي والترفُّع والعزوف عن الرئاسة الذي لا تراه إلَّا في حوزات الشيعة ورجالاتها... لم يقبل هذا الترشيح، وأبى أن يتسلَّم مقاليد الزعامة المرجعية!

لقد رفض «الشيخ» هذا العرض الذي يسيل له لعاب كثيرين ولم يقبل المرجعية!...

ردَّ على العلماء وأهل الخبرة بأنه ليس أهلاً لهذا الدور ولا يحقُّ له التصدِّي لهذا المقام! ولم يقل ذلك تواضعاً ولا ـ بطبيعة الحال ـ تهرباً من المسؤوليَّة، فقد وَافقت الحوزة كلُّها على تشخيص زعيمها الراحل، وهو الخبير العارف الذي لا يسمح بأن يطال هذا الأمر الخطير للفضول والعبث، ويجعله سلعة للمجاملة وميداناً للمحاباة، فألقت إلى «الشيخ الأنصاري» القياد، إما تبعاً لأُستاذه العظيم، أو عن علم مباشر بأهليته، فلم يكن مقامه العلمي وحاله في التقوى والعدالة خافية على أحَد، بل كان ذكره على كلِّ لسان، وشهرته في تفوُّقه على أقرانه من أعلام عصره علماً عملاً وزهداً وَرَعاً تطبق الآفاق.

لكن «الشيخ الأنصاري» ردَّ ـ ببساطة ـ دعوتهم **مرتكزاً على احتمال أنَّ هناك مَن هو أعلم منه، فيجب تقليد ذاك الأعلم!**

أزداد العجب من سماع كلمته، فمَن عساه يكون أعلم من «الشيخ الأنصاري»؟

لقد تبين أن توقُّف «الشيخ الأعظم» في أعلمية نفسه يعود إلى زميل له في الدراسة، حين الحضور على «شريف العلماء» في «كربلاء»، هو «سعيد العلماء المازندراني»، كان «الشيخ» يراه أكثر قُدرة منه في التقاط المطالب العلمية، وأعمق إدراكاً وفهماً لها... لذا آمتنع عن قبول المرجعية، وقام بمراسلة «سعيد العلماء المازندراني» وشرح له الأمر، ودعاه للقدوم إلى «النجف» وتسلُّم هذا المقام الخطير والتصدِّي له.

ولا يقف الألق ونكران الذات وسمو الروح هنا، ولا ينحصر في نادرة زمانه وأوحديّ دهره: «الشيخ الأعظم»، بل كان ذلك حال قرينه وزميله «الملا سعيد العلماء المازندراني»، الذي أجابه بأن الأمر كما يقول، فهو أعلم منه! لكنه لما فارق الحوزة وآنقطع عن ميادين البحث العلمي وآنفصل عن أدوات صقل الملكة وآلية نموّها، منشغلاً بالدعوة والتبليغ والقضايا الحسبية، وتولي أُمور الناس والقضاء والفصل بينهم، فَقَد شيئاً من قدرته وتفوُّقه، ما يجعل «الشيخ الأنصاري» اليوم هو الأعلم، فلا سبيل إلَّا القول بمرجعيَّته!

لما وصل جواب «سعيد العلماء المازندراني» وردُّه إلى «الشيخ الأعظم»، لم يبق أمامه وجْهٌ للآنصراف والإعراض، ولم يكن له بدٌّ من الإذعان والقبول والآمتثال، والنهوض بالمسؤولية... بكى بكاءً شديداً، وتوجَّه إلى حرم «أميرالمؤمنين» ﷺ وتوسَّل إليه أن يعينه على هذا الأمر الخطير، وأن يأخذ بيده في حفظ الأمانة وأدائها.

نقل نائب سادن الروضة الحيدرية المطهرة أنه في ليلة من الليالي، حسب عادته، دخل الحضرة المطهَّرة قبل الفجر لإنارة مصابيح الحرم، وإذا به يسمع بكاءً وعويلاً من جانب يسار الضريح الشريف، من طرف الرجلين، فتعجَّب المرحوم «السيد الرفيعي» من هذا البكاء، فليس هذا وقت تشرُّف الزوَّار، ومَن عساه أن يسبقه في هذا الظلام؟ جاء السادن يتحرَّى ويستطلع، فرأى «الشيخ الأنصاري» واضعاً وجهَه على الضريح المقدس، وهو يخاطب «الإمام» ﷺ باللهجة الدارجة، وهو يبكي بكاء الثكلى ويقول ما مضمونه: سيدي «أبا الحسن»، مولاي «أميرالمؤمنين» إن الموقف خطير والحمل ثقيل، أرجوك أن تحفظني من الزلل، وإلَّا هزمت وخسرت المعركة وفشلت في هذه المسؤولية.

هكذا أصبح «الشيخ» زعيماً دينياً ألقت إليه الرئاسة والمرجعية مقاليدها من عام ١٢٦٦ حتى عام ١٢٨١، سنة وَفاته، وكان متفرّداً وَحيداً فيها، قلَّدته الطائفة الإمامية من شرق البلاد وغربها، والحقوق الشرعية من أخماس وزكوات تجبى إليه وترد عليه من سائر الأصقاع الشيعية، ولا سيما من «إيران»، وبلاد «باكو» و«القفقاز» و«نخجوان» و«إيروان» و«لَنكران» و«ساليان» قبل قضاء الشيوعية على هذه البلاد وسلبها من «إيران»، وكانت ثريَّة بمعادنها وغاباتها ومياهها ومزارعها وصناعاتها اليدوية، وكانت تطفح بآبار النفط. بالإضافة إلى الهبات والهدايا التي كانت تقدَّم عادة للمراجع العظام، وعلى رأسهم «الشيخ الأنصاري»، كانت تلك الحقوق الشرعية، وهذه الهدايا الثمينة تأتي «الشيخ»، فيودعها ركناً من زوايا البيت، يطرحها هناك، إذ لم تكن في عصره خزائن حديدية ولا مَصارف تودع الأموال فيها، وليس عند «الشيخ» مَن يخاف منه سرقتها ونهبها.

كانت الأموال توزَّع على طلبة العلم والمستحقين من ذوي الحاجات كلما وَردت بين حين وآخر، يقدِّمها بكل أبوَّة وعطف وحنان، من غير منَّة ولا أمتهان، وبمنتهى العدل والمساواة والإنصاف. فقد كان الطالب، أو الفقير المحتاج، يأتي عند «الشيخ» فيأخذ من تلك الأموال الطريحة، مقدار ما يقضي به حاجته وعوَزه، ويسدَّ به خَلَّته من ضروريات المعيشة وأسبابها، حذراً من تبعات إضافة تبقى عنده، فيحاسب عليها يوم القيامة. وكان «الشيخ» يصرف الزائد منها في سُبل الخير والمشاريع العامة كبناء المساجد والمدارس، وتشييد الجسور، وتزويج العزاب، وتجهيز الموتى من فقراء المسلمين، وفك الأسرى منهم، وعتق العبيد والإماء، وما شابه هذه الأُمور.

ومن عجائب «الشيخ» وخصائصه التي تميَّز بها وأنفرد، والتي لا يعزوها أهل العلم وأرباب المعرفة إلى محض عالي همَّته وراجح عقله ووَافر حكمته، ونبوغه ومراسه، سواء في العلم والفن، أو في الإدارة والتدبير، **بل يرونها عطاء كرامة إلهية وعناية خاصة أدركته من الناحية المقدَّسة**، لفرط سمو روحه وبلوغه المأمول في المعنويات، ما أورثه عدالة وتقوىً وإخلاصاً نادراً، فيعدُّون قدراته شاهداً على ذلك وأمارة على وُقوعه موقع الرِّضا من «إمام زمانه» ﷺ، الذي سدَّده وأعانه وأقدَره على هذه الطاقات...

هكذا ظهرت منه قدرة خارقة على تنوُّع الأنشطة وتكثُّر الفعاليات وتعدُّد نطاقات العطاء، والجمع بين ما يظهر وكأنه أضداد...

فهذا الذي بلغ في العلم ما مكَّنه من تأليف «المكاسب» في الفقه و«الرسائل» في الأُصول، فغدت أعماله الخالدة وكتبه النفيسة متوناً تدريسيَّة متفرِّدة في بابها، منذ أن سطرها يراعه الملكوتي حتى يومنا هذا، وستبقى للأُمة في قادم أجيالها، ما دامت الأصالة وبقيت الفقاهة واستمرَّت الجودة وظلَّ الإتقان، والفطاحل والعلماء عُكَّف على نتاج لم يسبق الأوائل إلى مثله، ودان الأواخر لجودته وغدوا عيالاً عليه، وكلُّ من جاء بعده، فمن علمه استفاد، ومن بحر فيضه اغترف... تجده ﷺ، ينصرف من رفيع مقامه هذا، إلى تدريس طالب مبتدئ في تحصيل العلم من السادة شرَّفهم الله، كلَّف أحدهم بتولي تدريسه، فاعتذر لانشغاله، فقام هو بتدريسه المقدمات، لأنه لم يملك ردَّ "سيِّد" من ذرية «رسول الله» ﷺ! كما تراه، وهو صاحب الكرسي الأرفع في الفقه والأُصول، يغوص في دقائق تورث الحيرة من عمقها، ويلتقط إشارات يذهل الفكر عن الإحاطة بها، ويبدع بإفاضات تسلب الألباب وتبهر العقول... تجده يداوم على قراءة وترديد أبيات «ألفية ابن مالك»، فيكررها كلَّما سنح له فراغ، عن ظهر قلب، كي لا ينساها، ليبقى متمكِّناً من لغته متفوِّقاً فيها!

كان يحضر درس «الشيخ» أكثر من ألف طالب علم مجدٍّ، صار فيهم الأعلام والفطاحل، وكان يعنى بهم عناية فائقة، ويفيض عليهم من معين «أهل البيت» عليهم السلام الزلال ونبعهم الصافي، فبرز من درسه العالي أكثر من خمسمئة مجتهد مسلَّم الاجتهاد، أصبحوا أفذاذاً ازدان بهم الدهر وافتخر بهم عصرهم، ملأت أعمالهم العلميَّة الآفاق، وانتشر فضلهم في الأصقاع، وكان «الشيخ الأعظم» يملي على هؤلاء الفحول الفقه والأُصول، ويحقق لهم غوامض مسائلها، ويكشف لهم دقائق رموزها وأسرارها.

إن هذا الذي تراه شيخاً مدرِّساً في الحوزة، حاملاً ثقلها وعبئها على ظهره، وهو يفيض على طلبته كالسيل، ثم ممارساً الإفتاء، فيقضي الساعات بعد التحضير هناك، في تتبُّع الأدلَّة هنا واستقصاء المصادر وتقليب الأمر على جميع الوُجوه لبلوغ الحقِّ الذي أراده الشارع المقدَّس، **فتخال أن لا عمل له سوى هذا!**...

لم يكن يقصّر أو يتباطأ في برامجه العبادية والتزاماته السلوكية، حتىٰ يحسب مَن يرىٰ عبادته وخشوعه وخوفه وتراجف أعضائه من خشية الله، وزهده وقناعته بالقليل من حطام الدنيا، وجشب مأكله، وخشن ملبسه، أنه **درويش عابدٌ ناسك، قد فرَّغ نفسه لهذه الرياضات الروحية والمجاهدات النفسيَّة والتربية الأخلاقية**، لا يشغله عنها شيء! كان مكبّاً علىٰ النوافل والمستحبات والأدعية والزيارات كأن ليس له شغل سواها، حتىٰ الزيارات المستحبَّة (كزيارات «سيِّد الشهداء» ﷺ في النصف من شعبان والأربعين وغيرها)، لم تكن تلك المواقف العظيمة والمشاهد الشريفة تخلو منه، ولا كان ليفرِّط فيها، فلا يفوته أن يغترف من تلك الكنوز ما شاء لتربيته ورياضته، وتهذيب نفسه وتزكيته، سواء في سني تحصيله وتدريسه، أو بعد تصديه للزعامة والمرجعيَّة.

ولعمري، إذا كان العلم والاجتهاد والفقاهة "ملكة" يشعر بها مَن تعرض له ويتحسسها مَن تنزل به، ثم تأتي الشواهد عليها من ممارساته العلمية واستنباطاته وقدرته علىٰ فهم الأدلَّة ومعالجتها، فالعدالة كذلك، وإذا كانت لها شواهد وأمارات، في نفس مَن يتمتَّع بها، أو في ما يلتقطه مَن يريد الحكم بها علىٰ غيره، فنحن أمام سيرة تطأطئ لها الرؤوس تعظيماً وإكباراً، جعلت من قول «أميرالمؤمنين» ﷺ: "ألا وإن إمامكم قد اكتفىٰ من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقُرصيْه، ألا وإنكم لا تقدرون علىٰ ذلك، ولكن أعينوني بوَرَع واجتهاد، وعفَّة وسداد"[1]، نبراساً للاقتداء والعمل، لا عذراً للعجز والتخلُّف.

فهذه زوجة «الشيخ» تشكو الفقر والعوز، وتوسّط أحد طلَّابه المقرَّبين أن يشفع في زيادة ما قرَّره وعيَّنه من حصَّة وسهم لمصاريف بيته، فإنه لا يفي بالحاجة، فتوسَّط الرجل وطلب إلىٰ «الشيخ» أن يوسِّع شيئاً علىٰ بيته وعياله. فلم يردَّ «الشيخ» عليه واكتفىٰ بالصمت، فغلب الشفيعُ الحياء، فالتزم هو أيضاً الصمت!

لكن «الشيخ» لما عاد إلىٰ داره، عمد إلىٰ أمر غريب! فقد طلب من زوجته أن تغسل ثوبه، وأن تأتيه بالغسالة القذرة، الملوَّثة بالأدران والأتربة وما يعلق بالثوب من أذىٰ الطريق والاستعمال، فلما جاءت بالوعاء وفيه الغُسالة، طلب إليها أن تتناولها!

---

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» (تحقيق «صبحي الصالح») ص٤١٧.

فتعجَّبت وقالت: كيف لي بشرب هذا الماء الملوَّث، وكلُّ نفس تشمئز منه وكلُّ طبع ينفر؟ فقال لها «الشيخ»: إن هذه الأموال المكدسة عندي هي كهذه الأوساخ لي ولك، لأنها حقٌّ للفقراء والمحتاجين، لا يسوغ لي أن أتصرَّف فيها أكثر مما قررت لكم، أنتم والفقراء في هذا الفيء على حدٍّ سواء لا ميزة لكم عليهم ولا فضل.

وفي مرَّة أهداه أحد مقلِّديه عباءة شتوية ثمينة، فريدة في نوعها نسيجاً ولوناً وحياكة، وبطانتها من الفِراء، تعين على طقس «النجف» وبردها الصحراوي الجاف الذي يمسُّ العظم!... فما كان من «الشيخ» إلَّا أن باعها، واشترى بثمنها أربعة عشرة عباءة، فرَّقها بين طلبته المحتاجين، وعاد هو إلى عباءته المهترئة!

وإذا كان ثمن عباءة مما يمكن أن يزهد فيه، ويُقدَر عليه في جهاد النفس، فإن قصَّة أُخرى، تحكي أن ثريّاً من مقلِّدي «الشيخ» قدَّم له مبلغاً من خالص ماله، ليشتري بها داراً يسكنها، تريحه من عناء الإيجار والتنقل في كلِّ عام من مكان إلى آخَر، وسافر الرجل لأداء الحج، فما كان من «الشيخ» إلَّا أن صرف المبلغ في بناء مسجد في محلَّة الحويش الصغير (إحدى أحياء« النجف»)، وما يزال المسجد مشيداً عامراً بإقامة الصلوات اليومية، وبحلقات درس وبحث المراجع العظام، وكذا بإقامة المجالس الحسينية أيام عاشوراء، ويسمَّى في زماننا بـ «مسجد الترك»، لأن التُرك هم الذين توالوا على إقامة المآتم الحسينية فيه واختصوا بذلك منذ عهد بعيد. ثم لما عاد الثريُّ الباذل من «مكة المكرمة» سأل «الشيخ» عن الدار؟ فقال: نعم، اشتريت، فجاء به وأراه المسجد! فكأنه اعترض وقال: يا مولاي إنما قدَّمت المبلغ لشراء دار لك تسكنها، لا لتشييد مسجد! فأجابه «الشيخ»: وأية دار أحسن من هذه؟ يعبد الله عزَّ وجلَّ فيها وتقام شعائره، ونحن عما قليل نمضي ونترك الدنيا بدُورها وقصورها، لكن هذا المسجد باق وثابت، لا ينتقل ولا يوهب، ولا يباع ولا يشترى... فسُرَّ الرجل واستبشر، وازداد إيماناً بـ «الشيخ» وإعجاباً.

والحق أن سيرة «الشيخ الأعظم» وما بلغه في المرتبة الروحية يفتقر إلى كتب ومؤلفات خاصَّة تتتبَّع بعد سيرته العطرة، أقوال الأعلام فيه، وشهاداتهم التي لا تصدر جزافاً ولا تكون إلَّا عن حسٍّ وعلم، ثم لما يرون من ضرورة في بيانها وإذاعتها! من قبيل:

ذكر «الشيخ محمد حسن المامقاني»: أن «الشيخ الأنصاري» قضى صلاة عمره ثلاث مرات! وقال «الشيخ علي الكني»: إني عاصرت «الشيخ مرتضى الأنصاري» ﷺ عشرين سنة في «كربلاء»، ولم يكن لـ «الشيخ الأنصاري» مما يملك من الأثاث إلا عمامة يفرشها ليلاً فراشاً له في الصيف، ويعتم بها إذا خرج لحوائجه.

ولما توفي «الشيخ» ﷺ، صلى عليه «السيد علي الشوشتري» بوَصيَّة منه، ودُفن في صحن «أميرالمؤمنين» ﷺ في الحجرة المتصلة بباب القبلة، بجوار عديله في الصلاح والزهد «الشيخ حسين نجف» ﷺ، وقبره معروف وعليه شباك. وكان وهو أكبر فقهاء عصره وأكثرهم تسلُّماً للأخماس وتحصيلاً للحقوق الشرعية، لا يملك حين وَفاته إلَّا سبعة عشر تومناناً إيرانياً فقط لا غير، وبهذا المقدار كان في ذمته دَيْن! حتى إن أقرباءه لم يستطعوا أن يقيموا العزاء عليه، فقام رجل نجفي من أهل الخير والمجد بنفقة عياله وتكفَّل مصاريف الفاتحة التي أُقيمت على روحه لستة أيام.

وأرخ وَفاته بعض العلماء فأنشد:

رعاك الهدى أيها المرتضى * وقَلَّ بأني أقول رعاك
أقمتَ على باب صِنو النبي * وجبريل قد خَطَّ فيه ثراك
فأصبحت باباً لعِلم الوصي * وهل باب علم الوصيِّ سواك
كأنك موسى على طوره * تناجي به الله لما دعاك
وليس كطورك طور الكليم * ووَادي طوى منه وَادي طواك
طوى الشرع من تاريخه * "حوى الدين قبرك إذ قد حواك"

فسلام عليه يوم وُلد، ويوم توفي، ويوم يُبعث حيّاً.[1]

هكذا بلغ «الشيخ» وأستحق لقب "**الأعظم**"، وصار «المازندراني» "**سعيد العلماء**"، وأصبح ذاك "**فخر المحققين**" والآخر "**سلطان العلماء**"، و "**حجة الإسلام**" و "**آية الله**"، وخُلعت **الألقاب** وانتُزعت **الصفات**... بالأفعال والأعمال والسير الحقيقية التي يتصاغر عندها حتى ذاك اللقب الكبير، فكأنه ما أوفاهم حقَّهم!

(١) أنظر: مقدمة «المكاسب» ص١١٦، وص١٣٦. ومصادر أُخرى.

بينما الأدعياء المزيَّفون اليوم يتبجَّحون بهراء "سلطان التأليف" وجعجعة "المرجعية الناطقة" وَوَهْم "الحركية المجاهدة"، وهم غارقون في الجهل ومنغمسون في الدنيا (وكلٌّ دُنياه حسب حاله ومرضه!)، يديرهم الشيطان الرجيم ويدبر أمرهم من قريب ومن بعيد، علموا بذلك أم لم يعلموا، فقد غدوا رأس حربة في حرب المذهب بأسم ترويجه، وخنجراً مسموماً يطعن الحوزة في ظهرها، بأسم المرجعية والزعامة الشعبية!

ومقارنة عابرة وسريعة بين هذه النماذج المتألّقة في سماء العفَّة والطهر والنزاهة، المتربعة الشامخة على قمم الورع والتقوى والعدالة... **وبين الأدعياء المزيفين كفيلة لتظهر لك أنك أمام شياطين وذئاب، لا وَصية أُستاذ يرقبون، ولا ترشيح أهل خبرة ينظرون، ولا تزكية من أحَد يسألون، قحموا الميدان وصعدوا أعلى سنام، دجلاً وتدليساً ونصباً واَحتيالاً، ثم جاء إعلام شيطاني تكفَّل بتزيين كلّ ذلك وتغطيته، وتسويقه على الساحة الإيمانية!**

إنها سباع ضارية تركَت البراري وهجَرت القفار، لتسكن المدن وتدخل في الناس وتختلط بالبشر، وصارت تجول في الطرقات وبين البيوت، وتتوغَّل في المحافل الأجتماعية والمنتديات، بل في المساجد والمدارس ومعاهد العلم والحلقات. والمأساة أن العوام ينخدعون بالهندام والشكل عن الحقيقة، ويأخذهم المظهر والصورة عن المخبر والسيرة... إنهم لا يرون مخالب وبراثن هذه السباع ولا الأنياب منها ولا سائل اللُعاب، ولا يسمعون نباح الكلاب وضُباح الثعالب وعواء الذئاب، وفي آذان العوام وَقر عن قباع الخنازير ونخرة أنوفها، وزمجرة الضباع وجعرها!

وليس ما أصف به هؤلاء من السباب القبيح والشتم المرفوض، إنما هو توصيف حالة وبيان وَاقع كما أسلفت، **فإن الأدعياء يعلمون أن درجة تحصيلهم ورتبتهم العلمية لا تسمح لهم بالتصدِّي للإفتاء وتبوُّء مقام المرجعية، وهم على يقين من أنفسهم بأنهم كاذبون في دعواهم ومنتحلون مدلِّسون**، لا بضاعة تؤهلهم لدعواهم ولا سلعة يملكون لمزعمهم! وإلَّا لما حظروا ـ على سبيل المثال، لا الحصر من الشواهد ـ تسجيل دروسهم ومحاضراتهم العلميَّة في "بحث الخارج"، الذي بدأوا يلقونه فؤر تصديهم للمرجعية، هكذا بين ليلة وضحاها، دون طي السطوح العالية تدريساً (وبعضهم دراسة وتحصيلاً!).

فكأن البحث لَازِمة المرجعية، لا العكس، بأن تكون المرجعية نتيجة طبيعية وعطاءً تلقائياً لدوام البحث وامتداده عشرات السنين!... فإذا كان لتحديد نوعية الطلَّاب الحضور في هذه الدروس دواع أمنيَّة وضرورات تنظيميَّة، فلا يحضُر الدرس إلَّا مَن انتسب إليهم، فعرفهم وعرفوه، وسجَّل اسمه واستُنسخت بطاقته الشخصيَّة (وهذه إجراءات ما عرفتها حوزة ولا مارستها، إلَّا أنه يمكن تفهُّمها، والتماس وَجه لها)... فلماذا حَظْر تسجيل البحث (بآلات التسجيل)، ومنع نقل الدرس؟ لماذا لا تبثُّ "إفاضات" و "إبداعات" هذا "البحر الزاخر"، عبر الإذاعة (هناك إذاعة للحوزة العلمية، وفضائيات يملكها آخَرون) والإصرار على حرمان الطلَّاب منها؟ وحصر المستفيدين في نطاق ضيِّق محدود، يعبُّ من ذلك "البحر"، وينهل من أُجاجه، فلا يزداد إلَّا ظمأ ومرضاً!؟

إنهم ببساطة يخشون وُقوع التسجيل، أو سماعه عند بثِّه من قبل بعض الفضلاء والخبراء في العلوم الحوزوية، فتكون فضيحة تكشف عن جيفة، على ما قال الشاعر:

لا تكشفنَّ مغطَّاً * فلربَّما كشَّفت جيفه
ولَربَّ مستور بدا * كالطبل من تحت القطيفه

فالدرس والبحث خاوٍ لا يحاكيه في الخواء إلَّا مُلقيه، والجريمة معلَنة بلا أدنى حياء!

إن إطلاق الذئاب والكلاب والضباع والخنازير على هؤلاء الأدعياء الكاذبين المدلِّسين، ليس فُحشاً ولا بذاءة ولا شتماً نهى الدين عنه، فإنه ناهيك بما جاء في عِلم الأخلاق من توصيف حال الإنسان عند غلَبة السبُعيَّة والبهيميَّة، التي أشرنا إليها آنفاً، فإن القرآن الكريم ـ وهو أحسن الحديث ـ فعل ذلك في وَصف «بلعم بن باعورا» الذي كان في حضرته آثنا عشر ألف محبرة يكتبون عنه، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝﴾ (الأعراف)، وكذا شتم القرآن الكريم آخرين في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۢ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ (الجمعة).

وهذا " الحمار " وذاك " الكلب " هما من العلماء، لكنهما كانا علماء سوء... فكيف بأدعياء العلم ومنتحلي الصفة؟ إذا كان عالم السوء يستحق التمثيل بالكلب والحمار، فماذا عساه يستحق مَن يكذب في دعوى العلم ليمارس أقبح سوء؟ وهو الإفتاء بغير علم، والأفتراء على فقه «آل محمد» ﷺ والوضع والجعل في دين الله وشرعه؟ إنهم ليسوا علماء أصلاً، ولم يحملوا سِفراً ولا حتى كرَّاساً وقرطاساً! لا تلقوا الأسم الأعظم يوماً، ولا تجلَّى لهم العرش إذا رموا بأبصارهم نحو السماء مرَّة (مما يقال إنه كان يعرض لـ «بلعم بن باعورا»)!

إن ظاهرة المرجعيات المزيَّفة هذه، وأصحابها الذين تتلبَّس بهم، لعلَّها أكثر قبحاً وسوءاً من أية ممارسة دينية أنحرافية أُخرى، من كفر وجحد وفسوق وعصيان! لأنها منبع أخطاء ومصدر ضلالات وأنحرافات، وهي تتهدد أصل الدين وتطال نقاءه بل أساسه وبيضته، ذلك بعد قبح الزيف والتدليس الذي تحمله في ذاتها، فهي موهمة مغرِّرة كما النفاق، مقابل الكفر البواح الذي يتجنَّبه ويحذره أي مؤمن.

إنهم يستخفُّون جماعة، بل يستحمقون فئة عريضة من الشباب الجاهل، يغرِّرون بهم، كلٌّ حسب ميوله ورغباته وما يستهويه، هذا **بنوازع الغيرة والحماسة**، وذاك بعناوين **التنوير والحداثة**، التي تواري خواء المدَّعي وتداري فقره العلمي وإفلاسه، وثالث يستميلونه **بنبذ التزمُّت والبعد عن التعقيد**، ويأخذونه إلى الإباحيَّة والخلاعة... وهم جميعاً يخطُّون في البعد عن الدين ويمضون في الأهواء، ويحققون للشيطان ما يريد.

دخل الأول بين الناس بأبتسامة، خفيت عليهم صُفرة المراوغة فيها، وغاب عنهم المكر وتوارت الخديعة، فحسبوها بِشْراً وحُسن خلُق ودماثة طبع وكرامة، فراح السذَّج يباهون بهذه الخصال ويفخرون بأن " مرجعهم " اليافع، يزور أعداءه ويتفقَّد أحوال خصومه، وأنه يتلقَّى المواجهات بالصبر والشتائم بالحلم ولا يردُّ على مطلقيها بمثلها!... والحال أنه في جوهره سبُع (مدرَّب على يد «شيطان» سوَّل له وزيَّن، حتى هيمن عليه وأستحوَذ، فأنتدبه لأخطر دوْر، وأوكل إليه تقويض المرجعية!) يبحث عن عَظْمة يلعقها، ولا يعبأ أن نالته في إثرها ركلة ولا بسببها صفعة، أو قُل ثعلب خدَّاع يُخجل الدهاة بمكره ويظهرهم متهوِّرين لم تسعفهم الأناة والتحمُّل، ولم يصبروا حتى ينالوا المطلوب في النهاية!

وبعد أن أسَّس هذا المخادع الدجَّال لنهج الأدعاء ووَضع الركيزة الأُولىٰ، في هذا الصرح "الهاماني"، بنىٰ غيره علىٰ بنيانه، وشيَّد علىٰ أركانه...

فجاء آخَر بخطاب يدعو إلىٰ الحركة السياسية، وينادي بالجهاد والثورة، ويحث علىٰ نضوِ ثوب الذلِّ والهوان، ويستنهض الهمم ويهيِّج المشاعر للنضال والقيام، وهو يتحسَّس الظلامات ويتلمَّس مواطن الغيرة والحميَّة في النفوس المؤمنة، ولربما انفعل في "الأداء" وأندك حتىٰ تجاوز التمثيل وعاش الدور، فانطلت حيلته حتىٰ علىٰ الأكياس!... فإذا أقبلت عليه الدنيا والسلطة، وجاءه ما ينتظره من رئاسة وجَاه، سواء من بَذل حكومات الزمان (التي عارضها ففاوَضته)، أو صفقات البلاد الأجنبية والقوىٰ الكبرىٰ (التي عاداها فاستمالته وأغوته)، تراه لعق مقولاته الثورية وبلَعها، ومسَح دعاوَىٰ الجهاد ونسَفها، وراح يبصبص ويهزُّ ذيله ملَقاً، وقد تدلَّى لسانه فرحاً، وهو يلهث طالباً "العظْمة" لا "العظَمة"! وهي تختلف عند كلٍّ بحَسَبه، فيكتفي أحدهم بصُرَّة دراهم فضَّة أو دنانير ذهب، وآخر بإقطاعه أرضاً وعقاراً، وثالث يصبو إلىٰ مقعد في البرلمان أو حقيبة في الوزارة، وتبلغ ببعضهم ما يتجاوز هذا وذاك، إلىٰ نصيب في الحكم، واقتسام السلطة والملك!

وقد تبيَّن أن جميع العاملين في الحركات الإسلامية، المنتشرة في بلاد الشيعة من «العراق» إلىٰ «إيران» و«باكستان» و«أفغانستان»، فـ«لبنان» و«البحرين» و«الكويت» و«الحجاز»، **وكلُّها تتبع مرجعيات باطلة مزيَّفة، وتشكِّل بيئة خصبة لرواج تقليد الأدعياء وأخذ الدين من المنحرفين الفاسدين**... سقطوا في هذا البلاء وانفضحوا علىٰ هذا الصعيد، فبعد عمر مديد (لبعضهم) في الجهاد، وتاريخ عريق في النضال والتضحيات، رأيناهم، من أدناهم إلىٰ أعلاهم، يخوضون في الملك والسلطة والمال، ويسقطون في هذا الامتحان، ما يُشعر أن أصل الدخول والانطلاق في الحركة كان تكسُّباً واتجاراً!... فأصبح معتوهاً يدَّعي الفقاهة ويُنادىٰ بـ"آية الله"، يزهو بمجالسة "حاكم" البلاد، الذي تصنِّفه أدبيَّاته "طاغوتاً" يجب إسقاطه، بل ما قامت حركته ولا تأسس حزبه إلَّا لحربه، وإذا به يفخر بهذا اللقاء، ويراه قمَّة الإنجاز، ويذهب في تملُّق الرجل والتودُّد إليه كقطَّة حَرْمىٰ (تشتهي الفحل) تبحث عن سفاد يسكن صِرافها ويطفئ غُلمتها الشاذة!

ثم ـ قبل كلِّ هذا وبعده ـ تراهم يُدينون "القاعدين" ويسفِّهون "غير الثوريين" ويرونهم رجعيين ويصنفونهم في الذين يعيقون الحركة الثورية ويشوهون رسالة الدين، وهي رسالة كلُّها إباء وشموخ وأنفة، وثورة على الظالم وجهاد وكفاح!... فيا لله ولأحزاب تنسب إلى الله والإسلام والعمل في سبيله والدعوة إلى قِيَمه وتعاليمه!

ويلحق هذا وذاك نموذج ثالث يقحم الساحة **بخطاب التطوُّر والتنوير والحداثة**، فيعزو ـ من إنصافه وموضوعيته وعقلانيته! ـ مفارقات المعيشة كلَّها، ويُسقط تخلُّف الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وكلَّ ما تعانيه الأُمة الإسلامية من جهل ومرض وفقر وظلم أتاها جرَّاء شقاءِ حاكم وجوْر متراكم وعجز وخوَر في جميع الأصعدة، يسقطه على الحوزة ويعزوه إلى علمائها؟! وينادي بأن فساد العالَم من فساد العالِم، **ويخطُّ نهجاً وينادي بضرورة تغيير الحوزة موقعاً ودوراً في الأُمة، ومناهج ومتوناً تحصيلية، ونتائج ومخرجات تطبيقية، فإن عجز قال بوُجوب إصلاحها، ووَعَد بإصلاح كلِّ شيء في إثرها!** فتنتشي آذان وتطرب أسماع، وتهشُّ قلوب وتهوي أفئدة إلى دفائنها الشيطانية وتحنُّ إلى نجد الضلال وما يكتنفه من الراحة وذهاب المشاق الدنيوية وفتح الأبواب، أبواب المال والرفاه والجاه والشهرة، وإن كانت ـ في جُلِّها ـ موهومة!

إن "فوضى التقليد" وما صنعته المرجعيات المزيَّفة من هرج ومرج على هذا الصعيد، ظاهرة تقوِّض الدين وتفتك بالمذهب، وتنهش أرواح المؤمنين، وتستبيح حماهم، وتتاجر بأعزِّ قضاياهم، وذلك حينما تنتحل أعظم صفة وتزيف في نفسها أخطر دوْر، تزعم العلم والفقاهة والتخصُّص، بعد التقوى والزهد والعدالة، وتنبري للمرجعية وعرض الدين والإفتاء وبيان الحلال والحرام والحقِّ والباطل، ثم تعيث فساداً في عقائد الناس التي تبني أرواحهم وترسم مستقبلهم وتشكِّل صورتهم في العوالم القادمة... أفلا يستحقون أن يُنعتوا بالسباع المفترسة أو الكلاب المتوحشة، بل خنازير قذرة تتمرغ في وضر القمامة وتقتات على النفايات، لتبيع الدين وتتَّجر بالقيم؟... إنه توصيف حال يقتبس من حقائقهم، يعكس غلَبة قوى الشر في أرواحهم، ويصوِّر قبحهم وبشاعتهم، في ضوء المآسي والويلات التي يجرونها على الدين وينزلونها بالمذهب.

وسأعرض هنا نماذج من سقوط العدالة، والتردّي الروحي والأخلاقي والانحطاط الذي بلَغه بعض أدعياء المرجعية، وكلُّها حالات أعرفها شخصياً، عايشت حركتها وانطلاقتها وقحمت الميدان وخُضت المعركة في مواجهتها، فتلمَّست المأساة ورأيتها بالعيان، وها أنا أعكس جانباً من وَاقعها عن حسٍّ وشهود، دون نقل يحتمل المبالغة ناهيك بالافتراء والبهتان، ففي الواقع المرير ما يغني عن خلق الصوَر والمبالغة والتهويل:

■ هذا مدَّع وَعدَتْه دولة بدعم مرجعيَّته وتبنِّي زعامته، مالياً وسياسياً وإعلامياً، وقد طُلب إليه كثمن في المقابل: تحديد موقفه من قضيَّتين، والعمل على إغلاقهما وإنهاء تأثيرهما في العقيدة والواقع الشيعي: ظلامة «الزهراء» عليها السلام والبراءة من ظالميها، ثم الشعائر الحسينية ولا سيما مظاهر الجزع والإدماء!

فطاوَعها التعِس ومشى في ركابها، وباع شرفاً نامياً كان قد حصَّله من قبل عند دفاعه عن «الزهراء» عليها السلام واصطفافه المشهود في فتنة «الضال المضل»!

فقد فاجأ الساحة الإيمانية، مبادراً دون مقدمات، بسحب تسجيلات المحاضرات التي كان قد تعرَّض فيها لـ «الضال المضل» (من موقعه الإلكتروني)، والتزم الصمت المطبق والإعراض الكامل عن الأسئلة التي كانت توجَّه إليه حول هذه الخطوة، وراح في تجاهل تام للقضية، وكأنه ما كان أحد روَّادها وفرسانها، وممن كان يُشار إليه فيها! وقد قُرِئ الإجراء في حينها ـ من قِبل بعض الحصفاء العالمين ببواطن الأُمور ـ أن الرجل تنازعه نفسه لدور أكبر حتى من الخطيب الأول في الساحة العربية، إلى المرجعيَّة! وهذه تتطلَّب الجذب والكسب، وتحييد الساحة، وإغلاق الجبهات، وإنهاء العداوات.

وما كاد المؤمنون ليفيقوا من هذه الصدمة، حتى صعقهم بثانية عبر محاضرة قال فيها: إن «الزهراء» عليها السلام إنما أثارت قضية «فدك» وحركتها حرصاً منها على **وُجوه صرف الأموال من عوائدها** الجزيلة، فلما اطمأنت أن «الخليفة» يذهب بها ويضعها في مواردها الشرعية، **طوَت صفحة الخلاف وأنهته ورضيت!**

ثم ما لبث الرجل أن انعطف على التطبير **وشعيرة الإدماء ورماها بحصاة أو سهم شفا به غليل القوم، ورجا أن يصيب من وَرائه ويُرضي آخَرين!**

فكأنه بهذا وذاك، ملأ "أستمارة" الأنتساب، وعبَّأ أوراق طلب القبول، وأستوفى الشرائط التي أُلزم بها من قبل تلك الجهة، وهي متشدِّدة في أشتراطاتها هذه وحاسمة، ولا تتهاون فيها ولا تستثني، حتى لا ترى أحداً ممن تعاوَن معها وعمل في ركابها، إلَّا وقد أدلى بدَلوه وأدَّى دوره على هذا الصعيد، كما يحبُّ الأسياد ويريدون، وكأنه خطٌّ أحمر وجواز مرور لا بدَّ أن يحمله كل عامل مع هذه الجهة وعميل لها!

فهل أفلحت كلُّ هذه الجهود وحصل الرجل على ما كان يؤمِّل؟ كلَّا ولا أنتجت كلُّ تلك التنازلات والتضحيات، ولا حظي المسكين بشيء إزاء ما قدَّم وبذل وصرف! فكأنه شمل بقوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ﴾ (الأنفال)... **ها قد غُلب المسكين وهُزم، وهو يعيش اليوم حسرة تقطِّعه، فلا هو بقي في شعبية الخطيب الحسيني العقائدي الملتزم، ولا طال ما كان يرجو ويأمل، ففَقد مشيته ولم يحسن ميشة الطاووس**. إذ ما إن سنحت لـ"الأسياد" وتوفَّرت لهم بدائل رأوها خياراً أفضل منه وأقرب إلى أداء مقصودهم وتحقيق مشروعهم، سواء لضعف هذا «الشيخ» وضآلة بل أنعدام قاعدته على الصعيد الشعبي، أو لخصال وطباع تغلبه، فيها شيء من تعالٍ ورفعة وأنفة تحكمه، وغرور لا يملكون الوقت لمداراته والسعة لمجاراته، فكأن هذا وذاك كان يعيق مقاصد القوم ولا ينسجم مع الطبيعة المطاوِعة المنقادة التي يريدونها في العامل المتعاون معهم والعميل الأجير لهم... هكذا أستغنوا عنه وخذلوه (وهو مصير ودرس لكلِّ مَن يبحث عن مجده خارج ملَّته!). ولعلَّ معطيات المعركة التي يخوضونها اليوم في «العراق» والمنطقة، وقد أنتقلت إلى حرب عنيفة ضروس وَظَّفت الإرهاب المعلَن، رجعت بالجبهات الأُخرى القهقرى، وجعلتها ثانوية لا تحظى بالأولوية، ومنها مرجعية ذاك التعِس، فأُهمل وركن جانباً!

لعمري، هل يتمتَّع مثل هذا العنصر بأدنى حدود العدالة وأبسط درجاتها وأقلِّ مراتبها حتى تشرئب عنقه فيرجو أقصاها ويتطلَّع إلى أعلاها؟! إن أي مؤمن ملتزم من سائر الناس يتنزَّه عن العمالة والأرتباط بأجهزة المخابرات، فكيف بالأرتهان لها والأستعانة بها لنيل موقع متقدِّم في الساحة، بل أعظم المواقع وأخطرها؟

■ هناك مدَّع آخَر يلفت النظر ويثير فيك الحيرة والدهشة، وهو يبدي حرصاً غريباً على مظهر خاص يميّزه، **فهو مُصِرٌّ على التمسُّك بالزيّ واللباس الغربي**، حتى **يختلِف وينفرِد!** فيقال ويُشار: هنا بحث الخارج الذي يلقيه "أفندي" يلبس البنطال (وإن لم يعتمر قبعة)! لا تدري أعِناداً ومكابرة وذهاباً منه في مشروع كسر خصائص "عالِم" الدين وإسقاط مميزاته حتى في ما يحاكي الشكل والهيئة؟ أو ازدراءً للعمامة وتمرُّداً على الحوزة حتى في شكلها، بعد علومها وفنونها وتراثها ونتاجها؟ فعمد "المعقَّد" إلى معالم المشهد الذي رسم صورتها على مدى تاريخها الممتد وما زال يفعل...

بالله أية عُقد تحكم هذه النفوس المريضة؟

قد يغفل بعضهم فيتساءل بسذاجة: وما قيمة اللباس وخطر الشكل والهيئة أمام الجوهر والمخبر (وكأن الرجل قد فرغ حقاً من العلم، وهو أوَّل الكلام فيه!)؟ لكن بالله هل هذه النفس المقْعَدَة الكسيحة، التي عجزت أن تنهض فتتجاوز هذه الأُطر الشكلية والمظاهر والصوَر، **وما زالت تقبع في قعر ترتهن مركَّبات النقص وروافد هوى النفس التي أملاها العناد وأخذها إلى نطح الجدار** (أما في الفرضية الأُولى المبنية على محاربة شكل الحوزة في زيّ طلَّابها، والميل إلى لباس الشهرة، فالأمر فيها مُسقط للعدالة بلا شك)... هل هي قادرة على النهوض في مقام كبح الشهوات وقهر الأنا والذات، ومحاربة النفس والشيطان؟ وأنا هنا أُريد الذهاب إلى الأُفق الذي يجب أن يُستشرف في مَن يُستقى العلم منه، وما علينا أن نتحرَّاه في مَن نأخذ الدين عنه، فهذه مسارب ومداخل الشيطان، وهذه أبواب هوى النفس ومنافذ التوغل إليها، وكما أسلفت، **هي في كلٍّ بحَسبه**، فمَن يتنزَّه عن المال الحرام أو الترف والسرف، يسقط في النساء والشهوة الفرجية، ومَن يعفُّ عن هذه يبتلى بالجاه والرئاسة والشهرة، وما تزال ترى حالة إثر أُخرى، حتى يصدمك هذا الرجل بعد مَلبسه في عموم معاشه، فترصد تورُّماً في الذات، لعلَّك تجد الإشارة إليه في كيفية التقاط صوَره وإخراجها، فهذه صورة له يُسند فيها ذقنه على راحة يده، وأُخرى يبسط فيها سبابته على خدِّه، كما يفعل الممثلون ونجوم السينما! وقد تأنَّق وتهندم ببدلة إفرنجية!... إن اللباس علامة كاشفة عن خفايا، ورقم مشير إلى دوَاهٍ متوارية، وعبِّر إن شئت برأس جبل الجليد.

■ بالله هل يمكن أن يكون المرجع الديني المقلَّد كاذباً؟ وأمامنا أدعياء مرجعية كذبوا جهاراً نهاراً، وخالفوا الحقيقة الثابتة، وجانبوا الصدق في القول علناً! أليس الكذب، ولا سيما المستمر المطَّرِد، لا العارض من زلَّة، كبيرة تسقط العدالة وتنفيها؟...

هذا «الضال المضل» زعم ـ أوَّل ما نسِب إليه التسجيل الذي يحمل صوته (حول تشكيكاته في ظلامة «الزهراء» ﷺ وجحده بعض مقاماتها وكراماتها) ـ **أن الشريط مزيَّف، وأن ما فيه افتراء خضع إلى تبديل وتدليس، وأنه بريءٌ من هذه الأفكار!** ثم ما لبث أن أقرَّ بمحتوى التسجيل وأمضى ما نسبه قبل فتره وأرجعه إلى البهتان الافتراء، وادَّعاه من التآمر عليه!؟ وهذا «المتفلسف» اليوم، قد أتبعه وأخذ عنه المشهد بتفاصيله، فأنكر الشريط المسجَّل المنسوب إليه (حول طعنه بحوزة «النجف الأشرف» بالخصوص، وهتكه المراجع العظام بأشخاصهم) **وزعم أنه "مفبرك" أي خضع لتدليس ما**، ثم عاد اليوم ليقر بكل ما جاء في ذلك الشريط، ولم يتراجع عن شيء فيه!

■ إن الغرور الذي يبلغ بأحدهم («المتفلسف») دعوى تحقُّق الأعلمية فيه بكيفيَّة غريبة، وبالتالي انطباق المرجعية الفرد الوتر، وحصر التقليد في شخصه على نحو التعيُّن وبشكل مطلق، وعدم جواز تقليد غيره بأيِّ نحو كان، أو عدم جامعية غيره للشرائط بتاتاً، هكذا علناً وبملء الفم، في سياق استعراض نتاجاته وإنجازاته العلمية، من دروس يلقيها وكتب يسطرها وينشرها (كلُّ ذلك بلسانه وبيانه هو!)... ينم عن خرق خطير في النفس، وداء روحيٍّ عُضال، وانتفاخ غير مسبوق في الأنا والذات، **لا يسقط العدالة وينفيها فحسب، بل يدخل المدَّعي في الدائرة الشيطانية التي على الساحة تجنبه، والمؤمنين الفرار منه، والحذر من بؤرة الشر التي تتفجَّر في كل لحظة وآن.**

■ وهذا آخَر تنازعت حمَّى جاهليته مع ضرام مرجعيته، فخرج من وَقار مصطنَع موهوم يزعم الاتصال بالنور والانسلال من الإمامة العظمى، إلى **مسحة عفوية ترجو لصاحبها شيئاً من التسويق وبعضاً من شعبية!** فصوَّر نفسه مع طلابه أو الشباب الموكلين بحراسته وحمايته، **يلعب بالكرة!** وتراه في لقطات منتَخبة يلاحقها ويتابعها ليسجِّل هدفاً، والعمامة السوداء على رأسه، وقد أرخى منها الحنك!

ومع أني أربأ بالمؤمنين أن يُولوا مطعوناً في نسبه ويتلقَّوه بغير التسفيه والتحقير، وإن اغترَّ غِرٌّ واتَّبعه أحد، **فنزرٌ لا يقاس بقرابين المضلِّين الحقيقيين، وضحايا المرجعيات الموهِمة الخطيرة، والحريُّ أن لا ينشغل به الجادُّون عن أُولئك**، ولكن ماذا عسانا نفعل، وهذه شقشقة تهدر أن: " حتى صرت أُقرن إلى هذه النظائر "، أنحطَّ الدهر وفسد الزمان، وما زال ينحطُّ ويتردى، حتى صار أضراب هذا الفاسق الفاجر مُستقى للدين ومرجعاً للأُمة! فلزم التصدِّي له ووجب التنبيه إلى ضلاله وخطره.

■ وهناك من أدعياء المرجعية ومنتحليها المزيفين، مَن لا يعبأ ولا يكترث، **فيصدر بياناته الثورية النارية، ويوجِّه رسائله السياسية الصاعقة، ويصعِّد ويرفع السقف في حِراكه، ويدعو للثورة** هنا وهناك من بلاد «الخليج»، يهدد الحكومات ويتوعَّد الأنظمة، وهو قَصيٌّ في مَأمنه! قد أمن سِربه وتورَّدت خدود أولاده، يظهرهم على فضائيَّاته يتنطَّعون بغثٍّ لا يصلح للفصول الأبتدائية من العلم والثقافة، بينما مقلِّدوه التعساء الذين صدَّقوا به وآمنوا، أي " أبناؤه " الروحيُّون، وأتباعه المجاهدون الرساليُّون، يتقطَّعون في السجون ويقاسون الأمرَّين في المعتقلات، أو في الفرار والملاحقات، وهو لا يهتزُّ له طرف، ولا يطرف له جفن! إن العدالة بريئة عن أضراب هذا، والمرجعية منتفية ساقطة، وإن اجتمعت ـ جدلاً ـ بقية الشرائط، وأنَّى لها ذلك وهيهات!

■ وكذا الحال في مَن يواكب هرج الناس ومرجهم، وينحدر إلى صنع الغوغاء ويجاريهم في حضيض سفاهتهم، وهم يحتفلون بالرقص والغناء في الشوارع بعد منتصف الليل، فيصدر بياناً، لا في الردع عن حمَّى الولع باللهو، والنهي عن سيل المنكر الذي يجرف الساحة ويغمرها، ولا في خطر إحياء الليل وأهمية التهجد وضرورة التوجه إلى عالم الحقائق، وعدم السقوط والأرتهان والأستغراق في الغفلة والأغترار بهذه الدنيا الخداعة، ولا حتى في نفير عام يحذر من خطر داهم يتوجَّه إلى الأُمة، كهجوم عدو أو غزوٍ فكري ثقافي أخلاقي اخترق قلب الأُمة وأصابها في مقتل وأسقطها... **بل لأنتصار رياضي في كرة القدم!... إن هذا الأداء يحكي نفساً ضعيفة غاية في الضعة والضياع، وروحاً ضئيلة في نهاية الصغر والتفه!** أين منها أرواح تريد قيادة الأُمة وهدي المؤمنين إلى سبيل نجاتهم؟!

■ وآخر غارق في التقاط الصوَر وتوثيق اللقاءات والمقابلات المختَلَسة واللقطات المستَرقة من أعلام الحوزة، لعلَّه ينتزع منها يوماً شهادة، ويستخرج إقراراً بفقاهة!... هذا هو نتاجه وعطاؤه، وسيخلِّف هذا الرجل للتشيُّع "ألبوماً" ضخماً من الصوَر! وسيترك إرثاً كبيراً من المشاهد التي انتزعها بجهد جهيد، بعد عشرات الزيارات التي تحاصر علَماً من أعلام الحوزة وتحرِجه، فتضطرُّه إلى الردِّ مرَّة، ليجد الكاميرات تستقبله، تسجِّل وتوثِّق!

ومن جهة أُخرىٰ يُرسل إخوانه وأعوانه ليكفِّروا أساطين المذهب في عصرنا، وأوتاد العِلم والتقوىٰ، لأدنىٰ شُبهة وأقلِّ سبب؟ فهل يبقي لأضراب هذا بصيص تقوىٰ وعدالة تسمح بالاقتداء به في الصلاة، فضلاً عن تقليده وأخذ الدين منه؟!

♦ ♦ ♦

إن تعديل قوىٰ النفس وتقويم أفعالها بحيث لا يغلب بعضٌ علىٰ بعض، أمر في غاية المشقَّة ونهايةالعسر. فإن **القوة العاقلة** للنفس الإنسانية هي مبدأ الفكر والتمييز والشوق إلىٰ النظر في الحقائق والتأمل في الدقائق، و**القوة الغضبية** هي مبدأ الغضب والجرأة لدفع المضار والإقدام علىٰ الأهوال والشوق إلىٰ التسلط علىٰ الرجال، و**القوة الشهوية** هي مبدأ طلب الشهوة واللذات من المآكل والمشارب والمناكح وسائر الملاذ البدنية والشهوات الحسيَّة... وهذه القوىٰ **متباينة جداً**، فمتىٰ غلبت إحداها انقهرت الباقيات وربما أبطل بعضها فعل بعض، **والفضيلة البشرية تعديل** هذه **القوىٰ**، **لأن لكلٍّ من** هذه **القوىٰ طرفي إفراط وتفريط**، فأمَّا القوَّة العاقلة فالسفاهة والبلاهة، والقوَّة الغضبية التهور والجبن، والقوَّة الشهَوية الشرَه وخمود الشهوة، فالقوَّة **العاقلة** تحصل من تعديلها فضيلة **العلم والحكمة، والغضبية** تحصل من تعديلها فضيلة **الشجاعة**، والقوَّة **الشهوية** تحصل من تعديلها فضيلة **العفَّة**، وإذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التي هي في حاق الأوساط وتعادلت، حصل منها **فضيلة رابعة وملَكة راسخة هي أم الفضائل، وهي المعبر عنها بالعدالة**، فهي إذاً ملكة نفسانية تصدر عنها المساواة في الأُمور الصادرة عن صاحبها، وتحت كلِّ وَاحدة من هذه الفضائل الثلاث المتقدمة فضائل أُخرىٰ، وكُلُّها داخلة تحت العدالة، فهي دائرة الكمال ومجمَع الفضائل علىٰ الإجمال.

وهذه **حالة نادرة الوقوع، عزيزة**، لا يمكن أفتراضها في أيّ كان، ولا القول بتحقُّقها وإطلاقها على كل عالم مؤمن التزم في ظاهِره العمل بالواجبات وترك المحرمات، وهو يستبطن في نفسه (كيداً وشيطنة أو قهراً وهزيمة) هيمنة تلك القوىٰ وغلبتها!

وإن قال الشرع بأنها ملكة نفسانيَّة تبعث على مُلازمة التقوىٰ والمروءة، وأحتَرزوا بالملكة عما ليس كذلك من الأحوال العارضة بسرعة كحُمرة الخجل وصُفرة الوَجل، بمعنىٰ أن الأتصاف بالوصف المذكور لا بدَّ أن يكون من الملكات الراسخة التي يعسر زوالها... إلَّا أن الكلام في علامات هذه الملكة والبحث في أمارات رسوخها في النفس، وفي إلحاق المروءة بها إشارة غاية في اللطف علينا التقاطها، والأنطلاق منها في الجولة الفكرية التي تسقط كلَّ الأدعياء وتنفي تحققها فيهم. وكذا في الروايات التي تفضح تلكم النفوس المتداعية الوَاهية وتعرّيها، وتكشف كم هي عاجزة عن الأنطلاق ولا تستطيع السير، وأنها لم تخطُ شيئاً في عالم التكامل الروحي وتزكية النفس، فلا قطعت منزلاً وأجتازت مرحلة، نفوس تهفو إلىٰ المال والزبرج، وتموت في الشهوات واللذات، بدل أن تنزل الدنيا بلذاتها منزلة الجيفة، وتراها قنطرة تريد أجتيازها والفراغ منها سريعاً؟ فهل تملك أن تعطي الأُمة ما يرقىٰ بها ويأخذ بيدها في سبيل نجاتها؟... هيهات.

♦ ♦ ♦

عاشراً: مواقف وشبهات

لم يُعرَّض شيء من معالم الدين الحنيف للهجمة، ولا نال ركن من أركان المذهب الحقِّ الغزو والإغارة، **ولا تقصَّد الأعداء ثغراً للشيعة ولا أستهدفوا جبهة للطائفة... أكثر مما فعلوا وكادوا بالحوزة العلمية والمرجعية**. فهي ـ مُذ كانت ونشأت ـ حربٌ ما يبوخ سعيرها، وكريهة ضروس لا يخبو أوَارها، ولكن قلَّ مَن يسمع صليلها، ويحصي عدَّها وعديدها!

إن العدو يعرف جيداً مكمن القوة فينا، بل أصل المذهب وركيزته، وسرَّ بقائه ودعامة أستمراره... وهو بيّن لكلِّ عاقل لا يخدع بالقشور عن اللباب، جليٌّ لكلِّ كيّس لا يذهل عن الحقائق بالظواهر. لا تراه فُقد في طائفة ووَهن في مدرسة وضعُف في تيار، إلَّا أفل نجمه، وراح في أضمحلال، ثم كان مآله الزوال، وهذه المذاهب ببابك (من شتى الفرق والمدارس)... **أين الكيسانية والناووسية والفطَحية والواقفية؟ بل أين الزيدية والقرامطة والإسماعيلية؟** أنحسر كلُّها، وأندثر جلُّها، حين أفتقدت **الركائز العلمية وعجزت عن وَضع آلية أستدلالية وبلوَرة نهج يرسم الأُطر ويحدِّد كيفية الأستنباط**، بعد تعيين نطاق الحراك، وأدلَّة الأنتزاع ومستقى الأفكار والأحكام، من كتاب وسُنة وعقل وإجماع.

وبقيت الفرَق وٱستمرَّت المدارس التي ٱستطاعت تجذير فكرها بآلية فنية، وتثبيت نهجها بوَسائل علمية، ونجحت في إتمام الأمر وسدِّ الثغرات أمام الطعون، وتمكَّنت من ردِّ الخصوم المخالفين وإفحام المعاندين، والأهم من ذلك، إقناع الموالين وكفايتهم.

إن ما صان المذهب، وأبقى الأثني عشرية، وحفظ الحقَّ من الضياع هو هذه الجهود الضخمة الجبارة التي **عالجت الأُصول والمصادر تنقيحاً وتصنيفاً وتبويباً، ومثلها في تشييد القواعد وبناء الأُسس ووَضع أُصول الٱستنباط وطريقة التعامل مع الأدلَّة**، وكيفية الٱحتجاج والنهوض بالردود ومقاومة الحروب والغزوات (الفكرية)... إنها الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية، هذه القمة الشامخة والقلعة المنيعة والحصن الحصين الذي ما زال يحوط الدين ويذود عن الشريعة ويحفظ المذهب.[1]

وما ٱنفكَّت مساعي العدو تبلغ أقصى طاقاته، ولا كلَّت جهوده عن غاية وُسعه ونهاية قدراته، كما **لم تتوقَّف** ـ من جهة أُخرى ـ **عند العجز عن القضاء المبرم والٱستئصال التام ولم تتعطَّل**، بل سعَت إلى الميسور وٱستعاضت به عن المعسور، **فكان التشويه والتشكيك والنيل من هذه الجبهة، ومناوَشة هذا الثغر ما أمكن**، وبأي نحو ينتهي إلى إضعافه ويصبُّ في الغاية القصوى ويوطِّئ للهدف النهائي الذي يرومون... فينفضُّ الناس عن المرجعية، لتضعف مكانتها، ويفتر دورها، ويقلُّ وَهَجها، ويتقلَّص نفوذها، حتى يتقوَّض في المآل وُجودها، وينهار هذا الكيان العظيم، بعد أن تتداعى أركانه وتوهن مفاصله وتتراخى أعضاؤه، **من فرط ما تلاحقت عليه الضربات ونالت منه الحروب والأزمات!**

فتقَرُّ أعين الأعداء، وإلى جِوارهم "إخوة" لنا وأتباع مذهب... شُفهاء!

إن أكثر ما يعاني العلماء في معارك الفكر، المجاهدون في جبهات القلم والبيان، المرابطون في ثغور العِلم، والقائمون على الحجَّة والدليل والبرهان... **أن تأتيهم الطعنة في ظهورهم من بني جلدتهم، ويطالهم المغمَز من داخل بيتهم! فينشغلون به عن العدو الأصلي**، وبالمناكفة والنزاع عن العمل والبناء، وبالجدال في الجبهة الداخلية عن ترويج الحق والدفاع.

---

(١) من نافلة القول إننا بصدد الأسباب والعلل الطبيعية والظاهرية للأُمور، التي أبى الله أن يجريها إلَّا وَفق سُنن ونواميس حركة التاريخ وصيرورته، وإلَّا فإن الأمر كلَّه من مَدَد الغيب، ولُطف «المولى» ﷻ ورعايته.

ما أهوَن أن يتتبَّع لَاهٍ العثرات ويرصد الزلَّات ويتصيَّد الأخطاء، وأسهل من ذلك أن يضعها وَضعاً ويفتريها، ويتقوَّلها كذباً ويتجنَّاها، وما أيسر النقد للنُظَّارة والمتفرّجين أمام العمَل والبناء والتشييد، ولا سيما حين يكونون عوَاماً لا يفقهون، وإن لم يكونوا أُميين، فهُم بالتأكيد غير متخصّصين، أغراب عن الحقل وأجانب عن الميدان، يأتيك أحَدهم غارقاً في لَهْوِه، مسترخياً في كسَله، مستفيقاً لتوّه من نومة الجهل المركَّب أو من سَكرة الثقافة وأوهامها! ليرمق الصرح الشامخ بعابث نظرته، ويتمعَّن في البناء الراسخ بوَاهي رؤيته، ويذهب في إحصاء النقائص وتسجيل العيوب، ويتنطَّع بسخيف مقولاته وسقيم نظرياته، بل قُل تزَّهاته... ولك أن تتصوَّر ـ على سبيل المثال ـ أحَد العامة الجهلة، بل السُوَقَة، الغريب عن فن الرسم، والبعيد عن أُصول الحرفة، ينهض بنقد منحوتة لـ «مايكل أنجلو»، أو لوحة لـ «دافنشي» أو «بيكاسو»، أو يسخر من «فان گوخ»، فيعترض على لطخة الفرشاة في هذا الموضع من اللوحة وضربتها هناك، وبهت الظلّ في تلك الزاوية وشدَّته في الأُخرى، ويشكو تناسق الألوان أو تنافرها! أو تستمع إلى مضمَّد في مستوصف، يعترض على مختصّ يباشر تعليم جراحة الأعصاب في أرقى كليَّات الطب في العالم، يتخرَّج على يديه المئات من نُخَب الجرَّاحين في كلّ عام، ويشفي بمِبضعه آلاف المرضى، وينتظر عالم الطبّ من شرقه إلى غربه أحدَث آرائه وآخِر ابتكاراته...

هكذا الحال في دنيا العلوم الإسلامية وعالم الفقاهة والاجتهاد، وحياض الحوزة والمرجعية، الذي ما زال يتلقى الهراء من العوام والغوغاء، والمهازل المضحكة من أدعياء الثقافة والحداثيين، والمآسي والويلات من أرباع العلماء وأنصاف المتعلمين...

والأشنع من هذا والأخطر، هو خلط الغباء والجهل بالعمد والتقصُّد والدهاء، وتداخل العفوية والتلقائية بالحيلة والكيدية، ودمج السذاجة والاسترسال بالمكر والمؤامرة والاحتيال... فما يرِد من إشكالات سطحية وعابرة في ظاهرها، يستثمره (إن لم يكن يقف خلفه)، مشروع كبير في **عداء المذهب وحرب الطائفة، وَجَد أن أوَّل ثغر ينبغي إشغاله، وأفضل مدخل للمعركة، أو جبهة يجب النيل منها وإنهاكها، وما ينبغي التركيز عليه وصبُّ الجهد فيه... هو الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية.**

من هنا، **من الجهل والغباء أو من الخبث والتآمر** ـ فحَسْب، وعلى نحو الحصر! ـ تأتي الشبهات والتشكيكات والطعون في أمر المرجعية وأصل التقليد... [1]

ينبعث من داخل البيت الشيعي، (مخترقاً الحصن على غرار "حصان طروادة") مَن يسيء إلى الحوزة وينال من المرجعية، يثير حولها الشبهات، ويشكِّك الأُمة في دورها وموقعها، ويوجِّه الطعون إلى مصداقيَّتها، ويتَّخذها مرمىً لسهام كيده وتعريضه، بعنوان "النقد الذاتي البنَّاء"، وبحُجَّة "تقويم العيوب" و"سدِّ الثغرات"، وبذريعة "التطوير والإصلاح"، ولن يعدم «إبليس» حيلة يدلِّس بها، ولا أتباعه مقولة يتستَّرون وَراءها... فيخلق في النفوس الشكَّ والترديد تجاه هذا الصرح الشامخ، ويهزُّ القناعات في هذا الركن الركين، وما زال يختلق البدائل الباطلة ويعبِّد بجِراك جانبي الجادَّات إلى ميادين مستجدَّة، وينهج لطُرق موازِية، ويشقُّ بشيطنته لدروب ملتوية، كلُّها تنشي بأتباعها عن قويم الحوزة وما تحمل، **وتنحرف بالأُمة عن سويّ صراط المرجعية وما تعني وتمثِّل، وتأخذهم إلى البدعة والضلالة، فالهلاك.**

شبهات حول علوم الحوزة ومناهجها، وأُخرىٰ حول دوْرها ومسؤوليتها، ثم مقامها ومكانتها، وثالثة حول ثبوتها وتحققها وبلوغها والتلبُّس بها، وما إلى ذلك من طُرق الإغواء وأساليب التدليس التي تخلط في هذا وتخبط في ذاك، فتغرِّر بالعوام، بل قد تخدع في بعض الأحيان الأذكياء وتستدرجهم إلى أهدافها وتوقعهم في حبائلها...

♦ ♦ ♦

(١) ولا يعني هذا عدم وُجود إشكالات حقيقية ومآخذ وَاقعية على الوضع القائم في حوزاتنا ومرجعياتنا، ولا أنتفاء النقوص والعيوب التي ينبغي أستدراكها وإصلاحها، لكنه يعني أنَّ الحراك اليومي المستمر في الحوزة، والفعل الدؤوب الذي لا ينفك عن التقدم والرقي والتجديد، هو ما يخلق التكامل ويورث الصلاح في الحال أو المآل، ويكفيك التأمل في تاريخ الحوزات والمرجعيات وتطوُّرها، لتقف على هذه الحقيقة.

من هم الذين يحاربون الحوزة والمرجعية ؟

إن نظرة متفحّصة في طبيعة الأشخاص الذين يحملون فكرة وموقفاً سلبياً من الحوزة، وقراءة دقيقة وملاحقة حثيثة لمواصفات التيارات وخصائص الجهات التي تحارب المرجعية، **يستوقفنا عند ملحوظة غريبة، ويضعنا أمام مفاجأة**... ذلك أن الجماعات المنحرفة المعاصرة، والفرق الضالة المتأخّرة، من «البابية» و«البهائية»، إلى الأحزاب السياسية الدينية المهيمنة، مروراً بجميع المدارس الألتقاطية... **تتّفق كلُّها وتلتقي** ـ على الرغم من تفاوت مشاربها وأختلاف متبنياتها ـ على **عداء الحوزة وحرب المرجعية!**

فكأن **منبع كلِّ ضلال وأساس كلِّ أنحراف، هو الحيد عن نهج الأستنباط العلمي السليم، والقفز** على **المحور القويم في معرفة أحكام الدين، ما يفسح** للألتقاط **وعبث الأهواء**، ويخرج عن النطاق المنضبط بالأُصول والقواعد، المحكوم بالعقل والمقيَّد بالنقل، إلى نداء كُلٍّ بما شاء، وهو في حِلٍّ من العلم والقانون والضابطة...

إن وُجود هذه الفرق وأصل أنبعاث هذه الجماعات، كان يتطلَّب إزاحة المانع الذي يُبطِل حُجَّة تَشَكُّلها، والقضاء على **عائق أساس يمنع تكوُّنها، هو المرجعية**... لذا تراها عمدت ـ في خطوتها الأُولى ـ إلى تضعيف هذا الموقع في الأُمة، سواء بأبتذاله من خلال أنتحاله، وتصديقه في كلِّ مُدَّع، أو عبر الزعم **بإمكانية أستقاء الشريعة والأستنباط لأيٍّ كان، وحثِّ الناس** على **نهوض مستقل ومباشر في تلقي الدين من القرآن** (بتأويلاتهم له) **أو من "العقل"** (ويريدون به: الفكر الإنساني البشري ونتاج شططه وعطاء زلله وخطئه).

لتصبح المذاهب البشرية والأجتهادات الشخصية (التي تعود بكلِّ مفكِّر ومُصلح وزعيم وقائد، إلى رأيه ومذاقه وأهوائه وأستحساناته)، **هي "الدين"**.[1] فيتعبد كلٌّ ربَّه بما شاء هو، لا بما شاء الله! هذا لمن صدقت فيه دعوى الدين ولكن غلَبه الجهل، أما ذاك الذي ينطلق من الخبث والدهاء، ويصحبه العمد والأستغلال ويحكُمه الكيد وإضمار السوء وإرادة الشر... فإن الغالبية الساحقة من هؤلاء تحوطهم دنياهم وتحركهم مصالحهم (من مال وجاه وشُهرة ومحاباة سلطان، وأستيحاش من البقاء في "الأقلية"، والنأي بالنفس عن مذهب أتخذه العالم كلُّه عدواً، وأتخذ أتباعه الفقر جلباباً والأستضعاف عنواناً).

مع العلم أن أية فرقة من هذه الفرق الضالة والجماعات المنحرفة، لم تتمكَّن يوماً ولا أستطاعت مرَّة ـ في سياق أحتجاجها ومساعيها في التنظير لشرعنة حركتها ـ من تفنيد ما عليه الحوزة وإبطال حُجج المرجعية (بشكل علميّ، لا إعلامي تهريجي كما دأبت)، ولا هي طرحت أُسساً علمية بديلة، تحكمها قواعد وضوابط وأُصول وقوانين، يمكن تقييمها وفقها، وتسمح بمحاكمة نتاجها ومحاسبتها في ما خلصت إليه في ضوئها.

وفي هذا السياق تُسجَّل مظاهر غريبة وشواهد مُلفِتة، **من الألتقاء والتوافق بين هذه الفرق الضالة والتيارات المنحرفة في مفردة مُعيَّنة**، على الرغم من التنافس الشديد، بل قُل التناحر الذي يحكمها، والمعارك المحتدمة بينها في بقية المجالات!...

---

(١) كما في الحديث الذي يرسم التشيُّع الأصيل ومرتكزاته، ويحدِّد الموقف من الفرق والتيارات الأُخرى، عن «أبان مسكان»، عن «حبيب» قال: قال لنا «أبوعبدالله» ﷺ: ما أحد أحبَّ إليَّ منكم، إنَّ الناس سلكوا سُبُلاً شتى، منهم من أخذ بهواه، ومنهم من أخذ برأيه، وإنكم أخذتم بأمر له أصل. وفي حديث آخر لـ «حبيب»، عن «أبي عبدالله» ﷺ، قال: إن الناس أخذوا هكذا وهكذا، فطائفة أخذوا بأهوائهم، وطائفة قالوا بآرائهم، وطائفة قالوا بالرواية، والله هداكم لحبه وحبِّ من ينفعكم حبُّه عنده. وعن «بشير الدهان»، قال: قال لي «أبوعبدالله» ﷺ: إن هذه المرجئة وهذه القدرية وهذه الخوارج ليس منهم أحد إلَّا وهو يرى أنه على الحق، وإنكم إنما أجبتمونا في الله، ثم تلا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمرِ مِنكُمْ ۖ﴾ (النساء)، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ۚ﴾ (الحشر)، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فقد أطاع ٱللَّهَ ۚ﴾ (النساء)، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾ (آل عمران)، ثم قال: والله لقد نَسَب الله «عيسى بن مريم» في القرآن إلى «إبراهيم» من قِبل النساء، ثم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ ۚ﴾ (الأنعام). وعن «بشير» في حديث «سليمان مولى طربال»، قال: ذكرت هذه الأهواء عند «أبي عبدالله» ﷺ قال: لا والله، ما هُم على شيء مما جاء به «رسول الله» ﷺ إلَّا أستقبال الكعبة فقط. أنظر: «المحاسن» لـ «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» ج١ ص ١٥٦.

ومما ينبغي التنبيه عليه والإلفات إليه، وقد تبنى هذا الكتاب خطاب الأذكياء، ولم يعمد في أي موقع إلى الاستغفال، ولا لجأ إلى أساليب التأثير على العوام...

أن تسجيل وعرض التوافقات والالتقاءات بين الفرق والتيارات المنحرفة على نحو الإدانة، لا ينطوي على مغالطة ولا يشكِّل خداعاً إعلامياً، حين يقال إن أصل **الالتقاء المدارس الفكرية، دينية كانت أو سياسية**، التي تمثل في رؤيتها، أو تزعم تمثيل الحق ونفي الباطل، **في مفردة وتوافقها على أمر بعينه** (في عرض اختلافاتها الكثيرة)، ليس غريباً ولا مُنكَراً، فلربما اجتمع الإسلام مع المسيحية في إدانة الزنا على سبيل المثال، واجتمع التشيُّع مع التسنُّن على وُجوب الصلاة والصيام والحج ومئات الفروع الفقهية، لا ضير في هذا ولا غضاضة، ولا يشكِّل ـ في نفسه ـ منقَصَة تنال من هذا ولا إدانة تطال ذاك... ذلك أن التلاقي والتوافق الذي نتحدث عنه هنا ونستشهد به كرقم إدانة، هو من نوعية وطبيعة أُخرى، **تُقرِّر اتحاد الأصل وتثبت وِحْدة المنطلَق الذي يجمع هذه المدارس والفرق والتيارات، وركيزة انبعاثها وتأسيسها... أي نبذ الحوزة ونفي المرجعية وإسقاطها!**

لا بدَّ لنا من ملاحظة ورصد هذه الظاهرة، ولفت الأنظار إليها، بما يضع النقاط على الحروف، وينقل الأذهان ويدعوها إلى التدبُّر في الأسباب، والتفكُّر في العِلل التي جعلت هذه الأضداد تلتقي، وهذه المتناقضات تجتمع وتتوافَق؟... ما يعرِّي التدليس ويزيل الغشاوَة التي تمارسها التيارات المنحرفة، مما سقط فيه أغلب الناس: خفيت عليهم، فجهلوا القوم، فسقطوا في مكائدهم وانطلت عليهم ألاعيبهم.

علينا أن نتأمَّل ونتدبَّر ـ على سبيل المثال ـ **في حال أحد أعداء المرجعية الألدَّاء**، الذي يمارس النقد بانتقائية غاية في الظلم والقسوة، يلتقط الزلَّات ويتصيَّد العثرات ويقتات على جزئيات شاذة (في مجموع سيرة فقيه)، حتى تحسبه من مصاديق ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝﴾ (الحجر)! متناسياً الموضوعية، ومجانباً الأمانة العلمية، ومتغافلاً عن وَاقع الحال، ومغضياً عن الحقيقة التي ينطق بها كلٌّ متكامل من نتاج هذا الفقيه وتراثه، وينادي المنطق والإنصاف بمراعاته قبل القضاء، وأخْذه في الاعتبار قبل الإدانة والحكم عليه، سواء بالجهل أو بالإقصاء عن الولاية، التي كأن صاحبنا قد احتكرها لنفسه ومَن هُم على شاكلته!

فهو يمارس دوره المشبوه عبر آنتقائية مريضة ترصد كبوَة في الولاية سقط فيها "جواد" من خير جياد العلم، أو فارس من أبرز فرسان الفضيلة، أحَد أساطين الطائفة ومفاخر المذهب (قال بعَدَم ضرورة علم «المعصوم» بالحساب، كآحتمال ومَخرَج لآضطراب أو تعارض روايات تحديد حجم "الكُر")، وسجَّل على آخرٍ زلَّة في التبري، وهكذا... يتحامل ويشنِّع، وكأنَّ الشيعة قالوا بكمال فقهائهم وعصمة مراجعهم، وها هو ينقض عليهم بشواهد وجزئيات ومفردات، يتجاهل أنها تمثل حالات شاذة من مجموع سيرة هؤلاء العظماء، وخروجاً من الأصل في مسلكهم.

يرصد ما يعتبره مقولة يظهر منها خطأ لـ «المفيد»، وعثرة لـ «صاحب الجواهر»، وشطحة لـ «النائيني»، ويسوق شاهداً التقطه من بحث رجالي أو أُصولي يشكِّل "ضعفاً" في الآستدلال صَدَر من «الخوئي» أو «الحكيم»، أو غيرهما من العظماء، لغفلة أو حتى لجهل، فلا أحَدَ يملك العِلم كلَّه غير «المعصوم» ﷺ... فيثير الآستغراب في نفوس مخاطبيه البسطاء، ويسجِّل الأمر كإدانة مُسقِطة: **كيف يقول هذا العَلَم بهذا القول؟ أو كيف له أن يفعل ذاك الأمر؟!** هكذا، من موَارد "الآلتقاط" وشواهد "المغالطة" التي تخفى على العوام، وتبهر البسطاء، وهي تخلط المقدمات بالنتيجة **تارة**، ومجرَّد العرض بالتبني **أُخرى**، والآختلاف في الرأي الناتج من الآحتكام للأدلَّة والتفاوت في فهمها، بل قُل القصور في معالجتها (فلم يدَّع أحَدٌ كمال الفقهاء أو تساويهم في العلم)، يخلطه بالضلال والآنحراف **ثالثة**... حتى صار يدين الفكرة ويقول بإسقاط "المدرسة"!

وبلغ الأمر أن أصبح ينادي عبر مَشاهد مُصوَّرة (يتناقلها النواصب بشماتة!) ويكرِّر القَسَم بأغلظ الأيمان: "**إن علماء «الوهابية» أدرى بأحاديث «أهل البيت» من علماء الشيعة**"! ولو كان يتمتَّع بمُسْكَة من عقل أو تديُّن والتزام، لنزَّه اليمين عن أمر خارجي غير ممتنع عقلاً، يتناهى عن الإحاطة به (إلَّا أن يدَّعي علم الغيب!)، ولم يورِّط نفسه في **الكذب أو الحنث!** فأنت لك أن تُقسم بأنه لا يوجد في هذه الدار مَن يحسن العوْم في البحر مثلاً، وأنت تعلم مَن فيها وتعرفهم بالمعايشة والعِشرة، ما يؤهلك للحُكم، ولكن هل لك أن تُقسم على أمر مُشابه بالنسبة لأهل بلدك، أو العالم كلِّه؟

لتكون النتيجة المرجوّة... **عزوف الناس وانصراف المؤمنين عن الأخذ من هؤلاء العظماء، وتخليهم عن اتباع هذه الشخصيات، وترك التقليد والمرجعية**، فهي كما يقول عنها: "جاهلة" و"غير وَلائية"! وتكون حقيقة كلامه وجوهر ندائه والمراد الجدّي من خطابه: "أن هلمُّوا إليَّ واتبعوني أنا، من دون الحوزة والمرجعية"! أم تراه يطلب من الناس أن يتيهوا في الشتات وعليهم بالضياع، فلا دين هنا ولا ولاء هناك!؟

ولعمري، **لو أُخضع هذا الطاعن المشنِّع**، والمتحامل الظالم لعُشر هذا الحساب، ولُوحِق ببعض هذا التتبع والأخذ بالمرصاد، ووُضع على مائدة التقييم، وأُنزل للمفاضلة بشيء من هذا الميزان، **لأُخذ وبهت، وأُدين وهوى** في قعر سحيق، وقبع، فلا حبل يطاله ولا مُنقِذ يدركه. ولو أُفسح لبعض خصومه أن يتناولوه بعيوبه ونقائصه، لخلَّفوه أقعس أبزَخ كما يقال، يترنح كعجوز تكلَّفت إقامة صُلبها فتقاعس كاهلها وانحنى ثبَجها.

إنني أعرف هذا الرجل، وقد واكبت ظهوره وبروزه في «قم» قبل نحو من ثلاثين عاماً، حين اشتهر **بعقائد وُصفت بالغلو**، وهي في جلّها صحيحة لها جذور وأدلَّة قال بها علماؤنا، والحق أنها كانت تمثّل رُقياً وتفوُّقاً في الولاء لـ «الأئمة الأطهار» عليهم السلام، كما اشتهر بأُمور أُخرى صاحبت حراكه العقائدي، **كعدائه الشديد كلَّ من يخالف «السيد الخميني» والثورة الإسلامية في «إيران»، ولا يخلِص لها الوفاء، كـ «حزب الدعوة»**، الذي كان يبادله عداءً شديداً. وقد نجح الرجل في استقطاب بعض المؤمنين، وكوَّن جماعة، لكنها لم تتجاوز يوماً في تعدادها خانة الآحاد (وإن ناهز الرقم العشرة، فبقليل).

ثم ما لبث الأمر أن انتقل إلى آفاق جديدة، وبدأت الأوساط العربية في حوزة «قم» المقدسة تتناقل أخباراً غريبة عنه! فقد أُثيرت إشاعات حول لقائه «المولى» عليه السلام، وسرَت أنباء حول **دعوى المشاهدة والاتصال وتلقِّي الأوامر من «الحجَّة»** عليه السلام، ولربما ذهب بعض أتباعه إلى القول بالنيابة الخاصَّة! لذا كانوا يجلُّونه ويعظمونه ويقدّسونه، وراحوا في ذلك إلى حدود **التغزُّل** (ملوّحين) **بخال خدِّه! والتداول في حالاته الخاصَّة والتحدُّث في جماله وحركاته وسكَناته، وكانوا يتأدَّبون في محضره كما يفعل المريد الصوفي مع شيخ طريقته ومرشدها الروحي**، الذي يرى أن لا سبيل لـ "الوصول" إن لم يأخذ "الشيخ" بيده.

وبين التُّهم والمبالغات، وحرب الشائعات التي طالته، ولا سيما أنه ناصَبَ حزباً (الدعوة) متخصِّصاً في هتك المؤمنين وتسقيط خصومه... **فإن هامش الحقيقة الذي وَقفتُ عليه**، بالتحقيق والمتابعة، هو أن الرجل **لم ينخرط في الحوزة ولا أنشغل في التحصيل والتدريس الحوزوي** على الرغم من تلبُّسه بزيّ أهل العلم، ووَضعه العمامة. **لا أساتذة** تلقى منهم، **ولا تلاميذ خرَّجهم، لا درساً حضر ولا بحثاً ألقى**، اللهم إلَّا محاضرات خاصَّة في بيته، لا علاقة لها بالمتون العلمية والمناهج الدراسية... ثم هاجر ولجأ إلى بلاد الغرب، وغاب لعقد ونيف. **وبعد ذلك ظهر فجأة عبر فضائية خاصة أسسها، تبث من «بريطانيا»، وقد تخلَّى عن زيّه وعمامته، وتنازل عن عنوانه العلمي، مكتفياً بفحوى رسالته ومضمون دعوته، وراح يبث برامج تحمل عقائده الولائية المحببة (والمحقَّة في جُلِّها)، يخلطها بفكرته الخطيرة حول المرجعية...**

تُرى كيف التقى هذا الذي قضى حياته محارباً «حزب الدعوة» والفكر الحداثي والتغريبي، ومكافحاً المدارس الالتقاطية الهجينة، المتسترة بغطاء التنوير والتطوير، وداعياً إلى الأصالة الولائية، والنقاء العقائدي بالعودة إلى حديث «آل محمد» ﷺ، والنور المنبعث من هذه الشموس الساطعة... كيف التقى مع خصوم طالما زعم (وحقَّ منه الزعم) أنهم يكيدون بـ"الحديث"، وأعداء أثبت أنهم يميِّعون الولاء حتى خلطوه بالتسنن؟ **فإذا به يتوافق معهم في محاربة المرجعية وتقويض الحوزة وهدم هذا الحصن؟**

ولا أُريد أن أتهم الرجل ـ ولا أيَّ مؤمن ـ بخيانة وعمالة، وأُدخله في المؤامرة، وأقذفه بما لا أملك عليه دليلاً حِسّياً وما يخلق حُجَّة شرعية، فنحن نحاكم التوجهات والمقولات، ليس إلَّا، ونرصد الظواهر، ونستكشف الارتباطات والخلفيات، ونلاحق العِلل والبواعث والأسباب، ونستنطق الأحداث ونحاكيها... والعمدة في كلِّ ذلك الأفكار والأدلَّة عليها. وإن بلغنا في هذا المسعى مكاناً، وحصَّلنا نهاية خيط، ووقعنا على شيء، **فهو حقُّنا في أن نتساءل ونرتاب، ونتوقَّف، وندعو المؤمنين للتوقف** ومواجهة هذا الشخص، وهذه الدعوى. **والتأكيد** على **خواء الأُطروحة، وبنائها** على **العاطفة**، صِرف العاطفة، ولا شيء غيرها من أدلَّة وإثباتات، ناهيك بنهج وبُنية وقانون وقوام.

ولا سيما أننا نرىٰ **الحالة تبرز وتتكرر** علىٰ **يد عنصر آخر، يطلُّ علينا من «بريطانيا» أيضاً**، مُعمم يدَّعي العلم (بل بلوغ رتبة الاجتهاد!) ويتبع شخصية تتسنَّم المرجعية وتتصدَّىٰ للإفتاء زوراً، دون أن تحظىٰ بقبول الحوزة وإمضائها.

من فصيلة المرجعيات الباطلة المزيفة، المنتسبة إلىٰ تيار يُعرَف بـ "المرجعية العائلية" أو "التوارثية". **وخير ما يوصف به هذا التيار أنه تهريجي استعراضي، يعتمد الضجَّة والصخَب والبهرجة، ويقوم** علىٰ **تضخيم الصوَر** (وكأنه عطاء تورُّم الذات) **ويرتكز** علىٰ **التلويح بالعناوين ورفع اللافتات**، ولا يبالي بضحالة المحتوىٰ وخواء الفكر، بل حتىٰ بتضاؤل أعداد المنتسبين وحجم المنخرطين، ومدىٰ تناسبه مع الدعاوىٰ والمزاعم، والصورة المضخَّمة والمتوهَّمة المصطَنعة، فهو يحقِّق انتشاره عبر "عشرات" الجمعيات والمنظمات، ولا بأس أن تتكون المنظمة والجمعية من ثلاثة أو خمسة أفراد! ومثلها من الهيئات الحسينية والمواكب، تماماً مثل الكتب والمؤلفات والمجلات والدوريات التي تصدر عن هذه الجماعة ويخطُّ محتواها الضحل المتهافت رموزها، وقد أشرنا في الفصل السابق (العلم) إلىٰ جانب من اللعبة ـ المأساة التي يمارسها هؤلاء علىٰ هذا الصعيد... [1]

إنها جماعة "كثرة المؤلفات" و"حشد العمائم" و"بثِّ الخطباء"، جماعة القصص والحكايات، والقنوات الفضائية التي تتكاثر بالتوالد والانقسام، وما براجمها ورسالتها وهمُّها وغمُّها إلَّا ترويج "العائلة" واجترار مقولات واهية ومحاضرات سخيفة، ونشر تصاوير "أبناء الأُسرة"، وإن خالطهم أحَد وشاركهم، فمن "برامِكتهم" الذين يدورون في فلَكهم وينقطعون لخدمتهم، أو هُم الأصهار والأقرباء والمحازبين الذين لا بُدَّ من إرضائهم بقِسَم من التركة، وإسكاتهم بحصَّة من الملك ـ الإرث! حتىٰ يحسب المؤمن البسيط، البعيد عن الساحة وأوساط الحراك الإيماني (وهم غالباً من غير الملتزمين، أو الملتزمين من غير روَّاد المساجد والحسينيات)، الذي يتابع هذه القنوات، ويسكِّن يقظة ضميره ودواعي الدين وبواعثه في وُجدانه، ويُبقي علىٰ اتصاله به، عبر متابعة هذه القنوات الفضائية، أن العلم انحصر في هذه "العائلة"، والدين قائم ببركة جهودها!

---

(١) ص٣٤١ ـ ٣٥٠.

إنها حالة تشكّل فاجعة في الوسط الإيماني ومهزلة على الصعيد العلمي والحوزوي، وهم ما زالوا يكرّرون فصولها بوَضاعة تثير الأشمئزاز، ودناءة تبعث على الغثيان. حتى **تمكّنوا من إزالة قُبحها ومحو نشازها وطمس شوْهها (في أوساط العوام)**، من فرط التكرار ودوام الحضور ومواصلة الدوْر والحراك، حتى أنقلب منكَرُها البيّن معروفاً، وصار النهي عنها منكَراً مرفوضاً... وأخذ البقيّة من أنصاف العلماء وأرباع الفقهاء في مجاراتها ومحاكاتها، والنسج على منوالها، فغدت "العائلات العلمية" صرعة يبتدعها كلُّ طامح يفتقد المقوّمات لنيل مُناه، **وأصبح التصدّي لـ "المرجعية الدينية" خياراً وأختراعاً وأبتكاراً يعمد إليه كلُّ مغمور مفلس**، يريد الشهرة والمال، ويتطلّع إلى القيادة والزعامة، ودخل الأمر عند هؤلاء في الأبتذال، وأصبح يناهز صرخات الأزياء والأمتعة والكماليات!

كلُّ شيء، كل فنٍّ، كل حِرفة وتخصص هنا ـ **في عُرف هذه الجماعة وقانونها** ـ هو بالمجان، بلا كُلفة ولا مؤونة: العلم، الأجتهاد، الخطابة، التأليف، العمامة، المنظمة، الحزب، المسجد، الحسينية... **لا شيء له قيمة وخطر.**

إنها حالة تعكس الأنحطاط بأجلى صوَره، والتردّي العلمي والأخلاقي بأتمّ أشكاله، واللّبس والخديعة والإغواء الشيطاني بأخسّ طُرقه وأسوأ أساليبه وأتعس حيَله.

ولعمري، لو كان للأشراف والعلويين في هذا العصر "نقيب" كـ «السيد المرتضى»، أو «السيد أبن طاووس» صاحب «الإقبال»، **لعَلَا هؤلاء المتطفّلين والمستهترين بالسياط، جَلداً حتى يرعووا، ونزع عنهم اللباس وخلع العمائم، وأسقط عنوان العلم وأهله**، وألزمهم دُورهم وحظر عليهم الدنو من المحافل والميادين التي يخوضون فيها اليوم، بل يصولون ويجولون، بلا رقيب ولا حسيب!

لقد أفسح هذا التيار التهريجي للعبث في الوسط العلمائي والحوزوي بشكل ودرجة لم يسبق لها مثيل، **منذ بدأ على يد أوّل المدّعين، الذي أسس للمرجعية المزوّرة وكان له قصب السبق، بل قل: عار التقدُّم ووِزر البدء، فأبتذال هذا الحقل المقدّس وهتكه**، وجعله شرعة لكلّ وَارد، ومَغرماً لكلّ طامع، فأعقبته المتردية والنطيحة وأقتفت خُطاه، وأنتحلت وزوَّرت وأنتسبت، وصار في "المراجع" ضالٌّ مضلٌّ، وسلطان جائر، ومتسنّن، ومتزندق!

من هذا المستنقع الآسن، وهذه البيئة الحاضنة الملوَّثة المريضة، **مضافاً إليها البذاءة والوقاحة والسوقية**، من الشتم بأقذع السباب، والتلفُّظ بأقذر الكلمات، التي يعفُّ عنها أقلُّ المؤمنين التزاماً[1]... نشأ وظهر مؤخراً "الفرع اللندني" لهذه الجماعة!

لقد سمح هذا الشاب لنفسه، أو سمحوا له وأرسلوه، لينقض "التقية"، هكذا بسهولة وسذاجة! وهي واحدة من أبرز معالم المذهب، فأسقطها الفتى وهتكها، بلا توقُّف ولا أناة! وهي أصل تسالَم عليه أعلام الأُمة وعظماء الطائفة كابرٌ عن كابر، **وإن خالفها نزرٌ منهم**، وسمحوا لأنفسهم أن يتجاوزوها في ظرف معيَّن ولسبب وعلَّة خاصَّة، فهم كانوا من العلماء حقاً، ممن يجوز لهم ذلك ويباح، **لما يتمتعون به من مَلَكة الفقاهة وسلطة الاجتهاد**، وما يترتَّب عليها من حقِّ تشخيص الموضوعات التي تدخل **في الولاية العامة وإدارة الأُمة ورسم مسيرة الطائفة وقيادتها**... ولكن الكارثة والفاجعة **أن يصبح زمام الأُمة بيد فتىً لم يقضِ من الحوزة وَطَراً، ولا بلغ في التحصيل شأواً**، بل لم ينخرط في السلك أصلاً ولا دخل في القطاع بتاتاً! إنما "تمشيخ" من تلقاء نفسه، أو من لدُن تياره وحزبه، فأرسل اللحية وتجلبب وتعمَّم، ولم يكتفِ حتى جعلها عمامة تنوء بحملها رؤوس "الربَّاعين"، وأرخى أردان الجبة ووسَّع أكمامها لتحاكي "عُمدة" متأنقاً من «صعيد مصر»!...

كارثة وفاجعة أن تنتهي قيادة الساحة ويصبح موقع رسم التكليف الشرعي في أخطر مفرداته، وتحديد مصاديق الحركة وطبيعة المواجهة في ميدان مضطرم متفجِّر، ما زال يريق الدماء ويخلِّف في كلِّ ساعة المآسيَ والوَيلات... إلى طائش من الصبيان الأغرار، معتدٍّ بنفسه إلى حدِّ الهلاك، فهذه **طامَّة ومصيبة عظمى ما زالت الطائفة بأسرها تدفع ثمنها**.

والوَجه الأكثر إيلاماً هنا، أن مَن يعارض الفتى ويتصدَّى لحربه، **يتجاهل سبب المرض، ويُعرِض عن علَّة الداء، ويغضي عن وَجه الانحراف وجذر البلاء، وما خَلق الظاهرة ورفع الصبي وصنع "الشيخ"** (لأن جُلَّ المعارضين هم على شاكلته مصابون بنفس الداء!).

---

(١) خلافاً لما عُرف عن كبار هذه العائلة من دماثة خلُق وترفُّع عن البذاءة والتزام سمت الوقار (بل الإفراط في هذا والإغراق!)، فإذا بالأبناء والأتباع، وحتى أحَد الإخوة الأشقاء، يذهب في السوقية والفحش ما جعل بعض المؤمنين يشكُّ في أن تلك الأُولى حالة مصطَنعة، وأنها تطبُّع لا طبع وسجيَّة!

تراهم ينازعونه في دائرة "**الشُّبهة الموضوعية**"، فيدينونه من باب سوء تطبيقه، ويقرّعونه لفساد تشخيصه، أو ينتقلون إلى الأسهل والأيسر في دنيا النزاعات، أي **قذفه بالعمالة، ورميه بتنفيذ برنامج ومخطط مخابراتي يريد إثارة الفتنة بين المسلمين.**

إنني أعرف هذا "الشيخ" أيضاً، ولا يمكنني أن أتهمه بأكثر من الحقيقة الثابتة الوحيدة في حاله وواقعه: **أنه غير متخصِّص، وليس أهلاً للدور الذي أنبرى له.** وعلى الرغم من أنه لا يربط حركته و"ثورته" بالمرجعية التي يتبعها ويروّج لها، وهو إن فعل ـ في السرّ، كما يردِّد بعض أتباعه ـ فهذا أوّل الكلام، ويصدق فيه: العرش ثم النقش، **فلا أحد يذعن لمرجعه بالفقاهة والاجتهاد،** لا حوزة تعترف به ولا أهل خبرة يشهدون له، **وبالتالي، ليس له أن يقود الحراك الشيعي، وينقل الأُمة من طور العمل بالتقية، إلى المواجهة والحرب والقتال،** والمجاهرة بالتبري من أعداء «آل محمد»، والدعوة إلى هتك رموز الآخرين والنيل من مقدَّساتهم، ونحن نعيش في مجتمعات مدَنية، تحكمها قوانين وضعية (وأحياناً شرعية من فِقه مخالف)، وتسوسها ضوابط تجرِّم هذا السلوك وتدين مرتكبيه وتلاحقهم. ثم إن الأمر من جهة أُخرى **يعلن تهافت فكرة "الحب والحياة" وسقوط نظرية "الشورى" وعدم الاستئثار بالرأي والقرار في القضايا المصيرية،** مما تغنَّى به القوم كثيراً ولحَّنوا له طويلاً!

أما **الخوض في الاستدلال** والبحث في حُجيَّة هذا الرأي، والدعوة إلى محاورة الفكرة من منطلق ما يسوقه صاحبها من أدلَّة، **فباطل تماماً،** فـ"الشيخ اللندني" خارج هذه الدائرة وأجنبي عن هذا النطاق، وإذا قسَّمنا العِلم إلى مراتب أو مراحل، عاشِرها الفقاهة والاجتهاد، فإن "الشيخ" يقف على أعتاب المرحلة الابتدائية الأُولى، دون أن يكون قد دخلها بعد، فهو لم يتجاوز المقدمات، كالمنطق والنحو (وأظنه تلقاه من غير الحوزة، فقد كان يعمل مصحِّحاً لُغوياً في جريدة، ولا ضير)، **ولا يمكنه أن يذكر أُستاذه في «اللمعة»، ولا على يد مَن أتمَّ «المكاسب» و«الرسائل» و«الكفاية»، وعند مَن حضر بحث الخارج فقهاً وأُصولاً ومتى، وكم قضى فيه، فكم دورة درَّس، ومَن تلمَّذ عليه، ثم مَن أجازه وشهد له؟...** حتى يحق له الاستدلال وتكون له وُجهة نظر في أحكام الشرع وَفقاً لفِقه «آل محمد» عليهم السلام، فيجوز له إسقاط العمل بالتقية لقيام الأدلَّة عنده وتمام الحجة لديه؟

أما اتهامه، وما يدور في نظرية المؤامرة... فإن إلقاء التهم بحقّ هذا الشخص وغيره، وقذفهم بالعمالة والارتباط بدوائر المخابرات وتنفيذ مخططات الاستعمار، حين لا يرتكز على أدلّة ولا تسعفه حُجج شرعية تامة، هو كبيرة لا ينبغي للمؤمن أن يقع فيها. كما إنه ـ على صعيد آخر ـ نهج بائس وأُسلوب ضعيف، لا يخدم قضيتنا، ويسيء إلى خطابنا ويظهرنا متحاملين، عاجزين عن مواجهة الأفكار ومقارعة الأدلّة، وتحمُّل مَن يخالفنا الرأي.

إن السياسة عالم متداخل متشابك، **وكثيراً ما تتقاطع مصالح أطراف متعادية متنافرة، فيلتقون ويتوافقون على قضية، وترى مسيرتهم ونشاطهم في موقع يصبُّ في صالح أعدائهم من جهة أُخرى وزاوية ثانية**، لذا لا يمكن الاتهام ولا يجوز القذف، وعلى مَن يفعل تحمُّل الوِزر والتبعة الشرعية. لقد التقى قرار «أمريكا»، وهي «الشيطان الأكبر» في قاموس الثورة الإسلامية، مع مصلحة «الجمهورية الإسلامية»، بل عموم الشيعة في العالم، في إسقاط «طالبان» و«صدام»، فهل كان ثمة تواطؤ وتعاون؟ **وها هي مصلحة المخابرات الغربية تلتقي مع ما يفعله** هذا **"الشيخ" التِعِس** من إثارة الفتنة وتأجيجها وخلق الذرائع والمسوغات لقتل الشيعة والفتك بهم! فهل بالضرورة أنها عمالة وخيانة؟

الحقيقة أنها أزمة الخلط والفوضى في الإفتاء والمرجعية...

إنها فاجعة التساهل في حقّ الاستنباط والتنظير، والولاية في تشخيص الموضوعات الكبرى واتخاذ القرارات الخطيرة التي تقرر مصير الطائفة وترسم مستقبلها. هل يجوز لنكِرة، لا باع له في العلم ولا تاريخ في العدالة، ولا حَظَّ في الخبرة والتجربة، فلا هو حصَّل وتعلَّم، ولا تخلَّق وتأدَّب، ولا مارَس وخبر... أن ينهض بالحكم والإفتاء؟ حتى ينضج ويتكامَل، ويتَّزن ويتعادل، فيُركَن إلى قراره ويُطمأن بتشخيصاته، ويؤخَذ برأيه ويُعمل بقوله. لا بدَّ لمن يريد أن يبلغ هذه الحدود في الحركة، ويضطلع بهذا الدور في الأُمة، أن يقطع أشواطاً طويلة، ويجتاز مراحل عصيبة، وينجح في اختبارات شاقة وعسيرة، يبلغ معها **من العلم ما يؤهِّله** للاستنباط، ويجنِّبه الخبط وشطط الأهواء، **ثم تتعادل فيه الصفات وتنطفئ الشهوات**، فلا يحدوه طمَع ولا يستفزُّه هوَج ولا تحكمه فورة غضب، فينطلق من جهل وطيش وعجرفة، **فيكون ما يفسد أضعاف ما يُصلح، وفي إقدامه طامة وكارثة**.

إنه يخوض في أمر عسير (سواء كُبروياً أوصُغروياً) **يرتبط بالعقيدة الولائية التامة، ويطال حُرمة الدماء وخطرها**، ويقحم عقبة كأداء تنتهي بالإمساك بزمام الطائفة وتسلُّم **قياد الأُمة وتوجيه مسيرتها!** فهو ـ في هذا العسير ـ بين معالجة أدلَّة فقهية تتطلَّب علماً غزيراً ومهارة فائقة وحذاقة تامة، بعد تخصُّص وفقاهة تكفُل الاستعداد الأوَّلي وتبيح الدنوَّ من هذي الحياض، **وهو صفر اليدين** من ذلك كلِّه، وبين القدرة على **تشخيص موضوع لعلَّه الأخطر** على الإطلاق، ولا باع للرجل في سُنن حركة التاريخ، ولا إحاطة بتقلُّبات العالم وتحولاته، ولا معرفة بما وَراء الأحداث وخفايا تدبيراتها [1]... وكان لا بدَّ له في هذا الطريق من تجاوز المراجع العظام، وتجاهل الفقاهة، ليجوز له الخوض في الإفتاء ويصبح من حقِّه تبوُّؤ المقام! فكانت النتيجة أن هتك المذهب واستباح الدين، والطريق: تكفير مَن وَقف في دربه من العلماء المراجع ـ عملياً أو نظرياً ـ **والحكم بزندقته وإخراجه من الملَّة ولعنه!**...

هكذا التقى هذا **التعِس المسكين مع خصومه التقليديين من أتباع "الضالِّ المضل"**، وعلى الرغم من أنهما يختلفان ويتنافران في الولاية والبراءة مفهوماً وفكرة، ثم ممارسة وعملاً، وإذا بهما يلتقيان على حرب المرجعية، ويتوافقان على هدم أُسسها وتقويض كيانها، هذا **بتشويهها** عبر اقتحامها وابتذال التنظير الديني والإفتاء الفقهي، ثم هتك أعلامها بسبِّهم وتكفيرهم، وذاك **بإضافة تسيُّبه وإباحيَّاته وبدَعه وضلالاته**.

وقد سبق هذين "الشيخين"، نموذج ثالث "لندني" هو الآخَر! موغل في الشقاء، وهو «ابن كربلاء» العاق، **لم يجد حيلة لضرب المرجعية أفضل من إنكار الإمامة من رأسها!** فأنكر ميلاد «**المهدي**» عليه السلام وجحَد وُجوده، ليسهِّل الأمر فجعلها "سالبة بانتفاء الموضوع"! فلا نيابة هنا، لا عامة تشمل السياسة، ولا خاصة تقتصر على الإفتاء والأُمور الحسبية، ونادى ـ كدعاية ترويجية، على غرار إباحيات "الضال المضل" ـ أن يباشر كلُّ مكلَّف صرف ما يتعلَّق بذمته من الحقوق الشرعية والأخماس، فلا أحدَ يُرجع إليه هنا!

---

(١) يكفيك أن تتأمل في تضارب موقفه من «حزب الله» وقيادته، من الإدانة والتكفير، إلى الاستنجاد به لإنقاذ الحرم الزينبي في «دمشق»، ما يكشف سذاجة وتخبطاً واضطراباً يقصيه عن أي موقع يتطلَّب جِنكة وتعمقاً!... وفي تصرفاته من الطيش والرعونة ما ينبئ عن مراهقة روحيَّة وسياسية، وكأنه مسكون بهاجس «نصرالله» إن جاز التعبير! فتراه ينصب سارية ويرفع علَماً ويشكِّل كوكبة حرس بملابس عسكرية أو كشفية تؤدي له التحية!

كما لحِق هؤلاء **الثلاثة وتبعهم، نسخة «أُردنية»**، ما لبث أن غلبه اليأس، فعمد إلى الخيار الأسهل، **فجاهَر بترك المذهب والتخلي عن التشيُّع**، وهو صهر بيت مرجعية وزعامة، وخؤولته من بيوتات علم وسيادة... أخفقت خطَّته، وفشل في مسعى خلق "مرجعيته"، ومَلَّ اللعبة وسَئم منها سريعاً، فلم يجد سبيلاً إلَّا ٱستبدال العمامة بـ"شماغ أحمر"!

وأنشد مقابلاً «السيد» في رائيته الشهيرة، حين ٱستبصر وترك «الكيسانية»:

تجعفـرت بٱسـم الله والله أكـبر * وأيقنـت أن الله يعفـو ويغفـر
ودنت بدين غير ما كنت داينـاً * به ونهاني سيد الناس «جعفر»
فقلت فهبني قد تهوَّدت بُرهـة * وإلَّا فـديني ديـن مـن يتنصَّـر
وإني إلى الرحمن من ذاك تـائب * وإني قـد أسـلـمْـت والله أكـبر

فجاء الشقي ونظم:

تـسـننتُ بٱسـم الله والله أكـبر * وإني بهذا الهدي أسمو وأفخر
تركت الذي يأبـاه عقلي ومنطقي * وأمسكت بالحق الذي هو مسفر

لقد يئس الـرجل وٱستسلم سريعاً، فبادر إلـى إعلان الإفلاس و"الٱنتحار"، وشخصياً، أرى أن الخطوة تُسجَّل له من حيثٍ، فقد تخلَّى عن الزيف والٱدعاء، وتناقض كان يعيشه، فكان أكثر **الضُّلَّال وُضوحاً وصراحة، ويمكنني الزعم أنه الأكثر ٱحتراماً لنفسه ومقولاته**، فقد وَجد أن التلاقي بين التشيُّع وبين أفكاره هراء، وأنه ينقش في هذا على الماء، ويبارز طواحين الهواء، يغالط ويتعسَّف ليبقى مع هذه الأفكار منتسباً إلى "التشيع"، فيزعم الإصلاح والتطوير، فلا يعود إلَّا بالخيبة، ويقع في الزيغ والمراوغة، ويحتال بما شاء الشيطان من أساليب وطُرق، بلا طائل ولا جدوى، إذ الأمر واضحٌ بيّن، فهذه المعتقدات والأفكار تُخرج حاملها من المذهب. هكذا **وَجد الرجل أن لا معنى لتمسُّكه بمذهبه، فتركه وٱستبدل به آخر**، بينما غيره يحمل نفس آرائه، ويكرِّر عين مقولاته، لكنه ما زال يتبجَّح بدعوى التشيُّع، وينتحل المذهب زوراً، ويُصِرُّ على بقاء ٱنتسابه إليه، وأن هذه الأفكار هي التي تقوِّمه وتصحِّحه، على الرغم من تهافت تعليله، وتعسُّف توجيهه، ووُضوح المكابرة والعناد، أو الخبث الذي يهدف خداع العوام وما يقتضيه التدليس.

وهناك مزيد من الشخصيات المنحرفة والتيارات الضالَّة التي تناصب الحوزة والمرجعية العداء، وتبذل كلَّ ما في وُسعها للنيل منها وإضعافها، بل تكافح لتقويضها وإنهائها، وإن أنتحلت هويتها وتلبَّست بزيِّها وأنطلقت من موقعها...

وهذا "خريج هندسة" يتبع "تياراً" أستعان به «صدام» في سياق نفحة التديُّن وموجة "التأسلم" التي واجه بها الغرب إبان الحصار «الأمريكي» عليه أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات... **فأفسح للتكفيريين و«القاعدة» في أوساط السنة**، مكَّنهم من المساجد والمدارس والمعاهد الدينية، وشرع الأبواب أمامهم، فدخلت «الوهابية» «العراق»، وهو الذي لم يعرفها في تاريخه إلَّا غازية تغير على مُدن «الجنوب» وتهدم العتبات المقدَّسة. **وفي المقابل، في الوسط الشيعي، دعم وسلَّط شخصيَّة مضطربة على الحوزة العلمية حتى مكَّنه وحكَّمه**، أطلق يده في البلاد وأفسح له بين العباد، فكان الصوت الديني الوحيد الذي يطرق الآذان بعد سنين عجاف عاشها هذا الشعب المنكوب، منذ شنَّ «حزب البعث» حربه على «الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، بل ما قبل الحرب، منذ حكَم هذا الحزب وأستولى على السلطة، وتحديداً، منذ أن تولى الرئاسة «صدام»، الذي ما أنفكَّ يحارب الدين ويقمع الملتزمين، ولا سيما الشيعة والتشيُّع...

وإن شاب هذه الأنطلاقة الغموض وأكتنفها الإبهام في طبيعة العلاقة ودرجة الأرتباط، فإن القدر المتيقَّن أن النظام، في سياق تلك السياسة المستحدَثة، وأنحصار أدوات مواجهته عدوَّه وتعبئته الشعب ضده، في شعارات الدين... **أفسَحَ ورفع الحظر وأضاء لبعضهم باللون الأخضر!** وهو ضرب طبيعي من تقاطع المصالح والتقاء الأهداف، يقع فيه كثير من العاملين في الساحة السياسية.

ويحضرني أن الحركات الإسلامية العراقية التي كانت تنشط حينها في «إيران»، وعمدتها «المجلس الأعلى»، تلقَّت الأمر بمنتهى الريبة، وغمزت وعرَّضت بهذا الحراك، بل ذهبت إحدى النشرات التابعة لها (صحيفة «لواء الصدر») إلى **القذف بالعمالة أو التعاون مع النظام ودوائر مخابراته**، في حين أصطف «حزب الدعوة» مع هذا التعاون، أو مال إلى الحياد، ما خلق رقماً جديداً في صراعهما الدائم.

ولما كان هذا الحراك، يُشعِر بالعمالة والارتباط، شأنه شأن "اللندني" الذي ذكرناه سابقاً، (وكذا أيُّ حراك يخدم العدو من حيثٍ)، دون وُجود دليل على ذلك، فلا يملك الشَّاكُّ إلَّا معطيات تحليلية، لا يُركَن إليها ولا تشكِّل حجَّة تسمح بالحكم والقضاء وتحمُّل التبعات... فإن مقتضى **حُسن الظن، والحمل على الصحَّة، القول إن أحدهم تلقى إشارة النظام تلك، وانطلق ليخدم، وأحسن استغلال الوضع ليعمل**، ولا نملك ـ شرعاً ـ إدانة أكثر من ذلك، هذا إن كان في الأمر إدانة، ولم يقرأه بعضهم حنكة وكياسة!

لكن المصيبة والبلاء، أن هذا "المتعاون" أو الجهة التي "استغلَّت" الفرصة لنشر الدين وراحت تعمل لإعادة الهوية المفتقدة، لم تكتفِ بالنشاط الدعوي، والتبليغ الديني، وتعليم الناس الأحكام وإقامة الشعائر الحسينية، لكنها **عمدت للدخول في المرجعية، وإعلان قائدها ورائدها مرجعاً للتقليد!** على الرغم من أنه لم يبلغ الفقاهة (والمؤكَّد "المطلقة")، فلم يكن الرجل في عداد المراجع، ولا في نطاق المرشَّحين للمرجعية والدائرة التي يُرجى لها الأمر! ولا كان أهلاً لذلك ولا محلاً، لا علمياً، ولا روحياً ونفسياً، وأقلُّ ما يمكن أن يقال في حقِّه وحاله، إنه **كان مضطرباً وغير مستقر ولا متوازن**... وراح يبتعث "المبلِّغين" وينصب "الوكلاء" في سائر المدن والمحافظات، وبدأ الأهالي العُطاشى يستعيدون هويَّتهم الدينية المغيَّبة لعقود، ولكن ـ وا أسفاً ـ **من بوابة تفتح على خواء علمي وروحي، وعبر قنطرة متهاوِية تنقلهم إلى صحراء قاحلة وأرض مجدبة!**

فأفرز هذا الحِراك تياراً ضمَّ الغثَّ والسمين، وجمَع عوام المؤمنين البسطاء، مخدَّرين بلفيف من أزلام المخابرات، **وقد تزامَن الأمر وأقترن بتسلُّط "التيار" على الحوزة ونهوضه بالدور الإداري**، ولا سيما من جهة مهام الدولة التي كانت تريد أن تنأى بنفسها عن سلبياتها، فأوكلتها للتيار الجديد... فعاث فيها فساداً، وتولَّى المراجع العظام وأساتذة الحوزة الكرام **بالترويع والتنكيل، تارة من منطلقات قومية عروبية، فضيَّق على العلماء غير العراقيين** من «فرس» و«باكستانيين» و«أفغان» وسامهم الذلَّ والهوان (ضمن قوانين الإقامة التي علَّقت الدولة منحها وتجديدها على إجازاته وأناطتها بموافقاته، وإلَّا الإبعاد والتسفير!)، وأُخرى من مقولات التنظيم والضبط الإداري.

ثم لم يلبث الأمر أن أفرز خطاباً فكرياً وثقافياً، (وهذا من المجاز، والنزول على المتداول العام، وإلَّا فلا شيء من الفكر والثقافة في مقولاتهم)، يقسِّم الحوزة إلى ناطقة وصامتة، ويهوي بمعوّل الهدم على "الصامتة" ... **ولعمري، في أي القسمين كان هو قبل أن يفسح له "النظام" ويمكِّنه؟ أين كان حين قتل «الشهيد الصدر» وأُخته «بنت الهدى»؟** وامتلأت السجون بعشرات آلاف المعتقلين، وعلّقت المشانق، وفرغ الرصاص من بنادق جوقات الإعدام ولم تفرغ من حصد المؤمنين بجرم أداء الصلاة وإطلاق اللحية؟ لماذا لم ينطق ولم ينتفض على جرائم «البعث» و«صدام» طيلة سنين حكمه؟ وكيف نجا ولم يشمله بطش الطاغية، وبقي في الأمن والأمان؟ ... **للعقلاء أن يجيبوا.**

أما لو أوْرَد أحَدٌ هنا نقضاً، وردَّ بشُبهة مفخرة، فإن ما جرى في "الأنتفاضة"، حين انْدحر «صدام» من «الكويت»، وصار يترنَّح تحت ضربات القصف الجوي الأمريكي والغربي، فعدَّه بعضهم استدراكاً لحالته السابقة، وجبراً لِصمته دهراً، فسطر له بطولات وسجَّل مواقف، فإن "الأنتفاضة" لم توفِّر أحَداً في «النجف الأشرف»، وقد خرج فيها الجميع من عنوان أو تهمة "الصامت" وغدا "ناطقاً" ! حتى إن **الأعتقالات التعسفية شملت آيات الله** «الشيخ مرتضى البروجردي» و«الميرزا علي الغروي» و«الشيخ محمد أمين زين الدين» ﷺ، وكذا «السيد علي السيستاني» دام ظلُّه، وجملة من العلماء الذين يصنفهم "التيار" اليوم ويلحقهم بـ "الحوزة الصامتة" ؟!

إن شيخاً تافهاً ومعمماً سخيفاً، يخلط في الاستدلال ويهرف في الإفتاء حتى يحرِّم على النساء زيارة «الأربعين» و«عاشوراء» بسبب الزحام! وينزلق فيهوي في الخبث، فيُؤبَّن ضالاً مضلاً حكم الفقهاء وقضوا بخروجه من الطائفة، ويرثيه بعبارات يتزلزل لها العرش حين يقرنه بـ «سيِّد الشهداء» ﷺ... **هو إحدى سيئات هذا التيار!** وإن رأيته اليوم يتنطَّع بهذا الهراء ويجتر هذه المقولات، ويذهب في القبح حدود شتم المراجع العظام، فهو يفرغ عقدته ويداوي حرقته، وقد رأى أبواب الوصول موصدة في وَجهه، فتعثَّرت مرجعيته، **وفي الحقيقة: بارَ دُكَّانه، وخسرت صفقته، وكسدت بضاعته، فلا أحد أعترف به،** حتى في حدود مجرَّد منحه موعداً يلتقي فيه المرجع الأعلى!

والحق أن هذه النماذج التي عدَّدنا بعضها آنفاً، **لا تشكل إلَّا هامشاً ضئيلاً من الخطر الذي يتوجَّه إلى المرجعية**، ذلك أنها حالات محدودة السعة والأنتشار، ذات فعاليات متواضعة، تشكِّل فرقعات وإضاءات إعلامية، أكثر منها عمَلية وواقعية، وإن كان الخطب فيها من حيث القبح والوقاحة في الغاية والمدى... لكن **الخطر الحقيقي**، كمّاً وكيفاً، الذي يتهدد هذا الصرح العظيم، كسَيل يدهمه أو بركان يقذف حممه في أية لحظة، **هو تيارات "الحداثة" أو "الإصلاح" أو "الثورة"**، ذلك أنها تخضع لتنظيم ومخطَّط مركزي واحد، هو الذي يديرها ويدبِّر حِراكها ومشاغباتها التي تطفو على السطح بين فينة وأُخرى.

وعلى هذا الصعيد يجب التنبيه والتركيز على **أصل الفتنة وأساس التخريب وموئل الفساد ومركز الإفساد** في هذا العصر، فلا نجحده أو نتجاهله (خوفاً أو طمعاً)، فنصبَّ جام المسؤولية وما يتبع ذلك من السَّخَط والغضب، على الفروع، ونتناول "الأعضاء" و"الوَسائل" و"المظاهر" و"الأعراض"، بالمواجهة، سواء بالمعالجة والتقويم، أو بالهجوم والفضح والتعرية، وما هم ـ في الحقيقة ـ إلَّا عرائس تستهوي الأطفال، ترقص على مسرحها، أندست فيها **راحة يَدٍ** أتخذتها "قفازاً"، أو هي دُمىً متحركة تتَّصل خيوطها بصليب تتدلى منه وتنتهي به مَعاقدها، تمسكه **قبضة تديرها** وتتلاعب بها! فنغفل عن **القائد الأعلى، والزعيم المخطط، والمرشد الموجِّه، واليد المحركة**، وننشغل بالأطراف والأعوان والموظفين الصغار... لا بدَّ من التعرُّض إلى هذه الجبهة الأخطر، دون خوف ولا وَجل، متوكِّلين على الله في دفع شرورهم، وعلى وَعي القارئ الكريم في القدرة على التطبيق والتشخيص، وأنتزاع الفكرة وألتقاطها، من ثنايا التقية، ومطاوي المداراة التي تحكم الخطاب الذي يخوض هذه المعركة الحساسة الدقيقة.

إن الحركات والتيارات التي تقوم بحرب المرجعية اليوم، تبث سمومها في الجسم الإيماني، وتصبُّ حممها على هذا الكيان لتنال منه وتلحق به الأضرار، من التي تعود إلى محوَر الحداثة والتجديد، والإصلاح والتطوير، وتتذرَّع بالحركية والثورية مقابل القعود والسلبية... **تعود بأجمعها إلى جهة وَاحدة أساسية، هي التي تديرها وتحركها وتدبر أمرها** (بأساليب وطرُق متفاوتة)، **هي مدرسة «علي شريعتي»**.

وهي اليوم فرقة كبيرة وتيار عريض (**وإن لم يعنوّن بهذا الأسم**)، ومدرسة ممتدَّة في كلِّ مكان، لا لعمق فكرها وبُنيتها العلمية، بل لما تقف عليه من ثروات وبحر من الإمكانيات، وآبار لا تنضب من الأموال! لذا تراها تضمُّ كُتَّاباً ومفكِّرين وعلماء دين، أو قُل "معممين"، وتمتلك قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية، ودُور نشر، ومراكز دراسات، وصحفاً ومجلات، ومنظمات وجمعيات سياسية، ولجاناً خيرية، ومؤسسات اجتماعية، وأحزاباً متكاملة...

إنهم جميعاً **عناصر وأدوات في خدمة المشروع الشيطاني الأكبر: تقويض المرجعية، وإفساد طريق استقاء المعارف الدينية، وخلق الفوضى في رسم معالم التشيُّع**، وما يلي ذلك من ضلال عقائدي وسقوط روحي وتسيُّب أخلاقي، ما يُفسِح لمشروعهم السياسي، وفكرهم الإضلالي. وهذا كلُّه في نفسه هدفٌ، وأمرٌ له موضوعية، ويشكِّل غاية تُقصَد عندهم، ثم هناك ـ بعد ذلك أو قبله ـ ما يرمون إليه من تحكيم أُسس قيادتهم، وتثبيت أركان مُلكهم وسلطانهم، أو نفوذهم السياسي والاجتماعي (حيث لا تبسط يدهم ويقصُر حكمهم)، مما يرفد ويؤمِّن استمرار هيمنتهم، فلا شيء يتهدَّد هذا ويُخشى منه على ذاك، **مثل المرجعية، ولا ينافسه مثل موقعها في الأُمة ومكانتها في نفوس المؤمنين**.

إنني أعرف هذا التيار، وأعرف قيادته أيضاً، وأعرف بعض أركانه وأعضائه والناهضين باحتجاجه، **أعرف أيَّ غلٍّ يجيش في صدورهم من المرجعية، وأية جمرة تتوقَّد في أكبادهم من الحوزة**، وماذا يضمرون لها وماذا يكيدون، وكم يتربَّصون بها الدوائر ويترقَّبون الصروف!... وفي **ظلِّ ما يملكون من مال ورجال**، وعُدَّة وعدد، ما يمكِّنهم من توجيه ضربات متلاحقة، وفتح جبهات غير متناهية، ويسمح بتوظيف عناصر وتسخير وَسائل لا يعلم بها إلَّا الله، **فإن ثبات الحوزة وانتصارها، هو أمر إلهي، بلا أدنى شك**، ويُحمل على المدد الغيبي، والمعجِز الخارق للعادة. فمَن عساه أن يقف في وَجه هؤلاء، بأعدادهم وتنظيماتهم ووَسائلهم وكيدهم؟ ومَن له أن يواجه إمكانياتهم المهولة وطاقاتهم الاستثنائية؟

إن البصير الحصيف يرى يد الله سبحانه وتعالى جليَّة، ويلمس ألطافه جلَّ وعلا غير خفيَّة، في بقاء الحوزة واستمرار المرجعية، على الرغم من الضربات المتلاحقة التي تتلقَّاها، والمؤامرات الخبيثة التي تُحاك ضدها، والأساليب الدنيئة التي تواجَه بها.

إن عجزهم في هذه المعارك المتلاحقة وفشل غاراتهم المتتالية، وثبات الحوزة في وَجههم، ومحض بقاء المرجعية وٱستمرار وُجودها بشكلها التقليدي أمام هذه القوة الجبارة، هو أمر معجِز، **لا يمكن تفسيره وحمله إلَّا** على **الدور الغيبي الإلهي**، سواء بنُصرة جبهة الحق والمدد الذي يتلقاه أتباعه من راعيهم ووَلي أمرهم، أو من خلال **إلقاء الرعب في قلوب أعدائهم**، وثنيهم عن توجيه مزيد من الضربات وصرفهم عنَّا، وإشغالهم بأنفسهم، وإلهائهم بجبهات أُخرىٰ، وسوقهم بعيداً، تجاه معارك وجبهات أُخرىٰ.

وإلَّا فإن الميزان المنطقي والمقايسة العقلية والقراءة الواقعية التي تُفاضل بين الجبهتين، تحكم **بأن الحوزة والمرجعية ينبغي أن تكون قد سقطت وقُضِي عليها وٱندثرت منذ عقود!** وليس هذا من هشاشة الحوزة وضعفها، وأنها مهيضة جناح، لا حول لها ولا قوَّة، ولكن من تغيُّر شكل الحرب ومضمونها، ناهيك بحجمها وضراوتها، ذلك في ظلِّ **تكالب الأعداء وتعدَّد المعارك وتطوُّر أساليب المواجهة**... فهي في جبهتها الخارجية، التي تخوضها مع الٱستعمار والنواصب وحكَّام الجور، يوظفون ضنك العيش والٱضطهاد والملاحقة الأمنية والتشويه الإعلامي، كانت سجالاً، حتىٰ لحقتها وأُضيفت إليها الطعنات التي صارت تتلقاها المرجعية في ظهرها، من أبناء المذهب وبني الجلدة في "الجبهة الداخلية".

♦ ♦ ♦

إنها معرَّة دهماء، وخزيٌ وشنار ليس بعده شانئة ولا مثله وَصْمة، أن يجتمع الحداثيون التنويريون، والإصلاحيون الثوريون مع «البابية» و«البهائية» في الهدف، **ثم يلتقون جميعاً مع الأستعمار وحكَّام الجور والتكفيريين، فينتظمون صفاً وَاحداً ضد المرجعية!** ويتَّفقون على مواجهة الحوزة الشيعية والعمل على تقويضها بشتىٰ الطرق والوَسائل.

وما أغرب وأعجب من أن هذه التيارات والمدارس والفرق والمذاهب، على ٱختلاف مشاربها، وتنوُّع ميولها، والتعارض الشديد بينها في الأفكار العقائدية والآراء السياسية، وفي الأخلاق والسلوك (فبعضها في غاية الجمود والتزمت، وبعضها الآخَر يجاهر بالإباحية!)، ثم في أساليب العمل وطُرق الحركة، حتىٰ تجدها تختلف في كلِّ شيء، ما يجعلها متعارضة متناقضة... **تراها تعود لتلتقي على عداء المرجعية والنيل منها!**

تُرىٰ لماذا هٰذا السعي الدؤوب، الذي لا يوفِّر أداة وطريقاً تفضي إلىٰ تضعيف هٰذا الجذر المتين، وتقويض هٰذا الركن الحصين؟ الذي ما زال يذود عن المؤمنين ويحمي الشريعة والدين، ويُؤمِّن ملجأً لأيتام «آل محمد»، ويشكِّل ملاذاً للمستضعفين أمام الغزو الفكري والثقافي والتغريب الذي يتهددهم في كلِّ موقع ومقطع؟

لعمري، يكفي التدبُّر في اجتماع هٰذه التيارات المنحرفة والفرق الضالَّة، والتقاء أرباب البدع والمحدَثات والدعوات الشاذة، وتوافق الأحزاب المفسدة والشخصيات المضلَّة، المتاجرة بالدين وشعاراته، والموظَّفة لشعائره، المستأكلة بـ «آل محمد» ﷺ، واتِّفاقها كلِّها علىٰ محاربة الحوزة والمرجعية، بل لا يحارب الحوزة والمرجعية إلَّا هٰذه وهٰؤلاء... **للحكم ببطلان هٰذه الفكرة والدعوة، وفساد هٰذا النهج والعمل**.

والحق أنك لو تأمَّلت وتدبَّرت، لرأيت الذين يناكفون الحوزة والمرجعية، يشرِّقون عنها أويغرِّبون، لا يلبث أن تظهر قرون الشيطان من تحت عمائمهم، أو من رؤوسهم المكشوفة في عاصمة الضباب، أو أيٍّ من بلاد الغرب ومأوىٰ التغريب، من شتىٰ المشارب والأهواء: من أقصىٰ النصب وإنكار مقامات «أهل البيت» وجحد وِلايتهم، إلىٰ أقرب الولاء وبث الفضائل وترويج الكرامات وحمل هٰذا اللواء! من الرجعية والتقليدية والذهاب في الغيبية التي تقدِّس بشراً تافهين وتعظِّم أشخاصاً فاسدين، إلىٰ دعاوىٰ الوعي والتقدمية والحركية! من القعود عن أقل مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والركون إلىٰ حكام الجوْر، والدخول في أعوان الظلَمة، إلىٰ الحركية والانقلابية والثورية والجهادية!

ولا يخلو الحال من موتور عقَّدته الحوزة حين رفضت الاعتراف به، أو فضحت دَعواه حين عجز عن الصعود بالطرق الطبيعية، ضاق وُسعه عن العلم، وسقطت همَّته عن طلبه، وفشل في بلوغ رتبة الاجتهاد في الفقه والأُصول، والإحاطة بالحديث والتفسير، والتضلُّع في الكلام والحكمة، فلجأ إلىٰ التدليس، وزوَّر الشهادات وانتزعها غصباً (ترغيباً وترهيباً!)، ثم أراد الركوب علىٰ أكتاف الخلق باسم الدين وحكم الله عزَّ وجل!...

♦ ♦ ♦

المرجعية الشيعية من الفقهاء إلى الفلاسفة!

وللأمر هنا، في هذا الموقف والشبهة، قصة تحكى!...

وهي لا تقلُّ هزلاً وافتضاحاً، أو خبثاً ودهاءً عن شقيقاتها في الباب السابق من هذا الفصل ولا عن شواهده القبيحة، من دعاوى الفقاهة المزوَّرة، ومزاعم الاجتهادات الباطلة، وقصص المرجعيات المزيَّفة، التي أشرنا إليها وسلَّطنا الضوء على نماذج منها.

فالدعاوى كلُّها هراء، والمزاعم خواء، وإن ارتكزت على حقيقة، وانطلقت من واقع، فبدَت وكأن لها حظاً في السداد، وخُيِّل للسذَّج البسطاء أن لها نصيباً من الصحَّة والصواب... فهذا هو (بعينه) قوام "الشبهة" وجوهر "اللبس"! وإلَّا فالحق واضح جَلِيٌّ، والباطل بيِّن غير خَفِي، ولكن **تأتي الشبهات واللوابس لتهجم وتخلق "الفتن"**، حين تخلط شيئاً من الحق بشيء من الباطل، تمزج ضغثاً من هذا بضغث من ذاك، فيجيئان (الحق والباطل) معاً، ويأتيان بشكل متوافق وعنوان متَّحِد، ويظهران في صورة واحدة، فتتحقَّق الشبهة ويكون اللبس، وتقوم الفتنة وتنطلي الخدعة وتمضي المهزلة!

وفي سُكر النجومية وبريق الأضواء، وما تصنع الدعاية والإعلام، تذهب العقول **فيُعبَد الرجال ويُنزل على حكمهم من دون الله، ويُتَّخذون أصناماً، ويُقلَّدون على عمىً**، ويُفسَح للأهواء أن تُتَّبع، وللأحكام أن تُبتدع، ولا يسأل أحدٌ عن الدليل أمام وَميض الشهرة وصَوْلة الفضائيات، ويؤخذ بالصخب والجلَبة فيغفل عن صريح العقل ومؤدَّى البناء العلمي والأُصول واجبة الاتباع في تلقي خطير المعارف وتبنِّي جليل المواقف.

تماماً كما نشأت مرجعية قبل قرن وأُخرىٰ قبل نحو من ثلاثة قرون، على يد **عالمين جليلين، وعلَمين رفيعين من أعلام الحوزة العلمية في «كربلاء»**، فلما توفي الأول ﷺ، أسس طلَّابه مدرسة نسبوها إليه، ليتوارثوا المرجعية والزعامة بذريعتها وفي طولها وظلِّها، وما لبث أن وَقع بعضهم في الضلال، فجاهر وادَّعىٰ «البابية»، ثم أسسوا «البهائية»! أما النجباء من تلامذته، الثابتون على المذهب الحق، فما لبثوا أن قلبوها عائلية وجعلوها وِراثية، تنتقل في الأعقاب وتنحدر في الأصلاب (كأنها وَقف ذُرِّي!)، حتىٰ آنتهت اليوم إلىٰ شاب يعمل في التجارة، لا شأن له بالعلم والحوزة، وهم يقلِّدونه ويقدِّسونه، ويقبِّلون قدميه (واللطيف أنه ينفي عن نفسه العلم والفضل، ولا يدَّعي حقاً في تبوُّؤ هٰذا المقام الخطير، وهم يصرُّون ويكابرون، ولا يبالون بنصحه ولا يحفلون بصريح رفضه)!

أما ذاك العَلَم الآخر ﷺ، الذي مضىٰ سنة ١٣٨٠، فقد تلقفها من بعده أبناؤه، تلقُّف الكُرة، وجعلوها وِراثة في مَن آنحدر من صُلبه! فتقمَّصها آبنه الأكبر أولاً، حتىٰ مضىٰ، ليتولَّاها شقيقه... واليوم ينتظرها الأحفاد ويترقبونها، ويتأهَّبون بفارغ الصبر، وقد أسرفوا في هٰذا وأفرطوا، فلا حكمهم تأنٍ، ولا لزمهم وَقار، وتجاوزوا أسباب حبْك القصَّة، وإتقان اللعبة، وإحكام الحيلة، وحُسن تركيب الصورة! فغدا "الآجتهاد" فيهم وحمل لقب "آية الله"، قرين نبات شعر الذقن في الأبناء، بل مجرَّد طرور الشارب والإبقال، ناهيك بالألتحاء والتشويك![1] أما الآنتقال إلىٰ "العظمىٰ" فرهين الترتيبات العائلية والصفقات الحزبية، فلا خبر عن العلم جاء ولا وَحيٌ عن العدالة والتقوىٰ نزل.

من هنا، تبدأ قصَّة البحث في هٰذا الباب من الفصل...

من مثل هٰذه الأضحوكة السمِجة المبكية، وأضراب هٰذه السيرة الهزلية المؤلمة، نشأت حكاية زؤي المرجعية الدينية للشيعة من الفقهاء إلىٰ الفلاسفة... لأن صاحب الأُطروحة صرف عمره في دراسة الفلسفة وتدريسها، فلما أراد الجني والحصاد، وَجَد سوقه في كساد، وبضاعته إلىٰ بوَار، فعمد إلىٰ نظرية جديدة تقلب المرجعية رأساً علىٰ عقب!

---

(١) الطرور: طرَّ الشارب، يطُرُّ ويطِرُّ، أول ظهوره. ويقل وَجه الغلام، يبقل بقولاً وأبقل: خرج شعره. والألتحاء: آلتحىٰ: نبتت لحيته. والتشويك إذا خشن لمس الشارب.

وتبدأ القصة أو ترجع في جذرها إلى مشروع «الضال المضل» الذي سقط...

وقد نجح خطابُ الناهضين بمواجهته، وأخذ حظَّه من التأثير على الجماهير، فسقط الرجل لمجموع علل وتضافر عوامل، فعلت فعلها في تنفُّر الناس منه، وأدَّت دورها في كُرهه وعدم انجذاب الشيعة إليه، وقد تمحورت حول ركنين، وجاءت من منطلقين، هما:

١ـ **بُعده عن الحوزة وانقطاعه عن الوسط العلمي**... فقد ترك «النجف» وهو ابن ثلاثين عاماً، بلقب "حجة الإسلام"، وانقطع، بل غرق في «بيروت»، منشغلاً بالشأن الاجتماعي والخدماتي، يسترق من خلاله الفقراء والمستضعفين والأيتام بأموال المحسنين والمتبرعين! ثم بتجارة الأسهم والعقار، كلُّ ذلك مع الخوض في الشأن السياسي عبر أقذر دهاليزه حتى تورَّط في الدماء... فكيف بلغ الاجتهاد ومتى صار فقيهاً يحمل وُجهة نظر تتبنى العقائد الشاذَّة، ويفتي في الأحكام ويبيح المحرَّمات؟ ومَن أجاز تصدِّيه للمرجعية وجوَّز للعوام تقليده؟ **من هنا**، من بُعده عن الحوزة وانقطاعه عن العلم، **سهُل على الموالين الغيارى نقض مقولاته ودحض أفكاره، ولم يكلِّفهم دفعها وكشف فسادها جهداً ولا جشَّمهم عناءً**، وكان بيان تهافتها وفضح افتقادها الأدلَّة العلمية والحجج الشرعية، سهلاً يسيراً.

٢ـ **تموضعه في جبهة العدو وضعف جانب العقيدة والولاء فيه**... فهو لم يكن يوماً ـ في خطابه الثقافي والسياسي ـ شيعياً، بل كان إسلامياً عاماً، وكانت لُغة الولاء مفتقدة فيه تماماً، لصالح الوحدة الإسلامية. بل سلك في هذا السبيل دروباً مريبة، وراح في إرضاء "الآخر" ومحاباته والتودُّد إليه، إلى حدود الطعن بالثوابت الشيعية والتشكيك في العقائد والاستخفاف بمقامات «أهل البيت» عليهم السلام ونفي خصائصهم ومراتبهم، حتى بلغ الأمر جحد ظُلامة «الزهراء» عليها السلام، وهي المحور الذي يفرز المسلمين، يصنِّفهم ويقسِّمهم، فلَحِق بالقسم الذي اختار، وصدرت أحكام الفقهاء تقصيه عن "الإمامية" وتسقط انتسابه إليها. **وقد تبع هذا الجانب النظري بُعدٌ عملي**، جاء من ارتباطه بدول تحارب التشيُّع وتكفِّر الشيعة، وتكاثرت الأرقام في هذا، وتواترت شواهد دعمها له على مختلف الأصعدة الإعلامية والسياسية والمالية، حتى استقرَّت في الوجدان العام للشيعة إدانته. **ما سهَّل فضحه وتعريته، ومن بعدها إسقاطه وإنهاؤه بشخصه وأفكاره، قبل موته وهلاكه.**

من هنا جاء **البديل** يستدرك ذاك النقص ويجبر هذا العجز، **يعالج العيوب ويملأ الفراغات ويسدُّ الثغرات، ويُعيد طرح المشروع بكيفية متطوِّرة ومكيدة متقدِّمة**، أكثر خبثاً ودهاءً، تغلق الأبواب وتوصِد المداخل أمام مكافحته، وتُسقِط الخيارات وتسحب الأوراق من أيدي العاملين في مواجهته، فتُعطِّل أيَّ خطاب يريد توعية الساحة بخطَره، وتُجهض أيَّ مسعىً يريد كشف مفسدته... فقد جاؤوا به ـ هذه المرة ـ وأخرجوه بصورة "عالم" يأتينا من قلب الحوزة، وها هو **يهاجم المرجعية ويهتكها، تماماً كما كان «الضال المضل» يفعل، بل أكثر شدَّة وحِدَّة، وصلافة وجلافة!** وهو يصرِّح ويُجاهر، أنه إن تمكَّن واستطاع فسيهدم الحوزة ويقوِّض المرجعية، وينسفها نسفاً، ولا يُبقي لها أثراً بعد عين!

إنه ليس «الضال المضل» الغارق في التسنن، «البيروتي» المتَّهم بفساد العقيدة وسُقم الفكر وشذوذ الفقه، المرتبط بالحكومات المعادية والمحظي لدى الدول الناصبية، يواليها حتى كان الوحيد الذي تستثنى كُتبه من المنع في بلادها، ويُدعَم في العلن والخفاء، حتى ينحدر عليه العون المالي والسياسي والإعلامي كالسيل من كلِّ حدَب وصوب، يرسِّخ موقعه، ويثبِّت مكانته، ويسوِّق لمشروعه... **بل هو «قُمّي»** ينطلِق من فضائية تابعة للدولة الشيعية (الدينية) الوحيدة في العالم! يواجه المخالفين ويحاججهم، حتى يفحمهم ويغلبهم، ويثلج صدور الشيعة، ويستقطب عواطفهم ويحظى بتعاطفهم.

فإذا كان المشروع الأول لم يستقم في وُجدان أحد، بل لم ينفذ في رأس ذي عقل، اللهم إلَّا المرضى وسوَقة العوام، وإباحيين يبحثون ـ أصلاً ـ عن ذرائع لفسقهم، ويلتمسون أعذاراً لفجورهم، **فنعم الخيار كان لهم، وبئسه كان للمشروع الأصل الذي يهدف تقويض الحوزة وهدم المرجعية!** فإن هذا الثاني، المكلَّف الجديد، جاء خالياً ـ في ظاهره ـ من هاتين النقيصتين، متفوقاً على المطعَنيْن: العلم والحوزة، ثم الولاء والتشيُّع. فالرجل لم يهجر الحوزة **يافعاً بلقب حجة الإسلام كسَلَفه**، حتى يُقال: كيف صار آية الله في «بيروت»؟ ولا حابى المخالفين وجاملهم على حساب مذهبنا، بل تخصَّص في ردِّهم ودفع شبهاتهم وتعرية خوائهم، وإظهارهم مفلسين، وإدانتهم من كتبهم ومصادرهم، وطالما كان يصرخ طالباً البراز وهم لا يحيرون ردّاً كأن على رؤوسهم الطير!

ومع إن الرجل لم يأت بجديد في عالم الاحتجاج والمناظرة، لا شكلاً ولا مضموناً، بل قلَّد علماءنا الماضين، واتَّبع نهجهم مادَّة وطريقة، فلم يبتكر شيئاً مستحدَثاً ولا اكتشف دليلاً فات المتقدِّمين، ولا جاء بآليَّة جديدة، اللهم إلَّا استغلال التصوير التلفزيوني في عرض النصوص التي يستشهد بها، ينقلها عن الكتب ويعرضها للكاميرا، مما كان له وقعه في نفوس العوام من الفريقين! وهي آلية مبتكرة أثبتت جدواها على الصعيد الفني... هذه **هي حدود تفوقه ونطاق تميُّزه، وهي إن أضافت شيئاً، ففي عالم الإخراج وتقنيات الإعلام وأساليب الدعاية والتأثير، لا الحوزة والفضل والدقَّة العلمية والعمق الفكري.**

وإلَّا فإن أصل الاحتجاج بمصادر الآخر وإلزامه بكتبه، هو نهج المتقدمين [1] وسيرة المتأخرين وسبيل شقَّه السلَف الصالح ومضى عليه الخلف الفالح، من «العلَّامة الحلِّي» في (نهج الحق وكشف الصدق) (الذي ردَّ عليه «ابن روزبهان» بالشتم في (إبطال النهج)) وفي (منهاج الكرامة) (الذي ردَّ عليه «ابن تيمية» بـ (منهاج السنة))، إلى «الشهيد القاضي نورالله التستري» في (إحقاق الحق) (وهو ردٌّ على (منهاج ابن تيمية))، فـ «السيد ميرحامد حسين» في (العبقات) ردّاً على (تحفة) «الدهلوي»، ثم «الشيخ محمد حسن المظفر» في (دلائل الصدق) ردّاً على «ابن روزبهان»... وهكذا سلك «السيد المرعشي النجفي» في (ملحقات إحقاق الحق)، و«العلَّامة الأميني» في (الغدير)، و«العلَّامة السيد علي الميلاني» في سائر أعماله كـ (شرح منهاج الكرامة) و(دراسات في منهاج السنة)، و(نفحات الأزهار في خلاصة العبقات). وهو ما درَج عليه كلُّ مَن أراد الردَّ والاحتجاج.

ولكن **قصَّة الاحتجاج والتصدِّي للمخالفين وإفحامهم، كانت غريبة جداً في نهج وطريقة وعالَم "داعية الفلسفة"، سواء في انطلاقتها أو في استمرارها، تخفُّها الريبة ويكتنفها الشكُّ منذ بدايتها، بما شكَّلت من نشاز مع نسيجها ومحيطها، حتى انقضت في "تراجيديا"، أو مأساوية مسرحية «غناء الماعز» (الأُضحية، في تراث «اليونان» القديمة)!**

---

(١) نعم، هو نهج مستجد وطريقة متأخرة في المدرسة المقابلة، فهم لم يعمدوا إلى تتبع والتقاط النصوص من كتبنا والاحتجاج بها علينا، إلَّا منذ ثلاثة عقود مضت فحَسْب، ولم يكن هذا من دأبهم من قبل ولا سيرتهم. وذلك لا يعني الخروج من الافتراء المحض إلَّا إلى الالتقاط والاحتيال.

إذ كيف **لتوجُّه** ثوري إسلاميّ، أن يتصدىٰ للمخالفين من مذهب آخر بهٰذا الشكل؟ ويقدِم علىٰ ما يثير إخواننا السنة في عقائدهم! **ويُؤجج الطائفية** ويخوض معركتها بهٰذه الحدَّة؟ وهو حامل راية الوحدة الإسلامية وداعية التآلف والأُخوَّة (إلىٰ حدِّ التمييع والتنكر للهوية، ودرجة التنازل عن بعض الأُسس العقائدية والثوابت الشرعية)، وهو الذي كان يدين أيَّ تحرك من هٰذا القبيل، ويراه مؤامرة أو جهالة تهدر الطاقات وتضيع الجهود وتصرف مؤشر بوصلة الوعي الإسلامي عن وُجهتها الصحيحة، أي صبُّ الإمكانيات وجمعها وتأليفها لمحاربة الاستكبار العالمي والعدو الحقيقي، وهو «إسرائيل» الغاصبة، وأنَّ أضراب هٰذه المباحث والحوارات هي ما يريده العدو ويتمنَّاه! كيف ينجرُّ **تيار ثوري وَاعٍ**، ويُستدرج ليسقط في تبني المشروع الصهيوني الاستكباري الاستعماري في تمزيق الأُمة وتشتيت جهودها وطاقاتها؟! فيفتح حواراً تلفزيونياً ساخناً، ويخوض فيه من منطلق عقائدي صرف، يعزّي«السنة» ويُسقط «الوهابية» ويفضح «الأُموية»؟!

كان المتابعون والمراقبون يحملون الأمر علىٰ **الخلاف السياسي** والنزاع المحتدم بين هٰذا الكيان الثوري والدولة الإسلامية المباركة، وبالتَّبع: التيارات والأحزاب التي خلقتها في بلادنا أو التي انضوت إليها، فصارت ملحقة بها، **وبين خصومهم من حكومات المنطقة**... وما كان "الحوار العقائدي" و "الاحتجاج المذهبي" الذي كان يدور في العلن والإعلام، وشاع علىٰ الملأ وفشا بين الناس، إلَّا وَرقة توظَّف وحرْبة تُستخدم في إيلام الخصم وجرح العدو، وقد **دخل الطرفان من هٰذا الباب للوصول إلىٰ ذاك الخراب**.

ولٰكن المفاجأة كانت في أن **موظف مشروع الدولة** هٰذا، وحَرْبة المؤامرة، وبطل المسرحية ولَاعبها الأول، الذي كان طرحه الولائي يصعق بعض مَن يعرفه عن قرب، ممن كان يقف من قبل علىٰ الأفكار الشاذة التي يحملها والعقائد المنحرفة التي يتبنَّاها، فحمل نهجه وطرحه الجديد علىٰ تقلُّباته واضطرابه المعروف، وآخرون علىٰ هداية مفاجِئة حلَّت عليه... **أبانَ وكشف عن الغاية الحقيقية التي كتمها** في نفسه دهراً، وأزاح الستار عن الحيلة التي دبَّرها سرّاً، والمرض الخفيّ الذي أضمره طويلاً، وهو صنع "نجم" تلاحقه الأضواء، وخلق "شخصية كاريزمية" تجتذب القلوب وتستعطِف الأهواء!

تمهيداً للخطوة القادمة التي تنجز الغرض الأصلي وتحقِّق الهدف الحقيقي لهذا المشروع الشيطاني، ذلك عند اكتمال التحضير والإعداد ونضج الطبخة، وحين ساعة الصفر المنتظرة وأوان الانطلاق ودوْر التنفيذ... لتنعطف هذه **الصنيعة المتقنة**، ذات الجودة العالية في الحبكة والنسج، **وتهوي** على **الحوزة العلمية الشيعية والمرجعية الأصيلة**، معْوَلاً يهدم كيانها المصون، وسوسة تنخر أساسها المقدَّس.

والحقيقة أنهم ـ منذ عقدين ونيف ـ ما انفكوا يعملون على هذا الأمر ويُعدُّون له ويدبّرون، يُهيّئون لقلْب كيان الحوزة العلمية في «قم» المقدسة، ويكافحون لتقويض المرجعية الدينية في «النجف الأشرف»! وذلك عبر سياسات استراتيجية ومخطط بعيد المدى، ثم طرق تكتيكية مقطَعية، وخطوات مرحلية:

غيَّروا المناهج، وحدَّدوا عدد سني الدراسة، ونظَّموا الطلبة في أحزاب وربطوهم بأجهزة الأمن وفروع المخابرات، وأزروا بالعمق العلمي الذي طالما ميَّز حوزاتنا، وقضوا على التخصُّص وأجهزوا على الإبداع، كلُّ ذلك تحت عناوين برَّاقة، ولصالح دعاوى "منطقية" لاقت قبولاً ورواجاً بين عوام المؤمنين، ونجحت في إيجاد شرخ يفصل الحوزة العلمية عن قاعدتها الشعبية... ذرائع **كالتبليغ** وحاجات المجتمع الملِحَّة، التي صوَّرت "التخصُّص" و"التعمُّق" **ترفاً ونافلة أمامها**، ثم أتلفوا الروحيات والمعنويات **بالشهادات الجامعية والمناصب** الحكومية والدرجات والرتب السياسية، وأغدقوا الأموال على **تسييس الطلبة** وكسب وَلائهم للنظام، وشراء ذمم العلماء بمنحهم المصانع والشركات والأملاك التي تدرُّ عليهم الملايين، والسذج البسطاء بهبات ورواتب خرافية تؤمن حاجاتهم وتوفر ميزانيات مؤسساتهم العلمية، مما لم يكونوا يحلمون به يوماً، فأنصاعت طائفة للوعد والترغيب، وتكفَّل بالأُخرى الوعيد والتهديد والترهيب! يأتيه من جهاز المخابرات و"محكمة رجال الدين"، وبقية القصة غدت معروفة... حتى طوَّعوا الحوزة، أو قُل أرغموها وتحكَّموا فيها وسيطروا عليها، ففقدت موقعها التاريخي ودورها القيادي، لصالح الدولة والحكومة بأسم وِلاية الفقيه، وهي من هذا وذاك براء. (١)

(١) تناولت بعض تفاصيل مأساة دخول الدولة في الحوزة في كتابي: «البروتستانتية الشيعية».

إن "**تيار شريعتي**"، والتوجهات الفكرية والجماعات السياسية المنضوية إليه والتابعة له، **تعيش عقدة** متأصّلة ومركَّب نقص غائر في أعماقها، يقضُّ مضجعها ويورثها الأضطراب، بل يدفعها إلى الجنون... هو: **المرجعية!** لذا تراه لا يدري كيف يصنع وماذا يفعل ليشفي غليله؟ وكيف ينتقم من تعاليها عليه ورفضها الأعتراف به كفِكر أو مدرسة شيعية، ودخول قائدها وسائسها وساقيها في عِداد مراجع الشيعة!...

دسّ أنصاف فقهاء كالشيخ المعروف بـ"تاجر السكّر"، فلم يفلح، لا من حيث شخصيته، ولا في ضمان وِلائه، فالرجل ـ في الواقع ـ يحسِب "قائد التيار" في درجة تلاميذه، وهو يتعامل مع القوم بالصفقات، تعامل الكسَبة والتجار، يعطونه فيردُّ إليهم الجميل، ويقابل الصنيع بمثله كمّاً وكيفاً، فإذا مسُّوا مصالحه وقربوا من مشروعه، تخلى عنهم وأنقلب عليهم! **فلجأوا** إلى **آخَر** وَرَّطهم بأداء متطرف وسلوك **مغال** تجاوز الحدود التي وُضعت له، ما أساء إليهم أكثر مما نفعهم، وقد عرَّى أهدافهم النهائية التي يتكتَّمون عليها ويدَّخرونها للمستقبل! ثم أكتشفوا إن الرجل يطمح في وِراثة قيادة التيار، ويتطلَّع ليكون "ولي الأمر"، فخافوا منه وأمسكوا عن دعمه، فتراجع تسويقه وقلَّ ترويجه.

وهكذا **دعم «الضال المضل» ونصَره** في خطوة شكَّلت طعنة غائرة في قلب المذهب وخائنة للدين وعاراً على العقيدة، وسلوك سجَّل رقماً في منتهى الأبتذال، وكأن الخبيث ما هتك مسلَّمات العقيدة الشيعية وأنكر مرتكزات وأُسس الدين، ولا ألغى أصل البراءة من أعداء «آل محمد»، حتى أصبح حُجَّة النواصب علينا؟! فقد تبنى **قائد "تيار شريعتي" الدفاع عن هذا «الضال المضل» بدهاء، وكابد لتتجاهل الساحة الإيمانية فتاوى وأحكام المراجع العظام بحقه، وحرق في هذا السبيل وَرقة حزب شيعي له مكانته وشعبيته، وشوَّه جهاده وتضحياته**... لكن الساحة الإيمانية على الرغم من ذلك كلِّه، لم تتبع وتلحق «الضال المضل»، فلم يلتفِت إليه إلَّا فاسق فاسد، ولم يلتفَّ به إلَّا إباحي باحث عن الرُّخص الشرعية والأعذار في التنكر للعقيدة والتنصل من أحكام الشريعة، ولم تنطل المغامرة المهلكة على نبيه عاقل، ولا قَبل بها مؤمن ملتزم، بل **زاد ذلك في غضبة أهل الولاء، وأكَّد صحَّة وصواب أحكام الضلال والإضلال التي أصدرتها المرجعية** في حقِّه.

وإلى جانب ذلك وتزامناً معه، قاموا بتحريك صغار الإضلاليين وتسويقهم في الحوزة وبثهم هنا وهناك، **فعمدوا لإحياء رمم بالية وبعث "مومياءات" محنَّطة من عصر الضلال الأول** [1]، وسعوا لتعويمهم وصنع مواقع لهم، عسى أن تخلِّف بصماتها في الفكر الشيعي وتساهم في تقويض موقع المرجعية بأي نحو... ولكن عبثاً حاوَلوا، وهدراً راحت جهودهم، فقد خاب السعي وخسرت الصفقة وبطل الكيد، بل عاد ليرتدَّ في نحورهم. إذ لم يُجدِ كلُّ ذلك نفعاً، ولا وَجدوا فيه، ولا في غيره، سبيلاً لإخضاع الحوزة والسيطرة عليها، فعادوا إلى سبيلهم الوحيد، وحيلة كلِّ ظالم باغ وسلطان جائر، يريد أن يتمدَّد في غير ميدانه الأصلي ويتلبَّس بغير ثوبه الحقيقي، فيقحم ساحات التخصص العلمي، **ليس له إلَّا السطوة الأمنية، وفرض القرار و"الفكر" الحكومي بالقوة والقهر والإرغام، أو بالمال والإغراء**... فكان الإطباق على الحوزة بهذه الطريقة، والاستيلاء عليها من هذا الباب.

لكن الإرادة الإلهية شاءت، والرعاية المهدوية التي تظلل حوزتنا ظهرت وكأنها لهم بمرصاد، فجاءت يد «ولي الأمر» ﷺ تجلِّل مسيرتها بمسحة السلامة والأمان، ففضحت ودفعت كيد الغاصب، والفقيه المزور الكاذب في نحره، وتركته في ذهول يجر ذيول الخيبة، مُربكاً طائشاً، وقد غلبته غضبة الطواغيت واستولى عليه حقد السلاطين...

ذلك لـمَّا ظهر لهم «النجف الأشرف» وتلألأت سماء حوزته من جديد.

لم يكونوا قد انتهوا من حربهم مع حوزة «قم المقدسة»، ولا فرغوا من السيطرة عليها وإتمام "إسقاطها" إلَّا بشقِّ الأنفس، حتى صعقهم انبعاث الروح وتجدُّدها في حوزة «النجف الأشرف»!... والأدهى عندهم والأمرُّ، مما صعقهم، وشكَّل كارثة في مقاييسهم، أن الانبعاث والانطلاقة الجديدة، لم تكن علميَّة حوزوية فحسب، بل كانت سياسية قيادية أيضاً، أعادت موقع الزعامة الدينية للمرجعية الشيعية الأصيلة، وأرجعت الدور المستلَب الذي غصبه "تيار شريعتي" وإن تدثَّر بعنوان المرجعية لبُرهة!

---

(١) كـ «السيد مرتضى العسكري» و«الشيخ هادي معرفت» و«الشيخ إبراهيم جناتي»، على الرغم من العداء الدفين الذي كان يضمره "تيار شريعتي" للأول، الذي بلَغ اتهامه بالعمالة لـ «الشاه». فقلَبت المصلحة الجديدة، واقتضى اتحاد الهدف واشتراكه (في ضرب الحوزة وتقويض المرجعية)، قلَب التهمة من "العمالة" إلى مجرَّد أنه "استُغِل" في معركة «الشاه» ضد الثوريين، قُبيل انتصار الثورة، فجاز تسويقه، وجرى تعويمه!

لقد صُدِموا وعقد الذهول ألسِنتهم وهم يرون **تطوُّر وتمدُّد دور المرجعية العليا في «النجف الأشرف» إلى زعامة الأُمة وتولي زمام الأُمور ـ عملياً ـ في البلاد، والأضطلاع بدور "قيادي"** في صُلب ما يدَّعون لأنفسهم، وفي صميم ما يستأثرون ويحتكرون، مما روَّجوا له طويلاً حتى أقنعوا به قاعدتهم الساذجة! ذلك حين رسمت المرجعية موقعاً مميزاً من الأحداث الخطيرة التي دهمت «العراق»، شكلَّت محاور أساسية، رسمت، وسوف ترسم، مصير المنطقة ككُل، بلاداً وشعوباً، بل مذاهب وطوائف وأدياناً.

فقد تدخَّل المرجع الأعلى «السيد السيستاني» متضامناً مع رفاقه وأقرانه، في أخطر منعطف عرفته المنطقة في تاريخها الحديث، أي سقوط نظام البعث وبدء الأحتلال الأمريكي لـ «العراق»... ومارَسَ أداءً سياسياً جسَّد قمَّة البصيرة والحكمة، ونهاية الوَعي والحنكة، ورسم الصورة الحقَّة لتدخُّل الإسلام في السياسة، ونهوض علماء الدين بهذا الدور الحساس، حين أستطاع أن **يجمع بين مقاومة المحتلِّ وحفظ دماء الناس**، فوضع البلد على جادة الأستقرار وطيَّ صفحة رجوع «البعث» وعودة نظامه البائد، كما نزَّه الدين عن لوْث التعاطي والأرتباط بالأجنبي (مما وقعت فيه الحركات الإسلامية، على الرغم من تبجُّحها الطويل ومُدَّعيات أدبياتها الجوفاء في محاربة الأستكبار ومقاومة الأستعمار، وشنآنها الآخر {الذي تسِمه بالقعود} وغمزها بخدمة مصالحه!)، ذلك حين أفتى وحكم **بالمقاومة السلمية**، وأبى مجرَّد ألتقاء أي مسؤول أمريكي! وجمع إلى ذلك كلِّه **نبذ العنف وحقن الدماء**، وعرَض الصورة السليمة للدين الحنيف، وبيَّن ـ بصيغة عمليَّة ـ سماحة الإسلام الذي شوهه التكفيريون ونفَّروا العالم منه، **مقابل أداء المنضوين تحت قيادة "تيار شريعتي" الذين التقوا مع التكفيريين، تحت عنوان المقاومة والجهاد**، ما أودى بآلاف الأنفس المحترمة وأتلفها سُدىً، ثم ما لبث أن **أفسح للإرهاب** أن يظهر بأبشع صوَره ويضرب الشيعة ويتقصَّدهم في عتباتهم المقدسة ومساجدهم وحسينياتهم ومدنهم ليصبح جزءاً من حياتهم، فأرتكبت مجازر أوْدَت بعشرات آلاف الأنفس، لم توفر معملاً ولا مدرسة، ولا سوقاً شعبياً يتبضَّع فيه عامة الناس ما يسدُّ رمَقهم بعد يوم طويل شاق من الكدِّ والعناء، في أجواء أنعدام الخدمات وأفتقار البُنية التحتية، وظروف جعلت البلد جحيماً لا يُطاق...

وهنا موقف شرعي مبدئي أصيل للمرجعية الشيعية، سيخطُّه التاريخ بأحرف من نور، وإن حاول الإعلام تجاهله وسعى لإخفائه وطمسه، وهو **الإحجام عن الردّ على المجازر الطائفية ومقابلة التفجيرات الإرهابية بالمثل**، وكانت ـ وما زالت ـ إشارة واحدة منها كافية لتحرق كلَّ مساجد السنة وتدمّر جميع مناطقهم وبيوتهم ولا تترك لهم سقفاً يُؤويهم، وتدفعهم إلى الهجرة فلا يبقى منهم أحَدٌ في «العراق»... لكن «السيد» عضَّ على جرح ما توقَّف نزفه منذ عقد ونيف، أجرى نهراً ثالثاً (بعد «دجلة» و«الفرات») من الدماء البريئة، وغلب العاطفة وحكَّم العقل والشرع، ورفض مجاراة العدو، والنزول على أخلاقه ومحاكاة طريقته وأدواته، مطبقاً قوله تعالى ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۝ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ۝ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۝﴾ (النجم)، فما ذنب السني البريء حتى يدفع ثمن إرهاب التكفيري، ولماذا يعاقَب على جريمة اقترفها غيره؟! [1]

بفضل المرجعية الأصيلة وأدائها المحكوم بضوابط الشرع والأخلاق الإسلامية، **سيسجِّل التاريخ أن الشيعة** عندما كانوا أكثرية مطلقة في بلد، وملكوا زمام الأمر والحكم، وبُسطت أيديهم بنحوٍ، **لم يضطهدوا الأقليات** الأُخرى ولا ظلموها، ناهيك بأن يفتكوا بها ويقتلوها! وأن ما صبروا عليه لقرون متمادية من الظلم وسلب الحقوق والإجحاف، لم يُطِقه غيرهم لسنوات قليلة، وهو مجرَّد تنحيتهم عن موقع غصبوه طويلاً، دون أن ينالهم عُشر معشار ما نال الشيعة في عهدهم! هكذا **تسجِّل الفتنة الطائفية** على **مَن أشعلها**، وسيتحمل تبعاتها ونتائجها المدمِّرة (حتى عليهم، حين تعلق نارها بأذيالهم) الذين أذكوها وغذوها، **والمرجعية الشيعية في براءة ونزاهة وطُهر، في ضميرها الديني الذي** ستلقى **به ربها، وفي صورتها التي ستنعكس للعالم والتاريخ**، لم تخطُ في هذا الدرب خطوة، بل ناهضت ذلك وكافحته، حتى صدر منها: " لا تقولوا إخواننا السنة، بل قولوا أنفسنا "، فأنزل الآخر منزلة النفس، فقابلوه بالتفجير والإرهاب والطعن الغادر في الظهر!

(١) وهو موقف يذكِّرنا بنظير له من مرجع آخر راحل، وَقع إبان قصف المدن في الحرب العراقية الإيرانية، حين أبى «السيد الخميني» الردَّ على القصف الصدامي وأستهداف المدنيين بالمثل، ولم يصغ لهتافات الغضب الهادر التي كانت تدوّي في مصليات الجمعة ومواكب تشييع جنائز الشهداء تطالبه بالقصاص والأنتقام، فما أستجاب لها، ورفض إلَّا نقاء الدين وطُهر الشريعة، فرسم الصورة الحقيقية للمرجعية الشيعية.

ثم لم يترك «المرجع الأعلى» الأمر في الحقل السياسي على عواهنه، ولا ألقى الحبل في هذا الميدان الخطير على غارب السياسيين الحزبيين الإسلاميين، وهو يرى كيف يعبُّون فيه وينتهبون منه، وكيف أستلبت "السلطة" روحياتهم، بل ذهبت بدينهم وهويَّتهم، فراحوا يتنافسون في إرضاء المحتل، والبذل له من خيرات البلاد وحقوق الشعب (ولا سيما بعد أستشهاد «السيد محمد باقر الحكيم»)!... فأصرَّ «المرجع الأعلى» (إصراراً بلغ التهديد بالمواجهة، ما أرغم المحتل والقوى المصاحبة له على النزول عند رغبته) على **نقطتين جوهريتين ترسمان مستقبل البلاد** (وبالتالي المنطقة)، في رؤية أستراتيجية حيَّرت المحتل الأمريكي، وأذهلته، **فكيف لشيخ حلس دار لا تتجاوز مساحتها مئة متر مربَّع، يقبع بين جدرانها المتهالكة منذ عشرين عاماً، أن يقرأ الأُمور ثم يدبِّرها ويتَّخذ المواقف فيها ومنها بهذه النظرة الثاقبة؟!** لقد لقَّنت المرجعية الشيعية الحقَّة العالم كلَّه درساً، وصوَّرت له صورة لن ينساها في الأُفق المنظور، ولعلَّهم سجَّلوها كأصل وأساس، حول الفرق بينها وبين الأحزاب الدينية (حتى سياسياً، ناهيك بالعلم والأخلاق المشهودة مُسبقاً):

الأُولى: لما أصرَّ على إنجاز الدستور العراقي الجديد، وإخضاعه للاستفتاء الشعبي العام، الذي يطوي صفحة "مجلس الحكم" المعيَّن، والحالة المؤقتة التي كانت تتهدَّد الوضع وتأخذه صوب أفتقاد المشروعية السياسية!

الثانية: الإصرار على القيام بإحصاء مناطقي يحدد الكثافة السكانية ونسبها بين القوميات والطوائف العراقية، ما يُنهي أُكذوبة كبيرة لم تحكم الإعلام الظالم فحسب، بل تسرَّبت إلى عقول بعض «الشيعة» وصوَّرت لهم أن أكثريتهم ضئيلة، وأن نسبة تفوُّقهم قليلة، والحال أنهم يشكِّلون أكثر من ٧٠٪، والآخر لا يتجاوز ١٠٪! والبقية «أكراد» و«فيليَّة» و«تركمان» و«مسيحيين» و«صابئة» و«شبك» و«يزيدية». وقد أُنجز التعداد مؤخراً، وأُعلنت نتائجة الصاعقة للمسؤولين والنخب السياسية، ووقفوا على الحقيقة التي تمنعهم من التبجُّح والمزايدة والدعاوى الكاذبة بعد اليوم.

أما تفاصيل المشهد السياسي ودهاليزه، فلا يلاحقها المراجع العظام، وليست هي من شأنهم، وقد تركوها للمتكالبين على حطام الدنيا، المكبِّين على المال والجاه والشهرة.

نعم، قد تقتضي الأحداث وتبلغ موضعاً يرىٰ فيه المرجع ويشخّص ضرورة تدخُّله، كما كان في الفتنة التي عصفت بـ «النجف الأشرف» حين قررت حكومة «أياد علاوي» القضاء علىٰ «التيار الصدري»، ونشبت بينهم معارك ضارية، سقط فيها العشرات، وأُريقت دماء، وكادت أن تنتهي إلىٰ مجزرة، تودي بخفر حرم «أميرالمؤمنين» ﷺ ومِنعته، وتطال قدسه، و "الإسلاميون" الذين ينعتون أنفسهم بالجهاد والمقاومة، ويرمون المرجعية بالصمت، يقولون: "طابوق يتفلش، ويعود ينبني"!

عندها قطع «آية الله العظمىٰ السيد علي السيستاني» دام ظله سفر علاجه في «لندن»، وعاد يحمل آلامه وجراحه، ليحول دون المجزرة، ويقف بين المتخاصمين سداً يمنع الفتنة وينقذ البلاد والعباد، والمذهب والحوزة.

إن هذا الدور والأداء، أوقع "تيار شريعتي" في مأزق، وأربكه أيما إرباك!... فقرر الإسراع في المواجهة، والشروع في عمل دؤوب لإسقاط هذه المرجعية التي أسقطت في أيديهم، والقضاء علىٰ الحوزة التي عرَّت جميع مقولاتهم، وأظهرتها متهافتة كاذبة!

وما زال موقع «النجف الأشرف» يتعزَّز، ودوره يتأكد، مع الاستقرار في «العراق»، وبداية الأمن وبوادر الرخاء في هذا البلد الذي لم يرحمه عدو ولا صديق. وما زالت الحوزة العلمية تسترد عافيتها شيئاً فشيئاً، وتتقدم ببُطء، وبترو ووَقار... حاسمة باتة في منع توغُّل المناهج الالتقاطية الهجينة التي لوَّثت «قُم»، والأفكار الهدَّامة التي تريد السيطرة علىٰ الحوزة لصالح النظام والدولة، ذلك بتدخل مباشر وقاطع من المرجعية الأصيلة، التي تُصرُّ علىٰ بقاء النمط التقليدي للتحصيل العلمي، وتحرص علىٰ تربية الطلبة وتغذيتهم بالتراث الأصيل الذي نشأ وتربىٰ عليه السلف المبارك من علمائنا، ليعود عهد الإبداع والعمق والتخصُّص الحقيقي، الذي أزرىٰ به "تيار شريعتي" وأتلفه بمناهجه السخيفة المتميعة.

إن هذا الأداء المتألّق أسقط في يد أعداء المرجعية، **الذين يسمونها بالجمود والانعزال عن هموم الناس والأدوار السياسية التي تهم الشعب، فثبت أنها إنما تتنزَّه عن الخوض في لوث السياسة وتتجنَّب المنافسة علىٰ الحطام ليس إلَّا**، ولكن إذا لزم الأمر وحان حينه، وَجدتهم في الطليعة، يرخِصون أرواحهم في سبيل المبادئ والقيم، والشعب والأُمة.

من هذه الخلفية السياسية والجذور الفكرية، وفي ضوء تلك الخيبة وذاك الإخفاق في «قم المقدسة» (فالسيطرة هناك أمنيَّة مخابراتية ليس إلَّا، وهي ستسقط وتزول بزوال الأسباب)، وهذا الأنبعاث المتألِّق في «النجف الأشرف»...

ظهر فجأة «المتفلسف»، وتحرك بعجالة في مشروع "المرجع الفيلسوف"!

ظهر وتحرك لينتقم لمخدومه ويشفي غليل سيِّده، وينقل "مشروع شريعتي"، الذي كان ـ حتىٰ الآن ـ يرمي ويقصف بمدفعيَّته من بعيد، وبطيرانه من شاهق... ينتقل به ويتوغل في عمق الساحة ويضرب قَلْبها، ويصل بالفتنة إلىٰ «النجف الأشرف»، معقل الأصالة ومؤئل التجديد (العلمي السليم)، ويدسُّ العصا في عجلة النماء والتطوُّر التي يعيشها علىٰ يد مراجعها العظام وعلىٰ رأسهم «المرجع الأعلىٰ» دام ظله.

والحق، أنه لولا ما سقط فيه هذا اللاعب الجديد في "تيار شريعتي" («المتفلسف») من نبرة الغطرسة والتكبر والغرور التي ظهر فيها، وهو يزعم ـ دون وَجل أو حياء ـ أنه الأعلم، بل الوحيد الجامع لشرائط التقليد! مما يتقزز منه الملتزمون عادة، ويكرهه عموم الناس في الشخصيات النجومية، فهم يعجبون بهم ويمدحونهم ويطرونهم، لكنهم لا يطقيون أن يمدح أحدُهم نفسه ويتبجَّح ويزهو غروراً... ثم ما أنجرَّ إليه وأستُدرج (بكَيْد ربَّاني)، فأستبق خطواته المرسومة من آمريه ومحركيه، وتعجَّل القفز إلىٰ الدرجة الأخيرة من السلَّم الذي نُصب له، ليتسلَّق إلىٰ حيث يمكنه أن ينقض هذا الصرح، فأرتقىٰ مُرتقىً عصيباً، وبلغ حداً ماضياً، وحطَّ في موطئ ما بلغه أحَد إلَّا هوىٰ وأندحر وسقط وهلك، ذلك لما تبنىٰ **وصحَّح مقولات «الوهابية» و«الناصبية»، وأصطفَّ معهم وتموضع مع شعاراتهم، في أن دين الشيعة مأخوذ من «النصارىٰ» و«المجوس»، مليء بالإسرائيليات!** وما إلىٰ ذلك من هراء خرص به وهذر، في حالة لا يمكن وَصفها إلَّا بنوبات جنون نزلت به...

لولا هذا وذاك، **لكان قد** أنطلىٰ علىٰ **بعض المؤمنين زُخرف قوله**، وأخذهم بريق فكرة "المرجعية المؤسسة" و "تنوُّع العلوم" و "أكاديميةالحوزة"، و "أولوية العقيدة"، وما إلىٰ ذلك من المغالطات والمصادرات والحيَل التي لجأ إليها، أو الوقاحات التي وَقع فيها كإهانة المراجع العظام، بل الأستخفاف بفقه «آل محمد» ﷺ!

لكن الله سلَّم ودفع من البلاء ما كان أعظم، أن سقط الرجل في حبالة غروره وحصاد غيِّه وطغيانه، وٱفتُضح من باب تزكيته نفسه وطعنه في غيره، مع تطاوله على الأساطين من قمم العلم، والأوتاد في دُنيا التقوى والعدالة، ثم دعوة الناس إلى نفسه ومرجعيته، وضرورة تقليده، وحثِّهم على ترك الآخرين والتوجه إليه هو لا سواه! وفي هذا لطف إلهي وعناية ربانية ورحمة بسُدَّج المؤمنين وبُسطاء الشيعة، المأخوذين بشخصية "المدافع عن «أهل البيت» عليهم السلام" و"المفحِم خصومهم". إذ لولا هذا السلوك، لكانت مقولاته في الطعن بالمراجع العظام ستلقى بعض التأييد والرواج، لكن العناية الإلهية ٱستدرجته، وأملت له، فطغى وتجبر، وراح يخرص ويخبط حتى بلغ الهذيان...

فبعد مقولات مَبنِيَّة على أوهام وتخيُّلات، أو قُل ٱفتراءات أُسِّسَت على كذبٍ بَوَاح وقامت على زيف صُراح، أخذته إلى زعم شيء وٱدِّعاء فكرة ونسبتها إلى خصمه زوراً، ثم الشروع في نقض المدَّعى والأخذ في إبطال الفكرة، وكأن إطلاقها والقول بها مسلَّمة! كمَن يدخل على بُكْم لا ينطقون، فيرفع عقيرته مهدداً ومتوعِّداً مَن شتَمه، أو إثبات صحَّة ما قيل فيه! وآخر يقيم معركة مع ضرير لأنه نظر إلى ٱمرأته بريبة! ومن هذا القبيل قول «المتفلسف»: "أتحداكم، أتحدى كلَّ حواضركم العلمية، أن يقول أحَدٌ ما هو الدليل على أن «الإمام» يتدخَّل في تعيين مرجع التقليد"؟! والحال أن لا أحَدَ ٱدَّعى هذا في حوزة ولا قاله في مدرسة (اللهم إلَّا مَن خرَج عن عنوان الإمامية الٱثني عشرية كـ «البابية» و«البهائية»، أو مَن ٱبتدع لنفسه مسلكاً وطريقة أخرجته من الطائفة، وٱنفردت به في جماعة خاصَّة مغلقة... ومن الجليِّ البيِّن أنه لا يريد من فريته هذه تلك الفرق والتيارات، بل يقصد وُقوع الدعوى في حوزتنا ومن مراجعنا)، نعم، قد تجد تلك الدعوى في نزر من جهلَة العوام، وهم نسبة ضئيلة، لا تصحُّ مقايستها بنسبة الطرف الآخر الذي يلاحق الضوابط الشرعية، (بصرف النظر عن إصابته في ذلك أو إخفاقه)، وإلَّا فما هذا السعي، وما معنى الحرص على تثبيت جامعية الشرائط، وٱنتزاع شهادات الٱجتهاد، وتزكيات العدالة، التي تبيح وتسمح بالتصدِّي للمرجعية؟ لماذا التأكيد على ذلك ما دام الأمر تكفيه دعوى التعيين من قِبل «الإمام»، وليس شيء يفوق هذا، ولا بعده!

وعندما أستدرك عليه محاوره (على لُؤمه وخُبثه) بأن قد يُقال: **لا أحَد من المراجع** أدَّعى **أنه معيَّن من قِبل «الإمام»!** ردَّ «المتفلسف»: "أنا أتكلَّم عن نظرية لا عن أفراد وأشخاص، نظرية تقول إن المرجع يعيّنه «الحجة بن الحسن»"!... ثم لم ـ ولن ـ **يُتحِفنا** بجواب: أين هذه النظرية ومَن قال بها؟ وكيف جاز له نسبتها إلى الواقع الشيعي والحراك في ساحته؟ والحال أن دعوى النيابة أو الوكالة ما زالت تقترن وتتلازم ببطلان وإدانة لم يسلم وينجُ من تبعاتها المهلكة وملاحقاتها سواء الشعبية أو النخبوية المسقِطة، مدّع على مرّ التاريخ؟

هل الاعتقاد أن وُقوع أمرئ في محلّ العناية الخاصة لـ «الحجة» عليه السلام، وشموله باللطف الربَّاني الرحيمي، يعني القول أنه مُعيَّن من قِبَل «الإمام»؟ وبالتالي، الزعم أنه معصوم لا يجوز نقده ومناقشة آرائه!؟ فما هي هذه المباحثات والصدامات الفكرية والعلمية في حوزاتنا؟ وما هذه الردود التي تنال مراجعنا العظام أثناء إلقائهم دروسهم، فيتلقونها برحيب صدر، ويردُّون عليها بأناة وصبر، ويتأمَّلون في الوَجيه منها، ويعدلون إلى الصحيح؟ وهل كان تبدُّل الآراء وتغيُّر الفتاوى، إلَّا وَليد النقد ونتاج الاصطكاك العلمي المحتدم في حوزاتنا؟ فمَن ومتى حُظِر النقد ومُنع الحوار، حتى يقول «المتفلسف» المفتري: "**لماذا يُغلق باب النقد للمؤسسة الدينية**"؟... حقاً: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝﴾. وما أكتفى حتى مارَس **التلقين الخفي** ونشر الباطل، وإزالة قبحه بتداوله، فوَسْم حوزتنا ومرجعيتنا بـ"المؤسسة"، ما يوحي بالحالة التنظيمية و"الفاتيكانية"، وهي غاية الحداثيين التي يستميتون لتحقيقها، ومع اليأس من بلوغ غايتهم، تراهم يبثون اللفظ وينشرون المصطَلَح!

وبعد هذا أو قبله، **جاء التنكُّر لمصاب «الزهراء»** عليها السلام، وإدراج القول بهذه الحقيقة في "الفتنة" و"بثّ الفرقة"! ولعمري، فإن **ثمن المرور الذي يقدِّمه هؤلاء وجوَاز العبور الذي يحملونه للساسة والحاكمين والقوارين**، بل قُل للأبالسة والشياطين المهيمنين على دنيا السلطة والمال والإعلام، يرفعون مَن شاؤوا من الوصوليين المتسلّقين، ويخفضون مَن أرادوا من طلّاب الرئاسة وملاحقي الشهرة، حتى **يوضع أحدهم** على **أول سُلَّم "المجد" الذي يتوق إليه ويتهالك عليه... هو التشكيك في ظلامة «الزهراء»** عليها السلام.

وبين هذا وذاك، **طرح «المتفلسف» مقولات صعقت الساحة الإيمانية، ونادىٰ بآراء أذهلت الأوساط العلمية، وعموم المثقفين**، لا إعجاباً بحداثتها أو إكباراً للنفحة التجديدية التي تكتنفها، بل اُستغراباً واُستهجاناً واُستنكاراً، وتقزُّزاً من شذوذها ونشازها، وعجباً من خوائها وتهافتها وركاكة مبناها ووَهْي مستندها، ولك أن تقول: تفاهتها، وعدم تناسبها مع الهالة والصورة التي اُقترنت بالرجل، أو صُنعت له، كـ"عالم" درس الفلسفة ودرَّسها، وأقل عطاء ذلك ـ في ما يُفترض وينبغي ـ أن تورثه منطقية في الفكر والطرح، تجعله يضع الأُمور في نصابها والأشياء في مواضعها، لا ممارسة أفعال والدخول في أداء أشبه بالدَّجل أو التهريج، عبر ضجيج صحفي وإثارة إعلامية، مما سبقه إليه غيره من الأغراب، بل **إنه تجاوَز مَن تقدَّمه من أرباب الضلالات والمنحرفين، وتخطَّاهم أجمعين!**

وكان المنتظر منه، وهو ممن يُفترض فيه بعض العلم الذي أدخله وأدرجه في مسمَّى "أساتذة الحوزة" (وإن في الفلسفة، الخارجة عن تخصص الحوزة الأساسي والأصلي)، **أن ينصرف إلىٰ بحوث علمية ودراسات معمَّقة يطرح من خلالها مُحدَثاته و"اُبتداعاته"** وما يحسِب فيه خيراً للمذهب والطائفة، أو للمسيرة العِلميَّة والعَملية للحوزة... فتخضع للحوار والتجاذب علىٰ **مائدة النقاش الحقيقي الجاد الذي سيبلوِرها ويثريها، أو يكشف تهافتها ويدحضها، وتوضع علىٰ دكَّة القضاء الذي سيحسم القول فيها والحكم عليها**، حين ينجح صاحبها في إقامة الدليل علىٰ مدَّعاه، أو يعجز ويخفق في ذلك، فتُطوىٰ صفحته، سواء نهائياً أو ريثما تنضج الفكرة وتتطوَّر وتبلغ الدرجة المرجوَّة والمؤهَّلة لانتزاع الاعتراف ونيل الشهادة بصَوابها، ومن ثم العمل بها وتطبيقها. وكان عليه أن يدير ذلك بحكمة ورصانة، فيثير تساؤلاته أو أفكاره أو نظريته الجديدة في دروسه مع طلَّابه عند بلوغ البحث موضعاً متناسباً، أو مع غير طُلَّابه عبر ندوات ومحاضرات جانبية، في دروس الأخلاق والتفسير، بل كان له أن يؤسس درساً مبتكراً يبحث ـ مثلاً ـ في علم الاجتماع الإسلامي، يتناول فيه نظريته في تطوُّر المرجعية الشيعية والمرحلة الجديدة التي ينبغي أن تنتقل إليها... وهذه سيرة متَّبعة في أساتذة الحوزة، لم يعمل بها **«المتفلسف» وفضَّل عليها الإثارة الإعلامية، والصخب الصحفي، والأضواء التلفزيونية!**

وسواء قصد وأراد أو عثر وأخطأ، **فقد حملت أُطروحته مقولات وآراءً خطيرة تعني فيما تعني نسف المذهب وتنتهي بقائلها ومتبنيها والعامل بها إلى هدم التشيُّع وتقويضه**، أو خروجه هو منه، وبالتالي ضرورة بحثه عن مذهب آخر وانتحاله!... وقد راح الرجل في هذا وأوْغل، وتطرَّف وأفرط، كأنه فتىً أرعن لم يخبُر من الحياة شيئاً، أو سفيه أفاق على رؤياً، بعد ليلة أكثر فيها تناول البقول والتهام اللحوم والدسم مما يعسر هضمه ويثقل على معدته، فضربت أبخرة الباطنة وأخلاطها رأسه، ليرى في المنام أنه أصبح سلطاناً، فلما استيقظ، أخذ يخلع المناصب ويهب الأموال ويقتطع الأراضي كما يحلو له، ويصدر الأحكام كما يشاء، ويرسم " فرمانات " تعيين الأمراء والوُزراء في بلاطه!

هكذا اندفع في التيه والكِبر، والغطرسة والغرور، وغاص في الزَّهْو وتمادى في الخيلاء إلى درجات **وحُدود غريبة، أوْرثت المراقبين الحيرة ودعتهم إلى التساؤل: هل فقدَ هذا الرجل عقله وجُنَّ جنونه؟**

ولو كان الأمر مجرَّد اندفاع عاطفي أو انفعال عصبي وطيش وغضب عارض انتهى بصاحبه إلى الفحش واللغو وبذيء القول، فصرَّح معلناً ومبرِّراً فعلته بالقول: " إنما أُثير هذه الأبحاث لأُوجد الحراك الفكري في هذا **الماء الآسن! الذي يعيشه العقل الشيعي في** هذه المرحلة! وأُرجع سبب هذا السكون وعدم الحركة، أُرجعه إلى أن المؤسسة الدينية ليست هي بصدد تحريك أفكار الناس " ... لخفَّ الوطء وهَان الخطب.

ولكنه ليس كذلك، فأنت تراه بعد هذه العبارة الوقحة مباشرة، يعود ليتماسك ويضبط أعصابه ولسانه، ويرجع إلى وَقاره، وقد **تألَّقت فيه "الشجاعة"** و "الأمانة والموضوعية العلمية " وما يصوِّره عن حاله، **حين استدرك قائلاً**: " إنني أتكلَّم عن **خارج «إيران»**، لأن «إيران» لها وَضعها الخاص! ولست بصدد الحديث عن الحواضر العلمية والحوزات داخل «إيران»! **وإنما أتكلَّم عن «النجف»** وما هو تابع إلى «النجف»، لأنه أساساً من الناحية الفكرية والعقدية غائبة، ولا يوجد هناك أي إثراء وأي تحريك للفكر الشيعي في خضمّ هذه الأحداث وهذا الهجوم الفكري على مدرسة «أهل البيت» " ! **إذن فهو عامد قاصد، مع سبق الإصرار والترصُّد، لا زالٌّ عاثر، أو ساهٍ غافل.**

لذا فإن عباراته وشعاراته التي أطلقها في حملته، ويبدو من طريقة إلقائها أنها ارتجالية محكومة بموجات انفعالية هستيرية ونوبات غضب تعتريه! هي مقصودة، تُحمَل على ظاهرها الخطير، وهو المراد الجدي منها، فهي ليست من مقولات التصعيد الإعلامي أو الكنايات والمبالغات التي يراد منها مجرَّد إلفات الأنظار وإلقاء الأسماع إليه، ليتسنى له بعد ذلك إبلاغ رسالته وعرض مشروعه الحقيقي، بل هذا هو مشروعه، وهذه هي عقيدته، وقد أفصح عنها في أقواله... وهذه بعضها (وأعتذر مسبقاً عن ضعف التعبير، ورداءة البيان، وركاكة اللغة، فالكلام منقول عنه بالنص):

■ "إن «الإسرائيليات» تسرَّبت إلى تراث «أهل البيت» على **غفلة وجهل من علماء** مدرسة «أهل البيت»"!

■ "يا ليت أنهم يتعلموا منِّي المنهج العلمي، أما لغة الأقصاء، إضلال وتضليل، وتكفير وخروج عن المذهب، هذه **لغة العاجزين، لغة الجاهلين، لغة المغرضين، لغة المرضى** واقعاً، وإلَّا بإمكانكم ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، أفترضوا أن شخصاً الآن من خارج مدرسة «أهل البيت» عنده هذه التساؤلات لكم، يا علماء الشيعة، يا خطباء، يا منبري، يا مراجع «النجف»، عنده هذه الأسئلة، أنتم الآن تسمُّون أنفسكم من مراجع الدين، بيني وبين الله أنا عندي تساؤلات، أجيبوني عن تساؤلاتي، إن لم تستطيعوا أن تخرجوا لأيِّ سبب كان، أبعثوا بتلامذتكم الذين ربيتموهم لسبعين وأربعين سنة وتسعين سنة في الحوزات العلمية، والفضائيات الشيعية موجودة، بإمكانكم أن تجيبوا على تساؤلاتي"... ثم أنفجر صارخاً: "**أنا أدَّعي أن الموروث، أو كثير من الموروث الشيعي، الموروث الروائي الشيعي هو مدسوس ومنقول إلينا من «كعب الأحبار» من اليهودية والنصرانية والمجوسية!** حتى «تفسير القمي»! تقول: حتى «تفسير القمي» الذي هو من أصحِّ الكتب التفسيرية؟! سأُثبت لكم عدد الروايات التي نقلت من الطرف الآخر بأنها تفسير الشيعة، طبعاً يكون بعلمكم هذا «تفسير القمي» وما أدراك ما «تفسير القمي»، هذا الكتاب الوحيد الذي صحَّح كلَّ رواياته سيدنا الأُستاذ «السيد الخوئي»، ولكن مع ذلك هذا الكتاب فيه من الدسّ والزور والغلوّ والكذب والاختلاق ما شاء الله."

وبعد إسقاطه الأساس الأول أي أصل التراث المعصوم، وإطلاقه نظرية مفادها أن الدين يُستقى من القرآن والعقل فحسب، كان لا بدَّ له من هدم وتقويض الأساس الثاني في بناء الدين والمذهب، أي جهود العلماء ونتاج الفقهاء، وهو الحصن والقلعة والسدُّ الذي طالما صدَّ المتطاولين وردع المتطفلين... فعمد إلى إثارة الشكوك حوله، وراح يخرص:

■ "«السيد المرتضى» كان معتزلياً أم شيعياً؟ لا بد أن نبحث! «الشيخ المفيد» كان معتزلياً أم شيعياً؟ لا بد أن نبحث! «الشيخ الطوسي» كان معتزلياً أم شيعياً؟ فقهاً كانوا شيعة، هسه (الآن) كانوا شيعة قبل ذلك أم لا؟ لا بد أن نبحث، «الشيخ الطوسي» هل **كان شافعياً ثم صار شيعياً؟ لا بد أن نعرف**، هذه **حقائق لا بد أن نعرفها عنه**.

وفي معرض إسقاطه "العدل" من أُصول الدين، قال:

■ "أن هذا العدل اللي يقولون أصل من أُصول المذهب، أنا لا أقبله ولا عندي شغل بيه مولانا (لا شأن لي به)، العدل ليس أصلاً لا من المذهب ولا كذا، هذي إجتِّي (جاءت) من المعتزلة، ودخلت إلى الفكر الشيعي زوراً وبهتاناً، تسرَّبت خلسة إلى الفكر الشيعي **ممن تأثروا بفكر المعتزلة كـ «الشيخ المفيد» و«الشيخ الطوسي»**! وإلَّا قضية العدل أصل من الأُصول، هذه أصلها أين موجود؟ عند المعتزلة. وعموم هؤلاء (وهنا يومئ بيده بأبتذال، وكأنه يشير إلى نكرات وغثاء!) الذين (كانوا) في القرن الرابع والخامس عندنا من علماء الإمامية، لو (إما) كانوا المعتزلة وصاروا إمامية، لو (أو) كانوا يدرسون عند المعتزلة".

وراح في تخبُّط يضحك الثكلى، ذلك حين ارتكز في التشكيك في ظلامة «الزهراء» عليها السلام على مسألة السند (الذي خلط ـ هو الآخر ـ بينه وبين نسبة الكتاب!) فقال:

■ "أُريد أن أقول الخطيب، المنبري، الكاتب، الذي يريد أن ينقل هذه الروايات لا بدَّ أن يتثبَّت، **إما أن يقول (كتاب سُلَيم) صحيح السند** ويمكن الاعتماد عليه، فليُقِم دليله".

والحال أنه قبل أسبوع من ذلك قال:

■ "**كذلك في الروايات الإسرائيلية والتراث الخرافي والأُسطوري**، هذا اختلطت بالروايات، ومن هنا نحتاج إلى ميزان لتمييزها، نحن نعتقد أن الميزان هو القرآن والعقل، لا أنه سند الحديث، سند الحديث لا ينفعنا (في) شيء!

ولعلَّ هذا التمادي جاءه عندما خرج من الجولة الأُولىٰ "سالماً"، أو قُل بقي صامداً أمام ردود الأفعال "المحدودة" التي واجهته. **وقد أوهمه تجاهل الحوزة له** وعدم أكتراثها بخَطْبه، وترفُّعها عن الردِّ عليه، وأنشغالها عنه وعن لَغْوِه بشأنها الأصلي، وبالأكثر خطراً (وهو الذي يقف خَلْفه ويدفعه لهذه الشيطنات) [1]... **حَسِب ذلك عجزاً منها وقوَّة منه، وتلقىٰ "صموده" جُرعة مناعة تحصّنه** مما سيأتيه في المستقبل، فطغىٰ وتجبَّر وتمادىٰ وتكبَّر، ودخل في الوقاحة وجسَّد الغاية في الجهالة، مما مرَّت عليك مصاديقه ورأيت.

فقد رأىٰ ما سبق منه، ولا سيما من الطعن في شخص «المرجع الأعلىٰ»، لم يكلِّفه كثيراً، بل جذب إليه قطاعاً كان قصيّاً عنه (أثناء أنشغاله بالرد علىٰ المخالفين، فهذا أمر لا يعني هؤلاء)، فتشجَّع وأندفع في هذا السبيل... وكان قد لجأ عندها إلىٰ المناورة، **فتنصَّل من أقواله مرَّة وأنكرها، وزعم الدسَّ في التسجيل والبتر منه، وبكىٰ الظلامة وأشتكىٰ المؤامرة التي تريد تشويه صورته بالأفتراء عليه، ثم عاد وأقرَّ بكلِّ ما قال، وأكَّد عليه وأصر، ثم رجع وأنقلب من جديد!** علىٰ طريقه سلَفه «الضال المضل»، يزرع اللغم ويتوارىٰ، وعندما ينفجر، يجتمع مع النُظّارة وينعى القتلىٰ ويُشيّع الضحايا، فإذا أنحسر مدُّ الآثار وركد العجُّ والغبار، وتراجعت ردود الأفعال، عاد والتفَّ من زاوية أُخرىٰ، وفجَّر قنبلة جديدة!

---

(١) من المهازل والمفارقات المضحكة، وشرُّ البلية ما يضحك، أن «المتفلسف» لاقىٰ عشرات الردود العلمية الرصينة، والإجابات الشافية التَّامة، والمفحمة، وبعضها من فضلاء وعلماء مشهود لهم علىٰ مختلف الأصعدة، وهو ما زال يكرّر في إطلالاته التالية: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾! ويخاطب، بل يتحدَّىٰ الحوزة العلمية في «النجف الأشرف»: أبعثوا بتلاميذكم ليردوا عليَّ! وكأنه أعمىٰ لا يرىٰ، وأصم لا يسمع! ومن أبرز من تصدَّىٰ له بالرد «السيد هاشم الهاشمي» من «الكويت»، و«السيد علاء الموسوي» و«السيد عادل العلوي» و«الشيخ حسن الكاشاني» من «العراق»، و«الشيخ علي الدهنين» و«الشيخ علي الجزيري» من «الأحساء»، و«الشيخ نزار سنبل» و«الشيخ علي الزواد» و«السيد ضياء الخبّاز» من «القطيف»، و«الشيخ علي الكوراني» و«السيد علي الميلاني» من نخبة حوزة «قم»، ومن المراجع العظام أصدر آيات الله «السيد محمد الشاهرودي» و«السيد صادق الروحاني» بيانات إدانة، وكان الأتم والأكثر تفصيلاً هو سماحة «آية الله الشيخ محمد السند»، الذي تناول نقض أُطروحات «المتفلسف» ودحض مقولاته في سلسلة رائعة بعنوان: "إسلام معية الثقلين، لا إسلام المصحف منسلِخاً عن الحديث" في تسعة وعشرين حلقة، لم تترك لشبهاته محلاً ولا أبقت له شيئاً!... ولعلَّ سرَّ صمته وإعراضه بعد خلو وِفاضه وفراغ جعبته، هو حرقته وما يلسعه ويكويه من أن «الشيخ السند» يمثل الوجه الذي لا يستطيع أن يطاله بمَغمَز في الفلسفة أو مطعن في الثورية أو الحداثة، أو أي هراء يرمي به البقية! هذا بالإضافة إلىٰ ردود أُخرىٰ فضَّل أصحابها أن لا تعنون بأسمائهم.

وإذا كانت المقولات اللاحقة المسهبة قد كشفت حقيقة "المشروع"، وأظهرت مكنون الخطة وأهدافها الأصلية، وبتفاصيلها الخطيرة المهولة، فإن المرحلة السابقة التي حكمها الإجمال، كشفت طبيعة شخصية الرجل، وحالته النفسية المريضة، والروحية المتردية التي تحكمه، وكم هو نرجسي يعيش ذاته، وينغمر في أنانيته. ولا بأس بإطلالة على محتوى الشريط الأول الذي كان له دوْر "كسر الحاجز" وانطلاق أُطروحته، لنقف على الصورة التي يريدها هو ومَن يقف خلفه للمرجعية الشيعة، وكذا حجم السقوط الروحي لأشخاصهم ومدى تردّي رموزهم، ودرجة الانحطاط المذهلة التي يعيشون ويعانون...

وهنا أسرد مقاطع من الشريط مع تعليق مقتضب حسب المقتضي:

■ **"كتاب (فصوص الحكم)، هذا الكتاب، بشكل رسمي بالحوزات العملية، بشكل رسمي، لا يستطيع تدريسه أكثر من اثنين أو ثلاث! بحث الخارج عندك خمسمئة درس في الحوزة، أما (الفصوص) لا يوجد في الحوزة غير «جوادي آملي» و«حسن زاده آملي»، ثم أنا الوحيد، وأتحدى غيري، أنا الوحيد الذي أدرسه في العالم العربي"!**

● (فصوص الحكم) كتاب سنّي في العرفان، ما هي علاقته بمعارف «أهل البيت» عليهم السلام ومرجعية شيعتهم؟ حتى يكون سبباً لكلّ هذا الغرور، ثم من أين استقصى وأحصى؟

■ **"أدعوكم إلى تقديم دراسة ومقارنة بين ما قاله «الملا صدرا» وما قاله «العلّامة الحيدري»، وشوفوا أفكاري، ناقشوني"!**

● ولعمري هنا عمق المأساة ووجهها المؤلم والمشين! فعلماؤنا الأعلام، بما فيهم أساطين الطائفة وأقطابها، الذين يشكّلون قِمم الهرم العلمي، ويتربّعون على ذُرى المجد والعظمة التي يدين لها كلُّ عالم، تراهم يذيّلون أقوالهم ويوقعون بـ"الأقل" و"الجاني" و"الأحقر"... خضوعاً وبخوعاً لله سبحانه وتعالى، ثم تواضعاً للعلم، وتذلُّلاً للمؤمنين. وهذا المسكين الغارق في أوهامه، يتكبّر ويتغطرس ويعبّر عن نفسه بـ"العلّامة"؟ مما لم يفعله أتعَس أضرابه وأخسُّ أقرانه، ولا كان من غيره البتة! حتى قيل إن كان «المتفلسف» قد أبدع في شيء وابتكر، ففي السبق إلى هذا الخزي والسقوط في هذا العار!

ثم هل طلبه من العوام أن يناقشوا أفكاره سيعالج المشكلة التي يُثير وينهي القضية التي يُلاحق؟ لماذا لم يناقش أُستاذه «الآملي» الذي أوْصاه في إجازته، وهي، بالمناسبة، **مجرَّد إجازة تدريس كتاب «الأسفار الأربعة» لـ «الملا صدرا»، لا إجازة فقاهة وٱجتهاد ولا غير ذلك**، لذا تراه بعد مدَّة مديدة من الفخر والٱعتزاز بها، حذفها مؤخراً وألغاها من موقعه وصفحته الإلكترونية، بعد أن كان يوهم أنها إجازة ٱجتهاد فٱفتُضح، وبان أنها ليست كذلك، ولا «الشيخ الآملي» أهلٌ أن يمنح ذلك، كما ٱفتضح في مخالفته لمضمونها الأخلاقي، ووصيَّته وتأكيده له بأن: " **العلوم العقلية التي لا تنفك عن النقلية، وأن يذبَّ عن كيان القرآن والعترة بدحض الشبهات، وأن يجعل العقل مصباحاً للشرع لا ميزاناً، ولا مجرَّد مفتاح له** " !... حقَّ أن يطلب المناقشة ثم الشهادة من عوام الناس بعد اليأس من الحوزة والعلماء، بما فيهم أُستاذه وشيخه في الفلسفة؟

■ " **ٱرجع في التوحيد، أنا إلى الآن أمامكم كتبت، ثمان مجلدات في التوحيد، الآن ٱنظر كل مراجعنا الشيعة، (هل) عندهم جزء في خمسين صفحة عن التوحيد** " ؟!

● ها هو يعود إلى خطاب العوام، ويستشهد بحجم مؤلَّفاته وكمِّها! وناهيك بما يكتنف الٱرتكاز على المؤلَّفات في إثبات العلم، مما تعرَّضنا له سابقاً، فهو يتجاهل أن المنظومة العلمية تكاملية، وأن كلَّ حقل يكمل الآخر ويعضده، ويرفد الساحة بدوره ويغنيها بنصيبه... فمثلاً: الباحث في تقنية الٱتصالات والإلكترونيات الذي كتب فيها عشرات المجلدات وٱخترع وأبدع وأضاف، ليس عنده كراس من عشر صفحات في علاج ٱرتفاع الكلسترول في الدم! فهل يعيبه هذا وينقص قدره؟ بل في نفس الحقل والتخصُّص، أي الهندسة (لا الطب)، لا تجد له في العمارة والبناء والطرق والجسور شيئاً!

إن مراجعنا العظام المنقطعون إلى الإفتاء وبيان الأحكام في الحلال والحرام، تراهم يربُون ـ في الوقت نفسه ـ طلَّاباً تتفرَّع تخصُّصاتهم وتتنوَّع توجهاتهم، فبعضهم يتخصَّص في الكتابة، وهي بدورها فروع وتوجُّهات، منها ما يتناول العقائد والأخلاق، ومنها ما يتولى الردود وينهض بالٱحتجاجات، وهي في المجموع تنشر الثقافة الإسلامية الأصيلة وتثري المكتبة الشيعية وتفي بحاجات الأُمة على هذا الصعيد.

وبعضهم الآخر يتوجَّه لإمامة المصلِّين وإقامة الجماعة وإدارة المساجد وتربية المجتمع وتعليمه الأحكام والمعارف، بينما تتفرَّغ طائفة أُخرىٰ لإلقاء المواعظ والخطب، والنهوض بالمجالس والحسينيات وقراءة العزاء في مصاب «سيد الشهداء» ﷺ... لو أراد شخص وَاحد أن يجمع كلَّ المهام والأدوار لاَقتضىٰ أن تجتمع فيه سبعة أرواح ويلتقي في نفسه عدَّة أشخاص كما يتندَّرون! وكذا إذا أراد أن يتخصَّص في جميع العلوم والمعارف الدينية لاَحتاج عُمُر «نوح» ﷺ، اللهم إلَّا أن يضيِّع بعض المهام ويبخسها حقَّها، وأن يسلق العلوم سلْقاً، ويبتلعها بلْعاً، كما يبدو أن صاحبنا قد فعل، فتوهَّم أنه جمع علم الأولين والآخرين!

■ **" الآن أنا الجالس أمامكم، هناك جملة من الكتَّاب القيِّمين** (يريد ذوي القيمة!) **والأساتذة، متَّصلين بيَّه، طلبوا منِّي أن يكتبو اَسمي علىٰ الكتاب** (كتابهم)، (يقولون) **لأن بمجرَّد أن يكون اَسمك علىٰ الكتاب يباع " !**

● إذن لزم ووَجب أن يكون «نزار قباني» هو المرجع الأعلىٰ، و«النابلسي» صاحب تفسير الأحلام هو الأعلم، وكذا كتب الطبخ... فهي أكثر مبيعاً واَنتشاراً؟!

■ **" أنا عليَّ، كما قلت، أن أولِّد العلم، أما نشر العلم، فهي ليست مسؤوليتي " !**

● ها قد عاد للمرجعية "المنعزلة وغير المتفاعلة مع الناس" ! وهو الذي أسس حركته علىٰ إدانة هذه الحالة ونقضها، واَنطلق لتغييرها! وما راح في هتك المراجع والتعريض بهم، إلَّا لعدم اَكتراثهم بالتبليغ وبُعدهم عن المجتمع وعزوفهم عن مخاطبته، وعدَم سعيهم في نشر العلم... ها هو يعلن إنه مثلهم أو سيكون كذلك إن بلغ المرجعية!

ثم بالله وبجميع المقدَّسات التي يعتقد... أي علم "وَلَّد" هذا «المتفلسف» وأبدع من تلقائه وجاء به من لدنُه، ولم ينقله ويأخذه عن الحوزة؟ هل من خطاب عوَام أدنىٰ وأخس من هذا وأكثر اَنحطاطاً؟! ألا يحتمل هذا الغافل أن يستمع إلىٰ حديثه بعض أهل الفضل والعلم؟ فما عساهم أن يقولوا عنه؟ أم تراه صدَّق أنه نابغة زمانه وفلتة دهره ومعجزة عصره، ولا أحد يدري؟! ثم من أيِّ نكاح ونطفة جاء هذا العِلم الخارق؟ وفي أي رحم نما وترعرع، وكيف وُلد، وعلىٰ يد مَن؟ هل تُولِّد الحكومات بفضائياتها وفتنها الصاخبة التي أشغلت بها العالم الشيعي، وأسعدَت المخالف وأطربته وأنعشته، علماً؟

■ "**الدين ليس هو خصوص الحلال والحرام، وعندي شواهد على ذلك، من أهم الشواهد أن القرآن المركَّب من حدود ستة آلاف آية، عُشره تكلَّم عن الحلال والحرام، بينكم وبين الله، إذا كتب كتاب، وكان عُشره في الحلال والحرام، يعني الله أرسل إليه كلامه، وعُشره في الحرام، يعني دينكم حلال وحرام، أم أن فقط عُشر**"؟! (يقصد العُشر فقط)

● ترىٰ أليس في العقائد حلال وحرام؟ ألا يُسأل الفقيه عن مُنكِر المعاد أو القائل أنه جسماني؟ وعن وُجود الملائكة مثلاً؟ أو أي أمر اعتقادي آخر؟ ألا يُسأل عن حكم المعتقد أو القائل بوحدة الوجود، هل يكفر فيكون من الأعيان النجسة أم لا؟ انظر المسألة في «العروة»، وقُل من أين جاء «السيد اليزدي» والمحشُّون الذين علَّقوا على المسألة بآرائهم؟ هل أفتوا من لدن أهوائهم وأخرجوها من جيوبهم (التي شقُّوها من فرط فتنهم بجمال «المتفلسف»، وشغفهم بإبداعه وسكرهم بسحره!؟)، إنها مغالطات يخدع فيها العوام.

إن الفقهاء مسلَّطون على المطالب الكلامية والفلسفية باقتدار، وبمقدار الحاجة، ولكنهم لا يسمحون لها أن تطغى على القرآن والسنة... لأنهم ـ ببساطة ـ لا يبالون بدعايات الإعلام والبريق الذي يلهث وراءه غيرهم ليُوسَم بـ"المفكر" و"العالم العصري" و"العلَّامة"، ولا يهدفون خلق جماعة واجتذاب الشباب وخداع العوام، وصنع "كريزما" يباهون بها... إنهم يريدون أداء التكليف وإفراغ الذمة، ويراقبون الله تعالىٰ وينظرون رضا وَليهم «إمام العصر» ﷺ، لا إرضاء دكتاتور مستبد زوَّر الفقاهة واغتصب الولاية!

وسأكفُّ ـ بعد هذا ـ عن التعليق، منعاً من الذهاب إلى خارج نطاق هذا الفصل، وسوف أسرد أقوال «المتفلسف» وأضعها بين يدي القارئ الكريم، تاركاً الحكم إليه:

■ "مَن قال لكم بأن الذي يريد أن يكتب ويتصدىٰ للأُمور لا بدَّ أن يكون شخصاً؟ **لا بد أن يكون مؤسسات**". "وهذا ما هو موجود الآن في «الجمهورية الإسلامية في إيران»، أكو (هناك) مجلس مكوَّن من ثلاثين نفر (مجلس تشخيص مصلحة نظام) فيه خيرة العقول الموجودة في البلد، من سياسيين، عسكريين، مخابرات، مثقفين، وَظيفتهم تقديم الاستشارة لـ«السيد القائد»، مو هوه (ليس هو) يجلس ويفكِّر"!

■ "المرجعية الدينية إذا أرادت أن تكون فاعلة يجب أن تتبع هذا النموذج! أو فكرة "المرجع الجامع للعلوم".

■ "أنا مدرّس في الفلسفة، مدرّس في العرفان، مدرّس في التفسير، مدرّس في الأُصول، ومدرّس في الفقه، مدرّس في المنطق، مدرّس في الأخلاق، وكُتبي موجودة".

■ "أنا أتصوَّر الجاذبية إلي (التي) موجوده فيني (يقصد نفسه)، (تعود) إلى بياناتي وكُتبي، وكذا، والتي تجعل مثل الأخ (الشخص الذي يحاوره) دارس الدكتوراه، يأتيني من هناك («بريطانيا») إلى هنا «قم»، ليش (لماذا) ما أجتذبه «الميرزا جواد التبريزي» أو «الشيخ الوحيد الخراساني» أو «سيد علي السيستاني»"؟

■ "«سيد علي السيستاني»، الله يعلم الآن، التي كتبت عنه الدراسات المبتكرة، كلُّها بسبب العملية السياسية، ولا (وإلَّا) منو يسأل عنه"؟!

■ "الآن بينك بين الله، منو (من) يسأل عن «محمد سعيد الحكيم»؟ منو يسأل عن «إسحاق فياض»؟ (إذا) يأتي عندكم في «بريطانيا» (المحاور يسكن هناك) منو يعتني (مَن يهتم به؟!)؟ في بعض الإخوة من باب الاحترام والتشريف يزوروه"!

■ "الآن بينك بين الله، لو «كمال .....» يجي إلى «بريطانيا»، يجي إلى «أُوروبا»، ماذا يكون تأثيره"؟

* المحاور: "مع الأسف الناس تبحث عن الشهرة، يعني في «ألمانيا» مؤتمر حول شخصية «السيد السيستاني» وتراثه".

■ "مع إنه كُل شي ما عنده"!

■ "أنا معتقد أن (هناك) أيادي تريد (أن) تعطي مشروعية لذلك النهج وليس هذا النهج، بل أيادي مخابراتية، يعني بعبارة أُخرى (تريد) مرجعية الشيعة لا تقع بيد أمثالي، تبقى بيد هؤلاء المتخلفين فكرياً، حتى يتمكَّنوا (الاستعمار) من تطبيق ما يريدون!

■ "«أمريكا» و«الغرب»، ينتخبون، بل يكبِّرون ويعطون وينفخون مرجعيات بائسة، كل شي ما عندها، ومثاله هذا إللي ذكرتوه، تراث ما عنده، أين هم تلامذته"؟

■ "بعض المرجعيات (لعلَّه يريد أهل الخبرة) عندما تريد أن تنصب مرجع (مرجعاً)، البيانيات تُقرأ لها (تُبثُّ وتذاع) من (إذاعة) الـ «بي بي سي» الفارسية والعربية، بينك وبين الله، لإثبات المرجعية نحتاج إلىٰ «بي بي سي» الفارسية والعربية؟ أو «مونت كارلو» أو «صوت أمريكا»؟ هذا الذي حدث الآن، وهو يكشف عن ماذا"؟

■ "أنتم لديكم مسؤولية ضخمة إزاء مثلي وأمثالي، لأن أنا الآن أُريد أن أتصدىٰ، و(أنا) متصدِّي (فعلاً)، الآن أنا متصدِّي للمرجعية، وهناك عوامل لتثبيت هذه المرجعية، إما عوامل دولية، التي تُبنى في «بريطانيا» وما شابه، ولا أُريدها، أو عوامل شعبية حقيقية والتي أنا أمتلكها".

■ "يعني الآن الكاريزما الموجودة في شخصيتي ليست موجودة في أي شخصية شيعية"!

* المحاور: "وَاقعاً يعني العلماء الأربعة الموجودين بـ «النجف»" ...

■ "أو المراجع الموجودين في «قم»".

* المحاور: "بس صوت وصورة"!

■ "بل صوت ما كو، بس (فقط) صورة! المراجع لم يسمع لهم حتىٰ صوت، يعني ما تدري هذا عنده صوت أو أخرس"!

■ "التهم لا تنتهي، أنت شوف مسؤوليتك وفهمك يوم القيامة حُجَّة عليك، أنت إذا اقتنعت أن تكليفك نُصرة هذا المشروع (مشروعه هو)، ولم تقف (تنصرني)، يوم القيامة أنا أُخاصمك! أنت عرفت الحق ولم تقف (تنصرني)! مثل مَن عرف أن «علي بن أبي طالب» مشروع حق، ولكن راحو مع «أبي بكر» و«عمر»، هل يستطيع أن يعتذر، وإلَّا لماذا «علي» يجب أن يكون جليس الدار؟ لأن أنت النوعي لم تقف معه، والآن أنا أعرض نفسي"!

■ "لا يوجد علىٰ فضائية شيعية عالم علىٰ مستواي، يعرض نفسه بين الجماهير، أصلاً لا سابقة لها في تاريخ التشيُّع، شخص علىٰ مستواي! تراثه سبعين مجلد، دروسه ٦٠٠٠ درس، ويخرج أُسبوعياً ساعتين يتكلَّم مع الناس بشكل مباشر".

■ "أنا معتقد بشكل وَاضح وصريح، بلا لَبس عندي أن بين المعاصرين، على الإطلاق، **لا يوجد مَن هو أعلَم مني** بهذا المفهوم، قد يقال بأن فلان في باب الطهارة أعلم منك، أقول نعم، قد يكون ولكن الأعلمية هي بالشكل الذي أطرحه (أنا)".

■ "في عصرنا المعاصر (!)، لا أقل في مَن يتكلَّم باللغة العربية، بيني وبين الله، أنا أتصوَّر بأن لو اَستقرَأتَ (آراء) أهل العلم واَستقرَأتَ الساحة، ما (لا) يعدلون عني بديلاً! أن تجده في القضايا العقلية أو في القضايا النقلية، أم أن تجده جامعاً في القضايا العقلية والنقلية، فلا تجد غيري! بيني وبين الله، نعم، «السيد الإمام» كان من هذا القبيل، «السيد الخميني» كان أُستاذ (أُستاذاً) في العلوم العقلية، ومتبحِّر (متبحِّراً) في العلوم النقلية، ومرجع (مرجعاً) في العلوم الفقهية".

■ "المرجعية التي أتبناها تختلف عن مرجعية «الخامنئي»، لأن صبغة مرجعيته سياسية، أما «السيستاني» فهو من مصاديق مراجع الحلال والحرام التقليدية".

■ "أنا لا أسعى إلى المرجعية التقليدية، جمع الحقوق وما شابه، ولا المرجعية السياسية فالمتصدي لها هو «الخامنئي».

■ "أنا قليل المطالعة إنما كثير التفكير، أُطالع صفحة (وَاحدة) وأفكر أربع ساعات"!

ولست مبالغاً إن قلت إنني لم أُصادف في حياتي مَن يفوق هذا الرجل غروراً وعمىً، فما رأيت مَن يشيد بنفسه، ويتبجَّح بمدح وإطراء فضائله، ويباهي بمَحامده، ويبالغ في الثناء على نفسه، مثلما يفعل هذا! يزعم مناقب فيفاخر بها، ويختلق فضائل فيذيعها وينشرها، ويتوهَّم مآثر فيذهب في تعديدها؟!... وناهيك بأن يكون هذا من سيرة العلماء والعقلاء، فهو ليس من شيم الكرام الأتقياء، ولا سيما بهذا الأُسلوب الوضيع.

وكذا لن تجد مَن راح تيهاً في شِعاب الباطل وجرأة على الضلالة والغواية مثل هذا! ولك أن تجول في سوابق المنحرفين وتنظر في مقولاتهم وتنقِّب في مدوَّناتهم، فلن تجد من بلَغ منهم هذا الحدَّ من الإفساد والإصرار على العناد، اللهم إلَّا الذين جاهروا بالإلحاد وصرَّحوا بالاَرتداد كـ «أحمد كسروي» من الماضين و«أحمد القبنجي» في الحاضرين، ولعلَّ صاحبنا هنا يفوقهم خطورة على الدين من حيث منطلقاته وإصراره على اللبس في هويته.

ويكفيك التأمل في الأُطروحة التي حملها في سبيل نشر مرجعيته وقدَّمها في طريق الترويج لها، واعتمدها لخلْق ما يميِّزه عن أقرانه ويرفعه فوق طبقته (وهم عشرات، بل مئات في الحوزة، فهو ليس فلتة دهره ولا نادرة زمانه)، حين أخذ في ضرب ركائز المعرفة وأُسس البُنية الدينية للمذهب، من الحديث الشريف والتراث العلمي للفرقة المحقَّة...

إن هذا الأداء ـ الأرعن أو الخبيث ـ يكشف أن الرجل لا يعبأ بالعقائد ولا يحفل بخطرها، ولا يكترث بعظيم شأنها، وإلَّا فإن مقتضى تبجيل وتعظيم أي أمر هو إنزاله محلَّه من الخطر والأهمية والدقة المتناهية والحرص الشديد في طرحه وتناوله والتعاطي معه، وتنزيهه عن خوض العوام، وحفظه عن الابتذال في المناكفات السوقية والتهريج الإعلامي، كحامل خابية فخار، بل آنية زجاج، لا يجتاز بها الأسواق المزدحمة والزقاق، ولا يجعلها في معرض أن يطالها قذف الحجارة وتتناولها أيدي العابثين... وهذا التعِس حملها بمنتهى الرعونة والهوَج وألقاها على قارعة الطريق، يدوسها المارة وتركلها الأقدام! وما اكتفى حتى راح يفجِّر من حولها الألغام، يطعنها بالحراب ويرميها بالسهام، ويقتنص المقتل منها برصاص الغدر والحقد، ويقصف ثغورها بقذائف التشكيك، ويرسل الكلام في "عكاظ" جاهليته على عواهنه، ويستعرض في "مِربَد" بصرته سوء أدبه!... وذلك في أداء لا يستشعر أدنى حدود المسؤولية، ويفتقد أقلَّ مراتب الحسّ والحرص، **فهل هذا فعل طبيب حاذق مع مرضاه؟ وأب عطوف على أبنائه، وراعٍ شفيق على رعيَّته، ولا سيما مستمعيه ومُريديه المستضعفين والمؤمنين المخدوعين بحديثه؟ ماذا لو علقت شُبهة في ذهن أحدهم ووافاه الأجل فخرج من الدنيا قبل سماع الإجابة عنها** (التي ما زال يُرجئ عرضها ويؤجِّل بيانها، فهو منذ عام ونيف يمارس الهدم، ولم يحن بعدُ أوَان البناء عنده، فيثير السؤال ويلقي الشبهة ويتحدَّى الحوزة، ثم لا يردُّ على أجوبتها ولا يقدِّم هو جوابه ولا يعرض حلَّه)؟!

وهذا يهدم دعواه من أساسها، وينقضها في أحكم عُراها، فهو إنما دعا الناس للانصراف عن المراجع الحاليين لأنهم لا يعطون للعقائد وَزنها، ويكتفون بأحكام الحلال والحرام والفقه "الأصغر" عن "الأكبر"... **فهل هذا شأن وسلوك مَن يحمل العقائد وينزلها في محلِّها الذي تستحق من التعظيم والتبجيل والخطر والأهمية؟**

ولا يفوت المراقب الخبير والراصد الحصيف أن «المتفلسف» المسكين ما هو إلَّا مرحلة في مسيرة، ومجرَّد خطوة صغيرة في مشروع كبير، وحلقة في سلسلة طويلة ممتدَّة، وسيُركَن جانباً، بل سيلقىٰ في المزبلة كمحارم الورق المُستهلَكة، بعد نفاد دوْره وٱنتهاء المهمة التي أُنيطت به، عن علم منه بها أو جهل، والأرجح ـ عندي ـ أنه مُستدرَج، لا يدري أين يأخذونه وماذا يُراد به، **يحسب أنه ـ حقيقة ـ خيارهم، وأنهم سيكللونه مرجعاً بعد أن صنعوا منه نجماً!** فخطاباته تُظهِر أن الرجل مسكونٌ بداء عُضال، يعمي ويصم، هو الكِبر والغرور، الذي يسدل دون صاحبه غشاوة تحجبه عن أبسط الحقائق، ولربما أغفلته عن بديهيات، فحسب أن دولة هي الأقوىٰ في المنطقة، وتأخذ طريقها لتدخل في منظومة الردع النووي، وتصبح عالمية في قوتها العسكرية وفي تصنيعها وٱقتصادها وسطوتها الأمنية وأذرعها الممتدة في كلِّ مكان، وهناك ـ في رجالها وشخصياتها ـ عشرات، بل مئات الخيارات المتقدِّمة والمتفوِّقة، من أهل السبق في الثورة واليد في البذل والتضحية، والفضل في تأسيس الجمهورية وإقامة النظام، وكلُّهم يطمحون ويترقَّبون، ويتطلَّعون وتشرئبُّ منهم الأعناق، إلىٰ ساعة بلوغ هذا المكان وتبوُّء هذا المقام... والغافل النائم يحسَب أنهم سيتجاوزون جميع هؤلاء، ويأتون بنكِرة لا في العير ولا في النفير، ويبوِّؤونه المرجعية!؟

الحقيقة أن الرجل مرحلة سيعقبها غيرها ويخلفه غيره، وهكذا حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ طرح أو تثبيت مرجعية "خالِصة" في الٱنتساب الفكري والتنظيمي لـ"تيار شريعتي" (بمختلف تفريعاته الحزبية)، فيكون المشروع قد بلغ الهدف النهائي المنظور، ذلك إن بقي هذا التيار علىٰ قوته المالية والسياسية... ستلحق هذه المرحلة وتتبعها حلقات أُخرىٰ، ولربما أتت بوَجه يحمل شيئاً من الفقاهة الحقيقية والعلوم الحوزوية التي عليها المعوَّل في المرجعية والتقليد، يجبر ما ٱفتقده «المتفلسف»، فالفلسفة لا تبني مرجعية، والرجل في الفقه والأُصول، والحديث والدراية، والرجال والأسانيد، خالي الوفاض صفر اليدين، وسيرجع "الرجل القادم" بها إلىٰ خطابهم الأصلي (اللامذهبي)، بعد أن يُخلوا له الساحة ويُفرغوها من الفقهاء الأصليين، بعمليات التسقيط والتشويه التي يوغل بها "التيار" ومخابراته، ثم تسلَّم إلىٰ صاحبها الذي يديرها من وَراء الكواليس: قائد "تيار شريعتي".

إن أدوات هذا المشروع الشيطاني الخطير، تتحرك على محورين :

١/ تشويه الوضع القائم.

٢/ الدعوة إلى المرجعية المؤسسة.

وما يحكم كليهما هو **مزج الحق بالباطل**، والتزيين والزخرف ودغدغة مشاعر وأفكار أنصاف المثقفين الذين تروق لهم بعض العناوين وتجتذبهم بعض الأفكار، ثم أستغلال مَواطن الضعف والنقص الذي تعاني منه حوزاتنا (مما لا يُنكر، فلم يزعم أحد أن حوزاتنا نموذجية وكاملة) بتسليط الأضواء عليها، وتضخيمها وإظهارها عيوباً جوهرية **تقتضي الهدم والتقويض، والأنصراف إلى مشاريع بديلة**.

فدعوى ضرورة تنوع وتشعُّب العلوم، وخطاب أهمية العقليات والإلهيات من فلسفة وكلام، ونداء خطر سائر حقول المعرفة، وحتمية التمدُّد العرضي والدخول في علوم أُخرى غير الفقه، أمر وُجداني في صحَّته، منطقيٌّ في أحقيته، له جاذبيته ومحبوبيته، **وهم يطرحونه بكيفية تُوهم أن الحوزة خالية منه**، أو أنها ترفضه ولا تريده، بل تأباه وتحاربه!... والحال إن حوزاتنا تزخر بشتى العلوم والمعارف، وعلماءنا لهم عطاءاتهم التي تثري جميع الحقول والميادين، لكن مع مراعاة أصل أصيل، والأنطلاق من ركن ركين، والبناء على أساس متين، **هو التخصص وعدم التفريط بالتفوق والتميُّز**.

لا يمكن للعالم أن يكون متخصِّصاً في علم، ومجتهداً في حقل، ما يبلغ به مرتبة لائقة ودرجة رفيعة تجعله في القمة منه، وهو يمارس تنوُّع التحصيل، ويعيش تعدُّد حقول الأهتمام، ويعاني من تشتيت مَواطن بذل الجهد وصرف الوقت... **فالتخصص يتطلَّب أنصرافاً بعد تفرُّغ، وتعمقاً بعد إحاطة، وتركيزاً بعد سياحة في شتى الحقول**. فحتى يصبح المرء فيلسوفاً، بمعنى أن يكون صاحب رأي في الفلسفة، لا مجرَّد مُلِمّ، ولا حتى محيط بها، عليه أن يقضي عمره كلَّه في هذا الحقل، مكبّاً على دراسته وتحصيله، مُجدّاً في سبر أغواره وكشف أسراره... من هنا، لا يسعه أن يكون فقيهاً أو محدِّثاً أو مفسِّراً . كما ليس في وُسع الفقيه الأُصولي (مع هذه التشقيقات والتفريعات ومستحدَثات المسائل) أن يجمع بين الأجتهاد المطلَق وبين أن يكون صاحب نظر في علم الفلسفة، أو الطب أو الرياضيات أو الفلك.

وهذه حقيقة أثبتها وأكَّدها وَاقع التطوُّر في العلوم التجريبية، وأرساها المستوىٰ الذي وَصلته سائر العلوم وبلغته من تقدُّم منذ "عصر النهضة"، حتىٰ زماننا الحاضر الذي يشهد طفرات نوعية علىٰ هذا الصعيد، فقد أصبح كلُّ عِلم يضمُّ عشرات التخصصات، وفي كلِّ تخصص عشرات التفريعات، بل أصبح الفرع الواحد يضمُّ عشرات الزوايا والحنايا التي يتطلَّب كلٌّ منها اَنصرافاً ويقتضي تركيزاً يجعله تخصُّصاً مستقلاً برأسه... فأنت في تكنلوجيا الأتصالات، أو في الهندسة، أو الكيمياء، أو الطبيعة، أو الطب، تجد أن مصطلح "اَختصاص أمراض باطنية" أو "جرَّاح" علىٰ سبيل المثال، أصبح من الماضي، فهذا العنوان أمسىٰ عامّاً في هيكل الطب ودنياه، كُلِّياً في عالمه، يضمُّ اليوم عشرات التخصصات الفرعية كـ "جراحة العظام" و "الأعصاب" و "الجراحة التجميلية" و "العيون" و "المسالك البولية" و "القلب والأوعية" و "الأنف والأُذن والحنجرة" و "الفك والأسنان"، حتىٰ إن كل وَاحدة من هذه أصبحت بدورها "عامة" يندرج تحتها وتضمُّ إليها فروعاً جديدة.

ثم بعد كلِّ هذا وذاك، تظهر أصوات غريبة، بل غبيَّة، وترتفع نداءات خرقاء، منها فضيلة «المتفلسف»، الذي جاءنا يزعم أن المرجع الديني يجب أن يكون فقيهاً ومفسراً ومحدِّثاً وفيلسوفاً ومتكلِّماً ورياضياً وفلكياً، علىٰ السواء...!

إن هذا القول يعني ـ فيما يعني ـ أن مُطلِقه أجنبيٌّ عن ساحة العلم وميدانه، قد غُمَّ عليه واَستُسرَّ، فجحد ما خفيَ وأنكر ما لم يعرِف! فهو يعيش جهلاً بالعمق والسعة (الطولية والعرضية) التي تحكم كلَّ تخصص من هذه العلوم، وعدم خبرة، ولا حتىٰ مجرَّد اَطِّلاع، بما يتطلَّبه "الاَجتهاد" في كلٍّ منها من وَقت ويقتضيه من جهد...

لقد تعاطىٰ علماؤنا مع هذا الأمر (التنوُّع في العلوم)، وتعاملوا مع سائر العلوم والفروع، **من منطلق الحاجة إليها في الوصول إلىٰ الحكم الشرعي**، سواء كبروياً أو صغروياً، بمعنىٰ تأسيس أدوات الاَستنباط وبناء أدلَّته، أو في الاَنتزاع والتطبيق والحكم علىٰ الجزئيات والموارد التي يتطلب الوصول إليها معرفة بالفلسفة أو الكلام أو الفلك أو الرياضيات أو غيرها من علوم جانبية بعد الفقه والأُصول والحديث والتفسير... **واَنطلقوا في صرف الجهد والوقت من مدىٰ الحاجة وتقديم الأولويَّات**.

إن الحوزة العلمية لا تتعاطى مع العلم وأمره على **نحو الترف الفكري والسعي للتباهي والأستعراض**، بل يحكمها ما يحفظ الروحانية والأخلاقية التي تتمسك بها، ولا تسمح بالتفريط فيها، فالغاية ـ في النهاية ـ هي تزكية النفس وبلوغ المراتب العليا في الزهد والتقوى التي تحقق شرط العدالة إلى جانب العلم. **أما التحصيل بهدف التكسُّب والمباهاة، فهو يكشف عن أغراض دنيوية ساقطة** لا محل لها في حوزاتنا المباركة، ولا يعبأ بها طُلَّاب العلم الحقيقيون، ولا يكترث أساتذة حوزاتنا بهذه الأستعراضات ولا بتلك المزايدات.

ولا يعني هذا الترفُّع والنأي بالنفس، السلبية تجاه هذا النمط من الحراك العلمي أو التوظيف المريب للعلوم، بما يجعل الحوزة **مستباحة ويحيلها مرتعاً لمن هبَّ ودبَّ يقحم فيها ما يشاء من علوم ويدس فيها ما يريد من أفكار**، بل إن الحوزة كانت وما زالت تمارس التصدّي (بشيء من الحدة والشدة التي قد توهم بالحجر على بعض المشارب الفكرية)، ما جعلها موقعاً محتدماً للحوار والأختلاف في الفهم والتشخيص، الذي كثيراً ما بلغ حدود الأصطكاك والنزاع... **كالموقف من الفلسفة**، بين الخشية والحذر من إدخالها في مناهج التدريس وإقحامها في طرق الأستنباط، وبين الحرص على النهل من فوائدها.

إن الجدل حول مناهج الحوزة وطرق التدريس والتحصيل فيها وكيفية الأستنباط والأجتهاد التي يثيرها «المتفلسف» اليوم، سبق أن اُحتدم من قبل في عهد «السيد الخميني»، عندما بدأ بعضهم يهاجم الحوزة ويحاول النيل منها، من نفس منطلقات «المتفلسف» والهراء الذي يتبجَّح به، كإدخال الفلسفة وتغيير آلية الأستنباط وتطوير المرجعية وتنظيم الحوزة... فردَّ «**السيد الخميني**» ﷺ **ذلك كلَّه ورفضه، وأعلن أن رأيه هو البقاء والمضي في نهج الفقاهة التقليدية، ورفع شعار "فقه الجواهري" مقابل "الفقه الحركي"** (فقه پويا)، الذي طرحه الحداثيون، أسياد «المتفلسف» وأربابه، الذين أسسوا له "مكتباً" أو قُل فتحوا "حانوتاً" وأغدقوا عليه الأموال والإمكانيات وأدخلوه دنيا التجارة ليصبح من الملاك والمضاربين في سوق «قم» العقاري! وغمروه (وهو يحسب أنهم رفعوه) في حضيضهم! نعم، لقد دعا «الخميني» إلى التوسُّع العرضي وحثَّ على شمول الفقه سائر أبواب الحياة، ولكن على الأُصول المعمول بها، ووَفق النهج التقليدي القائم بالفعل.

ولما كان «المتفلسف» قد أستشهد من **دون الفقهاء بـ «السيد الخميني» وجعله أو رسمه الوحيد في طبقته ومن بين أقرانه مرجعاً جامعاً للشرائط** لأنه كان فقيهاً فيلسوفاً، بينما رمى الآخرين ووَسمهم بفقهاء "الحلال والحرام" (يحسب ذلك عاراً ومنقَصة!)... لذا سوف أستشهد بأقوال «الخميني» (بعد مواقفه العمَلية) [1] في ردّ «المتفلسف» وتياره، وهنا أنقل قصَّة له في هذا الشأن جاءت على هامش موقف «آية الله العظمى السيد البروجردي» ﷺ من تدريس الفلسفة ورواجها في الحوزة العلمية، وما جرى على «العلَّامة الطباطبائي» بهذا الخصوص... والواقعة نقلها «الشيخ علي دواني»، قال:

في عام ١٣٣٨هـ، راج في الحوزة قول نُسِب إلى المرحوم «آية الله البروجردي» جاء فيه: أن «السيد الطباطبائي» (العلَّامة، صاحب «الميزان»، و«بداية الحكمة» و«نهايتها»)، بإقامته هذا الدرس المفصَّل (الموسَّع) في الحكمة والفلسفة، يوجِّه ضربة للحوزة العلمية، ذلك **لأن أساس الحوزة وُضع على تدريس ونشر العلوم الدينية من فقه وأُصول وحديث.**

وكانت أجواء الشحن ضد «العلَّامة الطباطبائي» قد بلغت ذروتها، ما دعاني أنا وعدَّة آخرين أن نبادر إلى حراك يدعم وينصر «العلَّامة الطباطبائي»، ويمنع وُقوع الواقعة (أزمة تضرُّ بوضعه)، **وكانت كلُّ خشيتنا أن يصدر عن «آية الله البروجردي» كلمة يتشبَّث بها المغرضون ويستغلونها**، تخلق ـ بالنتيجة ـ معضلة لـ «العلَّامة الطباطبائي»، لكننا لم نكن نعرف ماذا نصنع، أو من أين نبدأ وكيف نلاحق القضية؟ **في نهاية الأمر قررنا أن نلتقي «الإمام الخميني»، ونلتمس الحلَّ منه... فالتقيناه، وهناك تحدَّث أحدُنا أمامه فقال:**

... إن هذه الأيام التي فشت فيها حمى الفكر المادي وراجت الآراء الإلحادية، تقتضي وتفرض ضرورة تدريس الفلسفة أكثر من أي وَقت مضى، وفي الوقت الحالي يتصدَّر «العلَّامة الطباطبائي» الأساتذة الذين يدرِّسون الفلسفة في الحوزة، وقد سمعنا أن هناك من يشحن الأجواء ضده لدى «آية الله البروجردي»، **ما ينذر أنه قد يتخذ قراراً حاداً في هذا الشأن سيضرُّ بـ «العلَّامة الطباطبائي».**

---

(١) سبق أن ذكرتُ موقف «السيد الخميني» ﷺ من تطوير علوم الحوزة ومناهج التدريس وطرق الأستنباط فيها، ضمن مبحث "معرفة تاريخ الفقهاء" في هامش ص ٣١٣.

وبعد مناقشات دارت في هذا الشأن... قال «الإمام الخميني»:

إن «السيد البروجردي» **نفسه هو من أهل "المعقول"** (ضليع في الفلسفة والعلوم العقلية)، **وهو شخصياً لا يعارض الفلسفة**، وعندما كان في «بروجرد»، وبلغ «قم» خبر تدريسه الفلسفة هناك إلى جانب خارج الفقه والأُصول، قام عدَّة أشخاص من "المتقدِّسين" وتوجهوا إليه في «بروجرد»، ليحملوه على ترك تدريس الفلسفة، حذراً من أن يسري ذلك إلى «قم» وينجر إلى مَواضع حرِجة، فقام «السيد» بترك التدريس خوفاً من ضجيج "المتقدِّسين" وإرهابهم الفكري!

ثم **أضاف «الإمام الخميني»**: «السيد الطباطبائي» رجل كبير (الشأن)، وحفظه ـ مع هذا المقام العلمي ـ وَاجب. ولكني سمعت أن كثيرين يحضرون درسه في الفلسفة هذه الأيام؟ **فرددت**: نعم. فقال: كم تقدِّر عدد الحضور؟ **قلت**: في درس «الأسفار» الذي يلقيه صباحاً في «مسجد السلماسي»، وأنا أحضره، هناك نحو من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ شخص. **قال**: سمعت أن «الشيخ حسين علي» (المنتظري) أيضاً يلقي دروسه في الحكمة في «مسجد الإمام» («العسكري» ﷺ)؟ **قلت**: نعم، هو أيضاً يدرِّس «شرح المنظومة»، وأنا أحضر كذلك، وهناك نحو من مئة وخمسين طالب فلسفة.

عندها توجَّه «الإمام الخميني» إلى أحد الفضلاء الحاضرين معنا، وكان من تلاميذه المعروفين، **وقال**: سمعت أنك أنت أيضاً تدرِّس الفلسفة؟! فأجابه بالإيجاب. **فسأله**: كم يبلغ حضور درسك؟ **فقال**: نحو خمسون.

عندها قال «الإمام الخميني» بأنزعاج:

تدبَّروا (أنظروا)، متى كان في الحوزات العلمية الشيعية هذه الأعداد من طلَّاب الفلسفة؟ تُرى هل يفهم كلُّ هؤلاء (الحضور) الفلسفة؟ **لقد كانت الفلسفة في كلِّ تاريخها مختلَسة (محكومة بالإخفاء)، ويجب أن يكون تدريسها أيضاً خِلسة (تهريباً)!** ولا سيما في الحوزات العلمية، (ينبغي أن) لا تتكثَّر الدروس ولا يتوسَّع حُضَّارها، لا تسمحوا لأيِّ كان بالحضور. هل كلُّ هؤلاء أهلٌ (للدراسة)؟ **إن من لديهم أهلية دراسة الفلسفة دون أن يسقطوا في الأنحراف هم قلَّة.**

ثم مكث (صمَت) قليلاً، فعاد وقال: عندما كنت أُلقي دروسي في الحكمة، أنتخبت حجرة في صحن حرم «السيدة المعصومة» عليها السلام، لا تسع لإكثر من سبعة عشر شخصاً، وقد قصدت أختيار هذا المكان، حتى لا يحضر الدرس أكثر من هذا العدد، ومع أن الحضور كانوا من الخواص المعروفين، **كنت أُلزمهم بكتابة الدرس الذي أُلقيه، وعرض مدوناتهم عليَّ، فإن وَجدت أنه فهم الدرس كنت أسمح له بالأستمرار، وإلَّا كنت أقول له: أنت عليك أن لا تدرس الفلسفة**، لأنك لا تستوعب مطالبها، والحضور سيورثك عناءً ومشقَّة، ويسبب لي أنا أيضاً ذلك، حين تقول إنك تلقيت الفلسفة عني!

ثم أضاف: **لو كنت أنا أيضاً في موقع «السيد البروجردي» الذي يتزعَّم الحوزة ويديرها، كنت أتحسس وأشعر بالمسؤولية من تنامي دروس الفلسفة وتوسعها وعلَنيتها بهذا الشكل. إن الحوزة وُضعت للفقه والأُصول والحديث والتفسير والعلوم الدينية**، وإلى جانب هذه العلوم، يمكن لبعض ذوي الأستعداد (القدرة والذكاء) ـ ولا سيما في هذا العصر ـ أن يدرسوا "المعقول" (الفلسفة)، ليعينهم في علومهم الدينية، ويسلِّحهم في مواجهة الخصم، وذلك مع حفظ شرائط الحوزة ومراعاة وَضعها والمسؤولية التي يضطلع بها الفقيه المرجع الذي يديرها. **لا بهذه الضجة وهذا التوسُّع في الدرس والبحث وطباعة كتب الفلسفة ونشرها**، ولا سيما في الحوزة! ثم أضاف، (في معرض معالجة القضية أو الأزمة القائمة): ... في تقديري، من المناسب أن يتمارض «السيد الطباطبائي» ويعطِّل درسه في الفلسفة، ويسافر لعدَّة أشهر، حتى يهدأ الوضع (يزول التشنُّج) الحالي، وعندما يعود، فليبدأ درسه في زاوية نائية (ركن قصِي)، ولعدد محدود من الطلبة، وكذا (على) «الشيخ حسين علي» (أن يفعل)، فليقلل من دروس الفلسفة...

بعد يومين من هذا اللقاء، أبلغنا «العلَّامة الطباطبائي» الأمر، فرفضه في البداية، ولكن ما لبث أن (أذعن و) سافر، وأنتهى الأمر بهذه الكيفية.[1]

♦ ♦ ♦

(١) «سلسله موي دوست/ خاطرات دوران تدريس إمام خميني» ص٩٧. مذكرات سجَّلها بعض طلَّاب «السيد الخميني» رحمه الله تناولت أحداثاً وَقعت في فترة تدريسه.

وبعيداً عن الدعاوىٰ المتهاترة التي لجأ إليها «المتفلسف» فيما بعد، والشعارات الجوفاء التي سقط فيها حين أعيته الحيلة، والمعارك الجانبية التي أفتعلها عندما عجز عن المواجهة في الميدان الحقيقي، والتي بدأت بشتم المراجع، وبلغت قذف تراث التشيُّع بالمجوسية واليهودية والنصرانية، وأنجرَّت إلىٰ **إسقاط الحديث ورفع شعار " إسلام القرآن والعقل " !** (وهو ـ كما أسلفت ـ من الأستدراج الإلهي الذي أراد فضحه ونجاة الساحة من الوقوع في فخِّه والتعثُّر في حبائله)... فإن أصل مشروع «المتفلسف» والفكرة الأُولىٰ التي طرحها قبل أن نشوب المعركة التي أفتعلها علىٰ غرار " العقرب والريشة " أو " القطة والمرآة "، فأدخل نفسه في صراعات كان في غنىً عنها، وتخبَّط وهذىٰ وهرِف حتىٰ بلغ السَّفه وناهز العته والخبل!... هو أن **المرجعية الدينية يجب أن لا يكون مدارها مجرَّد فقه العبادات والمعاملات،** وما يبدأ بالطهارة وينتهي بالديات، بل يجب أن تعمَّ وتشمل " العقائد " وما يصطلَح عليه بـ" الفقه الأكبر "، والأخلاق والتفسير وشتىٰ العلوم والمعارف الإنسانية، وعلىٰ رأسها الفلسفة والعرفان، فمرجع الأُمة يجب أن يكون عالماً من هذا الطراز.

وهذه كلمة حق يراد بها باطل...

الحق أن الدين ليس مجرَّد ما تتناوله الرسائل العملية، **بل يشمل جميع العلوم الدينية والمعارف الإسلامية، من حديث وتفسير وأخلاق وكلام، بل حتىٰ حكمة وعرفان،** وكذا فإن السياسة والأقتصاد والأجتماع والتربية وعلم النفس، هي من الحقول والميادين التي يلتمس المكلَّف فيها الحكم من العالم، ويتطلَّع إلىٰ موقف الدين ورأي الشرع الحنيف فيها.

أما وجه المغالطة والباطل في هذا القول، أو في الشعار والأُطروحة فهو من جهتين:

الأُولىٰ أن الواقع ليس كذلك، فالمراجع لا يتوقف عطاؤهم عند أبواب الفقه التقليدية، بل هم **يتصدَّون للمسائل العقائدية ويطرحون موقف الدين في كلِّ الحقول،** ولكن في النطاق الذي تعيشه هذه المسائل (وهو غالباً ليس علىٰ الحسم الذي تراه في مسائل الفقه الأصغر)، فهم محيطون بهذه العلوم بدرجة تكفي للأستنباط وبيان الحكم الشرعي فيها، **لا أنهم أجانب وأغراب عن هذه الساحة،** كما يحاول التيار المعارض أن يرسمه عنهم، ويُظهر أن العقائد حقل متباين مع الفقه، وبالتالي متعارض مع الدور الحالي للمرجعية.

فالفقهاء المراجع يملكون الأدوات والوسائل التي تسمح لهم بالتعامل مع الأدلَّة الشرعية على ٱختلافها وتؤهلهم للاٱستنباط منها [1]، وفي متناولهم المصادر الكافية التي تمكِّنهم من بلوغ الرأي الديني والموقف الشرعي من أية مسألة عقائدية وكلامية وفلسفية وأخلاقية وتفسيرية وحديثية، تماماً كما يمكنهم ذلك في فقه العبادات والمعاملات.

أما الوجه الثاني للمغالطة فهو ما سبق بيانه من أمر التخصُّص وبلوغ مراتب الإبداع والدرجة القصوى، أو قُل الاٱجتهاد المطلق في شتى حقول المعرفة الدينية، مما هو في حكم المحال، وهذا ما ينتهي إلى أن يكون العالم متخصِّصاً في حقل بعينه، أو في حقلين أو ثلاثة كأقصى حدٍّ، ومُلِمّاً في بقية الحقول... لتتسالم الطائفة في وَاقعها وتتوافق على أن الأساس في المرجعية والمرتكز في التقليد هو للمتخصِّصين في الفقه، وهو وَاقع فرضته الضرورة وأفرزته الحاجة، وقضت به الأولوية والأهمية، وحكمته طبيعة المسائل العلمية، والمساحة المتروكة لكلِّ مكلَّف في **القضايا العقائدية التي لا يصحُّ التقليد فيها، في مقابل المسائل الفقهية التي لا سعة ولا فسحة فيها خارج التلقِّي والتقليد.**

إن تغيير مرتكز التقليد في الطائفة من الفقهاء (الملمّين بالفلسفة) إلى الفلاسفة (الملمّين بالفقه)، أمر أشبه بالمزحة، وقضية تورث حيرة وعجباً لا يكاد ينقضي إلَّا بالتفسير الوحيد لهذه الأُطروحة السمجة، وهو ما صرَّح به صاحب النظرية وأفصح عنه بملء فيه من الدعوة إلى نفسه وجرّ النار إلى قرصه! فٱخترع هذا المرتكز بعد إفلاسه في الفقه والأُصول، وعجزه عن الحصول على إجازة وَاحدة من فقيه يُعتدُّ به.

♦ ♦ ♦

بقيت بعض الكلمات النابية التي تطاول فيها هذا «المتفلسف» على مراجعنا العظام، وطعن فيهم بشكل شخصي، فقذفهم وٱفترى عليهم وٱستهزأ بهم، وقد أحببت أن ألحق بسجلِّ الرادِّين عليه هنا أيضاً، والمدافعين عن هذا المقام الشامخ بأشخاصه الكرام، بعد الاٱصطفاف مع المرجعية كفكرة وحكم شرعي.

---

(١) مما ينقل عن بعض أعاظم العصر: إن من يتقن علم الأُصول ويتمكَّن من مباحثه ويتسلَّط على دقائقه، سيكون قادراً على الدخول في كلِّ العلوم الدينية وإتقانها، وسيكون متفوقاً في معالجة أدلَّتها على ٱختلافها.

أما مقولة إن الغرب هو الذي يصنع المرجعيات ويروّج لها، فهذه بالتحديد هي تهمة منظمة "مجاهدي خلق"، وفرية العلمانيين والليبراليين والقوميين الإيرانيين الذين تجنُّوا فيها على «السيد الخميني» ﷺ، فزعموا أن ثورته لم تبلغ النصر إلَّا عندما حظيت بتغطية وترويج من "هيئة الإذاعة البريطانية"، وحين احتضنتها ودعمتها «باريس» بإيوائه والسماح له بممارسة نشاطه وإدارة ثورته من هناك، وأن «الغرب» هو الذي عظَّمه وفخَّمه على حساب القيادات القومية واليسارية والليبرالية، وحظوظها في الساحة...

وها هو «المتفلسف» يرمي مراجعنا العظام بنفس التهمة! بلا أدنى خوف من الله أو حياء من الناس أو احترام لهم، فهو ـ في الواقع ـ يهتك وَعي مخاطبيه ويسفِّه عقولهم.

إن المرجعية الشيعية الأصيلة لم تكن في تاريخها **صنيعة الاستعمار ودوائر المخابرات، ولا كانت مرَّة نتاج عالم الصحافة والإعلام الذي يملكه «الغرب» ويديره**، أو ـ في الأقل ـ يفسح لقنوات فضائية في أقماره الصناعية، ويغمض عن مواقع في دنيا الاتصالات والارتباطات الذي تهيمن عليه... **بل هو شأن خصومها وأعدائها من المرجعيات المزيفة الكاذبة**، فهي التي تتسلق على مدارج الفضائيات وتنمو في عالم الاتصالات، الذي يسيطر عليه «الغرب»، أو يتبع الحكومات الجائرة التي لا تسمح أن يخترق عالمها إلَّا مَن كان على شاكلتها، أو وَجدت في أُطروحته ما يفيدها ويخدم مشروعها... فتفسح له ليتبوأ مقعده من القلوب بـ"الكارزما" لا بالعلم، وبالاستعراض الأجوف والصراخ الذي يعرف الفضلاء ما وراءه، لا بالفضل الحقيقي والعدالة الواقعية، فيكتمون ضحكتهم منه، وهو يلوّح وينعق ليجني ويحصد الأصوات من إعجاب العوام وإطراء الرعاع.

أما المساعي الهابطة التي تُعرَّض في «المرجع الأعلى» دام ظلُّه، فهي شنشنة نعرفها من أخزم، نعرف الذي وَراءَها، فقد حرَّك من قبل وأوعز إلى أحد أبرز عماله ليقذف «السيد» ويرميه بالعمالة، وها هو اليوم يرسل «المتفلسف» وراء نفس الطريدة! ولكن الفرق أن عامله الأول عاد بعد أيام واعتذر واستغفر، لأنه بحاجة لاقتداء الناس به، وعدم سقوط عدالته في أعينهم، أما هذا الجديد فـ"الكارزما"، كما يقول، التي تحشد الألوف لاستقباله، تغنيه عن الاعتذار وتأخذه في العزة بالإثم التي لا يحتاج معها إلى توبة واستغفار!

أما المحور الثاني في ضرب المرجعية الشيعية الأصيلة وإسقاطها، الذي يلعب عليه "تيار شريعتي" بجديَّة ويتحرَّك فيه بحماس، حتى وَظَّف «المتفلسف» لطرحه وكلَّفه بالسعي لتنفيذه، وإن في نطاق الإعلام والترويج، كتمهيد للعمل ومقدمة للتطبيق... **هو "تنظيم" الحوزة عبر أُطروحة "المؤسسة الدينية" وفكرة "مؤسسة المرجعية"!**

وهي الأُخرى فكرة قديمة، سبق أن طرحها «حزب الدعوة» في «العراق» وتبنَّاها في سبعينيات القرن الماضي، وقد تلقَّفها "**تيار شريعتي**" **كتكتيك مرحلي ناجح، يغنيه عن مواجهات حادة كان يلقاها في طريقه وتعترض مساعيه في إسقاط الحوزة**، فـ"التنظيم" عنوان مخادع يكفيه تلك المؤونة التي طالما تحمَّلها مشروعه الأصلي، والدعوة إلى حُسن الإدارة، والتنظير لفكرة "المؤسسة"، يصعب رفضه، ويُلقي الكرة في ملعب الطرف الآخر، ويُظهِره معانداً ومتحاملاً، ويصوِّره مكابراً حين ترى الساحة الإيمانية وتشهد على رفضه أي "مشروع إصلاحي" يريد تطويرها ويسعى إلى تكاملها!

لذا لاحق "تيار شريعتي" هذا الأمر واتَّخذه هدفاً عزيزاً له، وجعله غاية لا يثنيه عنها شيء... **والحق أنه استطاع أن ينفِّذ الفكرة ويحققها في حوزة «قم المقدسة» إلى حدود كبيرة**، وذلك بالقوة والسلطة والقهر والإرغام، سواء بسطوة المخابرات والوعيد والترهيب، أو بالترغيب وبذل الأموال، وما إلى ذلك مما استرق النفوس وأودى بالهمم وأوهن العزائم، فخضعت وانصاعت... **نعم، لقد "نظَّموا" بالفعل الحوزة العلمية في «قم المقدسة»**، بمناهج الدراسة والمتون العلمية التي يجري تدريسها، ثم بمراحل التحصيل وآليات الانتقال، من اختبارات ومعايير أُخرى، إلى "تنظيم الإفتاء" وتعيين "المراجع" وحصر مظان التقليد في مرشحي المؤسسات التابعة لهم!...

ولم تبق إلَّا "**جزر**" **معدودة، أو "واحات" متناثرة من المرجعيات الأصيلة** التي ما زالت تقاوم، وتنقذ غرقى بحار القوم الهوجاء الظلماء، وتروي ظمأ التائهين في صحاريهم القاحلة وفلواتهم الجدباء، والقوم في انتظار أن يطمو القدر فتغمر أمواج آجاله هذه "**الجزر**"، وتجفُّ عيون "**الواحات**" فتقحل، فتنتهي أعمارهم ويُتوَفَّون، فيطبقون على حوزة «قم» ويغلقونها على سمومهم ويوقفونها لأباطيل هجيرهم!

إن عناوين التوسّع العلمي، وتنوُّع المعارف الدينية... مطالب معقولة محببة، يذعن لها الوجدان، وتنطلي على السذج الذين لا يتعمقون في فهم الأُمور ولا يعرفون خلفياتها، ولا يقرؤون ما بين السطور من الشعارات والأحداث، فالنظم خير من الفوضى، والتنسيق يوفِّر الطاقات والجهود ويحصِّنها من الضرر والهدر والتلف، فمن لا يريد ذلك؟

غافلين أن الهدف الحقيقي ليس هذا ولا ذاك، والغاية الأصلية تعرّي هذه الدعاوى وتكشفها كمجرَّد وَسيلة وطريق، **وهي إنهاء أستقلال الحوزة (المالي والسياسي والإداري، وبالتالي الإفتائي والفكري)، والسيطرة على المرجعية**، وإسقاط هذا الموقع الذي ما زال شوكة في أعين أعداء الدين وهاجساً يقظُّ مضاجع الخصوم المتوثبين. إن الأمر في حقيقته، من أوله إلى آخره، بقضِّه وقضيضه، مشروع سياسي بأمتياز، لا هو شغف منهم بالمعارف الدينية "المغمورة"، ولا حرص على العلوم العقلية، ولا شيء من هذا بتاتاً، إنه ليس إلَّا وَسيلة وطريقة لسيطرتهم على الحوزة والمرجعية... فلا هم يعبأون بالفلسفة، ولا يبالون بالفوضى، ولا يؤلمهم تشتُّت الجهود، ولا يعنيهم هَدْر الطاقات! **ودليل ذلك البيِّن، أنهم حين سيطروا وحيث تمكَّنوا نسوا كلَّ مقولاتهم ومَزاعمهم، بل ها هم يهتكون العلم ويقتلون الإبداع ويقضون على التفوُّق الشيعي التاريخي في جميع الحقول العلمية!**

إنهم يستهدفون المرجعية لأنهم لا يطيقون موقعاً حرّاً (في فكره وعقيدته ومعارفه وفقهه، ومن قبل في ميزانيته ومصادر تمويله) لا يخضع لحزب مثلهم ولا دولة على شاكلتهم (كما «الأزهر» مثلاً)، لا يستمد قراره وموقفه من إملاءات الحكام ورغبات السياسيين.

إن الخطر الذي يتهدَّد ديننا من تنظيم المرجعية في مؤسسة وإخضاعها لإدارة مركزية وَاحدة، **هو أضعاف الخسارة التي تنالنا من عدم تنظيمها وتشتت الجهود وهدر الطاقات فيها**، والمصيبة التي تنتظرنا إن ترك العلماء تخصصهم وتعمقهم الطولي في الفقه والأُصول، وأنعطفوا إلى العلوم الأُخرى ـ بشكل متساوٍ ـ ما يفقدهم إبداعهم في موقعهم الأصلي، هي أضعاف ما نخسره من مرجعية غير متخصِّصة في الفلسفة أو التصوف والعرفان أو الفلك والهيئة والنجوم والرياضيات والشعر والفنون الجميلة... فما الضير وماذا يعيب المرجع الأعلم أن يجهل آراء «كانط» و«ديكارت»، بل «أفلاطون» و«سقراط»!

وبعد التردّي والأنهيار العلمي الذي ينتظر الحوزة إن هي دخلت البوابة التي فتحها 'تيار شريعتي'، فإن مظاهر التقوىٰ والورع من إخلاص وتعفف وزهد ونزاهة وروحانية، التي طالما ميَّزت حوزتنا المباركة ستضمحل وتتلاشىٰ، وسينتقل بها هٰذا الباب ويأخذها إلىٰ ذاك اللوث والخراب، ويلقيها في الأنحطاط الذي تعيشه أوساط الدولة والسياسة، حيث الصراع والنزاع والتكالب علىٰ حطام الدنيا، الذي رأينا كيف وصل وبلغ حدود قتل النفس المحترمة وهتك الأعراض والتنكيل بالمؤمنين، وما نعفُّ عن بيانه وتفصيله، في سبيل الحفاظ علىٰ السلطة والمال والجاه، والإبقاء علىٰ ملك مُستبدٍّ خلعوا عليه رداء الألوهية، وأجلسوه، أو تربع هو غصباً علىٰ كرسي الإمامة والولاية!...

إنهم يريدون أن يقلبوا حوزتنا ويمسخوها لتصبح مثل دولهم وأحزابهم وكياناتهم المنحطَّة، تعيش المنافسة والنزاع والصراع، وتتكالب علىٰ الحطام، وتكبُّ علىٰ الدنيا وتتهالك علىٰ السلطة والمال والشهرة.

ليس في حوزاتنا موضع لـ «المتفلسف» ولا محلٌّ لأضرابه، لأنها ـ ببساطة ـ قامت علىٰ قول «أميرالمؤمنين» عليه السلام: " حسبك من العلم أن تخشىٰ الله، وحسبك من الجهل أن تعجب بعلمك " ... وما زالت تلتزمه، **فتنفي الجهلة وتطرد المرضىٰ الروحيين**.

♦ ♦ ♦

الرعاية المهدوية من السفارة إلى المرجعية

وهـذه قضية لها جانبان **وبُعدان**...

يتناول **أحدهما** أرتباط الشيعة الإمامية بـ «إمام زمانهم» ﷺ المفترض عليهم طاعته وولايته، وعلاقة كلّ شيعيّ بوَليّه المنصوب من الله تعالى أي «الحجَّة بن الحسن المهدي»، والوضع الإيماني الصحيح والنهج الديني القويم الذي ينبغي أن يكون عليه، فكراً ومُعتقداً، ثم سلوكاً وعملاً... ما يبدأ ـ بعد الإيمان والأعتقاد ـ بالزيارة والدعاء وتجديد العهد والبيعة المتَّصِلة يوماً بعد يوم، وتوطين النفس على بذلها في سبيله وأمتثال أمره، وعموم الألتزام والمضي على جادَّة الشريعة الغرَّاء، والسير في درب الولاء والمحجَّة البيضاء، وينتهي بالجهاد ونيل الشهادة تحت رايته، سواء لمن يسعد بإدراك قيامه وظهوره الشريف، أو عند "الرجعة" لمن يعجَّل أجله فتوافيه منيَّته، قبل أن يبلغ من الدنيا أمله...

والبُعد الآخَر هو المقابل الذي يتناول طبيعة علاقة «الإمام» ﷺ برعيته، وكيفية ممارسته لحجيَّته، ونهوضه بمهامه وأعباء إمامته، وما يجمِله تعبير: "رعاية العالم" من مُغيَّبه، وهو منقطع (في ظاهر الأمر) عن الأُمة والأعوان، قَصيٌّ عن البلاد والأوطان؟!

وهي قضية خطيرة في ثقافتنا وأساس في ديننا، حَرِيَّة ببحث متكامل في كتاب مستقل، بل كتب متعدِّدة ودراسات متشعِّبة، تُشبِعه وتغطّي أجزاءه المختلفة وأبعاده المترامية، وتسدُّ ثغرات ما زال الأعداء (وكذا الخصوم من الشيعة المنحرفين) ينفذون منها، ومساحات مكشوفة يلعبون عليها في الإضلال والإغواء، والتزييف والتشويه.

ونحن هنا سنتناول ما يتعلَّق بأصل القضية، بشكل مجمَل مقتضَب، ذلك لأنه خارج عطاء هذا الكتاب (موضوعاً ومؤونة) وليس ـ بطبيعة الحال ـ في وُسع "باب" من "فصل" فيه، ثم نسلِّط الضوء ونتعرض إلى الجانب الذي يرتبط بموضوعنا الأصلي هنا بشيء من التفصيل والبيان، أي موقع المرجعية من أمر "النيابة"، ومساعي المرجعيات المزيفة ومحاولات الأدعياء، الركوب على هذا العنوان، وتوظيف عواطف العوام، واستغلال غيبة «الإمام» ﷺ وانقطاعه، **في فتح باب دعاوى النيابة الخاصة والسفارة، والاتجار بالدين،** و"حمل الناس على أكتاف «آل محمد»" كما في تعبير «الإمام» ﷺ.[1]

وعلى الرغم من أن وَفاة «الشيخ علي بن محمد السمري» ﷺ، النائب الخاص والسفير الرابع لـ «الإمام» ﷺ، **كانت إعلاناً لانقطاع النيابة الخاصة، وإيذاناً بانتهاء عهد الغيبة الصغرى والدخول في عصر الغيبة الكبرى**، وتحمل رسالة واضحة على انقضاء أمَد "السفارة"، وانقطاع السبيل أمام أي زعم للاتصال بـ"الناحية المقدَّسة" وتمثيلها، وإغلاق الأبواب بوَجه كلِّ مدَّعٍ ومنتحل لها...

---

(١) تكرَّر هذا التعبير "**حمل الناس على أكتاف «آل محمد»**" في عدَّة روايات، منها ما رواه «السيد ابن طاووس» في «مهج الدعوات»: عن «الرضا» ﷺ، أنه قال: من دعا في سجدة الشكر بهذا (الدعاء)، كان كالرامي مع «رسول الله» يوم «بدر»، قالا (الراويان): قلنا: فنكتبه؟ قال: أكتبا: إذا (أنت سجدتَ) سجدة الشكر، فقل:
اللهم العن اللذين بدَّلا دينك، وغيَّرا نعمتك، وأتيا رسولك ﷺ، وخالفا ملَّتك، وصدَّا عن سبيلك، وكفرا آلاءك، وردَّا عليك كلامك، واستهزأا برسولك، وقتلا ابن نبيك، وحرَّفا كتابك، وجحدا آياتك، وسخرا بآياتك، واستكبر عن عبادتك، وقتلا أولياءك، وجلسا في مجلس لم يكن لهما بحق، **وحملا الناس على أكتاف «آل محمد»** ﷺ، اللهم العنهما لعناً يتلو بعضه بعضاً، واحشرهما وأتباعهما إلى جهنم زرقاً، اللهم إنا نتقرب إليك باللعنة عليهما، والبراءة منهما، في الدنيا والآخرة. اللهم ألعن قتلة «أمير المؤمنين»، وقتله «الحسين بن علي»، «ابن بنت رسول الله» ﷺ، اللهم زدهما عذاباً فوق العذاب، وهواناً فوق هوان، وذلاً فوق ذل، وخزياً فوق خزي، اللهم دُعَّهما في النار دعّاً، وأركسهما في أليم عذابك ركساً، اللهم احشرهما وأتباعهما إلى جهنم زُمراً، اللهم فرِّق جمعهم، وشتِّت أمرهم، وخالف بين كلمتهم، وبدِّد جماعتهم، والعن أئمتهم، واقتل قادتهم وسادتهم وكبراءهم، والعن رؤساءهم، واكسر رايتهم، والق البأس بينهم، ولا تُبق منهم ديّاراً، اللهم العن «أبا جهل» و«الوليد»، لعناً يتلو بعضه بعضاً، ويتبع بعضه بعضاً، اللهم العنهما لعناً يلعنهما به كلُّ ملك مقرَّب، وكلُّ نبيٍّ مُرسَل، وكلُّ مؤمن امتحنت قلبه للإيمان، اللهم العنهما، لعناً يتعوَّذ منه أهل النار، اللهم العنهما لعناً لا يخطر لأحَدٍ ببال، اللهم العنهما في مستسر سرك، وظاهر علانيتك، وعذبهما عذاباً في التقدير، وفوق التقدير، وشارك معهما أبنتيهما، وأشياعهما، ومحبيهما، ومَن شايعهما، إنك سميع الدعاء، وصلى الله على محمد وآله أجمعين.
أنظر: «مستدرك الوسائل» لـ «الميرزا النوري» ج٥ ص ١٣٩ـ ١٤١.

لكن مع هذا كلّه، لم **تتوقف حركات الضلال ولا أنقطعت دعاوىٰ النيابة أو السفارة، وما زالت تتكرر بين فينة وأُخرىٰ منذ ذلك الحين!**

وقد كانت وفاة «السمري» ﷺ آخر السفراء، إخباراً بالغيب ونبوءة جاءت في التوقيع الشريف الصادر من الناحية المقدسة والمروي عنه ﷺ، الذي ذكره «شيخ الطائفة الطوسي»، قال: أخبرنا جماعة عن «أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه» قال: حدثني «أبومحمد الحسن بن أحمد المكتب»، قال: كُنت بـ «مدينة السلام» (أي «بغداد») في السنة التي توفي فيها «الشيخ أبوالحسن علي بن محمد السمري» ﷺ، فحضرته قبل وَفاته بأيام، فأخرج إلىٰ الناس توقيعاً نسخته: " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ يا «علي بن محمد السمري» أعظم الله أجرَ إخوانك فيك فإنَّك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك ولا تُوصِ إلىٰ أحَد فيقوم مقامك بعد وَفاتك، فقد وَقَعَت الغيبة التامة، فلا ظهور إلَّا بعد إذن الله تعالىٰ ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وأمتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدَّعي المشاهدة، ألا فمَن أدَّعىٰ المشاهدة قبل خروج «السفياني» و " الصيحة " فهو كذَّاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عُدنا إليه وهو يجود بنفسه. فقيل له: مَن وَصيُّك من بعدك؟ فقال: لله أمرٌ هو بالغه، وقضىٰ. فهذا آخر كلام سُمع منه، رضي الله عنه وأرضاه ". [1]

وقد تناول علماؤنا النصوص والأدلَّة التي في هذا الباب وما يفضي إلىٰ هذا المؤدَّىٰ، بالبحث والدراسة والتدقيق، وخلصوا إلىٰ القول بأمتناع السفارة والنيابة الخاصة بتاتاً، والحكم ببطلان وتكذيب أية دعوىٰ في هذا النطاق... **أما جواز المشاهدة والرؤية، وإمكانية التشرُّف بلقاء «المولىٰ» ﷺ، فهو مما توافقت عليه الطائفة، ومما وَقع فعلاً وتحقَّق،** في حالات كثيرة تناولها «الميرزا النوري» في «جنَّة المأوىٰ» [2]، وقد أشتهر لجملة من عظماء الطائفة كـ «السيد أبن طاووس» و«السيد مهدي بحر العلوم» وغيرهم.

---

(١) أنظر: «الغيبة» لـ «الشيخ الطوسي» ص٣٦٥ عند ذكره «أبا الحسن علي بن محمد السمري».

(٢) «جنة المأوىٰ في ذكر من فاز بلقاء الحجة في الغيبة الكبرىٰ»، لـ «المحدث الميرزا حسين النوري»، طبع في آخر المجلد الثالث بعد الخمسين من «البحار»، طبع «مؤسسة الوفاء ـ بيروت» ١٤٠٣ هـ. وكان الكتاب وما زال ملحَقاً بـ «بحار الأنوار» في سائر طبعاته، حتىٰ عمدت «دار التعارف» مؤخراً ـ مع الأسف الشديد ـ إلىٰ حذفه!

إن "المشاهدة" التي ينفيها الحديث الشريف ويدعو إلى تكذيب مَن يدَّعيها، هي التي تقترن أو **تُفضي إلى دعوى الباب والسفارة والنيابة الخاصة**، لا مجرَّد السعادة بالمشاهدة والحظوة بشرف اللقاء، بل حتى النهل من ذلك المعين والتزوُّد من منبع الفيض العميم، فهذا ممكن بشرائطه ومتاح لأهله، وهو مما يخضع ـ في ثبوته أو نفيه ـ إلى طرق النقل والأسانيد، وعلم يضبط الأمر، شأنه شأن الأحاديث الشريفة الأُخرى المروية عن سائر «الأئمة الأطهار» ﷺ، فإذا أدعاه ثقة ثبت ونقله ثقات، وحفَّت القرائن وأسعفت القواعد (العاملة في تقييم الأحاديث وأعتبارها) بصحَّة قوله، فليس هناك ما يمنع من تحقُّق الرؤية ووُقوع المشاهدة، فلا أصلٌ علمي نافٍ هنا، ولا من مُدخِل هذا الأمر في الممتنع والمحال (لا العقلي ولا العملي)[1]. **فالعقل لا يحكم** بأمتناع رؤية **«الإمام»** ﷺ في زمن الغيبة الكبرى ولا ينفي إمكان التشرُّف بخدمته خلالها، فهو ﷺ (في هذه النشأة) **ليس روحاً مجرَّدة، ولا خفياً أو شبحاً (في بدنه وجسمه) تمتنع رؤيته!** إنما هو بشرٌ يحكم بدنه الشريف ما يحكم أبدان أجداده الأطهار ﷺ الذين كانوا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، كلُّ ما هناك أنه غائب عن الأنظار، بمعنى المتواري لا "الخفي" الذي لا يُرى، لذا، فهو قد يُرى، وقد يكون ذلك مع معرفة المشاهِد وتشخيصه له ﷺ في حال الرؤية، أو دون تطبيق وتشخيص، ويمكن التثبُّت من شخصه ﷺ بمعجزٍ وكرامة وإخبارٍ بالسرائر والمغيبات، مما يجري على يده الكريمة حين المشاهدة وأثناء التشرُّف واللقاء، تذعن له النفس وتتيقَّن من شخصه وأنه هو لا غير. وكذا يدلُّ الأثر على إمكان ذلك، أو قُل إن الحظر والمنع، الذي نقطع بكذبه من الرؤية، هو أدعاء الباب والنيابة الخاصة، ليس إلَّا.

---

(١) **الوجوب والأمتناع قد يكون بالذات وقد يكون بالغير**، لأن ضرورة وُجود الشيء أو لا وُجوده في نفسه، إن كانت بالنظر إلى ذاته كوُجود الباري تعالى، وعدم أجتماع النقيضين، ووُجود الزوجية للأربعة، وعدم الفردية لها... فأمتناع ذاتي. وإلَّا إذا أُخذت الماهية مع عدمها (أي عدم وُجود الماهية) أو عدم علَّتها، كانت **ممتنعة بالغير**، فينعدم الموجود الواجب بالغير لأنتفاء علَّته، فيصير ممتنعاً بالغير،كوجوب الحركة للحجر المرمي وأمتناع السكون له... أنظر: «شرح المقاصد في علم الكلام» لـ «التفتازاني» ج ١ ص ١١٥.

وأمر رؤية «المولى» ﷺ لا هو من هذا القبيل ولا من ذاك، فهو ليس من المستحيل العقلي. **كما أنه ليس محالاً عملياً يشكِّل خارقاً للعادة** ويتطلَّب إعجازاً، كظهور الشمس من المغرب! بل هو أمر ممكن في نفسه، طبيعي، إذا تمت شروطه وتحققت أسبابه.

قال «الشيخ المفيد»: " ... فأما بعد انقراض من سمَّيناه (سبق ذكره) من أصحاب «أبيه» وأصحابه عليهم السلام، فقد كانت الأخبار عمَّن تقدَّم من «أئمة آل محمد» عليهم السلام متناصرة: بأنه لا بُدَّ لـ «القائم المنتظر» من غيبتَين [1]، إحداهما أطول من الأُخرىٰ، يعرف خبره الخاص في القُصرىٰ، ولا يعرف العام له مستقَراً في الطولىٰ، إلَّا من تولىٰ خدمته من ثقات أوليائه، ولم ينقطع عنه إلىٰ الأشتغال بغيره ". [2] و«الشيخ المفيد» هنا يصرِّح بأنه في الغيبة الكبرىٰ يمكن أن يعرف خبر «الإمام المهدي» ويتَّصِل به بعضهم، ممن تولىٰ خدمته من ثقات أوليائه ولم ينقطع عنه إلىٰ الأشتغال بغيره.

وبعد «الشيخ المفيد» بقرن تقريباً نقل «الشيخ الطبرسي» في كتابه «الأحتجاج» بحذف الإسناد ـ لأمر ذكره في أول الكتاب ـ ثلاث رسائل (توقيعات) وَردت من الناحية المقدسة («الحجة» عجَّل الله فرجه)، أُولاها في سنة ٤١٠ هـ، والثانية والثالثة في سنة ٤١٣ هـ، قبل وَفاته بعشرة أشهر. الأُولىٰ التي وَردت عليه في أيام بقيت من صفر سنة عشر وأربعمئة، ذكر مُوصلها أنه يحملها إليه من ناحية متَّصِلة بـ «الحجاز»، نسختها:

" للأخ السديد، والولي الرشيد، «الشيخ المفيد أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان» أدام الله إعزازه، من مستودَع العهد المأخوذ علىٰ العباد. بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد، سلام عليك أيها الولي المخلص في الدين، المخصوص فينا باليقين... أدام الله توفيقك لنُصرة الحق، وأجزل مثوبتك علىٰ نطقك عنَّا بالصدق، إنه قد أُذن لنا في تشريفك بالمكاتبة، وتكليفك ما تؤديه عنَّا إلىٰ موالينا قبلك... فقف ـ أيدك الله بعونه علىٰ أعدائه المارقين من دينه ـ علىٰ ما أذكره، واعمل في تأديته إلىٰ من تسكن إليه بما نرسمه إن شاء الله... ومعرفتنا بالذل الذي أصابكم مُذ جنح كثير منكم إلىٰ ما كان السلف الصالح عنه شاسعاً... من فتنة قد أنافت عليكم، يهلك فيها مَن حُمَّ أجلُه (أي: قرُب)، اعتصموا بالتقية من شبّ نار الجاهلية، يحششها عُصَب أُموية تهول بها فرقة مهدية...

---

(١) منها، قال «أبوعبدالله» عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأُخرىٰ طويلة، الغيبة الأُولىٰ لا يعلم بمكانه فيها إلَّا خاصة شيعته، والأُخرىٰ لا يعلم بمكانه فيها إلَّا خاصة مواليه. «الكافي» ج١ ص ٣٤٠.

(٢) «الفصول العشرة» لـ «الشيخ المفيد» ص ٨٢.

إذا حلَّ جمادىٰ الأُولىٰ من سنَتكم هذه فاعتبروا بما يحدث فيه، واستيقظوا من رقدتكم لما يكون في الذي يليه... ويحدث في أرض المشرق ما يحزن ويقلق، ويغلب علىٰ «العراق» طوائف عن الإسلام مِراق، تضيق بسوء فعالهم علىٰ أهله الأرزاق...".

ويظهر من رواية هذه التوقيعات أنها كانت رسائل يُمليها «الحجة» عجَّل الله فرجه، ويكتبها بعض ثقاته، ثم هو ﷺ يكتب توقيعه علىٰ الجهة العُليا من الكتاب، كما ذكر في آخر هذا الكتاب نسخة التوقيع باليد العليا علىٰ صاحبها السلام:

"هذا كتابنا إليك أيها الأخ الولي، والمخلص في وُدّنا الصفي، والناصر لنا الوفي، حرسك الله بعينه التي لا تنام، ولا تظهر علىٰ خطنا الذي سطرناه... أحداً، وأدّ ما فيه إلىٰ من تسكن إليه، وأوْصِ جماعتهم بالعمل عليه...".

وإذا كان «الشيخ المفيد» ﷺ قد أدّىٰ ما في هذا الكتاب إلىٰ **مَن كان يسكن إليه**، ومنه وَصَل إلىٰ «الشيخ الطبرسي» فذكره في كتابه، فقد روىٰ «الطبرسي» بعد هذا كتاباً آخر إلىٰ «المفيد» في غرة شوال من سنة أثنتي عشرة وأربعمئة (٤١٢). ولكنه لم يذكر الكتاب وإنما ذكر نسخة التوقيع باليد العليا، صلوات الله علىٰ صاحبها:

"هذا كتابنا إليك أيها الولي، الملهَم للحقِّ العلي، بإملائنا وخطِّ ثقتنا، فأخفه عن كلِّ أحَد وأطوِه، واجعل له نسخة يطَّلع عليها من تسكن إلىٰ أمانته من أوليائنا...".

وقبل هذا التوقيع ذكر كتاباً آخر من قبله ﷺ، وَرَد علىٰ «المفيد» يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة أثنتي عشرة وأربعمئة (٢٣ ذي الحجة ٤١٢)، نسخته:

"بسم الله الرحمن الرحيم، سلام الله عليك أيها الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق... فلتكن ـ حرسك الله بعينه التي لا تنام ـ أن تقابل فتنة تسبل نفوس قوم حرثت باطلاً، لاسترهاب المبطلين، يبتهج لدمارها المؤمنون، ويحزن لذلك المجرمون... فليطمئن أولياؤنا... وإن راعتهم بهم الخطوب، والعاقبة تكون حميدة لهم بجميل صنع الله سبحانه... ونحن نعهد إليك ـ أيها الولي المخلص، المجاهد فينا الظالمين ـ أيدك الله بنصره الذي أيد به السلف من أوليائنا الصالحين".[1]

(١) «الأحتجاج» لـ «الشيخ الطبرسي» ج٢ ص٣١٢.

وقد جاء «السيد بحر العلوم» على ذكر هذه التوقيعات في كتابه «الفوائد الرجالية»، وتناول الإشكال على وقوعها في الغيبة الكبرى.[١]

(١) «رجال بحر العلوم» ج٣ ص٣٢٠. قال ﷺ: وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى، مع جهالة المبلِّغ، ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى. ثم قال ﷺ في معالجة الإشكال: "ويمكن دفعه بأحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، وأشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطّلع عليه إلّا الله وأولياؤه بإظهاره لهم، وأن المشاهدة المنفية أن يشاهد «الإمام» ﷺ ويعلم أنه «الحجّة» ﷺ حال مشاهدته له، ولم يُعلَم من المبلِّغ دعاؤه لذلك". وقال ﷺ في «فوائده» في مسألة الإجماع بعد أشتراط دخول كل من لا نعرفه: "**وربما يحصل لبعض حفَظَة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول «الإمام» ﷺ بعينه على وجه لا ينافي أمتناع الرؤية في مدة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه ﷺ، فيبرزه في صورة الإجماع، جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق**"، أنتهى. أي أن العالم قد يتلقّى الحكم من الإمام الغائب ﷺ، لكن لا يسعه الإعلان عن ذلك لجملة من المحاذير، فيلجأ إلى الفتوى بذلك القول بدعوى ومستند الإجماع!

ولـ «المحدّث النوري» توجيه سديد في خاتمة «جنة المأوى» جاء فيه:

يمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي. الخامس (في معالجاته للحديث الشريف المانع من الرؤية): ما ذكره «العلّامة بحر العلوم» ﷺ فيه أيضاً بقوله: "وقد يمنع أيضاً أمتناعه في شأن الخواص وإن أقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الأعتبار، ودلالة بعض الآثار". ولعلّ مراده بالآثار الوقائع المذكورة هنا وفي «البحار» أو خصوص ما رواه «الكليني» في «الكافي» و«النعماني» في «غيبته» و«الشيخ» في «غيبته» بأسانيدهم المعتبرة عن «أبي عبدالله» ﷺ أنه قال: لا بدَّ لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بدَّ له في غيبته من عُزلة، وما بثلاثين من وَحشة («بحار الأنوار» لـ «العلامة المجلسي» ج٥٣ هامش ص٣٢٠، وراجع «الكافي» ج١ ص٣٤٠، و«غيبة النعماني» ص٩٩، و«غيبة الشيخ» ص١١١، وقد ذكره «المجلسي» في ج٥٢ ص١٥٣و١٥٧، وقال: يدل على كونه ﷺ غالباً في «المدينة المنوَّرة» وحواليها، وعلى أن معه ثلاثين من مواليه وخواصّه، إن مات أحدُهم قام آخر مقامه. ويؤيده ما رواه «الشيخ» في «غيبته» ص١١١ عن «المفضل بن عمر» قال: سمعت «أبي عبدالله» ﷺ يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قُتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحَد من وُلده ولا غيره إلّا المولى الذي يلي أمره). وظاهر الخبر كما صرح به شُراح الأحاديث أنه ﷺ يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته... وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم «الإمام» ﷺ في غيبته لا بد أن يتبدَّلوا في كلّ قرن إذ لم يقدَّر لهم من العمر ما قُدّر لسيدهم ﷺ، ففي كلّ عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون بلقائه.

وفي خبر «علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي» المروي في «إكمال الدين» و«غيبة الشيخ» (ونقله «المجلسي» في «البحار» ج٢ ص٩ و٢٣) و«مسند «فاطمة» ﷺ» لـ «أبي جعفر محمد بن جرير الطبري» وفي لفظ الأخير أنه قال له الفتى الذي لقيه عند باب الكعبة، وأوصله إلى «الإمام» ﷺ: ما الذي تريد يا «أبا الحسن»؟ قال: «الإمام» المحجوب عن العالم، قال: ما هو محجوب عنكم ولكن حجبه سوء أعمالكم. وفيه إشارة إلى أن مَن ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن «إمامه» ﷺ، وهو من الأوتاد أو من الأبدال.

وقال «المحقق الكاظمي» في أقسام الإجماع الذي أستخرجه من مطاوي كلمات العلماء، وفحاوى عباراتهم، غير الإجماع المصطلح المعروف: "وثالثها أن يحصل لأحَد من سفراء «الإمام» الغائب عجل الله فرجه، وصلى عليه، العِلم بقوله، إما **بنقل مثله له سراً، أو بتوقيع أو مكاتبة، أو بالسماع منه شفاهاً، على وجه لا ينافي أمتناع** ←

←

الرؤية في زمن الغيبة، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم، ولا يمكنهم التصريح بما أطلع عليه، والإعلان بنسبة القول إليه، والاتكال في إبراز المدَّعى على غير الإجماع من الأدلَّة الشرعية، لفقدها. وحينئذ فيجوز له **إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء، أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الإفشاء**، أن يُبرزه لغيره في مقام الاحتجاج، بصورة الإجماع، خوفاً من الضياع وجمعاً بين امتثال الأمر بإظهار الحق بقدر الإمكان، وامتثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان، ولا ريب في كونه حُجَّة، أما لنفسه فلِعلمه بقول «الإمام» ﷺ، وأما لغيره فلِكشفه عن قول «الإمام» ﷺ أيضاً، غاية ما هناك أنه يستكشف قول «الإمام» ﷺ بطريق غير ثابت، ولا ضير فيه، بعد حصول الوصول إلى ما أُنيط به حُجية الإجماع، ولصحَّة هذا الوجه وإمكانه شواهد تدل عليه: منها كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم، ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار «الأئمة» ﷺ وأسرارهم، ولا أمارة تشهد بأن منشأها أخبار مطلَقة، أو وُجوه اعتبارية مستحسَنة، هي التي دعتهم إلى إنشائها وترتيبها، والاعتناء لجمعها وتدوينها كما هو الظاهر في جملة منها، نعم لا نضائق في وُرود الأخبار في بعضها. ومنها ما رواه «والد العلَّامة» و«ابن طاووس» عن «السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الآوي»، إلى آخر ما مرَّ في الحكاية السادسة والثلاثين في «البحار» ج٥٣ ص٢٧١. ومنها قصة "الجزيرة الخضراء" المعروفة المذكورة في «البحار»، وتفسير «الأئمة» ﷺ وغيرها. ومنها ما سمعه منه «علي بن طاووس» في السرداب الشريف (راجع «البحار» ج٥٣ ص٣٠٢). ومنها ما علَّم «محمد بن علي العلوي الحسيني المصري» في الحائر الحسيني وهو بين النوم واليقظة، وقد أتاه «الإمام» ﷺ مكرراً وعلَّمه، إلى أن تعلمه في خمس ليال وحفظه ثم دعا به واستُجيب دعاؤه، وهو الدعاء المعروف بـ"العلوي المصري" وغير ذلك. ولعل هذا هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال مجهولة القائل، فيكون المطَّلِع على قول «الإمام» ﷺ لما وَجدَه مخالفاً لما عليه الإمامية أو معظمهم، ولم يتمكَّن من إظهاره على وَجهه، وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله، جعله قولاً من أقوالهم، وربما اعتمد عليه وأفتى به من غير تصريح بدَليله، لعدَم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته، ولعلَّه الوجه أيضاً في ما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب الإمكان، نظراً إلى احتمال كونها قول «الإمام» ﷺ ألقاها بين العلماء، كيلا يجمعوا على الخطاء، ولا طريق لإلقائها حينئذ إلَّا بالوجه المذكور. {وقد ذكر «الآخوند الخراساني» الأمر في «الكفاية»: ... وإن احتمل **تشرف بعض الأوحدي بخدمته ومعرفته أحياناً**. (ج٢ ص٢٩١)}.

وقال «السيد المرتضى» في كتاب «تنزيه الأنبياء» في جواب من قال: "فإذا كان «الإمام» ﷺ غائباً بحيث لا يصل إليه أحَدٌ من الخلق ولا ينتفع به، فما الفرق بين وُجوده وعدَمه... الخ": قلنا الجواب أول ما نقوله: إنَّا غير قاطعين على أن «الإمام» لا يصل إليه أحَد، ولا يلقاه بشَر، فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه... الخ. وقال أيضاً في جواب مَن قال: "إذا كانت العلَّة في استتار «الإمام»، خوفه من الظالمين، واتقاءه من المعاندين، فهذه العلَّة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهراً لهم": بعد كلام له... وقلنا أيضاً: إنه غير ممتنع أن يكون «الإمام» يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، وإن هذا مما لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنما يعلم كلُّ واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره. وله في كتاب «المقنع» في الغيبة كلام يقرب مما ذكره هناك. وقال «الشيخ الطوسي» ﷺ في «الغيبة» (ص٧٥) في الجواب عن هذا السؤال بعد كلام له: إنا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يبرز لأكثرهم ولا يعلم كل إنسان إلَّا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلَّته مُزاحة، وإن لم يكن ظاهراً علم أنه إنما لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفصَّلاً لتقصير من جهته الخ.

←

←

السادس (في معالجاته للحديث المانع من الرؤية) أن يكون المخفي على الأنام، والمحجوب عنهم، **مكانه ﷺ ومستقرُّه الذي يقيم فيه**، فلا يصل إليه أحَد، ولا يعرفه غيره حتى ولده، فلا ينافي لقاءه ومشاهدته في الأماكن والمقامات (الأُخرى) التي قد مرَّ ذكر بعضها، وظهوره عند المضطر المستغيث به، الملتجئ إليه الذي انقطعت عنه الأسباب وأُغلقت دونه الأبواب. إلى أن يقول... وليس في تلك القصص ما يدل على أن أحداً لقيه ﷺ **في مقرّ سلطنته ومحلّ إقامته**. ثم لا يخفى على الجالس في خلال ديار الأخبار أنه ﷺ ظهر في الغيبة الصغرى لغير خاصته ومواليه أيضاً، فالذي انفرد به الخواص في الصغرى **هو العِلم بمستقرّه**، وعرض حوائجهم عليه ﷺ فيه، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالهم وحال غيرهم فيها كغير الخواص في الصغرى، والله العالم.

ثم يذكر «المحدِّث النوري» ﷺ في الفائدة الثانية: أنه قد علم من تضاعيف تلك الحكايات أن المداومة على العبادة، والمواظبة على التضرع والإنابة، في أربعين ليلة أربعاء في مسجد «السهلة» أو ليلة الجمعة فيها أو في مسجد «الكوفة» أو الحائر الحسيني على مشرِّفه السلام، أو أربعين ليلة من أي الليالي في أي محلٍّ ومكان، كما في "قصة الرمان" المنقولة في «البحار» (الرمانة التي نقشها الوالي الناصبي وتدخل «المولى» ﷺ لكشفها)، طريق إلى الفوز بلقائه ﷺ ومشاهدة جماله، وهذا عمل شائع، معروف في المشهدين الشريفين، ولهم في ذلك حكايات كثيرة، ولم نتعرض لذِكر أكثرها **لعدم وُصول كلّ واحد منها إلينا بطريق يعتمد عليه**، إلَّا أن الظاهر أن العمل من الأعمال المجرَّبة، وعليه العلماء والصلحاء والأتقياء، ولم نعثر لهم على مستند خاص وخبر مخصوص، ولعلَّهم عثروا عليه أو استنبطوا ذلك من كثير من الأخبار التي يستظهر منها أن للمداومة على عمل مخصوص من دعاء أو صلاة أو قراءة أو ذكر أو أكل شيء مخصوص أو تركه في أربعين يوماً تأثير في الانتقال والترقي من درجة إلى درجة، ومن حالة إلى حالة، بل في النزول كذلك، فيستظهر منها أن في المواظبة عليه في تلك الأيام تأثير لإنجاح كلّ مهم أراده. ثم يذكر جملة من أحاديث "الأربعينيات"...

إلى أن يقول ﷺ: ومن الشواهد التي تناسب المقام ما روي بأسانيد معتبرة عن «الصادق» ﷺ أنه قال: مَن دعا إلى الله تعالى أربعين صباحاً بهذا العهد كان من أنصار «قائمنا»، فإن مات قبله، أخرجه الله من قبره وأعطاه بكل كلمة ألف حسنة، ومحا عنه ألف سيئة، وهو: اللهم رب النور العظيم... الدعاء. وفي «إكمال الدين» في حديث «حكيمة» في ولادة «المهدي» صلوات الله عليه أنه ﷺ لما وُلد وسجَد، وشهد بالتوحيد والرسالة، وإمامة «آبائه» ﷺ قالت: فصاح «أبو محمد الحسن» ﷺ فقال: يا «عمَّة» تناوليه فهاتيه، قالت: فتناولته وأتيت به نحوه، فلما مثلت بين يدي «أبيه» وهو على يدي، سلَّم على «أبيه»، فتناوله «الحسن» ﷺ والطير ترفرف على رأسه، فصاح بطير منها فقال: أحمله واحفظه، وردَّه إلينا في كلّ أربعين يوماً، فتناوله الطير وطار به في جوّ السماء، وأتبعه سائر الطيور. فسمعت «أبا محمد» ﷺ يقول: أستودعك الذي استودعته «أم موسى» ﷺ، فبكت «نرجس» فقال لها: اسكتي فإن الرضاع محرَّمٌ عليه إلَّا من ثديك. إلى أن قال: قالت «حكيمة»: فلما أن كان بعد أربعين يوماً زُفَّ الغلام ووَجَّه إليَّ ابن أخي، فدعاني فدخلت عليه فإذا أنا بصبي يمشي بين يديه إلى أن قال: قالت «حكيمة»: فلم أزل أرى ذلك الصبي كلَّ أربعين يوماً إلى أن رأيته رجلاً قبل مضي «أبي محمد» ﷺ. (أخرجه «المجلسي» ﷺ في باب ولادته وأحوال أُمه ﷺ راجع: ج٥١ ص١٤، عن «كمال الدين» ج٢ ص١٠٢).

وفي المجموع فإن رؤية «الإمام الغائب» ﷺ والتشرف بلقائه والنهل مباشرة من معينه في عصر الغيبة الكبرى دون دعوى النيابة الخاصة والسفارة والباب... مما تسالمت عليه الطائفة وتوافقت على القول بجوازه والذهاب إلى إمكان تحققه ووُقوعه، وقد أثبتته لجملة من خواصّه ﷺ المنصرفين إلى خدمته، وكذا لبعض العلماء وخلَّص المؤمنين ممن وَقعت له المشاهدة، وفاز بشرف اللقاء. ■

وبعد قول «الميرزا النوري» ومَن سبقه من أعلام الطائفة وأقطابها، فإنه للوقوف على حقيقة الأمر، علينا أن ننظر في عظمة حال المذهب ورفعته، ونتأمَّل في خطر الإنجاز العلمي وجلالته، فنعرف أنه **لا يمكن إلَّا أن يكون عطاء مدَد ربَّاني ووَليد غيب وعناية إلهية، جاءت من تدخُّل «المهدي» ﷺ، وتحققت من لُطفه بأوليائه، وكانت عبر رعايته شيعته،** ولولا ذلك ما كان شيء من هذه العظمة والألَق الذي عليه المذهب ليكون...

فهذا الكيان العلمي الشامخ المتمثِّل في **البنية العقائدية** الراسخة والأُصول الفكرية المتينة، ثم **المدرسة الفقهية** المتألِّقة التي تجمع السعة في تغطية جميع مناحي الحياة، مع العمق في الأُسس والركائز والاستدلالات التي تُعيي كلَّ معارض وتُفحم كلَّ خصم، وكذا الأصالة مع المرونة والتجديد ودوام الاجتهاد، بأروع ما يكون، التي يتميَّز بها الشيعة اليوم، والتي بنتها الحوزة العلمية ونهضت بها المرجعية الدينية الأصيلة في اثني عشر قرناً من الجهاد المضني الذي جمع "مداد العلم" و"دماء الفضيلة"، **وقد وَاجهت خلالها أعتى الهجمات وتلقَّت أشدَّ الضربات وعُرِّضت لأشرس الغارات، وعاشت أهوالاً يعجز عن أدناها أمبراطوريات بجيوش جرَّارة وقدرات جبارة،** لكن الحوزة والمرجعية الشيعية ثبتت وقاومت حتى تغلَّبت على المؤامرات، وأسقطت الحيَل والمكائد، التي تواطَأ فيها الكفر مع النفاق، وتضافر النُّصب والتطرُّف التكفيري مع الفكر الغربي والإلحاد المادي، واجتمعت فيها النقائض والتقت الأضداد، على هدف وَاحد هو تقويض المذهب الإسلامي الحق والقضاء على الدين القويم، ونبذ الفكر الإلهي النقي... فما استطاعوا، وبقي التشيُّع حيّاً نابضاً، واستمر نبعاً متدفقاً، بل نهراً جارياً مفيضاً الخير والرحمة والعلم والبركة، وساقياً الهدي ورافداً الحق، وقاطعاً ظمأ العطاشى للمعارف الإلهية، ومنعشاً طلَّاب العلم والحقيقة، وما زال يدفع الفتن ويردُّ الضلالات ويقوِّم الزيغ ويتصدَّى للانحرافات، ويرفد الأُمة ويداويها بطبٍّ بيِّن وفكر نيِّر، ويرعى "أيتام آل محمد" كما أوصاهم «وليهم» الغائب، مؤدِّين الأمانة التي أودَعهم «إمامهم» ﷺ...

إن هذا الحال والواقع ـ في نفسه ـ هو دليلٌ وُجداني على أن هناك تدخُّل غيبي ويدٌ إلهية، ورعاية ربانية تأتي من وَراء الأسباب الطبيعية والعلل الظاهرية!

وكذا الحال الروحي والواقع الأخلاقي لمراجع الشيعة، والصلاح والفلاح الذي جاءهم وكلَّلهم بعد مجاهدات شاقة ورياضات مضنية، وقطع أشواط تهذيب النفس وطيّ أطوار تزكيتها (مما سلَّطنا الضوء على جانب منه في فصل "العدالة")، ما جعلهم يتسنَّمون أعلى مراتب الطهر والعفة، والشرف والأمانة، والتواضع والقناعة، والصدق والإخلاص، والبراءة والنزاهة، والأنفة والعزَّة، والحلم والحكمة، وكلّ كمال أخلاقي وسموّ روحي، ولم يتقلَّدوا زمام الأُمة ويُتوَّجوا بوِراثة الأنبياء ونيابة «الحجة»، إلَّا بعد أن بلغوا في هذا وذاك القمة، وعاشوا الزهد والورع سجيَّة، وأصبح الترفُّع عن حطام الدنيا فيهم ملكَة، والأنصراف عن اللغو والفضول صِفة مُلازمة... ما أدهش العالم وحيَّر "الدنيويين" من رجال الدولة والجاه والمال، وأربك أرباب السياسة والسلطة وصُنَّاع القرار، ومديري هذا العالم المتشابك الذي يجمع خليط خبراء وعلماء متخصصين في حقولهم، مع حثالات من ذوي الحظوة: أن كيف تجتمع هذه القدرة والزعامة والمكنة والمكانة، مع نكران ذاتٍ يجعل أصحابها يتعالون عن أدنى أستغلال ويتنزَّهون عن أقل تكبُّر وطغيان؟ فالمرجع الذي ترِد إليه الملايين من الأخماس والزكوات، يعيش في دار لا تبلغ مساحتها مئة متر، وغالباً لا تكون مُلكاً بل بالإيجار، والفقيه الذي تتطلَّع الملايين لزيارته ولثم أنامله، وتبارِك بيوتها وتزيّن مجالسها بصوَره (طوعاً ورغبة لا رغماً ولا مصلحة)... يتجنَّب الظهور ويحذر الشهرة ومواقع الإمرة، ويعيش مغموراً بعيداً عن الأضواء والنجومية التي يتهالك عليها غيره!

وفي الحقيقة والواقع، فإن هذه الحالة (بعد التخصص العلمي في أعلى مراتبه ومعه) هي التي جعلت هذا الموقع يحظى بهذا القبول الشعبي (ومن قبلُ الرضا الإلهي) وأوجدت له هذه المكانة في القلوب، **وكذا أبقته عصيّاً على الحكومات والأنظمة، متمرِّداً على سلطاتها التي أحتالت بمختلف الطرُق**، وسعَت بجميع الوَسائل ولجأت إلى شتى الحيَل والمكائد في سبيل القضاء على هذا الموقع الخطير في الأُمة وإنهاء هذا الدور الحساس والراسخ في الواقع الشيعي، أو إخضاعه والسيطرة عليه والتحكُّم به، وفي الأقل الأدنى تلويثه وتشويهه، ودسّ المزيَّفين والمنتحلين فيه... فما أستطاعوا، وبقيت المرجعية والحوزة العلمية حرَّة مستقِلَّة، طاهرة نزيهة، ناهضة بالمسؤولية، عاملة بدورها.

إن هذا الصرح الذي بنَته جهود مضنية عبر قرون متمادية، وأرسته ورسَّخته سيرةٌ متَّصِلة من الاستقامة على جادة الحق، في طُهر ونقاء وزهد وعدالة، تلقَّت الأُصول ووَضعت الأُسس وشيَّدت القواعد ونقَّحت المصادر وصنَّفت الموروث، ورسمت الطريق وخطَّته بمِدادها وقاني دمائها، وشقَّته بأشفار عيونها، حتى **خلقت تراثاً وبنت حضارة**، مكابدة أقسى ظروف شحَّة الإمكانيات، وغلَبة الفقر والعوَز، ومعاناة الظلم والاضطهاد، وما يستتبعه من ملاحقة حكَّام الجور وأعوان الظلمة، وكيد النواصب، فقاومت وثبتت وقدَّمت هذا النتاج وتألَّقت بهذا العطاء الذي يمثل وَاقعُنا أدناه، فإن وُجود هيكلية علمية، ومبان فكرية تشيِّد المذهب وتقوِّم وُجوده، وتكفُّ عنه وتردع سيل الانحدار والانهيار الذي طال غيره ونزل بسائر المدارس والمذاهب... **هو أمر معجز وخارق**.

والأنكى من كلِّ تلك الصعاب، هو ما لحق ـ ويلحق ـ الحوزة ويطال المرجعية وينالها من **سَفَه "الحداثيين" وحمقهم، ومن غرورهم، أو هي عمالتهم وخيانتهم، وخبثهم وشيطنتهم** (فهم بين هذا الدهاء وذاك الجهل!)، وما شكَّلوه من "طابور خامس" يريد تقويض البيت من داخله... وهم اليوم منظَّمون، تقف وراءهم إمكانيات دول بمؤسساتها وأجهزتها الأمنية، ثم الإعلامية والثقافية والفكرية، وقد رصدت لها ميزانيات وإنفاقات تبلغ مليارات الدولارات، وخُصِّص لها من العدَّة والعدد ما يناسب "العُقدة" ويحاكي الهاجس الذي يعيشون من الحوزة والمرجعية، ثم الحذر الذي يرصدون من خطر زوال ملكهم وانزواء القيادة عنهم وذهابها حيث ينبغي ويجب، وَفق معايير فقه «آل محمد» ﷺ وموازين الشرع الذي به ينادون وباسمه يحكمون.

إن ثبات الحوزة واستقامتها، بقدراتها المتواضعة وإمكانياتها الشحيحة، أمام هؤلاء العتاة وأُولئك الجبابرة، هو في نفسه معجز وخرق للعادة والطبيعة، ما كان ليكون لولا تدخُّل «المولى» ﷻ ورعايته وعنايته الخاصة بالحوزة، ولطفه وتسديده المباشرة للعلماء والمراجع العظام. لقد ثبتت الحوزة الشيعية وبقيت المرجعية متألِّقة ومستقلَّة وحرَّة، فهل المعجزة إلَّا هذه؟ وهل يمكن لغير العناية الربانية والتدخُّل الإلهي أن يحقق هذا الإنجاز ويقهر كلَّ هؤلاء الخصوم ويرغم الإعداء؟!

وكأيّة فكرة عقائدية وظاهرة سلوكية، تراها ـ في أتّباعها وتبنيها ـ وَقعت بين تفريط وإفراط، فبعد أدعياء السفارة الكذابين ومنتحلي المهدوية الدجالين، ظهر مَن غلبَتْه المادية والحسيَّة، وقضت على كلِّ موقع للغيب في نفسه، فحكم وجزَم، **وأقسم يميناً مغلَّظة بامتناع وُقوع الرؤية في زمن الغيبة الكبرى، ومراده الأصلي وغرضه الحقيقي بتر الرعاية المهدوية ونفيها عن الحوزة والمرجعية الشيعية!** تُرى كيف يبلغ 'عالم' هذه النتيجة المعكوسة، ويجزم بها إلى حدِّ القسَم؟ وهو أمر يناقض أوَّليات العِلم الذي قضى عمره في تحصيله وتدريسه (كما يزعم)؟ هل هو الجهل المركب؟ هل هو العناد والمكابرة؟ هل هو السعي للشهرة إلى درجة تقديم العقل قرباناً على مذبحها؟ ماذا وَراء هذا الشخص وأضرابه (إذا بقي فرض الخطأ، وانتفى احتمال الخيانة والعمالة، وهو منطلق السؤال)؟

إن السعي لاستجلاء الحقيقة، وكشف السرّ الذي يثير هذه المقولة ويدفع «المتفلسف» (كشخص ونوع) إلى طرح هذا الرأي، ومعرفة غرضه الأصلي ومراده مما ينادي به ويذهب إليه... يفضي إلى نتيجة خطيرة ويخلص إلى أمر وحقيقة مأساوية يعيشها هؤلاء التعساء، تفوق في وَقعها وفداحتها (وتتقدَّم على) أصل الموضوع! فهذا الشخص وأمثاله **يعانون من مرض روحي وحالة نفسية تطال فكرهم وتبلغ عقيدتهم**، يلجأ مَن صدَّقها وآمن بها، أو قُل مَن نزلت به وأُصيب بها، لإسقاطها على الفكر الديني الذي يتبنَّاه، والواقع العقائدي للمذهب الذي يدين به... ودعني أتوقَّف هنا قليلاً عند ما يُلحَظ على سلوك الفسقة والشذَّاذ الذين يختلطون بالمؤمنين ويعاشرون الصلحاء والأسوياء، ويعيشون بين الملتزمين وأهل العقيدة واليقين، تراهم ينهجون في خطَّين ويسعون لإحدى نتيجتين:

١ـ ما يُلحِق الآخرين بهم ويُدرجهم في مصافِّهم، في أعمالهم المحرَّمة وأخلاقهم الفاسدة وسلوكياتهم المنحرفة وتصرُّفاتهم القبيحة، فهم يدفعون غيرهم ويعملون بشتى الطرق والوسائل، ويحتالون ليكونوا مثلهم ويجعلوهم كما هُم، ذلك **عبر تهوين الخطب في المعصية وإزالة القبح عنها** وجعلها مقبولة مُستساغة، فيعملون على أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، ليصبح الوقوع فيها واقترافها أمراً عادياً غير شاذ، ولا مستقبح ولا مستهجن، هكذا يخرجون من وَحشتهم ويصبغون المحيط ويلوثونه بصبغتهم!

يخرجون من عزلتهم ويتماهون مع بيئتهم حين لا يكونون هم وَحْدهم مَن يعاقر الخمر، ويرتكب الزنا، ويأكل الميتة، ويوالي الحاكم الجائر، ويقترف ما إلى ذلك من الموبقات التي تهوي بأهلها وتأخذهم ليقبعوا في قعر الرذيلة، بعيداً عن الصلحاء والأخيار... فيعمدون إلى كلِّ وَسيلة ويلجأون لأية حيلة تخرجهم من "محبسهم" و"منفاهم" الذي نُبذوا إليه وأُقصوا (في رؤية المجتمع المؤمن ومعاييره)، فما زالوا يجدُّون ويجتهدون، يسوّلون ويزيّنون، ويغرون ويغوون، ويهوّنون الخطب في المآثم، ويصوّرون الحقَّ تعسُّفاً وتشدُّداً وغلوّاً وتطرُّفاً، وواقعهم الفاسد اعتدالاً ومرونة ووسطية، حتى يلحق بهم غيرهم، وإن في درجة أقل وسطح أدنى!... ويتحقق هدفهم ويبلغون غايتهم عندما تتلوَّث بيئتهم ويُمسخ محيطهم فينطبع بهويتهم ويُصبغ بطابعهم، فهذا المؤمن الملتزم الصالح، هو أيضاً صار مثلهم، يتردَّد معهم على دُور الفساد ومجالس اللهو، ويجلس على مائدة الشراب ويشاركهم سهراتهم الماجنة (وإن لم يبلغ الشرب بعد)، وذاك أصبح يصاحب النساء ويرافق الأجنبيات (وإن لم يبلغ الزنا بعد)، وآخر صار يأكل أيَّ طعام دون احتراز عن الميتة وسؤال عن الطهارة والذكاة، وغيره دخل في أعوان الظلمة والتحق بركب المدافعين عن حكَّام الجوْر، فيحمل منطقه ويوافق موقفه ويلحق باصطفافه، ويكثّر سواده (وإن لم يبلغ العمالة وينال منه الجائزة!)... **فما عاد أولئك الشواذ شُذَّاذاً، ولا بقي المنحرفون منزوين، يغرّدون أنشودتهم النشاز ويغنّون أباطيلهم المنكرة خارج سرب المؤمنين**، بل دخلوا وامتزجوا، حتى ميَّعوا هوية المجتمع المؤمن، وقلبوا صبغته الملتزمة، إلى فسادهم وانحلالهم!

٢ـ أو **عبر التنظير لفسادهم والتماس الأدلَّة العلمية الشرعية لحالهم!**... وهو أخطر ما في الضلال والانحراف والكفر والزندقة، وأبشع ما في الفسق والفجور والانحلال الأخلاقي، أن يقلب المبتلون به الحقائق، فيزعمون أن سلوكهم الماجن يقع في نطاق الشريعة، ومقولاتهم الباطلة هي من الدين القويم! ويستدلُّون لذلك ويختلقون حُجَجاً ويقيمون براهين! ليصبح المنكر معروفاً والمعروف منكراً، ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ (التوبة)، لا بالممارسة والشيوع والتفشي والانتشار فحسب، بل بالتنظير الفكري والتزييف العلمي!

فيلجأُون إلىٰ حُجج باطلة، ويختلقون أدلَّة وَاهية ساقطة، ويقيمون براهين ركيكة سقيمة، لا حظَّ ولا محلَّ لها من ضوابط العلم وأُصوله، ولا نصيب في الفن وقواعده، أبتني جُلُّها، بل كُلُّها، علىٰ أقوال متدافعة، وبيِّنات جوفاء، لا تفضي إلىٰ الغاية التي يرومون ولا تثبت في حلبة الحوار والاَحتجاج، لفرط تهافتها ووَهْي دعائمها، التي يدفع بعضها في صدر بعض فتهوي من تلقائها، دون أن يتجشَّم خصمها ورافضها مؤونة تذكر! فلا تبقىٰ لهم إلَّا المماحكة واللجاج، والجدل والمراء، الذي لا يلبث ـ هو الآخر ـ أن يُفحَم ويمحَق!... ولكن مع كل هذا وذاك تجد حيلتهم تنطلي علىٰ العوام، وكيدهم ينجح في اَصطياد السذَّج البسطاء، لما يقف وَراءهم من إعلام يصوِّر هُراءهم حُجَّة دامغة ويعكس سُخفهم برهاناً ساطعاً ويوحي أن هذا الغثَّ التافه من الأقوال له وَجه حقٌّ ووَراؤه بيِّنة ناهضة، فيعجب الأغبياء ويجذب الفقراء، فقراء العلم ومُعدَمي المعرفة.

هكذا يلوون عنق الحقيقة ويزيِّفون الفقه والعقيدة حتىٰ يصبح الدين كما يهوون والشريعة كما يشتهون!... حين تُعارض أحكام الشرع إباحيتم، ولا تتوافق مع فسقهم واَنحلالهم، يقومون بقلبها وإبطالها، ويعمدون إلىٰ جعل ووضع بديل يحيل الغناء ويقلب السماع والطرب ـ علىٰ سبيل المثال ـ مباحاً، وحجاب المرأة زينة تبرز مفاتنها، وأكل الميتة "رخصة" دائمة، وموالاة الظالم سماحةً وحكمة ومصلحة عامة! وهكذا الحال حين تعرقل أو تعيق "الولاية" والقول بمراتب ومقامات وخصائص «الأئمة» عليهم السلام وما إلىٰ ذلك من مميزات مذهبنا العقائدية... مصالحهم الدنيوية وتربك نهجهم السياسي، أو حتىٰ إن سببت لهم إحراجاً في علاقاتهم الاَجتماعية السخيفة، تراهم يتنكَّرون لها ويجحدون كُنهها، وينظِّرون لأُطروحة من الميوعة ما يفقدها أية خصوصية!

إنهم يضيعون معالم الدين ويدلِّسون في مفاهيمه ويقلبون أحكامه، حتىٰ "يصحِّحوا" وَضعهم ويستروا شذوذهم ويواروا ضلالهم... كما يتَّهم البخيلُ الكريمَ بالإسراف، ويرمي المسرفُ المبذِّرُ المقتصدَ بالبخل، ويصوِّرُ الجبانُ الشجاعَ متهوِّراً، ويقذف الجاهلُ العالمَ بالتعقيد، ويصفُ الغضوبُ العجولُ الحليمَ ذا الأناة بعدم المروءة، وهكذا يتَّهم المقصِّرُ في حق «أهل البيت» عليهم السلام الجاحدُ لمراتبهم التي رتَّبهم الله فيها المؤمنَ الموالي بالغلوِّ.

إن «المتفلسف» ـ في حقيقته وواقعه ـ يعيش وَهْناً في قلبه وعقله، ويعاني عجزاً في إدراكه، **حال بينه وبين الإيمان بهذه العقيدة، فما ملك التسليم والإذعان، ولجأ إلى الجحد والإنكار والقول بامتناع الرؤية واستحالة المشاهدة واللقاء!** لا لشيء من الدليل العلمي والحجة الشرعية، بل لمحض عُسر الاقتناع والكِبر عن الإذعان. والبلاء أنه لم يكتف بهذا الهوى والاندحار والعجز والتخلُّف، حتى عمد إلى إسقاطه على الدين ونسبته إلى الفكر الإيماني الصحيح! ثم طرحه لتسري عَدْواه في المجتمع حتى تطال الأصحَّاء، فيعمَّ الداء ويتفشى المرض، **ليخرج "هو" من نطاق الإدانة ويتخلَّص من النبذ والطرد، ويكسر عن نفسه دائرة الشذوذ وسمة الانحراف التي التصقت به، ويصبح حاله ويغدو ما نزل به من المرض ولزمه من البلاء، عاماً وطبيعياً!**

ولا يبعد أن هذا الجحد والإصرار على إنكار مشاهدة «الإمام» والالتقاء به ﷺ، قد يعود إلى غير العجز والخواء العلمي وأزمة الضعف والتردِّي العقائدي، فهناك علل أُخرى يعاني منها هؤلاء، أمراض روحية وآفات أخلاقية، منها الحسد، فأنت لا تتعسف إن طبقت عليهم قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ۝﴾ (النساء)... إذ كيف يمكن أن يتشرَّف أُولئك العظماء من العلماء ونجوم سماء الفقاهة والتقوى باللقاء، ويحظون بالكرامة؟ فيتميَّزون ويمجَّدون، وتجلُّهم الأُمة، أو تخلِّد ذِكراهم (فغالباً ما يشتهر أرباب المشاهدة، وتُروى قصصهم ويتم تداولها، ويذيع صيتهم بعد وَفاتهم)، **وهو («المتفلسف») خِلْوٌ من ذلك كلِّه، صفر اليدين من أي تبجيل وتعظيم، بل من أدنى احترام وتوقير!**؟ فلا يملك هذا الحسود إلَّا أن يذهب ـ على طريقة "عليَّ وعلى أعدائي" ـ إلى إنكار الفكرة وجحْد الحقيقة من رأسها، وإن حكم بها العقل وأمر النقل، وقام عليها البرهان وقضى بها الوجدان. حتى راح في المهاترات، وسقط في التأسيس لجدليَّة تحاكي القصص السينمائية وأفلام الخيال العلمي! فبلغ في سبيل تكذيب وَقائع مسلَّمة وإنكار حوادث ثابتة قطعيَّة، أن حملها على التخيُّلات والتوهمات، حين تكون المشاهَدات من صلحاء تحكي مقابلات علماء أعلام لـ «الإمام» ﷺ، وهم ممن لا يمكنه تكذيبهم والطعن فيهم!

ولعمري، فإن التعِس ما أكتفى بهذا الحد، بل تمادى حتى طرح دعوىً تفضي إلى **إنكار وُجود «الإمام المهدي» ﷺ عبر التشكيك في شخصه، وكأنه ـ بهذا ـ كشف عن سرّ إنكاره وُقوع المشاهدة، وقسَمِه بأمتناعها البتة!** حين زعم أن في أحاديثنا (كما في أحاديث السنة) ما يذهب إلى أن «المهدي» من ولد «الحسن» لا «الحسين»!

ذلك في سياق نقله حديثاً قرأ مختصره [1] حتى قال: " ... ثم بدأ يشهد لله و«الرسول» ثم الشهادة لـ «الأئمة» ﷺ واحداً بعد آخر، إلى أن ينتهي إلى الشهادة لـ «الإمام الثاني عشر» (الجواد ﷺ هو مَن يشهد)، التفتوا جيداً قال: وأشهد على «الحسن بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن محمد»، وأشهد على رجل من ولد «الحسن»، لا يكنى ولا يسمى، إذن لا يتبادر إلى ذهن أحد فقط في روايات السنة موجود أن «المهدي المنتظر» من أولاد «الحسن»، (بل هناك) في كتبنا، روايات صحيحة السند أيضاً، أنه من أولاد مَن؟ من أولاد «الحسن»!

---

(١) عن «أبي جعفر الثاني» (الإمام الجواد) ﷺ قال أقبل «أميرالمؤمنين» ﷺ ومعه «الحسن بن علي» ﷺ وهو متكئ على يد «سلمان»، فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسنُ الهيئة واللباس، فسلَّم على «أميرالمؤمنين»، فردَّ ﷺ، فجلس، ثم قال: يا «أميرالمؤمنين» أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمتُ أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى (وقد قرأها «المتفلسف» في درسه "بحث خارج الفقه، ٦ صفر ١٤٣٥"، قرأها: قُضِيَ!) عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأُخرى علمت أنك وهُم شرع سواء. فقال له «أميرالمؤمنين» ﷺ: سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب رُوحه، وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه وَلَدُه الأعمام والأخوال؟ فالتفت «أميرالمؤمنين» ﷺ إلى «الحسن» فقال: يا «أبا محمد» أجبْه. قال: فأجابه «الحسن» ﷺ، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن «محمداً» رسول الله، ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وَصي «رسول الله» ﷺ والقائم بحجته ـ وأشار إلى «أميرالمؤمنين» ـ ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وَصيه والقائم بحُجَّته ـ وأشار إلى «الحسن» ﷺ ـ وأشهد أن «الحسين بن علي» وَصي أخيه والقائم بحجَّته بعده، وأشهد على «علي بن الحسين» أنه القائم بأمر «الحسين» بعده، وأشهد على «محمد بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن الحسين»، وأشهد على «جعفر بن محمد» بأنه القائم بأمر «محمد»، وأشهد على «موسى» أنه القائم بأمر «جعفر بن محمد»، وأشهد على «علي بن موسى» أنه القائم بأمر «موسى بن جعفر»، وأشهد على «محمد بن علي» أنه القائم بأمر «علي بن موسى»، وأشهد على «علي بن محمد» بأنه القائم بأمر «محمد بن علي»، وأشهد على «الحسن بن علي» بأنه القائم بأمر «علي بن محمد»، وأشهد على رجل من ولد «الحسن»، لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره، فيملأها عدلاً كما مُلئت جوراً، والسلام عليك يا «أميرالمؤمنين» ورحمة الله وبركاته. ثم قام فمضى. فقال «أميرالمؤمنين»: يا «أبا محمد» أتبعه فانظر أين يقصد؟ فخرج «الحسن بن علي» ﷺ فقال: ما كان إلّا أن وَضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله! فرجعت إلى «أميرالمؤمنين» ﷺ فأعلمته، فقال: يا «أبا محمد» أتعرفه؟ قلت: الله و«رسوله» و«أميرالمؤمنين» أعلم، قال: هو «الخضر» ﷺ. أنظر: «الكافي» ج١ ص٥٢٥.

فلهذا بعَد (بالعامية،أي ثمَّ) لا نحكي ونزاود (قالها بالعامية، يقصد بعد هذا علينا أن لا نعترض ونُزايد) يميناً ويساراً، كما في (هناك) روايات موجود أنه من أولاد «الحسين»، سلام الله عليه، وأنه التاسع من ولد «الحسين»، كذلك موجود في رواياتنا أنه من ولد ماذا؟ من ولد «الحسن»! في مصادرهم أيضاً كذلك، أعزائي، الروايات مختلفة، بعضها تقول من ولد «الحسين» وبعضها تقول من ولد «الحسن» "!

ثم أخذ المنفخ التيّاه، مرتع الشيطان ومأواه، في الأستهزاء **والأستخفاف بالرواية ومضمونها، والتعريض بالكرامة التي تحملها رسالة الحديث ودؤر «الخضر» ﷺ!**

ولعمري، ما زلت شخصياً في حيرة من هذا "الأستنباط" و"الأستدلال" وهذه "العبقرية"! وكيف يمكن لصاحب دعوىٰ مرجعية أن يمارس هذا الإسفاف ويهبط إلىٰ هذه الدرجة والحدّ من التدليس والمغالطة؟ فهو هنا يزعم أنه وَرد من طريقنا أيضاً ما يقرّر أن «المهدي» من ولد «الحسن» ﷺ، كما وَرد من طريق أهل السنة ذلك، بشهادة هذا النص! وهي مغالطة صارخة، أو سقوط في هوَّة سحيقة من الجهل، ذلك أن الرواية هنا تتحدَّث عن «الحسن العسكري» ﷺ، بينما روايات السنة التي تتحدَّث عن «المهدي» وتقول إنه لم يولد بعد، وأن أسمه أسم «النبي»، أي «محمد»، وأسم أبيه هو أسم والد «النبي»، أي «عبدالله»، إنما تقول إنه من نسل «الحسن السبط» ﷺ! **وهذا الفطحل يطبق الحديث ويقرنه برواية تريد «الحسن العسكري» ﷺ ... فيا لله ولبحث خارج الفقه، ولآلية الأستنباط التي تريد أن تخلق مرجعية جديدة في الأُمة!**

ولا ينقضي العجب إلَّا حين أعتذر ـ مؤخراً ـ عن هذا الخرط، والتمس لنفسه العذر في هذا الخبط، بأنه أراد أن يؤسس لنظرية علمية مبتكَرة، ويكشف للحوزة عجزها، وأن طريق إثبات وُجود «الإمام المهدي» ﷺ محصور بنظريته هذه! وهي "نظرية الفيض" التي تقتضي وُجود واسطة للفيض الإلهي، وهو في هذا العصر «الإمام المهدي» ﷺ، متغافلاً أن هذا ينهض ـ إن فعل ـ بدليل الكبرىٰ الكلية، أما كيف له أن يثبت شخص «الإمام»، وأنه «الحجة بن الحسن» ﷺ؟ بعيداً عن الروايات التي نسفها، فهذا ما لم ولن يجيب عليه!

♦ ♦ ♦

أما دعَاوىٰ بعضهم بأنه وَصيُّ المهدي ووَلده! وكذا مزاعم "يماني" محتوم و "خراساني" يسلِّم الراية... هذه كلُّها **من السخف والتهافت ما يغنينا عن التصدِّي لها والردِّ عليها**، فأتباع هؤلاء ليسوا من مخاطبي هذا الكتاب ولا قُرَّائه، ولا أظنهم يقرؤُون شيئاً أصلاً، وإلَّا لما وَقعوا فريسة هذا الهراء، فيتبع أحدهم شخصاً موغلاً في الجهل، يفتقر أدنىٰ مقومات وشرائط الزعامة الدينية، والأنكىٰ من ذلك كلّه أنه نكرة، لا أصل له ولا فصل!

إن الرعاية المهدوية في حقيقتها وَاقعها الفعلي لا تتعلق بالبشرية وأحوالها فحسب، ولا تنحصر بالأرض وسكانها فقط، بل هي ممتدة شاملة، مدارها الخلق أجمع، فـ «الإمام» ﷺ هو قطب دائرة الإمكان، ووَاسطة الفيض الإلهي علىٰ سائر الموجودات وكلِّ الكائنات، الناطقة العاقلة منها والعجماوات، من سكان الأرضين والسماوات... **كلُّ حجر ومدَر، وملَك وجنٌّ، وإنس وحيوان، ونبات وجماد، وما نعلم من خلق ربنا وما لا نعلم، يتلقُّون تكليفهم الشرعي وينتظمون في مواقعهم، كما يفيض عليهم رزقهم، من الله سبحانه وتعالىٰ عبر «الإمام»** ﷺ، تكويناً وتشريعاً، فهذه كلُّها هو وليُّها، وهي في رعايته، فبـ «الأئمة» ﷺ كما في النصّ: "تنبت الأرضُ أشجارها، وتخرج الأشجار ثمارها، وتنزل السماء قطرها ورزقها، وبهم يكشف الله الكرب، وينزل الله الغيث، وبهم تسبح الأرض التي تحمل أبدانهم وتستقر جبالها عن مراسيها. إرادة الربّ في مقادير أُموره تهبط إليهم، وتصدر من بيوتهم، والصادر عما فُصِّل من أحكام العباد"[1]، لقد فتح الله الوجود وبدأه بـ «الأئمة»، وهم ﷺ خاتمته ونهايته وغايته كما هم بدؤه وعلَّته، وهم جميعاً نور وَاحد، أولهم وأصلهم وأشرفهم هو «النبي محمد» ﷺ، الفاتح لما سبق والخاتم لما أستُقبل والمهيمن علىٰ ذلك كلّه. وبـ «الأئمة» ﷺ يبيِّن الله الزيف والكذب، وبهم يباعد الزمان الكَلِب.[2]

إن "الرزق" الذي يجري علىٰ أيديهم ﷺ، **لا يقف عند المأكل والمشرب، بل يتعدَّاه إلىٰ العلم والمعرفة التي تُنجي المرء في معاده**، وكذا "كلَب الزمان" لا يقف عند الفقر والجوع والخوف والوَباء، مما يمسُّ الأُمور المادية ويورث ضنك العيش وكدَره، **بل يطال المعنوية**...

(١) «كامل الزيارات» لـ «ابن قولويه» ص ١٩٨.

(٢) أنظر: «الكافي» لـ «الكليني» ج٤ ص ٥٧٦.

والإنسان بحاجة إلى ما يعالج هذه "الكُلْبة" والشدَّة بفقد «الولي» الذي يرشده ويأخذ بيده صوْب كماله، فيداوي آفاته الروحية، ويُغني فقره العلمي، ويشبع جوعه المعنوي، ويروي عطشه المعرفي، ويسدَّ خُلَّته العقائدية، ويبيِّن له شرع الله وطريق النجاة ونهج السعادة الذي يحقِّق غايته من خلقه، فيفكُّ الذلَّ من رقبته ويعتقه من أسر النفس وٱستعباد الهوى إلى عزّ الكمال في طاعة الله.

فالإشكال على موقع «الإمام المهدي» ﷺ ودوره في رعاية الأُمة حين يكون غائباً غير ظاهر، إشكال ساقط وٱعتراض متهافت، فإن من نافلة القول، وتلقائية المسار والحال، أن مَن يرعى الكون ويدير الأفلاك ويتولى ناموس الوجود، سيتدخَّل أيضاً لرعاية مسيرة الحقِّ وتسديد قادتها وتوجيههم (وهم الذين نصبَهم ـ بكيفية أو أُخرى ـ وكلاء ونوَّاباً)، ولكن كيفية هذا التدخُّل وآلية هذه الرعاية تبقى خفيَّة علينا، أو قُل على غير أهلها، لحكمة وَاضحة جلِية هي سدّ الطريق على الأدّعاء، وقطع دابر الأدعِياء.

ووَفقاً للقراءة الموضوعية وتبعاً للمعطيات الطبيعية الظاهرية لسير الأُمور وحركتها منذ غيبة «الإمام» ﷺ حتى عصرنا الحاضر، فإن أي مؤمن متشرِّع عاقل، مُلمّ بأوَّليَّات الدين، لا يمكنه أن يتصوَّر (ناهيك بأن يدَّعي ويزعم)، وُجود سبيل لأداء هذا الدور في اللطف بالبشرية وممارسة الرحمة والعناية بالرعية في تقويم ٱنحرافها الفكري وزيغها العقائدي وكذا تصحيح أخطائها الشرعية الفقهية، **غير الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، فبها وعبرهم، وهم نوابه العامُّون، يؤدِّي** ﷺ **دوره** على هذا الصعيد، وَفق ما أرشد وأوْصى عند غيبته، كما في توقيع «إسحاق بن يعقوب»، ومقبولة «عمر بن حنظلة» وغيرهما.

♦ ♦ ♦

ولا يقف الدجل والٱحتيال في هذا الباب عند دعاوى الرؤية المتَّصِلة التي تستقي الأحكام وتنقل التعاليم، ومزاعم السفارة الدائمة والنيابة الخاصَّة، ولا ينتهي حتى عند دعاوى المهدوية المباشرة، في صورتها العلنية والصريحة، بيِّنة الٱنحراف، جليَّة البطلان... بل هناك أداء يستبطن تلك المعاني ويحقِّق هذه المقولات، وإن لم يجاهر ويصرِّح بها، بل تنكر لها وتبرَّأ منها، ولعلَّه حاربها وكافحها!

أداء ينطلق من حالات الغلو في الأشخاص ويمثِّل صوَراً من عبادة الرموز، ذلك حين تُرفع هذه "الرموز" الدينية والسياسية إلى مقامات من التقديس والتعظيم والخضوع والطاعة، تتجاوز الحدود الشرعية والمعطيات العقلية المنطقية.

فهناك حركات وتيارات وجماعات لا تدَّعي ـ في منطوقها وتصريحها ـ المهدوية لقائدها ولا تزعم النيابة الخاصَّة لمرجعها، ولا تقول إنه يلتقي «الإمام» ويتلقى منه، وإن هذا الحكم المعيَّن الذي أمر به، والقرار الذي اتَّخذه هو ـ في الحقيقة ـ قرار «المولى» ونظَره!... ولكنها ـ في وَاقعها ـ تبني الأمر وكأنها تنطلق منه، فتمارس الهيمنة والسيطرة والولاية على أتباعها وتأخذهم في سلوك وحراك يفضي إلى نفس النتائج ويؤدِّي إلى عين المخرجات من تعظيم وتقديس، ثم خضوع وإتباع!

إنَّ الجهل بأُصول التقليد واللبس في ضوابط المرجعية، أو قل الفوضى والتداخل في هذا الأمر الخطير، هو ما خلق أرضية هذه الحركات المشبوهة التي تستبطن دعاوى النيابة ومزاعم الاتصال بـ «المولى» وسوَّغ لظهورها، ولو وَعى الناس حقيقة الأمر في المرجعية والتقليد، ووَقفوا على حدوده الشرعية وكيفية العمل به، لما انقادوا لهذه الدعوات بهذا الشكل الأعمى وما خضعوا للأسر واتَّبعوا أياً كان كيفما كان، ولما تأسَّست الأحزاب، وما نشأت التيارات، وما قامت هذه الجماعات التي ترتهن الساحة بإملاءاتها وتديرها بمزاج زعيمها، وكأنه وِعاء إرادة الله أو مرآة تجليها، فهو يرسم الخط العقائدي والفقهي ويحدد للأتباع المسلك القويم الذي ينجيهم! والمؤمنون المستضعَفون المستغفَلون، يخضعون ويأتمرون ويتَّبِعون، ويرتهنون أنفسهم "طوْعاً"، بعضٌ تستهويه الشعارات السياسية الثورية، وآخرون تجتذبهم العناوين والمقولات الولائية، وطائفة ثالثة تغرَّر بهم الأجواء العبادية والنزعات الأخلاقية... هذا يحسب أن "وَليَّ أمره" تناول إفطاره هذا الصباح مع «الحجَّة» ﷺ، وذاك يجزم أن "مولاه" يتلقَّى تعليماته من الناحية المقدسة بلا حجاب، بل إن نوره ﷺ حلَّ في جناب صاحبه وسكن! وثالث يرى "شيخه" عبر الهالة الضوئية التي يرسمها مخرجه التلفزيوني حول رأسه، فيحسبها طوق القدِّيس، ويصغي لنفث هذا الممثل البارع في عُقَد أسرِه وارتهانه، وكأنه صدى قول «الإمام» ﷺ وما يأمر به!

إنهم يعيشون المهدوية والنيابة الخاصة ويمارسونها في عمقها الأخطر، فماذا يريدون من الدعوىٰ؟ وماذا عساها أن تقدِّم لهم أو أن يستفيدوا من رفعها وإعلانها غير إدخالهم في صراعات ونزاعات هم في غنىً عنها، ولن تعود عليهم بغير أن تضعهم في وَجه المدفع، فيحاصرهم المؤمنون حتىٰ يسقطوا؟ **وهم ـ دونها ـ يجنون ما يشاؤون ويحصدون ما يريدون، بلا مؤونة ولا مشقة ولا كُلفة ولا ثمن!**

إن ممارسات الشعوذة والدجل وضروب السحر (التي تبلغ إخبارات غيبية وإنجاز مهام صعبة وتلبية مطالب عسيرة بفضل تسخير الجن والاَستعانة بالشياطين)، وكذا أساليب التلقين النفسي وطرُق الإيحاء والإيهام، التي يقوم بها بعضهم في سبيل التأثير في البُسَطاء وجذب المريدين وجمعهم حوله، فيستقطب أتباعاً ويكوِّن جماعة ويخلق تياراً يفتتن به ويتمحوَر حول شخصه... **تحمل خطراً مضاعفاً** حين تقترن بدعاوىٰ ومقولات توحي **وتزعم بصِلة لها بـ «الإمام» عليه السلام!**

هكذا **يظهر "الشيخ المتقدِّس"، الممثل البارع،** وكأنه مُصلح يقدُم برسالته ونهج الخلاص الذي يحمل من الناحية المقدَّسة!... وهو "**شيخ**" ذاع صيته بالروحانيات والدعوة إلىٰ التقوىٰ والاَعتدال، والرفق والصلاح، ودروس الأخلاق والعرفان العملي! والحال أنه أحَد دهاة العصر، ولست مبالغاً ولا مسرفاً في هذا النعْت!

يتقن التلوُّن كالحرباء ويحسن تمويه وَضعه وتكييف حاله مع جميع التيارات والأحزاب، ويتقرَّب من القوىٰ الفاعلة في الساحة دون أن يدخل فيها فيحسب عليها ويتحمَّل تبعاتها، ويتجنَّبها دون أن يستعدي أحداً منها، فيُرضي كُلًّا بما لا يزعج الآخر ويُسخطه، ويجيد التقرُّب ـ بهدوء ودون إثارة وضجيج ـ إلىٰ ذوي الحظوة والنخب العلمية والسياسية والاَجتماعية، ومن قبل المالية، فيقتنص الطيور السمان من الأثرياء والوجهاء والأعيان، ويمتصُّ منهم ما جعل رأس ماله يتجاوز عشرات الملايين (هذا بخلاف ميزانيته وموارد نشاطه الثقافي والإعلامي)، والأخطر أنه يتمكَّن وينجح دائماً في إخفاء وَاقعه المالي، وإبقاء إثرائه الخرافي هذا بعيداً عن الأضواء، تماماً كما ينجح في اَجتذابها تجاه الجانب "الروحاني" و "الأخلاقي" وما يريد له البروز والظهور في شخصيته التمثيلية!

هذا "الشيخ" المتنسّك أوحى إلى امرأة كانت تحضر دروسه الخاصَّة في الأخلاق، **أنها بلغت من العرفان والمرتبة الروحية ما يجعلها غير مناسبة لزوجها** (المتزمِّت، الذي كان يشكو تغيُّبها عن البيت ولا "يتفهَّم" إصرارها على حضور دروس "الشيخ")، وما زال بها في إلحاح غريب وإغواءٍ شيطاني عجيب، بلغ طلب الانفصال والسعي إلى الخلع إن امتنع زوجها عن الطلاق! وهي الشريفة العفيفة، تأبى ذلك وترفضه... حتى كشف لها عن "السرّ" واضطر إلى الجهر بما يتجنَّبه ويحذره أيما حذر، وهو أن هذا **الطلاق ووُجوب الانفصال أمرٌ مباشر من «إمام العصر والزمان»** ﷺ، وما جناب "الشيخ" إلَّا قنطرة لنقله وإبلاغ الرسالة والتكليف الشرعي!

عندها لم تجد المسكينة بُدّاً من تنفيذه، فوقع الطلاق وكان الانفصال...

ولم تقف التراجيديا عند هذا المقطع الرهيب، حتى انقضت فترة عدَّة الطلاق، ليقوم جناب "الشيخ المتقدِّس" بالعقد على هذه المرأة والزواج بها!

عندها تنبَّه الأهل وبدأوا التحري والتحقيق... ليُكشف لهم سرُّ إصرار المرأة على ما كان منها، ثم ظهر الأمر على حقيقته، فانفجر غضبهم، وثارت ثائرتهم، وكاد الأمر أن يبلغ ارتكاب جريمة ويتحوَّل إلى فاجعة، إلَّا أن "الشيخ المتقدِّس" استدركه بالطلاق، واضطر في إثرها إلى الهجرة عن بلدها، والاستقرار في بلد آخر ابتلي به... ليعاود هنا سيرته الأُولى ويخصَّ النساء بدروس، وما زال يستقطب المؤمنات ويحظى بإعجابهن، وهنَّ يشكِّلن أكثر أتباعه ورواة كراماته ومآثره!

وإذا كان صاحبنا "الشيخ المتقدِّس" هنا قد افتضح لنقطة ضعف أسقطته، كونه أسير فرْجه وضحية شهوته الجنسية (وهي فضيحة طُوِّقت سريعاً، فلم تفش بين الناس ولم تبلغ عامة مريديه)، **فإن في الأدعياء والدجالين مَن يغالب رغباته ويقهر نفسه** عند هذه الشهوة وتلك، **في سبيل الأُمنية الأكبر والغاية الأعظم** التي يعيش لها ويسعى، فيصعب الوقوف على نقطة الضعف في الشخصية والثغرة في دنيا أهوائه وشهواته، وتراه يتقدَّم بقوة في التدليس ويوغل بعزم وثبات في الغواية، ويمضي حتى يبلغ النهاية التي يريدها وَليُّه ومخدومه «إبليس» الرجيم.

لذا علينا أن نُؤسس لأصل يلاحق هذه الحالات على اختلافها، **هو التحقيق في كلِّ دعوى، والفحص عن أي شخص يحمل راية ويتلبَّس بعنوان، ويدعو الناس ويجمعهم حوله، لنتثبَّت من أنها راية هدىً لا ضلالة؟** فيها رضاً لـ «آل محمد» ﷺ أم إتجار بهم يورث سخطهم وغضبهم والعياذ بالله؟... وذلك بإخضاع هؤلاء للضوابط العلمية، **وما يحدِّد موقعهم في منظومة الدين والحوزة والمرجعية ويدرجهم في مكانهم الصحيح**، دون مبالغة وإفراط، ولا بخس وتفريط، ويرسم لهم درجة ورتبة تجيز للساحة أن تستقي منهم وتتلقَّى، ويسمح لهم أن يرفدوها، بشكل سليم وصورة صحيَّة لا يشوبها لَوْث ولا ريب، ووُضوح يقطع الطريق على الزيف والاستغلال، فضلاً عن الدجل والضلال.

وعلى سبيل المثال، فلو أُخضع ذاك "الشيخ المتقدِّس" للتحقيق في بعض مواطن الريبة التي تكتنف حركته، من قبيل **مستواه العلمي ودرجة تحصيله**، ومتى انقطع عن الدراسة وفي أية مرحلة ترك الحوزة؟ ثم كيف يجمع بين دعاوى الولاء التي ينادي بها ومقولات الولاية التي يتبنَّاها والآفاق التي يحمل فيها أتباعه، مع **وَقفات الوئام وحالات الانسجام التي تسجَّل عليه مع أعداء الولاية! ولا سيما منكري مصائب «الزهراء» ﷺ** وفضائلها؟ **لعرف السائل واكتشف الأداء "التجاري" الذي يحف بهذه المسيرة ويحكم هذه السيرة.**

كيف يجمع "الشيخ المتقدِّس" في قلب واحد حبَّ وولاء وأفكار وعقائد العارف الكامل والفقيه العامل «آية الله العظمى الشيخ محمد تقي بهجت» التي تحلِّق في سماء الولاء وتتربع فوق قمم العرفان، مع سيرة ونهج وشعارات «الضال المضل» المتسافلة في حضيض المادية والمشرفة على الخروج من مدرسة الولاء، بل الخارجة عنه كما حكم الفقهاء!؟

لو أن الساحة بشبابها الحركي الناشط، ومجاميعها الفاعلة المخلصة، **أخضعت** هذا "الشيخ المتقدِّس" **للتحقيق، ولاحقته بالسؤال** عن مواقع الإعلام المتقدِّم التي يوفِّرها له «حزب الدعوة» الحاكم في «العراق»، وسرِّ الدعم السياسي والتغطية الاستثنائية التي يحظى بها هناك، وكيف عساها أن تجتمع مع ما يدَّعيه وينادي به من أفكار وعقائد في أوساط الولائيين وسائر المؤمنين التابعين ـ بطبيعة التكوين الشيعي وتلقائيته ـ للحوزة والمرجعية، و«الدعوة» حزب قام على تقويضها ونشأ على حربها؟!

ولو سُئل هذا "الشيخ المتقدِّس"، الذي أوْهَم الناس أنه غارق في الزهد ومتألِّق في الرضا والقناعة، حتى يكتفي من الطعام بما جشُب (لزوم الرياضات المضنية التي يلتزمها!)، ولا يتناول إلَّا زاد الفقراء ولا يقتات إلَّا بأكل النسَّاك، حتى تراه ينفرد عن مائدة المدعوين (على شرفه!) بخوان يحمل كسرة خبز، وقضمة من خضار، يتناولها ببطء، وهو ينوء برقبته ويسبل جفنيه ويتململ تململ السقيم، ويخلط لقيماته بذكر موصول من الحمد والشكر، والدعاء والثناء... **لو سئل عن الملايين في حساباته** المصرفية وودائعه البنكية، والأُخرى الموظَّفة في مشاريع تجارية وفنادق وعقارات... ثم سئل بعد هذا عن مكان الرجل من الحقيقة في المستوى العلمي مقارنة بالسطح الذي يظهر فيه ويدَّعيه، وكم يتناسب وَضعه ووَاقعه على هذا الصعيد مع ما يضطلع به ويمارسه في الساحة، وما غدا يتبوَّأه من موقع ويحظى به من دوْر؟! **لو أن الساحة الإيمانية سألت وحقَّقت وأخضعته ـ هو وغيره ـ للضوابط**... لانكشف الغثُّ من السمين، وتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من فجر الصدق، وظهرت أنوار الحقيقة من تمثيله وتزييفه، وتجلَّت وأسفرت عن استخفاف ودجل ونصب واحتيال، ولقُطع الطريق على هؤلاء الأدعياء الذين استخفُّوا قومهم فأطاعوهم.

♦ ♦ ♦

الخلاصة إننا في هذا الباب بين مقولة ساقطة و**إشكال وَاهٍ وتشكيك سخيف**، واتهام باطل داحض، تطال ممارسة «المولى» ﷺ لحجيَّته، **وكيفية نهوضه برعاية البشرية وقيامه بسائر شؤون ومَهام الإمامة الإلهية المنوطة به**، والحال أنه غائب عن الأنظار، منقطع عن الناس، نائٍ في مغيَّبه، غير حاضر في مقامه ولا ناهض بدوْره حسب الظاهر؟... وما يتفرَّع من هذا الإشكال ويترتَّب على ذلك القول، من إمكانية رؤيته أو نفي اللقاء به ﷺ وانعدام فرَص مشاهدته في عصر الغيبة الكبرى (منذ ٢٥٥ إلى يومنا الحاضر، وحتى ما شاء الله من آتي الأيام وقادمها)، بل ما بلغ في بعضهم (كـ «المتفلسف» الذي تعرَّضنا لآرائه المتهافتة وبيَّنَّاها) من مجاراة المخالفين والنزول على رأيهم، وموافقة مدرسة أهل السنة والجماعة في عقيدتهم حول «المهدي المنتظر» ﷺ.

وقد غمز، بل ذهب علَناً إلى ما جعل القضية "سالبة بانتفاء الموضوع"، فلا "إمام" غائب حتى يُرى ويلقى، ما سمح له وأخذه إلى الجزم، ثم الحلف والقسم بامتناع الرؤية أصلاً، وعدم تحقق المشاهدة بتاتاً، حتى في مورِد واحد! ما يعني أنه ذهب إلى القول بعدَم وُجود «الإمام المهدي» ﷺ أصلاً في عصرنا الحالي، وأنه سيولد في آخر الزمان. واستدراكه اللاحق الذي أراد أن يوجّه من خلالته مقولته الباطلة ويلتمس العذر لأطروحته الساقطة، ولكن على طريقة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝﴾ (البقرة)، بالزعم أنه أراد التوطئة وقصد التمهيد لنظرية "الفيض" التي تذهب إلى وُجوب وُجود واسطة للفيض الواجب على الله سبحانه وتعالى... **لا يعالِج الأمر ـ كما أسلفنا ـ ولا يُنهي الإشكال الذي يتوجّه إليه والاعتراض بل الإدانة الثابتة عليه**، فغاية ما تذهب إليه هذه النظرية مفهوم كلّي، لم يعرض الرجلُ الدليل على انطباقه ولا قال بتحقُّقه في «المولى» ﷺ حصراً! فبقيت الشبهة التي أثارها حول روايات ميلاد «الإمام» ﷺ، وتشكيكاته بأصل وُجوده الشريف، قائمة في أُطروحته، مستحكمة في عنقه حتى يموت، ثم طوقاً يلزمه حين يحشر يوم القيامة، فأغلالاً إلى الأذقان تقحمه إلى مصيره الذي اشتراه بثمن بخس: شهرة وظهور إعلامي، واعتبارات زائلة.

وفي المقابل هناك إفراط ينتقل بالساحة الإيمانية ويأخذها إلى دعاوى ساقطة جوفاء، وحالات متخلِّفة فكرياً، تستهين بالخطب وتسخف بالقضية وتستهلك الفكرة، **وتذهب في مزاعم اللقاء بـ «المولى»** ﷺ وتجعل الاتصال به والأخذ والتلقّي المباشر منه والنقل عنه، **مبذولاً لكلِّ مَن أرادوا تعظيمه وتبجيله**، وبشكل عاديّ وعلى نحو يتجاهل أصل الغيبة، وكأنَّ «الإمام» ﷺ غير محجوب! بل هي ـ في واقعها ـ استعاضة للإمامة وتبديل، أو **قُل حُلول في أشخاص آخرين!** وهي دعاوى تتضمَّن السفارة وتبلغ تعيين نواب خاصّين (مما يفترض في المعتقد الشيعي أنه انتهى وانقضى بانتهاء عصر الغيبة الصغرى، وعهد السفراء الأربعة رضي الله عنهم)، وما يتبع ذلك من رسم تكاليف، وإبلاغ رسائل غيبية، تنطوي على تعظيم أشخاص، وترجيح مواقف، وتصحيح مقولات وتبنّي آراء، وما إلى ذلك مما يقع فيه الاختلاف، تراه محسوماً بإشارة من شخص ما "وَقع عليه أو حلَّ فيه نور الإمامة"!

وبعض هذه المزاعم علَنية صريحة تجاهِر بحقيقتها، **وبعضها الآخر مبطَّنة متوارية حول عناوين ومسمَّيات أُخرىٰ**، وإن كانت تُفضي إلىٰ النتيجة نفسها من خطر السفارة والقول بالنيابة الخاصة. هذا إلىٰ جانب ظهور مَن يدَّعي أنه هو "المهدي المنتظر" بين فينة وأُخرىٰ، وكذا فإن هناك مَن يدَّعي أنه الإمام الثالث عشر! مما شاع مؤخراً في «البصرة» من علج ساقط بجميع المقاييس، ومن هوَان الدهر وجدب الزمان، أن تأخذ دعوته غطاءً سرىٰ بها إلىٰ بعض بلاد «الخليج»، فحظيت ببعض الأنصار والأتباع.

وقد انشغل بعضهم ـ جزاهم الله خيراً ـ بمواجهتها، ولكن المأساة أن غالبية الذين انبروا لهذه الدعوة هم من الذين صمتوا طويلاً عن الضلال المبطَّن والانحراف الأخطر الذي يوهم ويُلبس، وساهموا في ترسيخ مرجعيات مزيفة، وأغضوا الطرف عن زعامات دينية باطلة، فاشتركوا من خلال هذا السكوت وتلك المسايرة في بسط الأرضية والتمهيد لظهور دعاوىٰ علىٰ هذا الحد من الوَهْي والافتضاح، ليجدوا أنفسهم، وتجدهم الساحة، غيارىٰ علىٰ العقيدة، أشداء في مواجهة هذه الظاهرة! ولو تدبَّروا لرأوا أنها ثمرة لغرس، ونتيجة لتقاعس وتخاذل سبق منهم، ووليدة لإرهاصات طالما عصفت بالساحة، أخلىٰ فيها القوم ـ وما زالوا ـ جبهات المواجهة وولَّوا مدبرين، أو جلسوا علىٰ مقاعد المتفرجين، وافترشوا تلال السلامة والرفاه، وانصرفوا لما ينعش دنياهم ويوسّع علاقاتهم ويجنِّبهم معارك تفقدهم شعبيتهم! **لم تأت الجرأة في دعوىٰ السفارة إلَّا حين رأىٰ أربابها أنَّ أُكذوبات المرجعيات المزيفة انطلت، ودعاوىٰ القيادة تمضي علىٰ الرغم من ضلالها وانحرافها!**

إن النهج الوحيد القادر علىٰ قطع الطريق علىٰ الضلالات الانحرافات، والسبيل الأقوَم لإقفال هذا الباب علىٰ مدَّعيه، وأخذ الساحة في طريق الصحَّة والسلامة، **هو تأصيل الضوابط الشرعية والقواعد العلمية في الحكم علىٰ الأحداث والأشخاص**، فهذا هو السدُّ الذي يمكنه أن يقطع الطريق علىٰ الأدعياء. ولا بدَّ في هذا السبيل من الأخذ بأسباب زيادة العلم وإذكاء الثقافة الإيمانية، وإفشاء الوعي وتنمية البصيرة التي يجب أن يتمتع بها المؤمن وينطلق منها في تعاطيه مع الناس والأحداث، فلا تهجم عليه اللوابس ولا يُستَغل ويُستغفل، ويغدو مطيَّة للدجالين والأفَّاكين!

ولا يكون ذلك ولا يتحقَّق إلَّا **بتحكيم الضوابط الشرعية وإعمالها وتطبيق الشرائط العلمية والتشدد والتدقيق في صِدق أنطباقها، سواء في النيابة العامة** لـ «الإمام» ﷺ **ومقام المرجعية العليا للطائفة** (التي يتناولها البحث في هذا الإصدار)، أو في **ما دون ذلك من مقامات العلم** وما يتفرَّع عنه من أدوار الدعوة ومهام التبليغ والتصدِّي للشأن الديني في المجتمع، كالخطابة الحسينية وإمامة الجماعة وتقديم برامج تلفزيونية أو تبوُّء مواقع في شبكات التواصل الأجتماعي... **وكذا في الحكم** على هذه **الدعاوى وتلك الحالات**، سواء كبروياً في إمكانية تحقُّق الرؤية والمشاهدة العابرة، والأدلَّة العلمية التي تثبتها، أو في السفارة والأدلَّة التي تنفيها، أو صغروياً في صدق دعوى المدَّعين والحكم على أشخاصهم وحقيقة مقولاتهم، أو قُل مَن يُدَّعى لهم ذلك ويُقال عنهم، **فالصادقون** الذين أتصلوا بالناحية المقدَّسة ووَقفوا على بعض أسرار الله تعالى، **أقفلوا أفواههم**، وختموا على ألسنتهم، فكتموا ما شاهدوا ولم يبيحوا النقل إلَّا بعد وَفاتهم، وبعد فوت فرصة التكسُّب، وتلاشي نطاق الأتجار وميدان الأستغلال.

ومسك الختام في هذا وذاك، **قبس من أنوار كلامهم** ﷺ:

روى «علي بن بابويه القمي في (فقه «الرضا» ﷺ):

سَلُوا ربكم العافية في الدنيا والآخرة، فإنه أروي عن «العالم» ﷺ أنه قال: إنه (سؤال العافية) المُلك الخفي، وإذا حضرت (العافية) لم يؤبَه بها، وإن غابت عُرِف فضلها.

وأجتهدوا أن يكون زمانكم أربع ساعات: ساعة منه لمناجاته، وساعة لأمر المعاش، وساعة لمعاشرة الإخوان الثقات، والذين يعرِّفونكم عيوبكم، ويخلصون لكم في الباطن، وساعة تخلون فيها للذاتكم، وبهذه الساعة تقدرون على الثلاث ساعات.

لا تحدِّثوا أنفسكم بالفقر ولا بطول العمر، فإنه مَن حدَّث نفسه بالفقر بَخِل، ومَن حدَّثها بطول العمر حَرَص.

أجعلوا لأنفسكم حظاً من الدنيا بإعطائها ما تشتهي من الحلال، وما لم ينل المروَّة ولا سرف فيه، وأستعينوا بذلك على أُمور الدين. فإنه نروي: ليس منَّا مَن ترك دُنياه لدينه، ودينه لدُنياه.

تفقهوا في دين الله، فإنه أروي: مَن لم يتفقَّه في دينه، ما يخطئ أكثر مما يُصيب، فإن الفقه مفتاح البصيرة، وتمام العبادة، والسبب إلى المنازل الرفيعة، وخاصُّ المرء بالمرتبة الجليلة، في الدين والدنيا. وفضل الفقيه على العباد كفضل الشمس على الكواكب، ومَن لم يتفقَّه في دينه لم يُزكِّ الله له عملاً. وأروي عن «العالم» عليه السلام أنه قال: لو وَجدت شاباً من شبان الشيعة لا يتفقه، لضربته ضربة بالسيف. وروى غيري: عشرون سوطاً. وأنه قال: تفقهوا وإلَّا فأنتم أعرابٌ جُهَّال. وروي أنه قال: منزلة الفقيه في هذا الوقت، كمنزلة الأنبياء في «بني إسرائيل». وروي أن الفقيه يستغفر له ملائكة السماء، وأهل الأرض، والوحش، والطير، وحيتان البحر.

وعليكم بالقصد في الغنى والفقر، والبِرِّ من القليل والكثير، فإن الله تبارك وتعالى يعظم شقَّة التمر، حتى تأتي يوم القيامة كجبل «أُحُد».

إياكم والحرص والحسد، فإنهما أهلكا الأُمم السالفة، وإياكم والبخل، فإنه عاهة لا يكون في حُرٍّ ولا مؤمن، إنه خلاف الإيمان.

عليكم بالتقية، فإنه روي: من لا تقية له لا دين له، وروي: تارك التقية كافر، وروي: إتق حيث لا يتقى. التقية دين منذ أول الدهر إلى آخره. وروي أن «أبا عبدالله» عليه السلام كان يمضي يوماً في أسواق «المدينة»، وخلفه «أبوالحسن موسى» عليه السلام، فجذب رجل ثوب «أبي الحسن موسى» ، ثم قال له: مَن الشيخ؟ (أي سأل «الإمام الكاظم» عليه السلام عن أبيه «الإمام الصادق» عليه السلام) فقال: " لا أعرف "!

تزاوَرُوا تحابوا، وتصافحوا ولا تحتشموا، فإنه روي المحتشي والمحتشم في النار (قيل: تحشيت من فلان أي تذممت منه. كما في ‹لسان العرب› حشا: ج١٤ ص١٨٢).

لا تأكلوا الناس بـ «آل محمد» صلى الله عليه وآله، فإن التأكُّل بهم كفر.

لا تستقلُّوا قليل الرزق فتُحرَموا كثيره.

عليكم في أُموركم الكتمان في أُمور الدين والدنيا، فإنه روي أنَّ الإذاعة كفر، وروي أن المذيع والقاتل شريكان، وروي، ما تكتمه من عدوك، فلا يقف عليه وَليُّك.

لا تغضبوا من الحق إذا صدعتم به.

ولا تغرنكم الدنيا، فإنها لا تصلح لكم، كما لم تصلح لمن كان قبلكم ممن اطمأن إليها. وروي أن الدنيا سجن المؤمن، والقبر بيته، والجنة مأواه، والدنيا جنة الكافر، والقبر سجنه، والنار مأواه.

عليكم بالصدق، وإياكم والكذب، فإنه لا يصلح إلَّا لأهله.

أكثروا من ذكر الموت، فإنه أروي: أن ذكر الموت أفضل العبادة. وأكثروا من الصلاة على «محمد وآله» ﷺ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات، في آناء الليل والنهار، فإن الصلاة على «محمد وآله» أفضل أعمال البر.

احرصوا على قضاء حوائج المؤمنين، وإدخال السرور عليهم، ودفع المكروه عنهم، فإنه ليس شيء من الأعمال عند الله عزَّ وجلَّ بعد الفرائض أفضل من إدخال السرور على المؤمن.

لا تدَعوا العمل الصالح، والاجتهاد في العبادة، اتكالاً على حبّ «آل محمد» ﷺ، ولا تدَعوا حبَّ «آل محمد» ﷺ والتسليم لأمرهم، اتكالاً على العبادة، فإنه لا يُقبل أحدهما دون الآخر. واعلموا أن رأس طاعة الله سبحانه التسليم لما عقلناه ولما لم نعقله، فإن رأس المعاصي الردُّ عليهم، وإنما امتحن الله عزَّ وجلَّ الناس بطاعته لما عقلوه وما لم يعقلوه، إيجاباً للحُجَّة وقطعاً للشبهة. واتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، يُصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار، ومساكن طيبة في جنات عدن، ولا يفوتكم خير الدنيا، فإن الآخرة لا تلحق، ولا تنال إلَّا بالدنيا.[1]

♦ ♦ ♦

(١) «فقه الرضا» لـ «علي بن بابويه» ص ٣٣٧.

مظاهر الخلط في شأن المرجعية

هناك موانع وصعاب كثيرة وعقبات متعدّدة تعترض طريق الأخذ بمفهوم المرجعية الأصيلة والعمل بالتقليد الصحيح، والعودة بهذا الحكم إلى موقعه الشرعي القويم، ودوره الفكري السليم... **عقَبات ما زالت تسبب خلطاً وٱرتجاجاً في الصورة، وتخلق تداخلاً وضبابية في المفهوم والفكرة**، ثم ٱرتباكاً وفوضىً في الموقف والعمل.

وبعض هذه الموانع والصعاب، أو قُل المفاهيم الضبابية المشتبهة والصوَر المتداخلة الملتبسة عن هذا الأمر الحساس وموقعه في المنظومة الدينية، والأصل الخطير، إن لم يكن الأخطر، في حياة المؤمن الملتزم... هي **تلقائية عادية، تعود للبُعد والغفلة والجهل بأحكام الشرع وحدوده، وتواضع الثقافة الدينية بين عوام المؤمنين** وإن بلغوا في تخصُّصاتهم درجات متقدِّمة، وتفوقوا في العلوم والمجالات التي يعملون فيها إلى حدود عُليا، فتجد أكاديمياً متمرّساً في ميدانه وصل لأعلى الرتب العلمية، أو أُستاذاً جامعياً هو الأول في حقله، يقع فريسة مفاهيم شرعية مغلوطة وعقائدية باطلة ويتبع مرجعية دينية مزيفة!...

والقسم الآخر من هذه الموانع هي مفتعلة ومختلَقة، من **غرس أدعياء المرجعية المزيفين، ومن نتاج ما بثَّته الأحزاب (الإسلامية) السياسية، ومن وَضع الفرق الباطلة والتيارات المنحرفة**... فهي ٱستطاعت عبر آلتها الإعلامية وإمكانياتها المالية والتنظيمية، وقدراتها الحكومية، ناهيك بالمؤازرة الخفية الشيطانية والدعم الإبليسي الذي يرفد هذا التيار، ٱستطاعت أن تزرع مفاهيم مقلوبة وأفكاراً معكوسة عن المرجعية والتقليد وأُصولها.

وسنعرض في هذا الباب بعض هذه المفاهيم ونتناولها بما تيسَّر من معالجات:

*** التمييز بين الفقاهة والثقافة...**

من الآفات التي يقع فيها العوام، وكثيراً ما يكونون ضحيَّة لها، عجزهم عن التمييز بين العلم والفقاهة، وبين حصيلة المطالعة والثقافة. **فيخلطون بين التخصص العلمي والتعمُّق الطولي** في إحدىٰ العلوم كالفقه أو الحديث أو الرجال أو التفسير، ما يبلغ الأجتهاد والتخصُّص، وبين **مجرد الإلمام الناتج عن مطالعة سطحية وقراءة عرَضية عابرة** في ميدان ما، وكذا تراهم يعانون من **عدم التفريق بين الأدوار والمهام التي ينهض بها طلبة وعلماء الدين**، العاملون في الحقل الديني، من دعوة وإرشاد وتبليغ، فيحسبون إمام الجماعة الذي يقتدون به في مسجدهم، أو الخطيب الذي يرقىٰ المنبر في حسينيَّتهم، **هو مَن يمثل الدين و"يعنيه"**، بالتطابق التام، حتىٰ لا اثنينية، فيرجع إليه ـ عملياً ـ و"يُقلِّد"، ويُتَّخذ مُستقىً للدين ومرجعاً في العقائد والأحكام، و"ليس وَراء «عبادان» قرية"!...

وقد تفاقمت هذه الحالة المرضيَّة وتركَّب الداء وأعضل، مع تنامي وَسائل الإعلام وتقنياته، وتطوُّر قنوات التواصل الأجتماعي، حتىٰ أصبح **مُحاورٌ عقائدي ما يظهر في قناة فضائية**، يذود عن المذهب ويردُّ قول المخالف ويدحض حجَّته ويفحمه وينتصر للحق، هو عنوان الدين ورمز عزَّته، لا غيره ولا سواه، وغدا **شيخٌ يبيِّن الأحكام الفقهية** ويردُّ علىٰ أسئلة المشاهدين ويجيب عن أستفتاءاتهم الشرعية، أو **روحاني يعالج مشكلاتهم الأجتماعية** ويطرح الحلول لخلافاتهم الأُسرية، أو خطيب يحسن الوَعظ والإرشاد... **هو الرمز والعنوان الديني الوحيد الذي يعرفونه، أو يعترفون به!** وهكذا حتىٰ أصبح **منشدٌ** يردِّد المراثي الحسينية والمدائح الدينية **هو المحور الذي يرسم الأصطفافات ويحدِّد الخنادق والجبهات**، حتىٰ إن أحدهم نال من زعيم ديني وسياسي كبير يدَّعي المرجعية ويقود ثورة عظيمة، فتصدَّىٰ أتباعه له، ولَاحقوه بالتشويه والتسقيط والتهديد والوعيد، حتىٰ رُفعت التقارير إلىٰ القيادة وأُبلِغت بأنها معركة خاسرة، وأن «القائد» سيفقد جميع الحياديين في الساحة إن أُشير إليه كعَدُوٍّ لهذا "الملا"، وأنه هو المقصود فعلاً من الطعن الذي قرأه في "لطميَّته"، فأمر أتباعه وإعلامه بالكفِّ عنه وتجنُّبه، خوف سقوطه هو!

وفي الفترة الأخيرة **أصبح "مغرِّد" في شبكة «تويتر» أو مدوّن ناشط في «الفيس بوك»**، ممن تفرَّغ (أو وَظَّف مَن ينوب عنه ويكتب بأسمه، فيتناوبون على هذا الدور) ليتلقى أتصالات الملاحقين ويلتقي المتابعين ويتواصل معهم على مدار الساعة، يزوِّدهم بالأخبار والمعلومات الدينية، ويقدِّم لهم ما يحتاجونه على هذا الصعيد... أصبح هو **مصدر الإسلام، وقناة الأرتباط بالدين**، وكلَّ ما يعرفه جمع غفير من الشباب والشابات عن الفقه والعقيدة والتاريخ، ومن قبلُ: الرؤى والأحلام، وغدا هو "مرجعهم" الواقعي.

وناهيك بالخلط والخبط الذي يصدر عن هذه المواقع، وبعضها زلَّات شنيعة وأخطاء قاتلة، ولا سيما في العقائد والأحكام الشرعية، فإن هناك **خطر داهم يتهدَّد** هذا الوضع، وهاجس يلوح في أُفق هذه الحالة، هو أنها لا تلبث أن تتحوَّل إلى **صنم يُعبد** من دون الله، **وقُطب يلتف به المريدون وينقاد له الأتباع**، فلا يتوانى أن ينحو بهم ويأخذهم إلى حيث يريد من الضلال، ولا يلبث أن يخضعهم للأستثمار والأتجار.

ولست أزعم أنَّ كلَّ هذه المواقع والحالات شيطانية غاوية، نشأت لتبثَّ التشويش في المفاهيم الدينية، وتتآمر لتخلق البدائل عن المرجعية الأصيلة، فهناك شخصيات ظهرت في عالم المدوَّنات، ومَواقع نشطت في الشبكة العنكبوتية، أُسّست على تقوىً وقصدت خيراً... شاب أخذته الغيرة على دينه، فأنبرى للدفاع عنه، وآخر أراد نقل معلوماته، فأنجرَّ إلى مَواقع وأماكن، وحقول وميادين، وبحور وأعماق لا طاقة له بها، وهو لا يحسن عوماً ولا يجيد غوصاً، ولا يملك راحلة تقلُّه ولا فُلكاً يركبه، فراح يخبط ويخلط، ثم غلَبه الكبر وأستولى عليه الغرور أن يعترف بجهله وينسحب محتفظاً ببقية دينه، فأصرَّ وكابر.

ولعلَّ بعضهم أحسن الحركة وأجاد الإدارة ولم يشطط برأي ولا سقط في أنحراف، لكن مَن عساه أن يثبت في وجه الإغراء والإغواء؟ ومَن **يمكنه أن يطيق "خفق النعال"، ولا يبالي بالشهرة، ولا يكترث بعددٍ ما زال يتنامى من "الملاحقين" و"المتابعين"**؟ فيجد أحدهم، وهو نكرة في العلم، صفر اليدين في العدالة، خالي الوفاض من أي تخصُّص، يجد فجأة، إثر حدَث عارض أو خبر مثير نقَلَه، مئات، ثم آلاف، فعشرات آلاف الناس، تسأله وتنتظر كلمته في الأحداث، وتعليقه على الأخبار، ورأيه في القضايا؟

لقد تحوَّلت هذه العناوين الإعلامية البرَّاقة بالصيت والشهرة، والمواقع الثقافية اللامعة بفعلها وتأثيرها، التي لا أقول عنها جوفاء خاوية في حقيقتها، أو ضالَّة مضلَّة، ولكنها في الأقلِّ الأدنى، والقدر المتيقَّن، أنها **ليست مؤهَّلة وغير قادرة، وهي ـ في حقيقتها ـ عاجزة، وتفتقر إلى الكفاءة اللازمة التي تسمح لها** بتبوُّء حتى بقعة صغيرة من هذا الموقع الذي تشغله، وتجيز لها الاستحواذ على جزء بسيط من الدور الذي تضطلع به، وتبيح اقتطاع هامش محدود من المهمة التي تؤدِّيها، ثم المقام الذي تدَّعيه، أو غدت تتسنمه على أية حال... ومع كلِّ هذا وذاك، تحوَّلت هذه المواقع إلى مراكز استقطاب ورايات قيادة وآليات إدارة، والأهم الأخطر: **أنها صارت مصادر ومراجع**، وأضحت قناة اتصال وارتباط قطاع عريض من المؤمنين والمؤمنات بـ"الدين"، وغدت هي غاية جهدهم ورغبتهم، ونهاية ما يطلبون في المعرفة الدينية.

وبصرف النظر عن علل هذه الظاهرة وأسباب هذه الآفة، على حقٍّ كانت أو مغرضة، طبيعيَّة تلقائية كانت أو مفتَعلة مدبَّرة، فإن هذا الأمر يُعدُّ مأساة وكارثة!... **أن يؤخذ الشباب الشيعي** (المتعلِّم، في المفترض) **بحديث خطيب مفوَّه، وجمال تعابير كاتب بارع، وسلاسة بيان مؤلِّف متقن، أو حتى ثراء بحث عالم ديني، فيتوهمه جهبذاً نحريراً، ويحسبه مجتهداً مطلقاً**، بل قد يراه "الأعلم" في جميع فروع المعرفة الدينية (إن ميَّز بينها!)، ولا يحسب أحداً بعده! وقد ضربت المثل في أقلِّ الحالات شطحاً وأدنى الفروض سوءاً، وأقربها إلى التقويم والتصحيح، والعلاج والاستدراك، **وإلَّا فإنَّ أكثر هؤلاء الذين يستقطبون الناس ويتبوَّؤُن الرئاسات والزعامات، هم من الحشو الطغام والسُقَّاط الحثالات**، لا علم ولا فهم، ولا نُبل ولا شرف، ولا شهامة ولا كرامة.

والبلاء أن الحالة عمَّت وفشَت وتحوَّلت إلى ظاهرة، تجدها في أي "وجه" تلفزيوني وكلِّ "عمامة" يقرِّر الحزب، ومن بعده ووراءه إدارة القناة الفضائية، إبراز صاحبها، ويوكل إلى المخرج التلفزيوني إظهاره وتسليط الضوء عليه بما يرفد العقل الجمعي ويؤدِّي إلى صنع "نجم" ويعين على إبراز "وَجه"، فيغدو الرجل مهوى الأفئدة وقبلة القلوب، ويتحوَّل في القريب إلى مرجع، وإن لم يطلَق عليه الاسم والعنوان!

والمؤلم أن بعض هذه النماذج في نهاية الخواء وغاية السوء والنشاز، من قبيل فتىً يافع، تعمم حتىٰ ينتسب إلىٰ قطاع المعممين النافذ والمميز في حزبه، وتمشيخ تطفُّلاً وتجاوزاً علىٰ العلم وأهله، وقد تخصَّص وتفرَّغ للاختلاط بالإناث، وأُوكل إليه جذبهن إلىٰ الحزب ومرجعه المزيف، وتكثير هذا الضرب من السواد، وهو لا يملك إلَّا الوجه الحسن والهندام المتأنّق الذي يستخف عقول الفتيات ويغرّر بهن، فتراه، بعد التصدّي للمنبر الحسيني، الذي يشوّهه ويسيء إليه في كلّ مرّة يرقاه (بلا مبالغة ولا استثناء!)، يحاضر في جامعات (بلا أدنىٰ حياء ووَجَل)، يعِظ ويلقي دروس الأخلاق ويوجِّه الطلبة بـ" إرشاداته الفكرية "، ولربما جلس في مقاعد الصفّ الأول بعض الأساتذة والمختصّين في مختلف العلوم! كما يُعِدُّ لنفسه البرامج التلفزيونية (فهو المدير!)، فتصفُّ أمامه مقاعد النساء، وهو مستوٍ إزاءهن بجُبَّة صفراء تسِرُّ الناظرين، تتطابق مع لون عباءته الرقيقة، وقد تدلَّت غُرَّته وتسللت من عمامته التي تحاكي قِدْر طهْيٍ كبير، فإن غرَّرت ببعضهم وأوْحت أن تحتها بعض علم وفضيلة، فهي ـ بحجمها وشكلها ـ تظهر رأس "الشيخ" متكوِّراً صغيراً، ما يوغل النشاز في المشهد وأسباب الاستغراب والاستهجان في الصورة، وقد سرَّح الغُرَّة بإتقان، وثبَّتها علىٰ جبهته كأنه رسمها، وراح يخور ويهذر بعُجمة فاضحة... ولو ألقيت السمع ومارست الشهادة، لوجدت المشهد يضجُّ بنداء وُجوب نحْر هذا العِجل وتحرير المجتمع من أضرابه!

والرجل لم يدرس في حوزة ولا تلقىٰ من جامعة، بل لعلَّه (بقرينة التفاهات التي يلقيها، فأنا لا أعرفه شخصياً ولم ألتق به) لم يتزوَّد ويتثقَّف من كتاب، ويبدو أن كلَّ معلوماته من مطالعات الصحف، وبرامج الإذاعة والتلفزيون، وإن قرأ واطَّلع، ففي الحدود الدنيا التي توفِّر له هذا المعاش الغشَّاش، أما العلم، فأكاد أجزم أنه لا يحسن أن يفك عبارة واحدة من ‹الرسائل› أو ‹الكفاية›، بل لا أخاله يفقه الرسالة العملية ويعرف شكيَّات الصلاة.

تُرىٰ كيف تتمكَّن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية من جمع الناس حول أضراب هؤلاء؟ فيحوِّلونهم إلىٰ مواقع يرجع إليها الشباب في أخذ الدين وتلقي المعارف الإلهية؟ ماذا جرىٰ علىٰ ساحتنا حتىٰ أصبحت تحكم علىٰ العلم والفضل من الشكل والهندام، أو من البلاغة وحُسن البيان، أو من الشهرة والإعلام!؟

كيف غابت الأُسس وتلاشت القواعد وسقطت المعايير حتىٰ أصبح "زيد" هو المرجع المقلَّد، والحكَم الذي ننزل علىٰ رأيه في خلافاتنا العقائدية والفكرية، فنقرّر أن نقيم هذه الشعيرة مثلاً، أو نحاربها، ونتَّخذ هذا الموقف أو نحجم، وننصر هذه الفكرة أو نقف علىٰ الحياد منها، وذلك **لا لعِلْم الرجل وتخصُّصه وتبحُّره في الفقه والأُصول، ولا لفضله وتضلُّعه وتعمُّقه في فهم القرآن والحديث**، ولا حتىٰ لعدالته وزهده وتقواه، ومخالفته هواه وطاعته مولاه كما أمرنا «الإمام» ﷺ، بل لأنه ـ علىٰ سبيل المثال ـ مقاتل شجاع، أو سياسيٌّ محنَّك، ومجاهد قضىٰ شطراً من عمره في سجون الظالمين! أو لأنه مُحاور جيِّد أفحَم الخصوم والأعداء في القنوات الفضائية، أو لأنه ناشط في حقل المساعدات الإنسانية وبارز في أنشطة البر وتقديم الخدمات الاجتماعية، من بناء مساجد ومدارس ومستشفيات ودُور لإيواء العجزة والأيتام؟... ثم تنحدر المعايير وتتهاوىٰ الضوابط لتبلغ الشكل الحسن والهندام المتأنِّق، أو كتابة العوَذ والأحراز، أو تفسير الرؤىٰ والمنامات!

علينا أن نعيد بناء موقع التخصُّص العلمي في الذهنية العامة للناس، ونطرح الفكرة بشكل مكثَّف ودائم، ونكرّر باستمرار: إن **العلم الذي يرسم معالم الدين وأحكامه هو شيء آخر غير ما يحسب العوام ويظنون**، سواء في مادته وموضوعه، وأدواته وآلية استنباطه، أو في كيفية تحصيله وطريق بلوغه، وأنه أمر يفتقر إلىٰ **التخصص والتعمُّق، وهذا يتطلَّب تفرُّغاً وانقطاعاً وشرائط أُخرىٰ** لا تجدها في الخطيب والواعظ ولا المحاور العقائدي ولا الكاتب ولا المجاهد، ولا يكون إلَّا في الأوحَدي من أهل كلّ زمان.

يجب أن نعمل علىٰ التمييز بين العلم التخصُّصي الذي يبلغه الفقيه ويتمكَّن منه المجتهد، **وبين الثقافة الإسلامية العامة والحراك الفكري الذي تمارسه الطبقة الثانية والثالثة من رجالات الحوزة**، بل الطبقات الدنيا، وتُشرع فيه الأبواب حتىٰ لمن يعرف حرفاً واحداً أو كلمة، فينقل هذه الكلمة وينشرها بمقدار ما يمكنه ويسعه. فكَوْن أحد علماء الدين، أو غيرهم، مثقفاً، يُحسن الحديث ويجيد عرض الفكرة والاستدلال لها، حتىٰ أصبح ناجحاً في حقله ومتفوقاً في دَوْره، كخطيب مثلاً، أو كاتب، أو محاور... لا يعني بأية حال أن نجعل منه مصدراً للدين ومُستقىً للمعارف الإسلامية ومرجعاً نتَّبع آراءه!

قد يكون أحدهم حاذِقاً في الأُمور العسكريَّة، ماهراً إلى حدِّ الدهاء في القضايا السياسية، متميِّزاً ناجحاً في إدارة الصراع مع أعدائه، وكذا مع منافسيه، حتى خلع وجرَّد خصومه ـ في سنوات معدودة ـ من جميع إمكانياتهم، وركنهم في زاوية الإهمال والنسيان، بعد أن زجَّ كبارهم في السجون والإقامات الجبريَّة، وأقصاهم إلى حيث يشكون الظلامة ويندبون حظَّهم بعد أن كان الملك بأيديهم والساحة لهم!... لكن هذا كلُّه أمر وشأن آخر غير الفقاهة والمقدرة والتخصُّص العلمي في شأن الدين، ولا يسمح لمن يملك تلك "المهارات" أن يتبوَّأ المرجعيَّة الدينية ويتصدَّى للإفتاء.

علينا أن **ننشر الأُسس العلمية الصحيحة في تقييم العلم والعلماء، ونبلِّغ ضوابط التلقِّي والمرجعية والتقليد**، حتى تفرز الساحة الغثَّ من السمين، **وتميِّز بين مواقع الفكر والعمل والنشاط الديني، وبين التخصُّص والفقاهة**، حتى يستقر في الأذهان وينتقل التفكير العام إلى فهم أن مَن يستطيع إبكائي في عزاء «سيد الشهداء» ﷺ، وهي أعظم عبادة، ليس بالضرورة أن يكون هو مَن أستقي منه المعارف الدينية، ومَن يجيب عن المسائل الفقهية ويحيط بها وبفروعها وتشقيقاتها، يختلف عمَّن يستنبطها ويقف على أدلَّتها، ومَن يسرد القصص ويعرض الأحداث التاريخية، ليس كمحقِّق يجمعها إلى الأحاديث الشريفة، ويعقد المقارنات العلمية بينها وبين أُصول العقيدة وضوابط علم الكلام، ليخرج بتحليل وقراءة عن حدث تاريخي، ويستنبط حكماً من وَاقعة ما، وكذا علينا أن نعي أن رفع راية الأخلاق والصدح بنداء العرفان لا يكون بٱستعراض مصطلحاته، ولا عبر نوء المرء برقبته وتمايله في مشيته، وإظهاره الزهد والتقشُّف... **فلا يُصدِّقن أحدٌ أية دعوىً دون أن يتثبَّت من صِدقها وعدم ٱنجار صاحبها بالدين وٱتخاذها قنطرة إلى أهدافه ومآربه.**

وهذا لا يكون إلَّا عبر حملة إعلامية مكثَّفة، ترسم الأُطر وتبينها بوضوح يقطع اللبس، ويعيد وَضع كلِّ عامل في الحقل الديني في موضعه ومكانه، بلا إفراط يبالغ في تجاهل الفقاهة والٱجتهاد، ولا تفريط يتجاوز بعض الحقوق والأدوار المساعدة والداعمة لأصل العلم. فيتحقق التوازن وتوضع الأُمور في نصابها.

♦ ♦ ♦

* الظهور الإعلامي وتواصل المرجعية مع الناس...

لست أدري كيف وَلج مثل هذا الأمر الباطل أفكار الناس ونفَذَ إلى محافل المؤمنين، وصاروا يتداولونه ويتحدَّثون عنه ويتحاورون فيه ويختلفون عليه، وكأنه لم يعد طبيعياً مسلَّماً، ناهيك بأن يكون بديهياً ضرورياً؟ هل هو من عطاء الترف الفكري والبطر المادي الذي أصبحت مجتمعاتنا تعيشه بعد الخروج من الشظف إلى الكفاف، فالغنى والثراء والرفاه، ثم ما صارت فيه من سطوة الإعلام وثورة الأتصالات؟ أم هو من نتائج فوضى الفكر وسُقم الذهنية والأضطراب والإرباك الذي طال آلية التفكير بشكل عام في بلادنا ومجتمعاتنا الإسلامية؟

إن أنماط العيش الفاسد، والثقافات الغريبة المستقاة من التربية والتعليم الخاطئين، والمفاهيم المغلوطة التي نشأت من ذلك وما زالت تُرفَد وتُعضد بمزيد، بعد أن اجتثَّت جذور الفطرة السليمة، واقتلعت غرس الطبيعة، وأعطبت مواقع الإدارك الصحيح في النفس، وزرعت بدائل مشوَّهة مخالفة لما فطر الله الناس عليه... شقَّت دروباً وصنعت مسارب لها ومسالك، فتوغَّلت حتى فعلت فعلها في نمط تفكير الناس في مجتمعاتنا وكيفية فهمهم للأُمور وقدرتهم على تلقِّي المعلومات وتحليل الظواهر وربط الأحداث بشكل سليم، ما أفضى بدَوْره إلى خمود الأذهان وانتكاس الأفهام، وفساد الأمزجة وكساد العقول، **فدفع "المنطق" الثمن، وتحمَّل "العلم" التبعات، فأصبح في بوَار وأخذ في القهقرى وصار إلى تعطيل**، وحكَم الجهل وساد الغباء وفشت البلادة، وصار الناس يستقبحون الجميل، ويستحسنون المشوَّه القبيح، **ويرفضون إملاء العقل وحكم المنطق، وتقنعهم المغالطة والمصادرة، ويأنسون بالزائف عن الخالص، وبالمشوب الخليط عن الصافي الأصيل**... فصارت مثل هذه الشبهات تحظى بموقع ومحل، وأصبحت أضراب هذه الإشكالات تلقى آذاناً صاغية وتجد قبولاً وتتمتع برَواج؟!

أو تراه هو الآخر من فعل وتدبير أيدٍ عامدة عابثة تتآمر على الدين وتريد تشويهه عبر التشكيك في معالمه، وفصل الأُمة عن أقطابه ومحاوره ومراكزه، وفي طليعتها المرجعية الدينية، وأشخاص المراجع العظام؟

كثيراً ما يطرق الأسماع ويذاع في الأجواء، ويتداول الناس ويتناقلون **تساؤلات حول أداء المرجعية، تستبطن ضعفها وعجزها وتغمز إلى فشلها وتخلُّفها**، وذلك على الصعيد الأجتماعي والإعلامي والتثقيفي، ومن قبلُ السياسي، فيتنادون ـ في الحوادث، وحتى في غير الحوادث ـ بين مستغرب عاتب، ومستنكر شاجب: **أين المرجعية الدينية؟** لماذا ليس لها حضور في هذا الحدث ولا دَوْر في ذاك الموقع؟ نريد مرجعاً نبثُّه همومنا ويستمع إلى حديثنا ويعيش قضايانا ويتفاعل معنا، مرجعاً يرانا ونراه، يتواصل معنا ونتواصل معه، يطلُّ علينا عبر الفضائيات، ويلتقينا من خلال وَسائل الأتصال الحديثة، ونجده حاضراً في الصحافة والإعلام ومواقع التواصل الأجتماعي!

والحقيقة أن حركة الإنسان في هذا العصر (في مختلف شؤون الحياة ومناحيها) **آخذة في هذا السياق** (شئنا أم أبينا)، وعبر تقنياته المتطوّرة، فكما حكم "البريدُ" التواصلَ التجاري والسياسي والأجتماعي دهراً، وقد تطوَّر من بريد برّي وبحري إلى جوّي، حتى ظهرت "البرقية" و "الهاتف" و "التلكس"، ثم جاء "الفاكس" ... كذلك اليوم، يأتي البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الأجتماعي لتتقدَّم وتفرض نفسها كضرورة وُجدانية وأمر واقع، مَن يرفضه يُدخل نفسه في دائرة التخلُّف ويُلزمها به.

فالنداء الذي يطالب المرجعية الدينية ويريدها متطوّرة في هذا الباب، لا يخلو من وَجه، وله نصيبه من الصواب، وما يسنده ويدعمه من الحق...

لكن قد يخفى على كثيرين أن هذا **النداء الذي يحمل تلك الحقيقة الوجدانية، التي لا يمكن إنكار ضرورتها، ينطوي على جهل** (أو تجاهل يريد أستغفال المخاطبين)، **وفيه كذب وتدليس** (عمدي يريد تشويه المرجعية، أو من السقوط في سياق العقل الجمعي الذي يقود العوام ويوجههم)، وذلك في إطلاق النداء وإرساله على عواهنه، وإلقائه بلا طائل ولا تثبُّت وتدقيق. **فالحقيقة أن المرجعية الدينية تجاري حركة الزمان** ما أستطاعت وتواكب تطوُّره ما أمكنها ذلك، سواء في تقنيات الأتصال والمراسلة، أو آليات الإعلام والتبليغ، ووَسائل النهوض بمهامها ووَظائفها الشرعية، بل ترحِّب به، ولكن **وَفق ضوابط تبقيها في آفاق تصونها عن تداعيات اللوث المقترن أو الملازم للتطوُّر.**

والنداءات والتساؤلات المستنكِرة توحي بعكس ذلك، **وكأن المرجعية متخلِّفة عن هذا الأمر الحيوي أو رافضة ومعارضة للتطوير في آلية التواصل والإعلام**... والحال أن جميع مراجعنا العظام اليوم لديهم مواقع إلكترونية، ويستقبلون الرسائل ويـردُّون على الأستفتاءات عبر بريد إلكتروني.

مع ملاحظة حقيقة أُخرى مؤسفة هنا، هي التعظيم المفرط للتطوُّر التقني في مجتمعاتنا، والأستغراق المتمادي في التعاطي مع مفردات وموارد التكنلوجيا والأتصالات وكأنها ـ كلُّها ـ خير وحقٌّ ونعمة وبركة، حتى وقع بعضهم في "الأرتهان" وأُصيب بـ"الإدمان"، فصار يقدِّمها ـ عند التعارض والتزاحم ـ على كلِّ شيء، وكأنها المقدَّس الذي له الأولويَّة المطلَقة، ولا كلام ولا نقاش فيه... **وهي حالة إفراطية خاطئة بلا شك، لا تجدها في الغرب نفسه، وهو صانع هذه الأدوات في الأصل، ومنتج هذا التطوُّر**، فهناك حركات وتيارات سياسية وأجتماعية وإنسانية وفلسفية تنهض اليوم، كما كانت منذ بدايات عصر النهضة [1] وتتصدَّى لهذا الإفراط في توظيف الآلة والأستغراق في ملاحقة التكنلوجيا، وتواجهه بقوة وحسم، وأحياناً بعنف وضراوة، لتوقف أو تخفف أندفاعاً ما زال يخلق تلويثاً منظَّماً للبيئة، وأستعباداً قاتلاً للقيم الإنسانية، وإفساداً مدمِّراً للروابط الأجتماعية.

---

(١) **أُسست في الغرب والعالم المتحضر أحزاب وحركات سياسية** أنطلقت من إدراك حقيقة حيوية الأرض وتنوعها وجمالها، وأعتماد الإنسان في وُجوده وبقائه على موارد الأرض وطبيعتها، ثم ما يفعله التطوُّر التكنلوجي من إساءة إليها، فأنصرفت إلى **مكافحة الأخطار البيئية**، بينما ذهبت جماعات أُخرى إلى محاربة "شرٍّ" آخر من إفرازات هيمنة التكنلوجيا، هو **ترسيخ التمييز الطبقي وتعميق الهوَّة بين الأغنياء والفقراء**، وراحت فئة ثالثة إلى أن الأنماط السائدة من الإنتاج والأستهلاك القائمة على فكرة ضرورة تحقق النمو الأقتصادي بأيِّ ثمن، وأن الأستغلال الذي يتَّسم بالإفراط في هدر الموارد الطبيعية، يورث أيضاً آفات أجتماعية **كالظلم والعنصرية والفقر والفساد والجريمة والعنف والصراعات المسلحة**. وهذه حركات عظيمة تنطوي فيها جمعيات وأحزاب كثيرة ومتنوِّعة، وهي مستمرة في نشاطها ومتصاعدة، لعلَّها بدأت مبكراً، مع بدايات عصر النهضة في أُوروبا...

ففي عام ١٧٥٠ عرضت أكاديمية «ديجون» جائزة لأحسن بحث في موضوع: هل حققت العلوم نفعاً للبشرية؟ وكانت من نصيب الفيلسوف «جان جاك روسُّو» الذي جاءت إجابته بالسلب، فقد أكد "**إن العلوم والفنون هي أسوأ أعداء الأخلاق، ولأنها تخلق الحاجات فهي مصادر للرقِّ**"، ويستطرد: "كيف يمكن فرض الأغلال على أُولئك الذين يمضون عراةً مثل الهنود الحمر؟". وبين أعوام ١٨١١ ـ ١٨١٨ ظهرت في «بريطانيا» حركة «**اللودايت**» (Luddite) المتطرفة على خلفية معارضة العمال لتأثير ودور التكنلوجيا في تطوير المصانع، وما يصبُّ في الأستغناء عنهم لصالح توفير التكلفة ووَفرة الأنتاج وزيادة الدخل.

ونحن هنا في مجتمعاتنا المقلِّدة للغرب كببغاوات وقردة، **لا نبالي بالتبعات والويلات التي تجرُّها التكنلوجيا علينا ولا نعبأ بآثارها المدمِّرة، ونذهب في الأُنس بها والانغماس في فضائها وأجوائها إلى حدود غاية في الغرابة**، تقصيها عن أهدافها الأصلية وغاياتها التي صُنعت من أجلها وفي سبيلها، حتى أصبحت ملاحقة القنوات الفضائية ـ مثلاً ـ تستغرق وقت بعض الناس كلَّه، وغدت حياتهم، وأمسى الهاتف الذكي هو شغلهم الشاغل، الذي يصرفهم عن واجباتهم الأُخرى الأكثر خطراً في مسيرتهم الروحية وغير الروحية، فيأتي على أنشطتهم العِلمية والعمَلية، ويطغى على علاقاتهم الاجتماعيَّة والأُسرية، ما يفضي إلى تردِّي فاعليتهم وإنتاجيتهم، وفي المقابل نماء اللهو والعبث وهدر الوقت وإتلاف الطاقة في سلوكياتهم ومختلف مناحي حياتهم... وهم بعدُ يحسبون أنفسهم في عداد المثقفين المتطوِّرين، المواكبين للعصر، ويعيبون على مَن ينزل هذه التقنيات منزلتها الطبيعية ويدرجها في موقعها ويلزمها بحدودها، ولا يسمح لها بالطغيان الذي يسلبه وقته وفكره وشخصيته، فيرمونه بالتخلُّف والرجعية.

ومع كلِّ هذا وذاك، فإن المرجعية الشيعية لم تُعرِض وتنأ بجانبها عن هذه الآلية المستحدثة، بل وظفتها في حدودها المفيدة والضرورية، بلا إفراط ولا تفريط.

لكنها لم تسلم من النقد والاعتراض، ولا من الهجوم والإدانة والتعريض...

أما الوجه الثاني للخطأ والكيد في هذا الطرح، هو خلط هذه الدعوة المحقَّة (إلى حدٍّ ما، كما أسلفنا) بأُمور أُخرى، **تطال الأدوار والمهام التي يفرضونها لمرجع التقليد، والتي تنطلق من رؤية خاطئة بل منحرفة في فهم المرجعية وشرائطها**.

إن الأصل في دور المرجع الحق هو **تبليغ دين** الله تعالى والإنذار بأحكامه والدعوة إلى تعاليمه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝﴾ (التوبة)، وهذا الدور (الإنذار) **يسبقه التفقُّه**، أي تحصيل ملكة الاستنباط، بالجدِّ في طلب العلم والسعي الدؤوب في التحصيل، حتى تحقيق واستيفاء الشرائط وبلوغ الفقاهة والاجتهاد **والعدالة وما يؤهِّل لاستقاء الأحكام** منه وأخذها عنه.

إن مهمة الذي "**نفَر**" ومسؤوليته الأُولى وعمله الأصلي، السابق لجميع التكاليف المنوطة به والمترتبة على خياره وما أضطلع به، هو الغوص في بحار علوم «آل محمد» ﷺ، بعد تحصيل المقدمات والفراغ من المؤهلات، وبلوغ الفقاهة وتحققها الفعلي في قدرته، **ليستخرج الدرر المكنونة والكنوز الدفينة، وينتزع الأحكام والمعارف الإلهية من أعماقها.**

هذا هو الدور الأول والتكليف الأصلي، ليس إلَّا... وفي سياقه وتبعاً له تنشأ مهام وأدوار وتكاليف أُخرى (بعد الاستنباط)، تترتب على بلوغ المقام وتحقُّق الشرائط والتمتُّع بالقدرة، تفرض عليه مسؤوليات وتلزمه بآداب وأعراف، أوَّلها **إدارة الحوزة وتربية طلَّاب العلم، والأخذ بأيدي الأكفاء منهم لبلوغ المراتب العليا**، والعمل على استمرار المسيرة وأداء الأمانة ونقلها إلى الأجيال القادمة، كما بلغته هو من السلف الصالح، فلا ينقطع هذا الدرب المبارك والسبيل الأنور الذي ما زال يمارس دَوْر الحجَّة والرعاية الإلهية، ويُسقط التكليف العيني عن أفراد الأُمة، ويكفيهم السعي لبلوغ الاجتهاد بأنفسهم.

ثم تأتي بعد هذا وذاك (بعد الإفتاء وبيان الحلال والحرام ونفي الشبهات عن الدين، وإدارة الحوزة وتربية الطلبة والعمل على استمرار المسيرة العلمية)، أدوار ومهام أُخرى، أبرزها **القضايا الحسبية** المنوطة في عصر الغيبة بالفقهاء **كالقضاء وتولي الأيتام والأوقاف وقبض الحقوق الشرعية** من أخماس وزكوات ومجهول مالك وما إلى ذلك، ثم **الشأن العام** الذي تنطوي فيه قيادة الأُمة وزعامتها الروحية، ورصد ما يقتضي تدخُّل الفقيه وقيادته لهدايتها ونجاتها من الفتن والأهوال التي تحدق بها، ولا سيما على صعيد الدين والعقيدة.

وهنا، **في مسيرة الفقاهة ودرب المرجعية، عملية تلقائية رائعة** وإفراز طبيعي بديع وعطاءٌ تراتبيٌّ مُعجِز، تعيشه الحوزة العلمية منذ مئات السنين وتمضي عليه، دون تنظيم (لا حزبي ولا حتى إداري قاهر مُلزم)... فمن بين آلاف (أو قُل عشرات آلاف) الملتحقين بالحوزة، لا يبلغ الفقاهة ولا يدرك الاجتهاد المطلق والمرتبة العليا في علوم الدين ومعارفه، التي تؤهِّل للاستنباط والإفتاء، إلَّا عشرات فقط! ومن بين هؤلاء لا يتصدَّى للمرجعية ولا يليق بها إلَّا نزر يسير لا يتجاوز في أقصى الحالات ـ كما جرت العادة وكان من السيرة ـ بضعة، بين ثلاثة وخمسة فقط، فإن زادوا فسبعة، ونَدَر أن تبلغ عشرة.

إن الفقيه الحق والمرجع الجامع لا يملك إلَّا أن ينصرف إلى مهامه الأصلية ويتوجَّه إلى أدواره الخطيرة وَفقاً للأولويات الشرعية، وما يحفظ شرائط التقليد، وعلى رأسها ملَكَته العِلميَّة وعدالته، فتراه منصرفاً إلى البحوث والدراسات، **مُكبّاً على ملاحقة الأدلَّة**، جائلاً في المصادر، مطالِعاً في الكتب، منقِّباً في الأسفار، كما **تراه عاكفاً على العبادة**، لا ينقطع عن أداء المستحبات، وممارسة الرياضات الروحية... **فماذا عسى أن يبقى له من سِعة في وَقته ومندوحة في يومه، يلتقي فيها العوام، أو يصرفه للإعلام**؟ ولا سيما إذا لحق ذلك ما ينهض به من الأُمور الحسبية وٱبتعاث الوكلاء ومتابعة القضايا العامة، ورصد الأخطر الذي يتهدَّد الأُمة في عقيدتها وكيانها مما يتطلَّب تدخُّله المباشر.

إن مَن **يعرف آلية الفقاهة وطريقها وكيف يكون الٱستنباط وسبيله**، ومَن مارَس شيئاً من التربية والتعليم، وعاش بعض نطاقات وآفاق البحث العلمي الجاد، فنقَّب يوماً عن الأدلَّة الشرعية وٱستقصى الآراء وتتبَّع الأقوال، وحاول مرَّة أن يعالجها وَفق الأُصول والقواعد، ليخلص إلى رأي ونظر... يعرف **كم يلزم ذلك من وَقت وجهد، ومن ثمَّ يجزم أن** هؤلاء الذين يملأُ حضورهم الشاشات الفضية كأبطال المسلسلات، ويفعّل حراكهم مواقع التواصل الٱجتماعي كالمراهقين، ويشغل ظهورهم المزمن وَسائل الإعلام كنجوم السينما أو رجال السياسة... **لا يمكن أن يكونوا فقهاء حقيقيين**، إذ من المستحيل أن يمارسوا (إلى جانب هذا النشاط) ما يبقيهم في النطاق العلمي، ويحفظ فيهم القدرة الفقهية التي تستمر معها "الملكة" وتبقى "الأعلمية" التي هي مدار التقليد.

كم عسى أن تسع ساعات اليوم؟ حتى لو لم يقسّم الفقيه ليله ونهاره إلى أثلاثٍ ثلاثة، بل نذرها كلَّها لربِّه وأوقفها للأُمة ولإنذار قومه، ولم يصرف شيئاً منها لأهله وعياله، ناهيك بنفسه وراحته وصحَّته... فلن يسعه الوقت ولن يسعفه. إن الفقيه الحقيقي و**المرجع الممارس لمهامه العلمية إذا أراد أن يُلحِق بها، الظهور الإعلامي والتواصل الشخصي** مع أفراد الأُمة، لٱقتضى أن يكون يومه **ثمان وأربعين بل ٱثنتين وسبعين ساعة!** اللهم إلَّا أن يفرِّط في الفقاهة ويفقد مُرتكز وأساس المرجعية ويخرج عن دائرة التخصُّص، في سبيل الجهاد مثلاً، أو التبليغ أو الإعلام، أو الإدارة، أو أي حقل نفترض أنه راجحٌ بل مقدَّس.

لذا، ومن هنا جاء العلاج، وكان في **التراتبية والتلقائية التي قسّمت المهام ووزّعت الأدوار بين رجال العلم ومنتسبي الحوزة، وبين منظومة المرجعية**، إن جاز التعبير، أو قُل الفضاء والقطاع الذي ينتج مرجع التقليد... فالفقيه المرجع يربي الطلاب ويعلّم التلاميذ، فينفرز منهم في شتى قطاعات النشاط الديني مَن ينفرز، من تلقاء نفسه، دون خطط وبرامج مُسبقة، ذلك عندما يكتفي بعض الطلبة ـ مثلاً ـ بخمسة أعوام من التحصيل والدراسة، وآخرون بعشرة، وغيرهم بعشرين، ومنهم من يستمر ليبلغ الفقاهة ويرث المرجعية.

ومن الطبقات التي أكتفت بالتحصيل المحدود، وقنعت بتلك الحدود، يكون المرشدون والخطباء والوعاظ والكتاب والمفكرون والمجاهدون والناشطون في سائر ميادين الدعوة والعمل الإسلامي، وهم جميعاً يمارسون أدوارهم في التبليغ الديني ونشر المعارف والتواصل مع الناس ومعايشة همومهم (أو في تطبيق الأحكام وإعمال الشريعة بالنسبة للمجاهد الذي يسعى لإقامة حكم الله كما يرجو ويحسب)، وينهض كلٌّ في نطاقه وحَسب قدرته العلمية وقوّته الروحية وتفوُّقه وجدّه وأجتهاده ومدى عطائه... هذا يعلّم الناس الأحكام، وذلك يؤم صلاة الجماعة، وآخرون يرقون المنابر ويقيمون مجالس العزاء الحسيني، وغيرهم يكتبون ويسدُّون الثغرة في عالم القلم والنشر. ثم تجد في كلّ هؤلاء وعلى أختلاف توجُّهاتهم وأهتماماتهم، مَن تخصَّص في **الأحتجاج والردّ على المخالفين**، ومنهم من أنصرف إلى **الأخلاق والتربية الروحية**، ومنهم مَن عكف على **البُنية العقائدية والربط على قلوب الشيعة**... وكلٌّ يدافع عن العقيدة بدَوْره، وينشر الدين على طريقته، ويبلّغ الأحكام الشرعية في نطاقه، ويروّج المذهب الحقَّ بالنهج الذي أرتآه أو أفلح فيه وأتقنه، وهم جميعاً يواكبون الأحداث التي تطرأ على الساحة، ويتواصلون مع الناس، يعيشون همومهم ويعملون على معالجة مشاكل المجتمع والصعاب التي تعترض حركة الدين، ويوظفون تقنيات العصر وأدواته المتطوّرة في عملهم، لا يوفرون ساحة ولا يخلون ميداناً... [1]

(١) بل الأمر كذلك في الحوزة العلمية نفسها، فتجد علماء فضلاء يتخصَّصون في تفسير القرآن، وآخرون ينبُغون في الحديث، أو في الدراية والرجال، وطائفة ثالثة تبدع في العقليات، ويتفرَّغ غيرهم للأخلاق، وينصرف جمع للعقائد، فينشأ التعدد وتزدهر الحوزة وتأخذ ألقها وقوّتها... والمرجعية ـ بعدُ ـ فوق الجميع، ترعى وتقوّم وتهدي وترشد، وقد تتدخّل مباشرة إذا رأت أن الأُمور قد تتجاوز نطاقها وتطغى خارج حدودها.

هذا عطاء الحوزة والمرجعية، وهذه هي آلية عملها... وهي تُظهر المعترضين المشكّكين، ومُطالبي المراجع العظام بخوض غمار «الفيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» و«واتساب» والدخول في حوارات المواقع الإلكترونية! على **حقيقة خوائهم، وتكشف كم هم سخفاء ويحكون هراءً، ويعانون ضحالة تبلغ العته والسفه والبلادة.**

نعم، قد يتطلَّب الأمر توسُّعاً عرضياً في أكثر من موقع، ويقتضي أداءً أكثر تركيزاً في بعض المقاطع لمعالجة حالات خاصة وموجات طارئة من فتن تعصف بالأُمة وتتهدَّد الطائفة، والمرجعية ـ على أية حال ـ في منتهى الوَعي والمتابعة لهذه الأحداث والمستجدات، وما زالت تثبت في أدائها الموفَّق أنها لم تكن مقصّرة يوماً ولا أضاعت للطائفة حقاً، وما يسعى خصوم الحوزة وأعداء المرجعية لإظهاره كخسائر مُني بها وَاقعُنا الديني بسبب أداء الحوزة، مردود في محلّه منقوض، ويرجع إلى المتَّهِم وفق: رمتني بدائها وانسلَّت!

هكذا تتحرك المسيرة الدينية وتمضي منذ كانت... **وهي تجربة ناجحة موفَّقة، لا يفرِّط فيها إلَّا جاهل أخرق، ولا يستبدل بها غيرها إلَّا مغامر أحمق**، لا يزن الأُمور وَزنها ولا يحسن تقديرها، **أو هو مغرِض يريد السوء ويضمر الشر**، يحمل خطاباً معسولاً يغرِّر بالعوام، ويرفع لَافتات تجتذب الحشو والطغام... فيتبجَّح: أين المرجع الذي نقلِّد ونتَّبع؟ لماذا لا يتواصل معنا؟ نريد مقلَّداً نلتقيه ويلتقينا، يعيش همومنا ويتابع أخبارنا... وما إلى ذلك من هَذْي وهذْر وخلْط وهرْج، أو من زبرج القول ونداءات الغرور، وشعارات ذات بريق وزخيخ[1]، يخدع ظاهرها مَن يلقي إليها السمع ويصيخ.

وما هذه وتلك إلَّا ليفخر الناعق بالمرجعية المزيفة التي يروِّج لها، ويزهو بصاحبه الخاوي الأجوف الذي ينشر أباطيله، وهو على جهله، كيف لا، وأنى له بالعلم والفضل، وهو يقضي ليله في "القعدات"، أو لعلَّها جلسات إعداد وتخطيط لما يرفع مقامه ويزيد مكاسبه ويكثر من حظوظه ويوسّع دائرة نفوذه، ثم يصرف نهاره في اجتماعات حزبية وتنظيمية، ولقاءات ومقابلات صحفية، وظهور إعلامي، وفي تصوير لقطات ومَشاهد للنشر والبثّ، بما يكسبه المزيد من الأتباع، ويستغفل الجديد من السذَّج البسطاء...

---

(١) الزخيخ: شدَّة بريق الجمر.

لم يشغل التعبُّد والتهجُّد من ليله ساعة ولا دقيقة، ولا يأخذ العلم والبحث من يومه إلَّا ما يحفظ ظاهراً يدَّعيه، ويحقِّق صدق العنوان وزعم الأنتساب، فيغدو الدرس والبحث في وُجوده كأوراق تلفُّ وَضراً وتغلِّف قمامة، ليس له من حقيقة العلم والعدالة وسائر شرائط المرجعية إلَّا ظاهر مخادع، وشكل مراوغ...

وهنا، أقتبس من بيان الصديقة الصغرى «زينب» الكبرى عليها السلام، أبنة البلاغة وسيدة الفصاحة، وهي تقرِّع مَن خذلوا «أخيها» عليه السلام وتتناولهم بما هم أهله من صفات، رأيت أنها تحكي حال هؤلاء التعساء الذين خذلوا الدين، ولم يكتفوا حتى غرسوا في ظهره خنجر الغدر والخيانة، فأنت لا تجد فيهم إلَّا **الصَلِف والشَنِف وملَق الإماء وغمز الأعداء، أو كمرعىً على دِمنة، أو كفضة على ملحودة** [1]...

هذه هي حقيقة أدعياء المرجعية، المتَّجرين بالدين، المستأكلين بالفقاهة، الذين يحملون الناس على أكتاف «آل محمد»، والبضاعة الوحيدة التي يملكون هي **ما يحافظ** على "**الظهور الإعلامي**" الذي يتطلَّع إليه العوام، **ويسجِّل للشباب "التواصل"** الذي ينشدون ويرغبون، **ويقنعهم بأنه "حركيٌّ" فاعل** على طريقتهم ونهجهم، ويقوم بما يقتضي مجاراتهم، وقد يبلغ محاكاة حراكهم ونشاطهم الصبياني وإن بلغ حدوداً غير شرعية أو غير عقلائية، تهتك الوقار، وتزري بالعلم، وتنال من خفر المقام وحُرمته (وإن كان مُدَّعى)!

♦ ♦ ♦

(١) **الصِلف**: كناية عن الغليظ قليل الخير، ويقال: إناءٌ صَلِف، إذا كان قليل الأحتواء للماء. **الشَنَفُ**: البغضُ والتنكُّر. وقد شَنِفتُ له، أي أبغضته. والشِنفُ: المُبغِضُ، وشَنَفْتُ إلى الشيء، نظرت في أعتراض. **ملَق الإماء**: الملق الأرض الصلبة الزلقة، كناية عن التعثُّر والسقوط فيها، ولا سيما للمرأة بمناسبة ضعفها أو نقص عقلها، وقد يكون العاثر الساقط ذكراً، لكنه في عقله كربّات الحجال! أما **غميزة الأعداء**: مَطعن الأعداء، أو هم رهن أمر العدو يمتثلون لإشارته، محلُّ توغله ونفوذه، وتلقي الضربة وصنع الثغرة. الغميزة: وَهْن العقل والمنقَصة. أو **كمرعىً على دمنة**: الخضرة التي تنبت وتظهر على ركام القمام، و**فضَّة على ملحودة**: تزيين القبر بنقوش الفضة... ماذا عساه أن يغيِّر في حال الميت وحقيقة فنائه؟!

* المرجعية بين العلم والخدمات أو الإنجازات...

من اللوازم التي لا تنفك عن مقام المرجعية، وتقترن بدؤر الإفتاء والإرشاد الديني، وتترتَّب على الرعاية الشرعية والروحية التي يمارسها الفقيه المقلَّد... تسنُّمه الزعامة وتوليه القيادة (بنحو أو آخر)، فهناك أثر طبيعي لا يمكن تجاوزه، ونتيجة تلقائية لا يصحُّ تجاهلها، وتتابعٌ وتراتبية يصعب جحْدها.[1]

وهذا الدور القيادي الممزوج، بل المستل من الروحانية والمأخوذ من الدين، يتمتَّع بنكهة خاصَّة ومذاق لا تجده في غيره من القيادات والسلطات المنتزعة في أماكن ثانية من مَوَاطن أُخرىٰ كالقوة والمال، ولا حتىٰ من تلك المؤسَّسة علىٰ القيم المعنوية والمنطلقات الأخلاقية التي تحكم سلوك البشر، كسلطة الأب والزوج والعائلة، وسلطان الحب بأنواعه، وحاكمية العادات والأعراف الاجتماعية وهيمنتها... وقوام ذلك (في سلطة المرجعية وقيادتها) طوعية الامتثال، والرغبة في الانقياد، والواعز الغيبي، أو قُل الديني في الانصياع لأوامر المرجع ونواهيه، دون باعث ولا مقابل، اللهم إلَّا الأجر الأُخروي، ثم النفحة الروحية التي تكتنف هذه العلاقة.

فالمؤمن يتَّبع مرجعه عن رغبة وطيب خاطر، لأنه يشعر أنه يتَّبع ربَّه، ويصغي إليه ويلتزم أمره، لأنه ينطق عن الله وينقل عن أوليائه وحُججه عليهم السلام... ومن نافلة القول إن ما نفيناه هنا من بواعث الخوف والقهر والعمل ضد الرغبة وعكس الهوىٰ والشهوة، إنما يلحظ العلل والأسباب الظاهرية، وإلَّا فإن عاملي الخوف والرجاء في العلاقة مع الله سبحانه، هما ما يدفعان المؤمن العامل إلىٰ التزام الأحكام وطاعة مَن يفتي بها، أي المرجع الديني.

---

(١) ولا شأن لنا هنا بالتقسيمات المستجدة والآراء الطارئة التي ترتَّبت على وَاقعة شاذة برزت وحكمت في عصرنا الحاضر، نُظِّر لها عند تولِّي غير المرجع الفقيه مقام الحكم والولاية، من الفصل بين نطاقَيْ "المرجعية" و "القيادة"، والتفريق بين المهمَّتين... والحال أن الموقف السياسي والتكليف الجهادي وسائر الأوامر "الحركية" (مما يفترض أن يُستقى من القائد، وَفق النظرية المستحدَثة) هي فرع الحكم الشرعي الذي يُؤخذ من الفقيه الأعلم، ويُستفتى به المرجع المقلَّد، فلا يعود لـ "القائد" الذي نظَّروا له، موقع ومحلٌّ في المنظومة الفقهية والمقولة الشرعية، أما في السياسة وعالمها، وإدارة الدوَل وما ينتج عنها، فكلُّ شيء جائز وكلُّ قرار حكومي له مسوِّغاته، وهناك من "وُعاظ السلاطين" و "فقهاء البلاط" مَن يضطلع ويتطوَّع لوضع ديباجة وتأليف نتيجة تنتهي إلىٰ ما يُرضي الحاكم الجائر، سلطاناً كان أو رئيساً أو أميراً أو غير ذلك.

إن هذه العلاقة الروحية المتميِّزة بين المرجع ومقلِّديه، تخلق ارتباطاً عاطفياً وعمَلياً، وتؤدّي إلى دَوْر اجتماعي، ولا سيما أنها ترتبط في جانب أساس منها بالمال، فالمكلَّف كما يلتزم رأي مرجعه وهو يتوضأ أو يغتسل، منفرداً، فيراعي الترتيب بعد الرأس بين الجانب الأيمن والأيسر من بدنه أو لا يفعل، تراه يخرج خُمس أرباحه وفائض مؤونة سنته، ويسلِّمه إلى المرجع الديني، ليتولى صرفه وتوزيعه ووَضعه في موارده، كما أمر الله تعالى، بما يُرضي «وَليه» و«إمام الزمان» ﷺ... ولهذه العبادة بالخصوص (الخمس) نطاقها المتَّصل بالناس، **وهي التي تشكِّل رافداً أساساً لاستقلال الحوزة وبقائها بعيدة عن تأثير الأنظمة الحاكمة، كما تخلق لها امتداداً على صعيد الخدمات الإنسانية.** (١)

---

(١) وتحضرني هنا قصة سمعتها مشافهة ونقلها إلي مباشرة المرحوم «آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني»، وقعت بعد انتصار الثورة الإسلامية في «إيران»، عند تشكيل «جامعة المدرسين»، وهو تنظيم يجمع كبار أساتذة الحوزة والعلماء المؤيدين للثورة في «قم»، ذلك أن «مؤسسة المستضعفين» (بنياد مستضعفان)، التي تولت الأموال المنقولة وغير المنقولة التي صادرتها محاكم الثورة من «الشاه» وأعوانه، عرضت على الحوزة العلمية أن تُخصِّص بعض المصانع ومداخيل إنتاجها لرفد الحوزة بالمال وتأمين رواتب الطلبة دون انقطاع، وكان الأمر يقتضي أن يعرض على «السيد الخميني» بصفته حاكم الشرع والفقيه الولي الذي يحكم البلاد، **فما كان منه إلَّا رفض المقترح، وقد علل ذلك بأن هذا سيرتهن الحوزة للدولة (ولاحظ انها ـ في المفترض ـ دولته!)، ويُفقدها عامل الاستقلال والحرية الذي تتمتَّع به وتحتاجه**، سواء في استنباط الأحكام الشرعية أو في ممارسة الرقابة على المجتمع والدولة، وتقويمها إن انحرفت، بل النهوض في وَجهها وإسقاطها إذا اقتضى الأمر!

وعندما اشتكى وَفد «جامعة المدرسين» ضيق ذات اليد والعجز المالي الذي تمرُّ به الحوزة بسبب اضطراب الأوضاع وعدم الاستقرار في البلاد جرَّاء أحداث الثورة... ردَّ ﷺ وأجاب بأن على الطلبة أن يتعوَّدوا الكفاف، ويُؤقلموا معيشتهم ويكيِّفوها مع موارد الحوزة الطبيعية من أموال الحقوق الشرعية، فإذا دفع الناس وقدَّموا الأموال، فبها، وإلَّا فليس لهم أن يأخذوها من مصادر أُخرى! وإحجام الناس عن الدفع مؤشر على فشل الطلبة وإخفاق الحوزة، فلو أنهم أفلحوا في عملهم ونجحوا في نشاطهم الدعوي والتبليغي، لتدَيَّن الناس والتزموا أحكام الشرع الحنيف، وسدَّدوا ما في ذممهم من الحقوق، وزالت حاجة الطلبة المالية!

وهنا، في هذا اللقاء التاريخي، طرحت قضية حساسة أُخرى، هي مقترح "رابطة مدرسي الحوزة في «قم» " («جامعة مدرسين») تشكيل أفرع لها تتولى إدارة الحوزات العلمية في مدن «مشهد» و«أصفهان» و«طهران»، ولكن «السيد الخميني» ﷺ رفض هذه الفكرة أيضاً! معلِّلاً أن **المركزية التنظيمية تُفضي إلى انهيار جميع الحوزات معاً إن تداعت واحدة أو أُصيبت بفساد أو فشل لأي سبب كان، أو واجهت اختراقاً أو ضربة حكومية**، بينما في الوضع الحالي القائم (ذلك الحين)، إذا سقطت حوزة «قم» مثلاً، فلنا أمل أن تنهض «أصفهان» أو «مشهد» بالدور وتقوم بحفظ الدين والشريعة!

ولعمري، فإن جميع الحوزات العلمية في «إيران» اليوم أصبحت تابعة للدولة وخاضعة للنظام، ولم تبق إلَّا مواقع محدودة يحافظ عليها (أو يتحصَّن بها!) المراجع العظام (الحقيقيون) أدام الله ظلالهم الوارفة.

والمؤمن المكلَّف بهذا الواجب الشرعي، وإن لم يكن ينتظر أو يرتقب مقابلاً، إلَّا أن أعداء الحوزة والمرجعية **بدأوا منذ فترة بجِراك يوهم بالحق في المحاسبة والمساءلة! وصار يثير الأستفهامات ويستفزُّ الساحة تجاه مصارف الخمس ونتائج تقديم** هذا **المال** (والحال أن هذه الفئات والجماعات تملك وتدير وتشرف على جمعيات خيرية ومبرَّات تجبي مبالغ خيالية، لا تسأل عما تفعل، لأنها ـ ببساطة ـ حزبية، ليس هناك مَن يثير ويؤلِّب الأجواء عليها!)؟ ولعلَّها ظاهرة مستجدَّة، لم يسبق للمؤمنين السابقين أن أبتلوا بها، بل كانوا يدفعون ما عليهم وينصرفون لشأنهم، والمرجع يقسِّمها بين ما يدفعه لطلبة العلم وما يصرفه في ترويج المذهب، وإن بقيت بقية بذلها للفقراء وأعان بها المعوزين. ولكن الفوضى التي نزلت بالحوزات وطالت المرجعية، حين قحمها الأدعياء وتولى بعض شأنها المزيَّفون، أوجدت المفارقات وخلَقت الريبة وأفسحَت للتشكيكات في مصارف الأخماس. ولا أُريد تنزيه كيان المرجعية الأصيلة (بعد شخص المرجع الحقيقي) بالمطلق، فهناك مواطن خلل واضطراب لا تُنكر، وقد تبلغ الفساد في بعض الوكلاء والحواشي، لكنها محدودة لا تتجاوز أدنى الدرجات، ولا تتخطى نطاقات ضيِّقة وحالات نادرة جداً.

لكنها ـ على أية حال ـ أستطاعت أن تشكِّل أرضية للتشكيك والطعن، ومنطلقاً جيداً لأعداء المرجعية، فتحوا منها جبهة غادرة في معركتهم الظالمة.

والأخطر من هذا وذاك، **أنهم نجحوا في توجيه معايير التقييم نحو معطىً جديد، وبالتالي دفَّة الحركة في المرجعيات المزيفة**، تجاه هذا العنصر (وأشباهه)! فبعد أن كانوا يثيرون التساؤل حول: ماذا قدَّمت المرجعية لمعالجة الفقر والمرض والتعليم في مجتمعاتنا وبلادنا؟ وما هي المشاريع التي أقامتها والخدمات الإنسانية التي تقدِّمها؟... **وَجدت المرجعيات المزيَّفة ما تباهي به، وتروِّج له ليغطي خواءها العلمي وفراغها في الحقل الأساسي.**

فصاروا يعدِّدون مراكز ودُور تحفيظ القرآن التي أسسها مرجعهم المزيَّف، ويباهون بالمستوصفات الصحيَّة والمدارس التي شيَّدها، والآبار التي حفرها، ومغتسلات الأموات في المقابر، ودور العجزة والأيتام، وما إلى ذلك من خدمات الرعاية الأجتماعية والنشاط الإنساني الذي ذاع به صيته...

وهي كلُّها أعمال جليلة راجحة ومطلوبة بلا شك، ولها أهميتها وخطرها، لا يجحد ذلك إلَّا منكر للحقيقة وناكر للجميل ورافض للمعروف. وهي كذلك، بشكل أو آخر، تدخل في عمل المرجعية الدينية، ونطاق زعامتها المترتبة على دورها الأصلي الأول.

ولكن هناك جانب آخر للقضية علينا أن لا نغفله... يسلِّط الضوء على ما يحاك ضد المرجعية على هذا الصعيد، فنكشفه لنقطع الطريق عليه، وننقذ الساحة من أضاليل وأحابيل المساعي الحزبية، التي تغرِّر بالعوام وتخدج سذَّج المؤمنين.

فالمراجع العظام، وهم كفلاء أيتام «آل محمد»، وحُرَّاس العقيدة، وقلاع الدين، وحصون الإسلام، فإنهم ينطلقون من شرطَيْ **العلم والعدالة** فهما ما يشكِّل ماهيتهم، وجوْهر وُجودهم، إضافة إلى بقية الشرائط التي تناولناها آنفاً... هذا هو قوامهم، أما دوْرهم ومسؤوليتهم، ومهمتهم الأساس وعملهم الأوَّل فهو **ممارسة التفقُّه عبر الاستنباط**، وبعد ذلك تعليم الطلبة وتربيتهم وتأمين المسيرة التي تكفل استمرار الفقه والفقاهة، وتحفظ الاجتهاد والشريعة، وتصون الحوزة عن الأدعياء والمتَّجرين بالدين والسياسيين، والأحكام، عن خوض الجهلة وعبث المتطفِّلين، ثم تقديمها صحيحة خالصة نقية...

أما الوظائف والتكاليف الأُخرى، ولا سيما الأُمور الحسبية (والنشاط الاجتماعي والخيري، هو أحد فروعها ليس إلَّا) فلها موقعها ومكانتها في عمل المرجعية، وهي من أدوار الفقيه ومهامه، لكنها **تأتي في المرتبة الثانية** بعد الأصل الأول، فالعرش ثم النقش.

وما تراه من تضخيم لهذا الدور وتعظيم للإنجازات على هذا الصعيد، وكأنه هو الأصل والفصل، هو مصادرة للفقاهة الحقيقة ومهمة المرجعية الأصلية، **ولو قمت بإحصاء المشاريع والإنجازات "الخيرية"** (بالمعنى المتداول اليوم)، التي قام بها «الصدوق» و«المفيد» و«الطوسي» و«الحلي» العلَّامة والمحقِّق، و«الشهيد الأول» و«الثاني» و«الكركي»، حتى «الشيخ الأنصاري» و«الجواهري» فـ «النائيني» ومدرسته التي تسنَّم كثير من أركانها المرجعية وتقلَّدوا الزعامة الدينية، مروراً بفطاحل الطائفة وأساطينها كـ «المجلسي» و«الوحيد البهبهاني» و«يوسف البحراني» و«كاشف الغطاء»...

فإنك لا تكاد تجد في الحصيلة شيئاً يذكر!... فهل قصَّر هؤلاء وفرَّطوا؟

لا مستشفىً بنىٰ أحدهم، ولا بئراً حفر، ولا مغتسلاً لتجهيز الأموات شيَّد، ولا مدرسة لتعليم الأطفال وتحفيظ القرآن أسَّس... وأُعيد هنا وأُكرِّر، إن أعمال البرِّ هذه **من أعظم الطاعات وأخطر الإنجازات التي يمكن للمرء أن يحقِّقها**، ويتشرَّف أن تتزين صحيفة أعماله بها، وعندما لا تجدها في حصيلة عطاء الأعلام، فإن هذا ليس من ٱستخفاف بها أو تجاهل لأهميتها، بل هو من الإيمان والقناعة بخطر العلم وقيمته، ومن عمَلهم بالأولوية، والذهاب في التخصُّص إلىٰ الغاية.

إن أعمال البرِّ ومشاريع الخير بسائر أشكالها ومختلف وُجوهها، الدينية (مساجد وحسينيات ومراكز تحفيظ قرآن) والإنسانية (مستشفيات ومدارس ودور رعاية أيتام)، **يمكن أن يؤديها ويقوم بها أيُّ مؤمن مؤتمن، وينهض بها كلُّ ثريٍّ وَسَّع الله عليه، بل كلُّ ملك عادل وسلطان** يريد أن يخلِّد ٱسمه ويُذكر بالخير، وينشد الترحُّم والترضِّي عليه.

لٰكن مَن عساه أن يستنبط الحكم الشرعي ويقف علىٰ العقيدة الصحيحة، إن ٱنصرف الفقيه إلىٰ البناء والإعمار وإدارة المشاريع والإنماء؟ مَن سينهض بدَوْر الفقيه الحقيقي، إن ٱنشغل الفقيه بشؤون المجتمع وقضايا الناس، وراح في هٰذا الميدان؟

إن ما جرىٰ منذ ظهرت المرجعية المزيفة في عصرنا، من التركيز علىٰ هٰذا الشأن، هو مكيدة وحيلة ماكرة، سعىٰ من خلالها هٰذا "المرجع المزيف" **أن يستر خواءه العلمي ويداري قُبح واقعه الأخلاقي** (وَفق المنظور العميق لحُسن الخلق الذي أشرنا إليه في فصل العدالة، وإلَّا فهو دمث الأخلاق حسَنها!)، حتىٰ لا يُسأل عن سِنيِّ ومراحل تحصيله، وعلىٰ يد مَن تلقىٰ العلم، ومتىٰ أنهىٰ هٰذه المرحلة وٱنتقل إلىٰ تاليتها، ثم مَن حضَر هٰذا الكتاب عنده وتلمَّذ علىٰ يديه؟ وبعد ذلك: مَن أجازه وشهد بفضله؟... **تراه يختزل هٰذا كلَّه بتعديد إنجازاته الخيرية، وسرد لائحة بمراكز تحفيظ القرآن التي أسَّسها، ومدارس البنات التي شيَّدها!** ولا يقف الأمر عند هٰذا ونوعه، فهناك نمط آخر يتشدَّق بمراحل جهاده، ويقدِّم الشهادة بٱجتهاده من عطاءات كفاحه، وتسطير بطولاته وفترات حبسه وتعذيبه في سجون أنظمة الجور وما لَاقاه من جلاوزتهم، ويرتكز في أهليته للمرجعية إلىٰ هٰذه وتلك، وفي الساحة الإيمانية المغرَّر بها مَن يعتمد علىٰ ذلك ويقبله!

وغير خفيٍّ أن **بعض مراجعنا العظام، وَلَج** هذا **الميدان**، ووَسِعه أن يمارس هذا الدور، فقام ببعض المشاريع الخيرية، وأنجز شيئاً في هذا المضمار، ولكن **بعد الفراغ من الأصل**، وضمن آلية عمل المرجعية التي لا تصرفه عن دوره الأصلي، ودون أن يُدخل ذلك في مرتكزات مرجعيته ومنطلقات دعوة الناس إلى تقليده.

فشتَّان بين مشفىً شيَّده مرجع ديني حقيقي، كـ «آية الله العظمى السيد الگلپايگاني»، ليؤمِّن الخدمة والرعاية الصحية لطلبة العلوم وسائر فقراء المؤمنين، وبين مشاريع خيريَّة خدماتية ينهض بها آخر **ليستخدمها في الدعاية والترويج لمرجعيته الباطلة**، فيوظِّف آلته الحزبية ويسخِّر الإعلام الذي يديره، للدعاية والعزف على هذا الإنجاز، والزهو والمباهاة بذاك العمل، وتضخيمه وتصويره للعوام وكأنه فتح مُبين يسمح للسافل أن يعلو، ويقلب النجس طاهراً، ويُسقط الأُسس العقلية والأُصول والمعايير العلمية، ويفسح للمزيَّف أن يعرض نفسه كنموذج متفوِّق وحالة مطلوبة ومُفتقَدة في هذا الوسط!

ومن الآفات والبلاءات الكبرى التي تتبع هذا الهراء [1]، أنَّ هذا النهج (الخدماتي) لا يلبث أن يتحوَّل إلى حالة اقتصادية و "مرجعية" دينية ـ تجارية! ويصبح "المرجع" في حقيقته وواقعه "رجل أعمال"، يدير الاستثمارات، ويضارب في البورصات، ويتاجر في المباني والعقارات، ويمتلك المصانع والأسواق، ومحطات الوقود، وآخراً وليس أخيراً، يصبح من أصحاب المطاعم والاستراحات السياحية ومُدن ملاهي الأطفال.

ولكلِّ خطوة ـ مهما قبُحت ـ مسوِّغاتها، كما لكلِّ فكرة ـ مهما فسدت ـ حُججها، ولن يُعدم «إبليس» حيلة، ولا فرغت جعبته يوماً، ولا هو قصَّر في توفير ملجأ يأوي إليه أولياؤه، يلتمسون منه الذرائع والأعذار، وينطلقون تحت مظلته وغطائه، وينفذون له ما يشاء!

---

(١) هراء أن يصبح الإنجاز هو المعيار في الحكم على الأشخاص، فيباهي ويستدل أحدهم لمرجعه المزيَّف بعدد مدارس البنات والقنوات الفضائية والهيئات الحسينية التي أسسها، **ويستدل آخر بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي حققها**... وناهيك بصِدق الدعوى وثبوتها، فإنهم لن يبلغوا في هذا الميدان بعض ما أنجزته «**زبيدة**» من مشاريع خدمية لطريق الحاج وإعمار المدن وازدهار البلاد، ولا زوجها «**الرشيد**» الذي يسمى عصره بالذهبي، ووَصلت فيه الدولة الإسلامية أوْج القوة والتوسُّع والاقتصاد والعلم والتنمية والرخاء! فهل نبَّل «**هارون**» يوماً في أعين أهل الحق وأتباع «موسى بن جعفر» عليه السلام؟ وهل أُعفي من لعن يلاحقه حتى اليوم؟

وتبدأ أفكار الشيطان تترىٰ وخطواته تتعاقب وتزيينه يتشكَّل ويتبلوَر:

أليس من العقل أن يُستثمر المال، ويتمَّ الصرف علىٰ موارد الحوزة ورواتب الطلبة، ثم التوسُّع للمشاريع الخيرية، **من عوائد الأستثمار وريع العقارات ومداخيل التجارات**؟ بدل بذله مباشرة وإخلاء الخزينة منه فوراً؟ هل من الحكمة صرف الموجود وأنتظار القادم المجهول؟ الذي لا يأتي إلَّا متقاطراً متقطِّعاً، وقد لا يرِد أصلاً، فتتعطَّل المشاريع ويتوقَّف العمل، ويعاني الطلبة ويقاسون شظف العيش؟

بل **في المرجعيات** المزيَّفة مَن وَظَّف هذه الفكرة وسخَّرها **ليصبح من كبار الملَّاك وأعمدة الأثرياء**، ولو جُلت في «بيروت» لوَجدت كثيراً من العقارات والأبنية السكنية الفخمة والتجارية التي تشغل مواقع رئيسة، تعود في ملكيتها وإدارتها إلىٰ «الضَّال المضل»، وكذا الأسواق المركزية والمطاعم ومحطات الوقود، وسائر الأنشطة التجارية، وكلُّها مسجَّلة بأسماء أبنائه وأصهاره وأعوانه (لا شيء منها وَقف)، حتىٰ إنه أسَّس شركات مقفلة وَزَّع أسهمها علىٰ **وكلائه المروَّجين لمرجعيته والمدافعين عن نهجه والناهضين بأحتجاجه في** مختلف البلاد، ولم ينسَ أن يقتطع حصَّة **للسياسيين ورجال السلطة**، والشخصيات المتنفِّذة، ويجعل نصيباً وحظّاً وافراً **للإعلاميين**، فإن الإعلام كان رأس ماله الأصلي وكلُّ ما يملك، فهو الذي سلَّط عليه الأضواء وصنع منه نجماً ومرجعاً، ولعمري فطالما رفع النكرات والحثالات وصفَّهم في مدارج العِلية والأعلام، وشكَّل أداة التدليس وعامل الخداع الأوَّل الذي ما زال يزخرف القول ويزيِّن المنظر، ويزيِّف الحقيقة ويقلب الجوهر.

قد تتحول عشرة دنانير يخرجها المؤمن في يوم بلوغ الحول علىٰ ماله كخُمس، أو يتبرَّع بها ويتطوَّع لإشباع جائع وتكفُّل يتيم، إلىٰ **مئة دينار بعد عشرة أعوام**، وتصبح بالتجارة والأستثمار أضعافاً مضاعفة... ولكن هل هذه هي **فلسفة التشريع الإسلامي، وحكمة العطاء الأخلاقي، الذي أمر أو ندب إليه الشارع المقدَّس** علىٰ **صعيد المال**؟ هل هذا هو ما يحقِّق التزكية في المؤمن ويخلق التكافل الأجتماعي المنظور في البذل المالي وينفِّذ في الواقع الروحي والأجتماعي الأُطروحة القرآنية التي عرضتها آيات بيِّنات مثل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ۝﴾ (التوبة)؟

هل التجارة بأموال الأخماس والزكوات والصدقات التطوُّعيَّة بعيداً عن مصارفها الأوَّلية ومواردها الشرعية، هو الذي يضاعفها ويحقِّق هدف تشريعها، أم أنه منظور يتطلَّع إليه المؤمن على صعيد الأجر وينظره في الآخرة؟ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ۝﴾ (الحديد)؟

أم هي من مقولات الجانب الآخر والوَجه المقابل للقضية الذي أدانه الشارع وحذَّر منه؟ كما في قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ۝﴾ (البقرة)، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ ۝﴾ (البقرة)؟

هناك فرق شاسع وبون عريض (في الطبيعة الذاتية والاجتماعية للأمر) **بين النشاط الخيري والعمل في الخدمات والمبرات، وبين الميدان التجاري**، وإنما كُتب العطاء والبذل على الأثرياء والميسورين، وأُلزِموا بالواجبات المالية وضربت عليهم الأخماس والزكوات، وفي المقابل كُتب للفقراء والمعسرين أن يتلقوا المعونة وشُرِّع لهم أن يصرفوها. كما كُتب لجمع من المؤمنين (منهم المرجعية) أن ينهضوا بدور "العاملين عليها" وتوزيعها. وهذا هو جوهر التكافل الاجتماعي، وقوام العمل الخيري الذي يعالج مشاكل المجتمع ويخفِّف من وَطأة الجوع والجهل والمرض... لا أن يتداخل الأمر ويختلط، ويحكمه اضطراب وانقلاب وفوضى، فيتحوَّل "العاملون عليها" إلى تجار، وينشأ **لكلِّ مسجد وحسينية ومركز ثقافي ومؤسسة علمية ومرجعية دينية فرع اقتصادي وجناح تجاري!**

ولا يظننَّ ساذج أن هذا من مقتضيات العصر ولوازم التطوُّر، وأنَّ الآلية القديمة كانت تحكمها بدائية الحياة وقلَّة أعداد الناس وشحُّ الموارد، بل هو أصل مطَّرِد منذ البدء، **فالتجارة والمرابحة وتوظيف الأموال سابق ومتقدِّم**، وهو فنُّ «قريش» والمسلمين الأوائل، وسيرة أهل المدن والحواضر، وقد كان الأمر محلَّ نزاع منذ الصدر الأول، **ومن معالم التفريق والتمييز بين مدرستَي الحقِّ والعدالة والزهد والتقوى، وبين خطِّ الإتجار والغصب والإثراء غير المشروع**، والزعامة المزيَّفة والمرجعية الدينية والسياسية المغتصَبة...

وفي سيرة «أئمة الهدى» عليهم السلام ما يفيدنا في هذا الصدد...

فعن «هلال بن مسلم»، عن «جدِّه» قال: شهدت «علي بن أبي طالب» عليه السلام أتى (أو أُوتي) بمالٍ عند المساء، فقال: أقسموا هذا المال. فقالوا: قد أمسينا يا «أميرالمؤمنين» فأخّره إلى غَد. فقال لهم: تتقبلون أني أعيش إلى غد؟ قالوا: وماذا بأيدينا؟ قال: فلا تؤخروه حتى تقسموه، قال: فأتي بشمع (للإضاءة) فقسَّموا ذلك المال من غنائمهم.

وعن «مجمع التيمي» أن «علياً» عليه السلام كان ينضح بيت المال كل يوم جمعة، ثم يتنفَّل فيه، ثم يقول: أشهد لي يوم القيامة أني لم أحبس فيك المال على المسلمين.

وعن «الضحاك بن مزاحم»، عن «علي» عليه السلام قال: كان خليلي «رسول الله» صلى الله عليه وآله لا يحبس شيئاً لغَد، وكان «أبوبكر» يفعل، وقد رأى «عمر» في ذلك أن دوَّن الدواوين، وأخَّر المال من سنة إلى سنة، وأما أنا فأصنع كما صنع خليلي «رسول الله» صلى الله عليه وآله، قال: وكان «علي» عليه السلام يعطيهم من الجمعة إلى الجمعة. وكان يقول:

هذا جناي وخياره فيه * إذ كلُّ جانٍ يده إلى فيه

وعن «مسلم البجلي»، عن «أبيه» قال أعطى «علي» عليه السلام الناس في عام واحد ثلاثة أعطيات، ثم قدم عليه خراج «أصفهان» فقال: يا أيها الناس أغدوا فخذوا، فوالله ما أنا لكم بخازن. ثم أمر ببيت المال فكنس ونضح وصلى فيه ركعتين، ثم قال: يا دنيا غُرّي غيري. ثم خرج فإذا هو بحبال [1] على باب المسجد، فقال: ما هذه الحبال؟ فقيل: جيء بها من أرض «كسرى»، فقال: أقسموها بين المسلمين.

وعن «بكر بن عيسى» قال: كان «علي» عليه السلام يقول: يا أهل «الكوفة» إن خرجتُ من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن. وكانت نفقته تأتيه من غلَّته بـ «المدينة» من «ينبع»، وكان يطعم الناس الخل واللحم، ويأكل من الثريد بالزيت ويجللها بالتمر من العجوة، وكان ذلك طعامه. [2]

---

(١) حبال: قد تكون هنا بمعنى حصاد، مأخوذ من **حبَل الزرع** إذا أكتنز السنبل بالحب. فاللؤلؤ حبل الصدف، وحمل المرأة (الجنين) حبلها، وكل شيء صار في شيء فالصائر حبل للظرف والوعاء. وله حبلة تغل صيعاناً وهي الكرمة، شبهت قضبان الكرم بالحبال، فقيل للكرمة الحبلة. أو يكون المقصود **حبال الوصل، أي الصلات.**

(٢) أنظر: «وسائل الشيعة» لـ «الحرّ العاملي» ج١٥ من ص١٠٩.

فهلُم وأنظر **بماذا خرج اليوم** ـ مَن خرج ـ من المرجعيات الزائفة، وأكثرها أفتضاحاً وعلىٰ رأسها «الضال المضل»! وبماذا يقضي حياته ويدير "مرجعيته" مَن بقي منهم، ومن أين ترده الأموال وكيف يصنع بها، وكيف أختلط العِلم والفقه وعنوان الحاكم الشرعي بالوكالات التجارية والمصانع والمعامل والأسهم والبورصات، وهناك من الأبناء والأصهار والأعوان مَن يكفيه مؤونة المحاسبة والمطالبة بالشفافية، ويخلق له الستار وما يواري قبح صنعه وبشاعة جرمه... **وكلُّ ذلك** بأسم **النشاط الخدماتي والخيري وأعمال البر!**

وأعرف شخصياً مندوبين لمرجعيات مزيفة (تسفّه المرجعية الحقيقية وتسمها وتقذفها بعدم التفاعل مع هموم الساحة ومتطلباتها)، يجولون في الأروقة الأقتصادية والتجارية في «بيروت» (وآخرون لا أعرفهم في «دبي» ومراكز مالية وأستثمارية أُخرىٰ)، **وهم يحملون حقائب فيها ملايين الدولارات المختلسة من دولتهم**، يريدون "تبييضها" ويبحثون عن مشروع يوظّفها، يؤمّن لهم مردوداً ثابتاً ودخلاً يكفل أستمرار تدفق الأموال علىٰ مرجعيتهم، وعدم أنقطاع الهبات وشراء الذمم، إن غلبت العدالة يوماً وحكمت الشفافية، فأوقفت الفساد المالي وحالت دون أستمرار هذا النهب المنظَّم لخيرات الشعب!

♦ ♦ ♦

وبقي سؤال أخير كثيراً ما يتردَّد بين المؤمنين بسذاجة، أو بين غيرهم بخبث ودهاء: أين تذهب الأخماس؟ (ومما ينبغي التنبُّه إليه أن التقديرات والأرقام المتداوَلة عن حجم الخُمس مبالغ فيها كثيراً، فمجموعها **في العام لا يعادل** ـ مثلاً ـ إنتاج «قطر» من الغاز أو «السعودية» من النفط **ليوم واحد!**) لماذا يبقىٰ أداء المرجعية متواضعاً، وقُل إن شئت، بدائياً علىٰ صعيد الإنجازات الخدمية والتوظيف الأجتماعي والإنساني لهذه الأموال؟

ولا أُريد أن أدَّعي **نزاهة جميع وكلاء المراجع** العظام، وأن العملية المالية في دائرة المرجعية الحقيقية شفافة وسليمة تماماً، فهناك وكلاء وممثلون أختلسوا فأثروا وبطروا، وفي إحدىٰ العواصم العربية **مركز بأسم المرجعية أو قُل صرح يناهز قصور المترفين**، لا علاقة له بالدين، ولا وَجه يربطه بتعاليمه، ولا شأن له ولا دَوْر في النشاط الإيماني والدعَوي الحقيقي الذي يفتقر إليه هذا البلد، اللهم إلَّا مظهر مقيت يصلح للزهو والمباهاة!...

وإدارة تعيش بطر السياسيين وطغيان الحاكمين، لا همَّ لها إلَّا بناء وتدعيم علاقاتها بالزعماء، وخُذ في هذا الطريق ما شاء الشيطان من موائد ووَلائم لا تملك إلَّا أن تقول: أين منها رسالة «أميرالمؤمنين» ﷺ إلى «عثمان بن حُنيف الأنصاري» عامِله على «البصرة» حين بلغه أنه دُعي (ولم يدعُ!) إلى وَليمة ثريٍّ من أهلها فأجاب إليها [1]... وهذه موائد طغاة وبطَّالين، يبسطها وكيل نائب «الإمام» بأسمه، ويصرف عليها من بيت ماله، ولا تجد فيها مَن يستحقُّ الإكرام من عالم دين حقيقي، أو وَاعظ ومبلِّغ ومروِّج للمذهب، ناهيك بفقير معدَم وجائع يريد أن يسدَّ رَمَقه لم يحلم يوماً أن يتذوَّق من هذه الألوان أو يتناول من تلك الجفان!... وحراك يمكنك أن تلحقه بأي حقل وتنسبه إلى أيِّ ميدان من سياسة ومال وتجارة واقتصاد، إلَّا أن يكون من الدين في شيء!

والمؤسف أن هذه حالة ليست حكراً على شخص أو وِتراً في عاصمة، بل هي متكرِّرة في غير موقع ومكان، فهناك في كلِّ بلد "قارون" أثرى من الخُمس، ونكِرة دخل في "الأعيان" وفاسد صار من "الوجهاء" من أموال الحقوق الشرعية.

بعد الإقرار بهذه الحقيقة والإذعان بهذا الخرق والثلمة...

ينبغي أن نُوَازن الأُمور ونحكم بموضوعية وتعقُّل، فلا نغلِّب العاطفة وتأخذنا الغيرة على هذا الكيان الذي يمثل وَاحدة من أتمِّ مصاديق "بيضة الإسلام"، كما لا يستزلَّنا الغضب والحنق من هذا الشذوذ فنعمِّم السخط ونشاطر أعداء المذهب موقفهم.

---

(١) فكتب له: "أما بعد يا «ابن حنيف»، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل «البصرة» دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها، تُستَطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان! وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو، فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فالفظه، وما أيقنت بطيب وَجهه فنل منه. ألا وإن لكلِّ مأموم إماماً يقتدي به، ويستضيء بنور علمه. ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقُرصيه. ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بوَرع واجتهاد، وعفة وسداد، فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً، ولا ادخرت من غنائمها وَفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، ولا حزت من أرضها شبراً، ولا أخذت منه إلَّا كقوت أتان دبرة، وهي في عيني أوهى من عفصة مقرة". إلى أن قال: "ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفَّى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعلَّ بـ«الحجاز» أو «اليمامة» من لا طمَع له في القُرص، ولا عهد له بالشبع...". انظر: (نهج البلاغة) الرسالة ٤٥.

إن الإنجازات التي تقدمها أية جهة قائمة بذاتها أو مؤسسة مستقلّة، على أختلاف تخصُّصها وتوجُّهها، ولا سيما إذا كانت عِلمية وروحية، ثم أجتماعية خدَماتية، منوطة بعاملَين رئيسَين هما: **الإمكانيات المتوفِّرة والطاقات المبذولة، ثم الموانع والضغوط التي تتوجه إلى هذه الجهة، وأهمها الحرية** أو الفضاء الذي تعيشه وتتحرك فيه.

ولو أنطلق المرء من نظرة شمولية وقراءة موضوعية تجمع الأداء المرجعي مع الملاحقات والضغوط الأمنية والسياسية والأجتماعية، وحجم الهجمة التي تتعرض لها المرجعية والضربات المستمرة التي تتوجه إليها، وشدَّة الرصد والملاحقة، وقسوة التصدِّي والمواجهة، وضراوة القمع والأضطهاد... لذهب أيُّ باحث إلى إكبار عطاء الحوزة وتعظيم نتاجها (على قلَّته ومحدوديَّته التي يتصوَّرها بعضهم)، وخلص أيُّ مراقب مُنصف إلى نتيجة مفادها غزارة هذا العطاء وعظمة الإنتاج، وتفوُّق الأداء، بما يدخله في الإعجاز، ويوجب الغضَّ عن الأخطاء والهفوات والعفو عن النواقص والزلَّات.

ومَن يقارن الأكاديميات العالمية والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث التخصصيَّة العُليا ونتاجاتها في مختلف حقول العلوم من طبٍّ وهندسة وفلك وأتصالات وتقنيات وما إلى ذلك، وهكذا مؤسسات ومرجعيات الديانات الأُخرى الكبرى كـ «الفاتيكان» في «روما»، أو «البابوية الأُرثوذكسية» في «موسكو»، أو حتى الصغرى التي ترعى بلاداً محدودة وتعمل على مستوى «الكرازة المرقسية القبطية»، أو «كرسي أنطاكية وسائر المشرق»... **يقارنها بالحوزة العلمية والمرجعية الدينية الشيعية**، ويقايس بين نتاجات الطرفين، فيثير جملة من الإشكاليات ويسلِّط الضوء على الفروق والمفارقات، فيطرح على سبيل المثال ويتساءل بسذاجة (أو بخبث ودهاء كما بيَّنا سابقاً):

لماذا لا توجد حركة ترجمة ونقل لعلوم «أهل البيت» عليهم السلام إلى اللغات الحيَّة؟

لماذا ليس للمرجعية أنشطة ونتاجات على صعيد اللغة والأدب والعلوم الإنسانية؟

لماذا لا تبتعث المرجعية الشيعية إرساليات تبشيرية إلى شتى بقاع العالم، تحمل معها المال والدواء والغذاء، فتبني المدارس والمستشفيات وملاجئ الأيتام وبيوت إيواء العجزة، على غرار ما تفعل تلك الجهات؟

إن هؤلاء المعترضين أو المتسائلين، يعيشون في غفلة أسدلت على فكرهم غطاءً فهم لا يعلمون، ولا يدرون عن معركة قائمة تدور، ولا يشعرون بحرب ضروس ما زالت تُشنُّ منذ الأنقلاب الأول الذي أقعد «أميرالمؤمنين» عليه السلام وألزمه داره عشرات السنين!...

ومَن يعجز عن ملاحقة التاريخ، أو يصعُب عليه **تفهُّم ما جرىٰ على الحوزة العلمية** منذ تأسيسها، ويجهل ما نزل برجالاتها الذين نهضوا وعزموا على حفظ الدين الحق وتحمَّلوا مسؤولية إبلاغه، من صِعاب ومآسٍ قلَّ لها النظير، وما صاحب مسيرتهم وأكتنفها من محن وويلات تحوَّلت إلىٰ سيل جارف من "دماء الشهداء" يسابق "مداد العلماء"، أحصىٰ «العلَّامة الأميني» صاحب «الغدير» بعضها في سفره القيّم «شهداء الفضيلة»، وتتبع آخرون غيرهم في تراجم العلماء وسيرهم الزاخرة بالمعاناة والمجاهدات والحصار والأضطهاد... **فلينظر في عصرنا الحاضر ويتأمَّل في ما كانت تعيشه الحوزة قبيل سقوط البعث وزوال «صدام»**، كشاهد وصورة مصغَّرة عن ما لقيته الحوزة.

كم هي ساذجة وظالمة تلك **المقارنة** التي تنظر إلىٰ **عالِم** (غربي، في العلوم التجريبية أو الإنسانية) وفَّرت له دولته أو السلطة الحاكمة كلَّ أسباب العمل وأدوات البحث وبذلت له ما يحتاج من إمكانيات وما لا يحتاج، وأفسحت له ووسَّعت حتىٰ لا يبقىٰ ما يعيق فكره ويشغل بالَه ويقتطع جانباً من جهده غير المادة العلمية والموضوع الذي تخصَّص له وتفرَّغ، **مع عالِم آخر** إن تجاوز الفقر بالزهد والقناعة، وتخطَّى المرض بالصبر والمعالجة، وعاش الكفاف من أوَّليات الحياة المدنية كالماء والطعام والكهرباء والتكييف... **فهو لن ينجو من مضايقات السلطة وملاحقات الأمن**، فإن تجاوز هذه العقبة الكؤود وأحتال بما سخَّره له الشرع من تقية ومداراة، وَجَد النواصب يقفون له بمرصاد، يحسبون عليه الأنفاس.

يكفي أن تتأمَّل في وَاقع «النجف الأشرف» "بلَدياً"، وكيف أخذها حُكَّام الجور إلىٰ مستوىٰ قرية من أفقر قرىٰ «جنوب السودان» أو «أفغانستان»، وأنا شخصياً عُدت إليها بعد أنقطاع تجاوز ثلاثة عقود، فلم أجد شيئاً من معالمها قد تغيَّر، وكأن الزمن قد توقَّف هنا: نفس الطرقات والشوارع، والبناء المتداعي، لا بُنية تحتية ولا خدمات بلَدية ولا أية وَسيلة تكفي طالب العلم مؤونة ما، وتخفف عنه عبئاً، وتصرفه ليتفرَّغ لعِلْمه ومهمَّته.

هل يتصوَّر الحداثيُّون أن هذا أمر عفوي؟

هل يحسب القاعدون على قارعة طريق الجدِّ والاجتهاد، الذين تركوا مقاعد العلم الحقيقي **لأنه لا يورِّث وَظيفة في الدولة، ولا راتباً جزيلاً في الشركات** الكبرى، والتحقوا بالجامعات الغربية والعيش الهنيء هناك، أو افترشوا الشواطئ والمنتجعات في رفاهية من العيش وادعين فاكهين، أن الحوزة في نزهة والمراجع العظام يقضون في أمان وسلام؟... **إنها جبهة حرب نفروا إليها، ومعركة قاسية يخوضونها نيابة عني وعنك.**

إن الأعداء غير غافلين ولا نائمين، وهم كُثر، لا يقفون عند جلاوزة الأمن وذئاب المخابرات، ولا وُعَّاظ السلاطين وعلماء والبلاط، ولا التكفيريين النواصب، ولا حتى المتسللين بلباس البيت الشيعي الواحد من الطابور الخامس! وهم جميعاً يسعون إلى قوة طاردة تنفي الطالب والعالم عن مركز العلم، وتحدُّ من نطاق الحركة والفعل العلمي، وتقتل أسباب الإبداع، وتحبط الإنتاج وتقلِّصه إلى أقل ما يمكن وأدنى ما يكون...

ومما يثير الريبة، بل يؤكِّد الكيد والخبث في هذه الإثارات، أنك لا تجدها تثار ضد الأكاديميين والعلماء المسلمين الذين يتخصَّصون في العلوم التجريبية ويبدعون، **ثم لا تجد لهم إنتاجاً إلَّا إذا التحقوا بمعاهد ومؤسسات غربية!** فإن لم يفعلوا، فلن يلبثوا أن يُغتالوا وتتم تصفيتهم! ألا يدلُّ هذا على أن هناك حرباً خفية، غير الظاهرية المحسوسة، تشنُّ على كل ما يمكن أن ينفع الأُمة ويرفد مسيرة الحق؟

ألا يكفي أن يتأمل الباحث والمراقب في الساحة السياسية الشيعية ـ على سبيل المثال ـ في البلاد التي تحظى بهامش من الديمقراطية، **فيجد أن جميع الشخصيات البارزة من نواب ووُزراء إسلاميين (وأحياناً من تجار وأثرياء متنفذين)، هم ممن يمثل مرجعيات مزيفة!** هل هي صدفة أن لا ينجح أي حامل للفكر الشيعي الأصيل في الانتخابات البلدية والنيابية؟ ولا يحظى **أيُّ مؤمن عقائدي بموقع في السلطة ودَوْر في رسم التوجه الشيعي في هذه البلاد؟** والحال أن الأكثرية المطلقة من الشيعة ترجع في التقليد إلى هذه المرجعية؟! **هل هو أمر عارض وعفوي** أن تصرَّ المنظومة الحاكمة على زعامات شيعية من أعداء الحوزة والمرجعية (بشكل أو آخر)؟ **بالله كيف تفكرون وما لكم كيف تحكمون؟**

علينا أن نعي أننا في حرب شعواء... وأعظم إنجاز هو البقاء! إن محض وُجود الحوزة وعدم تحوُّلها إلى " أزهر " وجامعة، هو نجاح وتفوُّق، ونصر ما بعده نصر! ومن الغباء بمكان مطالبة المرجعية بدور خدَماتي وآستثمار مالي وتجاري، يدفع من رصيد هذا الإنجاز!

إن الحوزة والمرجعية تمضي في قيامها على خطى ونهج «علي» و«الصادق» و«الباقر» عليهم السلام، وإن سُجِّل في هذه السيرة الإلهية المعصومة قيام وثورة نهض بها «سيّد الشهداء» عليه السلام، فإن من أبرز نتائج هذا القيام وعطاءاته العودة إلى التزام النهج الأول، والعمل بالتقيَّة وآنتظار الفرج على يد «مهدي آل محمد» عليه السلام! ولمن أراد الآستبصار في هذا الشأن، فلينظر في بحث سماحة آية الله العظمى «السيد محمد سعيد الحكيم» دام ظله في كتابه القيّم والفريد في بابه: ‹فاجعة الطف› [1]، ليقف على هذه الحقيقة، **بعيداً عن التهريج والمزايدة التي تتَّجر بطاقات الشيعة ودمائهم، وتعبث بقيَمهم ومعتقداتهم وأفكارهم.**

ومن لوازم الحال، فهْم النطاق ومحدودية الحراك، وعدم تجاوزه بما يستثير الأعداء ويؤلِّبهم، ويثير على الطائفة المظلومة أسباب الفتنة والبلاء، وبالتالي " قلَّة " النشاط.

أما ما تراه من ظهور لبعضهم (كـ «الضال المضل») وتوسُّع في الحركة وآنطلاق وآنفتاح في النشاط، فهو من ضوء سابق ومُصاحب سمح له وأجاز! وإشارة خضراء أنارتها دوائر المخابرات العالمية، بل في هذه الحالة بالخصوص، ظهرت مؤشرات قوية تورث جزماً بدَوْر أساس لـ «الماسونية» (راجع كتاب ‹الجنازة الماسونية› لـ «الشيخ محمد كاظم الغروي»). وكذا في الحالات الأُخرى، فأنا شخصياً وَاقف، مما أطلعني عليه أحد الإخوة المتابعين لهذا الأمر والمقرَّبين من ذوي الشأن، على أدلَّة باتة بأن تأسيس قناة فضائية شيعية حظيت بقصب السبق، لم يكن ليرى النور والأنوار لولا تدخُّل «كولن باول» وَزير خارجية «الولايات المتحدة» في حينها، ومخاطبته شخص الرئيس المصري المعزول «حسني مبارك»، ليسمح لها بالآنطلاق من «مصر» والبثّ على «النايل سات»!

---

(١) أنظر: الفصل الثالث من الكتاب: في موقف «الأئمة» من ذرية «الحسين» عليه السلام، والذهاب إلى نفي موجبات التضحية بعد فاجعة «الطف»، ص٤٧٥. أما رفع الشعارات الثورية والرايات والنداءات للمتاجرة بها وآستغلالها لجذب الشباب وتوظيفهم في الأحزاب، فسهل يسير، وطالما رأيناه ونراه من **الحركات التي ليس لها من الثورة في وَاقعها إلَّا ذلك! أما عملياً فهم في صميم القعود والمهادنات والصفقات السياسية!**

إن الأُمة في هذه القضية بين خيارين، إما القناعة بهذا الحجم والدور المتواضع المحدود، مع السعي ـ ضمن الضوابط والحدود الشرعية ـ إلى نماء متوازن معقول، وتطوُّر مقبول، يحافظ على أستقلال الحوزة والمرجعية، ويُبقي على دورها الأصلي ومهمتها الأساس... أو أن تذهب في طريق التطوُّر الكبير والأستعراض الذي تعيشه المرجعيات الحزبية والحكومية، أو الأُخرى وليدة المخابرات وصنيعة دوائره، وكلُّها باطلة مزيفة.

♦ ♦ ♦

بقيت قضايا وهموم، رأى مَن أستشرتهم من أساتذة كرام وإخوة فضلاء، تأجيل البحث فيها إلى الطبعات التالية من الكتاب إن شاء الله، حرصاً منهم على سرعة أنتشاره، وما يعين في أخذه موقعه وتأثيره المرجو وَفق الظرف الذي تعيشه الساحة، في مواجهة قضية الأدعياء المزيفين، التي بغلت حدوداً خطيرة في تشويه المرجعية وإنهاكها، بل الفتك بها، وما يتهدد الساحة من فلتان الأمر وضياعه! فلقد بلغ السيل الزبى.

وكنت قد أعددت شيئاً ـ إضافة إلى المحتوى الحالي للكتاب ـ تناولت فيه مباحث حساسة وقضايا تعاني منها الساحة، تدخل في صميم اللَّبس والريبة التي ينطلق منها أعداء الحوزة والمرجعية، ويمارسها الحداثيون أو يلعبون عليها بخبث ودهاء، من قبيل:

*** تقليد الأصلح أم الأعلم؟**

*** الأنتساب إلى الحوزة وآلية التنظيم فيها، في أجتياز المراحل، ولبس العمائم، وإطلاق الألقاب، وما إلى ذلك.**

*** مرجع وَاحد للأُمة بأجمعها أم مراجع متعددون؟**

وغيرها... ها أنا أنصرف عنها ـ أمتثالاً لنُصح أساتذتي الكرام ونزولاً على رغبة فضلاء أجلَّاء ـ إلى فُرَص ومناسبات وأعمال آتية إن شاء الله تعالى، تجيب على الشبهات وتفنِّد الدعاوى وتبطل الافتراءات، أرجو أن تسنح في المستقبل القريب.

♦ ♦ ♦

الخاتمة

وها أنا أُنهي كتابي هنا بهذه الخاتمة...

ما زال الواقع الشيعي، سواء في المحافل النخبويَّة والأوساط العلميَّة الخاصَّة، أو في عموم الساحة الإيمانية، يشهد منذ فترة غير وَجيزة، موجات متلاحقة من مقولات الأنحراف وحركات الضلال، ويسجِّل أعداداً متزايدة من ذوي الأهواء وأصحاب البدع وأهل الزيغ والرأي المخترع، ولا تكاد تطفأ نائرة وتخمد فتنة، حتىٰ تقوم ثانية وتستعر أُخرىٰ ، فترتفع راية جديدة لمغمور من الغواة يسعىٰ إلىٰ مجده عبر هذه البوابات... ما أنتقل بالأمر وأدخله في "الظاهرة".

ويخيَّل إلىٰ المراقب المستهجن والمتابع المستنكر، للوهلة الأُولىٰ، من فرط غرابة المشهد وشذوذ هذه الدعاوىٰ وقبح المقولات وأنحراف أربابها ونشازهم، أنها حالة مستحدَثة وغير مسبوقة، وكأنها أول قارورة تكسر في الإسلام وأول جرَّة تتصدَّع في المذهب، لكن الخبير يعلم أنها حلقة في سلسلة ممتدَّة منذ الصدر الأول، وهي نتاج تلقائي أو إفراز طبيعي، من جانب سُنن التاريخ وجهة قوانين حركته وصيرورته.

وهي ممتدَّة وماضية ومستمرة منذ ذلك الحين، تتقدم إلىٰ عصرنا الحاضر، عبر العهود التي سبقتنا، مواكبة ومكتنفة المسيرة فيها بشكل أو آخر، ولعلها لن تتخلَّف حتىٰ في المستقبل وقادم الأيام، إلىٰ أوَان القيامة الصغرىٰ، وقيام دولة العدل الإلهي، والحكومة المهدوية المنتظَرة وأستقرارها.

ويمكن الإشارة والإرشاد إلىٰ كتاب «المقالات والفرق» لـ «سعد بن عبدالله الأشعري القمي» (المتوفىٰ ٣٠١ هـ) من أصحاب «الإمام العسكري» عليه السلام، وأحد أعلام الشيعة وعظماء الطائفة، الذي سطر، بل أحصىٰ الحركات الفكرية والعقائدية التي تشكَّلت في الإسلام وتشعَّبت عن التشيُّع في أنشقاقات أستحدثت مذاهب وتيارات، وقد سبقه آخرون: منهم «أبوعيسىٰ الوراق محمد بن هارون» (المتوفىٰ ٢٤٧ هـ) صاحب كتاب «أختلاف الشيعة»، و«الحسن بن موسىٰ النوبختي» (المتوفىٰ بعده ببضع سنوات) صاحب كتاب «فرق الشيعة»... وغيرهم.

وكذا إلىٰ كتب العقائد والكلام، كـ «كشف المراد» لـ «الخواجة نصيرالدين الطوسي» وشرحه «تجريد الأعتقاد» لـ «العلَّامة الحلي»، وكتاب «أوائل المقالات» لـ «الشيخ المفيد» وكتاب «شرح عقائد الصدوق» أو «تصحيح الأعتقاد» له أيضاً، و«شرح الباب الحادي عشر» لـ «الفاضل السيوري»، وغيرها...

ليطلع القارئ ويقف علىٰ حقيقة أن فهماً ورأياً وفكرة ومقولة عقائدية وَاحدة، كفيلة بإخراج صاحبها عن مذهب وإلحاقه بآخر، أو عدِّها من المروق الذي يدخله في الكفر والزندقة، حين يرىٰ ويعتقد شيئاً وكيفية ما في صفات الذات الإلهية وصفات الأفعال، أو في اللوح والقلم، والعرش، والروح، والقضاء والقدر، وفي الإمامة، والعصمة، والبداء، والرجعة، والتناسخ، والمعاد، والجبر والتفويض، إلىٰ ما ينتهي بالأحكام الشرعية التي يختصُّ بها المذهب ويعنوَن بها أفتراقه عن المذاهب الأُخرىٰ، كالقول بالجمع بين الظهرين والعشاءين، ومسح القدمين في الوضوء، والسجود علىٰ التربة، والخُمس، والمتعة، مروراً بتفسير آيات القرآن، والقول في الأحداث التاريخية نفياً أو إثباتاً... وما إلىٰ ذلك من مواطن الأختلاف والأفتراق.

وليس المراد هنا شطحة من عالم، أو زلَّة عثر بها علَم، أو كبوة نالت جواداً، بل المنظور هو ما ينشأ من فساد المبنى وبطلان القاعدة وٱختلال الأصل، الذي تكشف عنه المقولات المنحرفة والآراء الضالة، أو يفضي إليه.

ويحضرني أن جمعاً من طلاب العلم في الحوزة كانوا يتندرون يوماً على مقولة رئيس إحدى البلاد العربية، الذي كان يذهب إلى حذف "قُل" من «سورة التوحيد»، وأنها يجب أن تقرأ: الله أحَد... (وكذا الحال في «الكافرون» و«الفلق» و«الناس»)! لأنها خطاب يتوجَّه إلى «رسول الله» ﷺ، يأمره أن يتلو الكلام التالي، لا أن يكرِّر لفظة الأمر!... فتبين أن أحَد علمائنا الأعلام يحمل نفس الرأي، وأنه أقام عليه أدلَّة (وإن لم تبلغ حدَّ الفتوى).

إلَّا أن هذا الأمر، وغيره، حين يكون حالة شاذة في مجموع سليم متطابق مع المذهب في أُصوله وفروعه، وأركانه وثوابته، وما يرسم شكله وصورته ويبلور هويته، يبقى في دائرة الرأي والٱجتهاد، ولا سيما في القضايا الهامشية التي لا تطال الصُلب والقِوام، فلا يخرج صاحبه عن المذهب ولا يقع في الضلال ولا ينسب إلى الغير أو البدعة.

أما ضوابط ذلك وحدوده (التي تُدخِل في التشيع وتُخرج منه)، وما يسعى بعضهم للعب عليه والمناورة من خلاله، بإظهارها فضفاضة تسع عبثه، ومرِنة تسمح بميوعته، بل رخوة غير محدَّدة، ولا باتة وحاسمة، فهذا ينفع في ذاك اللعب وتلك المناورة، لكن في عالم الحقائق والوقائع، بعيداً عن اللغط الإعلامي والشبهات التي يعتاش عليها المرضى، فإن للتشيُّع جوهراً وحقيقة وحدوداً ومعالم، ما زال الشيعة يحفظونها ويلتزمونها، وينقلها خلَف مبارك عن سلَف طاهر، بحرص وأمانة تنزها الأحداق من العيون، ويتأخَّر عنها المال والبنون... ما أسقط في يد أعدائهم، وأذهلهم وهو يُبطِل كيدهم ويفل حدَّهم، فألجأهم إلى محاولات الٱختراق والتوغل في البيت الشيعي، عسى أن تفلح مساعيهم الشيطانية التي عجزت أمام قلاع الدين وسقطت تحت أسوار حصون الإسلام.

إن مَسارَيْ الهجوم الخارجي والفتنة الداخلية ما أنفكا لحظة ولا أفترقا ساعة، لقد توغلوا من قبل ودخلوا في النطاق والبطانة الأُولى لـ «رسول الله» كصحابة وأزواج، وكانوا في دولة «أميرالمؤمنين» قضاة وولاة، وفي جيش «الحسن السبط» قادة وأمراء...

يثيرون الشبهات ويختلقون الفتن ويُرجِفون في المدينة، تماماً كما كانت تهاجم «قريش» الثغور، وتشن «أُمية» الغارات وتشعل الحروب! وقد مضى الأمر وٱستمرت السيرة عليه حتى يومنا، فالتكفير يفتي ويَفْجُر، والإرهاب يدمّر ويفجّر، و«الضال المضل» ومَن معه (قبله أو بعده) من الحداثيين يشعلون الفتن ويشغلون الساحة الداخلية ويغرسون خناجرهم في ظهر المذهب ويفتُّون في عضد الدين بالتشكيك والإغواء والإضلال.

لقد وقع الأنقسام وتشعَّب المذهب من قبل إلى «كيسانية»، و«زيدية»، و«وَاقفية»، و«إسماعيلية» أو«خطابية»، و«قرامطة»، و«نزارية»، و«نصيرية» وغيرهم. وقد ٱنقرضت هذه الجماعات وٱندثرت، حتى ٱنتهى الأمر في الأنحراف والأنفصال عن التشيُّع وٱستقرَّ اليوم على «زيدية» في «اليمن»، و«دروز» و«علوية» في «بلاد الشام»، و«بهرة» بشقَّيها «آغاخانية» و«طيبية» في «الهند»، و«بهائية» بعد «بابية» متوزعة في أفراد معدودين بعد شتاتهم من «إيران»... لا يشكلون مجتمعين أكثر من ٥٪ من مجموع الشيعة في العالم.

هذا في الرؤية المعجميّة أو القاموسية إن صحَّ التعبير، أما في وَاقعنا وحالنا المعاش، فلو قُيِّض للبحث والتصنيف أن يواكب الحراك المستجد في عصرنا، ويذهب في تتبع مقولات "الحداثيين" (أو "التنويريين" كما كان يُطلَق عليهم في بدايات ظهورهم)، وآرائهم في مواضيع الإمامة وخصائص الإمام، من العلم والعصمة وحدود الولاية، ثم المعاد والمعجزة والغيب وما إلى ذلك، **والأخطر من هذا وذاك، ٱعتماد طرق ٱستنباط وآلية ٱنتزاع المعارف الدينية والأحكام الشرعية، والأستماتة في ٱبتداع جديد وٱختراع محدَث يقود إلى التسيُّب وينتهي إلى الأنحلال، مما يسمح بالأنطلاق ويفتح على أبواب شاسعة ورحاب غير متناهية من العقائد والأفكار التي تُخرج تصنيفات جديدة، تُدرج أربابها في مذاهب مختلفة ومتنوعة، ولكنها بلا شك، ليست الإمامية الأثني عشرية.**

هناك من "الشيعة" اليوم من يجحد وُجود «الإمام المهدي» ﷺ، ويراه "حالة" من التطلُّع إلى العدالة الإلهية ودولة الحقّ الموعودة، وينادي بالأنصراف عن التركيز على شخصه وملاحقة حالاته، وترك "الجدل واللغط" في ميلاده، ناهيك بالتعلُّق به والتواصل معه عبر التوسل والزيارة، والسعي واللهفة إلى لقائه!

وهناك من يُسقط وينفي أحاديث ميلاده وغيبته، ويذهب إلى ٱستحالة لقائه ومشاهدته (حتى يُنهي ـ عمَلياً ـ وُجوده، ويصد عن التمسك والٱرتباط به بأي نحْو)، كون تطبيق شخصه الشريف ـ عند فرض الرؤية ـ فرع معرفة مُسبقة، فمن أين الزعم بأن مَن يُشاهَد في اللقاء هو «المولى» ﷺ؟ ولا صورة مُسبقة له عند الرائي أو رسم مودَع لديه (اللهم إلَّا مجرد أوصاف منقولة في الأحاديث قابلة للٱنطباق والتخلُّف حسب الرؤية والٱنتزاع)! لذا بطُل عنده زعم المشاهدة وٱنتفى الجزم بها...

لكننا نرى نفس هذا الجاحد المنحرف ـ وهو من دعاة العرفان (وإن ردَّد بعض مصطلحات النظري، لكن لا شيء في سلوكه من العرفان العملي) وممن يفخر بالفلسفة ـ لا ينكر، بل لا يشكِّك في مكاشفات المتصوِّفة ومدَّعياتهم وفتوحات «ٱبن عربي»، والذي يزعم فيها مشاهدة «النبي» في عالم المثال، في حضرة الجلال، حين رآه فقال:

"ولما شهدته صلى الله عليه (وآله) وسلم في ذلك العالم سيِّداً معصوم المقاصد، محفوظ المشاهد، منصوراً مؤيَّداً، وجميع الرسل، بين يديه مصطفون، وأُمَّته التي هي خير الأُمم عليه ملتفُّون، وملائكة التسخير من حول عرش مقامه حافُّون، والملائكة المولَّدة من الأعمال، بين يديه صافُّون... و«الصديق» على يمينه الأنفس، و«الفاروق» على يساره الأقدس، والختم بين يديه قد جثا، يخبره بحديث الأُنثى، و«عليٌّ» صلى الله عليه وسلَّم يترجم عن الختم بلسانه، و«ذو النورين» مشتمل برداء حيائه، مقبل على شأنه..."[1]

لم ينكر عليه ذلك ولا سمعنا منه طعناً في صِدق هذه المشاهدات وجحداً لتلكم المكاشفات؟! ولا تشكيكاً في الٱنطباق، ومن أين له أنَّ الصوَر المرئية في تلك الحضرة والمشاهَدَة في المكاشفة هي لتلك الشخصيات حقاً، والعارف أو «ٱبن عربي» غير مسبوق برؤيتها ليُحسِن التطبيق ويصيب الواقع؟

فلا غروَ إن قرن مقولته وإفكه هذا، وألحقه بما ينسف بُنْية مذهب الشيعة، عقيدة وفقهاً (فهي مستقاة في الأصل من الحديث) بدعوى أن جُلَّه، إن لم يكن كُله، هو من الإسرائيليات ومما دُسَّ وتسرب إليه من المجوس والنصارى!

(١) «الفتوحات المكية» لـ «إبن عربي» ج١ ص٤٤.

وهناك من يريد تغيير معالم المذهب وهدم أركانه، في التبرّي، وفي الشعائر الحسينية، وفي الأحكام والعبادات التي تميزه عن الآخرين، وهناك من يجاري «الوهابية» في مقولاتهم حول الشفاعة والتوسل وفهمهم للشرك والقبورية وتعظيم الأولياء... وكل هؤلاء على اختلاف أشخاصهم وجماعاتهم ومشاريعهم، يجتمعون على إنكار ظلامة «الزهراء» عليها السلام أو جانب منها، وإن تفاوتوا في ذلك وتراوح الأمر بينهم كثرة وقلّة أو ضيقاً وسِعة، إلّا أنهم متفقون متواطئون في الإصرار على إنهاء النزاع في أمرها عليها السلام وطيّ الصفحة وإغلاق القضية!

ولم يكن البحث في هذا الكتاب في وَارد إثبات فساد هذه الآراء وبطلان تلكم الترهات، ولا في بيان حُجج دحضها وأدلّة نقضها، فهذا مما قام به علماء متخصّصون وأنجزه أعلام أفذاذ، استحثتهم الغيرة، وحملتهم المسؤولية في الذود عن عقيدتهم ودفع الزيغ والباطل عن مذهبهم، فنهضوا ـ جزاهم الله خيراً ـ ووَقفوا في وجه الضالين المضلين ومنعوهم من تشويه الحقيقة، وتصدوا بشجاعة وفعلوا ما وَسعهم لاستنقاذ أيتام «آل محمد» من براثن هؤلاء وأنيابهم، وجاهدوا لإيصال العقائد وإبلاغ الأحكام ونقلها إلى الأجيال القادمة نقية خالصة، فتحقَّق المطلوب وتمت الحجَّة على هذا الصعيد.

بل كنَّا بصدد تحليل المعطيات ودراسة في الأجواء التي سمحت ببروز هذه الظاهرة، وكيف لها أن تستمر وتمضي، ومَن أو ما الذي يقف وراءها؟... **ما يخلص بنا إلى ثلاث قراءات: اجتماعية وسياسية ثم روحية**، في خلفيات هذه الأفكار وبواعث نشوء هذه التيارات والمرجعيات الزائفة، فترتسم لنا الصورة وتتَّضح بعض الشيء وينجلي عنها الغموض، وتُكشف الحقيقة، حين توضع اليد على مكمن الداء في أدعياء المرجعية، ما سيعين على تحديد العلاج ووَصف الدواء، ووَضعه في متناول الإخوة العاملين في الساحة، الذين يقومون بالتصدي لهذه التيارات وينهضون بمواجهتها مأجورين.

فهذا الغموض والتداخل والضبابية التي تلف حالة القوم ووَضعهم، وتراهم ينطلقون منها، تُلبس واقعهم وتغشي حقيقتهم عن كثيرين، لذا ترى بعضاً من جهود المقاومة تهدر أحياناً في جبهات لا تفرغ ولا تفضي إلى أية نتيجة، ولعلَّ بعضها ينفع هذه المرجعيات الزائفة ويزيدهم قوة ويورثهم مناعة!

أولاً: العلل الاجتماعية:

علينا أن نعي حقيقة أن مجتمعاتنا الإسلامية ما زالت **تخضع منذ ما يناهز قرنين، بأجيالها المتعاقبة، إلى بذر وغرس ورعاية خلقت فيها وأوجدت بُنية فكرية معوجَّة لا تُحسن، بل تعجز عن إدراك الحقائق**، وزرَع نمطيَّة مريضة في التفكير العلمي والسلوك التربوي أفسد آلية تلقيها للمعلومة وأبطل قدرتها على التفكير السليم، وجمَّد عقلها عن الجوَلان والحراك الصحي... ما كوَّن وأنشأ ثقافة سقيمة.

فالتعليم العصري في المدارس الحكومية يستمد مواده ومناهجه من الفكر المادي أو قُل في أدنى الفروض والحالات من غير الإسلامي، والإسلامي منه يتبع مدارس مخالفة لمذهب «أهل البيت» ﷺ... ولهذا الأمر دوره وآثاره في نشأة أجيال انطبع فيها الفكر الغربي المستمد من عصر النهضة، تحت غطاء مواكبة التطوُّر في الصناعة والعلوم التجريبية والتقنيات والقفزة النوعية التي حقَّقها الغرب في بلاده على ذلك الصعيد. ولم تسلم المدارس الدينية العريقة كـ «الأزهر» و«الزيتونة» من هذا التأثر، فتحوَّلت إلى جامعات عصرية، لا في تنظيمها فحسب، بل في تخصصاتها ومناهجها أيضاً.

ويلحق بالمدارس روافد التربية والتعليم الأُخرى، **من حركة الكتابة والطباعة والنشر، والنشاط الإعلامي المسموع والمرئي** في الإذاعة والتلفاز والصحف والمجلات، **وقنوات الثقافة** الأُخرى، كالفنّ بشتى ضروبه من رسم ونحت وموسيقى وغناء ومسرح ومسلسلات تلفزيونية وأفلام سينمائية... كلُّ هذه تضافرت وتعاضدت على خلق شخصية لهَويَّة عابثة، كسولة بطَّالة، ميَّالة إلى اليُسر والسهولة، نزَّاعة إلى الرفاه والاستهلاك، وتركن إلى الاتكالية وطلب الدَّعَة والراحة، مقابل الجدِّ والعمل والاجتهاد والإنتاج، وهي تعيش في العموم فضاءً بعيداً عن التخصُّص والإبداع، ما قتل البحث وتحرِّي الحقيقة في هذه الأنفس، وأجهز على التوق والشوق والتطلُّع فيها.

والطامَّة أن هذه الحركة كانت ـ وما زالت ـ تتدرَّع بأسم العقل وتتدثر برداء الوَعْي والتنوير، وهي غارقة، بل أغرقت معها الأُمة في الجهل والاستغفال والظُلمة! تعيب على مناوئيها بما تلبّس بها، وتسمهم بالتخلُّف والرجعية!

لم ينج من هذا السيل الجارف الذي طمر العالم الإسلامي من أقصاه إلى أدناه وغمره بأمواج "اليونسكو" والفكر المادي الغربي... إلَّا جُزراً متعالية في سطحها، عصيَّة في منسوبها، أو قُل سفن نجاة بقيت تعوم بحمولتها من التراث المعصوم وأدوات المعرفة الإلهية، أي حوزاتنا العلمية، وعلى رأسها حوزة «النجف الأشرف».

بقيت حوزاتنا عصيَّة حصينة منيعة، لا يطالها هذا اللوث ولا يدنو منها هذا العبث... ومن بذرة الحقِّ هذه، وبؤرة الحقيقة المتبقية، نما الإسلام والدين الأصيل وأُعيد بناؤه وأُحيي من جديد، وبدأ مدُّه يغلب إفكهم ويفلُّ حدَّهم ويبدِّد شملهم، ويربكهم وهُم في موقع السطوة والقوة،، وأخذت أنواره تشعُّ وتقشع الظلام الذي خيَّم على الأُمة طويلاً، وأرادوه أبداً سرمداً.

فكان لا بد لهم من اختراق البيت الشيعي، والتوغل فيه، ثم العمل على تداعي وإسقاط القلعة من داخلها، فيهوي الحصن المنيع العصيُّ، وتفتح أبوابه وتشرع أمامهم مرحَّبة... وكانت الأحزاب الإسلامية والتنظيمات السياسية وَسيلتهم وأداتهم الأُولى، أحزاب بقيادات مجهولة خفيَّة، تحت غطاء السرية وذريعة الضرورة الأمنية، وأتباعٌ منقادون في إمَّعية، وفكر لقيط هجين، بأسم التقدُّم والرقي ومواكبة العصر... تُوَجَّه النشأ حيث تشاء، وتنتهي بهم إلى ما تريد!

ثم في مرحلة لَاحقة وطؤر متأخر، صرنا نعيشه اليوم، مع الأسف الشديد، ها نحن نراهم يتقدَّمون إلى السنام الأرفع في الحوزة، أي المرجعية، ليخترقوها بالأدعياء ويسقطوها بنماذج مزوَّرة، كُلُّها زيف، لا تحمل من المقومات الحقيقية وصدق الدعوى والأهليَّة للمقام شيئاً، لا من علم وحكمة ولا تقوى عدالة.

إن هذه الثقافة الفاسدة، والذهنية المريضة، والعقلية المتخلِّفة، خلقت "المثقفين" و "التنويريين" الذين شكَّلوا بدَورهم وكوَّنوا البيئة الحاضنة للتيارات المنحرفة والحركات والأحزاب والشخصيات والأفكار الإضلالية، التي ما زالت تعصف بساحاتنا منذ عقود، وهي التي أخترقت ساحتنا اليوم في أخطر جبهة وأطهر مقام، أي **المرجعية وموقع أستقاء المعارف الدينية والأحكام الشرعية**.

ثانياً: البُعد السياسي:

من السذاجة بمكان أن يتصوَّر أحد العفوية في هذا الحراك الإضلالي الكبير، ويفرض التلقائية أو البراءة في هذه الأُطروحات الشيطانية المتلاحقة والأفكار والخبيثة المتعاقبة على ساحتنا، والتي ملؤها الزيف والكذب والتحريف، فماذا عسى أن يكون في أدواتها ووسائلها غير الحيلة والخداع، ولا سيما أنها تتحرك بهذا التنظيم والتنسيق والكيد والمكر والروغ الشيطاني الموسع الكبير، توزَّع الأدوار وتنتقي المحاور وتختار الجبهات، ما يضمن لها أن تتقدَّم بأطراد، فإذا انسحبت تكتيكياً هنا، تراها تتقدَّم بجرأة وتقتحم هناك، ترصد ردود الأفعال وتسجل المواجهات، فتنحني للعواصف إن تصاعدت في وَجهها، لتقوم ـ إذا هدأت وسكَنت ـ وتنبعث من جديد...

إن جُلَّ أو كلَّ الحركات والشخصيات التي تمارس الضلال وتنهض بمقولاته، وتنشق عنها الأرض بين فترة وأُخرى كالفُطر والكمَأة، وتطل برؤوسها وكأنها تقوم من ركام تحسبه أوضاراً لا تليق بها إلَّا المطامر والمحارق، فإذا بهم يعاودون "تدويرها" ويصدِّرونها بصيَغ وأشكال جديدة استحالت فيها الصورة والمادة وبقي الفكر والجوهر والهدف والرسالة...

كل هذه تتبع قيادة ورأساً وَاحدة، وتستمد المال والغطاء الإعلامي والسياسي، وتؤمّن احتياجاتها من جهة وقيادة مركزية وَاحدة. ولست أُبالغ إن قلت: أن هناك غرفة عمليات ضخمة مجهَّزة، تمدها بكلِّ مستلزماتها وتوفر لها الدعم والإسناد!

إن خطَّ وتيار الحداثة ملَّة وَاحدة، وإن ظهر بأشكال مختلفة وصنوف متعدِّدة وأدوار متفاوتة، بل وإن كانت قلوبهم شتى، ورأيت المنافسة بينهم محتدمة!... فمرجع مزيف ينافس آخر مثله ويتصارعان، وحزب منحرف ينازع شقيقاً له في الفكر والعقيدة والهدف، ولربما بلغ النزاع وانتهت المنافسة إلى صدام وقتال شرس! وشخصيَّة تنفِّذ أمراً تصطدم بتيار ينفذ الأمر نفسه، الصادر من القيادة الموجِّهة والمصدر المموِّل نفسه! فجلُّ هذه النزاعات **معارك وَهمية، وجبهات مصطَنعة، ينادي القائد الأعلى عليها من عليائه، وهو متربع على عرشه هناك، ويخاطبها كما خاطب «هارون العباسي» الغمامة حين انزاح ظلُّها عنه: "أمطري أينما شئت، فإليَّ خراجك"!**

إنها تريدنا أن نغفل عن الحقيقة الكبرىٰ التي تقف خلفهم جميعاً، لذا لا تعجب من مرجعيَّة باطلة من صنيعة ومدد ودعم القائد الأعلىٰ، تناهض فكرة له ومشروعاً طرحه ويريد رواجه! ولا تستغرب إن رأيت مرجعاً مزيفاً يلوِّح بمقولات التبري والولاء، وينادي بالشعائر الحسينية ويستميت لإحياء الجزع والإدماء، حتىٰ صار التطبير شعاره، يلتقي مع مَن يؤمن بإسلام بلا مذاهب، فيحارب الشعائر الحسينية لأنها تفصل الشيعة عن الأُمة، ويخصُّ الجزع بالحظْر والتحريم... تراهما يلتقيان ويتوافقان علىٰ «سيد قطب» مثلاً، وهو جذر الضلال ومنبع الأنحراف!

إن المتتبع الراصد للحراك الشيطاني الذي يحارب الحوزة ويناهض المرجعية الأصيلة، ويستميت في النيل منها والطعن فيها وإسقاطها عن أعين الناس، ويريد كسر شوكتها وتضعيفها بأي نحو كان... **يجد أن جميع مفرداته وعناصره وأعضائه، يلتقون وينتهون في موقع وَاحد**، وإن ظهر النزاع بينهم، وتراءىٰ للبعض الصراع والمنافسة.

بل هم جميعاً يخضعون لإدارة وتنظيم وَاحد، وإن أستثنيت تياراً يستقل في تنظيمه، فإنك ستراه لا يملك إلَّا أن يتوافق مع نظرائه في النهج والأغراض والأهداف، وأُولَاها ضرب الحوزة وتشويه المرجعية. ثم سريعاً ما يلتقون في مشاريع عمل مشتركة (بدءاً من الأنشطة الثقافية والأجتماعية، وأنتهاءً بفعاليات سياسية تبلغ قوائم أنتخابات موحَّدة!)، يتزاورون ويتفاهمون ويتعاونون، ويقيمون الأحتفالات والمسابقات والمنتديات **تحت عناوين وِحدة الساحة الشيعية وتحصينها من النزاع والأختلاف** وما إلىٰ ذلك من شعارات تجد سوقها لدىٰ العوام وبريقها الذي يصعب تبديده وكشف زيفه لهم.

هذه **حقيقة غاية في الأهمية والخطورة، علينا أن نعيها ونقف عليها ببصيرة، فنعرف من أين تأتينا الضربة**، وبالتالي كيف نواجهها وننظِّم دفاعاتنا لِصدِّها ودفعها، وأن لا ننساق إلىٰ المخطط الذي يهدفون ويرمون، ويستدرجوننا إليه، فننشغل به عن الرأس والمدبِّر الأصلي، بل نتحرَّك بذكاء وكياسة تجهض أستغفالهم وتتفوَّق علىٰ دهائهم. وإلَّا رأيت طاقات المقاومة تهدر بعيداً وتصرف سُدىً في جبهات وَهمية ومعارك جانبية، والنشاط الفاعل المؤثر يتهاوىٰ وتطيش سهامه فتحيد عن المرمىٰ ولا تصيب الهدف.

ثالثاً: العوامل الروحية والأخلاقية:

إن الأمر في ظهور هذه المرجعيات المزيَّفة وإطلاق هذه المقولات الإضلالية، سواء مع فرضية التآمر أو دونها، يثير الاستغراب والعجَب، ويدعو إلى التأمل والتدبُّر! **إذ كيف لامرئ يأخذ بالأسباب، ويخطط لتتسق حركته مع سُبل النجاح ومجاري الإنتاج في جميع أعماله ومساعيه**، ويكبُّ على تحقيق أهدافه حتى يبيع في سبيل ذلك أعزَّ ما يملك وأغلاه، أي يفرِّط بدينه... **كيف له أن يذهب في الشطط والخطأ إلى هذي الحدود؟** مَن الذي أوحى إليه وأغواه حتى حسب في نفسه قدرة خارقة وقوة استثنائية ومُكنة تؤهله وتسمح له، ثم تدفعه إلى المجاهرة بتبني هذه الآراء وطرحها علناً على الملأ، على الرغم أن فيها هلاكه وعلى مذبحها مصرعه؟!

إن أي عاقل يدرك أنَّ مَسَّ وهتك القيم والمقدَّسات، والسعي أو العمل على نسف المذهب، وإطلاق آراء تقوِّض الدين، له تبعات مؤلمة وقاسية وأثمان كبيرة وكُلفة باهضة (عليه أن يدفعها هنا قبل الآخرة)، كيف لا يحسب لسقوطه، وجَلْده بسياط المواجهات التي ستنبري له، وسحقه بأقدام الناهضين الساعين في نصرة المذهب والدين؟ ولا سيما مع نفي منطَلَقات الشجاعة والفروسية، إذ إن أحدهم ينخلع فؤاده وتتراجف أعضاؤه ويشرق بريقه ويكفُّ لسانه ويبادر للاستدراك والتصحيح إن طال كلامه ومسَّ الحاكم ولو من بعيد (فيستثني «إيران»)! ولا تجد في أرباب مقولات الضلال ـ نوعاً ـ إلَّا الرَعِش الرعديد، والخرع الجبان. ما هو السر إذاً؟ **كيف تغشى أبصارهم عن الوادي السحيق الذي يلقون أنفسهم فيه؟ فيقدمون على الانتحار، وهم طُلَّاب دنيا؟**...

إنه سقوط أخلاقي شنيع، وحالة نفسية معقدة، ووَضع روحي في منتهى الغرابة! إنها ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (الأنعام)... إنها، بعد سُنَّة الإملاء والاستدراج الإلهي التي تقود ـ عبر التأميل والتغرير ووَحي المغامرة ـ إلى فضحهم وهلاكهم، **بطانة السوء التي تزيِّن لهم**، أو تراها تصمت وتساير، ولا تنصح، فلا تثني ولا تردع، حذر غضبة الزعيم، وامتعاض ربِّ النعمة، الذي لا يريد سماع إلَّا ما يؤنسه ويرضيه!

تماماً كما ترىٰ أخطاء السياسيين والحكّام فتتساءل: **أليس لديهم مستشارين ينبهونهم ويمنعونهم عن هذا القرار البيّن في فساده والمهلك لمُلكه؟** فقرار «صدام» ـ علىٰ سبيل المثال ـ في غزو «الكويت» كان مهلكة بيّنة واضحة له، وأي سياسي بسيط كان يدرك هذه الحقيقة؟ فكيف غفل عنها ذاك الداهية، وذهب إلىٰ حتفه بقدمَيه؟

إن هذا الضال المضل أو الطائش الأرعن، لم يجد في محيطه وبطانته مَن يوَجهه وينصحه فيبعده عن مواقع هلاكه ويثنيه عن أفعال سترديه، ولا أُريد النصيحة التي تنطلق من الخير والدين، بل من المصلحة الدنيوية التي كان ينبغي أن تُشير عليه بالكفّ والاَمتناع، وإلَّا لدفع ثمناً غالياً وتكبَّد خسائر جسيمة.

لكن يبدو أن لا أحد هناك ينصح، بل الجميع يجاملون ويداهنون، ويتملَّقون ويصانعون! حتىٰ صدَّق المسكين نفسه، وحسب أن "الكريزما" التي يتمتَّع بها كفيلة بتسويق أفكاره، كما حسب آخر أن الحزب والأموال والمؤسسات التي يمتلك ستتولىٰ التسويق لما يطرح وتدرأ عنه الضربات وتقيه التبعات، وظنَّ ثالثٌ أن في ربيضة الغنم التي تحيط به وتتبعه الكفاية من نطاق القبول والتصديق، وأنه كما أنطلت عليهم فقاهته ومرجعيته، سيخضعون لفكرته، وينسفون أصلاً أصيلاً في الدين والمذهب، توارثوه كابر عن كابر، وسيبقىٰ حتىٰ قيام «إمام زمانهم» ﷺ بسيف يحزُّ رقاب المفترين المضلِّين، من الأوَّلين والآخرين، ويعلِّمه ويُريه كيف تكون "الرحمة" بعد إتمام الحجَّة!

ومن نافلة القول أن ليس في القوم أمثال «الشيخ كاشف الغطاء الكبير» ﷺ، الذي كان يُسمَع صوته يعلو من سرداب داره وهو ينادي علىٰ نفسه بالزجر والتقريع (بعبارات شديدة قاسية)، وبعد الاَستفهام تبيَّن أن الرجل كان يعاني مما يطرق أُذنه، فلا يسمع إلَّا الإطراء والثناء وكيل المديح، والنفس بحاجة لما ينبِّهها ويردعها بكلام زاجر ناه، فتتحصَّن عن الغرور والخيلاء وتنجو من الأخطاء، ولما لم يجد مَن يتلقَّاه بهذا الخطاب، وما أراد أن يقع في حبالة فقده، صار يخلو بنفسه في السرداب ويُسمعها ما تفتقد!

وبعد الاَستدراج الإلهي وبطانة السوء التي تلتف بالأدعياء والضالين، فيروِّجون باطل صاحبهم ويدافعون عنه وينهضون باَحتجاجه، فلا يسأل عن ذنوبهم المجرمون...

هناك دوْر ـ مع الأسف الشديد ـ للمؤمنين الموالين، من العاملين الواعين الذين يحملون شرف نصرة الدين وفخر الدفاع عن المذهب... فهم يتحمَّلون جانباً من المسؤولية في أستفحال هذه الظاهرة، وذلك **للمرض الروحي الذي يحكم ساحتنا من المجاملة والمداراة** (والتماس المصالح الشخصية). إن مقام "وأجعلني ممن تنتصر به لدينك" لا يناله إلَّا ذو حظٍّ عظيم، ومن يتقاعس فيُصانع ويضارع ويتبع المطامع، كما في الحيث الشريف عن «أميرالمؤمنين» عليه السلام: "لا يقيم أمر الله سبحانه إلَّا مَن لا يصانع ولا يضارع ولا يتبع المطامع"[1]... لا حظَّ له في هذا الشرف ولا نصيب.

إن التفريط في النصح والموعظة، وترك الأمر بالمعروف وإنكار المنكر، والأخذ في المداراة والمسايرة والمداهنة والمصانعة إلى حدود تناهز وتبلغ النفاق، والذهاب في "التقيَّة" عريضة، والتوسُّع أو قُل الإسهاب والميوعة في تطبيقها... مأساة ومصيبة، قد تطال ديننا، وفي الدعاء: "اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا"، والحال أن حقيقة منطلق ذلك (في الأعمّ الأغلب) ليس خوف الشر ودفع أخطاره، ولا هو لدَرْء مفاسد أعظم قد تتأتى من التصدِّي والمواجهة، بل هو "وُقوف على التل"، وتحرٌّ للسلامة وجلب لمنافع دنيوية وتكسُّب لمصالح شخصية، أدناها عدَم فقد الأحترام والتبجيل الذي يحظى به المجامِلون المراؤون المتملِّقون!

إن وَاقع هذه الحقيقة المؤلمة يمكن أن تتصوَّره بالتمثيل لمشهد حفلة عهر جماعي يمارس فيها الزنا وشرب الخمر والرقص والمجون، تقام في ساحة مكشوفة، يتعرى فيها الفسقة وينـزون على بعضهم كالقردة والخنازير، على مرأىً من عامة الناس وفيهم نساء وأطفال... ثم تعلم أن إطلاق التشكيكات العقائدية والمجاهرة بالضلالات ونشر البدع وتمويه الزيف في الدين واللبس على العوام، والمس بمقامات «أهل البيت» عليهم السلام والتشكيك في ظلاماتهم، وأدعاء المرجعية زوراً وأنتحال المقام كذباً، **هو ـ في حقيقته ـ أشدُّ قبحاً من هذا المشهد الذي يتقزز منه كل ذي حسٍّ وخُلق، ناهيك بغيرة ودين.**

---

(١) «نهج البلاغة» لـ «الشريف الرضي» (تحقيق «صبحي الصالح») ص٤٨٨.

إن كلَّ مَن يسكت ويصمت مداهَنة ومضارَعة، ويقف على الحياد في هذه المعركة المصيرية، ولربَّما أظهر بعضُهم بلسانه ما لم يعتقد بباطنه وقلبه، في سياق توجيه وتبرير تخاذله والتماس العذر لتقاعسه، فخذل المجاهدين وأخلى الأرض من تحت أقدامهم، ونصر أعداء الدين وبرَّر لهم، بعد أن فرَّ هو من الزحف وولَّى الدُّبُر... هو معين وشريك ومتخندِق في جبهة الضالين المضلين شاء ذلك أم أبى، **اللهم ألَّا أن تحكمه تقيَّة في محلِّها، ونحو ذلك من الأعذار الشرعية**، وكل امرىء بما كسب رهين، ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ۝﴾ (القيامة).

سيسقط الضلال ويسقط المضلون، وستطوى صفحة المرجعيات المزيفة وينتهي هذا العهد المريض، وستنقشع هذه الغمامة السوداء وتزول الغمَّة والعماء، وستجتاز الساحة الشيعية هذه العقبة الكؤود، كما فعلت من قبل على مرّ العصور والعهود، وسينتصر الدين وترغم أنوف المعاندين، وستظهر كرامة «آل محمد» ﷺ وينتشر حقهم ويفشى أمرهم ويعمُّ خيرهم... بإرادة إلهية ووَعد سابق، ولن يخلف الله سبحانه وتعالى وَعده...

الأمر وما فيه، هو التخندق والتموضُع: في أي جبهة يريد المرء أن يُسجَّل، وفي أي ديوان يرغب ويتمنى أن يُكتب؟ في ديوان وسجل شرف مَن انتصر الله به لدينه، أم في المشمولين بسُنَّة الاستبدال ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ (التوبة)، و﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ۝﴾ (محمد)!؟

وآخر دعوانا بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره، أن نلهج بمقطع من مناجاة سيدنا ومولانا «الإمام علي بن الحسين زين العابدين» ﷺ، فالأمر من الفتنة والبلاء ما لا ينهض به ويقوم إلَّا التوسُّل والدعاء:

"واقشع عن بصائرنا سحاب الارتياب، واكشف عن قلوبنا أغشية المرية والحجاب، وأزهق الباطل عن ضمائرنا، وأثبت الحق في سرائرنا، فإن الشكوك والظنون لَواقح الفتن، ومكدرة لِصفو المنائح والمنن.

اللهم أحملنا في سفن نجاتك، ومتعنا بلذيذ مناجاتك، وأوردنا حياض حبّك، وأذقنا حلاوة وُدّك وقربك، وأجعل جهادنا فيك، وهمنا في طاعتك، وأخلص نياتنا في معاملتك، فإنا بك ولك، ولا وَسيلة لنا إليك إلَّا أنت. إلهي أجعلني من المصطفين الأخيار، وألحقني بالصالحين الأبرار، السابقين إلى المكرمات، المسارعين إلى الخيرات، العاملين للباقيات الصالحات، الساعين إلى رفيع الدرجات، إنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، برحمتك يا أرحم الراحمين". [1]

ونرجو لأنفسنا وأهلينا وإخواننا في الإيمان، السلامة والمعافاة في عقيدتهم ودينهم.

♦ ♦ ♦

تمَّ في غزَّة شعبان ١٤٣٥هـ، في رحاب مسجد «أبي الفضل العباس» عليه السلام في «الكويت»

(١) «الصحيفة السجادية» لـ «الإمام زين العابدين» عليه السلام (تحقيق «سيد محمد باقر الأبطحي») ص٤١١.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
الإهداء	٧
المقدمة	١٣
أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟.....	٢١
ثانياً: طهارة المولد	٥١
ثالثاً: الذكورة	٦٩
رابعاً: البلوغ	٩٧
خامساً: العقل	١٢٧
سادساً: الحياة	١٦٩
سابعاً: الإيمان	٢٠٧
ثامناً: العلم	٢٥٩
تاسعاً: العدالة	٣٦١
عاشراً: مواقف وشبهات	٤٦٩
الخاتمة	٥٩٧
الفهرس	٦١٣

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
الإهداء	٧
المقدمة	١٣
أولاً: لماذا المرجعية والتقليد؟	٢١
الأصل أن يأخذ الدين من «الحجَّة» ﷺ مباشرة	٢٢
عُسر الاتصال بـ «الحجَّة» ﷺ وغموض علَّة التكليف	٢٣
غموض أسرار الأمر جعلته صعباً مستصعباً	٢٤
بلوغ الحكم يتطلَّب الجهد والعناء	٢٥
كيف كان «الأئمة» في غيبة دائمة	٢٨
معنى الاجتهاد عند الشيعة	٢٩
النهي عن الاجتهاد بمعنى الرأي والقياس	٣٠
التأسيس للاستنباط بإرشاد «الأئمة» ﷺ	٣٢
بدايات تكوُّن المرجعية	٣٣
مشروعيَّة التقليد	٣٥
رفض التقليد من أزدراء العقل	٣٦
الأدلَّة النقلية بعد العقلية على التقليد	٣٧
العمدة في أدلَّة التقليد هي العقلية لا النقلية	٤٣
أسباب اختلاف الفقهاء	٤٤
بين المخطِّئة والمصوِّبة	٤٥
الاجتهاد شأن نوادر كلِّ عصر	٤٦
ضرورة التخصُّص العلمي لمعرفة الدين	٤٧

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
ثانياً: طهارة المولد	٥١
دَوْر النجابة والنشأة في خلق شخصية المرء	٥٢
سريان العِلل والآثار الروحية في قانون الوراثة	٥٤
نفوذ المعنويات والروحانيات في عالم الطبيعة والتكوين	٥٥
أثر الزنا والسفاح في الوليد	٥٧
حكم تقليد ولد الزنا	٦٢
ما ذنب وَلد الزنا؟	٦٤
الخلاصة في الباب	٦٦
يجب أن ينزَّه المرجع المقلَّد عن هذا اللوث	٦٧

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
ثالثاً: الذكورة	٦٩
تغييب حقيقة الرأي الديني في المرأة	٧٠
العظمة لنساء تجاوزن نقصهن	٧١
هل المرأة كائن ناقص؟	٧٢
شواهد ومَواطن نقص المرأة وعجزها التكويني	٧٣
المرأة في التراث والأدب بعد القرآن والسنة	٧٥
الفروق الفقهية بين الرجل والمرأة	٧٧
أحكام تأديب المرأة	٨٢
أدلَّة عدم تولي المرأة القضاء والإفتاء	٨٤
لا ولاية للأُم حتىٰ علىٰ صغيرها اليتيم	٨٩
كُنه الرجولة وحقيقتها	٩٠
الأستنباط يتطلَّب رجولة تامَّة	٩١
الأنقياد والتبعية تزري بالأستنباط وتودي بالمرجعية	٩٤

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
رابعاً: البلوغ	٩٧
نموذج لآليَّة الأستدلال ودقَّة المعالجة العلميَّة ثم الإفتاء	٩٨
دَوْر العمر في التكامل العلمي وتأهيل المرجع	١٠١
لا يقاس البشر بـ «عيسىٰ» و«الجواد» ﷺ	١٠٢
بلوغ الأجتهاد يستغرق زمناً ويتطلَّب عمراً	١٠٣
الأستشهاد بسوابق تاريخية لنوابغ وفلتات الدهر	١٠٤
سيرة «العلَّامة الحلي» ﷺ... نموذجاً	١٠٥
أساتذة «العلَّامة» ومشايخه	١١٠
تلاميذ «العلَّامة» أعاظم فقهاء الطائفة	١١١
شهادات الأعلام في حقِّ «العلَّامة»	١١٣
أين الأدعياء من سيرة العظماء؟	١٢٠
مقارنة «العلَّامة» بالأدعياء... هراء	١٢١
العمر عامل أساس في الأجتهاد والمرجعية	١٢٣
بين الحوزات والأكاديميات	١٢٥

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
خامساً: العقل	١٢٧
ما يشترط فيه العقل من الشرع	١٢٨
أشتراط العقل في إمام الجماعة	١٢٩
أشتراط العقل في القاضي ومرجع التقليد	١٣٠
أستدلال «السيد محمد سعيد الحكيم»	١٣١
العقل في الفكر: ذكاء وكياسة وحكمة	١٣٢
كلمة «الشيخ الوحيد الخراساني»	١٣٣
العقل وأنواعه في مختلف المدارس	١٣٤
تطوير العلوم والمعارف العقلية	١٣٦
تعريف آخر للعقل العمَلي	١٣٨
رأي المتكلمين وموقفهم	١٣٩
نقص العقول في العوام وخلطهم في معنىٰ العقل	١٤٢
شيء من تفسير العقل في روايات «أهل البيت» عليهم السلام	١٤٤
من روايات «أهل البيت» عليهم السلام في العقل	١٥٠
أساس الدين هو العقل والعلم	١٥٧
المرجع الديني الحق يكون كيّساً حصيفاً أريباً	١٥٨
المرجع الديني الحق لا يكون ساذجاً بسيطاً غبياً	١٥٩
فرق العقل والحكمة عن النكراء والشيطنة	١٦٠
المرجع الحق لا يغرّر به الإعلام ولا ينساق مع العقل الجمعي	١٦١
ممارسات تكشف تردي العقل والسقوط في السخف والسفه	١٦٢
العقل يعني الحكمة والوعي والبصيرة	١٦٧

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
سادساً: الحياة	١٦٩
الأختلاف في جواز تقليد الميت	١٧٠
أدلَّة منع تقليد الميت	١٧٣
بين التقليد الأبتدائي والأستمراري	١٧٤
حُكم التقليد الأستمراري	١٧٥
لا عصمة للعلماء ولا كمال في عطائهم مهما عظُموا	١٧٧
حيويَّة الفقه الشيعي وعدم جموده	١٧٨
الشيعة مرتبطون بإمام حيٍّ حاضر ناظر	١٧٩
المرجعية الشيعية تقوم بإجابة أي نداء علمي ومعضلة مستجدة	١٨٠
من عطاءات شرط الحياة	١٨١
شمولية الدين تقتضي الحياة في المستنبط	١٨٢
دواعي اللجوء إلى القياس	١٨٣
دواعي اللجوء إلى القياس منتفية في مذهب «أهل البيت» عليهم السلام	١٨٥
المعالجات العلمية لفقهاء الإمامية كفت الشيعة والشريعة	١٨٧
الترجيح بين الأخبار بالتقية هو الأقوى	١٨٩
التحذير من طرح الأحاديث وردِّها	١٩٠
قول «المحقق البحراني» رحمه الله	١٩٢
التشدُّد والتدقيق في نقل الحديث	١٩٣
مصنفات الحديث والكتب المعتبرة خضعت لضوابط مشددة	١٩٤
إسقاط الكذابين الوضَّاعين	١٩٥
كانوا يبعدون الراوي لمجرَّد التهمة بالكذب	١٩٦
أحاديث «آل محمد» عليهم السلام هي من أعزِّ وأغلى مقدساتنا	١٩٧

الموضوع	صفحة
شرائط الاستنباط والأفتاء	١٩٨
شرط الحياة يكفي الأُمة محاذير غياب القائد والراعي	١٩٩
حتىٰ يبقوا علىٰ الثروة، صاروا يدعون إلىٰ تقليد "مكتب"!	٢٠١
مرجع مزيَّف نقل ـ كالفراعنة ـ إلىٰ قبره أدوات مُلكه وأسَّس لخلوده!	٢٠٢
ليس في التشيُّع مرجعيات خالدة	٢٠٣
خلق القداسة للمراجع يصادر مواقع القداسة الحقيقية لـ «الأئمة» عليهم السلام	٢٠٤
ليس في التشيع مدرسة خوئية وخمينية، ولا مفيدية وصدوقية	٢٠٥

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
سابعاً: الإيمان	٢٠٧
مناقشة في أدلَّة شرط الإيمان	٢٠٨
الأخذ بأخبار العدول من غير الإماميَّة	٢١١
دليل الإجماع والمراد به عندنا	٢١٢
لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا	٢١٣
خذوا ما رووا ودعوا ما رأوا	٢١٤
لا يمكن حصول كثير من القرائن والأدلَّة لغير المؤمن	٢١٥
حُسن الظن بأستنباط المخالف، كما الأمر في روايته، غير منضبط	٢١٦
الإيمان هو الأعتقاد القلبي دون أعتبار العمل	٢١٧
الإيمان من أعمال القلوب لا الجوارح	٢١٨
آيات القرآن تدل على تغاير الإيمان والعمل	٢١٩
هل المعاصي تخرج من الإيمان؟	٢٢٠
الإيمان يجتمع مع الفسق	٢٢١
ذهب قلَّة إلى أن العمل الصالح له دخل في الإيمان	٢٢٢
أنعقد الإجماع على القول بشرط الإيمان في المرجع المقلَّد	٢٢٣
تفاوت درجات الإيمان ومراتبه	٢٢٤
الإيمان في مرجع التقليد يجب أن يكون في أعلى مراتبه	٢٢٥
المرتكز والأساس هو الغيب والتسليم	٢٢٦
خطر الإيمان وعظمته وموقعه	٢٢٧
التولي والتبري هو أساس الدين	٢٢٨
أعداء «آل محمد» ﷺ هم جوهر المعاصي وكُنه الفواحش	٢٣٠
لا يؤخذ الدين من ضعيف إيمان	٢٣١

الموضوع	صفحة
المعتقد الحقُّ في مقامات «أهل البيت» عليهم السلام رؤته نصوص زياراتهم	٢٣٢
حديث «الإمام الرضا» عليه السلام في الإمامة	٢٣٤
تقييم العالم لموقفه من مضامين الولاء المروية عن «أهل البيت» عليهم السلام ...	٢٣٨
رفض مرجعية مَن ينكر مقامات «أهل البيت» عليهم السلام ويجحد فضائلهم	٢٤١
رفض مَن يجعل مقامات «أهل البيت» عليهم السلام مشاعاً لكلِّ سالك	٢٤٢
رفض مَن يعجز عن إدراك أدلَّة الرجعة والإيمان بها	٢٤٣
رفض مَن يبرِّر لأعداء «أهل البيت» عليهم السلام ويرى لهم فضلاً	٢٤٤
مَن يدعو لإنهاء البراءة ناقص عقيدة ومختل إيمان	٢٤٥
مَن لا يعرف ظلامة «أهل البيت» عليهم السلام شريك فيها	٢٤٧
مبغض زائر «الحسين» عليه السلام عدو الله	٢٤٨
لا يكون المؤمن أعوراً، فكيف بالمرجع؟! فمَن هو الأعور؟	٢٤٩
تشخيص أعداء «آل محمد» عليهم السلام وتعيينهم يقطع الميوعة في التبري	٢٥٠
تيارات أساءت فهم فكرة الوحدة الإسلامية	٢٥١
الجرأة على هتك المقدَّسات والشعائر علامة على ضعف الإيمان	٢٥٢
نماذج وشواهد لضعف الإيمان	٢٥٣
فاقد الشيء لا يعطيه، وناقص العقيدة لا يكون مرجعاً	٢٥٤
الخلاصة في شرط الإيمان	٢٥٥

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
ثامناً: العلم	٢٥٩
١/ اللغة العربية	٢٦٠
خطر الجهل بمفردات اللغة	٢٦١
دور النحو والإعراب في الاستنباط	٢٦٢
ما يجب أن يدرسه الطالب من علوم العربية	٢٦٣
٢/ علم المنطق	٢٦٤
٣/ علم الدراية	٢٦٤
موضوع علم الدراية	٢٦٥
أهم المؤلفات في علم الدراية	٢٦٧
خطر علم الدراية	٢٦٨
المنحرفون يهتكون علم الدراية	٢٦٩
التطاول والجرأة على أحاديث «أهل البيت» عليهم السلام	٢٧١
أهم كتب علم الرجال	٢٧٢
ضرورة التخصُّص في علم الرجال	٢٧٦
إتقان علوم الحديث من أهم علامات التفقه	٢٧٧
فوضى إسقاط الأحاديث	٢٧٨
بين التطفُّل والاجتهاد الحقّ في علم الرجال	٢٧٩
٤/ علم الأُصول	٢٨٠
تعريف علم الأُصول	٢٨١
مقدمات الاستدلال الفقهي	٢٨٢
مباحث علم الأُصول	٢٨١
دَوْر علم الأُصول في الاستنباط	٢٨٤

الموضوع	صفحة
علم الأُصول بين الإفراط والتفريط	٢٨٥
علم الأُصول آلة المعارف الدينية	٢٨٧
بعض القواعد الأُصولية	٢٩٢
كيف بُنيت واعتُمدت القواعد الأُصولية	٢٩٣
جذور علم الأُصول	٢٩٥
تطوُّر علم الأُصول	٢٩٧
عهد الركود الأخباري	٢٩٩
النهضة الأُصولية المتجدِّدة	٣٠٠
صوَر التخلُّف الناشيء عن الجهل بالأُصول	٣٠١
٥/ الإحاطة بالقرآن والسنة	٣٠٥
معرفة آيات وأحاديث العقائد وأحكامها	٣٠٦
دَوْر مرجع التقليد ونطاق حركته العلميَّة	٣٠٩
التعريض بالمراجع لأنهم ينظرون في "الحلال والحرام"!	٣١٠
القرآن والسنة	٣١١
٦/ معرفة تاريخ الفقه وآراء الفقهاء	٣١٢
دعوى الحداثة بالتنكر لأقوال المتقدِّمين	٣١٤
أكتمال العلم هو ما يؤهّل للمرجعية	٣١٦
ثبوت الفقاهة والمرجعية	٣١٧
الرياضات والعلوم الغريبة لا تلغي التحصيل لبلوغ الاجتهاد وثبوته	٣١٨
ماذا لو انكشف لمرتاض ما يخالف الضروري فأسقط وُجوب الصلاة؟	٣٢٤
أهل الكشف الصادقون لا يتصدُّون للمرجعية	٣٢٥
نحن مكلَّفون وملزومون بالظواهر وحُجيَّتها	٣٢٦

الموضوع	صفحة
ثبوت التخصُّص في حقول العلوم التجريبية	٣٢٧
المشيخة والإجازة نظام وآلية في غاية الفاعلية	٣٢٨
ماذا يفعل الأدعياء وكيف يطوون مراحل تحصيلهم؟	٣٢٩
الأدعياء بين الجهل المركَّب والنرجسيَّة	٣٣٠
كيف تثبت الفقاهة والأعلمية؟	٣٣١
سقوط بيّنة الاجتهاد إذا ؤوجهت بمُعارِض	٣٣٢
لا بدَّ من دراسة شهادة أهل الخبرة والتدقيق فيها	٣٣٣
جهل العوام بالعلماء فتح باب نسبة النكرات إلى أهل الخبرة	٣٣٤
الشهادة يجب أن تكون عن علم لا حَدس	٣٣٥
متى تصدق "المشيخة" ويتحقَّق "الحضور" والتلمُّذ؟!	٣٣٦
حالم يكتب لنفسه سيرة علمية كما يحبُّ هو ويهوى!	٣٣٧
محتوى شهادة الاجتهاد ومدلولها	٣٣٨
ما هو المرتكَز في اعتماد الاجتهاد	٣٣٩
نماذج من الأدعياء المسيئين للعلم والفقاهة	٣٤٠
هل تكفي المؤلَّفات في ثبوت الفقاهة؟	٣٤٣
كتب لا تثبت اجتهاداً ولا تكشف عن علم وفقاهة	٣٤٤
السرقات العلمية	٣٤٦
تلقي الحوزات الكتاب بالقبول	٣٥٠
إعراض الحوزة عن المؤلَّفات السخيفة وتجاهلها	٣٥٢
الانفصال عن الحواضر العلمية يسقط الاعتبار	٣٥٣
شهادات اجتهاد انتُزعت بالإكراه	٣٥٥
العلم الحق يفضي إلى العدالة	٣٥٦

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
تاسعاً: العدالة	٣٦١
العدالة لغة	٣٦٢
مسالك الفقهاء في تعريف العدالة	٣٦٧
هل العدالة صفة النفس أم صفة الفعل؟	٣٦٩
بين العدالة وحُسن الظاهر	٣٧٠
أدلَّة القائل بأنها حُسن الظاهر	٣٧٢
العدالة ملَكة	٣٧٣
دفع الإشكالات على كون العدالة ملَكة	٣٧٥
حدود العدالة ونطاقها	٣٨١
نبذة عن المطلَق والمقيَّد	٣٨٢
هل اقتراف الصغائر مُسقط للعدالة؟	٣٨٣
هل المروءة معتَبرة في العدالة؟	٣٨٥
كاشفية حُسن الظاهر عن العدالة	٣٩١
هل حُسن الظاهر حُجَّة تعبديَّة؟	٣٩٣
ما هو المراد من حُسن الظاهر؟	٣٩٦
طريق معرفة حُسن الظاهر	٣٩٧
طرق ثبوت العدالة	٣٩٨
ثبوت العدالة بالشياع	٤٠١
الشهادة بالعدالة	٤٠٢
الخاتمة في الاستدلال الفقهي	٤٠٣
نائب المعصوم يجب أن يكون في أعلى درجات العدالة ومراتبها	٤٠٧
«السيد محمد سعيد الحكيم» يضع يده على الجرح	٤١٠

الموضوع	صفحة
ما الذي يتهدد البُنية الروحية لمرجع التقليد؟	٤١٢
مرور على حبّ الرئاسة في الأحاديث المعصومة	٤١٤
جوهر العدالة وكُنهها	٤١٧
القوىٰ الفاعلة في النفس	٤١٨
السذاجة في التثبت من العدالة	٤٢٢
حقيقة أدعياء المرجعية: سباع ضارية وخنازير قذرة	٤٢٣
الظهور الأعلامي رقم معكوس في المرجعية	٤٢٧
مرجع مزيَّف يحسب أنه وراء الظاهرة المليونية في "زيارة الأربعين"! ..	٤٢٩
لا تغترُّوا بكثرة الصلاة والصيام	٤٣٠
لن يقدروا على الصدق وأداء الأمانة	٤٣٢
الدعوة إلى النفس والتهالك على الجاه	٤٣٣
نماذج من سيرة المرجعية الأصيلة	٤٣٥
«السيد حسين الترك» يتخلَّى عن المرجعيَّة	٤٣٦
«السيد يوسف الحكيم»	٤٣٩
«الميرزا محمد أرباب»	٤٤٠
«المير أبوالقاسم كبير»	٤٤٠
«السيد علي البهشتي»	٤٤٢
«الميرزا جواد التبريزي»	٤٤٣
«الشيخ الوحيد الخراساني»	٤٤٤
ملحمة شهداء «آل الحكيم»	٤٤٥
شاهد من سيرة المتقدِّمين	٤٤٦
«الشيخ الأنصاري الأعظم»	٤٤٧

الموضوع	صفحة
في المقابل: ذئاب تريد أن تُقلَّد!	٤٥٦
الأدعياء يعلمون أنهم كاذبون	٤٥٧
بماذا يدلِّس الأدعياء على العوام؟	٤٥٨
نماذج من سقوط العدالة وتهاويها إلى أبعد حدود	٤٦٠
العدالة حالة نادرة عزيزة لا يمكن ٱفتراضها في أيِّ كان	٤٦٦

♦ ♦ ♦

الموضوع	صفحة
عاشراً: مواقف وشبهات	٤٦٩
بقاء المذهب مَدِين الحوزة والمرجعية	٤٧٠
المرجعية والتقليد هو الهدف الأول للعدو	٤٧٢
مَن هم الذين يحاربون الحوزة والمرجعية؟	٤٧٣
منشأ توافق الفرق الضالّة على عداء المرجعية	٤٧٥
تتبُّع عثرات المراجع	٤٧٦
ما هي النتيجة من تتبُّع عثرات المراجع العظام؟	٤٧٧
قراءة في سيرة أحد أعداء المرجعية	٤٧٨
تشويه المرجعية بأنتحال المرجعية	٤٧٩
عدو آخر للمرجعية يظهر من «بريطانيا»	٤٨١
ليس بالضرورة أن يكون هاتك التقية عميلاً	٤٨٣
فاجعة أن يتصدى فتى لقيادة الساحة	٤٨٤
من عطاء حرب المرجعية: إعلان التسنن!	٤٨٥
كيف خلق التدافع الأمريكي الصدامي مرجعية وتياراً؟	٤٨٦
الجهة الأخطر في حرب المرجعية	٤٨٩
المرجعية من الفقهاء إلى الفلاسفة	٤٩٣
على غرار مهزلة مرجعية الوقف الذُرّي	٤٩٤
بديل يستدرك أخطاء «الضال المضل»	٤٩٥
الدخول إلى قلوب الشيعة من باب الدفاع عن العقيدة	٤٩٧
غرابة دخول "الثوريين" في الصراع المذهبي	٤٩٨
هكذا تخلق النجوم وتصنع "الكاريزما"	٤٩٩
تيار «شريعتي» هو قائد الحرب ضد الحوزة والمرجعية	٥٠٠

الموضوع	صفحة
ظهور «النجف الأشرف» من جديد شكَّل كارثة أذهلتهم!	٥٠٢
المرجعيَّة العليا في «النجف الأشرف» تقود «العراق» إلى النجاة	٥٠٣
أداء مرجعية «النجف» يُربك تيار «شريعتي» ويعريه	٥٠٥
"المرجع الفيلسوف" حربةٌ "شريعتيَّة" جديدة	٥٠٦
مَن قال إن المرجع يعيّنه «الإمام» ﷺ؟	٥٠٧
هل حُظر النقد يوماً في الحوزة العلمية؟	٥٠٨
لماذا طرح "المتفلسف" إشكالاته في الإعلام وعلى الفضاء؟	٥٠٩
لماذا خصَّ "المتفلسف" «النجف» بهجومه دون «إيران»؟	٥١٠
هل الموروث الشيعي من دسائس اليهود والنصارى والمجوس؟	٥١١
إذا كان «شيخ الطائفة» مشكوكاً في تشيُّعه، فمَن هو الشيعي؟	٥١٢
بعد عشرات الردود، ما زال يكرر: هاتوا برهانكم!	٥١٣
أقوال تكشف مدى السقوط الأخلاقي والتردي الروحي	٥١٤
مع كلِّ التفاخر والزهو، لم يحظ الرجل بإجازة اجتهاد واحدة!	٥١٥
المرجع المقلَّد يعينه طُلَّابه في الدور التبليغي	٥١٦
لماذا يفترض أن المراجع العظام لا يفقهون الفلسفة؟	٥١٧
درجات، بل دركات خطيرة من الغشاوة والغرور	٥١٨
أنا الأعلم ولا جامع للشرائط غيري!	٥٢٠
أداء لا يستشعر المسؤولية ويفتقد أدنى حدودها	٥٢١
حقيقة مشروع تيار «شريعتي» مع "المتفلسف"	٥٢٢
كيف يتحرَّك مشروع تيار «شريعتي» في المرجعية	٥٢٣
التخصُّص هو الأصل الذي تلتزمه الحوزة وتحترمه	٥٢٤
ما يرسم موقع كل عِلم في الحوزة هو دوره في بلوغ الحكم الشرعي	٥٢٥

الموضوع	صفحة
«السيد الخميني» وتدريس الفلسفة في الحوزة	٥٢٦
تهافت مشروع "المتفلسف" وسقوطه	٥٢٩
هل المرجعية الشيعيَّة صنيعة الأستعمار!؟	٥٣١
تحويل المرجعية إلى مؤسسة مقدمة لأحتوائها	٥٣٢
الهدف الحقيقي هو أحتواء المرجعية	٥٣٣
الرعاية المهدويَّة من السفارة إلى المرجعية	٥٣٥
"الغيبة" من بيديهيات الإماميَّة	٥٣٧
إمكان الرؤية دون دعوى النيابة الخاصَّة	٥٣٨
التوقيعات الصادرة من الناحية المقدَّسة	٥٣٩
دحض أمتناع رؤية «الإمام» ﷺ	٥٤١
ثبات الحوزة والمرجعية رهين تدخُّل «الإمام» ﷺ	٥٤٤
حقيقة معتقدهم: لا يمكن رؤية «الإمام» لأنه غير موجود!	٥٤٧
أخطر ما في حراك المنحرفين عقائدياً والفساق سلوكاً	٥٤٨
إسقاط العجز العقائدي والتخلُّف العلمي على الدين	٥٥٠
إنكار «المهدي» عبر التشكيك في شخصه هو سرُّ الجزم بعدَم اللقاء ..	٥٥١
آفاق الرعاية المهدويَّة	٥٥٣
آلية الرعاية المهدويَّة	٥٥٤
دعاوى تستبطن السفارة وإن لم تعلنها	٥٥٥
"الشيخ المتقدِّس" ينقل أمر الطلاق من «الإمام»!	٥٥٦
كيف نقيِّم الرايات المرفوعة في الساحة الإيمانية	٥٥٨
الخلاصة في الفصل	٥٥٩
مسك الختام حديث شريف	٥٦١

الموضوع	صفحة
مظاهر الخلط في شأن المرجعية	٥٦٥
* التمييز بين الفقاهة والثقافة	٥٦٦
كيف يصنعون من تافه ساقط مرجعاً يقلَّد ويُتَّبَع؟	٥٦٩
تغييب أُسس وضوابط المرجعية سمَح لرواج الخلط	٥٧٠
* الظهور الإعلامي وتواصل المرجعية مع الناس	٥٧٢
لماذا لا يظهر المراجع العظام في التلفزيون؟	٥٧٣
المرجعية وتطوُّر تقنيات الإعلام والتواصل الأجتماعي	٥٧٤
هناك حركات مناهضة لسطوة التكنلوجيا في الغرب	٥٧٥
هل الظهور الإعلامي من أدوار المرجع ومهامه؟	٥٧٦
* المرجع بين العِلم والخدمات الأجتماعية	٥٨١
الأنتقال من الخدمات إلى الأستثمار التجاري	٥٨٧
فرع أقتصادي وجناح تجاري للمسجد!	٥٨٨
سيرة «أميرالمؤمنين» ﷺ مع بين المال	٥٨٩
أين تذهب أموال المرجعيَّة؟!	٥٩١
كيف ينشط بعضهم ويتألَّق؟	٥٩٥
الخاتمة	٥٩٧
فهرس المحتويات	٦١٣

♦ ♦ ♦

صدر للمؤلف:

* الغَيْبَة والتَّغييب (١٩٩٨م).
* نحو رؤية وَاعية (٢٠٠٠م).
* التجديد الإسلامي والعولمة (٢٠٠٠م).
* ريح يوسُف (٢٠٠٢م).
* البروتستانتية الشيعية (٢٠٠٣م).
* القربان (رواية) (٢٠٠٨م).
* ثلاثية الثمن (قصَّة) (٢٠١٠م).
* الوصايا العشر (٢٠١١م).

ترجَمَ إلى العربية:

* مقتطفات وَلائية، محاضرات لـ «الوحيد الخراساني» (١٩٩٤م).
* آية التطهير رؤية مبتكَرة، لـ «الفاضل اللنكراني» و«شهاب الدين الإشراقي» (١٩٩٥م).

تعريف بالكتاب:

في خضم فوضىً عارمة تجتاح عالم المرجعية والإفتاء، وخلط وخبط غير مسبوق في ٱستقاء المعارف الدينية طال شتىٰ الحقول ومختلف الميادين، ٱختلط فيها الحابل بالنابل، وهتكت الضوابط والأُصول، فأصبح الحداد صائغاً، والسائس فارساً، والممرض طبيباً، والموظف وزيراً فرئيساً، والجندي ضابطاً فقائداً!...

كان لا بدَّ من وَقفة تبيِّن الأُسس العلميَّة التي تحكم أمر المرجعيَّة وتحدد الشرائط والمواصفات التي تسمح بالإفتاء، وتبلور الصورة الصحيحة والشكل السليم للأمر، وتنهي هٰذا الهرج والمرج والٱضطراب.

إن التخصُّص في العلوم والمعارف الإسلامية هو أكثر التخصُّصات تعقيداً وتعمُّقاً وتطلُّباً، والتأهُّل للمرجعية الدينية أمرٌ في غاية العسر ونهاية المشقَّة والرهَق والعناء، ثم البُعد، الذي لن يناله طالب ولا يبلغه عالم إلَّا بشِقِّ الأنفس، بعد خوض اللُّجج وسفك المهج، فلا يكون إلَّا في فريد زمانه، وأوْحَدي عصره، ونادرة دهره.

وبعد بيان الأُسس والمواصفات، يعمد الكتاب إلىٰ كشف بعض الأشخاص الذين ٱنتحلوا المقام زوراً، وٱنبروا للمرجعية غصباً، فيُعرِّي المزيفين وينفي الأدعياء، ويسلِّط الضوء علىٰ ممارسات باطلة ومظاهر مبتذلة، شوَّهت المقام وأزرت به، وأساءت إلىٰ الموقع وهوَت به ما أغوتها الشياطين ولعبت بها الأهواء...